

# حاشية الخضر

على شرح ابن عقيل  
على ألفية ابن مالك

دار الفكر

للمطبعة والنشر والتوزيع

# الجزء الاول

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف  
جميل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى  
أفاض الله عليه سبحانه رحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين  
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام  
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمه الله



المالك أمين  
General Organization of  
Bahrain  
(وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور)

(هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف)

الهيئة العامة للكتاب
رقم التسجيل
رقم التوزيع
رقم الترخيص

دار الفكر  
الطباعة والنشر والتوزيع



تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحاكوه بتواتر خلاصته نعمه الكافية وقابل باحسانه داعي التقصير عن  
أداء شكره بترادف أنواع منفه الشافية جدا انجز اليه كمالات المحامد غير مخفوضه وتسكن لديه الآمال  
جازمة بأن عز الماز يدب واهمه رثيقة غير منقوضه ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بانوار هدايتك فهي  
أعظم مطاوب وتبعنا من مساوى الأفعال الناقصة وتسمعنا بحسن أفعال القلوب ونشهد أن لا اله  
الا أنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال بل أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات  
والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك المبعوث من خلاصته ولباب عدنان الذي  
أنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين لا يخفى جديده ولا يعل تردده على مدى الازمان صلى الله عليه  
وسلم وعلى آله واصحابه المستغلبين بسنته بلا تنازع في العمل وأنصاره المنصرفين لاعلاء كلمة الله من غير وقف  
ولا بدل ما يقن ذوتميز بأن لشأنهم التكبير ولشأنهم التصغير وما علم ذو ادراك بانهم جمع السلامة  
ومخالفوهم جوع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغني مجد الخضري الشافعي  
عامله الله بلطفه الخفي وبره الخفي ان شرح العلامة ابن عقيل لألفية الامام ابن مالك رحمه الله تعالى من  
أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها في الخافقين ذكر السهولة على الطالب وقرب مأخذها للراغب  
ولا خلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنت أؤمل عليه حاشية تجمع منه شوارده  
وتمكن من اقتناص أو ابدع رائده وتتم منه مع المائن المقاد وتبين منهما اللطال المراد فيما نعتي بحجز القصور  
عن ارتقاء تلك القصور وأنى لمثلى بمعاينة هاتيك الحور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن في المقال  
ان أعراض المؤلفين أغراض لسهام السنة الحساد وحقايب تصانيفهم معرضة لا يبدى النظارة تنهب  
فوائدها ثم ترميها بالسكساد لاسيما في زمان بدل نعيمه بوسا وعد جديده مشحوسا قد ملأ الحساد من أهله  
جميع الحساد وقادهم الغرور بحبل من مسد فسكاهم عندهم من قال

ان يسمعه واسية طاروا بها فرحا \* منى وما يسمعه من صالح دفنوا

صم اذا سمعوا خيرا ذكرته \* وان ذكرت بسوء عندهم أذنوا

أومن قال ان يعلموا الخبر أخفوه وان علموا \* شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا  
فهم يجادلون في الحق بعد ما تبين وتري نفوسهم الموت من قبوله أهون فالعاقل بينهم مذموم ومهجور  
والعجب برأيه معزوز ومنصور الا أتى أعود فاقول عدم المبالاة بذلك أخرى والتأليف ربما انتفع به  
فاجرى لصاحبه أجرا وأعمل بقول البدر السامعي هب أن كلابك في مطاوعة الهوى مقدوره والتهب  
حسدا ليطفي نور البدر ويأتي الله الآن يتم نوره هل هي الامنحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر وفعلة  
ظن أنها تطوى جيل الذكري فاذا هي له تنشر كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة \* طويت أتاح لها سان حسود

وما زال هذا الخطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومن من فضله  
بالقسيد الى سواء الطريق فملت بفضل الله ما كنت ترجيت وأتى جمعه فوق ما كنت له تصدبت  
بجاءت بعون الله حاشية لا كالحواشي أعينها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشي ومع ذلك لست أبرئ من  
كل عيب ولا أضفها بضبط يرفع القلم عن اصلاح ما عسى يصحكون فيه ليس أوريب كيف وان الخطأ  
والنسيان كالصفة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه وحسن نمطه كان حقيقة عند ذوي الانصاف بالقبول  
واقالة العثرات وعدم الاصغاء لقول غي جبهول لا هم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض  
افضاله أستمد وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بجنت النعيم  
وان ينفع بهامن تلقاها بالقبول ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسؤول على الدوام  
وأحق من يرتجى منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أعمل التسكيم عليها غالب من كتب  
هنا لکن نريد أن نذكر طرفا مما يتعلق بها نذكر كما نخدمتها واستجلا بالمريد بركتها فنقول ونبرأ الى الله من  
القوة والحول اعلم أن البسملة مصدر قياسي لبسمل كدحرج دحرجة اذا قل بسم الله على ما في الصحاح  
وغیره أو اذا كتبها على ما في تهذيب الازهرى فهي بمعنى القول أو الكتابة لسكن أطلقوها على نفس بسم  
الله الرحمن الرحيم بحاز من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب  
النحت وهو أن يختصر من كلمتين فاكثرت كلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى بنسائها بالاستقراء  
خلاف البعض ولا الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد نعم كلامهم  
يفهم اعتبار ترتيب الحروف وانعدام واقع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طباق بتقديم الباء على اللام  
اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طباق والنحت مع كثرتة من العرب غير قياسي كما صرح به الشمني  
ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمع اذا قال السلام عليكم وحوفل بتقديم القاف  
اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهليلا وهليل هيللة اذا قال لا اله الا الله وياء هليل  
للإحاق بدحرج ومنه في القرآن واذا القبور بعثت قال الزخشري هو من نحوت من بعث وأثير أي بعث  
موتاهما وأثير ترابها ومن المولد الفدلكة من قولهم فذلك العدد كذا وكذا والبالغة التي أخذها الزخشري  
من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتخوفوا \* شنع الوري فستزوا باليسكة

قيل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد أثبتا كثير  
من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها \* فيا حبذا ذاك الحديث المبسمل

وقد استعمل كثير لاسيما الاعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ جاء مفردة

بسم الله الرحمن الرحيم



المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللغو مامتهلقة خاص ذكر أو حذف لدليل فعلي كالأحتمالين المبتدأ  
 وخبره محذوفان الآن حذف المتعلق واجب على الثاني لعدمه ودون الاول كقول الكوفيين لانه خاص  
 ولو قدر من مادة الابتداء ملصق فيكون لغوا وذلك أن نجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره أنا بادئ  
 فرار اعمارد على المصدر ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل  
 لمجموع الجار والمجرور على ماسيأتى تحقيقه في الابتداء (تنبيه) ما ذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل  
 أو بالمبتدأ ليس على إطلاقه فان الجمهور كافى الشهاب على البيضاء على ان الظرف مستقر مع باء المصاحبة  
 والغوم مع باء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في  
 الظرف وجوز الرضى وغيره اللغوية على الاول أيضا وينبئ حملهما على ما قاله الليثى اذا قصد بياء المصاحبة  
 مجرد كون معمول الفعل مصاحبا لمجرور هاز من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل فستقرر في موضع  
 الحال وان قصد مشاركة فيه فلوغ ويدينه اشتراكه في سرجه فعلى الاحتمال الاول يكون المعنى مصطحبا  
 بسرجه فلم يتسلط عليه الشراء وعلى الثاني يكون مشريا أيضا بخلاف نحو نمت بالعمامة فانه لا يحتتمل اللغوية  
 وكذا ما نحن فيه اذ لم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالقصد مجرد المصاحبة من غير مشاركة في  
 معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك في بسملة القارى عند الشافعى اذ القصد ايقاع القراءة  
 عليها فهي مشاركة في العامل فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقرا في جعله متعلقا بالفعل  
 مساحبة لانه متعلق بحال من فاعله هي قبيله فهو متعلق بمعنى لا صناعى وتقدير تلك الحال متبركا لا يخرج  
 عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة والاختصاصا كاسم وقد ذكر السامى ان نحو زيد  
 على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راك لان خصوصه ليس الامن القرينة لأصلى \* بقى أن  
 محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآنا لان ألفاظها غير منزلة ولا متعبد بها ولا معجزة كاهو  
 شأن القرآن مع ان معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجها الى كلام البشر وهو نقص والجواب كافى الشهاب  
 أن معناها ما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية المرادفة  
 تعالى وأما ألفاظها فليست قرآنا لانها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلا كالهمائر  
 المستترة فاحفظه فانه من مقصورات الخيام اه \* ثم ان أريد بالجلالة مدلولها فإضافة اسم البها حقيقة لامية  
 للاستغراق ان أريد بكل اسم من أسمائه تعالى أو للجنس ان أريد بجنس أسمائه تعالى أى الجنس في ضمن  
 بعض الافراد لامن حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أوله ههنا أريد اسم مخصوص قال  
 الشنوائى والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولوية الجنس في الحمد لان القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم  
 كلها والاستغراقية بميزة قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات اختصاص  
 الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها لغيره لاختص به الجنس لتحققه في  
 ذلك الفرد اه \* فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق الا في فرد فهما تلازمان فلا  
 مرجع له قلت يرجح كون الافراد غير مضبوطة لعدم تناهيها جعل اختصاص الجنس دليلا عليها أنسب من  
 العكس ليستدل به على ماسي وجود منها وان أريد من الجلالة لفظها فالإضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرجح  
 الرحيم اما من قبيل الاستخدام بأن يرجع الضمير المستتر فيها الى معنى الذات أو مجاز عقلى من اسنادها  
 للمدلول للدال وانما لم يقل حينئذ بالله مبالغة في التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالى أو  
 حضر تلك الشريفة أى عليك والرجح الرحيم اشترقيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه يتمتع منها جوار الرحيم  
 مع نصب الرجح أو رفعه لان النعت التابع أشد ارتباطا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أنى الربيع  
 ولان في الاتباع بعد القطع رجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه فمنع لذلك لاعتراض الجملة بين الصفة

ورحمه الله رح وعنوع هم الى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام هم الى غير ذلك  
 لكن الاولى ترك نحو الاخبارين وان أكثر منه الاعاجم \* ثم ان الباء أصلية على المشهور ومعناها  
 الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كما في تفسير البلقيني بحديث بسم الله الذي لا يضر مع  
 اسمه شيء فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح  
 بطلانه اذ لا تبرك في تحوير جمع بحفي حزين مماثلوهابه بل هي مجرد الملازمة لانها بمعونة المقام تحمل على  
 الملازمة التبركية فتقديرهم بدأ متبرك كاليس بما نالته على الباء بل تصوير لاجمعي وبيان لصفة تلك الملازمة فان  
 لها أحوالاً شتى \* فان قلت التبرك في بسملة الأكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان  
 ناقصاً وقليل البركة وهذا غير ممكن في بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارئ مع اجزال  
 ثوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديره لا محلا لان الاعراب المحلى  
 للمبنيات ولا ضرر في اجتماع امرين على الكلمة لا اختلافهما باللفظ والتقدير والتقدير محذوف اسم أو فعل  
 والتقدير اسم الله مبدوء به أو بدأ به بداءة قوية أي بحسن نية وإخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف  
 الزائد يدل على التأكيـد كما ذكره الرضى والا كان عبثاً لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أي غير  
 التأكيـد ومن الغريب كونها لا تقسم فيحتاج الى تقديره قسم عليه وعلى المشهور فتعلقها محذوف قدره  
 الكوفيون فعلاً كابدأ فبسم ظرف لغو متعلق به قال في المغنى وهو المشهور ومن التفسير والاعراب وجه  
 بقلة المحذوف لانه عليه كلمتان وعلى مقابلة ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلاً  
 كما في آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه وبان الجلة عليه  
 مضارعة تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو أنسب بالمقام من الدوام المقاد بالاسمية  
 \* قلت ونخصيص المضارع بالتقدير ليس بمجرد انه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في رسالة  
 البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقته ولم يطلب  
 شيئاً في المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو متلبس به من  
 البدء بالبسملة أول فعله الشارح فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزمخشري  
 ونبيه المتأخرون تقديره فعلاً مؤخر اخصاً أى مناسباً المبادئ بالبسملة اما الفعل فلما سمر وأما أخيره  
 فلا اهتمام باسمه تعالى وليفيد الحصر فان تقديم المعمول قد يفيد وليكون اسمه تعالى مقدماً ذكره  
 مسماً وجوداً ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدئية فهي من  
 تمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبي وبهذا يدفع ما يقال البدء بالبسملة  
 مع اشتغالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حواشى  
 الكشف على أن هذا لا يرد الاعلى رواية لا يبدأ فيه باسم الله بياء واحدة كما لا يخفى \* وأما كونه خاصاً لرفع  
 حق خصوصية المقام ولا شعاعاً ما بعد البسملة به \* فان قلت الذابح مثلاً اذا ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن  
 فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره عاماً كابدأ \* فالجواب كما  
 في الشهاب على البياض ان هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن الى معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع  
 وقدره البصريون اسماً كابتدأى لكن الاولى تقديره خاصاً مؤخر الماسر وهو اما مبتدأ وبسم ظرف لغو  
 متعلق به وان كان يتمنع اعمال المصدر محذوفاً أو مؤخراً لان محله في غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق  
 نحو فلما بلغ منه السعى مع أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تألبنى بسم  
 الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر المحذوف أيضاً وبسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تألبنى حاصل بسم الله  
 الرحمن الرحيم وانما كان هذا مستقراً دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أى معنى الكون والحصول



والوصوف لوقوعه في نحو وانه لقسم لو تعلمون وعظيم وجعل الرحمن نعماً مبنى على أنه صفة مشبهة أما على قول  
 الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعاً لاتاباً فيعرب ببد لا من الجلالة والرحيم نعمت له لا  
 للجلالة اذ لا يتقدم البديل على النعت فعلى الاول يكون مجروراً بما جاز منه عونه على الصحيح وعلى الثاني  
 بعامل مقدر لما تقرر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البديل فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع  
 فالجمله مستأنفة استئنافاً بيانياً جواً بالسؤال مقصود به التلذذ وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التعيين لان المولى  
 تعالى لا يجهل وليست حالاً من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف أحوالاً لان الحالية تفيد تقييد البديع باسم  
 الله تعالى بحالة الرحمة وهي وان كانت حالاً لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف هو حاصل صور البسملة  
 أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلقاً بالفعل أو بحال من  
 فاعله أو بالمبتدأ المصدر أو بحال من فاعله أو بحال من فاعله أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كاتقدم تفصيله فصور  
 المتعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها ويضرب الخاصل وهو أحد  
 وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظر الى احتمالات الاضافة الاربعة  
 زادت الصور ثم تتكاثر جداً بالنظر لما في الباء من الاستعانة والمصاحبة أو التبعيد أو غيرها فتأمل والله  
 سبحانه وتعالى أعلم **(فائدة)** قال الشيخ أبو العباس البونوي رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكى  
 المضطربين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال ابن عربي من دام على ذكره لا يشقى  
 أبداً وانما اختير هذان الوصفان في الابتداء للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها  
 لظفاً بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش  
 ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والآخرة بحمد سيد  
 المرسلين آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم **(قوله قال محمد)** فيه التفات  
 من التكميل الى الغيبة عند الجمهور ان روى متعلق بالبسملة المقدر بنحو أولف والا فعند السكاكي فقط  
 لا كتفائه بخالفة التعبير مقتضى الظاهر أن كونه حكاية عن نفسه يقتضي أن يقول قلت لا قال وأتى بحملة  
 الحكاية ترغيباً في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليسكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله  
 في كتاب مؤلفه وهكذا مسح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لولم يصف الطبيب  
 الدواء للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه وبهذا القصد يضمحل  
 الرياء خصوصاً مع الامن منه كما هو حال المصنف والمضارع في كلامه بمعنى المضارع بقرينة قوله وأستعين  
 المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى أستعين الله في اظهار الفية أو الترفع بها خلاف الظاهر فشبّه  
 القول المستقبل بالماضى والجامع اما طلق الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضى في الخارج  
 أو تحققه نظر الماقوى عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضى ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو  
 استعارة مصححة تبعية أو مجاز مرسل نبى علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازماً  
 ولجى ووصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم في الاول ما سياتى في قوله  
 \* وفعل اولى وفعل بفعل \* وفي الثاني قوله \* فعولة فعالة لفعلا \* ولا بالكسر والا كان مضارعه  
 يقال كيتخاف ولا بالكسرة لان الماضى الثلاثى لا يكون ثانياً ساكناً بالاصالة الثلاثى بل يلقى ساكناً في نحو  
 ضربت وليس التألف أصابة لان التأليف غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بدلاً عن ياء لوجود الواو  
 مكانها في المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت قافه للدلالة على ان عينه راوا وانما لم يضموا نحو خفت  
 ونمت مع أنه واو كقلت ايشار التبيين حركة العين على تبين ذاتها لان الحركة أهم لاختلاف الهيئتها  
 وذلك غير ممكن في قلت لان فاء مفتوحة بالأصالة كالعين وأصل مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة

(قال محمد)

الوالى ما قبلها اشقلها عليها وان كان ما قبلها سا كذا للزومها ولم تنقل على نحو دلوا لتغيرها بالعوامل مع ان  
الاسم اخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلطف لا ينصب الابل كقلت جاز يد أو مفردا في معناها  
كقلت قصيدة أو شعرا أو مفردا قصيدة نحو يقال له ابراهيم أو مفردا مسما لفظ كقلت كلمة أى لفظ  
رجل مثلا وقال الامير في حواشي للشذور الاسهل ان يقال القول انما يتوجه للفظ جملة كان أو غيرها فقلت  
جاز يد معناها قلت هذا اللفظ فان توجه للعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بأن النبوة واجبة وان كان اللفظ  
مسما لفظا توجه للدال أو المذلول كقلت كلمة أو قصيدة محتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناها وهو لفظ رجل  
مثلا واللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت  
اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مذلوله لفظ الفعل باعتباره دلالة على معناه ولذلك كان كلاما ما كما  
سيأتى بخلاف نحو القصيدة فان مذلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به والله اعلم (قوله محمد)  
هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك نسب جده لشهرته به الطائى نسبة  
الشافعى من هذا الجباني منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشدة المنة التحتية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة  
والدال وحكى ضمه ما التمشق اقامة و وفاة لاثني عشر ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين  
على الواو وحكى ستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما في العربية ونيرها مع كثرة  
العبادة والعفة ومع ذلك قليل الحظ في التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب في  
علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا قد اخلصتاهم من ذمتي فاذا لم يحب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه  
شرفا أن ممن اخذ عنه الامام النووي رضى الله تعالى عنهم ما ويقال انه عنه بقوله في المتن ورجل من الكرام  
هنا ناو من مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند أبي علي الشاويين  
بضعة عشر يوما نقل التبريزي في آخر شرح الحاجبية انه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال  
الدمايني ولم أقف عليه لغیره ولا أدري من أين اخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب يد بع في  
بابه والتوضيح في اعراب اشياء من مشكلات البخارى أبان فيه عن اطلاع واسع وقصيدة الطائفة في  
الفرق بين الضاد والظاء وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم رجلا في الفحو عظيم الفائدة تسهله  
المشاركة ثم نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل  
الفوائد وتكميل المقاصد تسهله لذلك الكتاب وتكميلا وانه لا سم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه  
في بعض الابواب يقصر عن معتاده ويترك ما اراد في ايراد فسيحان المنفرد بالسكال قال الدمايني  
وقد قرظ سعد الدين ابن العربي الصوفى رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جمال الدين فضله \* الهمة ولنشر العلم أهله  
أملى كتابا له يسمى الفوائد \* يزل مفيدا للذي لب قأمه  
وكل فائدة في النحو يجمعها \* ان الفوائد جمع لانظيره

فظن الصلاح الصفدى ان هذا تقرىظ لتسهيل الفوائد لالفوائد نفسه فقد ج في التورية في كتابه المسمى  
بفرض الختام عن التورية والاستخدام بانه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العمدة ولولا ذلك  
لكان في غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب اه (قوله هو  
ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عن شاركة في اسمه وتجوز كونها استثنافا لبيانها  
لا يخرجها عن الاعتراض فلا محمل لها وقيل حال من محمد فحلها نصب وقيل نعت تابع له بتقدير تنكيره  
فحلها رفع وقيل نعت مقطوع فترجع للحال والاستثناف لكن ردها بان شرط القطع تعيين المنعوت  
بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع وردبانه يكتفى بالتعيين ادعاه وبحمل وجوب الحذف

هو ابن مالك



كأذكره الاشموني في النعت اذا كان النعت لم يدرج أو ذم أو نرحم أو لا لتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتي هناك ان شاء الله تعالى (قوله أحدر بي) قال العرب وتبعه أكثر الخواشي كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بالغيبة لكنه التفت منها إلى التسكيم فغنا فأبطله الصبان بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لأنه مقول القول فهو موافق للظاهر لأنه عبر عن نفسه بطريق التسكيم اه وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشموني من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرد على العرب لأنه جواز كونها حالاً من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ والاتفات على هذا ظاهر فاللائق الجمل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر أن هذه الحال مقارنة بناء على أن المقارنة في كل شيء بحسبه كما يأتي في مصليا أو يؤول قال بنوي القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجدد الاستمرار أي اشعارها السامع بأن التسكيم سيحده مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لأن يجدد حده دائماً وذلك حده مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود وعليه وهو التزم بما أخذوه من رب لتعليقه الجدية فكأن تر بيته لنا بنوع النعم لا تزال تتجدد كذلك تحمدهم حامدا لا تزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والماضوية لأن الاولى وإن أفادت الدوام المناسب للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وإن أفادت التجدد أي الوجود بعد العدم لا تفيد الدوام قال العرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الخلفية والميم الشفوية والذال الالمانية في ثنائه على رب البرية كي لا يخلو محل عن ذلك بالكناية اه (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح سم الاول بأنه على نية تكرار العامل فيكون حامدا مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلبي أو أن طرحه بالنسبة للعامل أي أن عامله مطروح ليس عاملا في البديل أو باعتبار حكم العامل أي أن الحكم المقاد بالعامل لم يقصده البديل فلا ينافي قصد المبدل منه شيء آخر كمود الضمير في نحو أكلت الرغيف ثلثه ولا يخفى أن هذا لا ينفع هنا لأنه بروج الاعتراض ولا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الساماني أن البديل مستقل بنفسه لا تتم لتبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعّل تفضيل من الخبر بالفتح مصدر خارجي خيرا إذا صار خيرا بشد الياء أي ملتبسا بخير أو من الخير بالسكس كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفت همزة تخفيفا لكثرة استعماله كشر والاولى جعله منصوبا بنحو أمدح محمد وقال أعني لما نقله الساماني عن المحققين أن النعت المقطوع لا يقدر بأعني الأني نعت التخصيص وهو هنا الممدح ولم يجعل حالا لازمة من الجلالة لإيهامه تقييد الحمد ببعض الصفات ولا بدلا لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفتها لمذهب الجمهور أن جعله بدلانا من رب لمنعهم تعدد البديل أو من التلذذ بهم الأبد لا من البديل في غير بدل البداء لما فيه من التهافت حيث يكون مقصودا غير مقصود وإن أجيب عنه بأن ذلك لا يضر لكونه باعتبارين أما بدل البداء فلا يمنع أبداله من البديل وفي البيت الجناس التام اللفظي والخطي أن كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد في مالك العلم وقد رسمها في المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذفت كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لأن مالك الثاني لكونه صفة يجب رسم ألفه لعدم كثرت كالعالم ولا يرد حذفها خطأ من مالك يوم الدين مع قراءته بالالف لأن المصحف العثماني سنة متبعة قال الاشموني وجملة أحدر بي الخ محالها نصب بالقول والجل بعد هاء طوفا عليها أي فكل جملة في محل نصب وقال السندوبي أحدر بي إلى آخر الكتاب في محل نصب بالقول فكل جملة لا محل لها لأنها جزء مقول كالزاي من زيد ولا تنافي لا مكان حل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لا من المحكي فكل جملة مقول مستقل والثاني بالعكس فجميع الجمل مقول أفاده الصبان والثاني ما حفظ من الغز بقوله

أحدر بي الله خير مالك

حاجيتكم معشر جمع نبال \* العربيين مفردا وجمعا

ما ألف نيت غير شطر نصبت \* بوتد منها رقيتم للعلا

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحمد كافي الاشموني أي أحدر في حال كوني ناويا للصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالد من أي مقدر بن الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للعاق والتقصير فلا برد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشغول بالجد فلا تنأى الحالة وفيه أن المطلوب إيجاد الصلاة بالفعل لانية إيجادها فلا وجه انها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فمقارنة الانفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحمد بلساني وأصلي بقاي فهي مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بالانفاظ لا نواب فيها بقي ان مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم أنه في قوة جملة انشائية برد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا لأن يجعل على تقدير القول أي أحدر في حال كوني قائلا اللهم صل على الرسول الخ ويصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أي أحدر في حال كوني أصلي أي أخبر بأني أطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الاصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار أنه ينتفع بصلاتنا عليه بالترقي في أعلى الدرجات وتوارد أنواع الكمالات وبما من كمال الا وعند الله أعظم منه لكن الادب أن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بشواها اذ المنة صلى الله عليه وسلم علينا لانا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بعد مدة كان آتيا بالمطلوب من آية يأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الخافظ ابن حجر (قوله على النبي) اشهر ان المهموز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر أو مخبر عن الله والمشدد من النبوة وهي الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كليهما فاعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من النبأ أسكون الموحدة وهو الارتفاع كافي القاموس فيكون كالمشدد ويجوز كون المشدد مخفف المهموز فيكون بمعناه أفاذه الصبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبؤوا اجتماعت الواو والياء الخ (قوله المصطفى) أصله مصنفون بوزن مفتعل من المصنف وهو الخلد لوص من الكدر والمراد هنا المختار قلبت ناء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف

\* طائفا فتعال رد اثر مطبق \* وقابت الواو ألفا لتعحر كهما وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى تفسيرهم بطائى الأتباع أي أمة الاجابة عموما لا بقار به فقط لئلا يلزمه اهمال الصاحب ولا بالانقياء لانه مقام دعاء يطلب فيه التعميم فقيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله صلى الله عليه وسلم وهم أهل بيته وأقاربه بل أراد البعيد وهو مطلق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان لا لال في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الاتقياء كما قيل لصدقه بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السنين والثناء للطلب وعلى هذا فهو وصف لازم أما على القيل المتقدم فمخصص وكذا أن أرى به الاتباع أمة الدعوى فتأمل هذا والذي اختاره العلامة الصبان أن تفسر الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالاتباع مطلقا في نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبنا عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصابيح الظلمة يحمل على العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأ قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك يحمل على الاتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يحمل على الاتباع \* وبقي ما اذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائز بن العمل الصالح والظاهر ان الاولى جملها على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السنين

مصليا على النبي المطفى \*  
 وآله المستكملين الشرفا



والثناء لما للطلب أي الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم أو زائد ثان أي الكاملين فالشرف بافتتاح  
 الشين مقول به على الأول ومشبه به على الثاني كالخسوف الوجه أو منصوب بنزع الخافض أي في الشرف  
 بناء على المرجوح من أنه قياسي أو أنه توسع فيه فأبرزى بحري القياسي أكثر ما سمع منه ويصح ضبطه  
 بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيد ومعمول المستكملين محذوف أي أنا بالعموم أي  
 جميع أنواع الشرف لكن هذا يمنع أن يراد بالآل جميع الأمة وكذا أن جعلت آل في الشرف بالفتح  
 للاستغراق فيفوت التعميم في مقام الدعاء مع أنه مطلوب فالأولى جعلها اجنسية لذلك الآن يحمل على  
 المبالغة بجعل من حاز شرف الأيمان كأنه حاز جميع الشرف لأنه أصل أنواعه فتأمل (قوله وأستعين الله)  
 أي أطلب منه الإعانة أي الإقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحداثها عليه تعالى فاستعار الإعانة  
 للإقدار لأنه بصورتها من حيث حصول المقادير بين قدرتين قدرة الله تعالى إيجادا وقدرة العبد كسبها بلا  
 تأثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضا اهتماما بالاستعانة المطلوبة كما قيل في أقر بأسم  
 ربك وأصلها أستعون نقلت كسرة الواو إلى الساكن قبلها فقلبت ياء كسرها قبلها (قوله في الغيبة) أي  
 في نظام قصيدة ألف بيت من كامل الرجز وألفين إن جعلت من مشطوره وعلى هذا لم ينقل في القينية بالثنائية  
 لأن علم التثنية يحذف للنسب وإن التمس بالنسبة للفرد لأنهم لا يبالون به كما سيأتي ثم يحتمل أن لفظ في  
 استعارة تبعية لمعنى على التي تعدى بها الاستعانة على حذف جندوع النخل وأنه ضمن أستعين معنى فعل  
 يتعدى بفي كارجو تضمينا نحو يا وهواثراب الكامة معنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين فتفيد الاستعانة  
 بلفظها والترجي بتعديتها بفي والأول أولى لأن التجوز في الحرف أخف من الفعل مع أنه مختلف في قياسيته  
 أو تضمينا ببيانها وهو تقدير حال تناسب الحرف أي راجيا وهذا مقدس اتفاقا لأنه من حذف العامل لدليل  
 لكن قال ابن كمال باشا التضمين البياني هو عين النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من  
 تقدير الكشف خارجين في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للمعنى المضمن لا  
 تقدير عامل محذوف اه وانما قد نأرجو دون استخبر كافي الأشموني لما ورد عليه أن الاستخارة  
 للتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أي جعل مقاصده لا كلها ليوافق قوله في آخر الكتاب  
 نظام على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ما هناك إلى ما هنا مع أنه الأولى لكونه في محل الحاجة لأن هذا هو  
 الموافق للواقع لتركة باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا في حيز الرجاء لا السك  
 وباسماني أخبار بما تيسر له فلا تنافي وللنحو لغة مستمة معان القصد والجهة كمنحوت نحو البيت والمثل  
 كن يدنو عمرو والمقدار كمندى نحو ألف والقسم كمنادى على خمسة أنحاء والبعض كأ كانت نحو السمكة  
 وأظهرها وأكثرها الأول واللامام الداودي

واستعين الله في الغيبة  
 مقاصد النحو

لنحو سبع معان قد أتت لغة \* جهتها ضمن بيت مفرد ككلام

قصيد ومثل ومقدار وناخية \* نوع وبعض وحرف فاحفظ المثل

هو في الاصطلاح يطلق على ما يعمى الصرف نارة وعلى ما يقابله أخرى ويعرف على الأول بأنه علم بأصول  
 مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال أفرادها كالاعلال والادغام والحذف  
 والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط النحو والنواسخ وحذف العائد  
 وكسر أن أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الأول فهو مرادف لعلم العربية  
 حيث غلب استعماله في هذين فقط وإن كان في الأصل يعم اثني عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق  
 والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاتيان بالكلام الموزون المقفى  
 وإنشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الأمم السابقة وتقلبات الزمن عن مضي لتحصل ملكة

التجارب والتحرز من مكاييد الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراهنة لأنها اثرته  
وأما البديع فقليل لا قسم برأسه وكذلك الوضع وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها  
النابذة وغايته وفائدته التحرز عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وشرفه بشرف فائده  
ووضعه أبو الأسود الدؤلي بأمر الامام علي كرم الله وجهه وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان  
النطق بالأعراب سجية فيهم من غير تطبع كما قال

واست بنعوى يلوك لسانه \* ولكن سليمي أقول فأعرب

فلمسا كثر الاسلام وتألفت القلوب اختلط الحبحم والعرب بالمعاصرة والمناحكة فتولد اللحن والامالة في غير  
محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الامام علي لابي الأسود منه أبوابا منها باب ان والاضافة والامالة وقال  
له ان هذا النعوى ثم سمع أبو الأسود رجلا يقرأ أن الله يرى ممن المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف  
والنعت ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال لها أي بنية تجومها فقالت انما أعجب  
من حسن ما فقال قولي ما أحسن السماء وافتحى فلك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان يرجع الامام في  
ذلك الى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذه عن أبي الأسود نفر من ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم  
جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيدي به والسكسائي ثم صار الناس فريقين بصرى وكوفي  
وماز الوائدين اولونه ويحكمون تدوينه الى الآن جزاهم الله الجنة (قوله بها محو به) أي فيها من ظرفية  
المدلول في الدال لان الالفية اسم للدالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد هي تلك المعاني أو ان  
الباء سببية وصلة محو به أي محو به لمتعاطها سببها وأصلها محو به كفعولة فلبت الواو ياء  
لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الواو للناسبة (قوله تقرب الاقصى) فيه مجازة على من الاسناد  
للسبب العادي اذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصي أي البعيد فأفعل التفضيل على غير باب  
كما قاله ابن النظم ليدل على تقرب البعيد والابعد بالمطابقة لان البعيد يطلق على القليل والكثير وما قيل انه  
يلزم من تقرب البعيد تقرب البعيد ودبانه قديمهم بالابعد لشدته خفائه دون البعيد (قوله بلفظ موجز)  
الباء بمعنى مع كما في الاشمو في لاسيبيه لان المعهود سبب التقرب هو البسط لا الابتجاز لكن قال السيوطي  
لا بدع في كون الابتجاز سببا لفهم كما رأيت عبد الله وأكرمته دون وأكرم عبد الله في السببية غاية  
المدح للصنف حيث قدس على توضيح المعاني بالفاظ موجزة (قوله وتبسط البسط) أي توسع العطاء يعني  
تكثر افاضة المعاني فيه استعارة اما تمثيلية بأن تشبه حال الالفية في كثرة افاضة المعاني بسرعة عند سماعها  
بحال السكر يرم في كثرة اعطائه ووفائه بما يهدو يستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة السكر يرم للشيء  
أو مصرفة بان تشبه افاضة المعاني ببذل المال والوعد ترشيح أو مكنية بان تشبه الالفية في النفس بكرم  
وبسط البذل تخييل وانجاز الوعد ترشيح لا العكس لان البسط أقوى اختصاصا بالكرم من انجاز الوعد  
وأسبق في الذكر فاللائق جعله هو التخيل سواء جرى على طريقة السمرقندي من أن التخيل هو  
الاقوى اختصاصا أو على قول العصام انه الاسبق ذكر أو ما سواه ترشيح (قوله بوعده منجز) أي موفى  
سر يعا وبين موجز ومنجز الجنس اللاحق لاختلافها بما يحرفين متباعدى المخرج والباء سببية أو بمعنى مع  
وقيد بالوعد مع أن الاعطاء بدونه أبلغ لأن فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها  
وتصور ألفاظها فكأنهم التهميشا لفهم منها ونوقف الفهم على الالتفات اليها بعد وعد انجاز افاضة (قوله  
وتقتضي) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو منهما فقيه مجازة على اذ الطالب ناظرها بسببها أو بمعنى  
تستلزم الرضا لاشتغالها على الخاسر فلا يجاز (قوله رضا) بكسر الزاء وسخط بضم فسكون مصدران  
سماعيان لرضي وسخط كفرح والقياس كالفرح وقائدة قوله بغير سخط الاشارة الى انها تطلب رضا محضا

بها محو به \* تقرب  
الاقصى بلفظ موجز \*  
وتبسط البذل بوعده منجز  
وتقتضي رضا بغير سخط \*

لا يشوبه السخط ولا من وجه على حد ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل  
تقتضي أو خبر المحذوف أو نعت لأفنية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك من النعت بالمفرد بعد الجملة وإن  
كان الغالب العكس ومن بوجه وإن أمكنه جعل مبارك خبراً ثانياً لهذا أو خبر المحذوف كيف يصنع في  
نحو يقوم بهم ويحبونه أدلة وقد فاقته هذه أفنية ابن معطي لفظاً لأنها من بحر واحد وتلك من السريع  
والرجز ومعنى لأنها كثيراً حكما منها كما قاله سم وللجلال السيوطي أفنية زاد فيها على هذه كثيراً وقال في  
أوطافائقة أفنية ابن مالك وللأجهر الماسكي أفنية زاد فيها على السيوطي وقال فائقة أفنية السيوطي  
فسيحان المنفرد بالكمال الذي لا يداني (قوله بسبق) متعلق بكل من حازر واستوجب والباء سببية أي  
بسبب سبقه على في الزمن والأفادة وفي نقدهم المعقول إشارة إلى أنه لم يفضل عليه إلا بالسبق وجوز سم  
جعله خبراً آخر عن هو أي وهو المتبني بسبق ففيه إشارة إلى فضيلة السبق ثم أشار إلى فضيلة أخرى بقوله حازر  
تفضيلاً نوفي ابن معطي سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستة وعشرين وخمس وأربع وستون سنة  
ودفن بقرب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله تفضيلاً) أما مصدر فضله على غيره حكمت له بالفضل أو  
صيرته فاضلاً والمراد به الفضل نفسه من إطلاق المسبب على السبب أو مصدر المبني للجهول أي كونه مفضلاً  
ولا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف بحرزه ابن معطي (قوله الجيلاً) أما منسوب يتزع الخافض أي بالجيل  
أو على أنه صفة لثاني أو بالنيابة عن المفعول المطابق أي ثنائي الثناء الجليل خلف المصدر وأتاب عنه صفته  
وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخمصة بناء على خلف الجمهور وابن عبد السلام في تفسيره (قوله بهيات  
وافره) أي عطيات تامة ولم يقل وافرات مع أن الأفصح المطابقة في جمع القلة مطلقاً جبر القلة وفي جمع  
الكثرة للعاقل اشرفه لأن بهيات وإن كان جمع قلة لأن جمعي السلامة منها عند سيدي به لكتنه مستعمل في  
الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والأفصح في الكثرة لغير العاقل الأفراد وأعلم أن القلة والكثرة أنما يتبران  
في تكررات الجوع أما ما رافها فصالحه لها كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح أن مبدأ الجمع ثلاث  
ومنتهى القلة عشرة ولا تنتهي للكثرة (قوله لي رله) أما متعلقان بيقضي بمعنى يحكم ويقدر أو بمحذوف  
صفة لطبات وأما في درجات فيه متع في الأول لأن المراد بالدرجات مراتب السعادة الآشورية وهي ليست  
ظرفاً للحكم لأنه أزل بل محكوم بها ومقدمة وهي نفس الطبات إن جعلت في بمعنى من البيانية فإن جعلت  
بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والطبات بغيرها فإن قلت يلزم على تعلق لي رله بيقضي الفصل به بين بهيات  
وصفته وهي في درجات قلت لا يضر لأنه ليس أجنبياً محضاً بل هو معمول لفاعل الموصوف نحو سبحان  
الله عما يشغون عالم الغيب كإسباني وخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المهم عند العاقل ولأن الدعاء  
لابن معطي بعد موته إنما يتأتى في الآخرة وبدأ بنفسه لحديث أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا دعا بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي وعن موسى رب اغفر لي ولا تخ لي لكن  
فانه التعميم المطلوب أيضاً لأنه من أسباب الإجابة كما في كتاب الأدعية لشيخ الإسلام وكان يوفي به ويسلم  
من أفراد وصف جمع القلة لو قال كما في الأشموني

فائقة أفنية ابن معطي  
وهو بسبق حازر تفضيلاً  
مستوجب ثنائي الجيلاً  
والله يقضي بهيات وافره  
لي وله في درجات الآخرة  
(الكلام وما يتألف منه)

والله يقضي بالرضا والرحمة \* لي رله ولجميع الامه

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولي التوفيق وببذلك الهداية الى اقوم طريقي فوفقنا لما نحب وترضاه  
وقنا من منك وكرمك كل شيء نتوقاه آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
(الكلام وما يتألف منه)

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر المحذوف لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب شرح الكلام وشرح  
ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حد قبضت قبضة من أمر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول والاولى



انه اختصر على التدرج بان حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب وأنيب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح وأنيب  
 عنه الكلام وقيل دفعة لانه أقل عملا فالسكلام على هذا اما نائب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع  
 لشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات واما المبتدأ فمفسر على كل حال لم ينب عنه شيء  
 ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي أو مفعول محذوف أي خذ لاهالك كما قيل لان  
 اسم الفعل لا يعمل محذوفا وما واقعة على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام وقد شرحها بذكر  
 أسماؤها وعلاماتها كما نشرح الكلام بتعريفه وذ كر الضمير المجرور مرعاة للفظ ما والضمير في يتألف عائد  
 للسكلام فهو صلة جوت على غير ما هي له ولم يبرز لأن اللبس عند الكوفيين وإن أوجب البصريون مطلقا بل  
 قيل محل الخلاف في ضمير الوصف أما العمل كما هنا فيجوز فيه عدم الابرار مع أمن اللبس قول واحد لكن  
 في الجمع والتعريف أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور أفاده الصبان (قوله كاستقم) ان جعل من  
 تنمة التعريف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا لغيره لان التعت لا ينعى مع وجود المنعوت أي لفظ كائن  
 كاستقم أو في محل نصب اما صفة لمفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أي مفيد فائدة كفاية استقم  
 وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطابق كذلك أي مفيد فائدة كفاية استقم وإن جعل مثلا لا بعد  
 تمام الحذف فهو خبر محذوف أي وذلك كاستقم وعلى كل قال كاف داخل على استقم لقصد لفظه فلا حاجة  
 لتقدير كقولك استقم على أن حذف المجرور وادخل الكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كما سيأتي في  
 الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والسكام مبتدأ مؤخر أي السكام اسم وفعل وحرف أي منقسم اليها  
 واعتراض بأنه ليس من تقسيم السكلى الى جزئياته لان التقسيم وهو السكام لا يصدق على كل قسم مفردة بل  
 على ثلاثة ألفاظ فصاعدا ولان تقسيم السكلى الى أجزائه لانها لو كانت أجزاء لا نعدم بانعدام بعضها مع انه  
 يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والخواب اما باختيار الثاني والمراد بيان أجزائه في الجملة أي  
 التي يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم أو ما يسمي أجزاء في العرف وإن لم تتوقف عليها  
 الماهية كشعر زيد وظفره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار أن السكام اسم جنس يصدق بحسب  
 وضعه على القليل والكثير كما سيأتي فيصدق على كل قسم أنه سكام بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره  
 الجوهري أو باعتبار واحد وهو لفظ كلمة كما قاله الاشموني فكان قال واحد السكام اسم الخ ولا شك أن  
 لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لا ذاته وأشار الشارح كال توضيح الى أن في الكلام  
 تقديم وتأخير وحذف والاصل السكام واحد كلمة وهي اسم الخ فجملة واحد كلمة خبر السكام واسم الخ خبر  
 المحذوف يعود دلالة المراد لفظها السكلى باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كاه  
 على ان السكام اسم جنس جنى يفرق بينه وبين واحد بالثناء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعدا وقال ابن هشام  
 في بعض تعاليقه الظاهر أن أراد ألا بيان الخصار جميع الكلمات العزبية في الثلاثة كقول سيمويه هذا باب  
 علم ما السكام في العزبية السكام اسم وفعل وحرف فكأنه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا  
 غيرها أي فالسكام جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم أراد بقوله  
 واحد كلمة بيان ان المسمى في الاصطلاح كلمة هو أحد هذه الثلاثة لا غيرها من الالفاظ المهمة اه وهذا الوجه  
 أولى لخلاؤه عن التكافؤ المارة وعليه فقد كبر الضمير في واحد لتأويلها بالذات كور فلا حاجة الى الاستخدام  
 يعود الضمير الى السكلى بمعناه الاصطلاحى (قوله ثم حرف) أتى ثم إشارة الى الخطاطب رتبة الحرف عن  
 قسيميه وتركها في الفعل اضيق النظم ولا يكفي في بيان ترتيبها في الشرف ترتيبها في الذكر لان المؤخر قد  
 يكون أشرف نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحد كلمة) أي واحد معنى السكام أي  
 جزء ماصدق عليه السكام وهو أحد الثلاثة ألفاظا فكثر يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى

كلامنا لفظ مفيد كاستقم  
 واسم وفعل ثم حرف السكام  
 واحد كلمة والقول

(قوله وهذا الوجه أولى)  
 اختار في الشك على هذا  
 أن يعرب اسم وما عطف  
 عليه مبتدأ سوجه قصده  
 لفظه والسكام خبره أي لفظ  
 الاسم وما بعده هي السكام  
 أي الكلمات التي يتألف  
 منها الكلام لا غيرها وفيه  
 نظر فان الكلام لا يتألف  
 من هذه الالفاظ أعني لفظ  
 اسم وما بعده بل مما صدقاتها  
 كما لا يخفى الآن يقدر  
 مضاف أي هي دوال  
 الكلام الخ فتأمل اه منه

واحد أي مفردة الاصطلاح هو لفظ كلمة وهذا على أن المراد به اسم الجنس الجني أما على أنه جمع بمعنى  
 السكّات فقدم ببيان في كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها  
 في الشعر يجب تخفيفها الصحة الوزن وهو ما فعل ماض بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله عام حذف ألفه تخفيفا  
 كبر في بارأ وللضرورة أو هو أفعول تفضيل حذف همزة للضرورة والاول أحسن لفظا لخواه عن تكاف  
 الحذف والاخير أحسن معنى لافادته أن القول يع جميعها ويجوعها إذا فعل التفضيل يقتضى المشاركة  
 وزيادة فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد كاسيد بن وأما الفعل فلا يفيد ما ذكر  
 الابتداء بعم الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ أسوغه قد حذف لفظها لأنه المحكوم عليه هنا لا للتبويح كافي  
 المسكودي لأنه لما يسوغ ما قصد معناه لالفظه وبها متعلق بيوم وكلام مبتدأ ثان أسوغه كونه نائب فاعل  
 في المعنى كما قاله العرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا ويعد أنه من غير سند فحاقيل انهم لم يذكروا في  
 المسوغات مردودا وما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان السكامة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ماصدق  
 عليه أنه لفظ مقيد الا ان يراد الحقيقة في ضمن الافراد وفيه ماسيات في قوله فعل ينجلي وجلة قديوم بمعنى  
 يقصد خبر الثاني والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدأ الاول وخبره بمفعول خبر الثاني وهو بها للضرورة  
 (قوله عبارة) أي معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر لفظ الشيء من باب ضرب اذا طرحت مطلقا ومن  
 الفم خاصة لكن صرح في الاساس بأن لفظت الرحي الدقيق بحجاز وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج  
 من مخرج الفم يحقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمى ذلك لفظا لأنه هو مصرى من داخل الرئة الى  
 خارجها فهو مصدر أر يد به المفعول كالتحق بمعنى الخافق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مشتمل  
 على بعض الحروف لأنه يرد على ما هو على حرف واحد كواو والعطف اذ الشيء لا يشتمل على نفسه وان  
 أجيب عنه بأنه من اشتغال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذا الحرف بمجموع الصوت  
 وكيفية وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فان قيل  
 وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لا متناع النطق بالساكن والحركة متوقفة على  
 الحرف لانها صفة لقائمة به وانه دور فلنا هو على ان الحركة مع الحرف دورى لا سبقي فلا يضر والحق انها  
 بعده وانما المشددة المقاربة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد حقيقة هي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيدا بالقوة  
 كالحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ  
 المحققة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت ان النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر  
 دون غيرهم فهي كذلك والافهى محققة بالفعل والى الاول يشير قول الشنوائى المراد باللفظ في تعريف  
 الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس  
 بحرف ولا صوت وله أفراد مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألفاظ  
 حتى ينطق بها وانما عبر عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتندري بالمتعلم كما قاله الرضى وأما  
 تقسيمها الى مستتر وجواب وجواز افانها هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها  
 حقيقى كما قاله الروداني لا يحاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحققة من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف  
 عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أخذ هذا القيد من قوله كاستقم كما سيصرح به وفيه ماسيات  
 والمراد سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ آخر  
 لكونه مشتملا على المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشيتين ايجابا كانت أو سلبا وان  
 كانت معلومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن  
 الجنس الادخال وما لم يتناول له يقال شرج عنه لابه وبعضهم أخرجها به نظرا لان بين الجنس وفصله العموم

عم وكلمة بها كلام قديوم  
 (ش) الكلام المصطلح  
 عليه عند النحويين عبارة  
 عن اللفظ المفيد فائدة  
 يحسن السكوت عليها  
 فاللفظ جنس

(قوله لا للتبويح) أي  
 تبويحها الى أنها إحدى  
 السكّات والى أنها يقصد بها  
 الكلام اه منه  
 (قوله والمراد سكوت  
 المتكلم الخ) الظاهر أن  
 فيه سقطا والاصل والمراد  
 بالسكوت سكوت المتكلم  
 الخ كما في عبارة الصبيان  
 ليحفظ عليه قوله وبحسنه  
 أي والمراد بحسنه اه

الوجهي فيخرج بكل ما دخل في الآخر والسؤال هي الكتابة والاشارة والعقد بالاسماع المسألة على اعداد  
مخصوصة والنصب كعرف وهي العلامات المنصوبة كالحرف اب للقبلة جمع نصبة كعقدة أما النصب بضمين  
فالاصل (قوله) وبعض الحكم أي بعض ما يصدق عليه الحكم فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من  
ثلاثة ألقاظ فأكثر كما سيأتي (قوله وهو) أي بعض الحكم الذي خرج ما تركب الخ (قوله الامن اسمين)  
ظاهره الحصر وهو قول ابن الخاجب ووجه السيد بان الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه  
وهما اما كنان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من السمات التي تذكر خارجة عن حقيقة الكلام  
عارضة لها واعتمد ابن هشام ان ذلك أقل ما يتركب منه وفصله في شرح القطر بان صور تركيب الكلام  
سنة اسمان فعل واسم كالمثل ومن الثاني المنادى فان يانائية عن ادعوى وما بعدها فضلة لانه مفعل به فعل  
واسمان نحو كان زيد قائما فعلا وثلاثة أسماء كعلمت زيد قائما فعلا وأربعة أسماء كأعلمت زيد قائما فعلا  
السادسة جملتان كجملة القسم وجوابه والشروط وجوابه اه وبقي عليه المركب من اسم وجملة نحو زيد أبوه  
قائم وعلى هذا فالحصر اضافي بالنسبة للاثرا كيب الممنوعة كفعلين أو فعل وحرف مثلا (قوله) كزيد  
قائم) اعترض بان الوصف مع مرفوعه اسمان وبان التنوين من حروف المعاني فالاولى التمثيل بهذا أحد  
ورد الاول بان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد لعدم بروزه في ثنية ولا جمع وأما نحو قائما  
وقائون فالانف والواو فيه حرفان ثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثاني بان التنوين ليس  
بكلمة اتفاقا لعدم استقلاله كأناف المفاعلة وياء التصغير والنسب والتأنيذ في التسهيل قيد الاستقلال في  
حد الكلمة لاخراج هذه (قوله) كقام زيد) أظهر الفاعل لان الماضي مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما  
على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستتار كإي التصريح ونافسه ليس  
بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطع كيف يشترط وجوب الاستتار اه ويمكن جملة على غير الواقع  
جوابا لما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله) فاستغنى بالمثال الخ) أي فالمثال تميم للحد وفيه ان المفيد في  
عرف النحاة لا يطابق الاعلى ما يحسن السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كعلام زيد فليس معنى مفهوما لا مفيدا  
فلا حاجة للاحتراز عنه كما حره ابن هشام ومن ثم جملة نعم وغيره لمجرد التمثيل لتسام الخب بدونه ولم يذكر  
التركيب مع انه لم يشذ عن اشتراطه الا ابن دحية ولا قصد مع ان الجمهور ومنهم من والمصنف في التسهيل  
على اشتراطه ليخرج كلام النائم والساهي ومحاكاة الطيور نظرا الى أن الفائدة تستلزمهما اذ ليس لتام مفيد غير  
مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به لكون فيه ان دلالة الالتزام مهجورة في  
التعاريف فالاولى جعل المثال تيمنا من حيث اغناؤه عنهما كإفعل ابن الناظم لا لما قاله الشارح وان كان  
تمثيلا من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لدائه النخرج جملة الصلة والصفة والحال والخبر لان  
اسنادها لم يقصد لدائه بل لتوضيح الموصول مثلا لكون يغني عنه المفيد لان هذه لم تفد لقصص اسنادها  
بتوقفها على ما هي قيد له قال الشاطبي ولا بد من قيد الوضع العربي ليخرج كلام الاعاجم اذ مدار بحث النحاة  
على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كاستقام اشارة الى هذا القيد اه والاصح أنه لا يشترط  
اتحاد المتكلم اذ المتفقان على أن يقول أحدهما قام والآخر يد كل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفي  
بأحدى السماتين لتعريض الآخر بالآخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد ولا تجدد الفائدة  
والله أعلم (قوله) اعلم ان التمر يف الخ) ردها به معلوم من الخطبة وقد يجاب بأنه نية عليه أيضا في أول مسائل  
القرن زيادة في البيان ليكتفي به في كل مسألة وقع التخالف فيها أو ان فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف  
الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد انه في النحوي فمحط لتعليل الشارح قوله لا في اصطلاح اللغويين  
وقيل فائدتها الاشارة الى انه من مجتهدي النحاة (قوله في اللغة) هي ألقاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم قال

يشمل الكلام والسكوت  
والكلمة ويشمل المهمل  
كثير والمستعمل كعمرو  
ومفيدة أخرج المهمل  
وفائدة يحسن السكوت  
عليها أخرج الكلمة  
وبعض الكلام وهو ما يتركب  
من ثلاث كلمات فأكثر  
ولم يحسن السكوت عليه  
نحو ان قام زيد ولا يتركب  
الكلام الا من اسمين  
كن يدقام أو من فعل  
واسم كقام زيد وكقول  
المصنف استقم فانه كلام  
مركب من فعل أمر وفاعل  
مستتر والتقدير استقم  
أنت فاستغنى بالمثال عن  
أن يقول فائدة يحسن  
السكوت عليها فكذا قال  
الكلام هو اللفظ المفيد  
فائدة كفائدة استقم وانما  
قال المصنف كلامنا ليعلم  
أن التعريف انما هو  
للكلام في اصطلاح  
النحويين لا في اصطلاح  
اللغويين وهو في اللغة



الامير في حوائش السندور وذلك لا يظهر في نحو قولهم في كنه الغنقان ولغة تميم اهمال ما لا يتسكك به كأن  
يقال في هذه المادة الغنقان موضوعان كل منهما مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم بالمهمة فالاحسن أن  
تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى في كنه الاستعمالان واستعمال تميم اهمال ما يؤيد ذلك ان اللغة  
مصدر انفي اذا طبع بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معني  
قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اهـ قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم واضح  
اللغة هو الله تعالى أو البشر اذا الموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فالاحسن أن لا يقتصر على أحد هما بل  
تفسر في كل مقام بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلفى اما بوحى كما روى ان  
الله علم آدم الاسماء كلها الموضوع بكل لغة وعلمها آدم لا ولاده فلما افرقوا في البلاد تفرقت اللغات وابتدأ  
علم ضرورى في أناس معنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى  
والملائكة فواضعها الله اتفاقا وأعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله  
اسم لكل الخ) مثله في مختار الصحاح كفى ابن الميت ومقتضاه أنه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح  
انه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه أى  
كالخط والاشارة الآن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوى فلا ينافى اختصاصه بالاستعمال  
واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطابق حقيقة على الحدث  
وهو النسك كقوله

قالوا كلامك هذا وهى مصغية \* يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا

وهو اسم مصدر لكلام وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخطل

ان الكلام لنى الفؤاد وانما \* جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والاصح انه حقيقة أيضا (قوله والنسك اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا موضوع للمساهمة من  
حيث هى ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمي افرادا وان دل على أكثر من اثنين وفرق  
بينه وبين واحد بالثناء بأن يتفق فى الطبيعة والحروف ما عداها كشمرة وقمرة وأبالياء كرم ورومى سمي جميعا  
والفرق بينهما وبين مشابهة من الجمع كشمرة ونخلة ان الغالب فى ضميره التذكير مراعاة للفظه وفى الجمع  
التأنيث وكونه جميعا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافى وضعه للمساهمة من حيث هى كما قاله الرضى وبقى  
ما يصدق على واحد لا بعينه كأسد وسماء بعضهم أحاديث اذا علمت ذلك فالنسك اسم جنس جمى لا فردى  
كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع الغلبة نذكره نحو اليه يصعد النسك الطيب يحرفون النسك عن  
مواضعه ولا اسم جمع لتمييز واحد منه بالثناء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة  
وجماعة أوله واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجوع كصحب وركب ومنها مع اجزاء أحكام المفرد  
عليه كتصغيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركاب اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا الى لفظه والجوع لا ينسب اليها  
(قوله واحد كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دلت الخ) دليل لانتصارها فى الثلاثة  
والنحويون مجمعون على هذا الامن لا يعتد بخلافه فى اسم الفعل وقول الفراء فى كذا ليست اسما ولا فعلا ولا  
حرفا انما هو تردد من أيها لى لتعارض الأدلة عنده لا أنها خارجة عنها والاصح انها حرف وتردد لجزا إذا  
تقدمها ما يجر عنه نحو كذا انما كلمة للعجوب كأي اذا تلاها فدم نحو كذا والقمر والاستفتاح كالأذا دخلت  
عن ذلك نحو كذا ان الانسان ليظنى انظر المعنى وحواشيه (قوله فى نفسها) خرج به الحرف وفى امسية فى  
المواضع الثلاثة أى دلت بسبب نفسها لاستقلالها بالحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى فى  
نفسه لكن لا يستقل باقائه وهو مذهب اليمانيين ولذلك أجزوا فيه الاستعارة التبعية أو ظرفية مجازا باعتبار

اسم لكل ما يتكلم به  
مفيدا كان أو غير مفيد  
والنسك اسم جنس واحد  
كلمة وهى اما اسم أرفع أو  
حرف لانها ان دلت على  
معنى فى نفسها

غير معتزة بزمان فهي الاسم وان اقترنت بزمان فهي الفعل وان لم تدل (١٧) على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف

والكلام ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقوله ان قام زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد وقولنا الموضوع لمعنى أخرج الماهل كدبر وقولنا مفرد أخرج الكلام فانه موضوع لمعنى غير مفرد ثم ذكر المصنف وجهه الله تعالى أن القول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضا على السكام والكلمة أنه قول وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقوله لم في لاله الا الله كلمة الاخلاص وقد يجمع الكلام والسكام في الصدق وقد ينفرد أحدهما فقال اجتماعهما فدقام زيد فانه كلام لافادته معنى يحسن السكوت عليه وكلم لانه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفراد السكام

(قوله من اطلاق الجزء) أي كاطلاق العين على الربيعة براء فوحدة ثم همزة كقتيلة أي الرقيب من ر بأت القوم بالهمز اذا رقبتهم خفيفة أو براء فهجرة مكسورة فتحنية مشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم اه منه

فهم الاسم للمعنى من اللفظ فكأنه كامن فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلا وإنما يدل على معنى غيره وهو المذهب عند النحاة (قوله غير معتزة الخ) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لا أنه مقترن به والمراد غير معتزة بأحد الأزمنة وضعا لا بطلاق زمن لا يخرج نحو اصبح وهو الشرب أو في النهار والغبوق وهو الشرب آخره والليل وهو الشرب وسطه فان معناه مقترن بطلاق زمن كالمصباح ولا يعلم أحوالها من غيره أما الفعل فيقتصر وضعا بأحد الأزمنة على التعمين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لانه لم يوضع الا لأحد ههنا ووضع للأخر بوضع ثان فلا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بدله من زمن ولا يكون حاصل حقيقة الا في حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونم وفعل التجب لافتراءها به وضعا ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء أو التي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كاحد لانه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية وأما وضعه الأصلي فقد انسلخ عنه فتدبر (قوله في غيرها) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لان كلامها دل على معنى في غيره وأجاب الرضى بأن الموصول والضمير معناهما شئ مبهم وهو مستقل في نفسه وإنما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامهما لادلائهما عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم خبرية معناها شئ كثير لا السكثرة التي هي معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فشكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أي ضرب فلان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وأي في الموضوعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحد اه نكت (قوله الموضوع لمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتضاه في المحترز على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أي والكلام أيضا وكذا المركب الاضافي فليس بكلمة كانه ليس كلاما ولا كإابل قول مركب اما العلم الاضافي فمجموع الجزأين كلمة حقيقة وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله يعم الجميع) أي عموما مطلقا لانه اللفظ الموضوع مفردا كان أم لا مفيدا أم لا فينفرد عن كل واحد في آخرتها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاما ولا كإا ولا كلمة كإا يسمى قولا وحينئذ كان الاولى للمصنف أخذ القول جنسا في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كالشترك المبهجور في التعاريف فرد بان محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله قد يقصد بها الكلام) أي مجازا مرسل عند النحاة واللغويين أيضا كما صرح به الشنوا في على القطر من اطلاق الجزء على السكول وهذا المجاز مهمل في عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفية التي لا دواء لها لكنه ذكره تبرعا تنبيه على كثرة في نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها لا لفظا أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كالحرف النداء الثابتة عن أدعوا وحرف الجواب الثابتة عنه كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجاز أصلا وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجمع الكلام والسكام الخ) فبينهما العموم الوجهي وأما الكلمة فتباينهما

(قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أي قول ان نقص زاد وان زاد نقص أي ان نقص لفظه نواد معناه  
وعكسه (قوله بالجر) انما يتعلق بحصل والاسم خبر أو عكسه وتميز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أي  
التميز بالحاصل بالجر الخ كائن للاسم والحاصل للاسم كائن بالجر وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف  
ومنه البصريون لان الصفة لا تتقدم فكذا فرعها الا في الضرورة وسهله هنا معها كونه ظرفا قال الاسقاطي  
وجوز السكون فيون والزمخشرى اختيارا وخرج عليه وفلهم في أنفسهم قولاً بليغا بناء على تعليق في بليغا  
أو أن تميز مبتدأ بالجر متعلق به وهو الذي سوغه وحصل خبر والاسم متعلق به وعكسه أي التميز بالجر  
حاصل للاسم أو التميز للاسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه ويسهله كونه ظرفاً وتقديم  
معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو منوع لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا فرعه لكن جاز هنا للضرورة  
مع توسعهم في الظرف على أن الاصح جوازه مطلقاً لان المنع في الخبر لثلايوهم كون المبتدأ فاعلاً وذلك  
منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال في تقديم المعمول الفصل بينهما وبين عامله بالمبتدأ وهو اجنبي  
لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا في باب الاشتغال بمنع النصب في زيد أنت تضر به للفصل المذكور  
كما سيأتي فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الآن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور  
لكونه ليس اجنبياً محضاً لعمله في الخبر مع ان الفعل قوي العمل وأنه لا يمنع الفصل الامع تأخر الاجنبي  
والمعمول عن العامل لامع تقدمها فتأمل فان فيه دقة وأعاريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات  
الاسم) أي بعضها ولم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فنها ومنها دون أولها وثانيها اذ بقي منها الاضافة وعود  
الضمير اليه كعوده على الالموصولة في أفصح المتقرب به والجمع والتصغير وابدال اسم صريح منه نحو كيف  
أنت أصح أم سقيم وموافقة ثابت الاسمية في لفظه كئزال موافق للفظ حذام الثابت الاسمية أو في معناه  
كقط وعوض رحيث فانهما بمعنى الزمن الماضي والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة  
والتعريف انها انطر دولا تنعكس أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالغلب فيها جانب  
السبب لانها توافقه في شق الوجود لا الشرط لمخالفته في الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه  
الا عند من جوز التعريف بالاعم والأخص فان قلت سيأتي ان السكامة اذ لم تقبل هذه العلامات لم تكن  
اسما فقد لزمت من عدمها العدم فكيف تكون علامة قلت لزمت العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانهما  
انحصرت العلامات كلها كانت مساوية للازمة لاهو العلم والمزوم المساوي يلزم من عدمه العدم كالانسان  
وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلزمت أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فنها الجر)  
عرفوه على أن الاعراب لفظي بالكسرة التي يحذفها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا  
بذكره ودور لا خلد المعرف في التعريف وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لانه جزء من التعريف فلو  
حذف ماضراً وهو تعريف لفظي وعلى انه معنوي بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله  
الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف لا الاضافة وان العامل في التابع ليس  
التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذ لا عامل للجر غيرهما حتى في المجاورة والتوهم كما حققه ابن  
هشام في شرح اللوحة ولم يذكر الشارح هذين لندرتهم قال الجلال ومذهب الناطم ان المضاف اليه مجرور  
بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له الآن براعي مذهب غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض  
بان الحرف يتناول المبتنيات وعن وعلى والسكاف الاسميات اذ يستبدل على اسميتها لابل بالجر لعدم  
ظهوره في كل ما ليس في الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهراً كحجبت من أن فت فيوقع  
المبتدئ في الخطأ والجر وان كان كذلك في نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهراً في الفعل حتى يوقع في  
الخطأ بخلاف الحرف وقدير اذ بالجر الظاهر والمقدر والمحل فلا يخرج ماذ كر (قوله ومنها التنوين)

ان قام زيد ومثال انفراد  
الكلام زيد قائم (ص)  
(الجر والتنوين والندا  
وال  
ومسند للاسم تميز حصل)  
(ش) ذكر المصنف في  
هذا البيت علامات الاسم  
فنها الجر وهو يشمل الجر  
بالحرف والاضافة والتبعية  
نحو مررت بغلام زيد  
الفاضل فالغلام مجرور  
بالحرف وزيد مجرور  
بالاضافة والفاضل مجرور  
بالتبعية وهو أشمل من  
قول غيره بحرف الجر لان  
هذا لا يتناول الجر بالاضافة  
ولا الجر بالتبعية ومنها  
التنوين وهو أقسام



استشكل هذه علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم اذا يعرف كونه للتمكين مثلا الا اذا عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بان المستدل به مطلق النون الآتية لخصوص الأقسام وهو لغة مصدر نوت أي صوت أو دخلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة أعني النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلا لا خطا ووقفا فهو من اطلاق المصدر اما على آتية لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أغن عن أعلى المفعول فخرج بالساكنة النون الاولى من ضيقن وأما الثانية فتشوين وبالزائدة نون اذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذلك نون اذن لانها نفس الآخر لا حقيقة وقوله وصلاليان الواقع كما قاله يس وبلا خطا الح تنوين الترنم والعالى الآتيان في الشرح لثبوتها خطا ووقفا وحذفهما وصلا وانما يطلق عليهما التنوين مجازا للمشابهة الصورية لا يقال يخرج به أيضا تنوين المنصوب لانه ثبت في الخط ألفا لا نون المنفي ثبوت النون بنفسها لامع بدلا فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة في نحو المنسفة لانها ترسم ألفا عند السكوفيين فتكون كشوين المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتبها نونا فهي خارجة بقاء لا خطا كما خرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا ومن يراعي مذهب السكوفيين يزدقيد لغير نو كيد لاخر اجها وحذف بعضهم فيه السكون والزيادة لان ما خرج بها يخرج بها بعدهما (قوله تنوين التمكن) ويسمى تنوين التمكن والامكنية لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصفه عن تلك المشابهة (قوله وهو الا لاحق للاسماء المعربة) أي المنصرفه معرفة كانت أو نسكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير اذا سمي به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكن تعسف وجوز الرضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتنكيرا لكونه نسكرة وبعد القسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه ان تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما في الشرح الآن يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المبنية) أي لبعضها وهو العلم المختوم بوجه واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسي وفي الاخير بن سماعي فاسمع منونا وغير ممنون كصومه وحيل جازيه الامران وراسم منونا فقط كواها بمعنى أتجب وريها بمعنى أغر فلا يجوز تركه وراسم غير ممنون كنزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيدويه آخر) أي رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نسكرة لتنوينه (قوله لجمع المؤنث) المزدبها جمع بألف وناء من يدين وان لم يكن مؤنثا ولا سائما (قوله لانه في مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلا من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يردان مفرد هذا الجمع قد لا يكون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكور الذي لا يكون مفردا كإبراهيمون والدليل على انه للمقابلة للتنكير ثبوته في المعربات ولا للتمكين ثبوته فيما لا ينصرف منه وهو مسمى بمؤنث كاذرعات وتنوين التمكن لا يجمع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من يعمه الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يحجره بالسكسرة ولا ينونه يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التمكن (قوله وتنوين العوض) اضافة بيانية ويقال تنوين التعويض اضافة المسبب الى سببه (قوله وأتى بالتنوين عوضا عنه) أي وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافا للاخفش لبقاء افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة للدليل كقوله

نحو الأتى فاجع جو \* عك ثم وجههم الينا

أي الأتى عرفوا بالشجاعة وقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولو سلم ففيها سبب آخر وهو الشبه

تنوين التمكن وهو  
اللاحق للاسماء المعربة  
كـ بدورجل الاجع المؤنث  
السالم نحو مسلمات والانحو  
جوار وغواش وسيناني  
حكمهما \* وتنوين  
التنكير وهو اللاحق  
للاسماء المبنية فراقبين  
معرفتها وتنكيرها نحو  
مررت بسيدويه وسيدويه  
آخر \* وتنوين المقابلة  
وهو اللاحق لجمع المؤنث  
السالم نحو مسلمات لانه  
في مقابلة النون في جمع  
انذكر السالم كسالمين \*  
وتنوين العوض وهو  
على ثلاثة أقسام عوض  
عن جملة وهو الذي يلحق  
اذ عوضا عن جملة تكون  
بعدها كقوله تعالى وأنتم  
حينئذ تنظرون أي حين اذ  
بلغت الروح الحلقة وحذف  
بلغت الروح الحلقة وأتى  
بالتنوين عوضا عنه وقسم  
يكون عوضا عن اسم

الوضي وإضافة حين اليها من إضافة الأعم للأخص كشجر أراك وفأقلام مامني لان الحين مطلق زمن  
واذ زمن مقيد بما انضاف اليه ومثله انومئذ (قوله وهو اللاحق لكل) أي ولبعض قال في التصريح  
والحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اهـ ويمكن الجمع بانه للتمكنين لصرف  
مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية تطلق على السفينة والشمس  
لجربها في البحر والفلك وعلى نعمة الله لجربها على عباده وعلى فتية النساء كافي القاموس أي لجربها في  
حاجتها مثلا فهي في الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت في الاخير وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة  
وان كانت حرة وهو كثير في استعمال العرب فخصيصها بالامة عرف طاري منشؤه حديث لا يقل أحدكم  
عبدى ولا أمتى فان العبد والامة لله وليقل غلامى وجارى بى أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما)  
أي من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كما مثل أو مفردا كما عيم تصغير أعشى فانه ممنوع من الصرف  
لوصفية ووزن الفعل لانه كادسرح وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيديويه والجمهور  
والراجح بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذي هو حال من أحوالها فالاصل  
جوارى وأعشى بنون الصرف حذف الضمة الرفع وكسرة الجر لتقلها على الياء ثم الياء للالتقاء  
الساكنتين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع في الاول ووزن الفعل في الثاني تقديره لان الياء حذفها لعله  
كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لاعلى ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو  
التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا  
تنوين حذف الضمة لتقلها على الياء وكذا الفتحة الجر لنيابتها عن ثقیل ثم الياء للتخفيف وعوض عنها  
التنوين وانما لم يراع جوهرة الفتحة على الاول كنهه لانه لا ينعى الابدال والاعلال ومذهب المبرد والراجح انه  
عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذف الياء لالتقاء الساكنة مع تنوين العوض  
وبقي مذهب رابع للاخفش وهو انه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كيان  
وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء (قوله رفعها وجوا) وأما النصب فيظهر على الياء خفتها (قوله  
يلحق التوافي) أي في لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهي من الحرف المحرك قبل  
أول ساكنين يقعان في الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أي انى أطلقت  
عن السكون فتجركت وامتنع بها الصوت بسبب حرف علة يقع في آخرها (قوله أقلى الاوم) قاله جوير  
وأقلى بكسر اللام أمر لاؤنة واليوم بفتح اللام العدل والتعنيف وعادل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح  
الهمزة وضم التاء أي ان نطقت بالصواب فلا تنكريه بل قولى لقد اخطأ أو بكسر التاء أي ان أردت أنت  
النطق بالصواب بدل الاوم فقولى وجواب الشرط محذوف يفهمه قولى ولقد أصاب من مقول القول والشاهد في  
العتاب وأصاب اذا صالهما العتاب وأصابا عوض التنوين عن المدوقصر الشاهد على الثاني لكونه هو القافية  
مردود بان البيت المقفى ينزل كل من شطر به منزلة البيت الكامل كما بين في العروض (قوله اترك الترم)  
أي لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروى الذي هو الترم فسميتهما بذلك على حذف مضاف وقيل لان  
الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفا أغن وائس الترم خصوص المد المدكور (قوله أرف الترحل الخ)  
ساقط في نسخ وقاله يزيد بن معاذ الشهير بالناطقة لبغى بالشعر بغتة بعد تعذره عليه وأرف بالزاي والقاء  
وروى أرف بالقاء والبدال المهمة وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والترحل أي الرحيل فاعله والركاب اسم  
جمع للابل التي يسار عليها واحد هارحلة ولا واحد لها من لفظها كفاي الصحاح وقيل واحد هركوبة كما مر  
ولما نافية ونزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله وأهل  
المراد بها الخيل التي تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أي وكانت

وهو اللاحق لكل عوضا  
عما انضاف اليه نحو كل قائم  
أي كل انسان قائم حذف  
الانسان وأتى بالتنوين  
عوضا عنه وقسم يكون  
عوضا عن حرف وهو  
اللاحق لجوار وغواش  
ونحوهما رفعا وجرا نحو  
هؤلاء جوار ومررت بجوار  
حذفت الياء وأتى بالتنوين  
عوضا عنها وتنوين الترم  
وهو الذي يلحق القوافي  
المطلقة بحرف علة كقوله  
أقلى الاوم عاذل والعتابن \*  
وقولى ان أصبت لقد أصابن  
لجىء بالتنوين بدلا من  
الالف لترك الترم وكقوله  
أرف الترحل غير أن  
وكأننا  
لما نزل به العتاب وكان قد نزل

قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي قرب الرحيل لكن ركنا لم نذهب مع عز منا عليه والشاهد في قدن حيث أبدلت النون من الياء إذا أصله قدى بكسر الدال واشباعها للاروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد (قوله الغالي) من الغلو وهو الزيادة ومجاورة الحد لانه زائد على الوزن في آخر البيت للترنم بالنون وليؤذن بالوقف إذا الشعر المسكن آخره للوزن لا يدري أفيه واقف أنت أم واصل فهو كالجزء بمجمعتين وهو زيادة أربعة أحرف فأقل في أوله (قوله المقيدة) أي التي يكون رويها سرفا صحيحاً كذا (قوله وقام الاعماق الخ) قاله رؤبة بن الججاج وبعده \* مشبه الاعلام لماع الخفقن \* أي ورب مكان قام الاعماق أي مظلم النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المغازاة مستعار من عمق البئر والظاوي الخالي والمخترق بفتح الرائ الطريق الواسع لان المار يخترقه ومشبه الاعلام أي مختلط العلامات ولماع الخفقن أي شديداً لعان البرق من قوطم خفق البرق خفقا وخبر حجر ورزب محذوف أي قطعتة مثلاً كما في العيني وقيل مذكور بعد في القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج لتحريكها تخلصاً من السكونين قال في التصريح والمشهور كسر ما قبله كسه وبومثلاً واختار ابن الحاجب القفتح جلا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصرين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجوعوا عليه اه ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبنى أصالة كالحرف أما الاسم والفعل المعربان فيمحركان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم في البيت الآتي فتأمل (قوله وظاهر كلام المصنف الخ) قد علمت أن تسميتهما تنويناً مجازاً فلا تشملهما عبارة لان الشيء إذا أطلق إنما ينصرف لحقيقته وبقى من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمى رجلاً بعاقة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين ما لا ينصرف والمنادي المفرد في الشعر وللتناسب كقراءة سلاسل وأغلالا وللشدوذ في هؤلاء وجعل ابن هشام الحكاية والضرورة مبيحين للصرف ولا عراب المنادي ويمكن مثله في التناسب لكن خالفه الدماميني وجعلها أقساماً مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف انه كنون ضيقن كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جعلها المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها \* فان تقسيمها من خير ما حوزا

مكن وعوض وقابل والمنكر زرد \* رنم وأواحك اضطرر غال وما همزا

قيل أشار باضطرر للضرورة بقسميه وبما همز للشاذ وقوله زد تكملة ولا يبعد انه أشار للتناسب فتدبر (قوله يختص به) الباء دخلة على المقصور فالتنوين مقصور على الاسم لان معانيه الأربعة لا توجد في غيره

(قوله فيكونان في الاسم) ذكر الشارح مثال الترنم في الثلاثة والغالي في الاسم ومثاله في الفعل كقوله

أحار بن حمرو كافي خجرن \* ويعدو على المرء ما يائجرن

وفي الحروف

قالت بنات العم ياسلمى وانن \* كان فقيراً معد ما قالت وانن

(قوله النداء) هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها سماعية ما عدا الكسر مع المد لانه مصدر

نادى ومصدر فاعل الفعال وحقيقته طلب الاقبال بيأ وأحدى أخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادي مفعول به وهو لا يكون الاسما وأما دخول ياء على الحرف في نحو ياليت قومي يعلمون يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وعلى الفعل في قراءة الكسائي ألياً يسجدوا بتخفيف الالف مجرد التنبيه ولا يلزم ذكر المنية بل تكفي ملاحظته عقلاً وقيل المنادي محذوف تقديره ياهو لا مثلاً (قوله والالف واللام) أي المعرفة كالرجل أو الزائدة كالجرت وظمت النقش دون الموصل له لدخولها على المضارع اختياراً عند

والتنوين الغالي وأنتسه  
الاخفش وهو الذي يابحي  
القوافي المقيدة كقوله  
\* وقام الاعماق خاوي  
المخترق \*

وظاهر كلام المصنف أن  
التنوين كله من خواص  
الاسم وليس كذلك بل  
الذي يختص به الاسم إنما  
هو تنوين التمكن  
والتنكير والمقابلة والعوض  
وأما تنوين الترنم والغالي  
فيكونان في الاسم والفعل  
والحرف ومن خواص  
الاسم النداء نحو يارب  
والالف واللام نحو الرجل

ونظمها العلامة الأمير مع

الإشارة لامثالها بقوله

مكن بز يد وابه نسكرنه

كذا \*

قابل بجمع لتأنيث وقد سلمها

عوض جوار أذرهم بطلقه

\* غال ان أو بصرف

الشعر ما حوزا

كذا نداء بتنوين كيامطر

\* والحكي ما شذ تلك

العشر فاقسمها \*

من هامش نسخة المؤلف



الناظم والاستفهامية لدخولها على الماضي في نحو أَلْفَعَلْتُ بمعنى هل فعلت (قوله والاستناد إليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لأنه دل على اسمية نحو الضمائر كتاء ضربت وما الاستفهامية في نحو الحاققة الحاققة والموصولة في نحو أنما صنعوا كيئسا حو ان قدر العائد أي صنعوه والافهى حرف مصدرى أي ان صنعهم وفيه علامة أخرى وهي عود الضمير اليها وليست انما أداة حصر لأنه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع أنه خبر ان فان قلت قد ورد الاستناد الى الفعل في نحو نسمع بالمعيدي خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته يرثكم البرق وقولهم زعموا مطية الكذب والى الحرف نحو من حرف جر أجيب بان الاستناد في الأخير ينقصه اللفظ وهو اسم قطعا فان السكامة اذا أريد لفظها كانت اسماء ومعلومها اللفظ الواقع في الترا كيب فاذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعالية ليس على اللفظ الذي في هذا التركيب والالافى كونه اسما مستندا اليه بل على مدلوله الواقع في نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه أو على مدلوله الذي في ضرب عمر ومثلا والمشهور تسمية هذا الاستناد لفظيا لان الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنو يأيضا لان المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتى ايضاحه آخر الباب وأما نسمع ويرثكم فسيبو كان بمصدر مع أن محذوفة وقد روى أن نسمع على الاصل وحذف أن مع رفع الفعل كما هنا قياسى وقيل سماعى وأما مع نصبه باضمارها كما روى به نسمع فشا في مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كفاي قوله

الأيها ذا الزاجرى أحضر الوغى \* وأن أشهد اللذات هل أنت مخدلى

بنصب أحضر وقيل يرثكم صفة لمبتدأ محذوف أي آية يرثكم بها البرق لانه المبتدأ كما في قوله

وما الدهر الا تارتان فنهما \* أموت وأخرى أبتنى العيش أ كدح

على رواية رفع أموت أي منهن ماتارة أموت فيها أو كدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من فاعل أبتنى وأجيب أيضا بان الفعل قد يراد به جزء معناه المستقل وهو الحديث فيكون اسما كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء أي من غير حاجة الى حذف أن واضمارها فيسند اليه كالمثال والآية ويكون في محل جر بالاضافة كهذا يوم ينفع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول الشنوائى ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدوره عن يوثق يعر بيته وهذا قالوا انه فعل وقع مبتدأ قلت لا جاعهم على ان الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الامسندا أبدأ فجعله مسندا اليه حرق لا جاعهم اه وأما يوم ينفع فن مواضع سبك الجملة بالاسباك لاضافة اسم الزمان اليها ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف أ ل الخ) مقتضاها ان التعبير بالالف واللام هو الاصل وهو مبنى على ان المعرف باللام وحدها والهمزة زائدة للوصول أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بأل لان ثنائى الوضع ينطق بسماء لا باسمه بخلاف الاحادى وأما على كون الهمزة زائدة معتد بها فى الوضع فيعبر بأل نظر للاعتداد بها وهو الاقيس وبالالف واللام نظر الى يادها وقد استعمل سيمويه العبارتين أفاده المرادى وأل فى كلامه بقطع الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحقق الاسم قطع همزته الاما استثنى (قوله واستعمل مسند الخ) أي فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلتها وهى اليه اعتمادا على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للاسم صلتها لئلا يلزم جهل من له التمييز ولا متنازع فيه لان المصنف لا يراه فى المفعول المتوسط كالمستقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتسكون هى مسندا اليها ولو بحث المصدرية لكان هو بنفسه مصدر الا أنه من اقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتى مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا أجزى في قوله تعالى رب أنزلنى منزلا مباركا ككون منزلا مفعولا مطلقا وحالا وظرفا (قوله بتأفعلت) اعلم ان ما كان من حروف الهجاء محتوما بألف يجوز قصره ومده اجماعا كما فى الجمع لكن تتعين هنا قصرنا

والاستناد اليه نحو زيد قائم  
فمعنى البيت حصول اللام  
تميز عن الفعل والحرف  
بالجر والتنوين والنسب  
والالف واللام والاستناد  
اليه أى الاخبار عنه  
واستعمل المصنف رجسه  
لأنه أ ل مكان الالف واللام  
وقد وقع ذلك فى عبارة  
بعض المنقذين وهو  
الخليل واستعمل مسند  
مكان الاستناد له (ص)  
(بتأفعلت)

(قوله صفة لمبتدأ) أى  
وشروط حذف الموصوف  
بالجملة موجود وهو كونه  
بعض اسم مجرور بمن أو  
فى على حذف مناهضين ومنا  
أقام أى منا فسر يقظ من  
اه منه

وأنت وبيا فاعلى \* ونون أقبلان فعل ينجلي (ش) ثم ذكر المصنف ان الفعل يتنازع الاسم (٢٣)

للضرورة وهي مضافة الى فعلات بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره وأنت معطوف عليها بتقدير مضاف أى وبتاء أنت وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع أنها نوعان متباينان لأن يجعل من استعمال المشترك وهو تاءى معنييه أفاده ابن قاسم وفعل مبتدأ خبره ينجلي وبتاء متعلق به وقدم معمول الخبر الفاعلى على المبتدأ للضرورة على ما صرح قال الاشمونى ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خير من جرادة وفيه أن العلامات لا تميز إلا ما فى الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا فى ضمن الفرد ولو قلنا بهما ذلك كان المراد الجنس فى ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المتميز هو الافراد لان الحكم على شئ باعتبار شئ آخر حكم على الشئ الآخر فاذا ادخل للجنس فى التسويغ بخلاف تمرة خير من جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ التنويغ لانه نوع من الكامة ولعل هذا امراد العرب يجعله المسوغ كونه قسيما للمعرفة أعنى الاسم والحرف فقلوه للمعرفة بيان للمواقع لاشترط فى التسويغ كما يعلم مما يأتى وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعل ينجلي بشئ أو كونه فاعلا فى المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أى لا خصوص المقتوحة متلافيه مجاز مرسل أو كناية من ذكر المزموم وهو فعلت وأرادة لازمه وهو الفاعل فكانه قال بتاء الفاعل وكذا قوله يا فاعلى ونون أقبلان والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتا أو نصيا لا الفاعل اللغوى وهو من أوجد الفعل لثلاث مخرج تاء نحو موت وماضرت ولا الاصطلاحى لثلاث مخرج تاء كان وأخواتها ويلزم الدور بأخذه فى تعريف الفعل ثم أخذ الفعل فى تعريفه بانه الاسم المستند اليه فعل ولا ترد التاء فى نحو ماضرت إلا أنت لانها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع أنت لا التاء وحدها أو أن فقط والتاء حرف خطاب على الصحيح (قوله السا كنة) أى أصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء فى قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسر هاء السا كنين وقالتا تينان طائعتين بفتحها للالف وانما اختصت السا كنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أى فلا ترد لان القليل لا حكم له وأجيب أيضا بانها لتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله ياء الفاعلة) أى ولومع المضارع لا خصوص الامر كما مر وبهذه اليا مع الدلالة على الطلب يعلم ان كلام من هات وتعال فعلا أمر لا اسمان له فهما بيان على حذف الياء والالف كرم واخش (قوله نون التوكيد) ودخولها فى اسم الفاعل شاذ كما سيأتى فلا يورد (تنبيه) ببقى مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقى الجوازم وزاد فى التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية أفعال التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف وابن فلاح فى مغنيه النواصب ولودا حرف المضارعة اه نسكت (قوله سواهما) خبر مقدم لامبتدأ لان الحرف هو المحدث عنه وهى معنى غير ورفعها بقدر على الالف بناء على الرجوع من خروجهما عن الظرفية أما على انها فى محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتتعلق بمجذوف هو الخبر كما سيوضح فى الاستثناء قيل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلامها غير الآخرين ورد بأنه على حذف مضافين أى سوى قابل علامتهما ففيه إشارة الى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هى تمهيد لتقسيمه الى الثلاثة أقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع فى تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجملة وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثنى بالماضى للاتفاق على بنائه وختم بالامر للاختلاف فى وجوده فانه عند السكوفيين من المضارع لا قسم برأسه (قوله كيشم) خبر لمجذوف أى وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شحمت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل لانه

والحرف بتاء فعلت والمراد بها تاء الفاعل وهى المضمة لمتكلم نحو وفعلت والمفتوحة للمخاطب نحو تباركت والمكسورة للمخاطبة نحو فعات ويمتاز أيضا بتاء أنت والمراد بها تاء التأنيث السا كنة نحو نعمت وبشت فاحترزنا بالسا كنة عن اللاحقة للأسماء فانها تكون متحركة بحركة الاعراب نحو هذه مسلمة ورأيت مسلمة ومررت بمسلمة ومن اللاحقة للحرف نحو لات وربت ونمت وأما تسكينها مع رب وم فقليل نحو ربت ونمت ويمتاز أيضا بياء فاعلى والمراد بها ياء الفاعلة وتلحق فعل الأمر نحو اضرب فى والفعل المضارع نحو تضرع بين ولا تلحق الماضى وانما قال المصنف وبيا فاعلى ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهى لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحوأ كرمى وفى الاسم نحو غلامى وفى الحرف نحو انى بخلاف ياء افعلى فان المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم وهى لا تكون لافى فعل ويمتاز به الفعل نون أقبلان والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت نحو قوله تعالى لنسفعا أو ثقيلة نحو قوله تعالى لنخرجنك

يا شعيب فعنى البيت ينجلي الفعل بتاء الفاعل وتاء التأنيث السا كنة وباء الفاعلة ونون التوكيد (ص)  
(سواهما الحرف كهل وفى ولم \* فعل مضارع يلى لم كيشم

لا يوافق في المصدر وحكاة الفراء وغيره من باب نصر والاولى تتعين هذان فعلا السناد التوجيه وهو اختلاف  
 حركة ما قبل الروى المقيد وترك شديديه للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق يشامه اذا رآه حذفت  
 ألفه حكاية لحالة جزمه (قوله وماضى الافعال) أى الماضى منها مفعول مقدم لمزأمر من مازة يميزه كباية  
 يبيعه بمعنى ميمزه وبالتاء متعلق به وال فيها للعهد الذى كرى أى التاء المتقدمة بنوعها استعمالا للشيء الذى فى  
 معنيه للاحتمس لثلا تدخل تاء الاسماء (قوله وسم) بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده يعده اذا  
 علمه بشئ اللام والنون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل لمخوفه يفسره فهم لان أداة الشرط  
 لا يلها الا الفعل والمراد به الامر اللغوى وهو الطلب فلا دور فى جعله علامة فعل الامر الاصطلاحى وجواب  
 الشرط محذوف وجوبا أى قسمه بالنون لجواز اكما قيل لما نص عليه فى المعنى انه يجب حذف الجواب ان  
 تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يدل عليه أى مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وان ان شاء الله  
 لمحمدون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل هو اسم  
 جوابا حذفت فاؤه للضرورة فقد سها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان اقترن ما بعدهما بالفاء  
 أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوف والا كان خبرا والجواب محذوف كنهنا أفاده الحذف وغيره  
 قال الصبان والمجته كفى المعنى ان الخبر فى الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة  
 محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة وقد جوز صاحب المعنى فى قول ابن معطى \* اللفظ ان يفد  
 هو الكلام \* أن يكون هو الكلام جوابا حذفت فاؤه للضرورة وجلة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان  
 يكون خبرا والجواب محذوف فافسكنا يجوز مثله هنا ولا سهو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطى نلزمه الضرورة  
 على كل حال اذ جلة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء أو خبرا كان فيه ضرورة  
 حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا أو معنى كما سيأتى فلا مرجح لاحدهما  
 وحذف الجواب هنا اختيارا لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرابى فاقاله الحنفى هو المتعين  
 فلا تكن أسير التقليد وبالله التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو الطلب لا فعل الامر لثلا ينافيه الحكم عليه  
 بانه اسم وفيه حذف مضاف أى ودال الامر أى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره  
 (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى الحدث أى حلول أو بمعنى المسكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف  
 أى قبول حلول وفيه متعلق به وان كان اسم المسكان لا يعمل لان الظرف تكفيه راحة الفعل وللدون خبر  
 كان أو عكسه وهو أظهر على جعل محل مصدرا (قوله نحو صه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودراك لان  
 اسمية ما ذكر معلومة من النونين (قوله وحمل) فيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها بالانوين  
 ومنونة وكلام الناظم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغة من يبعثه من الوقف على المنسوب للنون بالسكون  
 (قوله بخلوه من علامات) أى من قبول شئ منها فعلا منه عدم القبول ولا يردان لعدم لا يصح علامة  
 لوجودى كما صرحوا به لانه فى عدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المفعول عدمها علامة له  
 حروفا لا بوجوب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها ألفاظا معينة وهذا  
 التعريف لما يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجلة وان كانت لا تقبل العلامات  
 لانها لا تسمى كلمة فى الاصطلاح بقى أن يقال ان أريد بالعلامات التى لا يقبلها الحروف التسع المذكورة هنا فقط  
 دخل فيه ما ليس منه اذ لنا ألفاظ لا تقبلها وليست حروفا كقط وعوض ونزال ودراك وان أريد المذكر كورة  
 هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول ويجاب باختيار الاول ويكون تعريفا بالاعم وأجازه المتقدمون  
 لافادة التمييز فى بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوقيف الذى لا يستغنى عنه  
 المبتدئ على ان المراد بقبول العلامات ما يعقبول اللفظ لها بنفسه أو جردا فله أو بمعنى معناه وقط وعوض

وماضى الافعال بالتام  
 وسم \* بالنون فعل  
 الأمر ان أمر فهم  
 والأمر ان لم يك للنون محل  
 فيه هو اسم نحو صه وحمل  
 (ش) يشير الى أن الحرف  
 يمتاز عن الاسم والفعل  
 بخلوه من علامات الاسماء  
 ومن علامات الافعال ثم  
 مثل بول وفى ولم منها على  
 أن الحرف ينقسم الى  
 قسمين مختص وغير مختص

فاشار بهل الى غير المختص وهو الذي يدخل على الاسماء والافعال نحو هل زيد قائم وهل (٢٥) قام زيد وأشار بي ولم الى المختص

وهو قسمان مختص بالاسماء

كفي نحو زيد في الدار

ومختص بالافعال كما نحو لم

يقم زيد ثم شرع بين أن

الفعل ينقسم الى ماض

ومضارع وأمر فجعل علامة

المضارع محذوفاً لم عليه

كقوله في يسم لم يسم وفي

يضرب لم يضرب واليه

أشار بقوله فعل مضارع

يلي لم كينهم ثم أشار الى ما

يميز الفعل الماضي بقوله

وماضي الافعال بالناهم

أي ميز ماضي الافعال بالناهم

والمراد بهاء الفاعل وناه

التأنيث الساكنة وكل

منهين لا يدخل الاعلى

ماضي اللفظ نحو تباركت

يا ذا الجلال والاكرام

ونعمت المرأة هند وبنت

المرأة عدس مذكر في بقية

البيت أن علامة فعل الامر

قبول نون التوكيد والدلالة

على الامر بصيغته نحو

اضرب واخرج فان

دلت السكامة على أمر ولم

تقبل نون التوكيد فهي

اسم فعل والى ذلك أشار

بقوله

(والامر ان لم بك لانون

محول

فيه هو اسم نحو محول)

فصه ومحيل اسمان وان دلا

على الامر لعدم قبولهما

نون التوكيد فلا يقال صهن

ولا حيهان وان كانت صه بمعنى اسكت ومحيل بمعنى أقبل فالغارق

يقبلان الاستناد اليهما برادفهما وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولك ما فعلته قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه ونزال تقبلها ما برادفها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فاشار بهل الى غير المختص) هي في الاصل تختص بالفعل لكونها بمعنى قد كاهي في هل أتى على الانسان حين ولما عرض لها افادة الاستفهام تطفلا على الهمزة دخلت على الجملتين مثلها السكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان معمولاً لفعل مضمر بل لا بد من معانقها لفظاً عند سيبويه فلا يجوز هل زيد أخرج ولا هل زيد أتيته وبالأولى هل زيد أربأيت بلا ضمير وذلك لأنها اذا لم تر الفعل في حينها تسكت عنه ذاهلة والاحت إلى المسابق الالفة ولم ترض الابعانقته لفظاً واكتفى الكسائي بوليها الفعل المضمر فاجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبهاتين التاءين رد على من زعم من البصريين حرفية ليس جلا على ما النافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية على جلا على لعل وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبشئ مستدلاً بدخول الجار عليها في نحو ما هي بنعم الولد لان قبول التاء نص في الفعلية وأما الجار فدخل على مقدر أي ما هي بولد مقول فيه نعم الولد كما سيأتي في بابيه (قوله تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه اشارة الى ما صرح به في شرح الكافية من أن ناء الفاعل تنفرد في تبارك كتاء التأنيث في نعم وبشئ لكن في البيهقي على الآجرومية أنه يقال تباركت أسماء الله ورد التصريح له بان الالفة لا تثبت بالقياس براد بان القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر لجامع بينهما وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة في فعل يصلح لها أفاده الصبان قلت والله أعلم لعل المصنف راعى ان معنى تبارك التنزيه البالغ الذي لا يليق بغيره تعالى فتنع التاء لامتناع التأنيث في جانبته تعالى ولما لاحظ البيهقي أن ذلك التنزيه يكون لاسمائهم وصفاته أيضاً أجازها باعتبار الجلة فتأمل فانه نفيس جدا وبه يرد ما في التصريح (قوله فان دلت السكامة الخ) مثله ان دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم فعل مضارع كأوه وأف أي أتوجع وأنضجر وان دلت على الماضي ولم تقبل التاء لثباتها فهي اسم فعل ماض كهيأت وبشتان أي بعد واقترب فان لم تقبلها العارض فلا يضر كفعلي التعجب والاستثناء وحيداً في المدح لعروض ذلك من استعمالها كالامثال التي لا تغير قال ابن غزوى ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يمكن منها لذي غير محول \* فاسم كهيأت ووي وحيل

أي وما يمكن من الكلمات الدالة على معاني الافعال غير محول لهذه العلامات فاسم الخ (قوله وان كانت صه بمعنى اسكت) أي مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجع وبيانه ان كل لفظ مستعمل اسماً كان أو غير له وضمان وضع قصدي به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعي به يدل على لفظه الواقع في التراكيب فيكون علمها عليه ولكون هذا الوضع تبعياً لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق ابعاض الافعال ان وضع لها وضعا قصدياً أسماء أخرى غير ألفاظها اطلاقاً ويراد بها ألفاظ الافعال لكن من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصه مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالة لته على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا قصد لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في التراكيب من حيث كونه لفظاً مركباً من س ك ت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً بخلاف هذا كذا حققه التفات في حواشي الكشاف والله أعلم

(المعرب والمبني)

(٤ - خضري - اول)

بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلان ولا يجوز ذلك في صه وحيل (ص) (المعرب والمبني)



أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله هو فعل أمر ومضى ببناء الخ استطراد يا فقد تعسف  
 وأل فيه ما اسم موصول يظهر أعرابها على الوصف صلتها بطريق العار به منها السكونها بصورة الحرف والوصف  
 نفسه لا محل له لتكونه صلة في معنى الجملة وهذا قبل جعلها مترجمة أما بعده فهي معرفة لانستلاخ مدخولها  
 عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمفعول المطلق وأخوها عن شرح  
 الكلام لتقدمه عليها متعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وإن كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه  
 خالي عن الأعراب وقدمها على الأعراب الآتي في قوله والرفع والنصب الخ مع أن المشتق فرع المصدر  
 فيسب لنتقدم المحل على الحال وقيل لأنه لم يبينهما من حيث انصافهما بالأعراب والبناء بالفعل بل من حيث  
 قبولهما وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لأن من عرف  
 قابل الأعراب وغير قابل توجه إلى معرفته فبين أو لا القابل ثم المقبول أفاده سم والأعراب لغة له معان  
 كالإبانة والتحسين والازالة واصطلاحا ما سيأتي في المتن ويطلق أيضا على تطبيق الكلام على قواعد  
 العربية كما نص عليه اللسان على المعنى وغيره ومنه قولهم أعراب جاء زيد وهذا الإطلاق اصطلاحى أيضا  
 لأن العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وإنما تنطق به مطابقتها لاسمجة أفاده الأمير  
 (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزنخشرى في من التبعيضية انها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومعرب  
 خبره أو هي جار ومجرور خبر لعرب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبنى أى ومنه مبنى فأعرابه كذلك  
 والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذى عليه الناظم وإن كانت عبارته لا تفيد الحصر كالاتي في الواسطة  
 خلافا لمن توهمه لأن قوله ومبنى ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض  
 آخر بل هو من عطف الجمل أى بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حد فقههم من آمن ومنهم من كفر نعم استفاد  
 الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فلتحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بأن  
 يقال وبعضه الآخر مبنى كما قدره الاشمونى ولا عبرة بمن جعل المضاف ليا المسمى واسطة وسما خصيالا  
 اعرابه مقدر وقول ابن عصفور ان الاسماء قبل التركيب لا معرب بقولا مبنيية ليس قولاً بالواسطة لا مكان جله  
 على أن المراد غير مبنيية بالفعل فيوافق قول الزنخشرى في الاعداد المسرودة انها معرب بحسب أى قابلية اذا  
 ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل اذا دخلت عليها وذهب الناظم الى بنائها لشبهها الآن  
 بالحروف المهمة في كونها لاعاملة ولا معمولة وكذا الخلاف في فواتح السور على أنها من المتشابهة أما ان جعلت  
 أسماء السور والقرآن مثلاً فليست من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبراً ومفعولة لمخروف أو مجرورة بحرف  
 قسم مقدر وما كان منها مفرداً نحو ص أو موازن مفرد حكم موازن قابل يقدر اعرابه لحكاية قبل  
 العلمية أو يعرب لفظاً في غير القرآن كقوله قرأت ياسينا وما عدا ذلك نحو ألم يتعين فيه الاول كذا فى  
 البيضاوى وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أى بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شئ من خواص  
 الاسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما عربت أى مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها المعارضة بلزومها الاضافة  
 لفظاً أو تقدير الأبعض الموصولة كما سيأتى وانما بنيت لدن مع لزومها الاضافة لفظاً وهو أقوى لأن اضافتها  
 لما مفرد أو جملة فخرجت عن أصل الاضافة من الأفراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن  
 الأنبارى انما عربت أى تنبيهها على أن أصل المبنى الأعراب كما صرح بعض ما يجب اعلا له تنبيهها على أن أصله  
 التصحيح وعلى هذا لا ترد لدن (قوله منحصرة عند المصنف) أى كما يفيد قوله شبه الخ مع قوله ومعرب  
 الاسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جنى والزجاجى وغيرهم خلافاً لمن يجعل بناء اسم اسماً  
 لشبه الفعل ونحو خدام لشبه شبه الفعل وهو زوال والمنادى لوقوعه موقع الضمير واسم لا للتركيب اذ كل  
 هذه ترجع أشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتى في المتن وكاسم لاقائه بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية

(والاسم منه معرب ومبنى)  
 لشبه من الحروف مدنى  
 (ش) يشير الى أن الاسم  
 ينقسم الى قسمين أحدهما  
 المعرب وهو ما سلم من شبه  
 الحرف والثانى المبنى وهو ما  
 أشبه الحرف وهو المعنى  
 بقوله أشبه من الحروف  
 مدنى أى أشبه مقرب من  
 الحروف فعلة البناء منحصرة  
 عند المصنف فى شبه  
 الحرف ثم نوع المصنف رجه  
 الله وجوه الشبه فى البيتين  
 اللذين بعده هذا البيت  
 وهذا قريب من مذهب

لالتراكيب كإسيائي أو بواسطة كندام فإنه أشبهه الحرف وهو زال وزنا وعد لا ونعر يفارق قبل لتضمنه  
 معنى هاء التانيث فهو من الشبه المعنوي بالأواسطة وكالمندى فإنه أشبهه ضمير أدعوك أفرادا ونعر يفارق خطابا  
 وهو مشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناطم بناء المندى لتضمنه معنى كاف الخطاب  
 فهو من الأول لا يقال من أسباب البناء الاضافة لمبنى وهي ليست من شبه الحرف لأن هذا بناء جائز والكلام  
 في الواجب (قوله أبي على الفارسي) مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة كما في الزهر (قوله في شبه  
 الحرف) أي مشابهه وقوله أو ما تضمن معناه أي معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي فهو ما من عطف  
 الخاص على العام والمغاير ان خص الشبه الأول بماعدا المعنوي فأوتو يعية فهو في المعنى عين مذهب  
 الناطم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله  
 سيديويه) هو امام النحو واسمه عمر ومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى يهر أتحته وضافة الجهم مقبولة  
 لقب بذلك لأنه كان يشبه منه رائحة التفاح أو لشبهه به في الطافه مات في أواخر المائة الثانية وعمره ينفذ على  
 الثلاثين أو الأربعين (قوله كالشبه الوضحي الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعني  
 الناطم ورد بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لو سمي بياء أضرب مثلا أعر بت مع  
 همزة الوصل عند سيديويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال أبأ ورب فلو أوجب الشبه الوضحي البناء لكانت  
 هذه الباء أولى به ورد بأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب القسمية فيعرب باسمي به ولو كان حرفا نحو يا  
 كعن لشرفه وأعرض وضعها ولذا عبر بالوضحي دون اللفظي وإن كان هو الأنسب بمقالة المعنوي (قوله في  
 اسمي جئتنا) بإضافة اسمي إلى جئتنا لأن المقصود لفظه ولا يردان التاء وناحيفئذ بمنزلة الزاي من زيد  
 لا سيما لأن المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا المستعمل في معناه ولا حاجة إلى تقدير قولك جئتنا  
 لأنه لا يغني عن قصد اللفظ فتدبر والاضافة على معنى من وإن لم يصح الاخبار بالثاني عن الأول كما هو ضابطها  
 لأن محل ذلك إذا كان المضاف إليه جنسا للمضاف كباب ساج كما قاله الروداني والأظهر كونهما بمعنى في (قوله  
 وكنيابة) أي وكشبه نيابة أي فيها كما يفيد عطفه على كالشبه الوضحي وكذا يقال في وكافتقار وقوله بلا  
 تأثر نيت نيابة أي كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا معنى غير نقل اعرابها لمابعدا عارية لكونها بصورة الحرف  
 وتأثر مضاف إليه وجوه مقدر لحركة العارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب بحسب  
 الوضع فالمعنى يبنى الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبول الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه لأن ذلك  
 متأخر عن البناء لأسببه ويغني عن هذا القيد في استخراج المصدر الآتي جعل ألفا أصلا لثنية لأن نيابة  
 المصدر عارضة في بعض التراكيب لا أصلية كاسم الفعل (قوله في الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف  
 أو حرفي هجاء فإزاد فعلى خلاف الأصل وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فنانقص فقد شبه الحرف في  
 وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف وأربعة  
 كامل أو خمسة كامل لأن هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبني أيضا ولعدم احتياجه إليه بخلاف  
 المضارع أعرب لشبه الاسم لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية إلى الاعراب كإسيائي وأيضا هو أضعف أقسام  
 السكامة إذ ليس مقصود ذاته بل ربط معاني الأفعال بالأسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على  
 اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على السكالم متعلليا بأشرف الخلال فلما أشبه بالدون انحط  
 عن رتبته وسقط من العيون وإنما اكتفي في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف أشده تبعاعا بينه  
 وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فإنه وإن كان نوعا آخر لكنه أقرب  
 إليه من الحرف لاتفاقهما في استئلال معناه فاشبه الواحد به لا يخرج عن حكم الاسم من الصرف  
 فتدبر (قوله أو على حرفين) أي ثانيهما لين كما أشار إليه بنا أجمع حجة الثاني فلا يختص بالحرف

أبي على الفارسي رحمه الله  
 حيث جعل البناء معصرا  
 في شبه الحرف أو ما تضمن  
 معناه وقد نص سيديويه  
 رحمه الله على أن علة البناء  
 كلها ترجع إلى شبه الحرف  
 ومن ذكره ابن أبي  
 الربيع (ص)  
 (كالشبه الوضحي في اسمي  
 جئتنا)

والمعنوي في معنى وفي هنا  
 وكنيابة عن الفعل بلا  
 تأثر وكافتقار أصلا  
 (ش) ذكر في هذين  
 البيتين وجوه شبه الاسم  
 بأشرف في أربعة مواضع  
 فالأول شبهه له في الوضع  
 كان يكون الاسم موضوعا  
 على حرف واحد كالتاء في  
 ضربت أو على حرفين

كنائى كرمنا الى ذلك أشار بقوله فى اسمى جئتنا فالتاء من جئتنا الميم لانه فاعل وهو مبنى لانه أشبه الحرف فى الوضع فى كونه على حرف واحد كذلك نالسم لأنهما مفعول وهو مبنى لشبهه بالحرف فى الوضع فى كونه على حرفين والثانى شبه الاسم له فى المعنى وهو قسما أحدهما أشبه سر فاموجود والثانى ما أشبه حرفا غير موجود فمثال الاول متى فاتها مبنية لشبهه بالحرف فى المعنى فاتها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقوم أقم وفى الحالتين هى (٢٨) مشبهة لحرف موجود لأنها فى الاستفهام كالمزوجة فى الشرط كان ومثال الثانى هنا فاتها مبنية

لشبهه احرفا كان ينبى أن يوضع فلم يوضع وذلك لأن الإشارة معنى من المعانى لمخفها أن يوضع لها حرف بدل عاها كواضعها لاني ما ولاني لا ولاني ليت ولاني لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها فى المعنى حرفا مقدرًا والثالث شبهه فى النيابة عن الفعل وعدم التأثير بالعامل وذلك كاسماء الأفعال نحو دراك زيد فادراك مبنى لشبهه بالحرف فى كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك واحترز بقوله بلا تأثير بمناصب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو تدر بارك فادراك نائب مناب اضرب وليس بمبنى لتأثره بالعامل فإنه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فإنه وإن كان نائباً عن ادراك لكنه ليس متأثراً بالعامل وحاصل ما ذكره المصنف أن المصنف الموضوع موضع الفعل رأسماء الأفعال يشتر كفى النيابة مناب الفعل لكن

لوجوده فى الاسم المعرب كم بناء على أنها ثنائية لأصلها ميمى وكقد الاسمية على لغة اعرابها وإن كان الغالب بناءها فاطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو اسحق الشاطبي شارح الماتن وهو غير أبى القاسم المقرئ (قوله فى كونه على حرف الخ) فى سببية (قوله شبهه فى المعنى) أى بأن يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه أن يؤدى بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف فى افادة ذلك وقطع عنه النظر لأنه لم يلاحظ فى نظم الكلام وقد اختصارا كتضمن الظرف معنى فى والتميز معنى من فإن هذا التضمن لا يقتضى البناء (قوله معنى من المعانى) أى الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعقل الابين شيئين فإن هذه هى معانى الحروف (قوله حرفا مقدرًا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطى وطالما خست عن نظير لها فى ذلك حتى رأيت فى بحر أبى حيان أن بناء لدن لدل لأنها على الملاصقة والقربز زيادة على الظرفية المفادة بعند وهذا معنى جزئى حقه الحرف ولم يضعوه وذ كر ان الصانع أن ما التجسيمية كذلك لأنه لم يوضع للتعجب حرف الا ان الشبه الوضعى ظاهر فيها ولا يرد على الاول ان ال العهدية حرف موضوع للإشارة الى معهود ذهني لان الكلام فى الإشارة الحسية باليد ونحوها وهى غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبى على أن بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى ال (قوله فى النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالى وهو أن يكون الاسم عاملا غير معمول كالحرف (قوله فى كونه يعمل) أى فى الفاعل دائما وفى المفعول ان كان متعديا كمناله (قوله ولا يعمل فيه غيره) الاولى ان يقول ولا يدخل عليه عامل أصلا أى اذا كان مستعملا فى معناه وأما قول زهير

وانعم حشو الدرع أنت اذا \* دعيت نزال وج فى الذعر

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقد قصد لفظه أى دعيت هذه الكلمة وهى ثقال عند طالب النزول للحروب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجهوري محل نصب بأفعال مضمرة وعند آخر بن مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر فان قلت ما علة البناء على هذين ههنا يرجع لما فى النكت عن ابن جنى انها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر وحمل الباقي عليه (قوله فى الافتقار) أى الى الجلة كفى شرح السكاكية فخرج نحو سببحان وعندوكلا وكما تالم لازم الاضافة الى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضى البناء ولا يرد ما قيل فى أسماء الجهات انها بنيت عند حذف المضاف اليه ونية معناه لافتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام فى الاصل ولم يبن عند نية لفظه أو ذكره لان اللفظ المنوى كالثابت وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم يبن عند وكل ونحوهما لما لم يبن الاضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والظاهر ان علة بنائها شبهها بأحرف الجواب فى الاستفهام بها عما بعدها أو شبهها بالحرف فى الوجود حيث تلزم الظرفية أو شبهها فلا افتقار الى الجلة على اطلاقه وقوله اللازم نفسه لقول الماتن أصلا وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها عارض لا يلزم فى غير تركيها (قوله كالاسماء الموصولة) وكذا إذا وحيث فانها لا تفارق الاضافة الى الجلة الا الى عوضها وهو التنوين ولم

تعارض

المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشايتها الحرف فى أنها نائية عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذى ذكره المصنف مبنى على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الاعراب والمسئلة خلافية وسند كذا فى باب أسماء الأفعال ان شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف فى الافتقار اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار أهلا وذلك كالاسماء الموصولة نحو الذى فاتها مفتقرة فى سائر أحوالها

الى الصلة فأشبهت الحرف  
في ملازمته الافتقار فبنيت  
بها حاصل اليتبين أن البناء  
يكون في ستة أبواب  
المضمرات وأسماء الشرط  
وأسماء الاستفهام وأسماء  
الاشارة وأسماء الاعمال  
والأسماء الموصولة (ص)  
(ومعرب الأسماء ما قد سلمنا  
من شبه الحرف كأرض  
وسما) (ض) ير يدان العرب  
خلاف المبني وقد تقدم أن  
المبني ما أشبه الحرف  
فالعرب ما لم يشبه الحرف  
وينقسم الى صحيح وهو  
ما ليس آخره حرف علة  
كأرض والى معتل وهو ما  
آخره حرف علة كما وسما  
لغة في الاسم وفيه ست  
لغات اسم بضم الهمزة  
وكسرهما وسم بضم السين  
وكسرهما أيضا وسما بضم  
السين وكسرهما وينقسم  
المعرب أيضا الى متمكن  
أمكن وهو المنصرف  
كز يد وعمرؤ والى متمكن  
غير أمكن وهو غير  
المنصرف نحو واحد وساجد  
ومصايبح فغير المتمكن  
هو المبني والمتمكن هو  
المعرب وهو قسمان متمكن  
أمكن ومتمكن غير أمكن  
(ص)  
وفعل أمر ومضى بنيا \*

نعارض اضافتها شبه الحرف لان الاضافة للجملة كالاضافة ادهى في حقيقة الى مصادر الجمل وسدان  
المضاف اليه محدوف ومر في التنوين خلاف الاخفش في ان (قوله الى الصلة) أي وهي اما جملة أو مقام مقامها  
كالوصف المشتق في ال الموصولة (قوله في ملازمته الافتقار) أي لانه موضوع لربط معاني الافعال وشبهها  
بالأسماء فلا يفهم معناه الا بجملة يقع فيها فهو مقتدر اليها أبدا (قوله في ستة أبواب الخ) وهي متفرقة على  
وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضوي في كثرتها وجل الباقي عليه كافي التسهيل  
وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوي والموصولات ونحوها للافتقار وأسماء الافعال  
للاستعمال وزاد في شرح الكافية الشبه الاعمالي أي كون الاسم لاعمالا ولا معمولا كالحروف المهمة  
ومثله بالأسماء قبل التركيب ونحوها ومر ما فيه نعم هو ظاهر في أسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها  
أصلا وذكري في التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجودي أي عدم التصرف في لفظها لوجه من  
الوجوه كالحرف ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قول مروني الآن لعلم التصرف فيه بثنية ولا غيرها  
بخلاف حين ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعمال كما ادراج ابن هشام فيه الافتقار وعدم هاتين  
واحد في سائر كتبه وقدره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لخصوص ما مر وهذا كله بناء  
أصلي ومثله باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكالمنداد واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها والمركب  
العددي وبنائه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل تاء التانيث والعلم المختوم بويه  
تغليب المجزء الذي هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب وأما الجائر فمن أسبابه ما سيأتي في الاضافة  
من اضافة الاسم المهم الى مبني والظرف الى الجملة وعدم بعضهم منها الشبه اللفظي كما بنيت حاشا الاسمية اشبهها  
بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للصنف ومثلها عن وعلى وقد الاسمييات (قوله ومعرب الأسماء الخ)  
بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبني لخصر أفرادها كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل انه أخو  
المعرب لان علمته عدمية رد بأن السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علمته توارد المعاني  
عليه كاسيائي وهو وجودي قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضايقين غموما وجهيا اه ورد  
عليه ما مر عن الورداني من ان شرطها اذا كان الثاني جنسا للاول صحة جملة عليه والجميل لا يصح هنا  
لاختلافهما افرادا وجعا لأن يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعروضه ولا مكان جعل ال جنسية فتبطل  
معنى الجمع وأما جعله من اضافة الصفة للوصف فبريد بانها غير قياسية (قوله ما قد سلمنا) ما واقعة على اسم  
بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف اذ الشيء لا يشبه نفسه وانما صرح بهندامع انفهامه من  
تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيهما والى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر  
الاعراب ومقدره (قوله من شبه الحرف) أي من شبه الحرف الشبه المعهود وهو المنداني بأن لم يعارضه شيء  
من خواص الأسماء فلا ترد أي ونحوها (قوله خلاف المبني) أي ضده لا الخلاف الاصطلاحي لان الخلافين  
قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالقاء وهي الصواب  
(قوله ست لغات الخ) واللفظ الثاني بلعني يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتى وهو الذي  
في المتن وأوصلها بعضهم الى ثمانية عشر نظما بقوله

سم سمة واسم سماء كذا سما \* سماء بقليل لاول كلها

(قوله الى متمكن) أي في باب الاسمية باعرابه وأمكن أي زائد المتمكن بالتنوين وهو من ممكن الثلاثي لان  
أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فجروا لا غير والف بنيا لا لاطلاق لان  
ضميره لجنس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل مضى فهو اما باق على جوه  
بعد حذف المضاف للمائل للمد كورأ ومر فوع باقامته مقامه أو بجعله بمعنى ماض فألف بنيا للتنبيه وهو



مصدر مضى فاصله مضوى كقعود لقعداً يدلث الواو ياء وأدغمت وكسر ما قبلها للناسبة (قوله وأعربوا)  
 أى العرب أى نطقوا به معرباً أو النحاة أى حكموا بأعرابه (قوله ان صرياً) هو هنا كفتح بمعنى خـ  
 وبأى كغزايغزو بمعنى نزل كقوله \* وإنى اتعرفونى لذكراك هزة \* (قوله نون انان) أولى من نون  
 النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوع لذلك وان استعملت فى الذكور مجازاً كقوله  
 \* يبرون بالدهنا خفا فاعيا بهم \* ويرجع من دارين ببحر الخقائب (قوله كبر عن) خبر المحنوف أى  
 وهى كنون بر عن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله ومن فتن مفعوله والجللة مجرورة بالكساف  
 لقصد لفظها وبالضاف المحنوف ولا حاجة لتقدير كقوله لانه لا يغنى عن ارادة اللفظ كاسم وأصله يرو عن  
 كيقتلن نقلت حركة الواو الى الراء ثم حذفت لالتقاء الساكنة مع العين الساكنة لاجل النون (قوله  
 فالاصل فى الافعال البناء) وانما أعرب المضارع لشبهه الاسم فى أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبة  
 لولا الاعراب لا تلبست فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة فى ما أحسن زيداً وعلى الفاعل  
 كالنهي عن كلاً الفعلين أوعن أو طما فقط أوعن مصاحبتهم فى نحو لا تمن بالحقا وتمدح عمراً ولما كان  
 الاسم لا يغنى عنه فى افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلاً فيه بخلاف المضارع يغنى عنه وضع اسم مكانه كان  
 يقال فى النهي عن كليهما ومدح عمرو بالجر وعن الاول فقط ولا مدح عمرو وعن المصاحبة مادحاً عمراً  
 فكان اعرابه فرما بطريق الحمل على الاسم هذا ما اختاره فى التسهيل فى اعرابه ورد ما عداه لسكرته  
 عورض بان الماضى يقبل المعانى التركيبية أيضاً نحو ماصام زيد واعتكف يحتمل ماصام وما اعتكف  
 وما صام وقد اعتكف أى معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علّة الاعراب توارد المعانى لاعرب  
 هذا أيضاً وأجيب بأنه نادر ولك أن تقول هذه المعانى لا يتوقف تمييزها فى الماضى على الاعراب لا مكان  
 تمييزها مع بالادوات الدالة عليها كاسم معته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز مع وجوده بغير الاعراب كما هو  
 جلى فتدبر وبعد فالعمدة فى هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لانتجمل هذا البحث  
 والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون الخ) أى اتوارد المعانى على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة ورد بأنه  
 يغنى عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كاسم (قوله ابن العليج) بكسر العين واليسيط اسم كتاب له  
 (قوله أصل فى الافعال) أى لوجوده فيها بالاسباب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت أن سبب اعرابها بما  
 توارد المعانى قيل انما جمع الافعال فى المواضع الثلاثة نظر الافراد المضارع وليس بشئ لان القول بالاصالة  
 الاعراب وفرع عيته لم ينظر فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت أصالته أو فرع عيته فأتى منها على  
 أصله لا يستل عنه وما خالفه مثل عنه فتدبر (قوله وهو مبنى على الفتح) لا يستل عن بناء لانه الاصل بل  
 عن كونه لم يسكن على أصل المبنى وذلك لانه أشبه بالمعرب وهو المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبر وأحوالاً  
 وشرطاً والاصل فى المعرب الحركة لما يأتى ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجلة لان الفعل هو المقصود منها  
 وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح أنه مبنى على الفتح حتى مع واو الجماعة  
 كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر  
 لمناسبة الواو وأما فتح نحو غزو وقضوا ففتح بنية و بناؤه مقدر على الحرف المحذوف اذا أصله غزو وقضيو  
 قلبت اللام ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين وبقي ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل  
 لامه ألف اذا اتصل به واو الجماعة وأما الثانى فقد رفته لسكراته توالى أربع حركات فى الثلاثى وبعض  
 الخماسى كانطلقت مع أنه ككلمة واحدة وجل الرابعى والسادسى وبعض الخماسى كتمطعت عليه وانما  
 حمل الكثير على القليل لان فيه دفع المخدور بخلاف عكسه واعتراض بان نحو شجرة فيه ذلك التوالى ولم  
 يكرهه ولو كانت تأوّه فى تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما لا يغنى عنه

وأعربوا مضارعان صرياً  
 من نون توكيد مباشر  
 ومن \*  
 نون انان كبر عن من فتن  
 (ش) لما فرغ من بيان  
 المعرب والمبنى من الاسماء  
 شرع فى بيان المعرب والمبنى  
 من الافعال ومن ذهب  
 البصريين أن الاعراب  
 أصل فى الاسماء فرع فى  
 الافعال فالاصل فى الافعال  
 البناء عندهم وذهب  
 الكوفيون الى أن الاعراب  
 أصل فى الاسماء وفى  
 الافعال والاول هو  
 الصحيح ونقل ضياء الدين  
 ابن العليج فى البسيط أن  
 بعض التعويين ذهب الى  
 أن الاعراب أصل فى الافعال  
 فرع فى الاسماء والمبنى من  
 الافعال فسر بان أحدهما  
 ما اتفق على بنائه وهو  
 الماضى وهو مبنى على  
 الفتح نحو ضرب وانطلق  
 ما لم اتصل به واو جمع فيضم  
 أو ضمير وفتح منه محرك  
 فيبنى على السكون نحو  
 ضربت والثانى ما اختلف  
 فى بنائه والراجع أنه مبنى  
 وهو فعل الامر نحو اضرب

ولو جوب في نحو فلسوة قلب الواو ياء والضمة كسرة لروضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم  
 ان ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحواً كرمنا بسكون الميم وفتحها وحلت التاء ونون النسوة  
 على نالان كلامهم مضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه تخفيف  
 فيه وأما نحو ضرباً مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية لالتماسية الالف السبق البناء عليها بخلاف نحو  
 غلام في الجرفان كسره لالتماسية الياء لالاعراب السبق الاضافة على دخول العامل فتدبر (قوله وهو مبنى  
 عند البصريين) أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الآثر ملفوظ كضرب أو  
 مقدر كرن واضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذلو كان  
 لهما مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبينان كمضارعهما على الفتح  
 والسكون لاجل النونين صحيحين كانا ومعتلين لا على ما يجزم به المضارع لا مكان أن يقدر بناؤهما على  
 سكون أو حذف منه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبنى لا معرب لانه يثبت له محل الجزم والنصب كما  
 قاله غير واحد أو يقال لو كان معرباً ولو قيل باستثناء هذين من حكم الأمر لقيام المانع بهما لم يبعد فتدبر  
 (فائدة) قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو امان الوأى كالوعد لفظاً  
 ومعنى وأصله أو في حذف واوه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو بوي لوقوعها بين عدوتها الياء  
 والسكسة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم يني على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقى منه حرف واحد  
 وهو عين السكسة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جعلها المصنف مبيناً كيفية استنادها للواحد  
 المذكور ثم المتنى مطلقاً ثم الجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال

وهو مبنى عند البصريين

اني أقول لمن ترجى شفاعته \* ق المستجير قيامه فوه في قين  
 وان صرفت لوال شغل آخر قل \* ل شغل هذا لياه لوه لي اين  
 وان وثى ثوب غيري قلت في ضجر \* ش الثوب وبك شياء شوه شى شين  
 وقيل لقاتل انسان على خطا \* د من قتلت دياه دوه دى دين  
 وان هموا لم يروا رأيي أقول لهم \* ر الرأي وبك رياه روه ريرين  
 وان هموا لم يعوا قولي أقول لهم \* ع القول منى عياه عوه عى عين  
 وان أمرت بواي للمحب فقل \* ا من نحب اياه أوه اى ابن  
 وان أردت الوفى وهو الفتور فقل \* ن ياخلىلى نياه نوه فى نين  
 وان أبى أن يبنى بالعهد قلت له \* ف يا فلان فياه فوه فى فيين  
 وقل لساكن قلبي ان سواك به \* ج القلب منى جياه جوه جى جين  
 فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر لا ر فيفتح في جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلامه تعدياً الا ن  
 فلازم لانه بمعنى تأن فالها في نياهاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل الساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة  
 بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركاته نحو قل يا خير يا زيد بكسر اللام أصله قل فعلاً أمر من  
 القول والواي وهما ألغز السامع من مجزى الرجز أقول يا أسماء قو \* لى ثم يازيد قل  
 وذلك جملتان والثاني ثلاث جل أى جملة النداء وجملة القول وجملة الأمر من الواي والباقي من هذه حركة  
 اللام من قل كما قال بعضهم فى أى لفظ يا تحاة الله \* حركة قامت مقام الجملة  
 وقال شيخنا الامام العطار  
 تحاة العصر ما حرف اذا ما \* تحرك حاز أجزاء الكلام

ومعرب عند الكوفيين والمعرب من الأفعال هو المضارع ولا يهرب إلا إذا لم تنصل به نون توكيد أو نون اناء. فقال نون التوكيد المباشرة هل  
تضربن والفعل مبني معها على الفتح ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة فإن لم تنصل به لم يبن وذلك إذا فصل بينهما بألف اثنين نحو هل  
فاجتمعت ثلاث نونات حذف الأولى وهي نون الرفع كراهة توالى الأمثال (٣٣)

تضربان أصله هل تضربان

فصار هل تضربان

وكذلك يعرب الفعل

المضارع إذا فصل بينه

وبين نون التوكيد وأوجع

أوياء مخاطبة نحو هل

تضربن يارب دون وهل

تضربن ياهند وأصل

تضربن تضربون حذف

النون الأولى لتوالي

الأمثال كما سبق فصار

تضربون حذف الواو

لالتقاء الساكنين فصار

تضربن وكذلك تضربن

أصله تضربان فعل به

ما فعل بتضربون وهذا

هو المراد بقوله رحمه الله

وأعربوا مضارعان عرياه

من نون توكيد مباشرة

فشرط في إعرابه أن يعرب

من ذلك ومفهوما أنه إذا

لم يعرب من ذلك يكون مبنيًا

فعل أن منهجه أن الفعل

المضارع لا يبنى إلا إذا باشرنه

نون التوكيد نحو هل

تضربن يارب فإن لم

تبشره أعرب وهذا هو

مذهب الجمهور وذهب

الأنفصاليون إلى أنه مبني مع

نون التوكيد سواء اتصلت

به نون التوكيد أو لم تنصل

به التعريك قام مقام مقام فعل به استعراضا ضمير على الدوام

(قوله ومعرب عند الكوفيين) أي مجزوم بلام الأمر مقدرة لأنه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها  
حذفت اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتى بهجزة الوصل عند  
الاحتياج إليها (قوله هو المضارع) تقدم على إعرابه فلا تغفل (قوله والفعل مبني معها) أي إن  
اتصلت به وباشرنه لفظا كما مثله أو تقديره كقول

لأنهم الفقير عليك أن تر كع يوما والدر قد رفعه

أصله لانه يبن بالنون الخفيفة حذف الساكنين وبقى الفعل مبنيًا على الفتح في محل جزم بالانهاية وإنما  
بنى مع النونين لمعارضتهما سبب إعرابه وهو شبهه بالاسم لسكونهما من خواص الأفعال فرجع إلى أصله ولم  
يبن مع لم وقد والتنفيس وباء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضا القوة النونين بشنن يلهمه نزلة الجزاء الخاتم  
للكامة ولا كذلك ما ذكر نعم بقاء الفاعلة كالجزء لكانها حشولا أو أذبعدها نون الرفع فلم تقو كالنون  
فتدبر فإن قلت البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلى علة جيب بأن إعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم  
فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبنى على حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلا في الإعراب وبخص  
بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها تحمسة عشر (قوله هل تضربان) بالنون الثقيلة إذا وقع  
الخفيفة في فعل الاثنين والجماعة الأناث وهي مكسورة لشبهها بنون المثني في وقوعها بعد ألف كما سيأتي  
(قوله لتوالي الأمثال) أي الزوائد لأنه هو المستسكرة فلا يرد النسوة جنين ويحذف لان الزائد فيه الأخيرة  
فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم (قوله  
هل تضربن الخ) بضم الباء في هذا وكسر هاء الثاني (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفعه عن قلت  
هو هنا على حده لسكون الأول من الساكنين حرف مد والثاني مدغما وهما في كلمة واحدة لان الواو  
والياء كجزئها فلم يقبل كاقبل في نحو أبة جيب بأن الساكنين هتامن كثنين لا كلمة واحدة إذا الواو  
والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاؤها الثقيلة وإنما اغتفر في فعل  
الاثنين لان حذف الألف يوجب فتح النون لغوات شبهها بنون المثني فيلتبس بفعل الواحد (قوله إذا  
باشرنه الخ) ضابط ذلك أن ما يرفع بالضمة يبنى مع النون لتركيبه معها وما يرفع بالنون لا يبنى إذا لتركب  
مع الفاصل (قوله مبني معها على السكون) تقدم على بنائه وأما سكونه فله شبهه الماضي المتصل بها في  
صيرورة النون جزأ منه فعمل عليه في سكون الآخر لفظا وإن كان سكون الماضي ليس بناء كما مر هذا  
ما ظهر وما في الأشعوفى وحواشيه لا يخلو عن نظر وإنما احتاج لعله على الماضي لان الموجب لسكون الفعل  
معها هو كراهة أربع حركات أو نحوه لم يوجد فيه بل في الماضي فقط فتدبر (قوله بل الخلاف موجود)  
أي فذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه  
الماضي في صيرورة النون جزأ منه (قوله وكل حرف مستحق للبناء) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق  
البناء حصوله بالفعل مع أنه المقصود ورد بأن حصوله يعلم من قوله ومبني لشبهه من الحروف والغرض هنا بيان  
استحقاقه له أو من كون الواضع حكما يعطى كل شيء ما يستحقه أو يجعل آل للبناء الحضور أي للبناء الحاضر

ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد ومثال ما تنصل به

نون الأناث الهندات يضربن والفعل مبني معها على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع  
مع نون الأناث وليس كذلك بل الخلاف موجود وعن نقله الاستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى في شرح الإيضاح (ص)  
(وكل حرف مستحق للبناء)

فيه والقائم به (قوله والاصل في المبني) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنة (قوله أن يسكننا) في تأويل مصيهر مبني للمفعول لتكون الفعل كذلك أي كونه مسكننا فصح كونه وصفا للكمة والافالتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه إلخ) فيه إشارة إلى أن منه ما بني على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الخذف في الامر المعتل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو في نحو يازبدان ويازبدون وعن الفتح السكسر والياء في نحو لا مسلمات ولا مسلمين لا الالف خلافا لما في النكت وأما نحو لا وتران في ليلة ففتح مقدر لان من يلزم المثني الالف يقدر اعرابه عليها كالمقصود فكذا بناؤه وأما نحو لا بالك فهو على قول سيبويه أنه مضاف للكاف واللام زائدة معرب لامبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه غير مضاف إنما يعني على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر ان فتحه مقدر عليها أيضا بناء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لأخاله \* كساع الى الهيجا بغير سلاح

فتدبر قال في النكت وينوب عن السكسر الفتح في سحر عند من يبينه ولعله سهو ولان الفتح إنما ينوب عنه فيما لا ينصرف وسحر عند من يبينه ليس كذلك لان ما لا ينصرف لا يبنى الا للبناء أو لا سم لا وليس شيء منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر واعلم ان حرف البناء لا يكون الا ظاهرا كامثل وأما حركته فظاهرة أو مقدره كضرب وضربت وكذا السكون كمن وإذا فان اذامنية على سكون مقدر منه السكون الاصل في الالف كما تمنع الحركة لان ذات الالف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هو ولا حيث تجعل حركته للبناء أغشت عن حركة البقية لانه يقبلها وغيرها فتحصيص السكسر من تأثير البناء أفاده الامير (قوله والسا كن كم) فيه إشارة باطفا الى كثرة أمثاله (قوله اذ لا يتورها) أي لا يتعاقب عليها ما تقتضي معنى تركيبة نفقة إلخ (قوله لانه أنف) أي لزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبني ولان الاصل في الاعراب الحركة لانه أصل الاسماء التي لا جزم فيها فضده يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبني الاسباب) اعلم ان ما بني على السكون من الافعال والحروف لا يستل عنه لجميته على أصل البناء وهو السكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم يبن وما بني على حركة من الافعال والحروف فيه سؤالان لم يحرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه ثلاثة أسئلة لم يبن ولم يحرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأسماء خمسة التقاء الساكنين كالبين وكون السكمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو ضرورة للبدء بها كباء الجر وأصل في الاعراب كقبل وبعد وشابهت العرب كالمضامى المشبه للضارع فيما مر هذا ما ذكره ولا يصلح واحد منها سببا لتحريك هو وهي لكن رأيت نقلا عن الرضي مانعه الصحيح أن الضمير جملة هو وهي كما عليه البصريون وإنما سحر كالتصير الكامة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لا الحركة لتوهم كونها للاشباع كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال السكمة أو أصالة المحرك \* فان قيل كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتي من البناء مع قولهم في تعريفه وليس اتباعا ولا تخلصا من سكونين \* أجيب بان محل ما هنا اذا كانا في كلمة واحدة كالبين ومنه لازم الحركة وما في التعريف اذا كانا في كلمتين كضرب الرجل والحمد لله بكسر الدال لان المقتهى للحركة حينئذ مجرد التخصيص مثلا وهو منتف عند فصلهما أو ان ما هنا اذا صلح غير تلك الحركة فتحصيصها من تأثير البناء وما في التعريف اذا لم يصلح غيرها نحو قول ادعوا فتأمل (قوله وقد تكون الحركة قفظة) من أسبابها الخفة كالبين وبجواردة الالف كاليان والفرق بين أداتين كما لا يدل عمر وكسرت الثانية على أصل لام الجر وقفت الاولى للفرق بين المستعاث به وله وكفتح لام الابتداء لتعذال لام الجر غالبا في نحو لو سعى عبدا وقديلت بسان نحو ان

والاصل في المبني أن يسكننا  
ومنه ذوق وذو كسر وضم  
\* كالبين أمس حيث  
والسا كن كم  
(ش) الحروف كلها مبنية  
اذ لا يتورها مائة نقر في  
دلائها عليه الى اعراب  
نحو أخذت من الدراهم  
فالتبعيض مستفاد من  
لفظ من بدون الاعراب  
والاصل في البناء أن يكون  
على السكون لانه أخف  
من الحركة ولا يحرك المبني  
الاسباب كالتخلص من  
التقاء الساكنين وقد  
تكون الحركة قفظة



الزبد بن طم عبيد والاتباع ككيف اذا الساكن حاجز غير حصين ويمكن مثله في أن لكن الخفة أولى بها  
لثقلها بالهمزة (قوله كآين) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولا يخفى حكمة تعداد الامثلة (قوله  
وقد تسكون كسرة) من أسبابها مجانسة العمل كباء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم وثاؤه لانها لا تلزم عمل  
الجر اذا الكاف ترد اما كمثل والواو والتاء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها  
الجر واعلم ان المجانسة لعدم ظهوره فيه ومنها الحل على المقابل ككسر لام الامر جلا على لام الجر مع الظاهر  
لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتأنيث كانت اذا الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي لا مؤنث والاتباع  
كذوته وكونها أصل الشخص من الساكنين كأمس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لا اختصاص  
كل بقبيل وانما يتخلص من الشيء بضده وعدم التباسه بالجر كالأعراب اذا لا تسكون اعرابا لامع التنوين  
أوالا والاضافة (قوله كأمس) شرط بنائه خلوه من أل والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به  
معين وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة ٢ أو اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره الشنخاوي فيكون  
كالحلى بأل أما المنون فيعم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الجواز بين  
لتضمنه معنى أل اذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم أمس الدابر لا يعود وأما تميم  
فبعضهم يعربه كالآين صرف مطلقا الشبه العلمية والعدل عن الامس بأل وعلمها قوله

لقد رأيت عجبا منذ أمسا \* وأكثروهم يعربه كذلك في الرفع فقط اشرفه وبينه على الكسر في غيره  
عملا بالموجبه وحكي فيه أيضا البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفا مطلقا فهذه خمس لغات كلها في غير  
الظرف أما الظرف مع استيفاء الشروط كفعلته أمس فبنى اجما كما نقل عن الموضح وان توزع في حكاية  
الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسعر ظرفا وان فقد شرطها منها أعرب اجما ظرفا كان أو غيره لغوات  
شبه الحرف في عدم الشرط الاخير ولما راضته بنحو اوص الاسماء في غيره وأما قوله

واني وقفت اليوم والامس قبله \* ببابك حتى كادت الشمس تغرب

على رواية كسره فخرج على زيادة أل وأنه عطف على توهم أنه قال وقفت في اليوم والامس فيكون معربا  
والفرق بين العدل والتضمن ان الاول يجوز فيه ذكر أل والثاني يؤدي معناها مع طرحها وامتناع ذكرها  
والله أعلم (قوله وجبر) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حوف جواب كنتم (قوله وقد تسكون  
ضمة) من أسبابها الاتباع كمنه وان لا تسكون للكامة حال اعرابها كالفائيات وكونها في الكامة تقابل  
الوار في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواوهم لتقابلهما كما وغيبة الشيء يحمل على مقابلة وليقاسمها اللفظا  
كمناسه بهما جعا واضمارا وكونها بنحو برفوات الاعراب لكونها أقوى الحركات كياز يدي قول وكأي  
الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه في كل مادة ومشابهة الغايات في الاعراب في بعض الاحوال كأي  
ويار يدا وفي عدم الضم حالة الاعراب كياز بدولك أن تجعل وجه شبهه بها ضرب ورته آخر في النطق مثلها بعد  
حذف المضاف اليه لانها انما سميت غايات لذلك أو في القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل كاد  
اضافة اذهى في الحقيقة لصادرها فكان المضاف اليه محذوف كالفائيات حال بنائها غمات عليها في الحركة  
لاني اصل البناء لانه أصلي في حيث عارض في الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومن حرف فاجر اذا جرمنا بعدهما  
واسمان اذا رفع نحو مارأيت منذ أو منذ يومان فهما امام مبتدأ المبني أمد انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم  
والمعنى بيني وبين رؤيتك يومان ولعل علة بنائها حينئذ شبه الحرف في الجود اذا لا يتصرف فيهما بقتنية ولا  
غيرها ويلزمان الرفع (قوله نحوكم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكسيرية لا للشيء الوضحي لغوات  
شرطه المار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حوف جواب كنتم (قوله لا يسكون في الفعل) أي لثقله وانما  
دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتمثيل الكسر بنحو ارم والضم بنحو ورد بالاتباع فاسد لان بناء الاول على

كآين وقام وأن وقد تسكون  
كسرة كأمس وجبر ونزال  
وقد تسكون ضمة كحيث  
وهو اسم ومنذ وهو حرف  
اذا جرت به وأما السكون  
فمنحوم واضرب واجل واعلم  
بما مثلنا به أن البناء على  
الكسر والضم لا يكون  
في الفعل بل في الاسم  
والحرف وأن البناء على  
الفتح أو السكون يكون  
في الاسم والفعل والحرف  
(ص)

٢ (قوله خاصة) على هذا  
القول الغرض فيه ابن عبد  
السلام بقوله ما كلمة اذا  
ذكرت عرفت واذا عرفت  
ذكرت فالاول أمس المبني  
والثاني المحلى بأل اه منه

الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علمت ما في ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لا جعل واعرابا مفعوله الثاني ولا يرد أن الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لا ينافي الاهتمام بتأكيده لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ويحويه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لا احتياج الخبر الطلبي لتأويل ما كسائي في قيل وفي هذا البيت بيان مذهبه من أن الأعراب لفظي ورد بان الرفع وأخواته أعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعا والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها فاعلى أنه لفظي هي نفس الأعراب ويعرف حينئذ بأنه الحركات ونوابها التي يحلها العامل وعلى أنه معنوي علامته ويعرف حينئذ بأنه تغييرا وآخر السكام الخ والرفع على الأول هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فعلى أنه لفظي هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخاص من سكونين وعلى أنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأنواعه تدعى عند البصريين ضما وفتحاً وكسراً وسكوا فالضم على الأول هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الأعراب تسمى بالرفع وأخواته والسكوفيون لا يفرقون بين اسمائهما ولقد أحسن من نظم ألقابها بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله \* ومن بضم الشمل فأنجب السكسر

ومن سكن القلب انتصبت لشكره \* لجزمي بان الرفع قد جره الشكر

(قوله قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الأكثر وإنما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الأعراب وما صار السكون علامة فلا تكرار (قوله فرفع بضم الخ) الباء للتصوير أو المعنى أرفع معناه بضم ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الأعراب لانه لا علامته لان كونها أعرابا من حيث عموم كونها أمثرا لجلبه العامل لا ينافي أن خصوص احداها علامة على وجود مطلق الأعراب من تعليم وجود الكل بجزئية وان اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع ورفعه ضمة لا علامة رفعه فان قيل كان الأولى أن يقول أرفع برفعة لا بضم لانه لقب البناء كما مر أجب بان الخاص بالبناء هو الضم وأخواته بالأعراب الرفع وأخواته أما الضمة فمشتركة بينهما غاية الأمر انه تسمي في اطلاق الضم على الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الأعراب تسميها مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تنصرف الحركات غير اعرابية كهم البناء والبنية في حيث وقفل اه وعلى هذا فهي أكثر موارد من ألقاب الأعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهما دون الرفع وأخواتها فتدبر (قوله ففتحاً وجز \* كسرا) الأقرب نصهما بنزع الخلاف ليوافقا قوله بضم وتسكين ولان المعنى عليه وكونه سماعيا على الراجح لا يبعد اختصاصه بما إذا لم يذكر الحرف في نظيره وقد مر ان المصنفين أجروا كالقياس لكثرة سماعه أفاده الصبيان (قوله كذا كذا الله) مبتدأ خبره يسر وعبد مفعول به اما ذكر أوليسر والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها والجار والمجرور خبر لمخدوف أي وأمثلة الثلاثة كذا كذا الله الخ (قوله جاأخو) بقصر جالان الممزتين من كلمتين اذا اتفقتا حركة جاز حذف احدهما كما قرئ به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونحو كذا أبو قبيلة (قوله أنواع الأعراب) جعله الرفع وأخواته أنواع الأعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة ونوابها أو التغييرات المعتمدة بها لا ينافي جعلها ألقاب أي أسماء من حيث ألفاظها والمراد ألقاب أنواعه لان نفسه فتدبر (قوله فيختص بالاسماء) أي لان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر (قوله يكون بالضمة) أي مصورا بها أو معالجها على ماسر (قوله كما بابت الواو الخ) الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو

(والرفع والنصب اجعلن

اعرابا \*

لاسم وفعل يحولن أهابا

والاسم قد خصص بالجر كما

\* قد خصص الفعل بان

ينجزما

فأرفع بضم وانه بن فتحاً وجز

\* كسرا كذا كذا الله عبده

يسر

واجزم بتسكين وغير ما ذكر

\* ينوب نحو جاأخو بنى نمر

(ش) أنواع الأعراب أربعة

الرفع والنصب والجر والجزم

فاما الرفع والنصب فيشتترك

فيهما الاسماء والأفعال نحو

زيد يقوم وان زيدا ان

يقوم وأما الجر فيختص

بالاسماء نحو زيد وأما الجزم

فيختص بالأفعال نحو لم

يضرب والرفع يكون بالضمة

والنصب يكون بالفتحة

والجر يكون بالكسرة

والجزم يكون بالسكون وما

عدا ذلك يكون نائباً عنه كما

نابت الواو عن الضمة في

أخو والياء عن الكسرة

في بنى من قوله جاأخو بنى

نمر وسيد كذا الله عبده

مواضع النيابة ان شاء الله

تعالى (ص)



بل تكون مبنية وأخوها الواو فعا ونصبوا نحو جاء في ذوقهم رأيت ذوقهم ومسررت بذوقهم ومنه قول الشاعر  
فأما كرام مودعهم لقيتهم  
فحسبي من ذوعندهم ما كفايا  
وكذلك يشترط في اعراب الهم بهذه الحروف زوال الهم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه وانظرت الى فيه  
واليه الاشارة بقوله \* والهم حيث الهم منه بآنا \* أي انفصلت منه الهم أي زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فما  
وانظرت الى فم (ص) (أب أخ حم كذلك وهن \* والنقص في هذا الاخير (٣٧) أحسن وفي أب وتاليه ينسدر \*

وقصرها من نقصهن أشهر)

(ش) يعني ان أبا وأخا

وحسبى مجرى مجرى ذوقهم

اللذين سبق ذكرهما

فترفع بالواو وتنصب بالالف

وتجر بالياء نحو هذا أبوه

وأخوه وحوها ورأيت

أباه وأخاه وحها ومسررت

بأبيه وأخيه وحها وهذه

هي الافة المشهورة في هذه

الثلاثة وسينذكر المصنف

في هذه الثلاثة لغتين

أخرى بين وأما هن فالحصحيح

فيه أن يعرب بالحركات

الظاهرة على النون ولا

يكون في آخره حرف علة

نحو هذا هن زيد ورأيت

هن زيد ومسررت هن

زيد واليه أشار بقوله

والنقص في هذا الاخير أحسن

أي النقص في هن أحسن

من الانعام والاعمال جائز

لكنه قليل جدا نحو هذا

هنوه ورأيت هناه وانظرت

الى هنيه وأنكر الفراء

جواز انعامه وهو محجوج

بحكاية سيبويه الانعام عن

العرب ومن حفظ حجة

على من لم يحفظ وأشار

أي ودال الهم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكون الواو عند بعض طي \* وبعضهم يعربها بالحروف  
حالا على ذي معنى صاحب ولو قال ذوان أعرب كافي الكافية والعمدة لشماها على لغة اعرابها (قوله ومنه  
قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروى الياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ وكرام  
خير مبتدأ مقدر أي فالناس اما كرام الخ ولقيتهم صغته وحسبى امام مبتدأ وما كفايا كفايا خبره أو العكس وهو  
أظهر ومن ذوعندهم متعلق بحسبي أو بكفايا والمعنى أن ما كفايا من الذي عندهم أي أشبعني هو حسبي  
لا أطلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة اعرابه على الهم مخففة كدم أو  
مشددة كهم أو اعرابه مقصورا كفتى أو منقوصا كقاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشرة اتباع فانه لم يمه  
في الحركة وفصحاهن كدم وحكى الدماميني فوه وفاه وفيه اعرابه على الهاء منونة وجع الثلاثة أفواه  
لجملة لغاته التي تعرب بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد لفظه وأخ وحرم معطوفان  
عليه بحذف العاطف وكذلك خبر أي كالمذكور من ذوقهم في الحكم وهي امام معطوف على أب أو مبتدأ  
حذف خبره أي كذلك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها  
وجمعها على أفعال ولو كانت ساكنة العين ككافيه لما صح فيها ذلك ولا مهاو وولا تحذف الامع قطعها عن  
الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص للتعريف في قاض  
(قوله ينسدر) أي النقص (قوله وقصرها) أي اعرابها كفتى فتقلب لامها ألفا لتحركها وانفتاح  
ما قبلها لان عينها مفتوحة لاسا ككنه ككاسر وأفرد الضمير هنا وجعه فيما بعد اشارة لجواز الامرين وان  
كان الثاني أكثر في عدد الافة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يجيز تقديم من على  
أفعل مطلقا ولكن الأصح منعه في غير الاستفهام ولا حجة في قوله

اذا سيرت أسماء يومنا طعينة \* فأسماء من تلك الطعينة أملح

لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهر في كاهار هو كذلك وأما ندرته في أب وتاليه فندسية على انه لا تنافي  
بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وحوها) فيه جرى على اختصاص الخم بأقارب الزوج أبا كان أو غيره  
ولا يضاف الالاموث وقيل يطلق على أقاربهم - ماما فيضاف للزوج أيضا (قوله هذا هن زيد) أي شبهه  
لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستخرج ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفي المصباح انه  
يكنى به عن اسم الانسان أيضا تقول جاء هن وفي الانثى هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط في نسخ وقوله  
تعزى أي انتسب بانتساب الجاهلية بان يقول بالفلان فاعضوه أي قولوا له أعضض على هن أبيك الذي  
انتسب اليه ولا تكنوا أي لا تذكروا الطن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج)  
أي مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدى الخ) هو عدى بن حاتم الطائي صحابي وقوله فإظلم امام يزل  
منزلة اللزوم فلا مفعول له أي ما حصل منه ظلم لانه لم يشابهه أجنبيا ومفعوله محذوف أي ما ظلم أحدنا في تلك  
الصفة لكونها صفة أبيه أو ما ظلم أباه بتضييع صفة أو أمه بانتهامه فيه اذ لم يشابهه (قوله بالالف مطلقا) هي

بقوله \* وفي أب وتاليه ينسدر \* الى آخر البيت الى اللغتين الباقيتين في أب وتاليه وهما أخ وحرم فاحدى اللغتين النقص وهو حذف  
الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والهم نحو هذا أبه وأخيه وحها ورأيت أبه وأخيه وحها ومسررت بابه  
وأخيه وحها وعليه قول الشاعر بأبه اقتدى عدى في السكرم \* ومن يشابهه فإظلم. وهذه الافة نادرة في أب وتاليه ولهذا قال وفي أب  
وتاليه ينسدر أي ينسدر النقص والافة الاخرى في أب وتاليه ان يكون بالالف مطلقا فعا ونصبوا نحو هذا أباه وأخاه وحها ورأيت أباه  
وأخاه وحها ومسررت بابه وأخاه وحها وعليه قول الشاعر

ان أباه وأبأبها \* قد بلغا في الجور غايتهما فعلامة الرفع والنصب والجرح كقدرته على الالف كما تقدم في المفصور وهذه اللغة أشهر من النقص وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحكم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن تحذف منها الحرف الثلاثة وهذا نادر وإن في هن لغتين أحدهما النقص وهو الأشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص) وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا \* لئلا يحذفوا أبك إذا اعتلا (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطا أربعة أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من أن لا تضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب ورأيت أب ومررت بأب الثاني أن تضاف الى غير ياء المتكلم نحو هذا (٣٨) أبوزيد وأخوه وجوه فان أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بحركات

مقدرة نحو هذا أب ورأيت أب ومررت بأب ولم تعرب به هذه الحروف وسماي ذكر ما تعرب به حينئذ الثالث أن تكون مكبرة واحترز بذلك من أن تكون مصغرة فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أبوزيد وذوي مال ورأيت أبوزيد وذوي مال ومررت بأبوزيد وذوي مال الرابع أن تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مشناة فان كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو هؤلاء آباء الزيدين ورأيت آباءهم ومررت بأبائهم وان كانت مشناة أعربت اعراب المثني بالالف رفعها وبالياء جوازها نحو هذان أبوزيد ورأيت أبويه ومررت بأبويه ولم يذكر المصنف رحمه الله

لغة بني الحارث وخشم وزبيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أباجهل وقول أبي حنيفة لا قود في مثقل ولو ضرب به بأبقيس (قوله ان أباه الخ) ساقط في غالب النسخ والنسخ والشاهد في الثالث صراحة وكذا في الاولين بقريته اذ يبعد التلقيق بين لغتين وقوله غايتهما قول بلغا على لغة من يلزم المثني الالف والضمير للمجد وأنشأ باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية أو غاية المجد في النسب وغايته في الحسب والالف للاشباع لا للتنمية (قوله وشرط ذا الاعراب) أي بالحروف لان الكلام فيه وبديل المثال لا القصر وان كان هو أقرب منه كور (قوله لا لئلا) عطف على محذوف أي يضمن لاي اسم ظاهر أو مضمرا معرفة أو نكرة لا لئلا وقد مثل للجميع ولم يقيدها بياء المتكلم لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها الاضافة (قوله اذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخولا من المضاف اليه لعدم شرطه الآتي في قوله \* ولا تجز حال من المضاف له \* الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أي علا وقصره لا وقف (قوله مضافة) أي لفظا كاملا أو نية كقول الججاج \* خاط من سلمى خياشيم وفا \* أي خياشيمها وفاها مخفف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف (قوله من ان لا تضاف) أي ما عدا ذور وفوك للزومهما الاضافة كالمس (قوله مجموعة) أي جمع تكسير اما جمع السلامة لمذكر تعرب اعرابه كالتثنية وكذا المؤنث بان يراد بهما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا فوك وقيل فيه أيضا (قوله ولا تضاف الى مضمرا) أي وان رجع الى اسم جنس وشذ نحو انما يعرف الفضل من الناس ذوره (قوله الى اسم جنس) المراد به ما وضع لمعنى كل ولومع فبال قال في النكت وضافتها للألف قليلة نحو أنا لله ذور بكة بالموحدة لغة في مكة أي أنا صاحبها والى الجلة شاذة كقولهم اذهب بذى نسل أي بطريق ذي سلامة وقوله غير صفة أي نحوبة وهي المشتق فلا يقال ذوفاضل وان كانت جميع المشتقات أسماء أجناس أما المفعولية كالعلم والكرم فتضاف اليها وانما اختلفت بذلك لانها وصلة للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق والجللة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق الاسم الجنس (قوله اذا مضمرا) الجار متعلق بوصول محذوف يقصره المذكور ومضافا حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلا لان وصل المضمرة به ليس الا بالاضافة فالله للاطلاق لا للتنمية وجواب اذا محذوف لدلالة ما قبله أي اذا وصل كلا بمضمرا حال كونه مضافا الى ذلك المضمرا فارفعه الخ وهي ظرف لارفع مجرد عن الشرط (قوله كذا كذا) مبتدأ وخبره واثنان واثنان مبتدأ وخبره يجريان وكابنين حال من فاعله أوصفه لمصدر محذوف أي يجريان جريا كجريا ابنين واعراب هذه الالفاظ مقدر على الالف والياء لهما في ذور الظاهر انه لا يقدر على النون لانها في

مقدرة نحو هذا أب ورأيت أب ومررت بأب ولم تعرب به هذه الحروف وسماي ذكر ما تعرب به حينئذ الثالث أن تكون مكبرة واحترز بذلك من أن تكون مصغرة فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أبوزيد وذوي مال ورأيت أبوزيد وذوي مال ومررت بأبوزيد وذوي مال الرابع أن تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مشناة فان كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو هؤلاء آباء الزيدين ورأيت آباءهم ومررت بأبائهم وان كانت مشناة أعربت اعراب المثني بالالف رفعها وبالياء جوازها نحو هذان أبوزيد ورأيت أبويه ومررت بأبويه ولم يذكر المصنف رحمه الله

تعالى من هذه الاربعة سوى الشرطين الاولين وقد أشار اليهما بقوله وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا \* لئلا أي شرط اعراب هذه الاسماء بالحروف ان تضاف الى غير ياء المتكلم فعلم من هذا أنه لا بد من اضافتها وأنه لا بد أن تكون لغير ياء المتكلم ويمكن أن يفهم الشرطان الآخوان من كلامه وذلك ان الضمير في قوله يضمن راجع الى الاسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها الامفردة مكبرة فكانه قال وشرط ذا الاعراب أن يضاف أب وأخوانه الله كورة الى غير ياء المتكلم واعلم ان ذولا لا تستعمل الاضافة ولا تضاف الى مضمرا بل الى اسم جنس ظاهر غير مضافة نحو جاءني ذومال فلا يجوز جاءني ذو قائم (ص)

(بالالف ارفع المثني وكلا \* اذا مضمرا مضافا وصلا

كلتا كذا كذا اثنان واثنان \* كابنين وابنتين



الاصل بمنزلة التنوين فليست محمل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال في قوله الآتي  
عشرون والاحولون الخ هذا والاظهر انه يجري فيه المذهب الآتية في اعراب المثني والجمع بعد التسمية بهما  
ومن جعلها اعرابا بالحروف كاصلها فتدبر (قوله وتختلف الياء) بالقصر والمراد انها تقوم مقام الالف في  
بيان مقتضى العامل لافي النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقدرا ليدخل نحو وايك عالم  
يستعمل بالالف ويجوز ان يصاظر فان بتقدير مضاف أي وقت جوالج كافي آتيك طلوع الشمس لاحالان لان  
يجي المصدر حال اسمي (قوله قد ألف) كالتعليل لبقاء الفتح أي انما بقي مع الياء لسبق ألفته مع الالف  
وقيل يشعر من حيث لزومه لالف بأن الياء خلف عنها اذ الرفع أول أحواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع  
بشقه خفف بالكسر دون الفتح للفرق بينه وبين المثني ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد في المثني  
(قوله وحده لفظ الخ) الأولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ يخرج لما دل على واحد كسكران  
ورجلان أي ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليهما في الحالة الراهنة اذ اسم الفاعل  
حقيقة في الحال فخرج المثني المسمى به علما كالبحر بن لبلد وأسم جنس كسكراني الحداد فانه ملحق بالمثني  
في اعرابه لا مثني حقيقة على انه لو عبر بالماضي ما دخل ذلك لان الفعل في التعاريف منسوخ عن الزمان فان  
قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنائيك مما أرى يديه التسكر مع انه مثني حقيقة كما اختاره ابن هشام  
لا ملحق به قلت استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحر بن ونحوه فانه  
بوضع جديد وقد انسخ عن وضعه الاصل بالاسكافية فتدبر (قوله وعطف مثله) أي وصالح العطف مثله بعد  
التجريد لان المعطوف هو المفرد لا المثني والمراد ان المعنى يصبح مع العطف وان امتنع المعدل عن التثنية  
اليه الا لتسكتة كقصد التسكر في أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر في نحو رجل قصير ورجل طويل  
أو مقدر كقول الجاحج محمد ومحمد في يوم أي محمداني ومحمداني والتثنية لا تغني عن العطف بغير الواو لان  
تغيرها معاني تفوت بفوائده كالترتيب في الفاء (قوله فيدخل في قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ  
جنسا فتدبر سكران خارج عنه لا به وهو وان كان خلاف المؤلف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو  
شفع) أي وزوج وانما دخل فيما ذكر لان المراد بالاثني ما يعم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما  
سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كجملتين أو اسمي جمعين كرجلين فأخرجنا بغير زيادة  
لانهما ليسا من المثني ولان الملحق به وبمعناها كالبزاي كفتى وضده خشي بمجموعة فسين موهلة  
قال السكيت

مكارم لا تخصي اذا نحن لم نقل \* زكي وخشي فيما بعد خلاها

أي لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنتان الخ) مثلهما اثنتان  
وكنتا اذ لم يسمع لها مفرد فهي من الملحق بالمثني لانه ثمة حقيقة وكذا كذا كنه يخرج بغير زيادة  
كشفع لان ألفها بدل عن أصل واو أو ياء وأما كذا فالفها زائدة وناوها بدل عن اللام وقيل بالعكس  
(قوله وعطف غيره) أي مغايرة في الوزن كافي قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين  
اليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقته السعادة أو في الحروف كمثل  
الشارح وكالابوين للادب والام فكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثني على التحقيق لان شرط التثنية عند  
الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مراد به حقيقة ومجازه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا  
المشترك باعتبار معنييه كقراّن لا حيض والظهر ثلاثين بغير ذي أحد المعنيين وانما ثني العلم المشترك  
كل بدني لانه بالمسمين يزيد ولعدم التماسه اذ ليس تحتها أفراد وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجعه

يجريان وتختلف الياء  
جميعها الا لام جوا وناصبا  
بعد فتح قد ألف (ن)  
ذكر المصنف رحمه الله  
تعالى أن مما تنوب فيه  
الحروف عن الحركات  
الاسماء الستة وقد تقدم  
الكلام عليها ثم ذكر  
المثني وهو ما يعرب بالحروف  
وحده لفظ دال على اثنين  
من زيادة في آخره صالح للتجريد  
وعطف مثله عليه فيدخل  
في قولنا لفظ دال على اثنين  
المثني نحو الزيدان والافاظ  
الموضوعة لاثنين نحو شفع  
ونحو بقر ولنا زيادة في  
آخره نحو شفع ونحو  
بقولنا صالح للتجريد نحو  
اثنان فانه لا يصلح لاسقاط  
الزيادة منه فلا نقول اثن  
ونحو بقرولنا وعطف مثله  
عليه ما يصلح للتجريد  
وعطف غيره عليه كالفقرين  
فانه صالح للتجريد فتقول  
قبر واثنين يعطف عليه  
مغايرة لأمثله نحو قوروش ومن

مع أمن اللبس كعندي عينا منقودة ومورودة ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين ثنية قمر الحقيقة  
وقر المجاز مع أن التغليب سائغ لما صرح به غير واحد من تغليب التثنية سماحاً ولا يقال أنه مجاز لا سحر فيه لأن  
كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ما ورد وإنما كان مجازاً لأن هيئة التثنية موضوعة  
للمشتركين لفظاً ومعنى عند الجمهور فاستعملها في المشتركين لفظاً فقط مجاز كذا في حواشي التلخيص  
نقل عن يس وغيره والظاهر أن علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك الجزئية كما هو ظاهر ولا  
المجورة كما قيل لأن ذلك إنما هو في فردية قبل التثنية فيتجاوز بلقط القمر مثلاً إلى الشمس حتى يشتركا  
لفظاً لعلاقة المجاورة في الذكر والذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقيين ومجازين كالمركرين بالعطف هذا  
في لفظ التثنية والجمع أما نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض حيث استعملت من في غير العاقل  
لاختلاطه به وتغلبه عليه فالظاهر أنه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجازاً لأنهم لم يستعمل في المجموع من حيث  
هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب السكينة التي هي كتمديد أفراد  
حقيقية ومجازية ومن منع جمعها لئلا يجمعهما من صميم المجاز كان يراد منها مطلق ذات فجمعها هذا تحققي  
المقام (قوله وهو) أي المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزائدة) كائنين واثنين وكائنا  
وقوله أو شبهها ككلا فان ألفها أصلية كما صرح ما دل عليها بجوارحه كشفه كما صرح (قائده) شروط  
التثنية عند الجمهور ثمانية بمجموعة في قوله

شروط المثني أن يكون معرباً \* ومفرداً منسكراً ماركباً

موافقاً في اللفظ والمعنى له \* مماثل لم ينع عنه غيره

فلا يثنى المبني على الأصح ونحو ذان واللذان صيغة مستقلة وإنما تغير بالعوامل نظر الصورة التثنية فبنياً على  
ما يشاء كل أعرابها وهذا مراد من قال إنها ملحقة بالثني في أعرابه ونحو يازيدان بناؤه وارد على التثنية  
ونحو منان ومنين زيارته للحكاية تحذف وصلاً للتثنية ولا غير المفرد من المثني وجمعي التصحيح والجمع  
المتناهي وإنما يثنى غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لأن لها نظيراً في الآحاد وكذا يشترط في كل جمع ولا  
العلم إلا بعد تنكيره بأن يراد به أي واحد مسمى به ثم يعوض عن العملية التعريف بأل والنداء لأنه يدل  
على التشخيص والتثنية على الشيوع والتعدد فبقية نافيان ومثلها الجمع ولهذا لا يثنى ولا يجمع كذايات الاعلام  
كذلك لأن لعدم قبولها التنكير ولا المركب كما سيبين في الجمع ولما اختلف لفظه أو معناه كما صرح ولا ما ليس له  
مماثل أو ثنان في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما صرح ويمكن الإغناء عن هذا ما قبله لأن ما لا ثاني  
له لم يوافق شيئاً في معناه ولا ما يستغنى عن تثنيتيه بغيره كما استغنى بتثنيته جزءه وسي عن بعض وسواء وبكلا  
وكائنا عن ثنية أجمع وجعاء وبسته وثمانية عن ثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فيا رب ان لم تجعل الحب بيننا \* سواء بين فاجعل لي على حبها جلداً

فإذا (قوله كما بالالف) أي ويقدر الأعراب عليها كالمقصود وذلك لأن لها حظاً من الأفراد والتثنية  
لأن المظهر المفرد ومعناها مثني فأعراباً كالمفرد تارة وكالمثني أخرى ولما كان أعراب المثني فرع المفرد  
والمضمر فرع المظهر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربهما كالمثني مطلقاً وبعضهم  
كالمقصود مطلقاً ومنه قوله

نعم الفتى عمدت إليه مطيبي \* في حين جد بنا المسير كلانا

(قائده) إلا أكثر فيهما مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصاً في قوله تعالى كائنا الجنة آتت أكلها ولم  
تظلم منه شيئاً وأما ضمير خلاهما فيحتمل رجوعه للجنيتين وإن كان مضافاً إليه كما يرجع مع كل ما مضاف إليه  
قد اجتمع في قوله يصف فرسين تسابقاً

وهو المقصود بقوله  
القمرين وأشار المصنف  
بقوله

بالالف ارفع المثني وكلا \*  
إلى أن المثني يرفع بالالف  
وكذلك شبه المثني وهو كل  
ما لا يصدق عليه حد المثني  
وأشار إليه المصنف بقوله  
وكلا فما لا يصدق عليه حد  
المثني مما دل على اثنين  
بزائدة أو شبهها فهو ملحق  
بالمثني فكلا وكائنا واثنان  
واثنان ملحق بالمثني لأنها  
لا يصدق عليها حد المثني  
لكن لا تلحق كلا وكائنا  
بالمثني إلا إذا أضيقا إلى  
مضمر نحو جاءني كلاهما  
ورأيت كليهما وصررت  
بكليهما وجاءتني كائنتهما  
ورأيت كائنتهما وصررت  
بكائنتهما فان أضيقا إلى  
الآخر كما بالالف

رفعا ونصبوا نحو جاءني كلاً الرجلين ورأيت كلاً المرأتين وجاءتني كلاً المرأتين ورأيت كلاً المرأتين وممرت بكلاً المرأتين فلهذا قال المصنف وكلاً \* اذا مضى مضافا وصلاً \* كلاً كذلك ثم بين ان اثنين واثنين مجرى اثنين واثنين فأتان واثنين ملحقان بالثنى كما تقدم وابنان وابنتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف (٤١) أن الياء تخالف الألف في المثنى

والمملحق به في حالتي الجر والنصب وأن ما قبلها لا يكون الا مفتوحا نحو رأيت الزيد بن كلبهما وممرت بالزيد بن كلبهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ما قبلها لا يكون الا مكسورا نحو وممرت بالزيد بن كلبهما وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الأعراب في المثنى وألحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجرا وما ذكره المصنف من ان المثنى والمملحق به يصكونان بالألف رفعا والياء نصبا وجرا هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يجعل المثنى والمملحق به بالألف مطلقا رفعا ونصبا وجرا فتقول جاء الزيدان كلاًهما ورأيت الزيدان كلاًهما وممرت بالزيدان كلاًهما (ص)

كلاًهما حين جد الجرى بينهما \* قد أقبلما وكلاً أنفهما راني فثنى أقبلما أي تركا الجرى مراعاة للثني وراعى اللفظ في راني بمعنى منتهى من التعب قال في المعنى وقد سئلت قديما عن قولك زيد وعمر وكلاًهما قائم وقائمات أيهما الصواب فكتبت ان قدراً كلاًهما تو كيداً فقامان لانه خبر عن زيد وعمر أو مبتدأ فالوجهان واختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمران فان قيل كلاًهما قيل قائمان أو كلاًهما فالوجهان اه قال الدماميني ويتمين الافراد مراعاة للفظ في قوله كلاً نأفني عن أخيه حياته \* ونحن اذا متنا أشد تغانيا وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه الى ثالث اه (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هناك لانه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله بالألف مطلقا) أي ويعرب به كالمفرد مع كسر النون أبداً وبعض هؤلاء يعرب به على النون كسلمان والظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف لازيادة والوصفية مثلاً وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة لاكثر لانه امم ان بصورة التثنية فيبني على ما يشاء كل اعرابها كحصر وقيل اسم ان ضمير الشأن محذوف وجلة هذان الخ خبرها واللام داخل على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران لاعلى ساحران لان طاء المصدر فلا تدخل الاعلى المقدم من المبتدأ وخبره وحذف المبتدأ لا ينافي تأكيده باللام لوروده في غير موضع وقيل ان بمعنى نعم وما بعده هاجلة مستقلة كما حكى أن ابن الزبير قال له رجل ان نأفني قد نقتب فقال أرجمها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ما جئتكم مستطفا بل مستسجعا عن الله نأفني جلتى اليك فقال ابن الزبير ان رآك أي نعم لعن الله ورآك أي الكونه رأى عدم استحقاقه انظر المعنى وحواشيه (قوله وبياء الجر) يقصر يا بالتأنيين للضرورة وهو متعلق بالجر وحذف مثله من انصب للدلالة عليه ولم يتنازعنا في تأخرهما عنه دلالة وجه العمل الثاني اليه على الاصح عند الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجواز طلب المفعول في الجملة يتعين هنا اعمال الثاني اذ لو كان الاول لوجب الضمير في الثاني وان كان فضلة كما سيبين (قوله سالم جمع الخ) تنازع ارفع واجر وانصب فأعمل الاخير لقر به وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من لصحة حل الثاني على الاول وخرج بالسالم تكسب عامر على عوامر كجابر وجوابر ومذنب على مذانب لكن سيأتي في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومقتاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذنب مثلها فالتمييز بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعامر دون مذنب فتدبر (قوله في هذا البيت) أي وما بعده (قوله السالم) الاولى جره صفة للذكر لان المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير وأما تعبيره في فاضون ومصطفون فلا علال ويصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحد (قوله جاهد) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله في شرط في الجامد) أي زيادة على شروط التثنية المارة كما زاد في الصفة أيضا كما في الورداني (قوله علما) أي شخصيا أما الجنس فلا يجمع منه الا التوكيد كما جمعون لانه في الاصل وصف فعل تفضيل فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تكسبه

وأنصب

(٦٥ - (خضري) - أول

يعربان بالحروف أحدهما الأسماء الستة والثاني المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكر السالم وما حل عليه وعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وأشار بقوله عامر ومذنب الى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان جامد وصفة فيشترط في الجامد أن يكون علما

عند الجمع كما مر في التثنية بـ قلت اشتراطها لانه انما وهو الشخص حتى تنافي الجمع بل لتحصيل الوصفية  
 تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شابهه  
 معنى وصحة واحلا وهو الوصف المشتق وجعل عليه العلم لانه وصف تأويلا ولا بالمسمى دون باقي الاسماء ولا  
 حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق او هي شرط معناه أي مهي لقبول الجمعية والمعد لا يجمع  
 المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي وتسميته شرط المشابهة له في التوقف عليه (قوله) لذكر  
 عاقل) أي باعتبار معناه لا بفظه فيقال زيدون وسعدون فز يرب وسعدى لذكرين كما يقال زيدات  
 وعمرات في زيد وعمر واثنين واختص بالذكور العقلاء لشرفهم كما ان الصفة أشرف من التكسير قال  
 السامعيني وقد ورد هذا الجمع في أسمائه تعالى للعظيم لا متنازع معنى الجمع فيه وهو توقيفي فلا يقال رحيمون  
 قياسا على نحو فنع الماهدون لعدم الاذن وحينئذ فلا يراد أنه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف  
 يجمع لأن كلامنا في الجمع القياسي (قوله) خاليما ناء التأنيث) أي ما لم تكن عوضا فاء أو لام كعدة  
 وثمة والوجه قياسا اذا سمى بهما وماسيا أي من عدمها في الملحقات عند عدم التسمية اه صبان وأوجب  
 المبرد جمع ذلك بالالف والناء ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوا  
 فيقال حملاون وصحراون عند التسمية (قوله) ومن التركيب) الأولى حذفه لأنه شرط لكل جمع بل  
 وللتثنية أيضا كما مر (قوله) ان صغرجاز) أي لأنه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذلك  
 بصري وكوفي لتأويله بالنسب لسكنا (قوله) فكذلك لا يجمع) أي لأن حذف الناء كالف المقصورة  
 يلبس بالجرى وفتح ما قبل الف دفع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل الناء  
 فليحزر ولو بقيت الناء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهر أو سوغ ذلك في الف الممدودة ذهاب صورتها  
 وأيضا يمنع وقوع الناء حشا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية لضرورة أن حذفها ملبس مع أنه ليس  
 للثلاث بالناء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله) وأجازه بعضهم) أي سيديون يجمع الجزأين وبعضهم  
 يقول سيديون يجمع الاول فقط وبعضهم يجمع المزجي وان لم يختم بويه أما الاسنادى فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا  
 بل يقال ذو وأذوا برق نجره مثلامن اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المزجي على  
 القول الاول ويظهر أن التقييدي كذلك وأما الاضافي فيثني ويجمع جزؤه الاول مضافا للثاني كغلام موزيد  
 وعبد الله وجوز الكوفيون جمع الجزأين قال الروداني لأنظر أحدا يجترئ على ذلك في نحو عبد الله انما  
 الله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المذهبين لا يحسن بل ان انفرد المضاف  
 اليه جمع المصدر فقط ولا واحدا كعبيد زيد وان تعدد كل منهما كعبد زيد المكي وعبد زيد المصري  
 مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيد (قوله) صفة لند كر عاقل) أي ولونز لا يدخل نحو أنينا طائعين  
 رأيهم في ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها ما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود  
 جاءت جمعهم ويقلب المذكر والعاقل على غيره فيقال زيدوا طائعات أو والجرى منطلقون (قوله) خالية من ناء  
 التأنيث) أي للموضوعة له وان استعملت في غيره كالبالغة في ناء علامة (قوله) ليست من باب أفعل الخ) بجر  
 أفعل وعلان بالسكرة لاضافتها الى ما بعدهما فابطلت ما فهم ما من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة وأما فعلاء  
 بفتح الفاء في الموضعين فغير مصروف للالف الممدودة في الاول والمقصورة في الثاني والاضافة لادنى ملاسة  
 أي أفعل الذي مؤنثه فعلاء كاجر وجرى وعلان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب  
 أفعل وعلان أصلا كقائم وما هو منهما ولا مؤنثه كسكران كسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب  
 مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم في الأول كفاضل وفصل في الثاني كدسمان ونسائه من المناداة  
 لا من الندم فكل هذه تجميع بالواو على كلامه (قوله) ولا مما يستوى فيه الخ) قال أرباب الحواشي هو مع

لذكر عاقل خاليا من ناء  
 التأنيث ومن التركيب  
 فن لم يكن علما لم يجمع  
 بالواو والنون فلا يقال في  
 رجل رجلون نعم ان صغر  
 جاز ذلك نحو رجلين  
 ورجليون لأنه وصف وان  
 كان علما لغير مذكر لم  
 يجمع بهما فلا يقال في  
 زينب زينبون وكذلك  
 ان كان علما لمذكر غير  
 عاقل فلا يقال في لاحق  
 اسم فرس لاحقون وان  
 كان فيه ناء التأنيث  
 فكذلك لا يجمع بهما فلا  
 يقال في طلحة طلحون  
 وأجاز ذلك الكوفيون  
 وكذا ان كان مركبا فلا  
 يقال في سيديو سيديون  
 وأجازه بعضهم ويشترط  
 في الصفة أن تكون صفة  
 لندكر عاقل خالية من  
 ناء التأنيث ليست من باب  
 أفعل فعلاء ولا من باب  
 فعلان فعلى ولا مما يستوى  
 فيه المذكر والمؤنث  
 نخرج بقولنا صفة لندكر

ما كان صفة مؤنث فلا يقال في حائض حائضون وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة مذكر غير عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس سابقون وخرج بقولنا خالية من ناء التأنيث ما كان صفة مذكر عاقل ولكن فيه ناء التأنيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا ليست من باب أفعل فعلا ما كان كذلك نحو أحر فان مؤنثه حراء فلا يقال فيه أحررون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران سكرى فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوى في الوصف المذكور والمؤنث نحو صبور ورجل صبور وامرأة صبور ورجل صبور وامرأة صبور فخرج فلا يقال في جمع المذكور السالم صبورون ولا جرحون (٤٣) وأشار المصنف الى الجامع والجامع

للشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم لمذكر عاقل خال من ناء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة أولا بقوله ومنه ومنه فانه صفة لمذكر عاقل خالية من ناء التأنيث ليست من باب أفعل فعلا ولا من باب فعلان فعلى ولما استوى فيه المذكور والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص) وشبه ذنب وبابه أعلق والاهلونا

أولو وعالمون عليونا وأرضون شذو السنونا وبابه ومثل حين قد برد ذال الباب وهو عند قوم بطرد (ش) أشار المصنف بقوله وشبه ذنب الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كعجمد وبرايم فتقول محدون وبرايمون والى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط

ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء أو الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جرح وسكران وأحر يخرج به نحو أفضل وأكر ولحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا أفضل فعلى هذا نحو أكر ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه في أكر صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) أي لان أحر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء بعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحل عليه كما صرح وانما جمع الافضل مع عدم قبوله التاء أيضا لالتزام تعريفه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم حالة التذكير ومن الشاذ خلافا لكوفي في قوله

فما وجدت نساء بني تميم \* حلالن أسودين وأحرين

من الذي هو مان طر شاربه \* والعانسون ومن المرد والشيب

وقوله

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى (قوله نحو صبور جرح) أي غير علمين والاجمع ما يحل استوائهما في فعول اذا كان بمعنى فاعل وفي فاعيل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانهما على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع كعشرين وأولى وجوع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين وجوع مسمى بها كعلمين وجوع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أي أخواته ولو عبر به لكان أصرح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قد يشمل مئتين مع أنه من باب سنين ولم يقل ألحقا أي عشرون وبابه لتأولهما بالمذكور (قوله والاهلون) الى عليون مبتدآت حذف عاطفها وخبرها أي كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبره شذو وحذف خبر السنون لدلالة شذو كإفاده الاشمونى ونص على شذو ذهني مع ان جميع الملحقات شاذة لشذو فيهما اذ هو من أربعة أوجه فان كلامهما جمع تكسير لامم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذو قياسا فقط لكثرة استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أي باب سنين أو صفة مصدر محذوف أي ورودا مثل حين (قوله لا واحده) أي لا من لفظه ولا معناه كما قاله النوشري (قوله اذ لا يقال عشر) والالزم اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفردة (قوله لانه اسم جنس جامد) أي لذي القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل وصفه بمعنى المستحق كالحمد لله أهل الحمد وجمعه حينئذ حقيقي لا ملحق به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولاندل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أي بل من معناه لانه اسم جمع لذو معنى صاحب ويكتب بالواو بين الهمزة واللام لتمييزهن الى الجارة نصبا وجر او حل الرفع عليهما (قوله اسم جنس) أي لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل يعبر عنهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح

كالافضل والضراب ونحوهما فتقول الافضلون والضرابون وأشار بقوله وبه عشرون الى ما ألحق بجمع المذكور السالم في اعرابه بالواو ورفعا وبالياء جوازا ونصبا وجمع المذكور السالم هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها فبالا واحده من لفظه أوله واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق به فعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق بالجمع المذكور السالم لانه لا واحده من لفظه اذ لا يقال عشرون وكذلك اهلون ملحق به لان مفردة وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحده من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد



ولان شرط الجمع أن يكون أعم من مفردة لأخص ولا مساويا والابطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفردة كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع في ذلك والافاضة كونه اسم جمع حيث لم يفسد معناه في الجملة فالحق أنه جمع له لان العالم كما يطلق على ما سوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كالم الانسان وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولاً بناء على القول الاول أوليهم جميع الأنواع والاصناف بناء على الثاني والحق أيضاً أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضى تبعاً للكشاف وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالحاتم لما يختم به والقالب لما يقب به الشيء من حالة الى حالة لان جميع الخلق لا مكانها واقتدارها الى مؤثر يعلمها ذات موجدتها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع الواو كسائر أوصافهم فدخلوا غيرهم في العالمين تغليباً (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزبدون بمعنى به وكنصبيين وقنسر بن علمى بالدين بالمرأى والشام فيلحق بالجمع في اعرابه استصحاباً لاصله على الراجح وبقي فيه أربعة مذاهب لانه إما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحني وغسلين أو الواو كعربون أو يمنع الصرف مع الواو كعربون للعلمية وشبه الجملة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبداً وهذا أقلها ثم ما قبله على الترتيب وأما المثني اذا سمي به فإما أن يعرب كاصله أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل ذلك ما لم يجاوز اسبعة أحرف والاعتين اعرابه ما بالخطوف ككافي التسهيل كاشهيبا بين مثني اشهباب مصدر اشهباب من الشبهة وهي لون معروف (قوله اسم لأعلى الجنة) فقوله تعالى ككتاب مر قوم على حذف مضاف أى محل كتاب وفي الكشاف انه اسم لديوان الخير الذي دقن فيه معاملته الملائكة وصلىاء الثقلين فكتاب الابرار مصدر بتقدير مضاف أى كتاب أعمال الابرار (قوله لكونه لما لا يعقل) أى اسم له ليس بجمع الآن وان كان في الاصل جمع على كسبكت من العلوفان كان اسم مكان كان ملحقة باعتبار أصله أيضاً وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعاً حقيقة (قوله اسم جنس الخ) أى لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان ويزاد كونه غير عاقل وجمع تكسبر وكسبر وكسبر (قوله مؤنث) أى بدليل ان أرضي واسعة ولتصغيره على أربعة (قوله سنة) أصله سنو أو سنه لجمع على سنوات وسنوات وفعله سائيت وسائيت وأصل سائيت سائيت فقلت الواو ياء لظرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه لا دم والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكسير وزاد في نسخ كون الاسم ثلاثياً وتركه في أخرى لان ما أخرجه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الا بحذف القيد الأخير فيخرج بالاول نحو عمرة المالحذف وشذاضون بالكسر جمع اضافة كقناة وهي الغدير واوزون لازمة والثاني نحو عدة محذوف فاءه وشذرقون في رقة وهي الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالثالث نحو يد بمالم بعوض وشذايون واخون وبالرابع نحو اسم وأخت لان المعوض في الاول الهزة وفي الثاني التاء لالهاء وشذبنون جمع ابن وهو مثل اسم فلهذه شذبت عن باب سنة في قلة الاستعمال وكذا ظنون الذي في الشارح وان كان الباب من أصله شاذاً عن قياس الجمع وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لا لقياسيته فيه فتدبر (قوله كناية ومثني) بكسر الميم فيهما لان مفردة هذا الباب ان كان مكسوراً الفاء لم تغير في الجمع أو مفتوحاً كسنة كسرت في الجمع على الافصح فيهما وحكى مثون وعزرون وسنون بالضم أو مضعومها كشيبة ضمت في الجمع أو كسرت وأصل مائة مائى من مائة القوم تمتهم مائة ككافي القاموس فالهاء عوض عن لامها (قوله وثبة) أى بمعنى الجماعة والافوى أن أصله ثبوم من ثبوت أى جمعت لثبتي لان أكثر ما حذف من اللامات وار ولم نجتمع في التنزيل الا بالالف والتاء كافي التصریح نحو فأنفروا ثبات وامانة بمعنى وسط الخوض فحذفت العين لا اللام لانها من ثاب يشوب اذا رجع ومنه مثابة للناس (قوله كشفة) أصلها شفة حذفت الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها في ذلك شاة اذا أصلها شوهة لتصغيرها على شوية والاقرب فتح

وعليون اسم لأعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل وأرضون جمع أرض وأرض اسم جنس بامد مؤنث والسنون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فلهذه كناية ملحقة بالجمع المذكور لما سبق من انها غير مستكملة للشروط وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وهو عوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كناية ومثني وثبة وثبين وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه فان كسر كشفة وشفاء لم يستعمل كذلك الا شذوذاً

واوها كما اختارة الورداني ليتأتى قلبها ألفا بعد حذف الهاء (قوله كظية) بكسر المعجمة كما في التصريح وضمتها كما في التاموس وهي طرف السيف والسهم وأصلها ظبو وقولهم ظبوت إذا أصبته بالظبة (قوله على ظبا) كهدى وعلى أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وأدلو كأرجل قلبت الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضمة كسرة لتناسيها ثم أعل كفاض (قوله هذه سنين) أي بقنوينه لبني عامر بعدمه لتيمم مع جوه بالكسرة على ظاهر كلام المصنف والفتحة على ظاهر كلام الفراء ولا وجه له أفاده الصبان (قوله باختلاف في اطرافه هذا) من النحويين من يطرده في باب الجمع كله ولا يخصه بباب سنين تمسكا بقوله

ربحى عرندس ذى طلال \* لا يزالون ضار بين القباب

حيث أتى النون مع الإضافة لان الاعراب عليها وقوله \* وقد جازرت حد الاربعين \* والصحيح قصره على السماع مطلقا والعرندس الشديد والطلال بالفتح الحافة الحسنة (قوله في إحدى الروايتين) والرواية الاخرى اجعلها سنين بلا نون كسنى يوسف بحذف النون للإضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم (قوله دعاني) أي اتركاني وعادتهم خطاب الواحد بالثنائية تعظيما للشاهد في سنتيه اثبتت نونه مع اضافته ولو حذف لتسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه مفعولا لافتح لان فاعه زائدة لتزوين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاع الجزاء ورفع مبدأ نحو ج الى تقدير رابط في افتح (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء ولم تسمع مع الواو لزيد الثقل (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لان الكثير في أحدهما قليل في الآخر يغني عن هذين البيتين قول السكاكية

والنون في جمع له الفتح وفي \* ثنية كسر وعكس قد يني

(قوله زعائف) جمع زعيفة بكسر الزاي والنون وهو الذي لا أصل له وأصل الزعائف أطراف الاديم وأكارعه والشاهد في آخره بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الاصراف وهو اختلاف حركة الراءى المطلق لكسر النون في قول جرير قبله

عرين من عرينة ليس منا \* برئت الى عرينة من عرين

الا أن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كما يرطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة مصغرا بطن من بحيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أكل الدهر حل وارتحال \* أما يبقى على ولا يقيني

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حاول أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسرون الاربعين مع اعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الا أن يجعل مثالا فاده الصبان (قوله وحق نون المثني الكسر) أي على أصل التخلص من السكونين اذا أصل النون السكون كالننون المعوضة هي عنه وزادتها الزائدة يني تخفيفه ما أمكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور في قول السكاكية

ان ساكنان التقيما كسر ما سبق \* وان يكن لينا خذفه استحق

لثلاث فوات الثنية والاعراب والسبق المثني على الجمع حرك بأصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذف للإضافة مثله وعن الاعراب بالحركات فلذا ثبتت مع أل مثله وقيل هي لدفع نوحهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى وممرت بينين كرام ولدفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان وممرت بالمهتين (قوله على أحوذيين) بفتح النون محل الشاهد

حين قد بردذا الباب الى  
ان سنين ونحوه قد تلزمه  
الياء ويجعل الاعراب  
على النون فتقول هذه  
سنين ورأيت سنينا وممرت  
بسنين وان شئت حذف  
التنوين وهو أقل من  
اثباته واختلف في اطراف  
هذا الصحيح أنه لا يطرده  
وأنه مقصور على السماع  
ومنه قوله صلى الله عليه  
وسلم اللهم اجعلها عليهم  
سنينا كسنين يوسف في  
احدى الروايتين ومثله  
قول الشاعر  
دعاني من نجد فان سنينه  
احسين بنا شيئا وشيئنا  
مردا

(ص)

(نون مجموع وما به التحق \*  
فأفتح وقل من بكسره نطق  
ونون مثنى والمالحق به \*  
بعكس ذلك استعماله  
فالتبته)

(ش) حتى نون الجمع وما

الحق به الفتح وقد تسكر  
شذوذاً ومنه قوله

عرفنا جعفر أوني أبيه \*

وأنا كرا زعائف آخرين

وماذا تبني الشعراء مني \*

وقد جاوزت حد الاربعين

وليس كسرهما لغة خلافا

لأن زعم ذلك وحق نون

المثني والمالحق به الكسر

وفتحها لغة ومنه قوله

على أحوذيين استقلت عشيمة \*

لغاهي الالفة وتغيب وظاهر كلام المصنف أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في الالفة وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص (٤٦) الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الالف قولان وظاهر كلام المصنف

الثاني ومن الفتح مع الالف قول الشاعر

أعرف منها الجيد والعينانا  
ومنخر ين أشبهنا ظبيانا  
وقد قيل أنه مصنوع فلا يحتاج به (ص)

(ومابتا وألف قد جمعا)

يكسر في الجبر وفي النصب معا

(ش) لما فرغ من الكلام

على الذي تنوب فيه

الحروف عن الحركات

شرح في ذكر ما ناب فيه

حركة عن حركة وهو

قسيان أحدهما جمع

المؤنث السالم نحو مسلمات

وقيدنا بالسالم احتراز عن

جمع التكسير وهو مالم

يسلم فيه بناء الواحد نحو

هنود وأشار المصنف إليه

بقوله

ومابتا وألف قد جمعا

أي جمع بالالف والتاء

المزيدتين نخرج نحو قضاة

فان ألفه غير زائدة بل هي

منقلبة عن أصل وهو الياء

لان أصله قضية ونحو أبيات

فان تاء أصلية والمراد منه

ما كانت الالف والتاء

سببا في دلالاته على الجمع

نحو هنود واحترز

بذلك عن نحو قضاة

وأبيات فان كل واحد منهما

لانه تثنية أحوذي وهو الخاذق الخفيف المشي وأراد بهما جناحي قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستقلت أي ارتفعت تلك القطاة وقوله فهاهي أي فامسافة رؤيتها الامقدار لحمة ونغيب عن البصر بعدها قيل وهذا من مواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حدها هي الاحياتنا الدنيا وفيه ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعراف منها الجيد) بكسر الجيم العنق والعينان وارد على لغة من يلزم المثني الالف فنصبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخر ين ان كان بفتحها أيضا فذلك والاف قد لقي بين اللغتين كالفق في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنخر بفتح الميم والخاء أو كسرهما أو ضمهما وكجلاس وعصفور ووظبيان اسم رجل على ماصو به العينين لانتثنية ظني وهل المعنى أشبهنا منخر به في الكبر أو الحسن أو أشبهنا نفس الرجل في العظام أو القبيح الأقرب الاول (قوله مصنوع) صحح العيني أنه عربي لرجل من نوبة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ومابتا الخ) أعلم ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنويناها عند الشاطبي بناء على قصرها من المدود كسرت ما يقدر اعراسها على الالف المحذوفة للتثنية لان حذفها العلة نصر يفية فهي كالثابتة بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن غازي وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة فتبني للشبه الوضعي ولا تنون بقي أن يقال ان أرفقت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد وردان الذي بكسر نصبها والجمع الآن يقال المعنى الجمع الذي تحققت جميعته بذال الخ (قوله يكسر الخ) سكت عن الرفع لدخوله في قوله سابقا فارفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليمين أن النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله معا) هي عند الناظم كجميعا فلا تقتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه دون جميعا فتسكون هنا مجازا في مطلق المصاحبة (قوله على الذي تنوب فيه الحروف) أي من الاسماء وستأتي الافعال الخمسة (قوله وقيدنا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحررك وسطها بعد سكونه في المفرد ويكون مذكرا كحمايات واصطبلات فعبارة المصنف أولى ويحجب بان جمع المؤنث السالم صار لقبال كل ما جمع بالف وتاء فلا احترازنا هو عن المكسر بغيرهما واعلم ان هذا الجمع ينقسم في خمسة أنواع ذي التاء مطلقا علمسا كان مؤنثا أو غيرهما وذي الالف مطلقا قصورة أو معدودة وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى اذا كان علمسا لمذكر كراجم أم لا وعلم مؤنث لا علامة فيه كزنب الاباب حذام عنده من بناء ومضمر مذ كمالا يعقل كدريهمات ووصف مذ كغير عاقل كايام معدودات وجبال راسيات ونظماها الشاطبي فقال

وقسه في ذي التاء ونحو ذكري • ودرهم مصفر ومحررا

وزينب ووصف غير العاقل • وغير ذامس لم للناقل

فيمقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وثيابات وشمالات وأميات لانها أسماء جنوس مؤنثة بالاعلامه ونحو سجلات وجنات من كل مذ كرا يعقل ليس مصفرا ولاصفة ويستثنى من الاول امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي لعبة للصبيان زاد الروذا في وأمة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل تجمع شفة على شغيات وشقوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثاني فعلاء وفعلى مؤنثي أفضل وفحلان كحمراء وسكري فلا يجمعان بالالف والتاء كالم يجمع مذ كرها بالواو والنون وكذا فعلاء الذي لأفعله كجزءاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاء أصلية) أي من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفردة بخلاف نحو ظلمات فان تاء مفردة زائدة

جمع ملتبس بالف وتاء وليس مما نحن فيه لان دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالالف والتاء وانما هو

بالصيغة فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل قضاة وأبيات وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول بأن التاء من يدين فالباء في قوله بنا  
متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمه وينصب ويجر بالكسرة نحو جاء في هذه ذات (٤٧) ورأيت هذه ذات وممرت

بهذه ذات فثبت في  
الكسرة عن الفتحة وزعم  
بعضهم أنه مبني في حالة  
النصب وهو فاسد إذ لا  
موجب لبغاؤه (ص)  
(كذا أولات والذي اسما  
فندرجه

كأذرعات فيه ذأ أيضا قبل  
(ش) أشار بقوله كذا  
أولات إلى أن أولات تجرى  
مجرى جمع المؤنث السالم  
في أنها تنصب بالكسرة  
ولست بجمع مؤنث  
سالم بل هي ملحقة به  
وذلك لأنها لا مفرد لها من  
لفظها ثم أشار بقوله والذي  
اسما قد جعل إلى أن  
ماسمى به من هذا الجمع  
والمالحق به نحو أذرعات  
ينصب بالكسرة كما  
كان قبل التسمية به ولا  
يحذف منه التنوين نحو  
هذه أذرعات ورأيت  
أذرعات وممرت بأذرعات  
هذا هو المذهب الصحيح  
وفيه مذهبان آخران  
أحدهما أنه يرفع بالصيغة  
وينصب ويجر بالكسرة  
ويزال منه التنوين نحو  
هذه أذرعات ورأيت  
أذرعات وممرت بأذرعات

على بنيتها للتأنيث فتحذف في الجمع للتأنيث واثم تحذف ألف التأنيث لذلك ذهب  
صورتها بانقلابهاياء وواو في نحو حيليات ومجراوات ولأنها كالجزء من السكامة والتاء في نية الانفصال فإن  
قلت حينئذ يخرج بنات وأخوات لأن تاء مفردهما عوض عن أصل لازائدة إذا أصل بنت وأخت بنو وأخو  
كذلك كرها حذف اللام وعوض عنها التاء يجب بأنهما مع كونها للعوض دال على التأنيث لحذفت في  
الجمع لذلك لأنها التي فيه دليل رد اللام في أخوات إذ لا يجمع العوض والمعوض واثم ترد اللام في بنات  
كأخوات جلالا على مذكوره وهو أبناء وأخوة لأنها اضمحلت في أبناء بانقلابها همزة فكأنها لم ترد  
بخلاف أخوة (قوله بالصيغة) أي بصيغة التكسير فإن وزنهما فعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أي مع  
كونها للسببية لا معنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) يجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام  
فيما حذف لامه حكى سمعت أباهم ورأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كأخوات  
وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصريح أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء ألفا وحذفت لاجتماعها مع  
الألف والتاء نزل يدين فوزنه فعات فاعترضه الروداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقة به فالصواب أن  
وزنه فعلت بزيادة التاء فقط وألفه أصلية اه والمقصود لفظ أولات فهي معرفة بالعلمية فإن أولات بالكسرة  
منعت الصرف للتأنيث المعنوي أو باللفظ مثلا صرفت وإن كان فيها التاء لأن المانع مع العلمية هاء التأنيث  
لاتاؤه والنظم مهيح على كل قيل وأكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق بينهما  
بكتابة اللات بلامين فإن صح كتبها بالواو فليكن للحمل على مذكوره وهو أولو لم امر فتدبر (قوله  
والذي اسما الخ) أي والذي قد جعل علما لذكر مؤنث بعد أن كان جمعا وأذرعات في الأصل جمع أذرعة  
جمع ذراع ثم جعل علما على قرية بالشام وذكر في هذا البيت نوعين من المالحق بجمع المؤنث ربي اللات  
جمع التي في لغة وإن كان الأشهر بناء وذوات جمع ذات الطائفة عند بعض من أثبتته وأما ذوات بمعنى صاحبات  
فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به والتاء في ذات عوض لامها كبنت وبنات (قوله مجرى)  
مصدر ميمي بمعنى الحدث فإن بنى مجرى للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثي أو لفعول كان بضمها من  
أجرى إل باع لان مصدره الميمي بوزن مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع  
في المؤنث كأول في المذكر إلا أن أولو خاص بالعاقول (قوله ولا يحذف منه التنوين) أي لأنه للقبالة مراعاة  
لأصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أي إذا سمى به مؤنث  
أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كإني التصريح وغيره وفيه أنه على المذهب الثاني منهما تقلب  
تأؤه في الوقف هاء كائنص عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضا للتأنيث اللفظي (قوله وينصب  
ويجر بالكسرة) أي مراعاة لأصله وينع التنوين نظر الاليتين لأنه وإن كان للقبالة لكنه يشبه الصرف  
صورة والمذهب الثاني ينظر إليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تدور بها الخ) لا يرى القيس من قصيدة أولها

ألا عم صباحا أيها الظلل البالي \* وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهل يعمن من كان أحدث عهد \* ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

وفي معنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدّة خمس سنين ونصف ومعنى  
تنويرها نظرت بعقلي إلى نارها يريدان الشوق بخيل محبوبته إليه حتى كأنه ينظر إلى نارها وجلة وأهلها يثرب  
حال من الهاء وكذا جلة أدنى دارها الخ وفيها حذف مضاف أي نظر أدنى دارها نظر عال أو أدنى دارها

والثاني أنه يرفع بالضمه وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات وممرت بأذرعات ويرى قوله  
\* تنويرها من أذرعات وأهلها \* يثرب أدنى دارها نظر عالي \* بكسر التاء منقوثة كالمذهب الأول وبكسرها لاتنوين كالمذهب  
الثاني وفتحها لاتنوين كالمذهب الثالث (ص)

(وجر بالفتحة ما لا ينصرف) (٤٨) ما لم يضاف أو يك بعد الدرف (ش) أشار بهذا البيت الى القسم الثاني مما

ناب فيه حركة عن حركة  
وهو الاسم الذي لا ينصرف  
وحكمه انه يرفع بالضمه نحو  
جاء أحميد وينصب بالفتحة  
نحو رأيت أحمدا ويجر  
بالفتحة أيضا نحو مررت  
بأحمد فنابت الفتحة عن  
الكسرة هذا اذا لم يضاف  
أو يقع بعد الالف واللام  
فإن أضيف جـ بالكسرة  
نحو مررت بأحمد أو دخلت  
عليه أل نحو مررت  
بالأحمد فإنه يجز بالكسرة  
(ص)

(واجعل نحو يفعلان النونا  
رفعا وتدعين وتسألونا  
وحذفها للجزم والنصب  
سمه بكام تكونى لزوى  
مظالمه) (ش) لما فرغ  
من الكلام على ما يرب  
من الاسماء بالنيابة شرع  
في ذكر ما يعرب من  
الافعال بالنيابة وذلك  
الامثلة الخمسة فأشار بقوله  
يفعلان الى كل فعل  
اشتمل على ألف اثنين  
سواء كان في أوله الياء نحو  
يضر بان أو التاء نحو  
تضر بان وأشار بقوله  
وتدعين الى كل فعل اتصل  
به ياء المخاطبة نحو أنت  
تضر بين وأشار بقوله  
وتسألونا الى كل فعل اتصل  
به واو الجمع نحو أنتم تضر بون

سواء كان في أوله التاء كما مثل أولياءه نحو الذين يضر بون فهذه  
الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلون وتفعلون وتفعلون

ذو نظر عال يعني ان الأقرب اليه من دارها وهي يثرب يحتاج لنظر عال عظيم لتسده بعدها عن أذرع  
فكيف جعلها يثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العمالق وقد ورد النهي  
عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الخرج نحو لا تريب عليكم وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فكفاية  
عن المنافقين (قوله وجر بالفتحة الخ) اما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لان أصله اجر كالنصر فقلت ضمة  
الراء الى الجيم حذف الهززة وأدغم فيكسر على أصل التخلص من الساكنين ويضم للاتباع ويفتح  
للخفة وكذا كل ما دازنه أو هو ماض مجهول فبالفتح لا يبر ويؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه (قوله  
ما لم يضاف الخ) أى مدة عدم كل من اضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لان أو بعد النفي لنفي كل نحو ما لم  
تسوهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدى لا تقتضى الاتصال أنى ردف ليغديه فليس حشوا (قوله ويجر  
بالفتحة) أى ولومه مقدرة على المختار كوسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن ثقيل وذلك لانه لما نقل  
بشبه الفعل أعطى حكمه من منع تفويذه وكسره لان التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يؤاخييه في  
الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فقليل يبقى فتحه لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لحض الضرورة وقيل  
يكسر تبع للتنوين لانه ما مصرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهره كالمصنف انه باق على منع صرفه  
مطلقا كما صرح به في شرح الكفاية لان الذى حكم عليه بالكسرمع الاضافة هو ما لا ينصرف وهو قول  
الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو مفعود مع أل والاضافة فهو منوع منه وقال المبرد والسيرائى  
وغيرهما واختاره في التثنية مصرف مطلقا لانه دخله ما هو من خواص الاسماء ويؤثر في معناه فأضعف  
شبهه بالفعل فرجع الى أصله وهذا امامنى على أن الصرف هو الكسر فقط أرو هو والتنوين معافلا يمنع  
منه الا يمنع كل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للاضافة أو أل وقيل ان زالت منه علة فنصرف نحو بأحمدكم  
لزوال علميته مع الاضافة أو أل وان بقيت العلمتان فلا نحو بأحسنكم واختاره الناظم في نكتته على مقدمة  
ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحقيقى (قوله أو دخلت عليه أل) أى معرفة كانت كالتى فى أفعال  
التفضيل نحو الافضل أو فى الصفة المشبهة على الاصح كالاعى واليقظان أو موصولا كالأهوال والقوائم  
أو زائدة كاليزيد بناء على بقاء تعريف العلمية ما على تنكيره قبلها فهى معرفة (قوله لنحو يفعلان)  
نحوه مضاف الى يفعلان لقصد لفظه وجره مقدرة على النون للحكاية وتدعين وتساءلون عطف عليه أو مبتدأ  
حذف خبره أى كذلك (قوله سمه) أى علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظى الا أن يحمل  
الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدري أى ان حذف التثنية النون علامة على انه جزم الفعل أو نصبه  
فلا ينافى أن الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحى وقد مر أن جعل الحركات علامة يجزى على  
المذهبين فلا تنقل (قوله كام تكونى) خبر لمحدوف أى وذلك كما قلنا لم تكونى الخ وتروى نصب بان  
مضمرة وجوبا بعد لام الجود فهو فى تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلقة بمحدوف خبر تكونى أى لم  
تكونى قابلة لروم مظلمة بفتح اللام أى ظلم وكسره غير مقبس وان كثرت لان مفعول للحدث قياسه الفتح  
ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر كاسمى أى (قوله فهذه  
الامثلة الخ) اعلم أنهم لما أعربوا المثني والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرهما من الافعال وهو هذه الامثلة  
ولا يمكن اعرابها بالحرف العلة الموجودة لتلاخذهما الجازم وهى ضمائر ولا الايتان بحرف علة آخر لئلا يلقى  
ساكنان معها فيحذف ثانيهما فرفعوها بالنون لتسدها بها بحرف العلة ولذا ندغم فيها نحو من وال وتبديل  
الف فى الوقف على نحو اذن ثم حذف للجزم كاحرف العلة ولما جازوا النصب على الجرف في نظيرها من الاسماء  
لما خيها في اعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحمله عليه فى الفعل المعتل



نرفع بالذون وننصب ونجزم  
بحذفها فنابت الذون فيها  
عن الحركة التي هي الضمة نحو  
الزيدان يعلان فيهما لأن  
فعل من مضارع مرفوع  
وعلامه رفعه ثبوت الذون  
ونصب ونجزم بحذفها نحو  
الزيدان لم يقوموا لن يخرجها  
فعلامة الجزم حذف الذون  
من يقوموا وعلامة النصب  
سقوط الذون من يخرجها  
ومنه قوله تعالى فان لم تفعلوا  
وان تفعلوا فأتوا النار

(ص)

(وسم معتلا من الاسماء ما  
كالصطفي والمراتي مكارما  
فالاول الاعراب فيه قدسرا  
جميعه وهو الذي قد قصر  
والثاني منقوص ونصبه

ظهر \*

ورفعه بنوي كذا أيضا بحر  
(ش) نمرع في بيان اعراب  
المعتل من الاسماء والافعال  
فذكر ان ما كان مثل المصطفي  
والمراتي يسمى معتلا فاشار  
بالمصطفي الى ما في آخره ألف  
لازمة قبلها فتحة مثل عصا  
ورحى وأشار بالمراتي الى  
ما في آخره ياء مكسورة ما قبلها  
نحو القاضي والداعي ثم  
أشار الى أن ما في آخره ألف  
مفتوح ما قبلها بقدر فيه  
جميع حركات الاعراب الرفع  
والنصب والجر وأنه يسمى  
المقصور فالمقصور هو الاسم  
المعرب الذي آخره ألف  
لازمة فخرج بالاسم الفعل  
نحو برضى والمعرب المبني نحو اذا وبقولنا ألف ما آخره ياء

لا يمكن ظهور الفتححة أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا لفات اعرابها بالحروف وكسرت الذون بعد  
الانصب تشبيها بالمتنى وقصحت بعد استخباتها تشبيها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المنصل كالجزء قدم عليها  
وبها يرفع فيقال أي اعراب ينصل من الكلمة معه وطأ أو أي كلمة تنصل بين الكلمة واعرابها (قوله ترفع  
بالذون الخ) أي عند الجمهور وقيل اعرابها مقرر على لام الفعل وحذفت الذون للفرق بين المرفوع وغيره  
(قوله وتنصب ونجزم عند هذا) لا يرد ثبوتها في الآن يعنون لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه  
يقع على البناء على السكون بخلاف الرجال يعنون فان واده ضمير الجمع ونونه للرفع بحذفها الناصب نحو وان  
تفعلوا وأصله تعفرون بوارين حذفت الاولى وهي لام الفعل للاعلال والذون للنصب وقد تحذف الذون بلا  
ناصب وجازم وجوب نون التوكيد وجواز ابتكارة مع نون الوقاية ويجوز ادغامها فيها أو فكها وقد قرئ  
تأمر وتني بفك النونين وادغامهما بنون واحدة والصحيح انها نون الوقاية لا الرفع وبقوله فيما عدا ذلك  
كحديث والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أي لا تدخلون ولا تؤمنون  
وأصل تحابوا اتصافوا أفاد في التصريح ومقتضاه جواز ذلك في السعة لكن في الجمع وغيره لا يقاس عليه  
اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تنازع الحرفان في الفعل فعمل الثاني وحذف نظيره من الاول وقيل الاصل  
ان ثبت انكم لم تفعلوا فغضى لم في عدم الفعل واستقبال ان في اثبات ذلك العدم على حدان كان في صفة قد  
فان المعلق عليه اثبات القدر لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكاة وقيل لم عملت في الفعل وهي معه في محل  
جزم بان وجواب الشرط على كل محذوف أي فتركوا العناد وعبر بانقوا النار تنبها على أنه يوجبها (قوله  
وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول وكالمصطفي صلتها ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها  
وتقديم الحال على صاحبها جائز ان كان قال الرضى يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيانا لمحذوف  
كثني أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوفا أي لفظا من الاسماء والموصول  
بدل منه والمعتل عند الحاجة ما آخره حرف علة وفي الصرف ما فيه حرف علة أو لا أو آخر أو وسطا ولكل  
اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المراتي على حذف مضاف أي درج مكارم أو تمييز محمول على الفاعل  
جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الخير (قوله جميعه) امانا كيد للضمير في قدسرا ونائب فاعله ولا ضمير فيه  
أو تأ كيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للؤ كيد لا جنبي على حدة ولا يحزن ويرضين بما  
آتين كن كاهن لكن الفصل في الآية معمول العامل المؤكد لاله وكذا نفسه ويصح جوه تأ كيد للضمير  
في فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد (قوله قد قصر) أي سمي مقصورا من القصير وهو الجنس لحبسه  
عن المد أو عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات في الخيام أي محبوسات عن بعولتين (قوله بنوي) فيه  
مع قدر تفان فانهما شئ واحد على المشهور وقيل النوى مخصوص بالياء وبالالف الاصلية والمقدر بالالف  
المنقلبة نكت (قوله كذا أيضا بحر) الظاهر ان كذا متعلق بيجر على انه حال من ضميره أو صفة  
للمصدر محذوف أي يجر جوا مثل ذاتي كونه منصوبا لا على انه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع حركات الاعراب)  
مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه تقدير فيه الفتححة ككاسر وهذا التقدير للتعذر لان الف الميمنة  
لاستطاعتها جرحها مع النفس بتعذر تحريكها لا بقلبها همزة (قوله آخره ألف) أي لينة لا همزة كالخطأ  
(قوله لازمة) أي لفظا أو تقديرا كالمقصور الذون ولا يرد أن نحو المقرئ اسم مفعول من أقرأه الكتاب  
ببدال الهمزة ألفا يجرى عليه حكم المقصور مع انه يخرج بفتح اللزوم حيث يجوز النطق بالهمز بدلها لا ما  
نقول ابدال الهمزة بالهمزة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصور قياسا وكذا يقال في الياء  
(قوله فخرج بالاسم الفعل) أي فلا يسمى مقصورا في الاصطلاح وكذا المبني وان كان ممنوعا من المد وظهر  
الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أي لازمة لتخرج ياء المتنى والجمع والاسماء الخمسة

وهو المنقوص نحو الفاضى كما سيأتى وبلازمة المثني حال الرفع نحو والى زيدان فان ألفه لا تلزم اذ تنقلب ياء فى الجر والنصب نحو والى زيدان وأشار بقوله والثاني منقوص الى المرتقى فالمنقوص هو الاسم العرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقى فاحتز بالاسم عن الفعل نحو يرمى وبالعرب عن المثني نحو الذى وبقوله قبلها كسرة عن التى قبلها ساكون نحو طي ورمى فهذه امثلة جار مجرى الصحيح فى رفعه بالضممة وانصبه بالفتحة وجره بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت الفاضى قال الله تعالى يا قوم هذا جيب وادعى الله ويقدر فيه الرفع والجر لثقلها على الياء نحو (٥٠) جاء الفاضى وممرت بالفاضى فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلامة

(قوله يظهر فيه النصب) أى ما لم يكن الجزء الاول من مركب من جى أعرب كالمتضايين كزيت معدى كرب ونزات قالى فلا اسم موضع فتسكن الياء بلا خلاف استصحبها بالضم حال البناء أو منع الصرف كما فى الجمع وفى الروض الانف تقول تفرقوا يادى سبايسكون الياء وهو حال جعلها كالاسم الواحد اه نسكت اسكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله ولوان واش باليامة داره \* ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

فسكن ياء واش وحذفها للتثنية قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه جل النصب على الرفع والجر والا صبح جوازه فى السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وألف بعدها اه صبان (قوله ويقدر فيه الرفع والجر) أى اثقلها على الياء وقد ظهر ضرورة كقوله لعمر ك ما تدرى متى أنت جأتى \* ولكن أقصى مدة للعمر عاجل

وكقول جرير

فيوما يوافين الهوى غير ماضى \* ويوما ترى منهن غولا تنفولا

(قوله وأى فعل الخ) أى مضارع لان الكلام فى العرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غيران ولولا مفسر اقبل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بيات سعاد وآراسم كان ومنه صفته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على اغتر بيعة فى المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لا مكان جعله خبر مبتدأ محذوف أى وأخر منته واواخ فأولعطف الجلة على جلة كان يتماها أو اسمها ضمير الشأن وجلة آخر منته ألف خبرها مفسرة كفى الاشمونى أى فهمى فى محل نصب وقولهم لا محل للجمله المفسرة أى لغير ضمير الشأن وصريح ذلك الجرى على أن كان الشانية ناقصة حيث جعل الجلة خبرها وقيل انها تامة لان الجلة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقيل واسطة فى كان الشانية ثلاثة أقوال حكاه فى النسكت وأصحها الاول لان ضمير الشأن لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحد نواسخه وعلى الاخير ين فعمل محل الجلة رفع كفسرها الفاعل أو لا محل لها يحجر (قوله فمتلا) الاولى جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لاحال من ضميره لان المقصد علم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى سمى وانظر لم دخلت الفاء فى جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الاداة ولعله على تقدير قد فتأمل (قوله فالألف) منصوب بمحذوف يفسره انولازم له كاقصد أو لا بس على حد يد اضربت أخاه ولا يقدر انولان الألف لا تنوى (قوله ثلاثهن) أى أحرف العلة مفعول احذف ومفعول جازما محذوف أى الافعال أو ثلاثهن أى الافعال فهو مفعول جازما ومفعول احذف محذوف أى أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله تنقض) أى تؤدحكما أى يحكموا به أو تنقض بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه (قوله الى أن النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

الجر كسرة مقدرة على الياء وعلم مما ذكر ان الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنيًا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك فى العرب الا فى الاسماء الستة فى حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين أحدهما ما سمى به من الفعل نحو يدعو ويغزور والثاني ما كان أنجما نحو سمندور وقندر

(ص)

(وأى فعل آخر منه ألف \* أو واو ياء فمتلاعرف) (ش) أشار الى أن المعتل من الافعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة نحو يغزور أو ياء قبلها كسرة نحو يرمى وألف قبلها فتحة نحو يخشى (ص)

(فالألف انوفيه غير الجزم \* وأيد نصب ما كيدعو يرمى والرفع فيهما انو واحذف جازما \*

ثلاثهن تنقض حكما لازما) (ش) ذكر فى هذين البيتين كيفية الاعراب فى الفعل

فما

المعتل قد ذكر ان الألف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد

يخشى فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف وان يخشى فيخشى منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف وأما الجزم فيظهر لانه يحذف له الحرف الاخير نحو لم يخش وأشار بقوله وأيد نصب ما كيدعو يرمى الى ان النصب يظهر فيها آخره واو أو ياء نحو وان يدعو وان يرمى وأشار بقوله والرفع فيهما انو الى ان الرفع يقدر فى الواو والياء نحو يدعو ويرمى فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء وأشار بقوله واحذف جازما ثلاثهن

فما سودتني عامر عن وراثة \* أبي الله ان أسمو بأم ولأب

وقوله ما أقدر الله أن يبدني على شحط \* من داره الحزن من داره صول

وبما تجبمية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما سري المنقوص (قوله الى أن الثلاث الخ) أي اذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمز كيقرا ويقرى ويوضو ولا تحذف ان قدر الابدال بعد الجزم وهو القياس لاخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذا لتحريك الهمزة ولا يحذف أيضا في الاكثر لعدم الاعتماد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتدبر (قوله تحذف في الجزم) أي اضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها السكون لم يجد غير هالكن التحقيق منهيب سيبويه أنه انما يحذف الحركة المقدرة ويحذف الحرف عنده لابه فرقا بين المجزوم وغيره واما بوتيها مع الجازم في نحو قوله

ونضحك مني شخعة عيشمية \* كان لم ترى قبلي اسرايمانيا

فضرورة لانها ترد الكلمة الى أصلها كما في سبك المنظوم للمصنف وحيثما جزمه بسكون مقدر على الحرف حتى على القول الاول للضرورة ويحتمل انه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي الجمع انه لغة جزمه كذلك وخرج عليها قراءة قبل انه من يتقى ويصبر بالياء وجزم بصبر وقيل الموجود اشباع والحرف الاصل حذفه الجازم ويرده ان حرف الاشباع لا يكتب أو من موصولة وسكن يصبر تخفيفا أولنية الوقف وائس من ذلك سنقرئك فلا تنسى لانه في لانه في لا نهى أي فلست تنسى (نقطة) بقي مما تقدريه الحركات ما سكن للوقف أو لا دغام كيضرب بكر وداود جالوت أو لا تخفيف كتسكين بارئكم وبعولتهن ورسلنا ومكر السوء وبأمركم ويشعركم والصحيح جوازه نرا للقراءة به في السبع والتبع كالحللة والمحكي كالعالم المركب اسنادا والمضاف لياء المتكلم حتى في حال جزمه خلافا للمصنف اسبق حركة المناسبة على الاعراب وكالياء بدلها كياغلاما ويقدر السكون فيما حركه للسا كمين كام يكن الدين وما أدغم في آخره كام يشدوما حرك من القوافي كقوله

أغررك مني أن أحبك قانلي \* وأنتك مهماتنصرى القلب يفعل

والظاهر أن هذا التقدير كانه لاتعذر فيما عدا الخفف لاتعذر الحركة الاصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الافعال الخمسة عند تأكيدها كما سري والحروف الثلاثة في الاسماء الستة اذا وليها سا كن كافي الرجل وكذا ألف المثني كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كصالحوا القوم والمقيم الصلاة أما في جمع المكسور فيجوز كان للسا كن كياء المثني ولا تحذف المدم ما يدل عليها الفتح ما قبلها أبدأ والظاهر أن تقدير هذه الحروف لا تثقل لاتعذر قليل وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعها كجاء مسلمى لذهب صورتهما اذا أصله مسامعون الى حذف النون واللام للاضافة وقامت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الميم لمناسبتها قال ابن الحاجب وتقديرها لا تثقل لان الموجب لقلبها ياء تقاها مع ياء المتكلم فرد عليه بانها لاتعذر مادامت الياء الاولى فلا تدنى انه لاتعذر نظر الحال الراهنة كما قدره في الفتي لاتعذر مع ان أصل الالف لاتعذر عليها الحركة بل تثقل لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر الفتي ألفا ليس مجرد التثقل كما هنا بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الاصلية لاتقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا واختار وفاقا لابي حيان ان اعرابه انطلى لوجود ذات الواو وتغير صفتها العلة تصريعية لا يقضى تقديرها والله أعلم

(النكرة والمعرفة)

اسماء صدر لنسكر وعرف المشدد ومصدر وان لا مخفف يقال نسكرت الرجل بالسكر ضد عرفته ثم جعلنا

الى أن الثلاث وهي الألف

والواو والياء تحذف في الجزم

نحو لم يحش ولم يغز ولم يرم

فعلمة الجزم حذف الالف

والواو والياء وحاصل ما ذكره

أن الرفع يقدر في الواو

والالف والياء وان الجزم

يظهر في الثلاثة بحذفها

وان النصب يظهر في الواو

والياء ويقدر في الالف

(ص)

(النكرة والمعرفة)

اسمى جنس للاسم المنكر والمعرف لاعلمين لهما كما قيل والالتمع الصريف ولا يصح ان علميهما لكونهما  
ترجمة لان مدلولهما حينئذ اللفاظ التي بعدهما كاسترا التراجيم لا الاسمان المنه كوران لان التقدير هذا باب  
شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات لا معرفة له كاحد وعرب دون  
عكسه واسبقها لعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد  
بمحوصلة أو عهد قيل ووجودا كالأدنى اذا ولد يسمى انسانا مولودا ثم يوضع له العلم ونحوه وبرده انه يطلق  
عليه المعارف أيضا كهو وهذا والقدي ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات مذكور فوجوده يحدث  
فجوهه فبسم فنام فغيوان فانسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك ماشابهه فكذلك كور معلوم وشئ اصدق  
الشيء بالمعلوم لغة وكحيوان شجر وحجر مثلا وكانسان فرس وحمار وكرجل امرأة وكعالم جاهل وضارب  
مثلا وما بينهما العموم الوجهي كإنسان وأبيض فالظاهر أنهما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه  
وبعد فلا فائدة في هذا البحث الا لتمرين (قوله نكرة) مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم الجنس  
في ضمن الافراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل آل خبره ذكركه لان المراد اسم قابل آل  
والاسم يقع على المذكر والمؤنث والتأول النكرة باللفظ مثلا لا بالكملة قيل أو لكون النكرة صفة  
لخريف مذكر أي اسم نكرة وهو الذي سوغ الابتداء بها وبرده ما مر من انها اسم جنس للمنكر  
لا وصف الا أن يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتقول بالمشق يبقى أن قابل آل الخ تعريف للنكرة والتعريف  
ليس محولا على المعرفة لا مواطاة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لتلاخيم عليه قبل تصويره وانما هو  
تفسيره على حذف أي التفسيرية أو عطف بيان عليه كجاء زيد أبو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى  
مسوغ كذا قيل وهو مردود بأن الحكم على الشيء انما يتوقف على تصويره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور  
التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما  
بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده الاصل في تفسيره وهذا معنى ما قيل انه تصوير لا تصور ولو  
سلم عدم حمل أصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانها مابتدأ وخبر  
صورة لاحقيقة فتدبر وحمل المواطاة ما يصح بلا تأويل بالمشق أو حذف المضاف كعمل العلم على الفقه  
وحمل الاشتقاق بخلافه كعمل العلم على الشافعي (قوله مؤثرا) حال من المضاف اليه وهو آل لان المضاف اسم  
فاعل يقتضي العمل في الحال (قوله ما يقبل آل الخ) اعترض بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا  
يجوز ررب وأفعل من فانها نكرات مع انها لا تقبل آل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس  
وضمير الغائب العائد لنكرة كجاء في رجل فأكرمته فانها معارف مع ان الاولين يقبلان آل والثالث  
واقع موقع قابلها وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال وما معه يقبل آل في الافراد ولا يضر عدم قبولها في  
تراكيها الخاصة لعروضه وعن الثاني أن يهود ومجوس لا يقبلانها الا اذا كانا جميعين ليهودي ومجوسي  
كزوم ورومي وهم حينئذ نكرتان أما اذا كانا علمين على القبيلتين فلا حينئذ يمتنعان الصريف للعلمية  
والتأنيث المعنوي وأما الضمير فعناء الرجل المنه كور وهو لا يقبل لارجل بالنسبة فتدبر (قوله وتأثر فيه  
التعريف) قيد به لانه المراد من تأثير آل عند الاطلاق خروج نحو العباس والحرف فان آل فيها مؤثرة للمع  
أصلها من الوصفية بشدة العبوس والحرف لا للتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه أيضا ما وقع في الابهام  
كاحد وعرب وغير وشبه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة ولعلهم يسمع دخول آل عليها  
فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا أسماء الاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما انضمن  
الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضا لامن الاول أسماء الفاعلين والمفعولين  
لان آل فيها موصولة لا معرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء

(نكرة قابل آل مؤثرا)  
أو واقع موقع ما قد ذكرنا  
(ش) النكرة ما يقبل آل  
وتأثر فيه التعريف بأوقع  
موقع ما يقبل آل فقال ما  
يقبل آل وتأثر فيه التعريف  
رجل فتقول الرجل واحترز  
بقوله وتأثر فيه التعريف  
بما يقبل آل ولا تأثر فيه  
التعريف كعباس علما  
فأنك تقول فيه العباس  
فتدخل عليه آل لكنها لا  
تؤثر فيه التعريف لانه  
معرفة قبل دخولها عليه  
ومثال ما يقع موقع ما يقبل  
آل ذواتي بمعنى صاحب نحو  
جاءني ذومال أي صاحب  
مال فلنكرة وهي لا تقبل  
آل لكنها واقعة موقع صاحب

وإدخال آل عليهم الخ عند الجمهور لإضافتهم بمعنى وتندو بينهما بدل عنها وكذا أسماء الأفعال النكرات  
لوقوع صه مثلاً موقع سكوتا أو موقع أسكت الدال عليه فتدبر (قوله) وصاحب يقبل آل) أي المعرفة لأن  
المراد به الدرام والثبوت فهو صفة مشبهة لاسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله) وغيره معرفة) أفرد  
الضمير لإرادة المذكر لأن العطف بالواو لا ينهاه نوعياً بمعنى الواو لا للاحد الدائر حتى تقتضي الأفراد  
وفي الأخبار قلب لأن المعرفة هي المحدث عنها يبيان خاصتها كالنكرة ولم يعرفهما بالحد لما في التسهيل  
من تعذره بلا اعتراض عليه وعمله بما لم يعلمه وقد عرف كثير النكرة بما شاع في جنس موجود كرجل  
أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل في شيء بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما  
وهو الأصح خلاف من أثبتا فيها لا يدخله تنوين ولأن كمن وما (قوله) كهم وذى الخ) لم يرتبها الضيق النظم  
وقدرتها في السكافية بقوله

وَصاحب يقبل آل نحو  
الصاحب (ص)

(وغيره معرفة كهم وذى  
وهندوا بنى والعلام والذى)

(ش) أي غير النكرة

المعرفة وهي ستة أقسام

الضمير كهم واسم الإشارة

كذى والعلم كهند والمجلى

بالالف واللام كالغلام

والموصول كالذى وما

أضيف إلى واحد منها كابنى

وستسك ك على هذه

الأقسام (ص)

(فما الذى غيبة أو حضور

كانت وهو ضمير بالضمير)

(ش) يشير إلى أن الضمير

مضمراً عرفها ثم العلم \* فتدو إشارة فوصول مضم \* فتدو أداة فتدو عينا \* فتدو إضافة بها تبيينا  
وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع في التوكيد لتدكرها في أبوابها وذ كر مسجراً فيما  
لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يرد ذلك إلى ما هنا لأن تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الإضافة  
المقدرة والباقي بأل مقدرة لكن اختار في التسهيل أن تعريف المنادى بالمواجهة له والاقبال عليه لأل  
فليس ما هنا \* وأعلم أن الجلالة أعرف المعارف إجماعاً ثم الضمير على الأصح لا العلم ولا الإشارة وأعرفه ضمير  
المنكح فالحاطب فالغائب السالم من الإبهام بأن يتقدمه اسم واحد كإلى التصريح بخلاف جاء زيد وعمرو  
فأ كرمته فهذا كاعلم أو دونه والمراد العلم الشخصي كإلى التسهيل أما الجنس فالظاهر أنه دون الجميع وأما  
المضاف فكما أضيف إليه عند المصنف مطلقاً وعند الأكثر المضاف للضمير فكالمعلم لأنه يوصف به كمررت  
بز يد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بأنه لا ضرر في ذلك بل هو الأنسب  
لكونها تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختار ابن هشام تبعاً للأفراء والشلو بين وقال المصنف أنه الصحيح  
نعم على قول الناظم بنقض القول بأن الضمير أعرف الجميع والأنسب كون المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً  
لا كقسابة التعريف منه ولأن نحو غلام زيد صادق بأي غلامه أنه ففيه إبهام عن زيد (قوله) والمذى مقتضاه  
أنه يسمى معرفة حال إفراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام للزومه له وعدم استعماله بدونها بخلاف  
المضاف دون المضاف إليه (قوله) فالى الخ) لما قاله ترتيباً هذا كرارتها تبويبا لكن فإنه ان يترجم للضمير  
كأخوته والفاء فصيغة كإلى الخ وبما فعول أول اسم والظرف صلتها أى فإوضع لذى غيبة الخ أى لفهموه  
السكى بناء على قول السهيد أن المضمرات ونحوها كالأشارات والموصولات والحروف كليات وضعها جزئيات  
استعمالاً فهو مثلاً موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل إلا في واحد بخصوصه كز بدأ والمعنى فإوضع لأفراد  
ذى غيبة بناء على قول العضد والسيد أنها جزئيات وضعها استعمالاً فهو موضوع لكل فرد فرد مما  
يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلى نعم تلك الأفراد لتعذر أن يحيط الواضع على أنه من البشر  
بحجميها وقت الوضع تفصيلاً فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت إذا كان الضمير والإشارة والموصول  
مستوية وضعها استعمالاً فمعنى كون بعضها أعرف من بعض كما مر قلت لأن تعريفها من أمر زائد على  
الوضع كالرجوع والحضور في الضمير والإشارة في اسم الإشارة والصلة في الموصول ولا شك أن بعض هذه  
أوضح من بعض فالترتيب إنما هو باعتبارها لا بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعها استعمالاً وليست  
معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر (قوله) كانت) جوه بالكاف لفصل لفظه وليس من أنابة ضمير  
الرفع عن ضمير الجر كانواهم (قوله) بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالباً أو من الإضمار  
وهو الاخفاء لكثرة استتاره ولأنه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الخمس غالباً





وكل مضمرة له البناء يجب \* ولفظ ما جوكلف ما نصب (ش) المضمرات كلها مبنيّة لشبهها بالحرف في الجود ولذلك لا نصب غرو ولا تني ولا تجمع وإذا اتفقتا مبنيّة فنهما ما يشترك فيه الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جزم متصل نحووا كرمك ومررت بك وأنه وله فالكاف في أكرمك في موضع نصب وفي بك في موضع جر والهاء في أنه في موضع نصب وفي له في موضع جر ومنهما ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر وهو ناو اليه أشار بقوله (ص) (لارفع والنصب وجوزا صلح \* (٥٥) كاعرف بشافاننا المصنوع (ش) أي صاح

لفظ نا لارفع نحو ناو لنا والنصب نحو فانا ولله جر نحو بنا وما يستعمل للرفع والنصب والجر الياء فقال الرفع اضربني ومثال النصب أكرمني ومثال الجر ضربني ويستعمل في الثلاثة أيضا هم فقال الرفع هم قائمون ومثال النصب أكرمهم ومثال الجر لم وانما لم يذكر المصنف الياء وهم لانهما لا يشبهان نا من كل وجه لان نا تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد وهي ضمير متصل في الاحوال الثلاثة بخلاف الياء فانها وان استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضمير متصلا في الاحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة لانها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالة النصب والجر للمتكلم وكذلك هم لانها وان كانت بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة فايست مثل نا لانها في حالة الرفع ضمير متفصل وفي حالتها

مجاورة سواك أيها المحبوبة اذا كنت أنت جارتنا وفي نسخ وما علينا أي وما علينا بأس بعدم مجاورة سواك واذا أنا ملت في معنى البيت وجدت الابعنى غير الاستثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكاف في محل جر بالإضافة لاستثنائي كما قاله أرباب الحواشي والاتصال ممنوع بعد كل منهما كافي شرح الجامع (قوله وكل مضمرة الخ) لما كان تقسيمها الآتي بحسب مواقع الاعراب يوههم اعرابها دفعه بذلك في ابتدائه ليعلم ان الجر وغيره لها لفظ واحد وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضحي لانه لا يفيد هذه السكينة فأشار هنالي أن هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليها وأن له عللا أخرى (قوله كلفظ ما نصب) أي في الصورة ولومع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم أن كلامه الآن في المتصل من قوله وذو اتصال الى قوله وذو ارتفاع وانفصال فأشار الى الجر وروى المصنوع في هذا الشطر وكل منهما اثنا عشر قصبا كما سيأتي وإلى المرفوع فيما بعده وانما آخره لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للمتل والتم فصل فرماتوهم أن ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم الجر والروى الذي لا يكون في المنفصل أصلا لاقتدير (قوله في الجود) هذا أحد أوجه أربعة في التقسيم ثانيا الشبه الوضحي في بعضها وحمل الباقي عليه ثالثا الشبه الافتقاري لافتقار دلالتها الى الرجوع أو الخطاب مثلا رابعها الاستغناء عنها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني كالحرف اه وقال ابن غازي للشبه المعنوي لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة وهي من معاني الحروف الجزئية كاحرف المضارعة والواحق في اي اي وايك وايه اه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي (قوله ولا تني الخ) وأما نحوهما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء (قوله لارفع الخ) متعلق بصلح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنامتعيين لئلا يلزم عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمنه معنى أشعر فعداه بلاء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لا في نحو أعجبتني كوني مسافرا الى أبي فان الياء في الجميع ضمير متصل بمعنى واحد ومحملها نصب في الاول ورفع في الثاني بالكون وجر في الثالث والجواب أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحملها الاصل بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما ما فتتكر بالاصالة (قوله وألف) مبتدأ سوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار بهندام قوله لارفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على النسكرة وعكسه واكتفى بذلك عن ذكره في باب العطف وأشار بهندام الثلاثة مع نا المتقدمة الى بعض أقسام البارز المرفوع وبقى التاء في نحو ضربت بضرب بمالح وباء المخاطبة في تضرب بين ثم ذكر المستتر فتكمل ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها (قوله من ضمائر الرفع) أي مع الافعال أما في نحو ضارب بان وضاربون خرفان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخوطب السكفاء لسكن أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثال كما أفاد به انها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالمرفوع لانه عمدة فلا بد منه لفظا وتقديرا وأما غيره ففضلة لا داعي الى تقديره اذا عدم من اللفظ الاربط الخبر ونحوه وذلك ما درو صنيع المصنف صريح في أن المستتر من المتصل لان كلامه الآن فيه وهو الاصح لامن المنفصل كما قيل

النصب والجر ضمير متصل (ص) (ألف والواو والتون لما \* غاب وغيره كقما واغلبا) (ش) الالف والواو والتون من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فقال الغائب الذي يدان قاما والزيدون قاموا والمندات قرن ومثال المخاطب اعلموا واعلموا واعلموا ويدخل تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس بجيد لان هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا بل انما تكون للغائب والمخاطب كما مثلنا (ص) (ومن ضمير الرفع ما يستتر \* كافعل

أوافق نغبط اذ تشكر (ش) ينقسم الضمير الى مستتر و بارز والمستتر الى واجب الاستتار وجائزه والمراد بواجب الاستتار ما لا يحل محله الظاهر  
وبجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار الضمير أربعة \* الاول فعل الامر للواحد  
المخاطب كالفعل التقدير أنت وهذا الضمير لا يجوز ابرازه لانه لا يحل محله الظاهر فلا تقول افعل زيد فافعل أنت فانت تأ كيدا للضمير المستتر  
في افعل وليس بفاعل لافعل لصحة (٥٦) الاستغناء عنه فتقول افعل فان كان الامر لواحدة أو اثنين أو جماعة برز الضمير

نحو اضرب واضربا  
واضربوا واضربوا  
الفعل المضارع الذي في أوله  
الهمزة نحو وأوافق التقدير  
أنا فان قلت أوافق أنا كان  
انانا كيدا للضمير المستتر  
\* الثالث الفعل المضارع  
الذي في أوله النون نحو  
نغبط أي نحن الرابع الفعل  
المضارع الذي في أوله التاء  
خطاب الواحد نحو وتشكر  
أي أنت فان كان الخطاب  
لواحدة أو اثنين أو جماعة  
برز الضمير نحو أنت تفعلين  
وأنتا تفعلان وأنتم تفعلون  
وأنتن تفعلن هذا ما ذكره  
المصنف من المواضع التي  
يجب فيها استتار الضمير  
ومثال جائز الاستتار زيد  
يقوم التقدير هو وهذا  
الضمير جائز الاستتار لانه  
يحل محله الظاهر فتقول  
زيد يقوم أبوه وكذا كل  
فعل اسند الى غائب أو غائبة  
نحو هند تقوم وما كان  
بمعناه يجوز بدقائم أي هو  
(ص)  
(وذا رتفاع وانفصال أنا هو)  
رأنت والفروع لا تشبه

اذ لا يتدأ به ولا يلي الا بل لا ينطق به أصلا واختار في الجامع انه واسطة لأن الاتصال والانفصال من عوارض  
الالفاظ المحققة اه نكت (قوله أوافق) مجزوم في جواب الامر ونغبط بالعين المجهمة بدل منه (قوله  
ينقسم الضمير) أي المتصل بالامر والمراد بالبارز ما له وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو الذي  
ضربت لا مكان النطق به أما المستتر فامر عقلي لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعير من له المنفصل في قولهم  
تقديره أنت مثلا لتقريب كما مر فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من  
المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالوجود لذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلا بد له من  
القرينة (قوله ما يحل محله الظاهر) أي بان يمكن تساط عامله على الاسم الظاهر والضمير المنفصل كمن بدقائم  
يصح فيه قام أبوه أو ما قام الاهو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذ يقال قام هو على الفاعلية  
لان المستتر مطلقا لا ينطق به أصلا لانه أمر عقلي وحينئذ فقسمة هذا جائزا ومقابلته واجبا بمجرد اصطلاح  
لامشاحته فيه فاندفع ما للموضع هذا أفاده سم (قوله للواحد) سيد كرحترزه والمخاطب لبيان الواقع  
ولم يذكر نهى الواحد لدخوله في المبدوء بالتاء (قوله لا يجوز ابرازه) الاول واجب الاستتار كما قال في مقابله  
الآتي كما علم مما مر (قوله في أوله الهمزة) الاول حذف في (قوله نحو وتشكر) الأفيد جعله له وثمة الغائبة  
نحو هند تشكر ليسكون المتن مثلا للمستتر جوازا أيضا ولحصول الخطاب بفعل (قوله هذا ما ذكره الخ) بقي  
مما يجب استتاره كافي التوضيح وشرحه ما رفع بفعل الاستغناء أو التمجيب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل  
أمر مفرد كان أولا كنزال يازيد وباهند ويازيدان الخ أو بالمصدر النائب عن فعله في الامر نحو فضرب  
لرقاب أو بفعل التفضيل اه ولا يرد أن الأخير يرفع الظاهر في مسألة السكحل اجماعا وفي غير هاهنا على لغة قليلة  
كاسياني لندور ذلك وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له بجائز الاستتار قطعا كما سيمثل له الشارح  
بز يدقائم لانه يخلفه الظاهر باطراد كمن يدقائم أبوه وعدم صحة بروزه لا يضر كما علم مما مر خلافا لمن وهم فيه  
وكذا مرفوع نعم وبس فتدبر (قوله وكذا كل فعل الخ) أي مضارعا كان أو ماضيا لافعل الاستغناء  
والتعجب فانهما للغائب مع وجوب الاستتار فيهما الجريان الثاني بحري المثل فلا يغير ولثلا يفوت جمل الاول  
على الا في تلوا المستثنى له (قوله وما كان بمعناه) أي الفعل من الصفات المحضة سواء جرت على من هي له  
كما مثله أولا وخرج بالمجضة ما غلبت عليها الاسمية كالاجوع والباطع فلا ضمير فيها أصلا لدلائها على مجرد  
الذات وبقى من مواضع الجواز اسم الفعل الماضى كهيات (قوله وذوارتفاع) أي محلا كما مر وهو خبر  
مقدم عن أنا وهو بسكون الواو لغة حكاهما القارضى لا مجرد الوزن مبتدأ وأنت عطيف عليه والخبر محذوف  
أي كذلك ولم نعطفهما على أنا لافراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لا تكون بالاصالة الامر فوعة وأما  
ورودها غير مرفوعة فاعلمها بالنيابة عن ضمير الجر نحو ما أنا كانت ولا أنت كأننا لقبح اللفظ معه  
أو النصب نحو \* ياليتني وهما تخلوا بمنزلة \* للضرورة ويكثر نيابتها في التوكيد كرايتك أنت ومررت  
بك أنت كما سيأتي وأما ندأ وهما في نحو يا أنت فشاذ (قوله أنا لامتسكاهم الخ) المختار عند البصر بين أن الضمير

(ش) تقدم أن الضمير ينقسم الى قسمين مستتر و بارز وسبق الكلام  
في المستتر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا منصوبا ومجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا  
ومنصوبا ولا يكون مجرورا وذكر المصنف في هذا البيت البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر أنالمتكاهم وحده ونحن للمتكاهم المشارك أو المعظم  
نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأتم للمخاطبتين وأنتم للمخاطبات وهوللغائب وهي للغائبة  
وهما للغائبتين أوللغائبتين وهن للغائبات (ص)

(وذواتنصاب في انفصال جعلها \* اياى والتعريف ليس مشكلا) (ش) أشار في هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر اياى  
للمتكلم وحده واياى للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه واياى للمخاطب (٥٧) واياى للمخاطبة واياى للمخاطبتين

أو المخاطبتين واياىكم  
للمخاطبتين واياىكن  
للمخاطبات واياىه للغائب  
واياها للغائبة واياهما  
للفائتين أو الغائبتين واياهم  
للفائتين واياهن للغائبات  
(ص)

(وفي اختيار لايجب المنفصل  
\* اذا تأتى أن يجى المنفصل)

(ش) كل موضع أمكن  
أن يؤتى فيه بالضمير  
المتصل لا يجوز العدول  
عنه الى المنفصل الا فيما  
يسمى كره المصنف فلا  
تقول في أكرمك  
أكرمك اياك لانه يمكن  
الاتيان بالمتصل فتقول  
أكرمك فان لم يمكن  
الاتيان بالمتصل تعين  
المنفصل نحو اياك أكرمك  
وقد جاء الضمير في الشعر  
منفصلا مع امكان الاتيان  
به متصلا كقول الشاعر  
بالباعث الوارث الاموات  
قد ضمنت

اياهم الارض في دهر  
الدهار ير

(ص)

(وصل أو أفصل هاء سلتيه  
وما

أشبهه في كنهه الخلف  
انتمى

فيه وفي فروعه أن فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرف خطاب ولو احقها التبيين المتقى وغيره وان  
الهاء في مهارهم وهن هي الضمير وحدها ولو احقها التبيين الحال فان والهاء مشتركان بين المفرد وغيره  
والواو احق قرينة على المراد بهما والنون الاولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو في هو وفي الفارضى ان  
الواو حذفت من أنتم تخفيفا ولذا عادت في ضرب جموه لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها فتكون النون  
الثانية من أنتم في مقابلة لها وأما هو وهي فكلمها الضمير كما هي في البناء وخالف الكوفيون في الجميع  
(قوله وذواتنصاب) مبتدأ خبره جعل وفي انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضميره النائب عن الفاعل  
واياى مفعوله الثاني ولم يقل وانفصال كسابقه للتغني والصحيح ان الضمير ايا فقط ولو احقها حروف تبيين  
المراد واختار المصنف أنه الجميع (قوله أشار في هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف في قوله وذوات اتصال  
الى ههنا ان الضمير خمسة أنواع له كره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما  
علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسما لانه اما المفرد المذكور او المؤنث أو المثنى أو الجمع المذكور أو الاناث  
وعلى كل اما مخاطب أو غائب ثم المتكلم وحده ومع غيره فاجلة شتى ون ولا تخافك أمثلتها ويزيد ضمير الرفع  
المتصل أربعة مع المضارع وهي أضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب  
تضرب كما تحذف مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المفرد وكذلك تعد الواو والالف ونون النسوة مع المضارع  
لاتحاد صورتهما مع الماضي وكذا اضربى مع تضرب بين وانما حذل الضمير في الامر على المضارع دون  
العكس لانه الاصل فتدبر (قوله لايجب المنفصل الخ) أي لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا  
يعمل عن المتصل الا حيث يتعذر اما الضرورة كبيت الشارح أو لتقدمه على عامله كاياك نعيد أو لخصره  
كلا تعبدوا الا اياه وقوله أنا النداء الحار الفار وانما \* ينفع عن أحسابهم أنا أو مثلى  
أو لكون عامله محذوفا كاياك والشر أو معنويا كانه بعد أنهم وأنت مولى كريم أو حرف أنى نحو ما هن  
أمراتهم أو فصل من عامله بتبوع له كيخرجون الرسول واياكم أو وليا والمصاحبة كقوله  
فا كيت لأنفك أحد وقصيدة \* تكون واياها بما مثلا بعدى

أو لرفعها بمصدر مضاف الى المنصوب نحو بنصرتم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما في التصريح (قوله  
بالباعث الخ) متعلق بحلقت في بيت قبله والاموات اما مجرور باضافة الباء أو الوارث اليه وحذف نظيره من  
الآخر على حد \* بين ذراعى وجهه الاسد \* أو منصوب تنازعه الوصفان فاحمل فيه الثاني وحذف ضميره  
من الاول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم حال من الاموات والدهار ير أول الدهر  
في الزمن الماضي لا واحد له من لفظه ويقال دهر دهار ير أي شديدة كيلة ليلاء ويوم أيوم وساعة  
بالشدائد وليكن المناسب ههنا الاول وفي الصحاح دهر دهار ير أي شديدة كيلة ليلاء ويوم أيوم وساعة  
سوءاء (قوله هاء سلتيه) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثاني لا الاول كما قيل والالا ضمير في الثاني لماسيا أي  
الأن لا يجعل تنازعا بل حذف من الثاني دلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتعلق بالمعمول الظاهر وهذا  
كلاستثناء من قوله وفي اختيار الخ لا منافض له كما قيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح في حله الى أنه على  
حذف مضاف وما واقعة على فعل أي وهاء كل فعل أشبه سلتيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل  
وليس كذلك فالاحسن جعل الاشمونى ما واقعة على ضمير والهاء في أشبه عائدة لهاء سلتيه أي وكل ضمير  
أشبه هاء سلتيه فباسيا أي سواء كان عامله فعلا كما مثله أو اسما كالدهرهم أنا معطيك ومعطيك اياه (قوله)

(٨ - (خضرى) - أول) \* كذلك خلتني واتصلا \* اختار غيري اختار الانفصالا  
(ش) أشار في هذين البيتين الى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع امكان ان يؤتى به متصلا فإشار بقوله سلتيه الى ما يتعدى  
الى مفعولين الثاني منهما

ليس خبرا في الأصل وهما ضميران نحو الدرهم سلتيه فيجوز لك في هاء سلتيه الاتصال نحو سلتيه والاتصال نحو سلتني آياه وكذلك كل فعل أشبهه نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك آياه وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسئلة الاتصال والاتصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب وإن الاتصال بخصوص بالشعر وأشار بقوله في كنهه الخلف انتهى إلى أنه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميرا فإنه يجوز اتصاله وانفصاله واختلاف في المختار منهما فاختار المصنف الاتصال بحو كنهته واختار سيبويه الانفصال نحو كنهت آياه تقول الصديق كنهته وكنت آياه وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو خلتيه وهو كل فعل تعدي إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران ومنه سيبويه أن المختار في هذا أيضا الانفصال نحو خلتي آياه ومنه سيبويه أرجح لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم قال الشاعر

ليس خبرا) صادق بكون العامل ليس ناسخا أصلا كسأل أو ناسخا لأحد الضميرين فقط كاذير يكهم الله في منامك قليلا الآية فان أرى المحمية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبرا في الأصل فالآية من باب سلتيه لاختلتيه لأن النسخ المعتبر في خلتيه للضميرين معا فتعير الشارح أولى من التعير بكون العامل ليس ناسخا (قوله وهما ضميران) أي وأولهما أعرف كما يفيد المثال فلو قدم غيره أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتي في المتن وخرج بكونهما مفعولين ما إذا رفع أولهما فيجب الوصل مع الفعل فلو قدم غير الأعراف كضربك وضربونا لأن الفصل إنما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفعودهما إذا لم يرفع كجزء الفعل ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الأول مفعولا مجرورا كعجبت من ضربيك وضربني آياك إذا لاء فاعل المصدر مجرور بالإضافة أو مفعولا فقط ولا يكون المستترا كانا الضارب بك والضارب آياك بناء على أن الكاف مفعول لامضاف إليه والاتعين الوصل لأن المجرور لا يكون المتصلا به صان وكذا يجب الوصل في أنضاربه بلأل لتعين الإضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل كضارب آياه فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدي إلى مفعولين خاص بالفعل لأنه اقتصر عليه دون الاسم بقي أن موضوع المسئلة الضميران فلو أبدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيتك زيدا فالظاهر تعين الوصل على الأصل والله أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته وأصرح منها قول الكافية \* سلتيه صل وقد فصل \* ومنه فسيكتفيكم الله أنزلكموها إن يسألكموها إذا يريكمهم الله كما مر هذا في الفعل أمافي الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المفعولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله \* ومنهكم أبشئ يستطاع \* وقوله

لئن كان حبك لي صادقا \* لقد كان حبيبك حقا يقينا

(قوله مخصوص بالشعر) رده حديث أن الله ملككم آياهم أي الأرقاء ولوشاء ملكهم آياكم والشاهد في الأولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعراف ولو وصل لقال ملككموها بفتح الكاف الأولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع ما في الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر (قوله إذا كان خبر كان ضميرا الخ) سكت عن اسمها فافاد أنه لا يشترط كونه ضميرا ويدل عليه كلام ابن الناطم نحو الصديق كأنه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله وأخواتها) مثله في شرح الكافية وحزم أبو حيان بتعين الفصل فيها وأن ليس وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء أمافيه فيجب الفصل كجاء البس آياه ولا يكون آياه كيجب مع الا وتفاوت هذه المسئلة ما قبلها بأن أول الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول والعامل ناسخ طمعا (قوله فاختار المصنف الاتصال) أي لأنه الأصل وأكثرته نظما ونثرا في النصيح كحديث أن يكنه فلان تسلط عليه الخ وكقول أبي الاسود دابده

دع الخ يرش بها الغواة فأنني \* رأيت أباها مغنيا بكمكانها

فان لا يكنها أو تنككته فانه \* أخوها غلته أمه بلبانها

ومراد به بأخيها نبيذ الزبيب ولعله ممن يقول بحله إذا لم يسكر وأما الانفصال فجاء شعرا كقوله

لئن كان آياه لقد حال بعدنا \* عن العهد والانسان قد تغير

وليجي نثرا إلا في الاستثناء ومثاله (قوله الثاني منهما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخا لهما معا (قوله وهما ضميران) أي وأولهما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وملتية إلا بالنسخ وإذا كان أولهما أخص فلا بد من نفايرهما معني كما هو ظاهر ولا يحتاج جعل الخبر فيهما من باب شعري شعري إلا في اتحاد رتبة كما سيأتي (قوله أرجح) أي في المسئلتين لأن حق الخبر الانفصال قال الرضي وإنما وصل أولهما القر به من الفعل وإن كان حق المبتدا كذلك ووافقه في التسهيل على باب ظن لحجز الخبر عنه بمنصوب شبه



إذا قالت حذام فصدقوها \* فإن القول ما قالت حذام (ص) (وقدم الاخص في اتصال \* وقدم من ماشتت في انفصال) (ش)  
 ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من  
 الآخر فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما فتقول الدرهم أعطيتك (٥٩) وأعطيتني فتقدم الكافي والياء

على الهاء لأنها أخص  
 من الهاء لأن الكاف  
 للمخاطب والياء للمتكلم  
 والياء للغائب ولا يجوز  
 تقديم الغائب مع الاتصال  
 فلا تقول أعطيتنيك ولا  
 أعطيتني وأجازه قوم  
 ومنه ما رواه ابن الأثير في  
 غريب الحديث من قول  
 عثمان رضي الله تعالى عنه  
 أراهمني الباطل شيطاننا  
 فإن فصلت أحدهما كنت  
 بالخيار فإن شئت قدمت  
 الأخص فقلت الدرهم  
 أعطيتك إياه وأعطيتني  
 إياه وإن شئت قدمت  
 غير الأخص فقلت أعطيتني  
 إياك وأعطيتني إياه  
 أشار بقوله وقدم من ماشتت  
 في انفصال وهو هذا الذي  
 ذكره ليس على إطلاقه  
 بل إنما يجوز تقديم غير  
 الأخص في الانفصال عند  
 أمن اللبس فإن خيف اللبس  
 لم يجوز أن قلت زيدا أعطيتك  
 إياه لم يجوز تقديم الغائب  
 فلا تقول زيد أعطيتني  
 إياك لأنه لا يعلم هل زيد  
 أخذ أم أخذ (ص)  
 (وفي اتحاد الرتبة الزم  
 فصلا

وقد يبيح الغيب فيه وصلا)

الفضلة فرجع إلى أصل الخبر بخلاف كنفته فلم يحجزه الأخص برفع كجزء الفعل فأشبهه ضربه فرجع إلى  
 أصل الضمير من وصله بعلامه (قوله إذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزباء  
 وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطئ في قول تقول ولذا صار هذا الشعر مثلان يقدم قوله  
 على غيره كما هو مراد الشارح (قوله وقدم الأخص) أي في المسائل الثلاث كما في الأشموني ودون غيرها  
 وضابطه أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاسألونا فيجب اتصالهما وتقديم المرفوع وإن  
 كان نقص لجبه بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلامعارض  
 بخلاف الأبواب الثلاثة ونص بهند على أن جواز الأمرين مشروط بتقديم الأخص لأن قوله وما أشبهه  
 يصدق بأي شبه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتنيك) أي ولا حسبتهوك ولا كانوك بل يجب  
 الفصل لتقديم غير الأخص (قوله وأجازه قوم) كالمبروك كثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح  
 (قوله أراهمني الخ) الباطل فاعل أرى والياء مفعول أول والياء ثان وشيطان ثالث قال ابن الأثير وفيه  
 شذوذ أن الوصل وترك الواو لأن حقه أراهموني كراجموها (قوله كنت بالخيار) من ههنا مع ما قبله  
 يعلم جواز الأمرين حال تقديم الأخص (قوله لأنه لا يعلم) الأولى لتبادر خلاف المراد لأن الفاعل معنى  
 وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرا كان أو ظاهرا أو قدّم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس وأما  
 عدم العلم بشئ فاجبال للبس (قوله وفي اتحاد الرتبة الخ) قال سم أي في باب سلبه وخلتني لأنه من  
 قيودهما كون أحد الضميرين أخص فمنا محترزه وكذا اقتصر الأشموني في التمثيل عليهما ومقتضى  
 ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككننتي بضم الناء وكننتك بفتحها أو يكون الخبر فيه  
 على حد شعري كما سيأتي في ريبا يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ إنما هو توالي المثليين مع إيهام  
 كون الثاني تأكيد وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين وإيهامهما منه في الغيبة حديث أن يكفه  
 الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله لاسيما أن كون الفاعل والمفعول  
 ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضا من الأشموني أن تقديم الأخص  
 واجب في الأبواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة الآن يراد تقديمه عند وجوده فليتمل ويحرر (قوله  
 وقد يبيح الغيب فيه) أي في اتحاد الرتبة (قوله لمتكلمين) أي بحسب الأصل وإن كان في ذلك التركيب  
 متكلم واحد ومخاطب واحد لا يمكن اتحاد رتبتهما في التكلم والخطاب لا حينئذ بخلاف الغيبة وفي نسخ  
 متكلم أو مخاطب أو غائب وهي ظاهرة وإذا اتحد مدلول الضميرين كان الخبر في خلتك إياك على حد  
 شعري شعري (قوله واختلاف لفظهما) أي في الأفراد والتذكير أو ضد هما كنهاله ونحوهم أحسن  
 الناس ونحوها وأنضرهم هو سواء تباعدوا أن كذا كرام تقار بانحوا عطاها وهاوأعطاها الآن الفصل  
 حينئذ أجود تخلصا من قربهما إذ ليس بينهما الحرف واحد بخلاف ما مر وأما اشتراط الاختلاف لدفع  
 توالي المثليين وإيهام التأكيده فبغير الغيبة لأن اختلاف لفظ الضميرين المتحد في الرتبة إذا لم يرفع أولهما  
 يلزمه تعدد مدلولهما وذلك لا يمكن في الخطاب أو التكلم لأنهما حينئذ لشي واحد لا يقال علمت أن ولا  
 ظننت كذاك (قوله والياء أشار) أي لشرط الاختلاف قال ولده وأشار إليه هنا بفتح كير وصل أي يبيح

إذا جتمع ضميران وكانا منصوبين واتحد في الرتبة كان يكونا متكلمين أو مخاطبين أو غائبين فإنه يلزم الفصل في أحدهما فتقول أعطيتني  
 إياي وأعطيتك إياك وأعطيتني إياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطيتنيك ولا أعطيتك ولا أعطيتنيك ونعم إن كانا غائبين واختلف  
 لفظهما فقد يتصلان نحو الزيدان الدرهم أعطيتهما وإليه أشار بقوله

في الكافية مع اختلاف ما ونحو ضمنت \* اياهم الارض الضرورة اقتضت \* وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الالفية وليس منها وأشار بقوله ونحو ضمنت الى آخر (٣٠) البيت الى أن الاتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت

اياهم الارض في دهر الدهارين

وقد تقدم ذكر ذلك (ص) (وقبل بالنفس مع الفعل

النزم نون وقاية وليس في نظام)

(ش) اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزومانون

تسمى نون الوقاية وسببت بذلك لانها اتى الفعل من

الكسر وذلك نحو اكرمنى ويكرمنى واكرمنى وقد

جاء حذفها مع ليس شذوذا كما قال الشاعر

سددت قومي كعيد الطليس

اذ ذهب القوم الكرام لى

واختلاف في فعل التعجب هل يلزمه نون الوقاية أم لا

فتقول ما أفقرنى الى عفوانة وما أفقرى الى

عفوانة عندهم لم يلزمها فيه والصحيح انها تلزم

(ص) (وليتنى فشا وليتى ندرا

ومع لعل اعكس وكن تحيرا

(٢) قوله عليه رجلا لاخ فيه نيابة اسم الفعل من

الغيب فيه نوعا خاصا من الوصل ووكل نفسه الى الموقف (قوله في الكافية) مثله في النكت وفي ابن الميت أنه سهو وانما هو في الشافية وأما بيت الكافية فهو

ولا ضطرار سوغوا في ضمنت \* اياهم الارض خفي مائت

(قوله وربما أثبت) أى بعد قوله وفي اتحاد الرتبة (قوله وقبل بالنفس) أى المتكلم بقرينة وليسى وليتني فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره مم (قوله مع الفعل) متعلق بالزمن أو حال من بالنفس ومفهومه انها تلزم مع غير الفعل بل امتحور براجحة أو مرجوحية أو استواء كايته بقوله وليتني فشا لاخ أرتمتع وهو ما عدا ذلك وفي التوضيح أنها تلزم مع اسم الفعل المتعدي أيضا كدرا كنى وعليكنى وحكى الفراء مكانى أى انتظرنى لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان من حقها أن تلحق بقية الاسماء لتعقبها خفاء الاعراب لكن تركت لثلاث فصل بين المتضامين وقد خلقت شذوذا اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود هل أنتم صادفونى ولو حذفتم لقليل صادق بكسر القاف وشذوذا ياء وقوله

وليس يعينى وفي الناس تمتع \* صديق اذا اعيى على صديق

ومن الثانى قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفنى عليكم روى بلانون وما أى أخوف الامور التى أخافها عليكم والمفضل عليه محذوف أى أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبسه بخلاف غيره فرب متستر بالصالح أضر على الامة من متجاهر بالفسق (قوله لحقته نون الوقاية) أى وتدغم فيها نون الرفع في الافعال الخمسة أو تفك كتمأمرنى وتحاجونى وقد تحذف احداهما تخفيفا والصحيح انه نون الرفع لانه عهد حذفها لغير ذلك ولانها ثابتة عن الضمة التى تحذف تخفيفا وشذوذا مع فعل الاناث ولا فرق في الفعل بين الماضى المتصرف وغيره كدترنى ويدترنى وتخلانى وعدانى وحاشانى اذا جعلت أفعالا كقوله

تمل الندامى ما عدانى فانى \* بكل الذى بهوى ندى مولى

فان قدسرت حروف مقطعات كقام القوم خلاى (قوله لانها اتى الفعل) أى الصحيح وحل عليه نحو دعى ورمى طردا للباب وقوله الكسر أى الذى يختص مثله بالاسم وهو الذى بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجرفى الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أماما لا يختص به بأن لم يدخله أصلا كالذى قبل ياء المخاطبة أو يدخل فيها كالذى للتخصص من السكران فلا حاجة أصونه عنه فلا يرد نقضا وقال الناظم لانها اتى ليس ياء المتكلم ياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث فى نحو اكرمنى وأكرمنى وحل الماضى والمضارع على الامر ودخات فى خبر الفعل لتق تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أى شبهها بالحروف الآتية فى الجود والقياس لزومها كسائر الافعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصا يهدده (٢) عليه رجلا ليسنى أى ليلزم رجلا غيرى (قوله الطليس) بفتح المهملة وسكون التيمية الرمل الكثير واذا ظرف زمان لعددت أو للمقابلة والمعنى سددت قومي كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو فاجأنى ذهابهم سوى وانتم ليس مستتر وجوب ياء الياء خبرها أى ليس الذاهب اياى وفيه شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء (قوله ما أفقرنى) من فقر بالكسر أى افتقر لامن افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثى شاذ (قوله عندهم لم يلزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فتلزمها النون كما عند

البصريين

المضارع واللام معا فهو شاذ لانه انما ينوب عن الفعل وحده

ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل اهاء التى هي حرف غيبة كالسكافى فى هالك حرف خطاب والفاعل مستتر اه

في الباقيات واضطرار اخفا \* منى وعنى بعض من قد سلفا (ش) ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف قد ذكر ليت وان نون الوقاية لا تحذف منها الا ندورا كقولهم كنية جابر اذ قال ليتي \* اصادفناه فندجل مالى والكثير في لسان العرب ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى يا ليتني كنت معهم وامال عدل قد ذكر (٦١) انهما بعكس ليت فالصحيح

تجريد هاهنا من النون كقولهم تعالى حكاية عن فرعون لعلى ابلغ الاسباب ويقل ثبوتها كقول الشاعر

فقلت أعيراني القيدوم لعلى

أخط بها قبر الايض باجد ثم ذكر أنك بالخيار

في الباقيات أى في باقى أخوات ليت ولعل وهى

ان وأن وكأن ولكن فتقول انى وانى وأنى

وكأنى وكأنى ولكنى ولكنى ثم ذكر ان من

وعن تزمهما نون الوقاية فتقول منى وعنى بالتشديد

ومنهم من يخفف النون فتقول منى وعنى بالتخفيف

وهو شاذ قال الشاعر أيها السائل عنهم وعنى

لست من قيس ولا قيس منى (ص)

(وفى لدنى لدنى قدسلى وفى

قدنى وقطنى الخذف أيضا قدنى

(ش) أشار بهذا الى أن الفصحى فى لدنى اثبات

النون كقولهم تعالى قد

البصريين (قوله الا ندورا) ظاهره جواز اختصاره أو حذفه على الناظم والثاني قصره على الضرورة (قوله كنية جابر الخ) قبله \* تمنى من يزيد افلاقي \* أخانة اذا اختلف العوالى كنية اسم كان من زيد وجابر يثنيان لقاعد زيد الخيل الذى سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير لعداوة بينهما فلما لقياه طعنه ما هو رب فقال ذلك والعوالى الرماح والمنية الخنثى (قوله والكثير ثبوتها) أى لشبهها الفعل معنى وعملها بل معارض بخلاف لعل فان عملها الجري فى بعض الاحيان وتوالى الامثال فى بعض لغاتها وهو لمن بالنون عارض شبهها فندرت معها النون وانما خبر فى الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو توالى الامثال فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصانع لكنه أكثر من تجريد ليت فقوله اعكس أى فى مطلق القلة (قوله القدوم) بتخفيف الدال آلة النحت وأخط أى أنحت والقبر الغلاف والا يوض السيف والمآجد العظيم (قوله فتقول انى وانى) فثبوتها لشبه الفعل وحذفها لتوالى الامثال لان الثقل حصل بها وقيل حذف الاول لسكونها والسالكين أولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى محل اللام التى بلحقها التغيير وكذلك الخلاف فى أنها بالتشديد لكون لم يقل أحد يعتد به بخلاف الثالثة لانها ضمير عمدة قاله الروداني اه صبان (قوله تزمهما) أى اتحفظ بناءهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيره (قوله من قيس) يروى بالاسم على ارادة القبيلة ومصر وفا لا ارادة أبيا (قوله وفى لدنى) متعلق بقول خبر لدنى الثانية وفى قدنى متعلق ببقي خبر الخذف ولا يضر تقديم ميمول الخبر الفعل على المبتدأ كما صرح وتعليقه بالخذف يرد عليه اعمال المصدر مؤخر ومحلى بال والثاني قليل وفى الاول خلاف وأشار بقوله أيضا الى قلة الخذف فيهما كادنى فيبقى من الوفاء بمعنى بأتى لامن النفي (قوله بالتخفيف) هى لنافع ولم تجعل نون الوقاية لحقت له بالسكون لضم الدال فى الآية ولالد بالضم وهما لغتان فى لدن لان هذه يقال فيها لدى بالنون كقوله سيبويه لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما صرح كلام سيبويه هذا ان لد بالنون تضاف للضمير خلافا لمن منعه (قوله أى حسى) تفسير لكل من قدنى وقطنى على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيبويه خلافا للكوفيين فى قولهم يجب الخذف فى التى بمعنى حسب كما يجب فى اسم الفاعل الذى هى بمعناه واحتراز به عن قد الحرفية كقد قام وقط النظرية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسم فعل بمعنى يكفى كفى المغنى أو كفى كما استقر به الدمايى لان اسم الفعل المضارع يختلف فيه فان النون تزمهما كالأفعال كما صرح عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناءهما على السكون وقد يكسر ان وقد يعر بان كفى الروداني (قوله قدنى من نصر الخ) تمامه \* ليس الامام بالشحيح الملتحد \* والخبيدين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب ويروى بصيغة الجمع على اراد خبيب بن عبد الله ومن على رأيه والشاهد فى الثاني حذف نونه مع اضافته للياء بقريته سابقه فاحتمال كون الكسر على لغة أو لاجل الروى والياء اشباع لا لتسبكهم مرجوح ومن الخذف أيضا ما فى صحيح البخارى مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط ويروى بعضها الى بعض يروى بسكون الطاء وكسرهما بلاياء وبها رطنى بالنون وقط بالتثنية والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلى عليها بقره وكبريائه وقيل ما قدمه لها لما ورد انه يخلق لها خلقا اذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم

(العلم)

بلغت من لدنى عندها ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لدنى بالتخفيف والكثير فى قد وقط ثبوت النون نحو قدنى وقطنى ويقل الخذف نحو قدنى وقطنى أى حسى وقد اجتمع الخذف والاثبات فى قوله

(ص) (العلم)

يطابق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالاعلام وقول الخنساء

وان صخرنا لتاتم الهداية \* كأنه علم في رأسه نار

وعلى الراية والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتي والظاهر ان النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه

فيصاح للنكحة أيضا بحسب أصله لكن خص بماسيأتي (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه

بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حد ملوعين حبيها فان

عاد الى الاسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر في معنى الاسم الاختصاصية ومطلقا حال من فاعل

يعين أو صفة لمصدر محذوف أي تعيننا مطلقا (قوله وخرنقا) بكسر المجمة والنون علم المرأة الآتية منقول

من ولد الارنب كافي قوله \* لينة المس كس الخرق \* فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا

لفظه وانما منعته الحكاية أصله أو للاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشقي) فيه تلميح لقوله تعالى ونامهم

كلهم حيث ذكر سبعة اعلام وثمانهم بالكسب (قوله يعين مسماه) أي يدل على تعيينه لانه يحصل له لان

المسمى لا يكون الامعينا والمراد ما يعين التعيين الخارجي والتعني معا كغالب علم الشخص أو التعني فقط

كعلم الجنس لماسيأتي وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده وهذا وكلم القبيلة الموضوع

لجميع من وجد وسبب وجد فان هذا المجموع لا يوجد الا ذهنا فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي

أفاده الصبان عن بس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أي بلا قرينة خارجية عن ذات اللفظ لان تعيين

العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعة لتعيين مسماهما لكن بواسطة قرينة امام عنوية

كالنكاح وأخويه للضمير والتوجه والاقبال للنادي أو لفظية كالصلة في الموصول وأن في مدخولها

والظاهر ان منها الاضافة في غلام زيد أو حسية وهي الاشارة بنحو الاصبع في اسم الاشارة فتعيين المدلول

انما هو بهذه القرائن لا من الوضع ولا يرد ان العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد

الوضع أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكحة) أي كرجل وشمس فانه موضوع

لكل كوكب نهاري وان انحصر في الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لا من الوضع

(قوله أو الغيبة) أي معرفة مرجعها بذكر أو غيره وان كان نكحة لان المراد بالضمير حيثئذ ذلك الشيء

المتقدم بعينه وان أبهت ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبر ان والواضح حذف المسميات وفي نسخ العقلاء

بالوهي ظاهرة (قوله من المؤلفات) هذا في العلم الشخصي أما الجنسي فاما يكون غالبا لغير المؤلف

كالسباع والحشرات الآتية وقد يكون مؤلوا كأبي المضاء للفرس وأبي الدغفاء بفتح المهملة وسكون

المجمة وبالفاء مدودا للاحق وهيان بن بيان بشد الياء فهما لانسان المجهول وهو من الاضداد لان

المجهول صعب خفي لاهين بين وفي المحكم يقال ما أدري أي هي بن بني هو أي أي الناس هو قال ابن هشام

وكانهم جعلوه لعدم الشعور به كالأولف وكذا أبو الدغفاء لغيرتهم عنه أفاده المصرح (قوله أخت طرفة)

بفتح المهملة والراء كافي القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء والياء ينسب أويس القرني رضي الله

تعالى عنه (قوله وعدن) بفتح حين بلد بساحل اليمن (قوله فرس) أي لمعاوية رضي الله تعالى عنه (قوله

وشندقم) قيل بالتدال المجمة وقيل بالمهملة جل للنعمان بن المنذر (قوله واسما أي الخ) أي أي العلم حال كونه

اسما الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم في التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفي نحو

وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان في أوله) أي علم مركب تركيب اضافة في أوله

أب الخ لا نحو أبوزيد قائم سمي به لانه تركيب اسناد أولان المركب الاضافي فيه جزء علم (قوله أب أو أم)

أي أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أوعمة أو أخالة سم (قوله ما أشعر به الخ) أي باعتبار

منه الاصل فان ذلك قديقه تدبعا قاله السيوطي التصريح عن الابهرى ان الاسم يقصد به الذات فقط

واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الاهانة اه ومقتضاء ان اشعاره مقصود في وضعه العلمي من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ تبعاً ويلتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات فلا يرد ان نحوز بدا اذا اشتهر بصفة كمال كان فيه اشعار بها ويبعد كونه لقباً نعم اذا سمى به شخص آخر بعد ذلك الاشتهار كان لقباً فاده يس واعلم ان المفهوم من كلام الاقدمين كافي الروداني ان الاسم ماضع للذات ابتداء كائناً ما كان ثم ماضع بعده فان كان مصدر باب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سم ان الكنية واللقب يجتمعان في نحو أبي الفضل وتنفرد الكنية في أي بكسر واللقب في مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميراً فربقية في تكنيته بأبي القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تنكحوا بكنتي فاجاب بأنه اسمه لا كنيته أي لانه يعتبر تأخر وضع الكنية عن الاسم لكن فيه ان ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجاً عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الآن يجعل اسمائنا وقيل لا فرق بين الثلاثة الا بالحيثية فقط كافي اخبر من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر قول المحدثين وغيرهم في أم كانوا اسمها كنيته ادون ما قبله لبينة الاسم والكنية عليهما الآن يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سببت مع أختها في فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهداً وعلماً وكانوا يزعمون عن التمسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كاف النافقة) لقب جعفر بن بن قريع أبو اطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فجاءه ليأخذ قسم أمه ولم يبق الا الرأس فخرها من أنفها فلقب به وكانوا يعضون من هذا اللقب حتى قال الحطيئة

قوم هم الانف والاذناب غيرهم \* ومن يسوي بانف النافقة الدنيا

فصار مدحا والنسبة اليه أنى اه تصريح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أي جلا على النعت لانه يشبهه بالاشعار بالصفة والملائمة وهم ارادة مسماه الاول في نحو بطة وأنف النافقة وحل الباقي عليه وتأخره عن الاسم وضعاف كذا الفظا (قوله الا قليلا) أي ما لم يشتهر اللقب والاجاز بكثرة لا تنفاه الابهام كقوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بأن ذالك الساب) متعلق بالبلغ في قولها أبلغ هذيلاً أو أبلغ من يبلغها \* عن حديثا وبعض القول تسكين

بان الخ قائلة أخت عمرو في مربية له أو لها

كل امرئ يحال الدهر مكروب \* وكل من غالب الايام مغلوب

وذا بمعنى صاحب وعمر ابدل منه وبيطن شريان اسم موضع خبران وجلة يعوى الخ حال أو عكسه وشريان بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقديمه أيضاً قول أوس بن الصامت

أنا ابن من يقيم عمرو ووجدى \* أبوه من نذر ماء السماء

كان عمرو المذكور يلبس كل يوم خلتين فاذا أمسى من قهما كراهة أن يلبس ما غيره فلقب من يقيم (قوله فاما مع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضاً لما مر في الاسم فابقى المتن على عمومها ولا ترتيب بين الاسم والكنية فن تقديمها أقسم بالله أبو حفص عمر ومن تأخيرها قول حسان

وما اهتز عرش الله من أجل هالك \* سمعنا به الا سعد أبي عمرو

كز بن العابد بن أوزم كانف  
النافقة وأشار بقوله وآخر  
ذا الخ الى أن اللقب اذا  
سحب الاسم وجب تأخيره  
كز بن أنف النافقة ولا يجوز  
تقديم اللقب على الاسم  
فلا تقول أنف النافقة ز بن  
الا قليلا ومنه قوله بان ذا  
الكلب عمر اخبرهم حسباً \*  
بيطن شريان يعوى حوله  
الذيب وظاهر كلام  
المصنف انه يجب تأخير  
اللقب اذا سحب سواء  
ويدخل تحت قوله سواء  
الاسم والكنية وهوانما  
يجب تأخيره مع الاسم  
فلما مع الكنية فانت



بالخير بين ان تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله زين العابدين أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله ويوجد في بعض النسخ بدل قوله وأخرن ذا ان سواه صحبا \* وهذا جعل آخر اذا سماحبا \* وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا فإنه نص في أنه لا يجب تأخير اللقب اذا صاحب الاسم ومفهومه انه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم ولو قال \* وأخرن ذا ان سواه صحبا (٦٤) لما ورد عليه شيء اذ يصير التقدير وآخر اللقب اذا صحب سوى الكنية وهو

الاسم فكانه قال وأخر  
اللقب إذا صاحب الاسم والله  
أعلم (ص)

(وان یکونا مفردین  
فاضاف

حَنَمُوا لِأَتْبَعِ الَّذِي رَدَفَ  
(ش) إِذَا اجْتَمَعَ الْأُمَمُ

واللقب فاما أن يكـونا  
مفردين أو مركبين أو

الاسم مركبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا

واللقب مركبا فان كانا  
مفردين وجب عنده

البصريين الاضافة نحو  
هذا سمعك رأيت

سعيد كوز ومرت

الكوفيون الاتباع

کراؤں۔ عید کرو و افقہم

غير هذا الكتاب وان لم

مركبين نحو عبد الله أنف

النافه او مركبا ومفردا  
نحو عـ بالله كرز وسعيد

أنف المناقاة وجب الاتباع  
فتابع الشاى الاول فى اعرابه

ولم أرى ذلك خلافاً (قوله وهذا جعل آخر) بنقل حركة الهززة إلى اللام (قوله لسلامته ماورد) أجيب بان قوله وان يكونا أى اللقب وسواهما مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في السوى لانها لا تكون مفردة ورده سم بان كون السوى مفرداً يتحقق في بعض أفرادها فقط وان كان البعض الآخر مركباً فتدبر (قوله ولو قال الخ) في شرح السيوطي انه وجد كذلك في نسخ (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ككباب الكلمة ما قبل المركب بخلافه في باب الاعراب والمبتدا والمزاد كالا يخفى وأما ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي (قوله فاضف) قال في التصريح بالامناع ككون الاسم أو اللقب بال كالحرف كرز وهرون الرشيد فتمتنع الاضافة كما نص عليه ابن خروف اه وفيه ان أل في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل وعبد الأمير فتأمل بتي ان قوله هنا فاضف حماية تقتضي اطراد الاضافة في المتحددين معنى وقوله في الاضافة ولا يضاف اسم لما به اتحاد الخ يقتضي منعها لنا و يقتصر على ما ورد منه مع تاويله وقد ذكرناه هناك من جملة ماورد ويجب تاويله اضافة الاسم الى اللقب فيبين الكلامين تناف قطعاً كما في الخنفي وأجاب بعضهم بان المراد هنا باضف أبقى الاضافة الواردة مع تاويلها الآتي فيرجع الى ما هناك من قصره على السماع لكن ربما يفيد غوى الكلام هنا قياساً به فتأمل (قوله والأتبع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحاً وردف التبعية لغة أى اجعل الذي جاء آخره بدلاً أو عطف بيان (قوله الاضافة) أى على تاويل الاول بالسمى لانه المعروض للاسناد اليه والثاني بالاسم غالباً وقد يعكس اذا كان الخ حكم على اللفظ ككتبت سعيد كرز وهذا ينفع اتحاد معنى المتضامين لاختلافه بهذا التاويل وجعل الزمخشري اضافة الاسم الى اللقب اللفظية لتقدير انفسها كما كذا كضافة الوصف الى معموله اذ المعنى على البداية أو البيان فلا يحتاج للتأويل بخلاف المعنوية اسقاطى (قوله كرز) هو في الاصل خرج الراعى ويطلق على اللئيم والحادق (قوله وأجاز الكوفيون) أى وبعض البصريين الاتباع أى بدلاً أو بياناً وهذا هو الحق لعدم احواجه للتأويل لجوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وانما اقتصر سيبويه على الاضافة لانها خلاف الاصل فيبين انها مسموعة وأما الاتباع والقطع فعلى الاصل مع اعتضادهما بالسماع (قوله وجب الاتباع) أى بالنسبة لا امتناع الاضافة فلا ينافي جواز القطع الآتي وهذا المختار جواز الاضافة في الصورة الثالثة كسعيد أتب الناقة كما صرح به الرضى لانه كغلام عبد الله فالاضافة في صورتى كون الاول مفرداً والاتباع في صورتى كونه مركباً (قوله وجملة الخ) عطف على منقول أى ومنه جملة ومنه ما ركب الخ وقد اقتضاه انهما قسيان لنقول مع انه شامل لهما وللمضاف الا ان يجعل من عطف التخصص انهما ما به أو يخص المنقول المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجملة هي المركب الاسنادى بضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد. وأما المزجى فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلة ثالثة بينهما منزلة ثالثة مما قبلها في ان الاعراب على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة كعبابك ومعنى كرب والمراد بالاعراب المد كور ما يشمل الحقل ليدخل نحو خمسة عشر وسببويه على لغة بنيانه وما ركب من الظروف والاحوال كصباح مساء وشعر يشعر بفتح الجزأين للبناء فكل ذلك من المزجى

**والاضافي**

فتتبع الشانى الاول فى اعرابه ويجوز القطم الى الرفع أو النصب

نحو مسرت يزيد أنف الناقة وأنف الناقة فالرفع على اضماع مبتدأ التقدير هو أنف الناقة والنصب على اضماع فعل التقدير أعنى أنف الناقة فيقطع مع المرفوع إلى النصب ومع المنصوب إلى الرفع ومع المجرور إلى النصب أو الرفع نحو هذا زيد أنف الناقة ورأيت زيداً أنف الناقة ومسرت يزيد أنف الناقة وأنف الناقة (ص)

(ومنہ منقول کہ فضل و اُسب و ذوار بحال کہ عداد و اُد و جہلہ و ماہزجر کہا \*

والاضافي كل كلمتين نزلت ثابتهما منزلة التنوين مما قبلها في ان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلما اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد ما ركب من حرفين كانما أو حرف واحد كياز بدأ وحرف وفعل كقد قام لانها تحكى كالجملة وأما المركب التوضيحي كزيد القائم فالحق بالمفرد اه (قوله ذا) أى المزجي مبتدأ وبغيره متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تم المذكور وأعراب جواب الشرط لا خبر لاصولحه لمباشرة الاداة والشرط وجوابه خبر (قوله من تجل) من ارتحل الخطبة والشعر اذا ابتدأ هما بلا تهيؤ فكأنه مأخوذ من قوطم ارتحل الشئ اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد ويثوى اه تصریح (قوله والى منقول) منه العلم بالغلبة لان غلبته كالوضع الجديد خلافا لمن جعله واسطة قاله في الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لان أصل الاسماء التثنية كبرفلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم في نحو سعاد وقيل كلها من جملة (قوله ما لم يسبق له استعمال) أى للفظه الخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كقفقاس فان مادة الاول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته والثاني لم يستعمل هو ولا مادته قالوا لم يحكى من ذلك غيره أفاده المصريح ولو أبدل الاستعمال بالوضع طرح ما نقل بعد وضعه فقط فانه من المنقول كفى شرح الجامع (قوله قبل العلمية) أى قبل نوعها الحاضر فخرج اسما علم الشخص فانه منقول كما قاله الشنواي وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة غير الاولى فانه من جملة (قوله وأدد) نوزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أداة وهي المرة من الود كغرف وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كفى أقتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عند سيبويه من الود فهمز به بدل من واو وعند غيره من الاد بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا (قوله كفضل) أى وزيد فانه مصدر زاد زيد بد (قوله أو من جملة) أى فعلية أو اسمية كما مثله قال في التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كاطر المفاضة أو مستتر كقوله نبشت أخوالى بنى زيد \* بضم الدال في كل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من المبني أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كشمس بشد الميم لفرس وبذر بشد الميم لماء بقرب مكة أو ضارعا كيشكر لسيد فأنوح صلوات الله عليه أو أمرا كاصمت بكسر الهمزة والميم لفازة لان سالها يقول لصاحبه أصمت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة فاصير ورتبه اما فاعول معاملة الاسماء ولم يجعل هذه كيزيد لجامع منعها من الصرف كقوله أشلى سلوقية باتت وبات بها \* بوحش اصمت في اصلها أود جحر اصمت بالفحة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلابا سلوقية في اصلها أود أى عوج بوحش تلك المفاضة بخلاف زيد فاقن جوهم مقدر لضمه الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله \* وحدى يا حجاج فارس شمرا \* حل على الثاني لان النقل من الجملة خلاف الأصل فلا يصار اليه الا بدليل كضم زيد المار (قوله بعابك) بع اسم ضم وبك رجل بعينه فزجوا جعله عالما بالبلدة (قوله ومعدى كرب) بكسر الدال شذوذ والقياس فتحها كرمى ومسمى قاله المصريح هنا قال في باب النداء معنى معدى كرب عداء الكرب أى تجاوزه اه وقضيته انه اسم مفعول أعل اعلال مرضى فلا شذوذ لأنه مفعول فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ولا يضر تخفيف ياء وان كان القياس شذوها كمرضى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل (قوله اعراب ما لا ينصرف) أى على الجزء الثاني أما الاول فيلزم

ذا ان يغيرويه ثم أعربا  
رشاع في الاعلام ذو الاضافة  
كعبد شمس وأبى قحافة  
(ش) ينقسم العلم الى  
مرتجل والى منقول فالمرتجل  
هو ما لم يسبق له استعمال  
قبل العلمية في غيرها كسعاد  
وأدد والمنقول ما سبق له  
استعمال في غير العلمية  
والنقل اما من صفة كحرث  
أو مصدر كفضل أو من اسم  
جنس كاسد وهذه تكون  
معربة أو من جملة كقام  
زيد بد زيد قائم وحكمها انها  
تحكى فتقول جاءنى زيد قائم  
ورأيت زيد قائم وممرت  
زيد قائم وهذه من الاعلام  
المركبة ومنها أيضا ما ركب  
تركيب مزج نحو بعابك  
وبعدى كرب وسيدويه  
وذكر المصنف أن المركب  
تركيب مزج ان ختم بغير  
وبه أعرب ومفهومة أنه ان  
ختم بويه لا يعرب بل يبنى  
وهو كاذ كره فتقول جاءنى  
بعابك ورأيت بعابك  
وممرت بعابك فتعرب به  
اعراب ما لا ينصرف ويجوز  
فيها أيضا البناء



شي واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من الصاغة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حيث قد  
 ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى إذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد  
 من الافراد بالفرق فتأمل (قوله يكون للشخص) في نسخ العين وهي أوضح (قوله للمعنى) منه كيسان  
 للفرد وسبحان للترزية و يسار للبصرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بحجة نبيلك عليه الصلاة والسلام

### ( اسم الإشارة )

هو ما وضع لمشار اليه أي حسا بالأصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضرا محسوسا بالبصر فاستعمله في المعقول  
 والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك نخرج ضمير الغائب  
 وأل لان اشارتهما ذهنية قيل والإشارة في التعريف لغوية وفي المعارف اصطلاحية فلا دور وفيه ان المراد  
 بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية فهي لغوية أيضا فالأحسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء المعرف في  
 التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر (قوله بهذا) قدم المعلوم للحصر  
 بالنسبة لما ذكره هنا ولا فتلها إذا همزة مكسورة وذاته بهاء بعدها كذلك وذاؤه بضمهم مامع المدنى السكل  
 و يروى بالآخرين قوله

هذاؤه الدفتر خير دفتر في يد قمر ما جدمصدر

وآلك بهمزة مدودة فلام كافي التسهيل قال الدماميني وليست بدلا من الدال لتباعد مخارجهما فصارت  
 الهمزة اسماءنا كما هي حرف في النداء وفعل أمر من أوأى كما سر خجلة اشارات المفرد خمسة (قوله المفرد)  
 متعلق بأمر واللام بمعنى الى كقوله تعالى انى لما أنزلت الى من خير فقير ان لم يضمن معنى سائل لان الإشارة  
 لا تتعدى باللام كما يفيد صنيع القاموس والمفرد اما حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذاك الفريق ونحو عوان  
 بين ذلك أى المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل في الجمع كقول لبيد

واقدم سئمت من الحياة وطولها \* وسؤال هذا الناس كيف لبيد

(قوله مذكر) أى ولونزى لا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل ذكره مراعاة للخبر أولان  
 لغة إبراهيم لان فرق بين المذكر والمؤنث (قوله بذى) متعلق بقتصر لتضمنه معنى خصص والخصر اضافى  
 أيضا لاسمائى (قوله من نفس السكامة) أى وهو ثلاثى الوضع لا كما الموصولة خلافا للسيرافى الغلبة أحكام  
 الثلاثى عليه كالوصفية والتصغير وأصله ذى غير ممنون للبناء حذف لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لانها محركة  
 وقيل حذف العين لانها ما كنة ورد بان الحذف بالواو اسرى ألقى وحكاية سيبويه مالة ألفه تعين ان اصلها ياء  
 اذا سبب لها سواء وان كان باب طويت أكثر من باب حييت (قوله زائدة) أى وفيها أحادى الوضع لان  
 الالف والياء فى ذان وذين للثنائية ورد بان ألفه حذف للساكنين ولذا شدد النون عوضا عنها على أن  
 التحقيق أنهما ليسا مثنيين حقيقة كما سياتى (قوله بذى الخ) جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بالدال  
 وخسة بالتاء وأقاد الرودانى ان أصل الجميع ذا قلبت الالف ياء والدال ناء فى ذى وتى ثم الياء هاء فى ذهونه وقس  
 الباقي (قوله وذات) بالضم هي أغربها والاسم ذا والتاء لتأنيث (قوله للثنى) أى صورة المرتفع محلا  
 لان التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للذكر والمؤنث لامتثان اذ لا يثنى المثنى كما سر والظاهر بناؤه على  
 الالف والياء مراعاة لصورة الثنائية كيارجلان ولا رجلين (قوله وفى سواء) أى وفي حال ارادة سوى  
 المرتفع وأما ان هذان لساحران فقد مر تأويله (قوله للثنى المذكر) أى ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى  
 فذائك برهنان كفى للمنى (قوله مطلقا) أى مذكرا عاقلا أولا وهو حال من جمع مع تنكيره لورود الحال  
 من النكرة فليلا (قوله والمذمولى) جرى على عرف اللغويين والقراء أن المذم والقصر لا يخص الاسم

يكون للشخص كأنقدم  
 ويكون للمعنى كما مثل بقوله  
 برة للبردة وخيار للنجرة  
 (ص)

### ( اسم الإشارة )

بذل المفرد مذكر أشرف بذى  
 وذو فى تعالى الانثى اقصر  
 (ش) يشار الى المفرد المذكور  
 بذو ومنه ذهب البصريين ان  
 الالف من نفس السكامة  
 ومنه ذهب السكوفيين أنها  
 زائدة وإشار الى المؤنثة  
 بذى وذو يسكون الهاء وتى  
 وتاؤه بكسر الهاء باختلاس  
 وباشباع وتو يسكون الهاء  
 وكسرها باختلاس واشباع  
 وذات (ص)

(وذا نان للثنى المرتفع \*  
 وفى سواء ذين تين اذ كر نطم)  
 (ش) يشار للثنى المذكور  
 فى حالة الرفع بذان وفى حالتى  
 النصب والجر بذين والى  
 المؤنثين بتان فى الرفع وتين  
 فى الجر والنصب (ص)  
 (و بأولى أشرف لجمع مطلقا \*  
 والمذم أولى ولدى المذم)

المعرب وتنوين الممدود لغة وجعله المصنف كمنون ضيقن كثير به اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع  
 الحزمة أوله وأبداهاهامضمومة وكذا مفتوحة ثلها وأوسا كنة كما في التسهيل وشرحه وتكتب ألف  
 المقصورة ياء وكذا الممدودة في أولئك ويقرب بينهما وبين إلى الجارة بواو بين الممدودة واللام وبهذين  
 مع اشارات المفرد والمفردة وذين وتنين تكمل أدوات الإشارة تسعة عشر وبلغات أولاء الممدود أربعة  
 وعشرين وهي بالنظر للإشارة إليه ستة أقسام فقط باعتبار الأفراد والتذكير وضمهما (قوله انطقا)  
 ألقه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله واللام) مبتدأ خبره ممنوعة وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر  
 عليه على ما مر في قوله والامران لم يك للنون محل الخ فلا تغفل وهاهنا بقصر مفعول قدمت وتكتب مفعولة  
 منه لأن المقصود اللفظ الموضوع للتنبيه المخاطب المركب من الهاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه  
 لكتنه يشكر ويضاف للتنبيه لينضح المراد به من إضافة الدال للدلول ولا يقال هاء التنبيه بالمد لا يقتضي  
 أن الدال عليه هو هاء بالمد أن قصد لفظها أو سماها وهو المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن  
 العامل مسماها وهو بفتدبر (قوله وغيرهم) منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان  
 عنه مسؤولا (قوله ذم المنازل) بفتح الميم للتحفة وكسر هاء على أصل التخالص وضهاتها باعالم الدال وهي على  
 هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش المعيشة اه صبان وفي الاسقاطي الراجح السكسر  
 لأنه الواجب لوفك الادغام (قوله أتى بالكاف وحدها) لكتنها لا تدخل في اشارات المؤنث الامع في وتا  
 وكذا ذي بخلاف بخلاف غيرها كما نقل عن الجمع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذائه بالضم والسكسر من  
 اشارات المذكر (قوله وأل الكاف واللام) لكن لا تدخل اللام في المثني ولا أولاء الممدود بل في المفرد  
 مطلقا وأولى المقصور والظاهر منعها أيضا فبالا لا تدخله الكاف من اشارات المفردة والمفرد وتقيم لا يدخلونها  
 أصلا وأصل هذه اللام السكون لكتنها تسكسر للتخالص في نحو ذلك وتلك وتلك ولا يتوهم أنها لام الجر  
 مع الضمير وقد يبق سكونها ويحذف ما قبلها من ياء أو ألف كذلك بكسر التاء وفتحها (قوله حرف  
 خطاب) أي لا ضمير ولا الأضياف اسم الإشارة إليها اذ لا يتصل الضمير بالباعله ولو أضيف لحذفت النون  
 من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية وتصرف هذه الكاف بحسب  
 الخطاب على الافصح كالسكاف الاسمية وقد تنفرد امامفتوحة في الاحوال كلها أو مفتوحة في المذكر  
 ومكسورة في المؤنث جمعا أو غيره ففيها اثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو  
 هاك ها كما ولا ضمير في اياك ايا كما الخ ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو رأيتك هذا الذي كرمتم على  
 فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم افراده استغناء بتصريف الكاف وليست هي الفاعل والتاء حرف  
 خلافا للفرع لأنها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر بهذا الترتيب  
 الا عن حالة عجيبه فلا بد بعده من استفهام يبينها ما ظاهر كآ رأيت زيدا ما صنع أو مقدر كآ لآية أي لم كرمته  
 وقوله ان أنتم كلام آخر والمنصوب بعده ما ينزع الخافض أي أخبرني عن زيد وعن الذي لان هذا من  
 مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أي أخبرني خبر زيد كما اختاره الدماميني وقد يحذف نحو  
 أرايتكم ان أناكم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام لاتهام مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضى بناء  
 على أن أصله بمعنى أبصرت أو أعرفت فيطلب مفعولا واحدا مع أنه انسلخ عن معنى الرؤية أصلا إلى طلب  
 الاخبار (قوله فان تقدم حرف التنبيه أتيت بالكاف) لكن يقل جمعها حتى في المثني والجمع كما اختاره  
 أبو حيان وان منعه المصنف فيهما كقوله

ياما أميلح غزلانا شدن لنا \* من هو ليما سكن الضال والسمر

وهو تصغير هو لاء لأن يحكم المصنف بشدود ذلك وتمنع الكاف ان فصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة لان

انطلقا بالكاف حرفادون  
 لام أو معه

واللام ان قدمت هاء ممنوعة  
 (ش) يشار إلى الجمع مؤنثا  
 كان أو مذكرا بأولى وهذا  
 قال المصنف أنشرجم مطلقا  
 ومقتضى هذا انه يشار به  
 إلى العقلاء وغيرهم وهو  
 كذلك لكن الأكثر  
 اسما لها في العاقل ومن  
 ورودها في غيره قوله

ذم المنازل بعد منزلة الأولى  
 والعيش بعد أولئك الأيام  
 وفيها لغتان المد وهي لغة  
 أهل الحجاز وهي الواردة في  
 القرآن العزيز والقصر  
 وهي لغة تميم وأشار بقوله  
 ولدى البعيد انطقا بالكاف  
 إلى آخر البيت إلى ان المشار  
 إليه له رتبة ان القرب والبعيد  
 جميع ما تقدم يشار به إلى  
 القريب فاذا أريد الإشارة  
 إلى البعيد أتى بالكاف  
 وحدها فتقول ذاك والكاف  
 واللام نحو ذلك وهذه  
 الكاف حرف خطاب فلا  
 موضع لها من الاعراب  
 وهذا الخلاف فيه فان تقدم  
 حرف التنبيه الذي هو هاء  
 على اسم الإشارة أتيت  
 بالكاف وحدها فتقول  
 هذالك وعليه قول طرفة



جميعها بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كفاي التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها انا ذاهو كثير وقد تعادها  
توكيدا نحوها انتم هؤلاء أو بغيره وهو قليل كقوله

هان ذي عنرة الاتسكن نعت \* فان صاحبها مشارك النكد

والعنرة بالكسر المنعرة والاختبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام  
في حاشية التسهيل وان وقع في ديباجة المعنى حيث قال وهما انا بالغ بآسروته (قوله بني غبراء) هي الارض  
وبنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو في يسكر ونفي للفصل بالمفعول والطراف  
بكسر المهملة البيت من الادم وأراد بأهله الاغنياء والبيت اطرفة بن العبد في معلقة (قوله فلا تقول هنالك)  
أي كراهة كثرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضعفها أن الادم يمنع في المثني وأولاء الممدود فهاذا دل على  
البعد حيفئد وتشديد النون والملا يصلحان له لوجودهما بدون السكاف أيضا مع ان لغة تميم تركها مطلقا  
\* واعلم ان المشار اليه امام فرد أو مثني أو جمع مذ كراؤمؤث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك  
بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه  
فيها لا تعدد لفظها باعتبار مخاطب لعدم حلقها السكاف وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول كيف  
هذا الرجل وذو المرأة مثلا يارجل ويا رجلان الخ ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهي جمع السكاف واللام  
في ستة المخاطب مع مثني المشار اليه مذ كراؤمؤثا نحو ذان لك ذان لك ان لك الخ تبقى صور الجواز  
ستة وستين وهي رتبة المتوسط بتمامها وستة من القرب وأربعة وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار المعنى  
والايفشار للجمع المذكور والمؤث بالفظ واحد وخطاب المثني مذ كراؤمؤثا كذلك فباعتبار اللفظ  
تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون ويمتنع  
عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة لسكل مشار اليه تكثرت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن  
الجدول (قوله داني المسكان) أي المسكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمسكان لسكن في التسهيل ان  
هناك وهناك وهما بالتشديد قد يشار بهما للزمان نحو هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت أي في يوم نحشرهم  
وقوله واذا الامور تشابهت وتعاضت \* فهناك يعترفون أين المفرع

أي في وقت تشابه الامور وقوله \* حنت نوار ولات هنا حنت \* أي ولات في هذا الوقت حنين فلات  
مهملة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدأ وهو حنت المؤول بحنين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير  
ولات الوقت وقت حنين لان هذا لا يخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة واعلم ان المسكان والزمان  
لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الأدوات فهي في محل نصب على الظرفية أمام من غير تلك  
الحقيقية فلا يشار بهما بل بغيرها نحو هذا مكان طيب وذلك زمان الربيع (قوله وبه السكاف صلا) أي  
مفتوحة مفردة دائما سم (قوله أو بتم) بفتح المثناة وشدا الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة  
كربت وهما السكت وقفا وقد يجري الوصل مجراء لا السكاف ولاها التنبيه وهي هنا ملازمان للظرفية أو  
شبهها وهو الجرب من أوالي كفاي أين لا خصوص من كما قاله الساماني ولما غلط من زعم ان ثم مفعول رأيت  
في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت بل الصواب ان الفعل امام منزل منزلة اللازم أي واذا وقعت رؤيتك ثم أي في  
ذلك المسكان أو حنف مفعوله أي واذا رأيت الموعود به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه اذا نطق  
(قوله أو هنا) بالفتح والتشديد والاختيرة بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزيادة تاء ساكنة على  
هنا المفتوحة المشددة وحنت ألفها الساكنين وقد تسكرها هاء اه تصرخ والله سبحانه وتعالى أعلم

(الموصل)

رأيت بني غبراء لا يسكر ونفي  
\* ولا أهل هذاك الطرف  
الممدد ولا يجوز الاثنيان  
بالكاف واللام فلا تقول  
هنالك وظاهر كلام المصنف  
انه ليس للمشار اليه الا  
رتبان قرني وبعدي كما  
قررناه والجمهور على أن له  
ثلاث مراتب قرني  
ووسطى وبعدي فيشار الى  
من في القرني بما ليس فيه  
كاف ولا لام كذا وذو  
والى من في الوسطى بما فيه  
السكاف وحدها نحو ذلك  
والى من في البعدي بما فيه  
كاف ولا م نحو ذلك (ص)

(وهنا أو ههنا أشترى \*  
داني المسكان وبه السكاف  
صلا  
في البعد أو بتم فله أو هنا \*  
أو ههنا لك انطقن أو هنا)  
(ش) يشار الى المسكان  
القريب ههنا ويتقدمها  
التنبيه فيقال ههنا ويشار  
الى البعيد على رأى المصنف  
ههناك وهنالك وهما بفتح  
الهاء وكسرها مع تشديد  
النون و بتم وهنت وعلى  
مذهب غيره هنا للمتوسط  
وباعده للبعيد (ص)  
(الموصل)

هو اسم مفعول من وصل الشئ بغيره جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة (قوله موصول الاسماء) مبتدأ  
 أول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الأول والتي مبتدأ ثالثة حذف خبره والجملة خبر الثانية أي التي  
 التي فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه والتي مبتدأ ثالثة حذف خبره والجملة خبر الثانية أي التي  
 لها التي (قوله لا تثبت) بضم أوله مجزوم بالانهاية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن الياء أي لا تثبت أنت  
 وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو الياء مفعوله مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط  
 لجواز أن اذا مجرد الظرفية (قوله بل مائليه) أي الحرف الذي تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم  
 يزل من اللبس وهذا تصرح بما علم فلغظ بل انتقال الاضراب وكون ما مفعولا محذوف بفسره أوله من باب  
 الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبره أول كما ستعرفه (قوله ان تشدد) اما بضم التاء مع كسر الدال  
 مبني للفاعل أو مع فتحها للمفعول من أشدد الر باعى أو بفتح التاء مع ضم الدال مبني للفاعل أو بعكسه  
 للمفعول من شدد يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره والجملة  
 الشرطية والرابط على بنائه للفاعل محذوف أي تشدها وللمفعول مستتر فيه (فائدة) قال القراء كل  
 مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كغفقت أعف ولا يضم الاسماعا ومتعديا ضم كرددت  
 أردو مدت أمدا لا ثلاثة أحرف من المتعدي كسرت أيضا ندور أو هي شدد يشده ويشده وعله اذا سقاء ثانيا  
 يعله ويعله ونم الحديث بنه ونه فان جاء مثل هذا لم نسمعه فهو قليل والضم أصله وجاء منه حرف واحد  
 بالكسر فقط شددوا وهو حو به محبة اه صحاح (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى الحصر  
 على حدثي جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد الاتعويض عن ياء المفرد دخلا لمن جعله لتأ كيد الفرق بين  
 تشديد المعرب والمبني وان حصل أصل الفرق بحذف الياء (قوله الى اسمي) هو كجاء التسهيل ما افتقر أبدا  
 الى جملة ولولا تأويلا كالظرف والوصف والى عائد من ضمير أو خلفه كما سيأتي نخرج بابدا النكرة الموصوفة  
 بجملة قائما تقرر البها حال وصفها بالآبدا وبالعائد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر  
 ولم يحتج لعائد (قوله وهي خمسة) نظمها السندوبى فقال

وهاك حروفا بالصادر أولات \* وذكرى لها خسا أصبح كجروا

وهاهي أن بالفتح أن مشددا \* وزيد عليها كي نغدها وما ولو

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو وخضتم كالذي خاضوا أي تكوؤهم قالوا أو في زائدة دخلت على  
 الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسمية وحذف عائدته وموصوفه أي كالخوض الذي  
 خاضوه وأصله الذين حذف نونه على لغة أو المراد كالغريق الذي خاضوا لجمع العائد نظر المعنى (قوله ماضيا  
 الخ) لكن لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان الشرطية لما قبلته الى الاستقبال تناسب عملها  
 في محله فالموصولة بالماضي وكذا بالامر هي الناصبة للمضارع عند الجمهور ولا غيرها وان كانت سائر النواصب  
 لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع فيها ووصلها بالماضي اتفاقا وبالأمر عند سيبويه بدليل دخول  
 الجار عليها في نحو كتبت اليه بأن قم أولا تقع اذا لا يدخل الاعلى الاسم فتؤول بمصدر طلي أي كتبت اليه  
 بالأمر بالقيام كقادر الزحشسرى في قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أي بالأمر بالانذار فلا  
 يفوت معنى الطلب ورده الدمايني بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أي  
 كهذه الآية ونحوها وحينئذ اليه أن اصنع الفلاك واذا أوحيت الى الخوار بين أن آمنوا بي وانطلق الملائمهم  
 أن امشوا أي انطلقت أسنتهم فكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول  
 دون حروفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالمثال أي كتبت اليه بقم  
 أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا ولأن كان في الواقع اسما لقصد لفظه (قوله

(موصول الاسماء الذي

الانثى التي

والياء اذا ما نفي لا تثبت

بل مائليه أوله العلامة \*

والنون ان تشدد فلا ملامه

والنون من ذين وتين شدد

\* أيضا وتعويض بذلك

قصدا

(ثم) يتقدم الموصول الى

اسمي وحرفي ولم يذكر

المصنف الموصولات الحرفية

وهي خمسة أحرف أحدها

أن وتوصل بالفعل المتصرف

ماضيا مثل عجبت من أن

قام زيد ومضارعان نحو عجبت

من أن يقوم زيد وأمر

نحو أشرت اليه بأن قم فان

وقع بعدها فعل غير متصرف

نحو قوله تعالى وأن ليس

للإنسان الاماسي وقوله

تعالى وأن عسى أن يكون

قد اقترب أجلهم فمضى

تخفيفا من الثقيلة

ومنها أن وتوصل باسمها وخبرها مثل عجب من أن زيدا قائم ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن الخففة كالثقلية وتوصل باسمها وخبرها  
 لكن اسمها يكون محذوفا واسم الثقيلة يكون مذكورا ومنها كي وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكي تسكرم زيدا ومنها ما تكون  
 ظرفية مصدرية نحو لا أحببك مادمت منطلقا أي مدة دوامك (٧١) منطلقا وغير ظرفية نحو عجبك ما

ضربت زيدا وتوصل  
 بالماضي كمثل المضارع  
 نحو لا أحببك ما يقوم زيد  
 وعجبك مما ضرب زيدا  
 ومنه مما نسو أي يوم الحساب  
 وبالجملة الاسمية نحو عجبك  
 مما زيد قائم ولا أحببك  
 ما زيد قائم وهو قليل  
 وأكثر ما توصل ظرفية  
 المصدرية بالماضي أو  
 بالمضارع المنبني بل نحو لا  
 أحببك ما لم تضرب زيدا  
 ويقل وصلها أعني المصدرية  
 الظرفية بالفعل المضارع  
 الذي ليس بمنبني بل نحو لا  
 أحببك ما يقوم زيد ومنه  
 قوله

أطوف ما أطوف ثم آوى  
 إلى بيت فعيده له كع  
 ومنها لو وتوصل بالماضي  
 نحو وددت لو قام زيد  
 وبالمضارع نحو وددت لو  
 يقوم زيد فقول المصنف  
 موصول الاسماء احتراز  
 من الموصول الحرفي وهو  
 أن وأن وك وما ولو علامته  
 صحة وقوع المصدر موقفه  
 نحو وددت لو تقسم أي  
 قيامك وعجبك مما تصنع

وجئت لكي أقرأ ويعجبني أنك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي للمفردة المؤنثة  
 فإذا نيت أسقطت الياء وأنبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللذان وبالياء في حالة النصب والجاء فتقول اللذين واللذين وإن  
 شئت شددت النون

ومنها أن) بالفتح والتشديد والمناسب لما سر أن يقول ثانيا (قوله وتوصل الخ) أي وتوثر بمصدر خبرها  
 مضافا لاسمها أن كان مشتقا وبالكون أن كان جامدا أو ظرفا كلفني أنك زيد أو في الدار أي بلغني كونك  
 زيدا إلى آخره أو يقال في الجامد بلغني زيديتك لأن ياء النسب مع التاء تفيده المصدرية كالقوسية أفاده  
 الاسقاطي وكذا يقال في الخففة إلا أن اسمها ضمير الشأن محذوف خبره بالجملة والمصدر يؤخذ مما بعده الفعل  
 الجامد ويضاف لما يناسبه كان يقال في الآية الأولى وعدم كون شيء للإنسان الاسمية وفي الثانية وكون  
 أجلهم متوقع القرب فتأمل (قوله كي) أي المحرورة باللام لفظا وتقديرا (قوله ظرفية) الأولى زمانية ليشمل  
 نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه أي كل وقت أضاءه أذا الزمن المحفوض لا يسمي ظرفا (قوله بالماضي والمضارع) أي  
 المتصرفين ولو تصرفا قاصدا كدأ وبند وصلها بالجامد كشكلا وعدا أو يمنع بالامر (قوله وبالجملة الاسمية)  
 أي إذا لم تصدر بحرف مصدرى نحو ما أن نجما في السماء لأنها حينئذ فاعل محذوف هو صلة ما أي ما نبت أن  
 نجما الخ وقيل أن وصلها مبتدأ حذف خبره أي نابت (قوله أطوف) بشد الواو للتكثير ما أطوف أي مدة  
 تطوي في ذلك كع كندام ذم للمؤث أي لثيمة أو وسخة ويقال لأمه كركع صكر (قوله بالماضي  
 والمضارع) أي المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو أنهم يادون في الاعراب  
 فالمشهور أن تقديره لو نبت أنهم الخ وبحث الدماميني أنه يقدر لو أنهم يادون ثابت كما قدره جمع بعد الشرطية  
 في لو أنهم صبروا كما سمي في هذا كفتة كون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمل اه  
 والغالب أنها لا تقع إلا بعد مفهم الغنى كودوا أحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتي وهو المغيظ المنيق  
 (قوله احتراز الخ) أي في بادئ الرأي والافحرفي لم يدخل أصلا لأن الكلام في المعارف فذكر الاسماء لبيان  
 الواقع (قوله فالذي) يكتب هو وجهه والتي بالام واحدة لكثرة استعمالها والذين واللتين مشى بالامين  
 على الأصل في كل ما أوله لام حلى باللفرق بينه وبين الجمع فصاحرا وحل الرفع عليهما ولم يعكس لسبب  
 المثني فاستحق الأصل وأل في الجميع زائدة لا معرفة لأن تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف  
 نون الجمع ونخرج عليها كالذي غاضوا في قول ونون المثني لبني الحارث كقوله  
 أبني كليب أن عمي الناب قتل الملوكة وفكك كالإغلال  
 وقوله هما اللتان ولدت تميم لقيس نخر طم صميم  
 والحاصل أن الذين الجمع أما بالنون مع ال أو حذف النون مع ال والرابعة رفعه بالواو والمثني أما  
 بتخفيف النون مع ال وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع ال ففيه أربع أيضا وأما الذي والتي فتعذف  
 بأوهما مع ال مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا أثبت ساكنة مع ال وبدونها تشد مكسورة ومضمومة مع  
 ال ففيهما ست لغات (قوله للمفرد) أي حقيقة أو حكما كالفرق (قوله أسقطت الياء) أي ياء المفرد  
 لكونها مع العلامة ولم يقل اللذان بتعجز ياء المفرد لكونها مع العلامة كالشجيان لأنها لاحظ لها  
 في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك أنها ثنية حقيقة فلا يشترط فيها العراب المفرد كما قيل به والاصح  
 اشتراطه وأنها ماصيفتان وضعتا ابتداء للمثنى لانتفية حقيقة وحذفها فالظاهر بناؤها كالمفرد لأن التثنية  
 التي هي من خواص الاسماء لم توجد حتى تعارض شهما الافتقاري وأما اختلاف المعامل نظرا للصورة

بعضه عن الياء المحذوفة فتقول اللذان والثلاثان وقد قرئ واللذان يأتيانها منكم ويجوز التشديد أيضاً مع الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول  
 للذين واللتين وقد قرئ ربنا أرنأ (٧٢) اللذين بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضاً في تشنية ذاتوا اسمي

الإشارة فتقول ذان وتان وكذلك مع الياء فتقول ذين وتين وهذا مذهب الكوفيين والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الالف المحذوفة كما تقدم في الذي والى (ص) (جمع الذي إلى الذين مطلقاً)

وبعضهم بالواو رفعاً نظماً باللات واللاء التي قد جمعا واللاء كالذين نزا وقما (ش) يقال في جمع المذكر إلى مطلقاً عاقلاً كان أو غيره نحو جاء في إلى فعلوا وقد شتمت عمل في جمع المؤنث وقد اجتمع الاسران في قوله

وتبلى إلى يستلثون على إلى تراهن يوم الرجع كالحدا القبل

فقال يستلثون ثم قال تراهن ويقال للمذكر العاقل في الجمع الذين مطلقاً أي رفعاً ونصباً وجراف تقول جاء في الذين أكرموا وبدأ ورأيت الذين أكرموا وصرت بالذين أكرموا وبعض العرب يقول اللذان في الرفع والذين في النصب والجر وهم بنو

الثنية فبينا على ما يشاء كل أعرابها من ألف وأياء ومثلها ما ذان وتان وكذا يقال في اللذان على رفعه بالواو فتدبر (قوله عوضاً عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لرجوع يائه قاله سم ولم يعوضوا في يدين ودمين لأن الحذف فيها قبل التثنية لا لها (قوله وقد قرئ واللذان) هي لابن كثير وكذا أرنأ للذين ويسكن راء أرنأ (قوله جمع الذي) مبتدأ خبره الألى والذين بحذف العاطف ومطلقاً حال من الذين أي بالياء في الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوي وهو مطلق التعدد لانها اسمها جمع لا جمعان لأن شرط الجمع إعراب المفرد كالتثنية ولأن الألى لا واحدة من لفظه والذين أخص من المفرد لا اختصاصه بالعلاء فلم يجر على سنن الجوع كذا قيل وفيه ان عموم الذي للعلاء وغيرهم بدلى فلا يمنع جمعه إذا أريد به عاقل ليعمهم شمولاً كجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائم بين خصوص العلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه اسم جمع أيضاً كما سرفي عالم وعالمين فالاسم التعليل الاول وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشروط فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب إلى بلاوا لازومه أن فلا يشته به إلى الجارة كما في التصريح بخلاف أولى الإشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلامهم يعرفونه بها في التصغير نحو اللذين (قوله باللات) متعاقب يجمع خبر عن التي والباء بمعنى على (قوله كالذين نزا) حالان من فاعل وقع أوصفتان لمصدر أو مختلفان أي وقع اللذان في كلامهم وقوعاً نزا حال كونه كالذين في كونه للمذكر كما قاله الشارح أوفى أنه يستعمل بالياء والنون كقوله

ونأمن اللذان ان قد راعفوا \* وان أثر بواجادوا وان تربوا عفا  
 وسمع اللذان رفعاً كالذين وأترب بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضده كأنه أصق بالتراب اه صحاح (قوله عاقلاً كان أو غيره) لكن يقل في غيره كما في التوضيح كقوله تمهيجني لاوصل أيا منا إلى \* سررن علمنا والزمان وريق وقصره كاذ كرأشهر من مده كقوله

أي الله لا شمع اللاء كأنهم \* مديوف أجاد القين يوماصفاها  
 أي أي الله ضمر الشمع بالضم من الشمم وهو ارتفاع قصة الانب والقيين بفتح القاف الحداد (قوله وتبلى الألى الخ) ضميره للذين في قوله قبله

فتلك خطوب قد علمت شـ ما بنا \* قديما فتبلى المنون وما تبلى  
 أي وما تبلى ما و يستأثمون أي ويلبسون الأثمة وهي الدرع حال كونهم على الخيول الألى تراهن الخ والروع بالفتح الخوف والحدا جمع حداة كعذب وعنية طائر معروف والقبل جمع قبلاء كحمر وجرأ من القبل كالحول في العين وزناومني فالاول للذكر بدليل يستأثمون والثاني للمؤنث بدليل تراهن ومنه قول مجنون ليلى صاحبها حب إلى كن قبلها \* وحلت مكانالم يكن حل من قبل

(قوله اللذان رفعاً) والصحيح انه مبني جى عبه على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء لما سرفيما ويكتب حينئذ بلامين لمشابهة المعرب الذي يظهر فيه آل لغوات النقل الحاصل على اللفظة الأولى بلزومه حالة واحدة والظاهر عليها انه مبني على فتح النون لاء على الياء فتأمل (قوله دليل) في التوضيح أو عقيل بالتصغير فيهما (قوله صبحوا الصباح) ظرف تأ كيد أي صبحوهم وقت الصباح والتخيل

عنيل ومنه قوله نحن اللذان صبحوا الصباح \* يوم التخييل غارة ما صباحا  
 ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بلاياء فتقول جاء في اللات فعلان واللاء فعلان واللا في فعلان وقد

بالمجتمعة مصغرا موضع بالشام والغارة اسم مصغر لا غار على العدو مفعول لاجله أو حال أى مغيرين وما عاها  
بكسر الميم من ألح المطردام واشتد (قوله ورد اللا في معنى الذين) أى للذكر كما أن اللى ورد للمؤنث  
فيتمازسان إلا أن الثاني أكثر من الأول (قوله فاما آباؤنا إلخ) أى أبس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم  
مهدا لنا بما كثر ما ناعلينا من الممدوح فأوقع اللا في للذكر بدليل مهدا وفصل بين الموصوف وصفته  
بأجنبي هو المختبر ونحوه قول (قوله تساوى إلخ) لما بين المختص بالفرد وغيره من الموصول وهو  
الثنائية المتقدمة الذى والى ومثناها والذين واللى واللات واللام شرع بين المشترك بين الواحد وغيره  
وهو ستة من وماوأل وأى وذو ذات فكل واحد منها يساوى الثمانية فى الاستعمال (قوله وهكذا إلخ) أى  
ذو شهر عند طي حال كونه كنهنا المذكور فى المساواة (قوله طي) بشد الياء وهما آخره على المشهور ومن  
الطامة كاطاعة وهى الأبعاد فى المعنى كافى الصحاح ويقال بلا همز أيضا كافى شرح مسلم ويتبعين الأول  
للوزن وقال السيوطى سمي به جدهم جليلة لأنه أول من طوى المنازل (قوله وهو وضع) ظرف لآلى وذوات  
فعله (قوله وأكثرت استعمال إلخ) ظاهره أنها لا تقله وغيرهم كانقله فى التلويح عن أكثر اللغويين  
والقول بأنها غيرهم فقط للبعض وفى شرح الجامع عن كتب الأصول وغيرها أن ابن الزبير لما سمع قوله  
تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لا خص من محمدا أليس قد عبد المسبيح والملائكة  
فيمكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما جعلك بلغه قومك ما لا يعقل اه وهذا  
إن صح كان نصا فى محل الخلاف (قوله فى العاقل) الأولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد أن فى وصفه تعالى  
بالعقل (قوله فانكحوا ما طاب إلخ) وقيل أنها فى ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته الملاحظة مع الذات وهى  
من غير العالم فلم يخرج عن أصلها قال السعد فى حواشى الكشاف التفرقة بين ما ومن إنما هى عند ارادة  
الذات وحدها أما إذا لوحظ معها صفة نحو كرم ما شئت من هؤلاء القائم والقاعد وماز يدأ فضل أم كرم  
فما كن يحكم الوضع على ما ذكره الزنجشبرى والسكاكى وغيرهما وإن أنكره بعضهم والمعنى انكحوا  
الموصوفة بأى صفة أردتهم من البكارة والتموية ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلاة اذ هى فى  
كل موصول ولعل المعنى فى المثال الثانى سبيحان القادر الذى سخر كن مثلا فتدبر وتستعمل فى العاقل إذا  
اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الأرض وفى الميم أمره كقول من رأى سبيحان  
بعد انظر ما ظهر لى وأما نحو قوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى فاعلم استعماله فيه ما لان الجمل فى حكم الجهاد  
ما لم ينفصل لالهام ذكره وأنوته كإثارة الشيع خال عن المصنف لان ذلك لا يخرج به عن العقلاء فتدبر  
(قوله وقد تستعمل فى غيره) أى أما لا فترانه به فى عموم فصل عن الجارة نحو فهم من عصى إلخ فتكون من  
مجاز الجارية أو لتشبيهه به نحو أسرب القطا إلخ فتكون استعارة أو لاختلافه به نحو والله يسجد من فى  
السموات فتكون تليما وقد بيناه فى بحث التنبيه (قوله بكيت إلخ) قيل أنها لما عباس بن الاحنف وهو  
مولد لا يحتاج بشعره ولذا سقط فى نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجماعة والقطا جمع قطاة نوع  
من الطير وهو يت بكسر الواو أى أحببت والشاهد قوله هل من يعبر نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطاب  
منه الاعارة فاستعمل فيه من و بعد البيتين

بخاربنى من فوق غصن أراك \* ألا كلنا يامستعير نعبير

وأى قطاة لم تحرك جناحها \* أميش بذل والجناح كبير

(فائدة) أتى من وما المعان جمعها بقولى

محامل من خمس فشرط تفهم \* وموصولة تنكير نقص وتما

وهلنى لما مع نى كف تعجب \* تغير معنى مع تهيواعاصا



على سرب القما اذ صررت  
في فقلت ومثلي باليكاء  
جدير \* اسرب القطا هل  
من يعبر جناحه \* اعلى  
الى من قد هويت اظير  
وأما الالف واللام فتكون  
للماقول وغيره نحو جاءني  
القائم والمركوب واختلاف  
فيها فذهب قوم الى انها اسم  
موصول وهو الصحيح  
وقيل انها حرف موصول  
وقيل انها حرف تعريف  
ولست من الموصولية في  
شيء وأما من وما غير  
المصدرية فاسمان اهما فاو امانا  
المصدرية فالصحيح انها  
حرف وذهب الاخفش الى  
انها اسم واعدة طي استعمال  
ذو موصولة وتكون للماقول  
وغيره وأشهر لغاتهم فيها  
انها تكون بلفظ واحد  
للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى  
ومجموعا فقول جاءني ذوقام  
وذوقامت وذوقاوا وذوقامتا  
وذوقاموا وذوقن ومنهم من  
يقول في المفرد المؤنث  
جائني ذات قامت وفي جمع  
المؤنث جاءني ذوات فن  
وهو المشار اليه بقوله وكالتني  
أيضا لاسم البيت ومنهم  
من يشبهها ويجمعها فيقول  
ذوا وذوي في الرفع وذوي  
رذوي في النصب والجر  
وذوانا في الرفع وذواتي في  
الجر والنصب وذوات في  
الجمع

وزائدة تأتي كذا مصدرية \* مع الظرف أو لا فافهم من لغتنا  
أي يأتي كل منهما مشرطا واستغناء موصولا ونكرة موصوفة أو تامة فالموصوفة اما غير ذلك قوله  
لما نافع يسمى اللبيب فلا تكن \* لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا  
ونحو صررت بما يحب لك ومن يحب لك فنافع ومحجب بالجر صفتان أو بجملة كقوله  
رب من أنضجت غيظا قلبه \* قد تمنى لي مسوتا لم يطع  
ربما نكرة النفوس من الامسلة فرجة كحل العقل  
بجملة أنضجت ونكرة صفتان لاصلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لماوله فرجة خبرها وأما  
جعل ما كافة وله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول نكرة ومن الامر بيان له أي قد نكرة النفوس حال من  
الامر له فرجة الخ فبرده ان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو مناظعن  
ومنا أقام وفيها سلم وفيها هلاك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحاج قارئاً قرأ الامن اغترف غرفة بالفتح  
فأنكرها وتوعد بالقتل ان لم يأت بشاهد على وقوع فعله في الكلام فخرج الرجل ها هنا يطلب شاهداً فبعد  
أيام سمع رجلا ينشد لامية ابن أبي الصلت  
صبر النفس عند كل ملم \* ان في الصبر حيلة المحتال  
لائق بالامور ذرعا فقد يكتشف غمهاؤها بغير احتيال  
ربما نكرة الخ وسمع عقب ذلك نبي الحاج فقال ما أدري أنا بأيهما أكثر سرورا والنكرة التامة  
لا تحتاج لوصف كما التجبية عند البصريين ونحو غسلته غسلان نعماً وقوله \* فنع من هوى سر وعلان \*  
أي نعم شيئاً ونعم شخصاً فلو من تمييز لفاعل نعم المستتر والفظ هو مخصوص بالمدح وفي سر حال أي نعم من أي  
شخص هو المدح حال كونه في سر الخ كما قدره الفارسي وتزيد ما عن من يكونها تجبية وزائدة ونافسة  
وكافة نحو انما الحكم الله ومصدرية ظرفية وضرفية ومهيئة كرم ما يود هيأت رب للفعل ومغيرة كما وما  
ضربت غيرت لوم من الشرط الى التضيض وبقى الابهامية نحو أعط شيئاً ما ولا امر ما جدد قصيراً نفعه وجعلها  
المصنف زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وليست هي وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجملة  
الا وهي مرفوعة بمثل الموصوف نحو صررت برجل أي رجل وطعمنا شاة أي شاة اه (قوله واختلف فيها)  
محل الخلاف حيث لا عهد ولا فرفة اتفاقا كجاءني محسن فأكرمته المحسن قاله الرضي (قوله وهو  
الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كجاءني ولعود الضمير عليها في أفصح المتق  
ربه وهو لا يعود الا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازني لان الموصوف لا يحذف  
الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كما مر أو كان النعت صالحا لمباشرة العامل نحو ان عمل سابقات  
أي دروعا سابقات وليس هذا واحدا منها وقد يقال هو من الثالث كما في الصبان (قوله حرف موصول)  
قائه المازني ورد بانه لم يوجد موصول حرفي الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف) قائله  
الاخفش ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وان الوصف معها يعجل ولو كان بمعنى  
المضي مع انها حينئذ من خواص الاسماء فكان ينبغي ابطالها عملة كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه الفعل  
وأجاب الاخفش عن هذا بالترامة (قوله بلفظ واحد) أي مبنى على سكون الواو في الاحوال كلها وهي  
مراد المتن بقوله وهكذا ذوا أي تساوى ما ذكر (قوله وهو المشار اليه بقوله وكالتني الخ) أي فهو إشارة الى  
لغة ثانية كما يفيد قوله أيضا وحاصلها أن ذات وذوات بضمهما للمؤنثة وجمعها وذوالباق وهو مفرد المذكر  
ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤنث كما هو ظاهر المتن والشارح لكن في الرضي ان له ذات على هذه الافة كفردة  
فقول المتن وكالتني أي واللذين لديهم ذات (قوله ومنهم من يشبه الخ) أي فيصرفها نصريف ذي بمعنى

وهي مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن أعرابها كاعراب جمع المؤنث السالم والاشهر في ذواته أعني الموصولة أن تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو رفعاً بالالف نصباً وبالياء جراً فيقول جاءني ذو قام رأيت ذاقام ومررت بذى قام فتكون مثل ذي عني صاحب وقدرى قوله فاما كرام مودرون لقينهم \* غسبي من (٧٥) ذي عندهم ما كفانيا بالياء على

الأعراب وبالواو على البناء وأما ذات فالفصيحة فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجراً مثل ذوات ومنهم من يعربها أعراب مسلمات فيرفعها بالضمعة وينصبها بنجرها بالكسرة (ص)

(ومثل ماذا بعدما استفهام أومن اذا لم تلغ في الكلام)

(ش) يعني أن ذا اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل ما في أمها تستعمل بلفظ واحد لذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجزوعاً تقول من ذا عندك وماذا عندك سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو مؤنثاً وشروط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بما ومن الاستفهاميتين نحو من ذاك وماذا فعلت فمن اسم استفهام وهو مبتدأ وذات موصول بمعنى الذي وهو خبر من وجاءك صلة الموصول التقدير من الذي

صاحب مع أعراب جميع تصار يفها جلا عليها كذا في الرضى ومقتضاه أن ذات يعرب بالحرركات الثلاث وإن يقال في تنزيها ذواتا وذواتي بواو بعد النال كافي التي بمعنى صاحبة وإن ذوات تعرب بجمع المؤنث كالتى بمعنى صواحب على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلم أولاً على ذوات حيث أفرادها وعدمها فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث الأعراب والبناء فهذا كلام مستأنف يبين به أن من يقول ذوات بعضهم بمنزلة وهي اللغة الثانية في كلامه وبعضهم يعربها وهي الثالثة وليس مرتبطاً بقوله ومنهم من ينزهها لئلا يخالف كلام الرضى المار ثم بين أن بناء ذوات المفردة أي في اللغة الأولى والثانية أشهر من أعرابها بالحرروف وهي اللغة الثالثة وليس هذا مكرراً مع قوله فيما مر وأشهر لغاتهم الخ لأن ذلك من حيث لزومها لفظاً واحداً بقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والأعراب نعم كان يكفي أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالفصيحة الخ وهذا التقرير يعلم أنه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص أعرابها بلغة نصريتها ببناءها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفي بمصر سنة سبع أو ثمان وثلاثين وثلاثمائة كافي السجاعي وقوله هذا هو ما مر عن الرضى في لغة نصريتها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم في الأسماء الستة (قوله ومنهم من يعربها أعراب مسلمات) صريحه أن هذه الذات المفردة وهو أيضاً في الجمع على أن الشارح ثقة فليس لنا أن نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساد نعم يؤهم كلامه أن ذات لا تنصب بالفتحة أصلاً وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الارتشاف كافي التصريح ومر عن الرضى (تنبيهه) إذا عرّب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم الإضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءني ذات قامت وذوات فن وهكذا كافي التصريح وقياسه ثبوت النون في تنسية ذوات وجمع وذو يقال ذوان قاما وذوون قاموا وذواتان قامتاهم عدم الإضافة لكتن في جميع النسخ محذوفة ولم أر من نسب عليه فلم ينظر ما وجهه والله أعلم (قوله ومثل ما) خبر مقدم عن ذواته وأما مرفوع لفظاً ومبني على الفتح في محل رفع لأن الإضافة إلى المبني تجوز البناء كإسباني وقرئ بهما في السبع قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون وقوله ما استفهام من إضافة الحال للابول فهي على معنى لام الاختصاص لا بيانية ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعل منه (قوله في أنها تستعمل الخ) أي لا في كونها لغبر العاقل بل هي للعاقل وغیره كما مر جوابه (قوله أن تكون مسبوقة بما) أي وأن لا تكون مشارباً نحو وماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تأتي كافي المتن ولم يشترط الكوفيون الأول عملاً بقوله

عند ما لعل عليه كإمارة \* نحووت وهذا التحملين طليق

أي والذي تحمليه ويرد بجعل ذا اشار في تحملي حال أي وهذا طليق حال كونه محمولاً لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الأخبار بالمعرفة عن النكرة لأن ذلك في غير الاستفهام نعم الأولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أي وأسماء موصولة أو نكرة موصوفة كقوله

دعي ماذا علمت سأنتقيه \* ولكن بالمغيب خبر بي

فإذا كان اسم موصول بمجدة علمت عند التبر في ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال لأن التركيب إنما

جاءه وكذلك ما مبتدأ وذات موصول بمعنى الذي وهو خبر ما فعلت صلته والعايد محذوف تقديره ماذا فعلته أي بالذي فعلته واحترز بقوله اذا لم تلغ في الكلام من ان تجعل ما مع ذا أو من مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي أي شيء عندك وكذلك من ذاهندك

ثبت في أسماء الاجناس لا في الموصولات أي اتركى الذي علمته أنا وخبرني بما تنقيب عنى لاجتنبه وهذا أي جعلها جزء كلمة الغاء حكمي أما الحقيقي فجعل ما استفهامية وذاتائدة على رأى من يجوز زيادة الاسماء كالناظم ويظهر أثر الالغاء من في نحو سألته مماذا فتثبت ألفها في الالغاء الحكمي لصيرورتها جزءاً من المركب وتحذف للجاري الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان **(قوله فماذا مبتداً)** ويحتمل أيضاً عدم الالغاء فناء ووصول بالظرف خبر عن ما يظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي جوابه فتقول في الالغاء ماذا صنعت أخيراً أم شرباً بالنصب بدلاً من ماذا لأنه مفعول مقسم وعند عدمه بالرفع بدلاً من ما لانها مبتداً ومنه قوله

ألا تأسلان المرء ماذا يحاول \* أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وكذلك يفعل في الجواب نحو ماذا ينفعون قل العفو بالرفع لا في حمز وعلى جعل ما موصولاً والنصب للباقيين على الالغاء كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً قيل ويتعين الالغاء اذا وقع بعد ما موصول نحو من ذا الذي يشفع فن ذا مبتداً أو من فقط وذاتائدة على ما مر والذي خبر لكن قال الدماميني بل يترجح فقط لاحتمال ان الذي تأ كيداً أو خبر المحذوف والجللة صلة ذا اه **(قوله يلزم بعده صلة)** ويجوز حذفها للدليل اما لفظي كأن يدل بصله الموصول على صلة آخر نحو أعط الذي والتي وصلتك أو معنوى كقوله

نحن الاولى فاجمع جو \* علك ثم وجههم اليها

أي الاولى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقوله بعد اللتيا والتي أي بعد الخصلة التي من فطاعة شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايها المقصر العبارة عن تصوير شدتها انتهى تصريح والتتيا بفتح اللام ونضم تصغير التي وقد يحذف الموصول دون صلاته كقول حسان

أمن يهجو رسول الله منكم \* ويمدحه وينصره سواء

**(قوله حرفية)** هذا اذا سئل على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتها لها على الضمير **(قوله أن يقع بعده هاء صلة)** أي متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجللة القسمية كقوله

ذاك الذي وأبيك يعرف ما لك \* والحق يدفع ترهات الباطل

أو الندائية كقول الفرزدق لندب ربي اليه من زاده

تعش فان عاهدتني لا تخونني \* نكح مثل من ياذب يسطع حبان

وكذا الاعتراضية كفي الهمع وسيأتي مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معموها على الموصول لانها كالجزء المتكامل له وأما نحو وكانوا فيهم من الزاهدين فتمتلك الظرف محذوف تدل عليه صلة أل أي وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فالظرف الثاني اما خبر ثان أو صفة للخبر المحذوف للتأكيد كعالم من العلماء وللتأسيس على معنى من بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا من الزاهدين **(قوله تبين معناها)** أي لان تعريف الموصول انما هو بصلته الرافعة لاهتمامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لان وضعها على الابهام وتخصيصها بها عارض فلم تعرف بها **(قوله على ضمير)** ويسمى عائداً وقد يختلف الظاهر سماعاً كقوله \* وأنت الذي في رجفة أنته أطمع **(قوله ان مفرداً)** الخ) بنصب الاول ورفع الثاني أي ان كان الموصول مفرداً فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتي في باب كان **(قوله مراعاة اللفظ)** هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثاني ومنهم من يستمعون ويجري الوجهان في كل ما خالف لفظه معناه كاسماء الشرط والاستفهام الال الموصولة فإرعى معناها فقط تخفاء موصوليها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذ لم تقع خبراً ولا نعماً كجاء الضارب للواحد وغيره ويجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ ليس كأعط من سألتك لامن سألك أو قبح كجاء من هي جراء ولا تقل هو

فماذا مبتداً وعندك خبره فذا في هذين الموضعين ملغاة لانها جزء كلمة لان المجموع اسم استفهام (ص)

وكاها يلزم بعده صلة

على ضمير لا تقي مشتمله

(ش) الموصولات كلها

حرفية كانت أو اسمية يلزم

أن يقع بعده هاء صلة تبين

معناها ويشترط في صلة

الموصول الاسمي أن

تشمط على ضمير يلق

بالموصول ان مفرداً مفرد

وان مذكراً فذكر كروان

غيرهما فغيرهما نحو جاءني

الذي ضربته وكذلك

الثنائي والمجموع نحو جاءني

اللذان ضربتهما والذين

ضربتهم وكذلك المؤنث

فتقول جاءتني ضربتها

والثلاث ضربتهما واللاتي

ضربتهن وقد يصح كون

الموصول لفظه مفرداً مذكراً

ومعناه مثني أو مجموعاً أو

غيرهما وذلك نحو من وما

اذا قصد بهما غير المفرد

المذكر فيجوز حينئذ

مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى

فتقول أعجبتني من قام

ومن قامت ومن قاما ومن

قامتا ومن قاموا ومن قن

على حسب ما عني بهما

(ص)

(وجلة أو شبهها الذي وصل \* به يكن عندي الذي ابنه كفل) (ش) صلة الموصول لا تكون الا جلة أو شبهه جلة ونعني بشبهه الجلة الظرف والجار والمجرور وهذا في خبر صلة الالف واللام وسيأتي حكمها ويشترط في الجلة الموصول بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون خبرية الثاني أن تكون خالصة من معنى التعجب الثالث أن تكون غير مفتقرة الى (ص) كلام قبلها فاحترز بالخبرية من

لان الخبر مؤنث ويترجح اذا عطفه سابق كقوله \* وان من النسوان من هي روضة \* كافي التصريح أي فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لالتأنيث كالأقبح في زيد علامة فتدبر (قوله وجلة الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يصل به جلة الخ وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هي (قوله والظرف والجار والمجرور) لم يجعلها جلة باعتبار متعلقها بالفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) بقي أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه لانه ارادة الاستغراق وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول قال في التوضيح الا في مقام التحويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فغشيه من اليم ما غشيه فأوحى الى عبد ما أوحى ويلزم من عهدا خبريتها دون العكس لان الخبر قد يجهل المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محتملة للصدق والكذب في ذاتها وان قطع بأحدهما بالنظر لغايتها ومنها الجلة القسمية نحو وان منكم من لم يعطن وان كان القسم انشاء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجلة الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذي ان قام فت والمراد خبرية أصالة اذ هي الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كالأفاضل عن كونها خبرا وكذا جلة الصفة والحال والخبر (قوله جاء الذي أضربه) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية ضمنا وبقى جاء الذي رجه الله مما هو انشاء معنى فقط لا لفرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف المازني في الاخير والكسائي في الكل كافي الاشدوني فقول الشارح خلافا هشام أي والكسائي ولا حاجة لمافي قوله واني لراج نظرة قبل التي \* لعلى وان شطت نواها أوزورها

لان تقديره التي أقول فيها على الخ أو أن أوزورها صفة دالة على خبر لعل وهي معترضة بين الصلة والموصول ولا في قوله وماذا عسى الواشون أن يشهدوا \* سوى أن يقولوا اني لك عاشق لا مكان ان ذام لغاة لا موصولة وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانشاء التبرجى لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسى ووقوعها خبرا لان نحو اني عسى صائما دليل على أنه فعل خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أي أصالة لانها الآن انشائية اتفاقا ولذا منعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام والمقصود من الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بأن يكون متعلقه عاما أو خاصا بقرينة كان يقال اعتكف زيد في الجامع وعمر في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذا تام كما قاله السامعي أمالناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح هذا هو التحقيق في تفسير التام والناقص وسيأتي في الابتداء للفقير والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جلة ولا يقدرا سما خبرا محذوف كجاء الذي هو كأن عندك لان شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي لا يصلح به كما سيأتي والظرف هنا صالح لذلك دمايني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الانسمية (قوله وكونها) أي أل بعرب الافعال أي موصولة به أو الضمير أصالة أو البناء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بهما التجديد لا الدوام والا كانا من الصفة المشبهة كالمؤمن والصانع فيجري فيهما الخلاف وكذا أمثلة المبالغة (قوله نحو القرشي) أي لانه جامد مؤنول

غسبرها وهي الطلبية والانشائية فلا يجوز جاء الذي أضربه خلافا للكسائي ولا جاء الذي ليته قائم خلافا لهشام واخترت بخالية من معنى التعجب من جلة التعجب فلا يجوز جاء الذي ما أحسنه وان قلنا انها خبرية واخترت بغير مفتقرة الى كلام قبلها من نحو جاء الذي لكنه قائم فان هذه الجلة تستدعي سبق جلة أخرى نحو ما عهد زيد لكنه قائم ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ونعني بالتام أن يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي عندك أو الذي في الدار والعامل فيه ما فعل محذوف وجوبا والتقدير جاء الذي استقر عندك أو الذي استقر في الدار فان لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما فلا تقول جاء الذي بك ولا جاء الذي اليوم (ص) (وصفة صريحة صفة أل \* وكونها بعرب الافعال قل) (ش) الالف واللام لا توصل

الا بالصفة الصريحة قال المصنف في بعض كتبه وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب والصفة المشبهة نحو الحسن الوجه نخرج نحو القرشي والافضل وفي كون الالف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة بخلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسئلة فمرة قال انها موصولة ومرة منع ذلك وقد شد وصل الالف واللام بالفعل المضارع

بالمشتق أى المنسوب الى كذا لا صفة صريحة وأما الافضل فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعد ان الفعل  
من جهة كونهما للشبوت لا للتجدد فلا يؤثر لانه وبزبد الافضل بكونه لا يطرده الظاهر الا في مسألة  
السكحل فلذا اتفق على ان ال فيه معرفة واختلاف فيها فنظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة  
كالصنف ومن نظر الى كونها للشبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كالفعل التفضيل  
وتخرج ايضا ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم اصحاب الملك والابطح للمكان المنبسط  
أى المنسع والاجزع للكان المستوي فيه الرمل لا ينبت شيئا قال فيه معرفة لانساخها عن الوصفية اذ  
لا تجري على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا كقوله الشاطبي (قوله واليه أشار) أى الى  
الوصل بالمضارع لامع وصفه بالشأن وذلك قوله بجواز اختياره بناء على ان الضرر وما ليس للشاعر عنه مندوحة  
أى بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلقا وقع في الشعر وان سهل تغييره كقوله الجمهور والشاعر هنا  
يمكنه بسهولة أن يقول المرضى حكومتهم فعدوله الى المضارع بدل على الجواز ولا يرد انه كان يجب تأنيث  
المرضى فينسكس الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفي النص صريح ما يفيد ان بعض الكوفيين يميزه  
بكثرة فتكون المذهب ثلاثة واستبعد الصبان وتخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلا لا سكن  
بحسن عطفه كالمضارع على صلته الكونية وقوله بالفعل نحو فالغيرات صبيحا فائرن أى فالتحول التي أغرن  
صبيحا فائرن به تقعا أى غبارا ونحو يحجبني الصائم ويعتكف (قوله الترضي) بادغام أل في التاء وفكها  
بجلا في أل الحرفية بحب ادغامها فيها لكثرة استعمالها كإفص عليه شيخ الاسلام وغيره اه سجعاً  
(قوله الرسول الله) أى الذين رسول الله كائن منهم ودانت أى خضعت وبنو معدهم قر يش (قوله على  
المنه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا سماجلا في صلة غير أل كما مر وسعة بفتح السين وتسكس  
واعلم أن صلة أل ان كانت وصفا فهو مع صرفه شبهة بالجملة كما في التوضيح وما في المطول وغيره من أنه  
جملة فعل المراد في معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل انما يتسلط على أل ولكن ينتقل اليه  
اعراب اعرابية كما تنتقل اعراب الاولا بمعنى غير بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ولو كان  
فيهما آلهة الا الله لسكنى ما بعدهن من مجرور تقدير باضافتهما اليه بخلاف ذلك فان رصات بجملة فبحث  
السمامي يني انه يشبه لجملة اعراب المفرد التي هي في موضعه كالجرف البيت أى ينتقل اعراب العاربية لجملة قال  
فهذه جملة ثبت لها أنواع الاعراب وليست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غريب ورده الشمني  
بأن المفرد الذي هي في موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل في معنى الجملة مع ان اعرابه ليس  
أصليا بل عاربية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لأن نفسها كجاء في الموصولات لا للجملة هذا  
وطالب توقفت في قولهم ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فانه يقتضي انها معر بة مع قيام موجب البناء بها وهو  
الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وان كان الى مفرد لكنه في معنى الجملة كما مر فيؤثر البناء وكذا لا  
والا للثان بمعنى غير قالمها مسبب البناء وهو الشبه اللفظي فيها والوضعي في الاكن يمكن في هذين ان  
اضافتهما عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظي مجوز لا موجب فاعر باعلى ما به هما الماصر بخلاف  
أل فان موجب بنائها لم يعارضه شيء الا أن يراد بقولهم ظهر اعرابها أى بالذي حققه أن يكون لجملة كسائر  
الموصولات لانه ظاهرا فلا ينافي انها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف أى الذي هو جزء مما بعده  
ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذا ما هو بصورته فتدبر والله  
أعلم (قوله ما لم تضاف) ما صدرية ظرفية وجملة مصدر وصلها الخ حال من ضمير تضاف فتقيد الاضافة  
للمنفية بخلاف صدر الصلة أى مدة عدم اضافتها المقيدة بالخلف والنفي اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بنفيهما  
معابان لا تضاف ولا يحدف المصدر نحو أى هو قائم وبانتهاء المقيد فقط بان لا تضاف ويحدف المصدر نحو أى قائم

واليه أشار بقوله وكونها  
بمعرب الافعال قل ومنه قوله  
ما أنت بالحكم الترضي  
حكومتهم

ولا الاصيل ولا ذى الرأى  
والجدل

وهذا من دجور البصر بين  
مخصوص بالشعر وزعم  
المصنف في غير هذا الكتاب  
انه لا يختص به بل قد يجوز  
في الاختيار وقد جاء وصافها  
بالجملة الاسمية وبالظرف  
شدوذا فن الأول قوله

من القوم الرسول الله منهم  
لم دانت رقاب بنى معد  
ومن الثاني قوله

من لا يزال شاكر اعلى المعه  
فهو حر بعشة ذات سمه  
(ص)

(أى كما واعر بت ما لم تضاف  
ومصدر وصلها ضمير الخاف)

(ش) يعنى أن أيام مثل



ما في انها تكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا نحو يعجبني أيهم هو قائم ثم ان أياها أربعة أحوال أحدها أن  
تضاف ويذ كر صدر صلتها نحو يعجبني أيهم هو قائم الثاني أن لا تضاف ولا يذ كر صدر صلتها نحو يعجبني أي قائم الثالث ان لا تضاف ويذ كر  
صدر الصلة نحو يعجبني أي هو قائم وفي هذه الاحوال الثلاثة تكون معرفة (٧٩) بالحرركات الثلاث نحو يعجبني

أيهم هو قائم ورأيت أيهم  
هو قائم وصرت بأيهم هو  
قائم وكذلك أي قائم رأيا  
قائم رأي قائم وكذا أي  
هو قائم وأيا هو قائم وأي  
هو قائم الرابع أن تضاف  
ويحذف صدر الصلة نحو  
يعجبني أيهم قائم وفي هذه  
الحالة يبنى على الضم فتقول  
يعجبني أيهم قائم ورأيت  
أيهم قائم وصرت بأيهم  
قائم وعليه قوله تعالى ثم  
لنزعن من كل شيعة أيهم  
أشد عدا على الرحمن عتيا  
وقول الشاعر اذا ما لقيت  
بني مالك فسلم على  
أيهم أفضل وهذا مستفاد  
من قوله وأعر بت مالم  
تضاف الى آخر البيت أي  
وأعر بت أي اذا لم تضاف  
في حالة حذف صدر الصلة  
فدخل في هذه الاحوال  
الثلاثة السابقة وهي ما اذا  
أضيفت وذ كر صدر  
الصلة أو لم تضاف ولم يذ كر  
صدر الصلة أو لم تضاف وذ كر  
صدر الصلة وخرجت الحالة  
الرابعة وهي ما اذا أضيفت  
وحذف صدر الصلة فانها  
لا تعرب حينئذ (ص)  
(وبعضهم أعرب مطلقا  
وفي هذا الحذف أيا غير أي

وبأنه القيد فقط بان تضاف ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهومها  
صورة ثبوت الاضافة والحذف معان نحو أيهم أشد فتبنى حينئذ ولو قال أي كذا بنيت اذا تضاف الخ لكان  
أوضح ومحل هذه الصور اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو فرض كلامه فلو وصلت بشعر أو ظرف أو عر بت  
اجماعا كما نقل عن أبي حيان نحو أيهم قام أو عندك اذا حذف في الاول والحذف في الثاني ليس ضميرا بل  
جاء فعلية اه (قوله في انها تكون الخ) أي وفي الموصولة كما يعلم من المقام ونحو الفه في الاعراب وكونها للعاقل  
وغيره ولزومها الاضافة لفظا وتقدير التعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه فيها معر فان لكان  
بجها تين فلا اشكال ولا تضاف لتكرار الأصل بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوز ابن عصفور وابن الصانع  
وجعل منه وسيعلم الذين ظاهروا أي متقلب يتقلبون على معنى سيعرفون المنقلب الذي يتقلبونه وجعلها  
الجم وراستفهامية لاموصولة وهي مفعول مطلق ليتقلبون عقلت يعلم عن العمل في الجلة أي سيعلم الذين  
ظاهروا يتقلبون أي انقلاب (قوله معرفة) أي لان شبه الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم  
وهو اضافتها لفظا أو تقديرها فرجعت الى الاصل في الاسماء وهو الاعراب ولذا أعر بت الشرطية  
والاستفهامية دائما بنيت في الحالة الرابعة لتزول المضاف اليه منزلة صدر الصلة لشبهها في الصورة فساكنه  
لاضافة حتى تعارض شبه الحرف ومن أعر بها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم يبن في أي قائم مع عدم الاضافة  
لفظ القيام التنوين مقامها كما في كل وبعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ لكونه لا يشبهه ولانه لم يعمد هنا  
ما علوا به وفيه انه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة المبتدأ المحذوف في نحو أيهم قائم لاختلافهما جعلا  
وافرادا وان أمكن في أيهم أشد لان أفعال التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا أن يقال حل الاول على  
الثاني طردا للباب فليتأمل هذا بنيت على حركة دفع اللسان كنين أو لان لها أصلا في الاعراب وكانت ضمة  
جبر الفوات اعرابها باقوى الحركات وتشبهها بقبل وبعد في حذف بعض ما بنو نحوها (قوله ورأيت أيهم  
الخ) جرى على رأي المصنف والبصريين من جهة عمل الماضي فيها قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامه  
ولا تقديمه خلافا للكهوفيين اه وسئل الكسائي في حلقة بنونس لم لا يجوز أعجبني أيهم قام فقال أي كذا  
خلقت فصار مثلا (قوله اذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد في أيهم حيث بنى على الضم مع اضافته وحذف  
صدر صلتها أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطلقا) حال من المفعول  
المحذوف أي أعرب أيا حال كونه مطلقا عن التقييد بما سار والمراد اعرابها اعرابا مطلقا (قوله أيا) مفعول  
يقتضى الذي هو خبر من خبر أي غير أي من الموصولات يقتضى أيا أي تتبعها في حذف صدر الصلة فقد تم معجول  
الخبر الفعلي على المبتدأ والصحيح جوازهما كما مر (قوله ان يستعمل) السين والتاء اما اللعين أي ان يعدطوبلا  
كأنه تحسنت الفعل عدته حسنا أو زائدتان أي ان يطل أي بطله المتسكام فهو مجعول على كل ويصح على  
الثاني بناؤه للغاقل أي ان يطل بفتح الياء أصله يستطل وحذف جواب الشرط ضرورة لعمامة قبله أي  
جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يختزل) أي يحذف وضميره صدر  
الصلة الذي هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم  
الثانية أي كامل بأن يكون جلة بعائدها وشبهها (قوله كثير منجلى) خبران تنازعا قوله في عائدها فان جعل  
منجلى صفة لكثير كان هو العامل وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمين وهو  
تغاقب القافية بما بعدهما وان لم يكن حمدة وخصه بعضهم بالثاني أفاده الصبان (قوله أعرب أيا مطلقا) هو منهج

يقتضى ان يستعمل وصل وان لم يستعمل \* فالحذف نزروا بوان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل \* والحذف عندهم كثير منجلى  
في عائده متصل ان انتصب \* بفعل او وصف بمن ترجو هب (ش) يعني ان بعض العرب أعرب أيا مطلقا أي ان أضيفت وحذف  
صدر صلتها فتقول يعجبني أيهم قائم ورأيت أيهم قائم وصرت بأيهم قائم وقد قرئ ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب وروى

فستسلم على أيهم أفضل  
بالجر وأشار بقوله وفي ذا  
الحذف أي أيا الخ إلى الموضع  
التي يحذف فيها العائد  
على الموصول وهو إما أن  
يكون مرفوعاً أو خبره فإن  
كان مرفوعاً لم يحذف إلا  
إذا كان مبتدأ وخبره  
مفرد نحو وهو الذي في  
السماء والأيهم أشد فلا  
يقول جاء المذان قام ولا المذان  
ضرب لرفع الأول بالفاعلية  
وإثاني بالنيابة بل يقال فلما  
وضرباً أو المبتدأ في حذف  
مع أي وإن لم تطل الصلة كما  
تقدم من قولك يجني أيهم  
قائم ونحو ولا يحذف صدر  
الصلة مع غير أي الا اذا طالت  
الصلة نحو جاء الذي هو  
ضارب زيد فيجوز حذف  
هو فتقول جاء الذي ضارب  
زيد أو منه قوله ما أنا بالذي  
قائل لك سواء التقدير  
بالذي هو قائل فإن لم تطل  
الصلة فالخذف قليل  
وأجاز السكوفيون قياساً  
نحو جاء الذي قائم التقدير  
هو قائم ومنه قوله تعالى  
تأما على الذي أحسن في  
قراءة الرفع أي هو أحسن  
وقد جازوا في الاستجازة  
إذا رفع زيد أن تكون  
ما موصولة وزيد خبر مبتدأ  
محذوف التقدير لاصي  
الذي هو زيد

التقدير ويونس ونأولاً بالآية أنها استفهامية مبتدأ خبره أشد فضمتها العرب بضم قال يونس الجلالة مستند  
مفعول نزع لأن أي عاقبته من العمل لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب وقال التليل هي صفة  
لمفعوله المحذوف على تقدير القول أي لنزع من كل شعبة فربما يقال فيه أيهم أشد ورد على ما بقوله  
\* فسلم على أيهم أفضل \* بالنظم لا امتناع الاستفهامية فيه لأن حرف الجر لا يعلق من العمل ولا يصح  
أن يقدر على شخص مفعول فيه أيهم أفضل لا امتناع حذف الجرور وإدخال الجر على مفعول صلته بلا  
ضرورة كافي المغنى والمراد بصلته ما هو من تمامه ولو صفة كإنا وإنما قدروا كذلك في نحو ما هي بنم  
الولسما إلى بنام صاحبه لضرورة أن الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها موصولة ومبنية وبذلك يرد  
على ثعلب المنكر لموصولة أي والنصب في الآية والجر في البيت شاذان لا يحتاج بهما على الأعراب  
(تنبيه) يؤخذ مما ذكر عن المغنى أنه لا يجوز في قوله كن نرجو بهب أن يقدرك قولك من نرجو لأن  
الجملة صالحة للجر لقصده لفظها فلا ضرورة إلى حذف الجرور وإدخال الجار على معموله كالأيدخل على  
معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف أي كذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك في  
مواطن كثيرة (قاعدة) كترد أي موصولة وشروطاً واستفهاماً ترد صلة لنداء ما فيه ألي كإيها الرجل  
ونعت المذكرة وحالاً من معرفة التين على المثال كررت بفارس أي فارس وبز يدأي رجل وكلها مبنية  
الاموصولة فيما سر والندائية (قوله إذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفي ذا  
الحذف لعود اسم الإشارة لقوله وصدر وصلها ضمير المحذوف وصدر الموصول هو المبتدأ وكون خبره مفرداً من  
قوله وأبو أن ينزل \* إن صلح الخ كما سبقت منه وهذا شرطان للجواز وطول الصلة للضرورة وبقي للجواز  
أن لا يكون الضمير معطوفاً ولا معطوفاً عليه كجاء الذي زيد وهو وأهو ز يد قائمان لا لا يخبر بالثنى عن  
المفرد ويبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا كالذي لولا هو لا كرمك لوجب حذف الخبر بعدها  
فيلزم الإحذف ولا منغياً ولا محصوراً كالذي ما هو قائم أو ما في الدار الأهو (قوله بالفاعلية الخ) أي  
والفاعل ونائبه لا يحذفان إلا في مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدأ (قوله في حذف مع أي الخ) أي  
أطوطاً بالاضافة لفظاً وتقديرًا فاستغنت عن شرط الطول لكنه يقبح بجني أي قائم لعدم الطول لفظاً  
كما نقله ابن خروف وإن كان جائزاً (قوله الا اذا طالت) أي بشئ يتعلق بها كعمول الخبر أو نعتاً أو غير  
ذلك سواء تأخر المفعول عن الخبر كما مثله أو تقدم نحو وهو الذي في السماء إلى أي الذي هو اله في السماء أي  
معبود فيها وجعل الله مبتدأ خبره الظرف أو فاعليه يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كاهو ظاهر  
(قوله قليل) أي لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله

لاتنوا الذي خبر فاشقيت \* الا نفوس الالى للشمر نارونا

أي الذي هو خير والالى هم نارون للشمر (قوله في قراءة الرفع) هي شاذة ليحجبني بعمر ومثلها لمالك  
ابن دينار وابن السماك ما بعوضة بالرفع أي ما هو بعوضة فاموصولة بدلا من مثلاً حذف صدر صلتها بلا طول  
وجوزاً بوالبقاء زياتها فالجملة نعت للملا واما على النصب فأنكرة موصوفة ببعوضة بدلا من مثلاً أو زائدة  
وبعوضة بدل وأما فتح أحسن فعلى أنه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه  
وجهه السكوفيون موصولة حرفياً أي على إحسانه (قوله لاسي الذي الخ) سي بمعنى مثل لا يعرف  
باضافته لما الموصولة لتوغل في الاسم فصح كونه اسم لاولك جعل ما أنكرة موصوفة بالجملة أي لاسي رجل هو  
زيد أو زائدة وسي مضاف إلى زيد فإن كان بدله أنكرة كقوله

الأرب يوم صالح لك منها \* ولا سيما يوم بدارة جلجل

فلاك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تمييزاً لاسي كما تميز مثل نحو ولوجئنا بمثل مددا وما حينئذ كافة

حذف العائد الذي هو المتبداً وهو قولك هو وجوباً وهذا وضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أي وجوباً ولم أطل الصلة وهو مقبس وليس  
 في هذا ما أشار بقوله وأبو أن يختزل به أن يصلح الباقي لوصل مكملاً به إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلة كما  
 إذا وقع بعده جملة نحو جاء الذي هو أبوه منطلقاً أو ظرف أو جار ومجرور تامان نحو جاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز  
 في هذه الموضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذي أبوه منطلقاً نعم الذي هو أبوه منطلقاً لأن الكلام يتم دون فلا يدري أحذف منه شيء  
 أم لا وكذلك بقية الأمثلة المذكورة ولا فرق في ذلك بين أي وغيره فلا تقول في يحبني أبيهم هو يقيم يحبني أبيهم يوم لأنه لا يعلم الحذف  
 ولا ينقص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يجوز حذف

(٨١)

العائد وذلك كما إذا كان  
 في الصلة ضمير غير ذلك  
 الضمير المحذوف صالح  
 لعوده على الموصول نحو  
 جاء الذي ضربته في داره  
 فلا يجوز حذف الهاء من  
 ضربته فلا تقول جاء  
 الذي ضربت في داره لأنه  
 لا يعلم المحذوف وهذا يظهر  
 لك ما في كلام المصنف من  
 الإيهام فإنه لم يبين أنه متى  
 صالح ما بعده الضمير لأن  
 يكون صلة لا يحذف سواء  
 كان الضمير مرفوعاً أو  
 منصوباً أو مجروراً وسواء  
 كان الموصول أياً أو غيرها  
 بل ربما يشهد بظاهر  
 كلامه بأن الحكم مخصوص  
 بالضمير المرفوع وغير أي  
 من الموصول لأن كلامه  
 في ذلك والامر ليس  
 كذلك بل لا يحذف مع أي  
 ولا مع غيرها متى صالح  
 ما بعده لأن يكون صلة  
 كما تقدم نحو جاء الذي هو

عن الإضافة وقصصى بناء على هذا الأفراد وإعراب في سواه لا ضابط لها وإنما هو البيت مروي بالأوجه  
 الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أي لا ممثل كذا موجود ولا محل للجملة وقد تحذف ياؤها وقد تحذف منها  
 الواو وما بعدها أو مع لا كما حكاه الرضي ونعقبه الساماني هذا وقد يرد بمعنى خصوصاً فيكون في محل نصب  
 مفعول لا مطلقاً لأخص المحذوف أي أخصه بزيادة المحبة خصوصاً في حال ركوبه وكذا بالجملة الشرطية نحو  
 ولا سيما إن ركب أي أخصه بذلك فقول المصنفين لا سيما والامر كذا تركيب عربي أفاده الساماني وغيره  
 (قوله وجوباً) أي جريانه مجرى المثل وليكون ما بعده لا سيما مفرداً بصورة لأنها كالاستثنائية في مخالفة  
 ما بعده ما قبلها وهي لا يقع بعدها جملة ولذا جرت عادتهم بذلك كراهي الاستثناء وإن لم تكن من أدواته  
 لأن ما بعده أولى بالحكم مما قبلها لا يخرج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقبس) أي فهو  
 مستثنى من شرط الطول لئلا يفسر فإن قلت لا سيما يد الصالح فلا استثناء أطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار  
 (قوله جملة) هذا مختز لقوله وخبره مفرد ومتى كان خبر العائد جملة أو ظرفاً فلا بد من إسنائه على ما يربطه  
 بالمبتدأ وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعاً فهو أبداً صالح للوصل به والكاف في قوله كما إذا وقع  
 استثنائية فتأمل (قوله فلا يدري الخ) فيه أن هذا أجمال لا يعاب مع أن الحاصل للبس فلو قال لتبادر  
 عدم الحذف لاستقام هذا إذا لوحظ المحذوف فإن جعل الباقي صلة مستقلة جاز في كل ما ذكره (قوله بل  
 ربما يشعرا الخ) أي لا نقضاء الكلام على أي وهو الآن في غيرها ولرجوع ضمير يختزل لقوله وصدر  
 وصلها وهو لا يكون الأمر فوعا اللهم الآن يرجع لقوله ضمير المحذوف بلا قيد المصدرية فيم المرفوع وغيره  
 في أي وغيره فاعلم (قوله وشرط جواز حذفه) أي زيادة على عدم صلوح الباقي للوصل لوجوب هذا  
 في كل عائد كما قدمه (قوله تام) أخذه من مثال المصنف ولم يذكره في الوصف لعل من هذا (قوله ومن  
 خلقت) أمام عطوف على الباء من ذرفي أو مفعول معه ووحيد أحال أي خلقت حال كونه مفرداً بالأهل  
 ولأمال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما الله الخ) الله مبتدأ أخبره موليك أي معطيك والجملة صلة ما حذف  
 عاينها وهو المفعول الثاني لموليك وفضل خبر ما وفاء فاجدنه سبيبة وفاء فالتعليق (قوله موليكه)  
 قدره متصلاً مع أن عاملاً اسم يترجح معه الانفصال كما مر لأن الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم أن  
 المراد للمتصل ولو جازاً كما سبقتضح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أرشد إلى ذلك بتقديم  
 الفعل وانكسر على اشتهاؤه في العمل والتصرف الذي من جملته حذف المفعول وفعلية الوصف فيهما  
 (قوله وأما الوصف) ظاهره صك المصنف أنه لا فرق بين صلة أو غيره ومذهب الجمهور أن منصوب صلتها

(١١ - خضري - أول)

أبوه منطلقاً ويحبني أبيهم هو أبوه منطلقاً وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذي  
 ضربته في داره وصدرت بالذي صدرت به في داره ويحبني أبيهم ضربته في داره وأشار بقوله \* والحذف  
 عندهم كثير منجلى \* الخ إلى أن ما قبل المنصوب وشرط جواز حذفه أن يكون متصلاً بالمنصوب بأفعل تام أو بوصف تميم جاء الذي ضربته  
 والذي أنام عطيك درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذي ضربته ومنه قوله تعالى أوفوه تعال أي أوفوا  
 الذي بعث الله رسولا التقدير خلقتك وبعثه وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيك فتقول الذي أنام عطيك درهم ومنه قوله ما الله موليك  
 فضل فاجدنه به \* فما الذي غيره نفع ولا ضرر تقديره الذي الله موليكه فضل حذف الهاء وكلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك

بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فإن كان الضمير منفصلا لم يحذف نحو جاء الذي أياه ضربت فلا يجوز حذف أياه وكذلك يمتنع الحذف (٨٢)

منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذي كانه منطلق فلا يجوز حذف الهاء (ص) (كذلك حذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد أمر من قضى كذا الذي جر بالموصول جر بالذي مررت فهو (ش) لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور وهو إما أن يكون مجرورا بالاضافة أو بالحرف فإن كان مجرورا بالاضافة لم يحذف إلا إذا كان مجرورا بالاضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو جاء الذي أناضربه أو غصدا فتقول جاء الذي أناضرب بحذف الهاء وإن كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف نحو جاء الذي أناغلامه أو أناضربه أو أناضربه أمس وأشار بقوله كانت قاض إلى قوله تعالى فاقض ما أنت قاض التقدير ما أنت قاضه حذف الهاء وكان

لا يحذف أصلا إن عاد عليه لأنه يدل على استنيتها الخفية وأما قوله ما المستقر الموصوف محمول عاقبة \* ولو أتبع له صفو بلا كسر أي المستقره فشاذ فإن عاد إلى موصول قبلها جاز كجاء الذي أناضرب أي الضاربة (قوله منفصلا) أي وجوبها لما تقدمه كمثال أو لخصه كجاء الذي أناضرب أي الضاربة لأن حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جواز إفي حذف كالميت المار ونحوها كهيمن بما آتاهم بهم أي آتاهم أياه ولا يقدر متصلا لأن اتحاد رتبة الضميرين في الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحمل عليه القرآن ومثله وعمارزقناهم بنفقون ويرضين بما آتاهن كلهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك إنما هو عند التلغظ أمام الحذف فلا ضعف لعدم النطق كفي أعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء) أي لأنها عمدة والحرف لا يستقل بدونها فمقدح حذفه تبعاله الحرف نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شركائي ورب شيء يجوز تبعاله الاستقلال فإن قدر تزعمونهم فلا إشكال (قوله بفعل ناقص) أي لأنه كالحرف في أن منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لأنه كالمعوض عن مصدره لاسيما على قول البصريين أنه لمجرد الزمان لا حدث له أصلا (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لضعف لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر قضى أو هو بنفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذي جر) بضم الجيم صلة الذي وجرا ثانيا بفتحها صلة (قوله بمعنى الحال) أي مع كونه معتمدا ليكون عاملا في محمل الضمير النصب وإن جر به بالاضافة أيضا وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أي بغير وصف أصلا أو باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كمثلته ومحموله في اسم المفعول المتعدي لواحد كمثلته لأن الضمير حينئذ فاعل في المعنى أما المتعدي لاثنتين كذا الذي أناضربه فلهذا لا يمتنع فيه لأنه حينئذ فضلة منصوب المحل أفاده الاسقاطي (قوله ما أنت قاض) قيل لاشاهد فيه لاحتمال أن ما مصدرية وصلت بالجله الاسمية أي أقض قضاءك أو مصدرية ظرفية أي مدة قضائك بدليل أنما تقضى هذه الحياة الدنيا (قوله الآن دخل على الموصول الخ) أي ليسكون في الكلام ما يدل على المحذوف لأن الموصول عين الضمير في المعنى ومثله الموصوف به كقوله

لا تركزن إلى الأمر الذي ركنت \* أبناء يعصر حين اضطرها القدر أي ركنت إليه وكذا المضاف للموصول وللموصوف به كررت بغلام الذي مررت أو بغلام الرجل الذي مررت أي به (قوله مادة) أي لفظا وكذا معنى فلا يكفي اتفاق اللفظ فقط كوقوف على الذي وقفت عليه من الوقوف والوقوف ولا المعنى فقط كسررت بالذي فرحت به لكن استتوجه شيخ الإسلام الاستغناء بالتأني وخرج عليه فاصبح بما تؤمر أي تؤمر بما تؤمر به بل نقول السجاعي في النسبة عن الشاطبي أن المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلا وخرج عليه قوله \* ويندب الموصول بالذي اشتهر \* أي به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعاً كمثلته من الفعل مع الوصف وجلة ما ذكر حذف المجرور بالحرف خمسة شروط جو الموصول وكون جاره كجار العائلا لفظا ومعنى واتفاق العامل لفظا ومعنى ويزاد أن لا يكون الضمير عمدة ولا محصورا ولا موقعا حذفه في إحداهن فلا حذف في مررت بالذي مررت به أو بالذي ما مررت إلا به أو رغبت في الذي رغبت فيه وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالخاصل أنه يزداد على هذا الشرط في المجرور بالحرف ما سمعته وفي المجرور بالاسم ككون جاره اسم فاعل عاملا أو اسم مفعول

متعديا

المصنف استغنى بالثال عن أن يقيده الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال وإن كان مجرورا بالحرف فلا يحذف إلا أن دخل على الموصول حرف مثله لفظا ومعنى واتفق العامل فيهما مادة نحو مررت بالذي مررت به وأنت مار به فيعجز حذف الهاء فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

أى منه وتقول مررت  
بالذى أنت مارأى به ومنه  
قوله

لقد كنت تخفى حب سمراء  
حقبة

فبيع لان منها بالذى أنت  
بانح

أى أنت بانح به فان اختلاف  
الحرفان لم يجوز حذف نحو

مررت بالذى غضبت عليه  
فلا يجوز حذف عليه

وكذلك مررت بالذى  
مررت به على زيد فلا

يجوز حذف به منه لاختلاف  
معنى الحرفين لان الباء

الداخلية على الموصول  
للاصاق والداخلية على

الضمير للسمية وان اختلاف  
العاملان لم يجوز حذف أيضا

نحو مررت بالذى فرحت  
به فلا يجوز حذف به وهذا

كله هو المشار اليه بقوله  
كذا الذى جى أى كذلك

بحذف الضمير الذى جى  
بمثل ما جى به الموصول نحو

مررت بالذى مررت فهو جى  
أى بالذى مررت به فاستغنى

بالمثال عن ذكر بقية  
الشروط التى سبق ذكرها

والله أعلم (ص)  
(المعرف باداة

التعريف)  
(أل حرف أمر يف واللام

فقط \* فمنه

متعدى لاثنين على ماضى وفى المنصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أووصفا وكونه تاما  
ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفى المرفوع أن يكون مبتدأ وأن لا يكون  
معطوفا إلى آخر ما مر فتدبر (قوله أى منه) لم يقدره نشر بونه لمشا كاتما قبله ولان ما كان مشروبا  
لم لا ينقلب مشرو بالغيرهم وتصحيحه بان المعنى أشربون بنفسه تكاف (قوله حب سمراء) حكمراء  
اسم امرأة وحقبة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فوحدة أى مدة طويلة وتخفى من الخفاء ضد الظهور  
وقوله فبيع بضم الباء أى أظهر جواب شرط مقدر أى إذا كان كذلك فبيع وقوله لان أصله الآن حذف  
الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام فاستغنى عن همزة الوصل (قوله فان اختلف الحرفان) أى لفظا ومعنى  
أو معنى فقط كما مثله وألفاظا معنى كحالات فى الذى حالاته وقيل يجوز الحذف حينئذ وفيه نظر لانه لا يعلم  
نوع المحذوف اه تصریح (قوله للسمية) أو المصاحبة وهى أظهر فان حذف على زيد كان معنى  
الاول فتأمل (قوله وان اختلف العاملان) أى عند غير المصنف كما مر وشذوقه

وان لسانى شهادة يشقى بها \* وهو على من صبه الله علقم  
لتعاق على المذكورة بعلة أى شاق والمحدوفة بصبه أى علقم على من صبه عليه كما شذ الحذف عند عدم  
جواز الموصول فى قول حاتم

ومن حسد يجوز على قومي \* وأى الدهر ذولم يحسدونى  
أى فيه فذو معنى الذى خبر أى الاستغناء مية وحذف عائدها المجزور بلى لكان قيل لاشذوذ فى البيتين لان  
محل الشروط المذكورة أذالم يتعين الحرف المحذوف والاجاز الحذف مطلقا كما فهمت وهذا ظاهر فى الثاني  
لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو إذا كان الزمان ظرفا لا مجرا لا بلى نحو أعجبنى اليوم الذى  
جئت أى فيه فالمحذوف متعين بخلاف الاول اذ يحتمل أن صب بمعنى ساط فيتعدى بعلى ومعنى أطاق فيتعدى  
بلى فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك الذى يشكر الله عباد أى به فقيل الحذف فيه سماحى  
أيضا لعدم جواز الموصول وقيل على مذهب الكسائى من ان الحذف تدرى يحى حذف الجار أو لا فاتصّب  
الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب لا مجرور فهو قياسي وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لآتيه  
فى كل حذف اه لكان أنت ضمير بأن المشر به لا مجرا لا بالباء فالمحذوف فيها متعين جزما وتقديره  
به شرفيه يأباه أن مساق الآية لبيان المشر به لا لكان البشارة كما لا يخفى فنخرج الآية على هذا أولى  
فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

(المعرف باداة التعريف)  
هذا أولى من التعريف بأل جريانه على كل الاقوال الآتية وأدفعه بأمر عند جبر لكان لا حاجة لاضافتها  
للتعريف لان أداة الشيء ما يحصله والانصب بباقي المعارف حيث لم يقل فبين المعرف بالعلمية مثلا أن يقول  
ذوالاداة والمقام يعينها قيل ان كانت الباء سببية فقوله أل حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة أو  
بمعنى مع فلاز يادة (قوله أو اللام) أو التنوين الخلاف لا لشك واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله  
أى حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كز بد قائم وعمر وفان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من  
المعطوفين فلا دلل أو الثاني أو مخبر فيه أقوال فان صالح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهند  
قائم وقائمة وهذا كله فى والتنوين يعينه لانها يجب معها المطابقة كالواو كفى المعنى أما التى لا شك ونحوه فلا  
حذف معها لانها لا أحد الدائر كما أفاده بس (قوله فقط) الفاء زائدة تزيين اللفظ وقط بمعنى حسب حال  
من اللام أى حال كونها حسبك أى كافيتك عن طلب غيرها وقيل الفاء فى جواب شرط مقدر وقط خبر  
لمحذوف أو اسم فعل بمعنى ابتغى أى إذا عرفت ذلك فهى حسبك وأفانته عن طلب غيرها (قوله فقط



عرفت) أى أردت أن يعرفه مبتدأ وصفة وقيل فيه خبر والخط مفعول قل لقصد بلفظه (قوله همزة قطع) أى أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الالعارض ولشبهتها مع تحرك اللام في نحو الأجر بنقل حركة همزة الأجر إلى اللام لأنها وصلت في الدرج الكثيرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أى زائدة بعد الوضع للنطق بالسالكين ولا مدخل لها في التعريف وإنما لم تحرك اللام ويستغنى عنها لأن كسرهما مع ثقله يلبسها باللام الجبر وفصحها باللام الابتداء ووضعها لا نظيره ونقل في التسهيل عن سيبويه إن المعارف أل بجمعتها كالاول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى أنها جزء الاداة وإن كانت زائدة فيها كالحروف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافي الاعتداد بها في الوضع ونظيره مرة الخلاف في نحو من القوم فعلى الثاني لا همزة فيه أصلا للاستغناء عنها وعلى غيره موجودة لأنها حذفت لكثرة الاستعمال وعن المبرد إن المعارف الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فلا قول أربعة اثنان أحاديان واثان ثنائيان (قوله للعهد) فيه حذف ضاويين أى لتعريف ذي العهد أى الشيء المعهود واحدا كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام ذكرى وعلمى وحضورى فالاول ما تقدم ذكره صريحاً كاملاً أو كناية نحو وليس الذكور كالانثى لتقدم الذكور مكنياً عنه بماتى قولها مافى بطنى محرراً لأن التعذر يرى الوقف بخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصاً بالذكور والثاني ما حصل في علم الخطيب بغير الذكر المسار والخس الآتى نحو بالوادى المقدس اذ هم فى الغمار تحت الشجرة والثالث ما حضر في الخس والمشاهدة كقولك لمن فوق سهمها أى رفعه القزطاس أى أصب القزطاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرحى اليه ومنه اليوم أكلت لكم دينكم أى هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذى نزلت فيه الآية ومن جعلها للعهد العلمى نظر إلى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد فى الثلاثة خارجى عند البيانيين والنسبة بجماعه الثانى ذهنياً كقافى يس وهو فى الجميع كعلم الشخص فى الدلالة على الفرد المعين إلا أنه بقرينة العلم بجوهره ولذا كان أعرف من المحلى مطلقاً (قوله ولا استغراق الجنس) أى استغراق أفراده ولو كان مدخولاً جماً كما حققه فى المطول إن خلفها كل حقيقة كاملاً ولذا صح الاستثناء بعده ولا استغراق خصائص الجنس وأوصافه إن خلفها كل محازا كانت الرجل وزيد الرجل علماً أى الجامع لأوصاف كل الرجال وخصائص العلم المتفرقة فيهم اذ يصح أنت كل رجل على استعارة مال لكل البعض لاستجماعه صفاتهم وقد خلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الامبراطورة أى صاغته بلده لصاغة الدنيا وليست أل فى الصاغة موصولة لأن المراد بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها فى كل ذلك كمنسكرة مسورة بكل (قوله) ولتعريف الحقيقة أى المشاهدة باعتبار حضورها الذهني بقطع النظر عن الأفراد فدخولها كعلم الجنس فى الدلالة على ذلك إلا أنه بقرينتها العلم بجوهره كما مر وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والمماهية وهى الدخلة على المعارف كالانسان حيوان ناطق والسمكيات كالانسان نوع وبقى من أقسام أل ما أشير بها لبعض مبهم واحد أو أكثر كادخل السوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لأنها كلام الجنس فى وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وإنما حلت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالدخول والا كل فيما ذكره من الوضع فهى داخلية فى لام الجنس عند النحاة وأما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهني لعهدية الحقيقة التى لذلك البعض فى الذهن وإن كان هو مبهماً ومدخول هذه وإن كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجوز عليه أحكام المعارف كجيشه مبتدأ وذال حال ووصف للمعرفة إلا أنه فى المعنى كالمنسكرة نظراً لقرينة ذلك البعض المبهم ولذا نعت بالجملة فى قوله

ولقد أمر على اللثيم يسبنى \* فضيت ثمة قلت لا يعنبنى

عرفت قل فيه الخط)  
(ش) اختاف النعويون  
فى حرف التعريف فى  
الرجل ونحوه فقال الخليل  
المعرف هو أل وقال سيبويه  
هو اللام وحدها فلهمة  
عند الخليل همزة قطع  
وعند سيبويه همزة وصل  
اجتمعت للنطق بالسالكين  
والالف واللام المعرفة  
تكون للعهد كقولك  
لقيت رجلاً فأكرم  
الرجل وقوله تعالى كما أرسلنا  
إلى فرعون رسولا فعصى  
فرعون الرسول ولا استغراق  
الجنس نحو إن الإنسان لفي  
خسر وعلامتها أن يصلح  
موضعها كل وتعريف  
الحقيقة نحو الرجل خير  
من المرأة

الحقيقة والخطأ ضرب من  
البدن والجمع أنماط مثل  
سبب وأصباغ والخطأ أيضا  
الجماعة من الناس الذين  
أمرهم واحد كذا قاله  
الجوهري (ص)

(وقد تزداد لازما كاللوات  
والآن والذين ثم اللوات  
ولا ضطرار ككلمات  
الادب

كذا وطبت النفس  
ياقيس السري)

(ش) ذكر المصنف في هذين  
البيتين ان الالف واللام

تأتي زائدة وهي في زيادتها  
على قسمين لازمة وغير

لازمة ثم مثل لازمة  
اللازمة باللات وهو اسم

صنم كان بمكة وبالأندلس  
ظرف زمان مبني على

الفتح واختلاف في الالف  
واللام الداخلة عليه فذهب

قوم الى أنها تعريف  
الحضور كما في قولك

مهرت بهذا الرجل لان  
قولك الآن بمعنى هذا الوقت

وعلى هذا لا تكون زائدة  
وذهب قوم منهم المصنف

الى أنها زائدة وهو مبني  
لضمه معنى الحرف وهو

لام الحضور ومثل أيضا  
بالذين واللات والميراد

بهما ما دخل عليه أل من  
الموصولات وهو مبني

على أن تعريف الموصول  
بالا فتكون الالف واللام

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهم أو للحقيقة في ضمنه وهذه الحقيقة الحاضرة لا باعتبار  
فرد أصلا كما علمت فالجرد وذواللام بالنظر للقرينة سواء في الابهام وبالنظر لانفسهما مختلفان وكذا اسم  
الجنس مع علمه المستعمل في فرد كقيت أسامة كما أفاده السعد في شرح التلخيص والحاصل ان أل عند  
النعمة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيهقيين أربعة لكنهم ترجع الى خمسة أو ستة لان  
العهدية ثلاثة أقسام ورجع السيد الصفوي انها قسمان فقط لانها المخصصة معهودة خارجا بأقسامها الثلاثة  
أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام  
العهد الذهني أو في جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على السكينة وان لم توجد  
قرينة كالاستثناء لم يكن لا بد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام  
الحقيقة حملت عليه بالقرينة كاتى للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعهما للافراد  
لا الحقيقة وأما العهدية خارجا لفرد عليهما ما بقي قول ثالث وهي انها للحقيقة من حيث هي مطلقا ثم يشعب  
منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمل (قوله أي هذه الحقيقة خبر الخ) التفاضل بينهما من حيث  
تغايرهما بالذكورة والانوثة وان اتحدتا في الانسانية ولكون الحكم على الحقيقة لا ينافي تخالف الخبرية في  
بعض الافراد لخصوصيات عرضته (قوله وقد تزداد) أي لفظة أل المتقدمة في قوله أل سوف تعريف فاجلة  
عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أل من حيث هو  
لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير وأنت الفعل هنا باعتبار انها كلمة مؤكدة في قوله  
الآتي دخلا باعتبار انها حرف أول فلفظ اشارة الى جواز الامرين (قوله لازما) صفة مصدر محذوف أي زيدا  
لازما ولا ضطرار عطف عليه أي وزيدا لا ضطرار (قوله كاللات) هذا اسم صنم والثاني موصول جمع  
التي وفيها جناس تام لاتفاقهما اللفظ والمعنى (قوله ياقيس) منادى مضموم والسري بفتح فكسر أي  
الشريف نعته فيجوز رفعه تبعاً للفظه ونصبه مراعاة لمحل كاسمياً في النداء (قوله تأتي زائدة) أي غير  
معرفة بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أو على واجب التنكير كالحال والتمييز  
لأصالة السقوط لانها قد تكون جزء علم كاليسع (قوله لازمة) هي ما قارنت وضع السكامة وغير  
اللازمة ما عرضت بعده (قوله باللات) مثله كل علم قارنت أل وضعه للعامة مرتجلا كان كاسم أو اسم  
شاعر يهودي أو منقول كاللات فان أصله بشدة النداء وصف من التيلت وكان رجلا يلبث السويقي بالطائف  
فلمسامات اتخذ وصفاً وسموه به تخففت نأؤه وكالعزيز تأنيث الاعز نقلت لصنم أو شجرة تعبد بها غطفان  
وكاليسع بناء على انه عربي منقول من مضارع وسع وقولهم لا عري من الانبياء الاشعيب وهو دوصالح ومحمد  
معناه لا عري مصرياً وأتفاقا لا هؤلاء وقيل هو أعجمي قارنت أل رتجاله (قوله وهو ظرف زمان) أي  
لازمن الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازاً واعلم أن الجمهور على انه علم جنس للزمان مبني لقولهم من الآن  
بالفتح ثم اختلفوا في سبب بناءه فقل تضمينه معنى أل الحضورية مع زيادة التي فيه كما بنى الامس على الكسر  
في قوله \* واتي وقت اليوم والامس قبله \* لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث ألغى اللفظ الموجود  
وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمينه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجودي  
اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجمهور من جعله اسم اشارة لازمان كهنالك  
للمكان وعليه الموضع فله بناءه كاسماء الاشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله تعريف الحضور) أي  
للعهد الحضورى كهي في قولك هذا الرجل أي الحاضر فهي معرفة لازمة وفتحته حينئذ اعراب وهو  
ملازم النصب على الظرفية وقد يحجر عن كجاري من الآن بالجر قال في التمسك وهذا قول لا يمكن القدر فيه

زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو التي وان لم تكن فيه

فبينتها نحو من وما الاياقنا تعرف بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون الالف واللام زائدة وأما حذفها في قراءة من قرأ صراط الذين  
أنعمت عليهم فلا يدل على انها زائدة إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وان كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين  
ير يسون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطراراً على العلم كقولهم في نبات أو بر علم لضرب من السكأة بنات الاوبر  
ومنه قوله ولقد جنيتك أكموا وعساقلا \* ولقد نهيتك عن نبات الاوبر والاصل بنات أو بر فزيدت الالف  
واللام وزعم المبرد أن بنات أو بر ليس (٨٦) بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز كقوله

رأيتك لما أن عرفت  
وجوهنا \*  
صددت وطبت النفس  
يا قيس عن عمرو  
والاصل وطبت نفساً فزاد  
الالف واللام وهذا بناء  
على أن التمييز لا يكون الا  
ذكر وهو مذهب البصريين  
وذهب الكوفيون الى  
جواز كونه معرفة فالالف  
واللام عندهم غير زائدة  
والى هذين البيتين اللذين  
أشدهما أشار المصنف  
بقوله كبنات الاوبر وقوله  
وطبت النفس الخ (ص)  
(وبعض الاعلام عليه  
دخلاً  
للح ما قد كان عنه نقلاً  
كالفضل والحرث والنعمان  
\* فقد ذكرنا وحذفه سيبان)  
(ش) ذكر المصنف فيما  
تقدم أن الالف واللام  
تكون معرفة وتكون  
زائدة وتقدم الكلام  
عليهما ثم ذكر في هذين  
البيتين أنها تكون للح  
الصفة والمراد بها الداخلة

وهو الراجح عندي والقول بمناء لا توجد له علة صحيحة اهـ (قوله فبينتها) شامل لال الموصولة فتعريفها  
بنية آل ولا مانع منه اهـ صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة أي لو كانت معرفة  
لنكر الموصول بعد حذفها مع انه باق على تعريفه اذ لم يختلف معناه ويحتمل أنه ايراد على لزومها في الموصول  
أي لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك وحاصل الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لكن يعين الاول قول  
الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفي التسهيل ان حذفها من الذين واللاق لغة لاشاذ  
وكذا الذي والى كجاء فلا حسن آل يقال انها لازمة في اللغة الفصحى عندنا كثر العرب (قوله بنات  
الاوبر) هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لانه يقال نثر لان الكلام في الضرورة (قوله ولقد جنيتك)  
أي جنيت لك على الحذف والاصل ليوازن نهيتك والا كؤبه من آخره جمع كم كأمس وفلس والسكك  
واحد السكأة لانها اسم جنس جمع له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد وهي ثبت في البداية له ثم  
يبنى والعساقل جمع عسقول كصفر ونوع منها وهي السكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله  
عساقيل كصافر حذفت ياءه للضرورة وبنات الاوبر كماء صغيرة من غيبة على لون التراب رديشة الطم  
وهي أول السكأة وقيل مثلها وليست منها نخرج زيادة (قوله ليس نعلم) أي بل جمع ابن أو بر كبنات  
أوى وبنات عرس جمع ابن أوى وابن عرس وأما جمع على بنات نفرة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة)  
أي بل معرفة لانه نكرة حيث تدو عليه فمعناه من الصرف اذ جرد من آل للوزن والوصفية الاصلية كادهم  
وأسود لان أصل أو بر بمعنى كثر الوبر وعلى الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم في حكمه (قوله على  
التمييز) وكذا الداخلة شذوذاً على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق عطف عليه  
زيد في ما آل شذوذاً لوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول فاول وأتى بالفاء لتدل على الترتيب أي  
ادخلوا مرتبين (قوله وجوهنا) أي ذواتنا وأكبرنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أو هي  
متعلقة بصدت (قوله طبت نفساً) قيل لا يتعين ذلك لجواز ان تكون النفس مفعول صدت وحذف  
تمييز طبت أو لا تميز له (قوله وبعض الاعلام عليه دخلاً) فيه إيماء الى انه سماعي فلا تدخل على غير  
ما ورد كجهم وصالح ومعروف (قوله للح) أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كان نقل هو أي ذلك البعض  
عنه أي عن ما فالصلة جرت على غير ما هي له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أي الحديث  
بالمطابقة كونه مصدراً والحرث مشتق يدل عليه بالضمن وأخر النعمان لان دلالة على وصف الجرة  
التزامية لكونه في الاصل اسماً للندم أو انه رتبها على الترتيب بزيادة الحروف وكون آل في النعمان عارضة للح فينا في  
تمثيله في التسهيل لما فارت آل وضعه الآن يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه آل وبنعمان  
فتدخله للح قال الشافعي ومن الاول النعمان بن المنذر ملك العرب لانه لم يسم بغير آل (قوله المنقولة بما  
يصلح الخ) خرج المرتجلة كسماء والمنقولة بما يصلح لها كيزيد ويشكر فلا تدخلها آل وأما قوله

\* رأيت

على ما سمي به من الاعلام المنقولة بما يصلح دخول آل عليه كقوله لك

في حسن الحسن وأكثرت ادخل على المنقول من صفة كقوله لك في حارث الحرث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقوله لك في فضل  
الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقوله لك في نعمان النعمان وهو في الاصل من أسماء السم فيجوز دخول آل في هذه الثلاثة  
نظراً الى الاصل وحذفها نظر الى الحال وأشار بقوله للح ما قد كان عنه نقلاً الى أن فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات الى  
ما فاتت ههنا من صفة أو ما في معناها وحاصله أنك اذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه انه انما سمي به تفادياً لا بمعناه أي ثبت بالالف واللام للدلالة

على ذلك كقولك الحرف نظرا الى انه انما يسمى به للتفاوت وهو انه يعش وبجرت وكذا كل ما دل على معنى وهو ما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه علما لم تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحرف وثمان فدخل الالف واللام اقام معنى لا يستفاد بدونها فليست برائدتين خلافا لمن زعم ذلك وكذلك (٨٧) أيضا ليس حذفهما واثباتهما على

الراء كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو انه اذا الملح الاصل بجاء بالالف واللام وان لم يلحق لم يؤثر بهما (ص)

(وقد يبررها بالغلبة) مضاف او مضاف ال

كالعقبه وحذف ال ذي ان تناد

أو تضاف أوجب وفي غيرهما قد

تتخلف (ش) من أقسام الالف واللام انها تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب فان

حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب لكن

غلبت المدينة على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على كتاب

سبيو به ربه الله تعالى حتى انهما اذا أطلقا لم يتبادرا الى

الفهم غيرهما وحكم هذه الالف واللام انها لا تخذف

الا في النداء والاضافة نحو يا صدق في الصغى وهذه

مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تخذف في غيرهما

شأنه وذات مع من كلامهم هذا عيوق طالعا والاصل

رأيت الوليد بن البرز بن مباركا \* فضرورة سهوا ما شا كلمة الوليد والتقييد بالنقل وبما يصلح لها ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماه بل لبيان مورد السماع بالمراد سم (قوله في الجملة) أى في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلا في الفضل والاحرف في الهم بخلاف ما لا يوصف به أصلا ولا بالثاء وبل (قوله فليست برائدتين) أجيب بأن المراد بالرائدة ما ليست للتعريف وان لم تصح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سيان أى في عدم افادة التعريف لا مطلقا (قوله بالغلبة) هي ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة اطلاقه على شئ بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبه والنجم فالغلبة الحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالاله بال فتقديره وأما الله فلم بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضع ولا استعمالا وأما الله بغير ال فليس علما بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية أما الآن فلا يبعد انه علم بالغلبة الحقيقية اذ لا يفهم منه اذا أطلق غير تعالى وبهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذكر ذلك في باب العلم فينوعه الى وضعى وغلبى ليكون ذكر المضاف في مركزه فانه هنا استطرادى وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بهما علما وبقى تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم بصير مؤنخ وعلما خبرها مقدم (قوله كالعقبه) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبه معنى التي يقال فيها جرة العقبة قاله الشاطبي وقيل بعقبه أية عند مصر (قوله وحذف ال) مفعول مقدم لأوجب وقوله ذى أى التي في الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالذ كرمع ان المعرفة كذلك احتراز عن المقارنة للوضع نقلا كالنصر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموأل فلا تخذف للنداء والاضافة كما قال في الكافية

وقد تقارن الاداة التسمية \* فتستدام كاصول الابنية قال في شرحها أى لانها جزء علم كهمزة أحمد وجيم جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى والنابعة فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم ألغى تعريفها بالغلبة فصارت رائدة اه ويحتمل ان قوله ذى اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تخذف أيضا كما نقل عن الطمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروادى كقول خالد بن الوليد

يا عركف رانك لا سبج رانك \* انى رأيت الله قد أهانك ففائدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعروفة دفع توهم ثبوتها معهما لسكونها زائدة لا يلزم عليهما جمع معرفين أو ان فائدة التنبيه على تعيين حذفها فلا يتوصل لنداءها بأى ولا بهذا كالمعرفة فلا يقال يا أيها السموأل ولا يا ذا الاعشى أو الحرف لان التوصل بذلك انما هو في ال الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله في الصغى) بكسر العين هو وخويلد بن نفيل كان يطعم الناس بهامة فسفت الریح التراب في جفانه أى أوعية طعامه فسماهم بصاعقة فسمى الصغى وهو في الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عيوق) فيقول بمعنى فاعل كقبيوم بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والديران سمي بذلك لزعجهم ان الديران يطلب الثريا وهو يعوق عنها والثريا نصغير ثروى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها فاصلاها ثروى اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قبل الصواب

العيوق وهو اسم نجم ويكون العلم بالغلبة أيضا مضافا كابن عمرو وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم فانه غلب على العبادة دون غيرهم من أولادهم وان كان حقه الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الاضافة لانفارقة لافى نداء ولا فى غير نحو يا ابن عمر والله أعلم (ص)

ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قيل إطلاق العبادلة لأنه من الطبقة الأولى من الصحابة ويرده أن الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد أن كان جمع عبد الله وأنما قال غلبت هذه الأعلام وهو ابن عمر الخ على العبادلة أي على الأشخاص المسمى كل منهم عبد الله مع أن ابن عمر مثلاً يصدق به عبد الله وغيره من أخوته والعبادلة جمع عبد بل بزيادة اللام كما يقال في زيد بدل هي زيادة شائعة في مثله من الأسماء أو أن عبد بل مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى تحت الإشتقاق لأنه لا يكون من كثرين في قياس التصريف اه اسقاطي والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿الابتداء﴾

لما فرغ من الأحكام الفردية شرع في الأحكام التركيبية والتركيب المفيدة ترجع إلى جملتين فعلية ومنها جملة ابتداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفي بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهر في قوة المفرد في خصوص غير هذا أو بغير صلة أو فانها في قوة جملة فعلية كما مر وقدم المصنف باب المبتدأ في سائر كتبه لأنه أصل المرفوعات عند سيبويه لأنه مبدوء به وقيل أصلها الفاعل لأن عامله لفظي ولذا قدمه ابن الخاحب وقيل كل أصل ولما كان الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبراً أو ما يستبد به كان في الترجمة ترفية بالمقصود مع الاختصار وإشارة من أول الأمر إلى أنه العامل وإلى عدم ملازمة المبتدأ للخبر فتأمل (قوله مبتدأ زيد الخ) خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدأ آخر مرفوعه قصد لفظه ولفظ خبر خبره وجواب الشرط محذوف أي أن قلت ذلك في يد الخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ أخبر عن أول وسوغ الابتداء به كونه قريناً بالمعرفة أعني قوله والثاني وجهه أعني صفة فاعل أي أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من سري يسري إذا مشى ليلاً (قوله أن المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالمثل وأحسن مما هنا قول السكاكبة

المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر \* أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لأنه مع اختصاره صرح بتدني المبتدأ وبين بقوله مرفوع معنى أن عامله معنوي فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البر وز في شمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه خبراً عنه أو وصفاً مكتفياً بمرفوعه والمراد الاسم ولوتأويلاً ليدخل نحو وأن تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظي من فعل أو حرف مثلاً ودخل بغير الزائدة ما سيأتي في الشرح وخرج بكونه خبراً عنه الخ أسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فانها عارية عن العوامل لكنها ليست مبتدآت لأنها ليست مخبراً عنها ولا وصفاً الخ ولا يرد على حصره القسامين قولهم أقل رجل يقول ذلك حيث أنه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتفي به بل الجملة صفة للتكثرة أغنت عن الخبر في اللفظة لأن افتقارها إلى الصفة أشد من الخبر لأن هذا اسمها في الكلام في القياس على أنه أجاز في التسهيل جعل الجملة خبراً وقيل أن أقل فعل في المعنى لا مبتدأ لأنه بمعنى قل رجل يقول ذلك أي صغر وحقر فلذا لم يخبر عنه (قوله فاعل) أي أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله سبب مسد الخ) ليس المراد أن له خبراً محذوفاً وهذا أقام مقامه لأنه لا يستحق حينئذ خبراً بل أنه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعنى ولا يثنى ولا يجمع في الفصيح كما في التسهيل (قوله كل وصف) أي اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعل تفضيل فانه يرفع الظاهر بإطراد في مسألة السكحل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن في عين زيد السكحل منه في عين غيره فالسكحل فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضياً أو غيره بخلاف عمله النصب ملفوظاً أو مقدراً نحو وفي الله

### ﴿الابتداء﴾

(مبتدأ زيد وعاذر خبر \*  
ان قلت زيد وعاذر من اعتذر  
وأول مبتدأ والثاني

فاعل أغنى في أسارذان  
وقس وكاستفهام النفي وقد  
يجوز نحو فائز أو لوالرشد  
(ش) ذكر المصنف أن  
المبتدأ على قسمين مبتدأ  
له خبر ومبتدأ له فاعل سد  
مسد الخبر فمثال الأول زيد  
عاذر من اعتذر والمراد به  
مالم يكن المبتدأ فيه وصفاً  
مستتملاً على ما يذكرك في  
القسم الثاني فزيد مبتدأ  
وعاذر خبره ومن اعتذر  
مفعول لعاذر ومثل الثاني  
أسارذان فاعله للاستفهام  
وسار مبتدأ وذان فاعل سد  
سد الخبر ويقاس على هذا  
ما كان مثله وهو كل وصف  
اهتمد على استفهام أو نفي  
نحو وأقام الزيدان وما قام  
الزيدان فان لم يهتمد الوصف  
لم يكن مبتدأ وهذا مذهب  
البصريين إلا الاخفش



ورفع فاعلاظها كما مثل في أوصميرام منفصلا نحو أقام أنما وتم الكلام به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ ونحو أقام أبواه زيد فنز يد مبتدأ مؤخر وقام خبره مقدم وأبواه فاعل بقام ولا يجوز أن يكون أقام مبتدأ لأنه لا يستغنى بفعله حينئذ لا يقال أقام أبواه فيتم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ اذا رفع ضمير المستتر فلا يقال في ماز يد قام (٨٩) ولا قاعدان فاعدا مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لانه ليس بمنفصل على أن في المسئلة خلافا ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون النسب بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك ليس قام الزيدان فليس فعل ماض وقام اسمه والزيدان فاعل سد مسد وخبر ليس وتقول غير قام الزيدان فغير مبتدأ وقام مخفوض بالإضافة والزيدان فاعل بقم سد مسد وخبر ليس وتقول غير قام الزيدان فغير مبتدأ وقام مخفوض بالإضافة والزيدان فاعل بقم سد مسد وخبر ليس

شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلا مبتدأ متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدأ أي أكان في الله شك والجملة حينئذ اسمية كما اذا جعل الظرف خبرا مقدا ماعدا عنه فان جعل فاعلا باستقر محذورا كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما في المعنى وسواء كان وصفا حقيقة أو تائلا ونحو أعدل أبواك لتأوله بعدل وكالمسبوب ونحوه كما يأتي في الخبر (قوله ورفع فاعلا) عطف على اعتمد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشرطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقام) في نسخ وأبوه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتعيينه في الاولى بل يجوز كون قائم خبرا عن أبوه والجملة خبر زيد (قوله لا يستغنى الخ) أي لا فتقار له مرجع الضمير فان علم كان جرى ذكر زيد فقبل أقام أبواه لم يمنع أفاده الاسقاطي وقبل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالرفع انما هو عن الخبر لا مطلقا (قوله فلا يقال في ماز يد قام الخ) أي بل قاعدا معطوف على قائم الواقع خبرا فان قلت أقام أخواك وأردت العطف فالقياس أم قاعدا هما بآراء الضمير وحكي أم قاعدان بالضمير المستتر لان الالف حرف قال ابن هشام فقاعدان مبتدأ اعطفه بام المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسيعهم في الثواني أي فهو مبتدأ اكتفى بفعله المستتر توسعا فتقيدهم بالبارز جري على الاصل والغالب أو أرادوا البارز ولو حكما كهذا فانه في حكم البارز لمكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم هاقاعدان بحذف المبتدأ فالعطف والجملة أفاده الاسقاطي ومثل ذلك سواء يجري في نحو ما قام زيد بدلا لقاعد بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكثف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أي ومن ضارب الزيدان ومنى ذاهب أخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف ومنى ظرفه وقس (قوله وقام اسمه الخ) مثله في شرح التسهيل وادخال ذلك هنا لكونه مبتدأ في الاصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وخبرها السكن فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظيره وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهة بالفعل والناسخ بعده عنه لاختصاصه بالمبتدأ والخبر أفاده الاسقاطي (قوله سد مسد وخبر ليس) ظاهره أنه في محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن أن يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبرا بل فاعل اسمها انظر ما مضى (قوله مخفوض بالإضافة) لا يراد أنه حينئذ ليس مبتدأ لان المتضامين كالشيء الواحد على انه وان خفض لفظا فهو في قوة المرفوع لانه المقصود بالاستناد فكأنه قيل ما قام كما أشار له الشارح (قوله غير لاه) من لها يلهو والمراد لازمه أي غير غافل واطرح بشد المهمة وكسر الراء أي اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أي سلم عارض (قوله في موضع رفع بمأسوف) أي والاصل غير آسف الشخص على زمن الخ أي لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة فتي \* عاش في أمن من الاحن

خول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن بالمهمة جمع احنة كقرب بالكسر وقربة وهي الحقد والعداوة والمراد بها هنا مكيدة الدهر والبيتان لابي نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بان سعاد (قوله أبا الفتح) في نسخ بالواو وفيكون هو السائل ليمتحن ولده مثلا فلبحرر وقد كان ولده مثله حذقا وأدبا جيدا الضبط حسن الخط واسمه غالي وكنته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان وأربع مائة (قوله فارتبك) في القاموس ربكة ألقاه في وحل فارتبك فيه فهو واستعارة تبعية للتخجير (قوله

رفع بمأسوف لنيا بته مناب الفاعل وهو قد سد مسد

(١٢) - (خضري) - (أول)

خبر غير وقد سأل أبا الفتح ابن جني ولده عن اعراب هذا البيت فارتبك في اعرابه ومناب البصريين الا لا خفش ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد

على نفي أو استفهام وذهب الاخفش والسكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فاجازوا قائم الزيدان فقام مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر والى هذا أشار بقوله وقد يجوز نحو فائز (٩٠) أو الرشد أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من خبر ان يسبقه نفي أو استفهام

وزعم المصنف أن سبويه يحيز ذلك على ضعف ومما ورد منه قوله  
خبر نحن عند الناس منك  
إذا الداعي المثوب قال يالا  
خبر مبتدأ ونحن فاعل سد  
مسد الخبر ولم يسبق خبر نفي  
ولا استفهام وجعل من هذا  
قوله

خبر بنو طرب فلا تلك ملغيا  
مقالة الهلي إذا الطير صرت  
تغير مبتدأ وبنو طرب فاعل  
سد مسد الخبر (ص)  
(والثاني مبتدأ إذا الوصف  
خبر  
ان في سوى الافراد طبعا  
استقر)

(ش) الوصف مع الفاعل  
اما ان يتطابقا افرادا أو  
تثنية أو جمعا أو لا يتطابقا  
وهو قسمان جائز وممنوع فان  
تطابقا افرادا قائم زيد  
جاز فيه وجهان أحدهما  
أن يكون الوصف مبتدأ  
وما بعده فاعل سد مسد  
الخبر والثاني أن يكون  
ما بعده مبتدأ مؤخر  
ويكون الوصف خبرا مقدما  
ومنه قوله تعالى أراغب  
أنت عن آلتي يا إبراهيم  
فيجوز ان يكون أراغب  
مبتدأ وأنت فاعل سد مسد  
الخبر ويحتمل أن يكون

على نفي) أي ولو معنى كأنما قائم الزيدان أو منقوضا كقائم الالزيدان (قوله أو استفهام) أي ولو  
مقدرا نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء بالرفع وأما العمل  
فشرطه مطابق اعتمادا ولو على الموصوف مثلا كاسيأتى في بابه (قوله وذهب الاخفش إلخ) اعلم ان المذهب  
ثلاثة مذهب البصر بين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما الا جوازه بفتح كقيل  
ومذهب السكوفيين والاخفش جوازه بلا فتح ومذهب المصنف جوازه بفتح كما صرح به في التسهيل وذكره  
الشارح بقوله وزعم المصنف إلخ فكان الاولى حل المتن عليه يجعل قد كناية عن القبح والمسوخ لا ابتداء  
حيث عمله في المرفوع ولا يردان شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف في  
العمل لان اعتماده أعم من اعتماد الابتداء كما مر وأما الاخفش والسكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا  
أصلا كما في التصريح (قوله المثوب) أي المرجع صوته والمكرر له ليستغيث من تاب الرجل يشوب ثوبا وثوبا  
رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يالا أصله يالفلان  
فوقف على اللام (قوله خبر مبتدأ إلخ) ولا يجوز كونه خبرا مقدما عن نحن انما يفصل بين أفعل ومن يا جنبي  
وهو المبتدأ فهو شاهد من حيث اكتفاؤه بالرفع جواز اعتمادا ورفع الضمير المنفصل بأفعل التفضيل في غير  
مسئلة الكحل الا أن يقول بان خبر خبر عن نحن مخفوفة والمذكورة تأكيد للضمير في خبر فلا شاهد فيه  
(قوله بنو طرب) بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطير وعيا فتسبه بالغاء وهي أن يعتبر الطير باسمائه  
ومساقطه وأنوائه فيستعبد أو يتشاهم (قوله خبر مبتدأ) أي لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو  
بنو ورده البصريون بان فعلا بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالمصدر فانه يوازنه كصهيل وان يقيق نحو  
واللائكة بعد ذلك ظهير وقوله \* هن صدق للذي لم يشب \* (قوله طبعا) اسم بمعنى المطابق كالشبه  
بمعنى المشابهة حال من فاعل استقر العائد لانا أو مصدر بمعنى المطابقة تمييز بحول عن الفاعل أي ان استقرت  
مطابقته في سوى إلخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل المني \* وداعي المذون ينادى جهارا

كما في المعرب ومقتضاه ان استقر المذكور هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للمخدوف بعد ان فتدبر  
ولولا كتابته بالالف لا يمكن جعله على حد وان أحسن من المشركين استجارك (قوله وهو قسمان) أي  
غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افرادا إلخ) ههنا مفهوم المتن ومثله في جواز الأمرين كما في الجمع  
والنسكت كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع كجنوب وجريح نحو أجنب زيد والزيدان أو  
الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لامع مفردا يأتى نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجملت  
صورا لكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التكسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان)  
أرجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الا لما منع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أراغب  
إلخ لما في الشرح وفي نحو حاضر القاضي امرأته لا يخبر بمذكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز  
لعدم تأنيته كالفاعل وتمتنع الفاعلية في نحو أي داره زيد فلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا  
جعل زيد فاعلا بالوصف المخدوف أي كأن زيد في داره كان مقدم الرتبة عن المجرور كما لا يخفى الا أن يجعل  
فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل إلخ) أي بقطع النظر عن المانع الآتي وقوله أولى أي راجب (قوله  
فيلزم فيه الفصل) أي ان لم يقدر للجار متعلق بعد أنت أي أراغب أنت راجب عن آلتي فيعجز حينئذ اسم

أنت مبتدأ مؤخر وأراغب خبرا مقدما والاول في هذه الآية اولى لان قوله  
عن آلتي معمول لأراغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت على هذا التقدير فاعل لأراغب فليس يا جنبي  
منه واما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت اجنبي من راجب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس لأراغب عمل

المانع

فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح وان تطابقا ثنية نحو أقامان الزيدان أو جمعاً نحو أقامون الزيدون فابعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثاني مبتدأ الى آخر البيت أي والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقا في غير الافراد وهو التثنية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة كلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسمان ممنوع وجاز كأن تقدم فقال (٩١) الممنوع أقامان زيد وأقامون زيد

فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقام الزيدان وأقام الزيدون وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل مسد مسد الخبر (ص)

(و) رفعوا مبتدأ بالابتداء \* كذلك رفع خبر بالمبتدأ (ش) منذهب سبويه

وجهه البصريين ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وان الخبر مرفوع بالابتداء

والعامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية غير الزائدة

وما أشبهها واحترز بغير الزائدة عن مثل بحسبك درهم بحسبك

درهم بحسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية

غير الزائدة ولم يجرّد عن الزائدة فان البناء الداخلة عليه زائدة واحترز بشبهها

من مثل رب رجل قائم فرجل مبتدأ وقائم خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو رب

رجل قائم وامرأة والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ وهذا هو منذهب سبويه وجهه الله وذهب قوم الى

المنايع (قوله على المشهور) أي من وجوب تجريد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع (قوله وان لم يتطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أي حكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالوار تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتضمن الخبرية للابتداء بالمفرد عن غيره والحاصل ان الصور ٢ خمسة عشر ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثني والجمع وما ذكره وامتناع الفاعلية في تطابقهما ثنية وجمع نصحيح نحو أقامان الزيدان وأقامون الزيدون الاعلى لغة أكاوني البراغيث وامتناع الامرين في عكس هذه الاربعة نحو أقامان زيد وأقامون زيد وأقامان الزيدون وأقامون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذلك قيام زيد وجواز الامرين في الصور الست المتقدمة الامناع كما مر فتأمل والتأمل (قوله ورفعوا) أي جمهور البصريين أي حكموا بذلك (قوله بالمبتدأ) خبر عن رفع وكذلك حال من المستكن في الخبر وهو خبر بالمبتدأ متعلق برفع أي رفع الخبر بالمبتدأ كأن كذلك في النسبة لمن ذكر ولا يراد به عين المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لان الرفع من عوارض الافاظ ولفظها مختلف بل ومفهومها أيضا لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحد اما صافا (قوله والعامل في المبتدأ) الاولى تفرعيه بالقاء كافي نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحا وقيل هو كون الاسم أولا ليخبر عنه بشأن ولو في الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فنفسه بالاهتمام بالشئ وجعله أول لثان أراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للنفوس والاصطلاح (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد فالبايع زائدة في المبتدأ على احتمال أي زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله بحسبك مبتدأ) أي ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتها واختار الكافي عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لاعتد الكافي بأنه درهم اه وكون القصد هذا دائما ممنوع بل لسكل مقام مقال فلا ينبغي اطلاق أحدهما ثم ينظر ما لمسوغ لا ابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كاسيبيين ولا قصد الحقيقة لأن الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أي درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة كبحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لأنها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يعرف بالاضافة ولا بخبر معرفة عن نكرة وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفعال التفضيل كمن أبوك وخبر منك زيد والافى النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقا لأن البناء لاتزاد في الخبر واكتفي في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم ان حسب ان استعمال بحرف الجر الاصل كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أي يقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فرجل مبتدأ) هو بحسب رفعه مقدر لحرارة الجار الزائد وشبهه ولا ضرر في اجتماع اعراب لفظي وتقدير لا اختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحل بالمبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أي لان الابتداء يستلزمهما معا فاعمل فيهما كما فعل في الفاعل والمفعول ويرده انه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوي الضعيف ولا يراد المبتدأ في نحو القائم أبوه ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهة الفعل لا بكونه مبتدأ فلم تعد

ان العامل في المبتدأ والخبر بالابتداء فالعامل فيهما معنوي وقيل المبتدأ مرفوع

٢ (قوله خمسة عشر) أي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره في أربعة المرفوع المفرد والمثنى والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثنى والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثنى والجمع محيحا ومكسرا وكونه يستوي فيه الواحد وغيره في أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها اه منه

وأعدل هذه المذهب  
مذهب سيديوه وهو الاول  
وهذا الخلاف لا طائل  
تحته (ص)

(و) الخبر الجزء المنتم الفائدة  
كالله والأبدي شاهده  
(ش) عرف المصنف الخبر  
بأنه الجزء المكمل للفائدة  
ويرد عليه الفاعل نحو قام  
زيد فإنه يصدق على زيد  
أنه الجزء المنتم الفائدة وقيل  
في تعريفه أنه الجزء  
المنظم منه مع المبتدأ جلة  
ولا يرد الفاعل على هذا  
التعريف لانه لا ينظم منه  
مع المبتدأ جلة بل ينظم  
منه مع الفعل جلة  
وخلاصة هذا أنه عرف  
الخبر بما يوجد فيه وفي  
غيره والتعريف ينبغي أن  
يكون مختصا بالمعرف دون  
غيره (ص)

ومفردا يأتي ويأتي جملة  
حاوية معنى الذي سميته  
وان تكن اياه معنى اكتفى  
بها كمنطق الله حسي  
وكفي

(ش) ينقسم الخبر الى  
مفرد وجلة وسيأتي  
الكلام على المفرد فأما  
الجملة فاما ان تكون هي  
المبتدأ في المعنى أولا فان لم  
تكن هي المبتدأ في المعنى  
فلا بد فيها من رابط يربطها  
بالمبتدأ وهذا معنى قوله

جهتهما وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو هذا حلوا مض فجموعهما الخبر لكن ظهر الرفع في أجزائه لتعدد  
فيه ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أي متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدأ) أي لضعف الابتداء  
فيقوي بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما ماسة لاحتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد  
(قوله ترافعا) أي لافتقار كل الى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فعله في نحو أيا ما تدعو او هو قياسي مع  
الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين (قوله لا طائل تحته) فيه أنه يترتب عليه صفة عطف المفردات في  
نحوز يدقائم وعمر وجالس اذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الاقوال لئلا يعطف على معمولي  
عاملين مختلفين (قوله والخبر ارجح) عرفه دون المبتدأ اهتماما بحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه الى مفرد وغيره  
(قوله المنتم الفائدة) أي المحصل الفائدة نامة اذ لم تحصل قبله وأما الحاصلة في زيد يضرب أبوه مع حذف الاب  
فهى غير المقصودة ولا يرد قائم في زيد أبوه قائم لانه محصل لها وضعا وتوقفها على المرجع ليس من حيث  
الاسناد ولا شعري شعري لحصولها بالتأويل أي شعري الآن هو شعري المعروف سابقا (قوله كالله) أي  
أي محسن والا بادي أي النعم جمع أي دمج بد معنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أي فاعل الفعل  
وفاعل الوصف المكتفى به وبجواب أنه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور لعلم به من قوله مبتدأ  
زيد ارجح لدلالته على ان الخبر لا يكون الامع المبتدأ وان ذلك الوصف لا خبر له وأكذلك بتثنيه بالته ارجح  
(قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدأ جلة كما مر فلا بد في هذا أيضا من استثناء ذلك  
الوصف (قوله بما يوجد الخ) أي فهو نعر يعرف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه  
(قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمل المثني والجمع  
والركب بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله ويأتي جملة) أي غير ندائية ولا مصدرية بل كمن  
أو بل أو حتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاوي استشكل وقوع الاستدراك خبرا  
في نحو زيد وان كثرة ماله لكنه بخيل مع وروده في كلامهم وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدأ مقيد بالغاية  
وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمية خلافا للعلب وانشائية  
خلافا لابن الانباري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر  
الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها  
اقيامه بالمشي لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان قام بالمتكلم الا انه  
متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وهذا صحيح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب  
أفاده الدماميني عن بعضهم وقال انه في غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أي مشتملة على اسم معنى المبتدأ الذي  
سميته خبرا له هو الرابط (قوله معنى) سيشير الشارح في حله الى نصبه بنزع الخافض أي في المعنى  
والاحسن كونه تميزا (قوله اكتفى) أي المبتدأ بما عن الرابط (قوله وكفى) أصله وكفى به حسيدا  
لان الكثير جرف فاعل كفى بالباء الزائدة خلف الجار فأنصل الضمير واستتر (قوله يربطها) من بابي ضرب  
وقتل كافي المصباح (قوله اما ضمير الخ) أي ولو في جملة أخرى مرتبة بالاولى اما بشرط كذا يدقون عمرو  
ان قام أو يعطف بالفاء كقوله

وانسان عيني بحسر الماء تارة \* فيبدو وتارات يحجم فيغرق

أو بالواو أو ثم كما قاله الرضي كذا يسمات همد وورثها أو ثم ورثها فيكتفى في الجنتين بضمير واحد لا ارتباطهما  
وكذا كل ما يحتاج لربط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدر) أي ان علم ونصب بفعل كقراءة ابن

منوان منه بدرهم أو إشارة

الى المبتدا كقوله تعالى  
ولباس التقوى ذلك خير  
في قراءة من رفع اللباس أو  
تكرار المبتدا بلفظه وأكثر  
ما يكون في مواضع التفعيم  
كقوله تعالى الخاقعة الخاقعة  
والقارعة ما القارعة وقد  
يستعمل في غيرها كقولك  
زيد ماز يدا وعموم يدخل  
تحت المبتدا نحو زيد نعم  
الرجل وإن كانت الجملة  
الواقعة خبرها المبتدا في  
المعنى لم تحتج الى رابط وهذا  
معنى قوله وإن تسكن الى  
آخر البيت أى وإن تسكن  
الجملة اياه أى المبتدا في المعنى  
اكتفى بها عن الرابط  
كقولك نطق الله حسبي  
فنطق مبتدا والاسم الكريم  
مبتدا ثان وحسبي خبر  
عن المبتدا الثاني والمبتدا  
الثاني وخبره خبر عن الاول  
واسمته عن الرابط لأن  
قولك الله حسبي هو معنى  
نطق وكذلك قولى لا اله الا  
الله (ص) والمفرد الجامد  
فارغ وإن يشق فهو  
ذو ضمير مستكن (ش)  
تقدم الكلام في الخبر اذا  
كان جملة أو ما المفرد فاما ان  
يكون جامدا أو مشتقا فان  
كان جامدا فقد كسر المصنف  
انه يكون فارغا من الضمير  
نحو زيد أخوك وذهب  
الكسائي والرماني وجاعة

عاصر في الحديد وكل وعد الله الحسنى بالرفع أى وعده أو بوصف كالدهرم أنامعطيك أو جى باسم فاعل كزيد  
أناضارب أو بحرف دال على التبعيض كمثل الشارح أو الظرفية نحو \* فيوم نساء ويوم نساء \* أى  
فيه أو مسبق بمثل المحذوف كقوله \* أصبح فالذى توصى به أنت مفلح \* أى به كذا في التسهيل ولم  
يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكت وبقى نحو قوله تعالى فإن الجنة هي المأوى أى له وزوجى المس  
أرنب أى المس له أو منه فهنا رابط مقدر عند البصر بين وليس واحدا عما ذكر فلعله ليس مرادا للتسهيل  
الخصر (قوله منوان) تثنية منا كعصا مكبال أو وزن ويقال منيان كفى القاموس وهو مبتدا ثان  
سوغه الوصف المقدر أى كاثان منه (قوله رفع اللباس) أى ان جعل ذلك مبتدا ثانيا خبره خبر فان  
جعل بدلا من لباس أو نعتا له على تجوز الفارسي كون النعت أعرف من المنعوت وخبر خبر لباس فاخبر بمفرد  
لا يحتاج الى رابط وكذا على نصب لباس عطف على لباس الاول وهما سميان (قوله وأكثر ما يكون الخ) أفاد  
ان وضع الظاهر موضع الضمير قيامى في التفعيم وغيره وإن كان فيه أكثر قال الاخفش وإن لم يكن بلفظه  
الاول فعنده يكفى إعادة المبتدا بمعناه فقط وجعل منه آية والذين يسكنون بالسكناب الخ فالرابط إعادة الذين  
يسكنون الخ بلفظ المصلحين لانه بمعناه ورد بان الذين مجرد عطف على الذين يتقون لا مبتدا ولأن سلم فالرابط  
عموم المصلحين أو محذوف أى منهم أو الخبر محذوف أى ما جورون بدليل لا نضع الخ كفى المعنى واشترط  
بسيوويه كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفعيم ونحو أو الماعيد فذو عبيد وفى غير ذلك خاص بالشعر  
اه نصريح بزيادة (قوله ما الخاقعة) ما استفهامية مبتدا ثان سوغه العموم لانها نكرة عند الجمهور أما عند  
ابن كيسان فمعرفة والواقعة بعدها خبرها والجملة خبر الاول والرابط إعادة المبتدا بلفظه (قوله زيد نعم الرجل)  
أى لان الاصح ان أل فى فاعل نعم استغراقية فتشمل زيدا أى كونه عهديه فالرابط إعادة المبتدا بمعناه  
بناء على ما قاله الاخفش ومن الربط بالعموم قوله

ألا ليت شعرى هل الى أم مالك \* سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله \* فاما القتال لا قتال لديكم \* فالصبر والقتال مبتدا وجملة لا صبر ولا قتال خبر ربطت بعموم  
النكرة المنفية ويحتمل إعادة المبتدا بلفظه ويرد على الربط بالعموم أنه يستلزم جواز زيد مات الناس  
وعمر ولا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذنا من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه (قوله هي المبتدا  
في المعنى) لا يردان كل خبر كذلك كما هو لان المراد هنا كون المبتدا مفردا في معنى الجملة كحديث  
وكلام كما مثله وضمير الشأن فان المراد بنطقي منطوقى كقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون  
من قبلى لا اله الا الله وقوله تعالى وأخرد عواهم أن الحمد لله ان جعلت أن صلا لا تخففه وكون الخبر في هذا جملة  
انما هو في الظاهر والافهم مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها في لا حول ولا قوة الا بالله كنز من  
كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر في ضمير الشأن نحو قول هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بل رابط لانها عينه أى  
مفسرة له أى الحال والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسؤول عنه بناء على انها نزلت جوابا لقول  
المشركين صف لنا ربك فالتعريف وأحد بدل أو خبر ثان (قوله نطق الخ) أى منطوقى وكذا قوله الآتى  
قولى لا اله الا الله أى مقولى (قوله والمفرد الخ) مبتدا خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أى الجامد  
منه وليس الجامد صفة للمفرد لئلا ينافى عود الضمير في يشق عليه وعود اليه بدون صفة خطأ عند الشاطبي  
لقول سيوويه انهما كالثاني الواحد لكن الاصح جواز عود الضمير اليه لانه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط  
كثير (قوله وإن يشق) أى يصح من المصدر للدلالة على متعصب به كما هو اصطلاح النحويين أما عند  
الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وإن لم تتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة واليست مرادة



الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد اخوك هو وأما البصريون ففصلوا بين أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أو لا فان تضمن  
معناه نحو زيد أسد أي شجاع تحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وان كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير  
نحو زيد قائم أي هو هذا اذ لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم انما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة  
وأفعل التفضيل فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كاسماء الآلة نحو مفتاح فانه مشتق من المفتاح  
ولا يتحمل ضميرا فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعول وفصله الزمان أو المكان كرمى فانه مشتق من  
الرمى ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا رمى زيد تر يد مكان رمية أو زمان رمية كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجارى  
مجرى الفعل الضمير اذ لم يرفع ظاهرا (٩٤) فان رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحو زيد قائم غلاما فغلاما مرفوع بقائم فلا

يتحمل ضميرا هو حاصل  
ما ذكر أن الجامد يتحمل  
الضمير مطلقا عند  
الكوفيين ولا يتحمل  
ضميرا عند البصريين  
الا ان أول مشتق وان  
المشتق انما يتحمل الضمير  
اذا لم يرفع ظاهرا وكان  
جاريا مجرى الفعل نحو زيد  
منطلق أي هو فان لم يكن  
جاريا مجرى الفعل لم يتحمل  
شيئا نحو هذا مفتاح وهذا  
مرى زيد (ص)  
وأبرزته مطلقا حيث تلا  
ما ليس معناه له محصلا  
(ش) اذا جرى الخبر المشتق  
على من هو له استتر الضمير  
فيه نحو زيد قائم أي هو  
فلو أتيت بعد المشتق بهو  
ونحوه وأبرزته فقلت زيد  
قائم هو فقد جوز سيبويه  
فيه وجهين أحدهما أن  
يكون هو توكيدا للضمير

هنا (قوله الى انه يتحمل) أي وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين أما  
المؤول فيتم حمله اتفاقا كما هو مغاد الشارح وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضا  
كلا يخفى (قوله أسد) أو تسمى أو ذو مال أو رجيل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات  
لتأولها بالنسب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز  
منفصلا كان كزيد قائم أنت اليه أو متصلا بمرورا كالسافر مغضوب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل  
في محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الامر فرفع واحد (قوله وأبرزته) أي ضمير الخبر المشتق مطلقا  
أي أمن اللبس أو لا أي وأبرز الضمير مطلقا ان لا لا خبر المشتق ما أي ميتا ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك  
الابتداء ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشبث الضمائر وأكمل منه قول الكافية

وان تلا غير الذي تعلقا \* به فابرز الضمير مطلقا \*

في المذهب الكوفي شرط ذلك أن لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعى والصفة ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن والشارح بل مثله  
الفعل والظرف اذا جرى على غير صاحبهما كزيد عمر وضربه هو أو في داره هو فيجب فيه جازما ابراز مطلقا  
عند البصريين بشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المخدور في الجميع كما في الجمع وقال بعضهم محل  
الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه ابراز عند الامن اتفاقا ولعل سره أصالة في العمل وتحمل  
الضمير (قوله فقد جوز سيبويه الخ) مقتضى الوجه الثاني أن المستتر يمكن ابرازها والنطق به ويلزمه أن يجوز  
زيد قائم هو على الفاعلية والافعال الفرقي وغير سيبويه بوجب الوجه الاول لما مر أن المستتر واجبا كان أو  
جائزا لا يتيسر النطق به وانما يتيسرون له لفظ المنفصل تقرر بما ندر يبا فالوصف الجارى على صاحبه كالفعل  
في امتناع بروز ضميره وان سمي مستترا جواز الانه يخلفه الظاهر فتدبر (قوله وجب ابراز الضمير) ويخلفه  
الظاهر كزيد عمر وضار به زيد كما قاله أبو حيان (قوله ضار بها) خبر هذا وهو قائم بغيرها وهو زيد لانه هو  
الضارب ولا لبس فيه لتد كبره فيعلم أنه لزيد وشبهه ههنا يضر به (قوله أتيت بهو) أي على انه فاعل  
نظرا لجر يانه على غير صاحبه فيمنع استتاره أو تأ كيد نظر الامن التباسه المجوز استتاره وأما عند الخوف  
ففاعل لا غير والبصريون يجحدونه فاعلام مطلقا فيقال في التثنية على الفاعلية الهندان الذين يضر بهما

هما

المستتر في قائم والثاني أن يكون فاعلا بقائم هذا اذا جرى على من هو له فان جرى على غيره من هو له

وهو المراد بهذا البيت وجب ابراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فمثال ما أمن فيه اللبس زيد ههنا ضاربها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس  
لولا التميز زيد عمر وضار به هو فيجب ابراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله وأبرزته مطلقا أي سواء أمن اللبس  
أو لم يؤمن وأما الكوفيون فقالوا ان أمن اللبس جازا لا صرا كالمثال الاول وهو زيد ههنا ضاربها هو فان شئت أتيت بهو وان شئت  
لم تأت وان خيف اللبس وجب ابراز كالمثال الثاني فانك لو لم تأت بالضمير فقلت زيد عمر وضار به لا حتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا  
وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت زيد عمر وضار به هو تبين أن يكون زيد هو الفاعل واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب  
البصريين ولهذا قال وأبرزته مطلقا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع  
بمذهبهم فن ذلك قوله

هما على التأكيده صار بتأهما وكذا في الجمع قال الساماني والمسموع من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الاعلى لغة كوني البراغيث أي فيؤيد مذهب البصريين (قوله ذرى الجند) جمع ذرة بتثنية المججمة وهي أعلى الشيء ويكتب بالالف عند البصريين لانقلابها عن واو وبالياء عند الكوفيين اضم أوله كافي الصبان وهو مبتدأ ثالث خبره بانوها جمع بان من بنى بنى وفيه ضمير مستتر عائذ لقوى لجر يانه عليه وأما الواو فخرف جمع ولم يبرز مع جر يانه على غير مبتدئه وهو الذرى لالم بانها مبنية لا بانية وللا لالة الواو على اسناده لقوى والال قيل بانيتها ولوا برز لقال على القصص بانيتها على غير بانوها هم وتسكف البصريون باحتمال كون ذرى معمولاً لوصف محذوف خبر عن قوى يفسره المذكور فلا شاهد فيه أي قوى بانون ذرى المجذب بانوها ويراد من الوصف الدوام للمضي بقريته المدح فيعمل ويفسر العامل (قوله بانوها هم) الاصح بانيتها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو مع لا غير (قوله بنظر) أي مكاني أو زماني مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكاني وانما يخبر به وبالجرور اذا كانتا مبنين بان يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاملاً وخاصاً بقريته كما مر في الصلة عن الساماني ومثاله هنا على قياس ما مر أن تقول بل زيدا اليوم وعمر وأمس في جواب يز يد قائم أمس وعمر واليوم وفي المعنى ان من الحذف الخاص لقريته قوله تعالى الحر بالحر أي مقتول أو يقتل لان تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتسكف حذف المضاف من المبتدأ والخبر أي قتل الحر كأن يقتله (قوله أو بحرف جر) أي مع مجروره لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فاطلق الجزء على السكل وما قبل انه أراد بالحرف المجرور مجاز العالقة المجاورة أخذ من قول الرضى محل العامل للجرور وحده لان الحرف لتوصيل معاني الافعال وشبهها الى الاسماء لا يصح لان مراد الرضى المحل الذي يقتضيه المتعلق بدليل تعليقه لا محل الخبرية فالخاص ان محل العامل في الظرف لا في اللفظ للجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعاً كمر يز يد مجهولاً فزيد وحده نائب الفاعل ولا يكون جواً وكذا في المستقر من حيث تعلقه بعامله الآن محل نصب أبداً وأما من حيث قيامه مقام عامله فالمحل للمجموع ورفعاً في الخبر ونصباً في الحال وجوا في الصفة المجردة ولا محل له في الصلة كعامله (قوله متعلق بمحذوف) أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو مذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا مجموعهما كما اختاره الرضى لكن لا بد منهما عند الجميع الآن الاول نظر الى أن العامل أولى بالاعتبار وان كان معموله قيداً لآبده منه والثاني الى المافوظ به وهو معمول العامل فلا بد من ملاحظته معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف في الحال والصفة والصلة أما عمل الرفع في نحو أف الله شك وتحمل الضمير فيجري فيه القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف في المتعلق العام أما الخاص فهو الخبر أو الحال مثلاً اتفاقاً ذكر أو حذف (قوله واجب الحذف) أي عند الجمهور لانه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقر الاستقرار معنى عام له فيه أي فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه اذا قلنا بانه الخبر أما السكون الخاص فيمتنع حذفه بالقرينة وأما مع افتارة يجوز كيزيد في جواب عن صررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف في كل ذلك لغو الخلقه عن الضمير فدار المافوظ المستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغنى وعليه اقتصر الساماني لكن قد يقدّر المتعلق خاصاً كيزيد على الفرس أو من العلماء أو في البصرة أي راكب ومعدود ومقيم ولا يخرج ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه بمعرفه المقام لا يقتضى لغو يته كما صرح به الساماني في أول شرح التسهيل وفي بسملة الشنوائى عن السيد نحوه قال فلما كان العام ضابطاً مطرداً اعتبره النجاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص

قوى ذرى المجذب بانوها وقد علمت

بكنه ذلك عدنان وخطان  
التقدير بانوها هم حذف  
الضمير لأن اللبس (ص)  
وأخبروا بنظر أو بحرف  
جرناوين معنى كأن أو استقر  
(ش) تقدم أن الخبر يكون  
مفرداً أو يكون جملة وذك  
المصنف في هذا البيت أنه  
يكون ظرفاً وجاراً مجروراً  
نحو زيد عندك وزيد في  
الدار فكل منهما متعلق  
بمحذوف واجب الحذف  
وأجاز قوم منهم المصنف  
أن يكون ذلك المحذوف  
اسماً أو فعلاً نحو كائن أو  
استقر فان قدرت كأنما  
كان من قبيل الخبر بالمفرد  
وان قدرت استقر كان من  
قبيل الخبر بالجملة واختلف  
النحويون في هذا فذهب  
الاخفش الى أنه من قبيل  
الخبر بالمفرد وان كلامهما  
متعلق بمحذوف وذلك  
المحذوف اسم فاعل التقدير  
زيد

كان عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا السبب به وقيل انهما من قبيل الجمل وان كلامهما متعلق بمحذوف هو فعل  
التقدير يز يد استقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا الى جمهور البصريين والسيبويه أيضا وقيل يجوز أن يجعل من قبيل المفرد  
فيكون المقدرا مستقرا ونحوه وان (٩٦)

المصنف ناوين معنى كأن  
أو استقر وذهب أبو بكر  
ابن السراج الى أن كلاً  
من الظرف والمجرور قسم  
برأسه وليس من قبيل المفرد  
ولأن قبيل الجلة نقل  
عنه هذا المذهب فليذه  
أبو عـ الى الفارسي في  
الشيرازيات والحق خلاف  
هذا المذهب وأنه متعلق  
بمحذوف وذلك المحذوف  
واجب الحذف وقد صرح  
به شذوذاً كقوله  
لك العزان مولك عزوان  
من  
فانت لدى بمجوحة الهون  
كأن  
وكما يجب حذف عامل  
الظرف والجار والمجرور إذا  
وقعا خبراً كذلك يجب  
حذفه إذا وقعاً صفة نحو  
مررت برجل عندك أوفى  
الدار أو حالاً نحو مررت  
بز يد عندك أوفى الدار  
أو صلة نحو جاء الذي عندك  
أوفى الدار لكن يجب في  
الصلة أن يكون المحذوف  
فعلاً التقدير جاء الذي  
استقر عندك أوفى الدار  
وأما الصفة والحال

المحذوف لغوا إلا إذا امتنع تقدير العام كشال الجواب والاشتغال لا مطلقاً وإنما مقتضى ذلك مع ما صرف  
نفسه التام أنه أعم من المستقر لا نفراده في نحو الحر بالحر أماً على القول بأن مدار المستقر على حذف  
العامل علماً كان أو خاصاً واللعو على ذكره ولا يكون إلا خاصاً فلازم له وما اشتهر من أن المستقر هو ما وقع  
صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً لا يتشبه على إطلاقه الأعلى هذا دون الأول لأن الخبر مثلاً عليه قد يكون غير  
مستقر كما علمت فتدبر (قوله كأن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة  
لذلك المقدرا ومتعلق به لأن الناقصة والأول كان الظرف في موضع خبره فيقدر كأن آخر ويتسلسل أفاده  
السعد (قوله وقد نسب هذا السبب به) أيده في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره ما بعد ما وإذا الفجائية  
نحو أوفى الدار فزيد إذا لم يكر لان الفعل لا يليهما العمل الباقي عليهما لكن رده ابن هشام بإمكان تقدير  
الفعل مؤخراً (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المعنى (قوله في الشيرازيات) اسم كتاب أملاؤه  
بشيراز قال السيوطي لم أر ذلك فيه ولا في الخليليات (قوله وان بهن) نائب فاعله يعود لمولاه المراد به  
الناصر والخليف وبجوحة بضم الواو حدين وبهملتين وسط الدار وغيرها والهن بضم الهاء الذل  
والهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك إذا قدر كوناً علماً كما هو فرض كلام المتن  
فإن قدر خاصاً جاز ذكره في السكك كما علمت وجوز ابن جني اظهار العام أيضاً مسكياً بنحو فلما رآه مستقراً  
عنده ورد بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا  
يكون اسم زمان خبراً) عن جثة أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حالاً منها إلا مع الفائدة لأنها كالخبر في المعنى  
وإنما قيد بالزمان والجثة لأن الغالب أن الأخبار به عن المعنى وبالسكان عن الجثة والمعنى مفيد لأن كل معنى  
من فعل أو حركة مثلاً لا بد له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للسكان فيحصل بالأخبار فائدة بيان  
هذا الخاص بخلافه مع الزمان المطلق لأنه يعم جميع الأجسام إذ لا بد لها من زمان تحصل فيه وذلك معانوم فلا  
فائدة في الأخبار به فلو كان الزمان مع المعنى أو المكان معهما علماً امتنع أيضاً نحو القتال زماناً وزيد أو القتال  
مكناً لعدم الفائدة فلما دار على حصولها مطلقاً كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدائهم استظهر  
جواز الأخبار مطلقاً عند من لا يشترط تجديد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هي الجسم قاعدة والقائمة الجسم  
قائمة فكان الأولى عن جسم ليعمهما السكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة ألفاظ  
مقاربة المراد بهما ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أي غير الدائم كمشله فلا يقال طالع الشمس يوم  
الجمعة لعدم الفائدة اسقاطي (قوله ألا أن أفاد) أي وذلك بأحد أمور ثلاثة إما بتخصيص الزمان  
بوصف أو إضافة مع جوهري وكذا بعلمية على الظاهر كمنحن في يوم طيب أوفى شهر ربيع أوفى رمضان  
وأما بتقدير مضاف هو معنى كالיום خرو غداً أمراً أي اليوم شرب خمر ولا يحتاج لتقدير في أمر لأن المراد به  
القتال المتروك وهو معنى وأما شبه الذات للمعنى في نجددها وقتنا فوقنا كالرطب شهر ربيع واللييلة  
الطلال والورد أيار بفتح الهمزة وشدة المشاة التحمية كما في التصريح اسم شهر رومي غير مصروف للعلمية  
والجمعة يوافق أوله سادس بشنس القبطي والنوع الأول يجب جوهري فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث

خمسهما محكم الخبر كما تقدم (ص) ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وان يفتد خبراً يجوز  
(ش) ظرف المكان يقع خبراً عن الجثة يجوز يد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً  
أو مجروراً بنحو القتال يوم الجمعة أوفى يوم الجمعة ولا يقع خبراً عن الجثة قال المصنف إلا أن أفاد كقولهم الليلة الطلال والرطب شهر ربيع  
فإن لم يفتد لم يقع خبراً عن الجثة نحو زيد اليوم وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب

جاء شيء من ذلك أول نحو قولهم اللبلة الطلال والرطب شهري ربيع فان التقدير طوبع الطلال اللبلة ووجود الرطب شهري ربيع هذا منذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا والى هذا أشار بقوله وان يفاد فاجزأ فان لم يفد امتنع نحو زيد يوم الجمعة (ص) (ولا يجوز الا ابتداء بالسكره \* مالم تفد كمنز زيد ثمه وهل فني فيكم فاخل لنا \* ورجل من السكرام عندنا وروضة في الخير خير وعمل \* برزين وليتس مالم يقل (ش) الاصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نسكرة لكن بشرط أن يفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة أحدها أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو في الدار رجل وعندك يد ثمرة فان تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجوز نحو قائم رجل الثاني أن يتقدم على النسكرة استفهام نحو هل فني فيكم الثالث أن يتقدم عليها نفي نحو ما خل

يجوز كالورد في ايار فيكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله ويؤول) أي بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ يشبه المعنى كما مثله أولا كنعجن في يوم طيب أي وجودنا واليوم آخر أي شهر به ومنذهب النازم أن الأولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق (قوله الآية الطلال) بنصب اللبلة ظرفا لمخدوف خبرا عن الطلال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتشيل بنوع نان مما يفيد ولا يتصرف بعدم شذوذه فكان الاختصار ذلك مع ما تقدم (قوله ثمه) بفتح فسكون كساء محط نلبسه الأعراب والجمع عمار كافي المصباح (قوله فاخل لنا) يتعين جعل ما تميمية لان الكلام في المبتدأ غير المنسوخ ومنه ما أحدا غير من الله (قوله ورجل من السكرام) قيل أراد به الامام النووي لانه تعليم المصنف رضي الله تعالى عنهما (قوله يزين) بالفتح كيبسح (قوله وليتس مالم يقل) أي من بقية أنواع المسوغات وأما السكاف في كمنز بدالخ فلا دخل بقية أمثلة الانواع المذكورة فلا تكرار سم (قوله أن يكون معرفة الخ) أي لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ لان الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحجير السامع فيه فينفرد عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما بشرط ذلك في الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو الفعل بدأ فية تقرر مضمونه في الدهن أولا ويعلم أنه صفة لما بعده وان كان غير معين فلا ينفرد السامع عن الاصغاء لحصول فائدة مقابله التقرر يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم كان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا فيشابه الصفة في تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنسكرة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقلوا به لان مكان الفرق بأن تقديم الخبر خلاف الاصل فلم يكف مسوغان مجردة بخلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدأ فتدبر واختار الرضى جعله كالمبتدأ ومن لا يشترط تجديد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ما ذكر في المبتدأ الخبر عنه أما المكتفي برفعه فشرطه التنكير كائنوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان أصل الخبر التنكير وكان حقه أن لا ينصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن المالم يمكن تجرد الاسم عنهما جردناه عما يطرأ أو يحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) الحق في شرح التسهيل بهما الجملة كقصدك غلامه رجل ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف اليه الظرف والمستند اليه في الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا انسان نوب وولده ولرجل لعدم الفائدة قال في المعنى ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم في التسوية والالجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا دخل له لجواز كونه جزءا له وان كان علة تامة في الفاعل لا اختصاص كل باب بأحكام ولما مر من الفرق فتدبر (قوله استفهام) أي سواء كان بغير المزمرة مع أم كما مثله أم هما نحو وأرجل في الدار أم امرأة خلافا لابن الحاجب في قصره على الثاني وانما كان مسوغانا لان التنكير منه معنى النفي فتحصل به فائدة العموم والحقيقي سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فكأن السؤال عم جميع الافراد فأشبهه العموم الحقيقي في حصول الفائدة أعاده المصريح (قوله ان توصف) أي بوصف مخصص كالمثال لا نحو ورجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف اما لفظي كما مثل أو تقديري بأن يقدر في انظم الكلام نحو وطائفة قد أهمهم أي من غيركم بدليل ما قبله أو معنوي بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النسكرة بقية لفظة كالتصغير في رجيل جاء لانه في معنى رجس صغيرا وحالية كالتعجب في ما أحسن زيدا أي شيء عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضي صحة حيوان ناطق هنادون انسان هنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة

رغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل برز بن هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أنماها غير المصنف إلى نيف  
وثلاثين موضعاً أو أكثر من ذلك (٩٨) فذكر الستة المذكورة والسابع أن تكون شرطاً نحو من يقيم أقم معه

الفائدة لما فيه من التفسير بعد الاجال ونقل سم عن شيخه الصفوي أن اعتبار الوصف قاعدة  
حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وإن لم يظهر أثره في بعض آخر طرد الباب  
(قوله رغبة في الخير) قيل ليس الظرف معمولاً لرغبة بل وصف لها فهو مقابلة والصواب خلافه لأنهم صابروا  
رغب في الشيء أي أحبه ففتعدى بفي والمجرور في محل نصب بها قطعاً (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لأن  
كونها عاملة يشمل عمل الجرح كمن صلات كتبهن الله وعمل برز بن ومثلك لا يخل والنصب كأمر  
بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة ورغبة في الخير خير وأفضل منك عندنا فإن المجرور في محل نصب  
بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عند من جوزه كذا في الاشموني وغيره وفي الأخير نظر لأن  
المبتدأ المكتفي بمرفوعه شرطه التشكيك كما في ليس مما نحن فيه فالأولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان  
حسن بفتوى ضرب بكافه الدماميني (قوله إلى نيف) في نسخ إلى أكثر من ذلك وهي الصواب  
لأنه سينكر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندي) أي لا عندي رجل لأن الجواب يسلك به  
مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما في شرح التسهيل فلو قيل أهدك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب  
عندي رجل موافقة له فيكون فيه مسوغاً فتأمل (قوله عامة) أي بنفسها كما مثله وكاسماء الشرط  
والاستفهام أو بغيرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في  
المعنى والشرح عدها أربعة ولوذ كرامم الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخل في هل فتى فيكم  
لأن هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لأنه هو ثم المراد بالعموم هذا الشمولي كما هو في هذه المذكورات وأما  
البدلي فليس مسوغاً لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل قصد الحقيقة الآتي داخل في العموم  
لوجودها في كل فرد والظاهر عده مسوغاً مستقلاً كما سيأتي عن المعنى (قوله التنويع) هو المعبر عنه  
بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفاً) أمامه صدر لا قبلت من معناه أو حال من التاء أي زاحفاً وقوله لبست  
التي في المعنى نسبت من النسيان بدله قال وإنما نسي ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجرا آل خويلد في أثره وهذا  
زحف على الركبتين والبيت لأمري القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسبت وأجر محتملان للوصفية والخبر  
محذوف أي فن أثوابي ثوب نسبت إلح وان كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أي فثوب لي نسبت إلح اه  
(قوله دعاء) عبر عنه في المعنى بكون النكرة في معنى الفعل وجعله شاملاً للدعاء لشخص كمثل الشارح  
وعليه كويل للأطفافين ولما يراى أدهب التجب كجذب لزيد والشارح جعل التجب مستقلاً وأراد به ما أحسن  
زيداً وقد مر أنه داخل في الوصف المعنوي كالتغير الآتي فتدبر (قوله خلفاً من موصوف) يعبر  
أيضاً عن هذا بكونها مضافة لمحذوف فهم ماسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضع في الوصف لأنه يشمل  
ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو وأبعد مؤمن خيراً والموصوف فقط نحو وطائفته قد أهمتهم أو الصفة  
فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ في الحقيقة مسوغ الوصف  
أي امرأة سوداء لأنه حذف وأقيم الوصف مقامه اه وصرح في المعنى بأن عده مسوغاً مستقلاً خلاف  
الصواب ويظهر أن منه قول الشاعر \* ثلاث كلهن قتلت عمداً \* أي أشخاص ثلاث ونحو عيسى  
عندي أي رجل عيسى (قوله في معنى المحصور) يعلم منه تسوية المحصور بالادنى فالمسوغ هو المحصر  
لأنه نارة يكون معنوياً كما مثله ونارة لفظياً نحواً عما رجح في الدار وتنظير المعنى فيه إنما هو من حيث تمثيله  
بأنما في الدار رجل لأن فيه مسوغاً آخر فتدبر (قوله شرأ خراج) أي شر جعل ذالئاب وهو السكاب

الثامن أن تكون جواباً  
نحو أن يقال من عندك  
فتقول رجل التقدير  
رجل عندي التاسع أن  
تكون عامة نحو كل موت  
الماشر أن يقصد بها التنويع  
كقوله

ما فبات زحفاً على  
الركبتين  
فثوب لبست وثوب  
أجر

فقوله ثوب مبتدأ ولبست  
خبره وكذلك أجز الحادي  
عشر أن تكون دعاء نحو  
سلام على آل ياسين الثاني  
عشر أن تكون فيها معنى  
التعجب نحو ما أحسن  
زيداً الثالث عشر أن  
تكون خلفاً عن موصوف  
نحو مؤمن خير من كافر  
الرابع عشر أن تكون  
مضافة نحو رجل عندنا  
لأن التصغير فيه فائدة معني  
الوصف تقديره رجل حقير  
عندنا الخامس عشر أن  
تكون في معنى المحصور  
نحو شرأ ذئاب وشئ  
جاء بك التقدير ما أهر  
ذئاب الأسر وما جاء بك  
الاشئ على أحد القولين  
والقول الآخر أن التقدير  
شرعناهم أهر ذئاب وشئ  
عظيم جاء بك فيكون

مهرا

داخل في قسم ما جاز الابتداء به لسكونه موصوفاً لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدرًا وهو  
جنا مقدر السادس عشر أن يقع قبلها



واو الحال كقول الشاعر

سر ينسا ونجم قد أضاه  
فقد بدا

محياك أخفى ضوءه كل  
شارق

السابع عشر أن تكون

معطوفة على معرفة

نحو زيد ورجل قائمان

الثامن عشر أن تكون

معطوفة على وصف نحو

تيمى ورجل في الدار

التاسع عشر أن يعطف

عليها موصوف نحو رجل

وامرأة طويلة في الدار

العشرون أن تكون

مبهمة كقول امرئ

القيس

مرسعة بين أرساغه

به عدم يتنى أرنبا

الحادي والعشرون أن

تقع بعد لولا كقوله

لولا اصطبار لأودى كل

ذئمة

لما استفلت مطايهن

للظهن

الثاني والعشرون أن تقع

بعد فاء الجزاء كقولهم ان

ذهب غير فعير في الرباط

الثالث والعشرون أن

تدخل على النكرة لام

الابتداء نحو لرجل قائم

الرابع والعشرون أن

تكون بعد كم الخبرية نحو

قوله

كم عمة لك يا جرير وخالة

فدعاء قد حلت على عشاري

وقد انتهى

مهرا أي مصونا وهذا مثل لظهور أمارات الشر (قوله واو الحال) المدار على وقوعها في بدء الحال وإن لم  
تكن بواو كقوله

تركت ضائي نودة الذنب راعبها \* وأنها لا تراني آخر الأبد

الذنب يطررها في الدهر واحدة \* وكل يوم تراني مدي يدي

فدية مبتدأ مسوغه كونه بدمج حالية من ياء تراني ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي (قوله ونجم قد أضاه)  
فيه الشاهد ومحياك وجهك والشارق البكوكب الطالع من الأفق من شرق بشرق كطالع يطالع وزنا  
ومعنى (قوله السابع عشر) والأثمان بعده ترجع إلى م وغر واحد وهو العطف بأن يكون أحد المتعاطفين  
يصلح للابتداء إما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لأن العطف بشرك في الحكم فالصورأر بعة ترك الشارح  
منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله مبهمة) أي مقصودا إبهامه لأن البليغ قد  
يقصده فلا يرد أن إبهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات  
خطابا لاخته هي

أي هنيئلا تنسكحني بوهة \* عليه عقيقته أحسبا \* مرسعة بين أرساغه

به عدم يتنى أرنبا \* لي جعل في رجله كعبها \* حمار المنية أن يعطبا

والبوهة الاحق وعقيقته شعره الذي يلده لكونه لا ينظف والا حسب الاحمر في سواد والمرسعة بهملات

على زنة اسم المفعول تيمية تعلق بخافة العطب على الرسغ وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع

وفي القاموس رسغ الصبي كتمعه شدي يدا ورجله حرز الدفع العين والعسم بفتح المهملة ينس في مفصل

الرسغ تعوج منه اليد وإنما طلب الارتباز عنهم أن الجن تحتنبها خبيضا فن علق كعبها لم يصبه جن ولا

سحر بخلاف الثعالب والظباء والقنا قد يقول لها لا تنسكحني شخصامن أو أئلك الحقاء والشاهد في مرسعة

حيث قصد إبهامها تحقير الوصوف حيث يحتمى بادي تيمية وبين أرساغه خبرها فتدبر (قوله لولا

اصطبار) خبره محذوف وجوبا أي موجود وإنما مسوغ لولا لأفادتها تعليق الجواب على الجلة التي فيها

النكرة وأودى أي هلك والمقة كدمة من ومقه بقمه كوعده يعده إذا أحبه واستقلت أي مضت والظعن

بفتح المعجمة فالهمزة السبر (قوله ان ذهب غير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد

والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أي ان ذهب من القوم سيد فقيم غير

وبروي فعير في الرباط فالمراد به الحار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في المغنى المسوغ في

ذلك الوصف المقدر أي فعير آخر (قوله كم عمة الخ) أي على رواية رفع عمة مبتدأ خبره قد حلت ولك

صفته فقيم مسوغان وخالة ميمتا حذف خبره لدلالة الاول عليه وقدعاء بقاء فمتملتين صفتها وهي التي

اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال في النهاية القدح بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق وكذلك

في اليد فهو زوال المفاصل عن أما كنهها رجل أقدع وامرأة قدعاء كاحر وحراء وقد حذف نظيره من عمة كما

حذف لك من خالة ففيه احتباك والعشار جمع عشار وهي الناقة الحامل وأني بعلى إشارة إلى انه كان مكرها

في حلب مثل هذين عشاره لحقارتهما وكم على هذا خبرية للتكثير وهي اما ظرف أو مصدر لحلب

حذف يميزها أي حلبت كم وقت أو كم حلبت بالجرا أما على رواية جر عمة وخالة تمييزا لكم الخبرية ورواية

نصبها تمييزا لها استفهامية فلا شاهد فيه لأن كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوقها اضافتها للتمييز على

الاول والعموم على الثاني وقد حلت خبرها والاستفهام لانتهم أي أخبرني بعدد عمتك اللاتي حلبن لي

فقد نسبته والظاهر جواز استفهاميتها على الاول أيضا فيقدر تمييزها منصوبا لا عند الفراء فيعجز جزم

وقد انتهى

نيم وثلاثين موضعا وبالم  
أذكره منها أسقطته  
لرجوعه الى ما ذكره أو  
لانه غير صحيح (ص)  
(والاصل في الاخبار أن  
تؤخر)

وجوزوا التقديم اذ  
لاضررا

(ش) الاصل تقديم

المبتدأ وتأخير الخبر

وذلك لان الخبر وصف في

المعنى لمبتدأ فاستحق

التأخير كالوصف ويجوز

تقدمه اذ لم يحصل بتقدمه

ضرر أي ليس أو نحوه

على ماسبيين فتقول قائم

زيد وقام أبوه زيد وأبوه

منطلق زيد وفي الدار زيد

وعندك عمر وقد وقع

في كلام بعضهم ان من ذهب

الكوفيين منع تقديم

الخبر الجائر التأخير عند

البصريين وفيه نظر فان

بعضهم نقل الاجماع من

البصريين والكوفيين

على جواز في داره زيد

فتقل المنع عن الكوفيين

مطلقا ليس بصحيح هكذا

قال بعضهم وفيه بحث نعم

منع الكوفيون التقديم

في مثل زيد قائم وزيد قام

أبوه زيد أبوه منطلق

والحق الجواز اذا مانع من

ذلك واليه أشار بقوله

وجوزوا التقديم الى آخر

البيت فتقول قائم زيد

ومنه قولهم

كاسية أي فتسدر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن النحاس ومن جملة ما ذكره كافي الذمكت  
ان يراد بالسكر واحد مخصوص كقول أبي جهل ثقيف حين أسلم عمر ورجل اختار لنفسه أمرا  
يريدون ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبرا محذوف والباقي مستغنى  
عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشد الياء وقد تخفف من ناف ينفو اذا ارتفع وهو كل ما زاد على  
العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله وبالم اذ كره الخ) أرجع بعضهم  
جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان في منظومته نهاية الاعراب  
وكل ما ذكر في التقسيم \* يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه في السندور وغيره وقال في المغني لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه  
ليس كل أحد يهتدي الى مواطنها فتتبعوها فن مقل نخل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو معدلا مور متداخلة  
والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها  
في معنى الفعل وفي أول الحال وقد علمت شرح ذلك التام أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير  
من جرادة ومؤمن خير من كافر وقدم مثل الشارح بهذا الخلاف الموصوف فيكون فيه مسوقان التاسع  
كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعداذا الفجائية  
نخرجت فاذا رجل بالباب وزاد الاشمونى خمسة وقوعها بعدلولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها  
جوابا أو مبهمه فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر  
والتنويع وباقي ما ذكره متداخل ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلا أو نائبه في المعنى نحو كريم  
يوفي بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله في معنى  
الفعل أو يؤتى بها المناقضة كرجل قائم ان زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد

نظمها فقلت مسوغات ابتداء منسكورة هم صفة \* عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل  
حصر وخرق وتنويع حقيقته \* أو بدء حال جواب للسؤال بلى  
أو بعدلولا وكلم لا ابتداء وإذا \* تقديم اجباره الابهام فانهل  
كذا ارادة مخصوص مناقضة \* أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

والله أعلم (قوله والاصل في الاخبار الخ) أي الارجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع  
نم فصل ذلك مقدما للجواز لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخر بقوله فامنع لجر يانه على أصل  
التأخرون أصل الجواز وآخر وجوب التقديم بقوله ونحو عندي درهم الى آخره لمخالفته الاصلين معا (قوله  
وجوزوا التقديم) أي لم يمنعوه فلا ينافي ما مر من أصالة التأخير أي أرجحيته (قوله اذ لا ضررا) الاحسن  
والاناسب بقوله فامنع حين الخ ان اذ ظرفية كإشيرا اليه قول الشارح اذ لم يحصل الخ لا تعليلية (قوله  
فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتنكير  
والاعراب الخاصل والمتعبد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال (قوله  
فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد والجملة في النظر في محل تقديم الفعل اذ لم يرفع ضمير المبتدأ كما  
مثله والامتنع كاسية أي (قوله وفيه بحث) أي في الاعتراض على نقل المنع بتجوز هذه الصورة بحث قيل  
وجهه أن نافي الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو نافي المنع وهو كلام ركيك وقيل وجهه أن تجوز  
هذه الصورة لا يفسد في نقل المنع عنهم لا مكان تسامحهم في الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعترض  
اذ معناه ينبغي لنا نقل المنع أن لا يطلق بل يقيده بغير الظرف وهو المفرد والجملة ان لعل الاحسن أن يقال  
تجوزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم

مشتوه من يشنؤك فن مبتدأ ومشتوه خبر مقدم وقام أبوه زيد ومنه قوله فذلك أمه من كنت واجده \* وبات منتشبا في برتن الاسد  
فن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد نسكت أمه خبر مقدم وأبوه منطلق زيد ومنه قوله الى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب نهاره  
فأبوه مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الاجماع من البصريين والكوفيين  
على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف (١٠٦) في ذلك عن الكوفيين (ص)

فأمنه حين يستوى

الجزآن

عصفا ونكرا عادي

بيان

كذا اذا ما الفعل كان الخبرا

أو قصد استعماله منحصرا

أو كان مسندا الذي لام

ابتدا

أو لازم المصدر كمن لي

منجدا

(ش) ينقسم الخبر بالنظر

الى تقديمه على المبتدأ

وتأخيره عنه ثلاثة أقسام

قسم يجوز فيه التقديم

والتأخير وقد سبق ذكره

وقسم يجب فيه تأخير الخبر

وقسم يجب فيه تقديم الخبر

فأشار بهذه الايات الى الخبر

الواجب التأخير قد كرمه

خسة مواضع الاول أن

يكون كل من المبتدأ والخبر

معرفه أو أنكرة صالحة

لجعلها مبتدأ ولا مبين للمبتدأ

من الخبر يحوز يد أخوك

وأفضل من زيد أفضل

من عمرو ولا يجوز تقديم

الخبر في هذا ونحوه لأنك

لوقدمته قلقت أخوك زيد

وأفضل من عمرو أفضل

الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر في تأييد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ  
ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الآن يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار  
لقوله الماروقيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على ما يوجهه  
اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا ولعل هذا هو الموافق فليحذر (قوله مشوه) بهمز  
آخره كيبغوض وزنا ومعنى للكوفيين ان يقولوا ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم (قوله قد  
نسكت) من باب تعجب أي عذمت ولدها أو وجدته بالجيم خبراً أنت أو كنت كافي نسخ وهو من وجد بمعنى اق  
فيتعبدى واحد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ منتشبا بالشين المعجمة أي متعلقا والبرتن بوحدة ثم  
مثلاثة مضومتين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو لغرزدق بدح الوليد بن عبد الملك  
ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فأبوه مبتدأ مؤخر الخ) أي والجملة صفة ملك أي ملك موصوف بان  
أباه ليست أمه من محارب فضميراً له للاب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضميراً أبوه ملك وهو رابط الصفة  
هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أي خلاف الكوفيين للبصريين لأن بين الكوفيين خلافاً (قوله  
عرفا ونكرا) اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بنزع الخافض أي في العرف والنكر لتوسع  
المؤلفين فيه وأوضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوى (قوله عادي) حال من الجزآن وبيان  
بمعنى المبين وهو القريظة المبينة للسند من المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لدليل ولغيره  
وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكذا والثاني حذف نعت الفعل واما  
الثالث فلان الحديث منه الخبر والاصل كذا اذا كان الخبر فعلا مسندا للضمير المبتدأ المستتر فامنع تقديمه  
بخلاف غير المستتر كما سيبيئه الشارح ولك جعل اذا مجرد الظرف متعلقة بالمنع المفهوم من كذا فلا يحتاج  
لجواب (قوله منحصرا) بالفتح أي منحصرا فيه على الحذف والايصال وان قيل انه سماه في تقديمه  
ويروى بالكسرة على تقدير مضاف أي منحصرا مبتدؤه فيه فان المنحصر هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله  
أولاً لازم المصدر) بالجر عطف على ذي أي أو مسندا للازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة  
المسبوحة بعمل النصب في الجر وروا بكونها صفة لحذوف ولا يشترط اتحاد المسوغ (قوله لكان المتقدم  
مبتدأ) أي لانه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من المعرفتين أو النكرتين وان تفاوتتا ريفا كما هو المشهور  
وقيل يجوز تقديمه بكل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقق ان المبتدأ هو  
الاعرف عند علم الخاطب بهما وجهلهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساوى واعلم  
أسماءهما فهو المبتدأ أو علمهما معا وجهل النسبة فالمتقدم المبتدأ انظر المفتي وحواشيه (قوله فان وجد دليل)  
أي لفظي نحو حاضر رجل صالح لقسوى في الثاني بانوصف دون الاول أو معنى كمثل الشارح فان القرينة  
الحالية هي كون أبي يوسف تابعاً لابي حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الاول بالثاني لا العكس اللهم الآن  
يكون المقام للبالغ في مدح أبي يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ خبر جملة بنوهن الخ أي أولاد بناتنا

من زيد لكان المتقدم مبتدأ وانت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز كقوله أبو يوسف  
أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لانه معلوم ان المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا تشبيه أبي يوسف ومنه قوله  
بنونا بنوا بناتنا بناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد فقوله بنونا خبر مقدم وبنوا بناتنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على أبي  
أبنائهم بأنهم كبنينهم وليس المراد الحكم على بنينهم بأنهم كبنين أبي يوسف الثاني أن يكون الخبر فعلاً رافعا للضمير المبتدأ مستترا يحوز بدقام مقام وفاعله  
المقدم خبر عن زيد ولا يجوز التقديم

فلا يقال قام زيد على أن يكون زيدا مبتدأ مؤخر والفعل خبر مقدم بما بل يكون زيد فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر يجوز بدقام أبومجاز التقديم فتقول قام أبوزيد وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل

(١٠٢)

ليس نفهم لنا بل لا بأهم الأجانب من العلم نسبتهم اليها بخلاف أولاد بني فافهم ينسبون اليها (قوله فلا يقال قام زيد) أي لا يأتونهم أن زيد فاعل لا مبتدأ فيغيب الدوام الحاصل بالاسمية وكذا تقوى الحكم بتكرار اسناد الجملة إلى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لئلا ينقل السامع عن السيدان الاسمية التي خبرها فعل تفيده التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت الاتقوى الحكم والأصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل وانصب المفعول وإبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفاعل يقدم على المبتدأ وهو الأصل كعمران بد ضرب إذا لابسهم فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم معمول أفاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أي والالتباس في النطاق بحذف الالف بدفعه الوقف والخط وتقدم الخبر أكثر من لغة كالوني البراغيث فلا يحمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا لخلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثر وأسمروا النجوى الذين ظهروا أن كثير والذين مبتدأ مؤخران لا بدلان (قوله فقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بأن ال في الفعل للعهد المعلى بين النجاة العارفين وأما المبتدأ فلا بد له من موقف (قوله محمورا) أي فيه كما علم مما مر (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أي لا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف واقتضاه عن غيره مع أن المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة غيره وأما كون غيره قائما أو لا فشيء آخر فان قلت ينتفي اللفظ في الالف بتقدمها مع الخبر كما في البيت فلم يحكم بشذوذه قلت جازوا الأعلى انما طرد الباب (قوله فيارب الخ) الشاهد في عجزه كما اشار له الشارح وكذلك في صدره ان جعل الخبر بك رير تحجب حال لان جعل الخبر ير تحجب وبك متعلقا به لان المفعول حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله فقدم الخبر) أي وهو عليك ولا يجوز كون المفعول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الاقام زيد اذا الظرف العامل كالفعل ولان الاتمع اعتماده على الاستفهام (قوله شذوذا) أي قوله بعضهم بان اللام ليست لا مبتدأ بل زائدة أو أنها دخلة على مبتدأ محذوف أي هو أنت فهي مصدرة في جملتها أو ان أصله خلاني أنت زحمت اللام للضرورة (قوله ومن جري الخ) قيل من شرطية تجزم بدل جوابا لها وكسر اللسا كنين وفعل الشرط كان الثانية محذوفة وجلة جري الخ خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فالاحسن جعلها موصولة بدل خبرها وجزم لاجل أنها مجرى الشرطية والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو بالضم والقصر جمع عليها كذلك ويكرم عطف على ينسل أو مرفوع استئنافا أي وهو يكرم والاخوان المفعول ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمفعول أي للاخوال (قوله صدر الكلام) أي اما بنفسه كالم الشرط والاستفهام وما التحجبية وكلم الخبرية أو بغيره كالضاف لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقيم أضربه ومال كم رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه يكون الشرط والجواب حينئذ للضاف لامن لانها خاتمة عليه كما قاله الناصر الطيلاوي ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ للضاف لامن لكن استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كمنطقى الله حسبي كفاي التسهيل وكذا كل ما غير معنى الكلام كالعرض والتمنى والنهي وغير ذلك كما في الرضى اذ لو أخذ ذلك لتجبر السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيرد ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبئ عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها

الزيدان مبتدأ مؤخر وقاما خبرا مقبلا ومنع ذلك قوم اذا عرفت هذا فقول المصنف كذا اذا ما الفعل كان الخبرا يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقا وليس كذلك بل انما يجب تأخير خبره اذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا كما تقدم الثالث أن يكون الخبر محصورا بما نحو انما زيد قائم أو بالانحوا ما زيد الاقام وهو المراد بقوله أو قصد استعماله منحصرا فلا يجوز تقديم الخبر على زيد في المثالين وقد جاء التقديم مع الاشذوذ كما قول الشاعر فيارب هل الالك النصر يرنجي عليهم هل الاعليك المفعول الاصل وهل الممول الاعليك فقدم الخبر الرابع أن يكون خبر المبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء فتقول بدقام وهو المشار اليه بقوله أو كان مستند الذي لام ابتداء فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم لزيد لان لام الابتداء طاردا للكلام وقبلة التقديم شذوذا كقول الشاعر

الخبر

خالي لأنت ومن جري خاله ينل العلاء ويكرم الاخوال فلانت مبتدأ مؤخر وخالي خبر

مقدم الخامس أن يكون المبتدأ صدر الكلام كما جاء الاستفهام نحو من لي منجد ان مبتدأ أولى خبر ومنجد حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا تقول لي من منجد (ص)





فاجتمع النحاة والعرب على منع ذلك والى هذا أشار بقوله \* ونحو عندي درهم لى وطير \* البيت فان كان للنكرة مسوغ جاز الامران نحو رجل ظريف عندي وهذا رجل ظريف الثاني أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شئ في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها مبتدأ والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لظا ورتبة وهذا امر اذا المصنف بقوله \* كذا اذا عاد عليه ضمير البيت أي كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمرا عما يتخير بالخبر عنه وهو المبتدأ فمكانه قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة لان الضمير في قولك في الدار صاحبها انما هو عائد على جزء من (١٥٢) الخبر لا على الخبر فينبغي أن تقدم مضافا محذوف في قول المصنف عاد عليه التقدير كذا اذا عاد

فانما أخر الخبر وهو لو وجد لعدم اللبس اذا المسكورة والتي بمعنى لعل لا يقعان بعدا ما (قوله فاجتعت النحاة) قال الاسقاطي بل أجزاه الجزولي والواحدى بل السكوفيون قاطبة (قوله أن تقدم مضاف) أي بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شئ في الخبر لا عليه نفسه فلا بد من ذلك التقدير (قوله على النمرة الخ) خبر مقدم عن مثلها وز يد اتميز لثقل أحوال منه ويجوز رفعه بيانا أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من المسئلة الاولى لا من هذه وعلى كل فثل امام عرب رفعا أو نصباً أو مبنياً على الفتح لاضافته للمبنى كما قرئ بهما مثل ما أنكم تنطقون وبحسب السمايى في الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرًا على الاصل كما يذكركم الخاص مؤخرًا نحو على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بأنه مبنى على كون الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهالك) بكسر الكاف (فائدة) سئل بعضهم عما قرئ شاذافى قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء رفع الجلالة ونصب العلماء مامعنى ذلك فاجاب بهذا البيت أهالك الخ أي ان الخوف مستعمل في لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عاد فيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أي الاشكال المعلوم من قوله في الفرق بدليل أمره بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد وما فرق به ان المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكان كالمقدم بخلاف هذا فان المبتدأ وان أشعر بالخبر لا يشعر بملاسه الذي هو المرجع أصلا (قوله ما علم) أي تفصيلا لاجلالا بأن يعلم ان هناك حذف ما بلا تعيين له فلا يكفي اسقاطي (قوله جازر) أي غير متنع فيصدق بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقول لان ليطابق عندك لا احتمال أن يجيب أحد المسئولين فقط ويصح نقول بالتون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أي مريض من العشق أو غيره مريضاً ملازماً كما في القاموس وهذا الجواب مبنى على قول السيرافي والاختفاء انه يستفهم بكيف عن الاحوال والصفات وليست ظرفا وضابطا لمرادها حينئذ انما ان لم يستغن عنها ما بعدها فحذفها بحسبه رفعا في كيف أنت بالخبر يعزى نصباً في كيف كنت كذلك وكذلك في كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغنى عنها فحذفها النصب بذا اما على الحال ككيفية جازر يدا أو على المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك أي أي فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد أي أي صنع يصنعون اذا جئنا الخ حذف عاملها ولا يصح كونها عاملا من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية الجيء بل عن حالهم وقتها فتنجيبا منها لفظا عنها هذا هو المشهور وأما قول سيبويه انها ظرف فأوله المصنف بأنه ليس معناه

عليه التقدير كذا اذا عاد على ملاسه ثم حذف المضاف الذي هو ملاس وأقيم المضاف اليه وهو الخدام مقامه فصار اللفظ كذا اذا عاد عليه ومثل قوله في الدار صاحبها فوهم على النمرة مثلها ز يدا ومنه قول الشاعر أهالك اجلالا وما بك ذبرة

على ولكن ملء عين حبيبها تحببها مبتدأ مؤخر رملء عين خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لان الضمير المتصل بالمبتدأ وهو هاء عائد على عين وهو متصل بالخبر فلو قالت حبيبها ملء عين عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد جرى اختلاف في جواز ضرب غلامه زيدا مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظا ورتبة ولم يجز خلاف فيما أعلم في منع صاحبها في الدار الفرق بينهما وهو ظاهر فليتمأمل والفرق بينهما أن ما عاد عليه

الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسألة في الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير يختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله \* كذا اذا يستوجب التصديرا \* نحو ما زيدا فزيد مبتدأ مؤخر وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيدا لان الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من علمته نصيرا فاين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصير صلة من الرابع أن يكون المبتدأ محصورا نحو انما في الدار زيد وما في الدار الا زيد ومثله ما لا الا اتباع أجدا (ص)

وحذف ما يعلم جازر كما \* تقول زيدا بعد من عندك وفي جواب كيف زيد قل دنف \* فزيد استغنى عنه اذ عرف (ش) بخلاف كل

من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جواز أو وجوب فذكر في هذين البابين الحذف جوازاً فقال - حذف الخبر أن يقال من عندكم  
فتقول زيد التقدير يرد عندنا ومثله في رأي خرجت فإذا السبع (١٠٥) التقدير فإذا السبع جازعاً وقوله

نحن بما عندنا رأينا أنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف، التقدير نحن بما عندنا راضون ومثال حذف المبتدأ أن يقال كيف زيد فتقول صحيح أي هو صحيح وإن شئت صرحنا بكل واحد منهما فقالت زيد عندنا وهو صحيح ومثله قوله تعالى من عمل صالحاً فأنفسه ومن أساء فعليه أي من عمل صالحاً فأنفسه ومن أساء فأسأته عليها قيل وقد يحذف الجز أن أعني المبتدأ والخبر للدلالة عليهما كقوله تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائك من ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن أي فعدتهن ثلاثة أشهر حذف المبتدأ والخبر وهو فعدتهن ثلاثة أشهر لدلالة ما قبله عليه وإنما حذفنا لوقوعهما موقع مفرد والظاهر أن المحذوف مفرد التقدير واللائي لم يحضن كذلك وقوله واللائي لم يحضن معطوف على واللائي يئسن واللائي أن يئسل بنحو قولك نعم

انتهى محل نصب دائماً على الظرفية الجزائية كانوا هم بل انتهى تأويل ما يسمى ظرفاً وهو الجار والمجرور لأنها تفسر بقولك على أي حال لسكونها سؤالاً عن الأحوال اهـ واستحسنه في المعنى وأيده وحيث أنه فتكون في محل رفع عند سبويه أيضاً ويكون تفسيرها المطابق للفظها في كيف أنت أصبحت أنت وفي كيف جاء زيد أرا كجاء زيد مثلاً وحق الجواب صحيح أو سقيم ورا كبا أو ماشياً ويكون تفسيرها بقولهم على أي حال أو في أي حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سبويه كانوا هم لما علمت من رجوعه إلى الأول بل هو تفسيرها بما قولاً واحداً ذهي سؤال عن الأحوال العامة ولذا قال الزحشمي أنها سؤال تفويض كأنك فوضت للمخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف الممثلة فمؤثر سؤال حصر أي عن وصف مخصوصه فينحصر الجواب فيه وهذا قد نسلب الاستفهام وتخلص ما في الحال والكيفية كقول بعضهم انظر إلى كيف يصنع زيد أي إلى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله النمامي (قوله من المبتدأ والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولولا مبتدأ اكتب فيهما فلا يحذفان ولذا قال المبتدأ كما نقله يس عن الشاطبي وإذا احتمل كون المحذوف مبتدأ أو خبراً فالأولى المبتدأ وقيل الخبر (قوله زيد عندنا) أي بتقديم المبتدأ المطابق للسؤال كما س (قوله في رأي) هو أن إذا الفجائية حرف أم على كونها ظرف زمان أو مكان فهي الخبر ولا حذف أي في الوقت والحضرة الأسد (قوله نحن بما عندنا الخ) من المنسرح ٢ ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لأنه حذف من الأول دلالة الثاني والقياس العكس ولا يصح جعل راض خبر نحن على أنه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم يسمع نحن قائم بل يجب المطابقة لفظاً ونحوً وناً ونحن ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الخ) قيل هذا تعليل غير صحيح حذفهما بعد نعم ولم يحذف المفعول وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان إلا لذلك حتى يرد عليه ما بعد نعم بل يعمل حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيهما على أن هذا التعليل يمكن بناؤه على أن الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعد هـ السكت الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك) أي الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الأولى التعبير بأولان هذا احتمال ثالث في الآية لا من تنه ما قبله وحاصله أن اللائي يئسن مبتدأ والثاني معطوف عليه وقوله فعدتهن خبر عنهما ولا حذف أصلاً كما في المعنى أي وأيس هـ من باب زيد قائمان وعمر وحتي بمنع للقبح اللفظي بل من باب زيد في الدار وعمر وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدأ المعطوف وهو واجب التأخير كما س إلا أن يقال يغتفر في التابع أفاده الصبان وفي كون فعدتهن خبراً نظر لأنه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر فتأمل ومعنى أن ارتبتم شككم في عدتهن ما هي (قوله وبعده لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده وهو حتم أو يحتم نفسه ولا يرد تقديم معمول المصدر لتوسيعهم في الظرف كما س وكذا يقال في وبعده واد وقيل حال لانهما معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناعية لأن التحضيضية لا يليها إلا الفعل كما سيأتي نحو لولا أرسلت إليهم رسولاً (قوله غالباً) هو نصب بمنزلة الخافض أي في الغالب (قوله وفي نص يمين) من إضافة الصفة للوصف وهو متعلق باستقرار الواقع خبراً عن ذا وأظهره مع أنه كون عام للضرورة كما س ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصاً كما قيل به في قوله تعالى فلما رآه مستقراً عنده لأن عدم التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر (قوله كمثل الخ) الكاف زائدة وما مصدرية لتكون

(١٤) - (خضري) - أول (في جواب أريد قائماً إذا التقدير نعم زيد قائم (ص))

وبعدوا وعينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع

(وبعدوا لا غالباً حذف الخبر) حتم وفي نص يمين إذا استقر

٣ قوله ونصفه نون عندك لا ينبغي أن النصف ما من بما كاه وظاه

وقبل حال لا يكون خبرا \* عن الذي خبره قد اضمر كضرب في العبد مسيئا واثم \* تبينني الحق منوط بالحكم (ش) حاصل ما في هذه الايات أن الخبر يجب حذفه في أربعة (١٠٦) مواضع الاول أن يكون خبر المبتدأ بعد لولا لا يجوز ولا يزيد لآتيك

التقدير لولا زيد موجود لآتيك واحترز بقوله غالبا مما ورد ذكره فيه شذوذا كقول الشاعر

لولا أبوك ولولا قبله عمر ألفت اليك مع بالقاء اليد فعمد مبتدأ وقبله خبر وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب الا قليلا هي طريقة لبعض النحويين والطريقة الثانية ان الحذف واجب دائما وان ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول والطريقة الثالثة ان الخبر اما ان يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا فان كان كونا مطلقا وجب حذفه

نحو لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود وان كان كونا مقيدا فلما أن يدل عليه دليل أولا فان لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد محسن الى

مأثرت وان دل عليه دليل جازا ثباته وحذفه نحو أن يقال هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد هلك فتقول لولا زيد محسن الى فان شئت حذف خبر وان شئت أثبتته ومنه قول أبي العلاء المعري

يذيب الرعب منه كل غضب \* فلول الغمد بمسكه لاسالا أن يكون المبتدأ ناصيا للعين

الواو ناصيا للمعية أي كل صانع وصنعتة اذهي التي تلازم الصانع لاصنعه (قوله لا يكون الخ) الجملة صفة لحال أي لا يحذف الخبر قبل الحال الا اذا لم تصلح تلك الحال للخبر يعنى ذلك المبتدأ وان صلحت غيره (قوله منوطا) من ناط الشيء بالشئ بنوطه اذا ربطه وعلق به (قوله واحترز بغالب الخ) دفع لتوهم منافاة الغلبة للتحتم وحاصله أن المراد بالغالب الكلام القصيح فيتم تحتم فيسه الحذف مع المقاطعا كان الخبرا وخصوصا وأما ذكره فساد ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معد) هو ابن سعدان أبو العرب وأنت فعله لارادة القبيلة والمقاليد المفااتيح جمع اقلد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه أقاليد وقيل لا واحد له من لفظه كافي العيني وهو مفعول ألفت بزائدة الباء وكفى بذلك عن الطاعة والامتثال أي لولا ظلم أيك يزبدن عميرة وجدك عمر قبله لا طاعتك جميع العرب (قوله هي طريقة الخ) وانما سجل المتن عليهم لانها المتبادرة من التعبير بغالبوا سكن الاولى جملة على الثالثة كما صنفه جميع الشراح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب أكثر حواطها وهو كون الخبر عاملا فيتم تحتم الحذف فيه أما كونه خاصا فقليل ولا يتحتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال لا على الكلام القصيح والتحتم على الحذف في تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أي في كل تركيب لان الخبر لا يكون الا كونا مطلقا فان أريد السكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا الى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسالم لا يجوز لولا زيد سالما ما سلم لا يجوز لولا زيد سالما ما سلم لا في شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يورهم أول بما سيأتي ولا يحمل على أنه شاذ كافي الاولى فحصل الفرق بين الطارئتين خلافا للحمشي (قوله مؤول) أي كما أول قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنبئت الكعبة على قواعد ابراهيم بأنه مروي بالمعنى والمشهور في الروايات لولا حدثان عهد قومك لولا حدثائهم عهد قومك لولا أن قومك حديثو عهد الخ ولحنوا المعري في بيته الآتي ورد عليهم بأن ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بهامع أن الاصل عدم التبديل لتحريمهم في نقلها باعيانها وتشديد يدهم في ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الاولى وغلبة الظن كافية في الاحكام الشرعية فضلا عن النحوية على أن الاحاديث دونت في الصدر الاول قبل فساد اللغة فغايتة ابدال لفظ محتج به بأسر كذلك وبعد تدويره لا يجوز تبديله بالاختلاف كما قاله ابن الصلاح فبقى الحديث حجة في بابه وكيف يلحنون المعري مع ورود مثله في الشعر الموثوق به كبيت البشارح وقوله

\* لولا زهير جفاني كنت معتبرا \* ولولا الشعر بالعلماء يزري \* وكان يغنيهم عن تلحينه جعل بمسكه بدل اشتغال من الغمد على أن الاصل ان بمسكه حذف أن وارتفع الفعل والخبر محذوف أي موجود ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل بمسكه حالا من الخبر المحذوف لامتناع ذكر الحال أيضا عند هؤلاء لكونه خبرا في المعنى كما نقله في المغني عن الاخفش وهذا يبطل جعل قبله في بيت الشارح خلافتدبر (قوله وجب حذفه) أما الحذف فلا علم به وأما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا يجمع بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد جوهه ما سلم لان شأن الغمد الامسالك والناصر الحماية أو خارج عنه كالتمثال الاول (قوله يذيب الخ) يصف سيفا مع ابوابان السيوف القاطعة تذوب في أغصانها رعبها وفزعها منه فلولان أن أغصانها تمسكها السالت على الارض فضمير بمسكه لكل غضب والمنفي يقتضي لولا سيلا نها على الارض والمثبت بقوله يذيب سيلا نها في نفسها فلا تنافي (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرماني وابن الشجري والشاويين وهو الحق وشواهدا

نحو لمعرك لأفغان التقدير  
 لمعرك قسمي فمعرك  
 مبتدأ وقسمي خبره ولا  
 يجوز التصريح به قيل ومثله  
 عين الله لأفغان التقدير  
 عين الله قسمي وهو  
 لا يتعين أن يكون المحذوف  
 فيه خبرا لجواز كونه مبتدأ  
 والتقدير قسمي عين الله  
 بخلاف لمعرك فإن المحذوف  
 معه يتعين أن يكون خبرا  
 لأن لام الابتداء قد دخلت  
 عليه وحققا الدخول على  
 المبتدأ فإن لم يكن المبتدأ  
 نصا في اليمين لم يجب حذف  
 الخبر نحو عهد الله لأفغان  
 التقدير عهد الله على فعهد  
 الله مبتدأ وعلى خبره ولك  
 إثباته وحذفه \* الموضوع  
 الثالث أن يقع بعد المبتدأ  
 وأوحي نص في المعية نحو  
 كل رجل وضعته فكل  
 مبتدأ وقوله وضعته  
 معطوف على كل والخبر  
 محذوف والتقدير كل رجل  
 وضعته مقترنان ويقدر  
 الخبر بعد والمعية وقيل  
 لا يحتاج إلى تقدير الخبر  
 لأن معنى كل رجل وضعته  
 كل رجل مع وضعته وهذا  
 كلام تام لا يحتاج إلى تقدير  
 خبر واختار هذا المذهب  
 ابن عصفور في شرح  
 الإيضاح فإن لم تكن الواو  
 نصا في المعية لم يحذف الخبر  
 وجوز بنحو زيد وعمر وقائمان  
 \* الموضوع الرابع أن يكون  
 المبتدأ مصدرا

كفلق الصبح اه سندوني وقد علمت حل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لمعرك) أي حيائك  
 من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمر بالفتح والضم على غير قياس لأن قياسه كالفرح  
 والتزموا المفتوح في القسم خاصة تخفيفا لكثرة وقيل أصله تعميما لحذفت زوائده (قوله عين الله) في  
 نسخ أي بن بفتح الهزرة وضم الميم من اليمين وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يتعين الخ) رد لذلك  
 القيل وأجاب سم بأنهم لم يدعوا التدين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم  
 ولعل الحذف حيثئذ غير واجب إذ لم يسد جواب القسم مسدده أي لعدم جواره محذوف لكن قال الروداني  
 لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسدده بخلاف الخبر لأنه محط الفائدة (قوله على المبتدأ)  
 أي المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي لقسمي عمر ك لأنه خلاف الظاهر (قوله عهد الله)  
 اعلم يمكن نصا في القسم لاستعماله في غيره كثيرا كعهد الله بحب الوفا به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه  
 القسم الابتدائي كالمقسم عليه بخلاف عمر ك فإنه غلب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره إلا بقرينة  
 قرأهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا للصرح والكناية فلا ينافي تسوية الفقهاء بين العمر  
 والعهد في انهما كناية عينية لأن مرادهم اليمين الشرعي الموجب للآثم وهو لا يكون إلا باسماء الله وصفاته  
 لا اللغوي الأعم ولا يعتد بها شرعا إلا إذا نوى بالعمر بقاء الله وأحياته وبالعهد استحقاقه لما أوجبه عليه من  
 العبادات بخلاف ما إذا أطلق أو نوى بهما نفس العبادة لأنهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتبر (قوله  
 نص في المعية) أي مع كونها للعطف والمراد أنها ظاهرة فيها لأن الواو فيها ذكره لتحتمل مجرد العطف أيضا  
 كأن يقال كل رجل وضعته مخلوقان لكنهما ظاهرة في المعية بسبب أن الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست  
 من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضعته) بفتح المجهمة وسكون التحتية أي حرفته سميت به لأن  
 تركها يضيعها وصاحبها يطلق على الثوب والعقار أيضا وهو هنا أشكال مشهور وهو أنه لا يصح عود الضمير  
 إلى كل لأفغانه إن كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا إلى الرجل لأفغانه إن كل رجل يقارن ضيعة رجل  
 واحد وهما فاسدان والجواب أن كل لما كانت في قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها أوعلى  
 مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمه آحادا كركب القوم دوابهم فكأنه  
 قيل زيد وضعته وعمر وكذلك الخ (قوله بعد والمعية) أي بعدم معطوفها لكونه خبرا عن المتداطفين  
 واعتراض بأنه لا شيء بعد الواو يسد مسددا لخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بأن المعطوف يسد مسدده من  
 حيث كونه خبرا عن الأول لحلوله حيثئذ في محله وإن لم يسد مسدده من حيث كونه خبرا عنه هو (قوله  
 وقيل لا يحتاج الخ) رد بان الواو وإن كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للإخبار بها لكونها ليست ظرفا  
 بخلاف مع (قوله فإن لم تكن الخ) أي بان لم تكن للمعية أصلا بل مجرد التشريك في الحكم كزيد  
 وعمر ومتباعدان أولا لأنصا كمثل الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أي بل جوازا إن علم بدليل  
 والامتنع فلو قلت زيد وعمر وأردت مقترنان جاز حذفه لأن الاقتصار على المتداطفين يفيد معنى  
 الاصطحاب وجاز ذكره لأن الواو ليسبب نصافيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

نموت الموت الذي يشعب الفتي \* وكل امرئ الموت يلتقيان

ويشعب كي علم أي يفرق قد كر الخبر وهو يلتقيان لأن الواو لم تنصب على المعية ولو حذفه لفهم أفاده المصريح  
 وفيه أن يلتقيان لا يفيد الافتتان والمصاحبة التي في كل رجل وضعته بل إن اللقي يحصل ولو بعد حين كما هو  
 الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلا يريد كل امرئ وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر  
 الخبر شاذا للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أي صريحا عند جمهور البصريين وقيل ولو وولا  
 كأن ضربت العبد مسددا ولا بد من عمله في اسم يرجع إليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير

وبعد حال سده مسد الخبر وهي لا تصالح ان تكون خبرا في حذف الخبر وجوب بالمدح والحمد وذلك نحو ضرب في العبد مسيئا فحضر في  
مبتدا والعبد معمول له ومسيئا (١٠٨) حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجوب بالالتقدير ضرب في العبد اذا كان

صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح (قوله) وبعد حال أي  
مفردة كمثل أو ظرف كضرب في العبد مع عصيانه أو جلة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو  
ساجد وقوله

خير اقتراني من المولى حليف رضا \* وشرب عدي عنه وهو غضبان

ولو مضارعية عند سيبويه خلافا للفرع كضرب في العبد مسمى ومنه قوله

ورأى عيم - في الفسنى أباك \* يعطى الجزيل فعليك ذاك

(قوله حال من الضمير الخ) انما يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا  
يكون الحال من معمولات المبتدا في تقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيقتصر  
الى تقديم خبر كما هو رأي الكوفيين أي ضرب في العبد مسيئا موجود فيغوت المقصود من حصر الضرب  
مثلا في حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد مسده وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب  
خبرها لاحالا مع أن حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجلة الاسمية مقرونة بالوار وموقعه كالحديث  
والبيت المارين وهي لا تكون خبرا لها فتدبر (قوله نائب) بالرفع صفة لحال (قوله) فلا يكون الخبر  
الخ أي بل يجب ذكره وما حكاه الاخفش شاذ كقولهم حكمك مسمطا كحكمك أي حكمك لك حال  
كونه نافذا وخرجت فاذا زيدا جالسا بناء على ان اذا حرف أما على انها ظرف فهي الخبر ولا حذف فلا يقال  
قياسا على ذلك ضرب في العبد شديدا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضرب في العبد اذا كان شديدا  
أو الخبرية وجب الرفع (قوله) لا يوصف بأنه مسمى أي بحسب قصد المتكلم كون المسمى هو العبد  
لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بهما مجازا عن فاعله ولا يحجر في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا  
يقال في مثال الماتن الثاني لان منوطا يصلح لجريانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجر يانه  
على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منهما ضرب في العبد قائما وأكثر شرب  
السويق ملتوتا لان الحال فيهما لا تصالح للخبرية لا بحسب ذاتها ولا في القصد فتدبر (قوله) والمضاف الى  
هذا المصدر الخ أي صريحا كان كما مثله أو مؤولا كخطب ما يكون الامير قائما أي أخطب كون الامير  
أي أكوانه اذا كان قائما (قوله أربعة) زاد في الجمع وغيره مواضع منها لاسيما زيدا بالرفع كما مر ومنها  
بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر نحو سقيا ورعيالك فلك خبر مبتدأ حذف  
وجوب بالي المصدر فاعله أو مفعوله كإيدان الفعل أي اسقيا بالله هذا الدعاء لك يازيدا مثلا فالكلام جملتان  
وليس الجار متعلقا بالمصدر لا متناع خطابين لاثنتين في جملة واحدة ومحل ذلك كما ترى اذا كان المصدر نائبا عن  
فعل الامر وكان المجرور ضمير المخاطب فان نائب عن غير الامر كشكر الك أي شكرت لك شكرا أو كان  
المجرور غير ضمير المخاطب كسقياء زيدا فانظروا أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أي اسق  
يا لله زيدا وارعه فاحفظ هذا التحقيق اه صبيان واللام في ذلك مبينة للمفعول ومثال الفاعل كما في  
الرضى نحو يؤسالك وسحقوا بعد أي شئت وسحققت وبعثت ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر  
هنا ان التعدي باللام انما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضي وكذا يجب حذف المبتدا قبل من  
المبينة للعارف نحو وما بكم من نعمة اذا جعلت ماموصولة أما المبينة للنعكرات فهي صفة لها كما اذا جعلت

مسيئا ان أردت الاستقبال  
وان أردت الماضي فالتقدير  
ضرب في العبد اذا كان  
مسيئا فمسيئا حال من  
الضمير المستتر في كان  
المفسر بالعبد واذا كان  
أو اذا كان ظرف زمان  
نائب عن الخبر ونسبه  
المصنف بقوله وقبل حال  
لا يكون خبرا على ان الخبر  
المحذوف مقدر قبل الحال  
التي سدت مسد الخبر كما  
تقدم تقريره واحترز بقوله  
لا يكون خبرا عن الحال  
التي تصالح أن تكون خبرا  
عن المبتدا المذكور نحو  
ما حكي الاخفش رحمه الله  
من قولهم زيدا قائما فزيد  
مبتدأ والخبر محذوف  
والتقدير ثبت قائما وهذه  
الحال تصالح أن تكون  
خبر افتقولا زيدا قائما فلا  
يكون الخبر واجب الحذف  
بخلاف ضرب في العبد مسيئا  
فان الحال فيه لا تصالح أن  
تكون خبرا عن المبتدا  
الذي قبلها فلا تقول ضرب في  
العبد مسمى لان الضرب  
لا يوصف بأنه مسمى والمضاف  
الى هذا المصدر حكمه  
حكم المصدر نحو أتم تبييني  
الحق منوطا بالحكم فتم

ما

مبتدأ وتبييني مضاف اليه والحق مفعول لتبييني ومنوطا بحال سدت مسد خبر أتم

والتقدير أتم تبييني الحق اذا كان أو اذا كان منوطا بالحكم ولم يند كالمصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوباً وقد عدها في غير هذا  
الكتاب أربعة الاول



الذمت المقطوع الى الرفع في مدح نحو صررت بزهد الكريم أو ذم نحو صررت بزيد الخبيث أو ترحم نحو صررت بزيد المسكين فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجو بالتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين \* الموضوع الثاني أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بُس نحو نعم الرجل زيدو بش الرجل عمرو فزيدو عمرو وخبران لمبتدأ محذوف وجو بالتقدير هو زيدو عمرو وشيخ زيدو عمرو وأى المذموم عمرو \* الموضوع الثالث ما حكى الفارسي من كلامهم في ذمتي لا فعلن (١٠٩) ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف والتقدير في ذمتي

الحذف والتقدير في ذمتي  
يعين وكذا ما أشبهه وهو  
ما كان الخبر فيه صريحا  
في القسم \* الموضوع الرابع  
أن يكون الخبر مصدرا نائبا  
مناب الفعل نحو صبر جميل  
التقدير صبري صبر جميل  
فصبر مبتدأ وصبر جميل  
خبره ثم حذف المبتدأ  
الذي هو صبري وجوبا

ما في الآية فذكر اه (قوله الذمت المقطوع) سمي نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمفعول أو للاشعار بانشاء المدح كإفعلا في النداء (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع الذي للتخصيص أو للايضاح فان الحذف فيه جائز كإففى التصريح وغيره (قوله محذوف وجوبا) أى لصيرورة الكلام لانشاء المدح مثلاً جري مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أى المؤخر عنها كما مثله أما المقدم كزيد نعم الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة وربطها العموم كما مر ومثل نعم فيما ذكر ما شاكلها في المدح أو الذم كحب وساء (قوله في ذمتي يعين) أى أو عهداً وميثاق أى متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذى يستقر في الذمة لا الممين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسده مسده لكونه واجب التأخير والجواب في محله (قوله صريحا في القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لا صراحة فيه قطعاً اه اسقاطي (قوله نائبا مناب الفعل) أى أى به بدلا عن اللفظ بقوله اذا صله اصبر صبر الحذف الفعل وعوض عنه المصدر كتنفاه بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع ليقيد الدوام وأوجبوا حذف المبتدأ استصحابا لحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية (قوله صبر جميل) أى في قول الراجز

وأخبروا بانهين أو بأكثر  
\* عن واحدكم مرة  
شعرا

شكالى تجلى طول السرى \* صبر جميل فكلانا مبتلى

(ش) اختلاف النحويون  
في جواز تعدد خبر المبتدأ  
الواحد بغير حرف عطف  
نحو زيد قائم ضاحك  
فذهب قوم منهم المصنف  
الى جواز ذلك سواء كان  
الخبران في معنى خبر واحد  
نحو هذا حاو حاض أى من  
أم لم يكونا كذلك كالشال  
الاول وذهب بعضهم الى  
أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان  
الخبران في معنى خبر واحد  
فان لم يكونا كذلك تعين  
العطف فان جاء من لسان  
العرب شئ بغير عطف قدر

أى أمر ناصبر جميل ومثله سمع وطاعة أى أمر ناذك (فائدة) الصبر الجليل هو الذى لا شكاية معه والصفح الجليل هو الذى لا عتاب معه والهجرج الجليل هو الذى لا أذية معه (قوله سراة) بفتح المهملة وقد تضم أصله سرية قبلت بأؤه ألفا كقضاة جمع مرى أى شريف على غير قياس أقياس جمع فعمل الممثل باللام أفعلاء كنبى وأنياعوتقى وأتقياء كجاسيأتى في قوله \* وناب عنه أفعلاء في المثل \* لا مالخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لانه ما فى اللفظ والمعنى كمثل المتن والآية البيتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وغيرها أوفى اللفظ فقط وضابطه أن لا يصدق الخبر ببعضه عن المبتدأ نحو حاو حاض أى من وهذا أعسر يسرى أضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانهما شئ واحد في المعنى ولا يتوسط المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الاصح فيهما وزاد ولده نوعا يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لثمة ما هو له حقيقة كقوله

يداك يدخيرها يرتجى \* وأخرى لاعدائها غاظه

أو حكا ككونه ذات أجزاء كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهوا الخ والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الامحازا أفاده السامىنى (قوله من) بضم الميم كافى القاموس أى متوسط بين الخلاوة والخواصة الصر فتين وليساجتمعين فيه لانهما ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لثمة ما فاسكل منهما خبر مستقل (قوله من بك الخ) من شرطية حذف نون يكن وقوله فهذا بى قائم مقام جوابها من إقامة السبب مقام السبب أى فانما مثله لان هذا بى والبت كساء غليظ مربع ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أى كافى في القميظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينام

له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد وقول الشاعر من يك ذابت فهذا بى \* مقيظ مصيغ مشتى وقوله ينام بأحدى مقلتيه ويتقى \* باخرى المنيا فهو يقظان نائم وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان من جنس واحد كان يكون الخبران مثلاً مفردين نحو زيد قائم ضاحك أو جملة ن نحو زيد قائم ضحك فاما اذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل

(الح) المروى فهو يقظان هاجع يدل نائم لان قبله

وبت كنوم الذئب في ذي حفيظة \* أكلت طعاما دونه وهو جائع

ينام الح والعرب تزعم ان الذئب ينام بعين ويحرس بأخرى ثم ينشأ وبان في الحرس فهو نائم من جهة يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الح) رد لذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذا لم يجعل خبرا كونه صفة لطيفة لانها انكرة لا مسوغ لحيء الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

استعار الأخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذئب لانها أم الباب اذ حدثها وهو السكون يعم جميع أخواتها ولذا اختصت عنها زيادة أحكام ونصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر في الخطبة (قوله اسمها) الظاهر انه معمول محذوف كما يشبهه حل الشارح أي ويسمى اسمها لما رقد يجعل حالا أي حال كونه اسمها أي مسمى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه يحذف العاطف في غالبه (قوله زال) أي ماضى زال لا ماضى يزىل بفتح أوله فانه تام متعدي بمعنى ماز تقول زل ضا نك من معرك أي ميزها ومصدرها الزل ولا ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يسلك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة ووزنها فعل بالكسر وغيرها بالفتح كما في التصريح وغيره (قوله فتى) بتثنية التاء ويقال أفتأ كافي الجمع (قوله وهن في الاربعه) أي موادها فلا يردانها أفعال ماضية لاتى التهيى الذى من جملة شبه النفي (قوله اشبهه نفي) قدمه على النفي جبر الضعفه (قوله ومثل كان الح) خبر مقدم عن دام أقصد لفظها ومسبوقا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كاعط الح) درهما ما مفعول ثان لا عطا وحذف الاول كمفعول مصدرا أي واجدا أي أعط المحتاج درهما مادمت واجدا له فقيه تقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصدرا وحذف مفعولا أعط وأصل دام دوم بالفتح وينقل الى المضوم عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى الدال لتبدل بعد حذف عينه لاسا كنين على انها وادوا نظر لم جعل مقتوجا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالجل على التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو فاعل في المضوم والمكسور كما مر وبأنى (قوله نواسخ الابتداء) من النسخ وهو الازالة لانها حكم المبتدأ والخبر (قوله الى انها فاعل) أي لقبول التاء ين (قوله ترفع المبتدأ) أي تجدد له رفعه برفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل الابعاد له استقرار ولا نهال ولم تعمل الا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يبعد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبتدأ انما هو باعتبار ما كان وأل في المبتدأ كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر واللازم لصفة واحدة كطوبى للؤمن وويل للكافر وكأين في القسم واللازم للابتداء بنفسه كاقول رجل يقول ذلك ولتدرك وما التجبئية فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت أو غيره كصحب لولا واذا الفجائية فانها لا يصاحبان غير المبتدأ (قوله وتنصب خبره) أي غير الظلي في الجميع وشذوقه \* وكونى بالمسكاره ذكرينى \* أو هو بمعنى تذكرينى وغير الفعل الماضى في صا روماء معناها ردام وزال وأخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام في دام وليس المنفى بما فلا يقال لأ كلك كيف مادام زيد ولا أين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليها ولا أين مازال زيد لان ما النافية تلزم المصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفى بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفى ككيف كان زيد واعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر

ويقع في كلام المعرب بين القرآن الكريم وغيره تجوز ذلك كثيرا ومنه قوله تعالى فاذا هي حية تسمى جوزوا كون تسمى خبرا تانيا ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا (ص)

﴿ كان وأخواتها ﴾

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر

تنصبه ككانت سيدا عمر

ككان ظل بات أضفى أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا فتى وانفك وهن في الاربعه لشبهه نفي أو انفى متبعه ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط مادمت مصدرا درهما (ش) لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء وهي قسمان أفعال وحروف فالأفعال كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها والحروف ما وأخواتها ولا التي لنفي الجنس وان وأخواتها مبتدأ المصنف بذكر كان وأخواتها وكلها أفعال اتفاقا لا ليس فذهب الجمهور الى انها فعل وذهب الفارسي في أحد قولييه وأبو بكر بن شقير في أحد قولييه الى انها حرف وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره

ويسمى المرفوع بها اسمها والمقصود بها خبرها وهذه الأفعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي كان وظل و بات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط وهو قسمان القسم الأول ما يشترط في عمله أن يسبقه في لفظاً وتقدير أو شبهة في وهو أن يقع زال وروح فني وما انفك فمثال النفي لفظاً ما زال زيد (١١١) قائماً ومثاله تقدير قوله تعالى قالوا

تالله تقمؤنذ كرى يوسف  
أى لا تقمؤنذ ولا يحذف النافي  
معها قياساً إلا في القسم  
كآلية السكرية وقد شد  
الحذف بدون القسم  
كقول الشاعر

وأبرح ما أدام الله قومي  
بحمد الله منتظماً مجيداً  
أى لأبرح منتظماً مجيداً  
أى صاحب نطاق وجواد ما  
أدام الله قومي وعنى بذلك  
أنه لا يزال مستقيماً ما بقى له  
قومه وهذا أحسن ما حل  
عليه البيت ومثاله شبه النفي  
والمراد به النهي كقولك  
لا تزال قائماً ومنه قوله  
صاح شمر ولا تزال ذا كرى  
المو

ت نفسي يانه ضلال مبين  
والدعاء كقولك لا يزال الله  
محسناً إليك وقول الآخر  
ألا يا سامى بأدارى على  
البلى  
ولا يزال منها لا بجرعائك  
القطر  
وهذا هو الذى أشار إليه  
المصنف بقوله وهذا الذى لا ربه  
إلى آخر البيت القسم الثانى  
ما يشترط في عمله أن يسبقه  
ما للظرفية وهو  
دام كقولك أعط مادمت

في هذا الباب اختصاراً أى بلا دلائل ولا اختصاراً أى به عند الجمهور والضرورة لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها إذا القيام مثلاً كون من أ كوان زيد والعوض لا يحذف أى وأما حذفها في أن خبر غير كاسياً ففتح لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقاً والمصنف ليس فقط سكتي سبويه ليس أحد أى هنا أفاده في الجمع مع زيادة (قوله ويسمى المرفوع الخ) هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لأن زيد مثلاً اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها وقد يسميان فاعلاً ومفعولاً مجازاً لأن الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها فعنى كان زيد قائماً كان قيام زيد (قوله أن يسبقه في) أى لأن المقصد بالجملة الإثبات وهذه الأفعال معناه أنى فإذا نقيت انقلب ثابتاً (قوله إلا في القسم) أى مع المضارع وكون النافي لا كقَالَ الدنوشرى

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة ١ إذا كان لا قبل المضارع في قسم (قوله بحمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أبرح المنى ومجيد بضم الميم خبر ثان إن قلنا بتعدد الداخل في هذا الباب والأفدت (قوله نطاق) هو ما يشبه الوسط جهة نطاق ككتاب وكتب (قوله وجواد) بتخفيف الوار يطلق على الفرس ذكر أو أنثى كقافى المسباح (قوله وهذا أحسن) الإشارة إماماً إلى الأعراب فقابلته أن أبرح غير منقضى بل نام بمعنى أزل عن كوني منتظماً مجيداً أى أترك ذلك مادامت قومي لأنهم يكفوني فلا شاهد فيه أو إلى المعنى فقابلته أن منتظماً معناه نطاق ومجيداً أى محسناً في إنشاء على قومي أفاده المعنى (قوله النهي والدعاء) أى لأن المطلوب بهما ترك الفعل وهو نفي فخرج خبرهما كالاستفهام قيل إلا لا أنكارى لأنه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين كونه يلاؤ بلن كقوله  
لن تزالوا كذا لكم ثم لا زلت لكم خالد الخلود الجبال

إن قلنا بأنها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها ثم فرار من عطف الانشاء على الخبر (قوله صاح) منادى صريح صاحب على غير قياس ليكون ليس يعلم وشمر أى اجتهد في الاستعداد للموت ولا تنسه (قوله أيا سامى الخ) الأحرف استفتاح وتنبيه وياؤ كدة لها أو المنادى محذوف أى ياهذه وى اسم امرأة غير مية لا ترخيمها كقافى التصريح أى فلا يرد أن ترخيم غير المنادى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام ذى الرمة نظم ما وثراؤه يسمى محبوا بهما وعلى البلى أى منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقاً والجرعاء رمة مستوية لا تنبت شيئاً ومنها لا كمنصباوز نار معنى والمراد أنصاب غير مضر بدليل اسمى (قوله المصدرية الظرفية) أخذها من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نيابتها عن الظرف وهو المدة وهما شرطان لصحة العمل لأن دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوده بدليل عدم عملها في مادام السموات والأرض مع استيفائها الشرطين بل هي تامة أى مدة بقائها مخرج غير المصدرية كالنافية في نحو مادام شئ وغير الظرفية كيجبى مادمت محبها أى دوامك فدام فيها تامة بمعنى بقى والمنصوب حال وكذا عند حذف ما كادام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله ومعنى ظل) أى مع معموليها لأن معناه واحد مطلق حدث في زمن ماضى نهارى وقوله بالخبر أى بدلوله التضمنى وهو الحدث وقوله نهارا أى ماضياً وكذا يقال في الباقي (قوله ومعنى صار التحول) أى موضوعه له وأما

مصيبا درهما أى أعط مدة دوامك مصيبا درهما ومنه قوله تعالى وأوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حياً أى مدة دوامى حياً ومعنى ظل أنصاف الخبر عنه بالخبر نهارا ومعنى بات أنصافه به ليلاً وأضحى أنصافه به في الضحى وأصبح أنصافه به في الصباح وأمسى أنصافه به في المساء ومعنى صار التحول من صفة إلى صفة أخرى ومعنى ليس النفي وهي عند الإطلاق

لنفي الحال نحو ليس زيد قائماً أي الآن وعند التقييم زمن على حسبه نحو ليس زيد قائماً غداً ومعنى ما زال وأخواتها لازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكاً وما زال عمر وأزرق العينيْن ومعنى دام بقي واستمر (ص) وغير ماضٍ مثله قد عملاً  
ان كان غير الماضي منه استعمالاً (ش) هذه الأفعال قسمان أحدهما ما يتصرف وهو ما عند اليس ودام

(١١٣)

والثاني ما لا يتصرف وهو ليس ودام فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائماً قال الله تعالى يكون الرسول عليكم شهيداً والامر نحو كونوا قائمين بالقسط قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديداً وامر الفاعل نحو زيد كأن أخاك قال الشاعر وما كل من يبدى البشاشة كأنها

أخاك اذ لم تلقه لك منجدا والمصدر كذلك واختلف في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح أن لها مصدر ومنه قول الشاعر بئس وحلم ساد في قومه الغني وكونك إياه عليك يسير وما لا يتصرف منها وهو دام وليس وما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر (ص)

وفي جيهة توسط الخبر  
أجر وكل سبقه دام - ظر  
(ش) مراده أن أخبار

التحويل المفهوم من كل فعل قائم الزم من دلالة على التجدد والحدوث لا من الوضع فعمل الفرق بينهما أفاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمعت به وتولى

بمعنى صار في الأفعال عشر \* تحول أض عا دار جمع لتتقم  
وراح غدا استعمال ارتد فاقم \* وحار فيها كلها والله أعلم

وحكى سيدويه ما جاءت حاجتك بالنصب أي حاجة عا رت حاجتك فاسمها ضمير بالاستفهامية وبالرفع أي صارت حاجتك أي حاجة فما خبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيراً نحو وقت تحت السماء فكانت أبواباً زاد الزخشي بات قال في شرح الكافية ولا يحمله عليها (قوله لنفي الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال وأما لم يدل على الماضي كسائر الأفعال الماضية لأن شبهها الحرف في الجود والمعنى جردها عن الزمان أصلاً لكن حدث خبرها لا بدله من زمن فعمل على الحال لأنه الأقرب (قوله وعند التقييم بزمن) أي صريحاً كما مثله أضعنا كليس خالق الله مثله أي في الماضي واسمها ضمير الشأن أي اليوم يأتيهم ليس مصر وفاق أي في المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفاً ولم تقلب ألفاً لجودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول الخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال الله بحسنا لا يزال أزرق العينيْن أم لا نحو ما زال زيد ضاحكاً أو عابلاً أي مدة قبول ذلك وجود سببه لا مطلقاً (قوله مثله) أمحال من فاعل عمل أو نعت لمصدر محذوف أي عمل عمل مثل عمله وفيه ما تقدم معمول الفعل المقرون بقدم عليه وهو ممنوع فعمل فيه خلافاً وللضرورة (قوله وهو ليس ودام) صرحه غير المتصرف فيهماية تضي أن مراده بالمتصرف ما يعم التصرف التام والناقص قيد دخل فيه زال وأخواتها فإنه ليس لها الماضي والمضارع واسم الفاعل دون غيرهما كالمصدر والامر وأما ليس ودام فلا يتصرفان أصلاً على الصحيح في دام وأما ليس ودام ردأهم ودام فن دام التامة لكن رجح الصبان أن الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدرية وادعاء أن هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد جور رسو وظن والباقى تصرفه تام كما بينه الشارح لكن اختلف في اسم المفعول فذهب قوم منهم أبو علي قال في شرح اللامعة أن تاء يده أبا الفتح ابن جني سأله عن قول سيديو به مكون فيه فقال ما كل داء يعالجها الطبيب وأجازه آخرون وعليه فالنائب عن الاسم اما الظرف كما مثل أو ضمير مصدره المفهوم منه نحو مكون قائماً فتأخص أنها ثلاثة أقسام (قوله أخاك) خبر كأنها واسم ضمير يعود على من وكأنها خبر ما بالجزائية وتلقه أي تجده (قوله والصحيح أن لها مصدر) أي فله كان الكون والكيونة وأصار الصبر والصبرورة ولبات البيات والبيتونة وظل الظلوة ولأصبح وأمسى وأضحى الأصباح والأمساء والاضحاء (قوله بئس) الباء سبيبة متعلقة بساد أي شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالإضافة ورفع من حيث انها اسم الكون وإياه خبره من حيث النقصان ويسير أي سهل خبره من حيث الابتداء وعليك متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها) الخ هذه العبارة في غاية البلاغة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مر كما لا يخفى (قوله وفي جميعها) متعلق بأجر وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أي منع وسبقه مفعول حظر وهو مصدر مضاف للفاعل ودام مفعوله أي وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لأن تقديم

الخبر

هذه الأفعال أن لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم

والذمل فتدل وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لظن زبانية ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك كان أخى رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي على أنه خبر لأنه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الأعراب

الله تعالى وكان جفعا عليا

نصر المؤمنين وكذلك

سائر أفعال هذا الباب من

المتصرف وغيره يجوز

توسط أخبارها بالشرط

المذكور ونقل صاحب

الارشاد خلافا في جواز

تقديم خبر ليس على اسمها

والصواب جوازه قال

الشاعر

سلى ان جهلت الناس عنا

وعنهم

فليس سواء عالم وجهول

وذكر ابن معطى أن خبر

دام لا يتقدم على اسمها فلا

تقول لأصاحبك مادام

قائما زيد والصواب جوازه

قال الشاعر

لا طيب للعيش مادامت

منغصة

لذاته بأدكار الموت والهرم

وأشار بقوله

\* وكل سبعة دام حذر \*

الى ان كل العرب أوكل

الحققة منع سبق خبر دام عليها

وهذا ان أراد به أنهم منعوا

تقديم خبر دام على ما المتصلة

بها نحو لا أصحبك قائما مادام

زيد فسلم وان أراد أنهم

منعوا تقديمه على دام وحدها

نحو لا أصحبك ماقائما دام

زيد وعلى ذلك جعله ولده

في شرحه ففيه نظر والذي

يظهر أنه لا يمنع تقديم

خبر دام على دام وحدها

فتقول لأصحبك ماقائما دام

زيد كما تقول لأصحبك ما زيدا قلت (ص)

التي هي سابقة بتقديمه على الاسم وحده كما هو على الفعل أيضا كفي الدار كان صاحبها وليس كلامه الآن  
في وجوب التوسط حتى يعترض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل ان الخبر ستة  
أشياء في وجوب التأخر ككان صاحبى عدوى لما ذكره الشارح وما كان صلاتهم عند البيت الامكأى  
فغير بالغاء ونصديقه أى تصديقاً لضميره وجوب التوسط كيجهنبي أن يكون في الدار صاحبها فيجتمع  
تأخر خبر في الدار لمكان التميز وتقدمه على الفعل للتلاصق بين أن وصلتها وعلى أن لان معمول الصلة  
لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كإن كان زيد وجوب التأخر أو التوسط كهل كان  
زيد قائما فيجتمع تقدمه على هل لان لها المصدر وعلى كان للتلاصق بينهما جوب التوسط أو التقدم  
ككان في الدار صاحبها وكان غلام هذبا بلها بنصب غلام ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر  
على كان لاعلى ما لان لها المصدر السادس جواز التلاصق ككان زيد قائما وكان غلام هذبا مفعضا بنصب  
مفعض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم  
يجب تقديمها الخ أى بشرط أن تخلو من وجوب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم (قوله  
والصواب جوازه) منه قراءة حرة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر  
ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة للسموأل اليهودي يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فالت  
للاخر أو لها

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه \* فكل رداء يرتديه جيل  
وان هولم يحمل على النفس ضجها \* فليس الى حسن الشئ سبيل  
تعييرنا أنا قليب عبيدنا \* فقلت لها ان الكرام قابل  
وما قبل من كانت بقاياهم مثلنا \* شبابا نسامي للعلا وكهول  
وما ضرنا أنافل جلال جارنا \* عزيز وجار الا كثيرين ذليل  
وانا أناس لا ترى القتل سبة \* اذا مارأته عامر وسلول  
يقرب حب الموت آجالنا لنا \* ونكرهه آجالهم فتطول  
ومامات مناسيد في فراشه \* ولا طل مناحيت كان قتيل  
اذا سيد مناخلا قام سيد \* قول بما قال الكرام فعول  
ونسكران شئنا على الناس قولهم \* ولا يسكرون القول حين نقول  
وأيامنا مشهودة في عدونا \* لها غرر مشهورة وجول  
وأسيافنا في كل شرق ومغرب \* بهامن قراع الدراعين فلول  
معوودة أن لا نسل نصلها \* فتقدم حتى يستباح فتيل

سلى الخ (قوله لا طيب للعيش) أى العيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته قال  
شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بأدكار باجني وهو لذاته فالاولى احتمال أن  
دامت ومنغصة تنازعان لذاته فاعمل الثاني وأضمر في دامت ضمير اسمها فلا شاهد فيه وأصل  
ادكار اذ تكار فابت تاء الافتعال دالا وأدغمت فيها الذال المعجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتى (قوله  
فسلم) أى الاجماع على ذلك مسلم لا يمنع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب  
الى كلامه ليوافق ما شبه به بقوله كذلك سبق الخ في ان الخبر في كل سابق على ما قبل (قوله ففيه  
نظر) أى في ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل  
بين الحرف المصدرى وصلته لانه خبر عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل منها الشدة تعلقه بها لانه



كذلك سبق خبر ما النافية \* فجئ بها متلو لا تاليه (ش) يعني انه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطاً في عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائماً ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن النفي شرطاً في عمله نحو ما كان زيد قائماً فلا تقول قائماً ما كان زيد وأجاز به بعضهم ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائماً ما زال زيد ومفهوم كلامه أيضاً جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بغير ما قائماً ما زال زيد وما قائماً ما كان زيد ومنعه (١١٤) بعضهم (ص) ومنع سبق خبر ليس اصطفاً \* وذواتهم ما برفع يكتفى

وماسواه ناقص والنقص في  
فتى ليس زال دائماً ففي  
(ش) اختلف النحويون  
في جواز تقديم خبر ليس  
عليها فذهب الكوفيون  
والمسبرد والزجاج وابن  
السراج وأكثر المتأخرين  
ومهم المصنف إلى المنع  
وذهب أبو علي الفارسي  
وابن برهاني إلى الجواز  
فتقول قائماً ليس زيد  
واختلف النقل عن سيويه  
فنسب قوم إليه الجواز  
وقوم المنع ولم يرد من لسان  
العرب تقدم خبر ليس  
عليها وانما ورد من أسانهم  
ما ظاهره تقدم معمول  
خبرها عليها كقوله تعالى  
ألا يوم يأثم ليس مصروفاً  
عنهم وهذا استعمل من  
أجاز تقديم خبرها عليها  
وتفسيره أن يوم يأثمهم  
معمول الخبر الذي هو  
مصروفاً وقد تقدم على  
ليس قال ولا يتقدم  
المعمول الا حيث يتقدم  
العامل وقوله وذواتهم الخ

يطلبها الوصول بها والعمل فيها وغیر العامل يطلبها الوصول فقط فتدبر (قوله كذلك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر بالتنوين وما مفهوله أي سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع لماسيأتي (قوله بجئ بها الخ) فيه مع توكيد ما قبله الاشارة الى أن ما انزمت صدر جلتها أبداً (قوله وأجاز به بعضهم) أجاز الكوفيون الصورتين لأن ما لا تنزم المصدر عندهم ووافقهم ابن كيسان في الأولى لأن نعيم الإيجاب فكانه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعهما بعضهم) حكاه في التسهيل عن الفراء وكذا جميع حروف النفي لكن قال في شرح السكاكية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهد الصريحة

مه عاذلي فهأمان أبرح \* بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفي خبره أي ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر بالتنوين فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه بنفسه الوزن والمعنى لا فادته منع سبقه مطلقاً ولو على الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والمنق بما السكونة عنه وهو كذلك ولو كان جلة على الاصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبره في بضم القاف أي تباع ودائم الحال من ضميره وحذف العاطف من ليس زال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف في غير الاستثناء أمافيه فلا يتقدم خبرها اجاعاً ومثله لا يكون (قوله وتقريره) براهين أي بيان وجه دلالاته وقد أجاب عنه المنايعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول المفعول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر إذا كان ظرفاً أو أن يوم معمول المحذوف أي ألا يعرفون يوم يأثمهم وليس مصروفاً حال منه مؤسسة أو انه مبتدأ بئى على الفتح لا ضافته الى جلة يأثمهم وليس مصروفاً خبره والضمير في ليس يعود له لا لا مذهب (قوله الا حيث يتقدم العامل) أي الاصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الاصل كما أجازوا تقديم معمول خبران على اسمه هادون الخبر كان في الدار زيد جالس وقدموا معمول الفعل المنفي لم أولان درنه كن بدالم أولان أضرب ومعمول الخبر الفعلي على المبتدأ عند البصريين درنه كمرار يذ ضرب ومعمول الفعل بعد ما دونه نحو فاما اليتيم فلا تقهر وكل ذلك لشكك تعلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جواز الكوفي نقصها على حذف الخبر أي من غرمانكم ويرده ان الخبر لا يحذف في هذا الباب كما مر ويوجد في نسخ بعد الآية قال الشاعر إذا كان الشتاء فأدفعوني \* فان الشتاء بهرمة الشتاء

والاكثر عدمه (قوله مادامت السموات) أي بقيت (قوله حين تمسون الخ) أي تدخلون في المساء والصباح وكذلك أتضحى التامان معناه ما دخل في البيات والضحي وظل ما به في دام كوا وظل الظلم هلك

الناس

معناه ان هذه الافعال انقسمت الى قسمين الاول ما يكون تاماً

وناقصاً والثاني ما لا يكون الا ناقصاً والمراد بالتام ما يكتفى عرفوه وبالناقص ما لا يكتفى برفوعه بل يحتاج معه الى المنصوب وكل هذه الافعال يجوز ان تستعمل تامة الا فتى وزال التي مضارعها زال التي مضارعها زول فانها تامة نحو زالت الشمس وليس فانها لا تستعمل الا ناقصة ومثال التام قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أي وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص) (ولا يلى العامل معمول الخبر \* الا اذا ظرفاً أي أو حرف جر)

(ش) يعني انه

لا يلى كان وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين أحدهما ان يتقدم المفعول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخر عن الاسم نحو كان طعامك زيدا كلا وهذه متممة عند البصريين وأجازها الكوفيون الثانى ان يتقدم المفعول والخبر على الاسم ويتقدم المفعول على الخبر نحو كان طعامك آكل زيدا وهى متممة عند سيبويه وأجازها

(١١٥)

بعض البصريين ويخرج

من كلامه انه اذا تقدم

الخبر والمفعول على الاسم

وقدم الخبر على المفعول

جازت المسئلة لانه لم يل

كان معمول خبرها فتقول

كان آكل طعامك زيدا

ولا يمنعها البصريون فان

كان المفعول ظرفا أو جارا

ومجرورا جازا بلاؤه كان

عند البصريين والكوفيين

نحو كان عندك زيدا

مقبلا وكان فيك زيدا

راغبا (ص)

وهو ضمير الشأن امما ان وان

وقع

موضع ما استبان أنه امتنع

(ش) يعنى أنه اذا ورد

من لسان العرب مظاهره

انه ولى كان وأخواتها

معمول خبرها فاوله على

أن فى كان ضميرا مستترا

هو ضمير الشأن وذلك نحو

قول الشاعر

فذا قد هدا جونا حول

بيوتهم

بما كان اياهم عطية عودا

فهنا ظاهره انه مثل

كان طعامك زيدا آكل

ويتخرج على ان فى كان

الناس أو طال كظل البيت أو الليل وتقول برج الخفاء أى ذهب وانفك الشئ خاص وصرت الى ز يدنحوت  
ورجعت اليه ومنه الى الله أصبح الامور وصار فلان الشئ يصيرم يصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى  
فصرهن اليك أى ضمهن وبهذا ينحل قوله

انى رأيت غزالا \* أورث قلبي خبالا قد صار كبا وقردا \* وصار بعد غزالا

ولى بذلك دليل \* فى قول ربى تعالى

(تنبيه) نحو كان زيدا قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيدا خاك لا متنازع كون الحال معرفة  
الآن نجعل كان بمعنى كفل فإخاك مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك ايا دلما ذكر الآن يجعل  
الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فإما حذف انفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ) أى لا متنازع الفصل بين  
العامل والمعمول بمفعول لغير ذلك المعمول لانه أجنبي بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير معه ولا  
لذلك العامل فلا يجوز جاء عمر ان يديضرب بخلاف ز يدجاء عمر ايضرب وزيد كان طعامك آكل لان  
مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسي لان  
الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجهور البصريين على المنع مطلقا  
والكوفيون على الجواز مطلقا (قوله جازت المسئلة) أى باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو  
وأنفسهم كانوا يظلمون (قوله وضمير الشأن) أى الضمير الدال على الشأن وهو مفعول انوارا محال  
منه أى حال كونه امما لسان فيفيد ان كان الشانية ناقصة وهو الاصح كما مر فى آخر المعرب وموهم فاعل  
وقع أى ورد (قوله فاوله الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله

يا نت فؤادى ذات الخال سالبة \* فالعيش ان حمى على عيش من العجب

وقوله لئن كان سلمى الشيب بالصد مفريا \* لقد هون السلوان عنها التحمل

فقدم فؤادى وسلمى مع نصبهما بسالبة ومغرا يلا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى  
ما استدلل به الكوفيون وأجيب بانه ضرورة أو ان فؤادى وسلمى منادى ومعمول سالبة ومغرا محذوف  
أى لك وقوله لقد هون الخ التفات عن خطابها العراضا وطرحا لها (قوله فذا قد الخ) جمع قنفذ بضم الفاء  
وفتحها آخره مججمة وهذا جونا من الهدجان وهى مشية الشبيخ الضعيف بهجوا الفرزدق قوم جرير  
بالفجور والخيانة أى هم كالقنفذ فى مشيهم ليلال لاسرفه وعطية أبو جريار وعنه والشاهد انواياهم لكان مع  
انه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى فى ان المعمول مقدم على الاسم  
والخبر مؤخر عنه وأما فى البيت الثانى فالمعمول والخبر معا مقدمان على الاسم (قوله فاصبحوا الخ) المعرس  
بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراد هنا النزول ليللا مطلقا وقائله جند بن ثور احد البخلاء  
المشهورين بهجوا ضيفا له بكثرة الاكل حتى ان نوى القمر الذى أكلوه أصبح عاليا على محل نزولهم مع  
أنهم لا يقوونه كاله بل يتلعونه بنواه وأول القصيدة

لامر حباب وجوه القوم اذ نزلوا \* كأنهم اذا ناخوها الشياطين

(قوله اذا قرىء بالشاء) أما اذا قرىء بالياء وهى الاصح فيتمين بكون المساكين فاعله والجملة خبر ليس

ضمير المستترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان ومما ظاهره انه مثل كان طعامك آكل زيدا بقول الشاعر فاصبحوا والنوى على معرهم \*  
وليس كل النوى تالى المساكين اذا قرىء بالشاء المشناة من فوق فيخرج البيت ان على أن فى كان ضمير المستترا هو ضمير الشأن والتقدير فى  
الاول بما كان هو أى الشأن

فضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعودا خبره وإياهم معمول عود والجملة من المبتدأ والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول  
الخبر لان اسمها ضمير قبل المعمول والتقدير في البيت الثاني وإيس هو أي الشأن فضمير الشأن اسم ليس وكل النوى مفعول لتلقى وتلقى  
المساكين فعل وفاعل والجموع (١١٦) خبر ليس هذا بعض ما قيل في البيتين (ص) وقد تزايد كان في حشو

كان أصبح علم من تقدما  
(ش) كان على ثلاثة  
أقسام أحدها الناقصة  
والثاني التامة وقد تقدم  
ذكرهما والثالث الزائدة  
وهي المقصودة بهذا البيت  
وقد ذكر ابن عصفور أنها  
تزايد بين الشيتين المتلازمين  
كالمبتدأ والخبر نحو زيد  
كان قائم والفعل زمر فوعه  
نحو لم يوجد كان مثلك  
والصلة والموصول نحو جاء  
الذي كان أكرمه والصفة  
والموصوف نحو مررت  
برجل كان قائم وهذا يفهم  
أيضا من اطلاق قول  
المصنف وقد تزايد كان في  
حشو وانما تنقاس زيادتها  
بين ما وفعل التعجب نحو  
ما كان أصبح علم من تقدما  
ولازداد في غيره الاسماعا  
وقد سمعت زيادتها بين  
الفعل ومرفوعه كقولهم  
ولدت فاطمة بنت الخرشب  
الانمارية السكملة من بني  
عبس لم يوجد كان أفضل  
منهم وقد سمع أيضا  
زيادتها بين الصفة  
والموصوف كقوله  
فكيف اذا مررت بدار  
قوم

واسمها ضمير الشأن اجاءا اذ لو كان اسمها المساكين ويلي خبرها لوجب ان يقال يلغون ليطابقه في  
الجمعية والتقاء نفى عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله فضمير الشأن اسم كان) أي وجعلتها  
صلة ما والعائد محذوف أي عودهم به وبجمل أن اسمها ضمير يعود على ما وجلة عطية عودا خبرها ورا بطلها  
بالمبتدأ محذوف أي عودهم به وقيل كان زائدة (قوله فضمير الشأن اسم ليس) أي لا المساكين لئلا يلزم  
الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدأ والخبر ولم أر من ذكره  
هنا لکن سيأتي في أفعال المقاربة ما يؤيد به (قوله وقد تزايد) التقليل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا ينافي  
كثرتها في ذاتها ومعنى زيادتها انها لا تعمل شيئا فلا مرفوع لها على الاصح لانها قسم غير الناقصة والتامة  
كافي الشارح وقيل تامة ومرفوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فعني زيادتها حينئذ عدم اختلال  
المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل مجرد التوكيد ولا تدل على الحدث  
اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بان لها مرفوعا لانها حينئذ مسندة اليه ولا يسند من الفعل  
الاحدنه (قوله في حشو) خرج الاول لانه محل الاعتناء والآخر لانه محط القائدة (قوله وانما تنقاس  
الخ) الذي في التوضيح وغيره انما تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لانهما في فعل التعجب أكثر وقال في  
الكافية وزيد كان بين جزأى جملة \* وشذ حيث حرف جزئية  
(قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المجمعين وسكون الراء آخره موحدة والانمارية بالرفع صفتها  
نسبة الى أنمار قبيلة من العرب والسكملة بفتح حاء جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل وقيس الحافظ  
وعجارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أي بنيةك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس  
نسبتهم ان كنت أعلم أيهم أفضلهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفها حكاية الخشري في المستصفي  
قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لجيران والوا وفاعله كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها من  
(زيادتها) كما تستدعي اللغاة الى الفاعل الآن يفرق بان الزيادة أضعف من الانفاء فتناهي العمل وأما على أنها  
قسم ثالث فقيل الاصل وجيران كائنين لانهم على انهم تأكيد للمستكن في الظرف فصار زيدت كان  
بعد لنا وصل بها هذا الموقد بالكسر فانقلب واوا اصلا للفظ لثلايق الضمير المنفصل بجواب الفعل  
فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل بالاعمال فالواو حينئذ تأكيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وفر  
بعضهم من هذا التكاف جعلها في البيت ناقصة لازائدة والوا واسمها ولنا خبرها وجعلتها معترضة بين الصفة  
والموصوف (قوله سراة الخ) بفتح المهملة جمع سرى أي سيد على غير قياس كما مر وتسامى أصله تنساحي  
حدثت احدي التاءين تخفيفا والمسومة الخيل المجمعول عليها مسومة بالضم أي علامة لتترك في المرعى والعرب  
العربية وبرى المطهمة الصلاب أي التناسقة الاعضاء الشديدة (قوله عقيل) بوزن وكيل كافي  
السجاعي أخو الامام على كرم الله وجهه والماسجد الكريم والنبيل كشر يف من النبيل بالضم وهو الفضل  
وشمال كجعفر ربح الشمال كسحاب ويقال شامل به تقديم الهزمة وشمل يسكون الميم وفتحها وبليل أي  
مبلولة من الندى أو بالمتأثر عليه لوطو بها وقولها اذا ذهب الخ كناية عن الدوام (تنبيه) أفهم تخصيص  
الحكم بكان أن غيرهما من أخواتها لا يزداد وهو كذلك الاما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أسنى أدفاها

وجيران لنا كانوا كرام وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله  
سراة بني أبي بكر تنساحي على كان المسومة العرب وأكثر ما تزايد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن  
أبي طالب رضي الله عنه أنت تكون ما جد نبيل اذا ذهب شمال بليل (ص) (ويحذفونها ويغنون الخبر

روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة وأصبح وأمسى في قوله

عـدّ عـنـفـيـك وشائـنـهـما \* أصبح مشغول ومشغول

وقوله أعاذل قولي ماهويت فاربي \* كثير أرى أمسى لديك ذنوبي

وأجاز بعضهم زيادة سائرهما إذا لم ينتقض المعنى (قوله وبعدان ولو) أي الشرطيتين لأنهما يطلبان فعالين فيطول الكلام تخفف بالحذف واختص ذلك بهما لأن أم الأدوات الجازمة ولو أم غير الجازمة كما كان

كان أم بابها وهم يتوسعون في الالمهات والغالب كون أن تنويعية كما مثل ومن غير الغالب

\* انطق بحق وان مستخرجاً احنا \* أي وان كنت مستخرجاً أو ما لوقال أبو حيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لأعلى منه ولا أعم كمثل الشاذ ونحوه لأطعمام ولو تمر أو دبقوهم لأحشف ولو تمر أو قوله

لا يأمن الدهر ذوبني ولو لمسا \* جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فإن الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف اه تصریح (قوله التقدير أن كان الخ) أي حذفت كان مع اسمها وبقي خبرها وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر كقوله

أزمان قومي والجامعة كالذي \* لزم الرحالة أن تميل بميلا

قال سيديويه أراد أن زمان كان قومي مع الجامعة الخ فقومي اسمها والجامعة مفعول معه وكالذي خبرها وانما قدر كان لأن المفعول معه لا يقع إلا بعد جلة فيها لفظ الفعل أو معناه وحرّفه كما سيأتي قال الشنوائى ومراد

الشاعر وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل عثمان رضى الله تعالى عنه أي فمثل حال قومه في لزوم بعضهم بعضاً وعدم تنافرهم بحال را كب لزم الرجل خوف أن يميل بميلا بفتح الميم الأولى أي ميلا فهو

مفعول مطلق كافى التصريح وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم نحو لأطعمام ولو تمر بالرفع أي ولو يكون عندكم تمر كما قدره سيديويه فلا يختص حذفها بالماضي بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله أن خير غير وان

شرفهم برفعهم أي أن كان في عمله خير جزاؤه خير الخ وفي هذه المسئلة أربعة أوجه \* ثانيها نصبها على تقدير أن كان عمله خيراً فهو مجزى خيراً \* الثالث نصب الأول ورفع الثاني أي أن كان عمله خيراً جزاؤه

خير \* الرابع عكسه وهو أضعفها لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعدها الجزاء وكلاهما نادر والثالث أرجحها لسلامته منهما والأولان متوسطان وقد حذفت مع معموليها بعد أن الشرطية

في قولهم فعل هذا أن مالا أي أن كنت لا تفعل غيره فاعرض عن كان ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لأن لاجزء من الخبر فكأنه لم يحذف وقال اللقائى

ما زائدة لتأكيده الشرط نحو فاما ترين ولاداخله على فعل الشرط بلا تقدير لكان أي أن لا تفعل غيره والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الروادى بأن مالا زائد

قبل الشرط المنفى بالأوبان جواب الشرط لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً وهو على زعمه مستقبل (قوله من لدالخ) بضم الدال لغة في لدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو منوناجع شائلة على غير قياس إذ

قياسها شوائل وهي الناقة التي خفل بينها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية أما الشائل بلاهاء فالتى تشول بذنبها أي ترفعه اطلب اللقاح وجعلها شول كرا كع وركع والغاء زائدة والاتلاء

بالكسر مصدر أثلت الناقة إذا أتلاها ولدها أي تبعها (قوله من لدان كانت الخ) أي من زمن كونها شولا وهذا تقدير سيديويه وفيه حذف الموصول الحرفى وصلته وإبقاء معمولها وهو ممنوع وإن جاز حذف أن وحدها

اه صبان وفي الاسقاطى بل نص سيديويه على أن الموصول الحرفى لا يجوز حذفه إلا أن يقال أنه حل معنى أتى فيه بأن فراراً من قلة إضافة لدن إلى الجبل وحل الأعراب من لد كانت بحذف أن وقدرها بعضهم من

لدشالت شولا فيكون مصدر الاجماع وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتي ما فيه

وبعد ان ولو كثير اذا

(اشتهر)

(ش) تحذف كان مع

اسمها ويبقى خبرها كثيراً

بعد ان قال الشاعر

قد قبل ما قيل ان صدقا

وان كذبا

فما اعتذارك من قول اذا

قيلا

التقدير ان كان المقول

صدقا وان كان المقول كذبا

وبعد لو كقولك اثنى

بداية ولو حمارا أي ولو كان

المأني به حمارا وقد شذ

حذفها بعد لدن كقوله

من لد شولا فالى

اتلاها

التقدير من لد أن كانت

شولا (ص)

وبعد أن نعويض ما عنها ارتككب \* كمثل ما أنت برافاقترب (ش) ذكر في هذا البيت أن كان تحذف بعد أن المصدرية ويعوض عنها ما يبقى اسمها وخبرها نحو ما أنت برافاقترب والاصل أن كنت برافاقترب تحذف كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصارت أنت برافاقترب ثم أتى بما عوض عن كان فصارت ما أنت برافاقترب ثم أضيفت النون في الميم فصارت ما أنت برافاقترب قول الشاعر أبأخراشة أما أنت ذاتنر فان قومي لم تأكلهم الضبيع فان مصدرية ومازادة عوضا عن كان وأنت اسم كان الحذوفة وذاتنر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما يكون ما عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعووض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع من لسان العرب حذف كان ونعويض ما عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو ما أنت منطلقا انطلقت والاصل أن كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو ما أنت زيد ذاهبا انطلقت والقياس جوازهما كما جاز مع الخطاب والاصل أن كان زيد ذاهبا انطلقت وقدم مثل سيبويه (١١٨) رحمه الله في كتابه بأما زيد ذاهبا (ص) ومن مضارع لسان منجزم \*

تحذف نون وهو حذف ما التزم (ن) إذا جزم الفعل المضارع من كان قيل لم يكن والاصل يكون حذف الجازم الضمة التي على النون فالتقى ساكنان الواو والنون تحذف الواو والتاء الساكنين فصارت اللفظ لم يكن والقياس يقتضي أن لا تحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكانهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فقولوا لم يك وهو حذف جائز لا لازم ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقة ساكن فلا تقول لم يك الرجل قائما وأجاز ذلك بونس وقد قرئ شاذ لم يك الذين كفروا ومثل الآية قوله

(قوله ارتككب) مثل هذه العبارة لا يقال إلا فيما خرج عن القياس مع أن هذا الحكم ليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أي وحدها ولا تحذف الاسم معها كما في الشارح رصريح بالفارضي (قوله والاصل أن كنت برافاقترب) أصله الأول اقتررب لأن كنت برافقتبت العلة على المدلول للحصر ثم حذف اللام لا طراد حذفها مع أن وزيدت الفاء في المعلول تشبيها بجواب الشرط في ترتيبه على ما قبله ثم حذف كان فانفصل الضمير لأن صلة الحرف المصدرية قد تحذف نحو لا أصحبك ما أن حراء مكانه ما ثبت أن الخ (قوله أبأخراشة) بضم الخاء المعجمة وحكى كسرهما صحابي وهو منادى وأما أنت الخ علة أولى وفان قومي الخ علة ثانية حذف معولا همل لالة المقام أي لأن كنت ذا نغرافتخرت على لا تنفخر فان قومي الخ والمراد بالضبع أما السنة المجدية بالاستعارة التصريحية والاصل كل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها أو هو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفه -م (قوله وأجاز ذلك المبرد) أي على زيادة ما لا أنها عوض (قوله ما التزم) أي لم يلتزمه العرب (قوله غير ضمير الخ) أي بأن لم يكن ضميرا أصلا كما مثله أو ضميرا منفصلا كالصديق لم تك أياه \* والاصل أن شروط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده ساكن ولا ضمير متصل ذكر المصنف الأولين والشارح الآخرين وترك الأوسطين فلا حذف في الجزم بغير السكون نحو وتسكونوا من بعده قوما صالحين ولا في حالة الوقف بل ترد النون لأن جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كما يبع والظاهر أنها لا ترد في القرآن لأن الوقف فيه على مسوم الخط ولأنه لا يجتنب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو واقتده فكذا النون فليحذر والله أعلم

(فصل في ما ولالات وإن المشبهات بليس)

(قوله أعمال ليس) مفعول مطابق لأعملت ومأنا بفاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أي وبقاء ترتيب زكن أي علم من قوله فيما مر \* والاصل في الأخبار أن تؤخر \* لأنه يصدق بالمسوخ (قوله وسبق) مفعول به لأجاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أي أجاز العلماء أن الحرف والظرف المعمولين خبرها كما يفيد المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها هي لأن لها المصدر ومفعول ذلك أن

فان لم تك المرأة أبدت رسامة \* ففدا أبدت المرأة جهة ضيعم وأما إذا لاقت متحركا فلا يخلو أما أن يكون معمول ذلك المتحرك ضميرا متصلا أو لا فان كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد أن يكنه فان تأسط عليه وان لا يكنه فلا خبر لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول إن يكه والايكه وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما لم يك زيد قائما وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص)

(فصل في ما ولالات وإن المشبهات بليس)

أعمال ليس أعمال ما دون أن \* مع بقا النفي وترتيب زكن وسبق حرف جر وظرف كما \* في أنت معنيا أجاز العلماء (ش) تقدم في أول باب كان وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وحروف وسبق الكلام على كان وأخواتها وهي من الأفعال الناسخة وسيا في الكلام



على الباقي وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسمها بعمل عمل كان وهو ما ولا ولا وان أما ما فلهذا تميم أنها لا تعمل شيئا فتقول ما زيد قائم فزيد سر فوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل لها في شيء منها وذلك لأن ما حرف لا يختص لا دخوله على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز اعلمها كعمل ليس شبهها ما في أنها النفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائم قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

(١١٩)

أبناءؤها متسكنة وآبائهم  
حقنوا الصدور وما هم  
أولادها

لكن لا تعمل عندهم إلا  
بشرط سبعة ذكر  
المصنف منها أربعة الأول  
أن لا تزداد بعدها فان

زيدت بطل عملها نحو ما  
ابن زيد قائم برفع قائم  
ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك  
بعضهم الثاني أن لا ينتقض  
النفي بالأنكو ما زيد إلا

قائم فلا يجوز نصب قائم  
كقوله تعالى ما أتمم إلا بشر  
مثلنا وما أنا إلا نذير  
خلاف ما أجازة الثالث  
أن لا يتقدم خبرها  
على اسمها وهو غير

ظرف ولا جار وبحرور  
فان تقدم وجب رفعه  
نحو ما قائم زيد فلا  
تقول ما قائم ما زيد في ذلك  
خلاف فان كان ظرفا  
أو مجرورا وقدمته  
فقلت ما في الدار زيد  
وما عندك عمرو فاختلاف  
الناس في ما حينئذ هل  
هي عامة أم لا فمن  
جعلها عامة قال ان

معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) انما قسم  
هذه الحروف على بقية الأفعال لأنها أظهر شبه ابواب كان موافقة ليس معنى وعملا ولا كثرة مجي خبرها  
مفردا فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلهذا تميم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما هذا  
شرونا قل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهي القياس لما قاله الشارح وقيل هو البس جلا على  
ما في قولهم ليس الطيب الالمسك بالرفع معنى (قوله كعمل ليس) أي عند البصريين أما الكوفيون  
فجعلوا المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئا ولعل الخافض هو الباء التي  
زاد بعد النفي فالمنصوب مرفوع محلا أو تقدير كحالة وجود الباء فتأمل (قوله أبناءها الخ) قبله

وأما النذير بحرة مسودة \* تصل الجيوش اليكم أفواجا

والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سودا أراد بها هنا السكتية السوداء لكثرة جملها أما الحرة بالسكس  
فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرة أي عطش مع برد والافوا جمع قود كضرب جماعة الخيل  
والمراد بأبنائها جملها وآبائهم ساداتهم متسكنة بالنون لضافته لما بعده أي أبناء تلك القبيلة محذوقون  
برؤسائهم ومحيطون بهم في نسخ بالنون فأباهم مفعول به وتقصير همزة الأولى للوزن وحنقه والصدور جمع  
حنق بفتح فكسر من الحنق بفتح حين وهو الغبط وهو خبر ثان لأبناءؤها وقوله وما هم أولادها أي  
حقيقة بل بجازا كقولهم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم ان الرابع منه كور ضمة لا صر بها  
(قوله بطل عملها) أي لان ان تبعه شبهها ليس لكونها لا تليها أصلا ولضعف ما عن تخطيها أما ان النافية  
فلا تنصرف بل تكون مؤكدة لما تأتى كيد الفظيا بالمراد في بخلاف الزائدة فتأ كيدها معنوي كسائر الحروف  
المزادة (قوله أن لا ينتقض النفي) أي من خبرها كافي الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجاعا  
لأنه ليس معمول لها نحو ما زيد قائم إلا في الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصريين  
كما زيد غير قائم (قوله خلافا لمن أجازة) هو يونس والشوليين وتبعهما المصنف في التسهيل وسبك  
المنظوم لو روده في قوله

وما الدهر الامجنونا بأهله \* وما صاحب الحاجات الامعنا

وقوله وما حق الذي يشو نهارا \* ويسرق ليله الانكالا

وأجيب بانه شاذ ومؤول بانه مفعول مطلق للخبر المحذوف أي يدور دوران منجنون وهو دولا ب الماء  
ويعذب معنبا أي تهديبا وينسكل نكالا على حد ما زيد الاسيرا (قوله في ذلك خلاف) اختار في  
التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسبويه وهو مذهب الفراء وقال الجرمي انه لغة سمع ما مسيا  
من أعتب أي من اعتذر من اساءته وخرج على انه شاذ وأحوال والخبر محذوف أي موجود وكذا قول  
الفرزدق

فأصبحوا قنأ عاد الله نعمتهم \* اذهم قريش واذمناهم بشر

بنصب مثل أو أنه مبني لضافته للبنى على حد مثل ما نسك تنطقون فهو مبتدأ وبشر خبره وما مهملة لانه  
الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عامة قال انها في موضع رفع على انها خبر ثان للمبتدأ الذي بعدها وهذا هو الثاني هو  
ظاهر كلام المصنف فانه شرط في اعلمها أن يكون المبتدأ والخبر بعد ما على الترتيب الذي زكن وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن  
أي علم ويعني به أن يكون المبتدأ مقسما والخبر مؤخر أو مقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شيئا سواء كان الخبر ظرفا أو مجرورا  
أو غير ذلك

وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم بطل عملها نحو ما طعامك زيداً كل فلا يجوز نصب كل ومن أجاز بهاء العمل مع تقدم الخبر بجوهره الموصول مع تقدم معمول بطريق الأولى لتأخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الأعمال مع تقدم معمول من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فإن كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يطل عملها نحو ما عندك زيداً وما في أنت معنى لأن الظرف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف (١٢٠) لتخصيصه جواز تقدم معمول الخبر بما إذا كان معمول ظرفاً أو جاراً

نعمي (قوله وقد صرح بهذا الخ) رد بان تقديم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه أو قدمه من غير أن تقدم معمول خبره كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غير دون الخبر فكان هنا بالأولى لأن الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الأول وصححه الأعلم وابن عصفور كما قاله بن هشام أفاده في النكت (قوله بطل عملها) منه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى \* وما كل من راقى منى أناعارف

بنصب كل معمول عارف الذي هو خبرنا وما به صلة ومعنى تعرفها طلب معرفتها في المنازل وإنما أهملت الضمة عن أن يتصرف فيها واختلفوا الظرف لتوسعه فيه وكذا تمتنع تقدم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لئلا يفصل بينهما وبين معمولها بجاني فلا يقال ماز يد طعامك أكلاً ولا ماز يد اضارب قائماً وان تردد فيها ما سمع كذا في يس لكن الظاهر جواز الأولى لأنهم لم يفصل من معمولها ما (قوله لم يبطل عملها) منه قوله

بأهبة حزم لنوان كنت آمناً \* فما كل حين من نوالى مواليا

(قوله أن لا تتكرر) أي مع كون الثانية نافية للتي الأولى كما صرح به الشارح لصبر ورة الكلام إيجاباً وهي لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياساً على ان الزائدة ما ان كانت نافية مؤكدة للأولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في شرح القسطل واعتدله الدماميني وضميره كقوله

لا ينسك الاسمى تأسيساً \* ما من حمام أحده متصفا

(قوله فالأولى نافية والثانية نفى للتي فبقي اثباتاً) الاظهر في المعنى ان الأولى هي التي نفى الثانية عن الخبر أي اتقي عدم قيام زيداً فتمل وهذه العبارة ساوقة من غالب النسخ ومحلها بعد قوله ما ماز يد قائم (قوله فان أبدل بطل عملها) لان الإيجاب البديل إيجاب للبديل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أي بناء على ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات أو رفعه مقدراً لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لوجود محرز وهو كونه خبر المبتدأ ولا يعبأ به صفة (قوله وأجازه قوم) وحينئذ فشيء الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز ما على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبره مبتدأ محذوف أي الا هو شيء الخ والاحتمال أنه بمعنى لكن (تنبيه) يجوز نصب شيء الثاني على الاستثناء مطلقاً وكذا على البديل من محل الأول ان أعمالها على القول الثاني ويمتنع على الأول لان البديل عليه يمنع عملها ولا يجوز جره تبعاً لـ الجار الأول مطلقاً لان البناء لا يعمل في موجب فتدبر (قوله في أنه مرفوع) أي محلاً أو تقديره على ما مر لانه خبر المبتدأ وما به صلة (قوله سواء جعلت الخ) وعلى كونها مجازية فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله وترجيح المختار) أي بيان وجه ترجيحه والحاصل ان الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا

ومجرور الشرط الخامس أن لا تتكرر ما فان تكررت بطل عملها نحو ما ماز يد قائم فالأولى نافية والثانية نفى للتي فبقي اثباتاً فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبره ما وجب فان أبدل بطل عملها نحو ماز يد بشيء الاشئ لا يعبأ به فشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبره عن ما وأجازه قوم وكلام سدويه رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعني القول بالاشتراط أن لا يبدل من خبره ما وجب والقول بعدم اشتراط ذلك فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ماز يد بشيء الخ استوت اللفتان يعني لغة الخ جازاة وتميم واختلف شراح الكتاب فيما يرجع اليه قوله استوت اللفتان فقال قوم هو راجع الى

تركها

الاسم الواقع قبل الا والمراد انه لا يعمل لما فيه فاستوت اللفتان في أنه مرفوع

وهؤلاء الذين شرطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبره ما وجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الا والمراد انه يكون مرفوعاً سواء جعلت ما مجازية أم تميمية هؤلاء هم الذين لم يشترطوا في أعمال ما ان لا يبدل من خبره ما وجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر (ص) (ورفع معطوف بالسكن أو بيل \* من بعد منصوب بما ألزم حيث حل) (ش) اذا وقع بعد خبر ما ناطف فلا يشأ ما أن يكون مقتضياً للإيجاب أو لا فان كان مقتضياً للإيجاب تميز رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فتقول

ما زيد قائما لكن قاعدة أو بل قاعدة فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير اكن هو قاعدة وبل هو قاعدة ولا يجوز نصب قاعدة عطفا على خبر ما لان لا تعمل في الموجب وان كان الحرف العاطف غير مقتض للايجاب كالواو ونحوها جاز لرفع والنصب والاختيار النصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدة ويجوز الرفع فتقول ولا قاعدة وهو خبر مبتدأ محذوف التقدير ولا هو قاعدة ففهم من تخصيص النصب وجوب الرفع بما اذا وقع الاسم بعد بل ولكن انه لا يجب الرفع بعد غيرهما (ص) وبعد ما وليس جزا بالخبر (١٢١) \* وبعد لا وفي كان قد يحجر

(ش) تزداد الباء كثيرا في الخبر المنفي بليس وما نحو قوله تعالى ليس الله بكافى عبده وأليس الله عز وجل ذي انتقام وتعالى بسمك بغافل هما يعلمان وما ربك بظالم للعبيد ولا تختص زيادة الباء بعدما

بكونها حجازية خلافا لقوم بل تزداد بعدها وبعد التعمية وقد نقل سيبويه والزمخشري عنهما الله تعالى زيادة الباء بعدما عن بني تميم فلا التفات الى من منعه ذلك وهو موجود في أشعارهم وقد اضطرب وأرى الفارسي في ذلك فرة قال لا تزداد الباء الا بعد الحجازية ومرة قال تزداد في الخبر المنفي وقد وردت زيادة الباء قليلا في خبر لا

كقوله فكن لي شغيعا يوم لا ذو شفاعة يغني فتيلنا عن سوادين قارب وفي خبر مضارع كان المنفي لم كقوله

تركهما المان وبقرض صفة السادم بمعنى عنه شرط بقاء النفي لما صر (قوله في رفع الخ) مفعول الزم ومن بعد متعلق برفع (قوله منصوب بينا) مثله المجزور بالباء الزائدة فيعين الرفع بعده أيضا ويمنع الجزلان الباء لا تزداد في الاثبات والنصب لما سيأتي (قوله خبر مبتدأ الخ) أي وبل ولكن حينئذ حوفا ابتداء لعاطفان اذا يعطفان الا المفرد فاطلاق العطف مجاز للشبه الصوري (قوله وهو خبر مبتدأ محذوف) أي لا عطف على المحل على التحقيق لانه منسوخ (قوله خبر بالخبر) الباء بالقصر فاعل خبر والخبر مفعوله (قوله وفي كان) أي وبعد في مادتها وان لم تكن ماضيا وعم منه قول التسهيل وبعد في فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أخى واخيل بيني وبينه \* فلما دعاني لم يجدي بقعد فزاد الباء في المفعول الثاني ليجعل كونه ناسخا منه فيا والتعدد بضم الفاف واللال الاولى الضعيف (قوله في الخبر المنفي) أي اذا كان قابلا للايجاب ولم ينتقض نفيه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس زيد الا بقتام وقاموا ليس بزيد وهذه الباء لثا كيدا في على الصحيح والمجزور بها على الاعمال منصوب محلا أو تقدير او على الاعمال مرفوع كذلك على ما صر ولم يقع خبرها في القرآن مجردا عن الباء الا وهو منصوب فايحمل عليه المقرون بها (تنبيه) الاسم اذا وقع في محل الخبر كالخبر على قلة كقراءة ليس البر بأن تولوا بنصب البر وقوله

أليس عجيبا بأن الفتى \* يصاب ببعض الذي في يديه (قوله فكن لي) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق أي ليس مغن اغناء قليلا وسوادين قارب محباني جابيل هو قاتل البيت ففيه التفات (قوله أجمع القوم) أي أشدهم حرصا على الاكل وأجمل الاول بمعنى عجل بقرينة المسح الثاني على بابه ومثله واذا تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله في النكرات) متعلق بعملت ولا نائب فاعله وكليس حال من لا ومفعول مطلق أي عملا كليس (قوله وقد تلى) من ولي الشيء بليته ولا ية أي تولاها رلات وان فاعله وذا العمل مفعوله والاشارة لاعمال ليس في البيت الاول لا لقوله في النكرات الخ لان التنكير لا يشترط في ان كان وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل في ان استعماله لا لترك في معنييه فلا ينافي قول التوضيح وعمل لات اجماع من العرب على ان هذا الاجماع لا ينافي قلة الوقوع والمراد ان العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول الاخفش الآتي (قوله بشروط ثلاثة) اعلم أن شروط اعمال ما الاربعة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف الاعداد الافتتان بان فانها لا تزداد بعدها أصلا فلا حاجة اليه لكن يظهر قياسا على ما سبق في ما نأ كيد ان عملها لا يضرم لا يشترط غير ذلك في ان وأما الاولات فزيدان بتنكير معنولهما وتختص لابلان لا تنفي الجنس ناصوا الاعمال كان وتختص لات بكون معنولها اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما

(١٦١ - (خضري) - أول) وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن \* باعجلهم اذا جشع القوم أعجل (ص) في النكرات أعمات كليس لا \* وقد تلى لات وان ذا اسملا ومالات في سوى حين عمل \* وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل (ش) تقدم أن الحروف العامة عمل ليس أربعة وتقدم الكلام على ما ذكره الاولات وان أمالات فذهب الحجاز بين اعمالها عمل ليس ومن ذهب بعم اعمالها ولا تعمل عند الحجاز بين الا بشروط ثلاثة أحدها أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لارجل أفضل منك ومنه قوله

تعر فلا شيء على الارض باقيا \* ولا دوزر عما قضى الله واقيا وقوله نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل \* فبوت حصنا بالكماء حمينا وزعم بعضهم انها قد عمل في المعرفة وأنشد للناطقة بدت فهل ذى ود فلما تبعتهما تولت و بقت حاجتي في فؤاديا وحلت سواد القلب لا أنا باغيا \* سواها رلا عن جهات تراخيا واختلف كلام المصنف في هذا البيت فمرة قال ان القياس عليه سائق \* الشرط الثاني أن لا يتقدم خبر دعاء على اسمها فلا تقول لا قائما رجل \* الشرط الثالث أن لا يتقدم النفي بالافلا تقول لا رجلا لأفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه ولم

(١٢٢)

فشرط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله تعر) أي تسر وتسر والوزر الملجأ والشاهد في الثاني صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الارض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقرينة الثاني اذ بعده التلويح (قوله اذ لا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك وبوت ما مضى مجهول من بؤاه الله منزلا أسكنه اياه والكماء جمع كمي وهو الشجاع المتكلم بسلاحه أي المنطوق به وهو متعاق بحصينا (قوله للناطقة) أي الجعدي وهو قيس بن عبد الله الصحابي لا الديباني ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماه قصيدته التي أولها بلغنا السماع محمدنا وسناؤنا \* وأنا لئرجو فوق ذلك مظهرها فقال له إلى أين قال إلى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها

فلا خير في حلم اذ لم يكن له \* برادر تحمي صفوه أن يكبرا ولا خير في جهل اذ لم يكن له \* حلیم اذا ما أورد الامر أصدرها

قال له صلى الله عليه وسلم لا يفضض الله فاك فلم ينكسر له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أي ظهرت على حذف مضاف رفعه نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بد لا زم أي بد افعلا كما فعل الخ و بقت بتشديد اللقاف أي تركت وسواد القلب وسويداؤه وسوداؤه نجاسة وباغيا أي طالبا (قوله مؤول) أي بان أنا نأب فاعل لخرف أي لا أرى باغيا من رأى البصرية فباغيا حال فلما حذف الفعل برز الضمير وأن ذلك الفعل خبره أي لا أنا أرى الخ فان قيل قد وقع في أمثلة سيديويه ما زيد قائما ولا أخوه قائما فاعمل لافي المعرفة أجيب بأن لازمة والاسمان تابعا للمعمول ما اه تصریح (قوله أن لا يتقدم خبرها) أي ولا معمولة خبر الظرف كما صر في ما (قوله فذهب أكثر البصريين الخ) يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشد النون فاصله ان أنا قائم أي لست قائما حذف همزة أنا لست باطا وأدغم ثم حذف الألف الأخيرة للوصل ومثل هذا في لکنها والله ربي فاصله لكن أنا فعل به ما صرسمع ان قائما على الاعمال أفاده في المغنى فلكن في الآية حرف استتراك مهملة لتخفيفها وأنا مبتدأ أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جملة الله رب والجملة خبر أنا قال الدماميني وأثبت ابن عامر ألف لکننا وصلا ورفقا تعويضا لها عن الهمزة وأثبتها غيره وقف فقط على الاصل في ألف أنا (قوله الاعلى الخ) يؤخذ منه أن نقض النفي في معمول الخبر لا يضر كما في ما (قوله ان الذين الخ) أي ليس الاصنام الذين تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حباتها وعقلها فكيف تعبدونها (قوله زدت عليها ناء التأنيث) أي لتقوى شبهها بليس اذ تصيرها بوزنها وهي لئنا ثبت لفظها كشاء رب وتحت وحركت للساكنين ولغيرها من ناء الفعل (قوله ولات الحين) قدره معرفة لان المنى حنين خاص وهو الذي ينوصون فيه أي يهربون أي ليس حين مناصهم حين فرار أي ليس حاله ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير

والفراء انها لا تعمل شيئا وذهب الكوفيون خلا الفراء انها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر ابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني واختاره المصنف وزعم أن في كلام سيديويه رحمه الله تعالى اشار إلى ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر

ان هو مستوليا على أحد الاعلى أضعف المجانين وقال آخر

ان المرومية باقة ضاه حيانه ولكن بان يبغي عليه فيخذلنا وذكر ابن جني في المنتجب ان سعيد بن جببر رضى الله عنه قرأ ان الذين تدعون

من دون الله عبادا أمثالكم بنصب العباد ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة فتقول ان رجل قائما وان زيدا القائم وان زيدا قائما وأما

معموليا

لات فمى لا نافية زدت عليها ناء التأنيث مفتوحة وذهب الجمهور وانها

نعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لکن اختصت بانها لا يذكرونها الاسم والخبر معا بل انما يذكرونها أحدهما والكثير في لسان العرب حذف اسمها وابقا خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الحين حذف الاسم وبقى الخبر والتقدير ولات الحين حين مناص فالحين اسمها وحين مناص خبرها وقد قرئ شذوذا ولات حين مناص برفع الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي ولات حين مناص

كاننا لهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذى الرفع الى آخر البيت وأشار بقوله \* ومالات في سوى حين عمل \* الى ما ذكره سيديويه من أن لا تعمل الا في الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد انها لا تعمل الا في لفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد انها لا تعمل الا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان (١٢٣) ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة

معمولها لان محله في الظاهر دون المقدر (قوله كاننا لهم) أي حيناً كاننا لهم (قوله ولات ساعة مندم) أي ندم والجملة حال أي وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أي لا تصلح له والمراتب مكان الرفع أي الرعي ومبتغيه طالبه ووخيم كتمثيل وزنا ومعنى خبر مرتع والجملة خبر البغي (قوله محتمل للقولين) فعلى الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى اسم حين فيم لفظ الحين وغيره وتحصل انها لا تعمل في غير اسم زمان اتفاقاً وأما قوله

طفي عليك للهفة من خائف \* يعني جوارك حين لا تحجب

فتقديره حين لا توجد بحجب أو لا تحجب له فهو إما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

(أفعال المقاربة)

لم يقل كادوا أخوانها لانه لا دلائل على انها أم بابها بخلاف كان لما صر قبل والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة لانه لا خبر فقط وقديقال يلزم من وضعها القرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو الحسكية سيديويه كدت بالضم وكان قياسها أ كود كطات أطول لكنهم قالوا كادشدوا وجعله المصنف من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عينها ياء لا احتمال انه لبيان حركة العين تحكت فتحصل أنه لا يقال كاد يكرود ولا يكيد هذا في التي بمعنى قارب أما التي بمعنى المكرف كاد يكيد (قوله ككان كاد) أي في العمل وعدم الاستغناء بالرفع لا مطلقاً كما يفيد قوله لكن ندر الخ أي فتخالفها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتي ولا يتقدم على الفعل اتفاقاً ولا يتوسط مقترناً بان كما صححه ابن عصفور والدمايني ويجوز حذفه ان علم كحديث من تأني أصاب أكاد ومن عجل اخطأ أو كاد في انها لا تزاد بخلاف كان في الجميع ولذا أفردت عنها باب (قوله تاء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي تاء المثني والجمع ونون النسوة والتسكيم مع غيره كما مثل بعضه (قوله وهي كاد وكرب الخ) زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخه والم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع في الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يطمع في الخير محبب بالاشفاق أي الخوف منه مكرهاً ففيه تغليب كافي يس وقد اجتمع في آية عسى أن تكرر هو شيئاً الخ فالاولى للترجي والثانية للاشفاق كما قاله الدمايني نظراً للواقع ونفس الامر وعكس الشئ نظراً الى حال المخاطبين وما عندهم وعسى في الآية تامة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أي الشروع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهي جعل وطفق الخ) زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى \* فليج كافي كنت باليوم مغرباً

وينبئ عدا شرع وزاد الرضى أقبل وقرب وفي الشذور هل هل كقوله

وطئنا ديار المعتدين فهل هل \* نفوسهم قبل الامانة تزهق

قال في النكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعتراض بان شرط هذه التسمية ان يكون السك مكرهاً حقيقة كقسمة

مندم

والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وكلام المصنف محتمل

للقولين ويجزم بالثاني في

التسهيل وهذا ذهب الاخفش

انها لا تعمل شيئاً وانه ان

وجد الاسم بعدها منصوباً

فناصبه فعل مضمر والتقدير

لات أرى حين مناص

وان وجد صرفوعاً فهو

مبتدأ والخبر محذوف

والتقدير لات حين مناص

كأن لهم والله أعلم (ص)

(أفعال المقاربة)

ككان كاد وعسى لكن

ندر

غير مضارع هذين خبر

(ش) هذا هو القسم الثاني

من الأفعال التأسيسية

للابتداء وهو كاد وأخواتها

وذكر المصنف منها أحد

عشر فعلاً ولا خلاف في

انها أفعال الاعسى فنقل

الزاهد عن ثعاب انها

سوف ونسب أيضاً الى ابن

السراج والصحيح انها

فعل بدليل اتصال تاء

الفاعل وأخواتها نحو

عسيت وعسيتم وعسيتن

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هي على ثلاثة أقسام أحدها ما دل على المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك والثاني

ما دل على الرجاء وهي عسى وحزى وأخلاق والثالث ما دل على الانشاء وهي جعل وطفق وأخذ وعاق وأنشأ فتسميتها بأفعال المقاربة من باب

تسمية السك باسم البعض وكما تدخل على المبتدأ والخبر وترفع المبتدأ اسمها ويكون خبره خبراً طامياً في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله

ككان كاد وعسى لكن الخبر في هذا الباب لا يكون



الامضارع نحو كاد زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم ونذر مجيئه اسما بعد عسى وكاد كقوله  
أكثر في العذل ملحا دائما  
لا تكثرن اني عسيت صائما وقوله  
فأبت الى فهم وما كدت آييا  
وكم مثلها فارقته وهي تصفر وهذا هو مراد المصنف بقوله  
لكن نذر الى آخره لكن في قوله غير مضارع ايهام  
فانه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع ولم  
يتدرج في هذه كلها خبرا عن عسى وكاد بل الذي  
نذر مجيء الخبر اسما وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرا  
عن هذين (ص)  
وكونه بدون أن بعد عسى  
نزر وكاد الامر فيه عكسا  
(ش) أي اقتران خبر عسى  
بأن كثير ونحوه من  
أن قابل وهذا منهج  
سبويه ومنهجه جمهور  
البصريين أنه لا يتجرد  
خبرها من أن الا في الشعر  
ولم يرد في القرآن الا مقترنا  
بان قال الله تعالى فعسى الله  
أن يأتي بالفتح وقال عز  
وجل عسى ربكم أن يرحمكم  
ومن وروده بدون أن قوله

المركب من كلمتين فأكثر كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة بالتركيب باسم بعضها فتغليب كالقمرين فكان  
الأنسب أن يقول فعلت البهض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للفتارة اذا الشروع  
في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا مجاز ولا تغليب (قوله الامضارع) أي ولا  
يرفع الا ضمير اسمها الا الظاهر ولو سببها في غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها  
لا يغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقوله  
وأسمعيه حتى كاد مما أبشه \* تكلمني أحجاره وملاعبته  
وقوله وقد جعلت اذا ماقت بشقائي \* نوبى فأنهض نهض الشارب السكر  
وكننت أمشي على رجلين معتدلا \* فصرت أمشي على أخرى من الشجر  
وأولابان نوبى وأحجاره بدلا اشمال من اسم جعلت وهو التاء وامم كاد وهو ضمير يرجع لربعية قبله وفاعل  
يشملني وتكلمني ضمير البدل لتقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعل ان خبر ان عامل البدل المقدر فاغنيا  
عن خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببي بلا قلة خلافا لابي حيان في النكت الحسان والمراد بالسببي هنا  
الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده \* اذا نحن جازنا حفير زياد  
يرفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد  
فيه أي يبلغ الحجاج جهده به (قوله ونذر مجيئه اسما) أي شذ كافي التوضيح وليس من ذلك فطفا في  
مسحابل الخبر محذوف أي فطفا في مسح السيف مسحا بسوق الخيل أي أرجلها وأغناقها فمسحا مصدر  
مبين للنوع لتعاقب ما بعده لا مؤكدا حتى يتنوع حذف عامله (قوله ملحا) اسم فاعل من الح في القول  
دارم تكراره وصائما أي مسكنا عن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير  
أبؤسا تصغير غار اسم ماء لكاب وأبؤس أي شدة تدجع بؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين  
لكن صوب في المعنى انه مما حذف منه كان أي يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الاصل اه  
وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت أكون آييا ومثله يقال في عسيت أكون صائما أفاده  
المصرح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآييا أي راجعا محل الشاهد وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ  
ومثلها بالجر تمييز لها وفارقتها خبر وتصغر بالفاء مضارع صغر كتهب يتعب أي خلا ومضارع أصغر كما كرم  
يكرم بمعناه (قوله لكن في قوله الح) أشار الاشموني لجوابه بان فيه تقدير العطف أي هذين وأخواتهما  
لانه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى  
اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والا فلا ولي الجواب بان الحكم بالتدوير على غير المضارع يكفي في صدقه  
ثبوته لبعض أفراده وان لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بني زياد \* من الا كوار مرئعها قريب  
والقلوص الناقصة الشابة والا كوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كافي الصبان أي جعلت نرعى قرب المنازل  
لضعفها والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بناء على ان اذا  
ظرف لا يرسل مجرود عن الشرط والا فالخبر جملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضا باعتبار  
أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع كون أرسل عاملا في اذا فهو أول الجملة في  
الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لان المترجي مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها ومن ثم خص الجمهور  
عندهما بالشعر كافي الشارح ويحتاج في صحة الاخبار بها عن الذات الى تأويل كالمصدر الصريح أي عسى  
زيدا أن يقوم أو عسى حال زيدا أن يقوم \* لكن قال السيد المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا

تأويل كزبد اما ان يقول خيرا أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى  
الكرب الخ) بعده فيأمن خائف ويكف عان \* ويأتى أهله الماتى الغريب

وأسميت فيه بضم التاء وبرى بفتحها على انه جرد من نفسه شخصا مخاطبه واسم يكون ضمير الكرب  
وجلة وراه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها أو سببه  
المضاف لضميره وفرج أجنبي منه كذا فى التصريح والسامى وغيرهما وانظر ما صنع فى قوله عسى فرج  
يأتى به الله فان فاعل يأتى لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وإنما حصل الربط بينهما بالتاء من به فقطضى  
ذلك انه لا يشترط السبب بالمعنى المذكور بل يكفي ملاسته للضمير بأتى وجه كالماء من وراءه ويؤيد ذلك  
تجوز ابن اياز كافى التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لضمير الاسم  
لان القصد الحكم بوجود الفرع عقب كى به لا بوجود الكرب لانه حاصل فتأمل برأى سديد ولا تسكن  
أسير النقة يد (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت \* بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر  
ولان تسكون الا الى الله وحده \* فن عنده تاتى الفوائد والبشر

عسى فرج الخ وبعده

اذ لاح عسر فارح يسرا فانه \* قضى الله ان العسر يعقبه يسر

وضمير انه وله للجلالة وليس الاول للشأن لتقدم مرجعه مع احتياج الثانى الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر  
وفى خليفته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله ان يتجرد الخ) أى لدلائلها وضعا على قرب الخبر فكأنه  
مشرع فيه حال لا مستقبل وقرن بها قبله لانه لا نظر الاصلها من استقبال خبرها وان كان قرينها مثلها فى ذلك  
كرب (قوله فتدبحوها الخ) لا يناقضه وما كادرا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقار به لعدم  
اتخاذ منوها الذى هو شرط التناقض اذ المعنى فتدبحوها بعد ان امتنعوا حتى لا يقر بوامنه ولا تناقض فى  
ذلك وأما الجواب بان كاد نفيها اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط النفي على معناها وهو  
مقاربة الخبر ويلزمه نفي الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكذبوا بها أى بلغ من ليرها لان نفي الرؤية لا يبنى  
مقاربتها بخلاف عكسه وكذا قول ذى الرمة

اذا غبر النأى المحبين لم يكذب \* رسيس الهوى من حبه مية يبرح

أبلغ من لم يبرح أى لم يذهب كالا يخفى (قوله من بعدما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر  
الماجرى والاصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير القلوب لتقدمها رتبة كما مر فى تكلمنى  
أعجابه لا القلوب نفسها الا يتخاوا خبر عن ضمير الامم اعم على قراءته بالتحية فلا يصح كون القلوب فاعله  
لما ذكر ولا ضميرها الوجوب تأنيث الفعل المسند لضمير المؤنث قال السامى بل هو على اضممار الشأن اه  
أى فاسم كاد ضمير الشأن لانه فاعل يزيغ اذ ليس بعده جلة تفصره ولانه لا يرفع الا ابتداء أو نواسخه  
لكن حينئذ يتخاوا خبر عن ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان جلة المخارع لكونها  
مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ فى الربط من اشتمالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض  
الرجل يفيض فيضاً وفيوضاً وفيضاً بالاضاد أو الظاء بدلها اذ مات وكذلك فاضت نفسه وفاظت أى خرجت  
روحه عن أبى عبيدة والفراء قالوا والاضاد لقيم الظاء لقيس ومنع الاصل منى فاظت نفسه بالظاء وفاض مع  
انفس وغيرها لان الفيض للسمع والماء وإنما يقال فاظ اذ مات كذا فى الصحاح بزيادة وبه يعلم ما فى  
الصحاح والريطة بفتح الراء وسكون التحتية وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة وقد تطلق على

عسى الكرب الذى

أسميت فيه

يكون وراءه فرج قريب

وقوله

عسى فرج يأتى به الله انه

له كل يوم فى خليفته أمر

وأما كاد فذكر المصنف

أنها عكس عسى فيكون

الكثير فى خبرها أن يتجرد

من أن ويقل اقترانه بها

وهذا بخلاف مانص عليه

الاندلسيون من ان اقتران

خبرها بان مخصوص بالشعر

فن تجرده من أن قوله

تعالى فتدبحوها ما كادرا

يفعلون وقال من بعدما كاد

تزيغ قلوب فريق منهم

ومن اقترانه بأن قوله صلى

الله عليه وسلم ما كدت أن

أصلى العصر حتى كادت

الشمس أن تغرب وقوله

كادت النفس أن تفيض

عليه

اذ غدا حشور ريطة وبرود

(ص)

وكعسى حوى ولكن جعلها \* خبرها حتما بان متصلا  
 (ش) يعنى أن حوى مثل عسى في الدلالة على رجاء الفعل لكن يجب افتراض خبرها بان نحو حوى زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من أن  
 لافي الشعر ولا في غيره وكذلك الخلقون تلزم أن في خبرها نحووا خلقوا السماء أن تخطر وهو من أمثلة سيبويه وأما أو شك فالكثير افتراض  
 خبرها بان ويقل حذفها منه من افتراضها بقوله  
 ومن تجرده منها قوله  
 (ص) ومثل كاد في الاصح كرا \* وترك أن مع ذى الشروع وجبا  
 (ش) لم يذكر سيبويه في كرب  
 (١٣٦)

كل ثوب رقيق وجهها باط ككلمة وكلاب والبرود جمع برود نوع من الثياب والمراد أنه صار حشوا كفانه  
 (قوله وكعسى) خبر عن حوى بفتح المهملة والراء وحتمها صفة مصدر محذوف أي اتصالا حتما (قوله والزمو  
 الخ) يصح في كل من الخلق وان كونه مفعولا أولا أو ثانيا لان اللزوم من الجانبين ومثل حوى حال من  
 الخلق (قوله وبعد الخ) متعلق بنزرا الذي هو خبر عن انتفاء بالقصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من  
 كلمتين لا يجوز حذف أحدهما اختيارا إذا اختلفا في الحركة (قوله لكن يجب الخ) انما وجبت فيهما  
 دون عسى مع ان الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لان عسى هي الاصل والشبهة فيه فاشتقت عن لزوم أن  
 بخلافهما (قوله وأما أو شك الخ) انما خالف كاد وكرب مع ان الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح  
 للتجرد لان أصل وضعها للسرعة كأو شك فلان يوشك أي أشد السير ووشك البين سرعة  
 الفراق ثم عرض استعمالها في القرب لترتبها على الاسراع فذلك خالفتهما اما على ما ذكره الشاطبي عن  
 الشاويين وغيره من انها للرجاء كعسى فالأمر ظاهر لكن كان حقه الزوم أن حوى واخلقوا اذ لم تشتر  
 في الرجاء اشتهار عسى فتأمل (قوله غرانه) بكسر المجمة وشد الراء أي غفلاته والبيت من المنسرح  
 (قوله ترك أن الخ) استفيد من النظم أن خبر هذه الأفعال أربعة أقسام ما يجب افتراضه بأن وهو حوى  
 واخلقوا وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب افتراضه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد  
 وكرب (قوله محذوف) بهما من بعد التحتية أي يعنى للابل التسرع والسائق هو الذي يسوقها (قوله  
 وطفق) بالهاء والموحدة بدلا كفتح فيهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل الطبراني عن شرح  
 مسلم للنووي ان سيبويه كثيرا ما يبدل زعم النسبة الى الفاعل لا لغيره فليحذف كلام الشارح عليه  
 (قوله من جواه) أي شدة رجده وحزنه (قوله سقاها) أي العروق المذكورة في قوله  
 \* مدحت عروقا للندى مصت الثرى \* وهو بضم العين جمع عروق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم  
 العارضين اذ لا يناسبه الجمع في أعناقها لان الشاعر بهج وجاعة بانهم حديثون في الغنى وأصلهم الفاقة كما  
 في العيني والاحلام العقول والسجل بالفتح الدلو العظيمة مملئة كما في القاموس أو التي فيهما ماء وان قل  
 وتقطعا أصله تنقطع أصبان (قوله لا غير) لا عاطفة لغبر على أو شك فهو مبني على الضم في محل جر أي  
 لا غيرهما مكودي (قوله فوشكة الخ) خبر عن أرضنا وفيه ضمير هو اسمه وأن تعود خبره وخلاف بمعنى  
 بعد كقوله تعالى فرح الخلفون بمقدمهم خلاف رسول الله ووحوشا خبر تعود أي ضمير وهو بفتح الواو

فيكون الكبر فيها تجر يد  
 خبرها من أن ويقل  
 افتراضه بان تجر يده قوله  
 كرب القلب من جواد يذرب  
 حين قال الوشاة هند  
 غضوب  
 وسمع من افتراضه بها قوله  
 سقاها ذو والاحلام سجلا  
 على النظم  
 وقد كرت أعناقها ان  
 تقطعا  
 والمشهور في كرب فتح الراء  
 ونقل كسرهما أيضا ومعنى قوله  
 وترك أن مع ذى الشروع  
 وجبا  
 أن ما دل على الشروع  
 في الفعل لا يجوز افتراض  
 خبره بان لما بينه وبين أن  
 من المناقاة لان المقصود به  
 الحال وأن للاستقبال وذلك  
 نحو وأنشأ السائق محذوف  
 وطفق زيد يدعو وجعل  
 يتكلم وأخذ ينظم وعاق  
 يفعل كذا (ص)

واستعملوا مضارعا لأوشكا \* وكاد لا غير وزادوا موشكا (ش) أفعال هذا الباب لا تنصرف الا كاد وأوشك أي  
 فانه قد استعمل منها المضارع نحو قوله تعالى يكادون يسطون وقول الشاعر \* يوشك من فر من منيته \* وزعم الاصمعي أنه لم يستعمل  
 يوشك الا بلفظ المضارع ولم يستعمل أوشك بلفظ الماضي وليس بجيد بل قد يحكى التخليل استعمال الماضي وقد ورد في الشعر كقوله  
 ولوسئل الناس التراب لأوشكوا \* اذا قيل هاتوا أن يملوا بمنعوا  
 نعم الكثير فيها استعمال الماضي وقول المصنف وزادوا موشكا معناه أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك  
 كقوله  
 فوشكة أرضنا أن تعودا \* خلاف الانيس وحوشا بابا  
 وقد يشعر تخصيصه أوشك بالذكرا أنه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله

أموت أسي يوم الرجام واني \* يقيما لهن بالذي أنا كأند وقد ذكر المصنف هـ في غير هذا الكتاب وأفهم كلام المصنف أن خبر كاد وأوشك من أفعال هـ الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكى الجوهرى مضارع طفق وحكى الكسائى مضارع جعل (ص) الفاعل من عسى قالوا عسى يعسى فهو عاس وحكى المضارع طفق وحكى الكسائى مضارع جعل (ص) بعد عسى اخذوا قى وأوشك قد يرد \* غنى بأن يفعل عن ثان فقد (ش) اختصت عسى واخذا قى وأوشك بأنها تستعمل ناقصة وتامة فالناقصة فقد سبق ذكرها أما التامة فهي المستندة إلى أن والفعل نحو عسى أن يقوم (١٣٧) واخذا قى أن يأتى وأوشك أن يفعل فان

والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخذا قى وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذى هو خبرها وهذا اذا لم يل الفعل الذى بعده أن اسم ظاهر و يصبح رفعه به فان وليه نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الاستاذ أبو على الشلو بين الى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعا بالفعل الذى بعده أن وأن وما بعدها فاعل يعسى وهي تامة ولا خبر لها وذهب المبرد والسيدي والفارمى الى تجزئ ماذ كره الشلو بين وتجوز وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذى بعده أن مرفوعا يعسى اسمها لها وأن والفعل في موضع نصب يعسى وتقدم على الاسم والفعل الذى بعده أن فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجازعوده عليه وان تأخر لانه مقدم فى الرتبة وتظهر فائدة هذا الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث فنقول على منهج غير

أى متوحشة وبضمها أى ذات وحوش و يبدأ بفتح التحتية بعدها موحدان أى خرابا (قوله أموت أسي) أى خرابا الرجام بكسر الراء والجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن أى مروهون وكأند بالهمز التى ترسم ياء بلا نقط لماسيا فى الابدال وخبره محذوف أى كأند آتية كفى شرح السكاكية ونصوب الموضع انه بالوحدة من المكابدة على خبر قياس اذ قياسه مكابدة كقائل فلا شاهد فيه رجوع عنه فى شرح الشواهد الكبرى فقال ظهري ان الحق مع الناظم اه تصریح وقد يقال لا شاهد فيه على الاول أيضا لاحتمال انه من كاد التامة بلا تقدير خبر أى بالذى أنا فأقرب من فعله كما قالوا ان قوله

أبنى ان أباك كارب يومه \* فاذا دعيت الى المكارم فاعجل لا يدل على محيى اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال أنه من التامة كقوله كرب الشتاء أى قرب والاصل كارب يومه بالرفع أى قريب يوم وفاته ولا يردانه لم يأت من أفعال الباب تاما غير ما فى البيت الآتى لان المراد به المكثف بأن يفعل لا مطلقا فتدبر (قوله عسى يعسى) قيل وعسى يعسى أيضا فهو وارى وياتى (قوله مضارع طفق) أى ومصدره أيضا كصدر جلس وفرح (قوله مضارع جعل) كقوله ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء سجد وفيه شذوذ وقوع الماضى خبرا كما مر فى ارسال رسولنا فلما خص من الشرح أن ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنعصر ينصرو وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضح كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة اطلاق كما مر ولا وشك ايشا كاولسكاد كوداو مكادا وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما فى التوضيح وشرحه (قوله أوشك قد) بسكون الكاف لا وزن فتدغم فى القاف فتصير قافا مشددة (قوله غنى بأن يفعل عن ثان) أى عن أن يكون لثان لتمامها فلا خبر لها أصلا كما هو منهج الجمهور وأما عند الناظم فهي ناقصة وان يفعل سادس معدول بها كساد مسد المفعولين فى أحسب الناس أن يتركوا ولا يضر كونه فى محل نصب ورفع لانه باعتبار بن كفى أعجبنى كوناك مسافرا وكان المناسب للشارح حله على مذهبه بأن يقول غنى عن ثان أى وعن الاول أيضا وانما سكت المصنف عن هذا لوقوع أن يفعل فى محله فاعناؤه عنه واضح (قوله الشلو بين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاء والوحدة لانه لفظ أعجبنى كما ذكره اللسانى (قوله وتجوز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفاعل الفعل بعدها وقدمت على تقديم الخبر الفاعل على المبتدأ لثلاث سبب بالفاعل وقد يجب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لان الجلة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فان الجلة تخرج عن الاسمية الى الفعلية اه ويرده جواز كونه حبيثا مبتدأ مؤخر او جلة عسى خبره وفيها ضمير فتنتقل الى الاسمية كما ذكره الاشمونى فى شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر فى وليس كل النوى (قوله مرفوعا يعسى) قال سم هل يجوز ذلك اذا لم يقرن الفعل بأن كعسى يقوم زيد اه واستظهر الصبيان الجواز ان قدرت أن مع الفعل

الشلو بين عسى أن يقوموا الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقوموا الزيدون فتأتى بضمير فى الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا بل هو مرفوع بعسى وعلى رأى الشلو بين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن يقوم الزيدون فلا تأتى فى الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذى بعده (ص) وجردن عسى أو ارفع مضرا \* به اذا سم قبلها فقد سكر الهمدات فلا تأتى فى الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذى بعده (ص) وجردن عسى أو ارفع مضرا \* به اذا سم قبلها فقد سكر (ش) اختصت عسى من بين سائر أفعال هـ الباب بأنها اذا تقدم عليها اسم جار أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم وجاز تجزئ يدها من الضمير وهذه

لغة الحجاز وذلك يجوز يدعى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد وان يقوم في موضع نصب عسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وان يقوم في موضع رفع عسى وتظهر فائدة ذلك في التأنيت والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم هندست أن تقوم والزبدان عسيا أن يقوم (١٢٨)

الحجاز هندسى أن تقوم والزبدان عسى أن يقوم والزبدان عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزبدان جعلوا ينظمون ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزبدان جعل ينظمون كما تقول الزبدان عسى أن يقوموا (ص)

والفتح والكسر أبزى السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن (ش) اذا اتصل بعسى ضمير مرفوع وهو لئسكلم نحو عسيت أو مخاطب نحو عسيت وعسيتها وعسيت أولغايات نحو عسيت جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيتم ان توليم بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها (ص)

(ان وأخواتها) لان أن لبت لكن لعل \* كأن عكس ما لكان من عمل كان زيداعلم بأن \* كفو ولكن ابنه ذوضفن

والاوجب لعدم ما يصلح لفوعة عسى حيث أنه غير (تثنيه) يمتنع كون الظاهر اسم عسى في عسى أن يضرب ز يد عمر الثلاثي فصل بين صلة أن وهي يضرب ومعمولها وهو هجر أبأجنبي هو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ان نصب مقاما يبعثك على الظرفية أو غيرها فان جعل مصدر المندوف أى فتقوم مقاما جازا لاسر ان (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يصغر قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله) وأما غير عسى (الح) صريح في أن اخلاوق وأوشك يجب فهما الاضمار ولكن نص المرادى والاشموني وغيرهما على انهما كعسى (قوله) وانتقا) بكسر التاء الفوقية ففان مصدر انتقا أى اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وزكن أى علم لكونه الاصل والمشتهر والله أعلم (ان وأخواتها)

(قوله) وهى ستة أحرف) زاد الموضع عسى في لغة حملا على لعل لكونها بعينها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله \* فقلت عساها ناركاس وعساها \* وهى حيث تحذف كامل وفقا للسيراني وخلافا للجمهور في اطلاق فعليتها ولان السراج وتعلب في اطلاق حرفيتها اه والحاصل ان نحو عساك وعساها فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه انها حرف كامل ومذهب المبرد انها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الاسناد فما كان مبتدأ فى الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدما وجعل خبره اسماء وخرا فالضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انها على أصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرد رفع الخبر في البيت الماروان النباية انما سمعت في المنفصل نحو ما كأنت لافى المنصل وأما قوله \* يا ابن الزبير طامعسيكا \* فالكاف بدل من التاء بدلا تصر يقيلا لانيابة (قوله) فاسقط أن (الح) وانما يسقط كان مع ان أصلها ان المكسورة والكاف لا تنسخ هذا الاصل بصيرورتها كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشئ ولا تجر ما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله) للتوكيد) أى منسوب له من نسبة الجزئى لكانية لان توكيدهما جزئى من مطلق توكيد أو اللام زائدة أى معناهما التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع انجاسة كان زيدا قائم أولانحوان الله لا يظلم الناس شيأ فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع انها بمعنى المصدر فمضى علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على قوله قلت كونها بمعناه لا يوجب مساواته لمن كل وجهه ميم (قوله) للتثنية) أى المؤكداتركها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل ان زيدا كاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهجزة للجار ثم صارا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه وأما الكاف ومثل فيليهما المشبه به قال في المعنى أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا وظرفا أو فعلا كانت للظن قال السكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مشعرا \* كان الارض ليس بها شام أى لان الارض الخ للتعريف نحو كأنك بالفرج آت وبالشقاء مقبل وكأنك بالدينالم تكن وبالأخرة لم تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كان على حذف مضاف في الاولين وما بعد الجار خبرها أى

(ش) هذا والقسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء وهى ستة أحرف ان وأن وكان وليت راعل وعد هاسيويه خسة فاسقط ان المفتوحة لان أصلها ان المكسورة كاسيأنى ومعنى ان وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه ولكن



كان زمانك مقبل بالفريج أو بالشتاء وأما الاخيران فاحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضى ان الخبر محذوف ولم تسكن حال بدليل روايته بالواو كقولهم كائن بالليل وقد أقبل بالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تسكن وكائن أبصر الليل الخ حذف الفعل وزيدت الباء اه ولولا ورود بالواو لا يمكن جعل لم تسكن خبرا والباء بمعنى في متعلقة به وقيل الظرف خبر ولم تسكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كزبد شجاع لكنه ليس بكريم أو بانبأ ما يتوهم نفيه كزبد شجاع لكنه كرم وما قام زيد لكن عمر وإذا كان بينهما ملازمة كالبسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف السالم من التكاف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فظاهر فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفًا على ثبوته أو بالجر عطفًا على الهاء إذا المعنى على الأول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثاني أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهمًا لشيء فأى حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي اثبات كما أن المراد في الأول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالبًا إذ قد ترد لجر التوكيد أو جازمًا لا كرمته لكنه لم يجزى أ كدت لو فى نفي الجبىء وكذا ما زبد ساكن لكنه متحرك وقيل لا يخرج عنه أصل وهو المشهور لكن فسروه بخلافه حكم ما بعدهما قبلها وإن لم يندفع به توهم فلا تقع الابتناء بين متغايرين أما بالتناقض كما ذكر أو بالتضاد كما زبد أبيض لكنه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضى كما زبد قائم لكنه ضاحك وقيل يمنع هذا أفاده في المعنى مع زيادة (قوله وفى غير الممكن) أى الممتنع وهو الاكثر فيه ولا يكون في الواجب كيت غدًا يجيىء وأما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا تحييله وهو مستحيل (قوله الا فى الممكن) أى المتوقع أما الممكن في النفي فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون لعل أبغى الأسباب الخ لانه يمكن متوقع في زعمه الباطل (قوله والاشفاق في المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو في مثله وأما التمثيل له بلعل العدو هالك فباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من كونه المكروه ممكنًا كالمحبوب ولا يرد قوله تعالى فاعللك تارك بعض ما يوحى الخ لان التارك والضيق بممكنان في ذاتهما وإن استحال العقل بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلى (فائدة) اختلاف في لعل وعسى في كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير الموثوق به إذ علمه محيى! فقيل للتحقيق والوقوع ويرد عليه فاعللك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالك في أو يؤخذ من التصريح بأن معناهما في القرآن أمر بالترجى والاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت زفعا ونصبا كالافعال لانها أشبهت كان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما وأشبعت مطلق الماضي لفظا في البناء على الفتح وكونها ثلاثية فاكثروا معنى لكونها بمعنى أ كدت وتغنيت مثلا وعملت على عكس الفعل تنبيه على الفرعية ولم ينبذ عليه ما أو أخواتها مع جعلها على ليس لظهور فرعيةها بعدم اتفاق العرب على اعمالها (قوله فتنصب الاسم) أى اتفاقا بخلاف الخبر قال في التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف أى فلا تدخل على المبتدأ لازم الحذف أو الابتداء أو التصدير الا ضمير الشأن الى آخر ما مر في كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما \* يلقى فيها جاذرا وظباء

فاسم ان ضمير الشأن محذوف لامن الشرطية لازوما المصدر وقد كثرت فيها حذف ضمير الشأن ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عندا يوم القيامة المعصرون وليست من زائدة في اسم ان خلافا لالكسائى ولا تدخل على خبر طلبة ولا انشائي وأمانحو ان الله نعماء يعظكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو اما على تقدير القول كقوله ان الذين قتلتم أمتهم سيدهم \* لا تحسبوا اليه عن ليلكم ناما

للاستدراك وليت للتمنى  
ولعل للترجى والاشفاق  
والفرق بين الترجى والتمنى  
ان التمنى يكون في الممكن  
نحو ليت زيدا قائم وفى  
غسبر الممكن نحو ليت  
الشباب يعود يوما وإن  
الترجى لا يكون الا فى  
الممكن فلا تقول لعل  
الشباب يعود والفرق بين  
الترجى والاشفاق ان  
الترجى يكون فى المحبوب  
نحو لعل الله يرجنا  
والاشفاق فى المكروه  
نحو لعل العدو يقدم وهذه  
الاحرف تعمل عكس  
عمل كان فتنصب الاسم

ورفع الخبر نحو ان زيد قائم فهي عاملة في الجزأين هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه لا عمل طافي الخبر وانما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول ان وهو خبر (١٣٠) المبتدأ (ص) وراع هذا الترتيب لا في لى \* كابت فيها وهما غير البدي

(ش) أى يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان أحدهما أنه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو لبت فيها غير البدي أوليت هنا غير البدي أى الواح فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرهما عنها والثاني أنه يجب تقديمه نحو لبت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لظهور رتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيداً آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيداً آكل وكذا ان كان للمعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو ان زيداً واثى بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيداً واثى أو ان عندك زيداً جالس وأجاره بعضهم وجعل منه قوله فلا تاحى فيها فان يحجبها أخاك مصاب القلب بجم بلايه (ص) وهما ان افتح اسم مصدر

أو على استعمال نعم وشبهها خبراً لا انشاء واستثنى في المعنى أن المفتوحة المحققة فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة أن غضب الله عليها يسكون النون وغضب كفرح وقولهم أمان جزاك الله خيراً (قوله) وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأتى راتكن \* خطاك خفافاً ان حراسنا أسدا وقوله كان أذنيه اذا نشوفا \* قادمة أو قادمة محرفاً وقوله \* وياليت أيام الصبار واجما \* ولعل أباك قائماً وأوله الجمهور بخلاف الخبر والمنصوب الثاني امحال أى تلقاهم أسدا واقبلن رواجما ويوجد قائماً أو مغعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدمة أجنبيته بل الخلف في هداية عين الا بالخبر بالمفرد عن غيره (قوله) وذهب الكوفيون الى) شيئاً ما يترتب عليه عند قوله وجائز رفعك الخ (قوله) وهو خبر المبتدأ) الواو لاجل أى باق على رفعه في حال كونه خبر المبتدأ فهو مرفوع بالمبتدأ قبل النسخ وبعده بدليل أنه لا يوصل بينهما وبين اسمها ولو كان معمولاً لجاز ومذهب البصريين أصبح لما ص من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سمي كقريباً (قوله) وراع هذا الترتيب) أى المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان اضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما وأخواتها وما أحسن قول ابن عني

كأنى من أخبار ان ولم يحز \* له أحد في النحوان يتقدما عسى حرف جر من نداءك بجرنى \* اليك فاضحى في علاك مقدما

(قوله) لا في الذي) استثناء من مقدم أى في كل تركيب الا في التركيب الذى استقر كابت الخ في كون خبره ظرفاً أى في مقدم الخبر على الاسم لتوسيعهم في الظروف لا على الاحرف نفها لان لها المصدر وأن المفتوحة وان لم تقع صدر المسامياتى لكانت اجالت على المكسورة وانما قدم الخبر الظرفى هنادون مالمقوة هذه بشبهها الفعل فيما ص لانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب أن يقدم متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدم الخبر وهو غير ظرف في نحو ان مالا وان ولدا فجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والا في الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله) لا يلزم تأخيره) أى الامناع كان زيداً انى الدار لا متناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرفى ثلاثة (قوله) أى الوقح) بفتح الوار وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبدي وهو الفاحش في نطقه بلازمه (قوله) على الاسم) أى لئلا يفصلها عن معموليها ما عاختلف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفصول منها في الجملة (قوله) وأجاز به بعضهم هو الظاهر لانه يقدم في ما وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك (قوله) فلا تاحنى) بفتح التاء والحاء المهملة مضارع مجزوم بلا من لحيت الرجل الخاء بفتح الحاء فيهما أى لته وأخاك اسم ان ومصاب خبرها بحسب ما يتعلق به وفيه الشاهد وجم أى كثير خبر ثنان وبلايه أى وسواسه وهو مفعول فاعله (قوله) اذا قدرت بمصدر) أى اذا وجب المصدر مسداً هو مسد معموليها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز كاسياً فى والمصدر الذى تقدم به هو مصدر خبرها ان كافى مشتقا والسكون المضاف لاسمها ان كان جامداً أو ظرفاً وكذا يجب الفتح اذا مسد معمولى علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان المدار على أحد أمرين اما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولى علم مع عدم التعليق كعلت انك قائم كذا في الجمل على التفسير (قوله) مرفوع فعل) أى فاعلا كان كما مثل أو ثابته نحو قول أوسى الى انه استمع ظاهراً كان الفعل كما ذكر أو مقدر كاجلس ما ان زيد اجالس أى ما ثبت جلوسه بناء على ان ما المصدرية لا توصل بجملة اسمية

مصدرة

\* مسد هاء في سوى ذاك اكسر (ش) ان لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح وجوب الكسر وجواز الاسمين فوجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يعجبني أنك قائم أى قيامك

أو منصوب به نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور حرف نحو عجبك من أنك قائم أي من قيامك وإنما قل اسم مصدر مسددا ولم يقل اسم مصدر مسددا لأنه قد يسد المفرد مسددا ويجب كسرهما نحو ظننت (١٣١) زيدا أنه قائم فهذه يجب كسرهما

وإن سدت مسددا مفردا لأنها في موضع المفعول الثاني ولكن لا تقدر بالصدر إذا يصح ظننت زيدا قيامه فان لم يجب تقديرها بالصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوباً أو جوازاً على ماسييين وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر فأشار إلى وجوب الكسر بقوله (ص) فا كسر في الابتداء وفي بدء

صله وحيث ان لم يكن مكمله أو حكيت بالقول أو حدث محل حال كونه والى ذوأمل وكسروا من بعد فعل علما باللام كما علم أنه لتو في (ش) فذكر أنه يجب الكسر في ستة مواضع الأول إذا رفعت ان ابتداء أي في أول الكلام نحو ان زيدا قائم ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء فلا تقول أنك فاضل عندي بل يجب التأخير فتقول عندي أنك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء بها الثاني أن تقع ان صدر صلة نحو جاء الذي انه قائم ومنه قوله تعالى وآيناه مسن الكنوز ما ان مفتوحة لتنوء الثالث ان تقع جوازا للقسم

مصدره مجرور وهو الاصح كما مر أول الموصول ونحو ولوا أنهم صبروا أي ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي في باب لوز كوقوعها. يبدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض الخضر واليابس ثم يفتح في معنى معقدي فضلك فان قدرا اعتقادي فضلك ثابت فهي ولا صا. ق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل على معنى معقدي فضلك فان قدرا اعتقادي فضلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولك أنك فاضل واعتقادي انه حق فيجب كسرها كاسيأتي (قوله أو منصوبه) بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولا به لفعل غير قول ولا ناسخ كما نزل بخلاف المسكية بالقول والمفعول الثاني لنحو ظننت كما سيأتي في الشرح أو مفعولا به كخبرك أني أحبك أو معه كيجهني جالسك عندنا وأنك تحدثنا وتقع مستغنى كتهجيني أمورك الا انك تشتم الناس لا مفعولا مطلقا ولا ظرفا ولا حالا ولا تمييزا كما في الداميني وغيره (قوله مجرور حرف) أي أو إضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون فصاله ومثل مضاف الى ان وصلتها ومحل تعين الفتح في الإضافة اذا كان المضاف مضافا الى المفرد فان كان لا يضاف الا الى الجملة كحيث واذا تعين الكسر على ماسيأتي أو يضاف طما كحين ووقت جازا لامران ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو اذ كر وانعمت التي أنعمت عليكم وأنى فضلتكم أو أبدل منها نحو واذا بعدكم اذ احدى الظنفتين أنها لكم (قوله وحيث ان الخ) عطف على في الابتداء فهو متعلق بكسر على انه ظرف مكان اعتباري له أي وا كسر في تركيب تكون ان فيه مكمله ليمين (قوله أو حكيت الخ) عطف على مبدعول حيث (قوله لتو في) اللام للابتداء دخلت في خبر ان وقد علفت اعلم عن العمل في لفظ الجملة فهي في محل نصب به ولولاها لفتح تحت الهمزة وكان عاملا في لفظ المصدر المؤول منها (قوله ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء) أي لا تلتبس بالكسرة خطأ وبالنهي لغة في لعل لفظا وخطا (قوله صدر صلة) مثالا للصفة كما اذا جعلت ما في الآية نكرة موصوفة وخرج حشوهما كجاء الذي أو رجل عندي انه فاضل ولا أفعله ما ان في السماء نجما فتفتح لانها في الأول مبتدأ مؤخر فهي حشوة لظا وفي الثاني فاعل لثبت محذوف فهي حشوة رتبة (قوله لتنوء) أي تنقل خبر ان وجعلتها صلة الواقعة مفعولا ثانيا لا ابتداء أي أعطيناها من الكنوز القدر الذي ان مفتاحه الخ (قوله وفي خبرها اللام) أخذها من قول المصنف الآتي لا لام بعده وذلك شامل للذكر فعل القسم واللام نحو ويخلفون بالله انهم انتمكم أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهداً بما بينهم انهم انتمكم وخلفه دونها نحو والعصر ان الانسان اني خسرت بين الكسرى في هاتين كما هو منطوق الشارح وان لم يمثل للثانية ومفهوما لا يجب الكسر باللام سواء ذكر فعل القسم كخلفت بالله ان زيدا قائم أو لا كوالله ان زيدا قائم وهو أيضا ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده وصرح به الشارح هناك مع أنه يجب الكسر في الخبر كالأولين نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه قال في شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع ونقل في التوضيح اجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي ان يقيده المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحتمل على مذهب الكوفيين لما علمت خلافا لماسيأتي في الشرح بقي ما اذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعمرك ان زيدا قائم وقائم وسيصرح الشارح بالثاني فتدبر (قوله فان لم تحك به) أي مع كونها مفعولا به كما مثل أو غيره كاخضلك بالقول أنك فاضل أي لانك فيجب الفتح (قوله في موضع الحال) أي في صدرها كما مر في الصلة والصفة فتفتح في جازييد وعندي أنه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو الا انهم ليأكون الطعام فكسرت لانها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية فان قلت لم تفتح في الحال مع أن أصله الافراد قلت لان مصدرها معرفة لاضافته للسند اليه ولان مجيء المصدر حالاً مع كونه

وفي خبرها اللام نحو والله ان زيدا قائم وسيأتي الكلام على ذلك الرابع ان تقع في جملة تحكية بالقول نحو قلت ان زيدا قائم فان لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن فتحت نحو أقول ان زيدا قائم أي أنظن الخامس ان تقع في جملة في موضع الحال كقولك زرنه واني ذوأمل ومنه

قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون وقول الشاعر ما أعطيتني ولا سألتهم ما إلا واني لحاجزى كرى  
السادس أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو علمت أن زيد أقام هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر ان فيها الاول اذا وقعت بعد لا  
الاستفحة نحو ألا ان زيد أقام (١٣٣) ومنه قوله تعالى ألا انهم هم السفهاء الثاني اذا وقعت بعد حيث نحو اجلس

حيث ان زيد اجلس الثالث  
اذا وقعت في جملة هي خبر  
عن اسم عين نحو زيدانه  
قام اه ولا يرد عليه شئ  
من هذه المواضع لدخوله  
تحت قوله فكسرى في  
الابتداء لان هذه انما  
كسرت لكونها أول جملة  
مبتدأ بها (ص)  
بعد اذا فجاءة وقسم  
لالام بعده بوجهين نبي  
مع تلويها الجزا اذا يطرء  
في نحو خير القول اني أحد  
(ش) يعنى انه يجوز  
فتح ان وكسرها اذا وقعت  
بعد اذا الفجائية نحو خرجت  
فاذا ان زيد أقام فن كسرها  
جعلها جملة والتقدير خرجت  
فاذا زيد قائم زمن فتحها  
جعلها مع صلتها مصدر او هو  
مبتدأ خبره اذا الفجائية  
والتقدير فاذا قيام زيد  
أى في الحاضرة قيام زيد  
ويجوز أن يكون الخبر  
مخدوفا والتقدير خرجت  
فاذا قيام زيد موجود وما  
جاء بالوجهين قول الشاعر  
وكنيت أرى زيدا كقيل  
سيما

اذا انه عبد القفو واللاهزم

لا ينقص لم يسمع الا في الصريح لا المؤول (قوله ما أعطيتني) أى الخليلان في قوله  
دع عنك سلمى ادعز مطاها \* واذا كر خليليك من بنى الحكم  
وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفحة) أى التى يستفتح بها الكلام قال في المغنى وقول المعمر بين  
الاحرف استفحة ح بيان مكانها وإعمال معناها وهى حرف للتنبيه على تأكد مضمون الكلام عند  
التمسك ومثلها في وجوب الكسر بعدها كالألف التى معناها وهى التى لم يتقدمها ما يجر عنه كقوله أبو حاتم  
والزجاج نحو كلاً ان الانسان فكل حرف استفحة وتنبيه لبعنى حقا كقوله الكسائي والاول يجب بعدها  
الفتح مثله وهو خلاف المسموع أما التى للزجر فالكسر بعدها ظاهر لانها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز  
الوقف أبدا على كلاً والابتداء بعدها والجهر على انها في القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه اذا لم  
يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلاً فاعلم أن السورة مكينة أى لان أكثر التهديد نزل بها لكونها دار  
العتق (قوله بعد حيث) أى واذا لوجوب اضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا  
لابن حيان كاجاز بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجل فان وصلتها اما فاعل ثبت مخدوفا ومبتدأ خبره  
مخدوف وقيل يكفي اضافتهما بصورة الجملة وعلى قول الكسائي يجوز اضافة حيث للمفرد فلا اشكال في  
الفتح (قوله عن اسم عين) أى لان المصدر لا يجر به عن الذات الابتاويل وهو متنع مع ان اه تصرح  
وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخولها الخ) أى فالمراد بالابتداء ابتداء جملتها  
اما حقيقة كاسر أو حكما بأن يسبقها ماله تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذكرات ومثلها بعد  
حتى الابتدائية كمرض زيد حتى انهم لا يرجونه (قوله بعد اذا فجاءة) بضم الفاء والمدمن اضافة الدال  
للدلول أى اذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة وبعد ظرف لئى أى نسب ونائب فاعله ضمير عائد  
لميزان فيما مر لكن لا بقيد فتحه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله لالام بعده) بهذا غير ماصر  
ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كاعلمت خلافا للشارح (قوله مع تلو) عطف على بعد باسقاط العاطف  
فهو متعلق بنبي أيضا (قوله فن كسرها الخ) هذا كالقول بأن الخبر مخدوف مبنيان على ان اذا حرف  
مفاجأة لا محل له فيكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهى الخبر وما  
بعدها مبتدأ ويجب حينئذ فتح ان والتقدير في الحاضرة أو في الوقت قيام زيد (قوله وكنيت أرى)  
أى أظن والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم همزة كقوله ليس وقد تفتح ويتعدى لمفعولين فقط فتح  
أو ضم فز يدا مفعول أول وسيدانان ولا يردان المضموم مضارع أرى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن  
قصره عن الثالث وحينئذ فضميره المستتر فاعل لانائبه وفي المراءى على التسهيل والمتن ما يفيد تعديه لثلاثة  
أو لهما الضمير لانه نائب فاعل والثاني والثالث ما بعده والكثير كونه للتمسك كارى ونرى وأريت بالبناء  
للجهول وقد يكون مخاطب كقراءة وتري الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أى نظنهم والقفا مؤخر  
العتق واللاهزم جمع لزممة بالكسر طرف الخلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته لان القفا موضع الصفع  
واللاهزم موضع اللعنة الحاصلين للبعد وقوله كقيل أى ظننا موافقا لما قيل (قوله لتعقدن الخ) اللام للقسم

وروى بفتح ان وكسرها فن كسرها جعلها جملة والتقدير اذا هو عبد القفا واللاهزم ومن فتحها جعلها مصدر مبتدأ وفي خبره والفعل  
الوجهان السابقان والتقدير على الاول فاذا عبوديته أى في الحاضرة عبوديته وعلى الثاني فاذا عبوديته موجودة وكذلك يجوز فتح ان  
وكسرها اذا وقعت في جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو حلفت ان زائدا أقام بالفتح والكسر وقد روى بالوجهين قول الشاعر  
لتعقدن مقعد القصى معنى ذى القاذورة المقل أو تعلقى ربك العلى أى أبوذرك الصبى ومقتضى كلام المصنف انه يجوز فتح ان وكسرها

مصدرا مبتداً والخبر  
محذوف والتقدير من يأتي  
فاكرامه موجود ويجوز  
أن يكون خيراً والمبتدأ  
محذوفاً والتقدير جزاؤه  
الاكرام وما جاء بالوجهين  
قوله تعالى كتب ربكم  
على نفسه الرحمة أنه من  
عمل منكم سواً بحالة ثم  
تاب من بعده وأصلح فانه  
غفور رحيم قرئ فانه  
بالفتح والكسر فالكسر  
على جعلها جملة جواباً لمن  
والفتح على جعلها مصدر  
مبتدأ خبره محذوف  
والتقدير فالغفران جزاء  
أو على جعلها خبر المبتدأ  
محذوف والتقدير جزاؤه  
الغفران وكذلك يجوز  
الفتح والكسر إذا وقعت  
ان بعد مبتداهو في المعنى  
قول وخبر ان قول والقائ  
واحد نحو خبر القول أي  
أحمد الله فنفتح جعل  
وصلتها مصدراً خبراً عن  
خير والتقدير خير القو  
حمد الله خير مبتدأ وأحمد  
خبره ومن كسر جعل  
جملة خبراً عن خير كما تقو  
أول قرأتى سمع اسمها

والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال وحذفت ياء الفاعلة لكونها مع نون التوكيد وكسر الدال  
دليل عليها ومقعد ظرف مكان ومنى حال من ياء الفاعلة أى بعيدة منى أو متعلق بالقصى أى البعيد وذى  
القاذورة صفة القصى وكذا الملقى أى المبعوض وتحلى منصوب بان مضمره بعد أو التى بمعنى الا وذالك  
تصغير ذلك على غير قياس والشاهد فى أبى أبولخ فالكسر على ان جملتها جواب القسم والفتح على نصبها  
بزع الخافض سدت مسد الجواب أى على أى الخ لانها هى الجواب لانه لا يكون الاجلة فجواز الوجهين  
موزع على الاحتمالين (قوله أو غير ملفوظ) تقدم ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالتعين فيه  
الكسر كاعامت (قوله أو اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه  
(قوله بدفاء الجزاء) قال المصنف والكسر أحسن قياسا لعدم احواله لتقدير ولذا لم يحىي الفتح فى  
القرآن المسبوق بمثله نحو ألم يعلموا أنه من يحاد الله ورسوله فان له كتب عليه أنه من نولاه فانه يضل ولا  
كان واجب الكسر أى قراءة نحو انه من يأت به مجرم فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولذا لم يفتح  
فانه غفور رحيم الامن ففتح أنه من عمل منكم سواء ينبغى أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما  
غنمتم من شئ فان الله بالفتح والكسر فاموصولة لا شرطية لانها لا تدخل عليها التواضع كما مر وعائدها  
محذوف أى غنمتموه ودخلت الفاء فى خبرها لشبهها بالشرط فعلى كسر ان جملتها هى الخبر وعلى الفتح  
هى مبتدأ خبرها محذوف أى فكون حسنة ثابت أو خبر محذوف أى فالواجب كون حسنة الله والجملة خبر ان  
الاولى (قوله ويجوز أن يكون خبرا الخ) هذا أولى لان حذف المبتدأ فى جملة الجواب أكثر من الخبر  
نحو فيؤس قنوط أى فهو يؤس (قوله هو فى المعنى قول) أى وان كان من غير مادته وكذا ما بعده  
وترك شرطاً ثالثاً وهو اتحاد القائل فان اتقى القول الاول تعين الفتح كعملى أى أحمد الله ما لم يرد  
المعمول اللسانى وهو المنطوق والا كان من الاول أو القول الثانى أولم يتحد القائل تعين الكسر كقولى  
أتى مؤمن وقولى ان زيدا حمد الله فقولى مبتدأ فان جعل بمعنى مقولى كان خبره الجملة بعده بالرابط  
لانها عينه فى المعنى لقصد لفظها كمنطقى الله حسبى وان بقى على مصدر يته فجملة ان محكية به وخبره محذوف  
أى قولى هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على ان المصدر المنسبك منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه  
بإيمانه ولا بجمده غيره لاختلاف مورد هما (قوله نحو خبر القول) انما كان هذا قولاً لان أفعال التفضيل  
بعض ما يضاف اليه (قوله فن فتح الخ) أى والقول حينئذ باقى على مصدر يته للاخبار عنه بمصدر ان وصلتها  
أما على الكسر فبمعنى القول وجملة ان خبره لقصد لفظها أى مقولى هذا اللفظ كأول قراءته أى مقرئى  
بلفظ سبوح وتجوز كونه حينئذ مصدراً وجملة ان محكية به والخبر محذوف رد بأمر منها أنه لا يطردي  
نحو أول قولى انى أحمد الله اذ التقدير حينئذ أول قولى هذا اللفظ ثابت فيكون خبر أوله ليس بثابت وليس  
مراداً والحاصل أن الخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لما مر أو اسم معنى فلا يخالو اما أن يكون  
قولاً أو غيره وعلى كل خبر ان اما قولاً أو غيره وعلى كل اما أن يصدق على المبتدأ أو لا فيجب الفتح اذا كان  
المبتدأ غير قول سواء كان خبر ان قولاً أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كعملى انى أحمد الله واعتقداً  
أنك فاضل ويجب الكسر فى الثانى ان صدق عليه كاعتقداً انه حق وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على

الاعلى فاول مبتدأ وسبج اسم ر بك الاعلى جملة خبر عن أول وكذلك خبر القول مبتدأ وإنى أحد الله خبره ولا يحتاج هذه الجملة الى رابط لانها نفس المبتدأ فى المعنى فهو مثل نطقى الله حسبي وسيبويه مثل هذه المسئلة بقوله أول ما أقول أنى أحد الله وخروج الكسر على الوجه الذى تقدم ذكره وهو انه من باب الاخبار بالجلل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كلهم والزجاج والسبباني وأبى بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين (ص)



وبعد ذات الكسر تصحب الخبر \* لام الابتداء نحو اني لوزر (ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة نحو ان زيدا قائم وهذه اللام حقها ان تدخل (١٣٤) على أول الكلام لأن لها مصدر الكلام حقها ان تدخل على ان نحو لان زيدا قائم

ذلك المبتدأ فتمنع اذا القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدأ قولاً وخبراً غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولي انه حق وقولي انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولاً غير صادق عليه لكونه لم يتجدد القائل كقولي ان زيدا يحمد الله فان الحمد جارية الاصران فتأمل (قوله) وبعد ذات (الكسر) متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكونه بالنسبة لاختواتها لا مطلقاً فلا ينافي انها تصحب المقدم من المبتدأ وخبره على الاصح في الثاني نحو لقائم زيدا قائم كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها ومعموله المتوسط وضمة الفصل لا غير ذلك وأما نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فأنشئوا فلان فأنشئوا ان لا يلام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل الا في باب ان كافي المفعول وسميت بذلك لان أصلها الدخول على المبتدأ (قوله نصحب الخبر) أي بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافاً لابن المصنف بدليل ان ربههم يومئذ خير وبشرط كونه مثبتاً وغير ماض متصرف خال من قد كما سيذكره المصنف وغير جملة شرطية بان يكون مفرداً نحو ان ربي لسميع الدعاء أو مضارعاً ولومع التفتيس كان زيدا السيقوم أو ماضياً جامداً كأنه لعسى أن يقوم أو متصرفاً مع قد كأنه لقد قام أو ظرفاً أو مجروراً أو جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام فان زيدا الوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل في البسيط ان هذا اذا (قوله لوزر) بزاى فراء أي ملجأ (قوله) حقها ان تدخل على ان أي ولا تزاحمها في الصدارة لجواز كونها كالاستفتاحية ووالعطف في عدم نفويت صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أي باقيتين على صورتها فخرج طنك قائم بأبدال همزة ان هاء لزال صورة ان لا يقال هلا كانا هنا من التأكيذ اللغظي بالمرادف كنعم جبر لا نافع المرادفة اذا اللام لا تعمل ولا تخص الاسم وان بمعنى الفعل وهو أكد بخلاف اللام فتأمل (قوله) فأخروا اللام أي لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها بالحرفية (قوله) لمعيد من محمد العشق بالكسر اذا هذله وأوله ان يخشى بأن الاصل لكن انني خذفت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم أضفتم فلم تدخل اللام الا في خبر ان (قوله من سئلوا) مرسوم في النسخ بالباء بعد السين فيفيد بناء للفعل وعليه قالوا وعائد الموصول باعتبار معناه لكن قيسل الرواية بناءً للفعل فحقه الرسم بالالف والعائد حينئذ محذوف يقدر مفرداً لان الأكثر مراعاة لفظ من أي سألوه ولجهود اخبر أمسي من جهده الأمر بلغ منه المشقة (قوله أم الخليل) بالضم مصغراً والمجوز بلا هاء عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن الانباري تحقيقاً للتأنيث وهي المرأة المسنة والشهيرة القافية الضعيفة ويقال شهيرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا لصحة القافية ومن تبعيضية ان قدر مضاف بعد الباء أي بلحم عظم الرقبة والافم معنى بدل وانما شذذ دخولها في هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخلية على مبتدأ محذوف أي لمي مجوز يرد عليه ان الخذف ينافي التأكيذ وفيه مامر (قوله) ويتخرج على زيادة اللام أي ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيذ كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يحكي عن الخبيث الروح الحجاج انه سبق لسانه ففتح همزة ان ربههم بهم يومئذ خير فحذف اللام لئلا ينسب اليه لحن وهو من جرائمه على الله ورسوله (قوله ذي اللام) بالنصب بدل من ذي الواقع مفعول على وما قد نفياً فاعله (قوله) ولا من الافعال بيان لما تقدم عليها أو لمحذوف أي ولا شيء من الافعال وما كرضي بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد نضم جمع عدو كافي المصباح ومستحوذا أي مستولياً حال (قوله) لم تدخل عليه اللام أي فراراً من تولى لامين في نحو لا ولم وطردا للباب في باقي النوافي ولان اللام لتأكيذ الاثبات وهو ضد النفي (قوله)

لكن لما كانت اللام للتوكيد وان للتوكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام الى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات ان فلا تقول لعل زيدا قائم وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشدوا

يلومني في حب ليلى عواذلى

ولكنني من حبها لمعيد وخرج على ان اللام زائدة كما شذذ يادتها في خبر أمسي نحو قول الشاعر

مروا عجالي فقلوا كيف سيحكم

فقال من سئلوا أمسي لجهودا

أي أمسي بجهودا وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً كقول الشاعر

أم الخليل المجوز شهر به

ترضى من اللحم بعظم الرقبة وأجاز المبرد دخولها على

خبر ان المفتوحة وقد قرئ شاذاً الا أنهم لا يكون

الطعام بفتح أن ويتخرج أيضاً على زيادة اللام (ص)

ولا يلى ذي اللام ما قد نفياً ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا

واعلم

اذا كان خبر ان منفيال لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيدا لما يقوم وقد ورد في الشعر كقوله

واعلم ان تسليما وتركيا للامتشابهان ولا سواء وأشار بقوله ولا من الافعال ما كرسيا الى أنه اذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم  
تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيد الرضى وأجاز ذلك الكسائي وهشام فان كان الفعل مضارا دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك بين  
المتصرف نحو ان زيد الرضى وغير المتصرف نحو ان زيد اليزيد الشرهنا اذ لم تقترب به السين أو سوف فان اقتربت نحو ان زيد سوف يقوم  
أوسيقوم في جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيد  
لنم الرجل وان عمر البئس الرجل وهذا مذهب الاخفش والقراء والمنقول ان سيبويه لا يجوز ذلك فان قرن الماضي المتصرف بقدم جاز  
دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيد القدام (ص) (١٣٥) وتصحب الواسط معمول الخبر

والفصل واسما محل قبله الخبر  
(ش) تدخل لام الابتداء  
على معمول الخبر اذا توسط  
بين الاسم والخبر نحو ان  
زيد اطعمك آكل ويذني  
ان يكون الخبر حينئذ مما  
يصح دخول اللام عليه كما  
مثلا فان كان الخبر لا يصح  
دخول اللام عليه لم يصح  
دخولها على المعمول كما اذا  
كان الخبر فعلا ماضيا  
متصرفا غير مقرون بقدم  
يصح دخول اللام على  
المعمول فلا تقول ان زيد  
اطعمك آكل وأجاز ذلك  
بعضهم وانما قال المصنف  
وتصحب الواسط أي  
المتوسط تذييها على انها  
لا تدخل على المعمول اذا  
تأخر فلا تقول ان زيد  
آكل اطعمك وأشعر قوله  
بان اللام اذا دخلت على  
المعمول المتوسط لا تدخل  
على الخبر فلا تقول ان  
زيد اطعمك لا آكل

واعلم ان الخ) بكسر الخاء لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعالى شاذ لبقائه على شاذ وتسليما أي على الناس  
أو تسليما للامس وتركأي لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم  
على مقشابهان لان في التشابه ينفي الاستواء بالاولى بخلاف عكسه امكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول  
ان زيد الرضى) أي على ان اللام لا ابتداء ويجوز على انها اللقسم وحية فتفتح ان في نحو علمت ان زيد  
لرضي لان الفعل لا يعلق على ان الالام الابتداء خاصة وانما امتنعت في ذلك لان أصلها الدخول على  
الاسم والماضي المتصرف لا يشبهه فان قرن بقدم بته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل  
عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالة على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي على  
تقدير فتكافى المعنى (قوله ليزيد الشر) أي يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفا تاما والافله  
الامر نحو قدرهم وقد يأتي منه ماض ومصدر كوزنه وذراوهما قليلا لان كافي المصباح ولذا قيل ان العرب  
امانتهم لعدم اعتبار ذلك لقلة أوشدروا (قوله ٧ فيجوز ان كان سوف الخ) برده عليه ان المضارع  
مع اللام يتعين للحد ولا يصح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه وحينئذ فتعني التنفيس لاسيما سوف  
وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم (قوله ماضيا غير متصرف) يشتمل ليس مع امتناع اللام معها  
ولا تخرج بقوله ما قد نفيا لانها نافية لا منفية اللهم الأمان ما لا يسه التي سواء كان واقعا عليه أو به (قوله  
الواسط) أي المتوسط من وسط القوم كوعده أي توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل وفي البيت  
الا يطاء لان شطري البيت المقفي كالبيتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثاني وعليه فلا يطاء (قوله  
اذ توسط الخ) أي سواء تقدم الاسم كماله أو الخبر كان عند في الدار زيد او كذا تقدم خبرهما كان عند  
في الدار زيد اجالس فلو قال اذ توسط بين ما بعد ان لشم ذلك (قوله ما يصح) أي لان المعمول فرع  
العامل فلا تدخله الا حيث تدخل أصله ويمكن أخذهما الشرط من جعل ال في الخبر لهدا أي الخبر الذي سبق  
دخول اللام عليه في المتن شرطان وسيا في اشارة بثالث وهو عدم دخولها على الخبر وسينكر الشارح  
را بعا وهو ان لا يكون المعمول حاله مع ماعه قيل وكذا التميز فلا يقال ان زيد الرا كبا منطلق أو لنفسا  
طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيد الضر بآ ولتأديبا ضارب خلا فالأبي حبان والظاهر منعها  
في المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) سماء البصر بون بذلك لما في الشارح وقد يسمى فصلا فقط  
كافي المتن وسماه الكوفيون عمدا للام اعتماد عليه في تأدية المعنى وانما يسمى ضمير مع انه حرف لا محل له  
عند الاكثر لانه بصورة وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدا  
والخبر) أي بشرط كونهما معرفتين أو نائيهما كالمعرفة في عدم قبول ال كفاعل من نحو زيد هو أفضل

وذلك من جهة انه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قليلا لا حتى من كلامهم اني لبحمد الله اصالح وأشار بقوله  
والفصل الى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيد اطعمك قال الله تعالى ان هذا هو القصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير  
الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبر ان وسمى ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القائم فاولم تأت به ولا حتمل  
أن يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما أثبت به وتعين أن يكون القائم خبرا عن زيد بشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا  
والخبر نحو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدا والخبر نحو ان زيد اطعمك والقائم وأشار بقوله واسما محل قبله الخبر الى ان لام الابتداء تدخل  
على الاسم (٧) ليس موجودا في نسخة الشارح المتداولة

إذا تأخر عن الخبر نحو ان في الدار ان يدا قال الله تعالى وان لك لاجر غير ممنون وكلامه يشعر ايضا بأنه اذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم التأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول ان ز يدا هو قائم وان في الدار ان يدا ومقتضى اطلاقه في قوله ان لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسط بين الاسم والخبر ان كل معمول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان ز يدا الضاحكا راكب (ص) ووصل ما بهي الحروف مبطل

في اعمالها وقديقي العمل (ش) (١٣٦) اذا اتصلت ما غير الموصولة بان وأخواتها كفتحها عن العمل الاليت فانه يجوز فيها

الاعمال والاهمال فتقول انما ز يدا قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكان ولكن ولعل فتقول ليتما ز يدا قائم وان شئت نصبت ز يدا فتقول ليتما ز يدا قائم وظاهر كلام المصنف ان ما اذا اتصلت بهذه الاحرف كفتحها عن العمل وقد عمل قليلا وهذا منهج جماعة من النحويين وحكي الاخفش والسكسائي انما زيدا قائم والصحيح انما السند الاول وهو انه لا يعمل منها مع ما الاليت وأما ما حكاه الاخفش والسكسائي فساد واحترزا بغير الموصولة من الموصولة فانها لا تفتحها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التي بمعنى الذي نحو ان ما عندك حسن أي ان الذي عندك حسن والتي هي مقدرة بالمصدر نحو ان ما فعلت حسن أي ان فعلك حسن (ص)

من عمرو ولا يكون الالبصيفة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة واخر اذا و غيرهما كأولئك هم المفلحون كنت أنت الرقيب وانما نحن الصافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المغني (قوله اذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط ان قلنا تقدمه على الاسم كما مر كان في الدار ان يدا جالس (قوله غير ممنون) أي غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فانه تعالى يعطيك بلا توسط بياض (قوله غير الموصولة) أي وغير الموصولة والمصدرية كان ما فعلت حسن أي ان فعلك فالكافة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في الرسم دون غيرها (قوله كفتحها) أي لازاتها اختصاصا بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قول انما يوحى كأنما يساقون فوجب اعمالها (قوله فانه يجوز فيها الاعمال) أي لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجود اعمالها لكن حكي في شرح التسهيل الاجماع على خلافه راجله لم يعتبر بذلك القيل لشدته ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاعمال كافة (قوله قليلا) أي في غير ليت لكثرة فيها (قوله وحكي الاخفش الخ) أي فالاعمال مسموعة في غير ليت أيضا لا مقيس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما ز يدا قائم ولعلها بكر اجالس وكذلك أخواتها ينصب بها ويلقي ما و شى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الاول) هو من ذهب سيبويه لزال اختصاصها كما مر والثاني يكتفي بالاختصاص الاصل (قوله وجاز) أي اجما وهو خبر عن رفعك بعد متعلق بمعطوفا كعلي ومفعول تستكمل محذوف أي خبرها (قوله على منصوب ان) أي المكسورة وسين كرام المفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيده بالاولان لامثلهما كان ز يدا قائم لا عمر ولا عمر و واستظهر الصبان ان الفاء ثم وأدوسى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كافي المجمع وأجازه الجرمي والفراء والزجاج في النعت والتوكيد وعطف البيان قال ميم والظاهر بناءه على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أي بناء على انه لا يشترط في تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لان الطالب للرفع هنا الابتداء وقد نسخ وهو من ذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فنهو وتبعية المحل في مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو ما عند من رجل ولا امرأة بالرفع عطفا على محل رجل لان طالبه وهو الابتداء باق لم ينسخ وان جرفظه (قوله يشعر به) أي لجهله معطوفا على منصوب ان الآن يراد معطوفا صورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان وجد فاصل كان ز يدا آكل طعامك وعمر وفه وعطف مفرد فان لم يفصل نعين الاول عند الجمهور لما سيأتي في العطف (قوله تعين النصب) أي لان المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لم تقدم المعطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لم تواردها ملين على معمول واحد لان المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لان ان لم تعمل في الخبر كما مر ولذا أجازه

وجاز رفعك معطوفا على \* منصوب ان بعد ان أي اذا أتى بعد اسم ان وخبرها بعاطف بعضهم

جاز في الاسم الذي بعده وجهان الاول النصب عطفا على محل اسم ان نحو ان ز يدا قائم وعمر او الثاني الرفع نحو ان ز يدا قائم وعمر واختلاف فيه فالجمهور انه معطوف على محل اسم ان لانه في الاصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى انه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمر وكذلك وهو الصحيح فان كان العطف قبل ان تستكمل ان أي قبل تأخذ خبرها بين النصب عند جمهور النحويين فتقول ان ز يدا وعمر قائمان وانك وز يدا اذا هجان

وأجاز بعضهم الرفع (ص) وألحقت بأن لسن وأن \* من دون ليت ولعل وكان (١٣٧) (ش) حكم أن المفتوحة

ولكن في العطف على اسمها حكم أن المكسورة فتقول بلغني أن زيد أقام وعمر برفع عمرو ونصبه وتقول علمت أن زيدا وعمر قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك تقول ما زيد قائما لكن عمرا منطلقا وخالد بنصب خالد ورفعه وما زيد قائما لكن خالد وعمر منطلقان بالنصب فقط وأما ليت ولعل وكان فلا يجوز معها إلا بالنصب سواء تقدم المفعول أو تأخر فتقول ليت زيدا وعمر قائمان ولت زيدا قائم وعمر بنصب عمرو وفي المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كان ولعل وأجاز الفراء الرفع فيه متقدما ومتأخرا مع الاسوف الثلاثة (ص) وخففت أن فعل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل وير بما استغنى عنها أن بدا ما ناطق أراد معتمدا

(ش) إذا خففت الب فلا كثيرا لسان العرب أهملها فتقول أن زيدا لقائم وإذا أهملت لزمها اللام فارقة بينهما بين أن النافية ويقول أهملها فتقول أن زيدا أقام وحكي الأعمال سيمويه والاختصاص رجحما الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لأنها لا تنبئ

بعضهم كما سيأتي وقد يقال على الأول ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلا كما قالوه في أن زيدا وأن عمرا قائمان إلا أن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتي في باب لا وأن قصر له خبر وعطف جملته على جملة أن لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة (قوله وأجاز بعضهم الرفع) أجازة الكسائي مطلقا والفراء فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه نحو أنك وزيد ذاهبان فرارا من قبح اللفظ استدلال الكسائي بقوله تعالى أن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله أن الله ولائكم يصابون على النبي برفع ملائكته وقول الشاعر فمن بك أمسي بالدينة رحله \* فاني وقيارها الغريب وخروج ذلك على أنه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر أن عليه مع ملاحظة تقديمه أي أن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك حذف من الثاني لدلالة الأول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة أن في النية بملاحظة تقديم خبرها وأن الخبر المذكور خبر عن المرفوع وخبر أن محذوف وإن كان الحذف من الأول لدلالة الثاني قليلا ويتعين الأول في البيت لكان لا ابتداء في خبر أن إلا أن تقدّر زائدة ويتعين الثاني في يصابون فلا يصح خبرا عن الجملة كقوله

خيلي هل طب فاني وأتما \* وإن لم تبوحا بطيوي دنغان

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهي في رب أرجعون لأنه لا بد في الاستناد من المطابقة اللفظية نحو ونحن الوارثون إذ لم يسمع غيرها فإن قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على المحذوفة التي بمعنى الرحمة فالجواب ما اختاره في المنفى من أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بحسب من ينسب إليه فهي من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي (قوله حكم أن المفتوحة الخ) أي بشرط كونها في موضع الجملة بأن تسند مسند مفعول العلم للذين أصلهما الجملة فتكون في حكم المكسورة كما أشار له الشارح بالمثل وكذلك ما في معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله إلى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقيل نسج مطلقا (قوله وأما ليت الخ) أي لأن هذه الثلاثة تغير الجملة إلى الانشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشاء لسن هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لأنه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذلك قال في متن الجامع يرفع مطلقا تالي العاطف أن نسق على ضمير الخبر وبعدها وأن ولكن إن قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكر أن كان لانشاء التشبيه وهو قول نفاة السماء مبنى وصرح في المعنى بأنها لاخبار (قوله وأجاز الفراء) أي بشرط خفاء الإعراب نظير ما مر (قوله وخففت أن) أي بشرط كون اسمها ظاهرا لا ضميرا مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرا ولا جملة شرطية إلا أن خبر المنفى فانها تخفف معه وإن لم يصلح للام لعدم التباسها معه بان النافية (قوله إذا ما تهمل) ما زائدة (قوله وير بما استغنى الخ) اعترض بأنه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل والاحتياج حينئذ إليها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبدا وأجيب بأن المراد بالاستغناء التارك لعدم الحاجة ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها وأن التقليل من نصب على حالة وجود القرينة بالنسبة إلى عدمها فتأمل (قوله ما ناطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعدها ما صلحتها وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلا في المعنى ومعتمدا حال من فاعل أراد أي معتمدا على قرينة معنوية كمثل الشارح أو لفظية كقوله أن الحق لا يخفى على ذي بصيرة إذ وجوده لا يمنع من كون أن نافية لأن في المنفى يفسد المعنى والتأكيدي خلاف الظاهر فتأمل (قوله لزمها اللام) أي في خبر المبتدأ بعدها (قوله ويقل أعمالها) أي أن وليها اسم فإن وليها فعل كالأمثلة الآتية وجب الإعمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفا كما قاله زكريا (قوله وحكي الأعمال سيمويه) منه قوله تعالى

إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر  
 وان مالك كانت كرام المعادن      التقدير وان مالك لسكانت خذفت اللام لانها لا تلتبس بالنافية لان المعنى على الاثبات وهذا هو مراد  
 المختص بقوله ويرى بالاستغنى عنها ان بدا (١٣٨) الى آخر البيت واختلف النحويون في هذه اللام هل هي لام الابتداء

أدخلت للفرق بين ان  
 أنافية وان المحففة من  
 النفي أم هي لام أخرى  
 اجتلبت للفرق وكلام  
 سيبويه يدل على أنها لام  
 الابتداء أدخلت للفرق  
 وتظهر فائدة الخلاف في  
 مسألة جرت بين ابن أبي  
 العافية وابن الاخضر وهي  
 قوله صلى الله عليه وسلم قد  
 علمنا ان كنت مؤمنًا فمن  
 جعلها لام الابتداء أو جب  
 كسران ومن جعلها لا ما  
 أخرى اجتلبت للفرق فتح  
 ان وجوب الخلاف قبلهما  
 في هذه المسألة بين أبي  
 الحسن علي بن سليمان  
 البغدادي الاخفش الصغير  
 وبين أبي علي الفارسي  
 فقال الفارسي هي لام غير  
 لام الابتداء اجتلبت  
 للفرق وبه قال ابن أبي  
 العافية وقال الاخفش  
 الصغير إنها هي لام الابتداء  
 أدخلت للفرق وبه قال  
 ابن الاخضر (ص)  
 والفعل ان لم يك ناسخا  
 فلا

وان كلالا ليو فينهم على قراءة تخفيف الميم فكذلك اسمان واللام الاولى لا ابتداء أ كست بالثانية كفاي  
 البضاوي وما زائدة للفعل بين اللامين وليو فينهم خبران أو ما موصول خبرها قرن باللام أي لام الابتداء  
 وليو فينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما وان كان القسم انشاء لانه لجرد التأكيد والصلة في الحقيقة  
 جوابه كفاي المفعلي والتقدير وان كلالا للذين والله ليو فينهم وكذا الاعراب على تخفيف الميم مع شدة انما على  
 عكسه فان نافية وما معنى الا وكلامه محذوف أي ما أرى كلالا والله ليو فينهم فلا شاهد فيه وأما على  
 شدة ما فاحسن ما قيل فيه ان لما جازمة محذوف قدره ابن الحاجب لما بهم لولا وفي المفعلي لما يوفوا أحكامهم  
 وهو الاولى لدلالة ما بعده عليه وجلة القسم مستأنفة والظاهر صحة هذا الاعراب على الثالث أيضا (قوله اذا  
 أهملت) أي وأهملت وكان اسمها خفي الاعراب نحو ان هذا الذاهب فتلزم اللام حينئذ أيضا (قوله أنا  
 ابن أبة) جمع آب كقصة وقاض من أي اذا امتنع والضيم الظلم ومالك الاول اسم أبي القبيلة والثاني نفس  
 القبيلة ولذا أنت فله وصرفه للضرورة أو على مراعاة الحكي ومن آل مالك حال من ابن أبة لأن المضاعف  
 بعض منه (قوله خذفت اللام) أي لدلالة مقام المدح على الاثبات ولودخلت في البيت لدخلت على  
 كرام لا كانت خلافا لما قدره الشارح لما مر من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فان هذا عام  
 في ان العاملة وغيرها كفاي الارشاد أفاده العصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لا مافارقة للماسيأتي عن  
 الفارسي (قوله أوجب كسران) أي لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجلة (قوله فتح ان) أي  
 لطلب العامل لها ولا معاق لان الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسي) قال السماء في حجة دخولها  
 على الماضي المتصرف نحو ان زيد ياتقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا أ كثرهم  
 لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بانهم توسعوا في المحففة لضعفها بالتخفيف اه صيان  
 وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارشاد وفي التصريح وحجته أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في  
 الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت مسلما أو جيب بان الفعل مع فاعله كونهما كالشيء الواحد  
 حل محل الجزء الاول مما بعد ان والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت مسلما بمنزلة ان قتلتك مسلم (قوله غالبا)  
 ظرف زمان أو مكان متعلق بالتي أي اتقي في غالب الازيمة والترا كيب اتصال الفعل عبر الناسخ بان ومفهومه  
 ان اتصال الناسخ بها لم ينتف في غالب الترا كيب فمصدق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولوعلق  
 بالتي لافهم ان اتصال الناسخ بها غالب مع ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة وبينهما فرق أفاده سم  
 (قوله موصلا) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعي وهو المفعول الثاني لتلقيه وذی اشارة لان فهو  
 صفة لها (قوله فلا يليها الخ) أي اذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين كونه ناسخا لانها لما  
 ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالابتداء والخبر عوضوها بالدخول على فعل يختص بهما مراعاة لحقها  
 الاصل في الجلة وشرطه كونه غير نافي ولا منفي كلبس وما زال ولا صلة ككدام (قوله وقد يليها غير الناسخ)  
 أي عند غير من ذكر واعلم ان الاقسام أربعة كثير وهو مضارع الناسخ وأ كثر وهو ماضيه ويقاس  
 عليهما اتفاقا وندر وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير الاخفش القياس عليه وأ ندر وهو مضارعه ولا يقاس  
 عليه اتفاقا ثم ان اللام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبرا في الاصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد  
 غيره على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وأمثلة الجميع في الشارح فان اجتمع

نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها قال الله تعالى وان كانت لكبيرة الاعلى  
 الدين هدى الله وقال الله تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وقال الله تعالى وان وجدنا أ كثرهم لفاسقين وقد يليها غير الناسخ  
 واليه أشار بقوله غالبا ومنه قول بعض العرب

الفاعل



ان يزنيك لنفسك وان يشينك عليه وقولهم ان قنعت كاتيك لسوطا وازجاز الاخفش ان قام لا ناور منه قول الشاعر شات عيذك ان قتلت اسما  
 حلت عليك عقوبة المتعمد (ص) وان تخفف ان فاسمها استمكن \* والخبر اجعل جملة من بعد ان (ش) اذا خفت ان  
 بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا ضمير الشأن (١٣٩) محذوف خبرها لا يكون الاجلة وذلك

نحو علمت ان ز يدقائم فان  
 مخففة من الثقيلة واسمها  
 ضمير الشأن وهو محذوف  
 والتقدير علمت ان ز يدقائم  
 وقد يبرز اسمها وهو غير  
 ضمير الشأن كقول  
 الشاعر  
 فلو انك في يوم الرخاء  
 سالتني  
 طلافك لم أبخل وأنت  
 صديق  
 (ص)

وان لم يكن فلا ولم يكن دعا  
 ولم يكن نصريفة ممتنعا  
 فالاحسن الفصل بقية أو نفي أو  
 تنفيس أو لو وفيلذ كولو  
 (ش) اذا وقع خبر ان  
 المخالفة جملة اسمية لم تعجز  
 الى فاصل فتقول علمت  
 ان ز يدقائم من غير حرف  
 فاصل بين ان وخبرها الا  
 اذا قصد النفي فيفصل  
 بين ما يحرف النفي كقوله  
 تعالى وان لا اله الا هو فهل  
 انتم مسلمون وان وضع  
 خبرها جملة فعلية فلا يخلو  
 اما ان يكون الفعل متصرفا  
 او غير متصرف فان كان  
 غير متصرف لم يؤت  
 بفاصل نحو قوله تعالى وان  
 ليس للانسان الا ما سعى

الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضميرا متصلا أفاده في التصريح (قوله ان يزنيك) بفتح  
 الياء وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضرر به سوطا على رأسه  
 وجعلته له كالقناع وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار (قوله شات) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة  
 دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت ونزلت (قوله استمكن) أي حذفت وجوبا  
 لانها شملت لانهما حرف ولأن ضمير النصب لا يستمكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوب بالخلاف  
 المكسورة وان كانت فرعها لانها أشبه بالفعل منها اذ لفظها كلفظ عض ماضيا وأمر او المكسورة لا تشبه الا  
 الامر كجسولا عبرة بشبهها نحو قيل لانه مغير عن أصله ولان طلبها المفعول من جهتين الاختصاص والوصل  
 به والمكسورة من الاولى فقط وانما علمت في ضمير محذوف لتسكون كلاما لظهور الضعف بها بالتخفيف  
 لثلاث نظرية الفرع على أصله (قوله الا ضمير الشأن) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور  
 لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما يمكن غيره ولذا قدر سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك  
 وكان المناسب للشارح حل كلامه على مذهبه (قوله الاجلة) أي ان حذف الاسم كاهو الواجب سواء  
 كان ضمير الشأن أو غيره محافظة على المسند والمستند اليه فان ذكر شيئا أو ضرورة جاز كون الخبر جملة  
 ومفردا وقد اجتمعا في قوله

لقد علم الضيف والمرأون \* اذا اغبرأق وهبت شمالا  
 بانك ربيع وغيث صريع \* وأنتك هناك تسكون النملالا

فر يبع خبر الاول مفرد وجملة تسكون النملالا خبر الثانية والمرأى القبر وشمالا حال من فاعل هبت أي هبت  
 الريح شمالا والنمل بكسر المثلثة الغيات وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير  
 الشأن وكونه مذكورا وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلو انك) بالكسرة وكذا  
 سالتني لانه خطاب لوجهته وصديق فاعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكور والمؤنث أو انه من اجزاء فاعيل  
 بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة تصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى  
 ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل بخلة وأنت صديق حال من تاء  
 سألت وخص يوم الرخاء لان الانسان ربما يهون عليه مفارقة حبابه في الشدة (قوله وان يكن) أي  
 الخبر (قوله فيفصل بينهما) أي بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزأ منه  
 (قوله وان عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة عسى  
 الخ خبرها ويظهر ان عسى تامة فاعلها ان يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها  
 أو انه تنازع يكون واقترب في أجملهم فاعمل فيه الثاني واستتر ضميره في الاول كاجوز بعضهم الوجهين في قوله  
 تعالى وانه كان يقول سفيهما بناء على انه لا يشترط وجوب توجه العاملين للتنازع فيه كاسيأتى وان أجملهم  
 اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كافي  
 المغنى وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجملهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون  
 ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياسا على ما مر عن المبرد في عسى أن يقوم زيداً يفرق بطول  
 الفصل هنا بالفعلين (قوله ان غضب) أي بتخفيف أن وهي قراءة نافع (قوله يجب ان يفصل)

وقوله تعالى وان عسى أن يكون قد اقترب أجملهم وان كان متصرفا فلا يخلو اما ان يكون دعاء أو لا فان كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى  
 والحمد لله ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وان لم يكن دعاء فقل قوم يجب أن يفصل بينهما الا قليلا وقالت  
 فرقة منهم المصنف

يجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل والفصل أحد أربع أشياء الأول قد كقوله تعالى ونعلم أن قد صدقنا الثاني حرف التنفيس وهو السين  
 أو سوف فثالث السين قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثالث سوف قول الشاعر واعلم فعمل المرء ينفعه \* أن سوف يأتي كل ما قد را  
 الثالث الذي كقوله تعالى أفلا يرون (١٤٥) أن لا يرجع اليهم قولا وقوله تعالى أيجيب الإنسان أن لن نجعل

عظامه وقوله تعالى أيجيب  
 أن لم يره أحد الرابع لورقل  
 من ذكر كونها فاصلة من  
 النحويين ومنه قوله تعالى  
 وأن لو استقاموا على  
 الطريق سنة وقوله تعالى أولم  
 يهمل الذين يرثون الأرض  
 من بعد أهلها أن لو نشاء  
 أصنامهم بذنوبهم وبما جاء  
 بدون فاصل قول الشاعر  
 علموا أن يؤملون فجادوا  
 قبل أن يسئلوا باعظم سؤل  
 وقوله تعالى لمن أراد أن  
 يتم الرضاعة في قراءة من  
 رفع يتم في قول والقول  
 الثاني أن أن ليست مخففة  
 من الثقيلة بل هي الناصبة  
 للفعل المضارع وارتفع يتم  
 بعده شذوذا (ص)  
 وخففت كان أيضا  
 فنوى

منصوبها ونابتا أيضا روى  
 (ش) إذا خففت كان  
 نوى اسمها وأختبر عنها  
 بجملته اسمية نحو كان زيد  
 قائم أو جملة فعلية مصدرية  
 بل كقوله تعالى كان  
 لم تقن بالامس أو مصدرية  
 بقدر قول الشاعر  
 أفلا تزل غير أن ركابنا  
 لما نزل برحالنا وكان قد

أى للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولم يحتاج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لأن الناصبة  
 لا تدخل عليها واعتراض بان المخففة لا تقع إلا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين وهي بعد العلم لا تحتاج  
 لفارق لعدم وقوع الناصبة بعد ما سيأتي في بابها أو ما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيها أو واجب  
 بان هذا الفرق أغلبي ولذا قال المصريح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضا من المحذوف وهو اسمها مع  
 إحدى النونين أولئك الثلاثة بس بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من  
 الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اهـ (قوله يجوز الفصل وتركه الخ) صريحه ان تركه  
 حسن على هذه الطريقة فاعمل التفضيل في قول المصنف فلاحسن على بابه بالنسبة لمنهبة ما على الأولى  
 وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح لابسها بالمصدرية قال الورداني وينبغي أن محل قبحه اذ لم يكن هناك  
 فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظمور رفع المضارع بعدها اهـ أى  
 مع وقوعها بعد الظن نحو ظنفت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة  
 حينئذ عند جمهور البصريين ولذا جعلوا أن يتم الرضاعة بالرفع على إهمال أن المصدرية وسبأني لذلك مزيد  
 في أعراب الفعل (قوله أحد أربع أشياء) فالتنفيس وان ولم للمضارع فقط وقد للماضى فقط كفى  
 التصريح ولو لا لهما والظاهر امتناع الأمر هنا (قوله أن قد صدقنا) اسمها بالضمير الشأن أو ضمير  
 المخاطب على مذهب المصنف أى أنك وقد صدقنا خبر والجملة سدت مسد مفعولى نعم وقس باقى الأمثلة  
 لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الأول بعضها يتصرف فيه ضمير المخاطب أو الغائب أو المتكلم  
 بحسب ما يناسب (قوله الثالث النفي) أى بلا وأن ولم وينبغي منع لما وما حتى يسمع فيهما سم (قوله  
 أن لا يرجع) أى بالرفع مضارع رجح الثلاثى وهو يستعمل متعديا كها هنا ولا زما كرجع زيد وهذا يدل  
 يعدونه بالهزمة واسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير الجمل ومن الفصل بلا قوله تعالى وحسبوا أن لا نكون  
 فتنة في قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤملون) اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحذوف عنهم  
 والسؤال بمعنى المسئول كقوله تعالى قد أتيت سؤلوك وبما ورد بغير فصل قوله

انى زعيم ياتو يقة \* ان أمنت من الرزاح  
 ونجوت من عرض المنويين من العشى الى الصباح  
 ان تهبطين بالادقو \* م يرتعون من الطلاح

والرزاح بضم الراء وكسر هاء زى هو الهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله في قول)  
 أى قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله بجملته اسمية) لا تحتاج لفصل  
 كخبر المفرد أو الفعلية فتفصل بلم أو قد كفى شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن)  
 لا يتعين عند المصنف كفى أن فيجتمل في الآية ان اسمها ضمير الأرض المذكورة قبل أى كأنها وفى  
 البيت ضمير الركاب أى المائل الأول فيتمين ضمير الشأن اسم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة  
 الامع ضمير الشأن ويجوز إفرا دمع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتى أو حذف كقوله  
 ويوما تواقينا بوجه مقسم \* كأن ظبية تعطو الى وارف السلم  
 أى كأنها ظبية والمقسم من القسم وهو الحسن وتعطو أى تأخذ من عطوت الى الشئ تنازلته باليد وضمنه

معنى

أى وكان قد زالت واسم كان في هذه الأمثلة محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير

كأنه قد قام وكأنه لم تقن بالامس وكأنه قد زالت والجملة التى بعد ما خبر عنها وهذا معنى قوله فنوى منصوبها وأشار بقوله ونابتا أيضا روى  
 أنه قد روى أثبات منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله

عمل ان اجعل للادى  
نكره

أى لنفى حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النفي انما يتعاق بالاحكام لا الذوات فهو مجازعة على فى النسبة  
الايضاوية وتسمى لا التبرئة باضافة الدال للدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر (قوله ليست نصا) أى  
بل ظاهرة فيه ضرورة أن التكررة فى سياق النفي للعموم فاحتملها النفي الوحيدة أى لنفى الخبر عن اسمها بقيد  
وحدته مرجوح يحتاج لقرينة كقولك بعسها بل رجالا وقد تنص على نفي الجنس بقرينة خارجية  
كقوله تعد فلا شئ على الارض باقيا ولا وزر ما قضى الله واقيا

وبما ورد من ذلك مؤول بنسكرة كقولهم قضية ولا بأحسن لها والتقدير ولا مسجي بهذا الاسم لها يدل على أنه معاملة معاملة النسكرة وصفه بالنسكرة كقولك لا بأحسن حنانا لها ولا يفصل بينهما وبين اسمها فان فصل بينهما ما ألغيت كقوله تعالى لا فيها غول (ص) فانصب بهامضاً أو مضارعاً ٥ وبعد ذلك الخبر إذ كثر رافعه



ان الشباب الذي محمد  
عواقبه  
فيه نكاح ولا نكاح للشيب  
وأجاز بعضهم الفتح نحو  
لامسعات لك وقول  
المصنف هو بعد ذلك الخبر  
اذكر رافعه به معناه انه يذكر  
الخبر بعد اسم لامر فوعا  
والرافع له لا عند المصنف  
وجاعة وعند سيبويه  
الرافع له لان كان اسمها  
مضافا أو مشبها بالمضاف  
وان كان الاسم مفردا  
فاختلف في رافع الخبر  
فذهب سيبويه الى انه ليس  
مرفوعا بل وانما هو مرفوع  
على انه خبر المبتدأ لان  
منه به ان لا واسمها المفرد  
في موضع رفع بالابتداء  
والاسم المرفوع بعدهما  
خبر عن ذلك المبتدأ ولم  
تعمل لا عنده في هذه  
الصورة الا في لاسم وذهب  
الاخفش الى أن الخبر  
مرفوع بلا فتكون لاعلمة  
في الجزأين كما علمت فيهما  
مع المضاف والمشببه به  
وأشار بقوله والثاني اجعلا  
الى انه اذا أتى بعد الاسم  
الواقع بعدها بعاطف  
ونكرة مفردة وتكررت  
لا نحو لا حول ولا قوة الا  
بأنه يجوز فيه خمسة أوجه  
وذلك لان المعطوف عليه  
امان يبنى مع لا على الفتح  
أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لا على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

ثمرة الخلاف في لابنين كراما فبنى السفة على الفتح عند الجمهور ودونه (قوله بكسر الشاء) أي بلاتنوين  
لانه وان كان لا نقابا لم يشبه لتنوين التمكن الذي لا يجامع البناء وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لاسما  
نظرا الى انه لا نقابة (قوله ان الشباب) يروي أودى الشباب بفتح الهزة وسكون الواو فندال مهمة  
أي فنى وذهب ومحمد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لسكونه مصدرا والجملة صلة الذي وجلة  
فيه نكاح بفتح اللام مضارع لذن من باب تعب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب اما  
بكسر الشين جمع أشيب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أي الذي الشيب أو اللام بمعنى في أي في زمن  
الشيب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية. ويروي بفتحها بلاتنوين (قوله والرافع له لا عند المصنف  
وجاعة) أي سواء ركبت مع الاسم أولا وهذا هو مذهب الاخفش الآتي ومخالفة سيبويه انما هي في  
حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه انه لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب وصرح به  
الشوايبن وينبغي أن يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان في الخبر فلا بالاولى  
أفاده الدماميني (قوله ان لا واسمها المفرد الخ) صريحه ان المبتدأ مجموع لامع اسمها ويرد عليه ان  
خبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفي ويكون معنى لارجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات  
القيام لغير الرجل وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس مرادوا أيضا لا يكون المبتدأ مجموع امم وحرف غير  
سابق وأجيب بان في نحو هذه العبارة تسميها كما أشار اليه سم وان المبتدأ في الحقيقة هو الاسم فقط  
وهو الذي عمل في الخبر كحاله قبل دخول لا لكن لما كانت كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك  
قال الاشموني مذهب سيبويه ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم يعمل لا الا في الاسم  
فينبغي ارجاع ما خالف هذه العبارة اليها ولا يرد أن لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في  
شرح السكاكية والتسهيل ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء اللفظ وهو باق تقديره ولذلك ينبع  
اسمها بالرفع باعتبار محلها بخلاف ان فتنسخه لفظا ومحلها لفظا فتدفع ذلك الصبان (قوله الا في الاسم)  
أي لقر به منها ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها بان حيث صارت جزء كلمة وقال في المغني الذي عندي ان  
سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضا لان جزء الشيء لا يعمل وأما لارجل ظر يغا بالنصب فتل يازيد  
الفاضل بالرفع أي ان نصب ظرف بتبعية اللفظ لا محل كان ان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش  
الخ) يظهر اثر الخلاف في نحو لارجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لان العامل في الخبر مجموع  
المبتدأين المتعاطفين وعند الاخفش يمنع ثلثا ليقوارد على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيل كركل  
خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر في نحو لا حول ولا قوة اما عند سيبويه في يجوز تقديره مني عنهما  
ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بانهما وان كانتا عاملتين في الخبر لانهما مائتان لفظا ومعنى فيجوز  
عملهما في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان أفاده المصريح والدماميني قال الروداني  
والحق المشجة أن رفع الخبر في ذلك انما هو مجموع الحرفين لا بكل على حسنة اذ لا يعقل معمول  
لعاملين ثمانا ولا لاستحالة اثر بين مؤثرين ولان قائمان لسكونه مني لا يخبر به عن كل من الاثنين بل  
عن مجموعهما فان لم يكن معمول المجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا يجوز يد وعمرو قائمان وعلى هذا فلا  
خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز ذلك بل في ان العامل عند سيبويه مجموع المبتدأين المعطوفين مثل  
زيد وعمرو قائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا)  
سيأتي محترزه في المتن (قوله يجوز فيه) أي في التركيب المشتمل على ذلك لا في الاسم الثاني وحده فان  
أوجه ثلاثة فقط وهي البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتي يقتضي انها  
ثمانية لانه ان بنى الاول أو نصب في الثاني ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر أنها خمسة كالاشموني اقتصر

أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لا على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول



البناء على الفتح لتركبه مع  
لا الثانية وتكون لا الثانية  
عاملة عمل ان نحو لا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
الثاني النصب عطفا على  
عمل اسم لا وتكون  
لا الثانية زائدة بين العاطف  
والمعطوف نحو لا حول  
ولا قوة الا بالله ومنه قول  
الشاعر

لانصب اليوم ولا خلة

اتسع الخرق على الراقع  
الثالث الرفع وفيه ثلاثة  
أوجه الاول ان يكون  
معطوفا على محل لا واسمها  
لانها في موضع رفع  
بالابتداء عند سيبويه  
وحينئذ تكون لازادة  
الثاني ان تكون لا الثانية  
عمات عمل ليس الثالث  
أن يكون مرفوعا بالابتداء  
وليس لا يعمل فيه وذلك  
نحو لا حول ولا قوة الا بالله  
ومنه قوله

هذا امركم الصغار بعينه  
لا أملى ان كان ذاك ولا أب  
وان نصب المعطوف عليه  
جاز في المعطوف الوجه  
الثلاثة المذكورة أعني البناء  
والنصب والرفع نحو لا غلام  
رجل ولا امرأة ولا امرأة  
ولا امرأة وان رفع  
المعطوف عليه جاز في الثاني  
وجهان الاول البناء على  
الفتح نحو لا رجل ولا  
امرأة ولا غلام رجل ولا  
امرأة ومنه قوله

على كون الاول مفردا كالثاني كشمال المصنف وسينشد فليس في الاول الا البناء بثلاثة في الثاني أو الرفع  
بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت أولا لا تنصب بقطع النظر عن مثاله فليبدأ كثيرا لأنه علق من نصب  
الثاني على رفع الاول أي فتح فتحه أو نصبه لتكونه مضافا أو شبهه يكون في الثاني ثلاثة ومعرفه سواء كان  
مفردا أو مضافا أو شبهه وجهان فالجاء خمسة عشر وأما الثاني فمفيد في كلامه بالمفرد بمثل ان سيبويه بين  
التركيب وغيره فتدبر (قوله الثاني النصب) هذا أضعف الوجه لان القياس مع وجود لا بناء لا نصبه  
وأيا لا الاولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمل في لفظ تابعه المفرد (قوله على  
محل اسم لا) أي عند الناظم اما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبتدئا شبهه بحركة الاعراب في  
العروض وعلى هذا الحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر اه صبان وجوز الزحشري نصبه  
بمحذوف أي لا أرى قوة وقال يونس وجاعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتقوين المنادى المفرد  
كذا في التوضيح أي فهو مركب مع لا وهي غير زائدة لكنه نون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الاولى  
وخبر الثانية محذوف لدلالة الاول عليه أي ولا خلة اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي والخبر محذوف اما خبر  
واحد لهما أي لا نصب ولا خلة يفتننا أو لكل خبر ويتعين هذا عند سيبويه ان نصب الثاني على محل الاول لان  
خبر الاول حينئذ مرفوع بالمبتدأ وخبر الثاني بالان لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لم  
ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممتنع أفاده المصريح وفيه نظر أما أولا فان لا الثانية عند نصب ما بعد هازائدة  
لا تحتاج خبر بل الثاني معطوف على الاول عطفا مفردا لا جملة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام  
جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانيا فكونه  
يتعين لكل خبر عند سيبويه الى آخر مقال به بعد كما بينه الصبان فانظره وقوله اتسع الخرق على الراقع يروي  
اتسع الفتى على الراقي وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لان الفافية قافية (قوله على محل لا واسمها)  
أي عند سيبويه على التسامح المار فلا يردان لا الاولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تسلط على الخبر  
فكيف تكون الثانية زائدة لان المعطوف في الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة) أي بين  
المتعاطفين والخبر المحذوف شئ عنهما فهو جملة واحدة (قوله وليس لا يعمل فيه) أي لوجود شرط  
القائم وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كما في الزائدة فيجب لكل خبر  
ويكون من عطفا لجل كما اذا عملت كليس (قوله هذا امركم الخ) بفتح العين مبتدأ خبره محذوف  
وجوبه أي امركم قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة ففتن منسجمة الذل والهوان (قوله وان نصب المعطوف  
عليه) أي لكونه مضافا أو شبهه مع كون الثاني مفردا (قوله أعني البناء) أي تركيبه مع الثانية والنصب  
أي عطفا على لفظ الاول والرفع أي لانهما أو اعماها كليس أو يزيدتها مع عطفه على محل اسم لا عند  
سبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني  
ويؤيده ما مر عن شرح الكافية من ان لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الالفاظا مع بقائه تقدير  
لكن فيه ان لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت مع اسمها في محل المبتدأ لم ان هذا المبتدأ لا  
يعمل في شئ الآن يقال الثاني والمنفى كاشي الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه في غير قائم الزيدان  
فتأمل صبان (قوله الاول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت الاولى  
كليس أو أمات اثلا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر يلزم على الاول كون الخبر منصوبا مرفوعا (قوله  
فلا فواخ) الله والباطل والتأنيم اليوم من قولك للشخص أنت والضمير للجنة وما فواخها أي نطقوا به وهذا  
من قصيدة لامية بن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها وهو ملحق من بيتين وأصله  
فلا فواخ ولا تأنيم فيها \* ولا حين ولا فيها ملهم

وفيها

فلا فواخ ولا تأنيم فيها \* وما فواخها ابتداء مقيم

والثاني الرفع نحو لارجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثاني لانه انما جاز فيما تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا ليست  
 النعت مبنية على النصب ولهذا اقال المصنف وان رفعت أو لا لا تنصب (ص) ومفردا نعتا مبنيا على (ش) فافتح أو انصب أو أرفع نعتا (ش)  
 ان كان اسم لا مبنيا ونعتا بمفرد عليه أي لم يفصل بينه وبينه بفصل (١٤٥) جاز في النعت ثلاثة أوجه الاول البناء

على الفتح لتركبه مع اسم  
 لا نحو لارجل ظرف  
 الثاني النصب مراعاة محل  
 اسم لا نحو لارجل ظرفا  
 الثالث الرفع مراعاة محل لا  
 واسمها الانتهاء موضع رفع  
 عند سبويه كما تقدم نحو  
 لارجل ظرف (ص)  
 وغير ما يلي وغير المفرد \*  
 لاتين وانصبه أو الرفع  
 اقص

(ش) تقدم في البيت  
 الذي قبل هذا أنه اذا  
 كان النعت مفردا  
 والمنعوت مفردا ووليته  
 النعت جاز في النعت ثلاثة  
 أوجه وذكر في هذا البيت  
 انه اذا لم يل النعت المفرد  
 المنعوت المفرد بل فصل  
 بينهما بفصل لم يجوز بناء  
 النعت فلا تقول لارجل  
 فيها ظرف يرفع البناء ظرف  
 بل يتعين رفعه نحو لارجل  
 فيها ظرف أو نصبه نحو لا  
 لارجل فيها ظرفا وانما  
 سقط البناء على الفتح  
 لانه انما جاز عند عدم  
 الفصل لتركب النعت مع  
 الاسم ومع الفصل لا يمكن  
 التركيب كما لا يمكن التركيب  
 اذا كان المنعوت غير مفرد

وما فاعلوا الخ والحين بالفتح الحلاك والمليم اللائم والساهرة أرض يحددها  
 الله تعالى يوم القيامة فاعلها فيهما الحزم وروجر (قوله والثاني الرفع) أي على عمل الثانية كاليس أو اهما لها  
 وما بينهما مبتدأ مستقل أو ز يادتها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كاليس أو اهما لها وتقدر خبر واحد  
 أو اثنين يعلم ماضي (قوله ولا يجوز النصب) أي عطفها على محل أو تبعها للفظ لا تتفاهما أما النصب بمحذوف  
 كما مر عن الزنجشري فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز في الاول البناء والرفع الغاء أو عملا  
 كاليس فتلك ثلاثة وفي الثاني سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف ورفع على الغاء الثانية  
 أو ز يادتها أو عملها كاليس فتلك أحد وعشرون وجهًا يمنع منها أربعة وهي رفع الاول الغاء وعمال كاليس  
 مع نصب الثاني على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثانية تأتي في كونه مضافًا أو شبهه مع ابدال البناء  
 بنصبه بالثانية فتلك أربعة عشر في ثلاثة الاول باثنين وأربعين يمنع منها الاربعة السابقة مع كونه مضافًا  
 أو شبهه بمائة وان أفرد الثاني فقط فتلاثة الاول تأتي في كونه مضافًا أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب  
 فتكون ستة في سبعة اشياء باثنين وأربعين يمنع منها نظير الثانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب  
 الاول سواء كان مضافًا أو شبهه مع نصب الثاني على محله اذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي وان كانا غير مفردين ففي  
 الثاني أربعة عشر في ستة الاول باربعة وعشرين يمنع منها ضعف ما قبله فجمله الصور مائة وتسعة وثمانون يمنع  
 منها اثنان وأربعون كما هو ظاهر للتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وفاقه للتحسين فلا  
 تمنع عمله في المقدم عليه ونعتا بدل منه أو بيان كذا قيل والظاهر اجاؤه على قاعدة نعت التكررة اذا  
 تقدم يرفع حالا وتغرب هي بحسب العوامل ولبنى وبلى صفتان لنعته أو الاول متعلق بالثاني وحذف  
 مفعول انصبين وأرفع دلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه في المتقدم (قوله لتركبه مع اسم لا)  
 أي قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لاسم لا خمسة عشر كذا في التوضيح  
 والاشموني وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء كما في الصبان هذا وصريح ذلك  
 ان اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما معا واحدا قبل دخولها تحسنة عشر  
 وبعليك لأن كلا منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بنى لتركبه مع لا والنعت  
 بنى لتركبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت الا أن يكون  
 من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه  
 كان كانهما معا تضمناهما فبنيا وافرقتهم بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تبن بان صفة  
 المنادى ليست مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هي المنفية في المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة  
 ليست مبنية بل فتحها اعراب على المحل ولم تنون للنشأ كل وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر  
 ان من جعل الموصوف في النداء من التشبيه بالمضاف يقول بمثله هنا حيث يجعل من نفي الموصوف لامن  
 وصف المنفي فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثاني لانه تابع للموصوف كما ذكره في النداء لكن لم أر من  
 ذكره هنا الا ما مر من بعضهم في لا بالاك فليتأمل (قوله مراعاة محل اسم لا) أي أو اتباعا للفظ واعرابه  
 مقدر كما مر نظيره (قوله محل لا واسمها) فيه التسامح المسار (قوله وغير ما يلي) مفعول لتبين المجزوم

نحو لا طالع جلاظ يفاو لا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت  
 عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى أنه اذا كان النعت غير مفرد كالضاف والمشبه  
 بالمضاف يتعين رفعه أو نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينه وبين  
 النعت أو لا يفصل وذلك نحو لارجل صاحب يرفيها ولا غلام رجل فيها صاحب يرفيها ورواها ما في البيتين انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت

مفردا ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه نحو لارجل ظرف وطر يف وطر يف وان لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء (ص) والعطف ان لم تكرر لا احكاما \* له بالنعت ذى الفصل انتهى (ش) تقدم أنه اذا عطف على اسم لا نسكرة مفردة وتكررت لا يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لارجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وهذا البيت انه اذا لم تكرر لا يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وقد تقدم في البيت الذي قبله انه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لارجل وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكي الاخفش لارجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فكانه قال لارجل ولا امرأة (١٤٦) ثم حذف لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الالرفع

والنصب سواء تكررت لا نحو لارجل ولا غلام امرأة أول تكرير نحو لارجل ولا غلام امرأة هذا كله اذا كان المعطوف نسكرة فان كان معرفة لا يجوز فيه الالرفع على كل حال نحو لارجل ولا زيد فيها أولا رجلا وزيد فيها (ص) وأعط لا مع همزة استفهام

مانسحق دون الاستفهام (ش) اذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الاحكام التي سبق ذكرها فتقول أالرجل قائم وألا غلام رجلا قائم وألا طالما جبلا ظاهر وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام حكمهما قبل دخولها هكذا اطلق المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي كل ذلك

بلا الناهية وغير المفرد عطف عليه أي غيره من النعت والمنعوت كما يشير اليه الشارح فهو محترز قول المصنف ومفردا مع قوله لمبني قال ابن غازي ولوقال

وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا \* والفتح زدان أفردا وانصلا

لا غنى عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل ويجوز جواب اذا لا منفي بلا فالاولى حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أي حذف وتوبت وليس الفتح بالتركيب مع الاول للفصل بالواو (تنبيه) البدل النسكرة كالنعت المفصول نحو لارجل وامرأة فيها بالنصب والرفع ولا يبنى على تركبها مع البدل منه لانه على نية تكرار العامل فيبينها فصل مقدر وجوزة بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضي الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا أحد ز يدو بكر فيها وكذا يقال في عطف البيان وأما التوكيد فالاول في اللفظ منه كونه على لفظ التوكيد مجردا عن التنوين ويجوز رفعه ونصبه وأما المعنوي فيمتنع بناء على أنه لا يتبع نسكرة لان ألفاظه معارف أما على أنه يتبعها فيتمتع برفعها لعدم تسلط لا على المعرفة (قوله وأعطا لا) قال سم يمكن شموله للعامة عمل ان وليس (قوله دون الاستفهام) ايسر فيه مع الاول ايطاعا لتخالفهما أمر يفان تكبرا (قوله فالحكم كذا كر) لكن مع التو بيع كثير ومع الاستفهام عن النفي قليل حتى توهم الشاوبين عدم وقوعه (قوله أالارواء) أي انكشافا عن القبيح وهو اسم لا وخبرها محذوف أي موجود والهمزة للتو بيع والانكار والشبهة الشباب وأذنت أي أعامت والهمز مفتحتين السكبر وقدرهم هرما كتعب تعبها فهو هرما اذا كبر وضعف كذا في المصباح (قوله أالاصطبار) الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا واسمي خبرها أوصفته والخبر محذوف أي موجود والذي لا قاء أمثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مت هل يفتني اصطبار اسمي زوجتي أم تتجلىد وأم امامتلة فالاطلوب بهامع الهمزة تعيين أحدهما أو منقطعة فتكون اضربا عن الاستفهام الاول الى الاستفهام عن التجليد وما ينبغي (قوله الاعمالها في الاسم) أي ولا خبر لها لانها بمنزلة النفي فقولاك ألاماء كلام تام جلا على معناه وهو أني ماء فلا خبر لها لا لفظا ولا تقديرًا كما قاله الساميني والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازني يكون الخبر مقدرا (قوله ولا يجوز الغاؤها) أي لانها كابت وهي لا تلي (قوله بالرفع) مقتضى اقتصاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليحذر (قوله ألاماء باردا) ماء الثاني نعت للاول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق تكررت برجل رجلا صالح ويسمى

نعتا

تفصيل وهو انه اذا قصد بالاستفهام التو بيع والاستفهام عن النفي فالحكم كما

ذكر من انه يبق عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الالغاء فمثال التو بيع قولك أالرجل قائم وقد ثبت ومنه قوله

أ أالارواء لمن ولت شبيبته \* وأذنت بشيب بعدهم

ومثال الاستفهام عن النفي قولك أالرجل قائم ومنه أالاصطبار اسمي أم لها جلد \* اذا ألاق الذي لا قاء أمثالي

وان قصد بالا نفي فذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الاحكام وعليه يقتضى اطلاق المصنف ومذهب سيبويه أنه لم يبق لها الا عملها في الاسم ولا يجوز الغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة لابتداء ومن استعملها لالتعني قولهم ألاماء باردا وقول الشاعر

\* ألامرولي مستطاع رجوعه \*

## الغفلات (ص)

وشاع في ذا الباب اسقاط

الخبر

إذا المراد مع سقوطه ظهر

(ش) إذا دل دليل على خبر

لا النافية للجنس وجب

حذفه عند التميمين

والطائيين وكثر حذفه عند

الحجازيين ومثاله ان يقال

هل من رجل قائم فتقول

لا رجل وتحذف الخبر وهو

قائم وجوباً عند التميمين

والطائيين وجوازاً عند

الحجازيين ولا فرق في ذلك

بين أن يكون الخبر خبر

ظرف ولا جار ومجرور

كـمـثـلـ أو ظرفاً ومجروراً

نحو أن يقال هل عندك

رجل أو هل في الدار رجل

فتقول لا رجل فإن لم يدل

على الخبر دليل لم يحذفه

عند الجميع نحو قوله صلى

الله عليه وسلم لأحد أغير

من الله وقول الشاعر

ولا كريم من ولدان

مصبوح

والى هذا أشار المصنف بقوله

إذا المراد مع سقوطه ظهر

واحتراز بهذا مما لا يظهر

المراد مع سقوطه فإنه

لا يجوز حينئذ الحذف

كأن تقدم (ص)

(ظن وأخوانها)

انصب بفعل القلب جزأى

ابتداء

أعنى رأى خال علمت

وجدا

نعماً موطئاً فهو مبنى على الفتح تركبه مع الأول ويمتنع رفعه عند سيبويه ويجوز عند المازني ويتعين  
تنوين بارداً لأن العرب لم تركب أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثاني توكيداً ولا بدلاً كما في التوضيح  
لأنه مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مرادف له حتى يؤكده ولا مساوياً حتى يبدل منه لكن يجوز بعضهم  
التوكيد في قوله تعالى بالناسية ناسية كاذبة فكذا هنا وجوز في النسك كونه عطف بيان لجواز كونه  
أوضح من متبوعه (قوله فيرأب) بفتح التحتية والهمزة وسكون لراء آخره موحدة أى يصلح وفاعله  
ضمير العزم وأنأت بمثابة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التأنيث أى أفسدت ويد الغفلات فاعله  
وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكسب وأثبت من لوازمه اليد تخميلاً واحتج المازني  
بالبيت على سيبويه فقال مستطاع إما خبر لا فيمطل قوله لا خبر لها وصف لا سمهاً إعادة للإبتداء فيمطل قوله  
بعدم ذلك وأياً كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبراً مقدماً عن رجوعه والجملة صفة  
ثانية لعزم بعد وصفه بولى ولا خبر إلا قال الرود أنى ونحو الروصية مكبرة إذ لا يشك عاقل في أن المتمنى إنما  
هو استطاعة رجوع العزم لا العزم المدبر المستطاع رجوعه فمستطاع هو الخبر بلا شك (تنبيه) تردألاً  
للتنبيه وهى الاستعانة فتدخل على الجملتين نحو ألا أن أولياء الله الخ ألا يوم يأتيهم وللعرض  
والتخصيص فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقتلون قوماً الخ (قوله إذا المراد الخ)  
إذا شرطية كما يشير إليه صفيح الشارح فالذال مفتوحة وليست هى إذا الفعلية لأن المراد لا يظهر فى كل  
تركيب كما لا يخفى (قوله إذا دل دليل) أى مقالى كوقوعها جواباً للسؤال أو حالى بأن دل عليه السياق  
نحو فلا فوت أى لم قالوا لضيرأى علينا وأكثراً يحذفه الحجازيون مع أن نحو لا اله الا الله فيرفع ما بعد الألى  
البديلية من ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى قول بعضهم من محل  
الاسم قبل الناسخ وليس هذا مبني على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح السكاكية فتأمل (قوله)  
أغير من الله المراد بالغيرة لازمة وغايتها وهومقت من تعرض لمحامره لا انفعال النفس من فعل  
ما يستكره لاستحالة على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته تكاف يخاف غضب من فعلها  
والصدر غيرا تكوفاً وغيره كضربة ولا يكسر أولهما كما قاله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كريم الخ)  
قيل أنه لحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والمابعة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها  
فقدمت حاتماً فقال النبي

هلا سألت النبيين ما حسبي \* عند الشتاء إذا ما هبت الريح

ورد جازرهم حرفاً مصرمة \* فى الرأس منها وفى الاصلاء تلميح

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها \* ولا كريم من الولدان مصبوح

والحرف النافقة المهزولة أو المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هى التى يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون  
أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتلميح الشحم لشبهه بالملح فى البياض واللحاق جمع  
لقوح وهى النافقة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشده بضرع النافقة لئلا يرضها ولدها وإنما تاقى وترك  
عند عدم الابن والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبغته سقيته المصبوح  
والله سبحانه وتعالى أعلم

(ظن وأخوانها)

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم (قوله جزأى ابتداء) الاضافة لادنى ملابس أى جزأى جملة  
ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق بالبعض لأن أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدأ يلزم الحذف أو  
الصدر أو غيره مما يمتنع فى كان الاسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا مقدماً على أنه مفعول أول

(ش) هذا هو القسم الثالث من الافعال الناسخة للابتداء وهو ظن وأخواتها وتنقسم الى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتقسم الى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذكر المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودرى وتعلم والثاني منهما ما يدل على الرجحان وذكر المصنف منها ثمانية ظن وظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب فثال رأى قول الشاعر

رأيت الله أكبر كل شئ

محاولة وأكثرهم جنودا فاستعمل رأى فيه لليقين وقد نستعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا أى يظنونونه ومثال علم علمت زيدا أخاك وقول الشاعر

علمت البازل المعروف فانبعث

اليك بنى واجفات الشوق والامل

ومثال وجد قوله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاستبين ومثال درى قوله

درى الوفى العهد ياعرو فاغتمط

كأهم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استههما في البابين كان كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبر برفقه فعلى اضمار القول أى مقولا فى كل واحد منهم اختبره بنفسه ومثله فى كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدا والخبر الا بعد استيفاء فاعلها أى وجوده وذكره وان تأخر عنها فان قلت نحو حسبت زيدا هجر او صيرت الطين خرفا ليس أصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد عمر ولا الطين خرف لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح فى الاول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفى الثانى باعتبار الاول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعنى أو حال من مفعوله (قوله الله) بسكون الذا ل لغة فى الذى وكاعتد صلته احترز به عن جعل التى من أفعال المقاربة وقد صرت والتى بمعنى صبر وستأتى (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لامن الهبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الحريرى انه من لحن الخواص ويرده قصة هب أن أبانا كان حمارا كذا فى شرح الجامع (قوله والتى) مبتدا وكصير اصلته وبها انصب خبره أى والافعال التى بمعنى صير انصب بها أيضا مبتدا وخبرا كما نصبهما بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها النظم تبعا للاخفش وغيره سماع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دل على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلاما زيدا فتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الخواص فان كان مما يسمع فذاك والافقيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى قسمين) قسمها غيره الى أربعة فوجد ودعى لليقين فقط وحجا وزعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث فى الاول والرابع فى الثانى نظرا للغالبا فيهما وتقليلا للاقسام ثم نبه عند ذكر كل واحد على محييه لغير ذلك (قوله فثال رأى) أى اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لابعنى أبصر أو أصاب برئته والاتعات لواحد وأما معنى رأى والاعتقاد فحصل كلام الرضى بعديتها نارة لاثنين كراى الشافعى كذا احتلالا ومنه قوله

رأى الناس الامن رأى مثل رأيه \* خوارج ترا كين قصد الخارج وتارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافا لاولهما كراى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك

اه وصرح هذا عدم الاحتياج حية ثلثان تقدير المفعول الثانى لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مصرح فليجز الاقتصار عليه وان كان فى الدما معنى ما يخالفه (قوله محاولة) أى قدرة وهو تمييزا لكبر الباء الموحدة كما ان جنودا تمييزا لأكثرهم بالثلاثة (قوله انهم يرونه) أى يظنون البعث بعيدا أى ممتنعان زوا أى نعلمه قريبا أى واقعا لان العرب تستعمل البعث فى النفي والقرب فى الوقوع فى الآيات الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتأتى للظن قليلا نحو فان علمته وهن مؤمنات وكان عليه ذكركه كراى أما التى بمعنى عرف فستأتى فى المتن والتى من علم يعلم عامسا كفرح وفرح فرحافو أعلم والمرأة عامسا اذا انشقت شفقه العليا فلازم ويقال عامه يعلمه ككسره يكسره اذا شق شفقه ومشقوق الشقة السفلى يسمى أفليح بالفاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو بالجر باضافته اليه وانبعث أى انطلقت وواجفات الشوق بالحجم والغاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لابعنى أصاب الشئ أى لقيه والاتعدت لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضا ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد لازوم الثلاثة ومصدرها الثالثة موجهة بفتح الميم وكسر الحميم والثانية وجدا بفتح الواو والاولى بتثنيها كفى القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول والثانى الوفى وهو صفة مشبهة فالعهدا ماضيا لها ومضاف اليه وانصب على التشبيه بالمفعول به



وعروهم بخرم بخذف التاء والاعتباط بالغين المحجمة من الغبطة وهي بمعنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه والظاهر أن المعنى فليغبطك غيرك أو أنه دعاء له بدوام اغتباط الغير له كناية عن دوام أو صافه الجيدة قال أبو حيان ولم يعد أصحابنا يرى فيما تعدى المفعولين وله ضمها في البيت معنى عامات والتضمن لا ينقاس اهـ لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعديه لواحد بالباء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهزمة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدراكم به قيل الامع الاستفهام في تعدى لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسد الجمل مسد المفعولين والوجه ما في اللمع والمعنى انما سدت مسد المفعول بالباء فقط فهي في محل نصب باسقاط الجار كما في فكرت أن هذا صحيح أم لا (قوله) وهي التي بمعنى اعلم أي لا التي في نحو تعلم الفقه مثلاً والاعتدت لواحد والفرق بينهما أن هذه أمر بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه والاولى أمر بتحصيله في الحال بما يندكر من المتعلقات والكثير المشهور دخولها على أن وصلتها فتسدد مسد مفعولها كقوله

فقلت تعلم أن للصيد غرة \* والانضيحها فانك خاتله

وفي حديث الدجال زلتموا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثاني قهر (قوله خلت زيدا الخ) ومضارعها خال والكثير فيه كسر الهزمة على غير قياس كقوله

اخالك ان لم تغضض الطرف ذاهوى \* يسومك ما لا يستطيع من الوجد

فان كانت خال بمعنى تكبر أو ظلع في مشيه أي عرج أو عوج فلازمة (قوله دعاني) أي سمانى الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الخلق والياء من خلتي مفعول أول والثاني جلة في اسم وقوله فلا أدعى به يظهر أنه على تقدير الانكار أي أفلا أدعى به والحال أنه أول اسم لي وقد عمل خال في ضميرين لشي واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب) أي بكسر السين بمعنى ظن والاكثر في مضارعها الكسر أيضاً ويقال الفتح وإن كان القياس في مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرهما فان كانت بمعنى صار أحسب أي ذاشقرة وبياض وجرة فلازمة أو بمعنى اعتدت لواحد وفتحت سينها في الماضي وضمت في المضارع ومصدرها حسبا كنصر او حسباناً بالضم والكسر وحساباً وحسابة وحسبة بكسرها فاموس (قوله رباحاً) تمييز تخير وثاقلاً كناية عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أي لا بمعنى كفل أو رأس أي شرف وساد والاعتدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من الهزال والافلازمة اما الهزل ضد الجذل فيبني للفاعل (قوله فان زعميني الخ) الياء مفعول أول وجلة كنت الخ ثان وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لا أفعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسب لانه لا يصدر غالباً الا من الجاهل والاكثر تعدى زعم إلى أن وصلتها كتعلم نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت اني تغيرت بعدها \* ومن ذا الذي ياعز لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتي على قول السيراني الزعم قول مع اعتقاد صح أو لا فإذا قلت زعم فلان كذا فعنه قاله معتقده وان كان اعتقاده غير صحيح أماعلى قول الجرجاني أنه قول مع علم فن أفعال اليقين وقال ابن الأنباري انه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أي مطية النسبة الكذب إلى الغير فإذا قلت زعم فلان كذا فكذا قلت كذب أي قال قولاً غير صحيح فعلي هذا لا نكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معنقدا لما قال ويحتمل ان المعنى مطية الكذب أي هو يتصل إلى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبري نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بشس مطية القوم زعموا اذا

وهي التي بمعنى اعلم قوله

تعلم شفاء النفس قهر

عدوها

فبالغ بلطف في التحصيل

والسكر

وهذه مثل الأفعال الدالة

على اليقين ومثال الدالة

على الرجحان قولك خلت

زيداً أخاك وقد استعمل

خال لليقين كقوله

دعاني الغواني عمهن

وخلتي

لي اسم فلا أدعى به وهو أول

وظننت زيدا صاحبك

وقد نستعمل لليقين

كقوله تعالى وظننوا أن

لاملجأ من الله الا اليه

وحسبت زيدا صاحبك

وقد نستعمل لليقين كقوله

حسبت التقي والجود خير

تجارة

رباحاً اذا المرء أصبح ثاقلاً

ومثال زعم قوله

فان زعميني كنت أجهل

فيكمو

فاني شررت الجلم بعدك

بالجهل

ومثاله عند قوله فلا تعد المولى شريكك في الغنى \* واسكنها المولى شريكك في العدم ومثاله حقا قوله قد كنت أجحوا بأعمر وأخافقة حتى ألت بنا يوم مات ومثاله جعل (١٥٠) قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أنا وقيد المصنف

جعل بكونها بمعنى اعتقد احتراز من جعل التي بمعنى صير فانها من أفعال التحويل لا من أفعال القلوب ومثاله ب قوله فقلت أجرني بأمالك والافهني امرأها لكا ونه المصنف بقوله أعني رأى على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو رأى وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب ومنها ما ليس كذلك وهو قسمان لازم نحو جبن زيد ومتعد إلى واحد نحو كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالقسم الاول من أفعال هذا الباب وهو أفعال القلوب وأما أفعال التحويل وهي المرادة بقوله والف كصبرا إلى آخره فتعدي أيضا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وعدا لبعضهم سبعة صبر نحو صبرت الطين ابريقا وجعل نحو قوله تعالى وقسمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منسورا ووهب كقوله ووهبني الله فذلك أي صبرني وتخذ كقوله تعالى لتخذت عليه أجرا واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خيلا وترك

هو تحذير من الحساية بلان ثبت للحكي لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر ان ليس مراد السبراني ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً فن العلم قول أبي طالب ودعوتني وزعمت أنك ناصح \* أي قلت ذلك عالمه بدليل قوله بعد \* ولقد صدقت وكنت ثم أمينا \* ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أي قالوا ذلك معتقديه لا عن دليل ولذلك قال الفاكهي انه يستعمل في الحق والباطل وأكثر استعماله فيما يشك فيه أي فاذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كما في الآية وقد تكون شاك فيه فتأمل (قوله عند) أي لا بمعنى حسب المال والاعتد لواحد (قوله فلا تعد المولى) هو لئلا يمان بن بشير الصحابي وقوله

واني لأعطي المال من كان سائلا \* واغفر للمولى المجاهر بالظلم واني متى ما تلفني جازم له \* فبايننا عند الشداثم من صرم أي قطع والمراد بالمولى الخليف أي أو صاحب أي لا تحسب صاحب هو من يخاطبك في الغنى بل في العدم بضم فسكون أي الفقر لان كل الناس تتفق للغنى كما قال ابن دريد في مقصورته

والناس كلا ان بحث عنهم \* في كل أقطار البلاد والقرى عبيد ذي المال وان لم يطمعوا \* من غمره في جرة تشفي الصدا وهم لمن ألقى أعداء وان \* شاركهم فيما أفاد وحوى وقال آخر

حتى السكاب اذا رأت ذا أثره \* حنت اليه وحكت أذنانها واذا رأت يوما فقيرا معدا \* هرت عليه وكشرت أذنانها

(قوله حجا) أي بمعنى ظن لا بمعنى قصد أورد أوساق أو حفظ أو كتم أو غلب في الحاجة من حاجيته فحجونه أي فاطنته فغلبته والاعتد لواحد في السكل ولا بمعنى أقام أو بخل والا فلازمة (قوله أخافقة) بتثنية أخ لعدم اضافته وثقة صفته أي موثوقه أو بالاضافة أي أخا وثوق والمهمات الحوادث (قوله والا فهني) أي ظنني هالكا (قوله أي صبرني) هو بهذا المعنى لازم الماضي لجر يانه كالمثل والقداء بالكسر بدوي قصير وبالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتخذت عليه أجرا) مقتضى الشارح انه بمعنى صبرت ففعوله الاول أجرا والثاني عليه لكن فسرهما البيضاوي بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى اذا ما تركته) حتى ابتداءية وما زائدة وجواب اذا قوله بعده

تغمده حتى ظالمنا ولوى يدي \* لوي يده الله الذي هو غالبه

قاله فرعان في ابن عاقله وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج الى من يزيل القدر عن نفسه وأنفه وتعهد بالغين المججمة أي ستر وحج وأصل ترك كونها بمعنى طرح وخلي فلها مفعول واحد فضم من معنى صبر فتعدي لاثنتين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا يبصرون (قوله رمى الحدنان الخ) حدنان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفي السجاعي بفتح جتين تجدد مصائبه فهو مرفوع بضم الذنون وفسره العيني بالليل والنهار ومقتضاه انه مشئى حدث بفتح حتين بمعنى حادث فنونه مكسورة وعليه فضمه يرد لاقدر أي مقدار من المصائب وسمن بفتح الميم من باب دخل كما في المختار أي خزن ويطاق على السرور أيضا كما في القاموس فهو من الاضداد (تنبيه) عد بعضهم من أفعال التمييز ضرب العامل

كقوله وتركنا بعضهم يومئذ يؤرج في بعض وقوله وريته حتى اذا ما تركته \* أألقوم واستغنى عن المسح شاربه في ورد كقوله رمى الحدنان نسوة آل حرب \* بمقدار سمدن له سمودا فرد سمورهن السود بيضا \* ورد وجوههن البيض سودا (ص)

ما  
من قبل هب والامر هب  
قائلزما

كنا تعلم ولغير الماض

من

سواءما اجعل كل ماله

زكن

(ش) تقدم ان هذه

الافعال قسمان أحدهما

أفعال القلوب والثاني أفعال

التحويل فاما أفعال القلوب

فتمنقسم الى متصرفة وغير

متصرفة فالمتصرفة ما عدا

هب وتعلم فيستعمل منها

الماضي نحو ظننت زيدا

قائما وغير الماضي وهو

المضارع نحو وظن زيدا

قائما والامر نحو وظن زيدا

قائما وامم الفاعل نحو أنا

ظان زيدا قائما واسم المفعول

نحو زيدا مذكورا أبوه قائما

فأبوه هو المفعول الاول

وارتفع لقيامه مقام الفاعل

وقائما المفعول الثاني

والصدر نحو عجب من

ظنك زيدا قائما وبثبت لها

كلها من العمل وغيره ما ثبت

للماضي وغير المتصرف

انسان وهما هب وتعلم بمعنى

اعلم فلا تستعمل منهما الا

صيغة الامر كقوله

تعلم شفاء النفس قهر

عدوها

فبالغ بلطف في التحجيل

والعكس

في مثل كضرب الله مشلا اعبدا واضرب لهم مثلا اصحاب القرية فمثلا مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه وينبذ  
كسبيل فر يق من الذين الخ فكسب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبذ لان الظرف  
يجب احتواؤه على فاعل عامله ورد الورداني هذا الوجوب بانه لا شك في صحة قولك أبصرت الهلال بين  
السحاب على ان بين ظرف لا بصرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالخ لا ينبذ بمعنى طرح ووراء ظرف  
له لا بمعنى صبر وأما ضرب فاختار في التسهيل انه بمعنى ذكر ومثلا مفعول له والمنصوب الثاني بدل أو بيان  
(قوله وخص) اما ماض مجهول وبرجحه آخر البيت وأمر ويؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله واتو  
ضمير الشأن ومن قبل هب صلة ما أي ماذ كمن قبله (قوله والامر) مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره ألزما  
والجمله خبر الامر رابطها محذوف أي الزمه أو ان الامر مفعول ثان مقدم لا لزوم لجواز تقديم معمول الخبر  
القسمي على الاصح (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل والاو كل المضاف الى الموصولة والموصوفة  
بجمله زكن أي علم ومن سواهما حال من غير أي اجعل كل الاحكام التي علمت للماضي ثابتة لغيره حال كون  
ذلك الغير من سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالخصر على خروج الصفة  
المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم وأفعال التفضيل والتعجب لان الاول لا ينصب المفعول أصلا والثاني  
لا ينصب مفعولين وان صح صوغها من الثاني كز بدأ علم من عمر وروما علم صيان (قوله أنا ظان) أي  
أنارجل ظان فالضمير في ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر أنا لان اسم الفاعل لا يعود  
ضميره الا على الغائب كقوله بعض المحققين اه سجعى (قوله الا صيغة الامر) اما هب فانفاق واما  
تعلم فعند الاعلم وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج أي علمت قال سم وقياس  
تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختصت القلبية المتصرفة الخ) واختصت أيضا بان يسند مسند  
مفعولها أن وأن وصلتهما وان كانتا في تقدير المفعول لضمهما المسند والمسنود اليه صريحا وهي حينئذ متعامة  
في لفظ المصدر المتصدي من الصلة لا في محل الجملة لانها ليست معلة عنها والاكسرت ان ويجوز كون فاعلها  
ومفعولها ضميرين متصلين لسمي واحدا كظننتني قائما وختلني لي اسم أن رآه استغنى وألحق بها في ذلك  
رأى الحامية والبصرية بكثرة نحو اني أراي أعصر خرا وقوله

ولقد أراي للرماح دريئة \* من عن يميني تارة وشمال

وعدم وفقد روجد بمعنى لقي بقلة دون لقي الا فاعل لا يكون الفاعل مفعولا بل  
ضربت نفسي وظلمت نفسي لمتغير اللفظان فان ورد ما بعده قدره النفس نحو وهزي اليك واضم اليك  
جناحك أمسك عليك زوجك أي الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة  
مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر في اتحادهم مع الفاعل ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال  
ظننت نفسي عالمة وجوزة ابن كيسان فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا  
اي (قوله بالتعليق والالغاء) أي بمجموعهما أو ان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفة منها فلا ينافي  
أنه يشارك في الالغاء كان كز بدأ علم من عمر وروما علم صيان (قوله أنا ظان) أي  
ما يساعده كذا في النسك ويشارك في التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فليظن أنها أركي طعما  
فستبصرو ويصرون بأيكم المفتون يستأون أيان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو عرفت من أنت ونسبت  
أيهم زيدا علم أن الجملة مع المعلق سادة مسند المفعولين ان لم ينصب الاول والافسد الثاني كعلمت زيدا أبو  
من هو قال بعض المغاربة فالعامل حينئذ ملحق عن العمل في لفظ الجملة عامل في محلها النصب على أنها  
مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لان حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في محل نصب ولا يؤثر العامل في  
لفظها وان لم يوجد ملحق كعلمت زيدا أبو قائم ويؤيد الاول ما سيأتي في الشرح عند تمثيله بان لبتهم فان

فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لما منع نحو ظننت لز بد قائم فقولك لز بد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لاجل المانع لها من ذلك وهو اللام  
 لكن في موضع نصب بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبته نحو ظننت لز بد قائم وعمره منطلقا فهي عاملة في لز بد قائم في المعنى دون اللفظ والالغاء  
 هو ترك العمل لفظا ومعنى للمانع (١٥٢) نحو لز بد ظننت قائم فليس لظننت عمل في لز بد قائم لافي المعنى ولا في اللفظ

كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجمله في محل نصب باسقاطه كفسكرت أهذا يصحح أي في ذلك  
 أو بنفسه فالجمله سادة مسده ان لم يذكركم فرت أيهم زيدوا فالراجح انها بدل منه كعرفت زيدا أبو من  
 هو حال لانها انشائية فقبل بدل كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتغال بالتقدير والظاهر جريان  
 الخلاف المتقدم في التعليق وعدمه هذا أيضا (قوله فالتعليق ترك العمل الخ) سمي بذلك لعمل العامل  
 في المحل دون اللفظ فكأنه لم يعمل كالرأ المعلقة لامر وجه ولا معلقة لاساءة الزوج عشرينها (قوله المانع)  
 هو اعتراض ما له صدر الكلام وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لثلاث نزول صدارتها  
 بسبب عمله فيها وفيما بعدها فتكون حشوا وهو باطل (قوله لا المانع) أي لفظي بل معنوي وهو ضعف  
 العامل بتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال التحويل) أي لقوتها لانها تؤثر في القدرات بقلبها وتحويلها  
 وانقلبية لا تقوى على التأثير فيها الضعفاء انما تؤثر في الاحداث المأخوذة من معانيها الثانية فعلق وألفت  
 ومنع من ذلك في هب وتعلم لزوم لفظهما حالة واحدة فناسب كون عملهما كذلك وهل المراد بعدم الغاء  
 ما ذكر أنه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلا وعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلا وأنه  
 يدخل ويلحق بالظاهر فيهما الاول فليحذر (قوله لافي الابتداء) عطف على محذوف أي في حال توسط  
 العامل أو تأخره لافي حال الابتداء به أي جملة قبلهما فهنا ابتداء لغوى وفي آخر البيت اصطلاحى ففيه  
 الجنس التام لاختلاف معناه مع اتفاق لفظهما ولا تضرب في الاول لكونها في نية الانفصال كما ذكره  
 علماء البديع (قوله يجوز الغاء هذه الخ) أي بشرط عدم انتفاء الفعل والاتباع الاعمال كن بدائعا  
 لم أظن لان الغاء حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجه في المعنى الى المفعولين وأما  
 قوله وما خال لدينا الخ فقول بمسألة في لامني ولوسلم فلا تناقض فيه لا بثنائه على النفي من أوله فتأمل  
 ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والواجب الالغاء كن بد قائم ظني غالب  
 لا تمتنع عمل المصدر مؤخر ونحو لز بد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقبل الفعل معلق بها لامني  
 ومثلها باقي المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله سيمان) أي لان الفعل لما ضعف بالتوسط  
 قادمه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن أي لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا  
 تأخر فانه يضعف فقدم عليه المعنوي (قوله فالالغاء أحسن) أي اذا لم يؤكده العامل بمصدر منصوب  
 كن بد قائم ظننت ظنا والافصح الالغاء اذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فيبينها  
 شبه التثافي فان أكد بضمير المصدر أو بإشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتهم في المصدرية وكذا يقال  
 في المتوسط (قوله وان تقدمت) أي على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليهما في معية معلق بالجملة غيرهما  
 كما ظننت زيدا قائما فقبل يرجح الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتين  
 لتقدم ما في الاول وان في الثاني الالغاء على الأرجح (قوله وأمل) عطف مرادف وهو لا يكون  
 الا بالواردة منصوب تقدير للضرورة على حد \* أي الله ان أسموها بام ولا أب \* وخال بكسر الهمزة  
 أفصح من فتحها والتحويل العطاء (قوله كذلك) أي مثل الادب المذكور في قوله قبله

ويثبت للضارع وما بعده  
 من التعليق وغيره ما ثبت  
 للماضى نحو أظن لز بد قائم  
 وزيد أظن قائم وأخواتها  
 وغير المتصرفه لا يكون  
 فيها تعليق ولا الغاء وكذلك  
 أفعال التحويل نحو صير  
 وأخواتها (ص)  
 وجب وز الالغاء لافي  
 الابتداء  
 وانوضح من الشأن أولام  
 ابتداء  
 في موهب الغاء ما تقدم  
 والتزم التعليق قبل نفي ما  
 وان ولا لام ابتداء  
 اوقسم  
 كذا والاستفهام ذاله  
 انحنم  
 (ش) يجوز الغاء هذه  
 الافعال المتصرفه اذا وقعت  
 في غير الابتداء كما اذا وقعت  
 وسطا نحو ز بد ظننت قائم  
 أو آخر نحو ز بد قائم ظننت  
 واذا توسطت فقبل الاعمال  
 والالغاء سيمان وقيل الاعمال  
 أحسن من الالغاء وان  
 تأخرت فالالغاء أحسن وان  
 تقدمت امتنع الالغاء عند  
 التبعيض بين ولا تقول ظننت  
 ز بد قائم بل يجب الاعمال

فتقول ظننت زيدا قائما فان جاء من لسان العرب ما يوهم الغاء هامة مقدمة أول على اضمار ضمير الشأن كقوله  
 أرجو وأمل ان ندنو مودتها \* وما خال لدينا منك تنو يل فالتقدير ما خال لدينا منك تنو يل فالحاء ضمير الشأن وهي المفعول  
 الاول \* ولدينا منك تنو يل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا لغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله  
 كذلك أدبت حتى صار من خلتي \* انى وجدت ملاك الشيمة الادب

والتقدير اني وجدت الملاك الشيمة الادب فهو من باب التعليق وليس من باب الالغاء في شيء وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره الى جواز الالغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تأويل البيهقي وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينبه على ان الالغاء ليس بلازم بل هو جائز بحيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فانه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل ما للنافية نحو ظننت ما زيد قائم أو ان النافية نحو علمت ان زيدا قائم ومثاله بقوله تعالى ونظنون ان لم يثمت الا قليلا وقال بعضهم ليس ههنا من باب التعليق في شيء لان شرط التعليق انه اذا حذف المعاني تسلط العامل (١٥٣) على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلا

حذفت ما لقات ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لايتأني فيها ذلك لانك لو حذفت المعاني وهوان لم يتسلط تظنون على لبتهم اذ لا يقال وتظنون لبتهم ههنا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالجمع عليه من انه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشبهه لذلك وكذلك يعلق الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لاز يدقائم ولا عمرو أولام الابتداء نحو ظننت لز يدقائم أولام القسم نحو علمت ليقوم زيدا ولم يعدها أحد من النحويين من المعاني والاستفهام وله صور ثلاث الأولى أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك الثانية أن يكون

اكتنيه حين أناديه لا كرمه \* ولا أقبه والسوءة للقب وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشيمة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله) والتقدير اني وجدت الخ قيل يجوز في كل من البيتين تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد كالاشموني خلافا لما يرويه صفيح الشرح اه والظاهر امتناع اللام في الاول لانها لتأكيد الاثبات فتناهي النفي فتأمل (قوله بل هو جائز) أي الامع المصدر واللام فيجب كاسر (قوله فانه لازم) أي الا اذا كان المعاني في المفعول الثاني كعلمت زيدا من هو فانه يجوز نصب زيدا لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول أول والجملة في محل الثاني ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما في قوله ان أحد الا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير في يقول شيئا واحدا في المعنى (قوله) ولعله مخالف الخ هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) قيدها هي وان في الشذور والجامع بالواقعين في جواب القسم لانها لا يلزمان المصدر الا حينئذ كما نقله في المغني عن سيبويه في لوان مثلها قال في التوضيح والقسم اما مفعول كعلمت والله ان زيدا قائم ولا زيدا قائم ولا عمرو ومقدر كعلمت الى الشرح اذا قدر فيها القسم فالعامل في ذلك معلق عن العمل في جملة جواب القسم فهي في محل نصب امسلاط العامل عليها وان كانت جملة الجواب في محل لها من حيث القسم لكن في النكت ان التقييد بذلك مذهب الكوفيين والبصريون على خلافه قال ولذا أطلقته في القطر وقد بسطته في حاشية التوضيح اه (قوله) ولا عمرو كرر لالوجوب مع المعرفة لا لالغاء لامعها لكن لافرق هنا بين الملقاة والعاملة كليس أو ان (قوله) اسم استفهام أي لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن أخذت وعن تسأل (قوله) اعلم عرفان الخ انما نبه على هذين دون باقي الافعال مما صرنا التنبيه عليه لانها أصل أفعال اليقين والظن ولم يخرجها حينئذ عن كونها قلبيين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله) اذا كانت علم معنى عرف الخ صريح في ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكمالات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فمعنى علمت زيدا قائما علمت انصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضي لافرق بينهما جاني المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي (قوله) ولراي متعلق بانم بمعنى انسب ثم ان أريد بالرؤ بالفظها وهو المصدر الاصطلاحي فاضافة رأى إليها لامية لنسبتها إليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناه هو العلم فن إضافة الدال للدلول وما مفعول انم وانتم أي انفسب صلتها ولعلم متعلق به وطالب حال من علم احترزه عن العرفانية ومن قبل امامتعلق بانتمي لجر دال الايضاح أي من قبل ذكر العرفانية كما

مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلام أيهم أبوك (خضري) - اول) الثالثة ان تدخل عليه أداة الاستفهام نحو علمت أو يد عندك أم عمرو وعلمت هل زيد قائم أم عمرو (ص) لعلم عرفان وظن نهمة \* تعدية لواحد ملزمة (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أي عرفته ومنه قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أممها تكملون شيئا وكذلك اذا كانت ظن بمعنى انهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أي انهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين أي بمنهم (ص) ولراي الرؤ يا نهم ما لعلما \* طالب مفعولين من قبل انتمى (ش) اذا كانت رأى



حامية أي لا روي في المنام تعدت الى المفعولين كما تعدى اليهما المذكورة من قبل والى هذا أشار بقوله ولأرى الروي يا نهم أي انساب لراي التي  
مصدرها الروي يا نهم المتعدية الى اثنين فعبر عن الجملة بما ذكر لان الروي بان كانت تقع مصدر الغير رأى الجملة فالشهور كونها مصدرا  
لها ومثال استعمال رأى الجملة (١٥٤) متعدية الى اثنين قوله تعالى اني أراي أعصر خرافا لاء مفعول

أول وأعصر خرافا جملة في  
موضع المفعول الثاني  
وكذلك قوله  
أبوحنش يورقني وطلق  
وعمار وأونة اثالا  
أراهم رفقتي حتى اذا ما \*  
تجاني الليل وانخزل الخزالا  
اذا أنا كالذي يجري لورد  
الى آل فلم يدرك بلالا  
فألهاء والمجم في أراهم  
المفعول الاول ورفقتي هو  
المفعول الثاني (ص)  
ولا تجز هنا بلا دليل \*  
سقوط مفعولين أو مفعول  
(ش) لا يجوز في هذا  
الباب سقوط المفعولين  
ولا سقوط أحدهما الا  
اذا دل دليل على ذلك  
فمثال حذف المفعولين  
للدلالة ان يقال هل ظننت  
زيدا قائما فتقول ظننت  
التقدير ظننت زيدا قائما  
حذفت المفعولين لدلالة  
ما قبلهما عليهما ومنه قوله  
بأي كتاب أم بآية سنة  
تري حبيبهم عارا على  
وتحسب  
أي وتحسب حبيبهم عارا على  
حذف المفعولين وهما  
حبيبهم وعارا على لدلالة

يشير اليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أي حال كونها من قبل المفعولين وهو أولى لينص على ان الجملة  
لا تأتي كما أفهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذ المتبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز العاوه ولا تعليقها  
خلافًا للشاطبي (قوله حامية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كقفل وعنق مصدر حلم يحلم كقتل يقتل اذا  
رأى في منامه شيئا (قوله بما ذكر) أي يرى الروي أو قوله لان الروي بالخ جواب عما يقال ليس في كلامه  
نص على المراد اذا الروي يستعمل مصدر الرأي مطلقا حامية أو غيرهما فأجاب بما ذكر ومنه ذهب الحريري  
والمنصف انها لا تأتي لغيرهما فلا اشكال عليه وأما الروية بالتاء فالغالب كونها للبصرية والعلمية (قوله أبو  
حنش) اسم شخص وكذا اطلق وعمار وأثالا صرخم أثالة في غير النداء للضرورة ويورقني أي يسهرني  
خبر الاول وحذف خبر ما بعده لدلالة عليه وأونة جمع أو ان ظرف للخبر المحذوف أي يورقوني أونة وحتى  
ابتدائية واذا الاولى شرطية وتجاني الليل وانخزل بمعنى ذهب واذا الثانية بخافية دخلت في جواب الاولى  
والورد المنهول أي الماء العذب والآل بالمد السراب الذي يرى وسط النهار كأنه ماء وبلاا بكسر الموحدة  
ما قبل به الخلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر رفقته فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما  
(قوله ورفقتي هو المفعول الثاني) بحث فيسه السامني بان القصد انه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لانه  
محقق قبل ذلك قال فرفقتي حال لانه بمعنى مرافقي اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة وقد يقال المحقق كونهم  
رفقته بقظة لامنا كما هو فرض كلام الشاعر على ان المراد هنا بالرفقة الاجتماع الجسمي لا الصداقة المحقة  
كما عطيته النظر السديد أي أراهم بحتم عين في فهو مفعول ثان جزما ولا اشكال أصلا فتدبر (قوله بلا  
دليل) والحذف حينئذ يسمى اقتصارا والذي لا دليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما  
الثاني فاتفق لان المفعول في الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد بحذف أحدهما فقط بلا دليل كحذف  
جزء الكلمة وهو ممنوع بخلاف حذفهما معا فختلف فيه لانه كحذف الكلمة بتمامها وهو ساغ وجوز  
الا كثرون مطلقا والأعلم في أفعال الظن دون العلم ومنه سيويو والاحفش مطلقا كما هو ظاهر المنصف  
وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أي يظن مسموعه حقا فظننت ظن السوء أي ظننت انقلاب الرسول  
والمؤمنين منتقيا ونحو من يسمع يخل أي يظن مسموعه حقا فالحذف في كل الدليل لان أعنده علم الغيب  
يشعر بهما في الاول وبل ظننت ان لن يتقلب الرسول الخ أوضح دليل عليهما في الثاني ويسمع في الثالث  
يشعر بالاول وحال مخاطب الثاني (قوله في هذا الباب) أي لا نعدم الفائدة فيه بالحذف اذ يكون اخبارا  
بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم اذ لا يتخلوا حصن ذلك بخلاف غير هذه الأفعال كاعطيت وكسوت  
وضربت فالأخبار بمجرد الفعل مفيد وان لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد الفائدة فافهم  
ثم محل المنع اذا أريد مطلق علم أو ظن فان أريد ظننت ظنا عجيبا أو أريد تجدد الظن مثلا وأبهم المظنون  
لنكتة فينبغي الجواز كما في الروداني وكذا اذا قيد بظرف كظننت في الدار أو عندك لحصول الفائدة  
حينئذ كما في التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو وأبلغ في المعنى كما في الروداني والضهير في  
حبيبهم لآل البيت وهو لا كميته (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أي والله لقد نزلت  
وقوله فلا تظني غيرهم مفرغ على ذلك القسم وهما غيره لانزول المفهوم من نزلت ومعنى متعلق بنزلت وكذا

ما قبلهما معا ومثال حذف أحدهما للدلالة ان يقال هل ظننت أيدا قائما

بمنزلة

فتقول ظننت زيدا أي ظننت زيدا قائما فتحذف الثاني للدلالة عليه ومنه قوله ولقد نزلت فلا تظني غيره \* مني بمنزلة الحب المكرم  
أي فلا تظني غيره واقعا غيره هو المفعول الاول وواقعا هو المفعول الثاني وهذا الذي ذكره المنصف هو الصحيح من مذاهب النحويين  
فان لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا في أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما تري ظننت زيدا قائما

(ص) وكتظن اجعل تقول ان ولي \* مستفهما به ولم يفصل  
(ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جملة ان تحكى نحو قال زيد عمر ومنطلق (١٥٥) وان تقول زيد منطلق لكن الجملة

بعده في موضع نصب على  
المفعولية ويجوز اجراؤه  
مجرى الظن في نصب المبتدأ  
والخبر مفعولين كما تنصهما  
ظن والمشهور ان للعرب في  
ذلك مذهبين أحدهما وهو  
مذهب عامة العرب انه  
لا يجري القول مجرى  
الظن الا بشرط ذكر  
المصنف منها أربعة وهي  
التي ذكرها عامة النحويين  
الاول ان يكون الفعل  
مضارعا الثاني أن يكون  
للمخاطب واليهما أشار  
بقوله اجعل تقول فان  
تقول مضارع وهو  
للمخاطب الثالث أن يكون  
مستفهما باستفهام واليه  
أشار بقوله ان ولي  
مستفهما به الشرط الرابع  
أن لا يفصل بينهما أي بيان  
الاستفهام والفعل بغير  
ظرف ولا مجرور ولا  
معمول الفعل فان فصل  
بأحدهما لم يضر وهذا  
هو المراد بقوله ولم يفصل  
بغير ظرف الى آخره  
فمثال ما اجتمعت فيه  
الشروط قولك أتقول  
عمر انطلقا فمفعول  
أول ومنطلقا مفعول ثان  
ومنه قوله

بمنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول وواقعها هو المفعول الثاني المحذوف ويحتمل انه منى أي فلا تظني غيره كأننا  
منى ومتعاقب نزلات محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل والاول تقول (قوله أو عمل)  
أي معمول كما يشير اليه الشارح (قوله وان ببعض ذي) قال سم أو بكها لان أصل ضم الجائز الى  
الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو اذ لم تزد على ما قبلها وقال سيبويه الظاهر انها احتراز عن الفصل  
بالكل ويشهد له النهي عن تنجيب الرخص في الشرعيات اه وقد يفرق بان النهي انما هو عن تنجيب  
الرخص من مذاهب متعددة لافي مذهب واحد كما هنا وهو محمل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه فتأمل  
(قوله ان تحكى) أي بلفظها الاصلى بلا تغيير اعرابه سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع  
كقوله زيد عمر ومنطلق أم لا كقول أو قل عمر ومنطلق وتجوز حكاية معناها اجاءا فلذلك ان تقول قال زيد  
انطلق عمر ولو حكيت قول زيد انما قائم أو قولك له أنت بخيل فذلك أن تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو  
بخيل كافي الرضى وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجرح فصحيح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب  
الرفع اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان محل الخلاف اذ لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع أحد منعه  
(قوله على المفعولية) أي المفعول به عند الجمهور لا المطلق والجملة مفرد في معناها كقلت شعرا أو  
فصد لفظه كيقال له ابراهيم أو مدلوله لفظ كقلت كلمة أي لفظ زيد مثلا فكل ذلك مفعول به لقول الآن  
هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمن منع الثاني منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله  
مجرى الظن) أي اذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا في المفرد الا النصب اجاءا  
وهل المراد بجراه في العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه تبين الشرح بقوله في نصب الخ  
أوفى العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله الجمهور على الثاني حتى عند سالم وعليه  
فالظاهر صحة تعليقه والقائه وكون فاعله ومفعوله ضمير بن لمسمى واحد كالظن الذي هو بمعناه كما بحثه  
المصرح (قوله أربعة) زاد السهيلي ان لا يتعدى بلام الجرح والواجب الرفع على الحكاية نحو أتقول زيد  
عمر ومنطلق لأنها تبعده من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكروه وزاد في التسهيل  
كون القول حاليا وردده الاكثر بقوله

أما الرحيل فدون بعده \* فتنى تقول الدار تجتمعنا

بنصب الدار مع ان متى ظرف للقول فتجعله مستقبلا وأجاب الموضح والداميني بأنها ظرف لتجمعنا  
فالمستقبل هو الجمع والقول حال ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقه بالاستفهام ولو  
عن غيره كافي الداميني خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الربح بثقل عاتق \* اذا أألم أظعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها  
بما يخلص المضارع للاستقبال أما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله  
القلص) بضمين مخفف اللام جمع قلوب وهي الناقفة الشابة مفعول أول والرواعم صفتها جمع راسمة  
من الرسم وهو التأثير في الارض اشد الوطء أو من الرسم وهو ضرب من سير الابل ويحتمل مفعوله الثاني  
ويروى يدين بدله ومتى ظرف له أي أنظن النياق يدينها في أي رقت (قوله ولا معمول له) قال أبو حيان

متى تقول القاص الرواعم \* يحتمل أم قائم وقاسما  
القول مفعولين عنده ولا وكذا ان كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمر ومنطلق لم ينصب أول يكن مسبوقا باستفهام نحو أنت تقول  
عمر ومنطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول له

نحو أنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحد هالم بضر نحواً عندك تقول زيد منطلقاً وفي الدار تقول زيد منطلقاً وعمر انقول منطلقاً ومنه قوله  
 أجهلاً تقول بني لؤي \* لعمراً برك أم متجاهليننا فبني مفعول أول وجهها للمفعول ثان وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب  
 المبتدأ والخبر مفعولين انقول نحو أنت تقول زيد منطلقاً وجاز رفعهما على الحكاية نحو أنت تقول زيد منطلقاً (ص)  
 وأجرى القول كظن مطلقاً \* عند سليم نحو قل ذامسحقاً (ش) أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب سليم فيجرون  
 القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقاً أي سواء كان مضارعاً أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قل ذامسحقاً  
 مشفقاً فذام مفعول أول ومشفقاً مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكنت رجلاً فطيناً \* هذا العمر الله اسرائيلنا فهذا مفعول أول لقالت  
 واسرائيلنا مفعول ثان (ص) ﴿أعلم وأرى﴾ إلى ثلاثة أرى وعلمها \* عبداً إذا صار أرى وأعلمها (ش) أشار بهذا الفصل إلى  
 ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل (١٥٦) فذكر سبعة أفعال منها علم وأرى فذكر أن أصلهما علم ورأى وانهما بالهمزة

يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل  
 لانهما قبل دخول الهمزة  
 عليهما فكانا يتعديان  
 إلى مفعولين نحو علم زيد  
 عمراً منطلقاً ورأى خالد  
 بكراً أخاك فلما دخلت  
 عليهما همزة النقل  
 زادتاهما مفعولاً ثالثاً وهو  
 الذي كان فاعلاً قبل  
 دخول الهمزة وذلك نحو  
 أعلمت زيداً عمراً منطلقاً  
 وأريت خالداً بكراً أخاك  
 فزيداً وخالداً مفعول  
 أول وهو الذي كان فاعلاً  
 حين قلت علم زيد ورأى  
 خالد وهذا هو شأن  
 الهمزة وهو أنها تصير  
 ما كان فاعلاً مفعولاً  
 فان كان الفعل قبل  
 دخولها لازماً صار بعد  
 دخولها متعدياً إلى واحد  
 نحو خرج زيد وأخرجت

مثله مفعول المفعول فيجوز أن هذا تقول زيد اضرب باوقيل لا يضرب الفصل مطلقاً وعليه الكوفيون وأكثر  
 البصريين ما عدا سيديويه والآخرش (قوله) نحو أنت تقول الخ (قوله) علمها لم يجعل أن فاعلاً بتقول عند وفا  
 ناصباً للمفعولين والجاز اتفاقاً لعدم الفصل كذا في التوضيح فاستشكله شارحه لما نقله الموضح في حواشي  
 الألفية من أن المحذوف لا يتعلق به سوى المشتغل عنه وباقي المفعولات إنما هي للذكور المفعول من  
 الاستفهام ويجاب بأنه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر مطاقاً والمذكور المجرد بالتفسير  
 (قوله) جاز نصب المبتدأ الخ أي بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر وأما الرفع فعلى كونه  
 بمعنى التلطف فالجواز عندهم موزع على الخاتين (قوله) هذا لعمرك الله الإشارة إلى ضرب صاده الشاعر  
 لاعتقاد العرب أن الضباب من مسخ بني اسرائيل ففيه حذف مضافين أي هذا مسوخ بني اسرائيل بالنون  
 بدل اللام لثمة ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الاعلم وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سليم  
 تضمين القول معنى الظن لان قصيد الشاعر حكاية لفظ المرأة لأنها ظننت ذلك كما هو ظاهر واحتمل ان  
 اسرائيل باق على جزمه بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا لا مفعول القول بعيد فلا يصلح  
 رد اللاحته حاج المبنى على الظاهر والله أعلم

﴿أعلم وأرى﴾

في نسخ أرى وأعلم والسكل وجهه موافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيباً والاولى بتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في  
 محل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقاً (قوله إلى ثلاثة) متعلق بعدوا بفتح الدال مشددة  
 ورأى وعلمها مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميهما يقينية وحلمية نحو اذير يكهم الله الآية (قوله)  
 وهذا هو شأن الهمزة الخ لكنها لا تدخل على غير الثلاثي وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافاً  
 للآخرش في ادخالها على الجميع قياساً عليها ما خروجهما عن القياس اذ ليس في الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة  
 بدورها حتى تحمل عليه فيجب الوقوف عند المسموع (قوله) صار بعد دخولها متعدياً مثلاً في ذلك  
 التضعيف ويقابلها البناء للمفعول والمطاوعة فانهما يجعلان المتعدى لواحد لازماً والمتعدى لاكثر  
 بنقص واحداً (قوله) وسياً أي في باب متعدى الفعل ولزومه (قوله) مطلقاً حال من ضمير حققاً

الواقع

زيداً وان كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين نحو

لبس زيد جبة فتقول البست زيداً جبة وسياً أي بيان ما يتعلق به من هذا الباب وان كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة كما تقدم  
 في أعلم وأرى (ص) وما لمفعولاً عامت مطلقاً \* للثان والثالث أيضاً حقاً (ش) أي يثبت للمفعول  
 الثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى ما ثبت للمفعول علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبر في الأصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة إليهما  
 ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما اذ ادل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيداً عمراً قائماً فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما  
 المبتدأ والخبر وهو عمر وقائم يجوز الغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمر وأعلمت زيداً قائماً ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع إلا كابر فنام مفعول  
 أول والبركة مبتدأ ومع إلا كابر ظرف في موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والأصل أعلمنا الله البركة مع إلا كابر وكذلك يجوز  
 التعليق عنهما فتقول أعلمت زيداً عمراً قائماً هل أعلمت أحداً عمراً قائماً فتقول أعلمت زيداً ومثال

حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة أعلمت زيدا عمر أي قائما وأعلمت زيدا قائما أي عمر قائما (ص)

وان تعدى الواحد بلا \* همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثنائي اثني كسا \* فهو به في كل حكم ذواتنا

(ش) تقدم أن رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النقل تعدى إلى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما ثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة بتعديان إلى مفعولين وأما إذا كانا قبل الهمزة بتعديان إلى واحد كما إذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأي زيدا عمر وعلم بمعنى عرف نحو علم زيدا الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين نحو رأي زيدا عمر وأعلمت زيدا الحق والثاني من هذين المفعولين كالفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيدا (١٥٧) حجة وأعطيت زيدا درهما في كونه

لا يصح الاخبار به عن  
الاول فلا تقول زيدا الحق  
كلا تقول زيدا درهم وفي  
كونه يجوز حذفه مع  
الاول وحذف الثاني  
وابقاء الاول وحذف  
الاول وابقاء الثاني وان  
لم يدل على ذلك دليل  
فقال حذفهما أعطت  
وأعطيت ومنه قوله  
تعالى فاما من أعطى واتقى  
ومثال حذف الثاني  
وابقاء الاول أعلمت زيدا  
وأعطيت زيدا ومنه قوله  
تعالى وسوف يعطيك  
ربك فسترضى ومثال  
حذف الاول وابقاء الثاني  
نحو أعلمت الحق  
وأعطيت درهما ومنه قوله  
تعالى حتى يعطوا الجزية  
عن يدهم صاغرون  
وهذا معنى قوله والثاني  
منهما إلى آخر البيت (ص)  
وكأرى السابق نبأ أخيرا  
حدث أنبا كذا كذا خبرا

الواقع خبرا عن أي والذي ثبت لمفعولي علمت حقي للثاني والثالث حال كونه مطلقا من التقييم بحكم  
أحوال خلافا لمن اشترط في جواز التعليق والافاء هنا بناء على المفعول أما المفعول الاول فليس له شيء من  
هذه الاحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلا) اما ماض معلوم فالله للثنية عائدة على علم ورأي في  
البيت الاول كالف تعدى وأمر فالف بدل من النون الخفيفة ويؤيد هذا وجود الفاء في جواب الشرط بلا  
احتياج إلى تقدير فلا ماض مجهول لأنه لا يبنى من اللازم وعلى القول بجواز احتياج إلى تكافؤ جعل نائب  
الفاعل ضمير المصدر المفعول من الفعل لا الالف لأنها ليست مفعولا به بل تكون للإطلاق ولا الجار قبله  
لتقدمه (قوله فهو به الخ) أتى بذلك لدفع توهم أن التشبيه في بعض الاحكام لكنه يقتضي منع التعاليق  
هنا كباب كسا وليس كذلك فلو قال بدله \* ومن يعلق ههنا فأسأ \* لوى بالمراد وانما جاز التعليق  
هنا لأن أعلم العرفانية قلبية وأرى البصرية ملحق بها ومن تعليقها قوله تعالى رب أرني كيف نجني الموت  
فجعله كيف الخ في محل المفعول الثاني علق عنها أرى وقد يقال يصح ككون كيف اسما مع بالجر داعن  
الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة إلى الفعل بعدها على حذف يوم ينفع أي أرني كيفية  
احيائك كما قيل به في ألم تركب فعل ربك (قوله نبأ) هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره  
كأرى والسابق بالجر صفة أي السابق قبل قوله وان تعدى الواحد قال الدماميني وتعدية هذه الافعال إلى  
ثلاثة انما هو بتضمينها معنى اعلم بالهمزة والتضعيف اذ ليس في كلامهم ما يدل على ان عليه اه ولم يسمع  
تعدى إلى ثلاثة صريحة الا وهي منية للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى ينبئكم اذا حضرتم  
كل مرق انكم لفي خالق جديد لان جملة انكم سدت مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست  
صريحة (قوله نبئت زرع الخ) التاء مفعول اول نابت عن الفاعل وزرعة ثان وجملة نبئت ثالث وقوله  
والسفاضة كاسمها أي في القبح جملة معترضة قصصها التعريض بدم زرعة لسفاهه عليه في أشعاره (قوله  
وما عليك الخ) استفهام انكأرى أي شيء ثبت عليك في عيادتني اذا أخبرني بكسر التاء خطابا لا نتي  
وهي المفعول الاول نابت عن الفاعل والباء ثان ودنفنا ثالث وأن تعوديني على حذف في متعلق بثبت المقدر  
كما قدرناه (قوله أو منعم الخ) عطف على آيات قبله ومنعم ماض معلوم وتساؤلون مجهول ومن استفهام  
انكأرى والشاهد في حديثه فالفاء مفعول اول والهاء ثان وجملة له علينا الولاء ثالث والولاء بفتح الواو  
بمعنى العلاء بالعين كما في نسخ (قوله ولم أبله) من يلا يبلوه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لدلالة ضم  
اللام عليها وقوله كازعموا أي لم أجبه به تجر به موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثاني والثالث

(ش) تقدم ان المصنف عد الافعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكر أعلم وأرى وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية وهي  
نبأ كقوله نبأت زيدا عمرا قائما ومنه قوله  
وأخبرك قولك أخبرت زيدا أخاك منطلقا ومنه قوله  
وحدث كقولك حدثت زيدا بكرم قيا ومنه قوله  
وأنبا كقولك أنبأت عبد الله زيدا مسافرا ومنه قوله  
وخبرك قولك خبرت زيدا عمرا غائبا ومنه قوله

والثاني الاول (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد غطفان يسمى الغميم  
بفتح الغين المحجمة فعرفت به واسمها إلى وقوله بمصر مصغرة لاهلى أى السكانيين بمصر ووجه أعودها حال  
مقدرة من ناء أقبلت والله سبحانه وتعالى أعلم

### (الفاعل)

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما في الشرح (قوله التام) أى ولونا نسخاً كظننت فخرج الناقص  
ككان وكاد (قوله المسند إليه) أى المرتبط به والمنسوب إليه فعل على جهة الإثبات أو النفي أو التعليق  
أو الإنشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وإن ضرب وهل ضرب زيد وخرجت المفاعيل لأنها لا تسمى  
اصطلاحاً مسنداً إليها ولا منسوبة إليها بل متعلقاً بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البديل والنسب فان  
الاسناد فيهما تبعي وأما باقي التوابع فلا إسناد فيها أصلاً والمراد الفعل الاصطلاحي الحقيقي الذي هو  
الحدث ثلاثي كقولنا أو شبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام خروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تستند إليه  
أصلاً أما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقيد للمسند وهو الخبر فظاهر وأما على أن لها حادثة مطلقاً وهو  
الحصول والنبوت فلأنه لم يستند للاسم بل لمضمون الجملة وهو صدر خبرها مضافاً لاسمها فعلى كان زيد قائماً  
حصل قيام زيد وكذا يقال في أفعال المقاربة ولم يقيّد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لإخراج المبتدأ في  
زيد قائم وزيد قائم وقائم زيد فانه أسند إليه فعل وشبهه بسكنه مؤخر لفظاً في الأولين ورتبة في الأخير لان  
هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد في تعريفه واستغنى في إخراج  
ذلك المبتدأ بقوله أسند إليه فعل كاسيئته (قوله على طريقة فعل) أى بفتح حين وطريقته هي كونه  
مبنياً للفاعل ثلاثياً كان أو غيره مفتوح العين أو غيره وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل أى بضم  
فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلاً للصيغة لأنه يخرج به نحو نعم وشبهه بالسكون تخفيفاً وان  
أجيب عنه بأن المراد بالانها عدم بنائها للمجهول لا عدم التصرف فيها (قوله أو شبهه) بالرفع عطفاً  
على فعل (قوله وحكمه الرفع) أى لانه عمدة الرفع اعراب الاعد وأشار بذلك إلى أن الرفع المأخوذ من  
قوله كرفوعي آتى ليس من ثمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة في المتن ورافعه  
عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذاً عنداً من اللبس كما قاله في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل روروا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القناديد هداجون قد بلغت \* نجران أو بلغت سواهم هجر

يرفع نجران وهجر ونصب سواهم وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة قتلى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع  
كلمات ورد بإمكان حله على الأصل من أن المرفوع هو الفاعل لان التلقي نسبة من الجانبين وقد عرفت لفظه  
بإضافة المصدر نحو ولولادفع الله الناس أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الموضوع أو بمن والباء الزائدتين  
نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كفى بالله شهيداً أى ما جاءنا بشير وكفى الله وهو حينئذ مرفوع تقديره أو قيل  
محل ويجوز في تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو المصدر قيل وقد يراد من الفعل  
جزءه عناء المستقل وهو الحدث فيكون اسماً بلا تأويل بمصدر فيصح أن يستند إليه كسمع بالمعدي  
خير ويضاف إليه كيوم ينفع ويجر فاعله بإضافته إليه حتى ألغز فيه السامعي بقوله

أياعلماء الهنداني سائل \* غنسوا بتحقيق به يظهر السر

أرى فاعلاً بالفعل أعرب لفظه \* بجر ولا حرف يكون به الجر

وليس بمحكي ولا بمجاور \* لذي الخفض والانسان للبحث يضطر

وخبرت سوداء الغميم

مرضة

فأقبلت من أهلى بمصر

أعوذها

وانما قال المصنف وكأرى

السابق لانه تقدم في هذا

الباب أن أرى تارة تعدى

إلى ثلاثة مفاعيل وتارة

تعدى إلى اثنين وكان

قد ذكر ولا أرى المتعدية

إلى ثلاثة فتنبه على أن هذه

لافعال الخمسة مثل أرى

السابقة وهي المتعدية إلى

ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة

وهي المتعدية إلى اثنين

(ص)

### (الفاعل)

الفاعل الذي كرفوعي

أى

زيد منبيرا وجهه نعم

الغنى

(ش) لما فرغ من الكلام

على نواسخ الابتداء شرع

في ذكر ما يطلبه الفعل التام

من المرفوع وهو الفاعل

أو نائبه وسياقى الكلام

على نائبه في الباب الذي يلي

هذا الباب فاما الفاعل فهو

الاسم المستند إليه فعل

على طريقة فعل أو شبهه

وحكمه الرفع والمراد بالاسم

ما يشمل



فهل من جواب عندكم أستفيد به \* فنبحركم لازال يستخرج الدر  
قال الشحني على المغني وسبقه الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن النحوي الاندلسي  
فقال في منظومته النونية في الالغاز النحوية

مافاعل بالفعل لكن جره \* مع السكون فيه ثابتان

جوابه ما أنشده ابن جني في الخصائص لطرفة بن العبد قال

بحفان نعتري نادينا \* من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أريد منه الحدث أضيف الى فاعله خفضه  
ولسكون الروي في البيوت قبله ساكن فاعل كسر الراء الى الباء التي أصلها السكون والحقان جمع جفنة  
وهي القصعة والنادى المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز ما فيه وعلى ذلك هاج في محل جر باضافة  
حين اليه كما قيل في يوم ينفع فيقال في الالغاز أي فعل في محل جر باضافة وفاعل مجرور ساكن مرفوع  
أي مجرور بالكسرة المنقولة ساكن للضرورة مرفوع محلا هدا في الصحاح مانعه وصنابر الشتاء شدة  
برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بحفان نعتري بحاسنا \* وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام الجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة اه وعلى  
هذا فالغز من أصله باطل لان كسر الباء اما أصلي ينطق به في غير البيت أيضا واما ضرورة للتخلص من  
سكونها مع الروي على أصل التخلص وفرار من اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد لأنه منقول عن الراء  
بل هي مرفوعة تقدير اولولا الروي للفظ رفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب  
عن الشنوازي رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالفاء هو السنم وأيام الجوز عند العرب خمسة  
أو سبعة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير في نحو قما بقرينة المقابلة (قوله  
والمؤول) أي لوجود ساكن ولو تقديرها والسابك هناك أن وما دون كي ولو نحو ولم يكفهم أنا أنزلنا  
الم بأن الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي لم يخشعوا \* يسر المرء ما ذهب الليالي \* أي ذهابها ولا  
يقدر منها الآن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غير هاج وما راعى الا يسير أي أي سيره  
وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا ساكن من الثلاثة قال الساماني في باب التسوية كسواء عليهم  
أن نذرهم بناء على أن سواء بمعنى مستوخبران وما بعده فاعله ولا تقع الجلة فاعلا بلأول أصل فلا يقال  
يجبني يقوم زيد وظهري أقام زيد بخلاف الكوفيين ولا حجة لهم في ثم بداهم من بعدهم مارأوا الآيات  
ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال ان جلة ليسجننه ليست هي الفاعل بل مفسرة له وهو ضمير  
المصدر المفهوم من الفعل أي ثم بداهم بداء كما صرح به في قوله \* بدالي من تلك القلوص بداء \* وأما  
كيف فسيأتي انها بمعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بأي معلق وقال الساماني تبعا للمغني  
بخصوص الاستفهام كالأية لان الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لان نفس الجلة اذ المعنى تبين لكم جواب  
كيف فعلنا فلا قوال أربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ) الظاهر انه سقط منه التعميم بقوله سواء كان  
مفردا ليصح عطف قوله أو جلة عليه أو ان قوله غيره صفة لمحذوف أي مفرد غيره ويعلم من كلام الشرح  
ان قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد تقديمه كما مر (قوله والمصدر) مثله اسم به كعجبت من عطاء  
الذنانيز بدوا مثله المبالغة نحو أضراب زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتووين ضرب ورفع  
زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام في الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل همز وهو الفاعل  
استتابته بالالف على ان اضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

الصريح نحو وقام زيد  
والمؤول به نحو يجيبني  
أن تقوم أي قيامك فخرج  
بالسند اليه فعل ما أسند  
اليه غيره نحو زيد أخوك  
أو جملة نحو زيد قام أبوه  
أو زيد قام أو ما هو في قوة  
الجملة نحو زيد قائم غلامه  
أو زيد قائم أي هو وخرج  
بقولنا على طريقة فعل  
ما أسند اليه فعل على طريقة  
فعل وهو النائب عن الفاعل  
نحو ضرب زيد والمراد  
بشبه الفعل المذكور اسم  
الفاعل نحو قائم الزيدان  
والصفة المشبهة نحو زيد  
حسن وجهه والمصدر نحو  
عجبت من ضرب زيد عمرا  
واسم الفعل نحو هبات  
العقيق والظرف والجار  
والمجرور نحو زيد عندك  
غلامه أو في الدار غلامه  
وأفعل التفضيل نحو صررت  
بالأفضل أبوه فابوه مرفوع  
بالأفضل والى ما ذكر أشار  
المصنف بقوله كرفوعي أتى  
الى آخره والمراد بالرفوعين

\* قرع القوارير أقواه الأباريق \* برفع أقواه (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك إلى دفع ما ورد على المصنف من أنه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط \* وحاصل الجواب أن المراد مرفوع الفعل وشبهه الكاتبين في قولك أتى الخ ثم عمم في الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله وبعده فعل الخ) إشارة لثاني أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدأ سوغه تقديم خبره وهو الظرف المختص بوجه اختصاصه أن فعل المضاف إليه يصلح للابتداء معنى لكون المراد به العموم كافي علمت نفس أي وبعد كلي فعل فاعل فيفيد أنه لا بد أن كل فعل من فاعل وإنه لا يكون إلا بعده وهذه هي المقصودة هنا أما الأولى فتستفاد من قوله فإن ظهر الخ كما سنبينه لكن برد على عمومها أن بعض الأفعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد في نحو أنك أتاك إلا حقون والمبني للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكشوف بما كلفه ما طالموا أكثر ما قيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل وقال الشاطبي إن قلنا ترد لأنبات الشيء القليل وقد ترد للثني المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كما لا فعل إلا فاعل اه ولا يقع بعده هذه الألفاظ إلا جلة فعلية فعلها من كور وأما قوله

صدت فاطولت الصدود وقعا \* وصال على طول الصدود يدوم

حيث جعل وصال فاعلا محذوف يفسر بدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا في المغني (قوله فإن ظهر) أي الفاعل المذكور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أي الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كإفيل لانه لا يظهر ويستترو ويكون بعده الفعل الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لا هي كما هو ظاهر وقوله فهو أي الظاهر المفهوم من ظهور خبره محذوف أي فالظاهر المطلوب أو فهو أي الحكم واضح والإفيع حكم باستتاره وهذا التقرير ينتفي اتحاد الشرط والجزاء بالانكاف وهذا إشارة إلى حكم ثالث وهو أنه لا بد منه لفظا وتقدير ولا يجوز حذفه لانه عمدة (قوله والافضمير) اعترض بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفا ويجاب بأن حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكدين بالتون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصدك لاتضر بن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو مقام الازيد أي مقام أحد المصادر بناء على عدم تحمله الضمير لجوده كضرب يازيدا وأطعم في يوم والتعجب كاسمع بهم وأبصر أي بهم فحذف فاعل الثاني للدلالة الأول عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصدهما التفصيل نحو فتلحقه رجل رجل فان أصله فتلحقه الناس رجل رجل أي متشابهين كافي ادخلوا الأول فالأول أي مرتبين فحذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شئ واحد لا تعدد إلا في أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع جعل في أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما يمتنع في حال واحد زاد يس واحدا وهو مقام وقعد الازيد لانه من الحذف لا التنازع لان الأضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه في الفعل عنه وانما هو منفي عن خبره مثبت له اه وقد يقال يضمن في أحدهما مع الايمان بالآخرى فلا يرد ما قاله وقد ينازع في الباقي بامكان جعل ما في التعجب من الحذف والايصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترا فيه بعد حذف الجار لا محذوفا وأما المصدر فصحيح السبوطي تحمله للضمير لتأوله بالمشق فضرر بامعنى اضرب وأطعم بمعنى ان يطعم ففاعلها مستتر لا محذوف وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحا ما بعده الا وكون الأصل مقام أحد ممتنظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ والفعل المؤكد كحذف فاعله لعلته تصريفيه مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فأنما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال في رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائي حذفه مطلقا تمسكا

ما كان مرفوعا بالفعل أو بشبه الفعل كما تقدم ذكره ومثله للرفع بالالفعل بمثلين أحدهما مرفوع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثاني مرفوع بفعل غير متصرف نحو نعم الفتى ومثل للرفع بشبه الفعل بقوله منيرا وجهه (ص)

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والافضمير استتر

(ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيدان وزيد قائم غلاماه وقام زيد

ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام على أن يكون زيدا فاعلاما مقبلا على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع ضمير مستترا لتقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو زيد قام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والزيدون قاموا فتأتي بألف وواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله فان ظهر الى آخره الى أن الفعل وشبهه لا بدله من مرفوع فان ظهر فلا ضمار نحو قام زيد وان لم يظهر فهو ضمير نحو زيد قام أي هو (ص) وجرد الفعل إذا ما أسندا لأنين أو جمع كغفار الشهدا وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل بالظاهر بعد مسند (ش) مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل الى ظاهر مثنى أو مجموع وجب نجر يده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون ككلامه إذا أسندا الى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن الهندات فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على (١٦١) ان يكون ما بعده الفعل مرفوعا به وما

اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حروف تدل على ثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والفعل المتقدم وما اتصل به اسما في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده يدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المضمرة أعني الالف والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصنفار في شرح الكتاب ان الفعل اذا

بحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ونحو كلا إذا بلغت التراقي وقولهم إذا كان غدا فأتيتني ورد بأن الفاعل في كلاهما مستتر لا محذوف ففي يشرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل وفي بلغت ضمير الروح المعاوذة من السياق والتراقي أعلى الصدر وفي الأخير ضمير يعود للمادلت عليه الحال المشاهدة أي إذا كان هو أي ما نحن عليه من السلامة غدا فتأتي (قوله ولا يجوز تقديمه) أي الا في الضرورة كأنص عليه الاعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيدي به وقبل يمنع مطاقا لان الفعل وفاعله كجزأى كلمة فلا يقدم مجزها على صدرها فان وجد ما ظاهرا للتقديم وجب كون الفاعل ضميرا مستترا والمقدم اما مبتدأ كز يد ضربا وفاعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله فاجازوا التقديم) أي تمسكا بقول الزباء بفتح الزاي وشدا الموحدة

مالا لجمال مشيها وثيدا \* أجند لا يحمن أم حديدا \* أم الرجال جنفا قعودا  
يرفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبر له لنصب وثيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لوثيدا مقبلا عليه وهو بفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهي التأتى وهو عند البصريين ضرورة كما مر في قوله وقلمواصال الخ ومن يمنعه مطلقا يحول الخبر محذوف السد الحال مسده أي يظهر وثيدا أو غير ذلك ويرى مشيها بالنصب على المصدر أي تمشي مشيها بالجر بدل اشتغال من الجال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أو أراد الفعل المفعول على حذف مضاف أي مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما مر من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجرده من علامة التثنية لانه لا حاجة اليها لان الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد الا بالبناء وعدمها بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تنفي عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضمير لصاحب بن الزبير والمبارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلمه أي خلاه وفيه الشاهد اذ قياسه أسلمه والمبعد بكسر العين أو فتحتها الاجنبى والحليم القريب أو الصديق (قوله يلومونى) قياسه يلومنى ويعنل بالضم من باب نصر

### ( ٣١ - (خضري) اول )

أسند الى ظاهر مثنى أو مجموع أي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في قامت هند حروفا تدل على التثنية عند جميع العرب والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بقامت ومن ذلك قوله تولى قتال المبارقين بنفسه \* وقد أسلماه مبعود حيم وقوله يلومونى في اشتراء النخيل أهلى فكاهمو يعنل وقوله رأين الغواني الشيب لاح بعارضى \* فاعرض عنى بالخذود النواضر فبعد حيم مرفوعان بقوله أسلماه والالف في أسلماه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلى مرفوع بقوله يلومونى والواو حرف يدل على الجمع والغواني مرفوع برأين والنون حرف يدل على جمع المؤنث والى هذه الالفاظ اشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه انه قد يثنى في الفعل المسند الى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر بقوله وقد يقال بأن ذلك قليل والامر كذلك وانما قاله والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على ان مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذي بعده فأما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف

والواو والنون وجمعت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمرة فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة كاوني  
البراغيث وعبر عنها المصنف في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل كاوني وملائكة فاعل  
يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص) (١٦٣) ويرفع الفاعل فعل أضمرنا \* كمثل زيد في جواب من قرا (ش) اذ ادل

كافي المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز حل جميع ماورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان  
أئمة العربية اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كتاء التأنيث ولئلا يكون  
الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله كاوني البراغيث) حقه على الافصح كائى وأ كائى  
بالتاء وعلى هذه اللغة كائى بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل والتأنيث يوافق العقل لتزويجهم  
منزلاتهم في الجور والتعدي المعبر عنه بالا كل مجازا (قوله يتعاقبون) أى تاتى طائفة عقب أخرى (قوله  
هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى انه مردود بأنه حديث مختصر حذف الراوى صدره ولغظه ان الله  
ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة للملائكة السابق والواو ضمير  
يرجع اليها وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما أجل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائذ  
على ملائكة المحذوفة كاصلاها لكن قال سم يبعد كون الراوى يختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا  
دليل فيستعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اهـ (قوله ويرفع الفاعل  
الخ) هذا خامس الاحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل حذف \* كمثل زيد في جواب من وفي

لسلم من التجوز بالا ضمارة عن الحذف لان الفعل لا يسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرأ زيد) انما لم  
يقدر زيد القارى ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية في هذا الباب أكثر فالجمل عليها أولى تصریح  
(قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضى) مثله  
الوصف نحو قائمة هند الاما يستوى فيه الذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل فلا  
تلتحقه تاء (قوله اذا كان لائى) أى مستندا اليها ولوعلى وجه النفي والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ماله  
فرج كالمرأة والنخلة أو مجازا وهو ما لا فرج له كالشمس والارض أو تأويلا كالكتاب من ادابه الصحيفة  
أو حكماء هو المضاف للمؤنث كصدر الفتاة (قوله تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث  
والافتقار نائبه واسم كان ولوعبر بمر فروع الفعل لشملها ما لم كان المرفوع للمؤنث قد يتخلو عن التاء وقد توجد  
في الذكر وفقدوا الدلالة على تأنيثه ابتداءا لحقوا علامته بالفعل لكونه كجزء منه كما وصلوا علامة الرفع في  
الافعال الخمسة بمر فروعها (قوله فعل مضمرة) أى فعل فاعل مضمرة ولو مجازى التأنيث مستترا كان كما مثله  
أو بارزا وهو خصوص الالف في نحو قامت بخلاف فت للمؤنثة وقتما لثناها وقتن وقن لجمعها فلا تلتحقه التاء  
فضلا عن لزومها للاستغناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر  
يعود على امرأة بعده لكن لا تلزم التاء في فعله لما سياتى في نعم الفتاة ثم هذا الازوم باق وان عطف عليه مذكر  
كهند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند ومحلى تغليب المذكر مطلقا قدم أو آخر  
اذا جمعها ضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفهم) عطف على مضمرة أى أو فعل اسم ظاهر مفهم  
الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيد البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثانى لذكره  
في الاول فيه ان معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كالا ينفى وان كان لازماله فالاولى ما سمعته  
(قوله تلزم تاء التأنيث الخ) مثله في الازوم وعدمه تاء المضارع المسند لمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي

دليل على الفعل جاز حذفه  
وابقاء فاعله كما اذا قيل لك  
من قرأ فتقول زيد التقدير  
قرأ زيد وقد يحذف  
الفعل وجوبا كقوله  
تعالى وان أحد من  
المشركين استجارك  
فاحذف فاعل بفعل محذوف  
وجوبا والتقدير وان  
استجارك أحد استجارك  
وكذلك كل اسم مرفوع  
وقد يبعد ان أو اذا فانه  
مرفوع بفعل محذوف  
وجوبا ومثال ذلك في اذا  
قوله تعالى اذا السماء  
انشقت فالسما فاعل بفعل  
محذوف والتقدير اذا  
انشقت السماء انشقت  
وهذا من ذهب جمهور  
النحويين وسبب تأنيث  
الكلام على هذه المسئلة  
في باب الاشتغال ان شاء  
الله تعالى (ص)

وتاء تأنيث تلى الماضى  
اذا  
كان لائى كأت هند الاذى  
(ش) اذا أسند الفعل  
الماضى الى مؤنث لحقته  
تاء ساكنة تدل على  
كون الفاعل مؤنثا ولا  
فرق في ذلك بين الحقيقي

والجوازى نحو قامت هند وطلعت الشمس لكن هاتان حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسبب تأنيث الكلام على ذلك (ص) التانيث

وانما تلزم فعل مضمرة \* متصل أو مفهم ذات حر  
(ش) تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضى في موضعين أحدهما  
ان يسند الفعل الى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والجوازى فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع  
قان كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند

ما قام الاهی الثاني أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث نحو قامت هذه وهو المراد بقوله ومفهوم ذات حر وأصل حرح حذف لام  
السكامة وفهم من كلامه ان التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في (١٦٣)

المؤنث المجازي الظاهر فتقول طلع

الشمس وطلعت الشمس

ولا في الجمع على ماسيأتي

تفصيله (ص)

وقد يبيح الفصل ترك

التاء في

نحو وأنى القاضى بنت

الواقف

(ش) اذا فصل بين الفعل

وفاعله المؤنث الحقيقي بغير

الاجاز اثبات التاء وحذفها

والاجود اثبات فتقول

أنى القاضى بنت الواقف

والاجود أئت وتقول قام

اليوم هند والاجود قامت

(ص)

والحذف مع فصل بالافضل

كاز كالافتاة ابن العلاء

(ش) اذا فصل بين الفعل

والفاعل المؤنث باللام يجوز

اثبات التاء عند الجمهور

فتقول ما قام الاهدوم

طلع الالشمس ولا يجوز

ما قامت الاهدوم لا طلعت

الالشمس وقد جاء في

الشعر كقوله

فما بقيت الا الضلوع

الجراشع

فقول المصنف ان الحذف

مفضل على الاثبات يشعر

بان الاثبات أيضا جائز

وليس كذلك لانه ان أراد

به انه مفضل عليه باعتبار

انه ثابت في الشعر والنظم

التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا أو مشن وأما الجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كتنقوم  
الهندات كما سيأتي في تاء الماضي أو ضمير الاستغنى عنها بالنون كيتربعن الآن يعفون يبايعنك فهل تمنع  
حينئذ لذلك كتاء الماضي أولا فليحذر (قوله ما قام الاهی) مثله انما قام هي (قوله حقيقي التأنيث)  
أى سواء كان بالتاء كقاطمة أولا كز بذب يستثنى من المجرد ما لا يتميز منه كره من مؤنثه كبرغوث فلا  
يؤنث فعله وان أراد به مؤنث كما ان ذا التاء الذى لا يتميز يجب تأنيث فعله وان أراد به مذكر بلا خلاف  
كتملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما في النكت ففى لم يعرف حال المعنى في الواقع يراعى اللفظ فعمل  
أن الاستدلال على أن نمة سليمان كانت أنى بقوله تعالى قالت نمة وهم لعمري نمة وكل ذلك في الحقيقي أما  
المجازي فتد التاء مؤنث جواز المجرد مذكر وجوبه بالان أن يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسماء وقد نظمت  
ذلك فقلت

اذا سقط التمييز بين مذكر \* وأنى ففعل السكامل أنه مطلقا

لدى التاوذ كرى المجرد يافى \* كتملة مع برغوث فاعلم وحققا

وان مبرا أنت لا ننى ولو خلا \* من التاوذ ذكر في سواء لتنتقى

وذاني الحقيقي لا المجازى فانه \* مع التاء بالوجهين في الحكم قدرى

ومع حذفه اذ كروجو باسوى الذى \* بنقل كشمس فهو بالنقل علقا

(تنبيه) حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيأذ كروكل ذلك فيما اذا أريد معنى الاسم  
فان قصد لفظه جازت كبرد باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار السكامة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء  
وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذكر الا في الشعر (قوله حرح) أى بدليل تصغيره على حرج يجمعه  
على أحراح حذف لامه وهى الحاء اعتبارا بابقى كيدودم وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر  
الحاء فرج المرأة كفى المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولودبرا كالطير (قوله الفصل)  
أى بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لبعده عن الفعل ويضير الفصل كالعوض من التاء (قوله  
والاجود الاثبات) أى كما يفهم من تعبيره بقدر فرض السكامة في ظاهر حقيقي التأنيث اما المجازى فنقل  
السامى أن الاجود فيه ترك التاء ظاهرا لفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها كثر جدانى  
القرآن على حذفها (قوله لم يجز الخ) أى لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف اذ المعنى ما قام أحدا لا  
هندوامة جاوز المصنف اثباتها نظر الظاهر الملفوظ به ومثل الاسوى وغيره فيها ما خلاف وان كانا مذكرين  
لا كتسابهما التأنيث من المضاف اليه (قوله فابقى الخ) صدره لى الرمة

\* طوى النحر والاجراز ما فى غروضها \* فابقى الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السغر والنحر بجاء  
مهملة فزاي هو النحر والركض وهو فاعل طوى أى أذهب والاجراز جمع جرز يجيم فراء فزاي أرض  
لانبات بها والغروض بمجمعتين بينهما حاء جمع غرض كفأوس وفس كفى الصبحاح وهو حزام الناقة  
والجراشع جمع جرشع كقنفاقد وقنفذاى الضلوع المنتفخة الغليظة وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه  
الشاهد منه أنه اذا جاز اثبات التاء في الفصل بالامع الضلوع وهى جمع تكسير يجوز فيها الاثبات وعنده عند  
عدم الفصل فليجوز فيما يجب فيه الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به هنا (قوله وليس  
كذلك) أى ليس جائزا في الشعر بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف في غير هذا الكتاب ان الصحيح

وان الاثبات انما جاء في الشعر فصحيح وان أراد أن الحذف أكثر من الاثبات فغير صحيح لان الاثبات قليل جدا (ص)

والحذف قد يأتى بالافضل ومع \* ضمير ذى المجازى شعر وقع (ش) قد يحذف التاء من الفعل المسند



الى مؤنث حقيقى من غير فصل وهو قليل جدا حتى سيبويه قال فلا تفرق بين التأنيث والتأنيث من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازى وهو مخصوص بالشعر كقوله فلامزنة ردت ودقها \* ولا أرضاً بقل ابقاها (ص) والتاء مع جمع سوى السالم من \* مذكرة كالتاء مع احدى اللين والخنثى في نعم الفتاة استحسنوا \* (١٦٤) لان قصد الجنس فيه بين (ش) اذا أسند الفعل الى جمع فاما ان يكون

جمع سلامة لذكر أو لافان كان جمع سلامة لذكر لم يجوز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون وان لم يكن جمع سلامة لذكر بان كان جمع تكسير لذكر كالرجال أو لمؤنث كالهنود أو جمع سلامة مؤنث كالهنودات جاز اثبات التاء وخنثى فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقامت الهنودات فاثبات التاء لتأوله بالجامعة وخنثى لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع احدى اللين الى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازى التأنيث كائنة كما تقول كسر اللبنة وكسرت اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقى ما تقدم وأشار بقوله والخنثى في نعم الفتاة الى آخر البيت الى انه يجوز في نعم وأخواتها اذا كانت فاعلها مؤنثا اثبات التاء وخنثى وان كان مفردا مؤنثا حقيقيا فتقول نعم

جوازها نثرا أيضا خلافا للجسم وورد قد قرى فاصبحوا لا ترى الامساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصبحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثانى من التريده والمراد (قوله الى مؤنث حقيقى) أى ظاهر أما ضميره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الخنثى (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان في النثر أيضا فيقال الشمس طلعت كطلع الشمس (قوله فلامزنة) بالتنبؤين على اعمال لا كليس أو اهماها وأما الثانية فعاملة كان والمزنة السحابة البيضاء وودقت ودقها أى أمطرت كامطارها وأقبل أى أنبت البقل كأنبائها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفاد بهذا ان ما صرح من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقى التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به مادل على متعددا سالما كان كزيدون وفاطمت وطلحات أو مكسرا كهنود وزيدون أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجر وبقرة فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق مشيلا واثباتها ولو لم يذكر اسمها لتأوله بالجامعة وهى من المؤنث المجازى والفرج في نساء وفاطمت ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لاحاده من مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقى التأنيث لا كطلحات وتترات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لان سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكر بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

فبكي بناتى شجوهن وزوجتى \* والناترون الى ثم تصدعوا

وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل اماما تغير كنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبي وأما التذكير في جاءك فلا فصل بالكاف وبهذا تعلم ان ما ذكره المصنف وجراه عليه الشارح من جواز الامرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل للمؤنث ليس منه بام بصري ياولا كوفيا لكنه مذهب الفارسي من البصريين كما في التصريح وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزخشرى

ان قومي تجمعوا \* وبقتلى تحذوا \* لا بأبلى بجمعهم \* كل جمع مؤنث

أى جواز اوليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره وأما الغرض من قال

أيا فاضلا قد حاز كل فضيلة \* ومن عنده علم العويص براد

أين جمع تصحيح يحى مذكرا \* وفي فعله تاء الاناث تزداد

فانما يصح على مذهب البصريين أو المصنف من وجوب ترك التاء في سالم المذكر ويحجب عنه بما تغير فيه بناء الواحد كما آمنت به بنو اسرائيل فتأمل وسحكت المصنف والشارح عن حكم المثنى وهو كالمفرد حقيقيا أو غيره (قوله كالتاء مع احدى اللين) أى فى أصل الجواز والافتاء مع نحو لبنة أرجع والخنثى فى جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجع على ما لا سامنى والذى للسيوطى استواء الامرين (قوله مقصوده استغراق الجنس) أى بناء على ان فى فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين فى كل مؤنث قصده الجنس ولا بعد فيه كصار المرأة خيرا من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة فيخبر فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة تكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من الذى قاله الشاطبي وقد يقال جواز الامرين فى الاول لا لفصل بين للجنس ونقل ابن هشام ان التأنيث فى المقرون من الزائدة أكثر قال ويتعين التذكير فى كفى بهند لا التزامه من العرب ببقى ان الحكم لا يختص باسناد نعم الى

الظاهر

المرأة هند ونعمت المرأة هند وانما جاز ذلك لان فاعلها مقصوده استغراق الجنس

فعومل بمعاملة جمع التكسير فى جواز اثبات التاء وخنثى الشبهة فى ان المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا أن الخنثى فى هذا ونحوه حسن ولكن الاثبات أحسن منه (ص)

والاصل في الفاعل أن يتصلا \* والاصل في المفعول أن ينفصلا وقد يجيء بخلاف الأصل \* وقد يجيء المفعول قبل الفاعل (ش) الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينهما وبين الفعل فاصل لانه كالجزم منه ولذلك يسكن له آخر الفعل ان كان ضمير متمكنا أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة تنو إلى أربع متحرركات وهم انما يكرهون ذلك في السكامة الواحدة فدل ذلك على ان الفاعل مع فعله كالسكامة الواحدة والاصل في المفعول ان ينفصل من الفعل (١٦٥) بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز

تقديمه على الفاعل ان خلا  
عما سئل كره فتقول ضرب  
زيد امرأته وهذا معنى قوله  
وقد يجيء بخلاف الأصل  
وأشار بقوله

وقد يجيء المفعول قبل الفاعل  
الحق أن المفعول قد يتقدم على  
الفعل وتحت هذا قسمان  
أحدهما ما يجب تقديمه  
وذلك كما اذا كان المفعول  
اسم شرط نحو أيا تضرب  
أضرب أو اسم استفهام  
نحو أي رجل ضربت  
أو ضميرا منفصلا لو تأخر  
لزم اتصاله نحو اياك نعيد  
فلو أخرت المفعول لازم  
الاتصال وكان يقال نعيدك  
فيجب التقديم بخلاف  
قولك الدرهم اياه  
أعطيتك فإنه لا يجب تقديم  
اياه لانك لو أخرته لحاز  
اتصاله وانفصاله على  
ما تقدم في باب المضمرات  
فكنت تقول الدرهم  
أعطيتك وأعطيتك اياه  
والثاني ما يجوز تقديمه  
وتأخيره نحو ضرب زيد  
عمرا فتقول عمرا ضرب  
زيد (ص)

الظاهر كما وهمه المتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنعم امرأة عند كما صرح به السيوطي  
(قوله والأصل) أي الراجح والغالب وهذا سابع الاحكام التي في المتن ومن هنا الى الآخر من تعلقاته وبقي  
منها اغناؤه عن الخبر في نحو أقائم الزيدان وكونه لا يتعدا اجاعا كما في تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد  
وعمر وفالفاعل المجموع اذ هو المستداليه فلا تعدد الا في أجزائه وأما \* فتعلقه فارجل رجل \* فن حذف  
الفاعل كما صرح به (قوله والأصل في المفعول الخ) قال سم لا يغني عنه ما قبله لاحتمال ان الاتصال  
أصل في كل مكان نقل عن الاخفش أي ان الأصل اتصال أحدهما لا بعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله  
وقد يجيء) بالفصل في لغة من قال جابجي وشاشي (قوله كراهة تنو إلى الخ) تقدم في المعرب والمبني  
تفضيه بنحو شجرة فانظره (قوله ما يجب تقديمه) أي على الفعل ذكر الشارح من ذلك مستثنين الاولى  
كون المفعول محالة المصدر كالشرط والاستفهام أي وكما خبرية نحو كرم عبيد ملكك والمضاف الى ذلك  
كغلام من تضرب أضرب وغلام من ضربت ومال كرجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أي في  
غير باب سانيه وخطفيه وكذا يجب تقديمه اذا وقع عامله في جواب ما ليفصلها من الفعل اذ لم تفصل بغيره  
ظاهرة كانت نحو فاما اليقيم فلا تنهز أو مقدره نحو وور بك فكبر بخلاف أماليوم فاضرب يدا للفصل  
بالظرف ولا يردان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله في غير أماليكون الفاء معها من حلاقة عن  
موضهما كما سيوضح في بابها (قوله ما يجوز تقديمه) أي على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذا خلا من موجب  
التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ماسيا في مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسيطه وكذا يمنع تقديمه  
على الفعل اذا كان المشددة أو المخففة منها ومعموليها فلا يقال انك فاضل عرفت الامع نحو اياك  
فاضل فعرفت أو كان معمول فعل تهجي أو معمول صلة حرف مصدرى ناصب كأن ركي فلا يقال جئت  
أن زيدا أضرب أو كزيدا أضرب بخلاف غير الناصب فيجوز كيجبني مازيدا تضرب ووددت لوزيدا  
تضرب وقيل يمنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قدم على الجازم ولن أيضا فيجوز  
وكذا المنصوب باذن عند الكسائي أو معمول لعامل مقرر بلام ابتداء لم نسبق بان أو بلام قسم أو بقدر  
بسوف أو بقلما أو بما أو نون توكيد فكل ذلك يمنع تقديم معموله عليه كافي الجمع وغيره وأما تقديم  
ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على ما في البيتين الآتين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أي  
غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الآتي غير محصور أي فيه غيره ولا يجوز  
فتح الصاد لان انحصر لازم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب السناد (قوله كما اذا خفي الاعراب  
فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب أربعة المقصور واسم الإشارة والموصول والمضاف للمياء في نفسها  
(قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور (قوله لما غرض في الالباس) أي بدليل  
تصغير عمر وعمر وعمر وعمر ونحوه يضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا  
وأجيب بان هذا مبني على انه لا فرق بين اللبس والاجال والحق الفرق بينهما فان اللبس تبادل خلاف المراد  
كالذي هنا هو ممنوع لا يقع في الخطا والاجال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك لا دعور ليت عيني

وأخر المفعول ان ليس حذر \* أو أضر المفاعل غير منحصر (ش) يجب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف  
اللباس أحدهما بالآخر كما اذا خفي الاعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب  
كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه واحتج بان العرب لما غرض في الالباس  
كما لما غرض في التبيين فاذا وجدت

قرينة تبيين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول كل موسى السكثري وأكل السكثري موسى وهذا معنى قوله  
وأخر المفعول ان ليس خذره ومعنى قوله أو أضر المفعول غير منحصره أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول اذا كان الفاعل ضمير غير  
محصور نحو ضربت زيداً فان كان ضمير المحصور واجب تأخيره نحو ما ضرب زيداً الا ان (ص) وما بالاً أو بآء المحصور آخر وقد يسبق ان قصد ظمير  
(ش) يقول اذا انحصر الفاعل أو المفعول بالآء أو بآء المحصور واجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور اذا ظهر المحصور  
من غير ذلك كما اذا كان المحصور بالآء اما اذا كان المحصور بآء ما فانه لا يجوز تقديم المحصور ولا يظهر كونه محصوراً الا بتأخيره بخلاف المحصور  
بالآء فانه يعرف بكونه واقعاً بعد الا فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر فقال الفاعل المحصور بآء ما قولك انما ضرب عمر ازيد ومثال المفعول  
المحصور بآء ما انما ضرب زيد عمر ازيد ومثال الفاعل المحصور بالآء ما ضرب عمر ازيد ومثال المفعول المحصور بالآء ما ضرب عمر ازيد ومثال  
تقديم الفاعل المحصور بالآء ما قولك ما ضرب ازيد عمر اومه قوله فلم يدرك الله ما هيبت لنا \* عشية انشاء الديار وشامها  
ومثال تقديم المفعول المحصور بالآء ما قولك ما ضرب عمر ازيد عمر اومه قوله تزدت من ليلى بشكيب ساعة \* فما زاد الا ضعف ما بي كلالها  
هذه معنى كلام المصنف واعلم ان (١٦٦) المحصور بآء ما لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه وأما المحصور بالآء ففيه ثلاثة مذاهب

سواء وهذا هو الذي من مقاصد البلغاء دون الاول (قوله قرينة) أي معنوية كذا كره أو لفظية كظهور  
الاعراب في تابع أحدهما كضرب موسى الظريف عيسى أو اتصال ضمير الثاني بالاول كضرب فتاه موسى  
لوجوب تقديم مرجع الضمير ولورتبة أو تأنيث الفعل كضربت موسى سلمى (قوله السكثري) بفتح  
الميم مشددة في الاكثر ومنع بعضه من التشديد وهو اسم جنس واحده كثرة فيصرف كاسماء الاجناس  
كذا نقل عن المصباح وانظر ما وجه صرفه مع ألف التأنيث المفصورة الا ان يكون مراده المفرد لا الجمع  
(قوله وتأخير المفعول) أي عن الفاعل والوجوب اضافي أي بالنسبة لا امتناع توسطه بين الفعل والفاعل  
فيصدق بوجوب تأخيره عنهما بأن كانا ضميرين متصلين كضربته ويجوز تقديمه على الفعل كمثال  
الشارح فان قدر في المتن حذف المعطوف أي أضر المفعول الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الامر  
حقيقياً ولا يمكن مثله في الشرح لان مثاله ياباه (قوله وما بالاً) مفعول مقدم لقوله أخر وقوله انحصر أي غيره  
فيه (قوله وقد يسبق) أي ما انحصر بالآء أو بآء بشرط ظهور القصد وهو لا يظهر في انما فتعين قصره على  
الاذا قدمت معه لان القصد لا يظهر الا حينئذ فلا إشهام في المتن (قوله ما هيبت لنا) مفعول يدور وقد تقدم  
عليه الفاعل المحصور مع الا وعشية ظرف لهيبت والانشاء كالا بعد ادوز نار معنى وشامها بكسر الواو وفتح  
هيبت جمع وشيمة وهي كلام الشر والعداوة وأنت فعله لانه جمع ويظهر ان ضميره لعمادته (قوله الا ضعف)  
مفعول زاد تقدم وهو محصور بالآء على الفاعل وهو كلامها والبيت لمجنون ليلى (قوله مذهب السكثري)  
هو الذي في المتن والثالث هو الاصح اجراء لا لا يجري انما في تقدير للتأخر عاملاً كذا كره في الاول (قوله)  
شاع في لسان العرب) أي والاصل في كثرة الاستعمال كونه قياساً وقوله شأنى قياساً وان سمع كثيراً أيضاً  
(قوله فن أجازها الخ) أي ومن منعم انظر الى تأخر مفسر الضمير لفظاً ورتبة مع عدم تعاقب الفعل بخلاف

أحدها وهو مذهب أكثر  
البصريين والفرع وابن  
الانباري انه لا يجوز  
يكون المحصور بها فاعلاً أو  
مفعولاً فان كان فاعلاً امتنع  
تقديمه فلا يجوز ما ضرب  
الآء يد عمر أو ما قوله  
فلم يدرك الله ما هيبت لنا  
فأول على ان ما هيبت  
مفعول بفعل محذوف  
والنقد يدري ما هيبت  
لنا فلم يتقدم الفاعل  
المحصور على المفعول لان  
هذا ليس مفعولاً للفعل  
المدكور وان كان المحصور  
مفعولاً جاز تقديمه فتقول  
ما ضرب الاعمر ازيد الثاني  
وهو مذهب السكثري أنه

يجوز تقديم المحصور بالآء فاعلاً كان أم مفعولاً الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي  
والشلبيني أنه لا يجوز تقديم المحصور بالآء فاعلاً كان أم مفعولاً (ص) وشاع نحو خوف ربه عمر \* وشد نحو زان نوره الشجر  
(ش) أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو خوف ربه عمر فربه مفعول  
وقد اشتمل على ضمير يرجع الى عمر وهو الفاعل وانما جاز ذلك وان كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً لان الفاعل منوى التقديم  
على المفعول لان الاصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظاً فلا واشتمل المفعول على ضمير يرجع الى ما اتصل  
بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل في ذلك خلاف وذلك نحو ضرب غلامها جار هند فن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز  
بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بمرتبة التقديم كان كعوده على مرتبته التقديم لان المتصل بالتقديم متقدم وقوله وشد الخ أي  
وشد عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو زان نوره الشجر فالهاء المنصلة بنوره الذي هو الفاعل عائدة على  
الشجر وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظاً والاصل فيه ان  
يفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة

منوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأويله وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جني وثابها المصنفون  
وردد من ذلك قوله **لمارأي طال بوه مصعباذعروا \*** وكاد لو ساعد المقدور يقتصر وقوله  
كساحله هذا الحلم أثواب سودد \* ورقى نداهذا الندى في ذرى المجد وقوله (١٦٧) ولوان مجد أخذ الدهر واحدا \*

من الناس أبقى مجده الدهر  
مطعما

وقوله

جزى ربه عني عسدي بن  
حاتم

جزاء السكالب العاويات  
وقد فعل

وقوله

جزى بنوه أبا الغيلان عن  
كبر

وحسن فعل كما يجزى  
سنيار

فلو كان الضمير المتصل  
بالفاعل المتقدم عائداً على

ما اتصل بالفعل المتأخر  
امتدعت المسئلة وذلك نحو

ضرب بعلمها صاحب هند  
وقد اقل بعضهم في هذه

المسئلة أيضاً خلافاً لحق  
فيها المنع (ص)

(النائب عن الفاعل)  
(ينوب مفعول به عن

فاعل  
فيما لا كنفيل خبر

نائل)  
(ش) يحذف الفاعل

ويقام المفعول به مقامه  
فيعطى ما كان للفاعل من

لزوم الرفع ورجوب التأخير  
عن رافعه وعدم جواز

حذفه وذلك نحو نيل خبر  
نائل خبر نائل مفعول قائم

زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعور به (قوله منوعة)  
أي شعر او ثرا وقوله وأجازها أي فيها أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني سكون الياء  
لان أصله كني فعر بابدال السكاف جيا وليس منسو بالجن كما قد توهم وبقي قول ثالث هو الحق وهو  
جوازه شعر الاثرا (قوله لمارأي الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طال بوه الى  
المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضي الله تعالى عنه وذعر وامنني للمجهول أي خافوا اجواب لمارأي  
اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله ورقى) بشد القاف أي أعلى  
ورفع والندى العطاء والذرى بالضم جمع ذررة بالضم والكسر كافي القاموس وهي أعلى الشئ والشاهد في  
شعره ظاهر (قوله ولوان مجد الخ) لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه يرثي به المطعم بن عيسى أحد  
رؤساء المشركين بمكة لانه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وأبقى جواب لو فعاد  
الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعما وهو مفعول مؤخر (قوله جزاء السكالب العاويات) قيل  
هو الضرب بالجملة وقيل دعاء عليه بالابنة لانها تسمى دعاوى عند طلب السفاد وعدي بن حاتم الطائي صحابي  
فلا يليق به هذا الطبعاء (قوله أبا الغيلان) بكسر المجمة وعن بمعنى بعد وعبر بالمضارع في يجزى استحضارا  
للحال الماضية وسنيار بكسر الميم لغة والنون وشهد الميم رجل رومي إلى القصير المسمى بالخواريق بظهر الكوفة  
لأنه كان بن امير القيس ملك الحيرة فلما فرغ اللقاء من أعداءه لئلا يبنى لغيره مثله فصر به المشعل في سوء  
المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بحجاء نبيك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

#### (النائب عن الفاعل)

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهي أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل غير  
المفعول بما ينوب كالظرف اذ المفعول به هو المراد عند الاطلاق ولانه يشمل المفعول الثاني في نحو أعطى  
زيد ديناراً وليس مراداً وان أجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أي ايا كان دون غيره  
(قوله خبر نائل) في الصحاح الذوال العطاء والنائل مثله كمن المراد هنا الشئ المعطى لانه تمثيل لآلية  
المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أي لفرض ما لفظي كالأجواز في نحو يثمل ماء وقيتم والسجع  
نحو من طابت سريرته جدت سيرته ونصحيح النظم كقوله

علقتهم ارضاً وعلقت رجلاً \* غيري وعلق أخرى ذلك الرجل

أي علقتها الله أي جعلني أحبا لارضاء لا قصداً ومعنوى كالعالم به في رخصا الانسان ضعيفا وجهله كسرق  
المتاع وابها به كصدق على مسكين وتعظيمه بصون اسمه عن اسائه أو عن قرينه بالمفعول تخلف الخبر  
وتحقيره كقطع عمر وكرامة معاه والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم الميم لانه من أقام  
الرابع (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل اتصاله بعامله وصبر ربه كالجزم منه واغناؤه  
عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه ونحو ربه  
من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصبر ربه مبتدأ اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة في الظرف  
والجور ولان الكلام الآن في النائب للمفعول به لا مطلق نائب (قوله فأول الفعل الخ) كالاستدراك على

مقام الفاعل والاصل نال زيد خبر نائل يحذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل  
على أن يكون مفعولاً متقدماً بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو  
وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

(ش) يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقاً أي سواء كان ماضياً أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضي ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال ذلك في الماضي قولك في وصل وصل وفي المضارع قولك في ينفتح

ينفتح (ص) والثاني التالي للمطارعة كالاول اجعله بلا منازعة وثالث الذي يهمل الوصل كالاول اجعله كاستحلى (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول مفتوحاً بقاء المطارعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك في تدحرج تدحرج وفي تسكسر تسكسر وفي تغافل تغافل وتفوقل واذا كان مفتوحاً بهجرة وصل ضم أوله وثانيه وذلك كقولك في استحلى استحلى وفي انطلق انطلق (ص) واكسر أو اشتم فالثاني

أعل عينا ضم جاكوب فاحتمل (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين فقد سمع في فائه ثلاثة أوجه اختلاص الكسر نحو قيل وبيع ومنه قوله حيكيت على نيرين اذ تشاك

تختبط الشوك ولا تشاك

قوله فيأله أي في كل شيء لافي صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصل واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثله المبالغة والجماد المؤول بمشتق ولا يرفع نائبه الا بالفعل المغير واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل أقوال ثالثها الاصح جواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بنونين أكل ورفع الطعام أي من أن أكل بخلاف عجبت من ضرب عمر واذا كان عمر ومضروباً فيتمين اضافته له على انه في محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضم من) أي ولو تقديراً كنييل وكذا قوله اكسر كرفان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فاما أن يقدر بحج غير الاولين أو يراد بقوله اضم من واكسر اذ لم يكن وكذا يقال في قوله منفتحاً (قوله اكسر في مضى) أي في لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقاً كقوله \* لوعصر منها البان والمسلك انعصر \* ومنهم من يفتح في معتل اللام فتقلب الياء ألفاً في قول في روى زيد روى بفتح الهمة في المعتل ثلاثة لغات أفاده في التصريح (قوله كينفتح) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة كذا أي اعتمدتها في السير ومات اليها وانتحيت لفلان عرضته وانتحيت السكين على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة لينفتح في الاول بفتح الياء والثاني بضمها نائب فاعل المفعول لقصد لفظها (قوله تالمطارعة) هي قبول التأثير وحصوله من الاول في الثاني كعلمته فتعلم وكسرتة فتكسر وانما قيد تاليها بكونه ثانياً لينبه على اختصاص هذا الحكم بالماضي فان تاليها في المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولاً أولاً لمخوف يفسره اجعله وكالاول مفعوله الثاني ويرد عليه ما صر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعله بقي الاشكال في قوله كالاول لتقديمه عليه وقد مر ان المصنف ارتكب ذلك كثير الضرورة (قوله وفي تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل تاء المطارعة مأشبهها من كل تاء معتاد يادتها وان لم تكن للمطارعة كتبخترو تواني وتغافل بخلاف ترمس الشيء أي رمسه أي دفعه فلا يضم تاليها لعدم اعتبار يادتها اذا اتصل التوصل لساكن بالهزة لا التاء (قوله وفي انطلق الخ) صريحه بناءً للالزم للمجهول وقدمه أكرهم مطلقاً لا يرد عليهم قراءة وأما الذين ساعدوا بضم السين لحكاية السكسائي ساعد متعدياً ومنه أبو البقاء فيما لا يتعدي بحرف كقيام وجلس اذ لو بني لبقى الفعل خبراً بلا خبر عنه بخلاف ما يتعدي به فيجوز كمر به وقيل يجوز مطلقاً ينوب المصدر المعروف عن الفاعل كجلس المجلس وأما الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقاً وأما بناء كان وكاد وأخواتهما فجازة سيديويه والجمهور ومنه أبو حيان تبعاً للغارمي كافي النكت (قوله واكسر الخ) تقييد لقوله المار فأول الفعل اضم من (قوله واشتم) بنقل فتش الهمة الى الواو وليست مكسورة لانه من أشم الرباعي ومصدره الاشمام وفبالقصر تنازعه كل من اكسر واشتم فاعمل فيه الثاني وحذف من الاول ضميره لكونه فضلة وعيناً تميز محوّل عن نائب الفاعل أي أعلت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجاب بالقصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفي لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتي معل بلا تاء ليساوي عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كعمور وصيد واعتور فاذا بنى للمفعول سالك به مسلك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر أعلاها والضم أرداها (قوله حيكيت) بالياء وروى بالواو فاوردته الاشموني شاهداً للضم وضميرها الرداء يصفه بالقوة والمثانة وهو يؤذت ويذكر أي نسجت تلك الرداء على نيرين أي طاقتين واذا تشاك أي اذ حيكيت وتختبط الشوك أي تضربه من اختبط الشجرة تضربها بعصا نحوها ولا تشاك أي لا يخرقها الشوك لصفاقتها (قوله شباباً) اسم لبت الاول وبوع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها فهي مرفوعة بالضم الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى



بالغاء محركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك الا في اللفظ ولا يظهر في الخط وقد فرى في السبعة قوله تعالى وقيل يأرض ابهى ماءك وبما جاء  
أقبح رغيض الماء بالاشمام في قيل وغيض (ص) وان بشكل خيف لبس يجذب \* وبما باع قديرى لتجرب  
(ش) اذا أسند الفعل الثانى المعتل العين بعد بناءه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فاما أن يكون واوياً أو يائياً فان كان واوياً يأتى  
سام من السوم وجب عند المصنف كسر الفاء والاشمام فتقول سميت ولا يجوز الضم فلا تقول سميت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالضم  
ليس الانحوسمت العبد وان كان يائياً نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضاً (١٦٩) ضمها والاشمام فتقول سميت يا عبد

ولا يجوز الكسر فلا تقول  
سميت لئلا يلتبس بفعل  
الفاعل فانه بالكسر فقط  
نحو سميت الثوب وهذا معنى  
قوله \* وان بشكل خيف  
لبس يجذب \* أى وان  
خيف اللبس في شكل من  
الاشكال السابقة أعني  
الضم والكسر والاشمام  
عبد عنه الى شكل غيره  
لا لبس معه هذا ما ذكره  
المصنف والتى ذكره غيره  
ان الكسر في الواوى والضم  
في اليائى والاشمام هو المختار  
ولكن لا يجب ذلك بل  
يجوز الضم في الواوى  
والكسر في اليائى وقوله  
\* وبما باع قديرى لتجرب \*  
معناه أن الذى ثبت لغاء باع  
من جواز الضم والكسر  
والاشمام ثبت لغاء المضاعف  
نحو حب فتقول حب وجب  
وان شئت أشممت (ص)  
وبما باع لما العين تلى \*  
في اختاروا نقاد وشبهه ينجلي  
(ش) أى يثبت عند البناء

وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشياً مفعول مطلق لينفع أى لا تنفع ليت نفعاً مفعول به خلافاً  
للمعنى وروى بمبادل هل (قوله بنى دبير) بمهولة فوحدة مصغراً (قوله بالغاء محركة) بالميم فهو حال  
من الغاء وفي نسخ الاتيان بحركة بين الخ ولا غبار على هذين وفي نسخ الاتيان بالغاء محركة الخ وفيها تعاقب  
حرفى جر معنى واحد يعامل واحد وهو ممنوع الآن فيجعل الياء الاولى لجر التعدية والثانية للإبسة أو  
الثانية للتعدية والاولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أى بأن يؤثر جزء من الضمة فليقل سابق  
وجزء من الكسرة كثر لا حق ومن ثم تعحضت الياء قاله العلوى فاليمينية على جهة الافراز لا الشيوخ  
والقراء يسمون ذلك روماً والاشمام عندهم يطلق على الإشارة بالشفقتين في الرفع والضم عند الوقف على  
نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أى للكسائى  
وهشام (قوله الى ضمير متكلم) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكور وغيره نحو بعنا  
وبعنا وبعنا الآن الغائب لا يلتبس الا عند اسناده لنون النسبوة فاقيل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب  
خلاف الصواب نعم الاولى بدله أو غائبات كما في نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أى اذ لم يكن مكسوراً العين  
تخفت والامتنع فيه الكسر كاليائى لا الضم لان المبني للفاعل ليس الا بالكسر (قوله من الاشكال  
السابقة الخ) صريح في أن الاشمام شكل وهو كذلك ان أر يد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المجموعة  
لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجلة الشرطية لا تستلزم  
الوقوع فان أر يد بالشكل التحريك بحركة خاصة كان اطلاقه على الاشمام بالتعليب (قوله هذا ما ذكره  
المصنف) أى فان قوله يجذب ظاهر في المنع وان احتمل الكراهة (قوله بل يجوز الخ) أى ولا يضر  
اللباس كالم يبالوا به في نحو مختاروا تضارفاً فهما يحتملان المجهول والمعلوم ورد بان هذا اجمال لللبس كما هنا  
لكن في النكت عن أى حيوان أن اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جوازها سيديويه (قوله  
الذى ثبت لغاء باع الخ) لكن الافصح في المضاعف الضم فالاشمام فالكسر وفي باع بالعكس حتى قيل  
لا يجوز فيه غير الضم والاصح الجواز قرأ علقمة ردت الينا ولورد العادوا بالكسر وقرأ الجماعة بالضم  
الخالص والتباس الثانى بأمر الجماعة مدفوع بالوان الامر لا يقع بعدها على ان اللازم بدون لوا جال لا  
الباس (قوله وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تمثيله باختاروا نقاد وليس بالزيم بل مثله المضاعف  
كاستندوا نهل فقيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبى (قوله بمثل حركة التاء) أى من ضم أو كسر أو انشمام  
(قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفاً لمحدوف أى ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفة له  
أو عمله فيه ان جعل حالاً من ضميره المستتر فيه وسأى أى حقيق خبره وبنيابة متعاقبه (قوله أو حرف جر)  
أى مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعاً لظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن الغائب هو المجموع ونقل

(٣٣ - (خضرى) - اول ) للمفعول لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو انفعول وهو معتل العين  
الذى ثبت لغاء باع من جواز الكسر والضم والاشمام وذلك نحو اختاروا نقاد وشبهه في جوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختاروا  
وانقودوا الكسر نحو اختاروا نقاد والاشمام ونحو اختاروا نقاد والاشمام ونحو اختاروا نقاد والاشمام (ص)  
وقابل من ظرف او من مصدر \* أو حرف جر بنيابة حر (ش) تقدم ان الفعل اذا بنى بالم اسم فاعله أقيم للمفعول به مقام الفاعل  
وأشار في هذا البيت الى انه اذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً لبنيابة  
أى صالحاً واحترز بذلك عما لا يصلح لبنيابة كالظرف الذى لا يتصرف والمراد

ترجيحه عن ابن هشام لكون قال في الارشاف لم يذهب الى ذلك احد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كما انه بعد المبني للفاعل في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عنه اذ الحرف لا حظ له في الاءراب أصلاً اه وعلى الثاني ففي المتن مضاف مقدر أرى أو مجرور حرف جر ذهب السبيلي وابن درستويه الى عدم نيابة الجار والمجرور أصلاً وما فهم ذلك بقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو ضمير مهم يعود لفاعل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين أحدها واختار مذهب البصريين (قوله ما لزم النصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض واذا وسحر ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجرب من كعدوهم بالفتح فكل ذلك لا تجوز انابته لعدم نصره اذ لا يستعمل مرفوعاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً به بما ذكر فلا يقال ما جرى قط ولا يجاء اذا جاء زيد على انابتهما وأجازة الاخفش فيقال جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد أجاز في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فاعلاً مبتدأ مع نصبه على الظرفية لكون المشهور ان فتحته حينئذ بناء لضافته الى المبني لا اعراب أفاده في التصريح (قوله ونحو عندك) عطاف على قوله ما لزم لا على سحر لثلايقه نفي انه يلزم النصب أبداً وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهة وهو الجرب من (قوله من لزوم النصب) أي أو شبهة (قوله معاذ الله) مصدر ميمي نائب عن اللفظ بعله أي أعوذ بالله معاذاً وانما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحانه (قوله وكذلك ما لا فائدة فيه الخ) استفيد منه انه لا ينوب من الظروف والمصادر الا المتصرف المختص بالتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ما يخص بشئ من أنواع الخصائص ومن المصادر ما ليس لمجرد التأكيد بأن يكون مبيناً للعدد كضرب ثلاثون ضربة أو أنواع مخصوص كضرب ضرب أليم أو لنوع مقصود ابهامه كقوله تعالى فن عفي له من أخيه شئ أي نوع تامين أنواع العفو سواء صدر من كل الورثة أو بعضهم وانما جعل شئ مصدر الامتغول به لان عفا لا لزوم رجوعه له بمعنى ترك ضعيف اذ لم يثبت عفا الشئ بمعنى تركه بل أعفاه كإلى البضاوى وأما النائب من المجرور فشرطه أيضاً الاختصاص كإفقيده قول الشارح ولا جلس في دار وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كدومئذ الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت له وأما قوله

يفغى حياءه ويفغى من مهابته \* فلا يكلم الا حين يمشي

فإن نائب فاعل يفغى ضمير المصدر أرى ويفغى هو أي الاغضاء المعهود وهو اغضاء الحياء واغضاء كائن من مهابته أو التقدير ويفغى هو أي الطرف أي تطبق العين من مهابته كما استقر به الرواى لان الاغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل لانه لكون جاره للتعليل مبني على سؤال مقدر فكأنه من جهة أخرى ولهذا امتنع انابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما منع المفعول معه والمستثنى لانه فصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمدح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه وجهان يستلجح فنه الزحام فجلس بعيداً على كرسي ينتظر الفضو فجاءه زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجهاً وأطيبهم أرجاء فلما انتهى للمحجر نضح له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابتة الناس هذه الطيبة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن تميل اليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا أعرفه

هذا ابن خبير عباد الله كام \* هذا التقي النقي الطاهر العلم

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته \* والبيت يعرفه والركن والحرم

به ما لزم النصب على الظرفية  
نحو سحر اذا أريد به  
سحر يوم بعينه ونحو  
عندك فلا تقول جلس  
عندك ولا ركب سحر لثلا  
تخرجهما عما استقر لهما  
في لسان العرب من لزوم  
النصب وكالمصادر التي  
لا تنصرف نحو معاذ الله  
فلا يجوز رفع معاذ الله  
في الظرف وكذلك ما لا  
فائدة فيه من الظرف  
والمصدر والجار والمجرور  
فلا تقول سير وقت

ولا ضرب ضرب ولا جلس في دار لانه لا فائدة في ذلك ومثال القابل من كل منها قولك سير يوم الجمعة وضرب ضرب شديد ومبرز يد (ص)  
ولا ينوب بعض هذى ان وجد \* في اللفظ مفعول به وقد يرد (ش) مذهب (١٧١) البصريين الا الاخفش انه اذا وجد

بعد الفعل المبني للمعلوم  
فاعله مفعول به ومصدر  
وظرف وجار ومجرور تعين  
اقامة المفعول به مقام  
الفاعل فتعول ضرب زيد  
ضربا شديدا يوم الجمعة امام  
الامير في داره ولا يجوز اقامة  
غيره مقامه مع وجوده وما  
ورد من ذلك شاذ أو مؤول  
ومذهب الكوفيين انه  
يجوز اقامة غيره وهو  
موجود تقدم أو تأخر  
فتعول ضرب ضرب شديد  
زيدا وضرب زيدا وضرب  
شديدا وكذلك الباقي  
واستألف الفلك بقراءة أبي  
جعفر ليحجزى قوما بما  
كانوا يكسبون وقول  
الشاعر  
لم يعن بالعلياء الاسبيدا  
ولاشي ذا النى الا ذوهدى  
ومذهب الاخفش انه اذا  
تقدم غير المفعول به عليه  
جاز اقامة كل واحد منهما  
فتعول ضرب في الدار  
زيدا وضرب في الدار زيد  
وان لم يتقدم تعين اقامة  
المفعول به نحو ضرب زيد  
في الدار ولا يجوز ضرب  
زيدا في الدار (ص)

وبانفاق قد ينوب الثان  
من  
باب كسا فيما التباسه  
أمن

(ش) اذا بنى الفعل المتعدي الى مفعولين لم يسم فاعله فاما ان يكون من باب أعطى أو من باب ظن فان كان من باب أعطى وهو المراد بهذا  
البيت فقد ذكر المصنف انه يجوز اقامة الاول منهما وكذلك الثاني بالاتفاق فتعول كسى زيد جبة وأعطى عمرو درهما وان شئت أقت الثاني

تسكاد تسكه عرفان راحته \* ركن الخطيم اذا جاء يسـتم  
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله \* بجوده أنبياء الله قد ختموا

ينغضى حياء الخ الى ان قال

من معشر حبهـم دين وبغضهـم \* كفر وقربهـم مـلجا ربهـم  
ان عدأهـل التقي كانوا أئمنهـم \* أو قيل من خير أهل الارض قيل هم  
لا يستطيع جواد بعده غايتهـم \* ولا يندائهم قوم وان كرموا  
من يعرف الله يعرف أولوية ذا \* الدين من بيت هـذا ناله الام

فغضب عليه هـشام حتى سجنه فارس اليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها وقال مدحت لله  
لا لمطاع فارس يقول له انا أهل البيت اذا وهبنا شيئا لا نستعيده والله يعلم نيتك ويثيبك عليها فقبلها (قوله)  
ولا ضرب ضرب) أى لانه لا فائدة في اسناد الفعل الى المبهـم من المصدر أو الزمان أو المكان لانفهام الاولين  
منه وضعا والثالث التزاما فلا بد من تخصيصها بشئ من المخصصات ولا عبرة بافادة المصدر توكيد الفعل لان هذه  
غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بالمتع ضرب على اضمـار ضمير الضرب المبهـم لان الضمير أشد ايمانا من  
الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محدودة لدليل جاز كما مر في يغضى حياء الخ ومثله  
قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتلى \* يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

وقوله فيالك من ذى حاجة حيل دونها \* وما كل مأوى امرؤ هو طائله

أى حيل هو أى الحول المعهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدر في أحد التفاسير ويعتلى هو أى الاعتلال المعهود  
الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا في التوضيح وغيره أى ولا يصح جعل  
بين فى الآية ودون فى البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كفى النصريح نعم يجوز  
ذلك عند الاخفش فيكونان منصوبين على الظرفية فى محل رفع بالنيابة كما مر فى عند وكذا عند من يجوز  
تصرفهما كفى قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر وقوله

ألم ترى أنى حيت حقيقتى \* وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما للبناء ولا يصح جعل النائب فى البيت الاخير ضمير ذى حاجة لان الفعل لازم  
لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر (قوله فى اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب مفعولا به لكن لم  
يذكر فلا يمتنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) أى ولو منصوب بانزع الخافض فتمتنع انابة غيره مع  
وجوده كنانا به مع وجوده منصوب بنفس الفعل كاخترت زيدا الرجال عند الجمهور وخلا للفرأ والتسهيل  
(قوله وقد يرد) أى شذوذا أو ضرورة (قوله أبى جعفر) هو من العشرة (قوله ليحجزى قوما الخ)  
أى يبنـاء يحجزى للجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذلك لم يعن مجهول وبالعلياء  
نائبه مع وجود المفعول به وهو سيدا أى لم يعن الله أى لم يجعل أحدا يعتنى بالعلياء الاسبيدا وأوله البصريون  
بانه ضرورة والنائب فى الآية ضمير الغفران المفهوم من يغفر واوغاية ما فيه انابة المفعول الثانى وهو جاز هذا  
وحق فى شرح الجامع ان الاحق بالنيابة ما يكون أهم فى الكلام مثلا لو كان القصد ايقاع ضرب زيد  
أمام الامير أئيب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثانى مفعوليه غير

فتقول أعطى عمر درهم وكسب زيد أجرة هذا ان لم يحصل لبس بأقامة الثاني فان حصل لبس وجب اقامة الاول وذلك نحو أعطيت زيداً عمراً  
فبمعين اقامة الاول فتقول أعطى زيداً عمراً ولا يجوز اقامة الثاني حينئذ لا يحصل لبس لان كل واحد منهما ما يصح أن يكون أخذ بالخلاف  
الاول ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز اقامته عنداً من اللبس فان منى به أنه اتفاق من جهة النحو بين كلهم فليس  
بجيد لان مذهب الكوفيين أنه اذا كان الاول معرفة والثاني نكرة تعين اقامة الاول فتقول أعطى زيداً عمراً ولا يجوز عندهم اقامة الثاني  
فلا تقول أعطى درهم زيداً (ص) في باب ظن وأرى المنع اشتهر \* ولا أرى منعاً اذا قصد ظهر (ش) يعني انه اذا  
كان الفعل متعدياً الى مفعولين الثاني (١٧٢) منهم ما خبر في الاصل كظن وأخواتها أو كان متعدياً الى ثلاثة مفاعيل

كأرى وأخواتها فالأشهر عند النحويين أنه يجب اقامة الاول ويمتنع اقامة الثاني في باب ظن والثاني والثالث في باب أعلم فتقول ظن زيد قائماً ولا يجوز ظن زيداً قائماً وتقول أعلم زيداً فرسك مسرجاً ولا يجوز اقامة الثاني فلا تقول أعلم زيداً فرسك مسرجاً ولا اقامة الثالث فلا تقول أعلم زيداً فرسك مسرجاً وثقة - ل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع اقامة الثالث ونقل الاتفاق أيضاً ابن المصنف وذهب قوم منهم المصنف الى انه لا يتعين اقامة الاول لافي باب ظن ولا في باب أعلم لكن يشترط أن لا يحصل لبس فتقول ظن زيداً قائماً وأعلم زيداً فرسك مسرجاً وأما اقامة الثالث من باب أعلم فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على

خبر في الاصل ولا أحدهما منصوباً بنزع الخافض كاخترت الرجال زيداً (قوله لئلا يحصل لبس الخ) أي ولا يدفعه تأخير النائب لان كون الاصل تأخير الثاني عارضه كون انابة الفاعل معنى فلا يدل على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لئلا يشبه لان غاية ما يفيد كونه المؤنث هو النائب وأما كونه مأخوذاً فشيء آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجب عنه بأنه لم يصح عنده حكاية الخلاف أو مراده اتفاق جهور البصريين (قوله ولا يجوز عندهم الخ) أي وان لم يحصل لبس لان المعرفة أحق بالاستناد وقيل بالمانع مطلقاً من الباب (قوله اذا قصد ظهر) أي بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذالة تعليمية (قوله فقد نقل غيرهما الخلاف) أي أجاز به بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنالكة ثاني مفعولي ظن فنقل الاتفاق غلطاً قاله ابن هشام (تنبيه) شرط انابة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة والامتنع اتفاقاً كما يمتنع في غير الثاني الا اذا حكيت بالقول لانها حينئذ كالمفرد لقصد لفظها نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فان كان الثاني ظرفاً مع وجود الاول ففيه الخلاف المار في الظرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب متعلقه لانه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافاً لسم لانه معمول للتمتع لا للفعل بخلاف مبرز يد كما مر (قوله فلا تقول ظن الخ) أي لان كلاهما ما يصلح أن يكون ظاناً ومظنوناً (قوله ونصبت الباقي) أي لفظاً في غير المجرور ومخلافه والله أعلم

#### ﴿اشتغال العامل عن المفعول﴾

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى اه صبان وفيه ان أول المنصوبات المفعول به في باب تعدى الفعل ولزمه وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع انه يرفع وينصب فكان ينبغي على هذا توسطه أيضاً (قوله ان مضمر اسم الخ) مضمر فاعل بمحذوف يقسره شغل وفعلاً مفعول لذلك المحذوف ومضمر عنه ولفظه للاسم السابق والباء في نصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه باعادة العامل بمعناه وأل في المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فعلاً من كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيد اضربته أو محله كزيد اضربته فالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق لا للضمير لان نصبه محلي أبدأ هذا ما أشار اليه الموضع والاشموني وهو التحقيق وأشار الشارح كغيره الى أن اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل اليه بنفسه وهو محله تعديه بالحرف كزيد اضربته به مجازاً من اطلاق المزموم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير في لفظه للضمير والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتي \* وفصل مشغول بحرف جر \* تعميماً بعد تخصيص

لان

منه وليس كما زعموا فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول أعلم زيداً فرسك مسرج

فاحصل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن وأعلم فلا تقول ظن زيداً عمراً وعلى ان عمر هو المفعول الثاني ولا أعلم زيداً خالداً منطلقاً (ص) وبأسوى النائب ماعلقاً \* بالرافع نصب له محققاً (ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل

فكما انه لا يرفع الفعل الافاعلاً واحداً فكذلك لا يرفع الفعل الامفعولاً واحداً فلا كان للفعل معمولان فاكثر أتت واحداً منها مقام الفاعل ونصبت الباقي فتقول أعطى زيداً عمراً وضرب زيداً فرسك مسرجاً وأعلم زيداً عمراً وضرب زيداً فرسك مسرجاً (ص) ان مضمر اسم سابق فعلاً شغل \* عنه بنصب لفظه أو المحل

﴿اشتغال العامل عن المفعول﴾

فالسابق انصبه بفعل أضمرنا \* حتماً ووافق لما قد أظهرنا (ش) الاشتغال ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم السابق أو في سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير زيد اضربته وزيد امررت به ومثال المشتغل بالسببي زيد اضربته غلامه وهذا هو المراد بقوله ان مضمراً اسم الخ والتقدير ان شغل مضمراً اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم

(١٧٣)

بنصب المضمير لفظاً نحو زيداً ضربته أو بنصبه محلاً نحو زيداً امررت به فكل واحد من ضربت وممرت قد اشتغل بضمير زيداً لكن ضربت وصل الى الضمير بنفسه وممرت وصل اليه بحرف جر فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً وكل من ضربت وممرت لو لم يشتغل بالضمير لتساقط على زيد كما تساقط على الضمير فكنت تقول زيداً ضربت فتنبه زيداً ويصل اليه الفعل بنفسه كما وصل الى ضميره وتقول يزيد ممرت فيصل الفعل يزيد الى زيد بالباء كما وصل الى ضميره ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير وقوله فالسابق انصبه الى آخره معناه أنه اذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق واختلف النحويون في ناصبه فذهب الجمهور الى ان ناصبه فعل مضمراً وجوباً ويكون الفعل المضمراً موافقاً في المعنى لذلك

لأن فصل المشغول امام ضمير الاسم السابق كما ذكرنا ومن سببيه كزيد امررت بغلامه فلا تكرار (قوله السابق) نصب بمحذوف يقصره انصبه وأفاد بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله أضمرنا) أي حذف حتماً أي اضماراً حتماً كما سيذكر الشرح لانصباً حتماً لأن في النصب التفصيل الآتي (قوله ان يتقدم اسم) أي واحد لأنه نكرة في الاثبات فيفيد أن المشغول عنه لا يتقدم مع اتحاد العامل المقدر لأنه لم يسمع وأما زيداً وعمر اضربتهما فكالاسم الواحد بسبب العطف وأجازه الأخفش ان عمل المقدر في متعدّد كزيداً ودرهما أعطيته إياه فان تعدد العامل المقدر جاز كما في الرضى كزيداً أخاه غلامه ضربته أي لا يست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه وأفاد أيضاً اشتراط تقدمه وأما ضربته زيداً فليس اشتغالا بل ان نصب زيداً فبذل من الهاء أو رفعه فبذل مؤخر ويشترط فيه أيضاً قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتقدير ومصدر مؤكّد ومجرور ما يختص بالظاهر كخني كذا في الصبان لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكّد والمبين الآن أن يكون فيه خلاف وكونه مفتقر للمابعة فلا اشتغال في جاءك زيداً فأكرمه وكونه مختصاً لانكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في ورهبا نية ابتدعوها بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أي وحب رهبا نية وابتدعوها صفة كما في المعنى (قوله ويتأخر عنه فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي يذكر وشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي وصاحبه لا عمل فيما قبله سواء كان فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التحجب لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما عمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم مفعول الأولين وخبر الثالث كزيداً است مثله أي باينت زيداً است مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل وشرطه كونه ضميراً للاسم السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح لما فيه من القطع بماتته هيئة اه صبان ومراد الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقي كلامه ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه وقوله فالسابق انصبه الخ أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان أحسن من المشركين استجارك لا يكون اشتغالا والمنقول عن شارح التسهيل وأبي حيان أنه منه وكذا في التوضيح وهو المتيجه في الضابط قصور فأحد فاعل محذوف يفسره استجارك لاشتغاله بضميره ولا يرد أنه لو تفرغ لم يعمل فيه لأن ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدماميني خلافه الحكاية الأخفش عن العرب زيداً جلست عنده مع ان زيداً مفعول به وعنده ظرف والتقدير لا يست زيداً جلست عنده (قوله مضمراً وجوباً) أي لأن المذكور كالعرض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثاني تأكيده وساجدين مفعول ثان لرأيت الأول أو مفعوله الثاني محذوف أي ساجدين لي وقوله والشمس والقمر مفعول محذوف يفسره رأيتهم والجمع حينئذ للتعظيم (قوله وما وافق معنى دون لفظ) أي سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدي بالباء والمجازاة بخلاف المتعدي بعلى فمعناه المحاذاة أو بالزوم ولو عرفنا كزيداً ضربت أخاه أو قتلت عدوه أي

المظهر وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى نحو قولك في زيداً ضربت به ان التقدير ضربت زيداً ضربته وما وافق معنى دون لفظ كقولك في زيداً امررت به ان التقدير جاوزت زيداً امررت به وهذا هو الذي ذكره المصنف والمذهب الثاني أنه منصوب بالفعل المذكور بعده وهو مذهب كوفي واختلاف هؤلاء فقال قوم انه عامل في الضمير وفي الاسم معاً فإذا قلت زيداً ضربت به كان ضربت ناصباً لزيد واللهاء ورد هذا المذهب



انصافها بالعوامل (ص)  
والنصب حتم ان تلالا سابق  
ما \* يختص بالفعل كان  
وحيثما (ش) ذكر  
النحويون ان مسائل هذا  
الباب على خمسة أقسام  
أحدها ما يجب فيه النصب  
والثاني ما يجب فيه الرفع  
والثالث ما يجوز فيه الأمران  
والنصب أرجح والرابع  
ما يجوز فيه الأمران  
والرفع أرجح والخامس  
ما يجوز فيه الأمران  
على السواء فأشار المصنف  
الى القسم الاول بقوله  
والنصب حتم الخ ومعناه أنه  
يجب نصب الاسم السابق  
اذا وقع بعد أداة لا يليها  
الا بالفعل كاداة الشرط نحو  
ان وحيثما فتقول ان زيدا  
أكرمته أكرمك وحيثما  
زيد اتلقه فأكرمه فيجب  
نصب زيد في المثالين وفيما  
أشبههما ولا يجوز الرفع  
على أنه مبتدأ اذ لا يقع  
بعد هذه الأدوات وأجاز  
بعضهم وقوع الاسم بعدها  
فلا يمتنع عنده الرفع على  
الابتداء كقول الشاعر  
لا تجب سري ان منفس  
أهلكته  
واذا هلكت فعند ذلك  
فاجزى  
تقديره ان هلك منفس  
وانه أعلم (ص)

أعنت زيدا أو سررت له لأن ذلك لازم عرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيدا مررت بغلامه أي  
لا يستزيد الا جازت لأن المجازة ليست له واعلم أنه لا يحل جلة العامل المظهر على الصحيح لأنها مفسرة  
خلافًا للشاويين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره أي فلا يحل لها في زيدا ضربته ومحلها الرفع في انا كل شيء  
خالفناه بقدر ونحو زيدا الخبز يأكله لأنها مفسرة للخبز والنصب في وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات  
لهم مغفرة اذ لو صرح بالموعد به المفسر بجمله لطم مغفرة كان منصوبا وهذا كون المفسر جلة انما هو في  
اشتغال النصب الذي كلامنا فيه أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجلة وله اعراب ما يفسره  
لفظا أو خلا ولذا جزم في قوله \* فنحن نؤمنه ببيت وهو آمن \* (قوله بأنه لا يعمل الخ) وبأنه يلزم  
كون المتعدي لواحد متعديا لاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تأتي الخ) وبأن الضمير قد لا يتعدى اليه  
الفعل الا بالحرف فكيف يأتي مع وجود الحرف المعدي وأيضا لا يمكن الانعاض في السببي لأنه مطلوب الفعل  
في الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه (قوله كأدوات الشرط) أي والتخصيض والعرض  
لاختصاصها بالفعل مطلقا وأدوات الاستفهام الا الهمة لا اختصاصها به اذ ارأته في حينها بخلاف ما اذا لم تراه  
كأين زيد وهل زيد قائم وانما ذكر ذلك في خصوص هل لعروض استفهامها بالطفل كأم وأما الهمة  
فلا تختص به مطلقا لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الامهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحيثما زيدا  
تلقاه الخ) أي وهل لازيدا أكرمه ومتى زيدا أكرمه وأين زيد افاقرفته فيجب النصب في كل ذلك وقوله  
تلقاه ليس محذوما لأنه مع فاعله مفسر للجمله المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون محذوما  
كفسره وفي نسخ تلقاه بالجزم اجراء له مجرى المحذوف \* تنبيه \* تسوية الناظم بين ان وحيثما انما هي في  
وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعد هما أعم من كونه في شعرا ونثرا من جميع الوجوه فلا يراد أن جميع  
الأدوات المذكورة لا يليها في النثر الا صريح الفعل فلا اشتغال بعدها خاص بالشعر الا ان مع الماضي لفظا  
أرمعني واذا مطلقا فلا يقبح تلويح الفعل بظاهر الظاهر في النثر لضعف طلبها له لأن لا يظهر عملها حينئذ مع  
انها أم بابها واذا لا تعمل أصلا قال الروادى ومثلهما كل شرط لا يجوز نحو لو ذات سوار لم تمنني لو غيرك قالها  
يا أبا عبدة بخلاف ان مع المضارع لما ظهر أثره فافيه قوى طلبها له فقبح تلويحه لها في النثر كباقي الأدوات  
ويستثنى من أدوات الشرط أمانا فان الاشتغال يقع بعدها نظما ونثرا لكن لا يجب النصب لان الاسم يليها ولو  
مع وجود الفعل نحو وأما عود فهديناهم قرى بالرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال ويجب تقدير  
العامل بعد المنصوب لأن أم لا يليها الا الاسم وبعد الفاء لأنه لا يفصلها من ام الا الاسم واحد أي وأما عود  
فهدينا هديناهم (قوله ولا يجوز الرفع) أي على الابتداء كما ذكره اما على الفاعلية لفعل مطاوع  
للمذكور فيجوز كقوله

لا تجزى ان منفس أهلكته \* واذا هلكت فعند ذلك فاجزى  
أي ان هلك منفس أهلكته والظاهر ان مثل المطاوع المبني للجهول كان زيد أكرمته أكرمك على  
ان زيد نائب فاعل محذوف أي ان أكرم زيد أكرمته فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم)  
أي المبتدأ بعدها أي أدوات الشرط وكذا التخصيض والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله السابق)  
بالرفع فاعل تالوما بالابتداء الخ مفعوله أي ما يختص بذى الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق محذوف  
وفاعل تلاضمير الفعل ومالم يرد مفعوله وما قبل بالضمة أي قبله فاعل يرد ومعمولا حال منه أي اذا تالما بالفعل  
شيأ لم يرد ما قبله معمولا وجد بعده بان كان له صدر الكلام فالترنم الرفع التزاما مثل ذلك (قوله)

وان تلالا سابق ما بالابتداء \* يختص بالرفع التزمه أبدا كذا اذا الفعل تلاما يرد \* ما قبل معمولا لما به وجود فيجب  
(ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثاني وهو ما يجب فيه الرفع

زيد يضربه عمرو ورفع  
زيد ولا يجوز نصبه لأن  
أذهله لا يقع بعدها الفعل  
لأظهاره ولا مقدر أو كذا لك  
يجب رفع الاسم السابق  
إدراكه للفعل المشتغل  
بالبضـمير أداة لا يعمل  
مابعدهما فيما قبلها كأدوات  
الشرط والاستفهام وما  
النافية نحو زيد إن لقينته  
فأكرمه وز يدهل ضربته  
وز يدهل لقينته فيجب رفع  
زيد في هذه الأمثلة  
ونحوها ولا يجوز نصبه  
لأن ما لا يصلح أن يعمل  
فما قبله لا يصلح أن يفسر  
عاملا فيما قبله وإلى هذا  
أشار بقوله

كذا اذا الفعل الح أي  
كذلك يجب رفع الاسم  
السابق اذا تعلق الفعل شيئاً  
لا يرد ما قبله معجولاً لما  
بعده ومن أجاز عمل ما بعد  
هذه الأدوات فيما قبلها  
فقال زيد ما لقيت أجاز  
النصب مع الضمير بعامل  
مقدور فيقول زيد ما لقيته  
(ص)

واختير نصب قبل فعل ذي  
طاب  
و بعد ما يلاؤه الفعل غائب  
و بعد عطف بلافصل على \*  
معمول فعل مستقر أولاً  
(ش) هذا هو القسم  
الثالث وهو ما يختار فيه

[illegible]

آليت حب العراق الدهر أطعمه \* والحب يأكله في القرية السوس

ان نصب حب بنزع الخافض هو على لا بمحذوف بنفسه اطمعه على الاشتغال لانه على تقديره لا يعمل فيما قبله أى حلفت على حب العراق لا اطمعه في الدهر بخلاف زيد لا أضربه أو لم أضربه فالرفع فيه واجب فقط لا واجب لانه من القسم الخامس الآتي (قوله ولا يجوز نصبه) أى على الاشتغال وقوله لا يصح أن يفسر عاملا أى على وجه كونه عوضا عن المقدّر كما هو شأن الاشتغال فلا نصب الاسم بمقدّر يدل عليه بالمفوظ دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم صلاحية المفوظ حينئذ للعمل فيما قبله ولذا صرح المصنف في قول الشاعر \* يا أيها الماشح دلوى دونك \* بأن دلوى مفعول لمحذوف يدل عليه دونك أى خند دلوى مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله وبعدهما يلاؤه الخ) أى وبعده شيء يغلب في لسان العرب جعل الفعل تالياله فالأو مصدر مضاف لمفعوله الثاني والفعل مفعول أول لانه الفاعل معنى وفاعله محذوف أى ايلاء العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أى على جملة معمول فعل أى الجملة التي هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية بجماعها (قوله كالاسم) أى ولو باللام نحو زيد التضر به لانها كالا بنهاية لا يلزمان المصدر فلا يمنع عمل ما بعدهما فاجبا قبلهما وانما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كفى لم ولما ولن (قوله والدعاء) أى بخيرا وشر بصيغة الطالب كزيد اللهم ارحه وأخبر كما مثله (قوله والمحذوف نصبه) أى لان الاخبار بالطلب عن المبتدأ قليل وخلاف القياس لعدم احتماله الصدق والكذب الابتأويل كما صر في بابيه بل قيل بمنعه وانما انقضت السبعة على الرفع في آية السرقة والزنا لانه ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم السارق الخ والزانية الخ فخير محذوف والفعل بعده مستأنف لبيان الحكم فالكلام جملتان لان هذا ليس من

النمب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دال على طاب كلام والنهي والدعاء نحو وز يد اضر به وز يد الا تضر به وز يد ارحه الله فيجوز رفع زيد ونصبه والمختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع

وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمر أكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار النصب لعطف جملة فعلية على جملة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم تقدمه شيء نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار الرفع كما سيأتي وتقول قام زيد وأما عمرو فأكرمه فيختار نصب عمرو كما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب (ص)

وان تال المعطوف فعلا خبرا به عن اسم فاعطفن خبرا (ش) أشار بقوله فاعطفن خبرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذي تقدم انه القسم الخامس وضبط الحوون ذلك بانه اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بانها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمر أكرمته في داره فيجوز رفع عمرو ومراعاة

مواضع دخول الفاء في الخبر عنده كما مر وعند البرد الجملة الفعلية خبر ودخلته الفاء طاقا المبتدأ من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعده فاعلم ان لا يمتنع اجتماع السببية على الرجوع قياسا كقوله تعالى وجعل الشمس والقمر حيث لم يؤث الفاعل مع انه المختار في المؤنث خبرا حقيقيا وان عطف عليه مذكر كما مر وقال ابن ابي شاذي يختار الرفع في العموم كالأية والنصب في الخصوص كزيد اضربه (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها النفي بما أولا وان وكذا حيث المجردة من ما لان دخول الجيع على الفعل أكثر في ترجيح النصب بعدها كزيد اربأ يته ولا عمرا كلمته وان بكرار آيته واجلس حيثش يدا ضربه بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الاضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بخبر ظرف نحو أنت زيد اضربه ترجع الرفع أما الظرف فلا أثر له نحو كل يوم زيد اضربه بالظاهر ان مثل الهمزة في ذلك ما ذكر معها (قوله بعد عاطف) أي أو شبهه كضربت القوم حتى زيد اضربه وما رأيت زيدا لكن عمرو اضربه في ترجيح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبه العاطفين في كون ما بعده حتى بعضا مقبلا وفي كون لكن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كما كرمت زيد حتى عمرو أكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربه ترجع الرفع لعدم شبهتهما بالعاطف ولا وجه لتعيينه كما قيل اذا غابته انهما مثل زيد ضربه أفاده سم (قوله لعطف جملة الخ) ان قلت كما يرجح النصب بذلك يرجح الرفع يكون الاصل عدم التقدير أجيب بان التقدير في العربية كثير جدا وتختلف المتعاطفين قليل جدا بل نقل في المعنى قبجه عن الرازي فلا يصلح للتجميع ومحل قلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم أذعنتموهن أم أنتم صامتون فان المقتضى للتخالف ان دعاه الاصلان متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء مسار للصلح الدائم في عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعل لقات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد وأما عمرو الخ) انما اختبر رفعه لان ما بعده ما مستأ نف ومنقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرايت عبد الله فاذا زيد يضربه عمرو لكن الرفع في هذه واجب لما مر ولا أثر للفصل بغيرهما كقام زيد وفي الدار عمرو اضربه (قوله في يختار نصب عمرو الخ) أفاد ان محل ترجيح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتض آخر غير العطف كالطالب والارجح النصب لعدم مقتضيه واعلم ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة أو مع اما لكونها معهما من حلقة عن مكانها كما سيأتي بيانه ويمتنع أن يقدر النعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينهما وبين اما بكثر من جزء واحد والتقدير وأما عمرو أكرما كرمه (قوله بعد عاطف) أي غير مغفول بالماضي وشبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كانا ضربت القوم حتى عمرو اضربه والثاني كهذا اضرب زيد وعمرا يكرمه (قوله جملة ذات وجهين) أي غير تعجيبة لجر يان فعل التعجب مجرى الاسماء لجوده ولذلك صغروه (قوله جاز الرفع والنصب) أي بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمر أكرمته في داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولى قال ابن هشام أو بالاولى فادتها الجمعية كإني الفاء السببية ورد بان جمعيتها في الفردات لا في الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسيرافي لان المعطوف على الخبر ولا رابط فيه وجوزة الناظم وجعاعة ومنه مثال الشرح للتوسع في الثواني وقد أجمعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطف على الكبرى ترجح الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حذف يداضربه ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الاسقاطي ولا تخفى أن يدعى مثل ذلك في الآية فتدبر (قوله فأي بيع الخ) فأدته دفع توهم أن ما خالف المختار

للصدر ونصبه مراعاة للجزء (ص) والرفع في غير الذي مرجح فأي بيع فعل ودع ما لم يبيع من (ش) هذا هو الذي تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامر ان ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد

معها ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الأمرين على السواء وذلك نحو زيد يضر بته فيجوز رفعه وينصبه  
والنصب لا يرفع لأن عدم الأفعال يرجح من الأضمار وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كافة الأضمار وليس بشئ فقد نقله سيدي وغيره  
من أن الأفعال لا يرفعون العرب وهو كثير وأنشد أبو السعادات ابن السجري في أماليه على النصب قوله فارسا ما غادره ما حما \* غير زميل  
ولا تتركه \* وهذه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها بكسر جنات (ص) وفصل مشغول بحرف جر \* أو بإضافة كوصل بحرف جر  
(ث) يشي أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن اتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو زيد يضر بته أو ينقل منه بحرف جر  
نحو زيد يضر بته أو بإضافة نحو زيد يضر بته غلامه أو غلام صاحبه أو  
صررت بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب

(١٧٧)

النصب في نحو أن زيدا  
صررت به أكرمك كما  
يجب في أن زيدا أكرمه  
أكرمك وكذلك يجب  
الرفع في خرجت فاذا زيد  
صر به هرو ويختار النصب  
في أن يدا صررت به ويختار  
الرفع في زيد صررت به  
يجوز الأمران على  
السواء في زيد قام وعمرو  
صررت به وكذلك الحكم  
في زيد يضر بته غلامه أو  
صررت بغلامه والله أعلم  
(ص) وسوفي هذا الباب  
وصفاذا عمل \* بالفعل  
أن لم يك مانع حصل  
(ش) يعني أن الوصف  
العامل في هذا الباب يجري  
بجري الفعل فيما تقدم  
والمراد بالوصف العامل  
اسم الفاعل واسم المفعول  
واحتراز بالوصف عما يميل  
عمل الفعل وليس بوصف  
كاسم الفعل نحو زيد  
دراكه فلا يجوز نصب

من الوجوه السابقة لا يقاس عليه نقله سم عن الشاطبي (قوله فارسا ما غادره) أي تركوه ومازائدة  
والمعنى ما يفتح الحاء المهملة أي غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاي وشد الميم الجبان والنكس  
بكسر فسكون الضعيف والكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره إلى غيره لم يجزه أو بفتح الكاف فعل  
ماض ولا يردان شرط المشغول عنه كونه مختصا وفارسا كسر محضة لأن ما فاعلة مقام الوصف وإن كانت  
زائدة أي فارسا أي فارس (قوله بكسر جنات) هي شاذة (قوله أو بإضافة) أي بذي إضافة أو بضاف  
ولو تعدد ذكر يدا يضر بته غلام صاحب أخيه وأمانة خلافته يجوز الجمع كما أشار له الشارح بقوله صررت  
بغلامه لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيد يضر بته رغبانيه أو ضررت من أكرمه  
أو رجلا يحبه كما سيأتي في قوله \* وعلاقة حاصلة بتابع \* الخ وحيث أنه لم يثبت أن يمنع الجمع ولا الخلو وأعلم أن الفعل  
المقدر في اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه أولاهم كما صررت الإشارة إليه ولذا  
كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أي في الجلة إذ لا يتأتى فيه وجوب  
النصب لأنه لا يكون إلا بعد ما يختص بالفعل (قوله اسم الفاعل) أي وأمثلة المبالغة لا الصفة المشبهة ولا  
فعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أي بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله فاعل  
للجملة ما هو وحده فلا محل له على الراجح وكذلك يجب الرفع في نحو زيد يضر بأبيه لأن المصدر لا يعمل فيما قبله  
فزيد مبتدأ خبره الفعل الذي ناب عنه المصدر نعم يجوز الاشتغال فيهما عند الكسائي يجوز تقديم معمول  
اسم الفعل والسبب في الجوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله أما ما  
ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لأن الأصل لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ما ذكر مانع منه مانع كالفاء في  
والذين كفروا فتعسا لهم فيتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعسا مصدر محذوف هو الخبر أي تعسا هم تعسا ودخلته  
الغامع أن فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية أن الذين فتنوا المؤمنين الخ (قوله زيد أناضار به الآن)  
أي ينصب زيد بفعل مضمر يفسره جملة أناضار به أو باسم فاعل مضمر خبر عن أنما تقدم عليه أو مبتدأ  
وأنما فعله أن اعتمد على نحو استفهام نحو أزيد أناضار به والوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف  
كما قاله اللدمايني وهو مفسر المحذوف وقام مقامه بالتقدير مبتدأ كما قاله سم فإن قيل قدم في الابتداء  
أن الوصف لا يفصل من معموله باجني وحيث أنه فلا يصلح ضار به لأن يفسر عاملا في زيد لأنه لو تفرغ له لم  
يتسلط عليه لفصله باناقلةا هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو أن محل امتناع الفصل عند تأخر الاجنبي  
والمعمول عن الوصف كما في آية أراغب أنت من آطى أخدام من كلامهم أفاده الصبان ولا يرد أنهم صرحوا  
بامتناع زيد أنت تضر به للفصل كما سمع تقدمهم إلا أنهم اغتفروا ذلك في الوصف لا احتياجه إلى ما يعتمد

(٢٣ - (خضري) - اول)

زيد لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها فلا تنفسر عاملا فيه واعتذر بقوله وصفا  
ذا عمل من الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي نحو زيد أناضار به أمس فلا يجوز نصب زيد لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا  
ومثال الوصف العامل زيد أناضار به الآن أو غدا والدرهم أنت معطاء فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل  
واحتراز بقوله أن لم يك مانع حصل عما إذا دخل على الوصف مانع يمنع من العمل فيما قبله كما إذا دخلت عليه الألف والألف نحو زيد أنا  
الضار به فلا يجوز نصب زيد لأن ما بعد الألف والألف لا يعمل فيما قبله ما فلا يفسر عاملا فيه والله أعلم (ص)  
وعلاقة حاصلة بتابع \* كعلاقة بنفس الاسم الواقع (ش)

تقدم انه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو ز يداضر بته وبين ما فصل بحرف نحو ز يداضر بته أو بإضافة نحو ز يداضر بت غلامه وذ كرفي هذا البيت ان الملازمة بالتابع كالملازمة بالسببي ومعناه انه اذا عمل الفعل في أجنبي وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحو ز يداضر بت رجلا يحبه أو عطف بيان نحو ز يداضر بت همرا أباه أو معطوف بالواو خاصة نحو ز يداضر بت همرا وأخاه حصلت الملازمة بذلك كما تحصل بنفس السببي فينزل ز يداضر بت رجلا يحبه منزلة ز يداضر بت غلامه وكذلك الباقي وحاصله ان الاجنبي اذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله أعلم (ص) (نعم الفعل ولزومه)

علامة الفعل المتعدي أن يصل \* (١٧٨) ها غير مصدر به نحو عمل (ش) ينقسم الفعل الى متعد ولزومه

الذي يصل الى مفعوله بغير حرف نحو ضربت زيدا واللازم ما ليس كذلك وهو ما لا يصل الى مفعوله الا بحرف نحو ضربت زيدا ولا مفعول له نحو قام زيد ويسمى ما يصل الى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا ومجاوزا وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعدي بحرف جر وعلامة الفعل المتعدي أن اتصل بهاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو والباب أغلقته واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها اتصل بالمتعدي واللازم فلا تبدل على تعدي الفعل فمثال المتصلة بالمتعدي الضرب بضمير ته زيدا أي ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قته أي قمت القيام فانصب به مفعوله ان لم يذب

عليه بخلاف الفعل (قوله وعلاقة الخ) يعني ان الارتباط بين العامل والظاهر والاسم السابق الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل موجه اليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الاجنبي اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والملازمة والباع في بتابع وبلاسم سببية كإشبه اليه صنيع الشارح فان كلا منهما سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البديل والتوكيد ويحتمل ان المراد بالعلاقة الضمير والباع في بتابع وبلاسم بمعنى في والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي فتأمل والله أعلم

(نعم الفعل ولزومه)

لزومه عطف على تعدي فهو تابع له في اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للوصف أي الفعل المتعدي والفعل اللازم لانهما المذكوران صراحة لانفس التعدي وللزوم وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الأولى تأخيرها عن التنازع كما صر في الاشتغال (قوله علامة الفعل المتعدي) أي بنفسه وضعه لانه المراد عند الاطلاق لا المتعدي بالحرف ولا ينزع الخافض (قوله أن يصل) أي صحة ان يصل الخ وله علامة ثانية وهي صحة صوغ اسم مفعول منه تام أي غير مفتقر الى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول متصل وغير بالجر مضاف اليه أي هاء هي ضمير غير مصدر أي غير ظرف أيضا فان ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو الليلة قتها والنهار صمته وانما لم يذكر المصنف لانه لا يتصل به الا توسعا بحذف الجار والاصل قمت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم غير المتعدي صريح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على ان كان وأخوانا واسطة قيل ولعل المصنف أدخلها في المتعدي لشبهها به في عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها هاء غير المصدر والظاهر ان موضوع كلامه الافعال التامة بدليل قوله فان نصب به مفعوله والاقوال وأخبره وتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفي التسهيل أن ما يتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوخ الاستعمالين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسعا ولا متعد والحرف زائد كما قيل بكل وأما ما تعدي ولزم مع اختلاف المعنى كغفره بغاه فغفرين مجعلة أي فتجده وفقر فوما أي انفتح وكرادون قص فلا يخرج عن القسمين (قوله فان نصب به مفعوله) أي المفعول به لانه المراد عند الاطلاق أما بقية المغاميل فيمنصها اللازم أيضا (قوله كنهم) في القاموس النهم محركة وكسب حابة افراط الشهوة في الطعام وان لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وعني أي بضم

فكسر

عن فاعل نحو تدبرت الكتب (ش) شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله ان

لم يذب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقدير رفع المفعول به وينصب الفاعل عند أمن الليس كقولهم خرق الثوب المسمار ولا ينقص ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدي الى مفعولين وهي قسمان أحدهما ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخواتها وثانيهما ما ليس أصلهما ذلك كاعطى وكسا والقسم الثاني ما يتعدي الى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدي الى مفعول واحد كضرب ونحوه (ص) ولازم غير المتعدي وحتم

لزم أفعال السجيا كنهم كذا أفعلى



فكسر فهوهم ونهم ومنهم اه وفيه أيضا نهم كفرح وضرب ونجم وعلى هذا الثاني فهو عرض لاسجية وتمثله بنهم المسكور يفيد ان افعال السجيا لا يلزم ضم عينها في التصريح خلافاً (قوله والمضاهي) بكسر الهماء أي المشابه واقعنسسا امامه قوله أي والذي شابه افعنسسا في كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كاحرنجم أي اجتمع أو أحدهما زائد للضعيف كافعنسسا أو غيره كاسلنقي أي نام على ظهره واحرنني اليك اذا انتفض للقتال وامافاعله ومفعوله محذوف بفاعله على مذهب المصنف من جواز حذف عائذ الالموصولة أي والذي ضاهاه افعنسسا لاحقا به وهو وزن افعلنل أصلي اللامين كاحرنجم فان السين الثانية في افعنسسا زائدة لاحقا به باحرنجم لأصلية بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد افعنسسا وما شابهه لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل ويضعف الاول أنه لا يفيد الا الحاق المذكور بالقشبي عليه مقول بما علمت من الحاقه باحرنجم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلنقي فان افعنسسا لم يلحق به بل هو أيضا ملحق باحرنجم فالأولى حل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة والحاصل ان كلامنا افعلنل المضاعف كافعنسسا ومن افعلنلي كاسلنقي ملحق بافعنل أصلي اللامين وكلاهما لازمة وأما قوله

قد جعل النعاس يسرنديني \* أدفعه عنّي ويغرنديني

فشاذ ومعنى اسرندي واغرندي علاوركب (قوله وهي الطبيعية) المراد بها المعنى الملازم للفاعل أي الذي لا يفارقه غالباً أو بشرط عدم المعارض فلا يردان نحو انظر يزول معارض كالمرض ولك التزام عدم زواله بذلك وانما يستتر (قوله كطهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدنس ووسخ) كلاهما كفرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة فيها لازم بكشي ومتعد كدها ما يلزم فن السجيا كما مر ودخل في العرض نظف ودنس فعطفه عليهما فام رشمعل أيضا ففهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلنا ثابتين أو كالثابت أشكلا على أفعال السجيا (قوله مطاوعا الخ) المطاوعة قبول الاثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا فان حصل الاثر بلا مطاوعة فليس مطاوعا كضر به فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فان علمت ولا ظننت كذا فان ظن ان عدم العلاج المحسوس وأما محسوسو لم انقطعت الى الله وانكشفت حقيقة المسئلة عما كان معنو يافجازل حقيقة أو انه ليس مطاوعا فعلمت بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت هذا الكلام فان قال اذا عنت الألفاظ المسموعة لاحساس علاجها بتحرريك للسان والشفقتين فان أردت المعنى المفهوم من القول بل انظر للفظ امتنع أفاده الداميني ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوعة لا يتعديان معالي مفعول أو اثنين ولا يلزمان معال المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقصر عن واحد أو ما يستعطيته درهما فأعطاني درهما واستنصحتني فنصحتني فن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة وأما قوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى \* باجرامه من قنة النبق منهوى

فضرورة أو ان منهوى مطاوع أهو به المتعدى لا هوى اللازم لكن مطاوعة ان فعل لافعل شاذة والنبي بكسر النون وسكون التحتية وبالقاف الجبل وقنته أعلاه (قوله وعدلازما الخ) مثله المتعدى لواحد أو أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كاذهبت زيداً وانما تنقاس في اللازم عند سيبويه قيل وفي المتعدى لواحد أيضاً وقيل بمعامية مطلقاً بتضعيف العين مالم تكن همزة كناية والا امتنع ويقال في غيرهما من حروف الحلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدى لواحد وفي قياسه فيهما خلاف وبغير ذلك (قوله نقسلا) راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقراءة قول المصنف وفي أن وأن يطرده فهو متعلق بمحذوف من مادته أي ويحذف نقسلا كما قدره الأشموني وليس راجعاً للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلاً ولا للاقتضى أن عدم النصب

اللازم هو ما ليس بمتعد وهو ما اتصل بهاء ضمير غير المصدر ويتختم للزوم لكل فعل دل على سنجية وهي الطبيعة نحو شرف وكرم وظرف ونهم وكذا كل فعل على وزن أفعال نحو اقشعر واظمأن أو على وزن افعلنل نحو افعنسسا واحرنجم أو دل على نظافة كطهر الثوب ونظف أو على دنس كدنس الثوب ووسخ أو دل على عرض نحو مرض زيد وأحسر أو كان مطاوعاً لما تعدى الى مفعول واحد نحو مدت الحديدي فامتد ودحرجت زيدا فتدحرج واحترز بقوله لواحدما طواع المتعدى الى اثنين فإنه لا يكون لازماً بل يكون متعدياً الى مفعول واحد نحو فهمت زيدا المسئلة ففهمها وعلمته التحو فتعلمه (ص)

وعدا لازما بحرف جر وان حذف فالنصب للنجس

نقسلا وفي أن وأن يطرده مع أمن لبس كحجبت أن يدوا

(ش) تقدم ان الفعل المتعدى يصل الى مفعوله بنفسه وذلك كرهنا ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله

بحرف جر نحو صررت بزيد وقد يحذف حرف الجر

فيصل الى مفعوله بنغسة نحو صررت زيد اقال الشاعر  
 الجهور أنه لا ينقاس حذف حرف (١٨٠)  
 ثمرن الديار ولم تعوجوا \* كلامكمو على اذا حرام أي ثمرن بالديار ومذهب  
 الجرمع غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن على

ابن سليمان البغدادي وهو  
 الأخفش الصغير إلى أنه  
 يجوز الحذف مع غيرهما  
 قياسا بشرط تعين الحرف  
 ومكان الحذف نحو برت  
 القلم بالسكين فيجوز عنده  
 حذف الباء فتقول برت  
 القلم السكين فإن لم يتعين  
 الحرف لم يجوز الحذف نحو  
 رغبت في زيد فلا يجوز  
 حذف في إذا ليدري  
 حينئذ هل التقدير رغبت  
 عن زيد أو في زيد وكذلك  
 أن لم يتعين مكان الحذف  
 لم يجوز نحو اخترت القوم  
 من بني تميم فلا يجوز الحذف  
 فلا تقول اخترت القوم  
 بني تميم إذا ليدري هل  
 الأصل اخترت القوم من  
 بني تميم أو اخترت من القوم  
 بني تميم وأما أن فيجوز  
 حذف حرف الجر معهما  
 قياسا مطردا بشرط أمن  
 اللبس كقولك عجبت أن  
 يدوار الأصل عجبت من  
 أن يدوار أي من أن يعطوا  
 العدة ومثال ذلك مع أن  
 بالتشديد عجبت من أنك  
 قائم فيجوز حذف من  
 فتقول عجبت أنك قائم  
 فإن حصل لبس لم يجوز  
 الحذف نحو رغبت في أن  
 تقول أوفى أنك قائم فلا

مع الحذف ليس مجامعا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معا وان استوجبه شيخ  
 الاسلام أفاده الصبان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أي في نصب وجو باو ناصبه عند البصريين الفعل فقو لهم  
 منصوب بنزع الخافض أي عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب فالباء لا لا لتو شد بقاء الجر في قوله  
 إذا قيل أي الناس شمر قبيلة \* أشارت كايب بالأ كف الأصابع  
 أي أشارت الأصابع مع الأ كف إلى كايب (قوله ولم تعوجوا) أي تميلوا وتدخلوا (قوله مع غير أن وأن)  
 مثلها كى المصدرية فيطر دنق دير اللام قبلها كجئت كى تكرمنى أي لى وفى التسهيل أن ماورد فيه  
 الحذف كثير من غير ذلك قبل وقيس عليه كدخلت الدار والمسجد فقياس عليه ما دخلت البلد والبيت  
 وإن لم يكثر توجهت مكة وذهبت الشام لا يقياس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلا لأنه لم يسمع في  
 غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا مطرنا السهل والجبل وضر بته الظهور والبطن أي عليهما وهل المنصوب مع  
 دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذ لأن ظرف المكان شرطه  
 الإبهام وهذا مختص بخلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لأنه على معنى إلى لاق فتنبه لذلك  
 وسأني في خروف الجر أطراد الحذف في غير ذلك ثم من السماع ماورد في السعة كجاءك وكشكرته ونصحته  
 بناء على حذف الجار منهما ومنه ما لم يرد الاضرورة فلا يجوز لنا أن نأول في التركيب الذى سماع فيه كقوله

لدى هز الكف يعسل متنه \* فيه كعسل الطريق الثعلب

وقوله \* ألبت حب العراق الدهر أطعمه \* أي حلفت على حب العراق وكعسل الثعلب أي اضطرب  
 في الطريق ولدى بفتح فسكون أي ربح ومتنه صدره قال حفيد الموضح والحكم بقياسية الحذف مع أن  
 وإن دون نصحته وشكرته غير ظاهر لأن المراد بالقياس جوازه في أي تركيب وإن لم يسمع وهذا بعينه في  
 نصح وشكر اه (قوله الأخفش الصغير) الأولى الأصغر لأن الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة  
 تلميذ سيبويه والأصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد والأكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه وجملة من  
 لقب بالأخفش أحد عشر نحو يوسيبويه أربعة كفى التصريح (قوله يريت القلم) من باب رعى  
 ويقال يروته بالواو لا يسمى قاصدا لبعده البراية وقبلها بوصة وقصة في قولهم يريت القلم مجاز الأول كالمصر  
 خرا أي عنبا يؤل للخمر أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف في لاحتال الخ) هذا مبنى على مذهب  
 المصنف من عدم الفرق بين الاجمال واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم في المثال أنما هو الاجمال  
 لاستواء احتماليه فهو من مقاصد الباء إذا اقتضى المقام الثعابين فيمنع كاللبس فينبغي أن يحمل المثال  
 عليه بخلاف وترغبون أن تنكحوهن فإن الاجمال فيه مقصود ليرتدع من يرغب في النساء لجاهلن وماهن  
 ومن يرغب عنهن لئلا يمتحن فقرهن إشارة إلى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية  
 لقرينة كانت وقت النزول لانهما نزلت في فرقة ترغب فيهن لجاهلن وقيل في فرقة ترغب عنهن لفقرهن  
 وقيل في الفرقتين فالقرينة في كل فرقة جاهلا فلا اجمال فيه بالنسبة لذلك (قوله في محل جر) أي تسكا بقوله  
 وما زرت ليلي أن تكون حبيبة \* إلى ولادين بها أناطابه

بجردين عطف على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخرون الأول أظهر ولا يرد فقد  
 الطالب لذلك المحل لأن المحل هنا معنى اللفظ المقدرا هذا الجر لفظي أي مستحق لفظ المصدر المقدر لا محلي  
 بمعنى استحقاقه للوضع حتى يشترط بقاء طالبه (قوله وذهب السكسائي) أي والخليل وهذا هو الأقيس

ضعف

يجوز حذف في لاحتال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس واختلف في محل أن وأن  
 عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر وذهب السكسائي إلى أنهما في محل نصب

وذهب سيبويه الى تجوز الوجهين وحاصله ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف الجر ثم ان كان الجرور غير ان وأن لم يحذف حرف الجر الاسماعا وان كان أن وأن جاز ذلك قياسا عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح (ص) والاصل سبق فاعل معنى كمن \* من ألبسن من زاركم نسج العن (ش) اذا تعدى الفعل الى المفعولين الثاني منهما ليس حبرا في الاصل فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالاصل تقديم زيد على درهم لانه فاعل في المعنى لانه الآخذ للدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبسن من زاركم نسج العن فن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج العن لانه لا ليس ويجوز تقديم ما ليس مفعولا معنى لكنه خلاف الاصل (ص) ويلزم الاصل لموجب عرا \* وترك ذلك الاصل حتما فديري (ش) أي يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل في المعنى اذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا درهما فيجب تقديم (١٨١) الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره

لضعف الجار عن الفعل محذوفا ولذا وجب النصب في غيرهما فكذلك ما غابته أنهما لما طال بالامالة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضي بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الخ) أي فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضع جركا كان قويا ولذلك نظائر كقولهم لاه أبوك أي لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما في الأشعري تبعاً للتسهيل وكذلك في البيضاوي عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبسن) اما بضم السين مسندا لجماعة المذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو أنه للتعظيم ونسج العن أي منسوجة (قوله الثاني منهما ليس خبرا) قيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والافالخبر والمبتدأ في الاصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زائدا قائما لا في ظننت زيدا عموما ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم الخ) أي وتقديم ما لا يجز على ما قد يجز فاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أي نزل ووجد ومضارعه يعرو كغزا يغزوا وما عري يعري كعرب يتعرب فيمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلا فله كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهرا أو الأول ضمير متصل كاعطيتك درهما فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب) أي لما منع من التأخير كالخبر في الأول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضمير متصل كالدرهم أعطيت زيدا أو كالمضمير في مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول في الثاني كاعطيت زيدا ما له جاز وجاز لما عرفت في باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كعدم مضارع ضار يضربا بمعنى ضرب قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا أي لا يضركم (قوله كحذف ما سبق الخ) مثال للنفي وهو الحذف المضمر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أي لدليل ويسمى اختصارا لغيره ويسمى اقتصارا الا في باب ظن فيجوز الاقتصار والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربني زيد لما سياتي في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفي وهو الحذف غير المضمر (قوله الناصبها) نائب فاعل بحذف وها مفعول الناصب لانه صلة آل فلا يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لآل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا الى هالأن الوصف المحلى بالابيضاف للخالي منها ولا ضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سياتي في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المنادي أدهو محذوفا نابت عنه يا ولا

لضعف الجار عن الفعل محذوفا ولذا وجب النصب في غيرهما فكذلك ما غابته أنهما لما طال بالامالة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضي بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الخ) أي فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضع جركا كان قويا ولذلك نظائر كقولهم لاه أبوك أي لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما في الأشعري تبعاً للتسهيل وكذلك في البيضاوي عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبسن) اما بضم السين مسندا لجماعة المذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو أنه للتعظيم ونسج العن أي منسوجة (قوله الثاني منهما ليس خبرا) قيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والافالخبر والمبتدأ في الاصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زائدا قائما لا في ظننت زيدا عموما ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم الخ) أي وتقديم ما لا يجز على ما قد يجز فاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أي نزل ووجد ومضارعه يعرو كغزا يغزوا وما عري يعري كعرب يتعرب فيمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلا فله كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهرا أو الأول ضمير متصل كاعطيتك درهما فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب) أي لما منع من التأخير كالخبر في الأول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضمير متصل كالدرهم أعطيت زيدا أو كالمضمير في مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول في الثاني كاعطيت زيدا ما له جاز وجاز لما عرفت في باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كعدم مضارع ضار يضربا بمعنى ضرب قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا أي لا يضركم (قوله كحذف ما سبق الخ) مثال للنفي وهو الحذف المضمر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أي لدليل ويسمى اختصارا لغيره ويسمى اقتصارا الا في باب ظن فيجوز الاقتصار والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربني زيد لما سياتي في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفي وهو الحذف غير المضمر (قوله الناصبها) نائب فاعل بحذف وها مفعول الناصب لانه صلة آل فلا يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لآل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا الى هالأن الوصف المحلى بالابيضاف للخالي منها ولا ضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سياتي في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المنادي أدهو محذوفا نابت عنه يا ولا

و حذف فضلة أجزان لم يضر كحذف ما سبق جوابا أو حصر (ش) الفضلة خلاف العمدة والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة ان لم يضر كقولك في ضربت زيدا ضربت بحذف المفعول به

وكذلك في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى واسوف يعطيك ربك فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية للغير والله أعلم حتى يعطوا الجزية فان ضرب حذف الفضلة لم يجوز حذفها كما اذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت الا زيدا فلا يجوز حذف زيد في الموضوعين اذا لا يحصل في الاول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه (ص) ويحذف الناصبها ان علما \* وقد يكون حذفه ملتزما (ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه دليل نحو ان يقال من ضربت فتقول زيدا التقدير ضربت زيدا الحذف ضربت لدلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجبا كما تقتضي في باب الاشتغال نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته الحذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم

يجمع بين العوض والمعووض وكذا يجب الحذف في التحذير بشرطه الآتي وفي المثل كالسكالب على البقر  
أى أرسل وما جرى مجراه كأنه وأخيرا لكم أى انتهوا وأتواخيرا والله أعلم

### ﴿ التنازع في العمل ﴾

هو لغة التجاذب واصطلاحاً ما سجد ذكره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا وعمل  
مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع انه مصدر  
للضرورة أو للتوسع في الظرف والمراد باقتضاهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى  
امامع التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو التخالف فيهما كما سيأتي (قوله قبل) حال من عاملان أى حال  
كونهما قبل الاسم (قوله ذا أسره) في القاموس الأسرة بضم الهمزة الدرع الحصينة وأسرة الرجل رهطه  
الأذنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الموضح أى فعلين  
متصرفين كأتوني أفرغ عليه فطرا أو اسمين يشبهانهما كقوله

صهدت مغيثا مغنيا من أجرة \* فلم أنخذ الا فناءك موثلا

أو اسم وفعل كذلك نحوهاؤم اقرؤا كتابيه اه وقوله يشبهانهما أى في العمل لافي التصرف كما قاله  
شارحه ثلاثا في نافية تمثيلية هاؤم اقرؤا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو اقرؤا في كتابيه فاعمل فيه  
الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمل اسم  
الفاعل كائيت والمفعول كقوله \* وعزة مطول معنى غريمها \* واسم الفعل كآلية والمصدر كقوله  
\* اقيت فلم أنسكل عن الضرب مسمعا \* فليقت والضرب تنازع عام مسمعا وانسكل أى أعجز من باب  
دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء ولم أر  
من ذكر الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كمن يداضب القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر  
وكرم أبوه فليحذر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا فلم يزم الفعل وهما في  
محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد الضعيف لا يفصل من معموله والفصل لازم  
في التنازع عند أعمال الاول فإذا بطل أعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز أعمال كل منهما ومن  
هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو لانه لا يفصل بين أفضل ومن بأجنبي قال الروداني ما لم يتأخر  
الجامد عن غيره والاجاز لعدم فصله سواء عمل الاول أم الثاني كما هجني ولست مثل زيد وأجازته المبرد في فعل  
التعجب مطلقا واغترق فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لا متراج الجنتين بالعاطف واتحاد  
مطلوبهما وقيدته في شرح التسهيل بأعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين اما  
بمطلقا كما مثل أو بعمل أو لهما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا فظنوا وظننتم  
تنازعا أن لن يبعث والثاني معمول للاول لانه صفة لمصدر المحذوف أى ظنوا ظنا كظنكم أو يكون الثاني  
جواب للاول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في السكالة والشرط كأتوني أفرغ عليه فطرا  
ومنه كافي الاسقاطي هاؤم اقرؤوا كتابيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كافي المعنى فلا يجوز قام قعد أخوك  
(قوله أى معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا بمجرورا نحو  
زيد انما قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الاياه ووثقت وتقويت بك على خلاف في الاخبار واشترط قوم  
وجوب توجه العاملين الى المعمول فخرج قوله تعالى وأنه كان يقول سفيها للاختلاف ان اسم كان ضمير الشان  
فلا توجه الى سفيها والظاهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع في الآية كما يجوز عدمه وخروج توجه العاملين  
أنك أنك اللاحقون فليس تنازعا والافساد للفظ لوجوب أن يقال أنك أتوك أو أتوك أنك بل الثاني  
لمجرد انوك كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلا ومثله هيئات العميق وخروج أيضا قول امرئ القيس

(ص)

﴿ التنازع في العمل ﴾

ان عاملان اقتضيا في اسم  
عمل

قبل فلا واحد منهما العمل  
والثان أولى عند أهل  
البصرة

واختار عكسا غيرهم ذا  
أسره

(ش) التنازع عبارة عن  
توجه عاملين الى معمول

واحد نحو ضربت وأكرمته زيداً فكل واحد من ضربت وأكرمته يطلب زيداً بالمفعولية وهذا معنى قوله ان عاملان الى آخره وقوله  
 قبل معناه ان العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا ومقتضاه انه لو تأخر (١٨٣) العاملان لم تكن المسئلة من باب التنازع

وقوله \* فلو واحد منهما  
 العمل \* معناه ان أحده  
 العاملين يعمل في ذلك  
 الاسم الظاهر والآخر يعمل  
 عنه ويعمل في ضميره  
 على ما سيذكره ولا خلاف  
 بين البصريين والكوفيين  
 انه يجوز افعال كل واحد  
 من العاملين في ذلك الاسم  
 الظاهر ولكن اختلفوا في  
 الاولى منهما فذهب  
 البصريون الى ان الثاني  
 أولى به لقربه منه وذهب  
 الكوفيون الى ان الاول  
 أولى به لتقدمه (ص)

وأعمال المهمل في ضميره  
 تنازعه والتمزم ما التزم  
 كحسنان ويسى ابناك  
 وقد بني واعتد يا عبداً  
 (ش) أي اذا أعملت أحد  
 العاملين في الظاهر  
 وأهملت الآخر عنه فأعمل  
 المهمل في ضميره الظاهر  
 والتمزم الاضمار ان كان  
 مطلوب العامل مما يلزم  
 ذكره ولا يجوز حذفه  
 كالفعل وذلك كقولك  
 بحسن ويسى ابناك فكل  
 واحد من بحسن ويسى  
 يطلب ابناك بالفاعلية فان  
 أعملت الثاني وجب أن  
 تضمير في الاول فاعله  
 فتقول بحسنان ويسى  
 ابناك وكذلك ان أعملت

ولو أن ما أسى لادنى معيشة \* كفاًني ولم أطلب قليل من المال  
 فقليل فاعل كفاًني ولم يتوجه اليه أطلب والافسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أي لو سمعت لادنى  
 كفاًني القليل ولم أطلب الملك بدليل قوله

ولكنما أسى لمجد مؤئل \* وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي  
 انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنتين أو ثلاثة وهو رأي وصحيح في التسهيل  
 والجامع الجواز وقد يتعدد المعمول لغيره كما يز يد العامل عن اثنين وقد اجتمعا في حديث تسبحون  
 وتكبرون وتحمدون وبركل صلاة ثلاثاً وثلاثين فتنازع الثلاثة في الظرب وهو دبر والمصدر وهو ثلاثاً  
 فأعمل الأخير وحذف الضميرين من الاولين لكونهما فضلتين أي تسبحون فيه أيها وتكبرون فيه أيها  
 ولوأعمل غير الأخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لان الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك  
 قوله طلبت فلم أدرك بوجهي وليتي \* فعدت ولم أبغ الندى عند سائب  
 فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافاً لمن وهم فيه وهي طلبت وأدرك وأبغ الندى وعند فأعمل الأخير كما مر ومن  
 تنازعهما مع افعال الاول قوله

كسائك ولم تستكسه فاشكرن له \* أخ لك يعطيك الجزيل وناصر  
 ونقل الاجماع على جواز افعال أي الثلاثة لكن قيل لا يحفظ افعال الثاني (قوله لم تكن المسئلة من باب  
 التنازع) أي لان السابق ان رفع كز يدقام وقعد فكل من الفعلين مستوف لمعموله وهو ضميره فلم يطلباه  
 ليعمل فيهما وان نصب كز يداضر بت وأكرمته فهو معمول للاول بمجرد وقوعه عقبه فلا يطلبه الثاني كما قاله  
 بعضهم ولا يلزم تقديم ما في حيز العاطف عليه وهو يمنع الا في نحو فلم يسبر وا عند الزخشي حيث قدر فيه  
 تأخير الهمزة لأنها داخل على محذوف أي أقعدوا فلم يسبروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكونه فضلة  
 يجوز ذكره وحذفه وكذا يمنع التنازع في المتوسط كضربت زيداً وأكرمته فزيدا معمول الاول  
 وحذف معمول الثاني كما قاله ابن هشام وتعبه بأن غاية ما فيه كون الاول أولى بالعمل لان معمول العامل  
 يجوز تقدمه برده منع تقديم ما في حيز العاطف عليه وأجازه جماعة منهم الرضي في المتقدم المنصوب والغارسي في  
 المتوسط أما المتقدم المرفوع فيجوز جوازه لما سي (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفق في عمل الرفع  
 كجاء وقام زيداً ما سألني عن الفراء (قوله الى ان الثاني أولى) أي وان كان أضعف عملان الاول بدليل  
 استدلالهم على افعال المصدر المحلى بال بقوله أقيمت فلم أن كل الخ وعلى افعال المجموع بقوله

قد جربوه فزادت نجاربهم \* أيا فدامة الالمجد والفنعا  
 ولم يحملوه على ان العامل أقيمت وزادت (قوله لقربه) أي واسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه  
 ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وان اغتفر هنا الضرورة على ان الرضي نص على جواز الفصل  
 بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل اسقاطي (قوله لتقدمه) أي واسلامته من الاضمار قبل  
 الذكر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائي ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما  
 مرجح والافيجب افعال الثاني في نحو ضربت بل أكرمته زيداً والاول في ضربت بل أكرمته زيداً كما  
 في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتمزم ما التزم) أي من وجوب اضمار العدة ومطابقته  
 للظاهر افراد غيره الا اذا صلح العامل للكل فيضم مفراداً كالأخبر نحو أخرج وقتيل هند أو  
 الزيدون مثلاً لكن في التسهيل ان تلك المطابقة أغلبية فقد يجوز سيويه الافراد في الاحوال كلها

الاول وجب الاضمار في الثاني فتقول بحسن ويسى ابناك ومثله بفي واعتد يا عبداً وان أعملت الثاني في هذا المثال قلت بغير واعتد  
 بهلاك ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول بحسن ويسى ابناك ولا بفي واعتد يا عبداً



لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل والفاعل ملتزم الذكر وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل وأجازة  
 الفراء على توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر وهذا بناء منهما على منع الاضمار في الأول عند إهمال الثاني فلا تقول يحسنان ويسمى  
 ابنك وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسئلة (ص) ولا ينبغي مع أول قدامهما \* بمضمر لفيد رفع أو هلا  
 بل حذف الزم إن يكن غير خبر \* (١٨٤) وأخونه إن يكن هو الخبر (ش) تعلقم أنه إذا أهمل أحد العاملين في الظاهر

وأهمل الآخر عنه أهمل في ضميره ويلزم الاضمار ان كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه ولا فرق في وجوب الاضمار حينئذ بين ان يكون المهمل الاول أو الثاني فتقول يحسنان ويسىء ابنك ويحسن ويسىء ابنك وذوكر هنا أنه اذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخلو اما ان يكون عمدة في الاصل وهو مفعول ظن وأخواتها لانه مبتدأ في الاصل أو خبر وهو المراد بقوله ان يكن هو الخبر أو لا فان لم يكن كذلك فلما ان يكون الطالب له هو الاول أو الثاني فان كان الاول لم يحجز الاضمار فتقول ضربت وضربني زيد وصرت وضربني زيد ولا تضمر فلا تقول ضربته وضربني زيد ولا صرت به وضربني زيد وقبحاه في الشعر كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب \*

كضرب بنى وضربت قومك بالنصب أى ضرب بنى هو أى من ذكر لكنه قبيح كما نقله اللغامينى فلمراد التزم ذلك فى الفصيح (قوله لان تركه الخ) هذا الدليل لا يعين الاضمار لا مكان وجوب اظهاره أو جوازه الا أن يقال اقتصر على جزء العلة لسكفايته فى الرد على الكسائى أى ولان اظهاره يؤدى الى التكرار فتعين الاضمار اما فى الثانى وهو اتفاق أوفى الاول عند البصريين واعرراض السكوفيين يلزم الاضمار قبل التكرار مردود بوقوعه فى غير هذا الباب كـ به رجلا وبسماعه فيه نظما ونثرا حتى سلبوه به ضرب بنى وضربت قومك وكقوله

جفونی ولم أجف الاخلاء انی \* لغیر جمیل من خلیلی مهمل

وغير ذلك (قوله في جواز حذف الفاعل) أي في باب التنازع عند أعمال الثاني فرارا من الاضمار قبل الذكر لكن حذف العمدة أشنع مما فر منه الآن يقال أنه عهد حذف الفاعل في المواضع المتقدمة في بابيه فليقس عليه هذا لكن قال في شرح الايضاح ما اشتهر عنه من حذف الفاعل في ذلك باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفردا في الاحوال كلها كما مر عن سيبويه فأفاده يس (قوله على توجه العاملين معا) أي ان عطفا بالواو وانفقا في طلب الرفع قال الصبان وكذلك في النصب كما يقتضيه قول اللمع في الاعراب المطاوب اه وينبغي تقييده بنصب العمدة لعدم جواز حذفها دون غيره فان اختلغا أضمر مؤخرهما كضرب بني وضرب بني زيداهو فرارا من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل ويروى اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل الآن يدعى ان العامل مجموعهما (قوله أهلا) ماض مجهول من أهله الله لكذا أي أهله بشد الهاء أي جعله أهلا (قوله ولا تضمر) أي بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجأ فيه للاضمار قبل الذكر الا اذا أوقع حذفه في البس فيضمر مؤخرهما كضرب بني وضرب بني زيدان عنهما مع وفي شرح السكاكية ميل الى اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله اذا كنت الخ) الشاهد في ترضيه ورضيك فالاول يطلب صاحب مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فاعمل فيه الثاني ولم يحذف من الاول ضميره مع أنه فضلة وتقدم الكلام على قسائه في الفاعل (قوله بكذا) بضم العين المهملة وتخفيف الكاف ثم جاء مثالة سوق كانت تقام في الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم وبشي من الاعشاء بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليللا والمراد عدمه مطلقا ولحوامن اللحم وهو سرعة البصر فيعشى يطلب شعاعه أي السلاح فاعلا ولحوايطلبه مفعولا فاعمل فيه الاول فهو فاعله وحذف ضميره من الثاني مع ان حقه الذكر وان كان فضلة (قوله وهو شاذ) أي خلافا لما يقتضيه مفهوم قوله والتزم ما التزمنا من جواز حذف الفضلة من الثاني المهمل لعدم التزام ذكره في غيره ذلك وانما شاذ حذفه هنا لان فيه تهية العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتض بخلاف حذفه من الاول فانه للفرار من الاضمار قبل الذكر مع كونه فضلة (قوله فان كان عمدة الخ) اشارة الى أن المراد بالخبر في

جہارا فمکن فی الغیب أحفظ للعہد وألغ أحادیث الوشاۃ فقما

يحاوَلُ وَاشْ غَيْرُهُ جَرَانِ ذِي وَدَوَانِ كَانَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الثَّانِي وَجِبَ الْإِضَارَةُ فَقَوْلُ ضَرَّ بَنِي وَضَرَّ بَشْعَزِيدَ وَمَرْبِي وَمَرْبَتُ بَشْعَزِيدَ وَلَا يَجُوزُ الْخِلَافُ فَلَا تَقُولُ ضَرَّ بَنِي وَضَرَّ بَشْعَزِيدَ وَلَا مَرْبِي وَمَرْبَتُ بَشْعَزِيدَ وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ بِعَكَظَ يَعْنِي النَّظَرَ يَسْتَعْنِ إِذَا هُمْ لِحْوَالِهِمُ الْإِصْلَ لِحْوَهُ خِلَافُ الضَّمِيرِ ضَرُورَةٌ وَهُوَ شَاذٌ كَمَا شَذَّ عَمَلُ الْمَهْمَلِ الْأَوَّلِ فِي الْمَفْعُولِ الْمُضْمَرِ الَّذِي لَيْسَ بِعَمْدَةٍ فِي الْإِصْلِ هَذَا كَأَنَّكَ إِذَا كَانَ غَيْرُ الْمَرْفُوعِ لَيْسَ بِعَمْدَةٍ فَإِنْ كَانَ عَمْدَةً فِي الْإِصْلِ فَلَا يَخْتَلِوْا مَا أَنْ يَكُونَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الْأَوَّلُ

أو الثاني فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته متصلاً أو منفصلاً فتقول ظننت وظنني زيدًا قائمًا وظننت وظنني إياه زيدًا قائمًا ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع وهو المنصوب والمجذور فلا تقول ضميرته وضمير بني زيد ولا صيرت به وضمير بني زيد بل يلزم الحذف فتقول ضميرت وضمير بني زيد وصررت وضمير بني زيد وإذا كان المفعول خبراً في الأصل فإنه لا يجوز حذفه بل يجب الاتيان به مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه ومفهومه أن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقاً مرفوعاً كان أو مجروراً أو منصوباً بحمداً (١٨٥) في الأصل أو غير حمداً (ص)

وأظهر أن يكن ضمير خبراً \* لغير ما يطابق المفسر

نحو أظن ويظناني أنا \*

زيداً وعمراً أخوين في الرضا

(ش) أي يجب أن يؤتى

بمفعول الفصل المهمل

ظاهراً إذا لزم من إضماره

عدم مطابقته لما يقسمه

لأنه خبراً في الأصل

عما لا يطابق المفسر كما إذا

كان في الأصل خبراً عن

مفرد ومقسمه مثني نحو

أظن ويظناني زيداً وعمراً

أخوين فزيداً مفعول

أول لاظن وعمراً مفعول

عليه وأخوين مفعول ثان

لاظن والياء مفعول أول

ليظمان فيحتاج إلى مفعول

ثان فلو أتيت به ضميراً

فقلت أظن ويظناني إياه

زيداً وعمراً أخوين لكان

إياه مطابقاً للياء في أنهما

مفردان ولكن لا يطابق

ما يعود عليه وهو أخوين

لأنه مفرد وأخوين مثني

فتفوت مطابقة المفسر

للمفسر وذلك لا يجوز وإن قلت أظن ويظناني إياهما زيداً وعمراً أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون إياهما مثني وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفرداً وهو الياء والمفعول الثاني مثني وهو إياهما ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تعذر المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار فتقول أظن ويظناني أخاً زيداً وعمراً أخوين مفعول أول لاظن والياء مفعول أول لاظن وأخام مفعول الثاني فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع لأن كلاماً من العالمين عمل في ظاهره وهذا مذهب البصريين

قول المصنف غير خبر العمدية من ذكر الملزوم وإرادة اللزوم فيشمل المفعول الأول لظننت فإنه لا فرق بين المفعولين في وجوب التأخير كظننت منطوقة وظننتي منطلقاً هندا إياهما فإياهما مفعول أول لظننت فاندفع ما يؤهمه الماتن من التصور نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير في الفضلة عند خوف اللبس كما مر مثاله فلو قال كما في المكدودي

واحد فله لكن مع لبس أو خبر \* أو مبتدأ آخره فهو المعتبر

ليسلم من ذلك ودخل في كلامه خبر كان ككنت وكان زيداً قائماً إياه فإياه خبر كنت عائد على قائماً (قوله) (وجب إضماره الخ) أي لانه حمداً لا يحذف وقوله مؤخرًا أي خلافاً لما في التسهيل تبعاً لابن عصفور من تقديمه لما فيه من الإضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفضلة وإن لزم فصله من عامله بأجنبي كذا قيل وفيه أنهم صرحوا بجواز حذف مفعول ظن وخبر كان في قول الدليل فكيف يتعنع حذفه ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل والإضمار قبل الذكر (قوله) ظننت وظننت الخ (قوله) الأول يطلب زيداً فاعلاً وقائماً مفعولاً ثانياً والثاني يطلب إياهما مفعولين فاعمل فيهما الثاني فهما منصوبان به وأضمر في الأول فاعله مستتر يعود لزيد المؤخر لظنا ورتبة والياء مفعوله الأول والثاني إياه المؤخر العائد لقائم (قوله) ظننت وظننت الخ (قوله) الأول يطلب زيداً وقائماً مفعولين فاعله فيهما والثاني يطلب زيداً فاعلاً فاعله في ضميره مستتر في نفسه وهو هنا يعود على مقدم في الرتبة لكونه مفعول الأول وطلب قائماً مفعولاً ثانياً فاعله في إظهاره العائدة عليه فهي مفعول الثاني والياء مفعوله الأول (قوله) وأظهر (قوله) أي ضمير المتنازع فيه أي أنت به اسماً ظاهراً بديل الضمير (قوله) لغير ما يطابق أي لمبتدأ في الأصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظناني في مثاله (قوله) فتفوت مطابقة المفسر بكسر السين وهو أخوين للمفسر بفتحها وهو إياه (قوله) وجب الإظهار الخ (قوله) أي وحيث كان أخاً اسماً ظاهراً فلا يحتاج لشيء يفسره كما تقدم فلا تضمر مخالفة للأخوين لعدم افتقاره إليهما بل إنما يطابق مبتدأه الأصلي (قوله) فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع أي بالنسبة للمفعول الثاني لأن أخوين مفعول لاظن ولم يتوجه إليه يظناني لعدم مطابقته لمفعوله الأول وهو لا يطلب إلا ما يطابقه فلم يتنازع فيه كذا قال الموضح وتبعه الشرح وأجاب سم بما محصله أن كلا من العالمين متوجه له في المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية فكلاهما يطلب مفعولاً ثانياً مطابقاً لمفعوله الأول فلما أهملنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الأول تعذر علينا الإضمار في الثاني لما مر فأنقطع طلبه له فعدلنا إلى الإظهار وقلنا أخام وافقة للخبر عنه وإن خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه إليه ألا ترى محجة التنازع في ضمير بني وضميرت زيداً لتوجههما إليه بقطع النظر عن نوع العمل مع أنه إذا رفع أنقطع طلب الناصب له وبالعكس فكذلك ما هنا اه وتقول

(٢٤ - (خضري) - أول)

وغير أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون إياهما مثني وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفرداً وهو الياء والمفعول الثاني مثني وهو إياهما ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تعذر المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار فتقول أظن ويظناني أخاً زيداً وعمراً أخوين مفعول أول لاظن والياء مفعول أول لاظن وأخام مفعول الثاني فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع لأن كلاماً من العالمين عمل في ظاهره وهذا مذهب البصريين

وأجاز الكوفيون الاضمار  
مراعى فيه جانب الخبر عنه  
فتقول أظن ويظننى أياه  
زيدا وعمر أخوين وأجازوا  
أيضا الحذف فتقول أظن  
ويظننى زيدا وعمر  
أخوين (ص)  
﴿ المفعول المطلق ﴾  
المصدر اسم ماسوى  
الزمان من  
مدلولى الفعل كأمّن من أمن  
(ش) الفعل يدل على شيئين  
الحدث والزمان فقام يدل  
على قيام فى زمن ماض  
ويقوم يدل على قيام فى  
الحال أو الاستقبال وقم  
يدل على قيام فى الاستقبال  
فالقيام هو الحدث وهو  
أحد مدلولى الفعل وهو  
المصدر وهذا معنى قوله ما  
سوى الزمان من مدلولى  
الفعل فكانه قال المصدر  
اسم الحدث كأمّن فانه أحد  
مدلولى أمن والمفعول  
المطلق هو المصدر المنتصب  
توكيداً للعامل أو بياناً لنوعه  
أو عدده نحو ضربت ضرباً  
وسرّ سيرة زيد وضربت  
ضرباً ثانياً، وسمى مفعولاً  
مطلقاً لصدق المفعول عليه  
غير مقيّد بحرف جر ونحوه  
بخلاف غيره من المفعولات  
فانه لا يقع عليه اسم المفعول  
الا مقيّداً كالمفعول به  
والمفعول فيه والمفعول معه  
والمفعول له

عند أعمال الثانى أظن ويظننى الزيدان أياهما أخوين أو يظننى وأظن الزيدان أخوين أيا  
(قوله وأجاز الكوفيون إلخ) أى كما يجوز أن لا يظهر الحذف أيضاً لدلالة معمول الآخر عليه كما يجوز  
عند عدم التخالف فى المسئلة السابقة لوجود دليله كدال على التوضيح والاشموني وغيرهما لكن يعكس عليه  
ما نقله المصريح فى المسئلة السابقة عن أبى حيان فى البكت الحسان أن شرط الحذف عندهم مطابقة  
الحذف للثبوت أفراداً وغيره والامتنع نحو علمنى وعلمت الزيدان قائمين فلا بد أن تقول أياه ولا يجوز  
حذفه اهـ (قوله مراعى فيه جانب الخبر عنه) أى وإن خالف المفسر ويضمّر مقدما عن معمول الاول  
كأمثله المصريح وليس اضماراً قبل الذكر لتقدم مفسره رتبة لكونه معمول الاول فإن أهمل الثانى أضمر  
مؤخراً كما فى التصريح عن المرادى فيقال أظن ويظننى الزيدان أياهما أياهما أو يظننى وأظن  
الزيدان أخوين هما أياه فهما فاعل يظننى وأياه مفعوله الثانى وتقول على الاظهار أظن ويظننى الزيدان  
أياهما أخوين ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما أياهما وتقول على الحذف أظن ويظننى الزيدان  
أياهما أياهما فإياهما عائد على الزيدان وحذفنا العائد على أياهما ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما وتجنّف  
عائد الأخوين فتأمل والله أعلم

### ﴿ المفعول المطلق ﴾

(قوله يدل على شيئين) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة الى  
الفاعل المعلن فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام أما عند من يقول بدخولها كالسيد  
فتضمن كدلالته على أحدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاماً (قوله وهو المصدر)  
أى مدلوله لأن المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره (قوله المصدر اسم  
الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كغسل غسلاً ونوضاً وضواً وأعطى عطاءً لأن مدلوله لفظ  
المصدر لا الحدث كما نقله السامعنى عن ابن عيسى وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد  
الدلالة مباشرة فإن قلنا يدل عليه مباشرة كالصاحب فلا بد لإخراجه من قيد ملحوظ أى الجارى على  
فعله واسم المصدر لا يجرى عليه بل ينقص عن حروفه أو المراد الدال على الحدث بالاصالة واسم المصدر  
نائب عنه وبما ذكر يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أى الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً  
والمنتصب يخرج الرفع ولونائب فاعل فلا يسمى مفعولاً فى الاصطلاح خلافاً لظاهر الاشموني وأعلم  
أن بين المصدر والمفعول المطلق عمومًا وجهياً يجتمعان فى ضرب بضرباً وينفرد المصدر فى ضربك  
ضرباً ألبم والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سبأنى فإن لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر  
المقدر نظراً للأصل فالمصدر أعم مطلقاً (قوله توكيداً لعامله) أى لنفس عامله إن كان مصدر مثله والا  
فيؤكده مصدر عامله ليتحد المؤكّد مع المؤكّد كما هو شرط التأكيّد اللفظى الذى ههنا منه فعنى قولك  
ضربت ضرباً أحدثت ضرباً بضرباً كما أفاده السامعنى والرضى فإن قلت كيف يكون لفظياً مع قول  
النحاس أجمع النحاة أن توكيد المصدر يدفع المجاز كالمنعوى نحو وكلم الله موسى تسليماً أى بذاته لا بترجانه  
أجيب بأن ذلك ليس خاصاً بالمنعوى بل يكون فى اللفظى أيضاً كفى المطول نحو قطع اللص الأمير الأمير  
(قوله أو بياناً إلخ) أى مع كونه مؤكّداً أيضاً فالنوعى والعددى مؤكّدان وإن كان القصص منهما بالذات  
البيان وأما القسم الأول فلا توكيد لا غير فهو لا يجتمع غيره وأما الباقيان فيجتمعان فى ضرب بضرباً  
الأمير (قوله غير مقيّد بحرف) أى لانه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل اذ لم يوجد من الفاعل الاudit  
الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجد لها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها أو وقوعه لاجلها  
أو معها فلذلك لا تسمى به الامقيّدة بما ذكرى فالأحق بالذكر أولاً هو المفعول المطلق وانما قدّم المفعول به فى

(ص) بمثله أو فعل أو وصف نصب \* وكونه أصلا لهنين انتخب (ش) ينتصب المصدر بمثله أي بالمصدر نحو عجبت من ضربك زيداً  
ضرباً شديداً أو بالفعل نحو ضربت زيداً ضرباً أو بالوصف نحو أنا ضارب زيداً ضرباً بالوصف البصري بين

(١٨٧)

ان المصدر اصل والفعل

والوصف مشتقان منه

وهذا معنى قوله

وكونه أصلا لهنين انتخب

أي المختاران المصدر أصل

لهنين أي الفعل والوصف

ومذهب الكوفيين ان

الفعل أصل والمصدر

مشتق منه وذهب قوم الى

ان المصدر أصل والفعل

مشتق منه والوصف مشتق

من الفعل وذهب ابن

طلحة الى أن كلاما من المصدر

والفعل أصل برأسه وليس

أحدهما مشتقا من الآخر

والصحيح المذهب الاول

لان كل فرع يتضمن

الاصل وزيادة والفعل

والوصف بالنسبة الى المصدر

كذلك لان كلامهما يدل

على المصدر وزيادة والفعل

يدل على المصدر والزمان

والوصف يدل على المصدر

والفاعل (ص)

توكيدا أو نوعا بين أو

عدد

كسرت سيرتين سيردى

رشد

(ش) المفعول المطلق

يقع على ثلاثة أحوال كما

تقدم أحدها أن يكون

مؤكدا نحو ضربت ضرباً

الثاني أن يكون مبينا للنوع

باب تعدى الفعل استطراداً لا قصداً وعند اجتماعها ترتبت على ما في قوله

مفاعيلهم رتب فصـدر بـمطلق \* رتب به فيه له معه قد كمل

نقول ضربت الضرب زيدا بسوطة \* نهرا ههنا ناديه وامرأنا شكل

(قوله بمثله) أي المصدر من حيث هو المذكور في قوله المصدر اسم الخ وكونا الضمير في قوله وكونه واما ضمير

نصب فراجع له بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظا واما يجنى

إيمانك تصديقا وقعدت جلوسا على ما صححه الناظم من انه منصوب بالمذكور فن باب النياحة وستأني في افرح

الجلد أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أي متصرف غير ملقى عن العمل فخرج فعل النجيب وكان

وأخوانها باب ظن عند الغائه فلا يقال زيد قائم ظننا (قوله أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو مفعول

أو بناء مبالغة لاسم تفضيل ولا صفة مشبهة قاله الشاطبي وأما قوله

أما الملوكة فانت اليوم الأهم \* أو ما أبيضهم سر بال طباخ

فناصب أو ما محذوف أي تأوم أو ما وألقى ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأراني طربا في أثرهم \* طرب الواله أو كالتحصيل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق ودلفظ الى آخره مناسبة بينهما في المعنى ولوحاز يامع اتنا فهما في الحروف

الأول فان انفق في كلام على الترتيب فاشتقاق صفة كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازا

وان اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاق كبير كما في جيلد وجنب وان اختلف فيهما بعض الاصول فاشتقاق أكبر

كشلب من التلم فلم ان مناسبة المعنيين شرط في الجميع (قوله أن الفعل أصل) أي لانه يعمل في

المصدر ويؤثر فيه فكان أصل لقوته ورد بان الحرف يؤثر في الاسم مع أنه ليس أصلا له والمراد الفعل

المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين

وجوده محالاً وبعده ماضيا وقيل الماضي هو الأصل لسبقه بمضى زمانه ويرجح الاول أنه فرض الأوصاف

الثلاثة في زمن واحد وهذا في زمنين مختلفين والظاهر ان غير الاصل من الفعل مأخوذ منه كالصدر وكذا

الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع لا قسم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أي فهو

فرع الفرع (قوله وذهب ابن طلحة) هو شيخ الرخشري وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله

يبين) أي المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا والضمير للمفعول المطلق في الترجمة (قوله مبينا للنوع) أي

لكونه مضافاً وموصوفاً كالمثله أو محلى بالعهدي كسرت السبرأى المعهود بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة

أقسام ويسمى المختص أيضا لاختصاصه بما ذكر والتحقيق ان المعدود مختص أيضا بالتصديده بالعدد المختص

ولذا جعل في التسهيل المفعول المطلق قسمين مهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان معدود ونوعى واعلم ان

النوعى ان كان مضافا كان من باب النياحة على التحقيق لاستحالة ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل

مثله فالأصل سبرأى مثل سيردى رشد خلف المصدر ثم صفتة وأنيب المضاف اليه منها كما حقه السامعي ولا

يرد ذلك على المصنف لان مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه أصلا أو نائباً وما ذوال فالظاهر انه

قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك

وقد يكون أصليا كأن قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه استحضار صورته فتدبر

(قوله وقد ينوب عنه) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية وهو ما كان من لفظ عام له لاعتنا مطلق المصدر

حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد ان الجدل في مثاله بفتح الجيم والذال المججمة مصدر جلد فخرج

نحو سرت سيردى رشد وسرت سيرا حسنا الثالث أن يكون مبينا للعدد نحو ضربت ضرباً وبسرتين وضرباً (ص)

وقد ينوب عنه ما عليه دل \* كجد كل الجد وافرح الجد (ش)

كل الميل وضربته بعض  
الضرب وكالمصدر المرادف  
لمصدر الفعل المذكور نحو  
فعمدت جدلوسا وافرح  
الجدل فاجلوس نائب مناب  
العمود لرافته له والجدل  
نائب مناب الفرح لمرادفته  
له وكذلك ينسوب مناب  
المصدر اسم الإشارة نحو  
ضربته ذلك الضرب وزعم  
بعضهم انه اذا ناب اسم  
الإشارة مناب المصدر فلا  
بد من وصفه بالمصدر كما  
مثلنا وفيه نظرفن أمثلة  
سينبويه ظننت ذلك أى  
ظننت ذلك الظن فذاك  
إشارة الى الظن ولم يوصف  
بهو ينوب عن المصدر أيضا  
ضميره نحو ضربته زيداً  
أى ضربت الضرب ومنه  
قوله تعالى لأعذبه أحداً  
من العالمين أى لأعذب  
العذاب وعدده نحو ضربته  
عشرين ضربة ومنه قوله  
تعالى فاجلدوهم ثمانين  
جلدة والآلة نحو ضربته  
سوطاً والأصل ضربته  
ضرب سوطاً فحذف  
المضاف وأقيم المضاف اليه  
مقامه والله تعالى أعلم  
(ص)

والتوكيد فوجد بدأ  
وثن واجمع غيره وأفردا  
(ش) لا يجوز تشبيه المصدر  
المؤكد لهامه ولا جمعه

بل يجب أفراده فتقول ضربت ضرباً بارزاً لأنه

وزناً ومعنى وظاهر كلامه ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والسيدي والبرد  
واختاره المصنف لا طراداً وأما مذهب سيبويه والجمهور من انه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى فرحت  
وجذلت جذلاً فلا يطرده في نحو حلفت يميناً اذا فعل له مع ان الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملحجة قاله  
الرضي (قوله قدينبوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة السكينة والبعضة والمرادف والإشارة  
والضمير والعدد والآلة أما المرادف فينبوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح وكذا الإشارة والضمير كما  
في الروداني والباقي عن المبين فقط وبقي عما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كغسلت غسلاً وتوضأت  
وضوء العلماء والملاقي للمصدر في الاشتقاق بان يشاركه في مادته ما مع كونه مصدر فعل آخر كتبتل اليه  
تبتلياً فإنه مصدر لبتل كقدس وقد ناب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل أو مع كونه اسم عين كأتيتكم  
من الأرض نباتاً وأتيتها نباتاً حسناً فنباتاً اسم للنابت من زرع أو غيره وقد ناب عن نباتاً وقال سيبويه انه  
مصدر جار على غير فعله أى فيكون من الأول لأنه في الأصل مصدر لبتل سمي به النبات كما نص عليه غير  
واحد فيصح فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتباره أيضاً اسم مصدر لا بت كغسلاً ووضوءاً لاغسل وتوضأ  
مع انهما مصدران لغسل ووضوءاً ما تبتلياً فلا يمكن جعله اسم مصدر لبتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما  
هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقي في الاشتقاق شاملاً للاقسام الثلاثة أى فيمكن في النيابة  
ملاحظة الملاقي بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقي عما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقري  
وصفته كسرت أحسن السير وهيئة كيموت الكافر ميتة سوء ووقته كقوله

\* ألم أقتمض عيناك ليلة أرمد \* أى اغتاض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو ما ضربت زيداً أى أى  
ضربت ضربته وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس أى أى اجلس شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة  
عنها عشرة عن المبين لكن لم أر نصاً في إثابة مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جواز كسبتل اليه  
تبتيل الخافين (قوله ذلك الضرب) أى المعهود للخطاب كان علم الضرب وجهل فاعله فأخبرته بأنه  
أنت فيكون مثلاً للمبين وظننت ذلك مثالاً للمؤكد لعوده للمصدر المبهم المفهوم من الفعل وقدينبوب  
عن النائب كان يقال ضرب الامير زيداً فتقول ضربت اللص ذلك الضرب أى ضربت بامثل ذلك لان فعل  
الامير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأثب عنه الصفة ثم الصفة وأثب عنها الإشارة (قوله نحو ضربته  
زيداً) ان رجوع الضمير الى مصدر الفعل المبهم مؤكداً لأنه لو صرح بالظاهر لم يفد التوكيد وان رجوع الى  
مصدر معهود دلالة المقام فتوعى فقول الشرح أى الضرب يحتمل جعل آل فيه للجنس وللعهد ومحل ذلك  
ما لم يجعل زيداً بدلاً لنفس الضمير والا كان معهوداً لا به لا مطلقاً وهكذا قوله \* من كل مانال الفنى قد نلت \*  
وقوله \* هذا من اقل القرآن يدرسه \* أى نلت النيل ويدررس الدرر فيحتمل المؤكد والنوعي بالطريق  
المذكور وأما لأعذبه أحداً من العالمين فتوعى لا غير لرجوعه له فدا قبله بمعنى تعذيباً عظيماً لان تنوينه  
للعظيم والأصل أعذبه أى من يكفر تعذيباً عظيماً لأعذب تعذيباً مثله أى التعذيب المذكور أحد الان  
تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه حذف الموصوف وأثاب عنه صفته وهي مثله ثم حذفها وأثاب  
المضاف اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفه وأثاب عنه ضميره فأداه في التصريح وغيره فتأمل (قوله والآلة)  
أى اذا كانت في العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة (قوله مقامه) أى في اعرابه وافراده  
وتثنيته وجمعه كضربته سوطين واسواطاً (قوله غيره) تنازعه الإعلان قبله فاعمل فيه الثاني وحذف  
ضميره من الاول لكونه فضلة وحذف مفعول افراد لالة ما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من  
الأمرين قبله ولا يفتنى عنه قوله فوجد بدأ من حيث ان مفهومه أن غير المؤكد لا يوجد بدأ لان هذا المفهوم  
كما يحتمل نفي التأبيد أى لا تدم توحيد غير المؤكد يحتمل تأبيد النفي أى لا توجد في وقت أبداً فاندفع



بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فقد كرر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه فاما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت بشرين وضربته بثلثين (١٨٩) المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه اذا اختلفت أنواعه

نحو ضربت بشرين زيد الحسن والقيح وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشاويين (ص)

وحذف عامل المؤكد

امتنع وفي سواه للبدل منقطع (ش) المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لانه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف منافي لذلك وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازاً أو وجوباً فالمحذوف جوازاً كقولك سير زيد لمن قال أي سيرت وضربت لمن قال كم ضربت زيداً والتقدير سرت سير زيد وضربته ضربت بشرين وقول ابن المصنف ان قوله وحذف عامل المؤكد امتنع سهو منه لان قوله ضرب زيداً مصدراً مؤكداً ومحذوف وجوباً كإسمائي ليس بصحيح وما استدلل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه وذلك لان

لا اعتراض بأن الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره سم (قوله بمثابة تكرير الفعل) فيه أنه ليس مؤكداً للفعل نفسه بل للمصدر المفهوم منه كما هو فالاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليلاً أو كثيراً كان المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك (قوله فالمشهور الخ) أي بدليل قوله تظنون بالله الظنون والالف زائدة تشبيهاً للقواصل بالقوا في تصرع (قوله متسع) أي اتسع مبتدأ خبره في سواه أي وفي حذف عامل سواه اتسع أو المعنى والحذف في سواه متسع فيه فيكون خبر المحذوف دل عليه ما قبله (قوله لا يجوز حذف عامله) أي ولا تأخيره بخلاف النوعي والعددي فيهما (قوله لتقرير عامله) أي دفع المجاز عنه ليكون المجاز لا يؤكده وقوله وتقويته أي تثبيته معناه في النفس بواسطة تكرره ولا يرد قوله تعالى ومكرنا ومكرنا مكر أو قوله

بكي الخبز من عوف وأنكر جلدته \* ومجت مجيهاً من جذام المطارف

حيث أكد المكر والجميع أي التصويت بالمصدر مع انهما مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هي الثياب الرقيقة لان محل عدم تأكيد المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضاً كقتلات قتلا لأنها مجاز قطعاً كما في القسطا على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكده كالأية والبيت وما يحتملها لا يؤكده الا اذا استعمل في حقيقة لانه تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليماً (قوله فيحذف عامله) أي لدلالته على معنى زائد على العامل فاشبهه المفعول به وهو يحذف عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وسهو خبره والضمر في منه لناظم (قوله لان قوله ضرب زيداً الخ) هذا أحد دليلين لابن المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازاً في نحو أنت سير أو وجوباً في نحو أنت سير اسيراً ما أنت الاسير أو ضرب زيداً أو غير ذلك مما سيأتي فتنعه من حذفه هنا امامه وعن ورود هذا والامال بناء على ان ذلك من المصدر المختص لا المؤكد وهو دعوى بلا دليل الثاني ان تحليل المصنف بأن القصد به التقرير والتقوية المنافي للحذف ان أراد ان المقصود منه ذلك دائماً فمنوع ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصد به ذلك وقد قصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لانسلم ان الحذف منافي لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامل المذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالاولى اه وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بأن الحذف منافي للثبوت كيد مطلقاً لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معني به وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيثنا فيان اه فالاولوية ممنوعة لكن قد تقدم أن تحليل سيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد فلا ينقض ذلك جواباً عنهما وقد اعترف الشاطبي بأن نحو أنت سير لثبوت كيد مع ما فيه من الحذف فتنازع ابن الناظم قوياً فالأولى ان الزام ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع الحذف لثبوت كيد أي ويدل على الاستثناء قوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناظم لا يقال لادليل على استثناء أنت سيراً لانه لم يذكره لانا نقول يشير اليه مفهوم قوله كذا مكرر (قوله لانه اقع موقعه) أي ففائدته النيباة عن فعله واعطاؤه معناه لا تأكيده والا كان مؤكداً لنفسه وهو باطل (قوله ليست من باب التأكيد) أي بل هي قسم برأسه فالمصدر امام مؤكده أو نوعي أو عددي أو بدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله تو كيداً أو نوعاً الخ أو ان المراد ليست منه الآن بعد النيباة وان كانت منه أصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض نيباتها لا

ضرب زيداً ليس من التأكيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة ضرب زيداً لانه واقع موقعه فكأن اضرب زيداً لا تأكيده فيه كذلك ضرب زيداً وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد بل هي قسم برأسه فالمصدر فيها نائب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكديات يمنع الجمع بينهما وبين المؤكد

بالنظر لذاتها وأيضاً لا يأتي في نحو أنت سير الان الحذف فيه غير واجب فالأولى الجواب بما مر (قوله وما يدل  
الح) فيه ان من قال يعمل النائب يحتمل انه يراه من المؤكد ولكن اختص بمنزلة اقتضت عمله وهي نيابته  
عن فعله فتأمل (قوله بدلا من فعله) أي عوضا عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذي  
لا فعل له كبه بمعنى تركه في قوله يصف السيوف

فذكر الجاحم ضاحيا هاتما \* بله الا كف كأنها لم تخاف

أي ترك الا كف في رواية خفض الا كف بالاضافة فيه امام منصوب بفعله الممهل وان لم يصح النطق به  
أو بفعل أمر مرادف لفعله الممهل وهو اترك عند الجمهور أي اترك ذلك كالأ كف بله أي تركا أما على  
رواية نصب الأ كف قبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ما ذكر يقال في ريحه وويله وويله وويله وهي  
بحسب الاصل كنيات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتهجيب  
يقولها الانسان لمن يحب ويهبط وقيل ان ربح وريس كلنارحة وويل وريب للعذاب فهي مفاعيل  
مطلقة لفعل مهمل أو لفعل من معناها أي أخزى الله أو أهلكه أو رجه مثلا وقيل منصوبة على المفعول به  
والقدير أن زمه الله وويله وفي الايضاح ان المصدر في نحو ضرب بازيدا وقيام لا فعودا مفعول به أيضا عند سيبويه  
أي الزم ضرب بالرخ أي فكونه بدلا من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل بأنه مفعول مطلق (قوله في  
الأمر والهي) أي سواء تكرر كقوله

فصبر في محال الموت صبرا \* فما نيل الخلود بمستطاع

أم لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله أي قم قياما لا تفعل الخ)  
اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى في التخلص عن ذلك أن يجعل قياما مفعولا به لفعل  
مخدوف ولا فعودا عطفا عليه أي افعل قياما لا فعودا وأما جعل أبي حيان لانا فية للجنس وقعودا اسمها  
نون شذوذ افتكاف مع انه يحتاج كما قاله الساماني الى جعله خبرا بمعنى النهي أقاده الصبان وعلى هذا فليس  
المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد  
ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما إذا لم يرقم المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله  
نحو سقياك) الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي نسخة لزيد وبعده لبيان فاعله فهو متعلق بأعني  
مخدوفا أي لك أعني أو خبر لمخدوف وجوبا أي ارادني أو دعائي لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقديم لذلك  
من يفي الابداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابداء خبره الظرف بعده ويكون المسوغ له معنى الفعل  
كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبره وأما ذوال فرعه  
أحسن كالويل له والخيبة لسن ادخال آل سماحي عند سيبويه فلا يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه الفراء  
والجرمي كما في الهمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضا وهو الوجه الا لا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع  
أيضا في المكرر والمخصور والمؤكد نفسه وغيره لكن على الخبرية كافي التسهيل نحوله على ألف اعتراف  
وز يدقائم حتى أي هذا اعتراف وحق وكذا في المفيد خبرا سواء كان انشائيا كحجب اهلك قضية وقول  
الاعرابي حمد الله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أي أمرى بحجب وشأنى - مد الله أو غير انشائي كافعل  
وكرامة أي ولك كرامة أه قال الصبان والظاهر ان ما للتفصيل كذلك والارجه اطراد الرفع فيما ذكر كما  
يفيده كلام ابن عصفور (قوله وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه ان الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر  
ليس من الآتي بدلا عن فعله وقوله الآتي والمصدر نائب منابه الخ نص في انهما منه في عبارته فلاقاة والثاني  
هو الصواب فالآتي بدلا عن ان طلب وخبري فالاول هو الواقع أمرا أو نهي أو دعاء أو توبيخا وهذا النوع  
مقبس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكر أو لا كان سماعيا كويله

وما يدل أيضا على أن  
ضرب بازيدا ونحوه ليس من  
المصدر المؤكد لعماله أن  
المصدر المؤكد لا خلاف في  
انه لا يعمل واختلفوا في  
المصدر الواقع موقع الفعل  
هل يعمل أولا والصحيح  
انه يعمل فزيدا في قولك  
ضرب بازيدا منصوب بضربا  
على الاصح وقيل انه  
منصوب بالفعل المخدوف  
وهو اضرب فعلى القول  
الاول نائب ضربا عن اضرب  
في الدلالة على معناه وفي  
العمل وعلى القول الثاني  
ناب عنه في الدلالة على  
المعنى دون العمل (ص)

والحذف حتم مع آت بدلا \*  
من فعله كشد لا كشدلا  
(ش) يحذف عامل المصدر  
وجوبا في مواضع منها اذا  
وقع المصدر بدلا من فعله  
وهو مقبوس في الامر  
والنهي نحو قياما لا فعودا  
أي قم قياما لا تفعد فعودا  
والدعاء نحو سقياك أي  
سقاك الله وكذلك يحذف  
عامل المصدر وجوبا اذا  
وقع المصدر بعد الاستفهام  
المقصود به التوبيخ نحو  
أتوانيا وقد عراك المشيب  
أي أتتواني وقد عراك  
ويقل حذف عامل المصدر  
واقامة المصدر مقامه

في الفعل المقصود به الخبر

نحو **فعل** وكرامة أي  
وأكرمك فالصدر في هذه  
الامثلة ونحوها منصوب  
بفعل محذوف وجوبا  
والصدر نائب مثابه في  
الدلالة على معناه وأشار  
بقوله كندلا إلى ما أنشده  
سبويه وهو قوله الشاعر  
على حين ألقى الناس جل  
أمورهم فندلأزرق المال  
ندل الثعالب فندلأنايب  
مناب فعل الامر وهو  
اندل والندل خطف الشيء  
بسرعة وزر يقى منادى  
والتقدير ندلأزرق المال  
وزر يقى اسم رجل وأجاز  
المصنف أن يكون مرفوعا  
ندلأ وفيه نظرا لأنه ان جعل  
نائباً مناب فعل الامر  
للخطاب والتقدير اندل لم  
يصح أن يكون مرفوعا به  
لان فعل الامر اذا كان  
للخطاب لا يرفع ظاهرا  
فكذلك ما نائب مثابه وان  
جعل نائبا مناب فعل الامر  
للغائب والتقدير ليندل  
صح أن يكون مرفوعا به  
لكن المنقول أن المصدر  
لا ينوب مناب فعل الامر  
للغائب وانما ينوب مناب  
فعل الامر للخطاب نحو  
ضربا يدا أي اضرب يدا

والله أعلم (ص)

والتفصيل كما منا \*

عامله يحذف حيث عدا

والخبري امام مسموع ولم يتعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله **افعل** وكرامة وامام قيس وهو ما ذكره  
بقوله ومالتفصيل الى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقصود  
به الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطالب فيشمل الانشاء غير الطالب كقولهم عندئذ كرامة جدا وشكرا  
لا كفر او عندئذ كرامة صبرا لاجزا وعند ظهوره محجب محجبا وعند الامتثال سماعا وطاعة أي حدث  
جدا وشكرا وشكرا وصبرا صبرا الخ فالقصد في ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظر اللفظ  
العامل وعن ابن عصفور انها اخبار لفظا ومعنى والمراد بقلة الحذف في ذلك قصره على السماع فان المصدر  
الخبري خمسة أنواع اربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله ومالتفصيل الخ وواحد سماعي وهو هذا واضابطه  
أن يدل على عامله دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل في جميعها محذوف  
وجو بالكثرة دورانها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كلاما مثال ولا يتجاوز مورد السماع وانما يجب  
الحذف في جدا وشكرا لا كفر اعند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال حدث جدا وشكرا وشكرا  
على ان الكلام يذكر الفعل يكون خبرا وكلاما عند قصد الانشاء وحذف يكون المصدر والفعل متعاقبين  
فلا يجمع بينهما كذا قال الساماني نقل عن الشاويين والظاهر ان صبرا لاجزا وسماعا وطاعة كذلك  
فوجوب الحذف خاص باجتماعهما أو عند قصد الانشاء هذا للرضي تفصيل آخر حيث قال الذي أرى أن  
هذه المصادر ومثالي ان لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلق به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه  
فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحدث جدا وشكرا وشكرا وسقائك الله سقيا وأما ما بين  
فاعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعده الله وصبغه الله وحنانيك ودوايك أو بحرف جر كسحقك أي  
بعد أو بوسالك أي شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولييك وسعديك ومعاذ  
الله أو بحرف كمدالك وشكرا وعجباً منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس أن  
يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع  
احترازا من نحو ومكرهم ومسمى لها سعيها مم علل ذلك فانظره (قوله على حين الخ) قبله

يمرون بالدهنا خفا فاعياهم \* ويرجع من دارين بجر الخائب

والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء وموضعان والضمير في يرون للصوص وكذا في يرجعون  
وأنته تحقيرهم وعياهم جمع عيبة بفتح المهملة وهي كالخائب أو عيبة الثياب الزاد ونحوهما بجر بضم  
الموحدة وسكون الجيم جمع بجر كمر وجرأ أي مئة حقايقهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على  
البناء لا ضافته لجة ألقى وبالجر على الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلا حين  
ألقى الخ والمال مفعول به ندلا ولغعله المحذوف أي اختطف المال (قوله وزر يقى اسم رجل) لا ينبغي  
قول العينين اسم قبيلة لاحتمال تسميتها باسم أبيها (قوله ومالتفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان  
للاكتفى بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله يحذف تأكيداً لفاد عطفه على المثال وليست مأمية أخبرها  
ما بعدهم الثلاثيهم أنه قسم للاكتفى بدلا من فعله مع انه منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أي الفائدة المرتبة  
عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طاب كآلية فان طلب شد الوفاق يترتب عليه ما فصله بالمصادر بعده  
أو خبر كقوله

لا جهن فامرد واقعة \* تخشى واما باوغل السؤل والامل

فلا جهن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه واحتراز بالقلبية عن نحو ما  
اهلا كأ وتاديبا لضرب يدا فيمجرور ظاهره وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف  
فيما فصل به مفرد قبله كازيد سفر فاما صحة أو اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها

(ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجو اذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى



بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد الانبوت مدلولها في الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحيفته فانما سمي هذا مؤكداً لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكده بمثله اذ اتوهم المخاطب نبوت نقيض الجملته في نفس الأمر وغلب عنده كذب مدلولها فكان الجملته محتملة له ونقيضه فقيل مؤكداً لغيره وأما الاول فلا يوقى به لمثل هذا الغرض (قوله كفى بك) ينبغي جعله صفة جملته أي بعد جملة كائنه كنهه ليكون مشيراً بالباقي الشروط والبكاي بالقصر اسالة السمع وبالمدرع الصوت وقيل لغتان في كل كافي المصباح وعلى الأول فتحتاج لارتكاب الضرورة في قصر الأول أو هذا الثاني والاولدان الجملته لم يحوم معنى المصدر لكن يردانها لم يحوم فاعلى المصدر المنصوب اذ فاعله ذات عضلة أي ممنوعة من التسكاح وهي غير الياء في و يدفعه ان المعنى لي بكاء مثل بكائها أو صاحب المثل هو المتكلم والعضلة أيضاً الداهية يقال انه لعضلة من العضل أي داهية من الدواهي (قوله اذ قصده التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة كونه مصدراً ومصدر بالحدوث وقصده التشبيه وبعد جملة ومشتدلة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح من ثلاثة وترك الباقي واستعمل محترضا (قوله الشكلى) بفتح المثناة مقصوداً أي الخزيئة لفقد هارلدها يقال تسكت ولدها اذ افقدته (قوله تشبيهى) أي لكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان في الجملة قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل هو زيد وهو أيضاً مصدر بالحدوث لكونه مصدر صات يصوت اذ اصاح فهو بمعنى التصويت أي اخرج ما يسمع واحداً لا بمعنى المسموع خلافاً للمرادى وليس في الجملة قبله ما يصلح عمله لما سيأتى فاستوفى الشروط ومثله مثال المصنف ونحوه ضرب الملوكة واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذ انصب ويجوز معارفه بدلها ما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبر المحذوف وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أي لا بالمصدر الذى في الجملة لان المصدر لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقدر بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك أما الاول فظاهر وأما الثانى فدلالة مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعلى المرادى مثال الصوت بأن الاول فيه بمعنى ما يسمع فليس مصدر احتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال في الشذور لان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى في قولك مررت فاذا له صوت صوت حمار انك مررت به وهو في حال تصويته فلذا قدروا للثاني ناصبا اه أي واشترطوا الاشعار بالحدوث انما هو في الثاني المنصوب فلا تنافي فليتأمل هذا وقال الناظم اشتراط ذلك في عمل المصدر غائب لا لازم فعليه يجوز النصب بالمصدر الذى في الجملة لا بتقدير فعل وهو ظاهر كلام سيدي وفي هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب الرفع) أي خبر الما قبله (قوله وكذا) أي يجب الرفع لكن ليس خبرا لما قبله بل بدل منه أو نعت بتقدير مثل أو خبر المحذوف أي هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن في الظرف وعالم يشتمل على الفاعل فوطم عليه نوح نوح الحمام لأن ضمير عليه للنوح عليه لا للنائح وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كله يبدى أسدأ ولم يشعر بالحدوث كله ذكاه الحكاء لان الذكاه من الملكات الراسخة لا من الافعال المنجددة بالعلاج كالضرب والتصويت ولم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن أو لم يكن في الجملة قبله معناه كله ضرب صوت حمار أما اذا كان في الجملة ما يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوكة فيتمعين نصبه به (تنبية) المراد باشتغالها على معناه ما هو أعم من أن يكون فيها لفظه أيضا كحمار أو معناه فقط كقوله يمدح فرسا بالضمور ما ان يمس الارض الامنكب \* منه وحرف الساق طى المحمل

أي بلغ في الضمور الى حيث لو اضطر جمع لم تمس بطنه الارض بل منكبته وحرف ساقه فالعنى انه مدمج الخلق

(ص)

كذلك ذو التشبيه بعد

جملة

كفى بكاء ذات عضله

(ش) أي كذلك يجب

حذف عامل المصدر اذا

قصده التشبيه بعد جملة

مشتدلة على فاعل المصدر

في المعنى نحو لزيد صوت

صوت حمار وله بكاء بكاء

الشكلى فصوت حمار مصدر

تشبيهى وهو منصوب

بفعل محذوف وجوبا

والتقدير يصوت صوت

حمار وقبله جملة وهي لزيد

صوت وهي مشتدلة على

الفاعل في المعنى وهو زيد

وكذلك بكاء الشكلى

منصوب بفعل محذوف

وجو بالتقدير يبكي بكاء

الشكلى فاولم يكن قبل هذا

المصدر جملة وجب الرفع نحو

صوته صوت حمار وبكاه

بكاء الشكلى وكذا لو كان

قبله جملة وليست مشتدلة

على الفاعل في المعنى نحو

هذا بكاء بكاء الشكلى وهذا

صوت صوت حمار ولم

يتعرض المصنف لهذا

الشرط ولكنه مفهوم من

تمثله



مذكوك بعضه في بعض مطوى كطى الحمل وهو علاقة السيف أى كد مجع في بعضه بالضرر والله أعلم

### (المفعول له)

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطابق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون أنه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لأن احتياج الفعل إلى الظرف أشد من العلة (قوله ودن) أمر من الدين بفتح الدال أى اقض غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع وحذف علة له لدلالة علة الأول أى دن شكرا لأنه يجوز حذف المفعول له للتعليل أو أن شكرا المنكورة علة طامعا (قوله وقتا) تمييز محوّل عن الفاعل أى متحد وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كان هذا الخ) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جزم مثله أو نصب كقوله \* طربت وما شوقا إلى البيض أطرب \* وفيه تقديم مفعول الخبر الفاعل (قوله في الوقت) أى بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كيربت جينا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كجستك خوفا من فرارك أو عكسه كجئتك إصلاحا لحالك نصريح (قوله والفاعل) أى بأن يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث إن فاعل الآراء هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له ورد بأنه متحد بتأويل الخوف والطمع بالآخافة والاطماع أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزحشرى وأما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التى أنصنها يريكم لا للآراء التى هى فعل الله تعالى فيرده أن العامل الذى تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التى فى ضمنه وأيضا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية لأنهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريهم لاجل ذلك فتهرب (قوله ضربت ابني تأديبا) قيل فيه تعليل الشئ بنفسه لأن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى ولا يصح تقدير ارادة تأديب لصيرورة المعنى أدبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركازة لا تخفى اذ ارادة الشئ مسببة عن الباعث عليه لانها هى الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أى ضربته لارادة أن يتأديب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل أن يتأديب بناء على عدمه ولا شك أن التأديب يحصل أثناء زمن الضرب وآخره فهمامة متحدان وقتا على حد جئتك إصلاحا لحالك فلا حاجة لبيانها على عدم اتحاد الوقت أيضا لكون يرد عليه أن الضرب هو سبب التأديب وعلة فكيف يحول التأديب علة للضرب ويحجب بانفسك الجبهة فوجود الضرب علة فى وجوب التأديب وتصور التأديب علة فى إيجاد الضرب كقوله البئر لاجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أى جئتك أكرمك أكراما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور لاقائه فى المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهرة كالنظم ان هذه شروط لنصبه لا قسميته مفعولا له فيسحق بذلك عند جرحه والجمهور على ان الجرور ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتعقيق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذى فى المتن أى مفهما لعة الفاعل والباعث عليه لأنه رتب على فقدها الجر بحرف التعليل وذلك متمنع عند فقد العلية وليس تركه اشارة للاعتراض على المتن لأن العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لأن محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما مر لا العلية بل هى شرط يخرج به نحو أحسنت اليك انعاما عليك لأن الشئ لا يعلى بنفسه وهى تغنى عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وان شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقي من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد خلافا للفرسى لأن الحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورد الرضى بأنه ان أراد ان الباعث يتقدم وجودا فممنوع به نحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا فسلم

(ص) (المفعول له)

ينصب مفعولا له المصدران أبان تعليل الجحد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وان شرط فقد فاجره بالحرف وليس يتمتع

مع الشروط كانه قد ذاق

(ش) المفعول له هو المصدر

المفهم علة المشارك لعامله فى الوقت والفاعل نحو جحد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لأن المعنى جحد لاجل الشكر وهو مشارك لعامله وهو

جحد فى الوقت لأن زمن الشكر هو زمن الجود والفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابني تأديبا فتأديبا مصدر

وهو مفهم للتعليل اذ يصح أن يقع فى جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضررت فى الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب ان وجدت فيه هذه الشروط

الثلاثة أعنى المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله فى الوقت والفاعل فان فقد شرط من هذه الشروط تعين جرحه بحرف التعليل

وهو اللام أو من أوفى أو الباء فمثال ما قدمت فيه المصدرية قولك جئتكم للسمن ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتني اليوم للام كرام  
 غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاء زيد لا كرام عمرو له ولا يتمتع الجرب بالحرف مع استحكال الشروط نحو هذا قنع لزهدي وزعم  
 قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب اكرام في المثالين السابقين والله  
 أعلم (ص) وقل أن يصحبها المحرود \* والعكس في مصحوب آل وأنشدوا (١٩٥) لأقعد الجبين عن الهيجاء \*

ولولوات زمر الاعداء  
 (ش) المفعول له المستكمل  
 للشروط المتقدمة له ثلاثة  
 أحوال أحدها أن يكون  
 مجردا عن الالف واللام  
 والاضافة والثاني أن  
 يكون محلي بالالف واللام  
 والثالث أن يكون مضافا  
 وكلاهما يجوز أن تجزى بحرف  
 التعليل لكن الاكثر فيها  
 تجرد عن الالف واللام  
 والاضافة النصب نحو  
 ضربت ابني تأديبا ويجوز  
 جره فتقول ضربت ابني  
 لتأديب وزعم الجزولي أنه  
 لا يجوز جره وهو خلاف  
 ما صرح به النحويون  
 وما يجب الالف واللام  
 بعكس المجرد فلاكثر جره  
 ويجوز النصب فضربت  
 ابني للتأديب أكثر من  
 ضربت ابني التأديب وما  
 جاء فيه منصوبا ما أنشده  
 المصنف

لأقعد الجبين عن الهيجاء  
 البيت فالجبن مفعول له  
 أي لأقعد لأجل الجبن  
 ومثله قوله

قلت لي بهم قوما اذا ركبوا  
 شنوا الاغارة فرساور كبا

وأما المضاف فيجوز فيه الامر ان النصب والجر على السواء فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانها  
 ذكر أنه يقل جوا المجرد ونصب المصاحب للالف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه واحدا منهما بل يكثر فيه الامر ان وما جاء منصوبا قوله  
 تعالى يجملون أصابعهم في آذانهم من الصواقي حذر الموت ومنه قول الشاعر  
 وأغفر عوراء الكريم ادخاره \* وأعرض عن شتم اللئيم تسكرما

ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني تأديبا وجئتكم اصلاحا خالك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا  
 مقدم الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فلا يجوز جئتكم اكرامك لي وجئتكم اليوم اكرامالك  
 غدا بل جئتكم سمنوا وعسلا على تقدير ارادة ذلك فظهر ان المفعول له هو الاسم المذكور لامضاف مقدر  
 وانه على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جبنا أو صورته فقط لكونه  
 غرضيا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كضربته تأديبا (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعديل  
 وما بعدها نائب عنها نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل ودخلت امرأ النار في هرة لعدم  
 المصدرية ولا تقبلوا أولادكم من املاق أخلصنا دار المقامة من فضله لعدم القلب ان قلنا باشتراطه والافعال جمع مع  
 استيفاء الشروط وبقي عما يفهم التعليل نحو واذا كرهه كاهدا كم أي لم يأتكم وأسلم حتى تدخل الجنة  
 وجئتكم كي تسكرمني ولتسكبوا الله على ما هذا كم وفي شرح اللامحة لابن هشام ان السكاف وحتى دكي لا تجزى  
 المفعول له لانها لا تكون للتعليل الامع الفعل وسابكه اه وينبغي ان على كذلك ومقتضاه ان المصدر  
 المؤول لا يقع مفعولا وان أفاد التعليل (قوله جئتكم للسمن) مثله والارض وضهها للانام أي المخلوقات  
 (قوله جئتني اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

جئت وقد نضت لنوم ثيابها \* لدى السترا لالبسة المتفضل

ونضت بتخفيف الضاد المجمعة أي خلعت وزمنه قبل النوم (قوله لا كرام عمرو له) مثله  
 واني لتعروني لذكر الكهزة \* كما تنفض العصور بلاله القطر

ففاعل العروا الهزة وفاعل الذكرى المتكلم (قوله ولا يشترط اتحاده الخ) هو مذهب سيديويه والمتقدمين  
 كافي الجمع ومصر عن الرضى ترجيح كونه غير قلبي وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو ما العبيد فندو  
 عبيد بالنصب أي مهمات ذكر أحد الاجل العبيد فالتد كور ذو عبيد فلم يبق له شرط الالمانية لكن قال  
 سيديويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا به أي مهمات ذكر العبيد الخ (قوله  
 أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجزى بالحرف وأنشئتأديبه بالسكامة وفي نسخ ان يصحبه  
 بالتد كبير وفي أخرى فاجزى باللام فالتأديب ظاهرا (قوله وأنشدوا) أي النحاة شاهد الجواز قول بعض  
 العرب لأقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الاكثر فينا تجرد الخ) أي لانه أشبه الحال والتميز  
 في التذكير والتبيين (قوله لا يجوز الجرب) رده قوله

من أتمك لرغبة فيكم جبر \* ومن تكونوا ناصر يه ينتصر

(قوله فليت لي بهم) الباء للبدلية أي بد لهم وشنوا من شن اذا فرق حلف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لاجل  
 الاغارة وهو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون ليأتوهم من كل الجهات (قوله عوراء  
 الكريم) بفتح العين المهملة مسودا أي كلمته القبيحة وكل ما يستحى منه فهو عورة ومنه عورة الانسان  
 أي اذا قلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لاجل ادخاره ومثله قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات

(ش) عرّف المصنف الظرف بأنه زمان أو مكان ضمن معنى في باطراد نحو أمكنت هنا أزماناً فها ظرف مكان وأزماناً ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى في لأن المعنى أمكنت في هذا الموضع في أزمان واحترز بقوله ضمن معنى في مما لم يضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى في كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً نحو يوم الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد فإنه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه وكذلك ما وقع منهما مجروراً نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في الدار على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح وكذلك ما نصب منهما مفعولاً به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل واحترز بقوله باطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام فإن كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنى في ولكن تضمنه معنى في ليس مطرداً لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف في معها فليس البيت والدار والشام في المثل منصوبة على الظرفية

الله ومن جره لما بهبط من خشية الله قيل وكذا لا يلاف قر يش فإنه علة ليعبثوا ودخلته الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى فإن لم يعبدوا رب هذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبثوا ولا جمل لا يفهم رحلة الشتاء والصيف أي السفر فيهما إلى اليمن والشام مع أنهم من القطائع والمنتبهين واحترامهم لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لسكن الجرهنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لأن العبادة مستقبلة والايلاف حالي وقيل اللام متعلقة بالعجب وامقدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كعصف ما كول لأن السورتين سورة واحدة تصریح (تذنيبه) لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جر ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضراراً تعتدوا نعلق لتعتدوا بالفعل ان جعل ضراراً مفعولاً له أي بل هو متعلق بضراراً وانما يتعلق به ان جعل حالاً أي مضارين همع والله سبحانه وتعالى أعلم

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً)

أي تسمية مجازية اصطلاح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يراد ان الظرف هو الوعاء المنتهي الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه اه صبان وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستزامه ولوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ (قوله وقت) أي اسم وقت أو اسم مكان لأن الظرف اصطلاحاً من صفات الالفاظ وألف ضمناً ما لا لاطلاق ان جعلت أولاً وحده الدائر على التخيير وبرجحه ان المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو ضمير التثنية ان جعلت تنوينية بمعنى الواو وهو أظهر لأن كلامهما ظرف لأحدهما فقط (قوله أزماناً) بضم الميم جمع زمن كجبل وأجل وجعه مع ان الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت وأفاد بالمثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه اما المتفق فلا يتعدد الامع اتباع الثاني للأول بدلاً كسرت يوم الجمعة سحر أو مع كون العامل اسم تفضيل كزبداليوم أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشف منه حيث قبر في قوله تعالى ويوم حنين وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين ووجه بعدهم معاً وهو بان الفعل مقتض لسكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يطف الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولا اختلافاً فيهما باشتراط الإيهام في المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك في الظرفية أفاده المعنى (قوله معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه له إشارته إليه لكون الحرف مقدراً في نظم الكلام وان لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تنصرف ولذلك أعرب لأن الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً لأن معناه انتقل للظرف وصار الحرف غير منظور إليه كتضمن الاسم معنى المحزنة مثلاً حتى يقتضي بناءه فتدبر (قوله باطراد) أي بأن يتعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما يشير به الشرح فخرج وترغبون أن تنكحوهن لانه وان تضمن معنى في على قول لكن لا يطردي في غير هذا الفعل على أن النكاح ليس زماناً ولا مكاناً فلا حاجة لآخره بذلك إلا أن يجعل مكاناً اعتباراً بالرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما يصح من الفعل اذ لا ينصب الأفعال لانه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي وكذا أسماء المقادير لا تنصب إلا بأفعال السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فإنه لا ينصب إلا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزات فلا يقال نمت البيت مثلاً لكن في ذكره ذهب الشام نظر لانه على معنى إلى لافي فهو مما نصب بخلاف الخافض توسعاً لأن الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها إليها وكذا توجهت مكة فلا يأتى فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس بماتح في فيه فتأمل (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لأجاء القاصر مجرى المتعدي قاله الاسقاطي فيما سيأتي وهذا غير القول بانها مفعول به على

وانما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الظرف هو ما تضمن معنى في باطراد وهذه تضمنه معنى في لا باطراد هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به

التوسع

لم تكن متضمنة معنى في لان المفعول به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج الى قوله باطراد ليخرجها فانها خرجت بقوله ما ضمن معنى في والله تعالى أعلم (ص) فانصبه بالواقع فيه مظهرا \* كان والا فانوه مقدرا (ش) حكم ما تضمن معنى في من اسماء الزمان والمكان النصب والنصب له ما وقع فيه وهو المصدر نحو عجبت (١٩٧) من ضربك زيدا يوم الجمعة عند الامير

أو المفعول نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الامير أو الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه الا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والنصب له اما المذكور كأمثل أو محذوف جواز نحو أن يقال متى جئت فتقول يوم الجمعة وكمن سرت فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين أو وجوبا كما اذا وقع الظرف صفة نحو سرت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي عندك أو حالا نحو سرت بزيد عندك أو خبرا في الحال أو في الاصل نحو زيدا عندك وظننت زيدا عندك فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلة استقرار واستقرار وفي الصلة استقرار لان الصلة لا تكون الاجلة والفعل مع فاعله جلة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم (ص)

التوسع باسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فها سبأني (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيده الاطراد لان الفعل أجري مجرى المتعدي بنفسه فنصبها بالاملاحة حرف أصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة واما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانهم تضمن معنى في بل لفظها لان المراد بالتضمن اللفظي ما يعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعا وأما المعنوي فهو الاشارة الى معناها من غير توسع بخلافها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور ان المراد باللفظي وجود لفظها في الكلام والمعنوي خلافه فقيده الاطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشموني واما على أنها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد فتدبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ وأيضا الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحا وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان في المتن حذف مضافين أي فانصبه بدال الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح الآتي أوفيه استخدام يجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحي وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثاني فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل ما صحت اليوم (قوله متى جئت الخ) هي لطلب تعيين الزمان خاصة كائن في المكان وكما لطلب تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أعم وقوعا (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صحت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كافي التصريح لكن قال الشاطبي قد ينصب توسعا بخلافها في المسموع بالخذف كقولك لمن ذكر أمر اتقادم حينئذ الآن أي وجد ما نقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولي فهما من جلتين والمقصود تنبيهه عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كافي التصريح قال يس ومحمد اذ لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ والواقع (قوله وكل رقت) أي داله وقوله ذلك أي النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر لما صير في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراد به الزمان كقعدت مقعدا زيدا أي زمن قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكانا (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أو مادته ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على مبهما كما يفصح به صنيع الشارح الآتي لاعلى الجهات لثلاث يفيد انه مبهم مع أنه من المختص اتفاقا نصب تشبيها بالمبهم كمال التمسك (قوله مبهما كان) المراد بالمبهم مادل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة والمختص مادل على مقدم معلوما كان وهو المعروف بالعاصمة كرمضان أو بالاضافة كزمن الشتاء أو بال كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما أو يومين أو الموصوفة كسرت زناطولا كذا في الاشموني فقول الشاعر لحظة وساعة ينبغي تقييدهما بما اذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطفرة العين والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة والا كانا من المختص وانتصاب المبهم على جهة التأكيذ اللفظي لزمن الفعل اذ لا يزيد عليه كيلا من أمرى بعده لئلا اذا السرى لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمصدر لان تأكيذه لزمن عام له (قوله باضافة) لم تضاف العرب لفظ شهر الارضين مع جواز تركها والراجع جواز اضافته الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الانوعان) أي اضعف دلالة الفعل وهو اصل العوامل على المكان لكونها بالاتزام

وكل رقت قابل ذاك وما \* يقوله المكان الامبها نحو الجهات والمقادير وما \* صيغ من الفعل كرمى من رمى (ش) يعني ان اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو سرت لحظة وساعة أو مختصا باضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوما طولا أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه الانوعان

أحدهما المبهمة والثاني ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سينكره والمبهمة كالجهات الست نحو فوق وتحت وبين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ ويريد تقول جلست فوق الدار وممرت غلوة فتصعب ما على الظرفية وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعدته فشرط نصبه قياساً أن يكون عاملاً من لفظه نحو قعدت مقعدته زيد وجلست مجلس عمر وفاو كان عاملاً من غير لفظه تعين جره بـ في نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول جلست (١٩٨) مرمى زيد الاشدوداً ومما ورد من ذلك قولهم هو منى مقعد القابلة ومضى جرح

السكاب ومناطق التريا أي كائن مقعد القابلة ومضى جرح السكاب ومناطق التريا والقياس هو منى في مقعد القابلة وفي مرمى جرح السكاب وفي مناطق التريا ولكن نصب شدوداً ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي وإلى هذا أشار بقوله (ص) وشرط كون دامقياً أن يقع ظرفاً لما في أصله مع اجتماع (ش) أي وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً أن يقع ظرفاً لما اجتماع معه في أصله أي أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد كجماعة جلست بمجلس في الاشتقاق من الجالوس فأصلهما واحد وهو الجالوس وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمة أما المقادير فذهب الجهم - ور إلى أنها من الظروف المبهمة لأنها وإن كانت معلومة المقادير فهي مجهولة الصفة وذهب الاستاذ أبو علي الشلوبين

فلم يتعد إلى جميع أسمائه بل إلى المبهمة لدلالته عليه في الجملة وإلى ما هو من مادته لقوة دلالاته عليه حينئذ وبما قويت دلالاته على الزمان بالتضمن تعدى إلى جميع أسمائه (قوله أحدهما المبهمة) المراد بالمبهمة هنا ما ليس له صورة أي هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة أي نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه كالدار وإن شئت قلت المبهمة ما لا تعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف إليه وهو معنى قول الموضح تبعاً لآين المصنف ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه أي صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقة إلا بالاضاف إليه كمكان زيد وكالجهات وما ألحق بها من عند ولدي ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل السامعيني عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها بـ في قال لان فيها اختصاصاً ما لا يصلح لكل بقعة وكذا استثناءها الخفيد نقلاً عن الرضى وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة وجه وكشف ثم قال تقول بعضهم سكنت ظاهراً باب الفتوح نحن اه لكن ذكر الموضح مما يشبه الجهات في الشيعاء جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جره بـ في فقطضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيد الهضم فيه ما في جانب أيضاً ونحوها كجته ورجه ولعل هذا هو الوجه فتدبر (قوله وبين وشمال) مثلهما ذات اليمين وذات الشمال أي البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المبهمة أحدهما هب ستاً (قوله غلوة) بفتح المحجمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو أنف باع والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ وفي المصباح الغلوة الغاية وهي مائة سهم بعدما يقدر عليه ويقال ثلثاً تذر أعالي أربعمائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات (قوله من لفظه) انما لم يكتبوا بالتوافق المعنوي كما كتفوا به في قعدت جالوساً لان نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف قعدت جالوساً (قوله أي كائن مقعد القابلة) أي في مقعدتها ومنى متعلق بذلك المحذوف أيضاً ومن معنى إلى أي هو مستقر منى أي بالنسبة إلى في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أي محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله هو منى مقعد الأزار أي هو مستقر منى في مكان قريب كقرب مكان عقد الأزار وهو وسط الشخص (قوله ومضى جرح السكاب) أي هو مستقر منى أي بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعيد مكان جرح السكاب من زاحره فهو ذم ومناطق التريا مدح أي هو بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعيد مكان نوط التريا أي تعلقها من الشخص الراى أي لا أدركه في الشرف كالإيدرك محل التريا (قوله ولكن نصب شدوداً) أي على تقدير المتعلق كائن أو مستقر فأوقدر قعد منى أي بالنسبة إلى وزجر منى ناط منى لم يكن شاذاً (قوله لما في أصله الخ) المراد بالأصل المادة لا المصدر فلا يراد أنه في محجبي جالوسك مجلس زيد ظرف لأصله لا لما اجتماع معه فيه (قوله مبهمة) أي لان المتبادر عطفهما على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ما صيغ عطف على مبهمة فيفيد أنه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلاً (قوله مجهولة الصفة) أي لعدم تعين محملها (قوله ليست من المبهمة) أي فتكون مستثناة من المختص وفي قول ثالث صححه أبو حيان وهو أنها مبهمة حكماً أي تشبه المبهمة في عدم التعين في الواقع لان الميل مثلاً يختلف بدأ ونهاية وجهة بالاعتبار ويحتمل جري المصنف على هذا بأن أراد المبهمة حقيقةً وحكماً (قوله من رمى الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كجاء الرضى

(قوله)

إلى أنها ليست من المبهمة لأنها معلومة المقادير وأما ما صيغ من المصدر

فيكون مبهمة نحو جلست مجلساً ومختصاً نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضاً أن مرمى مشتق من رمى وليس هذا على منذهب البصريين فإن مدحهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل فاذا تقرر أن المكان المختص وهو ماله أقطار نحو به لا ينتصب ظرفاً فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن



ونصب الشام مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلاف الناس في ذلك فقل هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت في الدار فخفف حرف الجر (١٩٩) فاتصب الدار نحو مرت زيدا

وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به (ص)

وما يرى ظرفا وغير ظرف \* فذاك وتصرف في العرف وغير ذي التصرف الذي

لزم ظرفية أو شبهها من الحكم (ش) ينقسم اسم الزمان واسم المكان الى متصرف وغير متصرف فالتصريف

من ظروف الزمان أو المكان ما يستعمل ظرفا وغير ظرف كيوم ومكان فان كل واحد منهما يستعمل

ظرفا نحو سرت يوما وجلس مكانا ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن

وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفا أو شبهه نحو سحر

اذا أردته من يوم بعينه فان لم يرد من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى

الا آكل لوط نجيناهم بسحر وفوق نحو جلست فوق الدار شكل واحد من سحر

وفوق لا يكون الا ظرفا والذي لزم الظرفية أو شبهها عند ولدن والمراد بشبه الظرفية أن لا يخرج عن الظرفية الا باستعماله

(قوله ونصب الشام) أي فقط وكذا مكة مع توجه (قوله على الظرفية شذوذا) قيل هو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشاوي للجمهور وتشبهها بالمبهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما مر (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسي والناظم ونسب سيبويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لاجواء القاصر مجرى المتعدي وبقى قول رابع انها مفعول به حقيقة لان نحو دخل يتعدي بنفسه وبال حرف وكثرة الاصرين فيه تدل على انها اصلان اه اسقاطي (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أي لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصب الزم على الاحداث بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تدويه مع أنه ليس كذلك وأن غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشارح الا ظرفا أو شبهه والحاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والمتمن لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور (قوله نحو سحر) مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا اذا كان معينا واعتراضه بأنه متصرف بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظاهر لان هذا غير معين كما هو صريح الشرح والكلام في الممين ومما لزم الظرفية أيضا فط وعوض ظرفين للماضي والمستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي أو شبهه وبدل بمعنى مكان فكذا بدل هذا الجمعني بدليل فانه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل اما بمعناه الاصل في ظرف متصرف والظروف المركبة كصباح مساء وابين بين وبيننا وبيننا ومنه عند من جعلها خبرين في كل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لجره بمن في قوله تعالى من فوقهم ومن تحنم فهم من القدم الثاني كمنه بل أجاز بعضهم تصرفهما في نحو فوقك رأسك وتحكتك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك قلنسوتك وتحكتك نعلك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع انهما في ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن ويتوق تحته نارا بالرفع وانما يخرج على التصرف دما ميني واهل أن الظروف أربعة أقسام ما يمنع تصرفه أصلا كما مر ومنه عند نحو ها وما يتصرف كثيرا كيوم وشهرو بين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما تصرفه متوسط كاهاء الجهات الافوق وتحته فيمتنع لما مر والايين وشمال وذات اليمين وذات الشمال فمن الكثير وكبين المجرد من التركيب ومن ما لا انفرد من تصرفها مودة بينكم بالجر لانه تقطع بينكم بالرفع ومن قرأ هذا منصوبا على انه مرفوع المحل على الغاعلية فخلاله على أغلب أحواله من كونه ظرفا كما قيل بمثله في ومنادون ذلك اما بين المركبة والمقرونة بما والالف فغير متصرفه وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين اما بفتحها فيتصرف كثيرا وهذا اذا صرح بنى فتحت السين انظر الصبان (قوله عند) مثل العين والكسرا كتر وهي اسم لمكان شئ حاضر أو غيب فالاول نحو فاما رآه مستقرا عنده والثاني واقدرا مزالة أخرى عند سيرة المنهني عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقوله الذي عنده علم من الكتاب رب ان لي عندك بيتا وقد تكون لزمان كعند الليل كما في تحزير الذوي ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله لساميني (قوله بمن) أي فقط لكثرة يادها في الظروف فلم يمتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذ قياسا قولهم حتى متى والى متى والى أين (قوله ينوب المصدر الخ) وما ينوب عن الظرف مطلقا صفة وعدده وكنيته وجزيته كجاست طويلا من

مجرور ابن نحو خرجت من عند زيد ولا يخرج عند الايمن فلا يقال خرجت الى عنده وقول العامة خرجت الى عنده خطأ (ص)

وقد ينوب عن مكان مصدر \* وذلك في ظرف الزمان يكثر (ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقوله جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد فخفف المضاعف وهو مكان وأقيم المضاعف اليه فقامه فاعرب بعبارة وهو النصب على الظرفية ولا ينقص ذلك فلا تقول آتيتك

جالوس زيد تر يد مكان جلوسه ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو آتيك طلوع الشمس وقدم الحاج وخروج زيد والاصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت (٢٠٠) خروج زيد فحذف المضاف وأعرب المضاف اليه بأعرابه

وهو مقيس في كل مصدر (ص)

﴿المفعول معه﴾

ينصب تالي الواو مفعولا معه

في نحو سيري والطريق مسرعة

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لالواو في القول الا حق

(ش) المفعول معه هو

الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع والنائب له ما تقدمه

من الفعل أو شبهه فمثال الفعل سيري والطريق

مسرعة أي سيري مع الطريق فالطريق منصوب

بسيري ومثال شبه الفعل زيد سائر والطريق

وأعجبني سيرك والطريق فالطريق منصوب بسائر

وسيرك وزعم قوم أن النائب للمفعول معه الواو

وهو غير صحيح لان كل حرف اختص بالاسم ولم

يكن كالجزء منه لم يعمل الا الجر كزوف الجروانما

فيل ولم يكن كالجزء منه احتراز من الالف واللام

فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها

كالجزء منه بدليل تخطي العامل لما نحو سرت

بالغلام ويستفاد من قول

المنتصف في نحو سيري والطريق مسرعة ان المفعول مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه

الدهر شرق الدار وسرت عشرين يوما ثلاثين يدا ومشيت كل اليوم كل البر يدا وبعض ذلك ر ينوب عن ظرف الزمان ألقاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازي لتضجها معني في نحو ألقا أنك ذاهب أي أفي حق ذهابك وقد نطقوا بفي في قوله \* أفي الحق أفي مغرم بك هائم \* ولما ياتيه عن الزمان لا يخبر به الا عن المعنى لا الجسمة ومثله غير شك أو نظامني أنك قائم أي في غير شك وفي ظن مني قيامك هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب المبرد وتبعه المصنف الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان معمولا لها فاعله أي أحق وثبت قيامك وردة أبو حيان نصريح (قوله ويكثر الخ) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما صر وشرطه افهام تعيين وقت كإشله أو بيان مقداره وان لم يعين كانتظرنه نحر جز وروحاب ناقة أي مقدار ذلك فحذف المضاف وأقيم المصدر مقامه وقديضاف ذلك المصدر الى اسم عين فتقوم مقامه كالأتيه الفرقد بن أي مدة بقائهما ولا كلمة الفارظين أي مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذي يصيغ به فلم يعلم خبرهما فضرب بهما المثل والله أعلم

﴿المفعول معه﴾

قال الجلال أخرجه عن المفاعيل لاختلافهم في قياسيته ولوصول العامل اليه بالحرف دون باقيها (قوله تالي الواو) فيه اشارة الى أنه لا ينفصل منها أي ولا بالظرف وان فصل به بين الواو والعاطفة ومعطوفها لتزويل واو المعية من المفعول معه منزلة لجار والمجرور بس (قوله في نحو سيري) فعل أمر للتوثئة والطريق مفعول معه ومسرعة حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق الذي هو صلتها (قوله هو الاسم) أي الفضلة وقوله بعد واو الخ أي وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ نخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كالنا كل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولا معه وان كانت واوهما للمعية قاله الموضح وقال حفيده يذبحي أن يكون ذلك في غير نصب وتشرب والا فهو اسم تأويل فيذبحي أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشترك زيد وعمر ورو بكونه بعد الواو بقية المفاعيل ونحو جئت مع عمرو وبعث العبد بشيابه عما يفيد المعية بغير واو وهو وان خرج بقول الشارح المنتصب لسكنه حكم من أحكامه لا يذبحي جملة قيد في التعريف والمراد بكونها للمعية انها للتخصيص على مصاحبة ما بعدها لا معمول العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضا كجئت وزيدا فان العدول عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية أم لا كما تنويناها على ما سيبين عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها لطلق الجمع نخرج بذلك المراد ما لم تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصبها على ما بعدها كضرب زيد وعمر اقلع عطف اتفاقا وكذا أشركت زيد وعمر واو خلط البر والشعر لان المعية فيه من العامل وخرج بتلوها جملة كل رجل وضيعته ان قدر الخبر مقترنان مثلا فيجب رفع ضيعته فان قدر مقردا قبل الواو جاز نصبها لانه حينئذ من قبيل جئت وزيدا أي كل رجل موجود هو وضيعته و يكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافا لاني على بل يجب جر أبيتك لعدم اشتغال الجملة على حرف الفعل (قوله أو شبهه) أي في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المفتي نخرج الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ودخل اسم الفعل كسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبره فزيدا مفعول به لمخدوف أي ويحسب زيد الامفعول معه (قوله مقيس فيما كان مثل ذلك) أي

وهذا هو الصحيح من قول

النحوين وكذلك يفهم  
من قوله \* بما من الفعل  
وشبهه سبق \* أن عامله لا بد  
أن يتقدم عليه فلا تقول  
والنيل سرت وهذا بائناق  
وأما تقدمه على مصاحبه  
نحو سار والنيل زيد ففيه  
خلاف والصحيح منه  
(ص)

و بعد ما استفهام او كيف  
نصب

بفعل كون مضمير بعض  
العرب

(ش) حق المفعول معه أن  
يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم

تمثله وسمع من لسان  
العرب نصبه بعد ما وكيف

الاستفهاميتين من غير  
أن يلفظ بفعل نحو ما أنت

وزيد وكيف أنت وقصة  
من تريد فرجه الثعريون

على أنه منصوب بفعل  
مضمير مشتق من السكون

والتقدير ما تسكون وزيد  
وكيف تسكون وقصة من

تريد وزيد وقصة منصوبان  
بتسكون المضمر (ص)

والعطفان يمكن بالضعف  
أحق

والنصب مختار لدى ضعف  
النسب

والنصب ان لم يجز العطف  
يجب

أو اعتقد اضمار عامل نصب  
(ش) الاسم الواقع بعد

هذه الواو اما أن يمكن

فما يمنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جني في اشتراطه بحته وانما يمنع فيما ذكر لان الطريق  
لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أو وجدت السير حال كونه مصاحبا  
للتريق ومثله استوى الماء والخشبة أي ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء  
والخشبة في العاوصح العطف بل الظاهر حية تثبت وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا باثنين كاشترك زيد  
وعمر وقتأمل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف  
لفظا لما يأتي والمعنى على النصب سرت مصاحبا في سيري للنيل بل انظر لسكون النيل ساراً أولاً وعلى العطف  
سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطحيين زماناً أم لا (قوله) وهذا هو الصحيح قد صحت مقابلة لابن  
جني (قوله) والصحيح منه أي خلافا لابن جني ولا حجة في قوله

جعت وغشا غيبسة ونيمة \* ثلاث خصال است عنها عوى

لانه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا للمفعول معه (قوله من لسان العرب) أي بعضهم وأكثرهم  
على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمير) أي جواز لا وجوب بخلاف اللاشموني لذلك اكتبوا بتقديره  
هنا دون هذا وأباك لتزيل جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان اظهار الفعل فيه ممنوع ولا يرد  
جواز النصب في مال ذلك وزيد امع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام  
الذي هو أولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضيا واحداً وهو الظرف والحاصل أن المسوغ  
للنصب هو الاستفهام وجذر في أم لا لانه يشترط طلبه للفعل فتدبره بعده عاملاً هذا والقائل أن يقول قد  
جوز سيمويه اضمار الفعل في قوله \* ازمان قومي والجماعة كالنبي \* الخ أي ازمان ان كان قومي مع  
الجماعة مع انه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضى تقديره فكان النصب في هذا لك وأباك أولى لوجوه  
مقتضى الفعل اذا ان يقال انه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك فيكون مقصوراً على السماع بخلاف المثال  
وانما يصح هذا الجواب باثبات أنباء على أجازة قياساً ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت في كان  
(قوله مشتق من السكون) لكن يجوز تقديره كمنع اذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى  
(قوله ما تسكون الخ) هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير الخطاب مستتر فيها فاما حذف  
برز وانفصل قال يس عن الدماميني ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اه وسوى  
بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولاً مطلقاً أي وجوده توجد مع زيد (قوله كالاخوين) مقتضاه  
جواز النصب في هذا المثال وهو مبني على قول الأخفش ان ما بعد المفعول معه بظاهرة ما معاً قياساً على العطف  
وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف في  
المثال متعين ولذا مثل النصب في القطر بكنيت أنا وزيد كالاخ (قوله للفصل) أي بين الضمير المتصل  
والمعطوف عليه كما سيأتي في قوله

وان على ضمير رفع متصل \* عطفت فافضل بالضمير المنفصل

وقوله والتشريك أي في الحكم لصحة توجيه العامل الى المعطوف أولى من عدمه لثلاث ائصير العمدة فضلة ولان  
الاصل في الواو العطف ولم يختلف في قياسيته وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى  
اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه للظاهر  
لانه يقتضي في التابع فجعله فاعلام محذوف أي وليسكن زوجك والمعطوف الجلة لاداعي اليه على ان حذف  
الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب في ذلك عر بية أي اسكن الجنة مصاحبا لزوجك لكنه ضعيف لما مر  
واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص في المعية والرفع لطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة  
فكيف يرجع العطف مع اختلاف المعنى فالوجه ان يقال ان قصدت المعية نصاً فالنصب أو بقاء الاحتمال

أحق من النصب نحو كنت  
أنا وزيد كالأخوين فرفع  
زيد عطفاً على الضمير  
المتصل أولى من نصبه  
مفعولاً معه لأن العطف  
يمكن للعصل والتشريك  
أولى من عدم التشريك  
ومثله سار زيد وعمرو فرفع  
عمرو أولى من نصبه وان  
أمكن العطف بضعف  
فالنصب على المعية أولى  
من التشريك لسلامته  
من الضعف نحو سرت  
وزيد فنصب زيد أولى  
من رفعه لضعف العطف  
على الضمير المرفوع المتصل  
بلا فاصل وان لم يكن  
عطفه تعين النصب على  
المعية أو على اضمار فعل  
يليق به كقوله \* علفتها  
تبنا وماء باردا \* فناء  
منصوب على المعية أو على  
اضمار فعل يليق به التقدير  
وسقيتها ماء باردا وكقوله  
تعالى فأجمعوا أمركم  
وشركاءكم فقولهم وشركاءكم  
لا يجوز عطفه على أمركم  
لأن العطف على نية تكرار  
العامل فلا يصح أن يقال  
أجمع شركائي وانما يقال  
أجمعت أمري وجمعت  
شركائي فشركائي منصوب  
على المعية والتقدير والله  
أعلم فأجمعوا أمركم مع  
شركائكم أو منصوب  
بفعل يليق به والتقدير

والإسهام الرفع أو لم يقصد شيء جاز الأمران ولعل هذا الأخير يحمل كلامهم دما بيني (قوله بضعف) أي من  
جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان المعنى لا يصح مع العطف الابتسكان  
كان يقدر لو تركت الناقة ترأف فصيلها أي تعطف عليه وترك فصيلها يرضعها أي يتكلم منه لرضعها لأن  
رضاعه لا يتسبب عن مجرد تركها لا احتمال نقرتها منه وكذا قوله

إذا أعجبتك الدهر حال من أمرى \* فدعه وواكل أمره والليالي

فيحتاج العطف إلى تقدير واكل أمره الليالي والليالي لأمره وفي النصب سلامة من ذلك أي لو تركت  
الناقة مع فصيلها أي حسا ومعنى واكل أمره مع الليالي قيل ومن الضعف المعنوي نحو كن أنت وزيدا  
كالاخ وقوله

فكونوا أتم وبني أيكم \* مكان الكليتين من الطحال

فان العطف يقتضي توجه الأمر إلى ما بعد الواو وأنت لا تر يد الأمر المخاطب بان يكون معه كذلك لكن  
هذا التحليل ينتج وجوب النصب كما ستظهره أبو البقاء وتبعه المصريح لانه رجه لفساد المراد بدونه وأيضا  
يمنع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للعطوفين اذ لو كان الماء وركا لهما لقال كالأخوين ففيه مانع  
لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فان قيل كالأخوين تعين العطف كما مر (قوله وان لم يمكن  
عطفه) أي لعدم صحة توجه العامل إليه لفساد المعنى ولو في القصد والازم محذوف لفظي كما مر في مثال الأخ  
ونحو مالك وزيدا لامتناع العطف على ضمير الجبر بلا إعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضمار فعل)  
صريحه أن ما امتنع فيه العطف يخبر فيه بين المعية وضمير العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في علفتها  
الخ ونحو \* زججن الخواجب والعيونا \* اذ لماء لا يشارك التبين في معنى العلف ولا زمانه والعيون  
لا تصاحب الخواجب في معنى الترجيع وهو تدقيقها وتوطينها ومصاصتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في  
فصله فيجب فيها تقدير العامل أي وسقيتها ماء وكنن العيون فينبغي جعل أو في المتن تنويعية كفاي  
الاشموني أي ان ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل كما ذكر وما يجب فيه المعية كسرت  
والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطالع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير مسلم اذ لا  
مانع من تقدير سرت ولا بست الأتيل فالخلص جعلها تنويعية مع ملاحظة أن ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد  
المعية فيصدق بجواز الاضمار وقوله أو اعتد الخ أي أوجب ذلك فالنوع الاول يجوز فيه الأمران والثاني  
يجب فيه الاضمار وتقدم نوعان ترجع النصب وترجع العطف وبقى خامس وهو تعين العطف كمثل  
رجل وضعته واشترك زيد وعمرو وجاز يد وعمرو وقوله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كن  
أنت وزيد كالأخوين لما مر فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجمع الخ) أي لان أجمع بالهمزة انما  
يتعلق بالمعاني لا بالذوات يقال أجمع أمره وأجمع عليه أي عزم وأما جمع فشترك بينهما بدليل جمع كيد  
جمع مالا فنصب شركاء م اما لكونه مفعولاً معه أو لكونه الوال للعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف أي  
وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير واجهوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم أمرا من جمع وقيل  
ان أجمع يستعمل في الذوات أيضا وعليه فلا إشكال في العطف وكذا على قراءة فاجعوا بوصل الهمزة  
ويقرأ برفع شركاء عطفاً على الواو في اجمعوا وما امتنع فيه العطف والذين تبوءوا الدار والايمان لان الايمان  
لا يتبوء فهو امام مفعول معه أو لمخدوف أي وأخلصوا الايمان ولك تأويل العامل المذكور بفعل يتعدى  
لما كونا ولتأنيدهما الخ وحسن الخواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله أعلم

(الاستثناء)

هو لغة استفعال من الشيء بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف

لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه وهو حقيقة اصطلاحاً لاخراج بالأو واحد أي أخوانها لما كان داخلاً  
أو كلاً داخل لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات وقد يقال يمكن إرادة المعنى  
المصدرى وذكره فيها باعتبار متعلقه كأي تعدى الفعل ولزومه فالأخراج جنس وبالأخراج التخصيص  
بالوصف والإضافة والتقيد بالشرط ونحوه وما كان داخلاً أي في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً في  
النية من أول الأمر أو المراد بإخراجه اظهاره لأنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث  
يكون المستثنى منه علماً مستعملاً في خاص وهو ما عداه بقدر نسبة الاستثناء لئلا يلزم التناقض لادخال الشيء  
ثم إخراجها والكفر ثم الإيمان في الاله الا الله وكالداخل لادخال المنقطع على ماستراه وأما المخرج فداخل في  
المستثنى منه المقدر حقيقة فالدخل الحقيقي اما لفظي أو تقديرى مهم (قوله ما استثنى الخ) الافاعل  
استثنى والجملة صلة ما حذف عاندها أي استثنى وينتصب خبرها والمراد الاستثنائية وتستعمل الوصفية وانما  
بدأ بها لأنها أصل الادوات وغيره يقدر بها والمقصود هنا عملها النصب وذكر المرفوع استطراداً لتتميم  
القسمه فلا يقال كان الأولى تقديم ما ينصب أبداً كليس ولا يكون (قوله مع تمام) أي للكلام السابق  
بان يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أي ومع إيجابه أيضاً بقدرية قوله وبعد في الخ فإنه مقيد بالتمام أيضاً  
كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) الاظهر أن الظرفين متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ  
الابتداء به التنوين لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تميم فتدبر (قوله النصب ان وقع الخ)  
فيل هو حيث نزل واجب اتفاقاً ويرده جواز الاتباع في لغة حكاه أبو حيان وخروج عليها قراءة فشرى بوا منه  
الاقليل بالرفع بدلاً من الواو وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالأية أم لا وقيل ان الآية في لا إيجاب لان  
شرى بواي تأويل لم يكونوا معني بدليل فن شرب منه فليس مني فالخيار فيه الابدال وجعل الفراء قليل مبتدأ  
خبره محذوف أي لم يشرب بوا والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب  
النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد فلا ينافي جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف أو مذكور  
ويكون المستثنى حينئذ جملة كما في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الامن تولى وكفر فيعذب الله قال ابن  
خروف من مبتدأ ويعذب خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من الجمل التي لها محل من  
الاعراب كما عداها صاحب المغني ومتى كان ما بعد الاجلة فهي بمعنى لكن ولو كان متصلاً لكن ان نصب تالي  
الافسك لكن المشددة كما سيأتي أو رفع فكالمخففة أفاده الصبان عن السمايني (قوله بواسطة الا) أي  
فإن يكون معدية له الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه في العمل فقط لاني المعنى وهذا رأى السيرافي  
وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجاعة من البصريين وقال الشاويين هو مذهب المحققين  
وقيل ان الناصب ما قبلها مستقلاً لا بواسطة وقيل استثنى محذوفاً وقيل غير ذلك وعلى الاولين فالولم يكن  
فيها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الا يزيداً أو ليه كتباً ويل اخوتك بالنصبين لك  
(قوله في غير هذا الكتاب) أي ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنى الخ ثم قال وألغ الا فان ظاهره  
ألفها عن النصب المذكور قبل وانما عملت لنياقتها عن استثنى كحرف النداء عن أدعو وظاهر الشرح  
جر بيان الخلاف في المنقطع أيضاً فيكون منصوباً على الاستثناء والعامل فيه الاعداء المصنف وهو المختار عند  
المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالباً نحو جاء القوم الاحجار أي لكن  
جاء المبحي وقد يند كرمحو الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وعند سيبويه نفسه بما قبل الا كالتصل فما بعد  
الاعداء مفرد في المتصل وغيره وهي كاسكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولما وجب  
فتح ان بعدها كن يدغني الا أنه شق أفاده الرضى (قوله على النفي) أي لفظاً ومعنى كما سيحمله أولفظاً  
فقط نحو لا عبه الا المظهرون فانه نهى في المعنى وقد يراد بالنهي الآتي ما يشمل المعنوي فيدخل فيه هذا

ما استثنى الا مع تمام

ينتصب

وبعد في أو كسفي انتخب

اتباع ما اتصل وانصب

ما انقطع

وعن تميم فيه ابدال وقع

(ش) حكم المستثنى بالا

النصب ان وقع بعد تمام

الكلام الموجب سواء

كان متصلاً أو منقطعاً نحو

قام القوم الا يزيدا وممرت

بالقوم الا يزيدا وضربت

القوم الا يزيدا وقام القوم

الاحجارا وضربت القوم

الاحجارا وممرت بالقوم

الاحجارا فزيدا في هذه

المثل منصوب على الاستثناء

وكذلك حجارا والصحيح

من مذهب النحويين أن

الناصب له ما قبله بواسطة

الاختار المصنف في غير

هذا الكتاب أن الناصب

له الا وزعم أنه مذهب

سيبويه وهذا معنى قوله

ما استثنى الامع تمام ينتصب

أي انه ينتصب الذي استثنى

الامع تمام الكلام اذا

كان موجبا فان وقع بعد

تمام الكلام الذي ليس

بموجب وهو المشتمل على

النفي أو شبهه والمراد بشبهه

النفي النهي



أو معنى فقط كقراءة فشر بوا منه الا قيل كسر ونحو أقل رجل يقول ذلك الا زيد أي لا رجل يقول الخ وقوله  
وبالصريمة منهم منزل خلق \* عاف تغير الا النوى والوند

فتغير بمعنى لم يبق على حال والصريمة رملة منصرفة أي منقطعة عن معظم الرمل والنوى بضم النون  
وسكون الهمزة حغيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر ومن النفي المعنوي ويأبى الله الا أن يتم نوره أي لا يريد  
الا ذلك وانها الكبيرة لا على الخاشعين أي لا تسهل الاعليهم لم يكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه وأما  
نحو لوجاء القوم الا زيد الا كرمهم فيتعين فيه النصب لان نفي لوضمى لا قصدى وأما الرفع في لو كان فيهما  
آلهة الا الله فلما سياتى (قوله والاستفهام) أي الما قول بالنفي انكاريا كان وهو مامتعلقه غير واقع  
ومدعيه كاذب ويسمى ابطاليا أيضا نحو ومن أصدق من الله حديثا أو توبيخيا وهو مامتعلقه واقع ومدعيه  
صادق لكنه ماموم عليه نحو أنفكا آله الخ فهو بمعنى نفي الانبغاء واللباقة ومثال الشرح يصلح لهما (قوله  
بعضا ماقبله) عا دل عن قول غيره من جنسه لئلا يدخل في المتصل جاء القوم الاجار اوجاء بنوك الابن  
زيد لا تفاهما في الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع في الثاني وان صح في الاول ولئلا  
يخرج منه نحو أحرقت زيدا الا يدهما كان المستثنى فيه جزأ ماقبله لانه لا يصدق عليه أنه من جنس كله  
مع أنه متصل فقوله بعضا المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالأول نحو لا يدورقون فيها الموت  
الا لموتة الأولى ولانما كلوا أموالكم ينسكم بالباطل الا أن تكون تجارة فان المستثنى بعض ماقبله ومن  
جنسه مع أنه منقطع فينبغي أن يقال المتصل ما كان بعضا محكوما عليه بنقيض ماقبله لا مطلقا بعض والمنقطع  
بخلافه اما فقد القيد الأول كقيام بنوك الاجار أو الابن زيد والثاني كالاتين فانه لم يحكم على الموتة الأولى  
بذوقهم لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوق الموت فيها ولا على التجارة بجواز كلها بالباطل الذي هو  
نقيض منع كلها بالباطل قاله القرافي والاسهل أن يقال المتصل استخراج شئ دخل فيما قبل الامتلاها صابان  
واعلم ان كلاما من المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كافي التلويح وأما ما اشتهر من انه  
حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع فالمراد به أدواته لا تسميته (قوله وهو المختار) أي ان لم يتقدم المستثنى لما يأتي  
في المتن ولم يطل الفصل والاختيار النصب كجاء في أحد حين كنت جالسا هنا الا زيد ومنه الحديث القدسي  
ما عبدى جزاء اذا قبضت صفية من الدنيا ثم احسبه الاجنة بالنصب لان الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا  
يظهر مع الطول وكذا يختار النصب في نحو ما قاموا الا زيد اردد المن قال قاموا الا زيد ليحصل التشاكل  
ودعوى تعين النصب في هذه صرودة بل نازع أبو حيان في اختياره فيها وفي التي قبلها وكل ذلك مالم ينتقض  
النفي بالا والا كان اثباتا فينصب ما بعد الثانية وجوبا كما شرب أحد الماء الا زيد لانه بمنزلة شربوا الماء  
الا زيد (قوله بدل من متبوعه) أي بدل بعض عند البصريين ولا يرد احتياجه للربط وهو مفقود لحصول  
الربط بالالف لا انتهاء على اخراج الثاني من الاول فتفيد أنه كان بعضا منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان  
قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب لهما ليصح احلاله محل متبوعه أوجب بمنع  
ذلك لان سبيل البديل جعل الاول كانه لم يذكر والثاني حالا في موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا نظر للنفي  
والاثبات وهو هنا كذلك فقوله البديل هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما  
قد يخالف المعطوفان في ز يدقائم لا قاعد والصفة والموصوف في صررت برجل لا قصير ولا طويل وهذا  
الاشكال انما يرد على من يجعل البديل هو المستثنى وحده فيجيب بما ذكر أعما على قول المحققين انه المستثنى  
مع الافلا يرد أصلا لصحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولو بالتأويل في نحو كلمة الشهادة اذهي في تأويل  
ما في الوجود له الا الله ويصح فيها الاحلال حيثئذ وعند الكوفيين أن الاحرف عطف في الاستثناء خاصة  
فما بعد عطف على ماقبلها لا بديل وهي كالا عاطفة في مخالفة ما بعد ما قبلها ويرد عليه انها تباشر العامل

والاستفهام فاما أن يكون  
الاستثناء متصلا أو منقطعا  
والمراد بالتصل أن يكون  
المستثنى بعضا مما قبله  
وبالمنقطع أن لا يكون  
بعضا ماقبله فان كان متصلا  
جاز نصبه على الاستثناء  
وجاز اتباعه لما قبله في  
الاصراب وهو المختار  
والمشهور أنه بدل من  
متبوعه وذلك نحو ما قام  
أحد الا زيد والا زيد  
يقم أحد الا زيد والا زيد  
وهل قام أحد الا زيد والا  
زيد وما ضربت أحدا الا  
زيد ولا تضرب أحدا الا  
زيد وهل ضربت أحدا  
الا زيد فيجوز في زيد  
أن يكون منصوبا على  
الاستثناء وأن يكون  
منصوبا على البدلية من  
أحد

تعين النصب عند جمهور العرب فقول ما قام القوم الاحرار ولا يجوز

قوما يوثق بعزيتهم يقولون مالى الا اخوك ناصر وأعربوا الثانى

بدلاً من الأول على القلب ومنه فانه هو يرجون منه شفاعة \* اذ لم يكن الا النبيون شافع فعنى البيت أنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب وهو الرفع وذلك اذا كان الكلام غير موجب نحو مقام الازيد القوم ولكن المختار نصبه وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب نحو مقام الازيد القوم (ص) وان يفرغ سابق الالما \* بعد يمكن كالألما (ش) اذا تفرغ سابق الالما بعدها أي لم يشتغل (٢٠٦) بما يطلبه كان الاسم الواقع بعده بالاعراب بما يقتضيه ما قبل الا قبل

دخولها وذلك نحو مقام الازيد وما ضربت الازيد وما ضربت الازيد فزيد فاعل مرفوع بقام وزيد منصوب بضربت وزيد متعلق بربرت كما لو لم تذكر الا وهذا هو الاستثناء المفرغ ولا يقع في كلام موجب فلا تقول ضربت الازيد (ص) وأغ الا ذات تو كيد كلا \* تمرر بهم الا الفتى الا العلا (ش) اذا كررت الا قصد التوكيد لم تؤثر في ادخال عليه شيئاً ولم تعد غير توكيد الاولى وهذا معنى الغائها وذلك في البديل والعطف نحو ما ضربت باحد الازيد الاخيك فاخيك بدل من زيد ولم تؤثر فيه الاشياء أي لم تعد فيه استثناء مستقلاً فكانت قلت ما ضربت باحد الازيد اخيك ومثله لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا والأصل لا تمرر بهم الا الفتى العلا فالحال بدل من الفتى وكررت التوكيداً ومثال العطف قام القوم الازيد والا

خلا الله لأرجو سواك \* وانما أعد عمياً إلى شعبة من عيال السكا فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الازيد اضرب (قوله بدلاً) أي بدل كل من كل لأن العامل فرغ لما بعد الا فهو موجب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أريد به الخصوص فصح ابداله من المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتنوع تابعاً كما في نحو ما ضربت بذلك أحد (قوله وان يفرغ سابق) بالتنوين والامفعوله وازافته لها تخلص الوزن (قوله يكن) أي السابق أو ما بعده وقوله كالألح لوزائدة وما مصدرية أو عكسية والفاعل محذوف يفسره عدم ان بني للجهول فان بني للفاعل كانت الامفعوله وفاعله ضمير السابق أو ما بعده أي يكن السابق أي حكمه حكم انعدام الأوكسكم عنده الا في تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند غير السكائي أما هو فيجوز النصب في نحو مقام الازيد لتجوز حذف الفاعل (قوله المفرغ) سمي به لتفرغ العامل لما بعده الا في الظاهر وان كان معموله في الحقيقة وهو المستثنى منه مقدراً ويجوز التفرغ لجميع المعمولات الا المفعول معه والمصدر والحال المؤكدين فلا يقال ما ضربت الا والنيل وما ضربت الا ضرباً ولا تمس الا مقسماً المتناقضه بالنفي والاثبات وأما ان نظن الاظنا فتقديره الاظنا عظيماً فهو نوعي لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الازيد) أي لاستحالة ضربك جميع الناس غيره ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة والمبالغة نادر فخلق المنع طرد الباب الا اذا أمكن تأويله بالنفي نحو يدأبي الله الآن يتم نوره كما مر هذا مذهب المصنف ويجوز ان الحاجب التفرغ في ان موجب بشرط كونه فضلة وأن تحصل به فائدة كقراءات الايام كذا الامكان أن تقرأ في غيره من الايام ورد بأنه نادر فخلق طرد الباب كما تنفقا على الجواز في النفي وان لم يستقيم المعنى كلمات الازيد لذلك (قوله الا العلا) بفتح العين ممدود بمعنى الشرف أكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع عليها كذلك وعلى كل ففيه حذف مضاف أو نحوه كما في زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أي في الايجاب أو النفي كما يفهمه الاطلاق هنا والتقييد بعده (قوله وهذا معنى الغائها) أي فلما راد ألغها عن افادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه بناء على الخلاف المار (قوله في البديل) أي بدل الكل كما مثل وكذا البعض والاشتمال والاضراب كما أعجبنى أحد الازيد الاوجه أو علمه أو عمره (قوله والعطف) أي بخصوص الواو (قوله فالحال بدل من الفتى) أي ان نصب الفتى على الاستثناء لان جعل بدلاً من الضمير فيهم لان الجمهور يمنعون الأبدال من البديل ويرد على الاول ان العامل في البديل نظير العامل في البديل منه فاللثانية محتاج اليها العمل في البديل لا مؤكد كمدونة فاللائق جعله عطف بيان لا بدلاً اه سم لكن هذا لا يظهر الا في بدل الكل فيبقى الاشكال في بدل البعض والاشتمال والغلط وقد يقال العامل في البديل منوى لا مفعول فيستغنى عن الثانية بالمنوية فكانت المحض التوكيد لا عمالة فتدبر (قوله ثم غيارها) بالغين المحجمة من غارت الشمس أي غابت وفي نسخ ثم غيارها بالموحدة بدل الرأ (قوله مالك من شيخك) أي جلاك والرسم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أي بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق السير (قوله وان تسكرر) بالبناء للجهول وثائب فاعله يعود على الاقوله لا لتوكيد عطف على محذوف

همرا والاصل الازيد او عمر اتم كررت التوكيداً ومنه قوله هل الدهر الا ليله ونهارها \* أي والاصل والاطوع الشمس ثم غيارها وكررت التوكيداً وقد اجتمع تكرارها في البديل والعطف في قوله مالك من شيخك الاعماله \* الارسيمه والارمله والاصل الاعماله رسميه ورمله فرسيمه بدل من عمله ورسمه عطف على رسميه وكررت الا فيهما توكيداً (ص)

وان تكرر لا تؤكد دفع \* تفرغ التأثير بالعامل دع  
(ش) اذا كررت الالغير التوكيد وهي التي يقصدها ما يقابلها من الاستثناء ولو اسقطت لمفهوم ذلك فلا يخلو اما أن يكون الاستثناء  
مفرغاً وغير مفرغ فان كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الازيد الا عمرا او لا يتعين واحد منها شغل العامل  
بل أيها شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله دفع تفرغ الى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد  
استثنائه بالا وانصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله (٢٠٧) (ص) ودون تفرغ مع التقدم \*

نصب الجميع احكم به والتزم  
\* وانصب لتأخير وجي  
بواحد منها كما لو كان  
دون زائد

كام بقوا الامرؤ الاعلى  
وحكمها في القصد حكم  
الاول

(ش) فلا يخلو اما أن تقدم

المستثنيات على المستثنى

منه أو تتأخر فان تقدمت

المستثنيات وجب نصب

الجميع سواء كان الكلام

موجباً وغير موجب نحو

قام الازيد الا عمرا الا بكرة

القوم وما قام الازيد الا

عمرا الا بكرة القوم وهذا

معنى قوله ودون تفرغ

البيت وان تأخرت فلا يخلو

اما أن يكون الكلام موجبا

أو غير موجب فان كان

موجباً وجب نصب الجميع

فتقول قام القوم الازيد

الا عمرا الا بكرة وان كان

غير موجب عومل واحد

منها بما كان يعامل به لولم

يتكرر الاستثناء فيمبدل

بما قبله وهو المختار أو ينصب

وهو قليل كما تقدم وأما ما قبله فيجب نصبه

من الباقيين ومثله قول المصنف بقوا الامرؤ الاعلى فامرؤ بدل من الواو فيقوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير أي آخره أي وانصب

المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب فجئ بواحد منها معربا بما كان يعرب به لولم

تتكرر المستثنيات وانصب الباقي فمعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول أن ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول

أي لتأسيس لا تؤكد وفي نسخ دون توكيد وعلى كل فالظرف المحذوف أو المند كور متعلق بتكرار أو  
حال من مرفوعه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الا وقوله دع في واحد الخ أي اترك تأثير العامل الذي  
قبل الا باقيا في واحد وانصب سواء بالا كما قدره الاشمو في وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان  
لحاصل المعنى لا أنه تفسير لدع باجمل لانه غير مفرغ ود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد أو بقه  
فيما سواء كبره ظاهرا لانه لفساده نعم ان أر يد بالعامل الاصح أي اترك التأثير بها في واحد وانصب بها  
ما سواء فيكون قوله بما بالا اظهرا في محل الاضمار للضرورة ويؤيد هذا عدم التقديم في قوله دع ويؤيد  
الاول خاوه من الاظهار ونصرت به بحكم الواحد المتروك وأما على الثاني فسكوت عنه وان كان يعلم من قوله  
سابقا وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به وتأخير محذوف  
أي موجود أو الاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد والتأثير ومعنى خبرها وقف عليه بالسكون على لغة بيعة  
(قوله ونصبت الباقي) أي وجوب الامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء  
لان الاحتمال قد يكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفرغ الخ) دون ومع متعلقان باحكم  
وحذف نظيرهما من التزم لانهما أو الفعلان تنازعا هما بناء على جوازه في المتقدم ونصب مفعول المحذوف  
يفسره احكم أي أمض نصب الجميع لا باحكم لانه لا يمدى بنفسه ولا خذ معمله ولا بالتزم لان ما بعد الواو  
لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كالمو  
كان الخ) قال المكدودي في موضع الحال من واحد لخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية أو  
عكسه وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وجي بواحد كحال وجوده  
دون زائد عليه اه وفيه تسمح لان الواحد يكون مشبها بحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا  
لمحذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجي بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في  
الحكم ويصح جعل ما سما واقعا على الواحد وجملة كان الخ صفتها وأصاتها أفاده الصبان (قوله سواء  
كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما سر وغير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تكرر  
المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل اما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام  
أحد الاحجار الاجلا الا فرسا ويجوز الابدال في واحد على لغة تميم (قوله فامرؤ بدل من الواو) أي  
وعلى منصوب سكن وقفا على لغة بيعة ولك عكسه اذا لا يتعين واحد للابدال (قوله حكم المستثنى الاول) أي  
اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كله نحو على عشرة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين فقبل  
الحكم كذلك وان السكلى خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرا بواحد لكن الصحيح ان كل عدد  
مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته أن تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الوترية وهي

فيثبت له ما يثبت للاول

الاول والثالثة والخامسة وتشرح منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب التسعة وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلاً وتسقط آخر الاعداد مما قبله ثم باقيه مما قبله وهكذا فباقي فيها فهو المراد (قوله من الدخول) أي ان كان الكلام نفيًا وانطرح ان كان موجباً لان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه والمراد الدخول في النسبة الثبوتية وانطرح منها فلا ينافي أن الاستثناء استخراج دائماً لان المراد به انطرح مما قبله اثباتاً ونفيًا (قوله بغير) بالتنوين تنازعه كل من استثنى ومجرداً ومعر بأحال من غير قصد لفظه (قوله ويعرب غير الخ) أي لفظاً وقد بينى على الفتح جواز في الاحوال كلها اذا اُضيف للمعنى كافي التسهيل نحو مقام غير هذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت \* حامة في غصون ذات ارقال

بفتح غير لاضافتها الى أن وصلتها وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقاً لتضمنها معنى الاو اعلم أن أصل غير كونها صفة مفيدة لغاية مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة وتوغلها في الابهام لا تتعرف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذي كنا نعمل أو مثبته لها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فتعرف بها فلذا ووصفها بالمعرفة في الآية وأما الا فاصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا واثباتاً فاساً اتفقا في مطلق المغايرة حلت غير على الا في الاستثناء بها أي في المغايرة نفيًا واثباتاً بالانظر لغاية ذات أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بمجر الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العاربية ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو مقام غير زيد وعمر بالرفع اذ المعنى مقام الازيد وعمر وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرور غير الذي كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالاً أو في الاصل وعند الشاويين على نوههم وجود الاو يمنع في تابع ما بعد الاجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه أصلاً كما جازوا غير على الاحوال الاعلى في الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتاً أو صفة بلا نظر للنفي والاثبات لكن حل غير على الاكثر لان التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك تقع في جميع مواقع الاو ولا تقع الا في موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعاً نكرة أو شبههما كما لو كان فيهما آله الا الله لفسدتا وقوله

لو كان غيري سليماً الدهر غيره \* وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالاصفة لغيري لأنه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ويرد الآية لا متناعه فيها معنى ولفظاً أما الاول فلانه يصبر التقدير لو كان فيهما آله أخرج منهم الله لفسدتا فيقتضي عدم الفساد مع التعدد اذ المخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكداً صالحاً للسقوط اذ من المعوم مغايرة الجمع لا واحداً أو الثاني فلان آله جمع منكر في الاثبات فعمومه بدلي وشرط الاستثناء العموم الشمولي كذا في المعنى فان قلت قد جوز الزحشري في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطعاً من قوم وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب الدماميني بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة أفاده الصبان ومن أمثلة سيبويه لو كان معنار جل الاز يدل على منع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله أيضاً فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه \* لعمر أيبك الا الفرقدان

اصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المنى الالف وقال الرضي مذهب سيبويه جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني أحد الاز بد بالرفع بدلاً أو صفة وعاليه أكثر المتأخرين تسكبهن البيت اه وما مر عن المعنى من أن هموم آله بدلي الخ كلام افناحي للنظر فيه بحال لان عموم الجمع انما يكون بدلياً

من الدخول وانطرح في قولك قام القوم الازيدا الامر الا بذكر الجميع مخرجون وفي قولك مقام القوم الازيدا الامر الا بذكر الجميع داخلون وكذا في قولك مقام أحد الازيدا الامر الا بذكر (ص) واستثنى مجروراً بغير معربا \* بما مستثنى بالانسيا (ش) استعمال بمعنى الا في الدلالة على الاستثناء لفاظ منها ما هو اسم وهو غير وسوى وسوى وسواء ومنها ما هو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكرها المصنف كلها فاما غير وسوى وسواء فمستثنى بها الجراً لاضافتها اليه ويعرب غير بما كان يعرب به المستثنى مع الافتقار قام القوم غير زيد



واسوی سوی سواہ  
اجلا  
على الاصح ماغیر  
جعل  
(ش) فن استعمالها  
مجرورة قوله صلى الله عليه  
وسلم دعوت ربى أن لا  
يسلط على أمتى عوامن  
سوى أنفسها وقوله صلى  
الله عليه وسلم ما أنتم فى  
سواكم من الامم الا

فلما أصبح الشر \* فأمسى وهو عريان

فسواءك من فروع الأبناء وسوى العدوان من فروع الفاعلية ومن استعما لها منصوبة على غير الظرفية قوله

لديك كفيلا بالمنى المؤمل \* وان سواك من يؤمله يشقى فسواك اسم ان هذا تقرر بكلام المصنف ومنه ذهب سيبويه والجمهور انها لا تخرج عن الظرفية الا فى ضرورة (٢١٠) الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل (ص)

واستثنى ناصبا بليس  
وخلا  
وبعدا وبكون  
بعدا  
(ش) أى واستثنى بليس وما  
بعدها ناصبا المستثنى فتقول  
قام القوم ليس زيدا وخلا  
زيدا بعدا زيدا ولا يكون  
زيدا فى قولك ليس  
زيدا ولا يكون زيدا  
منصوب على انه خبر ليس  
ولا يكون واسمه ضمير  
مستتر والمشهور انه عائد  
على البعض المفهوم من  
القوم والتقدير وليس  
بعضهم زيدا ولا يكون  
بعضهم زيدا وهو مستتر  
وجو بار فى قولك خلا زيدا  
وعدا زيدا منصوب على  
المفعولية وخلا وعدا فعلان  
فاعلهما فى المشهور ضمير  
عائد على البعض المفهوم  
من القوم كما تقدم وهو  
مستتر وجو بالتقدير خلا  
بعضهم زيدا وعدا بعضهم  
زيدا ونه بقوله وبكون  
بعدا وهو قيد فى يكون  
فقط على أنه لا يستعمل  
فى الاستثناء من لفظ  
السكون غير يكون وانها  
لا تستعمل فيه الا بعدا فلا  
تستعمل فيه بعد ضميرها من  
أدوات النفي نحو لم ولن وما

ولم يبق الخ (قوله لديك كفيلا) أى عندك جود كفيلا الخ أو هو مجرى يد والمراد أنت كفيلا (قوله  
محتمل للتأويل) أى بانه ضرورة أو شاذو بعضهم لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجرح من ومنه ذهب الرماني  
والمتكبرى انها تكون ظرفا غالبا وكثيرا قليلا وهذا أحد المذاهب لعدم تسكفه فى بعض المواضع (قوله  
بليس الخ) تنازعه استثنى وناصبا فظير مامر وقوله بعدا حال من يكون لقصد لفظه والاستثناء بهذه الافعال  
الخسة لا يكون لامع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أى لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة  
بين استقباله مضى قاموا مع (قوله عائد على البعض الخ) أى نظير قوله تعالى فان كن نساء فان النون  
عائدة على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والاناث والنون للاناث فقط وقيل  
الضمير للولاد وأنشئه باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لا طراذه فى جميع المواد بخلاف عوده الى  
الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كقيل بكل أى ليس هو القائم زيدا وليس هو أى قيامهم  
قيام زيدا فلا يطردان فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقيل يقال يتصيد من  
الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيدا وليس نسب اخوتهم  
نسب زيدا نعم المصدر لا يؤدى مقصود الاستثناء من اخراج زيدا من القوم والخكم عليه بعدم القيام على  
ما هو المختار وكذا يقال فى فاعلى خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أى لان هذه الافعال محمولة على الاى  
تلك المستثنى لها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالاظهور الفاعل لى فصل بينهما فينبوت الخ (قوله  
وخلا وعدا فعلان) أى جامدان لوقوعهما موقع الارض بالاصم بعد ما على انه مفعول به لانها متعديان  
بمعنى جاوزا ماعدا فتعد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أى جاوزه وفى القاموس انه يتعدى بنفسه  
وبمعنى جاوزا ماعدا وترك وأما خلا فاصلة لازم نحو خلا المنزل من أهله وقيل يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه  
والترم ذلك فى الاستثناء لينصب ما بعدها كالذى بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شئ فقد جاوزه  
(قوله عائد على البعض الخ) أى لا على الوصف أو المصدر على ما مر لكن اعترض الرضى هنا بانه لا يلزم من  
مجاوزة البعض لزيد فى القيام مثلا ومجاوزة الكل له الذى هو المقصود وأجيب بان مرجع الضمير بعض مبهم  
فلا تتحقق مجاوزته الا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر وان المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق  
البعض على الا كثر قليلا وبحث الصبان عوده فيما عدا ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه  
التدكير والافراد ليس يكون كالاستثناء بالا لجريانه كالثل مثل حبسا الزيدان فلا يرد تنظير الرضى كالا  
يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجلية من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أى قام القوم  
حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضى بقولانه فى غير الاستثناء كما قاله أبو حيان  
وقيل مستأنفة أى لم تتعلق بما قبلها فى الاعراب وان تعلقت به معنى فلا محل لها وصححه ابن عصفور تصريح  
(قوله بسابقي يكون) أى بالذين سبقاها فى الذكر وهما خلا وعدا (قوله حرفا جرح) أى يتعلقان  
بما قبلهما من فعل أو شبهه فوضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلق بشئ أشبهها بالزائد  
وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أى الجلة قبله فهى الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب  
تيميز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول فى نحو القوم اخوتك خلا زيدا ولانها  
لا يهمل بان معنى الافعال الى الاسماء بل يزىلانه عنها فاشبهها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة  
الاولى لا تتعلق بشئ ويرد الاول بما مر من نصيب الفعل من الكلام والثانى بان التعدية إيصال معنى الفعل  
الى الاسم على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى ان انشاء الفعل فى نحو لم

أضرب

واجوز بسابقي يكون ان ترد \* وبعد ما نصب وانجر او قد يرد

وان وما (ص)

(ش) أى اذ لم تقدم ما على خلا وعدا فاجوز بهما ان شئت فتقول قام القوم خلا زيدا وعدا حرفا جرح

ولم يحفظ عن سببويه الجر بماء وانما حكاها الاخفش فن الجر بخلافه **خ** لا الله لأرجو سواك وانما \* أعدت على شعبة من عيال الكا  
ومن الجر بعدا قوله تركنا في الحضيض بذات عوج \* عوا كف قد خضعن الى النصور **ج** أبحنا حبيهم قتلا وأصرا \*  
عبد الشمطاء والطغل الصغير فان تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فقول قام القوم ما خلاز يدو ما بعدا زيدا فاعدا  
صاتها وفعالها ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقرير دوز يدا مفعول (٢١١) وهذا معنى قوله وبعد ما انصب هذا هو

المشهور وأجاز الكسائي  
الجر بهما بعد ما على جعل  
ما زائدة وجعل خلا وعدا  
حرفي جرفته قول قام القوم  
ما خلاز يدو ما بعدا زيدا  
وهي قوله وانجرار قد يرد  
وقد حكى الجرجي في الشرح  
الجر بعد ما عن بعض  
العرب (ص)

وميت جرافهم احرفان \*  
كما هما ان نصبا فعلا ن  
(ش) أي ان جررت بخلا  
وعدا فهما حرفا جر وان  
نصبتهما فهما فعلا ن  
وهذا ما لا خلاف فيه  
(ص)

ونحلا حاشا ولا نصب ما  
وقيدل حاش وحشا  
فاحفظهما

(ش) المشهور ان حاشا  
لانكون الاحرف جر  
فتقول قام القوم حاشا  
زيد بجـ زيدا وذهب  
الاخفش والجرمي والمزني  
والمبرد وجاعة منهم المصنف  
الى انها مثل خلا فتستعمل  
فعلا فت نصب ما بعدها  
وحرفا فتجر ما بعدها  
فتقول قام القوم حاشا  
زيدا وحاشا زيدا وحكي

أضرب زيد الا يخرج به عن كونه مفعولا به والثالث بانه لا يلزم مساواتها لالا في جميع الوجوه ألا ترى أنهما  
يجزان وهي لا تجر **(قوله ولم يحفظ الخ)** ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا **(قوله تركنا الخ)** ذكر  
البيت الاول ليدل على أن الفاقية مجرورة فيتم الشاهد من الثاني والحضيض بمجمعتين موضع بذات عوج  
أي بذات خيل عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كف أي مقيمين خاضعين تأكل  
منها النصور لا بطلان منتهى حبيهم فقول أبحنا فقتلا تميز بحول عنه أو هو المفعول وحبيهم نصب بنزع الخافض  
أي في حبيهم والشمطاء هي المرأة التي بخالط سواد شعرها بياض الشيب لكبرها ولرجل أشمط **(قوله)**  
**وجب النصب** أي لتعينهما بالفعلية لان المصدرية لا يلبسها حرف لكن يشكك عليه انها لا توصل  
بفعل جامد كالإسهاب والتسهيل وأنجيب باستثناء هذين أو ان المنع في الجامد مسألة وهذا بالعرض وموضع ما  
وصلتهما نصب اتفاقا فليل على الظرفية وماوقية ثابت هي وصلتهما عن الوقت أي قاموا وقت مجازتهم  
زيدا وهو المعدولانه كثيرا ما يحدف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينصب  
غيري قاموا غير زيد وقال السباني على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا مجاوزتهم زيدا أي مجاوزين  
له وفيه انهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حال التعريفه بالضمير المشتمل عليه **(قوله على جعل ما زائدة)**  
ان قابله قياسا على زيادتها مع بعض حروف الجر فاعدا لان ما لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو عما قبل فجا  
رجة أو سبما فاهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به **(قوله وحيث جوا)** متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله  
فهما حرفان أي تثبت حرفيتهما حيث جوا أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حدوا ذلم بهتدوا  
به فسيقولون أنه جري على اجازة الفراء فربما حيث مجرودة من ما **(قوله كما هما)** الظاهر ان ما مصدرية  
وصلت بجمله هما فعلا ن والكاف متعلقة بنسبة الجلة قبلها على أنها صفة لمصدر متصيد منها أي تثبت  
حرفيتهما حيث جوا ثبوتا كثبتت فعليتهما ان نصبهما فعل **(قوله تستعمل فعلا)** ويأتي في فعالها وحل  
جانبها ما مر على المشهور وقال الفراء هي فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء بالحل على  
الاولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا مع امكانه فيهما **(قوله وحرفا فتجر)** وفي متعلقها ما مر **(قوله حاشا)**  
الشيطان ليس بنظم كما قد يتوهم وأبوالاصبع بفتح الهمزة فمؤلة ثم مجمة وانما تأتي بحاشا تكمالا لها  
انما تستعمل في تنزيه المستثنى عن نقص كضرب القوم حاشا زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشا زيدا  
الا اذا أريد المبالغة في خسته كما هنا فكانها تنزه المغفرة عن الشيطان لخسته وعما بعده لا لتحقاقه **(قوله)**  
ما حاشا فاطمة **(تبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في الحديث)** مصدرية وحاشا استثنائية جامدة بناء على  
أنها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه يقال قام القوم ما حاشا زيدا وليس كذلك بل ما نافية  
وحاشا فعل ماض متصرف متعدي من قولك حاشيته أحاشيه اذا استثنيت على حد قوله

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه \* ولا أحاشي من الاقوام من أحد

فهى من كلام الراوى أي انه صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما في

جاعة منهم الفراء وأبو زيد الانصاري والشيباني النصب بهما ومنه اللهم اغفر لي وان يسمع حاشا الشيطان وأبوالاصبع وقوله  
حاشا قر يشاغان الله فضلهم \* على البرية بالاسلام والدين وقول المصنف ولا نصب ما معناه ان حاشا مثل خلا في انها تنصب ما بعدها  
أو تجر ولا تكن لا تتقدم عليهما كما تقدمت على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشا زيدا وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد صحبها ما قبله في مسند  
أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة وقوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا  
فأنا نحن أفضلهم فعلا  
ويقال في حاشا حاش وحشا  
(ص) (الحال)

الحال وصف فضلة منتصب  
مفهم في حال ككفردا  
أذهب

(ش) عرف الحال بأنه  
الوصف الفضلة المنتصب  
للدلالة على هيئة نحو فردا  
أذهب ففردا حال لوجود  
القيود المذكورة فيه وخرج  
بقوله فضلة الوصف الواقع  
عمدة نحو زيد قائم بقوله  
للدلالة على الهيئة التمييز  
المشتق نحو لله دره فارسا

فانه تمييز لا حال على الصحيح  
اذ لم يقصد به الدلالة على  
الهيئة بل التعجب من  
فروسيته فهو لبيان التعجب  
منه لا لبيان هيئته وكذلك  
رأيت رجلا راكبا فان  
را كبا لم يسق للدلالة على  
الهيئة بل تخصيص الرجل  
وقول المنتصب مفهم في حال  
هو معنى قولنا للدلالة على  
الهيئة (ص)

وكونه منتقلا مشتقا \*  
يقلب لكن ليس مستحقا  
(ش) الاكثر في الحال  
أن يكون منتقلا مشتقا  
ومعنى الانتقال أن لا تكون  
ملازمة للتصنيف بها نحو جاء  
زيد راكبا فراكبا وصف  
منتقل لجواز انفسا كما  
عن زيد بان يجيء ماشيا

معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذا (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت  
الثاني محذوف أي دوننا كما قاله الدماميني فالغاء تعليلية لهذا المحذوف أو تفرع عليه أو أن جملة فانا الخ هي  
المفعول الثاني بزيادة الغاء على رأي الاخفش في نحو زيد قائم وقدرى فأما الناس فالغاء في جوابها وان  
بالكسر على كل حال وما قيل انها مفتحة اذا كانت هي المفعول الثاني لطالب العامل لها ولا معلق له سهو ظاهر  
لان كونها مفعولا ثانيا في باب ظننت مما يوجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم  
ذات كإمر فكندا هذا وفعلا بفتح الغاء أي كراما أما بكسرها فجمع فعل (قوله حاش وحشا) ظاهره  
كالتن وشرح الكافية انهما الغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل أنهما في التزنية وهو الاقرب  
لانها لا تكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم أن حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية  
وكونها فعلا متصرفا يعني استثنى وقدمنا والثالث التزنية أي الدلالة على تنزيه ما بعده عن نقص كحاش  
لله والصحيح أنها اسم لأفعل خلافا لالكوفيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السكيت حاشا لله وإضافتها في قراءة  
ابن مسعود حاش لله كما اذا لله وسبحان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال  
ومعنى حاش لله برى الله فاللام زائدة في الفاعل كهيئات هيئات لما توعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة  
وفسرها الزخشرى براءة لله فتكون مصدرا مرادفا للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أي تنزيه الله كما يقال  
رعيل زيدو العامل فيه فعل من معناه كويج وويل والوجه أنها عند ترك تنوينها وإضافتها بمنية لشبهها بحاشا  
الحرفية لفظا ومعنى وقد مر أن الشبه اللفظي مما يجوز البناء ولا يوجب به والله أعلم

(الحال)

الافصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير بأن يجوز من التأنيث فيقال حال حسنة ومنه قوله  
\* اذا عجبته الدهر حال من امرئ \* وألغها بدل على واولجها عن أحوال وتصغيرها على حويلة  
مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بلاتنوين لان المضاف اليه منوى الثبوت أي في حال كذا  
وهو في محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمفعوله على حذف مضاف أي مفهم معنى في حال أي ان  
قولك جاء زيد راكبا يفيد المعنى الذي في قولك جاء زيد في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما  
سيدكره الشارح (قوله بأنه الوصف) المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول  
والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل والمراد الوصف ولو تأويل بالتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة  
لتأويل كل بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس ركنا في الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو  
وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا عبيد واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أي  
أصالة وفي مجر لفظه بالباء الزائدة بعد النفي كقوله

فارجعت بخائبة ركاب \* حكيم بن المسيب مشهرا

ولا يرد أن المنتصب حكم من أحكام الحال فاخذه في تعريفه يؤدي للسور لتوقفه على التصور والتصوير على  
التعريف لانه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد وان  
قوله المنتصب خبر لمحذوف والجملة معترضة لا قيد في التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج  
بشيء (قوله للدلالة على الهيئة) أي هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان التعجب منه)  
أي لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية لافي (قوله بل لتخصيص الرجل) أي المقصود منه ذلك وان كان  
فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم في حال أي قصد المخرج هذا (قوله  
لكن ليس مستحقا) فأنه مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما  
للكون فستحقا بفتح الحاء أو للحاء فبكسرهما متعلقه حيث قد محذوف أي ليس مستحقا له (قوله أن يكون

منتقلة) أي لانه مأخوذ من التحول وهو التثقل ومشتق لانه صفة لصاحبه في المعنى وهي لا تكون  
الامشقة (قوله وقد نجح في الحال غير منتقلة) أي في ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بشجده  
صاحبها كإبهامه الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية أن تكون مؤكدة امالها كإبهامها  
أو لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ولضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوف الثالثة أن يكون  
مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كشال الشرح الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفصلا (قوله  
الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف  
في الكلام زاد كذا في القاموس وقيل لانها في صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل ورجلها  
كالنمر وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقر وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم  
كافي المصباح ويدها يبدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما في شرح الشذور وقيل من يدها يروى  
يدها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة وصفة لها لكون ال فيها جنسية قال الغزالي لما كانت  
الزرافة ترعى الشجر وتقتات به جعل يدها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أي ولدت له أمه  
سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن في غير البيت أي بمتد القامة حسنها واللواء الرابة الصغيرة أي ان  
عمامة كاللواء في الارتفاع والعلو على الرأس (قوله اذ المعنى مسعرا الخ) أي بفتح العين ان جعل مداحلا  
من المفعول وهو الهاء الراجعة للبرملا وبكسر هاء ان جعل حال من الفاعل وبكذا صفة لها أي كأننا بكندا  
والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته ويصح كون مد مبتدأ وسوغه الوصف المقدر أي مد منه وبكذا خبر  
والجملة حال وكذا يقال في يدا يديدا كأنه مع يدا ويده مع يد منك ومن هذا يعلم أن قول المصنف  
وفي مبدى تأول عام بعد خاص لان السمع من المؤول (قوله أي مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف  
لضمير المشتري المعلوم من السياق أي مقابضة ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التانيث على انه مصدر فيؤول  
باسم الفاعل (قوله أي مشهرا لاسند) الاسد على هذا مستعمل في حقيقة والتجوز انما هو بخلاف  
الكاف أما على قول التوضيح كرز يدا أسدا أي شجاعا فيجاز لغوى بناء على مذهب السعد من نحو يز  
الاستعارة في مثله (قوله لظهور تأويلهما بمشتق) مثلهما مادل على ترتيب كاد خوار جلالا وأرجلين  
رجلين أي مرتبين وضابطه أن يذكرا المجموع أو لآتم بفصل بينهما مكررا والمختار ان كلا منهما نصب على  
الحال وان كانت الحال هي مجموعهما لكان يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل في أجزائه  
كإسرى في حلوا مض وجعل ابن جنى الثاني صفة بتقدير مضاف أي رجلا ذارجل أو مفارق رجل  
واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضى وقد يعطف بهم اه  
ومن العطف لفظا دخلا الاول فالاول أي مرتبين لان هذا فاته الاشتقاق والتشكيك أيضا تأوله بهما فهذه  
مع ما في المتن أربع مسائل تقع في الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بالانكشاف وبقى ست مسائل  
لا يظهر تأويلها بالانكشاف وهي كونها موصوفة نحو قرأنا عر بيا فتمثل لها بشراسو يابناء على ان تمثل  
بمعنى تشخص أما على انه بمعنى تصور فنصب بشراسو بالانكشاف التصور في حال الملكية  
لا البشرية قاله اللقاني والفرق بين هذه وبين مدا بكندا يدا يديدا مع ان الشكل موصوف ان المقصود هنا  
الصفة وحدها وذكرا ما قبلها تمهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى حالا موطئة كالخبر الموطئ في بل أنتم قوم  
تجهلون والحال في مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونهما الة على عد ونحو فتم ميقا ت به آر بعين ليلقا وعلى  
طور فيه تفضيل بالاضاد المحجمة كنهنا بسرا أطيب منه رطبيا أو نوعا صاحبها كنهنا مالك ذهبيا أو فرعاه  
كهناد حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا وأصلاله كنهنا خاتمك حديدنا أسجد لمن خلقت طيننا فهذه

وقوله وجاءت به سبط  
العظام كأنها \* عمامته  
بين الرجال لواء فسيما  
وأطول وسبب أسوال  
وهي أوصاف لازمة وقد  
تأني الحال جامدة ويكثر  
ذلك في مواضع ذكر  
المصنف بعضها بقوله (ص)  
ويكثر الجود في سمر وفي  
\* مبدى تأول بالانكشاف  
كبه مدا بكندا يدا يديدا \*  
وكرز يدا أسدا أي كاسد  
(ش) يكثر مجيء الحال  
جامدة ان دلت على سمر  
نحو به مدا بدرهم فدا  
حال جامدة وهي في معنى  
المشتق اذ المعنى به مسعرا  
كل مد بدرهم ويكثر  
جودها أيضا فيما دل على  
تفاعل نحو به يدا يديدا أي  
مناجزة أو على تشبيهه نحو  
كرز يدا أسدا أي مشهرا  
لا سديدا وأشد جامدان  
وصح وقوعهما حالا ظهور  
تأويلهما بمشتق كما تقدم  
والى هذا أشار بقوله وفي  
مبدى تأول أي يكثر مجيء  
الحال جامدة حيث ظهر  
تأويلها بمشتق وعلم بهذا  
وما قبله ان قول النحويين  
ان الحال يجب أن تكون  
منتقلة مشتقة معناها ان  
ذلك هو الغالب لانه لازم  
وهذا معنى قوله فيما تقدم  
لكن ليس مستحقا (ص)

والحال ان عرف لفظا فاعتقد \* تنكيره معنى كوحده اجتهد (ش) مذهب جمهور النحويين ان الحال لا تكون



الانكسرة وان ماورد منها  
معرفا لفظا فهو منكسر معنى  
كقوله طم جاؤا الجاء الغفير  
وأرسلها العراك واجتهد  
وحده وكلمته فاه الى في  
فالجاه والعراك ووحده  
وفاه أحوال وهي معرفة  
الغضا لكنها مؤولة بشكرة  
والنقد ير جاؤا جميعا وأرسلها  
معتزلة واجتهد منفردا  
وكلمته مشافهة وزعم  
البغداديون ويونس انه  
يجوز تعريف الحال مطلقا  
بلا تأويل فأجازوا جاء زيد  
الراكب وفصل الكوفيين  
فقالوا ان تضمنت الحال  
معنى الشرط صرح تعريفها  
والافتقار لما فيه من معنى  
الشرط زيد الراكب  
أحسن منه لما شئ قالوا  
والمشئ حاله صرح  
تعريفها التأويل بالشرط  
اذ التقدير زيد اذا ركب  
أحسن منه اذا مشئ فان  
لم يتقدم بالشرط لم يسح  
تعريفها فلا تقول جاء زيد  
الراكب اذ لا يصح جاء  
زيدان ركب (ص)  
ومصدره من كركب لا يقع  
بكثرة كبعة زيد طلع  
(ش) حق الحال أن يكون  
وصفا وهو مادل على معنى  
وصاحبه كقائم وحسن  
ومضروب فوقوعها مصدرا  
على خلاف الأصل اذ لا دلالة  
فيه على صاحب المعنى وقد  
كثر بجيء الحال مصدرا  
شكرة ولكنه

لا تؤول أصلا لما فيها من التكافؤ والخفاء بخلاف الاربعة الاولى ولهذا كثر وقوعها دون هذه وقال ابن  
الناظم تبع الشرح الكافية يجب تأويل الجميع أى مقروأ عر ييا ومتصفا بصفات البشر من استواء الخلق  
ونحوها ومعدودا ومطورا بطور البشر والرطب ومنوعا ومضنوعا ومتأصلا وفيه تكافؤ وجعل الموضح  
السعر من القسم الثاني ليكون المصنف معترضا للقسمين فقوله وفي يدي تأويل عطف مغاير لاعلم لكن  
فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكافؤ فالاولى مامر (قوله الانكسرة) أى لان الغالب تعريف صاحبها فلو  
عرفت مع كونها مشتقة لتوهم انها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الاعراب وحل غير الغالب عليه (قوله  
وان ماورد) أى عن العرب لان تر فيها ما معى كما قاله الشاطبي (قوله الجاء) بفتح الجيم وشذ الميم  
بمدودا كمرامع من الجيوم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حبا جاء أى كثر وأنته لانه صفة المؤنث أى  
الجماعة الجاء أى الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أى الساترين لكثرتهم وجسه الارض وحذف  
انتهاء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل نجب فيه المطابقة لانه قد يحتمل على فعيل بمعنى مفعول فى استواء المذكر  
والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جاء جاء ضفيرا بالتمسك بالمدوجاء الغفير وجاء الغفير  
بالإضافة والجم الغفير كفى الصحاح والقاموس فلا نظرا لفايل لا يذكرا الغفير الا مع الجاء بالمد لا الجم (قوله  
وأرسلها العراك) أى فى قول الشاعر

فأرسلها العراك ولم ينددها \* ولم يشفق على نغص الدخال

والضمير فى أرسلها للادب أو الخيل أو الاتن أى أرسلها للشرب معتركة ولم ينددها أى لم يمنعها عن ذلك  
ونغص الدخال أى تنقصها من مداخلتها فى بعضها وازدحامها على الماء فتمسك بديرو يغص عليها فلا تتم  
الشرب (قوله واجتهد وحده) هو مصدر وحده بحد وحدا كوعده يعدو وعدا اذا انفرد فلذلك أول  
بمنفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو فى ذلك حال من الفاعل قطعوا كذا فى نحو وأيتز يد واحد  
عند سيبويه لان المصادر انما تنجبىء أحوال من الفاعل غالبها فاهاء مفعوله بحذف الجار أى حال كونه  
منفردا به أى برؤيته ولك جعله اسم مصدر لا وحده بالهمز أى أفرده مؤولا باسم الفاعل فاهاء مفعوله بلا  
حذف أى حال كونه موحده أى مفردة بالرؤية وأجاز المبرد كونه حالاً من المفعول وأوجه ابن طلبة  
وضعف (قوله فاه الى فى) ما ذكره الشارح من أن فاه حال أحد أقوال والى للثبيين كهى فى سقيالك فلا  
توافق شئ كما قاله الدمامي واستظهر السبان انها صفة لغاه كفى مدا بكندا أى الكائن الى فى أى الموجه  
اليه اه وهذا من الجامد المؤول بالمشتق والمؤول به مجموع فاه الى فى دلالاته على التفعّل كفى يدا بيد أى  
مشافهة لكن انتفى فيه الاشتقاق والتشكيك كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال  
أى جاء لافاه فتاب عنه فى الحالية وقيل غير ذلك وبروى فوه الى فى فالحال الجملة قال فى التسهيل ولا يقال  
قياسا على ذلك جاورته منزله الى منزلى وناضلته قوسه الى قوسى خلافا لاشام لخروجها عن القياس بالتعريف  
والجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا وينبى جوازها عند بقية الكوفيين لانه عندهم  
مفعول محذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقبوس اه دمامي (قوله معتركة) الاولى معاركة  
لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق والحال عامله المحذوف أى تعارك العراك أو عامله أرسلها  
على حذف مضاف ولا حال أى أرسلها إرسال العراك (قوله مشافهة) امام مصدر وأمم فاعل كما صر فى  
مناجزة (قوله مطلقا) أى تضمن معنى الشرط أو لا قياسا على الخبر وعلى ما سمع منه (قوله يقع بكثرة  
الح) كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المعرف حالا فليد وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل  
بدا بوزن حذام فبدأ علم جنس على التفرق ومعرف بالانجسية كإرسالها العراك والصحيح انه مؤول

ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الاصل ومنه ز يدطلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع باغتها هذا مذهب  
سيبويه والجمهور ومذهب الاخفش والمبرد الى انه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد بغتة فبغتة فيمشت سيبويه  
هو الحال لا بغتة ومذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو طلع لتأوله  
بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك ز يدطلع بغتة ز يدبغت بغتة فيؤولون طلع بغتة وينسبون به بغتة (ص)

ولم ينسكروا بالاذوالحال ان \* لم يتأخر أو يخصص أو بين من بعد نفى أو مضاهية كاد \* يدع امرؤ على امرئ مستسهلا  
(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينسكروا في الغالب الا عند وجود (٢١٥) مسوغ، هو أحد أمور منها أن يتقدم

الحال على النكرة نحو فيها  
قائم رجل وكقول الشاعر  
وأشده سيبويه

وبالجسم مني بينا لو علمته  
شعوب وان تستشهدى  
العين تشهد

وقوله  
ومالام نقتنى مثلها لآثم  
ولاسد فقرى مثل مالمكت  
يدى

فأما حال من رجل، بينا  
حال من شعوب ومثلها  
حال من لآثم ومنها أن

تخصص النكرة بوصف  
أو بإضافة فثال ماتخصص  
بوصف قوله تعالى فيها

يفرق كل أمر حكيم أمرا  
من عندنا وقول الشاعر  
نجيت يارب نوحا واستجبت

له  
في فلك ماخر في السيم  
مشحونا

وعاش يدعو بات مبيته  
في قومه ألف عام غسير  
خسينا

ومثال ماتخصص بالاضافة  
وهو المراد بقوله أو بين

بنكرة مشتقة كافي المسكر أى متبددة ومعتركة (قوله ليس بمقيس) أى عند سيبويه والجمهور لان الحال  
نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرده فكذلك ما عناه وقد يقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف  
مجازا ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا يحرف فيه  
اللهم الا أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص المجاز وان هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيهانيين  
لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن المبرد أى سواء كان نوعا كجاء زيد مرة أم لا  
كما طراده خبر فان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها  
لتنكيرها وتعرفه ولا كذلك النعت والكثرة ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أى لانه مبتدأ فى  
المعنى وهو لا يكون في الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها أن يتقدم الحال) أى فالتقديم هو  
المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدأ اذا قدم خبره بناء على ان المسوغ هو التقديم (قوله  
شعوب) كقعود بهجمة ففهملة مصدر شعوب جسمه من باب فعد اذا تغير ويقال شعوب شعوب به كسهل  
سهولة وهو مبتدأ خبرها بالجسم ومعنى صفة للجسم وينما حال من شعوب أى على مذهب سيبويه من مجىء الحال  
من المبتدأ وفيه حينئذ الشاهد ما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستنكر في الخبر ولا شاهد  
فيه اذن وكذا المثال قبله ووجه لوعلمته بكسر التاء خطابا للمؤنث معترضة وجواب لو محذوف أى لرجعتى (قوله  
فيها يفرق الخ) أى فأمر حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أى محكم والامر الاول واحد  
الامور والثاني واحد الامر ضد النهى أى حال كونه ما موراه من عندنا كذا أعربه النظم وابنه مع  
قوله ما بمتناع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفقود هنا فالاول كما قاله ابن هشام انه حال من كل  
أومن الضمير في حكيم أو من فاعل أنزلناه أى حال كوننا أمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به المنذرين أو  
مصدر معنوى ليفرق أى يؤمر أو مفعول لاجله اه وقد يجاب عن النظم بان المضاف هنا كالجزة في صحة  
الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الامر لانها بحسب ما نضاف اليه فيسوغ مجىء الحال منه أفاده  
الفارضى وزكريا (قوله في فلك) بضمين وماخر بكسر المجهمة صفة له وهو الذى يشق البحر بسيره  
ومنه وثرى الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد في مشحونا أى ملأوا حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة  
لتخصيصه بالوصف (قوله ما حرم) بضم المهملة أى ما قدر وحى بمعنى حاية نائب فاعله وواقيا حال منه  
ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتقسم النفى) وفيه مسوغ آخر وهو افتراءها بالواو الحالية لانها من  
المسوغات كقوله تعالى أو كالى مر على قرية رهى خاوية (قوله خلا فلاز مخشرى) أى في جعله الجلة  
صفة لقرية في نحو ذلك والواو بينهما لتأ كيد التصاق الصفة بالموصوف في المعنى وان فصلت بينهما لم يظا

ما حرم من موت حى واقيا \* ولا ترى من أحد باقيا

ومنه قوله تعالى وما أهلكتنا من قرية الا وهما كتاب معلوم فلها كتاب جملة في موضع الحال من قرية وضح مجىء الحال من النكرة  
لتقدم النفى عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلا فلاز مخشرى لان الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود الامانع من ذلك  
اذ لا يعترض بالابن الصفة والموصوف ومن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش في المسائل وأبو على الفارسي في التذكرة ومثال ما وقع

بعد الاستفهام قوله **يا صاح هل حم عيش باقيا فتري** \* لنفسك العذر في ابعادها الاملا ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف **لا يبع امرؤ على امرئ مستسهلا** وقول قطري بن الفجاءة لا يركنن احد الى الاحجام \* يوم الوغى متخوفا لحام واختار بقره غاليا مما قل بجيء الحال فيه من النكرة بلا (٢١٦) مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قولهم صررت بماء قعدة

(قوله بعد الاستفهام) أي انكاريا أو غيره على الاظهر (قوله يا صاح) مرخم صاحب على غير قياس لكونه غير علم وباقيا حال من عيش وقوله فتري جواب الاستفهام الانكار أي فلا تری (قوله مستهلا) أي للبي (قوله قطري) بفتح القاف والطاء المهملة نسبة الى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعمان والفجاءة بضم الفاء مدودا وقطري هذا خارجي مكث عشرين سنة يقاتل الحجاج وغيره وسلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما في العيني وصرح الشارح باسمه ردا على ابن المصنف حيث نسب البيت للطرمح بكسر تين وشدا الميم آخره مهمة (قوله الى الاحجام) بتقديم الحاء المهملة على الجيم وعكسه مصدر أجم كذلك اذا تأخر والوغي بالمججمة الحرب والجام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من أحد وبقى من المسوغات كون الحال جلة مع الواو كما صرنا لها ترفع نوهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الاصل لوجودها نحو هذا خاتم حديد او كون النكرة مشتركة مع معرفة أو نكرة مخصوصة في الحال نحو هذا نزيد ورجل أو رجل صالح وامرأة منطلقين (قوله بلا مسوغ) هو مقبس عند سيبويه لان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها وقصره الخليل ويونس على السماع (قوله قعدة) بكسر القاف أي مقدار قعدته (قوله مائة بيضا) بكسر الباء حال من مائة لا تميز لان تميز المائة يجب كونه مفردا مجرورا باضافتها اليه نصريح (قوله وسبق حال) مفعول مقدم لأنوا هو مصدر مضاف لفاعله وما مفعوله وجلة جرسلتها أي منعوا ان يسبق الحال على صاحبها المجرور بالحرف وكذا بالاضافة لکن هذا جمع عليه فلا يجوز تقديم مصدر عا في عرف قيام ز يد مسرعا اجاعا وكذا لا يمنع تقديمها اذا كانت محصورة فيها نحو وما نرسل الرسائل المباشرين أو كان صاحبها منصوبا بكان أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو كان ضمير متصلا بصلته أو كالفاعل صا لا زيدا أو بصلته حرف مصدرى كاعني أن ضربت زيدا أو ديا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كاجار كبا الا زيدا والمضاف الى ضمير ملابسها كجاء زار هذا أخوها (قوله وذهب الفارسي الخ) محل الخلاف اذا كان حرف الجر أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كاجار كبا من رجل (قوله عيان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وقوله حالان أي مترادفان لان صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالا من الضمير في هيمن فتكون متداخلة (قوله فان تكأ ذواد) بالذال المججمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة الى الاشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره مججمة من قولهم ذهب دمه فرغا أي هدر الم يطلب بشاره وحيال اسم ابن أخي الشاعر (قوله عملة) أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بان كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف اليه أي اذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه كالفاعل لا من حيث الاضافة وانما اشترط أحد الامور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجهور كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال الا اذا أشبه الفعل بان كان مصدرا أو صفة وحيث ان القاعدة موقاة فان كان المضاف جزأ أو كالجزء للمضاف اليه صار هو كانه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكاه فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه الى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لانه أشبه بالخبر من النعت وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ على الصحيح وقد قنضى ذلك صحة مجيء من المضاف اليه مطلقا في خبر ثم رأيت في الصبان التصريح به (قوله

رجل وقولهم عليه مائة يمضا وأجاز سيبويه فيها رجلا قائما وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما (ص) وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد (ش) مذهب جهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا تقول في صررت بهند جالسة صررت جالسة بهند وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان الى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ومنه قوله لأن كان برد الماء هيمن صاديا \* الى حبيبها انها حبيب فهيمن وصاديا حالان من الضمير المجرور بالي وهو الياء وقوله فان تكأ ذواد أصبين ونسوة فان يذهبوا فرغا يقتل حبال ففرغا حال من قتل وأما تقديم الحال على صاحبها الذي يفر من النعت في خبر نحو جاء ضارفا كاريه وصررت مجردة هذا (ص)

ولا تجز حالان المضاف له \* الا اذا اقتضى المضاف عمله أو كان جزءا له أو ضمينا \* أو مثل جزئه فلا تحيها اليه (ش) لا يجوز بجيء الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وأهني قيام زيدا مسرعا ومنه قوله تعالى

اليه صريحكم جديفا ومنه قول الشاعر  
تقول ابنتي ان انطلقك واحدا \* الى الروح يوما تاركى لا اباليا  
وكذلك يجوز بحجي الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه منه فمثال ما هو  
جزء من المضاف اليه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف  
اليه ومثال ما هو كجزء من المضاف اليه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا خنيفا حال من  
ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها فلو قيل في غير القرآن أن اتبع ابراهيم حنيفا اصح فان لم يكن  
المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يحز (٢١٧) بحجي الحال منه فلا تقول جاء غلام

هذه ضاحكة خلافا للفارسي  
وقول ابن المصنف رحمه  
الله تعالى ان هذه الصورة  
ممنوعة بلا خلاف ليس  
بجيد فان مذهب الفارسي  
جوازها كما تقدم ومن  
نقله عنه الشريف أبو  
السعادات ابن الشجري  
في أماليه (ص)

والحال ان ينصب بفعل  
صرفا  
أو صفة أشبهت المصرفا  
بخائر تقديمه كمسرحا  
ذا راحل ومخاضا زيدا  
(ش) يجوز تقديم الحال  
على ناصبها ان كان فعلا  
متصرفا أو صفة أشبهت الفعل  
المتصرف والمصدر بها  
ما تضمن معنى الفعل  
وحروفه وقبل التانيث  
والثنية والجمع كاسم  
الفاعل واسم المفعول  
والصفة المشبهة فمثال تقديمها  
على الفعل المتصرف مخلصا  
زيدا فعلا فاعل متصرف

اليه صريحكم) مصدر ميم بحجي الرجوع والقياس فتح جيمه لان مضارعه مكسور العين مع صحة لامة  
فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان السكسر (قوله تقول ابنتي الخ) واحدا حال من الكاف  
المضاف اليها المصدر الروح بفتح الراء الخوف والمراد بسببه وهو الحرب وتاركى خيران مضاف للمفعول الاول  
وجلا لا اباليا مفعول الثاني لانه بمعنى مصبري وخبر لا محذوف أي موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ)  
وأضافا للملة لا تغارق الشخص كالا يفارقه جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لأبيه في شرح  
التسجيل (قوله صرفا) بشد الراء صفة لفعل أي بان يتغير من الماضي مثالا الى غيره (قوله أشبهت المصرفا)  
أي الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو مقتربة بالواو عند الجهور خلافا للغاوية (قوله أو صفة  
الخ) مثلها المصدر النائب عن فعله كمجرد اضربا زيدا وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كافتترانه  
بلام ابتداء أو قسم كان زيدا ليقوم طائعا ولا صبرن محتسبا أو كونه صلة لحرف مصدرى نحو ولك أن تقتل  
قاعدا أو صلة لال كانت المصلى فذا فلا يقدم الحال في شيء من ذلك لان اللام لها المصدر ومعمول الصلة لا يتقدم  
(قوله وقبل التانيث الخ) أي قبول لا غير مقيد بشئ ليضغ اخراج أفعال التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع ال  
أو الاضافة لا مطلقا وفيه أن فعلا بمعنى مفعول انما يقبل ما ذكر اذا لم يحز على موصوف لا مطلقا مع جواز  
تقديم الحال عليه فلهذا مستثنى صبان (قوله مخلصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله كفاعل  
التفضيل) مثله اسم الفعل كنزال مسرعا (قوله مستقرا) حال مؤكدة لعاملها وهو في هجر كما قاله ابن قاسم  
وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام اذ هو المفهوم من الضرف وقيل خاص أي غير متحرك فهو حال  
مؤسسه على حد فلما رآه مستقرا عنده لان العام يجب حذقه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام  
اذا كان له معمول يقوم مقامه والاجاز ظهوره وهذا هو المتعين اذ لا شك في صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلا  
أفاده الصبان أي وما هنا كذلك لان الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف لاستقرار في الآية لراه (قوله  
وهو ما تضمن الخ) أي لفظ تضمن فليس المراد بالمعنوي هنا ما قابل اللفظي كالاتداء والتجرد فان ذلك  
لا يعمل في الحال أصلا اذ لا يعمل الالرفع وما ذكره المتن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكره خمسة  
الظرف والجور والاشارة وحرفا التثنية والتشبيه وبق حروف التبرجي كاعل زيدا أمرا قادم والتثنية كما أنت  
زيد راكبا فرا كبا حال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه والعامل فيها لتضمنها معنى أنه  
والاستفهام المقصود به التعظيم \* كما جار تاما أنت جارة \* بناء على أن جارة حال لا تميز والنداء نحو  
يا أيها الرجل قائما وعاشرها أما نحو أما علمنا فعالم بناء على تقدير مهم ما يذكرا خذ في حال علم فمالك كور عالم فعلمها

( ٢٨ - (خضري) - اول )

وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة  
له مسرعا ذرا حل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يحز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا ما أحسن  
زيدا لان فعل التهج غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كفاعل  
التفضيل لم يحز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلي يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيدا ضاحكا  
أحسن من عمرو بل يجب تأخير الحال فتقول زيدا أحسن من عمرو ضاحكا (ص)

وعامل ضمن معنى الفعل لا \* حروفه مؤخر ان يعمل

كذلك ليت وكأن ونذر \* نحو سعيد مستقرا في هجر

(ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كاسماء الاشارة

أسدوز يدي في الدار وعندك قائما فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هذه ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسدا وقد ندرت تقديمها على عاملها الظرفي نحو زيد قائما عندك والجار والمجرور نحو سعيد مستقرا في هجر ومنه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازه الاخفش قياسا (ص) ونحو زيد مفردا أنفع من عمر ومعانا مستعجلا من

من (ش) تقدم ان أفعال التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى من ذلك هذه المسئلة وهي ما اذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فانه يعمل في حالين أحدهما متقدمة عليه والآخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وزيد مفردا أنفع من عمر ومعانا فقامما ومفردا منصوبان بأحسن وأنفع وهما حالان وكذا قاعدا ومعانا وهما مذهب الجمهور وزعم السيرافي انهما خبران منصوبان

حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها لضعفه قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان رأى ولكن اه وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يؤيده هذا وفي المعنى المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس يلزم عند سيبويه ويشهد له العجبي وجه زيد متبهما وصوته قارنا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفي قوله \* لية موحشاطل \* عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه أمة متمكة أمة واحدة وأن هذا صراطي مستقيما عمل فيها حرف التثنية والاشارة وفي صاحبها ان وفي قوله \* هاينة اذ اصريح النصيح فاصغله \* عمل فيها التثنية وفي صاحبها غيره ذلك ان تمنع أن موحشاحال من طلل بل من ضميره في الظرف ليكون حالا من المعرفة وأما البواقي فالانحاد موجود فيها تقديرا اذ المعنى أشبر الى أمتكم والى صراطي وتنبه لصریح النصيح أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشبر اليه بهذه الادوات كالمعنى وأترجى وفعل الشرط في اما فاستناد العمل اليها ظاهري فقط وأما مثالا الاضافة فصلاحيه المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كانه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور الانحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتداء لان الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة لتلجج اليه (قوله) وأحرف التثنية والتشبيه جمع الاحرف لان التشبيه كأن والكاف قد كرا الجر عام بعد خاص (قوله) وقد ندرج (أي فمأورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وقاسه الفراء والاخفش مطلقا ورجحه في الجامع والسكوفيون ان كان صاحبها ضميرا كانت قائما في الدار وقبل ان كانت الحال ظرفا قوي تقديمها والاضعف ورجحه في التسهيل وضابط المسئلة أن يكون الظرف خبرا مؤخرًا والحال بينه وبين المبتداء كما رأيت أما تقدم الحال على الجملة كقائم زيدا في الدار فممتنع اجتماعهما في شرح الكافية وعمله اذا تأخر الخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كقائم لك أي وأمي جاز عند الاخفش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو هذا لك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة لكونها ظرفا (قوله في قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصري وهي شاذة فطويات حال متوسطة بين عاملها الظرفي الواقع خبرا وهو يمينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات كائنة بيمينه حال كونها طويات وصاحب الحال اما السموات أرض ميرها في الخبر ورد المانعون ذلك بان السموات عطفت على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له والسموات حال كونها طويات بيمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة (قوله) ونحو زيد الخ) مبتدأ خبره مستعجلا وبين بالسكسر أي يضعف وأصله يوهن حذف الواو لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة ونحو مضاف وجلة زيد مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله أو وصفة أشبهت المصر فانه كما بينه الشرح (قوله) وهما حالان (قوله) فقام حال من الضمير في أحسن وقاعد حال من الضمير المجرور ومن العامل فيهما أحسن (قوله) منه صوبان بكان الخ) صريح في ان كان ناقصة والقي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويردها أن فيه تكافضا رتبة أشياء اذا وكان واسمها أوفاعلها أولا وثانيا يلزم عليه اعمال أفعال النصب في اذامع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه الا أن يجب بالتوسع في الظرف دون الحال (قوله) زيد اذا كان الخ) أي يؤتى باذا للاستقبال وبأذا الماضي (قوله)

بكان المحذوفة والتقدير زيد اذا كان قائما أحسن منه اذا كان قاعدا وزيدا اذا كان مفردا أنفع من عمر واذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيد



أحسن منه قائما قاعدا (ص) والخال قليجي هذا تعدد \* لمفرد فاعلم وغير مفرد (ش) يجوز تعدد الخال وصاحبها مفردا  
ومتعدد الخال الأول جاز يدر كبا وضاحكا لالان من زيد والعامل (٢١٩) فيهما جاء ومثال الثاني لقيت

هنا مصدا منحدرة  
فصدا حال من التاء  
ومنحدرة حال من هـ  
والعامل فيهما القيت ومنه  
قوله

لقي ابني أخويه خائفا \*  
منجديه فأصابوا غمها  
خائفا حال من ابني  
ومنجديه حال من أخويه  
والعامل فيهما لقي فعند  
ظهور المعنى ترد كل حال  
إلى ما يليق به وعند عدم  
ظهوره يجعل أول الخالين  
لثاني الاسمين وثانيهما  
لأول الاسمين في قولك  
لقيت زيدا مصدا منحدرا  
يكون مصدا حال من زيدا  
ونحدرا حال من التاء (ص)  
وعامل الخال بها قاعدا كذا  
في نحو لا نعت في الأرض  
مفسدا

(ش) تنقسم الخال إلى  
مؤكدة وغير مؤكدة  
فالمؤكدة على قسمين  
وغير المؤكدة ماسوى  
القسمين فالقسم الأول  
من المؤكدة مأكدت  
عاملها وهي المرادة بهذا  
البيت وهي كل وصف دل  
على معنى عام له وخالفه  
لفظا وهو لا كثيرا ووافقه  
لفظا وهو دون الأول  
في الكثرة فمثال الأول

فاعلم جملة معترضة تعريضا بقول ابن عصفور الآتي (قوله يجوز تعدد الخال) أي لشبهه بالخبر في  
كونه محكما به في المعنى على صاحبها بالنعته في افهام الانصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع  
بما هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه ويجب تعدده مع اما نحو اما اشكر او اما كفورا  
ومع لا تكماز يد لا خائفا ولا آسفا وأما قوله \* قهرت العدا الامستعينا بغضبة \* ولكن بأنواع  
النداء والمكر فضرورة (قوله حالان من زيد) أي فهي حال مترادفة فان جعلت الثانية حالان من  
الضمير في الأولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فأكثر على شيء واحد  
لزمهم ان العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال فيماس على الظرف فالمقصود الثاني اما نعت الأول أو حال  
متداخلة واستثنوا أفضل التفضيل فانه يعمل في حالين كما سلا به باعتبار ما ضمنه من معنى المفاضلة بين  
شيئين في قوة عاملين اذ المعنى زيدا يدين حسنه في حال قيامه على حسنه قاعدا ورد بأن القياس على الظرف  
مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث بقيدتين مختلفتين خائرا  
كالوصفين (قوله ومثال الثاني) أي تعدد الخال لتعدد صاحبها وهذا القسم ان اختلف فيه لفظ الخالين  
أو معناهما وجب تفرقهما اما مع تأخيرهما كما مثله أو مع إيلاء كل حال صاحبها كقيت مصدا زيدا  
منحدرا وان اتحد اللفظ والمعنى وجب جمعهما لانه أخصص سواء اتحد معنى العامل وعمله في صاحب الخال نحو  
وسخر لكم الشمس والقمر اثنتين والشمس والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كجاء  
زيد وذهب عمر ومسر عين أو عمله كضررت عمر اثنان وجاء زيد وضربت عمرا كبين وقيل عن  
الرضى أنه لا مانع من التفرق حينئذ كقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا ويظهر ان  
العامل في الخال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلا لئلا يجمع عاملان على معمول واحد  
أنفاده الصبان \* فان قلت حيث ان تعدد الخال بالحل على تعدد النعت فينبغي انه لا يجمع الا حيث يجوز جمع  
النعت وذلك بان يتحد العامل معنى وعملا والاوجب التفرق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا العاقلين ولا  
جاء زيد وذهب عمر والعاقلان بل يجعل كل نعت بحسب صاحبه لئلا يجمع عليه مؤثران مختلفان ويكون  
مرفوعا منصوبا فالجواب ان الخال لكونه منصوبا لا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبه فيمكن  
ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لا اتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوتة في العمل فيلزم كونه  
مرفوعا منصوبا مثالا وحل عليه اختلاف المعنى فقط طرد الباب فتدبر (قوله الى ما يليق به) أي تقدم أو  
تأخر (قوله يجعل أول الخالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يكس عند الجمهور للزوم فصل كل  
من صاحبه مع عدم القرينة فان جعل كل حال بحسب صاحبها فلا كلام في جوازه (قوله الى مؤكدة)  
وهي التي يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفراء والسهيلي أن الخال لا تكون مؤكدة بل هي مبنية  
أبدلان الكلام لا يتخلو عند ذكرها من فائدة (قوله وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبنية لانها  
تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهي  
المؤكدة لصاحبها نحو لا من من في الأرض كلهم جميعا (قوله لا نعت) يقال عثا عثو عثوا من باب فعد وعثي  
يعثي عثي من باب فرح وعلى الثاني جاءت الآية واما مثال الناظم فان كان بفتح المثلثة كالتخش فكذلك  
أو بضمها كالتدع فن الأول (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسند لها مضافا للسند اليه ان كان  
المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف للسند اليه مخبر عنه بالسند ان كان

لا نعت في الأرض مفسدا ومنه قوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقوله ولا تعشوا في الأرض مفسدين ومن الثاني قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا  
وقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمر - (ص)  
وان تؤكدة جملة فضمير \* عاملها ولفظها يؤخر (ش) هذا هو القسم الثاني من الخال المؤكدة وهي مأكدت مضمون الجملة

أنا بن دارة معروفاً بها  
نسبي

وهل يدارة بالناس من  
شار

فعطوفاً ومعروفاً حالان وهما  
منصوبان بفعل محذوف

وجوباً والتقدير في الاول  
أحقه عطوفاً وفي الثاني أحق

معروفاً ولا يجوز تقديم هذه  
أخال على هذه الجملة فلا

تقول عطوفاً زيد أخوك ولا  
معروفاً أنا زيدا ولا توسطها

بين المبتدأ والخبر فلا تقول  
زيد عطوفاً أخوك (ص)

وموضع الحال تجيء جملة  
سكازيد وهو ناورحله

(ش) الأصل في الحال والخبر  
والصفة الأفراد وتقع الجملة

موقع الحال كاتقع موقع  
الخبر والصفة ولا بد فيهما من

رابط وهو في الحالية إما  
ضمير نحو جاء زيد يديه على

رأسه أو واو وتسمى واو  
الحال وواو التبعية

وعلاقتها محضة وقوع اذ  
موقعها نحو جاء زيد وعمره

قائم التقدير اذ عمر قائم أو  
الضمير والواو معاً نحو جاء

زيد وهو ناورحله (ص)  
وذات بدء بمضارع ثبت

حوت ضميراً ومن الواو دخلت  
وذات واو بعدها التوهمبتدأ

بالمضارع اجعلن مسنداً  
(ش) الجملة الواقعة حالا

ان صدرت بمضارع مثبت  
لم يجز ان تقترن بالواو بل لا تبط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك وجاء عمرو

جامداً ككون زيداً أخاك فزيد أخوك عطوفاً وهذا هو الممكن هنا لما سألني من اشتراط جود جزأى  
الجملة والتأكد في الحقيقة للآزم الكون أخاً وهو العطف والحق كقوله الشنواني في كلامه حذف  
مضاً أى ما كدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يمكن أخذه هذه الشروط من المتن  
فتعريف جزأيهما من كونهما مؤكدة بالحال اذ لا يؤكداً الا ما عرف عند البصريين والاسمية والوجود  
من اخبار عاملة الحال أو من كونهما مؤكدة للجملة اذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملاً في  
الحال فلا يصح مع عاملها وتكون هي مؤكدة له للمضمون الجملة والمراد بالوجود المحض ليخرج نحو أنا  
الاسم مقدماً فانها مؤكدة لعاملها وهو الاسم لتأويله بالشجاع للجملة لا ليس جامداً معضاً وكذا زيد  
أبوك عطوفاً وهو الحق بينا كافي التسهيل لتأويل الأب بالماطف والحق بالواضح فعمودهما ليس معضاً  
ولما كان عطف الاخ وحقوقه قليلاً بالنسبة للأب وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به بل جعل جامداً معضاً  
بخلاف الأب (قوله أنا بن دارة) هي اسم امه وبالله استغاثه وانما كان معروفاً مؤكداً للجملة لاشتهار  
نسبه بذلك حتى لا يجهل (قوله محذوف وجوباً) أى لان الجملة كالعوض منه ولا يجمع بين العوض  
والمعوض (قوله في الاول) يعنى زيد أخوك الخ ويعنى بالثاني الاثنين بعده ومراده ان المبتدأ اذا كان  
غير أنيا قد راعى الفعل مبنيًا للفاعل ومع أن الفعل مؤقوت حتى فعل أمر (قوله أحقه) بفتح فضم من  
حققت الامر بالتخفيف أى بحقيقته أو بضم فسكس من أحقيقته بمعنى أنبته وأحق الثاني بضم ففتح لا غير  
(قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى لضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف  
المؤكد لعاملها فانها كالصدر المؤكد يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف ممكن ان تجيء معشاذ  
لعدم اجتماعه معه في المادة والمراد موضع الحال المفردة والأصلية فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة لا نائية  
عنها بدليل تقسيمه الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا بد فيهما من رابط) لابد أيضاً من  
كونها خبرية ضمير تعجبية ولا مصدرية بعلم استقبال كسوف وان وأداة الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسأل  
يعطى لاستقبالها كقوله المطر زى فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دما مبنية  
وصحح بعضهم وقوعها حالا في نحو لاضر به ان ذهب أو مكث لا تسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ المعنى  
لاضر به على كل حال وجعل منه مثله كمثل السحاب ان تحمل عليه يهبط على كل حال لكن  
يبعد الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو التبعية) أى لدخولها كخبر على  
المبتدأ وان لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله محضة وقوع اذ موقعها) أى لانها تشبه اذ في كونها  
هي وما بعدها قيد للعامل السابق كما أن اذ كذلك وليس المراد انها بمعناها اذ الحرف لا يرادف الاسم  
(قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدرية بمعموله فتربط بالواو ولذا يجوز البيضاوى جعل واياك  
نستعين حالاً من فاعل نعبد وقوله مثبت أى غير مقترن بقدر والالزامته الواو نحو وقد تعلمون أنى رسول الله  
وكما تمتنع في المثبت تمتنع في المنفى بلا كما في الشارح نحو ومالنا لا نؤمن ما لا أرى الهدى والمنفى  
بما كقوله

عهدتك ما نصبو وفيك شبيبة \* فإلك بعد الشيب صبا متبها

بخلاف المنفى لم أولمافان مضيه يقر به من الماضي الجاز لا قتران بها وكذا تمتنع في الجملة المعطوفة على  
حال قبلها نحو جاءها بأسنا يائنا أو هم قائلون والمؤكد لمضمون جملة كهو الحق لاشك فيه ذلك الكتاب  
لا ريب فيه والجملة التالية الاسمية كانت كاضرباً أحداً الا زيدا خبر منه أو ماضوية كاتسكز يد الاقال  
حقاوما يأتهم من رسول الا كانوا الخ وشد قوله

تقاد الجنايب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاءز يد ويضحك فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك اقول على اضمار مبتدا بعد الواو ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدا وذلك نحو قولهم قت وأصك عينه وقوله فلما خشيت أظافيرهم \* نجوت وأرهنهم مال كفافك وأرهنهم خبران لمبتدا محذوف التقدير وأنا أصك عينه وأنا أرهنهم مالكا (ص) وجلة الحال سوى ما قدما \* بواو وبضمير أو بهما (ش) الجلة الحالية اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل اما مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية اما مثبتة أو منفية وقد تقدم انه اذا صيرت الجلة بمضارع مثبت لم تصحبها الواو بل لا تربط الا بالضمير فقط وذلك كفي هذا البيت ان ما عدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل في ذلك الجلة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والماضى المثبت والمنفي فتقول جاءز يد وعمر و قائم وجاءز يد يده على رأسه وجاءز يد ويده على رأسه وكذلك المنفي (٢٣١) فتقول جاءز يد لم يضحك أو لم يضحك

نعم امرأهم لم تعرنا بنة \* الا وكان لمرناع بها وزرا

وقيل غير شاذ وجلة الماضى المتأخر بأو ونحو لأضر بنة ذهب أو مكث ومنه قوله

كن للخليل نصير أجار أو عدلا \* ولا تشح عليه جادا وبخلا

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو غير المضارع المثبت (قوله تقاد الجنايب) جمع جنسية وهي الفرس تساق بين يدي الأمير بالركوب (قوله أظافيرهم) أي أسلحتهم (قوله اما ان تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو في واحدة وتجاوز في الخمسة الباقية وليس على إطلاقه في بعضها كما هي وسننبه عليه (قوله الجلة الاسمية) أي غير المؤكدة لمضمون جلة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الا كما مر (قوله والمضارع المنفي) أي بغير لا وما (قوله والماضى المثبت) أي غير التالى لالا والمتأخر باو واشترط البصريون اقترانه بقدر مطلقا ظاهرة أو مقدره والخيار لا تلزمه الامع الواو كما جاءز يد وقد قام أبوه فان قيل وقام أبوه وجب تقدير قد ويجوز اثباتها وعدمه في غير ذلك الا ما تمتنع قرنه بالواو فتمتنع فيه قد أيضا (قوله حظل) بمهملة في جملة أي منيع (قوله يحذف عامل الحال) أي غير المعنوي اما هو كالظرف واسم الاشارة فلا يحذف علم أو لا اما الحال نفسها فلا صلح وان حذفها لانها فاضلة وقد يمتنع ككونه محصورا فيه نحو ماضر بتزيدا الا قائما أو نائبا عن عامله كهنيا مسريا أي كاهنيا أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جوابا أو نائبا عن خبر كان ومثاله ما في الشرح فلا تحذف الحال في شيء من ذلك (قوله اشترطه الخ) أي من كل حال تفهم ازديادا أو نقصا بتدريج ويجب اقترانها بالغاء أو بهم كما يجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره الشارح بقوله فذهب الثمن فالمعطوف بالغاء جلة خبرية محذوفة فان قدر فذهب بالعدد صاعدا كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيحا نحو قائما وقد قعد الناس أي انثبت قائما وحذف العامل في كل ذلك قياسا ما في نحو هنيا فسماعى والله سبحانه وتعالى أعلم

(التمييز)

هو لغة تخليص شيء من شيء ومنه وامتازرا اليوم أيها المجرمون أي انفردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم الآتي مجازا من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جلة ومبين صفة الاسم ولا يصح جره صفة لمن لانها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالذكورة ولا

أو ولم يبق عمر و وجاء زيد  
قد قام عمر و وجاء زيد  
قام أبوه وجاء زيد وقد قام  
أيوه وكذلك المنفي نحو جاء  
زيد وما قام عمر و وجاء زيد  
ما قام أبوه أو وما قام أبوه  
ويدخل تحت هذا أيضا  
المضارع المنفي بلافعلى هذا  
تقول جاءز يد ولا يضرب  
عمر بالواو وقد ذكر  
المصنف في غير هذا  
الكتاب انه لا يجوز اقترانه  
بالواو كالمضارع المثبت وأن  
ما ورد مما ظاهره ذلك  
مؤيد على اضمار مبتدا  
كقراءة ابن ذكوان  
فاستقما ولا تتبعان بتخفيف  
النون والتقدير وأنما  
لا تتبعان فلا تتبعان خبر  
لمبتدا محذوف (ص)

والحال قد يحذف ما فيها  
عمل  
وبعض ما يحذف ذكره  
حظل

(ش) يحذف عامل الحال جوازا أو جوابا فمثال ما حذف جوازا ان يقال كيف جئت فتقول راكبا تقديره جئت راكبا وكقولك بلى مسرعا لمن قال لك لم تسر والتقدير بلى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجتمع عظامه بلى قادرين نبي أن نسوي بنيه التقدير والله أعلم بلى نجتمعها قادرين ومثال ما حذف وجوبا قولك زينا أخوك عطوفا ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجلة وقد تقدم ذلك وكالحال النائية مناب الخبر نحو ضربى زيد قائما التقدير اذا كان قائما وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدا والخبر وما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم اشترى به بدرهم فصاعدا وتصدقت بدينار فسا فلا فصاعدا وسافلا حالان عاملها محذوف وجوبا والتقدير فذهب الثمن صاعدا وذهب المتصدق به سافلا وهذا معنى قوله \* وبعض ما يحذف ذكره محظل \* أي بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (ص) (التمييز)

اسم بمعنى من مبين لذكره \*

نصبه حالاً منها اذ لا يساعد الرمح الا عند ربيعة (قوله بما قد فسر) الضمير المستتر في فسر يعود للتمييز والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأن اللبس كما مر واعترضه الموضح بأنه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به مفرداً كان أو نسبة مع ان تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجلة وما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف الآتي لا بالنسبة المفسرة وأجاب الاشموني بأن كلام من الجلة والفعل يوصف بالابهام من حيث نسبته فيصح كون التمييز مفسراً لهذا أو لهذا باعتبار ان نسبتها فيصدق أنه نصب بمفسره فالمتن على عموم وهو يجري على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصب بفعلاً فإنه يدل على ان أفعال ليس مفسراً به والا كان محض تكرار فيقاس عليه بما أشبهه من تمييز النسبة أو أنه مقيد بقوله كشرارضا بان يجعل حالاً ما أي ينصب بالذي فسر حال كونه كشرارضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فالخاص بالمفرد بالذكر لانه جامد غالباً فر بما يتوهم أنه لا يعمل (قوله وقفيز برا) مقدار القفيز من الارض مائه وأربعون ذراعاً ومن السكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كافى الصبان وفي السجاعي صاعان ونصف وفي الصجاح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة مناوسبعة أثمان مناوالما كصا أفصح من المن بالشد يد رطلان وتثنيته منوان وجعه أمنا اه وهذا أقرب الى الثاني فالقفيز مقدار مساحي بريكي والمراد هنا الثاني لذكر المساحي في شبرارضا والوزني في منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح وجمعه أفقرة وقفزان كركبان وهو للعراقي كالاردب لمصر والمراد بالهجاز والرساق خراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ في التعريف كونه ضابطاً فادخل فيه كل انى للأفراد وليس حداً حقيقياً وارداً على المساهمة حتى تنافيه كل لكن اعترض بأنه يشمل نحو عئدي عشرة دراهم بنون عشرة واثنى عشرة أسباطاً لانه على معنى من مع أنه ليس تمييزاً بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز العدد المركب لا يجمع ويحجب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثنى عشرة هي أسباط وأما الجوز في محور طل زيت وقفيز بر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزاً كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سبأني وغيرهما وعلى منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لاخراجه من الضابط بملاحظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكماً (قوله نكرة) خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فانه مشبه بالمفعول به لا تمييز عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لان آل فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد انها مقدرة في الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل انه مفيد معناها وهو بيان ما قبله أى بيان جنسه ولو بالتأويل كما كان من البيانية كذلك فشمّل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فانه يبين جنس المعداد مثلاً وتمييز النسبة فانه يبين جنس الشيء المقصود ونسبة العامل اليه فمثلاً طاب زيد نفسه في تأويل طاب شيء زيد أى شيء يتعلق به وجنس هذا الشيء مبهم ففسر بنفسه (قوله كاسم لا) مقتضى صنيعه انه أراد معنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لاخراجه بقيد البيان لكن يرد عليه حيثئذ ان الحال لا يخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذ انودى للصلاة من يوم الجمعة بل معين مع ملاحظة قيد آخر أى معين للدوات لا للهيئات وقيد بحجاب بان المراد معانى من المشهورة لها كالاتداء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تشع فيها ففسر على هذا مخرج لاسم لا فقط وأنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد لا لاخراج والاول كثر فائدة (قوله اجمال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الدوات مطلقاً غاية الامر انها مقدرة في تمييز النسبة اذ لا بهام في تعلق الطيب بزيد مثلاً القى هو النسبة بل في متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو عامه مثلاً فالتمييز في الحقيقة لاسم مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه وانما سمي تمييز نسبة نظر للظاهر (قوله بعد المقادير) أى ونحوها مما أجرت العرب مجراها لشبهه بها في مطلق

ينصب تمييزاً بما قد فسر  
كشرارضا وقفيز برا  
ومنوين عسلا وقرا  
(ش) تقدم من الفضلات  
المفعول به والمفعول المطلق  
والمفعول له والمفعول فيه  
والمفعول معه والمستثنى  
والحال وبقي التمييز وهو  
المدكور في هذا الباب  
ويسمى مفسراً أو تفسيراً  
ومبيناً وتبييناً وتمييزاً  
وهو كل اسم نكرة تضمن  
معنى من لبيان ما قبله من  
اجال نحو طاب زيد نفسه  
وعئدي شبرارضا فاحترز  
بقوله تضمن معنى من من  
الحال فانها متضمنة معنى في  
وقوله لبيان ما قبله احتراز  
عما تضمن معنى من وليس  
فيه بيان لما قبله كاسم لا التى  
لنفي الجنس نحو لا رجل قائم  
فان التقدير لامن رجل  
قائم وقوله لبيان ما قبله من  
اجال يشمل نوعي التمييز  
وهما المبين اجمال ذات  
والمبين اجمال نسبة فالمبين  
اجال الذات هو الواقع بعد  
المقادير وهى المسوحات  
نحوه شبرارضا والمكيلات  
نحوه قفيز برا والموزونات  
نحوه منوان عسلا وقرا

المقدار وان لم يكن معيناً كذئب ماء ونحو سحنا الشبه بالكيل وعلى القرة مثلها زيدا لشبهه بالوزن أو المساحة والحاصل ان تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع كفي التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والرابع ما كان فرعا للتمييز كخاتم حديد اوليس هذا حالا عند المبرد والمصنف لجوده وتكثير صاحبه ولزومه والغالب في الحال خلاف ذلك أما نحو خاتمك حديد فليتعين حال التعريف صاحبه وأوجب سلبويه فيهما الحالية لانه ليس بمقدار ولا شبهه دما ميني وأما تمييز التعجب فسيأتي ما فيه (قوله والاعداد) ظاهره ان العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسيما لها قسيما منها العدم صحة اضافة المقادير اليه فلا يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطي أي فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل للزيت مثلا وأما العدد فهو نفس العدد واذ العشرة هي نفس الرجال وعلى هذا فيعطف قوله والاعداد على المقادير لاعلى المسموحات (قوله بما فسر) أي بخلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جوده لشبهه اسم الفاعل في الاسمية وطلب معموله في المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين والنون فمشترون درهما شبهه بضار بين زيد واورطل ز يتا بضار بزيد واورطل لشبهه بأفعل من ورجه المصريح (قوله لبيان ما تعلق به العامل الخ) صريح في أن المبرم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كإصر عن ابن الحاجب فالتقسيم المار انما هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما واقتضاه عنهما ما يقتضي ان تمييز النسبة لا ينقل عن غيرهما وسيأتي ما في أفعال التفضيل ثم انه قد يكون غير محوّل أصلا كتمييز التعجب في الله درهم فارسا ونحوه بناء على انه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلا أو ضيفان كان هو الضيف فانه غير محوّل عن شيء ولا يصح نحو يله عن الفاعل بتقدير أن الأصل كرمت رجولته زيد أو ضيفاً فانه لان هذا المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محوّل عن الفاعل ومنه امتلاأ الماء ماء بناء على أن المحوّل عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلا للفعل المذكور ما على الا كتهفأ بصحة كونه فاعلا لولا لالزم المذكور وهو التحقيق فمحوّل عن الفاعل والأصل ملأ الماء الماء والضابط انه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهرا نفس التمييز في المعنى كان غير محوّل أصلا كتم رجلا زيد أو أحسن زيد رجلا وان كان في المعنى فاعلا في الاول ومفعولا في الثاني بخلاف ما أحسن زيداً أذ بانه محوّل عن المفعول أي ما أحسن أدب زيد لانه غير المنسوب اليه الحسن في المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفسا) أي ونحو عجبته من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا فهو محوّل عن فاعل المصدر أو الوصف والأصل عجبته من طيب نفس زيد وزيد طيبة نفسه فالنسبة المميزة لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل (قوله ومثله اشتعل الخ) أي في انه محوّل عن الفاعل اذا اصل اشتعل شيب الرأس محوّل الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع بدله وحصل في الاسناد اليه ايهام غيبي بذلك المضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا لان التفصيل بعد الاجمال أو وقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبهه سر يان الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الخطب بجماع العموم أو البياض أو استعقاب الفناء في كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلاأ وشبه الشيب بالنار استعارة بالكناية واشتعل تخميس والجامع ما مر (قوله هو العامل الذي قبله) أي من فعل أو شبهه كما مر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنتصب عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة لانها هي الناصبة له واختاره ابن عصفور وقد مر صحة حمل المتن على المذهبين (قوله بعد ذي) أي المقدرات ونحوها أي ما يشبهها كيلا أو وزنا ومساحة وقوله اذا أضفتها أي الى التمييز بقرينة البيت بعد لانه تقييد لهذا أي فتمييز المقدرات اذا أضفت له جوا ولغيره نصب (قوله كد حنطة) مبتدأ وخبر كفي المكودي أو الخبر محذوف أي عندي وخبره بدل أو حال والكاف جارة للجملة لقصد لفظها (قوله ان كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف

والاعداد نحو عندي  
عشرون درهما وهو  
منسوب بما فسر وهو شبر  
وقفيز ومنوان وعشرون  
والمبين اجمال النسبة هو  
المسوق لبيان ما تعلق به  
العامل من فاعل أو مفعول  
نحو طاب زيد نفسا ومثله  
اشتعل الرأس شيئا وغرست  
الارض شجرا ومثله وغرنا  
الارض عيونا فغرسا تمييز  
منقول من الفاعل  
والاصل طابت نفس زيد  
وشجر منقول من المفعول  
والاصل غرست شجر  
الارض فبين نفس الفاعل  
الذي تعلق به الفعل وبين  
شجر المفعول الذي تعلق  
به الفعل والناصب له في هذا  
النوع هو العامل الذي قبله  
(ص)

وبعد ذي وشبهها اجوره  
اذا

أضفتها كد حنطة غدا

والنصب بعد ما أضيف  
وجبا

ان كان مثل ملء الارض  
ذهبا

(ش) أشار بذى الى ما تقدم

ذكره في البيت من

المقدرات وهو ما دل على

مساحة أو كيل أو وزن



ومثل خبرها أي إن كان المقدار الذي أضيف ممل المضاف في ملء الأرض ذهباً في أنه مضاف لغير التمييز وجب النصب بعده هذا ما يغيبه حل الشارح وقال الاشموني والمراد أي كان أي المضاف مثل ملء الخ أي في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سحاباً إذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاباً فإن صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجواز بالاضافة بعد حذف المضاف اليه الاول كأن شجع الناس رجلاً وأشجع رجلاً اه وفيه أن الذي يغني عن المضاف اليه في أشجع الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الجمع لأنه الذي يحل في عمله فالاولى على هذا أن يعود اسم كان إلى التمييز المعلوم من المقام أي إن كان التمييز مثل ملء الخ في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه وجب نصبه وينبغي أن يراد بقوله بعدما أضيف أي لغير التمييز ما يميز المقدرات وغيرها ليكون للتمييز بقوله إن كان الخ فائدة إذ محترز وهو ما يغني عن المضاف اليه لا يكون في المقدرات وشبهها فلا حاجة لآخرها منها ولأن مما يجب فيه النصب لضافته لغير التمييز مع عدم اغناؤه لحوالته دره فارساً ويجوز رجلاً كما في الجمع لكن يرد على هذا أن التمييز ليس للمضاف الذي هو درو وجب بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سيأتي فالوجه أن وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأني اضافة المميز اليه فتأمل (قوله في جواز جر التمييز الخ) ظاهره كالمثل أنه يسمى تمييزاً عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر إذا أريد بالشبه ونحوه نفس الشيء المقدر من البر والأرض مثلاً فإن أريد به الآلة التي بقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزاً أصلاً لأنه على معنى اللام لا من ولذلك تعرض له المصنف والشارح (قوله فإن أضيف الدال على المقدار) قيد به لأن الكلام في المقدرات وإن كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادى والاشموني لكن الشارح جعل قوله إن كان الخ لبيان الواقع وبيان المراد من أضيف لالا حترار كما هي فلا يضره التقييم بها (قوله وجب نصب التمييز) أي بالنسبة إلى عدم الاضافة فلا ينافي جوازه بين أخذنا ما سيأتي (قوله والفاعل المعنى) مفعول لأن نصبه قسمة مع تأكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بنزع الخافض كما في السندوني أو هو مفعول للفاعل أمامه منصوب أو مجرور بضافته اليه من اضافة الوصف للمعوله أي الفاعل الذي فصل المعنى أي قام به لأن فاعل العلوم في الحقيقة أي القائم به العلو هو المنزل (قوله اذ يصح جعله مفاعلاً الخ) ظاهره كالمثل أن هذا التمييز محوّل عن الفاعل الاصطلاحي كذهب اليه بعضهم ويؤيده حصره فيما هو تمييز النسبة في الفاعل والمفعول وفيه أنه يفوت التفضيل المستفاد من أفعل اذ لم يثن الغرب فعلاً يؤدي معناه حتى يوضع مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محوّل عن مبتدأ مضاف والاصل منزلك أعلى جعل المبتدأ تمييزاً والضمير المضاف اليه مبتدأ فأنفصل وارتفع وعلى هذا أفراد بقوله والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب اليه المعنى أي المتصف به في الحقيقة لأنه محوّل عنه اه وقد يجاب بأن كان أن يراد فعلاً لازماً وكثرة زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بان فواته غير ضرار إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان أفعل في غير هذا الباب فكذلك فيه فتدبر (قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون أفعل بعضاً من جنس التمييز بأن يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول في مثاله زيد بعض الرجال وهذه بعض النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة أفعل لما هو بعضه وانما نصب في أكرم الناس رجالاً مع أنه بعضه لتعذر اضافة أفعل مرتين فالخاصل أن تمييز أفعل يتصب في صورتين ويجز في صورة (قوله وبعد كل الخ) قيل لا فائدة في هذا البيت إذا التبان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجيب بأن المراد بقوله ميز أي بالنصب وجوباً كما يشعر به المثال فيمتنع جره بالاضافة (قوله مادل على تعجب) أي بالوضع وهو ما فعله وأفعل به أو بالعرض نحو لته دره فارساً وما بعده والتمييز في كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح لكن نقل سم عن شرح السهيل أن التمييز في نحو لته دره فارساً لا يكون من تمييز النسبة الا إذا علم

في جواز جر التمييز بعده بالاضافة إن لم يضاف إلى غيره نحو عندى شهر أرض وقفيز برونوا عسل وعمر فان أضيف الدال على المقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو ما في السماء قدر راحة سحاباً ومنه قوله تعالى فان يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد (ص)

والفاعل المعنى انصبين بفاعل مفعلاً كانت أعلى منزلاً (ش) التمييز الواقع بعد أفعّل التفضيل إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه وإن لم يكن كذلك وجب جره بالاضافة وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح لجعله فاعلاً بعد جعل أفعل التفضيل فاعلاً نحو أنت أعلى منزلاً وأكثر مالاً فتنزلاً وما لا يجب نصبهما اذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فاعلاً فتقول أنت علامنزلك وأكثر مالاً ومثال ما ليس بفاعل في المعنى زيد أفضل رجل وهذه أفضل امرأة فيجب جره بالاضافة الا إذا أضيف أفعل إلى غيره فإنه ينصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلاً (ص) وبعد كل ما اقتضى تعجباً ميز كما كرم بأني بكرأبا

(ش) يقع التمييز بعد كل مادل على تعجب نحو ما أحسن زيداً رجلاً وأكرم بأني بكرأبا

ولله درك عالمنا وحسبك بزيد رجلا وكفى به عالما بإجارتها أنت جارة (ص) واجر بمن ان شئت غير ذي العدد \*  
والفاعل المعنى كطب نفسا فقد (ش) يجوز التمييز بمن ان لم يكن (٢٢٥) فاعلا في المعنى ولا يميز العدد فتقول

عندي شبر من أرض  
وقيز من بر ومنوان من  
عسل وتمر وغرست الأرض  
من شجر ولا تقول طاب  
زيد من نفس ولا عندي  
عشرون من درهم (ص)  
وعامل التمييز قدم مطلقا  
والفعل ذو التصريف نورا

سبعا

(ش) مذهب سيبويه  
رجله الله تعالى أنه لا يجوز  
تقديم التمييز على عامله  
سواء كان متصرفا أو غير  
متصرف فلا تقول نفسا  
طاب زيد ولا عندي  
درهما عشرون وأجاز  
الكسائي والمازني والمبرد  
تقديمه على عامله المتصرف  
فتقول نفسا طاب زيد  
وشبها اشتعل رأسي ومنه  
قوله

أنهم جرساني بالفراق  
حبيلها

وما كان نفسا بالفراق تطيب  
وقوله  
ضيعت حزي في أبعادى  
الأملا  
وما رعويت وشبها رأسي  
اشتعلا

ورافقهم المصنف في غير  
هذا الكتاب على ذلك  
وجعله في هذا الكتاب  
قليلًا فإن كان العامل غير

مراجع الضمير كن بالله دره فارسا ورجلا وحسبك به ناصر والله درك عالما وكان بدل الضمير ظاهر  
كقوله در زيد رجلا فان جعل المرجع كان من تمييز المفرد لان افتقار الضمير اليهم الى بيان عينه أشد من  
افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير المعلوم بالعكس اه وهو في الرضى أيضا ثم قال مالم يخصه فتمييز  
النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كقوله الامثلة اذا المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد الخ وهو  
في ذلك غير محول كما هو وقد يكون متعلقه كقوله طبت عالما اه والظاهر جريان هذا التفصيل في ضمير  
ما أفعله وأفعله به وأما الضمير في نعم وبئس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد وان علم مرجعه لانه لا يعود  
الا على التمييز ونقل عن المصنف انه من تمييز الجملة ومثله رجلا وأما تمييز كم فن تمييز العدد لانها كناية  
هذه (قوله والله درك عالما) الدر بفتح الدال الالين فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو براديه لئن  
ارتضاه أى ما أعجب هذا الالين الذى نشأ به مثل هذا المولود الكامل في هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله  
للتعظيم لانه منشئ الخائب (قوله بإجارتنا) مضاف ليا المتكلم النقلة ألفا كيا غلاما وما للاستفهام  
التمظيمي مبتدأ وأنت خبره وجارة تمييز للنسبة لان الضمير معلوم المرجع بالخطاب أى لبيان جنس ما وقع  
عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لانه واجب وقوله غير ذي العدد أى  
الصريح فلا ينافى أن تمييز كم يجر بمن وهو من ذي العدد لانها غير مصرحة فيه (قوله والفاعل) بالجر  
عطف على ذى أى وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على ماصر (قوله ان لم يكن فاعلا) أى محولا  
عنه فالشرط عدم تحويلة عن الفاعل الاصطلاحي ومنه أفعول التفضيل على ماصر وكذا عن المفعول لان  
المحول عنهم مفسر للنسبة أوليات مقصورة على ماصر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله وذلك شرط في  
مجرور من البيانية وكذا التمييز في عشرون رجلا لا يصلح للحمل لانه مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من  
في هذه الثلاثة بخلاف غيرهما من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو  
مفعولا في المعنى كقوله درك فارسا وأبرحت جارا وما أحسن زيد رجلا فيجوز جره بمن وان كان في  
الاولين فاعلا في المعنى لان مدلول الظاهر والضمير شئ واحد والمعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفي الثالث  
مفعولا معنى لكنه غير محول لانه عين ما قبله ومن الجر قوله

يا سيدا ما أنت من سيد \* موطأ الا كنف رجب الذراع

وكذا يجوز في نعم رجلا زيد لانه غير محول كما هو كقوله \* فنع المرم من رجب تهاى \* (قوله غرست  
الأرض الخ) مثال غير صحيح لانه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبعا) ماض مجهول ونائب  
فاعله يعود للفعل ونزاصفة مصدر محذوف أى سبق سبقا نورا الاحال من ضمير سبق كقوله لان القصد  
استناد القلة للسبقي لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أى لانه كالتعنت في الايضاح فلا  
يتقدم مثله (قوله ووافقهم المصنف) أى قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكا  
بما سمع منه كقوله أنفسا تطيب بنيل المني \* وداعى المنون ينادى جهارا  
وليس من التقديم قوله

إذا المرء عينه ناقر بالعيش مريا \* ولم يعن بالاحسان كان مذمما

لان المرء فاعل محذوف يغرسه قر والمحدوف هو العامل في التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٢٩ - (خضرى) - أول) متصرف منعوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيد رجلا أو غير نحو عندي عشرون  
درهما وقد يكون العامل متصرفا أو متمنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى بزيد رجلا فإنه لا يجوز تقديم رجلا على كفى وان كان  
فعلا متصرفا لانه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فعنى قولك كفى بزيد رجلا ما كفا رجلا (ص)

﴿حروف الجر﴾ هالك حروف الجر وهي من الى \* حتى خلا حاشا عدا في عن على من منذ رب اللام كي واو نا \* والكاف والباء اهل ومتى (ش) هذه الحروف العشرة كلها مختصة بالاماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقيل من ذكر كي واهل ومتى في حروف الجر فاما كي (٢٣٦) فتكون حرف جر في موضعين أحدهما اذا دخلت على ما

### ﴿حروف الجر﴾

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك أولانها تجر معاني الافعال الى الاسماء أي تضيفها وتوصلها اليها ومن ثم مماها الكوفون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدا في الاستثناء من حيث انهما لا يخرجان للتوصل لان المراد أنها تبط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي والمراد بالجر على هذا معناه المصدرى وعلى الاول الاحراب المخصوص وقدما على الاضافة لانها تقدم بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر في الاضافة بالحرف المقدر (قوله هالك) اسم فعل بمعنى خذ وحرف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من تذكير وغيره كالكاف في رويدك وذلك واياك وأرايتك بمعنى أخبرني وقد تبدل في هالك همزة متصرفه كذلك فيقال هاهنا هاوم الخ (قوله في موضعين) زيد عايمانا ثالث وهو المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما \* يرجى الفنى كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع لمن يستحقهما قاله الاخفش وقيل ما كافة لكي عن العمل كما تكفرب (قوله ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وحي بالهاء) أي وقفالت حفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا يدل بهامع سائر حروف الجر كما سيأتي في قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف ألفها وأرطها اهل ان تقف

(قوله بان مضمرة) اعلم أن كي ان ذكرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعاً وأذكرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها فطعها وان خلت عنهما كما مثاله احتملت الجارة بمقدير أن بعدها المصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور ان معها ضرورة وظهور اللام كثير فالاولى الجمل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فاجرى عليه الشرح احتمال مرجوح (قوله عليل) بالتصغير وكذا هذيل الآتي (قوله أي المغوار) بكسر الميم وسكون الغين المججمة كنية رجل ويروى أبا على هملها عمل كان وأول البيت \* فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة \* لعل الخ (قوله شريم) بالنشئين المججمة أي مشرومة أي مفضاة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلى أومقـدر للجار الشبيه بالزائد على ماضي (قوله حرف جر زائد) صوابه شبيه بالزائد ومثلهما لا ورب لان الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد وهذه تقييد الترخي والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد في انها لا تتعلق بشئ كجاء المغنى وكذا أحرف الاستثناء في قول من ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعاقب فقط لا من كل وجهه (قوله وروى أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الاربعة من لغات لعل تصرح (قوله يري دون من كنه) أي فهمي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شرب الخ) ضمنه معنى روين فمداه بالباء أو هي بمعنى من التبعية والجمع جمع لجة بالضم وهي معظم الماء ونشيج بنون فهمزة فياء جيم كصهيل أي صوت عال ووجه لمن نشيج حال من نون شر بن العائدة للسحاب لزعم العرب والحق كما أنها تدنو من البحر الملح في أما كن مخصوصة فتجتمد منها خراطيم عظيمة تحراطيم الابل فتشرب من مائه بصوت مزعج ثم تصعد في الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم تطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف لولا) كذلك يعدها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا عوضت عن باء القسم فانه يقال آله

الاستفهامية نحو كيما أي لـه فما استفهامية مجرورة بكي وحذف ألفها لدخول حرف الجر عليها وحي بالهاء للسكر الثاني قبل ذلك جئت كي أكرم زيداً أكرم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كي وأن والفعل مقدر ان بمصدر مجرور بكي والتقدير جئت كي اكرام زيد أي لا اكرام زيد وأما لعل فالجر بها لغة عليل ومنه قوله

لعل أبي المغوار منك قريب وقوله

لعل الله فضلكم علينا \* بشئ انت أمكم شريم فأبى المغوار والامم الكريم مبتدآن وقريب وفضلكم خبران واهل حرف جر زائد دخل على المبتدأ فهو كالباء في محسبك درهم وقدروى على لغة هؤلاء في لامها الاخيرة الكسر والفتح وروى أيضا حذف اللام الاولى فتقول لعل بفتح اللام وكسرهما وأما متى

فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجهما متى كغير يادون من كنه ومنه قوله

شر بن بقاء البحر ثم ترفعت \* متى لجج خضر لمن نشيج وسيأتي الكلام على بقية العشرة من عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره ومذهب سيبويه

انها من حروف الجر لكن لانجر الا المضمر فتقول لولاى ولولاك ولولاه فالياء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بلولا وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر ووضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كالاتعمال في الظاهر نحو لولا زيد لايتك وزعم المبرد أن هذا التركيب أعني لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو

(٢٢٧)

تطمع فيمن أراق دماءنا \*  
ولولاك لم يعرض لاحسابنا

حسن

وقول الآخر

وكم موطن لولاى طحت

كاهوى

باجرامه من قننة النيق

منهوى

(ص)

بالظاهر اخصص منذ مذ

وحتى

والكاف والواو ورب والتا

\* واخصص منذ ومنذ وقتا

ورب

\* منسكب والياء لله ورب

وماروا من نحو ربه فتي

تزر كذا كما ونحوه أى

(ش) من حروف الجر مالا

يجر الا الظاهر وهى هذه

السبعة المذكورة في البت

الاول فلا تقول منذ ولا

مذ وكذا الباقي ولا تجر

منذ ومنذ من الامعاء الظاهرة

الاسماء الزمان فان كان

الزمان حاضرا كانت بمعنى

في نحو مارا بته منذ يومناى

في يومنا وان كان الزمان

ماضيا كانت بمعنى من نحو

مارا بته منذ يوم الجمعة أى

من يوم الجمعة وسيفد كى

المصنف هذا في آخر الباب

بالمدح وصل الهمزة وهما لله لافعلن بقطع همزة الله ووصلها مدا وقصرا وأضعفها القاطع مع القصص بل أنكرها ابن هشام ويقال أنه بالقطع والقصر بلانعو يرض شئ عن الباء لما في التسهيل ان الجر بالياء المعوض عنها الابهما خلا لا لا خفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش أن الجر بواو القسم وتاثيره مع ان الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو (قوله انها من حروف الجر) أى الشبهة بالزائدة فلا تعلق بشئ كرب ولعل الجارة كما (قوله مجرورة بلولا) أى مع كونها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلهذا محلان على رأى سيبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجاعا لان الانجر الظاهر فقوله وزعم الاخفش انها في محل رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجر الخ) أى كما عكسوا في قولهم ما أنا كأت ولا أنت كانا لا يرد أن النيباة انما عهبت في الضمائر المنفصلة لوجودها في المتصلة أيضا في عساك وعسا على قول تقدم في باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير مبتدأ لأن معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون في محل رفع وجر كجبت من ضمير بك زيدا (قوله أطمع) بالضم من الاطماع والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت تحريض لعاوية على قتاله (قوله وكم موطن الخ) كم خبرية بمعنى كذا بظرف اطاحت أو مبتدأ خبره جلة لولاى طحت أى طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طامح يطوح ويطيح أى هلك وتاؤه للخطاب ومصدرية وهوى أى سقط وقاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم أى حشة والقنة بضم القاف وشدة النون على الجبل كالقنة زناؤه معنى وكذا النيق بكسر النون وسكون الشحنة آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه عكس قوله الآتى واخصص بمداخ وكذا يخصص به كى ولعل ومتى فالجلة عشرة لانجر الضمير اخصص كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت والمنسكب والآخر والمتصل به أو بكونه عوضا من باء القسم لا أصلا فيه أو بغرابة الجر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين في نحو كاك فطر المنع وما عداها يجرهما (قوله والتاء لله ورب) بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها اقلية مع رب الأأن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة (قوله الاسماء الزمان) أى لانها اذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصابه حو فين طلبا للناسبة بين معلميها ولا يرد قولهم مارا بته منذ أن الله خلقه لان الزمن مقدرفيه أى منذ زمن أن الله الخ وأما الداخلة على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كاسمى أى وشروط الزمان المجرور بهما كونه متعينا لاهما كمنذ زمن وماضيا أو حالا لمستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لغيره كمنذ سحر تريد به معينا وشروط عامليهما كونه ماضيا اما منفي يصح تكرره كمارا بته منذ يوم الجمعة أو مثبتا متطاولا كسرت منذ يوم الخميس بخلاف قتلت أو ما قتلت مذ كذا فان قلت ما قتلت مذ كذا بلاهاء صح لان القتل المتعلق بمعين لا يكرر بخلاف غيره مالم يتجاوز بالقتل عن الضرب فتسبب ومن أسماء الزمان الظروف الاستفهامية كمنذ كم أو منذ متى أو منذ أى وقت سرت (قوله وقد شذ جرها الضمير) قال ابن هشام انخفضاوى وكذا لا تعطفه أيضا فهي مخصصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى اياك (قوله لا ياني) بضم الياء وكسر الغاء أى لا يجحد اناس فتي حتى يجحدوك فحينئذ يجحدون الفتي

وهذا معنى قوله واخصص منذ ومنذ وقتا وأما حتى فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف وقد شذ جرها الضمير كقوله

فلا والله لا ياني أناس \* فتي حثاك يا ابن أبى زيد ولا يقاس على ذلك خلافا لبعثهم ولغة هذيل ابدال حائها عينا وقرأ ابن مسعود فتر بصوابه عني حين وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما فلا تقول أقسم والله ولا أقسم تائه ولا تجر التاء الا لفظ الله فتقول تائه لافعلن وقد سمع جرها الرب مضافا الى السكبة فقالوا الرب السكبة وهذا معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تالرجن

(قوله نحياتك) أي وحياتك فالتاء بدل من واو القسم (قوله ولا تجررب الانكرة) أي موصوفة غالبا ان لم تكن هي وصفا لازما خلافا لالبرد كما في التسهيل ولا تتعلق بشئ وانما تدخل لفائدة التأكيد غالبا كحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلا كقوله

ألا رب مولود وليس له أب \* وذى ولد لم يلد له أبوان

فجرورها امامتها كما ذكر وخبر في الحديث عارية وفي البيت اما جلة ليس له أب وواوها زائدة كهي في آية وفتحت أبواها أو هو مخدوف أو ثابت والواو حالية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم عليهما السلام أو مفحول به كمال الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لغية بالهاء واعلم ان كونها حرف جر مذهب البصريين وذهب الكوفيون والا خفش الى اسميتها أو يده الرضى بانها مثل كم التأكيدية وهي اسم اتفاقا فكما أن معنى كم رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي كذلك معنى رب رجل عندي كثير أو قليل من هذا الجنس عندي وجنح اليه الهمامي قال وعلة بنائها حينئذ تضمنها معنى الانشاء كقيل في كم أو شبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها وحمل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور باضافتها اليه وحمل العامل لها نفسها مثل كم لا تجرورها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو معها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمين وكل من هذه السبعة امام تخفيف الباء أو تشديدها ورب بضمين ففتح مشدد ورب بضم الراء أو فتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الطمع وفي السجاعي ثمانية عشر منها عشرة هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الاربعة مع ما فقط أو مع ما والتاء فالجاء خمسة وعشرون (قوله وقد شذجوها ضمير الغيبة) أي شذ قياسا لاستعمالها لكثرته ويلزم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم نفسه بغيره باسم مؤنث عنه مطابق للعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو رب رجلا أو امرأة أو رجلا أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهي أي ضعف مجرور برب مخدوفة أي ورب واه ورأيت براء فهمزة فو حدة أي أصلحت ووشيك أي سر يعاصفة مصدر مخدوف أي رأيت وشيكاً وهن أعظمه مفعول رأيت وعطبا بكسر الطاء أي مشرفا على العطب وهو الهلاك بدليل أن نقتت أي أبعدته منه (قوله وأم أو عال الخ) صدره \* خلى الذنابات شمالا كشبا \* وضمير خلى الجار وحشى والذنابات بالذال المحجمة اسم موضع وشمال ظرف أي ناحية شماله وكشبا بفتح الكاف والمثناة أي قريبا منه والمفعول الثاني خلى اما شمالا وكشبا حال أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات أو مبتدأ خبره كما أي كالذنابات وأقرب على الأولى عطف على محل كها على الثاني عطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا) أي زواج ولا حلالا أي زوجات كه أي كالجار والوحشى ولا كهن أي الاتن الاحاطلا أي الا بعلا مانعا أثناء من الزوج بغيره كالعاضل واعلم ان جر السكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعملها فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصونها بها جررها لغيره من الضمائر شاذ ثرا ونظما كقول الحسن انا كاك وأنت كي وقولهم ما أنا كاك وما أنت كاك وما أنا كاك وما أنت كاكاي (قوله في الامكنة) متعلق بابتدى وعن تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف من غير ضميره لكونه فضلة واعلم ان ما ذكر هذه الحروف من المعاني المتعددة ان تبادرت كلها من الحروف كالا ابتداء والبيان والتبيين في من والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كان حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي فرار من التحكم اذ المتبادر علامة الحقيقة ولا يردان المجاز أولى من الاشتراك كما في جمع الجوامع وغيره لان محله عند تيقن حقيقة أحد المعاني وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم يتبادر منها كالا ابتداء والانتها في الباء نحو شر بن عمه البحر وأحسن بن فذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياسا فلا ينوب بعضها عن بعض كما لا تنوب حروف النصب والجرم عن بعضها وما أدهم ذلك فهو امام مؤول بما يقبله

وذكر الخفاف في شرح الكتاب انهم قالوا نحياتك وهذا غريب ولا تجررب الانكرة نحو رب رجل عالم لقيت وهذا معنى قوله ورب منسكرا أي واخص برب النكرة وقد شذجوها ضمير الغيبة كقوله

واه رأيت وشيكاً صاعد أعظمه

وربه عطبا أنقذت من عطبه

كما شذج السكاف له كقوله \* وأم أو عال كه أو اقربا \* وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلالا

\* كه ولا كهن الاحاطلا

هذا معنى قوله وماروا

البيت أي والذي روى من

جررب المضم نحو ربه فتى

قليل وكذلك جر السكاف

المضم نحو كها (ص)

بعض وبين وابتدى في

الامكنة

من وقد تأتي لبدء الامر منه

وزيد في نفى وشبهه جر \*

نكرة كالباع من مفسر

(ش) نحيى عن



اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمن شر بن معني روين وأحسن معنى لطف أو حل على الجواز كالظرفية المجازية في جندوع النخل لتشبيهها بالظرف الحقيقى بجامع التمكن وفي تخجيل وأمان باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذاً فالتجوز عندهم في غير الحرف أرفيه مع الشذوذ وهذا الثاني يحمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بالاشذوذ قال في المغنى وهو أقول تعسفا (قوله للتبعية) علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض بالتجوز وعلامة البيان صحة الاخبار بما بعدها عما قبلها والابتدائية أن يحسن في مقابلة إلى أو ما يفيد فأنشأها كاعوذ بالله من الشيطان فان معنى أعوذ به ألتجئ إليه منه فالبدء أفادت الانتهاء والغالب فيها الابتداء حتى قيل ان سائر معانيها ترجع إليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقاً لاسم الجزء على السكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم الى لا انتهاء الغاية (قوله في غير الزمان) اشارة الى أن المراد بالامكنة في المتن ما ليس زمانياً يشمل نحو من فلان الى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص اماكن بالتأويل للامكنة المسكان لها (قوله ومن الناس من يقول) المتبادران من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر وعن صرح بأن التبعية اسم الامام الطيبي وقال السعد بعد كلام قررته فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل التبعية يكوّن أقول مما بعدها دائماً فن يقول أقول من مطلق الناس وهو قبلها نقدير او البيان بالبعكس فالرجس أكثر من الاوثان وقد يكون أقول كخاتم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فن بمعنى في كما قاله الرضى قال ومن في الظروف كثير ما منع معنى في نحو جئت من قبل ز يدوم من بعده ومن يبتناو بينك حجاب اه صبان (قوله تخبرن) ماض مجهول ونون النسوة للسيف ويوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة وحليلة بنت الحرث بن أبي شمر ملك غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطيبهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له صاحبنا يد لك ولك بعطيك حاجتك فتباشروا صحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا المنذر ويقل انه ارتفع في ذلك اليوم من الجحاج أى الغبار ما غطى عين الشمس والتجارب كمساجد جمع تجربة كما في المصباح (قوله الابشرطين) بقي ثالث وهو كونه مجرورها فاعلا كما بأنهم من ذكر أو مفعول كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائماً أو مفعول مطلقاً على ما قاله ابن هشام نحو ما فرطنا في الكتاب من شيء أى من تغريط فلان زاد مع غير الاربعة عند الجمهور وفائدتها التخصيص على العموم ان لم تختص النسكرة بالنفي كما مثل أوثنا كيد النص عليه ان اختصت به كما قام من أحد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقعومة بين الطالب ومطلوبه لأنهما لا تفيد شيئاً اذسة وطها يتخل بالمراد منها (قوله أن يسبقها نفي) فلا تزداد في الاثبات الا في تميزكم الخبرية اذا فصل منها بفعل متعد نحوكم تركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهمة على الوجه ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا التضور بخلاف هل فله تصديق والهمة له وللتصور (قوله خلافاً لا خفش) أى في عدم الشرطين معاً (قوله يغفر لكم الخ) أجاب عنه الجمهور بان من فيه تبعية لازمة فلهى بمعنى بعض مفعول به وذنو بكم مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعاً لان هذا النامعشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبيينا أفضل الصلاة والسلام على أن الموجبة الجزئية لا يناقضها الا السالبة السكينة لا الموجبة وفي الاقان عن بعضهم أن يغفر لكم حيث كانت المؤمنون تجرد عن من بخلافها للكفار تغفرقة بينهما (قوله فساكن من مطر) أجيب بانها تبعية

أخذت من السراهم ومنه قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله ومثاله لبيان الجنس قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ومثاله لا ابتداء الغاية في المكان قوله تعالى سبحانه الذي أمرى بعبده اسلام من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى ومثاله لا ابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقول الشاعر تخبرن من زمان يوم حليلة الى اليوم قد جرح كل التجارب ومثال الزائدة ما جاء في من أحد ولا تزداد عند جمهور البصريين الابشرطين أحدهما أن يكون المجرور بها فكرة الشان أن يسبقها نفي أو شبهه والمراد بشبهه النفي النهى نحو لا تضرب من أحد والاستفهام نحو هل جاءك من أحد ولا تزداد في الايجاب ولا يؤتى بها جارة لمعرفة فلا تقول جاء في من زيد خلافاً لا خفش وجعل منه قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وأجاز الكوفيون زيادتها في الايجاب بشرط تنكير مجرورها ومنه عندهم قد (ش) يدل على انتهاء الغاية

كان من مطر أى قد كان مطر (ص) لا انتها حتى ولا م والى \* ومن وباءه فثمان بدلا بالى وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجر الآخر وغيره نحو سرت البارحة الى آخر الليل أو الى نصفه ولا تجر حتى الاما كان

آخر أو متصلاً بالآخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا نقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام للأنتهاء قليل ومنه قوله تعالى كل يجري لأجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى بدل لأن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة وقوله تعالى ولونشاء لجمعنا منكم ملائكة في الأرض يخافون أي بدل لكم وقول الشاعر وجارية لم تأكل المرققا \* ولم تدق من البقول الفستقا أي بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث ما يسمي بها جر النعم أي بدلها وقول الشاعر (٢٢٠) فليت لي بهم وقوما ذاكربوا \* شنوا الاغارة فرسانا وركبانا أي بدلهم (ص)

واللام للملك وشبهه وفي تعدية أيضا وتعلييل قفي وزيد والظرفية استين بيا وفي وقد بينان السببا (ش) تقدم ان اللام تكون للأنتهاء وذكر هنا انها تكون للملك نحو لله ما في السموات وما في الارض والمال لزيد ولشبهه الملك نحو الجبل للفرس والباب للدار والتعدية نحو وهبت لزيد مالا ومنه قوله تعالى فهب لي من ذلك وايا يرثي ويرث من آل يعقوب وللتعلييل نحو جئتكم لا كرامكم وقوله واقي لتعروني لذكر الكهزة كما انتفض العصفور باله القطر \* وزائدة قياسا نحو لزيد ضربت ومنه قوله تعالى انت كنتم لارزقيا تعبرون وسماع نحو ضربت لزيد وشار بقوله والظرفية استين الى آخره الى معنى الباء وفي قد ذكر انها اشتراك في افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لترون

كأمر أو بيانية لمخدوف أي قد كان شيء من مطر أو ان زيارتهم في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان من مطر فاجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية يضار جلة ما ذكره هنا من أربعة معان وسياق البديهة بقي الظرفية كاذنودى للصلاة من يوم الجمعة والتعلييل بما خاطبهم أغرقوا والمجازة كمن قد كنا في غفلة من هذا حتى عجز الحديث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفي والاستعلاء كمن ونصرناه من القوم الذين كذبوا بالجنة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة في الزمان والمكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال للثاني وهي متعلقة بتنزل لاسلام كان قوله يس عن ابن هشام أي تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر و يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي ومثال الآخر أكلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل \* واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للفرد ولا تكون الا غائية وهي التي لا تجر الا آخر والمتصل به والثانية جارة لان المضارع وهذه تكون غائية وتعلييلية واستثنائية كما سيأتي ثم ان ذات قرينة على دخول الغاية في الى وحتى أو عدم دخولها عمل بها أو الا فالصحيح دخولها في حتى لا في الى جلا على الغالب فيهما عند القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه في التسهيل (قوله لم تأكل المرققا) أي الرغيف الرقيق والبقول خضرارات الارض (قوله شنوا الاغارة) أي فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة والاعارة مفعول له ومفعول شنوا مخدوف (قوله للملك) هي الواقعة بين ذاتين ثانيهما بملك كما مثله وشبهه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثانيهما بملك بفتح الياء كما مثله أيضا وأوطمها لا بملك بضمها كانت لي وأتالك ولز يدأخ فان وقعت بين معنى وذات كالجنة وللکافرين النار أي عذابها كانت للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجبل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للدابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله وللتعدية) أي المجردة عن افادة معنى فلا ينافي أنها في بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرد رها (قوله فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبهه التعليل فتكون في وهبت لزيد مالا للتعليل قال في المغني والاولى أن تمثل التعدية المجردة بما أحبز يدا لعمرو وما أضر به لسكر أي لان ما بعد ما مفعول حقيق للفعل لكونه متعديا لبالأصل فلهذا في التعجب صار لازما بالنسبة اليه عند البصريين فعدي له باللام وأما المزة فتعدي لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديته الأصلية فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب (قوله وزائدة) أي اما التقوية عامل ضعيف بالتأخير عن معموله كشالي الشارح أو بكونه فرعاً في العمل نحو مصداقاً لما معهم فعال لما يريد واما المجرد التأكيد وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضامين كالأبالك في قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشئ أصلاً لكونها زائدة محضة وأما الاولى فلا تتعلق بالعامل الذي قوته وان لم تكن معدية لتعديده بنفسه فهي وأسطه بين المعدية والزائدة كافي التوضيح وشرحه (قوله خشاش) مثل الخلاء والفتح أشهر وهو هوام الارض وحشراتا وقيل

غير

عليهم مصبحين وبالليل أي وفي الليل ومثاله للسببية قوله تعالى

فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ومثال في الظرفية قولك زيد في المسجد وهو الكثير فيها ومثاله للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض (ص) بالباستعانة وعدم عوض ألقى \* ومثله مع ومن وعن بها انطق (ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية والسببية وذكر هنا انها تكون

غير ذلك (قوله للاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى بآلة الآلة وبآلة السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلته فلا تندرج احداهما في الأخرى (قوله ولا تعدي) أي الخاصة وهي تعدي الفعل إلى مفعول كان قاصرا عنه بان كان قبلها فاعلا فتصيره مفعولا فهي كالمزة في ذلك وأكثر ما تعدي به الفعل القاصر كذهب بزيد أي أذهبته ولذا قرئ أذهب الله نورهم أما تعدي معنى العاقل إلى المجرور فعامية في كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى بآلة المقابلة وهي الداخلة على الاغراض والأيمان ففيها مقابلة شيء بشيء أي دفع شيء وأخذ آخر في مقابله أما ما أبدل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشيئين على الآخر واستظهار في الهمع أن بآلة البديل تدل على اختيار الشيء أعم من كونه مقابلا لشيء آخر لا فهي أهم مطلقا (قوله اشترى الحياة الخ) أي حيث بدلوا ما في التوراة عما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم فكأنهم جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب السكتمان وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو بمن معنوى لا حسي كقوله تعالى ادخلوا الجنة عما كنتم تعملون لأن هذه بآلة التعويض أيضا لدخولها على الثمن المعنوى وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليست بآلة السببية خلافا لما تولى بناء على زعمهم بوجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث لن يدخل أحدكم الجنة بعمله فان المنفى فيسه التسبب الذي لا يمكن تخلفه والماثل في الآية التعويض والمجازاة (قوله ولا لصاق) هذا المعنى لا يفارقها لاند اقتصر عليه سيديوه فكان ينبغي نقديته ثم هو إما حقيق كما سكت بزيد اذا قبضت على جسمه أو ما يحبس منه من ثوب أو غيره أو مجازي كمثل الشارح فان فيه الصاق المرور بمكان يقرب من زيد لا بزيد نفسه واستظهار الدامني أنه في قبض الثوب مجازي كالمرور فقال الشمني لا يليق باللغة هذا التدقيق فإسك ثوب بزيد يقال له في اللغة ما سكت زيد بخلاف المرور (قوله ومعنى مع) أي المصاحبة فذكره لها بذكر وعلايتها أن يصلح في وضعها مع ويغنى عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام أي معه أو مساهما وقد دخلوا بالكفر كذلك قال في المنفى وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسيح بحمدك بك فتعيل للمصاحبة والجساض للفعل أي سبحه حامدا له أي زهده عما لا يليق به وأثبت ما يليق به وقيل للاستعانة والجساض للفعل أي سبحه بما حده نفسه اذ ليس كل منزه بحمدك ولا ترى أن تسبيح المستزلة عطل كثيرا من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن السجري في قوله فسيح بحمدك بحمده واختلاف في سبحانك اللهم وبحمدك فتعيل جملة واحدة على زيادة الواو في أي في الباء ما ذكر وقيل جهتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء بخدوف أي وبحمدك سبحتك في أي ماض وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحول يريد أنه من إقامة المسبب وهو الجسد مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة اه بتصرف (قوله ومعنى عن) أي المجاوزة فيسئل ويختص حينئذ بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنباءكم وقيل لا بدليل يسمى نورهم بين أيبيهم وبأيبيهم أي وعن أيبيهم (قوله وعن الخ) متعلق بمعنى ومن قد فطن فاعله وتجاوزا بضم الواو مفعوله مقدم (قوله كما على الخ) مامصدرية وعلى مبتدأ خبره جعله لا لإطلاق وموضع عن ظرف لجعل خبر قياسي إلا أنه من غير مادته والجملة الاسمية صلة ما وان كان الغالب وصلها بالفعالية أي جعل على الخ (قوله للاستعلاء) أي العلو فالسبين والتاء زائدان لا للطلب وهو حقيق إن كان العلو على نفس المجرور حسا كمثل أنه أو بمعنى كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ومجازي إن كان العلو على ما يقرب من المجرور نحو أو أجد على النار هدى أي هادي ناميني قال الفارسي وأما نحو توكت على الله فن باب الاضافة والاسناد أي أضفت توكتي وأسندته إلى الله اذ لا يعاونه عليه تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازا (قوله للمجازاة) هي بعد شيء مذكورا وغيره عن مجرورها بسبب الحدوث قبلها فالاول رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس لتركن

للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين وللتعدي نحو ذهب بزيد ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وللتعويض نحو اشترى الفرس بالف درهم ومنه قوله تعالى أولئك الذين اشترؤا الحياة الدنيا بالآخرة ولا لصاق نحو صررت بزيد ومعنى مع نحو يعتك الثوب بطرازه أي مع طرازه ومعنى من كقوله شرب من ماء البحر أي من ماء البحر ومعنى عن نحو سأل سائل بعذاب أي عن عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة نحو فسيح بحمدك ربك أي مصاحبا حمدا ربك (ص) على للاستعلاء ومعنى في وعن وعن تجاوزا عنى من قد فطن وقد نجى موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جعل (ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا نحو زيد على السطح ومعنى في نحو قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أي في حين غفلة وتستعمل عن للمجازاة كثيرا نحو رميت السهم عن القوس ومعنى بعد نحو قوله تعالى لتركن

طابقا عن طبق أى بود  
طبق وبمعنى على نحو قوله  
لا اله الا الله لا أفضت في  
حسب

عنى ولا أنت ديانى فتخزوني  
أى لا أفضت في حسب  
على كما استعملت على  
بمعنى عن فى قوله

اذا رضيت على بنوقشير  
\* لعمر الله أعجبني رضاها  
أى اذا رضيت عني (ص)  
شبه بكاف وبها التعليل  
قد

يعنى وزائدا لتوكيد ورد  
(ش) تأتى الكاف للتشبيه

كثيرا كقوله زيد كالاسد  
وقد تأتى للتعليل كقوله

تعالى واذكروه كاهد اكم  
أى طمأنينة اياكم وتأتى

زائدة لتوكيد وجعل منه  
قوله تعالى ليس كمثل شئ

أى ليس مثله شئ ومما  
زيدت فيه قول روبة

لواحق الاقرباب فيها  
كالملق أى فيها الملحق أى

الطول وما حكاه الفراء انه  
قيل لبعض العرب كيف

تصنعون الاقط فقال كهين  
أى هينا (ص)

واستعمل اسمها وكذا عن  
وعلى

من أجل ذا عليهما من  
دخلا

(ش) استعملت الكاف  
اسما قليلا كقوله

بسبب الرى والثانى رضى الله عنك أى جازتك المؤاخنة بسبب الرضا المجرىة كذا كرا ومجاز  
كاخذت العلم عن زيد كانه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ فاده سم وكذا سائته  
من كذا كانه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوزته بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أجيب عما سأل بخلاف  
ما اذا لم يجب فلاولى أن يقال كانك لما سألت جاوزت المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجاوزته المالك مجاوزتك  
ايها فيصدق انه بعد شئ وهو السائل عن المجرور فتأمل (قوله طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ولم  
يذكر لها البصر برون غير المجاوزة وتأولوا غير هافى الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباعدة فى الشدة عن  
طبق فكل حال أعظم مما قبله (قوله لا اله الا الله) أى لله درابن عمك لخلف لام الجر واللام الاولى من  
الجلالة شندوا فيها وحذف المضاف وهو دروا ناب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف وأفضلت  
أى زدت ديانى بشدة التحية أى مالى والغائم بأمرى فتخزوني أى تسوسنى وتقهرنى وهو يسكون  
الواو تخفيفا للقافية وان كان منصوبا بعد فاء السببية وهو مرفوع عطفا على الجلة الاسمية قبله أى ما أنت  
ديانى فمأنت تخزوني (قوله اذا رضيت على) يحتمل انه ضمن رضى معنى عطف فعلى على بابها وقشير  
بالتصغير (قوله قديعى) التقليل بالنسبة الى التشبيه والافتعالها كثير كفى شرح الكافية (قوله أى  
طمانينة) أى فاه صدرية (قوله ليس كمثل شئ) أى لازوم المحال على عدم زياتها وهو اثبات المثل له  
تعالى لان النفي هو دالى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذ من الكاف لالى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ  
شئ فيكونان مثبتين ألا ترى ان قولك ليس كائن زيدا حديد لا يظهر اعلى ان زيدا بشاوان احتمل ان نفي  
المشابهة للابن لعدمه وانما زيدت الكاف فى الآية لتوكيد نفي المثل لان زياتها كعادة الجلة كذا قال  
الاكثر ومنع آخرون زياتها فغتهم من قال المثل بمعنى الصفة والذات أى ليس كصفته أو كذاته شئ  
والحقه قولهم منهم على انها باقية على حقيقة ما من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للبالغة فى  
التنزيه كفى قولهم مثلك لا يخل حيث نفوا البخل عن مثله والمراد لازمه أى أنت لا تبخل وعدوا عن ذلك  
تنزيها عن تعاق البخل به ولو على سبيل النقي فكذا فى الآية المراد لازمها وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل  
لكان هو مثله لانه المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله أما حقيقة المقتضية لاثبات  
المثل فلم يستمر اذ لا قد صرحوا بأنه لا يضر فى الكناية استحالة المدنى الحقيقي فضلا عن استعماله لازمه  
هنا ما ذكره وطالما كنت أجسد فى نفسى منه شيئا لان محصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة  
الآية وقد تقرر سابقا انها تقتضى اثباته ولذا أولوها بهذه الواجهة فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه  
يلزمان معا شئ واحد مع تصريحهم بان تنافى الوازم يقتضى تنافى المازومات وبفرض صحة ان كلا  
منهما لازم لما نقصر هاعلى هذا دون ذلك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكتفى فيه قوانا  
انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتل فيه وان كان  
الاول أقرب فظهر ما مر فى ليس كائن زيدا حديد لكن عارضه فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان  
له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل فى نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهى قرينة  
الكناية بخلاف المثال فتدبر ذلك فانه مما تحير فيه الافهام وقد أوضحناه والله الجمد (قوله لواحق الاقرباب)  
جمع لاحق بمعنى ضامر والاقرباب جمع قرب كعنى وقيل هى الخاصرة أو من الشاكاة الى مراق البطن  
والمق بفتح الميم والقاف الاولى الطول الفاحش مع رقة وهو مبتدأ خبره فيها أى الخيل كفى العيني بصفتها  
بضمور البطن والطول وقيل الضمير لجر الوحش (قوله اسما قليلا) خصه سيبويه والمحققون بالضرورة  
كقوله \* يضعكن عن كالجرد منهم \* أى عن سن مثل البرد الذائب وقوله  
بكالا قوة الشواء جلت فلم أكن \* لاواح الا بالكمى المقنع

وأجازه كثيرون منهم القارص اختياراً فهي في زيد كالأسماء مخبر مضافة للأسماء كافي المغنى أو متعلقة  
بمحذوف هو الخبر (قوله أنتهون الخ) الهمزة للاستكثار والشطط الظلم والجور وجملة وإن ينهى حال  
من وأنتهون وجملة يذهب حال من الطعن فإن قلت يحتفل في هذه الشواهد أنها حرف وهي ومجرورها  
صفة لمحذوف أي شيء كالطعن وبفرس كالقوة أجيب بأن حذف الموصوف بالظرف كالجمله موضع ليس  
هنا منها (قوله عند دخول من) ظاهره قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فإن قولك زيد على  
السطح وسرت عن البلد يحتفل الحرفية والاسمية فإذا دخلت من تعين الاسمية وكذا خبر من فإن عن  
جرت به على نادر وإذا جعل الماتن دخولاً شاهداً للاسمية لاضابطاً فكان الأولى للشارح موافقته ومما يرد  
أما إلى معنى المنتهى وترد منونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزمخشري والطبي وترد علا فعلاً  
ماضياً من العارو ومن أمر من المين وهو الكذب فاستكملاً أقسام الكلمة (قوله غدت الخ) أي  
سارت القطاة من عليه أي الفرج والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وهو زائدة صبرها عن الماء وهو  
ما بين الشرب إلى الشرب قال الدماميني يستعمل في الابل لكن استعاره لقطاة يروي خشبها بكسر الخاء  
وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذا أيضاً للابل لا للطير لأنها لا تصبر كذلك لكن ضربه مثلاً اتصل بفتح  
القومية وكسر المهملة أي نصوت أحشاً وهما من العطش وعن قبض عطف على من عليه وهو بفتح القاف  
وسكون التحتية بعدها ضامة مجمة قشر البيض الأعلى وزياء بزاء من مجمعتين مكسورة أولاهما وقد  
افتتح كقوله السيوطي وبينهما تحتية أرض غليظة ومجمل كقوله الفقير الذي لا يمتدئ فيه لعدم علاماته  
لا يئى ولا يجمع كافي القاموس وهو مجرور بضافة زياء إليه لانه لم يكن اسم المكان لا ينعته به عند  
البصريين فزياء مجرور بالكسرة لأن الإضافة تبطل منع صرفه بالالف الممدودة لأن يجعل بدلاً فيجبر  
بالفتحة (قوله دريئة) همزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثانٍ لاري وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي  
والطعن وفي شرح شواهد المغنى للسيوطي جواز باء موحدة بدل الهمزة (قوله حيث رفعها) بالبناء للفاعل  
وقوله وأوليا الفعل ماضٍ مجهول والالف نائب فاعله وهي مفعوله الثاني والفعل مفعوله الأول لأنه الفاعل  
معنى أي جعل الفعل واليالهما والمراد الفعل الماضي فلا يقال مديقوم لأن عاملها لا يكون الماضي فلا  
يجتمع مع المستقبل ولو قال وأوليا الجملة نحو مندعاً لشملة الجملة الاسمية أيضاً كقوله

فما زلت أبني الخير منذ أن يافع \* وليد اوكه لا حين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لأفيد (قوله اسم مبتدأ) وسوغه  
كونها معرفة في المعنى لأنها كان الزمان ماضياً كالمثال الأول فمعناها أول مدة عدم الرؤية كذا وإن  
كان حاضراً كالمثال الثاني أو معدوداً كإرأيت مذيوماً فمعناها نفس المدة أي مدة عدم الرؤية شهر أو  
يوماً (قوله وكذلك منذ) أي تكون مبتدأ ومعناها ما ذكرنا الخبر ما بعدها كذا وهو واجب التأخير  
فيهما إجراء لهما اسمين مجزاهما حرفين في التقديم على الزمان الآن اسمية منذ أغلب من الحرفية ومنذ  
بالعكس (قوله خبرين) أي ظرفيين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر هما بعد هما بمعنى  
ما لقيته مذيوماً بيني وبين لقائه يومان واعتراض بأن فيه ظرفية الشيء وهو يومان في نفسه وهو بل لأنها  
حيث نلت زمانية بمعنى بين وأجيب بأن هذا يرد على قولهم بيني وبين لقائه يومان وهو جائز بلا تكبير فما كان  
جواباً عنه فهو الجواب عن هذا ما بيني وحاصل الجواب أن الزمان المتخيل يكون ظرفاً للحقبة كافي  
قولهم أمس قبل اليوم أي في زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقاء أن هذا التفسير لا يطردقياً إذا قلت في يوم  
الاحد ما رأيت مذيوماً الجمعة لأن بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط وأجيب بأنه على حذف  
انما طغى أي الجمعة وما بعده إلى الآن وجملة مندو ما بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استئنافية

أنتهون وإن ينهى ذوي  
شططه كالطعن يذهب فيه  
الزيت والغلل  
فالسكاف اسم مرفوع  
على الفاعلية والعامل فيه  
ينهى والتقدير وإن ينهى  
ذوي الشطط مثل الطعن  
واستعملت على وعن  
اسمين عند دخول من  
عليهما وتكون علا بمعنى  
فوق وعن بمعنى جانب  
ومنه قوله  
غدت من عليه بعدنام  
ظموها اتصل وعن قبض  
بزياء مجهول  
أي غدت من فوقه وقوله  
ولقد أرايتي للراح دريئة  
بمن عن بمعنى تارة وأما  
أي من جانب يعني (ص)  
ومندو منذ اسمان حيث رفعها  
أوليا الفعل كجئت مذعاً  
وإن مجزاً في مضى فكمن  
هما وفي الحضور بمعنى في  
استين  
(ش) تستعمل مندو منذ  
اسمين إذا وقع بعدهما  
الاسم مرفوعاً أو وقع  
بعدهما فاعل فمثال الأول  
ما رأيت مذيوماً الجمعة أو منذ  
شهر تأذنا اسم مبتدأ خبره  
ما بعده وكذلك مندو مجوز  
بعضهم أن يكونا خبرين لما  
بعدهما ومثال الثاني جئت  
مذعاً فند



لا سربطة بالجملة الاولى وقيل انها مضافان مضافان بالجملة فامية لان المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف أى  
 مذ كان أى مضى يومان وهما متعلقتان بضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره الى أن التكلم فمضى ما رأيتهم  
 يوم الجمعة اتفقت الرؤية وقت وجود الجملة أو مضى واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم  
 حتى ينافى المقصود وكذا يقال فى سرت مذ كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أى فهو ظرف اضمون  
 ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت المارو يأتى فيه ماصر من ملاحظة  
 الاستمرار الى أن التكلم ليوافق المقصود وقيل انها مضافتان مبتدآن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن  
 مضاف اليها التقدير فى جئت مذ دعاء وقت المجى هو زمن دعائه وفى البيت المار أول وقت طلبي الخيرهو  
 وقت كوني بأفعا أى مقار بالبلوغ جملة من ادخل مستأنفة كاصر (قوله بمعنى من) أى البيانية هذا ان كان  
 مجرورهما معرفة كمثلها فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معا ولا تكون النكرة الاممودة لفظا كذا  
 يومين أو معنى كذا شهر ماصر من أنهما لا يجزان المبهم أى ما رأيتهم من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله  
 ان كان حاضرا) ولا يجوز فى الحاضر بعدهما الا الجر عندا كثر العرب أمال الماضى فبعد منه يترجح  
 جرو بعده من رفعه والراجح أن أصل مذ منه حذف النون تخفيفا بدليل ضمها للملاقاة كما كن كذا اليوم والا  
 لكسرت على أصل التخلص وبهضم يضمها بلا ساكن أصلا وقيل هما أصلا نطلقا وقيل عند كونهما  
 اسمين فقط (قوله وبعده من) متعلق بزيد بكسر الزاى ماض مجهول زمانا فاعله والضمير فى بقى  
 عائدا على ماى فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن العمل لانها لا تزيل اختصاصها بالاماء وانما يحكم  
 بزائدتها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهى موصول حرفى نحو بما نسوا يوم الحساب أى  
 بنسيانهم (قوله مما خطاياهم) الاولى التمثيل بقراءة مما خطياهم كفى المغنى لظهور جرحها لا يقال  
 يحتمل فى جميع ما ذكر ان ما لم معنى شئ والذي بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله  
 وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كذا نائب فاعل زائد ذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية لرب والكاف  
 (قوله فتكفهما) أى غالبا وحينئذ يندخلان على الجمل كما مثله (قوله فان الجر) جمع جاروسكنت  
 ميمه للضرورة وتخفيفا من الضم والحيطات مبتدأ خبره شروهم جماعة من تميم سمو باسم أبيهم الحبط  
 بفتح المهملة وكسر الموحدة أو بفتح حطين وهو الحارث بن مالك بن عمرو سمى به لانه أكل نباتا بالبادية  
 يسمى الزرق وهو الحنديق فأنه فتح بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتح حطين والمنفتح بطنه  
 يسمى الحبط بفتح فس كسر وجعل أبو حيان ما موصولا حرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية لا كافة  
 لانها لا تكف الكاف عنده أى ككون الحبطات شراخ (قوله بما الجمال) بالميم وهو فطوح الابل  
 مع رعاها والمؤنل لشدة الموحدة المعد للقدية والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر  
 الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجمال وحذف خبر العناجيج لعدم منه  
 ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسي يجب أن تجعل ما سماه منى شئ  
 والجمال خبر لمحذوف والجملة صفة ما فيهم حال أى رب شئ هو الجمال حال كونه فيهم ولم تجعل جملة الجمال  
 فيهم صفة لما لعدم الرابط فيها والغالب دخولها على الماضى نحو رب ما رأيتهم فى علم ترفعن ثوبى شمالات  
 أو المضارع المنزل منزله لتحقى وقوه نحو رب ما يود الذين كفروا كما أن الغالب على خبر المكفوفة كون  
 العامل فيما بعدهما ماضيا نحو رب رجلى كريم لقيته بل أرجب به بعضهم (قوله كالناس) ما زائدة والناس  
 مجرور بالكاف وقوله مجرور عليه الخ من الجرم وهو الظلم وروى مظلوم عليه وظالم (قوله ماوى الخ)  
 منادى صرخم ماوية وبالالتنبيه والشاهد فى بنماغرة حيث زيد فيها ولم تكفها عن جواراة والشعواء  
 بالعين المهملة أى الغاشية المتفرقة كاللذعة خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم أى الكى بالحديد

قوله

اسم منصوب المحل على  
 الظرفية والمامل فيه جئت  
 وان وقع ما بعدهما مجرورا  
 فهو ماصر فاسم معنى من ان  
 كان المجرور ماضيا نحو  
 ما رأيتهم مذ يوم الجمعة أى  
 من يوم الجمعة وبمعنى فى ان  
 كان حاضر نحو ما رأيتهم مذ  
 يومنا أى فى يومنا (ص)

وبعد من وعن وباء زيدا  
 فلم يعق عن عمل قدعها  
 (ش) أى زاد ما بعد من  
 وعن والباء فلا تكفها  
 عن العمل كقوله تعالى  
 مما خطاياهم أغرقوا وقوله  
 تعالى عما قبل ليصبحن  
 نادمين وقوله تعالى فيما  
 رجة من الله لنت (ص)  
 وزيد بعد رب والكاف  
 فكف

وقد يليهما وبجر لم يكف  
 (ش) تزايد ما بعد الكاف  
 ورب فتكفهما عن العمل  
 كقوله

فان الجر من شر المطايا  
 كما الحبطات شر بنى تميم  
 وقوله رب بما الجمال المؤنل  
 فيهم \* \* \* \* \* \* \* \* \* \*  
 \* \* \* \* \* \* \* \* \* \*  
 المهار وقد تزايد بعدهما فلا  
 تكفهما عن العمل وهو  
 قليل كقوله

ماوى ياربناغارة \*  
 شعواء كاللذعة بالميسم  
 وقوله ونصبر مولانا ونعلم  
 انه

كالناس مجرور عليه وجارم

(ص) وحذفت رب جرت بعد بل \* والفاء بعد الواو شاع هذا العمل (ش) (٢٣٥) لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء

عمله الاثر رب بعد الواو فيها  
سند كره وقد ورد حذفها  
بعد الفاء بل قليلا فمثاله  
بعد الواو قوله  
وقام الإعماق خاوي المنحرفن  
ومثاله بعد الفاء  
فمثلك حبلى قد طرقت  
ومرضع  
فالهيئة عن ذي تمام محول  
ومثاله بعد بل قوله  
بل بالدمع الفعاج قتمه \*  
لا يشتري كتابه وجهه  
والشائع من ذلك حذفها  
بعد الواو وقد شذ الجرب رب  
منحذوفة من غير ان يتقدمها  
شيء كقوله

رسم دار وقفت في طاله \*  
كدت أقضي الحياة من جاله  
(ص)

وقد يحذف سوى رب لدى \*  
حذف و بهضه يرى مطردا  
(ش) الجر بغير رب محذوف  
على قسمين مطرد وغير  
مطرد فقبح المطرد كقول  
رؤية لمن قال له كيف  
أصبحت خير والحمد لله  
التقدير على خير وقول  
الشاعر

إذا قيل أي الناس شرف قبيلة \*  
أشارت كليب بالأصابع  
أي أشارت إلى كليب وقوله  
وكرية من آل قيس ألقته  
\* حتى تبدخ فارتقى الاعلام  
أي فارتقى إلى الاعلام

(قوله) وحذفت رب جرت الخ) صريحه كالشراح ان الجر بعد المذكورات رب المحذوفة لاجها وهو  
الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في بل والفاء وله لم يعتبر ما نقل عن  
بعضهم من أن الجر بهما النيات بهما من باب رب كما قال الكوفيون في الواو (قوله قليلا) أخذه من تقييد  
المصنف الشيعي بالواو لكنه بعد بل أقل من الفاء ومع التجرد أقل منهما (قوله فذلك الخ) محذور رب  
المحذوفة وهو مفعول طرقت أي أقيمتها ليلًا وحيل بدل منه ومرضع عطف عليه وألحيتا اشغلتها عن ذي  
تمام أي عن ولد ذي تمام أي تعاريد معلقة عليه بخوف العين والمحول بضم الميم أي عمره حول ويروي  
مغييل بضم الميم وسكون الميم المجمة وفتح الياء التحتية وهو الذي توثق أمه وهي نرضع وانما خص الحبل  
والمرضع لانهما أزهدهما للنساء في الرجال ومع ذلك تعلقتا به وماتتا اليه (قوله بل بلد) أي رب بلد والفعجاج  
بكسر الفاء جمع فجج بفتحها وهو الطريق والقم بفتح القاف والمنانة الفوقية الغبار كالقمام والقم بفتح  
فسكون وجهه بفتح الجيم أصله جهر ميه بياء النسبة وهي بسط تنسب إلى جهرمة قرية بفارس خلف بيا  
النسبة للضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطع في بيت بعده (قوله رسم دار) بالجر أي  
رب رسم دار وهو ما بقي من آثارها لا صقا بالأرض كالرماذ والذلل ما شخص أي ارتفع من آثارها كالوتد  
والانافي وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أي من أجله وأعظم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى من أجل  
وبمعنى عظيم وحقيق أيضا وأما جلال البناء على السكون فخر بمعنى نعم (قوله كتول رؤبة) بضم الراء  
وسكون الهمزة ابن الججاج وهو من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من أمضغ العرب للشيخ والقيصوم  
يريد بذلك تحقيق كونه بدو لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يعضهما إلا دميون تصرح (قوله على  
خير) أي أو بخير (قوله أشارت كليب) بالجر مصغرا اسم قبيلة والأصابع فاعل أشارت أي أشارت الأصابع  
بالأ كلف إلى كليب والباء ما يعني مع أي مع الأ كلفا وهو مقلوب أي أشارت الأ كلف بالأصابع (قوله  
وكرية) أي ورب رجل كرية والتاء للبالغة على غير قياس لان أمثلهما فاعلة كسبابة وفعله كفرة  
ومفعلة كهمذارة وليس منها فاعلة كما في العيني وان المعنى ورب نفس كرية وكرية في ألقته على تأويلها  
بالشخص وقيس بمنع الصرف للعامة والتأنيث على معنى القبيلة وألقته بفتح اللام من باب ضرب أي أعطيته  
الفاو أما ألقته بالكسر في معنى أحببته وتبدخ بمثناة فوقية فوحدة ففججتين بمعنى تكبر وارتفع من البدخ  
بفتح الحتين وهو الكبر والأعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جر به إلى محذوفة (قوله والمطر دالح) منه لفظ  
الجلالة في القسم بدون تعويض عن الباء نحو أولئك لأعلن ولكي المصادر بفتح حيث بقدر قبائل اللام جارة طامع  
صلتها وان أن مع صلتهما لانهما في محل جر بالحرف المقدر عند التخليل والكسائي أما عند سيديوه فحلها  
نصب بنزع الخافض وكذا يطر دالح في بعض ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استهفهام نحو زيد بالجر  
جواب لمن قال بمن مررت ونحو أزيد بن عمرو جوا بالمررت بزيد أو بعد تخصيص كهلاد ينار لمن قال جئت  
بدرهم أو شرط كأمير بأيهم شئت ان زيدا وعمرو بالجر أو عطف نحو وفي خلفكم ما يثبت من دابة آيات  
لقوم يوقنون واختلاف أي في اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس محذور بالمطف على خلفكم لثلاث  
يعطف على معمولي عاملين مختلفين العاملان في والابتداء والمعمولان خلفكم وآيات ونحو قوله

ماحب جلدان هجرا \* ولا حبيب رافة فيجرا  
أي ولا حبيب ونحو ذلك وكذا يطر دالح في المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله  
بدالي أني لست مدرك ما مضى \* ولا سابق شيئا إذا كان جائيا  
بحر سابق على توهم الباء في مدرك (خاتمة) لا بد لك من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق

والمطر دكقولاك بكم درهم اشتريت هذا فدرهم محذور عن محذوفة عند سيديوه والتخليل وبالإضافة عند الزجاج وعلى منه سيبويه  
والتخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهذا مطرد عند هاتين عيز كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر

تعلق به لان الظرف لا بد له من شئ يقع فيه والجار موصل معنى الفعل الى الاسم فالواقع في الظرف والموصل  
منه الى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو اما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولوناً ولا نحو  
وهو الله في السموات وفي الأرض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأوله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم واما مشير  
الى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فبنعمة متعلق بما لأنها تشير الى معنى الفعل وهو النفي بناء  
على جواز التعلق بحروف المعاني ومنه ب الجهور ومنه فالمتعلق هو الفعل الذي تشير اليه أى انتفى جنونك  
بنعمة ربك والله أعلم

( تم الجزء الأول من حاشية الخضرى على ابن عقيل و يليه الجزء الثانى وأوله الاضافة )

( فهرست الجزء الأول من حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل )

صفحة	صفحة
خطبة الكتاب ٢	أعلم وأرى ١٥٦
الكلام وما يتألف منه ١٢	الفاعل ١٥٨
المعرب والمبني ٢٥	النائب عن الفاعل ١٦٧
النسكرة والمعرفة ٥١	اشتغال العامل عن المفعول ١٧٢
العلم ٦١	تدعى الفعل ولزومه ١٧٨
اسم الإشارة ٦٧	التنازع في العمل ١٨٢
الموصول ٦٩	المفعول المطلق ١٨٦
المعرف باداة التعريف ٨٣	المفعول له ١٩٤
الابتداء ٨٨	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً ١٩٦
كان وأخواتها ١١٠	المفعول معه ٢٠٠
فصل في ما ولاولات وان المشبهات بايس ١١٨	الاستثناء ٢٠٢
أفعال المقاربة ١٢٣	الحال ٢١٢
ان وأخواتها ١٢٨	التمييز ٢٢١
لا التي لنفي الجنس ١٤١	حروف الجر ٢٢٦
ظن وأخواتها ١٤٧	

( تمت )



# حاشية الخصري

على شرح ابن عقيل  
على الفية ابن مالك

دار الفكر

للمطبعة والنشر والتوزيع

## الجزء الثاني

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف  
جميل حرى مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى  
أفاض الله عليه سبحانه ورحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين  
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام  
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمهما الرحيم  
المالك آمين

---

﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

---

﴿ هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوالت على نسخة المؤلف ﴾



تعلمو العربية وعاموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(الاضافة)

هي اغة مطلق اسناد شيء الى ما قبله أو نسبته اليه واصطلاحاً نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجراً بذا وان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلة الثاني من الاول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه كنبون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجراً بذا ويسمى الاول مضافاً والثاني مضافاً اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لـكل منهما قال يس وعينها ياء لاخذها من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه أي فأصلها ضيف ككرام فعل بهما فعمل باقامة واجازة وسيأتي في ابنية المصادر (قوله نونا تلي الاعراب) أي حرف الاعراب وهي نون المثني والجمع وما ألحق بهما بخلاف نون بساين وشياطين فلا تحذف للاضافة لانها تلي الاعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى انها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للحل وان كان الاصح أن الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجود الامتأخر عنه اه وظاهر أن المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفتها بالاعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معربة ولا مبنيّة فوصف الحركة بكونها اعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أي تريد اضافته وقوله احذف أي ان كان ما ذكر موجوداً والا فلا تحذف في نحو ابيك وذوي مال لعدم النطق بالنون ولا في نحو أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشاكلة الفعل في الاول والحرف في الثاني ولوجود ال في الثالث الآن يراد الحذف لفظاً أو تقديرًا وانما وجب حذفهما لدالتهما على تمام الكلمة وانفصالهما عما بعدهما والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سيناً) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جبل بالشأم ويقال طور سينين وهو مثال لحذف التنوين (قوله وانومن أرفى) أي معناهما وهو بيان الجنس المشروب بتبعيض والظرفية وليس المنوي لفظهما اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره (قوله اذ لم يصلح) أي بحسب القصد بأن أريد الظرفية في بيع البلد وحصر المسجد والتبعيض في مصارع مصر وقوله لمساوى ذينك أي مما لم يرد فيه ذلك بأن أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة فهي على معنى اللام لان الظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكاه أفاده يس وهذا يعلم ان

(ص)

(الاضافة)

نونا تلي الاعراب أو تنويناً \* مما تضيف احذف كطور سيناً والثاني اجور وانومن أرفى اذا \* لم يصلح الاذاك واللام حيناً لمساوى ذينك واخصص أولاً \* أو أعطه التعريف بالنون

ولا

(ش) اذا أردت اضافة اسم الى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الاعراب وهي نون التثنية أو الجمع وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجب المضاف اليه فتقول هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه واختلف في الجاز للمضاف اليه فقيل هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أرفى وقيل هو مجرور

بعضهم انها تكون أيضا بمعنى من أوفى وهو اختيار المصنف الى هذا أشار بقوله وانومن أوفى الخ وضابط ذلك انه اذا لم يصاح الاتقدير من أوفى فالاضافة بمعنى مانعين تقديره والا فلاضافة بمعنى اللام فيتعين تقدير من ان كان المضاف اليه جنس المضاف نحو هذا ثوب خز وخاتم حديد التقدير هذا ثوب من خز وخاتم من حديد ويتعين تقدير في ان كان المضاف اليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو أعجبتني ضرب اليسوم زيدا أي ضرب زيد في اليوم ومنه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تر بصر أربعة أشهر وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار فان لم يتعين تقدير من أوفى فالاضافة بمعنى اللام نحو هذا غلام زيد وهذه يد عمرو أي غلام لزيد ويد عمرو وأشار بقوله واخصص أولا الخ الى ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة فغير المحضة هي اضافة الوصف المشابه للفعل المضارع الى معجوله كما سيند كرم بهد وهذه لا تقيس الامم الاولى تخصيصا ولا تعريفا

نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الارادة وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازا عقليا كما أطلقوه بل ان أراد اختصاص الظرفية فلا مجاز أصلا واختصاص الفاعلية يجعل الليل ما كرا كان فيه مجازة على في النسبة الاضافية كما يكون في الاسنادية كيزم الامير الجند وفي الايقاعية كنومت الليلة أي أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين حيث أوقع الاطاعة على الامر وهي لا مرفق أمل (قوله بالمضاف) هو مذهب سيبويه والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله ولانه يقتضى المضاف اليه ويطلبه كطلب العامل معموله مع تضمينه معنى الحرف الجار فلا يرد أن الاسماء المحضة لاحظ لها في العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر (قوله عند جميع النحويين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تبعه ابن درستويه ان الاضافة ليست على تقدير حرف أصلا والالزام أن غلام زيدا يساوي غلام زيد وليس كذلك فان معنى المعرفة غير النكرة وأجيب بأن قولنا غلام زيدا ليس تفسيرامطابقا من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف) اختيار ولده والرضي وغيرهما مذهب سيبويه والجمهور انها بمعنى اللام أو من فقط وما أروهم معنى في محمول على اللام توسعا فمضى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملازمة الوقوع فيه وكذا مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر في الظرف وانما لم ترد التي بمعنى من الى اللام كقوله به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحق أن تجعل قسمها مستقلا بخلافها بمعنى في فقليلة فردت الى اللام تقديلا للاقسام فتحصل ان الاقوال أربعة (قوله جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثاني عن الاول فلا حاجة لجعله شرطا ثانيا بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزئي وصحة الاخبار تخرج الاول فيحوي على يدو بعض القوم على معنى اللام لان عدم صحة الاخبار ما على ما نقله في الجمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء بالبعضية فعلى معنى من ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف اضافة الاعداد الى المعدادات كثلثه دراهم والمقادير الى المقدرات كسبعة ارض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسي على معنى اللام وأما اضافة عدد الى عدد كثلثه فمقتضى ان لا يعنى من ولا يضر في صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة بمئات (قوله ظرفا) أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازا كما كسر الليل يا صاحبي السجن (قوله بمعنى اللام) أي ان لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه فيمكن في افادة مدلولها وهو الاختصاص وهذا يرتفع الاشكال عن مواد الاضافة اللامية كما في الجامي وقد يصح اظهارها عند ابدال اللفظ بمرادفه أو مقاربه كذى مال وعند زيد ومع بكر وكل رجل لانه بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل ومن اللامية لاضافة اللفظية كما صرح به ابن سني والشاويين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها ليست على معنى حرف ولا يدل لاول ظهورها في فعال لما يربد حافظات للغيب لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص (قوله تخصيصا) ليس المراد به ما يشمل التعريف بل فلة الاشتراك فقط فلا يرد أن التعريف داخل فيه فكيف يجوز قسمه (قوله وتعريفا) أي نوعا من أنواعه المقررة في الفان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلا لخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا يعرف نتيجة في الابهام وكذا نحو رب رجل وأخيه وكما فة وفصيلها وجاء وحده لان رب وكما لايجوز ان المعارف فهماني تأويل أسخله وفصيل لها وقيل معرفتان للباسح في التابع وأما وحده فخال وهو واجب التشكيك وهل الاضافة الى الجمل تفيد التعريف لانها تأتي تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدأها والتخصيص لان الجمل نكرات استظهر الروداني الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر

على ما سيبين والمحضة ما ليست كذلك وهذه تفيد الاسم الأول تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة نحو هذا غلام امرأة وتعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو هذا غلام زيد (ص)

عن التأويل وظاهر أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التأويل والا كانت لا تخصيص  
 (قوله وان يشابه الخ) هذا كالاقتناع من قوله واخصص أو لا الخ وكفى به فعل من المضارع مطلقا (قوله  
 وصفا) حال من المضاف لازمة لأنه لا يشابه يفعل الا حيزا (قوله كبر راجينا) استشهد على أن رب  
 نصرف ما بعده المضي وازدافا لوصف الماضي محضة وبه نظر لان الذي يجب منه عندنا لا كثير هو العامل  
 في محل المجرور لا المجرور نفسه وقال في السبيل لا يلزم نضي عاملها ولا وصف مجرورها فتدبر (قوله وذى  
 الاضافة الخ) ذى اسم اشارة مبتدأ والاضافة نعتة أو بدل منه والمراد اضافة الوصف لمعموله رجلة اسمها  
 لغظية خبره وكان يسمى بذلك رجوع فأنتم اللفظ بتخفيف أو تحسين تسمى غير محضة لانها في تقدير  
 الانفصال بالضمير المستتر في الوصف وبجارية لانها الغير الغرض الاصل من الاضافة وهو التخصيص أو  
 التعريف (قوله محضة ومعنوية) أى وحقيقية لنظير ما قبله وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد في  
 التسهيل ثالثا هو تشبيهة بالمحضة وحصره في سبعة أنواع منها اضافة الموصوف للمفقتة والمسمى الى اسمه  
 وعكسهما كما بينه الاشموني (قوله كل اسم فاعل) منه أمثلة المبالغة كشراب العسل (قوله بمعنى  
 الحال الخ) أى لأنه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل المفعول به والفعل لا يعرف فكأنما هو  
 بمعناه فاضافته لمعموله لا تفيد الا التخفيف بخلاف الماضي أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل  
 المفعول به بل بعده عن المضارع فهو مضاف لغيره معموله فيتعرف به فإن كان بمعنى الاستمرار فقال الرضى  
 هو كالحل وقال السعدى في شرح الكشف دافعا للتناهي بين كلاميه في مالك يوم الدين وجعل الليل سكنا  
 الاستمرار محتوي على الازمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضي فلا يعمل ويتعرف بالاضافة كمالك يوم  
 الدين بدليل وصف المعرف به وتارة يعبر بجانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاء الليل سكنا  
 وذلك لثلاث لا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بحذف أى يجعله  
 سكنا والتعويل على القرائن والمقامات اه وفي الامامي وغيره ما يوافق واخبار السعيد في دفع التناهي  
 ان الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتى وفي جعل الليل تجددى بتعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته  
 لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفي حواشى السعدى انما وصف بمالك المعرفه لان اضافة الوصف  
 الى الظرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله في جعل الليل سكنا مع قولهم بانها لفظية لان الليل  
 مفعول جعل لا ظرف بخلاف يوم فانه ظرف لمالك اذا معنى مالك الامى والنهي في يوم الدين بدليل قراءة  
 ملك فتدبر (قوله أوصفة مشبهة) هى مادل على فاعل الحدث وأفاد الدوام سواء وزنت المضارع أم لا  
 واسم الفاعل هو ما وزن المضارع وأفاد الحدوث فان أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقية على ما في  
 التوضيح وغيره وقال الزمخشري وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع أصلا وما أريد به الدوام مما رزقه  
 كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة فاعلم ان الحقت بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم  
 يقيد بها الشارح بتفسير الماضي كسابقها لانها الدوام أبدا ولا تكون للماضى وحده أصلا ومقتضاء ان  
 اضافتها لفظية أبدا وهو ما في الرضى والتبصر مع قيل لانها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك اذا أفاد  
 الاستمرار وقال الرضى لانها جائزة للعمل أبدا امارفعا أو منصوبا أو ماسما للفاعل والمفعول فمعها ما في مرفوع  
 جائز مطلقا لان أدنى رائحة الفعل يكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى  
 مرفوعهما معنى لفظية أبدا كضامر بطنه وسود وجهه وأما عملها المنصب فيحتاج الى شرط الحال أو  
 الاستقبال أو الاستمرار ليشبه المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقوى على عمل المنصب واضافتهما حينئذ لفظية  
 دون الماضي لبعده عنه فلا يقوى على العمل فاذا أضيف لمنصوب معنى كان مضافا لغيره معموله فتعرف به  
 وهذا ظاهر ان قلنا ان الوصف الاستمراري اضافة لفظية بالانفصال كما هو ظاهر اطلاق الرضى أمارا على ما مر

وان يشابه المضاف بفعل \*  
 وصفا فعن تفكيره لا يعزل  
 كبر راجينا عظيم الامل \*  
 مروع القلب قليل الحيل  
 وذى الاضافة اسمها لفظية \*  
 وتلك محضة ومعنوية  
 (ش) هذا هو القسم الثاني  
 من قسمي الاضافة وهو غير  
 المحضة وضبطها المصنف بما  
 كان المضاف فيه وصفا يشبه  
 يفعل أى الفعل المضارع  
 وهو كل اسم فاعل أو مفعول  
 بمعنى الحال أو الاستقبال  
 أو صفة مشبهة ولا تكون  
 الا بمعنى الحال فنال اسم  
 الفاعل هذا ضارب يد  
 الآن أو غدا وهذا راجينا  
 ومثال اسم المفعول هذا  
 مضروب الأب وهذا مروع  
 القلب ومثال الصفة المشبهة  
 هذا حسن الوجه وقليل  
 الحيل وعظيم الامل فان  
 كان المضاف غير وصف  
 أو وصفا غير عامل فالاضافة  
 محضة

كالمصدر نحو عجبت من ضرب زيد وأسم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس وأشار بقوله فعن تنكيره لا يعزل إلى أن هذا  
 القسم من الإضافات أعني غير المحضة لا ينفيد تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل ربه عليه وإن كان مضافا لغيره نحو ربه راجعا لتوصيفه بالنكرة  
 تعريفا لقوله تعالى هذا يا أيها السكينة وإنما تنفد التخصيف ففائدته ترجع إلى (٥) اللفظ فذلك سميت بالإضافة فيه

لفظية وأما القسم الأول  
 فيفيد تخصيصا أو تعريفا  
 كما تقدم فذلك سميت  
 بالإضافة فيه معنوية وسميت  
 محضة أيضا لأنها خالصة  
 من نية الانفصال بخلاف  
 غير المحضة فإنها على تقدير  
 الانفصال تقول هذا ضارب  
 زيد الآن على تقدير هذا  
 ضارب زيد ومعناها  
 متحد وإنما أضيف طلبا  
 للتخفيف (ص)

ورصد اللفظ المضاف  
 مقدر

ان وصلت بالثاني كالجهد  
 الشعر

أو بالذي له أضيف الثاني \*

كر هذا الضارب رأس الجاني  
 (ش) لا يجوز دخول

الألف واللام على المضاف  
 الذي أضافته محضة فلا

تقول هذا الغلام رجل  
 لان الأضافة معاقبة للألف

واللام فلا يجمع بينهما  
 وأما كانت أضافته غير

محضة وهو المراد بقوله  
 بهذا المضاف أي بهذا

المضاف الذي تقدم الكلام  
 فيه قبل هذا البيت

فكان القياس أيضا  
 يقتضي أن لا تدخل الألف

واللام على المضاف فيسهل  
 لما تقدم من أنهما متعاقبان لكن لما كانت الأضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه

كالجهد الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف إليه المضاف إليه كزيد الضارب رأس الجاني فان لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على  
 ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسئلة

ان وجدى بك الشديدا راني \* عاذرافيك من عهدت عدولا  
 وبان الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال  
 للوصف غير العامل ومنه فعل التفضيل لانه لا يعمل في المفعول به فإضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل  
 نعتة بالمعرنة (قوله لا ينفيد تخصيصا) أي لحصوله بالمعمول قبل أن يضاف إليه (قوله التخفيف) أي  
 بخلاف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وأصله ضارب زيد أو المقدر نحو حواج بيت الله أو حذف نون  
 المشي والجمع وحصر فائدتها في التخفيف إنما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والافتقار لرفع القبح أيضا  
 كما في الحسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلوا الصفة عن ضمير الموصوف وفي نسبة تشبيه بالمفعول به قبح  
 اجراء وصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخاوص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر  
 لعدم فائدته بل الأول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تمييز لانه نكرة (قوله على تقدير الانفصال)

أي بالضمير المستتر في الوصف كما في (قوله بهذا المضاف) أي المشابهة بفعل فالمضاف بدل من اسم الإشارة

أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أي لان المقصود الأصلي من الأضافة التعريف فيلزم من دخول ال

تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفين على شيء واحد (قوله من انهما) أي الأضافة وأل (قوله بشرط الخ)

اعترض بانه لا فائدة للأضافة حيث لا تخفى لانه لا يرفع فيه ولا يرفع قبح لان الوصف متعدي فلا يرفع في

نصبه المفعول به فكان القياس منع الأضافة كما منع في الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما في

وأوجب بان هذا الشرط بحسب الاصلة إنما هو لجواز إضافة الصفة المشبهة للمحلاة بال كالحسن الوجه لانه

رفع القبح فيها لا يكون الا بذلك الشرط كما في حمل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لا شرا كهم في

تعريف الجزأين كما جازها عليه في جواز النصب وان كان قبيحا فيها أو أيضا ليعكون دخول ال على المضاف

الذي هو خلاف الأصل كالشكاكة (قوله أو على ما أضيف إليه) أي لان المضاف والمضاف إليه كالشيء

الواحد فذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبد

الجاني وبقي من صور الجواز الأضافة إلى مضاف لضمير ما فيه أل كقوله \* الودانت المستحقة صفوه \*

وأوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسمع والأفصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله

امتنعت المسئلة) أي مسئلة الأضافة ووجب النصب وأجاز الفراء الأضافة للمعارف مطلقا كالضارب زيد

والضارب هذا والضارب في يجوز نصب الثلاثة أو جازها بالأضافة بخلاف الضارب رجل فيمتنع النصب  
 لا امتناع إضافة المعرنة للنكرة ووافقه المبرد والرامي في الضمير دون غيره لكن أوجب فيه الجر ومذهب  
 سيبويه ان الضمير كالظاهر الخالي من أل يمتنع فيه المفعولية ان كان الوصف محلي بها كالضارب بك فقد

فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا اذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة للذكر  
ويدخل في هذا المفرد كما مثل وجمع التكسير نحو الضارب أو الضارب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة المؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام  
الرجل فان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع السلامة المذكور كفي وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف اليه وهو المراد بقوله (ص)  
وكونها في الوصف كان ان وقع \* مثنى أو جمعاً سيئله اتبع (ش) أى وجود الالف واللام في الوصف المضاف

شرط الاضافة و يمين فيه الجران كان مجرداً كضاربه لفقد التنوين وأما الضاربك والضارب بود فالجرف فيه  
جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى أو جمعاً وكذا النصب أيضاً ولا يمنع منه حذف النون لانها قد  
تحذف مع نصب الظاهر تخفيفاً كما تحذف في الاضافة كقوله

الفارق والحق للبل به \* والمستعملو كثير ما ذهبوا

بنصب الحق وكثير ورد ذلك جماعة بان الاصل ان لا تسقط النون الا للاضافة فلا يدخل عنه الا اذا تعين غيره  
بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هذا وظاهر منه سيئويه تعين النصب في نحو الرجل أنت  
الضارب به وان عاد الضمير لما فيه ال ولينظر الفرق بينهما وبين الودأنت المستحقة صفوه فان هذا أولى منها  
لغيره من المضاف فتأمل (قوله) فلا تقول هذا الضارب رجل أى لا تنفاه فائدة الاضافة وليس له ما يحمل  
عليه بخلاف ما مر فيجب نصب رجل مفعولاً للوصف وكذا زيد عند غير الفراء (قوله) وكونها في الوصف  
الحج الجارية تعلق بالسكون ان كان تاماً خبره من حيث النقصان ان كان ناقصاً وكان خبره من حيث  
الابتداء وان وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقة محذوف أى وجود ال في المضاف يكفي  
في اغتفاره وقوعه مثنى الحج وقيل ان وقع مبتدأ ثان خبره كاف والجملة خبر السكون حذف رابطها أى في  
اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتسكون شرطية حذف جوابها للدلالة ما قبلها عليه وعليه حل  
الشارح أى ان وقع الوصف مثنى أو جمعاً فوجود ال فيه مفعول عن وجودها في المضاف اليه لكن فيه أن  
السكافي عن وجودها في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف بل وقوعه مثنى الحج لان وجودها في  
المضاف خلاف الاصل فيحتاج لسوغ وهو مشاكلة كونها في المضاف اليه كاسر أو وقوعه مثنى أو جمعاً  
لانها لم يطال بالثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتج لاتصالها بالمضاف اليه فأعاده الصبان (قوله) ولا يضاف  
اسم الحج في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه عما بعده وعليها شرح الاشموني (قوله) لمابه انعمه معنى  
أى فقط كقمع برأومعنى ولفظاً كزيد مراد به ما ذات واحدة فيجب فيهما الاتباع على التوكيد  
اللفظي وخرج عنه المشترك المتحد للفظ دون المعنى لفظياً كان كمين العين وزيد مراداً بهما  
ذاتان أو معنوياب كالباب وابن الابن فان ذلك صحيح سائق (قوله) وما ورد الحج مقتضاه كالتن انه  
يقتصر في ذلك على المسموع وان التأويل المذكور انما هو تخريج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ  
لارتكاب ما مثله ولا ينافي ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله وان يكونا مفردين فاضف لان معناه أبقى الاضافة  
الواردة مؤولاً لها بما هنا كما أسلفناه هناك (قوله مؤولاً) أجازة السكوفيون بل تأويل بشرط اختلاف  
اللفظين (قوله) فيؤول الاول بالمسمى الحج أى اذا كان الحسب مناسبتاً للمسمى فان ناسب الاسم  
ككتبت سعيد كرز عكس التأويل أى كتبت اسم هذا المسمى (قوله) كيوم الخميس فيه أنه ليس من  
الترادفين بل من اضافة الأعم للأخص وهي جائزة لفادتها تخصيص الأعم وأما عكسها فمستنع (قوله) حبة  
الحقء بالمسمى الرجل ووصفت بالحق لانها تنبت في مجارى الماء فتثمر بها السيول فتقطعها وتطوؤها الاقدام  
وفي القاموس بقلة الحقء بدل حبة وتأويلها أن يقال الاصل بقلة الحبة الحقء ولا شك أن الحبة التي هي رز

اذا كان مثنى أو جمع  
سلامة اتبع سبيل المثنى  
على حذف المثنى وهو جمع  
المذكر السالم مفعول عن  
وجودها في المضاف اليه  
فتقول هذان الضاربا  
زيد وهو لاء الضارب بوزيد  
وتحذف للاضافة النون  
(ص)

ولا يضاف اسم لمابه انعمه  
معنى وأول موها اذا ورد  
(ش) المضاف يتخصص  
بالمضاف اليه أو يعرف  
به فلا بد من كونه غير اذلا  
يتخصص الشيء أو يعرف  
بنفسه ولا يضاف اسم لما  
اتحد به في المعنى كالترادفين  
وكالموصوف وصفته فلا  
يقال قبحر ولا رجل قائم  
وما ورد موها لذلك مؤول  
كقوله سعيد كرز  
فظاهر هذا أنه من اضافة  
الشيء الى نفسه لان المراد  
بسعيد كرز فيه واحد  
فيؤول الاول بالمسمى  
والثاني بالاسم فكانه قال  
جاءني مسمى كرز أى مسمى  
هذا الاسم وعلى ذلك يؤول  
ما أشبهه هنا من اضافة  
الترادفين كيوم الخميس

الرجلة

وأما ما ظاهراً اضافة الموصوف الى صفته فيؤول على حذف

مضاف اليه موصوف بذلك الصفة كقوله حبة الحقء وصلاة الأولى والاصل حبة الحقء وصلاة الساعة الأولى فالحقء صفة للبقلة  
للاحبة والاولى صفة للساعة لالاصلة ثم حذف المضاف اليه وهي البقلة والساعة وأقيمت صفته مقامه فصارت حبة الحقء وصلاة  
الأولى فلم يضاف الموصوف الى صفته بل الى صفة غيره



(ص) وربما أكتسب ثان أولاً \* تأنيثان كان الحذف موهلاً (٧) (ش) قد اكتسب المضاف المذكور من

المؤنث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض أصابعه فصيح تأنيث بعض لاضافته إلى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء بأصابع عنه فتقول قطعت أصابعه ومنه قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفوت

أعاليها من الرياح النواصم فانت المر لاضافته إلى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفوت الرياح وربما

كان المضاف مؤنثاً فاكسب التأنيث من المذكور المضاف إليه بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فالرحمة مؤنثة واكتسب التأنيث من المضاف إليه تعالى فان لم يصحح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث فلا تقول خرجت غلام همداناً لا يقال خرجت همداناً يفهم منه خروج الغلام (ص) وبعض الاسماء يضاف أبداً وبعض ذاتيات لفظاً مفرداً

(ش) من الاسماء ما يلزم الاضافة وهو قسمان أحدهما

الرجلة توصف بالحق كما توصف به نفس الرجل لانهما من جملة ما يثبت في الجساري فكل من العبارتين موهوم لاضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلهم من اضافة الاعمال للاخص فلا يحتاج لتأويل باعتبار أن الحقاء صار كالعالم على تلك البقعة وان كان خلاف الظاهر واعلم أن التأويل في هذه المذكورات يصير الاضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص (قوله موهلاً) بفتح الهاء من أو هله لسكونه يعني أهله أي جهة أهله والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلاً في نفسه للحذف فهو من اطلاق المسبب وهو التأهيل وإرادة سببه وهو كونه أهلاً (قوله وإقامة المضاف إليه إلخ) ههنا مع ما بعده تفسيراً لصاحبه لا الحذف وليس شرطاً مستقلاً أي معنى كونه صالحاً للحذف أنه يستغنى عنه في إفادة المعنى المراد بالمضاف إليه ويشترط أيضاً كونه بعضاً من المضاف إليه أو كونه أهلاً أو نحو قطعت بعض أصابعه يلتقطه بعض السيارة \* كما شرفت صدر القنطرة من الدم \* والثاني كمر الرياح الآتي وكقوله

أتى الفواحش عندهم معروفة \* ولديهم ترك الجليل جميل

زاد الدمايني أو كونه كل المضاف إليه نحو يوم تجد كل نفس فلا يقال أعجبتني يوم العروبة لان المضاف ليس كلاً ولا بعضاً ولا كبعض وان كان صالحاً للحذف (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشياً كاهتزت رماح تسفوت أي أماتت وصر الرياح أي صرورها فاعله وفيه الشاهد (قوله فاكسب التأنيث) أي بالشروط المذكورة في كلام المتن اكتفاءً ومما يكتسبه المضاف أيضاً ما من من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصدير كغلام من عندك والجمع كقوله

فما حب الديار شغفن قلبي \* ولكن حب من سكن الديارا

أو البناء بالاضافة إلى مبنى كما سيأتي قبيل والاعراب كهذه خمسة عشر يدرفع عشر لاضافته للمعرب وفيه أن اعرابه انما هو لمعارضه الاضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف إليه بدليل أن من يعربه لا يخصه باضافة المعرب بل مع المبنى أيضاً كهذه خمسة عشر كقوله الدمايني (قوله واكتسب التأنيث إلخ) أي بدليل قوله قريب والاقوال قرية ويرد عليه عمل الساعة قريب حيث ذكره بلاضافة فالوجه أن التأنيث كير في الآيتين لا جزم فاعل بمعنى فاعل مجزاه بمعنى مفعول في أنه يستوي فيه المذكور والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أي مقربة وقيل انهم التزموا أنه كير قريب في غير النسب للمعرب بينهما وقيل الرحمة بمعنى الغفران أو المطر بقي ان في كلام الشرح اطلاق التأنيث عليه تعالى وهو سوء أدب والجواب أن التأنيث كير هنا وصف للفظ الجلالة لا المعناه فلا ضرر فيه صيان ولك أن تقول المراد اكتسب حكم التأنيث كير الثابت له تعالى لانه اذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون الا كالمذكور وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التأنيث كير نفسه اذا اضافة لا تصير المؤنث مذكراً حقيقة بل باعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على المذكور فتدبر (قوله وبعض الاسماء إلخ) يشعر بان الاصل والغالب في الاسماء صلاحيتها للاضافة وعدمها وقوله وبعض الاسماء إلخ يشعر بأن الاصل في ملازم الاضافة أن لا يقطع عنها \* واعلم أن أقسام الاسماء بالنسبة للاضافة وعدمها عشرة ما تجوز اضافته وهو الغالب وما تمنع كالمضمرات والاشارات وغيرها من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام وما تنجب اضافته للجملة فلما لم يخصص الفعلية وهو اذا وما احيية عند من جعلها اسماً ولطلق الجملة ولا يقطع عنها لفظاً وهو حيث أو يقطع وهو اذا وما تنجب اضافته للمفرد مطلقاً فلما لفظاً أو نية وهو غير موع والجهات ونحوها ككل اذا لم يقع توكيداً ولا نعتاً ولما لفظاً فقط كسكلاً وكاتوا عند وما عطف عليه في الشرح أو لفرد الظاهر وهو أولو وأولات وذورات وفروعها كذوات وذواتا وكل المنعوت بها فيما يظهر كن يد الرجل كل الرجل أو للضمير مطلقاً كوحده وكل في التوكيد

ما يلزم الاضافة لفظاً ومعنى فلا يستعمل مفرداً أي بلا اضافة وهو المراد بشرط البيت وذلك نحو عند ولدي رسوي

وقصارى الشئ وجاداه بمعنى غايته والثاني ما لازم الاضافة معنى دون لفظ فيجوز أن يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بقوله وبعض  
ذاقديأت أى وبعض ما لازم الاضافة قد (٨) يستعمل مفردا لفظا وسيأتى كل من القسمين (ص) وبعض ما يضاف حتما متنع

ايلاؤه اسماء ظاهر احيث وقع  
كوجدي ودي الى سعي  
وشدايلا يدى لى  
(ش) من اللازم للاضافة  
لفظا ما يضاف الى  
المصدر وهو المراد هنا نحو  
وحده أى منفردا وليك  
أى اقامة على اجابتك بعد  
اقامة ودرايك أى ادالة بعد  
ادالة سعيك أى اسعادا  
بعد اسعاده وشداضافة لى  
الى ضمير الغيبة ومنه قوله  
انك لودعوتنى ودونى \*  
زوراء ذات مترع بيونى  
لقلت لبيته لمن يبعونى \*  
وشداضافة الى ظاهر  
أنشد سيبويه  
دعوت المانانى مسورا \*  
فلبى فلبى يدى مسور  
كذا ذكره المصنف ويفهم  
من كلام سيبويه أن ذلك  
غير شاذ فى أبى سعي  
ومذهب سيبويه أن لبيك  
وما ذكر بعده حشنى وأنه  
منصوب على المصدرية  
بفعل محذوف وأن تشنيته  
المقصود بها التكثير فهو  
على هذا ملحق بالمشنى  
كقوله تعالى ثم ارجع  
البصر كرتين أى كرات  
فسكرتين ليس المراد به  
مرتين فقط لقوله تعالى

أولخصوص ضمير الخطاب كليك وأخواته (قوله وقصارى) بضم التاف مقصورا وجاداه بجاء مهملة  
بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما ويقال فى الاول قصيرا كالمصغر (قوله حتما) أى اضافة حتما أى واجبة  
(قوله ايلاؤه) مصدرأولى المتعدى بالهمزة بمعنى اتباعه له أى امتنع أن يجعل الاسم الظاهر تابعا له فالهاء  
مفعوله الثانى واسم مفعوله الاول لانه هو الذى كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الآتى وشدايلا يدى مصدر  
مضاف لمفعوله الاول وللى مفعوله الثانى ولأمله للتقوية هـ هذا هو الصواب (قوله وحده) هو مصدر  
ما لازم للافراد والتشديد كبر والنصب فقيل على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والخولة وقيل لفظ به  
حكى الاصمعى وحده وحدا كوعدي وعددا اذا انفرد وقيل أصله ايجاد مصدرأ وحده بمعنى أفرد  
حذفت زوائده وقيل على الحال لتأوله بموسدا أى منفردا على ما مر فى باب وقديجر يعلى بكاس على وحده  
أو باضافة كمنسبج وحده بوزن كرم أى لا نظيره فى الخير وكذا اقرع وحده بالقاف والراء والعين المهملة  
وهو السيد ويقال يجيش وحده وعير وحده مصغر يجش وعبر وهو الجارأى لا نظيره فى الشر (قوله  
ليبك) أصله ألب لك البابين أى أقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من ألب بالمكان اذا أقام به خفف  
الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك ثم حذفت زوائده وحذف الجارأ وأضيف للضمير كل ذلك ليسر  
الجيب الى سماع خطاب مناديه ويقال فى الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون  
محذوف الزوائد قاله الرضى (قوله ادالة) الانسب تداول بعد تداول أو تداول بعد تداول لان الادالة هى  
الغلبة ولا تناسب هذا بخلاف التداول فإنه التناوب أى تداول لطاعتك ومناوبة فيها (قوله وسعديك)  
لا تستعمل الا بهدليك لانها توكيد لها (قوله ودونى زوراء) بالزأى ثم الراء هى الارض البعيدة والجملة  
حال من يادعوتنى والمترع البحر من قوهم حوض ترع بفتح التاء الفوقية والراء أى تمتلى عو بيون بفتح  
الموحدة وضم المثناة التحتية أى راسعة بعيدة الاطراف وفى قوله لبيته التفات من الخطاب الى الغيبة على  
حدا اذا كنتم فى الغلك وجر بن بهم (قوله دعوت الخ) قائله لزمته دية فدعا مسورا لجلها فلما به أى أجابه بقوله  
ليبك فقوله فلبى فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية سببية أى فأجيبه اجابة بعد  
اجابة اذا سألتنى فى أمر نابه وخص يديه لانه أعطاهما فقيه اشارة الى أنه أجاب بالفعل كالقول (قوله مشنى)  
أى بحسب الاصل ثم قصده التكرار وانساخ عن التثنية والحق به فى الاعراب نظر الاصله (قوله على  
المصدرية) أى المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادر محذوفة الزوائد لأسماء مصادر وقوله بفعل محذوف  
أى من ألقاها باللبيك وهذا ذيك بذالين متجهتين فمن معناهما فيقدر فى سعديك أسعداى أعاون وفى  
دوايك أداول وفى حنانيك أتحنن وأحن وفى هذا ذيك أسرع لان معناه الاسراع وفى لبيك أقيم لانه لا فعل  
لهمان لفظا كما كذا قيل وفيه أن لبيك مأخوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من لب بمعناه كما مر فله  
فعل من لفظه ولا ضرر فى كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مشل سعديك ودوايك فى ذلك نعم ذكر  
جماعة ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب وألب ليسا بمعنى  
أجيب ان صبان لا يقال قد وجد له فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لى كفى البيت المار فان معناه  
أجاب كما مر لا نائقول بدل لى ان قال لبيك فلا يصح أن يشتق منه لبيك لازم الدور فتأمل (قوله ثم ارجع  
البصر) أى رده فى نواحى السماء كرتين أى مرتين وقوله فى الآية هل ترى من فطوراى من خلل بصدع

ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير أى من دج وهو كليل ولا ينقلب البصر من دجرا

كلا من كرتين فقط فيتمين أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط وكذا لبيك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم فليس المراد الاثنين فقط  
وكذا باقى أخواتها على ما تقدم فى تفسيرها ومذهب يونس

انه ليس بمثنى وان اصله لي وانه مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير كما قلبت ألفه ياء على مع الضمير فقليل لديه وعليه ورد عليه سيبويه بأنه لو كان الامر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كما لا تنقلب ألفه ياء على فكأن قول علي زيد ولدي زيد فكذلك كان ينبغي أن يقال لي زيد لستم لما أضافوه الى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا فلي يدي مسور فذل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصود كزعم يونس (ص) وألزموا إضافة الى الجمل \* حيث واذا وان ينون يحتمل افراد اذ وما كاذم معنى كاذ \* أضف جواز نحو حين جانبند (ش) من اللازم لا إضافة ما لا يضاف الى الالة وهو حيث واذا فاما (٩) حيث فضاف الى الالة الاسمية نحو

اجلس حيث زيد يجلس  
والى الالة الفعلية نحو  
اجلس حيث يجلس زيد  
أو حيث يجلس زيد وشذ  
أضافها الى مفرد كقوله  
أما ترى حيث سهيل طالعا  
وأما اذ فتضاف أيضا الى  
الالة الاسمية نحو حيثك  
اذ زيد قائم والى الالة  
الفعلية نحو حيثك اذ قام  
زيد ويجوز حذف الالة  
المضاف اليها ويؤتى بالتنوين  
عوضا عنها كقوله تعالى  
وأنت حينئذ تنظرون  
وهذه معنى قوله وان ينون  
يحتمل افراد اذ أى وان  
ينون اذ يحتمل افرادها  
أى عدم اضافتها لفظا  
لوقوع التنوين عوضا  
عن الالة المضاف اليها وأما  
اذا فلا تضاف الى الالة  
فعلية فتقول آتيك اذ اقام  
زيد ولا يجوز اضافتها  
الى الالة اسمية فلا تقول  
آتيك اذ ازيد قائم خلافا  
لقوم وسيد كرها المصنف  
وأشار بقوله وما كاذ  
معنى كاذ الى أن ما كان

أو غيره (قوله انه ليس بمثنى) أى لبك خلاف يونس فى خصوصه وغلط ابن الناطم فى اجرائه فى أخواته أيضا  
(قوله وان ينون) نائب فاعله ضمير يعود على اذ ونائب فاعل يحتمل هو قوله افراد اذ ولم يقل افرادها ايضا  
لثلايتوهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذا (قوله وما كاذ) مبتدأ خبره كاذ الثانى ومعنى  
منصوب على نزع الخافض أى والذي مثل اذ فى المعنى من حيث كونه ظرفا ماضيا مثله فى الاضافة الى  
الجمل وقوله أضف جوازا كالا يستدرك على قوله كاذين به أنه مثله فى مطلق الاضافة لافى وجوبها  
ويحتمل أن الخبر قوله أضف والرابط محذوف وكاذ صفة المصدر محذوف على حذف مضاف أى والذي مثل  
اذا ضفه اضافة كاضافة اذ فى كونها للمجمل حال كونها جائرة (قوله وهو حيث واذا) الاول ظرف مكان  
لا يخرج عن الظرفية الانادرا وقد يراد بها الزمان وثاؤها مثله وقد تبدل باؤه واو قيل وألفا بنو فقهس  
يعربونها ولا يضاف الى الالة من أسماء المكان غيرها والثانى ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال فى  
الاصح بدليل فسوف يعلمون اذا اغلال فى أعناقهم وتلزم النصب محلا على الظرفية مالم يضاف اليها زمان  
كيو مئذ والا كانت فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بدلا منه عند الجوهروا وأما نحو واذا كروا اذ تم  
قایل واذا كرى الكتاب مريم اذا انقبت فتؤل بانها ظرف لمحذوف أى واذا كروا نعمة الله عليكم اذ تم  
واذا كرى قصة مريم اذا انقبت وتردد لتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظنتم أنكم الخ أى لأجل ظلمكم وهل هى  
حينئذ حرف كاللام أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وتردد للفتاوة بعد بينا أو بينا كقوله  
\* فبينما العسر اذ دارت مياسير \* وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة أو زائد  
أقوال (قوله الى الالة الاسمية) قال فى التصريح شرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلا ولا بعد اذ  
أن لا يكون خبرها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه اه وامل ذلك شرط للحسن لا للجواز لما فى المعنى  
أن نصب زيد فى جلست حيث زيد أراه أرجح من رفعه على الابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر  
اه وفى الهمع يقبح اضافة اذ الى اسمية محذوفها فعل ماض كجئت اذ اذ بقاء دون اذ اذ يدوم لان اذ الماضى  
فيقبح أن تفصل منه (قوله أما ترى الخ) تمامه \* نجما يضى كالشهاب لا معا \* وترى بصرية مفعولها طالع  
وحيث ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل مفعولها حيث وطالعا حال منها أى ترى مكان سهيل حال كونه  
طالعافيه أو من سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هى حينئذ مبنية على أصلها أو معرفة  
لزوال سبب البناء وهو الاضافة للجمله قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف خبره أى حيث سهيل مستقر  
طالعافلا شاهديه (قوله اذ اقام زيد) يشعر باشتراط مضى الفعل لفظا كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو  
واذ يرفع ابراهيم القواعد لا غيرهما (قوله ويجوز حذف الالة الخ) مثل اذ فى ذلك اذا كقوله تعالى وأئن  
أطعمتم بشرامناكم انكم اذا تخامرون وقد يحذف جزء الالة بعد اذ كقوله \* والعيش منقلب اذ اذنا \*  
أى اذ اذنا كذا ذلك وليست مضافة لمفرد كاتوهم (قوله غير محدود) أى ليس له اختصاص أصلا كما مثله ومنه

مثل اذ فى كونه ظرفا ماضيا غير محدود يجوز اضافته الى ما تضاف اليه

(٣ - (خضرى) - ثانى )

اذ من الالة وهو الالة الاسمية والفعلية نحو حين ووقت وزمان ويوم فتقول حيثك حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكر و يوم  
خرج خالد وكذلك تقول حيثك حين زيد قائم وكذلك الباقي وانما قال أضف جوازا ليعلم ان هذا النوع أعنى ما كان منسلا اذ فى المعنى  
يضاف الى ما يضاف اليه اذ وهو الالة جوازا لا وجوبا فان كان الظرف غير ماض أو محدود لم يجرى اذ بل يعامل ضمير الماضى وهو  
المستقبل معاملة اذا فلا يضاف الى الالة الاسمية

بل الى الفعلية فتقول أجبك حين (١٠) يحكى مزيدولا يضاف المحدود الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى مفرد نحو

شهر كذا وحول كذا  
(ص)

وابن أو اعراب ما كاذ قد  
اجريا

واختر بنا متلو فعل ببناء  
وقبل فعل معرب أو مبتدأ

أعرب ومن بني فلن بقندا  
(ش) تقدم أن الاسماء

المضافة الى الجملة على قسمين  
أحدهما ما يضاف الى الجملة

لنوما والثاني ما يضاف اليها  
جوزا وأشار في هذين

اليقين الى أن ما يضاف  
الى الجملة يجوز ان يجوز فيه

الاعراب والبناء سواء  
أضيف الى جملة فعلية

صدرت بفعل ماض أو جملة  
فعلية صدرت بمضارع أو

جملة اسمية نحو هذا يوم جاء  
زيد ويوم يقدم بكر ويوم

عمر وقائم وهذا مذهب  
الكوفيين وتبعهم الفارسي

والمصنف امكن المختار فيما  
أضيف الى جملة فعلية

صدرت بماض البناء وقد  
روى بالبناء والاعراب قوله

على حين عاتبت المشيب  
على الصبا

بفتح نون حين على البناء  
وكسرها على الاعراب وما

وقع قبل فعل معرب أو قبل  
مبتدأ المختار فيه الاعراب

وبجوز البناء وهذا معنى  
قوله ومن بني فلن بقندا

أي فلن يغلط وقد قرئ  
في السبعة هذا يوم ينفع

الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

يوم لانه لا يختص بالنهار الا بقرينة كان يقال مارأيت يوما وليلة والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل  
ولانهارا وله اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف للجملة  
بخلاف المحدود وهو ما دل على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كأمس وغدا (قوله  
بل الى الفعلية) هذا مذهب سيبويه من ان مشبه اذا دأب ما عمل معاملة ما فيضاف الأول الى الجملتين والثاني  
الى الفعلية فقط مثلهما ووافقه الناظم في مشبه اذا دل ذلك اقتصر عليه دون مشبه اذا جاوز اضافته للاسمية  
بدليل يوم هم على النار يفتنون وقوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة \* بمنغ فتيلا عن سواد بن قارب

فان يوم فيهما مستقبل كذا أو اجيب بانه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه فيوم فيهما مشبه لاذلا  
لاذا وقد صرح الشاطبي بان مشبه اذا يجوز اعرابه وبنائه على التفصيل في مشبه اذ اه (قوله نحو شهر  
وحول) أي سنة وعام كما قاله السيوطي والداميني وقيل يضافان للجملة كسنة أو عام كان كذا انظر  
الصيان (قوله أو اعراب) بنقل فتحة الهمزة الى الواو والوزن (قوله ما كاذ) تنازعه الفعلان قبله (قوله  
متلو فعل) أي الذي تلاه فعل مبنى (قوله يجوز فيه الاعراب والبناء) قيده في السكافية بما دالم يكن مثنى فقال  
وما كاذ أجرى ثم نفي \* فليس عن اعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المذكور مع الجملة بجوز بناؤه عند اضافته لمفرد مبنى كيومئذ وحينئذ  
وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه ونحوها مما هو شديد الابهام اذا أضيفت لمفرد  
مبنى جاز أن تسكتسب من بنائه كما تسكتسب النكرة التعريف من المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له  
شدة تعاقب ما به لان معناه لا يتضح الا بما أضيف اليه فهو أهل لا كتسابه منه البناء نحو مثل ما أنكم  
تنطقون لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الأول صفة لحق والثاني فاعل  
تقطع والثالث مبتدأ فتحصل أن الاضافة تجوز البناء في ثلاثة أنواع اضافة الظرف المبهم الى الجملة واضافته الى  
مفرد مبنى واضافة المبهم غير الظرف الى مبنى ومنع ابن الناظم الأخيرين قائلا لا يجوز أن تكون الاضافة  
الى المفرد المبنى سببا للبناء لا في الظرف ولا غيره لأنها تسكتسب سبب البناء لا اختصاصها بالأماء فكيف تكون  
سببا فيه والفتحات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير في حق وبينكم حال من فاعل تقطع وهو  
ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدأ محذوف أي مناقوم دون ذلك اه أي وأما يومئذ  
فمنصب على الظرفية لا مبنى (تنبيه) عدى الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما يبنى على الفتح لا غير الا أنه  
جعل نوعين فقط أحدهما الزمان المبهم المضاف للجملة والثاني الاستم المبهم زمنا وغيره المضاف لمبنى فبناء  
الأول لا اضافته للجملة ولما كانت جائزة كان جائزا بخلاف حيث وأما الثاني فلا كتسابه من المضاف اليه  
كما مر وبنيا على حركة اسماء اعراب عرض البناء في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم وخصا بالفتح  
تحقيقا لثقل الاضافة للجملة والمبنى حتى أثروه على اتباع الكسرتين بعده في يومئذ لذلك فعلم أنه لا يجوز  
بناء المذكورات على غير الفتح لا قياسا ولا سمعا لانه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما يبنى  
على الفتح لا غير وقد صرح الصيان في عمل الآتية بان البناء الجائر بالاضافة الى المبنى هو الفتح لا الضم  
فكندا الاضافة الى الجملة لأنهما من واحد وهذا مما لا يخفى على من له أدنى النام بالعالم وأهله لكنه خفي على  
متعصبى زمنا حتى جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره (قوله بفعل ماض) الأولى مبنى كعبارة المصنف اشمولة  
المضارع مع إحدى التونين (قوله على حين الخ) أي في حين وكندا ما يأتي لما مر أن على الجارة لا تاروف  
بمعنى في وتعامه \* فقلت ألما أصبح والشيب وازرع \* بالزاي والعين المهملة أي مانع من اللهو (قوله

الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

ومذهب البصريين أنه

أن يجوز فيها أضمة الحاء  
فلمية صدرت عن سائر أو إلى  
جمله اسمية إلا الأسماء  
يجوز البناء إليها أضمة  
إلى جملة فعلية صدرت بـاض  
لها حكم ما يضاف إلى الجملة  
جوازاً وأما ما يضاف إليها  
وجوباً فلازم للبناء لشبهه  
بالحرف في الافتقار إلى الجملة  
كـ حيث وإذا (ص)  
وأنزمو إذا إضافة إلى \*  
جمل الأفعال كـهن إذا عتلى  
(ش) أشار في هذا البيت  
إلى ما تقدم ذكره من أن إذا  
تألف الاضافة إلى الجمل الفعلية  
ولا تضاف إلى الجملة الاسمية  
خلافًا للاختلاف والكوفيين  
فلا تقول أجيئك إذا زيد  
قام وأما جيتك إذا زيد  
قام فزيد مرفوع بفعل  
محدث وليس مرفوعاً  
على الابتداء هذا مذهب  
سبويه وخالفه الاخفش  
فجوز كونه مبتدأ خبره  
الفعل الذي بعده وزعم  
السيرافي أنه لا خلاف بين  
سبويه والاخفش في جواز  
وقوع المبتدأ بعد إذا وإنما  
الخلافا بينهما في خبره  
فسبويه يوجب أن يكون  
فعلاً والاخفش يجوز أن  
يكون اسماً فيجوز في أجيئك  
إذا زيد قام جعل زيد مبتدأ  
عند سبويه والاخفش  
يجوز أجيئك إذا زيد قام  
عند الاخفش فقط (ص)

ومذهب البصريين الخ) علوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل المحرّب  
وأجابوا عن الآية بان اسم الإشارة عائد للمذكور قبله ويوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه أنه يلزم عليه  
مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وإضافتها كلمة انما تطلب بين المضاف والمضاف إليه  
وهو الجملة بتمامها وهي مبنية مطابقة للفعل وحده إلا أن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلة  
وان كانت الاضافة إلى مجموع الجملة وصله المصنف بان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط  
في جعل الجملة بعده مفتقرة اليه وإلى غيره بعد أن كانت كلاماً تاماً وذلك عام في كل جملة (قوله جل الأفعال)  
بنقل حركة الهمزة إلى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان هون إذا سهل أي تواضع إذا اعتلى أي  
تكبر غيرك (قوله إلى الجمل الفعلية) أي الماضية غالباً ويقل المضارعية وقد اجتمع في قول أبي ذؤيب  
والنفس رغبة إذا رغبتها \* وإذا ترد إلى قليل تقنع

وانما لزمتها التضمنها معنى الشرط غالباً وان خالفت الشرط في أنها لا تجزم اختياراً وفي اختصاصها بالمتيقن  
والمتظنون بخلاف باقي الأدوات فانها للمشكوك والمستحيل كان كان للرجح ولدوأمنا نحو أفان مت  
فلتتزل به منزلة المشكوك لاجتماع زمن الموت وقتيجرد عن الشرط نحو وإذا ما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو  
جملة هم يغفرون من الفاعل ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل إذا يغشى والنجم إذا هوى وهي ظرف  
للمستقبل وقد تجبى الماضي كآية وإذا رأت وتجارة وللحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على أن عاملها فعل  
القسم وهو حال ولا يخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لا علم إذا  
كنت عن راضية فهي فيه ظرف للمفعول المحذوف لا مفعول كانوا هم أي لا علم شأنك إذا كنت الخ  
وقوله تعالى حتى إذا جاوزها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لا ذاهية منصوبة بحواها عند الاكثر لا بشرطها  
لان المضاف إليه لا يعمل في المضاف واقتران جوابها بالفاعل إذا الفجائية لا يمنع عمله فيها توسعهم في الظروف  
وان لم تستحق التصدير فظنك بما يستحقه أو يقال محل عمل جوابها فيها إذا لم يقترب بها والا كان عاملها  
محدثاً فبدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها غير مضافة اليه مثلها  
كما يقول الجميع فيها إذا جزممت كافي المغنى وحيثك فالفرق بينها وبين إذ وحيث أنها يحصل الربط فيها بين  
جائى الجواب والشرط بكونها شرطاً كافي أبين ومتى وأما إذ وحيث فلو لا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند  
تجرد هاتين الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بخلاف فيما يظهر لي حصل بهما الربط فتدبر ومثل إذا لما  
الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شئ بوجود غيره بناء على قول المصنف انها ظرف فيه معنى  
الشرط فتضاف لشرطها وتنبج جوابها كافي القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي  
فلا يكون شرطها وجوابها الا ماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المغنى كونها بمعنى إذ لا بمعنى حين كما قيل  
وأما نحو فلما انجأهم إلى البر ففهم مقتصد وفلما ذهب عن ابراهيم الروح وجاءته البشري يبادلاً فالجواب  
فيهما محذوف أي انقسموا قسمين وأقبل يبادلاً ولا تضاف الا إلى الجمل الفعلية كأذا وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاونا \* ونحن بوادي عبد شمس وهي شم

فعلى حدوان أحد من المشركين استجارك لان سقاونا فاعل بمحذوف يفسره وهي أي سقط وشم فعل  
أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب سبويه أن محذوف وجوده وجود فلا محل لها (قوله بفعل محذوف) أي  
يفسره المذكور ومثله إذا السماء انشقت وأما قوله

إذا باهلى نحتة حنظلية \* له ولد منها فذلك المدرع

فعلى اضمكان أي إذا كان باهلى نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة  
من تميم والمدرع بذال محجمة من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي تبع الكوفيين كما جازوا



لفهم اثنين معرف بلا \* تفرق اضيف كاتا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كاتا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاء في كلا الرجلين وكاتا المرأتين او معنى دون لفظ نحو جاء في كلاهما وكاتا هما ومنه قوله ان للخير وللشر مدى \* وكلا ذلك وجه وقيل وهذا هو المراد بقوله انهم اثنين معرف واحد بز بقره بلا تفرق من معرف اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه كلا وكاتا فلا تقول كاتا زيد وعمر وبقا وقسماء كاتا اثنى وخميلي واجدى عضدا \* في النائبات والمقام الملمات (ص) ولا تضاف للفرد معرفة \* اياران كررتها فاضف او تنو الاجزاء او اخصص بالمعرفة \* موصولة ايا بالعكس الصفة وان تسكن شرطاً واستفهاماً \* فطلقا لكل بها السكالا (ش) (١٣) من الاسماء الملازمة للاضافة معنى أى ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

الانسألون الناس أبى وأبكم  
غداة التقينا كان خيرا  
وأكرما  
أو قصدت الاجزاء كقولك  
أى زيد أحسن أى أى  
أجزاء زيدا أحسن ولذلك  
يجاب بالاجزاء فيقال عينه  
أو نفيه وهذا انما يكون  
فيما اذا قصد بها الاستفهام  
وأى تكون استفهامية  
وشرطية وموصولة وصفة  
فاما الموصولة فذكر المصنف  
انها لا تضاف الا الى المعرفة  
فتقول يجبنى أيهم قائم  
وذ كر غيره أنها تضاف  
أيضاً الى نكرة لكنه قليل  
نحو يجبنى أى رجلين  
قاما أو اما الصفة فالمراد بها  
ما كان صفة لنكرة أو  
حالا من معرفة فلا تضاف  
الا الى نكرة نحو مررت  
برجل أى رجل ومررت  
بزيد أى فتى ومنه قول  
الشاعر  
فأومات أيعاء خفيا الحبير  
فلة عينا حية أيعافى

دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بلا تفرق) أى بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانها موضوعان ابتداء كيد المثنى فالشرط ثلاثة التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق (قوله ان للخير الخ) المسمى القاية والوجه والقبل بفتح تحتين الجهة أى وكلا ذلك المذكور من الخير والشر ووجهة يصرف اليها وذلك مفرد لفظا مثنى معنى على حدعان بين ذلك أى المذكور من الغرض أى المسنة والبكر أى الشابة والعوان النصف (قوله واجدى) بكسر الدال خبر عن كاتا باعتبار لفظها ولوراعى المعنى لقال واجدى بالالف لانه خبر مرفوع والياء مفعوله الاول وعضدا مفعوله الثاني (قوله أيا) أى شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية أو وصفية وضمير كررتها لاي لا بالعموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الاجزاء (قوله أو تنو الاجزاء) مجزوم بحذف الياء اعطفه على كررتها وفصل بينهما بجواب الشرط لكونه ليس أجنبيا ولا يردان تقديم الجواب على الشرط وهو تنوع منع لانه يغتفر في الشوائق أفاده يس (قوله واخصص بالمعرفة) أى غير ما سبق منعه وهو المفرد المرفوع غير المنوى به الاجزاء والباء داخل على المصور عليه وأيام مفعول اخصص وموصولة حال منه مقدمة (قوله بالعكس) عطف على المعرفة فهو متعاق باخصص والصفة عطف على أيا فبنى مفعوله أى واخصص أيا الصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالاضد لان العكس لغة تبديل أول الشيء آخره وليس مراد هنا ويحتمل أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس أى والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أى خلافة فان العكس قد يطلق على مطلق التغير (قوله فطلقا) اما صفة المصدر محذوف أى تكمى لا مطلقا أو حال من المعنى أى سواء أضيفت لنكرة أو معرفة ضمير ما سبق منعه لكن يرد على هذا أن الحال لم تطابق صاحبها في التأنيث الآن يجعل مصدر ايمى أى ذات اطلاق لاسم مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منهما للضمير المتكلم خلافا لبعضهم (قوله أو قصدت الاجزاء) مثله قصد الجنس كاي الديار دينارك وأى الكسب أطيّب وكذا العطف بالواو كاي زيد وعمر وقام (قوله اذا قصد بها الاستفهام) اخصص عنوع فان التكرار وقصد الاجزاء يأتين في الموصولة والشرطية يضادون الحالية والوصفية وهما وان شملها عموم قول المصنف وان كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة أهمها لا يضافان لمعرفة أصلاً فاده سم فالشرطية المكررة كاي وأيك جاء يكرم وذات الاجزاء أى زيد أعجبك أعجبنى والموصولة أضرب أى زيد وأى عمر وهو قائم واقطع أى زيد وهو قبيح أى الجزء الذى هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) أى غير ما سبق منعه (قوله الا الى نكرة) أى مماثلة للوصف لفظا ومعنى كالتمثال الاول او معنى فقط كالذى بعده وكررت برجل أى فتى وهى سينتدالة على الكمال أى رجل كامل (قوله حبت) هو اسم رجل وأيعافى بنصب أى حال منه ومازائدة فتى مضاف اليه (قوله فانهم الا يضافان اليه الخ)

قد

وأيها من رأى من الناس يضافان الى المعرفة والى النكرة مطلقاً أى سواء كانا مثنى أو مجموعين

أو مفردين الا المفرد معرفة فانهم الا يضافان اليه الا الاستفهامية فانها تضاف اليه كما تقسم ذكره واعم ان ايا ان كانت صفة أو حالا فهى ملازمة للاضافة لفظا ومعنى نحو مررت برجل أى رجل وزيد أى فتى وان كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهى ملازمة للاضافة معنى لا لفظا نحو أى رجل عندك وأى رجل تضرب أو أيا تضرب أو يجبنى أيهم عندك وأى عندك ونحو أى الرجلين تضرب أو تضرب أى رجلين تضرب أى الرجل تضرب أو أى رجل تضرب أى الرجلين تضرب أى الرجلين عندك وأى الرجل عندك وأى رجل (ص)



لأن كانت الساعة غدوة ويحوز في غدوة الجرح وهو القياس وصحبها نادر في القياس فلو عطفنا على غدوة المنصوبة بعدل لن جاز النصب عطفاً على اللفظ والجرح مراعاة للاصل فنقول لن

(١٤)

لصاحبة صدق باضمار كان (قوله لن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلاً والدال على تقدير ذلك كلمة لن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الإضافة للجحمة (قوله الجرح) أي بإضافة لن إليها (قوله للاصل) أي الغالب في نالي لن من الجرح فالمقتضى للجرح كون المعطوف عليه واقفاً في مكان مجرور غالباً كنصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء والافغدوة ليس في محل جوازاً لافهوه من العطف على التوهم (قوله مرفوع بكان) أي التامة (قوله لمكان الاصطحاب) أي فقط كز يدع عمرو والله معكم ولما صح الخبر به عن الذات أو وقته فقط كجئت مع العصر وقد تضمنتهما كما كل أو جلس زيد مع عمر وفاته محتمل لزمان الاجتماع في الأكل أو الجأوس ولمكانه ولذا مثل به الشارح للمكان وقد تأني لزمان يقرب من آخر نحو ان مع العصر يسرا ان مع اليوم أخاه غدا وهي حينئذ ملازمة للنصب على الظرفية وللإضافة وقد ترادف عند فتح جرح عن حكى س ذهبت من معه ومنه قراءة هذا ذكر من معي بنون ذكر أي من عندي وقد تردد عن الإضافة فتدلاً ماها تنصب على الحال دائماً كجاء الزيدان أو الزيدون معاً وقبل كثير أو يقل كونها ظرفاً مخبراً به كالزيدان أو الزيدون معاً فصلة بمعنى فعل به كفتي وأعرابه مقدر على الألف المحذوفة عند المصنف ومنه ذهب الخليل أن فتحته أعراب وليس مقصوراً واختاره أبو حيان وعلى الأول فهي ناقصة في الإضافة تامة في الأفراد عكس أب وأخ وأما يد فناقصة فيهما وغالب الأسماء تام فيهما فلا قسم أربعة وما ذكر من أن معاً بمعنى جميعاً هو ما قاله المصنف ومال إليه في المغنى وفرق بينهما تلعب بأن معاً يدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعاً يراد عليه قول امرئ القيس

مكر مفر مقبل مسدبر معاً \* اذ وقت السكر والاقبال غير وقت الفراق والادبار إلا أن يخص ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح أعراب) أي لشبهها بعدد في وقوعها خسر أو حالاً وصفة وصلة ودالة على حضور نحو نجي ومن معي أو على قرب كما مر فقله سم عن المصنف اه صبان ولينظر ما هذا التعليل مع أن أعراب الأسماء لا يحتاج إعماله ولو سلم فالتعليل يلزم الإضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى فتأمل (قوله فريشي الخ) المراد به اللباس الفاخر أو المال ولما باب كسر اللام أي وقتاً بعد وقت والبيت الجري يمدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبينة على السكون) قيل لجودها يلزم الظرفية وقبل لتضمنها معنى المصاحبة وإن لم يوضع له حرف (قوله فالفى ينصبها الخ) ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيه أن الوجهين للسكاكنة فالفتح طلباً للتحفة والكسر على أصل التخلص وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلا في الساكنة ولأن فتح الأعراب مر ذكره في قوله ومع مع فذكره ثانياً تكرار (قوله واضمم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء أو حال من المفعول وهو غير أو من فاعل واضمم وعليه فيمتدح هو واضمم في غير لانه بمعنى بانيا وكذا يقال في قوله وأعرابوا نصباً الخ ولو قال وغير واضممها إذا عذمت ما الخ لأفاد لزومها للإضافة لعطفها على لن إلا أن يقال راعى جواز قطعها لفظاً ومعنى بقوله (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيهما وفي حسب حكاية الحالنية المضاف اليه والأعراب مع التنوين لقصد لفظها وليس فيهما ما يوجب تركه وأما الباقي فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع أعرابها أو بنائها وهي اما عطف على قبل بحذف الهاء في بعضها أو مبتدآت حنف خبرها لدلالة ما قبلها (قوله وأعرابوا نصباً) أي أوجرا بن واقتصر على النصب لانه أصل الظروف (قوله وما من بعده قد ذكرنا) دخل فيه غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير فيجوز أعرابها نصب كما سيأتي لكنها ليست ظرفاً فينبغي أن يراد بقوله نصباً ما يع نصب الظرف وغيره (قوله وهي غير) أي إذا

رفع غدوة بعد لن وهو مرفوع بكان المحذوفة والتقدير لن كانت غدوة وكان تامة وأما مع فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو جلس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي مربة وفتحها فتح أعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله فريشي منكم وهو أي معكم وإن كانت تيارتكم لما ما وزعم سيويوه أن تسكن العين ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة وهي عندهم مبينة على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الإجماع على ذلك وهو فاسد فإن سيويوه يزعم أن الساكنة العين اسم هذا حكمها أن وليها متحرك أعني أنها تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة فإن وإياها ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول مع ابنك والذي ينصبها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنك (ص)

وقعت

واضمم بناء غير ان عذمت ما \* له أضيف ناو ياما عذما قبل كغير بعد حسب أول

\* وودن والجنات أيضا وعل وأعرابوا نصباً إذا ما تكرار \* قبل ما من بعده قد ذكرنا (ش) هذه الأسماء المذكورة وهي غير وقبل وبعد

وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه فجواز الأحوال الأربع مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لأنها كقبيل في الانبساط كما قاله المبرد وجعله الأخفش ضم اعراب ولم تنون لنية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وعلى كل فهي اسم ليس والخبر محذوف أي ليس غيرها مقبوضا وهي الخبر على الأول في محل نصب والاسم محذوف أي ليس المقبوض غيرها ويجوز قليلا نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الاضافة وبلا تنوين لنية اللفظ كافي التوضيح لأنها حينئذ فتحة بناء لا ضافتها المبني لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضا بعد لا كما حققه في القاموس ورد على من جعله لحنًا بسماعه في قوله

جوابه تنجوا عتمد فور بنا \* لمن عمل أسلفت لا غير تسئل

وحينئذ فتبني على الضم في محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لارجل وان نوى لفظ المضاف اليه ففتحة اعراب لا ضافتها تقدير افان قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسمها فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء أول لفظه فاعراب كما اذا نويت لقطعها عن الاضافة رأسا فتدبر (قوله وحسب) اعلم ان لها استعمالين كافي التوضيح وغيره أخذها اضافتها لفظا فتكون معرفة بمعنى كاف اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة فتارة تعطى حكم المشتقات نظرا لمعناها فتكون وصفا لنكرة وتحوالا من معرفة كررت برجل حسبك من رجل أو يزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجوامد نظر اللفظ فتقع مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم فان حسبك الله وجهدين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي لان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال اتفاقا الثاني قطعها عن الاضافة لفظا فتشرب معنى الذي زيادة على معناها الأصلي فتكون بمعنى لا غير وتبني على الضم أبدا وتلزم الوصفية كرايت رجلا حسب أو الحالية كهنا زيد حسب أي حسبى أو حسبك أي كافيك عن طلب غيره أو الابتداء كقبضت عشرة حسب فالغناء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره أي حسبى ذلك أو عكسه أي فذلك حسبى وهذا أولى لأنها نكرة كما مر في خبرها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ فكلام المصنف والشارح منتقدان قوله وأعرابوا نصب الخ يقتضى أن يقال فيها حسبها بالتنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى كما هو المراد بقوله اذا ما نكرامع انه لم يسمع ولا وجه له في القياس وأيضا قوله نكرامع يقتضى بضمها عند اضافتها لفظا أو معنى معرفة كغيرها مع انها نكرة دائما لما علمت إلا أن يحمل قوله وبما من بعده قد ذكر على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الآتية أفاده المصريح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أو أل بواو بين همزتين بدليل جمعه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واو أو ادغم وقيل أصله و أل بهمزة بعد واو ين قلبت الهمزة واو أو الواو الاولى همزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على وائل لكنهم استثنوا واو ين أول الكلمة وله استعمالات فتارة يرد اسمها بمعنى مبدأ الشئ نحو ماله أول ولا آخر وتارة يرد وصفا بمعنى سابق نحو لقيته عاماً ولا بالتنوين لانه قد يؤنث بالتاء ووزن أفعال لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كما سيأتى وتارة بمعنى أسبق فتليه من وينع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعال تفضيل لا فعل له من لفظه أو جار مجراه في تجرده من التاء وتاومن له خلاف وتارة يرد ظرفا كرايت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي يبني على الضم لقطعها عن الاضافة قاله يساه صبان بزادة (قوله ودون) هو اسم للكان الادنى أي الأقرب من مكان المضاف اليه كحاست دون زيد أي قريبا من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيها للمفضول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم في مطلق تجاوز شئ لشيء كفعلت بزيدا الا كرام دون الاهانة وأكرمته زيدا دون عمرو (قوله

وحسب وأول ودون  
والجهاات الست وهى  
خلفك وأمالك ونحتك  
وفوقك

ويمينك وشمالك) مثله في التوضيح والجمع وغيرهما وخالف الرضى فضع قطعهما عن الاضافة مبينين على الضم أو معر بين بالتدوين (قوله وعمل) اعلم انها بمعنى فوق وتوافقها في البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه كمثل الشارح وفي الاعراب منونة لقطعها عن الاضافة أصلاً بان أريد بها ما هو مجبول كقوله \* كجلمود صخر حطه السيل من عل \* بكسر اللام أى من شئ عال خفها التدوين لئسكنه ترك للروى لانية ثبوت لفظ المضاف اليه كما قيل لان المضاف اليه لا يحذف وينوى لفظه أو معناه الا اذا علم كأمرو هنا ليس كذلك اذ المراد من أى شئ عال لا هو شئ بخصوصه وتخالفاً في انها لا تستعمل الا بحرورة عين ولو معربة ولا يجوز نصبها وفي أنها لا تضاف لفظاً أصلاً وأما قوله

يارب يوم لى لا أظلمه \* أرخص من تحت وأضحى من عل

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم اذ لا وجه له لو كان مضافاً ولا يقال بنى لضافته الى الضمير المبني لأنه كان يجب فتحه كأمرو وهذا مضموم وحينئذ فياقتضيه جعلها في عداد هذه الأسماء من أنها تضاف لفظاً وأنه يجوز نصبها قال الموضح ما ظن شيئاً منها واقعاً وأما قول الصحاح يقال تبت من عل الديار بالاضافة فهو كافي شرح الشذور وبجواب بما مر عن المصريح (قوله ومن قبل نادى الخ) بجر قبل بالتدوين أى ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى غولى بالتدوين أو مجرور باضافة مولى اليه والمفعول محذوف أى نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثانى مفعول عطفت والعواطف فاعله والمراد به الامور المقتضية للعطف من المروءة والصدقة ونحوهما (قوله من قبل ومن بعد) بالتدوين قراءة شاذة (قوله أغص) بفتح الحزرة والثنين المحجمة مضارع غص من باب فرح اذا وقف في حلقة الماء ونحوه وجاء في لغة بضم الغين من باب قتل ويقال أغصته متعدياً بالهزرة فعلى هذا يكون أغص بضم ففتح مبنياً للمفعول والفراغ العذب ويروى بدله الجهم أى البارد ويطلق أيضاً على الحار فهو من الاضداد (قوله ونوى معناه) اشتهر أن المراد بذلك أن ينوى معنى الاضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلاً وذلك المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد وأما نية اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف اليه ملحوظاً ومقدراً في نظم الكلام كالثابت واعترض بان سعى الاضافة لا يتحقق الا بمجموع المتضايقين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف اليه قال الأمير في حواشي الشذور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو المراد ثم يقال ما الدليل على ان المنوى لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ والذي يحظر بالبال انه عند الحذف لا ينوى الا اللفظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حذف نوى يوم اذا أضيف للجمله ويقويه انه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علتته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان بعد مثلاً لم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سياتى هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف اليه معبراً عنه بأى عبارة كانت خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية اللفظ فانه يكون ملاحظاً بعينه ومقدراً كالثابت وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف اليه اه وفيه أن ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضى البناء الذي هو المراد والاعراب أصل في الأسماء فلا يحتاج لمقتض ولا يزال عنها الا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجباً للبناء وليس له نظير يحتمل عليه بخلاف الاوجه الآتية فتأمل والجواب عن الأول أن الاضافة وان كانت نسبة بين المتضايقين لكن خص بها الثاني لانه العمدة في افادتها أنك اذا قلت وبعد سكت كاتب البعدية كاية تشمل بعدية زيد وغيره فجاءت البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية الامن المضاف اليه فهو لم ينوى معناه أى المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له لا دنى ملاسته وانما خص بشاؤم هذه الحالة لانه معنى جزئى لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدى بالحرف

ويمينك وشمالك وعملها أربعة أحوال تبني في حالة منها وتعرب في بقيتها فتعرب اذا أضيفت لفظاً نحو قبضت درهما لا غيره وجئت من قبل زيد أو حذف ما تضاف اليه ونوى اللفظ كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة

فما عطفت مولى عايسه العواطف

وتبقى في هذه الحالة

كالمضاف لفظاً ولا تدون الا

اذا حذف ما تضاف اليه ولم

ينوى لفظه ولا معناه فتكون

حينئذ فمكة ومنه قراءة

من قرأ الله الأمر من قبل

ومن بعد بجر قبل وبعد

وتنوينهما وقوله

فساغ لي الشراب وكنت

قبلاً

أكاد أغص بالماء

الفراغ

وهذه الأحوال الثلاثة التي

تعرب فيها وأما الحالة

الرابعة التي تبني فيها فهي

اذا حذف ما تضاف اليه

ونوى معناه دون لفظه



فانها تبني حينئذ على الضم نحو قوله الاخر من قبل ومن بعده وقوله أقب من تحت عريض من عل \* وحكي الفارسي ابدأ بذا من أول بضم اللام وفتحها وكسر هاء الضم على البناء لنية المضاف اليه معنى والفتح على (١٧)

لفظا ومعنى واعرابها اعراب ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل والكسر على نية المضاف اليه لفظا فقول المصنف واضعم ببناء البيت اشارة الى الحالة التي تبني فيها وهي الرابعة وقوله ناويا مع ما مر اده أنك تبنيها على الضم اذا حذف ما نضاف اليه ونوشت معنى اللفظا وأشار بقوله وأعرابوا نصبا الى الحالة الثالثة وهي ما اذا حذف المضاف اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فانها تكون حينئذ معربة وقوله نصبا معناه انها تنصب اذا لم يدخل عليها جار فان دخل عليها جرت نحو من قبل ومن بعد ولم تعرض للحالتين الباقيتين أعني الاولى والثانية لان حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب وهو الاعراب وسقوط التنوين كما تقدم (ص) وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذف (ش) بحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه ويقام المضاف اليه مقامه فيعرب بأعرابه كقوله تعالى وأشرىوا في قلوبهم الجعل بكفرهم

وقد أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبها للحرف في المعنى وهذا معنى قولهم اتضمنته معنى الاضافة أي لا فادته معها ودلالته عليها في الجملة وان كانت بعد مثلام تستعمل فيها كاستعمال من في الشرط لان البناء العارض يكفيه أدنى سبب ولا نهما أدى بالمضاف وحده واستغنى به عن المضاف اليه صار مشبها للحرف الجواب في الاستغناء عما بعده فن ثم يسمونها الغايات لانها صارت غاية أي آخر في النطق بعد الحذف وأما في نية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام ومقدر فلم يبين ويقال الدليل على نية المعنى في تلك الحالة سماعه مبنيا بلا موجب فاحتجج الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه الحرف تصحيحا للقول كما قالوا في نحو عمران الدليل على عدله بماعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى ان في ذلك مقعنا يكفي في التفرقة بين حالتي البناء والاعراب وأما الاختصار على حالة واحدة يجوز فيها الاعراب والبناء فهو وان كان خاليا عن التكاف لكنه مخالف لاجماعهم فيما علم على تعدد الحالتين وان حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبني) أي لما مر من تضمنها معنى الاضافة أو شبهها بالحرف الجواب أو شبهها بالحرف في الجود بلزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية غالبا وعدم التثنية والجمع أو لا فتقارها بالمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض بكفيه أدنى شيء بخلاف البناء الاصل فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما أعر بت عند ذكر المضاف اليه أو نية لفظه مع افتقارها اليه لمعارضته بالاضافة لفظا وتقدير او حركت للدلالة على طرؤ البناء وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها بأقوى الحركات وانستوي باقي الحركات اذ في حالة اعرابها الاتصاف بل تنصب أو تجوز عن فقط لكن نقل المصري على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء في بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان كذا والمسوخ للابتداء بالذكرة حينئذ الوصف المعنوي والرابطة محذوف أي اما من تال للزمن السابق فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جويه مع عدم القطع أيضا (قوله أقب) من القب وهو ورقة الخصر يصف فرسا بانه ضامر البطن عريض الظهر فقوله من عل أي من علوه وهو ظهره (قوله من أول) أي من أول غيره أي من قبله (قوله اعراب ما لا ينصرف) لا ينافيه ان الكلام في أول التي هي ظرف بمعنى قبل لاني التي هي وصف بمعنى أسبق لانه ذكر الفتح استطرادا لتتميم ما حكاه الفارسي ولعل المعنى حينئذ ابدأ بذلك في وقت أسبق من غيره (قوله يأتي خلفا الخ) أي غالبا بدليل قوله ورجعوا الخ (قوله لقيام قرينة) أي تدفع اللبس فلا يجوز جاء في زيد تريد غلاما زيد لحصول اللبس بخلاف أمثلة الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالذكور ولا بد من صلاحية الثاني لاعراب الاول فلا يحذف المضاف للجملة لانها لا تصلح لاعرابه (تنبيه) قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الاخير مقام الاول نحو وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين أي فكان مقدارا مسافة قر به قاب قوسين كما قدره الزمخشري بناء على تفسير القاب بالقدرفان فسر بما بين مقبض القوس وطر فيها احتيج الى مضاف آخر في الخبر أي مثل قاب قوسين وعليه قيل في الآية قلب أي مثل قابي قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول خلفه الثاني ثم الثاني خلفه الثالث وهكذا (قوله بأعرابه) مثله باقي أحكامه لانه يخلفه أيضا في التذكير والتأنيث والافراد والتكبير وغير ذلك كما بينه الاشموني (قوله ورجعوا) أي استداموا جوه (قوله كما قد كان) أي كالجز الذي قد كان والمغايرة بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتي التركيب بالذات أو بناء على ان العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه

( ٣ - (خضري) - ثاني )

أي حب الجمل وقوله تعالى وجاء بك أي أمر بك حذف

المضاف وهو حب وأمر وأعراب المضاف اليه وهو الجمل ورجع بك بأعرابه (ص) ورجعوا الذي أبقوا كما \* فكان قبل حذف ما تقدم

لكن بشرط أن يكون ما حذف مما لا ماعليه قد عطف (ش) فدي حذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مما لا ماعليه قد عطف كقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ \* ونار توفد بالليل نارا والتقدير وكن نار حذف كل وبقي المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكرها والشرط موجود وهو العطف على مائثل المحذوف وهو كل في قوله أكل امرئ وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على جر المحذوف ليس مما لا للمفوض بل مقابل له كقوله تعالى ترى يدون عرض الدنيا والله يري الآخرة في قراءة من جر الآخرة والثقة - يروا الله يري باقي الآخرة ومنهم من بقدره والله يري بدعرض الآخرة فيكون المحذوف على هذا مما لا للمفوض به والاول أولى ولذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه (١٨) للإيضاح (ص) ويحذف الثاني فيبقى الاول \* كحله اذابه يتصل بشرط عطف

واضافة الى \* مثل الذي له أضفت الاولا

(ش) يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف كحله لو كان مضافا فيحذف تنوينه وأ كثر ما يكون ذلك اذا عطف على المضاف اسم مضاف الى مثل المحذوف من الاسم الاول كقوله قطع الله يد ورجل من قاطها التقدير قطع الله يد من قاطها ورجل من قاطها حذف ما أضيف اليه يد وهو من قاطها لدلالة ما أضيف اليه رجل وعطف عليه ومنه قوله سقى الارضين الغيث سهلا وخزنها \* فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع التقدير سهلا وخزنها حذف ما أضيف اليه سهل لدلالة ما أضيف اليه خزن عليه هذا تقرير كلام المصنف وقد يفعل ذلك وان لم يعطف مضاف الى مثل المحذوف الى الاول

كون كل من الجزين أثرا المضاف يدفع بذلك توهم انه جرحه يد بغير المضاف (قوله لكن بشرط الخ) أي ليس يكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله توقف) مضارع أصله تتوقف (قوله حذف كل الخ) وانما لم يعطف نار الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثاني على الثاني العامل فيه تحسبين لان العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع عندس أما على حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسبين (قوله في قراءة من جر الآخرة) هي مخالفة للتقياس من جهة أن المضاف بعض المعطوف وهو الجلة لا معطوف رحمة قيل ومن جهة فصل العاطف من المجرور بغير لامع أن شرط الحذف اتصاله به كالتبعية أو فصله منه بلا كقوله

ولم أرمثل الخبير بتركه الفنى \* ولا الشرى بآتيه امرؤ وهو طامع أي ولا مثل الشر ونحو ما كل سوداء خمة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء لكن نقل سم عن الأكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والاول اولي) أي تقدير باقي فيكون مقابلا للمعطوف عليه والشئ كثير ما يحتمل على مقابله (قوله كحله) حال من الاول واذا ظرف لحاله أي فيبقى الاول كأنما كحله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطف الخ) أي ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف الى مثل المحذوف) أي أو عامل في مثله بغير الاضافة كقوله

مه عاذي فهأما ان أبرحا \* بمنل أو أحسن من شمس الضحى وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبي برزة غزو ناعم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلا تنوين أي ثمانى غزوات (قوله سهل وخزنها) بدلان من الارضين والخزن بفتح المهملة وسكون الزاى ضد السهل ونيطت أي تعلقت وفي عرى الآمال استعارة بالكتابة وتخجيل ونيطت ترشيح (قوله ومن قبل ذلك) وقيل الاصل ومن قبلي فحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم بلا تنوين مع كسر الهاء وهي قراءة ابن محيصن ولا مهمة أو عاملة كليس وقرا يعقوب بالفتح بلا تنوين على عملها عمل كان مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة اعرابا كان فيه الشاهد أيضا أو بناء فلا (قوله وعند الفراء الخ) خصه الفراء بما يكثر اصطحابها في اللزك كاليد والرجل والنصف والرابع وقبل وبعد فكان العامل في المضاف اليه شئ واحد فلا يرد توارد عاملين على معمول واحد

كقوله ومن قبل نادى كل مولى فراية \* فما عطفت مولى عليه العواطف واحد  
جذف ما أضيف اليه قبل وأتاه على حاله لو كان مضافا ولم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومثله قراءة من قرأ شذوذ فلا خوف عليهم أي فلا خوف شئ عليهم وهذا الذي ذكره المصنف من ان الحذف من الاول وان الثاني هو المضاف الى الله كور هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه أن الاصل قطع الله يدمن قاطها ورجل من قاطها حذف ما أضيف اليه رجل فصار قطع الله يدمن قاطها ورجل ثم أقبحه قوله ورجل بين المضاف الذي هو يد المضاف اليه الذي هو من قاطها فصار قطع الله يدمن قاطها فاعلى هذا يكون المحذوف من الثاني لامن الاول وعلى مذهب المبرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء يكون الاسمان مضافين الى من قاطها ولا حذف في الكلام لامن الاول ولا من الثاني (ص)

فصل مضاف شبه فعل ما نصب \* مفعولا او ظرفا أو جزاء لم يعرب فصل بين واضطرار او جديا \* بأجنبي او بنت أو ندا (ش) أجاز المصنف ان يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر (١٩)

بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه مثال ما فصل فيه بينهما مفعول للمضاف قوله تعالى وكذا لك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم في قراءة ابن عاصم بنصب أولادهم الشركاء بنصب أولادهم الشركاء ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بقارن نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكى عن بعض من يوثق بعربيته ترك يوما فسك وهو اها سعى لها في رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بمفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف

فلا تحسبن الله خافعا عهده رساله بنصب وعده وجر رساله ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث في الدرداء هل أنتم تاركولي صاحبي وهذا معنى قوله فصل بضاف الخ وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى السكاسي هذا غلام والله يدر هذا قال المصنف ولم يعرب فصل بين وأشار بقوله واضطرار او جديا الى أنه قد وجد الفصل بين

واحد بخلاف نحو رأيت داروغا لمز يد فيمتنع لعدم الاصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأجر وهو مصدر مضاف للمفعول وشبه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعولا الخ حال من ما أوردت ضميرها المحذوف أي أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفا له (قوله فصل بين) نائب فاعل يعرب (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مقصولا بأجنبي للضرورة ولا يصح تعلقه بضمير وجد على رجوعه للفصل لأن ضمير المصدر لا يعمل عنده من قاله بالابازا وهذا مستتر (قوله أجاز المصنف) أي تباهي لاسكوفيين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا لما تبعهم من المخشري رد قراءة ابن عاصم الآية مع تواترها وشرط الفصل مطلقا أن لا يكون المضاف اليه ضميرا لانه لا يفصل من عامله (قوله من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز أن يحجبني قول زيد منطلقا عما ورد في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان صحة لاطول مع أن المتضايين كالشيء الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى شركاء من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعول به فصل به بين المتضايين وحسن ذلك كونه فضلا عن غير أجنبي من المضاف وربته التأخير عن المضاف اليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مركزه ولذا استكره الفصل بالمرفوع اختيار التكملة في وضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس بنظم يوما ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أي ترك نفسك شأنها مع هو اها يوما ويحتمل انه مضاف للمفعول والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثاني لمختلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رساله (قوله تاركولي صاحبي) أي فتاركوك مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والمجرور قال اللسانيني ويحتمل ان حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد لا لإضافة (قوله بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختيارا ما كقولهم

هما خطنا اما اسارومنة \* وامادم والقتل بالجر اجدر  
أي الخطتان المعلومتان من السياق هما خطنا أسرا وقتل والخطاة بالضم المصنعة لكن المضاف في هذا كالقسم ليس شبه الفعل فقتضاه عدم اشتراط ذلك فيه ما فتأمل (قوله بأجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كما مثله ومفعولا كقول جرير  
تسقى اميتا حاندي المسواك ريقها \* كما تضمن ماء الزنة الرصف  
أي تسقى المسواك ندى ريقها والاميتا الاستباحة فهو ما ظرف أي وقت امتياح أو حال أي مماثلة والرصف حجارة صر صوف بعضها الى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيرها وأفاعلا لغيره كقوله  
أحب أيام والداه به \* اذ تجلاه فنعم ما بجلا  
أي أحب والداه به أيام اذ تجلاه ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف لما صر لأنه أسهل من الفاعل الأجنبي كقوله

نرى أسهما لولت تصمي ولانمي \* ولا ترعوى عن نقض أهواؤنا العزم  
وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب \* ولا عذما فخر وجد نصب  
برفع أهواؤنا وجد وجد العزم وبومنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هي وصلتها خبر عن محذوف أي رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ ويقارب أي يبين حروف الكتابة ويزيل بفتح الياء أي

المضاف والمضاف اليه في الضرورة بأجنبي من المضاف بنعت المضاف وبالنسبة مثال الأجنبي قوله كما خط الكتاب بكف يوما \* يهودى يقارب أو يزيل فصل يومين كنف ويودى وهو أجنبي من كف لانه معمول لخط ومثال النعت قوله

نجوت وقد بل المرادى سيفه \* من ابن أبي شيخ الاباطح طالب  
 وأن حلفت على يديك لا حلفن \* بين أصدق من يمينك مقسم الاصل عين مقسم أصدق من يمينك ومثال النداء  
 قوله (٣٠)

وقاق كعب بجير من ذلك من  
 تجيل تهلكة واخلفني  
 سقرا وقوله  
 كأن بردون أباعصام  
 زيد جاردق بالاجام  
 الاصل وفاق بجير يا كعب  
 وكان بردون زيدا أباعصام  
 (ص)  
 (المضاف الى ياء المتكلم)  
 آخر ما ضيف للياء كسر اذا  
 لم يكن معتلا كرام وقد  
 أريك كابنين وزيد بن قدي  
 جميعها الياء بعد فتحها  
 احتدى

وتدغم الياء فيه والواو وان  
 ما قبل واو ضم فا كسره ين  
 وألفا سلم وفي المقصور عن  
 هذيل انقلابا ياء حسن  
 (ش) يكسر آخر المضاف  
 الى ياء المتكلم ان لم يكن  
 مقصورا ولا منقوصا ولا مشن  
 ولا يجوز عالج سلامة لذك  
 كالمفرد وجبى التكسير  
 الصحيحين وجع السلامة  
 للوثة والمعتل الجارى  
 مجرى الصحيح نحو غلامى  
 وغلامى وفتيانى وظمى  
 ودلوى وان كان معتلا فاما  
 أن يكون مقصورا  
 أو منقوصا ان كان منقوصا  
 أدغمت ياءه في ياء المتكلم  
 وفتحت ياء المتكلم فتقول  
 قاضي رفعا ونصبا وجرا

بما عهد بينهما والجملة صفة يهودى فالضمير فى الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من  
 الخوارج على قتله وقتل على وهرو بن العاص رضى الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا السبع عشرة  
 ليلة من رمضان فلما خرج على كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضرب به عبد الرحمن بن ملجم المرادى نسبة الى مراد  
 بضم الميم قبيلة باليمن على صاعه ثم حل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة وماها  
 عليه وضرب به الارض فحسوه حتى مات الامام على بعد يومين فقتلوه وأمام معاوية فصر به صاحبه فأصاب  
 أوراكه وكان سميئا فقطع منه عرق النساخ فلم يولد له بعد ذلك وأما عمر وفاشتكى تلك الليلة فلم يخرج  
 للصلاة وأتاب رجلا من بنى سهم يقال له خارجة فصر به الرجل فقتله فله أخذوا سمهم يخاطبون عمر بالامارة  
 قال وما قتلت عمر اقالوا بل خارجة قال أردت عمرا وأراد الله خارجة فقتله عمرو وفى ذلك يقول الشاعر

وليتها اذ فدت عمرا بخارجة \* فدت عليا بن شاة من البشر

(قوله الاصل الخ) أى ففصل فيه بين المضاف وهو أبى والمضاف اليه وهو طالب بنعت المضاف وهو شيخ  
 الاباطح وفيه انه ليس نعم لنفس المضاف بل لمجموع المتضامين لان العلم مركب منهما لكانت تبعيته  
 فى الاعراب انما هى للجزء الاول جعل نعمتاه (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجير بالجيم مصغرا أخوكعب  
 ابن زهير صاحب بانت سعاد يحرض به كعبا على الاسلام لانه أسلم قبله (قوله كأن بردون الخ) قال ابن  
 هشام يحتمل ان أباعصام اليه على لغة من يلزمه الالف وزيد بدل منه فلا شاهد فيه والله أعلم  
 ﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

أفرد به بالذكر لان له أحكاما ليست فى الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص والمقصور  
 بقرينة تمثيله لانه حظي فانه كالصحيح هنا وان كان المعتل يشمله (قوله أريك كابنين) فى خبر النقي  
 كالذى قبله أى اذالم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله فدى) مبتدأ أول وجميعها نان والياء ثالث  
 وفتحها رابع وبعد بالضم حال من الياء أى بعد هذه المذكورات وأتملق باحتدى بضم التاء ماض مجهول  
 أى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء بطت بالهاء من فتحها والجملة خبر عن جميعها والرباط  
 محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان جعل جميعها تاء كيدا فالمبتدآت ثلاثة فقط وحق  
 المقابلة أن يقول فدى جميعها سكون آخرها احتدى لان كلامه أو لا فى آخر المضاف لافى حال الياء لكنه  
 اكتفى بقوله وتدغم الياء وقوله وأنفاسا لاستلزام ذلك السكون (قوله تدغم الياء) أى التى فى آخر  
 الاسم المضاف ر قوله فيه أى فى ياء المتكلم المذكورة بقوله جميعها الياء ذكره هنالتا ولها باللفظ (قوله  
 والواو) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون فى المثنيين وللأشعار به من قوله  
 وان ما قبل واو ضم فا كسره (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل فى النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى  
 لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال يهن لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر المضاف الخ) أى مع  
 سكون الياء وفتحها كما سبكه فهذان وجهان ويجوز حذف الياء كسقاء بالكسر قبلها أو قلبها ألفا بعد  
 فتح ما قبلها كغلاما وقد تحذف الالف كسقاء بالفتحة فالجملة خمسة أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة  
 بالنداء خلافا للتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة أما فى غيرها ككرمى فلا حنى ولا قلب لانها فى نية  
 الانفصال فلم تكن الياء بحرف السكامة (قوله كالمفرد الخ) ذكر أربع أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما  
 يسكن فى أربعة (قوله فتقول قاضى) اعرابه مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتعادله مع سكون الادغام  
 وان كان قبل ذلك نفيا فقط (قوله رأيت غلامى) بفتح الميم وزيدى بكسر الدال وكذا ما بعده (قوله

فدنت

وكذلك تفعل بالثنى وجع المذكور السالم فى حالة الجر والنصب فتقول رأيت غلامى وزيدى  
 ومررت بغلامى وزيدى والاصل بغلامين لى وزيدى لى

حذفت اللام والنون للاضافة ثم ادغمت الياء وفتحت ياء المتكلم وأما جمع المذكور السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضا جاز يدي كأن تقول في حالة الجر والنصب والأصل زيدوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدى وأما المثني في حالة الرفع فتسلم ألفه وفتحت ياء المتكلم بعده فتقول زيداي وغلاماي عند جميع العرب وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالثني المرفوع فتقول عصاي وفتاي وهذا يدل قلب ألفه ياء (٣١) وتدغم ياء ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم

بعده فتقول وعصاي ومنه قوله

سبقوا هوى وأعنقوا

لهواهم

فتعزموا واسكل جنب

مصرع

فالحاصل ان ياء المتكلم تفتح

مع المنقوص كقاضي

والمقصور كعصاي والمثني

كغلاماي رفعا وغلاماي جوا

ونصبوا جمع المذكور السالم

كزيداي رفعا ونصبوا جوا

وهذا معنى قوله

فدى جميعها ليا بهد فقها

احندى

وأشار بقوله وتدغم الياء

الى أن الواو في جمع المذكور

السالم والياء في المنقوص

وجمع المذكور السالم والمثني

تدغم في ياء المتكلم وأشار

بقوله وان ما قبل واو ضم

الى أن ما قبل واو الجع ان

انضم عند وجود الواو ويجب

كسره عند قلبها ياء لتسلم

الياء فان لم يضم لم يفتح

بقي على فتحه نحو مصطفىون

فتقول مصطفى وأشار بقوله

وألفاسلم الى ان ما كان

آخره ألفا كالثني والمقصور

لا تقلب ألفه ياء بل تسلم

حذفت اللام والنون للاضافة قال الصبان هذا هو التحقيق عندى وان اشتهر ان حذفت اللام للتحفة والنون للاضافة فليس في الشارح نسمح خلافا لن توهمه اه ولعل وجه ما اشتهر أن اللام لا تنافي للاضافة للجمع بينهما في نحو لا بالك عند سبويه كما مر في باب لا (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة عن الواو (قوله زيدى) هو مرفوع بواو مقدرة لتعذر هاء مع الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما مر في باب الاعراب (قوله قلب ألفه ياء) أى جواز اذعوا عن الكسرة التى يستحقها ما قبل الياء فهو بمثابة حرف عن حركة في غير باب الاعراب ومثله لارجلين اه يس قال الموضح وافق الجميع على قلب الالف ياء في على ولدى مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه ومثلهما الى (قوله سبقوا هوى) قاله أبو ذؤيب في قصيدة برئ بها بنه الحسة هل كوا جميعا في طاعون وأعنفوا أى أمر عوامن العنق بفتح تين نوع من السبر ونحرموا ماض مجهول أى خومتهم المنية أى أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم تفتح الخ) أى في الكثير الشائع وتكسر قليلا اذا كانت مشددة بأن أدغم فيها كعصاي وقاضي وبها قرأ حجة بمصر حتى وكسر الحسن والاعمش ياء عصاي وهو أضعف من الكسر مع التشديد لكنه مطرد في لغة بني بروج وأما التسين محياي لورش فن اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله وأما ما عدا هذه الاربعة) هو المفرد وجمع التكسير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فشكل هذه يجوز فيها التسين كما هو الاصل في كل مبنى والفتح لانه الاصل فيما كان على حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر (تنبيه) اذا كان آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكرمى وحوارى فهو من المعتل المشبه للصحيح لكن اذا أضيف للياء وجب حذفها لتوالي الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون توال كما مر وليس بعد الاختيار الا الوجوب واذا حذفت فما أن يبقى كسرها قبلها أو يفتح على حذفها بعد قلبها ألغا لانها بديل ثقيل أو تحذف احدى الياءين الاوليين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فتفتح على الاصل فيها والله أعلم

#### ( أعمال المصدر )

(قوله بفعله المصدر الخ) اعترض بأنه يقتضى ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك بل لانه أصل للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه أصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى ما أشبهه وهو المضارع وقد يجب بانه من الحاق الفرع في العمل بالأصل فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبه به بالمشبه ففعله لا الحاق مسكوت عنها (قوله في العمل) أى لا في غيره لانه يخالف الفعل في انه لا يعمل الا بالاشروط الآتية وفي جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف الا اذا كان نائبا عن فعله وفي رفعه نائب الفاعل بخلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كجئت من قراءة في الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع (قوله ان كان الخ) فعل اسم كان ومع ان أو ماضية وجلة يحمل خبرها (قوله نائبها نائب الفعل) قيل عمله سماعى وقيل بنقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو وجد الله والوعد نحو

فتقول غلاماي وعصاي وأشار بقوله وفي المقصور الى ان هذا لا يقلب ألف المقصور خاصة فتقول وعصاي وأما ما عدا هذه الاربعة فيجوز

#### ( أعمال المصدر )

(ص)

ان كان فعل مع أن أو ما يحمل

بفعله المصدر الحق في العمل

(ش) يعمل المصدر عمل فعله في موضعين أحدهما أن يكون نائباً عن الفعل نحو ضرب باز يدافز يدان منصوب بضرب بالنيا بته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في اضرب وقد تقدم ذلك في باب المصدر والموضع الثاني



أن يكون المصدر مقدرًا  
بان والفعل أو بما والفعل  
وهو المراد بهذا الفصل  
فيقدر بان إذا أريد المضى  
أو الاستقبال نحو عجبت  
من ضربك زيدًا أمس  
أو غدا والتقدير من أن  
ضربت زيدًا أمس أو من  
أن تضرب زيدًا غدًا ويقدر  
بما إذا أريد به الحال نحو  
عجبت من ضربك زيدًا  
الآن التقدير بما تضرب  
زيدًا الآن وهذا المصدر  
المقدر يعمل في ثلاثة  
أحوال مضافًا نحو عجبت من  
ضربك زيدًا وبمجردا عن  
الإضافة وأل وهو المنون  
نحو عجبت من ضرب  
زيدًا وحلى بالالف واللام  
نحو عجبت من الضرب  
زيدًا وأعمال المضاف  
أكثر من أعمال المنون  
وأعمال المنون أكثر من  
أعمال المحلى بال ولهذا بدأ  
المصنف بذكر المضاف  
ثم المجرد ثم المحلى ومن  
أعمال المنون قوله تعالى  
وأطعمهم في يوم ذي مسغبة  
يتيمًا فيتيما منهوبًا بطعام  
وقول الشاعر

بضرب بالسيوف رؤس قوم  
أزلناهم عن المقبل  
فروغن منصوب بضرب  
ومن أعماله وهو محلى بال قوله

\* قالت نعم وبلا غابقية ومنى \* والتوبيخ كقوله \* رفاقاني الاهواء وانني والهووى \* اه صبان  
وأما نفس المصدر فقد مر في المفعول المطابق الخلف في ناصبه (قوله أن يكون مقدرًا الخ) في التسهيل  
أن ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع أذن أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف  
لفاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سدت مسد الخبر على حد ضرب في العبد مسيئًا أي سمع أذن أخاك حاصل  
إذا كان يقول ذلك ونحو أن ضربك زيدًا قبيح وكان أكرمك بكر احسننا ولا اعراض عن أحد فهذه  
المصادر عامة مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل لا التزام العرب بعدم وقوعه في هذه المواضع لأنهم كافي السماء يني  
لا يقولون أن ضرب العبد مسيئًا ولا يوقعون أن وصلتها بعدان وكان الانفصولة بالخبر نحو أن لك أن لا  
نحوج فيها ولا الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة اه وعمل بعضهم الأول بأنه لا يصح تقديره بما  
ولأن الخفة لا شرط أن يسبقهما طالب يعمل فيهما ولا بان المصدرية لأنهم أنخص المضارع للاستقبال  
والقصد للاخبار بان السمع حاصل لا يسهل اه ونظر فيه بأنه يصح تقديره أن مع الماضي فالأول أدنى  
لكن أجاب عنه من جعل ذلك شرطًا بأن التقدير سائق بحسب الأصل وإن امتنع لهذا العارض وهو الوقوع  
في تلك المواضع وبأنه لا يلزم من كون اللفظ مقدرًا بالآخر صحة النطق به مكانه فالخاصل أن الشرط كون  
المصدر بمعنى الفعل وإن لم يصح حمله ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث كما مر عن السندوري في  
مررت فأذله صوت جار من أن العامل في صوت الثاني محذوف لأن الأول لم يرد به الحدوث حتى  
يؤول بالفعل و يعمل بل أنك مررت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كان يرد  
بالصوت الأول في هذا المثال الشيء المسموع فإنه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لأن  
تأويل الثاني يفوت العدد وتأويل الأول يجعله نوعيًا باستناد الفعل إلى فاعله والقصد أنه مجرد التوكيد أما  
النوعى فيعمل ولو في حالة كونه مفعولًا مطلقًا كضربت زيدًا بضرب عمرو بكر أي مثل ضرب عمرو  
بكرًا فتأمل وفي الاستقامي قال ابن هشام قد يرد على هذا الشرط أن المحلى بال لا يحل محله فعمل مع أنه  
يعمل والجواب أنه يعمل وأل كالجزم منه اه (تنبيه) يشترط أيضًا أن لا يكون مضمرا خلافاً للكوفيين  
ولامصغرا ولا بناء الوحدة كضربت أمًا التي في أصل بنيتها كرجة فلا تضرب ولا مفعولا من مفعوله بتابع  
أو غيره فلا يجوز أن يحل محله ضربك المبرح زيدًا بخلاف ضربك زيدًا المبرح لأن معموله كالعلة من الموصول  
فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى أنه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول محذوف أي يرجعه لرجعه  
للفصل بينهما بخبر أن ولا محذوف ولهذا ضعف تقديره متعلقًا بالسجدة أما كابتدائي كما مر مع جوابه هناك ولا  
مؤخرًا عن معموله لكن يجوز الرضى بتقديم معموله الظرفي واختاره السعد وغيره وتسعهم فيه ومنه فلما بلغ  
معه السبي ولا تأخذكم بهما رأفة لا يبغون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعل الظرف  
متعلقًا محذوف حالًا من المصدر فكاف وأن يكون مفردًا وشذوذاً أعمال غيره كقوله

قد جربوه فما زادت تجارتهم \* أبا قدامة الالمجد والغنما

بالفام والنون والعين المهملة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط لأغناء ما ذكره عنها إذ المضمرة  
لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرًا أصلاً وتأويل المصغر وذو التاء والمجرع يعزى بقوت المقصود منها وأما المفعول  
والمؤخر فلأن معمول الصلة لا يفصل باجنبي ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلقنا في ذلك للاحتياج إليه فتدبره  
والله أعلم (قوله ويقدر بما الخ) مقتضاء أن ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل هي  
صالحة للزمن الثلاثة الأنا يقال إنما خصوصها بذكر الحال لتعذر مع أن ولأن دلالة أن مع الماضي على  
الماضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما (قوله أكثر من المنون) أي في الاستقبال  
والأفالمنون أقيس لشبهه الفعل في التنكير ويلييه المضاف لأنه كثير ما ينوي فيه الانفصال (قوله بضرب)

ضعيف النكابة أعداءه \* يخال الفرار يراخي الاجل وقوله فانك والتأبين عروبة بعدما \* دعاك وأهذينا إليه شوارع وقوله لقد علمت أولى المغيرة أننى \* كرت فلم أنكسك عن الضرب مسمعا فاعدا منصوب بالنكابة وعروبة منصوب بالتأبين ومسمعا منصوب بالضرب وأشار بقوله ولا سم مصدر عمل الى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل والمراد باسم المصدر ما سوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخوله اعطاء تقدير من بعض ما في فعله دون تمويض كمطاء فانه

(٢٣)

من الهمزة الموجودة في فعله وهو خال منها لفظا وتقديرا ولم يعوض عنها شيئا واحترز بذلك بما خلا من بعض ما في فعله لفظا ولم يخال منه تقديرا فانه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدرا وذلك نحو قتال فانه مصدر قاتل وقد خلا من الالف التي قبل التاء في الفعل لكن خلا منها لفظا ولم يخال منها تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قاتل قيتا لا وضارب ضربا بالكن انقلب الالف ياء لكسر ما قبلها واحترز بقوله دون تمويض عما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنه شيئا فانه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر وذلك نحو عدة فانه مصدر وعد وقد خلا من الواو التي في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنها التاء وزعم ابن

متعل على بالزنا والهام جمع هامة وهي الرأس كلها وتطلق على ججمة الدماغ وحدها فاضافته لضمير الرأس للتأكيده على الاول وسماه اختلافا للفظين ومن اضافة الجزع للكل على الثاني وأراد بالقبيل العنق لانه محل اقالة الرأس أي استقرارها (قوله يخال الفرار الخ) أي يظن الهرب من الحرب بمنع الموت (قوله فانك والتأبين) هو مصدرا ثبت الرجل شدا الموحدة واسكان النون اذا بكيتها وأثبت عليه بعد الموت ومن معانيه أن يعاب الانسان في وجهه أو يذكر بقبيح وكلها مناسبة هنا وفي بعض نسخ العيني والتأنيب بنون فتحتية في وحدة وفسره بالتعنيف وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطفا على اسم ان وعروبة مفعوله وخبر ان في بيت بعده دعاك أي طلبك لنصرته ويروي عماك أي حفظك وشوارع أي ممتدة لقتله (قوله أولى المنبرة) أي أوائل الخيل المغيرة على العدو وأنكسك أي أعجز مثاث السكاف وماضيه بالفتح والكسر ومصدره الكسول كافي القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب (قوله في الدلالة على معناه) أي على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذي صوب به بعضهم ان بدلوا اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهنا فرق معنوي وما ذكره الشارح لفظي وخرج بهذا القيد نحو الكحل والدهن بضم أولهما فانه وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم (قوله من بعض ما في فعله) أي من الحروف الاصلية أو الزائدة فان حق المصدر أن يتضمن حروف فعله اما بما واوله كتسكك تسككا أو بزيادة كركم اكراما فان نقص دون تمويض كان اسم مصدر كتوضا وضوا أو تسكك كلاما (قوله دون تمويض) متعلق بخوله (قوله ولكن عوض عنه) أي سواء كان العوض في آخره كاذ كره أو لا كما تعلما وسلم تسليما فانه نقص عن فعله احدي اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء في أوله لا المدة قبل آخره لوجودها الغير تمويض في نحو اكراما (قوله وزعم ابن المصنف الخ) لم ينفرده بل تبع والده وجري عليه الدماميني في شرح التسهيل فقال ينبغي أن يقيده البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر لم يمد ما بينها وبين أفعالها أي توضا واغتسل وتسكك واعترف وأعان وتكبر وأما نحو اعطاء والثواب فمصدران لقرينهما من الفعل اذا اصل اعطاء واثنوا بالخذف زائدهما وهو الهمزة وحرك ما بعده هاليصح الابتداء به اه (قوله وبعد عطائك) اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله أي المائة من الابل والرتاع بالفوقية جمع راعة (قوله من قبله الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء (قوله اذا صح عون الخالق الخ) هو بمعنى قوله

اذا كان عون الله لعبده مسعفا \* شيباله في كل أمر مراده

وان لم يكن عون من الله لفتنى \* فاول ما يحين عليه اجتهاده

(قوله فلا ترين) مضارع مجهول وألوا بالفتح الهمزة وضم اللام أي محبا مفعوله الثاني (قوله فان اختلاف فيه مشهور) محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بيم زائدة لغير مفاعلة بالعلم فلا يعمل اتفاقا كسار وخار وبرة ان كانا من أخرج وأبرأى صيره ذا الجور وبر والافهم مصدران لفجرو بر ولا يرد ذلك

اعمال اسم المصدر قوله أكفرا بعد رد الموت عنى \* وبعد عطائك المائة الرعا فالمائة منصوب بعطائك ومنه حديث الموطأ من قبله الرجل امرأته الوضوء فامرأته منصوب بقبله وقوله بمشركك الكرام تعد منهم \* فلا ترين لغيرهم ألوا اختلاف فيه مشهور

وقال الصيمري أعماله شاذوا نشد أكفرا البيت وقال ضياء الدين بن العالج في البسيط ولا يبعد أن مقام المصدر يعمل عمله وتعمل عن بعضهم أنه أجاز ذلك قياسا (ص) وبعد جره الذي أضيف له \* كمل ينصب أو يرفع عمله (ش) يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو عجبت من شرب (٢٤) زيد العسل وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجبت من شرب العسل زيدومته

قوله تنفي يدها الخ مضافي كل هاجرة \* نفى الدراهم تنقاد الصياريف وليس هذا الثاني مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وجعل منه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فاعرب من فاعلا بحج وردبانه يصير المعنى ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك فمن بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت وقيل من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك ويضاف المصدر أيضا إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو عجبت من ضرب اليوم زيد صمرا (ص) وجر ما يتبع ما جرم من \* راعى في الاتباع المحل حسن (ش) إذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعل يكون مجرورا لفظا مرفوعا محلا فيجوز في تابعه بمن الصفة والعطف وغيرهما سرعاة اللفظ فيجرر سرعاة المحل فيرفع فتقول عجبت من شرب زيد الظريف والظريف ومن اتبعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها \* طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث

على قوله ولا مم مصدر عمل لانه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالضربة والمحمدة ومنه قوله

أظلم أن مصابكم رجلا \* أهدي السلام تحية ظلم

فالهمزة للنداء ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجلة أهدي السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لأهدي كقعدت جلوسا وأحال من الفاعل وظلم خبر ان واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح وتبعه الاشعري هنا وكره غيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا وجرى عليه في الشذور (قوله الصيمري) بفتح الميم نسبة إلى صيمرة بلدة بالجهم (قوله وبعد جره الخ) فيه افادة أن جر المضاف إليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كمل أي ان أردته والافه وغير لازم فيزاد على صور الشارح الثلاثة صورتان اضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم أي ربه وعكسه نحو ولا يسأم الانسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير (قوله تنفي يدها) أي الناقة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار ونفى الدراهم مفعول مطلق أي نفيا كنفها وهو جمع درهم لغته في درهم فالياء منقلبة عن ألف المفرد لا للشباع بخلاف ياء صياريف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى النقد فاعل نفى وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الالتقاء وتبين فبالكسر (قوله وليس كذلك) أي لان حج المستطيع ليس الاعلى نفسه لا غيره والالزم تأنيث جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الرد مبني على ان أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذي صرح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة ذن رتبة المبتدأ وهو حج مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع إليه سبيلا (قوله فمن بدل من الناس) أي بدل بعض والرباط محذوف أي منهم كما أشار إليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهي اما شرطية أو موصولة (قوله وجر ما يتبع الخ) ما الاولى مفعول جر والثانية مفعول يتبع وقوله لحسن خبر محذوف أي فرائه حسن وانما يجزى التابع اذا عدم المانع لاني نحو أعجبتني اكرامك وزيد الامتناع العطف بلاعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تهجر الخ) أي سار ذلك الجار الوحشي في الهاجرة أي شدة الحر والرواح من الزوال إلى الليل وهاجها أي أثارأ نشاء المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب مصدر طاج على حدة قعدت جلوسا مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أي الغريم الطالب لغريمه من عقب في الامر طلبة بجود وحقه مفعول طلب والمظالم صفة للمعقب على محله أي هاجها هي جانا كطلب المظالم حقه (قوله قد كنت دايت) بتقديم التحية على النون أي أخذت تلك الجارية المعلومة في دين لي عليه واللبان بفتح اللام أكثر من كسرهما المعاظلة والله أعلم

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

عرفه في التسهيل بانه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع والماضي نخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بمعناه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي كفريح وغير الجارية على فعل ككريم

شرب زيد الظريف والظريف ومن اتبعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها \* طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث فرج المظالم لكونه فتى للمعقب على المحل وإذا أضيف إلى المفعول فهو مجرور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا في تابعه سرعاة اللفظ والمحل ومن سرعاة المحل قوله قد كنت دايت بها حسنا بخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

وبالتأنيث نحو أهيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذكير لان مؤنثه هيغاء ولامناه أو معنى الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح مما دل على الاستمرار ويخرج به أيضا أفعال التفضيل لانه للدوام كما خرج بمقابله فهذه الخرجيات ماعدا الاول والاخير صفات مشبهة لاسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتماد اصطلاح آخر وهو مجاز كاسيائي وإن شئت فقل اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل في افادة الحدث فخرج بالاول اسم المفعول والثاني الصفة بجميع أوزانها وأفعال التفضيل (قوله في العمل) أي لافي غيره فانه يضاف للمعمول ويطردجر معموله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدي ان تعدي فعله وال لزوم ان لم والجار متعلق بما تعلقت به الكاف أو بهانفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل (قوله بعزل) بكسر الزاي كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضميه متعلق به لا كتهافت الظرف براهة الفعل وان كان اسم المكان لا يعمل في غيره والمعنى ان كان في مكان عزل أي ابعاد عن مضمي حدثه والمكان هنا مجازي وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للابسة أي ان كان ملتبسا بانزال لانه كان يجب فتح زانه كما هو قياس مفعول للحدث من مكسور عين المضارع كاسيائي (قوله ان كان مستقبلا وأحالا) مثله الدال على الاستمرار على ما صر في الاضافة يشترط أيضا أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل عمله كالمصدر لانهما من خواص الاسماء فيبعده عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانهما لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتهما تلحق الفعل وانما بطلان العمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالة على الزمان جدا لان لزومه غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضي لم يعمل) أي الا اذا صح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضارب بعمره أمس اصحة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا ضارب زيدا أمس لعدم صحة يضرب بدله (قوله فهو مشبهة) أي للماضى معنى لكونه بمعناه لالفاظا لانه لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائي الخ) محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فان كان ضميرا رفعه اتفاقا أو ظاهرا فكن ذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور قال السيوطي وهو الاصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكره اه ومقتضاه انه يرفع الضمير وان لم يعتمد في نحو ضارب أنت أمس (قوله حكاية حال) أي بدليل ونقلهم دون قلبناهم والمعنى ببسط ذراعيه والمشهور في حكاية الحال أن يقدر الماضي واقعا من التكلم وقيل أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل ويعبر على كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار المحاطين لا الخالق جل وعلا فان الله تعالى عنده كاللحظة الواحدة وقيل لا حاجة الى الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط جانب الحال فيعمل وفي كلامهم ما يؤيده (قوله الا اذا اعتمد على شيء) أي ليقرب به من الفعل وأشار الشارح الى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فان لم يعتمد لم يعمل خلافا للاخفش والكوفيين وهذا شرط لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما صرح بعدم المضى شرط لعمله في المفعول فقط فقول المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعني به مجموع الامرين والا فلا اعتماد بشرط عمل الرفع في الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدماميني والشمي أفاده الصبان (قوله أو حرف ندا) الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر اذا التقدير يار جلا طالعنا جبلا لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقرب به من الفعل وقد يقال لم ندع ان حرف النداء مسوغ بل اذا وابه الوصف عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ الموصوف المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله في قوله وقد يكون الخ لدفع توهم ان النداء يبعده من الفعل فلا يعمل (قوله أو النفي) أي ولولا ولا نحو انما ضارب زيد

(٤ - خضري) ثاني ( ) زيد عمرا أو يقع فعلا نحو مرتب رجل ضارب زيدا أو حالا نحو جاز يذرا كبا فرسا ويشمل

هذين النوعين قوله أو جاء صفة وقوله أو مسند معناه انه يعمل اذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب ثمرا وخبر ناسخه

بأل أو مجردا فان كان مجردا حمل عمل فعله من الرفع والنصب ان كان مستقبلا أو حالا نحو هذا ضارب زيدا الآن أو هذا وانما عمل لجر يانه على ال عمل الذي هو بمعناه وهو المضارع ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات موافقة ضارب ليضرب فهو مشبهة للفعل الذي هو بمعناه لالفاظا ومعنى وان كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو مشبهة له معنى لالفاظا فلا تقول هذا ضارب زيدا أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيدا أمس وأجاز الكسائي أعماله وجعل منه قوله تعالى وكأبهم باسط ذراعيه بالصيد فتدراعيه منصوب بباسط وهو ماض وخرجه غيره على انه حكاية حال ماضية (ص)

دولى استنهما أو حرف ندا أو نغيا أو جاء صفة أو مسندا (ش) أشار بهذا البيت الى ان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد على شيء قبله كأن يقع بعد الاستفهام نحو أضراب زيد عمرا أو حرف ندا نحو ياطالعا جبلا والنفي نحو ماضرب

أو مفعوله نحو كان زيد ضارب عمر أو ظننت زيداً ضارباً بعمر وأعلنت زيداً ضارباً بكراً (ص)  
وقد يكون نعت محذوف عرف \* فيستحق العمل الذي وصف (ش) قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كالأولاء على  
مذكور ومنه قوله وكما مالى عيني من شئ غيره \* إذا راح نحو الجرة البيض كالدمى فعينه منصوب بمالى صفة لموصوف محذوف  
تقديره وكما شخص مالى ومنه قوله كمناطح صخرة يوماً ليوهياً \* فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل التقدير كوعل ناطح صخرة (ص)  
وان يكن صلة آل ففي المضى \* (٢٦) وغيره أعماله قد ارتضى (ش) إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل

ماضي أو مستقبل أو حالا  
لوقوعه حينئذ موقع  
الفعل إذا حق الصلة ان  
تكون جملة فتقول هذا  
الضارب زيد الآن أو غدا  
أو أمس هذا هو المشهور  
من قول النحويين وزعم  
جماعة من النحويين  
منهم الرماني أنه إذا وقع صلة  
لأل لا يعمل الماضي ولا  
يعمل مستقبل ولا حالا  
وزعم بعضهم أنه لا يعمل  
مطلقاً وان المنصوب بعده  
منصوب بأضمار فعل والحجب  
أن هذين المذهبين ذكرهما  
المصنف في التسهيل  
وزعم ابنه بدر الدين في  
شرحه ان اسم الفاعل إذا  
وقع صلة للألف واللام  
عمل ماضياً ومستقبلاً  
وحالاً باتفاق وقال بعد هذا  
أيضاً ارتضى جميع النحويين  
أعماله يعني إذا كان صلة  
لأل (ص)

فعال أو مفعول أو فاعل  
في كثرة عن فاعل بديل  
فيستحق ماله من عمل  
وفي فاعل قل إذا فاعل

عمر أو غير مضيع نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أي مفعول ناسخه (قوله محذوف عرف) أي بقرينة حالية  
كاختصاص الصفة بنحو مررت بعاقل أو مقالية كيتي الشارح بدليل بقيتها وكالنداء لانه ظاهر في العاقل  
بخلاف مررت بقائم (قوله وكما مالى الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أي لا يفيد نظره شيئاً ومالى  
اسم فاعل من ملاءملاً تمييزاً لكم مجرور بأضافتها اليه وعينه مفعوله ومن شئ غيره أي ملك غيره متعلق  
به وراح نامة بمعنى ذهب والبيض أي النساء الحسنان فاعلها وكالدمى حال منه وهو بضم الدال جمع دميمة  
كذلك وهي الصورة من العاج شبه بها النساء الحسنات وبياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها  
نحو الجرة أي صار البيض كائنة نحو الجرة وكالدمى حال أيضاً والمعنى على تمامها أظهر فتدبر (قوله ليوهياً)  
بالياء التحيية بعد الهمزة يقال أوهى الشئ يوهيه أي أضعفه ويرى بالنون بدل الياء بمعناه والوعل ككتف  
وذهب التيس الجبلى (قوله قد ارتضى) أي بلا شرط اعتماد كما في التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما  
في ألفية ابن معطى والسيوطي (قوله لا يعمل مطلقاً) أي وأل فيه معرفة لاموصولة (قوله وزعم ابنه الخ)  
هو ما في شرح الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف أضعفه (قوله بديل) خبر عن المذكورات قبله على حذف  
والملائكة بعد ذلك ظهر أولان العطف بالواو التي للأحد الدائر أي كل واحد منها على حدته بدليل وسوغ  
الابتداء بها كونها أعلاماً على أوزان خاصة وقوله في كثرة أي في التنصيص عليها كما أوكيفاً وأما فاعل  
فيحتمل لها وللقلة (قوله يصاغ لكثرة) في نسخ من الثلاثي وأخذ من قول المصنف عن فاعل لانه انما  
يجبى عن الثلاثي فلا تبنى هذه الامثلة من غيره الامثلة من قولهم درك وسار من أدرك وأسأرى أبقى في  
الكاس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وشميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهى (قوله)  
فتعمل عمل الفعل) أي كلها على الصحيح حملاً على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون أعمالها  
لأن يادتها بالمبالغة على معاني أفعالها ولزوال شبه الصوري والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هي وأنكر  
أكثر البصريين الآخرين والجزمي فعلا فقط (قوله على حد اسم الفاعل) أي بشرطه وفاقاً وخلافاً  
(قوله أما العسل فأنشرب) فيعرد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل  
فيما قبلها انما هو مع غير ما كما مر وسبأني (قوله أخل الحرب) كناية عن ملازمته لها والى بمعنى اللام وأراد  
بالجلال بكسر الجيم جمع جبل يضمها ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو  
الدخول والخوالف بالحاء المعجمة جمع خالفة وهي في الأصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلاً بمجمة  
ففاف من أعقل الرجل إذا اضطر بت رجلاه من الفزع وهو حال أو خبر ثان ليس (قوله لانه جار بوائكها)  
جمع بائكة وهي النافقة السميئة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره  
الجملة الشرطية أي لو تراءت الخ والجملة في محل جر بإضافة عشية إليها على ما في الصبان فهي ظرف لشيء غير  
مذكور في البيت أي كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو تراءت الخ ويحتمل انها

ظرف

(ش) يصاغ لكثرة فعال ومفعول وفعل فتعمل عمل

الفعل على حد اسم الفاعل وأعمال الثلاثة الأولى أكثر من أعمال فاعل وفعل وأعمال فاعل أكثر من أعمال فعل فمن أعمال فعال ما سمعه  
سبويه من قول بعضهم أما العسل فأنشرب وقول الشاعر

أخل الحرب لباساً إليها جلالها \* وليس بولاج الخوالف أعقلاً

فالعسل منصوب بشراب وجلالها منصوب بلباس ومن أعمال

مفعول قول بعض العرب انه لم يحار بوائكها فبوائكها منصوب بمنحار ومن أعمال فاعل قول الشاعر

عشية سعدى لو تراءت لراهب



منسوب بهيوج ومن  
اعمال فيميل قول بعض  
العرب ان الله سميع دعاء  
من دعاه فدعاه منصوب  
بسميع ومن اعمال فعل  
ما أنشده سيبويه

حذرا مورالا تضربواكم \*  
ماليس ينحيه من الاقدار  
وقوله أثنائي أنهم من قون  
عرضي \* بحاش الكرمين  
لم فديد \* فأورا  
منسوب بحذر وعرضي  
منسوب بمزق (ص)

وماسوى المفرد مثله جعل  
\* في الحكم والشروط  
حينما عمل

(ش) ماسوى المفرد  
وهو المثنى والمجموع نحو  
الضاربين والضاربين  
والضاربين والضاربين  
والضاربين والضاربين  
حكمها حكم المفرد في  
العمل وسائر ما تقدم  
ذكره من الشروط فتقول  
هذان الضاربان زيد  
وهؤلاء الضاربون بكرا  
وكذلك الباقي ومنه قوله  
أوالفامكة من ورق الحلي \*

أصله الجاهل وقوله  
تمزادوا أنهم في قومهم \*  
غفر ذنبهم غير غفر (ص)  
وانصب بذى الأهمال  
تلوا واخفص

وهو انصب ماسوا مقتضى

ظرف لترات فلا تكون مضافة ولم تنون حيث لا ضرورة وألغى صرفها بأن أراد بها عشية معينة أى لو  
ترات سمى لراهب وقت العشية فلا يلحق بدوثة تصف لراهب وهى بضم الهمزة فى بين الشام والعراق  
تسمى دوثة الجندل وتجرب وحجيج مرفوعان بالابتداء ودونه خبر والجملة صفة ثانية لراهب وهما اسمان جمع لتاجر  
وحاج لاجمان لان الصحيح ان فعلا وفعلا ليسا من صيغ الجوع قليل والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه  
انه لا يسوغ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغا ولا مسوغ هنا فان اعتبر في أحدهما كونه وصفا  
لحذف أى قوم تجر مثلا على حدم مؤمن خير من كافرا والوصف المقدراى تجر كثيرا لان المقام للبالغة والثاني  
مثله في ذلك ولا حاجة للعطف ولا بالقاف أى أبغض جواب لو واحتاج أى نارواخوان العزاء أى الملازمين  
للتصبر مفعول مقدم هيوج لانه من حاج المتعدي لا اللازم يقال حاج الشئ بنفسه وهجته أى أثره (قوله)  
أثنائي أنهم الخ) ان ومعها ولاها فاعل أى ومن قون بفتح فكسر جمع مرق كذلك من مرق الثوب قطعه  
والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرميين بكسر الكاف وفتح اللام ماء في جبل طي تشرب منه  
الجحاش والفديد بغاء ودالين مهماتين التصويت أى هم مثل جحاش الخ (قوله فأورا منصوب بحذر) أى  
لاعماده على المبتدا المقدراى هو حذروا كذا ما ليس ينحيه منصوب بآمن (قوله وماسوى المفرد) مبتدأ  
خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له وما زائدة وجلة عمل مضاف إليها حيث أو ان حيثما شرطية  
وعمل فعل الشرط وجوابه محذوف أى جعل مثله (قوله وهو المثنى والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثله  
للمبالغة كما يعلم من الشواهد (قوله أوالفا) جمع ألفة من اللفة وهى الحبة وهو حال من القاطنات فى قوله  
\* القاطنات البيت غير الريم \* بضم الراء وشدة التحية جمع رائة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أو والقوالورق  
جمع ورقاء وهى الحمامة التى يضرب بياضها الى سواد والحلى بفتح فكسر أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة  
وقلبت الالف ياء والغتحة كسرة للروى (قوله تمزادوا أنهم الخ) بفتح الهمة على تقدير الياء أى زادوا  
على غيرهم بانهم الخ أو بكسرها على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف مفعول زادوا للعموم وكذا عند  
تقدير اللام مع الفتحة وغفر وغفر بضمين جمع غفور ونفور بالخاء المعجمة أى غير متخيرين أو الجيم من  
الفجور وهو الكذب وذنبهم مفعول غفروا ضافته لادنى ملاسة أى ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ)  
أفاد بتقديم النصب انه أولى لانه الاصل وقيل الخفض للتحفة وقيل سواء أفاد أى ان العامل لا يضاف للفاعل  
لانه لا ينصب وكذا لا يضاف للمحال ولا التميز بل للمفعول وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك لشبهه به  
وأما قائم الاب فاضيف الى فاعله لعدم عمله النصب وحل جواز الوجهين فى الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين  
جوهه بالاضافة لعدم التنوين كنهنا مكرمك وجعله الأخفش وهشام فى محل نصب كاهل فى درهم زيد  
معطية كاهل فى الاضافة (قوله وهو لنصب ماسوا) أى ماسوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفصل  
ولو غير مضاف اليه نحو انى جاعل فى الارض خليفة وانما ينصب ماسواه اذ لم يكن فاعلا والاوجب رفعه كنهنا  
ضارب زيد أبوه ولم يكن التلو ما يفصل به بين المتضامين والاجاز جوه كنهنا معطى درهم زيد وخلف وعده  
رسله ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فتجب اضافته لتاليه ونصب ماسواه  
ولو أكثر من واحد لا متتابع الاضافة لشيئين كنهنا معطى زيد أمس درهم مكرم بكرا أمس عمر قائما ونصبه  
بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافى بالوصف وان كان ماضيا لشبهه المحلى بال فى عدم  
التنوين بسبب الاضافة وطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولما علرت الاضافة تعين النصب  
للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكنا بلا احتياج الى اعتبار الاستمرار فتأمل (قوله فتقول الخ)

(ش) يجوز فى اسم الفاعل العامل اضافته الى ما وليه من مفعول ونصبه له فتقول هذا ضارب زيد هذا ضارب زيد فان كان له مفعولان وأضفته الى  
أحدهما وجب نصب الآخر فتقول هذا معطى زيد درهم معطى درهم زيد (ص)

واجزراً وانصب تابع الذي انخفض \* كبتني جاء وما لامن نهض (ش) يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجزور بالاضافة الجبر والنصب نحو هذا ضارب زيد وعمرو وعمر الجرم اعادة للفظ والنصب على اضمار فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عمراً أو مراً على محل المخفوض وهو المشهور وقد روي بالوجهين قوله (٢٨) \* الواهب المائة الهجان وعبيدها \* عوداً تزجي بينها

أطفالها بنصب عبد وجره وقال الآخر

هل أنت باعث دينار لحاجتنا

أو عبد درب أخاعون بن خرق

بنصب عبد عطف على محل دينار أو على اضمار فعل

التقدير أو تبعث عبد درب (ص)

وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول به لا

تفاضل فهو كفعل صبغ للفعل في معناه كالعطى كفاً فيكتنى

(ش) جميع ما تقدم في اسم الفاعل من انه ان كان

مجرداً عمل ان كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط

الاعتماد وان كان بالانف واللام عمل مطلقاً يثبت

لاسم المفعول فتقول أمضروب الزيدان الآن

أو غدا أو جاء المضروب أبوها الآن أو غدا أو أمس

وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول

فرفع المفعول كما يرفعه فعله فسكاً تقول مضروب

الزيدان تقول أمضروب الزيدان وان كان له

وبالوجهين قرئ ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضمره (قوله وجب نصب الآخر) أي بالوصف لانه عامل (قوله تابع الذي الخ) شمل جميع التوابع لانه مفرد مضاف فيم والمثال لا يخص وقوله انخفض مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز جره خلافاً للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل كونه أصلياً والاصل في الوصف المستوفى للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر الى أريجيتها ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو الضارب الرجل وزيداً لا يلزم اضافة الوصف المحلى بال الى الخالي منها وجوز سبويه لانه يغتفر في التابع (قوله على اضمار فعل) الأرجح اضمار وصف ممنون ليطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجلة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكيناً والشمس أي ويعمل الشمس (قوله وهو الصحيح) أي عند سبويه لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان ممنوناً أو بالاً أو مضافاً الى أحد مفاعيله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب الخ) الهجان ككتاب الابل البيض الكرام يستوى فيه المفرد المذكور وغيره وهو بالجر صفة للسانه وعوداً بضم المهملة وآخره مجمة حال منها وهو جمع عائذ أي النافعة الحديثة النتاج بعشرة أيام أو خمسة ثم هي مطلق وتزجي بزاي تخيم مضارع مجهول أي تساق بينها أطفالها يلزم على جر عبد اضافة الوصف المحلى بال الى الخالي منها وهو جائز عند سبويه لاغتفارهم في التابع كما مر أو يخرج على مذهبه المبرد من انه يضاف الى مضاف اضمير مافيه ال (قوله دينار) اسم رجل وكذا عبد درب وأخاعون بدل من عبد درب وابن خرق صفة لاخا (قوله وكل ما قرر الخ) جعله مفعولاً ثانياً يعطى واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالابتداء خبره جلة يعطى لاسلامته من حذف الرابط ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل أي يعطاه ومن انابة المفعول الثاني مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعولاً ثانياً (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطى أي لانه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد من قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيداً كما قيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعل) الاظهر كون الفاء فصيحة أي اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها تفرعية لان ما بعدهم لم يعلم من السكينة السابقة (قوله في معناه) أي في جزئه وهو الحادث والمراد في عمله من اطلاق السبب وارادة المسبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فاعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعنى (قوله كالعطى الخ) أل فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها الى صلتها وهو عطى لكونها بصورة الخرف وفي معطى ضمير يعود الى آل هو نائب فاعله وكفاً كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكفي الانسان من الرزق بالامرأف ولا تقير ويكتفى خبر المبتدأ (قوله وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول اجراء له مجرى الصفة المشبهة في جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصل بان يكون من الثلاثي كفعل ومن غيره كضارعه المجهول فان حول الى فاعل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل عينه وقتيل أبيه بالجر خلافاً لابن عصفور (تنبيه) قال الموضح في الحواشي اذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعة فاعلاً كما هو شأن الصفة لانه لا يضاف الى ما كان له قبل فأعطى حكم الصفة (قوله فنضيف اسم المفعول الخ) ظاهره انه ينتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعة معني اذ ملول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشيء الى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع

مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو المعطى كفاً فيكتنى فالمفعول الاول ضمير مستتر عائذ على الانف واللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل وكفاً فالمفعول الثاني (ص) وقد يضاف ذا الى اسم مرفوع

معنى كحمود المقاصد الورع (ش) يجوز في اسم المفعول أن يضاف الى ما كان مرفوعاً به فتقول في قولك زيد مضروب عبد زيد مضروب العبد فتضيف اسم المفعول الى ما كان مرفوعاً به ومثله الورع محمود المقاصد والاصل الورع محمود مقاصده

كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضميرا موصوفاً بالصفة يجعله هو المضرروب والمحمود ومثلاً لا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلة والوصف منقون فينصبه تمييزاً وتثنية بالفعول ثم يجر بالاضافة رفعاً القبيح اجزاء وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنتين فالجر فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينصب المصنف على جواز النصب فيه أيضاً كالصفة للزوم للاضافة لما علمت انها فرع ولانها أكثر منه ونحوه لا كثر من واحد اتفاقاً فان تعدي لواحد جاز عند المصنف ان لم يلتبس فاعله بفعوله كمثل الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصار اجازوا لا فلا واختاره ابن عصفور وغيره والجمهور على المنع مطلقاً ويشهد للجواز قوله ما لراحم القلب ظلاماً وان ظلمها \* ولا الكريم يناع وان حرمها أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقاً ان أراده الدوام كضامر البطن لانه يصير صفة مشبهة حقيقة أو ملحقة بها على ما سرى في الاضافة والله أعلم

### (أبنية المصادر)

قدم اعمال البابين على صيغتهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف فذكرها هنا استطراداً فلا يرد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أى موازنه ومن ذى ثلاثة حال ومن للتبعيض أى حال كون ذلك المتعدي بعض الافعال الثلاثة (قوله على فعل قياساً) يستثنى منه ما دل على صناعة فقياسه فعالة كحياكة وخاطه خياطة وحججه حجمة قيل وعبر الرؤى بعبارة والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لأنك تقيس مع السماع خلافاً للفرع (قوله فتقول الخ) عدد المثل اشارة الى انه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفاً ومفتوح العين أو مكسوراً اماماً مضمومة انخاص باللازم ولا فرق أيضاً بين كونه صحيحاً كضرب ضرباً أو معتل الفاء كوعود وعدا ووطئ وطئاً والعين كباع بيعاً وخاف خوفاً واللام كرمى رمياً ورتى بالسكر أى صعد السلم رقياراً وورديه أيضاً رقيماً بضم فكسر على فعل كفى الصالح أو هموزاً ككلأ كلأاً ومن أمنا (قوله لا ينقاس) أى لان مصادر الافعال الثلاثة لا تدرك الا بالسمع فاذا عدم لا يقاس على شئ منها (قوله وفعل اللازم) أى المكسور العين أماماً مفتوحاً في البيت بعده والمكسور المتعدي سبق (قوله بابه فعل) أى قاعدة مصدره موازن فعل بفتح حين الا اذا دل على لون فالغالب فيه فعلة بالضم كسر سمره وشهب شهبه ودهم دهمه (قوله كفرح الخ) مثل لا صحيح والمضاعف ومعتل اللازم ومنه عصى وعصى وبقى والجرى حرقه العشق ونحوه وبقى معتل الفاء كوجع وجعاً والعين كعور عوراً والمهموز كاسف أسفاً (قوله وثلث يده) أى فسدت عروقها وبطل عملها وأصله ثلثت بالسكر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا عطف على مثل قعدا باسقاط العاطف اذ لا وجه لعدم العطف مع انه مثال ثان لأن يجعل قعدا مثلاً لللازم من حيث فتح العين وغدا مثلاً لاله من حيث المصدر وأشار به الى أنه لا فرق فيسه بين الصحيح والمعتل وبقى المضاعف كرمى وراو المعتل اما باللام كغدا غداً وعما عتوا وعلا علواً والفاء كوصل وصولاً اماماً معتل العين فالغالب فيه فعل كصام صوماً نوماً أو فعال كصام صيماً وقام قياماً أو فعالة كناع نياحة ويقل فيه فعول كغابت الشمس غيوباً (قوله باطراد) حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أى مستحقاً فعلاً بكسر الفاء أو فعلاً بفتح حات أو فعلاً بالضم أى أو فعلاً كما يؤخذ من قوله وشمل الخ (قوله كآبى) أى اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء أيضاً للمتعدى بمعنى كره في القاموس أبى الشئ بآباً وبآبى بابه واباء بكسرهما كرهه اه (قوله لدا) بالقصر للضرورة (قوله أولصوت) هو مع قوله وشمل الخ بعيداً عن الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعل

ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل  
فلا تقول صررت برجل  
ضارب الابزيدا تريد  
ضارب أبوه زيدا (ص)  
(أبنية المصادر)

فعل قياس مصدر المتعدي  
\* من ذى ثلاثة كرددا  
(ش) الفعل الثلاثى  
المتعدي يجى مصدره على  
فعل قياساً مطرداً نص  
على ذلك سيبويه في مواضع  
فتقول رددا وضرب  
ضرباً وفهم فهماً وزعم  
بعضهم أنه لا ينقاس وهو  
غير سديد (ص)

وفعل اللازم بابه فعل \*  
كفرح وكجوى وكشال  
(ش) أى يجى مصدر فعل  
اللازم على فعل قياساً  
كفرح فرحاً وجوى جوى  
وشلت يده شلاً (ص)

وفعل اللازم مثل قعدا  
له فعول باطراد كغدا  
مالم يكن مستوجبا فعلاً  
أو فعلاً قادراً أو فعلاً  
فاول لئى امتناع كآبى  
والثان لئى اقتضى تقلباً  
للافعال أولصوت

وشمل سيراوصونا الفعيل كصهل (ش) يأتي مصدره فعل اللازم على فاعل قياسا فتقول قعد قعودا وغدا غداوا و بكر بكورا وأشار بقوله ما لم يكن مستوجبا فدا لا الخ الى أنه انشأ يأتي مصدره على فاعل اذ لم يستحق أن يكون مصدره على فاعل وفعلان أو فاعل فالذي استحق أن يكون مصدره على فاعل هو كل فعل (٣٠) دل على امتناع كافي ابا ونفر فغارا وشردا وشردا هو المراد بقوله قائل

فإذا سمعنا فيه فذلك كمنعني نعتا نعتا أو أحدهما فقط اقتضى قياسا عند سيبويه والاختصاص كبغم الظبي بغما وسهل الفرس سهيلا وان لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب اسماعيا في غيره وكذا يقال في قوله الآتي فعولة فعالة الخ فلا يرد اعتراض صم بأنه ان أراد التخيير فبمعين واللام الوقوف على السماع وقد لا يحصل (قوله وشمل) يتعين فتح ميمه للردي وان جاز كسرهما (قوله كصهل) من بابي ضرب ومنع كافي القاموس (قوله اذ لم يستحق الخ) الحاصل ان فعل بالفتح القاصر يطرد في مصدره فعول الا في الخمسة التي ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرفة أو ولاية فصدره فعالة بالكسر كتجر تجارة وسفر سفارة وأمر امارة ونقب نقابة أي صار نقيب أي عرف القوم فتحصل من هذا مع ما مر ان فعالة ينقاس في الحرفة والولاية من فعل المفتوح لازما كان كما هنا أو متعديا كما مر ومنه نحو تجر تجارة بالنون والجيم وكتب كتابة وأما اتباعها لفعل بالكسر اللازم في الحرفة والولاية فذا ذكر كولي عاينهم ولاية (قوله وشردا الخ) بمعنى نفر ومن الامتناع أيضا جمع جسا وأبى ابا (قوله تغلب) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب لا مطلق تحرك فلا يرد قام قياما وقعد قعودا ومشى مشيا (قوله جال) بالجيم بمعنى طاف وزا بالنون والزاى يقال نزا الفحل على أنشاء أي وثب وهو خاص بذى الحافر والظلف والسباع (قوله وز كم) هو من الافعال اللازمة للبناء للجهول فالتثنية به لفعل المفتوح بالنظر لأصله المقدر ووجهه من المفتوح ايشار للاختف وجعل على النظائر وما في القاموس من أنه يقال ز كم كعنى وأز كم فهو من كرم لا يدل على أنهم نطقوا بأصله لان كلامنا في ز كم بلا عزم لا المهموز لكن في نسخ منه ز كم وأز كم فهو من كرم لا يقال أصله متعد بدليل بناءه للفعول والكلام في اللازم لا نأقول اللازم بيني للجهول سمعا كجن فيجعل هذا منه أو يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان في حكم اللازم على ان بناءه لذلك صوري فقط وفي الحقيقة مبنى للفاعل فرفوعه فاعل لانه نائبه ومثله نتجت الشاة وعنى بحاجتك أي اعتنى وزهى علينا أي تكبر وسقط في يدي أي ندم فيه الخمسة أفعال مبنية للفعول صورة (قوله نعب) بنون فمالة فو حدة أي صوت (قوله وأزت القدر) بشد الزاى أي غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالمجمة أي سار بلين ورفق (قوله نعب نعبا الخ) أقاد بهذا مع ما مر أنه قد يجتمع في الصوت فاعيل وفعال ومنه صرخ صرخا وصري يخاف وقد ينفر د فاعيل كصهل صهيلا وصعد الطائر صخيدا بمجمة فو حدة فمالة كل ذلك بمعنى صوت أو ألهاء فيختص به فعال بالموحدة فمجة وضبح الثعلب ضبحا بمجمة فو حدة فمالة كل ذلك بمعنى صوت أو ألهاء فيختص به فعال وبالسير فاعيل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما مر فلا تغفل وقد ذكر ابن النظم ضابطا لسكل منهما فقال في شرح الالامية اذا كان الوصف من فعل المضوم على فاعيل كليلع وظريف وشجيع فقياسه فعالة كالأحاة وظرافة وشجاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اه وهو أعلى فان ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملك أي صار ما له مصدره ماوحة وليس وصفه على فعل ولا فاعيل (قوله فبابه النقل) أي السماع (قوله كسخط ورضى) قال الاشعري بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتح حتين فاعترض بأنه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كسفرج ورد بان تعديهما توسع بخلاف الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف

لأن امتناع والذي استحق أن يكون مصدره على فاعل هو كل فعل دل على تغلب نحو طاف طوفانا وجال جولانا وزازنا وهذا معنى قوله هو الشأن للذي اقتضى تغلبا والذي استحق أن يكون مصدره على فاعل هو كل فعل دل على داع أو صوت فثال الاول سعل سعالا وز كم ز كلما ومشى بطنه مشاء ومثال الثاني نعب الغراب نعبا ونعق الراعي نعاقا وأزت القدر ازازا وهذا هو المقصود بقوله لاد فاعل أو لصوت وأشار بقوله وشمل سيراوصونا الفعيل الى أن فعلا يأتي مصدر الما دل على سير ولمادل على صوت فثال الاول ذمل ذميلا ورحل رحلا ومثال الثاني نعب نعبيا ونعق نعقا وأزت القدر أززا وصهل الصهل صهيلا (ص) فعولة فعالة لفعل كسهل الامر وزيد جزلا (ش) اذا كان الفعل على فعل ولا يكون اللازما يكون مصدره على فعولة أو فعالة فثال الاول سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة ومثال الثاني

أصلا  
جزل جزلة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) وما أتى بخالفا لما مضى فبابه النقل كسخط ورضى (ش) يعني ان ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف ذلك فليس بقياس بل يقتصر فيه على السماع نحو سخط ورضى رضا وذهب

ذهابا وشكر شكرانا وعظم عظمة (ص) وغير ذي ثلاثة مقيس \* مصدره كقدس التقديس وزكاة تزكية وأجلا \*  
 أجال من تجملا تجملا واستعداستعاذة ثم أقم \* اقامة وغالباذا التالزم وما إلى الآخر مدوافتها \* مع كسر تلو الثاني مما افتتحها  
 به مزوصل كاصطفي وضيم ما \* يربح في أمثال قد تلها (ش) ذكر في هذه الايات (٣١) مصادر غير الثلاثي وهي مقبسة

كاهنا كان على وزن فعل  
 فاما أن يكون صحيحا أو  
 معتلا فان كان صحيحا  
 فمصدره على تفعيل نحو  
 قدس تقديسا ومنه قوله  
 تعالى وكلم الله موسى تكليما  
 ويأتي أيضا على وزن فعال  
 كقوله تعالى وكذبوا بآياتنا  
 كذبا ويأتي على فعال  
 بتخفيف العين وقرئ  
 وكذبوا بآياتنا كذبا  
 بتخفيف الذال وان كان  
 معتلا فمصدره كذلك  
 لكن نحذف ياء التفعيل  
 ويعوض عنها التاء فيصير  
 مصدره على تفعلة نحوزكي  
 تزكية ونذر يحثه على  
 تفعيل كقوله

بانت تنزي دلوها تنزيا

كأنزى شهلة صبا  
 وان كان مهموزا لم يذكره  
 المصنف هنا فمصدره على  
 تفعيل وعلى تفعلة نحو خطأ  
 تخطيئا وتخطئة وجزأ تجزأ  
 وتجزئة ونباأ تنبأا وتنبة  
 وان كان على أفعال فقياس  
 مصدره على أفعال نحو  
 أكرم اكرا ما وأجل أجلا  
 وأعطى أعطاه هذا ان لم  
 يكن معتل العين فان  
 كان معتل العين نقلت

أصلا لانه لم يتعرض لمصدرهما القياسي وليس في كلامه ما يدل على انهما مثالان للالزم أو المتعدي كما لا يخفى  
 خلافا لمن توهمه ومثلهما في أن قياسه كفرح حزن ونحل بالضم مصدر احزن ونحل بالكسر (قوله  
 ذهابا) قياسه ذهيبا لثلاثه على السبيل لذهوبا كقيل (قوله وشكر شكرانا) قياسه كضرب لتعديه  
 (قوله وعظم عظمة) قياسه عظامة وعظومة أو الاول فقط على الضابط المار ومثله فبح فبحا وحسن  
 حسنا والله أعلم (قوله وغير ذي ثلاثة الخ) الاحسن في اعرابه ان غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثان  
 ومصدره مضاف اليه وكقدس خبر الثاني والجملة خبر الاول والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أو كقدس  
 حال من هاء مصدره والتقديس هو الخبر أي غير الثلاثي قياس مصدره كائن كقدس الخ أو قياسه حال كونه  
 كقدس هو التقديس وأما جعل مقيس أمم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبر  
 لمخبر أي وذلك كقدس الخ كافي المعرب فيقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقيس دائما وليس كذلك  
 بدليل قوله وغير ما مسمى السماع عادله الا ان يقال مراده ان كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس كما فسر  
 الاشمونى بذلك (قوله أجال من الخ) من موصولة مضاف اليه وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله  
 وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلته أي أجال من تجملا وقوله الآتي  
 وضم ما يربح الخ يعنى ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالبا الخ) ذامبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله  
 مقدم أو هي مبتدأ ثان خبر لزم والجملة خبر ذامبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله  
 غالبا أي صحبته ثلاثيا في الغلبة ولم ترجع ذا الى اقامة فقط ليسكون الذكر الاستعاذة هنا فائدة لزومها التاء والا  
 فهي داخلية في البيت بعده (قوله وما إلى الخ) الآخر فاعل يلى ومفعوله محذوف أي ومد الحرف الذى يليه  
 الآخر وافتتحه (قوله مع كسر) متعلق بمد وافتتحه حال من تلو (قوله ما يربح) من ربت القوم  
 من باب منع صرت رابعهم (قوله في أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المائلة في الحركات والسكنات وعدد  
 الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من بابها وذلك عشرة أبنية تفعل كتجعل تجملا وتفاعل  
 كتغافل تغافلا وتفاعل كتألم تألما وتخرج تخرج تخرج تخرج تخرج تخرج تخرج تخرج تخرج تخرج  
 وتغوعل كتجورب تجوربا وتغعل كتقلنس تقلنسا وتغول كترهول ترهولا وتغلت كتغفرت  
 تغفرتا والاشترت على كتنلى تديلا وتدننى تدينا وتساقى تسلقيا فسكل ذلك يضم رابعه لكن تغلب ضمة  
 الاخير كسرة قلنسا الياء (قوله ويأتي على فعال) ويأتي أيضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة (قوله بانت  
 تنزى) بضم التاء وفتح النون وشذ الزاى مكسورة أي تحرك والشهلة المجوز (قوله وتفعلة) هو أغلب  
 من تفعيل (قوله وحذفت) أي العين بعد قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فلما  
 التقت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين  
 قبله وأيضا فشرط قلب الواو والياء ألفا لتحرك ما بعدهما كجسيأتي في قول المصنف ان حرك التالى وان سكن  
 كف \* اعلال ضمير اللام الخ ولذا صححت العين في نحو بيان وطويل وخورنق اسكون ما بعدها قلت أجاب  
 سم بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر في الجمل عليه  
 وهو جواب سيد بخلاف الجواب بان هذا الشرط انما هو في معتل اللام ليخرج غزوا ورماية مسند الاثنين  
 فلا يخفى خلاله على من فهم قوله ان حرك التالى الخ هذا وصرح الشارح أن المحذوف العين من اقامة ونحوها

حركة عينه الى فاء الكامة وحذفت وعوض عنها تاء التانيث غالبا نحو أقام اقامة الاصل اقواما فنقلت حركة الواو الى القاف  
 وحذفت وعوض عنها تاء التانيث فصار اقامة وهذا هو المراد بقوله ثم أقم اقامة وأشار بقوله وغالباذا التالزم الى ما ذكرناه من ان  
 تعويض التاء غالب





فان بنى عليه لوصف بما يدل على الوحدة نحو نعمة ورجة فاذا أريد المرة وصف بواحدة وان أريد بيان الهيئته منه قيل فذلة بكسر الفاء نحو  
 جالس جلسة حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص) في غير ذي الثلاث بالنالمة (٣٣)

كالحسن والظرف (قوله لهيئته) أى هيئته الحدث وكيفية (قوله فان بنى عليها) أى مع الفتح لامع  
 الضم ككسرة ولا الكسر كشد فانهما يفتحان للمرة (قوله بكسر الفاء) أى مالم بين المصدر المطلق عليها  
 كشد وذرة وهى الحدة فى الشيء والادل على الهيئته بالصفة أو غيرها كشد عظمة ودخل فى ذلك فعلة  
 بالضم والفتح فيكسران للهيئته (قوله بالنالمة) أى فى غير ما بنى عليها كقائمة والادل عليها بالوصف  
 (قوله كالنمرة) بكسر الخاء المججمة من اختمرت المرأة غطت رأسها (خاتمة) يصاغ من الثلاثى  
 مفعول بفتح العين الزمان والمكان والحدث اذا اعتلت لامة مطلقا وصحت ولم تكسر عين مضارعه كقتل  
 ومنه ب فان صحت مع كسر العين كضرب فتصحت فى المصدر وكسرت فى الزمان والمكان ولا فرق فى صحيح  
 اللام بنه صيغته المذكور بين كونه راوى الفاء كوعدا ولا عند طي وأما غيرهم فيكسرون واوهم الثلاث  
 مطلقا كسرت عين مضارعه ولا عندا كثر العرب وأما من غير الثلاثى فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم  
 المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثى مفعول \* بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا  
 بمعنى زمان أو مكان ومصدر \* كغزى ومراه ومرقاه من رقى  
 كذلك صحيح اللام حيث مضارع \* أناك بغير الكسر فاعلم وحققا  
 والافتح للمراد المصدر \* وفى غير كسر فقل فيه منطلقا  
 وراوى فاء صح بالكسر مطلقا \* لدى غير طي جاء فاجعله موثقا  
 وان رمت من غير الثلاثى هذه \* فغنى باسم مفعول كيجرى ومراقى  
 وما جاء من لفظ على غير هذه \* فذلك أضحى بالسمع معلقا

والله أعلم ﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

إضافة أبنية لأسماء للبيان وإضافة أسماء لما بعده لامية والصفات عطف على أسماء لا على الفاعلين لان اللامية  
 لا تصح فيها أى أبنية هى أسماء للذوات الفاعلين الخ وغلب العاقل من تلك الذوات على غيره فجمعه بالياء  
 والنون فاقبل ان أسماء الفاعلين ألفاظ وهى لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل غفلة تعجبية لان الفاعلين  
 ليس وصف الالفاظ بل للذوات وقوله بها أى بأسماء الفاعلين كطاهر القلب والمفعولين كحمود المقاصد كما  
 هو المتبادر من الترجمة ويؤيده ما مر من ان اسم المفعول اذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة  
 ومرفوعة فاعل لاثباته لكن الموافق لقوله الآتى الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير الاول فقط وهو  
 المشهور وانما ذكر الصفة هنا لانه باب الابنية وجميع ما فيه يصلح كونه صفة مشبهة اذا أريد به الدوام وأما  
 الترجمة الآتية فلا يحكمها كما فردد عمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كفعل الخ) امحال من اسم فاعل أى  
 صغ اسم فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثى اما من غيره فلا يوازن فاعل أو صفة لمصدر محذوف  
 أى صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف جوارها العامل فيها دلالة  
 صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كفندا) بمجتمعين يستعمل لازما كفندا الماء أى سال  
 ومتعديا كفندوت الصبي باللبن أى ربتة وكلاهما صحيح فى تشبيهه به إشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به  
 أيضا التقيد فيما بعده بقوله غير معدى لانه حال من فعل المكسور (قوله بل قياسه فعل) أى ان دل على  
 معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشرد بطر فهو أشرد وطرأى لا يحمد النعمة وشهد مريض  
 وكهل اذ قياسهما كفرح لانهما عرضان وقوله وأفعلى أى ان دل على لون كحمر فهو أحمر وخلقة أى حال

تعمم (ص)  
 أبنية أسماء الفاعلين  
 والمفعولين والصفات  
 المشبهة بها  
 كفعل صغ اسم فاعل اذا  
 من ذى ثلاثة يكون  
 كفندا  
 (ش) اذا أريد بناء اسم  
 الفاعل من الفعل الثلاثى  
 جىء به على مثال فاعل  
 وذلك مقيس فى كل فعل  
 كان على وزن فعل بفتح  
 العين متعديا كان أو لازما  
 نحو ضرب فهو ضارب  
 وذهب فهو ذاهب وغدا  
 فهو وغذا فان كان الفعل  
 على وزن فعل بكسر العين  
 فالما أن يكون متعديا أو  
 لازما فان كان متعديا بقياسه  
 أيضا أن يأتى اسم فاعله  
 على فاعل نحو ركب فهو  
 راكب وعلم فهو عالم وان  
 كان لازما أو كان الثلاثى

(٥ - (خضرى) - ثانى) على فعل بضم العين فلا يقال فى اسم الفاعل منها فاعل الاسماغا وهذا هو المراد بقوله  
 (ص) وهو قابل فى فعلت وفعل \* غير معدى بل بقياسه فعل وأفعلى فعلا ن نحو أشرد ونحو بيان ونحو الاجهر

(ش) أي إتيان اسم الفاعل على فاعل فليقل في فعل بضم العين كقولهم حض فهو حامض وفي فعل بكسر العين غير متعد نحو آمن فهو آمن وسلم فهو سالم وعقرت المرأة فهي عاقرة بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فعل بكسر العين نحو نصر فهو ونصر وطر فهو وطر وأشر فهو وأشر وأعلى فعلاً نحو عطش فهو عطشان وصدى فهو صديان وأعلى أفعل نحو سود فهو أسود وجهر فهو أجهر (ص) وفعل أولي وفعل بفعل \* كالضخم والجيل والفعل جل وأفعل فيه قليل وفعل \* وبسوى الفاعل قد يغني فعل (ش) إذا كان الفعل على وزن فعل بضم العين كثر جحي اسم الفاعل منه على وزن فعل كضخم فهو وضخم وشهم فهو وشهم وعلى فعيل نحو جمل فهو وجيل وشرف فهو وشرف يقل بجحي اسم الفاعل على أفعل نحو خضب فهو أخضب وعلى فعل نحو بطل فهو بطل وتقديم قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح السين (١٣٤) أن يكون على فاعل وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلاً نحو طاب فهو

طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وهذا معنى قوله \* وبسوى الفاعل قد يغني فعل (ص)

وزنة المضارع اسم فاعل \* من غير ذي الثلاث كالواصل

مع كسر متلوا لاخير طلفا \* وضم ميم زائد قد سبقا وإن فتحت منه ما كان انكسر

صار اسم مفعول كمثل المنتظر

(ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة ميم في أوله

مضمومة ويكسر ما قبل آخره طلقاً أي سواء كان

مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً فقول قاتل يقتل

فهو مقاتل ودرج يدسج فهو مدسج

ظاهرة في البدن كمور وحور وجهر فهو أعور وأحور وأجهر أي لا يبصر في الشمس وقوله فعلاً أي أن دل على الامتلاء كدرى فهو دريان أو حرارة لباطن كصدى فهو صديان أي عطشان (قوله نحو آمن) أي اللازم كأمن البلد أي اطمان أهله وقديته مدى كأميت العبد (قوله وفعل أولي الخ) له لم يصرح بالقياس لأنهم لم يكثر في المضموم كثرة تقطع بقياسهم ما فيه عنده قال الشاطبي وغير المصنف يرى قياساً في فعل لا فعل (قوله والفعل جل) ليس حشواً بل يخرج به جيل من جملات الشحم بالفتح أي أذنته فجعل هو البناء للمجهول فهو جيل أي مجبول قاله الشاطبي ويرده أن كون الفعل جل بالضم معلوم من كون الكلام في فعل المضموم فالأولى أنه مستأنف لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله قد يغني) مضارع غني يعني كخرج يفرح أي يستغنى (قوله ضخم) هو الغليظ والشهم الجلد ذكي الفؤاد (قوله خضب) بالخاء والضماد المجمعين أي أحمر إلى الكدرة (تنبيه) جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل صفات مشبهة إن قصد بها الثبوت وإن لم تضطر فوعها وإطلاق اسم الفاعل عليها حينئذ مجاز في الاصطلاح الشاع فان قصد به الحدث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسم فإني أنه إذا أريد بها النص على الحدث حوت إلى فاعل فيقال حسن لـ... وأما موازن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل إذا دل على الثبوت وأضيف لرفوعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقاً بها على ما مر وبقيّة الأوصاف الآتية وهي اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول من الثلاثي بغيره كفاعل في هذا التفصيل (قوله بعد زيادة ميم) أي بدل حرف المضارعة لا معه كما ينسب المثال (قوله ويكسر ما قبل آخره) أي ولو تفقد برا كتمتل ومختار اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشئ من بضم التاء اتباعاً للميم اسم فاعل من أن تن كاشد الفتح في ألفاظ كاحسن فهو محسن وألفج بالفاء والخاء المهملة فهو ملفج أي فقير مفلس وأسهب فهو سهب إذا تكلم بما لا يعقل أمافي المفعول فيكسر على القياس (قوله وإن تفتح منه) أي ولو تفقد برا كتمتل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح (قوله كات من قصد) أي وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزنه أيضاً مبيع ومفعول ومرى إلا أنها غابت إذا أصلها مبيع ومفعول ومرى نقلت حركة الياء والواو في الأولين إلى الساكن قبلهما خذفت وأومض على لاسا كنين وقلبت ضمة الأول كسرة لتسلم الياء وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها (تنبيه) مراده بالثلاثي فيهما

المتصرف

وواصل بواصل وتدسج فتدسج فهو مدسج وتعلم فتعلم فهو متعلم

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على زنة اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومنه تار (ص) وفي اسم مفعول الثلاثي طرد \* زنة مفعول كات من قصد (ش) إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جحي به على زنة مفعول قياساً مطرداً نحو قصبت فهو مقصود ضرر به فهو مضروب وصرت به فهو ممرور به (ص)

وناب نقلا عنه ذو فعيل \* نحو فتاة فتى كحيل (ش) ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه نحو صرت برجل جريح وامرأة جريح وفتاة كحيل وفتى كحيل وبامرأة قتيل ورجل قتيل فناب جريح وكحيل وقنيل عن مجروح ومكحول ومقتول ولا يشترط ذلك في كل شيء بل يقتصر فيه على السماع وهذا معنى قوله وناب نقلا عنه ذو فعيل وزعم ابن المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة

ولست مقيسة باجماع وفي دعواه الاجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فاعيل عن مفعول وليس مقيسة اخلافا لبعضهم وقال في شرحه زعم بعضهم انه مقيس في كل فعل فلما ليس له فاعيل بمعنى فاعل كجريح فان كان للفعل فاعيل بمعنى فاعل لم ينب فياسا كعلم وقال في باب التذكير والتأنيث وصوغ فاعيل بمعنى مفعول مع كثرة غيره قيس جزم بأصح القوانين كما جزم به هنا وهذا لا يقتضي في الخلاف وقد يعتد عن ابن المصنف بأنه ادعى الاجماع على ان فاعلا لا ينوب عن مفعول ويعني نيابة مطلقة أي في كل فعل وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل (٣٥) بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له

فاعيل بمعنى فاعل ونبيه المصنف بقوله نحو فتاة أو فتى كحيل على أن فاعلا بمعنى مفعول يستوي فيه الذكر والمؤنث وستأتي هذه المسئلة مبينة في باب التأنيث ان شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل ان فاعلا ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لافي العمل فعلى هذا لا نقول

مررت برجل جريح عبده فترفع عبده بجريح وقد صرح غيره بجواز هذه المسئلة (ص)

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

صفة استحسن جرح فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل (ش) قد سبق ان المراد بالصفة ما دل على معنى وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وذكر المصنف ان علامة الصفة المشبهة استحسان

المتصرف أما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلاً) أي سماعاً وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فاعيل أي نائب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولاً عن العرب (قوله وليست مقيسة) فلا يقال ضرب وعليم بمعنى مضروب ومعلوم (قوله خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فاعيل الخ) أي لانه لا ليس فيه بخلاف ما له ذلك فيليس بالفاعل (قوله كعلم) أي وقدير ورحيم فالخاصل ان كل فعل سمع له فاعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول ومالم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا من فاده (قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفى فهو منى لان العمل المنفى شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لا طلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالمعنى انه لا يعمل في الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما به معناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجعول والله تعالى أعلم

### ﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

أي في دلالتها على حدث ومن قام به وقبوطها الافراد والتذكير وغيرهما غالباً فعملت النصب كالمتعدى لواحد لكن عملها أحط منه لانها لم تفد الحدوث مثله وأما اسم التفضيل فيخالفه مطلقاً لزمه الافراد والتذكير وفادته الدرام فلم يعمل النصب أصلاً (قوله صفة استحسن الخ) خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تمييزاً ونصب برفع الخافض وقيد به لان الصفة لا تضاف للفاعل الا بعد نحويل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً الا في المعنى والمراد استحسن الجر بنوعها لا بشخصها لا يرد صوراً متناع الجر وضعفه الآية قيل استحسن الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتوقف معرفتها عليه وهو دور دور يمنع توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعليها بحيث لو حول الاسناد عنه لم يقبح ولم يلبس فيستحسن حينئذ الجر وان لم يعلم بانها تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره أن الجر فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كعلم عامر (قوله فلا تقول زيد ضارب الاب الخ) أي لان اسم الفاعل المتعدى لواحد يتمتع بضافته لفاعله عند الجهور وان قصد ثبوته لالباسه بالاضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الاب فاعلاً يتمتع بضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدوام كان صفة مشبهة وانطاق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أي بشرط قصد الدوام (قوله وصوغها) عطف على جرى واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبره فيفيد الحصر أي انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعد) أي ما ينزل منزلة اللازم أو يحول الى

جر فاعليها بما نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وطاهر القلب والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وطاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقول زيد ضارب الاب همراة زيد ضارب أبوه همراة ولا زيد قائم الأب زيد قائم أبوه غدا وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقول زيد مضروب الاب وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص)

(ش) يعني ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد فلا تقول زيد قائم الأب بكراتر بقائل أبوه بكراتر بل لا تصاغ الا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجعل الظاهر ولا تكون

الاحوال وهو المراد بقوله الحاضر فلا تقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس ونحوه كظاهر القابل للظاهر على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين (٢٦) أحدهما موازن المضارع نحو مطاير القلب وهذا قليل فيها والثاني ما لم

يوازنه وهو الكثير نحو جميل الظاهر وحسن الوجه وكريم الابن كان من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو منطلق اللسان (ص)

وعمل اسم فاعل المعدى \* لها على الحد الذي قد حدا

(ش) أي ثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المفعول وهو الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه في حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لأن حسنا شبيهه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحد الذي قد حدا إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كانه لا بد من اعتمادها (ص) وسبق ما تعمل فيه مختب وكونه ذاتية وجب

(ش) لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه فلم يميز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا تقول زيد الوجه حسن كما تقول زيد عمر ضارب ولا تعمل إلا في سببي نحو

زيد حسن وجهه ولا تعمل في أجنبي فلا تقول زيد حسن عمر أو اسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو زيد ضارب غلامه وضارب عمرا (ص)

فعل بالضم كاقيل به في العليم والرحمن والرحيم (قوله الاحوال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الأزمنة الثلاثة لا خصوص الحال أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلالة عن الآخر وأما الدوام عقلياً كما نقله يس لأرضية لانها لما انتفى عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلانياً لأن الأصل في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع والمطابقة على غير موازنه مجاز كما مر في تعريفه ومنه ذهب الزمخشري وابن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلاً ونحو طاهر القلب ومناطق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فاعطى حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه (قوله المعدى) أي لواحد والمراد العمل صورة والافضوية مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيهه أوتيهين (قوله على الحد) حال من المستكن في هذا الواقع خبر عن عمل (قوله وهو أنه لا بد من) لم يذكروا كونها للحد أو للاستقبال لازمه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وإنما يشترط الاعتماد لعلها النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار إليه بقوله المعدى أما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعه والمشبّه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر اه يس (قوله وسبق الخ) هذان مما يتخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذاتية أي ذاتها لا تعلق وارتباط بوصفها لاشتماله على ضميره كما سبقين وتقدم منه نصير نحو تلويحاً أربعة هي استحسان الجرباوصوغها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جريها على المضارع ويؤخذوا أحدهم من قوله الآتي وما اتصل بها الخ وهو أنه لا يفتصل معمولها منها منصوباً كان أو مرفوعاً بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمر أبقى أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يميز تقديم معمولها) أي التشبيه بالمفعول به لأنه الذي يفترقان فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقاً لأنه فاعل أو مضاف إليه وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقاً كزيدك واثق وفرح (قوله كما جاز في اسم الفاعل) أي لأنه يجوز تقديم مفعوله إذا كان هو بال أو مجروراً بإضافة أو حرف أصلي كزيد غلام فأنزل زيداً ممررت بضارب زيداً فيمتنع تقديم زيد لاني نحو لست بضارب زيداً لزيادة الجار (قوله فلا تقول زيد الخ) أي ينصب الوجه على التشبيه بالمفعول أما رفعه مبتدأ ثانياً على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه (قوله الا في سببي) أي إذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجار لأنه فرع فلا بد من كون معمولها سببياً أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيه ما ذلك لأن عملها فيهما بالحل على الفعل لا يشبه اسم الفاعل فيجوز كونها ما أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيدك فرح نعم بحب ذلك في مرفوعها إذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما إلا في التشبيه بالمفعول كما مر والمراد بالسببي ما ليس أجنبياً من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقديره كحسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كإف التسهيل كون معمولها ضميراً بارزاً متصلاً وصوره ثلاثة لأنه إما متصل بالصفة مع أل كالحسن الوجه الجيلة أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفر

فاعمل طلق في إلهاء المضاف إليها وأصلها النصب لأنها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل وأما مفعول منها بضمير آخر مع خلوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية

وكرامهموها



فأرفعها وانصب وجمع ال \* ودون ال مصحوب بال وما اتصل بهما مضافا أو مجردا ولا \* تجر بهما مع ال سماع ال خلا  
 من إضافة اليه أو ما \* لم يخل فهو بالجواز وما (ش) الصفة المشبهة أما أن تكون بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة عنها نحو  
 حسن وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة الأول أن يكون المعمول بال نحو الحسن الوجه وحسن الوجه الثاني أن يكون  
 مضافا إليه أي نحو الحسن وجهه والاب وحسن وجهه الثالث أن يكون مضافا (٣٧) إلى ضمير الموصوف نحو مرت

بالرجل الحسن وجهه  
 ورجل حسن وجهه  
 الرابع أن يكون مضافا  
 إلى مضاف إلى ضمير  
 الموصوف نحو مرت  
 بالرجل الحسن وجهه غلامه  
 ورجل حسن وجهه غلامه  
 الخامس أن يكون المعمول  
 مجردا من ال دون  
 الإضافة نحو الحسن وجهه  
 أب وحسن وجهه أب  
 السادس أن يكون المعمول  
 مجردا من ال والإضافة  
 نحو الحسن وجهه وحسن  
 وجهه فهذه ثلث عشرة  
 مسألة والمعمول في كل  
 واحدة من هذه المسائل  
 المذكورة إما أن يرفع  
 أو ينصب أو يجر فيحصل  
 حينئذ ست وثلاثون  
 صورة وإلى هذا أشار بقوله  
 فأرفعها أي بالصفة المشبهة  
 وانصب وجمع ال أي إذا  
 كانت الصفة بال نحو الحسن  
 ودون ال أي إذا كانت  
 بغير ال نحو حسن مصحوب  
 ال أي المعمول المصاحب  
 لأن نحو حسن الوجه وما  
 اتصل بها مضافا أو مجردا

وذكر أمه في محل الضمير ج في الثانية ظلال الصفة من ال مع مباشرتها وانصب على التشبيه بالمفعول به في  
 اليقين وأما اتصال الضمير بها مع قرنهما بال فلم يذكره أحد لعدم جوازه (قوله مع ال) حال من الضمير  
 المجرد بال يعودون ال عطف عليه ومصحوب ال بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الأخير وحذف ضميره  
 عما قبله لكونه فضلة (قوله من أحوال ستة) بقى ستة أخرى وهي كون المعمول موصولا كحسن ماتحت نقابه  
 أو موصوفا بشبهه في كون صفته جلة كحسن نوال إعطاه أو مضافا إلى أحدهما كحسن كل ماتحت نقابه  
 وكل نوال إعطاه أو مضافا إلى ضمير يعود على مضاف الموصوف كمرت بامرأة حسن وجهه  
 جاريتها فجاءت أنفه فجاءت أوجه المضاف للعجوبة المضافة للضمير الموصوف أو مضافا إلى ضمير معمول  
 صفة أخرى كمرت برجل حسن الوجهة جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها أنه لا يشترط في الأولى  
 كون مرجع الضمير معمولا لصفة أخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببي  
 ثني عشر وكما تدخل في كلام المصنف لأن قوله مصحوب ال واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الشارح  
 أنها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحدا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه  
 الأربعة عشر في كون الصفة بال أو لا يحصل أربعة وعشرون في أحوال أعراب المعمول الثلاثة تبلغ اثنين  
 وسبعين ضرف ما ذكره الشارح وهي التي جردوها لا شمولي ويزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضميرا  
 تبلغ خمسة وسبعين ثم إن الصفة إما مفردة أو مثناة أو مجموعة بإسالة أو تكسيرة مذكورة أو مؤنثة فتلك  
 ثمانية ومعمولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال أعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنتان وتسعون  
 في الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر ألفا وأربعمائة يتعذر منها مائة وأربعة وأربعون لأن الصور  
 الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميرا لا تعدد في جبي التصحيح والتكسيرة بل مطلق جمع فقط فيسقط  
 منها ثلاثة جمع التصحيح مثلا مذكروا ومؤنثا بسطة في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ ثمانية  
 وأربعين في أحوال أعراب الصفة بمائة وأربعة وأربعين فهي المتعذرة والباقي منه الجائز والممتنع وستة  
 ضابطه هذا ما ذكره المصريح وغيره وعند التأمل ترى هذا الصواب على ذلك كثيرا لأن أنواع السببي الاثني عشر  
 منها ستة في كونه مضافا للضمير أو لها هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير إما بال أو لا ويختلف الحكم  
 في بعضها كما علم مما يأتي فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال أعرابها بأربعة وخمسين في كون الصفة  
 بال أو لا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا إما مرجعه بال أو لا بسطة فالجمله مائة وأربعة عشر تضرب  
 في المائة والاثنتين والتسعين المارة تبلغ أحدى وعشرين ألفا وثمانمائة وثمانية وثمانين يتعذر منها ضرف  
 ما صلا بضرب في كون المرجع بال أو لا فتأمل والله أعلم (قوله أما أن يرفع) أي على الفاعلية للصفة  
 وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (قوله أو ينصب) أي تشبيهها  
 بالمفعول به إن كان معرفة وعليه أو على التمييز إن كان نكرة (قوله أو مجردا) تحت ثلاث صور الموصول  
 والموصوف وغيرهما كما مر (قوله ويدخل تحت قوله مضافا الخ) كذا يدخل تحت المضاف للموصول أو

أي والمعمول المتصل بها أي بالصفة إذا كان المعمول مضافا أو مجردا من الالف واللام والإضافة ويدخل تحت قوله مضافا المعمول  
 المضاف إلى ما قبله ال نحو وجهه الاب والمضاف إلى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف إلى ماضيف إلى ضمير الموصوف نحو وجهه غلامه  
 والمضاف إلى المجرد من ال والإضافة نحو وجهه أب وأشار بقوله ولا تجر بهما مع ال الخ إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل يمتنع  
 منها إذا كانت الصفة بال

للموصوف أراضير عائد على مضاف مضاف لاضمير الموصوف أراضير معمول صفة أخرى فتحتته ثمان  
 صور كما س (قوله أربع مسائل) أي من العدد الذي ذكره وهو تسعة من الاثنين والسبعين المارة  
 عن الأسموني وضابطها كل ما لم يزم عليه إضافة الصفة المحلاة بال إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها والضمير  
 تاليها كما صرح بهذا في التسهيل وإنما يكون هذا من الأنواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير  
 معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السببي الاثنى عشر يبقى ما ذكر ثم نزيد باعتبار الضروب  
 المارة ووجه المنع لزوم إضافة المعرفة للنكرة في نحو الحسن وجهه ووجه أب لأن ال في الصفة المشبهة معرفة  
 على الأصح ولأن هذه الإضافة لا تقيده تخفيفا في نحو الحسن وجهه أو وجهه غلامه أو ماتحت نقابه أو نوال  
 إعطائه كما صرح في بابها وظاهر أن محل المنع حيث تمكن الصفة ثمانية ولا مجموعة والجاز لحصول التخفيف  
 بخلاف الون كما صرح وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله وما لم يخل الخ مع قوله فرفع بها الخ أي وما لم يخل  
 من ال رلان الإضافة لتاليها ولو بواسطة ضميره فهو يجوز الجر وسما فهذه ثلاث صور تضم للرفع والنصب  
 في صور السببي الاثنى عشر بسبعة وعشرين تضم للسته والثلاثين التي في خلوا الصفة من ال فالجمله ثلاث  
 وستون كما جازة لكن فيها الضعيف وغيره ثم زيد (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل منعها إذا كان  
 الموصوف بمنزلة كريدوا لاجرا لجر كريد بالرجل الحسن وجهه لأن معمول الصفة حيث أنه مضاف لضمير  
 مافيه ال كما صرح عن التسهيل ومنه قوله

سبقتي الفتاة البضة المتجر دال على لطيفة كشحه وما خلت أن أسبي

بحر كشحه لا ضافته لضمير مافيه ال وهو المنجر دال على البدن إذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشدة  
 الضاد المجمعة رقيقة الجلمة ثمانية والكشع ما بين الخاصرة والضلع ومرفى الإضافة أن المبرد يمنع هذه الصورة  
 وفي الصبان عن سم أن مثل ذلك في هذا التفصيل نحو الحسن وجهه أي الحسن كل ماتحت نقابه الحسن وجهه  
 جاريتهما الجيلة أنفه فجعل منع جرها إذا كان الموصوف خاليا من ال كريدوهند والجاز اه وفيه نظر  
 ظاهر لما صرح في الإضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذو ال أكثر من اسم واحد حتى صرحوا  
 بامتناع الضارب رأس عبد الجاني فضمير الخالي بها في نحو الرجل الحسن وجهه أي به أولى بذلك وكذا ما بعده  
 فتأمل (قوله يجوز جره كما يجوز الخ) لكن منه الفبيح وضابطه أن ترفع الصفة بال أو لا نكرة وذلك  
 أربعة الحسن وجهه أو وجهه أب وحسن وجهه أو وجهه أب خلوا الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وإنما جازت  
 التقدير لضمير فيها ودونها في الفبيح رفع معمول بال أو مضافا لما هي فيه وهو أربعة أيضا الحسن الوجهه أو وجهه  
 الاب أو حسن الوجهه أو وجهه الاب لأن ال خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبيح ومنه الضعيف  
 وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجهه أو وجهه الاب  
 أو وجهه أو وجهه أي به أو ماتحت نقابه أو نجزها سوى المعارف بال والمضاف لتاليها كحسن وجهه أو ماتحت  
 نقابه ووجهه الضعيف في الأولى أنها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدي وفي الثانية ما فيها من شبه إضافة الشيء  
 لنفسه فتأمل والله أعلم

(التعجب)

هو أفعال في النفس عند شعورها بما يخفى شبيه ولذا يقال إذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق على الله  
 تعالى متعجب لأنه لا يخفى عليه شيء وما ردد منه في الشرع فاما مصروف إلى الخاطئين نحو فما أصبرهم على  
 النار أي يجب أن يتعجب من ذلك وأما ما ردد لازمه وهو الرضا والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم  
 يقادون إلى الجنة في السلاسل أي وهم أسارى المشركين يؤب أمرهم إلى الاسلام فيدخلون الجنة (قوله  
 تعجبا) مفعول لا جله كما يشير له قول الشارح بعد ما للتعجب أحوال من فاعل أنطق أي ذا تعجب

أربع مسائل الأولى جر  
 معمول المضاف إلى ضمير  
 الموصوف نحووا الحسن  
 وجهه الثانية جر معمول  
 المضاف إلى ما أضيف إلى  
 ضمير الموصوف نحووا الحسن  
 وجهه غلامه الثالثة جر  
 معمول المضاف إلى المجرد  
 من ال والإضافة نحو  
 الحسن وجهه أب الرابعة  
 جر معمول المجرد من ال  
 والإضافة نحووا الحسن وجهه  
 فني كلامه ولا تجر بها أي  
 بالصفة المشبهة إذا كانت  
 الصفة مع ال أمما خلا من  
 ال أو خلا من الإضافة لما  
 فيه ال وذلك كما سأل  
 الأربع وما لم يخل من ذلك  
 يجوز جره كما يجوز رفعه  
 ونصبه كالحسن الوجهه  
 والحسن وجهه الاب وكما  
 يجوز جر معمول ونصبه  
 ورفعه إذا كانت الصفة بتغير  
 ال على كل حال (ص)

(التعجب)

بأفعل انطق بعد ما تعجبا  
 أوجي بأفعل قبل بحرور  
 بيا

وتأفعل أنصبه كما  
 أوفي خاليينا وأصدقهما  
 (ش)

للتعجب صيغتان أحدهما ما أفعله والثانية أفعله به واليهما أشار المصنف بالبيت الأول أي انطق بأفعل بعدما للتعجب نحو ما أحسن زيد وما أوفى خليلينا وأجى بأفعل قبل مجرور بباء نحو ما أحسن بالزبدين وأصدق به نعمته بندا وهي نكرة تامة عند سيديويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائدا على ما وزيد ما فاعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شيء أحسن زيدا أي جعله حسنا (٣٩)

وكذلك ما أوفى خليلينا وأما فعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر وفاعله المجرور بالباء والباء زائدة واستعمل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به باء المتكلم نحو ما أفقرني إلى عفو الله وعلى فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه في قوله ومستبدل من بعد غضي صريفة

فأحر به من طول فقر وأحريا أراد وأحرين بنسب التوكيد الخفية فابدها ألفا في الوقف وأشار بقوله وتلو فعمل إلى أن تالي أفعل ينصب لكونه مفعولا نحو ما أوفى خليلينا ثم مثل بقوله وأصدق بهما لصيغة الثانية وما فسمناه من أن ما نكرة تامة وهو الصحيح والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير شيء أحسن زيدا أي جعله حسنا وذهب الاخفش إلى انها موصولة والجملة التي بعدها صلتها والخبر محذوف والتقدير الذي أحسن زيدا شيء عظيم وذهب بعضهم إلى انها استفهامية

أو متعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أي الموقب لهما عند النجاة والإفلاص بغير كثير فلم يقب له نحو كيف تكفرون بالله سبائحان الله ان المؤمن لا ينجس لله ذره فارسلوا غيب ذلك وسبأني في باب نعم وبئس صيغة وهي فعل بالضم كشر فوظف (قوله فام بتدا) ويجب تقديمه اجاءا لجر يانه مجرى المثل فلا يغير (قوله نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدما لان التعجب انما يكون فيما يحتمل سببه فينباهه التذكير والمسوق لا ابتداء قصدا لاهتمام كافي التسهيل (قوله ضمة مستتر) أي وجوب ما عائد على ما ولذا أجمعوا على اسميتها ويجب اضماره مفردا من ذكر اغائب لا يتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الاصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانمحي عنه معنى الجمل فجوز استعماله في التعجب ما يستعمل كونه مجمولا كصفاته تعالى وفاقا للسبكي وجعاعة نحو ما أفقر الله وما أعظمه لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب سواء كان مجمولا وله سبب أولا كقوله الرضى فلا بد انه تعالى عظيم لا يجعل جاعلا لا نجاء هذا المعنى فلم ينظر اليه أصلا على أنه لو كان منظورا اليه لكانت له شئ أعظم الله شئ وصفه بالعظمة أي دل عليه ما هو مصنوع عانه أو ذاته أي انه تعالى عظيم لذاته لا شئ جعله عظيما والتعجب على هذا حقيقة كما قل عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الاول وكونه منقولا الى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يقتضي كونه مجازا لان ذلك التقدير يبين لما حق التركيب أن يكون مفيد له والا فاعرب لم تقصد منه هذا المعنى كما لو افى أصل قال قول أي ما حق التركيب أن يكون عليه وان لم ينفق به فاستعمله في التعجب حقيقة لغوية في صفاته تعالى وغيره افتأمل أما اذا أريد به في جانبه تعالى الاخبار بأنه في غاية العظمة وان عظمتها محارفها العقول لقصد اثناء شايه بذلك فيجاز (قوله ففعل أمر) أي صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد به مزة العبر ورة أي ارذا أحسن فهو في الاصل خبر ثم نقل الى انشاء التعجب فغير والفظه من الماضي الى الامر ليكون صورة لانشاء فتصبح اسناد صيغة الامر الى الظاهر فزادت الباء في الفاعل ليكون بصورة المفعول به كما مر من يدرفه لا يفتح فلزم ان اذا كان الفاعل أن وصلتها كقوله \* وأحب البنا أن تكون المقسم به أي بالان تكون لا طرا داخل في معار صار في حكم الفضلة فلم يثبت الفعل له وجاز حذفه للقرينة كما سيأتي وأما الباء ففاعل كفي فلا تلزم كقوله \* كفي الشيب والاسلام للرءاهيا \* فلذا انصير كالفصلة الا في عدم التأني له دون الخذف (قوله بلزوم نون الوقاية) أي لانها لا تلزم الا الفعل كما مر أول الكتاب وأما زوده بصغر في قوله \* يا ما أميلح غزلناشدن لنا \* فشاذا لا يدل للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بوارب والغضي بمجمعتين فوحدة بوزن ساسي المائة من الابل كافي الصحاح وتعبه في القاموس بانه تصغير والصواب انه بالمثناة التحتية بدل الموحدة وصرمة تصغير صرمة وهي نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحر بالاثناة التحتية أي به خذف فاعله لدلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أي ما أحر بذلك المستبدل وما أسقه بطول الفقر (قوله لكونه مفعولا) لكنه خالف المفاعيل في عدم حذفه الاليل لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما الا بالظرف ويجب كونه معرفة أو نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة وكذا فاعل الفعل (قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضا له قول ثالث كقول سيديويه وهو الصحيح المار (قوله يضح) بكسر المعجمة أي يتضح والمراد به مطلق الفاعل ولانه لا يفرط الوضوح الحقيقي قيل ولا يبعد قراءته

والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير أي شيء أحسن زيدا وذهب بعضهم إلى انها نكرة موصوفة والجملة التي بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير شيء أحسن زيدا عظيم (ص) وحذف ما منه تعجب استقبح \* ان كان عند الخذف معناه يضح (نر)

يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد الفعل والجور بالباء بعد الفعل إذا دل عليه دليل فمثال الأول قوله  
أرى أم عمر ردمها فتحدرا \* بكاء على عمر وروما كان أصبرا التقدير وما كان أصبرا حذفت الضمير وهو مفعول أفعل للدلالة عليه بما  
تقدم ومثال الثاني قوله تعالى أسمع بهم وأبصر التقدير والله أعلم وأبصر بهم حذفت بهم لدلالة ما قبله عليه وقول الشاعر  
فذلك أن يلقى المنية يلقها \* حيداً وان يستغن يوماً فاجدر أي فاجدر به حذف المتعجب منه بعد الفعل وإن لم يكن مفعولاً على الفعل مثله  
وهو شاذ (ص) وفي كاد الفعلين (٤٠) قد مالزما \* منع تصرف بحكم حتما (ش) لا يتصرف فعلاً

المتعجب بل يلزم كل منهما  
طريقة واحدة فلا يستعمل  
من أفعل غير الماضي ولا  
من أفعل غير الامر قال  
المصنف وهذا مخالف  
فيه (ص)

وصفها من ذي ثلاث  
صرفاً  
قابل فضل ثم غير ذي انتفا  
وغير ذي وصف يضاهي  
أشبهاً

وغير سالك سبيل فعلاً  
(ش) يشترط في الفعل  
الذي يصاغ منه فعلاً  
المتعجب سبعة شروط  
أحدها أن يكون ثلاثياً  
فلا يبنيان مما زاد عليه  
نحو دحرج وانطاق  
واستخرج الثاني أن يكون  
متصرفاً فلا يبنيان من  
فعل غير متصرف كنعم  
وبئس وعسى وليس  
الثالث أن يكون معناه  
قابلاً للفاضلة فلا يبنيان  
من مات وفني ونحوهما إذا  
حزبه فيها لشيء على شيء  
الرابع أن يكون تاماً واحترز

بالمهالة (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أي من وصفه أو فعله لأن المتعجب انما هو من ذلك لا من  
ذاته سمع وانما يحذف إذا كان ضميراً لا في نحو ما أحسن زيداً أو أحسن زيداً لعدم الدليل عليه ولا في  
نحو زيد ما أحسن زيداً لثلاثي نكتة الاظهار في مقام الاضمار وهي التفعيم (قوله حذف بهم) أي  
لأن لزوم جزمه كساد صورة الفضلة وإن كان فاعلاً وقيل لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء (قوله فذلك أن  
يلقى الخ) التمثيل به لجواز الحذف في أفعل به يقتضي أن الشرط وجوده مطابق لدليل على المحذوف وهو  
الأوجه وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كآية فهذا البيت شاذ (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر  
فعل ذي ثلاث وقابل صفة لفعل المقدراً وحال (قوله سبعة شروط) لم يعد الفعل شرطاً لأنه جعله موضوع  
الشروط فلا يصاغان إلا لفعل كالحمار قيل والجمل فلا يقال ما أجره وما أجله لكن في القاموس جلف  
جلفاً كفرح فرحاً وجلافة صار جافياً غليظاً فأثبت له الفعل فيجوز ما أجله (قوله مما زاد عليه) وشذ  
ما أتاه وما أملاً القرية من انقي وامتلاً واختلاف في أفعل ككرم وأظلم فأجازه سببويه مطلقاً واختاره في  
التسهيل وقيل إن كان همزة لغير النقل نحو ما ظلم الليل وقيل بال منع مطلقاً (قوله متصرفاً) أي تصرفاً تاماً  
ليخرج نحو يدع ويذر (قوله للفاضلة) أي الزيادة والنقص ويظهر ذلك في أوصافه تعالى من حيث  
أن مطلق العلم والقدرة مثلاً قابل لذلك وإن كانت في جانبته تعالى لا تقبله (قوله منفياً) أي لا لتباسبه بالثبت  
(قوله ما عاج الخ) مضارعه يعييج أن ينتفع ما عاج يعوج بمعنى مال يعيل فيعجيء في الإثبات أيضاً ويجيء  
الأول في الإثبات نادر كقوله

ولم أر شيئاً بعد ليلى ألد \* ولا مشر بأروى به فاعيج

أي فانتفع (قوله أن لا يكون الوصف منه على أفعل) أي لا لتباسب أفعل التفضيل بوصفه فهو هو  
والمتعجب لا شئاً كما في أمور كثيرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عمراً وما أصفر هذا  
الطائر وما أبيض هذه الحمامة وما أجره هذا الفرس إن أردت اللون في كل ذلك فإن أردت السيادة والسمير  
أي الحديث لا يصفر الطائر ويبض الحمامة وتنفم الفرس جازاً سقط أي لأنه يقال جراً البرذون بالكسر  
يحمس جراً كفرح فرحاً إذا أنقن فوه من أكل السمير وإذا عبر أحد بالبحر يقال له يا فارس جراً فأده  
في الصحاح (قوله لا يلتبس) فإن أمن اللبس جاز كفي التسهيل بأن كان الفعل ملازماً للبناء للمجهول  
فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وكذا إن قامت قرينة على أنه من فعل المفعول (قوله وأشد) و  
بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهزاة والشين وفعله ما شدد الثلاثي كما ذكره الناظم في شرح العدة لا شدة  
حتى بردانها شاذان فكيف يتوصل بهما إلى القياس وأما أشد الرابح فلم يسمع إلا ما قاله في الصحاح  
والقاموس أشد الرجل إذا كان معه دابة شديدة وبهـ ان يبنى منه نحو ما شدد استخراجه (قوله يخالف ما

بذلك من الأفعال الناقصة نحو كان وأخوانها فلا تقول ما أكون زيداً قائماً

وأجازه السكوفيون الخامس أن لا يكون منفياً واحترز بذلك من المنفي لزوم ما عاج فلان بالدواء أي ما انتفع به أوجواز نحو ما ضربت  
زيداً السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعل واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود وجرف فهو أجروا والعيوب  
كحول فهو أحول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أجروه ولا ما عوره ولا أعور به ولا أحول به السابع أن لا يكون مبنياً  
للفعل نحو ضرب زيد فلا تقول ما ضرب زيداً تريد المتعجب من ضرب أوقع به لئلا يلتبس بالمتعجب من ضرب أوقعه (ص)

وأشد وأشد أو شبههما \* يخالف ما مضى الشروط عليها

ومصدر العادم بعد ينتصب \* وبعد فعل جره بالبابجب (ش) يعني انه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشد ونحوه ينتصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد فعل مفعول لا ويجر بعد فعل بالباء فتقول ما أشدد حرجته واستخراجه وأشد بدحرجته واستخراجه وما أفتح عوره وأفتح بعوره وما أشدد حرجته وأشد بدحرجته (ص)

وبالندور احكم لغير ما ذكر \* ولا تنفس على الذي منه أثر (ش) يعني انه اذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الافعال التي سبق انه لا يبنى منها حكم بضرورة ولا يناس على ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فينبو فاعل (٤١) من فعل زائد على ثلاثة أحرف

وهو مبنى للفعل وكقولهم ما أحقه فينبوا فاعل من قول الوصف منه على أفعل نحو حق فهو أحق وقولهم ما أعساه وأعس به فينبوا أفعل وأفعل من عسى وهو فعل غير متصرف (ص) وفعل هذا الباب لن يقدم

معموله ووصله به الزما وفصله بظرف أو بحرف جر

مستعمل والخلاف في ذلك مستقر

(ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زيد ما أحسن ولا ما زيد أحسن ولا يزيد أحسن ويجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما ما بأجنبي فلا تقول في ما أحسن معطيك الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق في ذلك بين الجرور وغيره تقول ما أحسن يزيد ما زيد تريد ما أحسن ما يزيد

الخ) وكذا يخلف ما استكمل الشروط كما أشد ضرب به ولا يرد هذا عليه لان مراده بالخلاف وجوب (قوله ومصدر العادم) أي مصدر الفعل الفاقب بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل لأن في والمجهول الآن مصدرهما يكون مؤولا لاصريحا كما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد وأشد بهما وأما الجامد والذي لا يتفاوت فلا يوجب منهما البته اه سكن الاولى في المنفى المصدر الصريح نحو ما أكثر عدم قيامه واعلم ان أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما أكثر به وما أشد بعده فلا يوثق بالمصدر بعده (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام الدماميني خلافا اه صبان (قوله بأجنبي) المراد به غير المفعول في ما أحسن زيد أو غير الفاعل في أفعل به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما أحسن جالساً زيداً ولا أحسن جالساً زيد (قوله ولا فرق في ذلك بين الجرور) أي المعمول لغير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن يزيد ما رافان الجار متعلق بما را لا باحسن ومثله أحسن عندك بجالس اما المعمول له ففيه الخلاف الآتي (قوله والمشهدور الخ) محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على الجرور والاعتين الفصل كما أحسن بالرجل ان يصدق وما أفتح به ان يكذب وقوله خليلي ما أحرى البيت نقله في النكت عن أبي حيان في تمثيل الشارح بذلك محل الخلاف نظر الآن يقال هو وتمثيل لجرر الفصل بل انظر للخلاف (قوله عمرو بن معديكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى وعشرين من الهجرة (قوله في الهيجاء) بالمدر الفصير أي الحرب والازبات بفتح اللام وسكون الزاي جمع لربة وهي الشدة والقسط والمكرمات جمع مكرمة بضم الراء فيهما أي الكرم (قوله أعزز على) تمثيل للفصل بالجرور وهو على لان الاصل أعزز بأن أراك كذا على أي ما أعزز ذلك وأشده على وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا اليقطان فهو شاهد لجوازه (قوله خليلي ما أحرى الخ) الاصل ما أحرى ان يرى ذواللب صبورا أي ما أحق الرؤية صبورا بصاحب العقل فان يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذى اللب وهو فصل واجب لكان الضمير في يرى كما مر ومثله قوله

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته \* وممن القرع للابواب أن يابجا

فان يحظى فاعل بأخلق حذف منه الباء وفصل بينهما بذى الصبر وجوب بالاصل خلق بأن يحظى الصابر بحاجته أي ما أحق الفوز بالمطوب بالصابر وما أحق الولوج أي الدخول لمن قرع الابواب أي الملازم والله تعالى أعلم

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

أي في افادة المدح والذم كحديثاوساء وجرى بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثي ولوقال وما أجرى بالهمز

(٦ - (خضري) - ثاني) ولما أحسن عندك جالساً تريد ما أحسن جالساً عندك فان كان الظرف أو الجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشهدور المنصور جوازه خلافاً للاختلاف والمبرد ومن وافقه ما ونسب الصيمري المنع الى سيبويه وما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معديكرب لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها أو كرم في الازبات عطائها وأثبت في المكرمات بقاءها وقول علي كرم الله وجهه وقدمر بعمار فسمع التراب عن وجهه أعزز على باليقظان ان أراك صر يعاجد لا وما ورد منه في النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم وقال نبي السائين تقدموا \* وأحب اليينا أن يكون المقدما \* وقوله خليلي ما أحرى بذى اللب ان يرى \* صبورا وسكن لا سبيل الى الصبر (ص) (نعم وبئس وما جرى مجراهما)



فعلان غير متصرفين \* نعم وبش رافعان اسمين مقارنى آل أو مضافين لما \* قارنها كنعم عقي السكرما  
ويرفعان مضمر ايفسره \* غير كنهم (٤٢) قوما معشره (ش) مذهب جمهور النحويين أن نعم وبش فعلان

بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو نعمت المرأة هند وبشمت المرأة دعد وذهب جماعة من الكوفيين منهم الفراء الى انهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم نعم السير على بش العير وقول الآخر والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقه وخرج على جعل نعم وبش معمولين اقول محذوف واقع صفة الموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لانهم وبش والتقدير نعم السير على عير مقول فيه بش العير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد محذوف الموصوف والصفة وأقيم المسمول مقامهما مع بقاء نعم وبش على فعليتهما وهذا الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما غير الماضي ولا بدليهما من مرفوع هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام الاول أن يكون محلى بالالف واللام نحو نعم الرجل زيد ومنه قوله تعالى نعم المولى ونعم النصير واختلف في هذه اللام فقال قوم هي للجنس حقيقة فحدث

لوجب ضمها وأعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الافعال تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبش زيد يباش فهو بائس وأخرى لانشاء المذبح والذم فلا يتصرفان لما سيأتى وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم عن نعم وبش وغير صفته ورافعان خبر محذوف أى هما رافعان لان ثانيا فعلان لان المبتدأ فاعل بينهما وهو أجنبي من المنعوت ومقارنى آل صفة لاسمين أى آل المعرفة لانها المرادة عند الاطلاق خرج لفظ الجلالة والذي (قوله ويرفعان) عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبهة (قوله الى انهما اسمان) أى معنى الممدوح والمنعوم وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف ولا يردان المفيدة للجلة بجماعها لانها العمدة في افادته فهمامة تدان وما كان فاعلا على القول الاول بدل على هذا أو عطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى الممدوح الرجل زيد أفاده في البسيط قال سموي يبق النظر في نحو نعم رجالا زيد فيحتمل أن رجلا تمييز للنسبة التي في ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلو به لانه تابع للجرور أى ما هي بالممدوح الولد فان كان مراد بالرفع فلعله مقطوع عما قبله (قوله على بش العير) بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحار وجعه أعيار كبيت وأبيات والاني عيرة (قوله ما هي بنعم الولد الخ) قاله حين بشر ببيت (قوله نصرها بكاء) أى انها اذا أرادت أن تنصرها بأها مثلا على أعدائه لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تنصرخ لتستغيث بالناس وبرها بكسر الباء وبالراء أى اذا أرادت أن تبرأ حداسرت له من زوجها أو غيره ويحتمل انه بفتح الباء بالزاي بمعنى السلب والاخذ فهورا ومنه قولهم من عز برأى من غلب أخذ السلب أى انها لا تقدر على لاخذ قهر اجهارا كالرجل بل سرقه خفية (قوله لا يتصرفان) أى لخر وجههما عن أصل الافعال من افادة الحدث والزمان ولزومهما انشاء المذبح والذم على سبيل المبالغة والانشاء من معانى الحروف وهى لا تتصرف فكذا شبهها (قوله للجنس) أى فى ضمن جميع الافراد فهى آل الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أى انه لا يدخلها جميع افراد الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أى فالجنس كله مدح تبعالز يد والمقصود بالمذح زيد فقط فكأنه قيل مدح جنسه لاجله وقيل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق الصدح حتى لا يتوهم كون ذلك المذح طارعا على زيد وان جنسه ناقص بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة في قولك نعم الرجل زيد وبش الرجل عمر ولان الجنس الواحد صا ومندوحا ومندوحا معا واجب باختلاف جهتي المذح والذم ولا تناقض مع اختلاف الجهة (قوله مجازا) أى مرسلان اطلاق العام على الخاص لان وضع الاستغراقية العموم وقدر يد بها فرد معين بادعاء انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكلمات أو بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجماع الاحاطة في كل فغير هذا الفرد ليس ممدوحا لا قصدا ولا تبعا (قوله للعهد) أى الذهبى لان مدخولها فرد مدحهم كادخل السوق واشترى اللحم ثم فسر ذلك الفرد بعد ايهامه بز يد مثلا تفخيم المذح والذم وقيل للعهد الخارجى والمعهود هو المخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقرير والتفخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص كما ذكر وكذا ان أخر وأعرب مبتدأ خبره الجلة قبله لتقدمه رتبة لان أعرب خبر المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا تنافي بين العهد والانشاء لتعلق الانشاء بالمذح وهو فعل الشخص المادح والعهد بالممدوح (قوله مضافا الى ما فيه آل) أى أو مضافا لمضاف لما فيه آل كقوله \* فتم ابن أخت القوم غير مكذب \* وأما كونه مضافا لضمير

الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيد بالذكر فتكون قد مدحته من تين وقيل هى للجنس مجازا وكانك جعلت زيدا للجنس كله مبالغة وقيل هى للعهد الثانى أن يكون مضافا الى ما فيه آل كقوله نعم عقي السكرما ومنه قوله تعالى وانعم دار المتقين الثالث

ماهى

الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيد بالذكر فتكون قد مدحته من تين

وقيل هى للجنس مجازا وكانك جعلت زيدا للجنس كله مبالغة وقيل هى للعهد الثانى أن يكون مضافا الى ما فيه آل كقوله نعم عقي السكرما ومنه قوله تعالى وانعم دار المتقين الثالث

ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو نعم قوما معشره في نعم ضمير مستتر بفعله قوما ومعشره مبتدأ وزعم بعضهم  
ان معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها وقال بعض هؤلاء ان (٤٣)

نعم قوما معشره قوله تعالى  
بئس للظالمين بدلا وقول

الشاعر

لنعم موثلا المولى اذا حذرت  
بأساء ذى البغى واستيلاء

ذى الاحن

وقول الآخر تقول عرسى

وهى لى فى عومره

\* بئس امرأ وأنتى بئس

المره (ص)

وجمع تمييز وفاعل ظهر \*

فيه خلاف عنهم وقد اشهر

(ش) اختلاف النحويون

فى جواز الجمع بين التمييز

والفاعل الظاهر فى نعم

وأخوانها فقال قوم لا يجوز

ذلك وهو المنقول عن

سيبويه فلا تقول نعم الرجل

رجلا زيد وذهب قوم الى

الجواز واستدلوا بقوله

والتغليبون بئس الفحل

خلافه

فلا وامه موزلاء منطلق

وقول الآخر

تزد مثل زاد أبيك فينا

\* فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وفصل بعضهم فقال ان أفاد

التمييز فائدة زائدة على

الفاعل جاز الجمع بينهما

نحو نعم الرجل فارسا زيد

والأفلا ونحو نعم الرجل رجلا

زيد فان كان الفاعل مضمرا

جاز الجمع بينه وبين التمييز

انما قال نحو نعم رجلا زيد

(ص)

ماهى فيه كقول \* فنعم أخوا هليم جاونم شيابها \* فالصحيح لا يقاس عليه وإضافته للنكرة ضرورة  
عند الجمهور كقوله \* فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم \* (قوله أن يكون مضمرا) أى مستترا لازما  
للأفراد فلا يبرز فى تشبيه ولا جمع استغناء بجمع تمييزه وشذوذ قول بعضهم نعموا قوما كما شذوه بالباء الزائدة فى  
نعمهم قوما كما حكاه الفارضى ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو نعموا يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر  
ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتضحان الا بشئ منتظر بعد وشذوذ أكيد فى نعمهم قوما أتم ومثله فى كل  
ذلك ضمير الشأن وهل اذا فسر بمؤث لتحقه التاء وجوبا كنعمت امرأه هند أو جوازا أو تمنع أقوال  
(قوله مفسرا بنكرة) أى عامة متكررة الأفراد فلا يجوز نعم شمسها هذه الشمس اذا نأتى لها امانم  
شمسها شمس هذا اليوم فيجوز لانهما تعدد الايام ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيره عن العامل  
وتقديمه على المخصوص وشذوذ زيد رجلا ومطابقته للخصوص أفرادا وتذكيرا وغيرهما وقوله أله  
المعرفة لانه خلاف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل فاعية بصلاحيتها لما فرج مثل وغيره وفاعل من وجوز  
المصنف حذفه اذا فهم المعنى كقولهم صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت أى فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك  
الغلة وهى الموضوع يوم الجمعة (قوله ومعشره مبتدا) أى خبره الجلة قبله على ماسيا تى والرابط إعادة المبتدا  
بمعناه ان أريد بالمستتر معهود معين هو المخصوص وعمومه للمبتدا وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو  
الفاعل) أى واغنى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أى محمول عن الفاعل والاصل نعم القوم  
معشره فقول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزا بعد تنكيره وكذا نعم رجلا زيد (قوله  
بئس للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعلمه بما قبله أى ابليس وذريته (قوله  
لنعم موثلا) أى ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع  
احنة بكسر فسكون وهى الخقد (قوله تقول عرسى) أى زوجتى والعومرة بالعين المهملة الصياح  
والصخب ولى بمعنى معى والشاهد فى بئس امرأ وأما المره بفتح الميم والراء لغة فى المرأة ففاعل بئس الثانية  
لانها بال وحنى المخصوص من كل منهما لا لشعار به أى بئس امرأ أنت وبئس المرأة أنا (قوله وفاعل)  
بالجر عطف على تمييز أو جلة تظهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أى لعدم إيهام الظاهر حتى يميزونا ولوا ما ورد  
بجهل المنصوب حالامؤكدة أو ضرورة ورد بان رفع الإبهام غير لازم للتمييز فقد بجر دالتا كيد كقوله

ولقد علمت بان دين محمد \* من خير أديان البرية ديننا

فكندا ما ورد من هذا (قوله والتغليبون) نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب لكن تفتح لانه فى  
المنسوب لثقل كسرتين مع باء النسبة وقد تنكسر كقوله الجوهري وهم قوم من نصارى العرب بقرب  
الروم منهم الاخطل وقد هجاه جري بهذا البيت وأراد بالفحل الاب وهو فاعل بئس وفلا تمييز مؤكدة  
وخلافه هو المخصوص ويؤخذ منه انه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف تمييز  
الضمير كأمرو الزلاء بفتح الزاى وشذوذ الام المرأة اللاصقة المجز الخفيفة الالية والمنطوق صيغة مبالغة من  
المنطق يستوى فيه الملك وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التى تعظم عجيزتها بازاءها قاله العيني وفى  
القاموس المنطوق البليغ والمرأة المتأثرة بحشية تعظمها عجيزتها اه وكان الثانى مأخوذ من النطاق وهو  
شقة تحترق عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزود الخ) الشاهد فى زاد آخر البيت فانه تمييز لفاعل  
نعم الظاهر وزاد أبيك هو المخصوص وقيل زاد ما مفعول تزود ومثل حال منه وان كان نكرة لتأخره فلا شاهد  
فيه (قوله فتقول نعم ما) أى بلا ادغام ونعما أى بادغام الميمين (قوله نكرة منصوبة الخ) وهى اما

وما يميز وقيل فاعل \* فى نحو نعم ما يقول الفاضل (ش) تقع ما بعد نعم وبئس فتقول نعم ما ونعم ما وبئس ما ومنه قوله تعالى ان تبدوا  
الصدقات فذمهاهى وقوله تعالى بئسما اشتروا به أنفسهم واختلف فى ما هذه فقال قوم هى نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر وقيل

هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب بابن خروف ونسبه الى سيبويه (ص) ويذكر المخصوص بعدمبتدا \* أو خبر اسم ليس يبدأ أبدا  
(ش) يذكر مبتداً فاعلها اسم مس فوع هو المخصوص بالمدح أو الذم وعلامته ان يصلح لجعله مبتداً وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه نحو نعم  
الرجل زيدو بنس الرجل عمرو نعم (٤٤) غلام القوم زيدو بنس غلام القوم عمرو نعم رجال زيدو بنس رجال عمرو نعم

اعرابه وجهان مشهوران  
أحدهما انه مبتداً والجملة  
قبلة خبر عنه والثاني انه  
خبر مبتداً محذوف وجوبا  
والتقدير هو زيد وعمرو  
أي الممدوح زيد والمندوم  
عمرو ومنع بعضهم الوجه  
الثاني وأوجب الاول وقيل  
هو مبتداً خبره محذوف  
والتقدير زيد الممدوح  
(ص)

وان يقدم مشعر به كفي  
كالعلم نعم المقتنى والمقتنى  
(ش) اذا تقدم ما يدل على  
المخصوص بالمدح أو الذم  
أغنى عن ذكره آخر  
كقوله تعالى في أيوب عليه  
السلام انا وجدناه صابراً نعم  
العبد انا وأب أي نعم العبد  
أيوب حذف المخصوص  
بالمدح وهو أيوب للدلالة  
ما قبله عليه (ص)

واجعل كبش ساعداً وجعل  
فعلاً

من ذي ثلاثة ككنم  
مسجلاً

(ش) استعمل ساء في الذم  
استعمال بنس فلا يكون  
فاعلها الا ما يكون فاعلاً  
لبنس بنس المسمى بالالف  
واللام نحو ساء الرجل  
زيد والمضاف الى ما فيه

نافصة والفعل بعدها صفتها والمخصوص محذوف أي نعم هو شيء بقوله الفاضل ذلك الشيء أو نامة لا تحتاج لصفة  
والجملة بعدها ماصفة لمخصوص محذوف أي نعم هو شيئاً شيء بقوله الخ أو صلة لما أخرى محذوفة هي المخصوص  
أي نعم شيئاً الذي يقوله الخ ولا يردان التامة تساوي الضمير اهما ما كيف تميزه لانه يراد به شيء له عظمة أو  
حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على ان التمييز قد يكون للتأكيـد (قوله هي الفاعل) أي  
فهي مستثناة من وجوب قرنه بال (قوله هي اسم معرفة) أي امانة لا تحتاج لصفة والجملة ماصفة لمخصوص  
محذوف أي نعم الشيء شيء بقوله الخ واما موصولة بالجملة والمخصوص محذوف أي نعم الذي يقوله الفاضل ذلك  
القول أو اغنت هي وصلتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هي ذكرة تامة أو موصوفة بالجملة على قياس ماسر  
وقيل غير ذلك فان وليها مفرد نحو فنعما هي فهي امانة ذكرة تامة تمييز للفاعل المستتر أو معرفة تامة هي  
الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها وهي مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب كجاء ما بعدها  
فاعل فان لم يلها مفرد ولا جملة كدققته دقنا فاعل أو نكرة تامة تمييز والمخصوص على  
كل محذوف أي نعم الشيء أو شيئاً ذلك الدق (قوله يذكر بعد نعم الخ) أي وجوباً على ظاهر كلامه هنا في  
الكافية وغالباً على ما في التسهيل وهو الارجح ويجب أيضاً كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر (قوله هو  
المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل معنى ولو بالتأويل كبش مثلاً القوم الذين أي مثل الذين وكونه معرفة  
أو قريناً منها وأخص من الفاعل لا مساوياً له ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الاجال فيكون أو وقع في النفس  
ولذا وجب تأخيره (قوله والجملة قبله خبر عنه) هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والرابط عموم الفاعل  
أو تكرير المبتداً بعناه كما مر (قوله وقيل هو مبتداً الخ) لم يحملوا المتن على هذا مع احتمال له لعدم  
صحته كما في شرح التسهيل لان هذا الحذف لازم لم نجد خبراً يلزم حذفه الا ومجمله مشغول بما يسد مسده وبقى  
قول رابع انه بدل من الفاعل ويرد ان البدل لا يلزم وهذا لازم وانه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد يقال يقتصر  
في التابع كافي انك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صالحيه لمباشرة ان ولا ضرر في لزومه لسكونه المقصود بالحكم  
وان كان تابعاً كما لم تابع مجرور رب (قوله وان يقدم مشعر الخ) عبارته هنا في الكافية توهم منع تقديم  
المخصوص وان المتقدم مشعر به فقط وان صلح له حيث قال أولاً ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم الخ ثم  
مثل بمثال يصلح المقدم فيه لسكونه مخصوصاً اذا أخر لان العلم مبتداً خبره بالجملة بعده وهو خلاف ما صرح به  
في التسهيل من جواز تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير ولذا اعترض مثال المتن بأنه من  
تقديم المخصوص لا المشعر به الا أن يجعل العلم مفعولاً بمحذوف أي الزم العلم أو خبر المحذوف أي الممدوح  
العلم أو حكمه وجملة نعم المقتنى مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخير لسكونه  
من جملة أخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالباً وقوله وان يقدم مشعر به أي بعناه كفي عن  
ذكره مؤخرأ أعم من كون المتقدم مخصوصاً ان صلح أو غير ان لم يصلح واذا قدم المخصوص كان مبتداً  
خبره بالجملة بعده قولاً واحداً ولا يأتي فيه اختلاف المتقدم (قوله مسجلاً) أي مطلقاً عن التقييم بحكم دون  
آخر (قوله الى ان كل فعل ثلاثي الخ) من ذلك ساء فان أصلها سواً بالفتح فحول الى فعل بالضم لياتحق  
بأفعال الغرائز أي الطباع وليصير قاصراً كبش وانما أفرد بها بالذكر لكثرتها ولانها للذم العام فهي أشبه  
بنس من نحو حق دلوم لانه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون فعل (قوله يجوز ان يبنى منه الخ) لكن

بشرط

الالف واللام نحو ساء غلام القوم زيد والضمير المقدر بذكره بعده نحو ساء رجل زيد  
ومنه قوله تعالى ساء مثلاً القوم الذين كذبوا ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد بنس واعرابه كما تقدم وأشار بقوله واجعل فعلاً الى  
ان كل فعل ثلاثي يجوز ان يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ويعامل

معاملة نعم و يس في جنح ما تقدم لهما من الاحكام فتقول شرف الرجل زيد ولؤم الرجل بكر وشرف غلام الرجل زيد وشرف رجل زيد ومقتضى هذا الاطلاق انه يجوز في علم ان يقال علم الرجل زيد بضم عين الكلمة وقدمثل هو وابنه به وصرح غيره انه لا يجوز نحو يل علم وجهل وسمع الى فعل بضم الهمزة لان العرب حين استعمالها هذا الاستعمال ابقتهما على كسرة عينها لم تحوها الى الضم فلا يجوز انما تحو يلها بل تبقيا على حالها كما بقوها فتقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عمرو وسمع الرجل بكر (ص) ومثل نعم حبذا الفاعل ذا \* وان ترد ما قل لا حبذا (ش) يقال في المدح حبذا زيد وفي الذم لا حبذا زيد كقوله لا حبذا اهل الملا غير انه \* اذا ذكرت مي ولا حبذا هيا واختلاف في اعرابها فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن

(٤٥)

سبويه وان من قال عنه غيره فقد أخطأ عليه واختاره المصنف الى ان حب فعل ماض وذا فاعله وأما المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ والجملة التي قبله خبره ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير هو زيد أي الممدوح أو المذموم زيد وذهب المبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور الى أن حبذا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر فركبت حب مع ذا وجعلنا امما واحدا وذهب قوم منهم ابن درستويه الى ان حبذا فعل ماض وزيد فاعله فركبت حب مع ذا وجعلنا فعلا وهذا أضعف المذهب (ص)

وأول ذا المخصوص أيا كان لا

بشرط صالوحه لبناء التعجب منه لكونه متصرفا تاما الخ لتضمنه معناه (قوله) معاملة نعم الخ) لكن فعل يخالفها في ستة أمور اثنان في معناه اشرايه التعجب وكونه للمدح الخاص واثنان في فاعله الظاهر جواز خلوه من النحو وحسن أولئك رفيقا وكثرة جزمه بالباء الزائدة تشبيها بأسمع بهم كقولهم حب بالزور الذي لا يرى \* منه الاصفحة أو لم

واثنان في فاعله المضمرة جواز عوده ومطابقته لما قبله ففي زيد كرم رجلا يحتمل عود الضمير الى رجلا كما في نعم والى زيد كما في فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول الزيدون كرم رجلا على الاول وكرمو رجلا على الثاني فقول المصنف كنعم مسجلا ليس على سبيل الوجوب في كل الاحكام والكلام في غير ساء أما هي فتلازم احكام يس كما يشير له الشرح واستظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجهها آخر لا فسادا بالذكر (قوله لان العرب الخ) في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب ومنهم من يحوها فيصح التمثيل بعلم (قوله ومثل نعم حبذا) أي حب من حبذا مثل نعم في كونها نقلت لانشاء المدح العام وفي الفعلية على الاصح والمضى والجود وتزيد بشعارها بان الحمود محبوب للنفس فلذا جعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب وتعارفها في جواز دخول لاعليها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك (قوله الفاعل ذا) وهو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم كحبذا الرجل فهو مخصوص لاتابع لاسم الاشارة (قوله أخطأ عليه) ضمنه معنى جار فعداه بعلى (قوله وجعلنا امما) أي بمنزلة قولك المحبوب وغلب جانب الاسمية على الفعلية مع تركبها من اسمها شرفها (قوله وأول ذا الخ) فعل أمر من أولى الشيء بالشيء اذا اتبعه لا بمعنى أعطى كما قيل وذا مفعوله الثاني والمخصوص الاول أي اجعل المخصوص واليا ذا أي تابعه والاسم شرط منصوب خبرا لكان وهي فعل الشرط واسمها ضمير المخصوص والجواب قوله لا تعدل بذاتك فاذ للضرورة (قوله بعدذا) فلا يجوز تقديمه على حبذا وان قسم على التمييز كحبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيدا مخصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز الضمير كما مر (قوله الصيغ الخ) مثل لمن يطلب الشيء بعد تفريله فيه والصيغ بالنصب ظرف اضيغت بكسر التاء خطا بالموث وأصله ان امرأة طلقت زوجها غنيا لكبره وأخذت شابا فقيرا فامساجاه الشتاء أرسلت الاول تطالب منه لبنا فقال ماذا كراي ضيغت اللبن في زمن الصيف فكيف تطالبينه الآن فقالت هذا ومنذ قد خيرا أي هذا الشاب ولينه المحالط بالماء خيرا من ذلك الشيخ الغني (قوله أو غير) الفاء زائدة لا عاطفة لان العاطف لا يدخل على مثله أو هي في جواب شرط مقدر أي وان شئت غير (قوله ودون ذا) حال من محذوف العلم به أي وانضمام الحاء من حب حال كونها دون ذا كثر

تعدل بذاتها ويضاهي المتلا (ش) أي اذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد ذا على أي حال كان من الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع فلا يغير هذا التغير المخصوص بل يلزم الافراد والتذكير وذلك لانها أشبهت المثل والمثل لا يغير فكأن قول الصيغ ضيغت اللبن لأمه كذا والمؤنث والمفرد والتثنية والجمع بهذا اللفظ ولا يغيره تقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان والهندان والزيدون والهندات فلا تخرج ذاعن الافراد والتذكير ولو خرجت لقل حبذا هند وحبذا هندان الزيدان وحبذا هندان وحب أولئك الزيدون وألهندات (ص) وما سوى ذارفع بحب أو غير \* بالباودون ذا انضمام الحاء كثر

(ش) يعني اذا وقع بعد حب غير ذامن الاسماء جاز فيه وجهان الرفع بحب نحو حب زيد

والجر بباء زائدة نحو حب زيد وأصل حب حبب ثم أدغمت الباء في الباء فصارت حب ثم ان وقع بعد حب ذا وجب فتح الحاء فتقول حببا وان وقع بعدها غير ذا جاز ضم الحاء وفتحها فتقول حب زيد وحب زيد وروى بالوجهين قوله فقلت اقتلوا عنكمو بزاها \* وحب بها مقتولة حين تقتل (ص) ﴿ أفعال التفضيل ﴾ صغ من مصوغ منه للتعجب \* أفعال للتفضيل وأب اللذان (ش) يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعال فتقول زيد أفضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما أفضل زيد أو ما أكرم خالد إذا امتنع (٤٦) بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعال التفضيل منه فلا يبنى من فعل

زائد على ثلاثة أحرف كدسج واستخرج ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس ولا من فعل لا يقبل المقابلة كات رفني ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها ولا من فعل منفى نحو ما عالج بالدواء وما ضرب ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعال نحو جرو ورو ولا من فعل مبنى للمفعول نحو ضرب وجن وشد منه فوطم هو أخصر من كذا فبنوا أفسل التفضيل من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول وقالوا أسود من ذلك الغراب وابيض من اللبن فبنوا أفعال التفضيل شذوذ من فعل الوصف منه على أفعال (ص)

ومابه إلى تعجب وصل لما منع به إلى التفضيل صل (ش) تقدم في باب التعجب أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشده ونحوها

(قوله وجزه بباء زائدة) كما في فاعل فعل بالضم لان حب عند تجردها من ذات كون من بابه بخلاف فاعل نعم كما مر (قوله وجب فتح الحاء) أي ان جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فان بقي على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كما في التصريح (قوله جاز ضم الحاء) أي بنقل ضمة العين اليها لان أصله حبب بالضم أي صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بالنقل وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول إلى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان جاني الفاء كحب أو لا كضرب فتقول ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كما في التوضيح (قوله فقلت اقتلوا الخ) أي اخلطوا الخمر بزاها وهو الماء من قتلت الشراب إذا من جتبه به لانه يكسر حسنة والشاهد في وحب بها مقتولة أي بمنزلة فالحاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز والله أعلم

### ﴿ أفعال التفضيل ﴾

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسم لكل مادل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن أو تنقيصا كأقبح وان لم يكن على وزن أفعال تكبير وشرف لا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو اسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفعال التفضيل بأنه الوصف الموازن لأفعال أي ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لأفعال مخرج له - برة من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك وقولنا ولو تقديرنا لادخال خير وشرف فأصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من الكذاب الاشر وقوله \* بلال خير الناس وابن الاخير \* حذف هزنتهما لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لاستعمالا وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لأفعال لهما وقد يحمل عليهما في الحذف أحب كقوله \* وحب شئ إلى الانسان ما منعا \* وهو قيل (قوله من فعل زائد الخ) وفي بنائه من أفعال الخلاف المار في التعجب وما سمع منه هو أعطاهم للدرهم وأولاهم بالمعروف وهما شاذان عند من يمنعه مطلقا أو ان كانت الهمزة للنقل لان هزنتهما كذلك وهذا المكان أقفر من غيره وهو شاذ على الاول فقط لان هزنته ليست للنقل (قوله مبني للمفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بان كان مجهولا لزوما فيجوز كأنه أزهى من ديك وأعني بحاجتك وكذا مع القرينة كموأشغل من ذات التعجبين أي أ كثر مشغولية وليس هذا من المجهول لزوما خلافا لابن الناطم بدليل شغلنا أموالنا (قوله حلك الغراب) بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حلك الغراب بالنون بدلتا وهو منقاره يقال أسود حالك وحالك أي شديد السواد اه صحاح (قوله ومابه الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختيارا لان علة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان وقوله لما منع متعلق بوصل والحرفان بعده بوصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله يتوصل الخ) اسكن أشد ونحوه في

### التعجب

وأشارنا إلى أنه يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب فكما تقول ما أشد استخراجه تقول هو أشد استخراجا من زيد وكما تقول ما أشد حزنه تقول هو أشد حزنه من زيد اسكن المصارع ينتصب في باب التعجب بعد أشد مفعولا وهما ينتصب تمييزا (ص) وأفعال التفضيل صلة أبدا \* تقديرا أو انظما من ان جردا (ش) لا يخلو أفعال التفضيل عن أحده ثلاثة أحوال الاول ان يكون مجردا الثاني أن يكون مضافا الثالث أن يكون بالالف واللام فان كان مجردا



فلا بد أن تتصل به من لفظاً أو تقدير اجارة للفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومررت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ومجروها  
للدلالة عليهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفراً أي وأعز نفراً منك وفهم من كلامه أن أفعال التفضيل إذا كان بأل أو مضافاً  
لا تصحبه من فلا تقول زيد أفضل من عمرو ولا زيد أفضل الناس من عمرو وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أفعال التفضيل خبراً كآية  
الكرامة ونحوها وهو كثير في القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله (٤٧) دنوت وقد خلناك كالبدراء جلاً \*

فظل فؤادي في هواك مضللاً

فأجل أفعال التفضيل وهو  
منصوب على الحال من  
التاء في دنوت وحذفت  
منه من والتقدير دنوت  
أجل من البدراء وقد خلناك

كالبدراء يلزم أفعال التفضيل

المجرد الافراد والتذكير

وكذلك المضاف الى

نكرة والى هذا أشار

بقوله (ص)

وان لم تذكر يضاف

أوجداً

ألزم تذكراً وأن يوحداً

(ش) فتقول زيد أفضل

من عمرو وأفضل رجل

وهذه أفضل من عمرو

وأفضل امرأة والزيدان

أفضل من عمرو

وأفضل رجلين والهندان

أفضل من عمرو وأفضل

امرأتين والزيدون أفضل

من عمرو وأفضل رجال

والهندات أفضل من عمرو

وأفضل نساء فيسكون

أفضل في هاتين الحالتين

مذكراً مفرداً ولا يؤنث

ولا يثنى ولا يجمع (ص)

التعجب فعل وهما اسم ويستثنى المجهول والمنفى فلا يتوصل اليهما هذا بذلك لان مصدرهما يجب كونه مؤنثاً  
كما فيكون معرفة بالسند اليه فلا يصح نصبه تمييزاً للاشياء بخلاف التعجب كذا قيل وفي ذكر المنفى نظر  
لما مر من حجة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذلك نحو هو أكثر عدم قياماً بالمجهول بلا  
قرينة فصدره الصريح ملتبس بالماورم فتأمل (قوله فلا بد أن تتصل به من) ولا يفصل بينهما إلا بمفعول  
أفعل نحو النبي أولى بالؤمنين من أنفسهم أو بلو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا \* من ماء موهبة على خمر

والموهبة نكرة يستغنى فيها الماء ليبرد وكذا ابتداء كإصرح به الدماميني لا يغير ذلك قال المبرد ومن هذه  
لا ابتداء الغاية في الارتفاع في الخبر أو الخطاط في الشر وقال المصنف للجواز فغنى زيد أفضل من عمرو أنه  
جاء زعمراً في الفضل لا لا ابتداء والاجازان يقع بعدها الى لا انتهاء اهـ وأجيب بان الانتهاء قد لا يخبر به  
لجمل غايته أو عدم قصده وذلك بلغ في التفضيل اذ المعنى ابتداء زيد في الارتفاع من عمرو الى ما لا نهاية له  
واذا بنى أفعال عما يتعدى عن جاز تقديرها على من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب  
من عمرو ومن كل خير (قوله للدلالة عليهما) أي فيمتنع حذفها بلا دليل (قوله لا تصحبه من) أي التي الكلام  
فيها وهي الجارة للفضول لانها انما تذكر توصلاً للمعرفة مع المجرى وهو مذكور في المضاف صريحاً وفي المحلى  
بال حكم لانها عديمة التقديم ذكر مدخولها لفظاً أو حكماً وذلك يشعر بالفضول (قوله وأكثر ما يكون  
ذلك) أي حذف من ومجروها من المجرى للقرينة (قوله خبراً) أي ولو منسوخاً (قوله دنوت  
أجل الخ) إشارة الى أن كالبدر مفعول ثانٍ خلناك أي ظنناك (قوله ألزم تذكراً الخ) أي لان  
المجرى يشبه أفعال التعجب وزنا واشتقاقاً ودلالة على المزية فلزم لفظاً واحداً مثله ومن ثم لحنوا أبا نواس في قوله

كان صغرى وكبرى من فقا قهما \* حصياء در على أرض من الذهب

لان حقه أصغر وأكبر لانه مجرد وسياق الجواب عنه والمضاف لنكرة كالخبر في التنكير فاعطى حكمه  
من امتناع مطابقة لوصف لكتنها تعجب في المضاف اليه كمثل الشارح الآتية وأما قوله تعالى ولا تكونوا  
أول كافر به فتعديده أول فريق كافر والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان أفعال  
التفضيل لا يضاف اليها هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد أفضل امرأة لانه بعض ما يضاف اليه (قوله  
وتأول طبق) أي وتالي المطابق لما قبله لان قرينه بها أضعف شبهة بأفعال التعجب (قوله عن ذي معرفة)  
تعريض بقول ابن السراج الآتي (قوله معنى من) أي الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى  
لها بل لأفعال وظاهر ان قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرى  
لكن فيه خلاف كما سيأتي (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلي بضم فسكون  
والفضليات جمع تصحيح لها (قوله ولا يجوز ان تقترب به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو  
محترز قوله أولاً لان مجرد حقه أن يذكر هناك كافي بنسخ (قوله ولست بالاكتر الخ) بناءً على الخطاب وحصى

وتأول طبق والمعرفة \* أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة هذا اذا نوبت معنى من وان \* لم تنوفه وطبق ما به قرن (ش) اذا كان أفعال  
التفضيل بال لزم مطابقة لما قبله في الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيد أفضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهذه الفضلى  
والهندان الفضليان والهندات الفضل أو الفضليات ولا يجوز عدم مطابقة لما قبله فلا تقول الزيدون الافضل ولا الزيدان الافضل ولا هند  
الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات الافضل ولا يجوز ان تقترب به من فلا تقول زيد الافضل من عمرو فاما قوله ولست بالاكتر منهم حصى \*

دخات عليه الاف والالام والتقدير ولست بالا كثيرا كثر منهم وأشار بقوله ولا المعرفة أضيف الى معرفة وقصده التفضيل جاز فيه وجهان أحدهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذه أفضل النساء والهندات أفضل النساء والثاني استعماله كالمفروق بالالف واللام فتجب مطابقتها لما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذه أفضل النساء والهندات أفضل النساء (٣٨)

أى عددان لا كثر والكثرة بالمثانة الغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصده التفضيل) أى على المضاف اليه خاصة (قوله أحسن الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتجدهم مفعول أول ولوطابقه لكسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف نونه للإضافة وبأوه للساكنين وبقيت الكسرة قبلها (قوله وكذلك ج. المالح) الأولى تفسير الجعل بالتمكين كفى البيضاوى فأكثر بجر مجربها مفعوله وفى كل قرية ظرف لغو متعلق به وأما كونها بمعنى صبرنا فأكثر بجر مجربها مفعوله الأول وفى كل قرية الثانى ففيه ركة وتوهين للمعنى والشاهد إضافة أكثر بجر مجربها مع مطابقتها لموصوفه المقدر رأى قوماً كبراً الخ وهذا ما يرد قول ابن السراج ردوا أصحابنا أن أجاب بأن أكثر ليس مضافاً لمفعولاً ثانياً وبجر مجربها مفعول أول لزمه المطابقة فى المجرى من أ ل والاضافة وهى ممنوعة فإن قال أن أكثر ممنوعى اضافته للمعرفة أى كبرها وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وقال الزحمرى انما جمع أحسن لانه قصده زيادة المطلقة وأفرد أحب وأقرب لقصده التفضيل الخاص (قوله الموطون) بصيغة المفعول من وطأ بشد الطاء المهملة إذا مده وسهله والاكتاف الجوانب أى الذين سهلت أخلاقهم ولانت جوانبهم فلا يتأذى منهم أحد (قوله فإن لم يقصد التفضيل) أى على المضاف اليه وحده بأن قصد تفضيل مطلق أى عليه وعلى غير ما لم يقصد تفضيل أصلاً بأن أول باسم فاعل أوصفة مشبهة فتجب المطابقة فيهما المشبه بالمعروف بأل فى التعريف وخلو من لفظ من ومعناها وفى هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف اليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كحمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرىش أى أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوסף أحسن أخوته أى أحسن الناس من بينهم وأحسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم لأن إضافة الأخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف لئلا يضاف الى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف اليه فلو قيل أحسن الأخوة أو أحسن أبناء يعقوب أى أحسن منهم لجاز فتأمل والمراد بكونه بعضه أن موصوفه داخل فى المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الإضافة وإن كان خارجاً عنه بعدها بحسب الإرادة لئلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه (قوله الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق الجند والاشج بالجيم وهو عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه سمي به لشجرة كانت فى وجهه أضيفا الى بنى مروان ليعرف أنهم منهم لا للتفضيل عليهم إذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله بقيل لأن ما تقدم فى المضاف الى معرفة ولا خلاف فى جواز عروده عن التفضيل مع وجوب مطابقتها حيثئذ وأما هذا فى المجرى من أ ل والاضافة ومن وفيه خلاف الآتى وأذا عرى المجرى عن التفضيل فلا كثر فيه عدم المطابقة حلال على أغاب أحواله وقد يطابق تلوه عن من انما ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أبى نواس المار وقول العرويين فاصلة صغرى وكبرى خلافاً لمن جعله لنا (قوله أى هين) أى لأن جميع الأشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشئ الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض (قوله إذا جشع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص

أو الهندات فضل النساء أو فضليات النساء ولا يتعين الاستعمال الأول خلافاً لابن السراج وقد ورد الاستعمالان فى القرآن فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى ولتجدنهم أخص الناس على حياة ومن استعماله مطابقاً قوله تعالى وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون فالذين أجازوا الوجهين قالوا فصيح لمطابقة ولهذا يجب على صاحب الفصحى فى قوله فاخترنا أفصحهم قالوا وكان ينبغي أن يأتى بالفصحى فيقول فصحا هن فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقوله الناقص والاشج أعدا بنى مروان أى عاد لابنى

على

مروان وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله هذا إذا نوى

معنى من البيت أى جواز الوجهين أعنى المطابقة وعدمها مشروط بما إذا نوى بالاضافة معنى من أى إذا نوى التفضيل وأما إذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما قرئ به قبل ومن استعمال صيغة أفعال التفضيل لغير التفضيل قوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أى وهو هين عليه وربكم عالم بكم وقول الشاعر وإن مدت الأيدي الى الزاد لم كن \* بالعجلهم إذا جشع القوم أمجل أى ألم أكن

بجملهم وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا \* يتادعائهم أعز وأطول أي عز بزة طويلة وهل ينقاس ذلك أولا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وذكر صاحب الواضح ان النحويين لا يرون ذلك وان أبا عبيدة قال في قوله تعالى وهو أهون عليه انه يعني هين وفي بيت الفرزدق وهو الثاني ان المعنى عز بزة طويلة وان النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك وقالوا لا يحسن ذلك (ص)  
وان تكن بتلوم من مستغهما \* فلهما كن أبدا مقسما كمثل من أنت خير ولدي \* اخبار التقديم زراوردا (ش) تقدم ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا حتى بعده من جارة للفضل عليه نحو زيد (٤٩) أفضل من عمرو ومن وجرور هاهنا بمنزلة

المضاف اليه من المضاف فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف الا اذا كان مجردا بها اسم استفهام أو مضافا الى اسم استفهام فانه يجب حينئذ تقديم من وجرورها نحو من أنت خير ومن أيهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام واليه أشار بقوله  
لدي اخبار التقديم زراوردا  
من ذلك قوله  
فقلت لنا أهلا وسهلا  
وزودت  
جنى التحل بل مازودت  
منه أطيب  
التقدير بل مازودت  
أطيب منه وقول ذي الرمة  
بصف نسوة بالسمن  
والكسل  
ولا عيب فيها غسيران  
مر بها  
قطوف وان لاثني منهن  
أ كسل

على الاكل (قوله بجملهم) أي فالنفي أصل المجلة لاز يادتها فقط بقرينة مدح نفسه وأما أمجل الثاني فلا مانع من كونه على بابه كإشبهه اقتضاه على الاول لكن فيه ان الاول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذي سمك) يستعمل متعديا بمعنى رفع كاهنا ومصدره سمكا كضربا ولازماء معنى ارتفع ومصدره سموكا كقعودا وأراد بالبيت الكعبة والدعائم جمع دعامة بالسكس وهي الاسطوانة أي العمود (قوله عز بزة طويلة) لم يحمل على معنى أعز من بيوتكم لان قصده في المشاركة بالاصالة مع ان النزاع ليس في ذلك يس (قوله وهل ينقاس ذلك) أي عز وجل المجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أي يتمتع قياسا ومما قال في شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم المطابقة (قوله لاجبة في ذلك) أي لتأويله فاهون وأرد على ما يعرفه المخاطبون من أن الاعادة أهون من البدء مع قياسهم الغائب على المشاهد وأما علم بكم فتفضيل على من يعلم بعض الوجوه من الناس وان كان لا يشارك له تعالى في علمه وأما أمجل وأعز وأطول فلا مانع من جعلها على التفضيل خصوصا اذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من وجرورها) أي على أفعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه الشارح لان صدارة الاستفهام انما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا يلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو من باجنبي لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت من خير اسكان حسنا وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منصوب بان محذوف أي أتيتم أهلا ووجدتم مكانا سهلا وقوله جنى التحل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على ان منه متعلق بأطيب لا بزودت (قوله غير ان الخ) من تأكيد المدح بما يشبهه الذم والقطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطأ (قوله ظعينة) هي في الاصل الطودج فيه امرأة أولا ثم سميت به المرأة مادامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا أو ملح أي أحسن (قوله ورفه الظاهر) المراد بما قابل المستتر في شمل الضمير المنفصل وعبارة الشذو ورو يعمل أفعل في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا في مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا في فاعل ما مفعول به الا في مسألة الكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قاب أي عاقبه فعل أي صح أن يعقبه ويقع في مكانه فعل (قوله الا في لغة ضعيفة) أي فتجعل أفضل نعتا لرجل مجردا بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدماعن أبوه والجملة نعت لرجل (قوله بعدي) أي ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فيز يلهو ببق مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى انتفت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بمساواته لحسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح يعين الثاني فاذا رضع الفعل المثبت مكانه بان قيل حسن

(٧ - (خضري) - ثاني) التقدير وأن لاثني أ كسل منهن وقوله اذا سايرت أسماء بوماظعينة \* فاسماء من تلك الظعينة أ ملح التقدير فاسماء أ ملح من تلك الظعينة (ص) ورفعه الظاهر زرومى \* عاقب فعلا فكثيرا ثبتا كان ترى في الناس من رفيق \* أولى به الفضل من الصديق (ش) لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بعناه موقعه أولا فان لم يصلح لوقوع فعل بعناه لم يرفع ظاهر او انما يرفع ضمير المستتر نحو زيد أفضل من عمرو وفي أفضل ضمير مستتر عائدا على زيد فلا تقول مررت برجل أفضل منه أبوه فترفع أبوه بأفضل الا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه فان صلح لوقوع فعل بعناه موقعه صح أن يرفع ظاهرا قياسا طردا وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفي

الكحل في عين رجل كحسنة في عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعال ثم توجه النفي الى ذلك الفعل فتنتفى المساواة كالزيادة ويثبت النقص المراد كالاول فكأن أفعال مع النفي كالقول المثبت انما هو في الجملة والا فلا بد من توجه النفي الى ذلك الفعل ليفيد الما في المراد فتأمل (قوله أو شبهه) هو النهي كذا يكن أحد أحب اليه الخير منه اليك والاستفهام الانكارى كقول أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا عين قال في شرح التسهيل ولم يرد بهذين معاً لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبي) أي لم يتصل بضمير الموصوف ليخرج ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه وان خرج أيضاً بقوله مفضلاً على نفسه باعتبارين لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكن لا يفترض بالتأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أي باعتبار محلين كعين زيد والعين الأخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر وهذا القيد يعني عما قبله لان غير الأجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر بذلك ليضعف أفعال بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفي على إخراجها أيضاً الى معنى الفعل حتى يعمل عملها بخلاف ما اذا جرى على أصله كما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة أفعال حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعال صفة لا اسم بنفس ليعتمد عليه ويقوى على رفع الظاهر ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) ان جعلت بصريه فاحسن صفة رجلاً أو علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن وفي عينه حال منه أو ظرف لغو متعلق بأحسن كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والأصل في هذا المرفوع الظاهر أن يقع بين ضميرين أو لهما للموصوف وثانيهما المجرور بمن للمرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثاني فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتعذف مضافاً أو اثنين وقد تدخل من على ملابس ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما أحسن به الجليل من زيد فأصله من الجليل في زيد فأضيف الجليل لزيد للاستتله ثم حذف ودخلت من على ملابس وهو زيد ومثله مثال المتن اذا أصله ان ترى رفيقاً أولى به الفضل من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل بهما ذكر وليس الاصل من ولاية الفضل الصديق ومن حسن الجليل زيد كما قيل لان المناظرة انما هي بين الفضل ومنه باعتبارين لا بينهما وبين ولايته أحسنه وقد لا يؤتى بشيء بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن فيهما الكحل فالخاصل ان الضميرين قد يدكران معاً وقد يحذفان معاً وقد يدكر أحدهما دون الآخر (قوله مامن أيام الخ) من زائدة وأيام اسم ما لحزبه وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر والى الله متعلق بأحب رفيقاً حال من الموصوف وهو مرفوع نائب فاعل أحب لانه بمعنى محبوب من حب الثلاثي ففيه شدة ذل بمنزلة من المجهول الاعند من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه وفي رواية أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر فهو كمثل الناظم (قوله سررت الخ) جملة ولا يرى حاله ورواية مفعول أول لارى وكوادي مفعول الثاني ان جعلت علمية والافه وحال من وادى مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة وادى وركب فاعل أقل وفيه الشاهد رجلة أتوه صفة ركب وتشية بمنزلة فوقية فمحمزة مكسورة فتحتية مشددة أي مكثا وهو تمييز لأقل فيما يظهر لا صفة لمصدر محذوف ولا حال كما قيل لان المعنى لا يظهر عليهما أي ولا يرى وادياً أقل به ركب أتوه من جهة المكث منه أي من الركب في وادى السباع أي لم أر ركبا يقل مكثه في واد كقلته في وادى السباع وأخوف عطف على أقل وفاعله ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ أي في كل وقت الا وقت وفاة الله تعالى فتأمل والله أعلم

أو شبهه وكان مرفوعه  
أجنبي مفضلاً على نفسه  
باعتبارين نحو ما رأيت  
رجلاً أحسن في عينه  
الكحل منه في عين زيد  
فالكحل مرفوع بأحسن  
اصح وقوع فعل بمعناه  
موقعه نحو ما رأيت رجلاً  
يحسن في عينه الكحل  
كزيد ومنه قوله صلى الله  
عليه وسلم مامن أيام أحب  
الى الله فيها الصوم منه في  
عشر ذي الحجة وقول  
الشاعر أنشدته سيدي به  
سررت على وادى السباع  
ولا أرى  
كوادى السباع حين يظلم  
وادياً  
أقل به ركب أتوه تشية  
وأخوف الاما وقى الله  
سارياً  
فركب مرفوع بأقل فقول  
المصنف ورفعه الظاهر نزول  
إشارة الى الحالة الأولى  
وقوله رمى عاقب فعلاً  
إشارة الى الحالة الثانية  
(ص)

﴿ النعت ﴾

﴿ النعت ﴾

فبـله في اعرابه مطلقا  
 ويدخل في قولك الاسم  
 المشارك لما قبله في اعرابه  
 سائر التوابع وخبر المبتدأ  
 نحو زيدا قائم وحال المنصوب  
 نحو ضربت زيدا مجردا  
 وبخروج بقولك مطلقا  
 اخبر وحال المنصوب فانهما  
 لا يشاركان ما قبلهما في  
 اعرابه مطلقا بل في بعض  
 احواله بخلاف التابع فانه  
 يشارك ما قبله في سائر  
 احواله من الاعراب نحو  
 صررت بزيد الكريم  
 ورأيت زيدا الكريم وجه  
 زيد الكريم والتابع على  
 خمسة أنواع النعت  
 والتوكيد وعطف البيان  
 وعطف النسق والبدل  
 (ص)

النعت تابع متم ماسبق \*  
 بوسمه أو رسمه ما به اعتاق  
 (ش) عرف النعت بأنه  
 التابع المكمل متبوعه  
 ببيان صفة من صفاته نحو  
 صررت برجل كريم أو من  
 صفات ما اعتاق به وهو  
 سببيه نحو صررت برجل  
 كريم أبوه فقوله التابع  
 يشمل التوابع كلها وقوله  
 المكمل الى آخره يخرج  
 لما عدا النعت من التوابع  
 والنعت يكون للتخصيص  
 نحو صررت بزيد الخياط  
 والبدل نحو صررت بزيدا

يراد فيه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين ومعاللصيريين (قوله الاسماء) خصها  
 بالذكور لانها الاصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم  
 وفي قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي متم  
 ماسبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت متعددا تقدم بعضه كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامه \* أي ذاك عماى الاكرمان وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشرط ثانى \* واعلم انه يمنع فصل التابع من متبوعه باجنبي محض  
 عن كل منهما كمررت برجل على فرض عاقل أبيض بخلاف ما ليس كذلك كعمول التابع نحو حشر علينا  
 يسيرا والمتبوع كيجبى ضربك زيدا الشديد وكعامل المتبوع نحو زيدا ضربت القائم ومنه غير الله أخذ  
 وليا فاطر السموات وعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما  
 آتيتهن كلهن ومفسر عام له نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والقسم نحو زيدا والله العاقل وجوابه نحو بلى ربى  
 لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه تقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو قوم الليل الا قليلا نصفه وغير  
 ذلك مما ناله الصبان عن الهمع (قوله في اعرابه) قيل أى وجودا وعدمه ما يدخل نحو قام قام ولا لا عمل ليس  
 معر بالكن هذا خارج بقوله الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقد مر الاعتذار عن التقييده والمراد الاعراب  
 وما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يازيدا الفاضل بالضم مما أتبع فيه المنادى على لفظه فانه مشترك  
 في شبه الاعراب وكذلك نفس الاعراب لكنه محلى في زيد ومقدر في الفاضل لان ضمته مجرد اتباع لفظا  
 زيد لا بناء ولا اعراب لعدم مقتضيهما فتدبر (قوله مطلقا) أى الحاصل فى ذلك التركيب والمتجدد فى  
 غيره وزاد ابن الناظم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حلو حامض فانه مشترك فى  
 الاعراب الحاصل والمتجدد بالنسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيها عند الجمهور وهو  
 العامل فى متبوعها الا البدل فعامله مقدر بخلاف البدر وقيل العامل فى الجميع مقدر وقيل العامل فى النعت  
 والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره  
 واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فاكد \* ثم أبدل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء فيه وفى به عائدة لما سبق وهو المتبوع والباء سببية والوسم اما اسم بمعنى العلامة ففيه  
 حذف مضاف أى متم متبوعه بسبب بيان علامته أى صفته وعلى هذا حل الشارح أو مصدر بمعنى التعليم بها  
 من رسمته بالسمة ومما علمته بالعلامة أى متم متبوعه بسبب تعليمه أى دلالاته على معنى فيه ان كان نعنا  
 حقيقية وفيما اعتاق به ان كان سببيا (قوله المكمل متبوعه الخ) أى أصل وضعه التكميل ببيان الصفة  
 للإيضاح بها والتخصيص وأما كونه للندح ونحوه فجواز كفاى الصبان أو المراد بالمكمل المقيد ما يطلبه  
 المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلا فيشمل جميع أقسامه وهذا أقرب لصنيع الشارح فتدبر  
 (قوله لما عدا النعت) أى لانه ليس شئ من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما اعتاق به سوى النعت  
 ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليدل على الذات والمعنى القائم بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد  
 بهما وضع التكميل بالإيضاح ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كلاهما لا يوضح  
 ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل يكون لفظهما أصرح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البدل اذا  
 عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يرفع الاشتراك اللفظي فى المعارف  
 وهو المسمى بالإيضاح كشماله وتقليل الاشتراك المعنوى فى التكررات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء

الكريم ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وللهم نحو صررت بزيد الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وللهم نحو  
 صررت بزيد المسكين وللتأكيده نحو أو من الدابر لا يعود وقوله تعالى فاذا نفخ فى الصور



نفخة واحدة (ص) وليعط في التعريف والتكبير \* لما تلا كاهن بقوم كراما (ش) النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه وتعريفه  
أو تنكيره نحو صررت بقوم كراما وصررت بزيدا الكريما فلا تذهب المعرفة بالنكرة فلا تقول صررت بزيدا كريما ولا تذهب النكرة بالمعرفة  
فلا تقول صررت برجل الكريما (ص) وهو لدى التوحيد والتذكير أو \* سواهما كالفاعل فاقف ما قفوا (ش) تقدم أن النعت لا يذهب من  
مطابقته للمنوع في الإعراب والتعريف أو التكبير وأما مطابقته للمنوع في التوحيد وغيره وهو التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو التأنيث  
فحكمه فيها حكم الفعل فإن رفع ضمير استطراد في المنعوت مطلقا نحو يزدرج حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون  
وهذا امرأه حسنة والهند إن امرأتان حسنتان والهندات نساء حسنات فيطابق في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كما يطابق  
الفعل لو جئت مكان النعت بفعل (٥٢) فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال حسنا وامرأة حسنت وامرأتان حسنتا ونساء

حسن وان رفع ظاهرا  
كان بالنسبة إلى التذكير  
والتأنيث على حسب ذلك  
الظاهر وأما في التثنية  
والجمع فيكون مفردا  
فيجزي مجرى الفعل إذا  
رفع ظاهرا فتقول صررت  
برجل حسنة أمه كما تقول  
حسنت أمه وبامرأتين  
حسن أبواهما ورجال  
حسن أبواهم كما تقول  
حسن أبواهما وحسن  
أبواهم فالخاصل أن النعت  
إذا رفع ضمير مطابق للمنوعوت  
في أربعة من عشرة واحدة  
من ألقاب الأعراب وهي  
الرفع والنصب والجر  
وواحد من التعريف  
والتكبير والتأنيث وواحد  
من الافراد والتثنية والجمع  
وإذا رفع ظاهرا طابقه في  
اثنين من خمسة واحد من

رجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لاشك أن واحدة للتأنيث لان المرة مستفادة من تحويل المصدر  
الأصلي وهو نفخ إلى فعلة وليس هذا كرجة وبغمة مما بني على التأنيث حتى يكون قوله واحدة تأسيسا لا تأكيداً  
كقيل فتأمل (قوله في التعريف والتكبير) في معنى من البيانية لما لا يلازم التأنيث لانها واقعة على  
المنعوت والواو بمعنى أولان الثابت للمنوعوت أحدهما وقوله تلاصقاً أو صفة للتأنيث جرت على غير ما هي له ولم  
يبرز لامن اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما لا يلازم مغفولة الثانية أي وليعط  
النعت مائت للمنوعوت الذي تلاه هو من التعريف أو التكبير (قوله مجرى الفعل إذا رفع ظاهرا) أي  
في وجوب تأنيثه بالتاء لأن تأنيثه مرفوعه وتجريده من علامة التثنية والجمع على الافة القصص حتى سواء كان  
منعوتة مفرداً مؤنثاً أم لا نعم يجوز على هذه الافة تكسير الوصف إذا كان مرفوعه جمعا كمررت برجل كرام  
أبواهم هو الأوضح لأنه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجز مجراه ومقتضى كونه كالفاعل جواز  
تثنيته وجمعه تصحيحاً على لغة كوفي البراغيت كالفاعل فيقال صررت برجل كريمين أبواه وحسنتين  
ضامانه وهو كذلك ومقتضاه أيضاً جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وبامرأة حسن نغمتهما  
لجوازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنعوت في أربعة الخ) أي ما لم يمنع مانع ككون  
الوصف يستوي فيه المفرد وغيره كصبور وجريح وكونه فعل تفضيل مجزاً أو مضافاً للنكرة فإنه يلزم التذكير  
والافراد (قوله وذرب) بالذال المججمة هو الحاد اللسان مطلقاً أو في الشر فقط أو الحاد من كل شيء أو  
بالمهمل الخبير بالاشياء المعتاد (قوله لا يشتق الخ) أي عند الاكثرين رذهب جمع محققون كابن  
الحاجب إلى أنه لا يشترط في النعت كونه مشتقاً بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على  
الرجولية دما ميني وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بال بهد اسم الإشارة كونه نعتاً ككونه بدلاً  
أو بياناً نحو هذا الرجل قائم أو على الأول فلا يجوز كونه نعتاً لا المشتق كهذا القائم رجل (قوله وهو اسم  
الفاعل الخ) أفاد بالخصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى إذ لا تدل على  
صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آله وهو اصطلاح النحاة ما تفسر الصرفيين له بما أخذ من المصدر  
للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل في اسم الفاعل ما بعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم  
المفعول ما بعناه من نحو قتل وصبور (قوله كأسماء الإشارة) أي غير المسكنية إما هي فظرف يتعلق  
بمحدث هو الوصف كمررت برجل هناك أي كأن (قوله ذو) أي وفروعها (قوله والموصولة)

ألقاب الأعراب واحد من التعريف والتكبير وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع  
فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً فأن أسند إلى مؤنث أنث وان كان المنعوت مذكراً أو أن أسند إلى مذكر ذكر وان كان المنعوت مؤنثاً  
وان أسند إلى مفرداً ومثنى أو مجموعاً ففرد وان كان المنعوت بخلاف ذلك (ص) والنعت يشتق كصعب وذرب \* وشبهه كذا وذو والمنتسب  
(ش) لا يذهب الاشتقاق لفظاً وتناً ولا والراد بالاشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة  
المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل والمثول بالاشتق كأسماء الإشارة نحو صررت بزيدا أي المشار إليه وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة  
نحو صررت برجل ذي مال أي صاحب مال وبزيد ذوقام أي القائم والنسب نحو صررت برجل قرشي أي منتسب إلى قریش (ص)  
ونعتوا بجملة منكر \* فاعطيت ما أعطيت خبراً

(ش) تقع الجلة فعنا كما تقع خبرا وحالا وهي مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعى بها إلا النكرة نحو مرت برجل قام أبوه أو أبوه قائم ولا ينعى بها المعرفة فلا تقول مرت برجل قام أبوه وأبوه قائم وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة باللام الجنسية بالجلة وجعل منه قوله تعالى وآية ظم الليل نسلخ منه النهاز وقول الشاعر ولقد أصر على اللثيم يسنى \* فخصيت ثمت قلت لا يعننى فنسلخ صفة الليل ويسبى صفة اللثيم ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ ويسبى حالين وأشار بقوله فأعطيت ما أعطيته خبرا إلى أنه لا بد للجلة الواقعة صفة من ضمير ربطها بالموصوف وقد تحذف للدلالة عليه كقوله وما أدرى أغبرهم نداء \* وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير أم مال أصابوه تحذف الهاء كقوله عز وجل واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه تحذف فيه وفي كيفية حذفه قولان أحدهما أنه حذف بجملته دفعة واحدة والثاني أنه حذف على التدرج تحذف في أولها فاصل الضمير بالفعل (٥٣) فصار تجزئ به ثم حذف هذا الضمير المتصل فصار تجزئ (ص)

(و) يمنع هنا إيقاع ذات الطالب وان أنت فالقول أضمر نصب (ش) لا تقع الجلة الطالبة صفة فلا تقول مرت برجل أضرب به وتقع خبرا خلافا لابن الأنباري فتقول زيد أضرب به ولما كان قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا يوهم أن جعل جلة وقعت خبرا يجوز أن تقع صفة قال \* وامنح هنا إيقاع ذات الطالب \* أي امنع وقوع الجلة الطالبة في باب النعت وان كان لا يمنع في باب الخبر ثم قال فان جاء مظهره أنه نعت فيه بالجلة الطالبة فيخرج على اضمار القول ويكون المضمرة صفة والجلة الطالبة معمول القول المضمرة وذلك كقوله

لا يشملها قول المتن وذى بالياء الأعلى لغة اعرابها لان المبنية تلزمها الوار ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بال وأل نفسها بخلاف من وماوأي (قوله مؤولة بالنكرة) أي لا نكرة حقيقة وان جرى على الاسنة قال الرضى لان التعريف والنسب من خواص الاسم والجلة من حيث هي جلة ليست اسما وان أوقات به فندحوجاء رجل قام أبوه وأبوه قائم في تأويل جاء رجل قام أبوه ونحو جاء رجل أبوه زيد في تأويل كأن أبوه زيد (قوله الجنسية) هي لام الحقيقة في ضمن فردمهم ولذا كان مدخولها في معنى النكرة وتسميها البيانيون لام العهد الذهني العهد الحقيقة في الذهن (قوله وآية ظم الليل) أي حقيقة في ضمن أي فرد في اللبالي لان السليخ من الافراد لا الحقيقة (قوله حالين) أي نظر الصورة التعريف لا يقال الحالية تغيب تقييد السبب بحال المروم مع ان المراد أنه دأبه وعادته أبدا وان لم ير عليه لأنه لا مانع من ارادة التقييد بل قوله فخصيت الخ يدل على أنه مر عليه حال السبب وتوافل عنه ولئن سلم فجعل الحال لازمة مقيد لذلك (قوله من ضمير ربطها) أي فهي كالخبر في أصل الربط وان لم يتبين فيه الضمير حينئذ كما مر لان طلب المبتدأ له أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكنتي فيه بأدنى ربط بخلاف النعت ولم يقل ما أعطيته حالا للإشارة إلى أن جلة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا تربط بالواو خلافا للزحشري (قوله وما أدرى الخ) قبله كتبت اليهم كتباصارا \* فلم يرجع إلى لها جواب

وما أدرى الخ (قوله وامنح هنا الخ) في قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشاره الشارح في البيت الاول شرطان وهذا ثالث وبقى وجوب ذكر منعهوتها كما سيأتي آخر الباب (قوله لا تقع الخ) أي لان النعت يمين منعهوته ويخصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ما ذكر والانشائية ليست كذلك لأنه لا خارج لدلولها اذ لا يحصل الا بالتلفظ بها ولما لم يكن الخبر معرفا للمبتدأ ولا تخصصا له جاز كونه انشائية (قوله جاؤا بنق) أي بلبن مخلوط بالماء كثير احتق قل بياضه وأشبه لون الدائب في زرقته (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبرا له يحتاج لاضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه في المبتدأ (قوله كثيرا) ومع كثرته مقصور على السماع كوقوعه حالا وان كان أكثر من النعت وقد يشير إليه قوله ونعتوا وشروط المصدر كونه مفرا من كرا كما في المتن ومنسكرا وصريحا ومؤولا وثلاثيا أو بزيته وان لا يبدأ بجم زائدة كزارومسير قيل والامتنع النعت به رأسا وفائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها (قوله فالتزموا الخ) أي لان المصدر من حيث هو مصدر لا يبنى

جاؤا بنق هل رأيت الدائب قط فظاهر هذا ان قوله هل رأيت الدائب قط صفة لائق وهي جلة طلبة ولكن ليس هو على ظاهره بل هل رأيت الدائب قط معمول لقول مضمرة وهو صفة لائق والتقدير بنق مقول فيه هل رأيت الدائب قط فان قلت هل يلزم هذا التقدير في الجلة الطالبة اذ اوقعت في باب الخبر فيكون تقدير قولك زيد أضرب به فالحجوب ان فيه خلافا فذهب ابن السراج والقاسمي التزام ذلك ومنه لا أكثرين هم التزاه (ص) ونعتوا بمصدر كثيرا \* فالتزموا الافراد والتد كبرا (ش) يكثر استعمال المصدر نعتا نحو مرت برجل عدل ويلزم حينئذ الافراد والتد كبر فتقول مرت برجل عدل ورجلين عدل ورجلا عدل وباصرة عادل وبامرائين عدل وبساعة عدل والنعت به على خلاف الاصل لانه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول اما على وضع عدل موضع عادل وبامرائين عدل والاصل مرت برجل ذي عدل ثم حذف ذي وأقيم عدل مقامه واما على المبالغة فيجعل العين نفس المعنى عادل أو على حذف مضاف والاصل مرت برجل ذي عدل ثم حذف ذي وأقيم عدل مقامه واما على المبالغة فيجعل العين نفس المعنى

ولا يجمع فاجزوه على أصله تنبها على أن حقه أن لا يمت به لجوده وانهم توسعوا بحذف المضاف أو قصدها  
للبالغة (قوله مجازا) أي من سلامة اطلاق المعنى على محله وهو الذات وأما على الاول فن اطلاق اللازم  
وهو المصدر على الملتزم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالحذف وقوله أو ادعاء أي بأن يدعى أن الذات هي  
نفس المعنى لا غيره مبالغة في اتصافها به بالاحتياج الى تأويل أصله كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت  
غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة اذا اختلف الخ لانه لا نصب بمحذوف يفسره فرقه لان ما بعد فاء الجزاء  
لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثلي كان أو جمعا كما مثله الشارح  
أو اسم جمع كقوله

فوافيناهم منا بجمع \* كاسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعي كعندي غنم بيض وسود قيل أو أسماء متعاطفة كجاء يذو عمر والطويل والقصير  
لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله اذا اختلف) أي النعت لفظا  
ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الارض  
أي السير فيها أو لفظا فقط كالذهب والمنطق فكل ذلك تفرقه واجب (قوله بالعطف) أي بخصوص  
الواو اجاعا ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فتحرك قيل الانعت اسم  
الاشارة فلا يفرق بمررت بهذين الطويل والقصير لان نعت لا يكون الا طبقه لفظا وفي الحقيقة لا استثناء  
لانه لا يجوز نعته بمختلف حتى يفرق نعم يجوز بعضهم ذلك المثال على البديل لا النعت وما اختص به نعت  
اسم الاشارة كونه محلي بال فلا ينعى بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغير أجنبي وأما كونه جنسا لا مشتقا  
فغالب دما ميني (قوله كريمين) ولا يجوز كريم وكريم نعم يجوز مررت بانسانين كريم وكريمة  
لاختلافهما تأنيثا ويجوز كريمين نظرا للتغليب ومحل وجوب الجمع في المتفة اذا عدم مانعه والا فيمتنع  
أعطيت زيدا أسماء الكرميين لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا ولا وثانيا بل يفرد  
كل بوصف أو يجمع معان في نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل في المنعوتين نص على ذلك الرضي (قوله  
ونعت معمولي الخ) نعت مفعول مقدم لا تبع ووحيدى صفة لمحذوف أي ونعت معمولي عاملين ووحيدى الخ  
ومعنى وعمل بالجر لاضافة ووحيدى اليه ما قوله بغير استثناء أي اتبع مطلقا سواء كان المعمولان مرفوعين  
فعلين أو خبرين مبتدئين أو منصوبين أو مخفوضين خلافاً لخص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله

لا اذا اختلف حيث أفاد ان نعوت غير الواحد اذا كانت متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجميع في لفظ واحد فكان  
قائلا قال وهل اذا جعت تسكون نعتا تابعا أو مقطوعا فأفاد أنه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عاملا المنعوتين معنى  
وعمل كما مثله الشارح والقطع في ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله أتبع أي ان أردته وسكت عن نعت  
معمولي عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عمله ونسبته اليهما في المعنى كقيام زيد وعمر والعاقلان جاز الاتباع  
والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد وعمر العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت النسبة دون العمل  
كأعطيت زيدا أباه العاقلان كما مر من الرضي وان اختلف العمل دون النسبة كخاصم زيد وعمر اوجب  
القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والاتباع عند غيرهم فليل يتبع بالرفع تغليباً له وقيل بأيهما  
شئت لان كلاهما مخصص ومخصص (قوله متعدي المعنى والعمل) زاد بعضهم شرطاً ثانياً وهو اتفاق المنعوتين  
تعر يفان تسكير التعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثاً وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم  
اشارة كجاء هذا وجاء عمر ولا يجوز العاقلان بالاتباع لان نعت اسم الاشارة لا يفصل منه فان أخرجنا عدم  
الفصل لكن مر أن نعت لا يكون الا طبقه في اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أي ولو  
بالخبرية والانشائية فلا اتباع في قام زيد وهل قام عمر والعاقلان لاختلفا ما خبرا وان اتحد معنهما أما

مجازا أو ادعاء (ص)  
ونعت غير واحد اذا  
اختلف

فعاظما فرقه لا اذا اختلف  
(ش) اذا نعت غير الواحد  
فاما أن يختلف النعت أو  
يتفق فان اختلف وجب  
التفريق بالعطف فتقول  
مررت بالزبدتين الكريمين  
والبخيلين ورجال فقيهين  
وكاتب وشاعر وان اتفق  
جمعا به مثني أو مجوعا نحو  
مررت برجلين كريمين  
وبرجال كرماء (ص)  
ونعت معمولي ووحيدى  
معنى

وعمل أتبع بغير استثناء  
(ش) اذا نعت معمولان  
لعاملين متعدي المعنى  
والعمل أتبع النعت المنعوت  
رفعا ونصبا وجر نحو ذهب  
زيد وانطلق عمر والعاقلان  
وحدثت زيدا وكنت عمرا  
السكريمين ومررت بزيد  
وجزت على عمر والصالحين  
فان اختلف معنى العاملين  
أو عملهما

وجوب القطع وامتنع الاتباع فتقول جاء زيد وذهب عمر والعاقلين بالنصب على اضرار فعل أي أعنى العاقلين وبالرفع على اضرار مبتدا أي هما العاقلان وتقول انطلق زيد وكنت عمرا الظرفين أي أعنى الظرفين (٥٥) أو الظرفان أي هما الظرفان

ومررت بزيد وجاوزت  
خالد الكاتبين أو الكاتبتين  
(ص)

وان نعوت كثر وقد تلت  
مفتقر الذ كرهن أتبع  
(ش) اذا تكررت النعوت  
وكان المنعوت لا يتضح  
الابها جميعها وجب اتباعها  
كلها فتقول مررت بزيد  
الفقيه الشاعر الكاتب  
(ص)

واقطع او اتبع ان يكن  
معينا

بدونها أو بعضها اقطع معلنا  
(ش) اذا كان المنعوت  
متضحا بدونها كلها جاز  
فيها جميعها الاتباع والقطع  
وان كان معينا بغيرها دون  
بعض وجب فيما لا يتعين  
الابه الاتباع وجاز فيما يتعين  
بدونه الاتباع والقطع  
(ص)

وارفع أو انصب ان قطعت  
مضمرا

مبتدأ أو ناصبا ان يظهر  
(ش) أي اذا قطع النعت  
عن المنعوت رفع على  
اضرار مبتدا أو نصب على  
اضرار فعل نحو مررت  
بزيد الكريم أو الكريم  
أي هو الكريم أو أعنى  
الكريم وقول المصنف  
ان يظهر معناه انه يجب

نحو هذا أبوك ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا وانشاء مع كون أحدهما منوعين  
مجهولا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضى اذا لم يؤم لا يخط بالجهول ويجوز ان كشي واحد (قوله وجب  
القطع) أي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافى جواز التفريق وإيلاء كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع  
لثلاث عمل عاملان متنافيان في شيء واحد اذا العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولا يمكن أن يجعل  
العامل مجموعهما لان الشيء الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا في آن واحد أما اتحادهما معنى وعملا  
فيجمعهما كما شئ الواحد في ذلك بحث قدمناه في باب الحال والحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلفت  
لفظها أو معناها وجب تفريقها اما بالعطف أو بإيلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أو لا وان اتحدت  
لفظا ومعنى فان اتحد عامل المنعوتين معنى وعملا أو كان العامل واحدا واتحد عمله ونسبته اليهما واتحد المنعوتان  
نعر يفاوتن كبر او جبر جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان اتفقت شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها  
مقطوعة دون اتباعها فتأمل (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا  
للزجاج فشرط القطع تعيين المنعوت بدون النعت واحدا أو أكثر واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه  
نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كقوله الشاطبي (قوله وجب اتباعها)  
اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالسكينة فكيف منعه مع جواز الترك وأجيب بانها محتاج اليها  
بمقتضى الغرض والقطع يشعر بالاستغناء فيبينها تناف (قوله أو اتبع) بنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه  
من أتبع الرباعي فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله في البيت الآتي وان نصب فبكسر الواو على أصل التخلص  
من الساكنين لانه من نصب الثلاثي فهمزته للوصل (قوله أو بعضها اقطع) مقتضى حل الشارح ان  
بعضها بالجر عطف على دونها أي وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء في دونها على منذهب  
المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض أي وان يكن معينا بدون بعضها وعليهما  
خفوع اقطع مخذوف أي اقطع ما سواء على الاول واقطعه وحده على الثاني ويكون المثنى مصرحا بمسئلي  
الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضا بالنصب فمفعول اقطع كما قاله المعرب  
والقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها أو اتبع جميعها واقطع بعضها دون بعض فالمسئلة الثانية  
مسكوت عنها في النظم معلومة بالمقايضة (قوله الاتباع والقطع) أي بشرط تقديم المتبوع ولا يجوز عكسه  
على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الإشارة والنعت المؤكد نحو اهلين اثنين والماتزم الذي نحو  
الشعري العبور فلا يجوز قطعها (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت مرفعة أما النكرة  
فبتعيين اتباع الاول من نعوتها ولا يجوز في الباقي القطع سواء افتقر الى جمعها أم لا لان الفساد من نعتها  
تخصيصها قد حصل بالاول فان كان نعتا واحدا فقط امتنع قطعه على المشهور الا في الشعر (قوله مضمرا)  
بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر لادالة عليه ولا تنازع لان الحال لا تضر  
ومبتدأ مفعول مضمرا وانصب عطف عليه والالف في ان يظهر للتثنية كما حل عليه الشارح لان أو  
التنوين لا يغير الضمير بعدها (قوله وهذا صحيح الخ) أي ليكون حذفه الماتزم أمارة على قصد الانشاء  
للدخ ونحوه ولو صرح بذلك لفي ذلك القصد ونحوه كونه خبرا مستأنفا (قوله فاما اذا كان لتخصيص)  
مراده به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفي ذلك بحث طاماتوففت فيه وهو ان شرط القطع تعيين

اضرار الرفع أو الناصب ولا يجوز اظهار هذا صحيح اذا كان النعت ملحق نحو مررت بزيد الكريم أو ذم نحو مررت بعمر والخبث أو ترجم  
نحو مررت بخالد المسكين فاما اذا كان لتخصيص فلا يجب الاضرار نحو مررت بزيد الخياط والخياط وان شئت أظهرت فتقول هو الخياط  
أو أعنى الخياط والمراد بالرفع والناصب لفظة هو وأعنى (ص)

عقل

يجوز حذفه وفي النعت يقل

(ش) أي يجوز حذف

المنعوت وإقامة النعت

مقامه إذا دل عليه دليل

نحو قوله تعالى أن أعمل

ساعات أي دروسا ساعات

وكذلك يحذف النعت إذا

دل عليه دليل لكنه قليل

ومنه قوله تعالى قالوا الآن

جئت بالحق أي البين وقوله

تعالى أنه ليس من أهلك

أي الناجين (ص)

(التوكيد)

بالنفس أو بالعين الاسم

أ كذا

مع ضمير مطابق المؤ كذا

واجهما بأفعل إن تبعما

ماليس واحدا نكن متبعما

(ش) التوكيد قسمان

أحدهما التوكيد اللفظي

وسمى الثاني التوكيد

المنعوي وهو على ضربين

أحدهما ما يرفع توهم

مضاف إلى المؤكد وهو

المراد بهذين البيتين وله

لفظان النفس والعين

وذلك نحو جاء زيد نفسه

فإنفسه توكيد زيد وهو

يرفع توهم أن يكون التقدير

جاء خبر زيد أو رسوله

وكذلك جاء زيد عينه

ولا بد من إضافة النفس

أو العين إلى ضمير مطابق

المؤ كذا نحو جاء زيد نفسه

أو عينه وهذا نفسها أو عينها ثم إن كان المؤ كذا بهما مثنى أو مجموعا جمعتهما

المنعوت بدون النعت كما في فكيف يتأني في نعت التخصيص مع أن المنعوت يقتدر إليه في تخصيصه وتعيينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو أن نعت التخصيص ليس على إطلاقه بل المراد به خصوص غير الأول من المنعوت المتعددة لنسكرة والشرط موجود فيه لتعيين النسكرة تعيينا بمنعوتها الأول فيصدق أنها متعينة بدون النعت المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت نسكرة وأما التعمين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر واعلم أن النعت المقطوع إلى النصب لا يقدر بأعني إلا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدر بأذكر أو مدح مثلا كما نقله السامعي عن المحققين والله أعلم (قوله وإمام المنعوت الخ) يشمل حذفه ما نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة (قوله وإقامة النعت مقامه) أي بشرط صاوحه لمباشرة العامل بأن لا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ إذا الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بهما في غيرهما باطراد إلا إذا كان بعض اسم مجرور عن أوفي نحو مناظرة ومناقام وفيما هلك أي فريق ظعن الخ ومنه قوله

لوقات ما في قومها لم نثبم \* بفضلها في حسب وميسم

أي لو قلت ما في قومها أحد بفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه في غير ذلك ضرورة كقوله \* برمي بكفي كان من أرمي البشر \* أي بكفي رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل) أما صاحبة ما يثبته نحو أن أعمل ساعات بعد وألناله الحديد وأما باختصاص الصفقة به كررت بكتاب وصاهل أو غير ذلك والله أعلم

### (التوكيد)

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال كدرو وكدتا كيدا وتوكيدا أطلق على التابع الآتي من إطلاق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أي مراد بهما جازة الشيء وحقيقته وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فإن أريد بالنفس الدم والعين الجارحة كسفكت زيدا نفسه وفقت زيدا عينه لم يكونا توكيدا فهما في المثال بدل بعض وألغى الخلو فتجوز الجمع وإذا جمعوا جوب تقديم النفس لأنها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز جرهما بإعراف كجاء زيد بنفسه وعمره بعينه بخلاف باقي لفاظ التوكيد وأما جازا بأجمعهم فيضم الميم مفردة جمع كفلس وأفلس أي بجمع ألقاهم فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيد والواجب تجر يده من الضمير كما هو حكمها وحكم اخواتها كذا في المعنى لكن نقل السامعي وغيره فتح الميم (قوله مطابق المؤ كذا) أي أفراد أو تذكيرا أو غيرهما (قوله ما فعل) أي جمع ما تبسبوزن أفعل أو على أفعال وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل جمع قلة لأن عيننا تجمع في القلة على أعيان ولا يؤكده على المختار (قوله ماليس واحدا) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الأشموني وغيره جواز غيره في المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفسهما والمختار أنفسهما لأن المثنى جمع في المعنى والكرامة اجتماع مثنيين وكذا كل مثنى في المعنى أضيف إلى ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأس الكبشين والمختار رؤسهما (قوله جاز زيد نفسه) اضافتها للضمير من إضافة العام للخاص لا الشيء إلى نفسه لأن النفس أعم من زيد (قوله توهم أن يكون الخ) أي فهو رافع لتوهم المجاز بالحذف أو هو رافع لاحتمال المجاز العقلي باستناد المجيء لغير من هو له لتعلقه به كضرب الأمير أي جنده وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل بإطلاق الشكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلي باستناد ما لبعض لكانه ورفع الحذف ويم القسمين ما يرفع توهم غير الظاهر وأما رفع السهو والغلط فأنما يكون باللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع في ذلك الإبعاد لا الرفع بالكيفية كما استظهره ابن هشام بدليل الاتيان بألفاظ متعددة ولو صار نسا بالاول لم يؤكدا نائيا (قوله جاء خبر زيد) مثله



على مثال الفعل فتقول جاء زيدان أنفسهم أو أعينهما أو ألهندان أنفسهم أو أعينهما والز يدان أنفسهم أو أعينهم وألهندات أنفسهم أو أعينهم (ص) وكذا ذكر في الشمول وكلا \* كاتبا جميعا بالضمير وموصلا (ش) هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم إرادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكاتبا جميع فيؤكده بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها وقعه نحو جاء المركب كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم وألهندات كلهن أو جميعهن ولا تقول جاء زيد كله يؤكده بكلا المثني المذكور نحو جاء الزيدان كلاهما وبكلا المثني المؤنث نحو جاء ألهندان كاتبا هما ولا بد من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكده كما مثل (ص) واستعملوا أيضا ككل فاعله \* من عم في التوكيد مثل الناوله (ش) أي استعمل العرب للدلالة على

الشمول ككل عامة مضافا إلى ضمير المؤكده نحو جاء القوم عامتهم وقل من عدها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عدها سيديويه وانما قال مثل النافلة لأن عدها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة أي الزيادة لأن أكثر النحويين لم يذكرها (ص)

و بعد كل أ كدوا باجعا جمعا أجمعين ثم جمعا (ش) أي بجاء بعد كل باجمع وما بعدهم لنقوية قصد الشمول فيؤتى باجمع بعد كد نحو جاء الركب كله أجمع وجمعا بعد كلها نحو جاءت القبيلة كلها جمعا وبأجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم أجمعون وجميعهم بعد كلهم نحو جاءت ألهندات كلهن جمع (ص) وبدون كل فيجى ما جمع \* جمعا أجمعون ثم جمع (ش) أي قصد ورد استعمال العرب أجمع

جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسوهم لا توهم جاء بعضهم لانه ليس للشمول فتدبر (قوله ذا أجزاء) أي ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله ورأيت جميعا لصحة شتر يتصرفه ورأيت بعضه بخلاف جاء زيد كله لأن المحيى لا يتعلق بالبعض (قوله ويؤكده بكلا وكاتبا المثني) أي الدال على اثنين ولو بالهاتف بشرط اتحاد المسند اليهما لا نحو جاء زيد وذهب عمر وكلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافا للاختفاء والفراء فيجوز اختصم الزيدان كلاهما وإن لم يصح اسناد الاختصاص للواحد لأن التوكيد قد يكون للنقوية لا لرفع الاحتمال (قوله ولا بد من إضافتها مالح) أي لفظا كما يفيد قول المصنف بالضمير وموصلا فلا يكتفى بغيرها خلافا للزحشري ولا حجة في قوله تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعا لاني قراءة أنا كاد فيها على أن المعنى جميعه وكنا لان يعامل من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأكيد وفرض الكلام فيها اذا جرت على المؤكده فلا يرد وكل في ذلك يسبحون (قوله فاعله) أي موازنها حال كونه مأخوذا من عم ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتأتى في الشعر وقوله مثل النافلة حال من فاعله (قوله مضافا إلى الضمير) أي لفظا ككل ولا يؤكده بالاذن أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لأن أكثر النحويين لم يذكرها) فيسه أن سيديويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا لجميع لم يذكره الجمهور ولم يذبه عليه فلعله أراد مثل النافلة في لزوم التاء لجامع المذكور وغيره كاشتريت العبد عامته كقال تعالى ويعقوب نافلة أي زائدة على ما طلبه إبراهيم (قوله باجمع) وقد يجاء بعد أجمع با جمع ثم باجمع زاد السكوفيون ثم باتباع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقد تمت كل انصافها على الاحاطة ثم أجمع لصراحتهم في الجمعية على الباقي ثم أجمع لانه من تكتمع الجلسا اذا انقبض واجتمع ثم أبصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أتبع لانه من التبع وهو الشدة والارول العنق ولا يتخلو عن اجتماع فكل واحد أضف مما قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الالفاظ يتنوع اضافتها للضمير لانها معارف ما بيتهها أو بالجمعية الجنسية لمعنى الاحاطة والشمول وعلى هذا فاجمع ونحوه غير مصروف للجمعية والوزن وجمع لها ولا يعدل لانه جمع لجماع فقه جمع بسكون الميم كحمراء وجر وعلى الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال الساماني يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعا فلا ألف التانيث الممدودة مطلقا (قوله الدفاء) بالدال الموحدة والفاء اسم امرأة وتطابق على المرأة الحسناء والشاهدا في أجمع حيث أ كد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضا الفصل بين المؤكده والمؤكده بجملة أي بكى ومثله في التنزيل ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله لا يجوز توكيد النكرة) أي لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره فبالزم نحو لفهما نهر يفار تنكيرا وهو ممنوع عندهم

( ٨ - (خضري) ثاني )

في التوكيد غير مسبوقه بكاه نحو جاء الجيش أجمع واستعمال جمعا غير مسبوقه بكاهما نحو جاءت القبيلة جمعا واستعمال أجمعين غير مسبوقه بكاهم نحو جاء القوم أجمعون واستعمال جمع غير مسبوقه بكاهن نحو جاء النساء جمع وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله ياليتني كنت صبيا مرصدا \* تخماني الدفاء حولاً أكتعا اذا بكيت قبلتني أربعا \* اذا ظلت الدهر أبكى أجمعا (ص) وان يفد توكيد من كور قبل وعن نسخة البصرة المنع شمل (ش) مذهب البصريين انه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة كيوم رايته وشهره حول أم غير محدودة كوقت زمن رحيل ومذهب السكوفيين واختاره المصنف جواز توكيد النكرة

المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صحت شهرها كانه ومنه قوله تحملى الذلفاء حولاً أكتعا \* وقوله قد صرّت انبكرة يوماً أجمعا (ص)  
 واغن بكتافى مشى وكلا \* عن وزن فعلاء ووزن أفعل (ش) قد تقدم أن المثني يؤكّد بالنفس أو العين وبكلا وكانا ومنه  
 البصريين أنه لا يؤكّد بغير ذلك فلا تقول جاء الجديشان أجمعا ولا جاء القبلتان جمعا وإن استغناء بكلا وكتا عنهما وأجاز ذلك الكوفيون  
 (ص) وإن تؤكّد الضمير المتصل (٥٨) \* بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكّدوا بما \* سواهما والقيدان يلزما

(ش) لا يجوز توكيد الضمير  
 المرفوع المتصل بالنفس  
 أو العين إلا بعد تأكيده  
 بضمير منفصل فتقول قوموا  
 أنتم أنفسكم أو أعينكم ولا  
 تقل قوموا أنفسكم فإذا  
 أكّدته بغير النفس  
 والعين لم يلزم ذلك فتقول  
 قوموا كالكم أو قوموا  
 أنتم كالكم وكذا إذا كان  
 المؤكّد غير ضمير رفع بان  
 كان ضمير نصب أوجب  
 فتقول صرّت بك نفسك  
 أو عينك وصرّت بكم  
 كالكم ورأيتك نفسك أو  
 عينك ورأيتكم كالكم  
 (ص)

وبما من التوكيد لفظي يجي  
 \* مكررا كقولك ادرجى  
 ادرجى  
 (ش) هذا هو القسم الثانى  
 من قسمى التوكيد وهو  
 التوكيد اللفظى وهو تكرار  
 اللفظ الاول بعينه نحو  
 ادرجى ادرجى ر قوله  
 فأين الى أين النجاة ببغلى  
 أنك أنك الا لاحقون  
 احبس احبس  
 وقوله تعالى كلا إذا دكت

(قوله المحدودة) أى الموضوع لمدتها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حذف النكرة مع  
 شمولية التوكيد كمثل وأجمع وعامة لا المطابقة ثم يفاد تنكيراً لم يشترط الرضى والشايطى سوى حصول  
 الفائدة ومثلاً لهذا أسد نفسه وعندي درهم عينه (قوله حولاً أكتعا) أى قولاً نكرة محدودة بالبدء  
 والنهاية وتأكيده من أنماط الشمول من قولهم حول كتيع أى تام وفيه شاهد أيضاً لأفراد أكتع عن  
 أجمع (قوله قد صرّت) من الصير وهو التصويت والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها  
 لغة والمراد بكرة البرأى لم ينقطع الاستقاء من البرطول اليوم (قوله واغن) أمر من غنى كفرح بمعنى  
 استغنى (قوله فى مشى) أى فى تأكيده ما دل على اثنين وإن لم يسم فى الاصطلاح مثنى كجاء زيد وعمرو  
 كلاهما (قوله عن وزن فعلاء) أى عن ثنية موازن فعلاء من اللفاظ المارة فى قوله وبعد كل  
 أكّدوا بجمع الخ وكان الاولى ذكر هذا بعد هالائه من تعلقاتها أو أشد مناسبتها بهامى توكيد النكرة (قوله  
 وأجاز ذلك الكوفيون) أى مع اعترافهم بعدم السماع وقياس من ذهبهم جوازها فى توابع أجمع كما كتعان  
 وكتعان وان (قوله فبعد المنفصل) أى فأكّد بهما بعد المنفصل لثلايق اللبس فى نحو هذ ذهب نفسهما  
 وسعدى خرجت عينها لتبادر أنهما فاعل لا توكيد فإذا قيل ذهبت هى نفسها اندفع ذلك وطرد الباب فى  
 غير ذلك وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما فى غير التوكيد كعلت مافى نفسك بخلاف  
 باقى اللفاظ (قوله المرفوع المتصل) أى بارزا كان كما مثله أو مستترا كن قام هو نفسه (قوله بضمير  
 منفصل) الشرط مطابق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا فى الدار أنفسكم كالكم كما يقتضيه كلام التسهيل  
 (قوله وما من التوكيد الخ) ما موصول مبتدأ ولفظى خبر لخبروف والجملة صلاتا ومن التوكيد حال من  
 الضمير فى لفظى لانه فى تأويل المشتق وجلة يجي خبر ما أى والذى هو لفظى حال كونه من التوكيد يجي \*  
 مكررا وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف (قوله وهو تكرار اللفظ الاول) أى ما بعينه كما مثله ولا  
 يضر فيه بعض تغيير نحو فهل الكافر بن أمه لهم كما قاله السيوطى أو مراد فقه كقوله \* أنت بالخبر حقيقى قن \*  
 ومنه تأكيده الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره الى ثلاث فقط لا اتفاق الادباء على انتفاء أكثر منافى  
 كلام العرب وأما فى سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيده لانه لم تعدد على معنى واحد بل كل آية  
 قيل فيها ذلك فالمراد التأكيد بما ذكر فيها (قوله دكا دكا) منع بعضهم كونه تأكيده لان الثانى غير  
 الاول والمراد دكا بعددك وإنما هو حال لتأويله بمراد كذا أول ادخلوا جارا جلا بمتنار بين وعلمته  
 الحساب بابا بابا بجموعاً أبواباً ومثله صفا صفا أى صفوفاً مختلفة والحال فى ذلك مجموع السكمتين ولما لم يكن  
 اعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهر اعرابه فى كل من جزأيه دفعا للتحكم كذا قيل ورده الفارضى بأن  
 ذلك فى القيامة مرة واحدة بدليل فكذلك واحدة فيتمين كون الثانى تأكيده كذا صفا صفا فلما ان  
 الملائكة تكون يوم القيامة صفوا واحدا لا يعلم طوله الا الله تعالى (قوله كذا الحروف) وكذا الموصولات  
 لا تؤكّد إلا بعادة الصلة (قوله نعم) حرف جواب يصدق الخبر ويعلم المستخبر وبوجه الطالب ومثلهافى

الارض دكا دكا (ص) ولا تعد لفظ ضمير متصل \* الامع اللفظ الذى به وصل (ش) أى إذا أريد تكرير لفظ ذلك  
 الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكّد بما اتصل بالمؤكّد نحو صرّت بك بك ورغبت فيه فيه ولا تقول صرّت بكك (ص)  
 كذا الحروف غير ما تحصلا \* به جواب كنتم وكبلى (ش) أى كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذى ليس للجواب يجب أن يعاد مع  
 الحرف المؤكّد ما اتصل به كذا نحو ان زيدا ان زيدا قائم وفى الدار فى الدار زيد ولا يجوز ان زيدا قائم ولا فى الدار زيد فان كانت  
 الحرف هو ايا كنتم وبلى وجبر وأجل واى ولا جازعاده وحده فيقال لك أقام زيد فتقول نعم نعم أولا ولا ولم يقم زيد فتقول بلى بلى (ص)

ومضمرة الرفع الذي قد انفصل \* أكده كل ضمير اتصل (ش) أي يجوز (٥٩) أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل

ضمير متصل مرفوعا كان  
تحوقت أنت أو منصوبا نحو  
أكرهني أنا أو مجرورا نحو  
مررت به هو والله أعلم  
(ص)

﴿العطف﴾

العطف اما ذو بيان أو  
نسق \* والفرض الآن  
بيان ما سبق \* فذو  
البيان تابع شبه الصفة \*  
حقيقة انقصه منه كشفه  
(ش) العطف كذا كر

ضربان أحدهما عطف  
النسق وسيأتي والثاني  
عطف البيان وهو المقصود  
بهذا الباب وعطف البيان  
«والتابع الجامد المشبه  
للصفة في ايضاح متبوعه  
وعند استغلاله نحو أقسم  
بالله أبو حفص عمر فعرض  
عطف بيان لأنه موضع  
لابي حفص فخرج بقول  
الجامد الصفة لأنها مشتقة  
أو مؤولة به وخرج بما بعد  
ذلك التوكيد وعطف  
النسق لأنها لا يوضحان  
متبوعهما والبدل الجامد  
لأنه مستقل (ص)  
فأوليه من وفاق الأول \*  
ما من وفاق الأول النعت وله  
(ش) لما كانت عطف  
البيان مشبها للصفة لزم فيه  
موافقة المتبوع كالنعت  
في وفاقه في اعرابه  
وغيره أو تنكيره

ذلك جبر بفتح الجيم وسكون التحتية مبنيا على كسر الراء راجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام واى  
بكسر الهمزة كما في المغني فشكل ذلك يقرر ما قبله من ايجاب ونفي وأما لا بطلان الايجاب خاصة فلايجاب  
بهانفي أصلا عكس بلى فانها لايجاب بها الا النفي لتبطله وهو ما مجرد كرمه الذين كفروا أن لن يبعثوا فلى بلى  
أو مع استفهام حقيقى كبرى في جواب أليس زيد قائما أي لم يفت قياسه أو تو بيخه نحو أم يحسبون أنا  
لا نسمع سرهم ونجولهم بلى أو تقرر يرى كآية الست بر بكم قالوا بلى وكان القياس أن الايجاب بها هـ لانه  
اثبات معنى لان همزة التقرر للنفي ونفي النفي ايجاب ولهذا يمنع ادخال أحد بعده للازمته للنفي لسكنهم راعوا  
لفظ النفي وحده فردوه ببلى في الاكثر لتقرر ابطاله المستفاد من الهمزة وتوكده ويجوز اجابته بنعم نظرا  
لمعنى الايجاب بشرط أمن اللبس بان لا يتوهم بقاء النفي وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة  
كالسهمي فيما نقل عن ابن عباس لوقالوا نعم اكفروا لعدم صراحته في الكفر اذ يحتمل ان نعم تصديق  
للايجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفي أي أثار بكم كما يحتمل انها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن  
الهمزة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولذا لا يدخل في الاسلام بالله الا الله  
يرفع الله لاحتماله نفي الوحدة فأداه في المغني والله أعلم

﴿العطف﴾

هولعة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه بالثاني أو شرکه معه في  
الحكم (قوله الجامد) قال في التسهيل أو بمنزلة بيان كان صفة فصار علمها بالصفة كالصق والرحمن الرحيم  
(قوله في ايضاح متبوعه) أي ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وقد يكون للمدح في الكشف  
ان البيت الحرام عطف بيان للسكبة على جهة المدح لا التوضيح وللتوكيد كما قاله بعضهم في قوله  
\* يا نصر نصر نصر \* لكن اختار المصنف جعل هذان كيد الغظيا (قوله فخرج بقوله الجامد الصفة)  
وتخرج أيضا بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وقوله حقيقة المقصده منه كشفه يصلح كونه بيانا للوجه الشبه  
ان نظرا الى مطلق انكشاف وكونه بيانا للوجه الفرق بينهما وبين الصفة ان نظرا لقوله به أي ان عطف البيان  
يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في انه جامد لا يؤول  
بالمشتق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله اذا ورد جامدا (قوله لا يوضحان) أي الاصل فيهما  
ذلك وقد يعرض لهما الايضاح (قوله لانه مستقل) ظاهره ان البدل يخرج بعدم الاستقلال دون ما قبله  
وليس كذلك لانه يخرج بغيره الايضاح أيضا فلا حاجة لذكر الاستقلال ولا يرد على اخراجه ان كل عطف  
بيان يصح بدلا اما استثنى كاسيأتي لان جواز الامر من منزل على مقصدي الايضاح والاستقلال (قوله  
فأوليه) تفرغ على قوله شبه الصفة لان المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت في أربعة من  
عشرة فما أشبهها كذلك وأول بمعنى أعط والهاء مفعوله الاول وقوله أولا من وفاق بيان المحذوف مضاف  
الى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تكرر فيه لان التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو  
المبين مثل ما تولا النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لان المعطى لعطف البيان ليس هو  
عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعرفه) أي فلا يجوز تخالفهما تعرفة وتنكير أو ما قول  
الزخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف لا جماعهم ولا يصح تخريجهم على مختار الرضى من  
جواز تخالفهما في التعريف لتخالفهما افرادا ونذكر كثيرا أيضا وهو مجتمع وكذا لا يصح اعتدال المغني عنه بان  
مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتأخيرهما في كثير من الاحكام لنصهم على ان المبدل منه اذا تعدد ولم يف  
البدل بالعدة ٢ تعين قطعه فيخرج على البدلية فالاولى جملة مبتدأ حذف خبره أي مقام ابراهيم منها (قوله

وتد كبره أو تأنيته أو إرادته أو تشيئه أو جهه (ص) ٢ (قوله تعين قطعه) أي ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابطة لانه حيثئذ  
يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافي بجميع افراد المجمع له منه

فقد يكونان منكرين \* كما يكونان معرفين (ش) ذهب كثير النحويين الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين فيمثل ومن تنكيرهما قوله تعالى بوقد من شجرة مباركة زيتونة وقوله تعالى ويسقي من ماء صديد فزيتونة عطف بيان لشجرة وصديد عطف بيان لماء (ص) وصالحا لبدلية يرى \* في غير نحو يا غلام يعمر او نحو بشر تابع البكرى \* (٦٥) وليس أن يبدل بالمرضى (ش) كل ما جازان يكون عطف بيان جاز أن يكون

بدلا نحو ضربت يا عبد الله زيدا واستثنى المصنف من ذلك مسئلتين يتبع فيهما ان يكون التابع عطف بيان الاول ان يكون التابع مفردا معرفة معرفة معا والمتبوع منادى نحو يا غلام يعمر فيتعين ان يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البديل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمر على الضم لانه لو لفظ بياصمه لكان كذلك الثانية ان يكون التابع خاليا من ال والمتبوع بال وقد أضيف اليه صفة بال نحو أنا الضارب الرجل زيد فيتعين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا من الرجل لان البديل على نية تكرار العامل فيلزم ان يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة اذا كانت بال لا تضاف الا الى ما فيه ال أو ما أضيف الى ما فيه ال ومثله أنا الضارب

فقد يكونان) تفرغ على قوله فأوليه لا على شبه الصفة والواجب عطفه بالواو على فأوليه أي اذا ثبت أن له مع متبوعه ما للنعته مع منعوته فقد يكونان الخ وأتى به مع علمه بما قبله رداعلى المخالف (قوله ذهب كثير النحويين الخ) أي محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها وورد بان بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره وكما يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط بالقبيح والمخالف يجعل ذلك كانه بدلا (قوله وصالحا لبدلية) أي لبدل الشكل دون غيره (قوله يا غلام) منادى مبني ويعمر ا بضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر ويعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مسئلتين الخ) ضبط ابن هشام ما يمنع فيه البديل دون البيان بما لا يستغنى عنه التركيب أولا يصح حمله على الاول اه والشق الاول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن أفراده ان تفتقر جملة الخبر الى رابط وهو في التابع كهذا قام زيدا أخوها فلوا عرب أخوها بدلا لخلت جملة الخبر عن الرابط لانه من جملة أخرى تقدير او كذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أو رجل قام زيدا أخوه والحال كهذا أخوه وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسئلة المتن لان المنع فيهما عدم صحة احلاله محل الاول كما بينه الشارح ومن أفراده أيضا كون تابع المنادى اسم إشارة أو محلى بال كياز يده هذا أو الحرث وأن يتبع وصف أي في النداء ووصف اسم الإشارة بالخالي من ال كياها الرجل زيدا أو يذا الرجل غلام زيدا وجاء هذا الرجل عمر وروان يتبع ما أضيف اليه كالا وكذا يفرق كجاء كالا أخو بك زيد وعمر وذهب كتأخنيك هند ودعد فيمنع البديل في كل ذلك لامتناع احلاله محل الاول اذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بال ولا يتأدى اسم الإشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الإشارة بالخالي من ال ولا تضاف كالا وكذا يفرق كما يعلم من أبوابها ومن أفراده أيضا أن يضاف أفعال التفضيل الى عام أتبع بقسميه كزيدا أفضل الناس الرجال والنساء لان أفضل بعض ما يضاف اليه فيلزم كون زيد بعض النساء والمنع في هذه الصور كصورتي المتن مبني على أن البديل لا بد من صحة حمله محل الاول ومنعه بعضهم لانه يفتقر في التواني وقد جوزوا في أنك أنت زيدا كون أنت بدلا مع امتناع ان أنت وغير ذلك مما هو كثير (قوله التارك البكرى) وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكرى وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا ابن الذي ترك البكرى بشر حال كون الطير كائنة عليه ترقبه لاجل وقوعها عليه فتعلق وقوعه بخلاف لانه هو عليه المذكور وخبر الطير جملة ترقبه لثلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه أفاده الصبان والمعنى أنه ترك بشر المذكور مشحنا بالجراح بعاج طالع الروح فالطير واقفة عليه ترقب موته لنزول تأكل منه لانها لا تقع عليه مادام حيا والله أعلم

### ﴿ عطف النسق ﴾

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطف بعضه على بعض والمصدر نسقا بالسكون قيل وبالفصح أيضا ويقال نسقت الدر نظمته ونسقت الشيء بالشيء اذا أتبعته اياه والمراد هنا المنسوق اطلاقا للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض (قوله تال بحرف الخ) أي

معطوف

الرجل زيد قوله أنا ابن التارك البكرى بشر \* عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا اذ لا يصح ان يكون التقدير أنا ابن التارك بشر وأشار بقوله \* وليس أن يبدل بالمرضى \* الى ان يجوز كون بشر بدلا غير مرضى وقصد بذلك التنبيه على منهج القراء والفارسي (ص)

### ﴿ عطف النسق ﴾

تال بحرف متبوع عطف النسق \* كاخصص بودثناء من صدق (ش) عطف النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي ستذكر \* كاخصص بودثناء من صدق \* فخرج بقوله المتوسط الى آخره بقية التوابع (ص)

فالعطف مطلقا بواو ثم فا \* حتى أم أو كفيك صدق ووا (ش) حروف العطف على قسمين أسد هما ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي الواو نحو جاء زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو والفاء نحو جاء زيد وعمرو وحتى نحو قدم الحاج حتى المشاة وأم نحو أريد عندك أم عمرو وأونحو جاء زيد وعمرو والثاني ما يشرك لفظا فقط وهو (٦١) المراد بقوله (ص)

وأنت به لفظا بحسب بل ولا لكن كالمبدأ من أول لكن طلبا (ش) هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه نحو ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد وعمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (ص)

فالعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم أو مصاحبا وافتقا (ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها فالواو المطلق الجمع عند البصريين فإذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما في نسبة المجرى إليهما واحتمل كون عمرو وجاء بعد زيدا وجاء قبلا أو جاء مصاحبا وإنما يتبين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو وجاء ونحو جاء زيد وعمرو وقوله وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب ومذهب الكوفيين أنها للترتيب ورد بقوله تعالى إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا (ص)

واختص بها عطف الذي لا يثنى

معطوف النسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تقدير الان حذف العطف جائز عند المصنف ولو في غير سرد الأعداد وقوله متبع أي مشرك للثاني بالأول في الحكم مخرج لأي تفسيرية في رأيت غصنه رأيت أسدا فان أسدا عطف بيان بالاجلي لا نسق وإن كان تابعا بحرف لانه غير مشرك خلافا للكوفيين وليس للعطف بيان يتبع بحرف سوى هذا التصريح ودخل في التعريف النعوت المعطوفة فان إعرابها بالعطف ولا تسمى نعوتا في الاصطلاح (قوله مطلقا) أي لفظا ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدأ على رأي سيديو وأمن ضميمه في الخبر على مذهب الاخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي (قوله أم أو) بنقل فتح الهزمة ليم (قوله أحدهما ما يشرك الخ) قال الناظم هذا هو الصحيح في أم وأوران قال الاكثر بعسم تشير إليهما في المعنى لان ما بعدهما ما يشرك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلا نعم إذا اقتضيا اضرايا بشر كلفظا فقط كبل ولم يثنه عليه هنا لقلته واختلاف لفظي لان نظرا لاكثر إلى عسم تشير إليهما في معنى العامل إذا القيام مثلا لم يثبت الا لاحد المتعاطفين لاهما معا والثاني نظرا إلى معناهما المتعاطفين من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما (قوله بحسب) الغاء زائدة لتزوين اللفظ وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر محذوف أي خفيك ذلك أو فذلك حسبك أي كافيك عن طلب غيره (قوله طلا) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الفلبية أول ما يولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد الذوات الظلف مطلقا والجمع أطلاء كسبب وأسباب وأما الطلاء بالكسر معدودا فالخبر وأما المضموم فمعدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طليقة أو طلاء كأي القاموس (قوله لطلق الجمع) أي الاجتماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي عن التقييد بجمعية أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أي لان مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم له واعلم ان استعماله عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر وفي سبق ما قبلها أرجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقيل (قوله لا يثنى متبوعه) أي لسكون الحكم لا يقوم بالابتعاد كالاختصاص ونحوه وإنما اختصت بذلك الواو وترجع المعية فيها قال في التصريح ذكر المصنف عما اختصت به ثلاثة أحكام هذا عطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله كما سيأتي آخر الباب ثم وصلها إلى أحد وعشرين وفي بعضها انتقاد كما بينه الصبيان فان حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كات كل أبلى حتى آدم والفاء في الثالث كاشتريته بدراهم فصاعدا (تنبيه) زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها تكريرا وجها ووجهه قوله تعالى حتى إذا جاءوها فتمتحت أبوابها وقال لهم خزنها وقوله فلما أسماها وتله للجبين ونادى بها فلا ولي فيها أو الثانية زائدة وما يبعها جواب إذا ولما وقيل هما عاطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أي كان كيت وكيت والزائدة ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لاجبر عظمه \* حفاظا ونوى من سفاهته كسرى

وقوله ولقد رمتك في المجالس كلها \* فإذا وأنت تعين من ينبغي

فان ما بعده إذا انجائية لا يقرن بالواو ووجهه نوى حال من من وهو مضارع مثبت لا يقرن بالواو إلا أن يقدر

متبوعه كاصطف هذا ابني (ش) اختصت الواو من بين حروف العطف بأنها بعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه نحو اختصم زيد وعمرو ولو قلت اختصم زيد لم يجوز مثله اصطف هذا ابني وتشارك زيد وعمرو ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اختصم زيد وعمرو ولا ثم عمرو (ص)



والفاء للترتيب بانصال  
 وتم للترتيب بانفصال  
 (ش) أي تدل الفاء على  
 تأخير المعطوف عن  
 المعطوف عليه متصلاً به  
 وتم على تأخير عنه منفصلاً  
 أي مترخياً نحو جاء زيد  
 فعمرو ومنه قوله تعالى الذي  
 خلق فسوى وجازى ثم  
 عمر ومنه قوله تعالى والله  
 خلقكم من تراب ثم من  
 نطفة (ص)  
 واخصص بفاء عطف ما  
 ليس صلة  
 على الذي استقر أنه الصلة  
 (ش) اختصت الفاء بأنها  
 تعطف ما لا يصلح أن يكون  
 صلة لخلوه عن ضمير  
 الموصول على ما يصلح أن  
 يكون صلة لاشتراكه على  
 الضمير نحو الذي يطير  
 فيغضب زيد الذباب ولو  
 قلت ويغضب زيد أو ثم  
 يغضب زيد لم يجز لأن الفاء  
 تدل على السببية فاستغنى  
 بها عن الرابط ولو قلت الذي  
 يطير ويغضب منه زيد  
 الذباب جاز لأنك أتيت  
 بالضمير الرابط (ص)  
 بعضاً بحيث اعطف على كل ولا  
 \* يكون الاغاية الذي تلا  
 (ش) يشترط في المعطوف  
 بحى أن يكون بعضاً ما قبله  
 وغاية في زيادة أو نقص  
 نحو مات الناس حتى  
 الانبياء وقدم الحاج حتى  
 المشاة (ص)

له مبتدأ أي وهو ذووى أفاده المبنى (قوله بانصال) المراد به التعقيب وهو في كل شيء بحسبه كتر في زيد  
 فوله اذ لم يكن بينهما الامدة الحلق وان طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى أهلكمناها فجاءها بأَسَدٍ مِنْ  
 حَيْثُ أَنْ لَا هَالِكَ بِهِ إِلَّا أَسَدٌ لَا يَمُوتُ لَآلِ الْإِنْسَانِ أَرَدْنَا هَذَا كَمَا جَاءَهَا وَكَذَلِكَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ تَوْضُحاً فَمَسَلْ  
 وَجْهَهُ لَمْ يَلِدْ وَلَا يَرْدُ عَلَى الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى أَخْرَجَ الرَّحْمَنُ جَعْلَهُ غُثَاءً وَلَا قَوْلُهُ فَتَصْبِغُ الْأَرْضَ مُخْفَرَةً مِنْ حَيْثُ  
 أَنْ جَعْلَهُ غُثَاءً أَوْ حَوَى أَسْوَدَ مِنْ شِدَّةِ الْيَدِ لَا يَعْقِبُ اسْتِزَاجَهُ وَخَفِضَ رَأْسَهُ الْأَرْضَ لَا يَعْقِبُ أَنْزَالَ الْمَاءَ لِأَنَّ  
 التَّقْدِيرَ فَضَتْ مَدَّةً جَعْلَهُ غُثَاءً وَفَتَصْبِغُ الْأَرْضَ لَا يَقَالُ مَضَى الْمَدَّةَ جَمَامَةً لَا يَعْقِبُ الْإِخْرَاجَ وَالْإِنْزَالَ لِأَنَّهُ  
 يَكْفِي تَعْقِيبَ أَوْ هَارِ قِيلَ الْفَاءُ فِيهِ مَانَا ثَبَتَ عَنْ ثُمَّ أَوْ هُوَ مِنْ بَابِ تَرْجُحٍ فَوَلَدَهُ (قوله أي تدل الفاء الخ) والغالب  
 إِذَا وَلِيَهَا جَلَّةٌ أَوْ صِفَةٌ أَنْ تَدُلَّ عَلَى السَّبَبِيَّةِ مَعَ الْعُطْفِ وَالتَّعْقِيبِ نَحْوُ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ لَا كَوْنٍ  
 مِنْهَا فَالْثَوْنُ وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ هَدَمَ السَّبَبِيَّةَ نَحْوُ فَرَأَى إِلَى أَهْلِهِ بِغَايَةِ الْجَمَلِ سَمِعِينَ فَقَرَّبَهُ لَقَدْ كُنْتُ فِي غَفْلَةٍ  
 مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا مَا قَبِلْتَ أَمْرًا فِي صِرَةٍ فَصَكَتَ فَالْإِجْرَاءُ زَجْرًا فَالْثَوْنُ ذِكْرًا وَلَا يَرُدُّ عَلَى كَوْنِ السَّبَبِيَّةِ  
 تَقْدِيمَ التَّعْقِيبِ نَحْوُ أَنْ يَسْلَمَ فَهُوَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لِأَنَّ عَدَمَ التَّعْقِيبِ فِيهِ لِعَدَمِ تَعَامُ السَّبَبِ إِذَا السَّبَبُ التَّامُّ لِلْجَنَّةِ  
 وَحَدِّهَا هُوَ الْإِسْلَامُ وَلَسْتُمْ تَرَاهُ إِلَى الْمَوْتِ بِالْمَوْجِبِ لِتَطْهِيرِهِ بِالنَّارِ وَلَا قَالَهُ الدَّمَامِينُ (قوله) وتم على تأخير  
 الخ اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها أزواجاً فان خلق بني آدم متأخر عن خلق  
 زوجته حواء وأجيب بأنها عاطفة على محذوف صفة للنفس أي من نفس أنشأها ثم جعل الخ أو أن ثم بمعنى  
 الوارو زعم الاخفش والكوفون انها زاد كافي قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب اذا قبله ورد  
 بان الجواب محذوف أي حتى اذا ضاقت عليهم الأرض الخ كان كبت وكبت ثم تاب الخ (قوله اختصت  
 الفاء بأنها الخ) اقتصر على ذلك مراعاة للثبوت والافتقار لخص بعكسه أيضاً وهو عطف الصلة على ما ليس صلة  
 كجاء الذي تقوم منه فيغضب هو كذا تختص بعطف جلة لا تصلح للخبر أو الوصف أو الحال على ما تصلح له  
 وعكسه كزيد يقوم فيقعد عمرو وصيرت برجل أو زيد يقوم فيقعد عمرو وعكس ذلك فلو قال وتنفرد  
 الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبراً أو حالاً كان أولى وفي  
 التسهيل تختص أيضاً بعطف مفصل على مجمل متعدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال الخ والترتيب في مثله  
 ذكرى لا معنوى لانعدام معناهما ويمكن أن يجعل من ذلك تَوْضُحاً فَمَسَلْ وَجْهَهُ الخ (قوله الذي يطير الخ)  
 جلة يطير صلة الذي وعندها الضمير المستتر في يطير وجلة يغضب زيد عطف عليها خلت من العائدات عليها بالفاء  
 السببية والذباب خبر الذي (قوله بهضا) أي جزأ كالكات السمكة حتى رأسها أو فردا ككربت القوم  
 حتى زيدا أو نوعاً كامثله وكذا ما هو مثل البعض في شدة الاتصال كالعجبة في الجارية حتى حديثها بخلاف  
 حتى ولدها وأما قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله \* والزاد حتى نهـ له ألقاها

بنصب نعل فعل على تأويله بالقي ما يشقه والنعل بهضم عطفه وألقاها على هذا كيداً أو أن حتى ابتدائية  
 ونعله نصب بمحذوف يفسر ألقاها كما اذا رفع على الابتداء والخبر و يروي بالجر على جمعها جارة فيكون  
 الفاء النعل آخر (قوله في زيادة ونقص) أي معنويين كما مثله ويهز عنهما بالشرف والخسة أو حسيين  
 كوهبت الأعداد الكثيرة حتى الألوف المؤتمن يحزى بالحسنة حتى مثقال الذرة ويشترط أيضاً كونه  
 مفرداً لاجلة صريحاً لا مؤثراً ولا قيل وظاهر الاضمحار كما هو شرط مجرورها والحق عدم هذا في جواز قام الناس  
 حتى أنا فشرط معطوفها أو بهمة فقط سواء كان آخر أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفرداً وظاهراً  
 وآخر أو متصلاً به سواء كان صريحاً كخني مطلع الفجر أو مؤثراً كخني يرجع اليك موسى وسواء كان غاية  
 في خمسة أو شرف أم لا فلكل منها محمول وخصوص في الكات السمكة الخ تصلح للعطف والجر لان

الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستعدادها غالباً في حتى يرجع تعين للجرح لا اتصال الرجوع بأخر العكوف مع كونه ليس صريحاً ولا بصلاً ولا غاية في زيادة أرفق وفي أمثلة الشارح تعين للعطف لأن ما بعدها ليس آخراً ما ان وقع بعدها جملة اسمية كخفي ماء دجلة أشكل أراضوية كخفي عفواً أو مضارع مرفوع كسكونه حالاً وماضياً كخفي بقوله الرسول فهي ابتدائية لأنها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ويسمى في ذلك من بد (تنبية) حتى العاطفة لطلق الجمع كالاولا للترتيب في الحكم فيجوز مات كل أبلى حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والسكس اذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر نعم هي تقييد ترتيب أجزاء ما قبلها اذ هنا أي تدبر يجها من الأضعف الى الاقوى وعكسه واذا كان معطوفاً آخراً مجروراً وجب كافي التسهيل اعادة الجار لا تلتبس بالجار كما عرفت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كجبت من القوم حتى بنهم (قوله اترهمز التسوية) أي بعدها وهي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء ما بالي كما اقتصر عليه الرضي وأما الواقعة بعدما أدري ونحوه كذا أعلم وليت شعري فطلب التعيين كما قاله الدماميني لا التسوية أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافاً لما في المعنى بل مال بعضهم الى أنها بعدما بالي كذلك بدليل تعليقها الفعل عن لفظ جزأ الجملة بعده مع أنه متعبد بنفسه ويقل بالباء فمعي ما بالي أز يدقائم أم عمر ولا أكثر جواب هذا الاستفهام أي لا أعتنيه ولا أفكر فيه از دراء به ورماء يؤيد ذلك أن أي الاستفهامية تخافها كقوله

ولست أبالي حين أقتل مسلماً \* على أي حال كان في الله مصرعي

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفي بأحد هـ لان التسوية في النوع الاول وطلب التعيين في الثاني لا يتفقان الا بين متعدد ونسجي أم المعادلة أيضاً لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام وهي منحصرة في النوعين ويجب فيهما كافي الطمع تأخر المنفي فيمتنع سواء على ألم يقرم زيد أم قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهور سواء خبراً مقدماً عن الجملة بعده لتأويلها بمصدر أي جزأ عنا وصبرنا سواء علينا وعكسه لان الجار المتعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعله من مواضع سبك الجملة بلا سبك كنهنا يوم ينفع \* أضيف فيه الظرف الى الجملة وتسمع بالمعنى خبر من أن تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدور تقدير أن ولا يراد أن سواء لاقتضائهما التعدد تنافي أم التي لاحد الشيئين لا تسلاخ أم عن ذلك ونحو ردها للعطف والتشريك كما انما اخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الامرين في الحكم بجماع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً ولا يلزم تصدير ما بعدها بخار كونه مبتدأ مؤخر أو على هذا فيمتنع بعدها العطف بأول عدم انساخها عن الاحد كأم ولذا الخ في المعنى قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا ووصوابه أم لكن نقل الدماميني عن السيراني أن لا يمتنع في ذلك الامع ذكر الهمزة لامع حذفها قال وهو اندفص صريح يصحح كلام الفقهاء وأما التنافي المذكور فيمتنع منه ما اختاره الرضي من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء والهمزة بمعنى ان الشرطية لدخولها على ما لم يبق من حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها البيان الامرين أي ان قت أو قعدت فالامر ان سواء فأم للاحد كأم وأوالجملة غير مسبوك ونقل عن السيراني في مثله اه واذا تأملت ذلك علمت أنه على اعراب الجمهور لا تصح أو مطلقاً المنافاة التسوية الا ان يدعى انساخها عن الاحد كأم وعلى اعراب الرضي تصح مطلقاً فلا وجه لتقصير جوازها على عدم الهمزة اذ المقدّر كالثابت على ان التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعدما يدل عليها وحيث لا شك في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف (قوله مغنية الخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الدماميني ونحو الهمزة التسوية بأمرين الاول انها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك

وأم بها اعطف اترهمز  
التسوية

أو همزة عن لفظ أي مغنية

(ش) أم على قسمين

منقطعة وستأتي ومتصلة

وهي التي تقع بعدها همز

التسوية نحو سواء على

أقت أم قعدت ومنه قوله

نعالي سواء علينا أجزأنا

أم صبرنا والتي تقع بعدها همزة

مغنية عن أي نحو أعتنيك

زيد أم عمر وأي ايهما

عندك (ص)

وربما أسقطت الهمزة ان

\* كان خفا المعنى بخلافها

أمن

(ش) أي قد تحذف الهمزة

يعني همزة التسوية والهمزة

المغنية عن أي عندك أمن

اللبس وتكون أم متصلة

كما كانت والهمزة موجودة

ومنه قراءة ابن محيصن

سواء عليهم أنذرتهم أم لم

تنذرهم بأسقاط الهمزة من

أنذرتهم وقول الشاعر

لعمرك ما أدري وان كنت

داريا

بسمع رمين الجرام أم بئان

أي أسمع (ص)

فتطلب جوابا بتعيين أحد الشئيين لا بنعم أولا لا نك اذا قلت أريد مقام أم عمر وكنت عالما بثبوت القيام لاحدهما دون من ثبت له فيجواب بتعيينه وقد يجاب بلاخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كافي قصة ذي اليمين وقباسة جواز نعم لا ثباتهما مع الخطئة للسائل في اعتقاده أحدهما فقط اه صيان وفيه ان تعميم النفي في حديث ذي اليمين ليس بمجرد دلالة بقوله كل ذلك لم يكن فقياسه في الاثبات ان لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كان يقدل وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فان أتى بأمر بدلهما كان السؤال عن الثبوت للاحد وعن النفي أصلا كانك قلت أثبت القيام لاحدهما ولا فيجواب بنعم أولا ويجوز بالتعيين لانه جواب وزيادة \* الثاني أن الغالب دخوله على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أاتم أشد خلقا السماء أو يتأخر نحو وان أدري أقرب أم به يدما توعدون وقد تدخل على فليتين كقوله

فقلت لللطيف مناعا فارتنى \* فقلت أهي سرت أم عادي حلم

اذا لارجح أن هي فاعل محذوف يفسره سرت واسميته نحو ما أدري أريد مقام أم هو قاعد ومفرد وجملة نحو قل ان أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالبا الاعلى جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما مر وتقل على مفرد وجملة كقوله

سواء عليك النفر أم بت ليلة \* باهل القباب من عمير بن عامر

(قوله و بمعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وقت رقيدت وخال لأم في قوله وأمرها أعطفت فالقصد لفظها هنا وهناك وسيت منقطعة لا تقطع الجملة بعدها عما قبلها فلا تعلق لاحدهما بالآخرى (قوله ان تلك مما قيدت به خلت) أي بان لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلا بل بالخبر المحض نحو لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات النور أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار والنفي في ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيدي وكانهم يرى جعل الشئ مقررنا بنحو أو فلو بهم مرض أم ارتابوا فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كافي السماء يني لانه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها لا تقطع كل عن الآخر وكذا تكون مع الهمزة اذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كإن يدعئك أم لا لانه لو اقتصر على الاول لاجيب بنعم أولا فلم يقتصر السؤال الى الثاني وانما يدكر لبيان أنه عرض له ظن الاتقاء فاستفهم عنه ضاربا عن الثبوت ولولا ذلك اضاع قوله أم لا بل الفائدة كما نص عليه سيويو به وأما اذا لم يكن نقيضا كإريد مقام أم عمر وقت حتملها فان كان السؤال عن تعيين القام مع تيقن قيام أحدهما فتصلة وان كان السائل عرض له ظن أن القام عمر بعد ظنه زيدا فاستفهم عن الثاني ضاربا عن الاول فمقطعة كما نص على ذلك سيويو به (قوله وتفيد الاضراب) أي لزوما لا تفارقه وكثيرا ما تفيد مع استفهاما حقيقيا كانه لا بل أم شاء أي بل أي شاء فاضرب عن الاخبار بكونها بلا الى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقتضيه أصلا نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم من هذا الذي هو جند لك اذا لا يدخل استفهام على استفهام وكذا أم يقولون افتراه كما يفيد تقدير الشارح لعدم احتياج المقام الى الاستفهام وجعل السماء يني هذه للاستفهام التوبيخي (قوله بل أي شاء) انما قدر هي لان أم المنقطعة ليست عاطفة كما نص عليه الرضى وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص بالجل وعلى هذا فقد كرها هنا استطرادى لتسيم أقسام أم وقيل تعطف الجمل فقط وقال المصنف وكذا المفرد بقلة سمع ان هناك لا بل أم شاء وأول بأن شاء نصب باري محذوفا (قوله للتخيير ولا باحة) قال الشمني أي بحسب العقل أو العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا الا الشرعيين لان الكلام في المعنى اللغوي قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما يعي الشرعيين كزوج هنذا أو أخنها وضيرهما كمثل الشارح فان امتناع الجمع واباحته فيهما انما يؤخذان من قرائن الحال قال في المعنى ومن العجب انهم ذكروا الإباحة والتخيير

وبانقطاع و بمعنى بل وقت  
\* ان تلك مما قيدت به خلت  
(ش) أي اذا لم تقدم على  
أم همزة التسوية ولا همزة  
مغنية عن أي فهي منقطعة  
وتفيد الاضراب كبل كقوله  
تعالى لا ريب فيه من رب  
العالمين أم يقولون افتراه  
أي بل يقولون افتراه ومثله  
انها لا بل أم شاء أي بل أي  
شاء (ص)

خبر أيج قسم بأمرهم  
واشكك واضراب بها  
أيضاني  
(ش) أي تستعمل أو للتخيير  
نحو خذ من مالي درهما أو  
دينارا أو لا باحة نحو  
جالس الحسن أو ابن سيرين  
والفرق بين الإباحة  
والتخيير أن الإباحة لا تمنع  
الجمع والتخيير عنه ولا تقسيم  
نحو الكلمة اسم أو فعل  
أو حرف ولا بهما على  
السامع نحو جاء زيد أو  
عمر واذا كنت عالما بالجائي  
منهما وقصدت الإبهام على  
السامع ومنه قوله تعالى وانا  
أوايا كم على هدى أو في  
ضلال مبين وللشك نحو  
جاء زيد أو عمر واذا كنت  
شاكا للجائي منهما

أي بل زادوا (ص)

وربما عاقبت الواو إذا \*

لم يلف ذوالنطق للبعس متفدا

(ش) قد تستعمل أو بمعنى

الوار عند أمن اللبس

كقوله

جاء الخلافة أو كانت له قدرا

\* كقائي ربه موسى على قدر

أي وكانت له قدرا (ص)

ومثل أو في القصد اما الثانية

في نحو واما ذى واما الثانية

(ش) يعني أن اما المسبوبة

بمثلهما تفيد ما تفيد به أو من

التخيير نحو خذ من مالي

اما درهما واما دينار

والاباحة نحو جالس اما

الحسن واما ابن سيرين

والتقسيم نحو والكلمة اما

اسم واما فعل واما حرف

والاهتمام والشك نحو جاء

امازيد واما عمرو وليست

اماده عاطفة خلافا لبعسهم

وذلك لدخول الواو عليها

وحرف العطف لا يدخل

على حرف العطف (ص)

وأول لكن نفيا أو نهيا ولا

\* نداء أو أمرا أو اثباتا تالا

(ش) أي انما يعطف

بلسكن بعد النفي نحو

ما ضربت زيد لكن عمرا

وبعد النهي نحو لا تضرب

زيدا لكن عمرا ويعطف

بلا بعد النداء نحو يا زيد

لصبغة أفعول ومثلهما بهذين المثالين ثم ذكر وهما الأولى وثلهما بذلك لكن في ابن يعقوب على التامخيص  
أن الاستفادة من الصيغة مطلق الاذن ومن الأذن في الاحداث والماوراء ذلك من جواز الجمع وعدمه فن  
القرائن فالفرق الذي في الشارح ليس راجعا للافظ أو بل للقرائن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخيير  
والاباحة انما يكونان بعد الطلب وبقية المعاني بعد اخبر كما في التوضيح لكن صرح الشاطبي بان المختص  
بأنه هو الشك والاهتمام فقط وأما الباقي كالتقسيم والاضراب في الموضعين وكلام المعنى يشترط به (قوله  
ولا يضرب) أي بشرط تقدم نفي أو نهى وإعادة العامل عند سيبويه كما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقيم زيد  
أولا يقيم عمرو ولم يشترط السكونيون وأبو علي ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبي السمال أو كلما  
عاهدوا بسكون الواو لكن يحتمل أنها فيهما معنى الواو (قوله ما ذنبي الخ) قاله جرير لعبد الملك بن مروان  
وقوله قد بليت يروي قد برمت بفتح الموحدة وكسر الراء أي ضجرت وسمعت (قوله عاقبت الواو) أي  
جاءت بمناها وهو مطلق الجمع (قوله جاء الخلافة) قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ويروي اذا كانت  
بدل أو لا شاهد فيه حيث نفي (نفيه) أو بعد النفي أو النهي لنفسه الجميع كقوله تعالى ولا تقطع منهم  
أمناء أو كفورا الا احده فقط (قوله في القصد) أي المعنى لا في العطف ففيه إشارة لرد القول بأه عاطفة  
(قوله اما الثانية) أي ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر ما يغني عنها كما أن تتسكك بخير والا  
فاسكت وقوله

فاما ان تكون أخى بصدق \* فأعرف منك غنى من سميني

والافطر حسنى وانحذني \* عدوا أنتيك وتقييني

(قوله ما تفيد ما) أي من المعاني المشهورة المتفق عليها فخرج الاضراب ومعنى الواو فلان تأتي لهما اما ولم  
ينبه عليهما لعلهما والاختلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أي الثانية ولا خلاف في ان الأولى غير عاطفة  
لانها تعرض بين العامل ومعوله كقام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ) أي اجعلها والية أي  
تأدية لذلك فلا تعطف في الاثبات خلافا للسكونيين في العطف بها فيه فتثقل الحكم الى ما بعدهما وتصبح الأولى  
مسكوت عنه كبل في الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجل كقام زيد  
لكن عمرو ولم يقيم ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدر له خبر جاز ويشترط أيضا أن لا تكثر  
بالواو والا كانت كذا لك نحو ما كان محمدا بأحد من رجالكم ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله  
وليس رسول معطوفا بالواو على أبا لاختلافهما إيجابا وسلبا وذلك ممتنع في عطف المفرد بالواو بل المعطوف  
بها الجمله ولكن حرف استدراك وأن يكون معطوفا فها مفردا فلا تعطف بالجل سواء كانت بعد نفي أو نهى أو  
أمرا أو اثبات بل تنحصر للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشرط عطفها ثلاثة (قوله ولا الخ)  
لامبتدأ خبره جملة تلو نداء الخ مفعول تلا أي شرط العطف بل أن تلو نداء أو أمرا أو اثباتا وكذا النداء  
والضميض ويشترط أيضا أن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر فلا يجوز جاء في رجل لا زيد وعكسه كافي  
التسهيل بخلاف لامرأة وأن يكون ما بعدهما مفردا ليس صفة لما قبلها ولا خبرا لاجالا والا خرجت عن  
العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكا ولا  
باكيا وأن لا تكثر بعطف والا كان العطف به وتخصت هي للنفي تأسيسا كجاء زيد لا بل عمرو أو  
تأ كيدا كجاء زيد ولا عمرو كافي المعنى (قوله ولا لكن) أي في المعنى وبعد حال من بل أي اذا قلت  
بل نفيا أو نهيا كانت مثل لكن في المعنى فتسكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت نقيضه  
لما بعده كاذ كره الشارح فهي اقصر القاب لا غير ومثلهما في هذا المعنى وان لم يذكر المصنف لكن الا انه

لا عمرو وبعد الأمر نحو اضرب زيد الامرا وبعد الاثبات نحو جاء زيد لا عمرو

(٩ - (خضري) - ثاني)

ولا يعطف بلا بعد النفي نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بلسكن في الاثبات نحو جاء زيد لكن عمرو (ص) وبل لكن بدمصحو بها

كلمة كمن في صريح بل تبها وانقل هالثلثان حكم الاول \* في الخبر المثبت والامر الجلي (ش) يعطف ببل في التثنية والهي فتكون كالكن في أنها انقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فقررت النسخة والنهي السابقة وأثبتت القيام لعمرو والأمر بضربه ويعطف بها في الخبر المثبت والامر فتفيد الاضرب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني حتى يضرب الاول كانه مسكوت عنه نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا (ص) وان على ضمير رفع متصل \* شطفت فافضل بالضمير المنفصل أو فاضل ثم وبلا فصل يرد \* في النظم فاشيا وضعه اعتقد (ش) أي اذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينهما بين ما عطف عليه بشئ ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أنتم وآبؤكم في ضلال مبين فقوله وآبؤكم معطوف على الضمير في كنتم وفصل بانتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير واليه أشار بقوله أو فاضل ما وذلك كالمعول به نحو أكرمك وزيد (٦٦) ومنه قوله تعالى جنت عدن يدخلونها ومن صالح فن معطوف على الواو في

مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول فان قلت ايجبا أو أمرا نقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف في ضمير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتاً ونفياً وهي حينئذ حرف عطف واضراب انما قال في كافى المعنى فلا تعطف الا بعد هذه الاربعة اسكن يختلف منها كما رأيت وبشرط أيضا افراد معطوفها على الصحيح والا كانت حرف ابتداء للأضرب الا بطلان نحو بل عباد مكرهون أي بل هم عباد أم يقولون به الجنة بل جاءهم بالحق أو لا نتقالي من غرض الى آخر نحو فأسألكم من تركي وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون (قوله في صريح) كمنه من نزل القوم في الربيع خاصة والتميهاء بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعنى اسكن قصرت للوقوف سميت بذلك لتوهان الماشي فيها (قوله الجلي) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض والتثنية لان الامر قد يراد به مافيه معنى الطلب فيشملها فليس حشوا (قوله أو فاضل ما) بالجر عطفا على ما قبله وما نكرة صفة لفواصل لقصد التعميم أي أي فاضل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي - واه كان مستترا أو بارزا وانما اشترط الفصل لانه كالجزء من عاملة لفظا ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وألحق به مطلق فصل الحصول الطول به (قوله فزوجه معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو ممنوع والتأويل انه فاعل محذوف والمعطوف الجملة أي ولا يسكن زوجك كاسيأتي لانه يغتفر في الثواني ورب شئ يصح تبعاً للاستقلال (قوله قلت اذا قبلت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحراء وتهادى أصله تهادى أي تقبختر حذفت احدى التاءين والمراد بالنعاج بقر الوحش والغلاباء اسم جنس جمعي للفلاة أي الصحراء وتسفن جملة حالية أي ملن عن الطريق المسلك ويرد لانصب بنزع الخافض أي في ردل وقيد بتسفن الخ لانه أقوى في التبعختر لبعدها حينئذ عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي لتأويله بمستوهو والعدم ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض حرفاً أو اسماً لا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لثبوت الانفصال في الجر بالا لاستعارة العمل إعادة الجار عوضاً عن الفصل واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جر، العامل الاول لان الثاني كالعدم معنى وعملاً بدليل قولهم بيني وبينك مع أن بين

يدخلونها وصح ذلك للفصل بالمعول به وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصل بلا التافية كقوله تعالى ما أثر كنائز آباؤنا فآباؤنا معطوف على ما وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وبلا الضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمعول نحو اضرب أنت وزيد ومنه قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار بقوله وبلا فصل يرد الى أنه قد ورد في النظم كثيراً العطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله قلت اذا أقبلت وزهر تهادى \*

كنه حاج الفلاة تسفن رملا فقوله وزهر معطوف على الضمير المستتر في أقبلت وقد ورد ذلك في النثر قليلا حكى سيديويه رحمه الله صررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء وعلم من كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد ما قام الا هو وعمرو وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو زيد ضربته وعمرو أو أكرمك أو أياك وعمرا وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه الا بإعادة الجار له نحو صررت بك وزيد ولا يجوز صررت بك وزيد هذا من ذهب الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون واختاره المصنف وأشار اليه بقوله (ص) وعود خافض لذي عطف على ضمير خافض لازم ما قد جعله

والمس عندى لازما اذ قد أتى \* في النثر والنظم الصحيح مثبتا (ش) أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض اذا عطف على ضمير الخافض لازمة ولا أقول به لو ورد السماع نثرا ونظما بالعطف على الضمير المحفوض من غير إعادة الخافض فن النثر قراءة حمزة واتقوا الله الذي تسمعون به والارحام



بحر الارحام عطفا على الهاء المجرورة بالباء ومن النظم ما أشده سيبويه رحمه الله تعالى  
 فاذ هب فالبك والايام من عجب بحر الايام عطفا على الكاف المجرورة بالباء (ص)  
 فاليوم قدبت نهجونا وتشتبنا \* فالفاء قد تحذف مع ما عطفت \*  
 والواو اذ لا لبس هي انفردت بعطف عامل هنال قد بقي \* معموله دفعا لوهم اتقى (ش) (٦٧)

لا تضاف الالتماعد أو بالثاني وهو لمجرد التأكيد كالباء في كفي بالله وكالاسم الزائد في قوله ثم اسم السلام  
 عليكما قولان أحدهما الثاني (قوله بحر الارحام) أي وتخفيف نساء لون وجعل الجمهور الواو للقسمة على  
 عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجلة ان الله جوابه وأجابوا عن البيت بشذوذه (قوله والفاء  
 قد تحذف) قال ابن هشام هذا البيتان بعده تتعاقب بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها على قوله وان  
 على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون به دفعله واخصص بقاء الخ قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق  
 بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله (قوله والواو) عطف على الضمير في  
 تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك واذ ظرف متعلق بتحذف مضاف الى جلة لا لبس  
 أي تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل عليه ما دلت (قوله وهي) أي الواو ومزار بضم الميم  
 ذهبت لامل أي تحذف وجلة قد بقي معموله نعت ثان له ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعا كاسكن  
 أنت وزوجك أو منصوبا كشيروا الدار والايان وكييت الشارح أو محذورا كما كل بضاء شحمة ولا سوداء  
 شحمة فالله معطوف في كل ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك وألفوا الايمان ولا كل سوداء وقوله  
 دفعا لامل المحذوف أي وانما لم يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لاجل دفع الوهم أي المحذوف من تسلط  
 فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوعا أي مسكونا في الثاني وانما يتبعوا المنزل والعطف على  
 معمولي عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بضاء وشحمة (قوله وكذا الواو)  
 وتشاركها أم كقوله \* فما أدري أرشد طلابها \* أي أم غي وسكت عنه لندوره (قوله طليحان)  
 بفتح الطاء المهملة أي ضعيفان مهزولان وتشية هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون منصوب  
 بمحذوف) أي لان التزجيج هو تزيق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك  
 لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب  
 المتعاطفين فضمن زججن معنى زين وتبوؤا معنى استحسنا أو أثروا (قوله وحذف متبوع) هو  
 المعطوف عليه وقوله هنا أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما لكن الحذف مع  
 الفاء قليل كما في التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أفنضرب عنكم الذكرك صفعاً أولم يسير وأنحو ذلك  
 فالهمزة في ذلك كاه بمحلها الاصل والفاء والواو عطفا لجلته بعدهما على جلة مقدرة بينهما وبين الهمزة  
 أي أنهم لم يركبوا ففرض عنكم وأعجزوا ولم يسير واو يضمنه انه تكاف ولا يطرد في نحو أفن هو قائم على كل  
 نفس بما كسبت مع أن الزحشري جزم في مواضع بل ذهب الجمهور من ان الهمزة قدمت من تأخير تانيها على  
 صدرها والاصل قائم تكن فالله معطوف لجلته لاشتغالها بتمامها (قوله وفي الافعال) أي بشرط اتحادها زما  
 سواء اتحدت أو أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قوم يوم القيامة فأوردتهم النار وعكسه  
 نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك الآية على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لانه مستقبل  
 بسبب الشرط والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لاجلة الفعل والفواصل ظهور النصب والجزم في نحو  
 يجهنني أن تقوم تخرج ولم تقم ونخرج (قوله فالغيرات) أي فالحيل اللاتي أغرن صبحا على العدو فآثرن  
 به أي بذلك الوقت أو بكان الاغارة نغما أي غبارا بشدة حركتهن فظهر ان أثرن لا محله لعطفه على

و عطفك الفعل الخ الى أن العطف ليس مختصا بالاسماء بل يكون في اوفى الافعال نحو يقوم زيد ويقعد جاهر يسورك و اضرب زيدا وقم  
 (ص) واعطف على اسم شبه فعل فعلا \* وعكسا استعمل تجده سهلا (ش) يجوز ان يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم  
 الفاعل ونحو ويجوز أيضا عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم فن الاول قوله تعالى فالغيرات صبحا فآثرن به نغما  
 وجعل منه قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ومن الثاني قوله

و عطفك الفعل الخ الى أن العطف ليس مختصا بالاسماء بل يكون في اوفى الافعال نحو يقوم زيد ويقعد جاهر يسورك و اضرب زيدا وقم  
 (ص) واعطف على اسم شبه فعل فعلا \* وعكسا استعمل تجده سهلا (ش) يجوز ان يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم  
 الفاعل ونحو ويجوز أيضا عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم فن الاول قوله تعالى فالغيرات صبحا فآثرن به نغما  
 وجعل منه قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ومن الثاني قوله

صلة آل وهي كذلك وأما جوهرا فبالعارية من آل (قوله فألفيته) أي وجدته وبيير بضم التثنية وكسر  
الموحدة آخره أي هلك والشاهد في قوله وبحر أمم فاعل من الاجراء حيث عطفه على جمل يبيير لانهما  
تأويل الاسم اذهي مفعول ثان لالفيته فبحر نصب بفحة مقدرة على الياء المحذوفة للضرورة وعطاء مفعوله  
والمعبر جمع معبر وهو المركب (قوله بات بهشبا الخ) يصف الشاعر رجلا بات يعاقب امرأته بالعصب اليأس  
أي السيف القاطع وتسمية العقاب عشاء استعارة بقرينة من المقصد ضد الجور في محل جو صفة ثانية له نصب  
في تأويل قاصد لان الاصل في الوصف الافراد لاجل بدليل جرم المعطوف عليه والاسوق كافلس جمع سابق  
والله أعلم

(البديل)

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله هو المسمى بدلا)  
أي عند البصريين أما الكوفيون فقبيل يسمونه ترجمة وتبيننا وقيل ذكريرا (قوله المقصود بالنسبة)  
أي الحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا أو نفيا (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والافعال بدل من  
المرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو تكون لنا عيدا  
لاولنا وآخرنا (قوله مكمل المقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو ايضاحه (قوله المعطوف  
بيل) أي بعد الاثبات كأمثله وكذا المعطوف بالكن بعده بناء على قول الكوفيين به فان كلامهما هو  
المقصود بالحكم السابق وهو الاثبات دون ما قبلهما لانه صار كالسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن  
أما المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصودا به أصلا كما أن المعطوف بلا ليس مقصودا بما قبلها بل يثبت له  
نقيض الاول والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصودا أصلا بالحكم الاول وهو هذه الثلاثة  
فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الاثبات فيخرج  
بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عد ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظرا لكونه  
مقصودا والموضح بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصودا  
أصلا وهو معنى قوطم في نية الطرح لكنه انما يظهر في بدل الغلط لا في غيره فانه لا يصح حذف زيد من  
قطعت زيدا يده لعدم ما يعود اليه الضمير الآن يقال معنى كونه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه  
فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال وكذا نيت الخبر في قوله

ان السيوف غدوهار وواحها \* تركت هوازن مثل قرن الاعضب

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملا في البديل وقال الزحشري معنى طرحه أن البديل مستقل بنفسه لا متمم له  
(قوله مطابقا) مفعول ثان لباقى مقدم عليه ونائب فاعله يعود الى بدلا في البيت قبله (قوله أو ما يشتمل)  
ما واقعة على بدل ويشتمل مبنى للفاعل وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه للبديل منه المشعوره من لفظ  
البديل أي أو بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل ان المشتمل هو البديل اما على انه المبدل  
منه كما أشار اليه الشارح بقوله الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضمير ان لكن يلزم عليها عيب السناد  
وعلى الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للجهول وعليه  
نائب فاعله ليس منهما ثم يرد على القولين أن الثاني لا يطرد في سرق زيد ثوبه لعدم اشتغال زيد على الثوب  
ولا الاول في نفعي زيد علمه لعدم اشتغال العلم على زيد بل العكس فيهما إلا أن يراد بالاشتغال مطلق  
الملابسة والتعلق بغير السكينة والجزئية لا الاحتواء الظرفي حقيقة أو مجازا واختار الموضح ان المشتمل هو  
العامل قيل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البديل أي بدل عليه اجالا لكونه لا يناسب المبدل منه فيهم  
انه مرتبط بشئ آخر كاعجبني زيد علمه أو حسنه اذا لا تعجب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها  
كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه انما يفيد تعلق السرقة بشئ منسوب لزيد لا بذاته وكذا ايسر لونه

قاله مبدل ما يبيير عنه  
وغيره عطاء يستحق المعبرا  
وقوله بات بهشبا بعصب باثر  
يقصد في اسوقها رجاء  
فبحر عطاء معطوف على  
يبيير وجاء معطوف على  
يقصد (ص)

(البديل)

التابع المقصود بالحكم بلا  
واسطة هو المسمى بدلا  
(ش) البديل هو التابع  
المقصود بالنسبة بلا واسطة  
فالتابع جنس والمقصود  
بالنسبة فصل أخرج  
الذمت والتوكيد وعطف  
البيان لان كل واحد منها  
مكمل للمقصود بالنسبة  
لا مقصود بها وبلا واسطة  
أخرج المعطوف بيل نحو  
جاء زيد بل عمرو فان عمرا  
هو المقصود بالنسبة ولكن  
بواسطة وهي بل وأخرج  
المعطوف بالواو ونحوها فان  
كل واحد منهما مقصود  
بالنسبة ولكن بواسطة  
(ص)

مطابقا وبعضها أو ما يشتمل  
عليه ياتي أو كمعطوف بيل

وذا الاضراب اعزان قصد المحب \* ودون قصد غلط به سلب كره مخالفه وقبله الينا \* واعرفه حقه وخذ نيلامدى (ش) البديل  
 بنية أقسام الاول بديل الشكل من الشكل وهو البديل المطابق (٦٩) للبديل منه المساوى له فى المعنى نحو صمرت

بأخيك زيد ووزره خالدا  
 الثاني بديل البعض من  
 الشكل نحواً كالت رفيف  
 ثلثه وقبله اليد الثالث بديل  
 الاشتغال وهو الدال على  
 معنى فى متبوعه نحو  
 أعجبت زيد علمه واعرفه  
 حقه الرابع البديل المبين  
 للبديل منه وهو المراد بقوله  
 أو كعطوف بيل وهو على  
 قسمين أحدهما ما يقصد  
 متبوعه كما يقصد هو وبسمى  
 بديل الاضراب وبديل  
 البداء نحواً كالت خبر الجا  
 قصدت أو لا اخبار بانك  
 أ كالت خبراً ثم يدالك أنك  
 تخبر أنك أ كالت لجأ أيضاً  
 وهو المراد بقوله  
 وذا الاضراب اعزان قصدا  
 صحت  
 أى البديل الذى هو كعطوف  
 بيل انسيه للاضراب ان  
 قصد متبوعه كما يقصد هو  
 الثاني ما لا يقصد متبوعه  
 بل يكون المقصود البديل فقط  
 وانما غلط المتكلم قد كثر  
 البديل منه وبسمى بديل الغلط  
 والنسيان نحو رأيت رجلاً  
 جباراً أردت أنك تخبر أو لا  
 أنك رأيت جباراً فغلطت  
 بذكر الرجل وهو المراد  
 بقوله  
 ودون قصد غلط به سلب

بأنه لا يكون عن معنى واقع فى الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم  
 بنية أقسام الاول بديل الشكل من الشكل وهو البديل المطابق  
 بالاشتغال به فى المعنى بالاول حقيقة فلا يبدل على البديل ولا يحسن تخريجه على ان الخبر هو العامل فى المبتدا  
 لا سلباً ولا يضاف عليه قتل أصحاب الأندلس والنار فان أصحاب ينسب للأخوة حقيقة فلا يبدل على البديل ولا  
 بديل عليه ولذا قال ابن غازى معنى اشتغال العامل تعلق معناه بالبديل وان تعلق فى اللفظ بغيره ولا يردان  
 بديل البعض من الشكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتغال فى كل من الأقوال  
 الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير السكبة والجزئية واللام يطرد فى شئ منها (قوله وذا) أى الذى  
 كالمطوف بيل اعز بضم الزاى أى انسيه للاضراب بان تقول هو بديل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله  
 ودون قصد ظرف لمخروف بيل عليه صاحب أى وان وقع دون قصد للمتبوع أى قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع  
 أصلاً بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يقين فساد كقوله سم وهو المسمى بديل النسيان وغلط خبر مبتدا  
 مخدوف على حذف مضاف أى هو بديل غلط وجهه به سلب صفته ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من  
 السياق أى سلب بديل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب  
 المرادى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط معنى الخطأ بعد رجوع هاء به بمعنى بديل الغلط على الاستخدام أى  
 وان وقع دون قصد فهو بديل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ فى نسبة الحكم الى الاول (قوله على أربعة  
 أقسام) زيد خامس وهو بديل كل من بعض كلفته غدوة يوم الجمعة بنصب يوم اذا يصح جعله ظرفاً ثانياً لان  
 ظرف الزمان لا يتعدى لا عطف قال السبوطى ووجدت له شاهداً فى التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة  
 ولا يظلمون شيئاً جنت عدن وفيه أنه يصح كونه بديل كل من كل يجعل ال فى الجنة للجنس (قوله بديل الشكل)  
 سماه المصنف بديل مطابق لوقوعه فى أسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وانما يطابق الشكل على  
 ذى أجزأ تعالى الله عن ذلك (قوله المساوى له فى المعنى) أى بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات  
 واحدة فيستغنان ماصداقاً وان اختلفا مفهوماً كزبد أخوك (قوله بديل البعض) أى قليلاً كان أو مسارياً أو  
 أكثر ككأ كالت الرفيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفى بديل الاشتغال من ضمير يعود للبديل منه عند  
 الجمهور خلافاً لما فى شرح الكافية وهو امام كور كما مثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلاً ان جعل بديلاً من  
 الناس أى منهم وكشال المصنف فان تقديره قبله اليد منه أو ألعوض عن الضمير ما بديل الشكل فلا يحتاج  
 لربط لانه عين المبدل منه فى المعنى كجملة الخبر اذا كانت عين المبتدا قبله وادخل ال على كل وبعض خطأ  
 لالزمهما الاضافة لفظاً وأنية كقبل وبعد وأى لكن يجوز بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أصلاً (قوله وهو  
 الدال الخ) أى فتبوعه مشتمل عليه كما مر (قوله الاضراب) أى الاتقائى لا الاطالى (قوله وبديل البداء)  
 بفتح الموحدة والدال المهملة مع المدأى الظهور لان المتكلم بعد ذكره الأول قصد ابداء أى ظهر له ذكر الثاني  
 وبعضهم نفاء وجعل التابع معطوفاً بحذف الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها (قوله بديل الغلط والنسيان) أى  
 بديل شئ ذكر غلطاً بأن سبق اللسان اليه أو نسياناً بان قصد أو لا ثم تبين فساد قصده لأن البديل نفسه هو الغلط  
 أو النسيان بل هو لفظه ما فتبين أن الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح  
 لكن الشارح تبعاً للمصنف وكثير لم يفرقوه من الغلط (قوله لكل من القسمين) أى وللثالث أيضاً ان  
 كان أراداً ولا الأمر بأخذ النبل نسياناً وهو امم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الإرادة وان الصواب أخذ  
 المدى فدكره (قوله وهى الشفرة) بفتح الشين المعجمة هى السكين العريضة والجمع شفاك كسكة وكلاب

أى اذا لم يكن البديل منه مقصوداً فيسمى البديل بديل الغلط لانه من بديل الغلط الذى سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وخذ نيلامدى يصح  
 أن يكون مثلاً لكل من القسمين لانه ان قصد النبل والمدى فهو بديل الاضراب وان قصد المدى فقط وهو جمع مدية وهى الشفرة

كأنك ابتهاجك استهلا  
(ش) أي لا يبدل الظاهر  
من ضمير الحاضر إلا أن  
ن البدل بدل كل من كل  
فقتضى الاحاطة والشمول  
كان بدله اشتمال أو بدل  
من كل فالأول كقول  
بالي تكون لناعيـدا  
ولنا وآخرنا فاولنا بدل  
من الضمير المجرور باللام  
فونافان لم يبدل على  
حاطة امتنع نحو رأيتك  
بدله الثاني كقوله

بني ان أمرك ان يطاعا  
وما ألتفتني حلمي مضاعفا  
لمي بدل اشتمال من  
بني في ألتفتني والثالث  
قوله

عدني بالسجن والاداهم  
جلى فرجلى شدة المناسم  
يجلى بدل بعض من  
بني أو عدني وفهم  
ن كلامه انه يبدل  
ظاهر من الظاهر مطلقا  
قدم تمثيله وان ضمير  
يبدل منه الظاهر  
للقا نحو زره خالدا  
(ص)

دل المضمّن الهمز يلى  
هزرا كن ذا أسعيد

على

(ج) اذا ابدل من اسم  
ستفهام وجب دخول  
زة الاستفهام على البدل  
ومن ذا أسعيد أم على وما

ل أخيرا أم شرا ومتى قأ تينا أهدا أم بعدد  
اليانيسة من بناء من

وشفرات كسجدة وسجدات والمدي بضم الميم في المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أي متسكما  
كان أو مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وضمير الضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلا أي الاما أي بدلا جلا  
احاطة أي أظهرها بان كان بدل كل دالا على الشمول أو بدلا اقتضى بعضا الخ وسكونه عن بدل الاضراب  
يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاني بجوازه (قوله كأنك) بكسر الهمزة أي كنهذه الجملة وابتهاجك  
أي فرحك بدل اشتمال من الكاف وجلة استهلا بالسين المهملة خبران والسين والتاء زائدتان أولاهما ورة  
أي ان ابتهاجك أمالي الغلوب أو صيرها مائلة اليك ولكون المبدل منه في نية الطرح راعى في الخبر ضمير  
الابتهاج والالاقال استعملت (قوله لأولنا الخ) أي لجمعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وإرادة  
الجميع كسبحان الله بكرة وأصيل أي كل وقت وفي إعادة اللام دال على ان البدل على نية تكرار العامل كما  
هو قول الأكثر (قوله امتنع) أي عند جهور البصريين وأجازه الأخفش (قوله والاداهم) جمع  
أدهم وهو قديد الحديد رشة بش بين مججمة وثلاثة فنون أي غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر  
السين المهملة أصله خف البعير استعير لقدم الانسان بجماع الغلظ (قوله فرجلى) أي الأولى بدل من الياء  
وقيل منادى استهزاء بالموعود (قوله مطلقا) أي بدل كل أو غيره (قوله بان ضمير الغيبة الخ) قال  
الصبان أي البارز وان لم يحضر في الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز هندا أعجبني جملها كما لا يجوز  
أعجبني جالك اه وهو غير مسلم لتصريحهم في كلمة الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر  
ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لان أعجبني ماض مؤنث فلا يسند للذكر بناء على  
وجوب صحة حلول البدل محل الاول وتعجبني مضارع مبسوط بقاء الخطاب فلا يسند للظاهر وأما في نحو  
ز بدا أعجبني جاله فلا مانع من جعل جاله بدلا من الفاعل المستتر على أنه مر في عطف البيان عن السمايين  
ان صحة الاحلال غير لازمة لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فتأمل بانصاف \* واعلم انه لا يبدل  
مضمرا من مضمرا ولا من ظاهرا مطلقا الا اذا أفاد اضرابا وأما نحو قات أنت ومررت بك أنت فتوكيد اتفاقا  
وكذا رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا اياه غير مسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله  
وبدل المضمّن الهمز) أي وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام بلى الخ وكذا بدل المضمّن معنى  
الشرط بلى ان الشرطية كن يقيم ان زيد وان عمرو أقم معه وما صنع ان خير وان شر انجز به ومتى  
تسافر ان ليلا وان نهرا أتبعك وخرج بالمضمّن ماض صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يبدل بذلك  
نحو هل أحجاءك زيدا وعمرو وان تضرب أحدا زيدا أو عمرا أضربه سم ويرد على الشرط قوله صلى  
الله عليه وسلم أبعامة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أي مع أنه لم يل حرف الشرط  
والجواب أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب في الكشف أن يومئذ بدل من اذا زلت وكذا قال أبو  
البقاء ولذا لم يذكره هنا ولا في التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بان  
البدل إنما يلى حرف الشرط اذا وقع بعده فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضره مع  
انه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم من أمثلتهم ان حرف الشرط إنما يذكر في بدل  
التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث اسكونه فيهما ليس تفصيلا فتأمل (قوله كن ذا الخ) من اسم  
استفهام مبتدأ أخبره ذا أسعيد بدل من من والجملة في محل جر بالكاف لقصد لفظها (قوله ويبدل الفعل  
الخ) أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كالي العطف فيجوز ان جثنى تمش الى أكرمك قاله ابن  
هشام ثم الحق كما قاله الشاطبي محي الاقسام كما فيه قبل الكل كهذا المثال فان المجي هو نفس المشي وبدل  
الاشتمال كآية البيت الذين في الشارح فان لقي الآثام يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هي هو فهو بدل كل

والمباينة تستلزم الاحتكاك بها أو طوعا ومنه مثال المتن فان وصول قاصدا الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلقا الوصول لا يشتمل عليها أو يقال ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين اليهم بنفسه أو بوسيلة بناء على أن البديل هو المشتبه وانما ترتب قوله بمن على الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم أنه من السكرام فلا ينبغي قاصده وبديل اليه ضلحوان اصل تسجد لله برحلك ومن جعل هذا بديل اشتمال لان الفلاة تشتمل على السجود فقد ابدع لما مر من ان المراد الاشتمال بغیر السكابة والحزنية والا كان كل بديل بعض كذلك أفاده المتن وبديل الغلط جوزه سيديو به وجاعة وانقياس يقتضيه كان تطعم زيدا فكسبه جبة يشكر ك اه (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مباداة الملك أى الاتقياد اليه وعلى بشد الباء خبر ان مقدما والله نصب بنزع الخافض وهو وار القسم وان تبايعا بكسر الباء اسم ان وقوخذ بديل اشتمال من تبايعا وكذا ما فعل مطلق بتقديره مضاف أى أخذ كره أو جال أى كاره وهو أنسب بقوله طائعا (تنبيه) الدليل على ان البديل في هذه الامثلة هو الفعل وحده لاجلة الفعل والفاعل ظهورا عراب الاول من نصب أو جزم على الثاني فهو بديل مفرد من مفرد ما بديل الجملة من الجملة فكسوفه تعالى أممكم بما تملكون أممكم بأنعام وبنين لان الاولى صلة الذى والثانية بديل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

### ( النداء )

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمدفوها أكثر من القصر فلغات أربع لكن المكسور الممدود مصدر قياسى لان قياس فاعل كنادى الفعال وغيره مباحى لكن وجه الضم مع المدانة لما انتفت المشاركة في نادى كان بمنزلة الثلاثي الدال على صوت وقياسه فعال بالضم كصرخ صراخا فن راعى اللفظ كسر ومد من راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما تخفيفا وقيل المضموم اسم لامصدر والهمزة منقابلة عن واو ككساء كافى العزى وهو لغة النداء بأى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال بيا أو احدي أو خواتها والمراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل يا لله ولا تنافض في يازيد لا قبل لان يا لطلب اقباله ليسمع النهى فلم يتوجه له النهى الا بعد اقباله ولا ينادى حقيقة الا لا يميز لانه الذى تتأني اجابته وأما غيره كيا جبال ويا أرض فاستعارة مكينة حيث شبهها بالميز في النفس وباتخيل (قوله وللنادى) الاظهر فتح داله وان صح السكسر أيضا والنداء صفة من النداء وهو البعد والكاف في كانه بمعنى مثل أى مماثل معطوفة على مدخيل أى الموصولة ويا وهما محذوفان للضرورة أى وللنادى الذى هو نداء ومماثلة بالخ وانما قد هال انها أعم الادوات إذ تدخل في كل نداء ولا يقدر عند الخذف غيرها وتتعين في الجملة والمستغاث وأما هال انها أعم الادوات إذ تدخل في كل نداء ولا يقدر فانه غير لازم في ياه (قوله وأى) بفتح الهمزة مقصورة وقد تمد كفى للتسهيل فتكمل الادوات ثمانية (قوله وآ) هو همزة ممدودة (قوله والهمز) أى المقصور للنادى أى القريب (فائدة) ذهب بعضهم الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالسكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهي حرف للاستفهام وفعل أمر من الوأى وهو الودع وامم فعل بمعنى أدعو ولكنها في الثاني مكسورة ولها في ذلك نظائر صرت كفى ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج للادوات وهذه الادوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر في غير أى بالقصر ومنه المبرد أن أيا وهيا للبعيد وأى والهمزة للقريب يا للجميع وكذا ابن برهان الا انه جعل أى لا توسط وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد لا تنزله منزلة كما اشار له الشارح بقوله أو في حكمه وكذا تجرد التأكيدهما بما يتلو النداء وعلى منع عكسه للتأكيدهما عدم تأنيدهما من غير التأنيل (قوله واز بداه) واحرف نداء وندبة وزيد نادى مضموم تقدير المناسبة ألف الندبة والهاء للسكت (قوله قد يعرى) بضم الباء وشدة الراء أى يجرد من حرف

ذلك يلقى أثاما يضاعف له  
العقاب فيضاعف بدل من  
يلقى فأعرب بأعرابه وهو  
الجزم وكذا قوله

ان على الله أن تبايعا  
تؤخذ كرها وتجبى طائعا  
فتؤخذ بدل من تبايع  
ولذلك نصب (ص)

### ( النداء )

وللنادى النداء أو كانهما  
وأى وآ كذا أيانهم هيا  
والهمز لنادى والمان ندب  
أر يا وغير والذى اللبس  
ايجنب

(ش) لا يخالو المنادى من  
أن يكون مندوبا أو غيره  
فان كان غير مندوب فاما  
أن يكون بعيدا أو في حكم  
البعيد كالنائم والساهى  
أقرب ربما كان بعيدا  
أو في حكمه فله من حروف  
النداء ياء أى وآ وأيا وهيا  
وان كان قريبا فله الهمزة  
نحو أزيد أو قبل وان كان  
مندوبا وهو المتفجع عليه  
أو المتوجع منه فله وا نحو  
وازيدا وواظها - راه ويا  
أيضا عند عدم التباسه بغير  
المندوب فان التباس تعينت  
وا وامتنت يا (ص)

وغير مندوب ومضمر وما  
جامستغاثا قد يعرى فاعلم



(ش) لا يجوز حذف حرف النداء مع المنسوب نحو وازيداه ولا مع الضمير نحو يا اياك قد كفيتمك ولا مع المستغاث نحو يا زيدا وأما غير هذه في حذف معها الحرف جواز افتقار في يازيد اقبل زيدا قبل وفي يا عبد الله اركب عبد الله اركب لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل وكذلك اسم الجنس حتى ان أكثر النحويين منعه ولكن أجازوه طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا قال ومن يمنعه فانصر عاذله أي انصر من يعتدله على منعه لورود السماع به فغا ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي ياهؤلاء وقول الشاعر ذا ارعوا فليس بعد اشتعال الرأس \* س شيبا إلى الصبا من سبيل أي ياذوا وما ورد منه مع اسم الجنس قولهم أصبح ليل أي ياليل وأطرق كرا أي ياكرا (ص)

وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه فنعهدا (ش) لا يخلو المنادى من أن يكون مفردا أو مضافا أو مشبها به فان كان مفردا فلما أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة ضمير

النداء لفظا (قوله وذاك) أي التعري المفهوم من يعري (قوله والشاره) حقه أن يقول والشار به أي اسم الإشارة لانه الذي تدخل عليه بالكنه عطفه على الجنس أي في اسم الجنس واسم الإشارة أي الاسم الدال عليه من حيث انه مشار له وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه أنه ينادى مطلقا وقيد الشاطبي بغير المنصل بكاف الخطاب فلا يقال ياهذاك (قوله لا يجوز حذف الخ) أي لأن الحذف يناقض مد الصوت المطلوب في المنسوب والمستغاث ويفوت الدلالة على نداء المضمحل كونه شاذا قليلا لا يقاس عليه على الصحيح بل منعه بعضهم مطلقا وأول ما سمع منه كيا اياك قد كفيتمك وقوله

يا البحر بن أبيجر يا أنت أنت الذي طلعت عام جمعة

أبان يافيه للتنبيه وإياك مفعول المحذوف يفسره كفيتمك وأنت مبتدأ مؤكداً بآيات الثانية والذي خبره ومحل الخلاف ضمير المخاطب ما خبره فلا ينادى اتعافا وأما حديث ياهو يامن لاهو الا هو فلفظ هو في مثله اسم الذات العلمية لا ضمير وقولك يا أنالحن (قوله وكذا مع اسم الجنس) قيده في التفسير بالمبنى لانه هو النكرة المقصودة ما خبر المقصودة كيار جلا اخذ بيدي فيلزمه الحرف كافي شرح الكافية وظاهر الاشتمالي بخلاف لكن صرح المرادى بان بعضهم أجاز الحذف معه أي صار له لم يعتد به لضعفه فهذا موضع رابع يمنع فيه التعري ويزاد لفظ الجلالة لا تفوت الدلالة على النداء لانه يكون بال والمادى البعيد لا يحتاجه مد الصوت لما في الحذف والمتعجب منه لانه كالمستغاث لفظا وحكما كيا للماء والعشب تعجبان أكثرهما فالجمله سبعة وفي الإشارة راسم الجنس المعين الخلاف الذي في الشارح (قوله حتى ان أكثر النحويين منعه) أي الحذف فيهما هو ذهب البصريين وحلوا المسحوق على ضرورة أو شد وذو لحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما ما لا انصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظما ونثرا وقصر اسم الإشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر وقد قال في شرح الكافية وقول الكوفيين في اسم الجنس أصبح (قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصريون بان هؤلاء بمعنى الذين خبر أنهم وقتلون صلاته أروا اسم إشارة خبر أنهم أو عكسه وتقتلون حال (قوله ذا ارعوا) مصدر نائب عن فعله أي ياهذا انكسف عن دراعى الصبا انكفا (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشئ أي أنت بالصبح ياليل وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يافتي فلم يلتفت لقولها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه ليخلصها مما هي فيه فبجى الصبح (قوله أطرق كرا) أي ياكروا فرخم بحذف النون على لغة من لا يتنظر فتبعتها الانصاف لكونها لينازلنداسا كمناربا كياسا أي ثم قلت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأكاه حلال اجماعا كافي حياة الحيوان وهذا مثل تمامه ان النداء في القرى يضرب لمن تكبر وقد تواضع أشرف منه (قوله وابن المعرف) أي سوا مسبق أمر يفقه النداء كالعالم أو حصل به وهو النكرة المقصودة فان تعريها انما هو بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على أمر يفقه العلمية ويزيد بالنداء وضوحا لانه ينكر قبل النداء اذا المنادى قد لا يقبل التنكير كالجلالة واسم الإشارة وانما انكر عند اضافته لان مقصودها الاصلى التعريف أو التخصيص ولو بقيت العلمية لفت الاضافة وأما النداء فمقصوده الاصلى طلب الاصفاء لا التعريف فلا حاجة للتنكير سم وانما لم يجتمع النداء مع الاللا يجمع بين أداتى تعريه ظاهرتين بخلاف العلمية فانها تعري أداة ظاهرة فتدبر (قوله بن الخ) قيل حلة بناء شبهه بكاف ذلك خطابا افراد من الاضافة ورد بان النكرة غير المقصودة كذلك مع اعرابها وانما هي شبهه بكاف الضمير في نحو أدعوك خطايا وافراد تعريها هي مشابهة لكاف ذلك لفظا ومعنى فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه بالتعريف النكرة وبني على حركة ابدالنا بعروض البناء وكانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها اذا كسر يلبس بالمضاف ليه المتكلم بعد حذفها والفتح مقصودة فلان كان مفردا أو معرفة أو نكرة مقصودة بنى على ما كان يرفع به فان كان يرفع

مقصودة فلان كان مفردا أو معرفة أو نكرة مقصودة بنى على ما كان يرفع به فان كان يرفع

و يارجياون ويكون في محل  
نصب على المفعولية لان  
المنادى مفعول به في المنى  
ونصبه فعل مضمر ثابت  
يا منابه فاصل ياز بدعو  
زيد الخذف ادعو ونابت  
يا منابه (ص)

وانواضمام ما بنوا قبل  
النداء

وليجر مجرى ذى بناء  
جددا

(ش) أى اذا كان الامم

المنادى مبني قبل النداء

قد ر بعد النداء بناؤه على

الضم نحو يا هذا ويجرى

مجرى ما يجرد بناؤه بالنداء

كريد في أنه يتبع بالرفع

مراعاة للضم المقدر فيه

وبالنصب مراعاة للمحل

فتقول يا هذا العاقل

والعاقل بالرفع والنصب كما

تقول يازيد الظريف

والظريف (ص)

والفرد المنكور والمضافا

وشبهه انصب عادما خلافا

(ش) تقدم أن المنادى

اذا كان مفردا معرفة أو

نكرة مقصودة يبنى على

ما كان يرفع به وذكروا هنا

أنه اذا كان مفردا نكرة

أى غير مقصودة أو مضافا

أو مشبها به نصب فقال

الاول قول الأعمى يارجلا

خذي يدي وقول الشاعر

يا بس به صند قلبها الفارحند فها أو ماضيه بعد حذف يانه فقليل لا يبالى باللبس به (قوله بالضمة) أى ظاهرة  
أو مقصورة فيجب تقديرها في ياموسى ويا قاضى ويحذف تدوين قاض لتغايب الباء وتثبت ياءه عند الخليل  
ألم يبق موجب حذفها وتستمر محذوفة عند المبرد لانه نودى منون محذوف الياء حذف تنوينه للبناء وبقى  
حذف يانه أفاده الصبان والظاهر جريان ذلك الخلاف في يافنى (قوله يازيدان) الظاهر انه من النكرة  
المقصودة اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الابهة تنكيره ولا التزامه فى غير النداء هو صاعن العامة فكذا يعوض  
عننا تعريف النداء وما يفيد صانع الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للنكرة المقصودة  
فانما ذلك باعتبار أنه قبل التثنية كان علما (قوله يارجياون) صغره يسوغ جمعه بالواد والنون (قوله فعل  
مضمر) أى عند سيبويه وقال المبرد نصب بحرف النداء لانه مسد للفعل فعلى المنهجين ياز يدجلة الا  
أن جزأها قد مران عند سيبويه وهما الفعل والفاعل وعند المبرد سد حرف النداء مسد للفعل وحده واستمر  
الفاعل فيه لانه لما عمل عمله تحمل الضمير مثله وأما المنادى ففضلة مفعول به لانه واجب الذكر لثلاثين  
النداء (قوله حذف ادعو) أى لزوما لكثرة الاستعمال واسد الحرف مسد فى طلب الاقبال ولا يرد  
أن ادعو خبر فلا يكون أصلا للانشاء وهو النداء لجواز أن يقصد بالفاعل الانشاء أيضا ولذا كان الأولى  
تقديره ماضيا لانه الغالب فى الانشاء (قوله فى أنه يتبع بالرفع الخ) أى ولا يجوز اتباع حركته الأصلية فى  
نحو ياسيبويه ويا هؤلاء لبعدها بالانتهاء عن حركة الأعراب بخلاف الضم فانه يعرضه أشبه الأعراب  
العارض بالعامل وبهذا ينحل اللغز المشهور فى هؤلاء وكذا المحكى فيبنى على ضم مقدمه للحكاية كاعرابه فى  
غير النداء ويرفع تابعه أو ينصب كيتأبط شرا المقدم والمقدم ولا يجوز اتباع حركته الأصلية وفى قوله بالرفع  
تسامح يعلم من الفصل الآتى (قوله والمضافا) أى لغير ضمير الخطاب والافلا ينادى أصلا لئلا يلزم جمع  
خطابين لشخصين فى جملة واحدة اذ النداء خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو ممتنع (قوله عادما خلافا)  
أى فى الجملة والافتعال يجوز الضم فيها اضافته غير محضة أو كما قيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا \* الخلاف له حظ من النظر

(قوله أو مشبها به) هو ما اتصل به شئ من تمام معناه فيطول به كالصاف اما بكونه عاملا فيه رفعا أو غيره  
كيا حسنا وجهه ويا طابا العجبالا ويرفقا بالعباد وكذا يا غافلا والموت يطلبه ان جعلت الجملة حال من الضمير  
فى غافلا أو بعلقة عليه فى التسمية قبل النداء كيا ثلاثة وثلاثين وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير  
سواء وصفت بمقدور أو غيره كحكاية الغراء يارجلا كريا أقبل وكقوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده  
يا عظيما يرحى لى لى عظيم ويا حلما لا يجهل وقول الشاعر \* أدارا يحزوى هجت للعين عبدة \* لان  
النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تمة المنادى كالمعمول من العامل ولا يلزم مثل ذلك فى المعرفة  
الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لانه حينئذ مفردة مقصودة  
وان احتمل الأمران جاز وجاز ولا يرد أن النكرة تنصرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجملة  
لانه يقتضى فى المعرفة الطارئة رأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليها مع الالتماع وحده أفاده  
المصرح فى التسهيل أن الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت  
فقوله هنا وابن المعرف المفرد أى وجوباً فى غير الموصوف وجوازاً فيه قال سم وبمحصر الشبهة بالمضاف  
فيما ذكر يعلم أن الموصول فى نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضمها كما يقدر فى سيبويه (قوله أيا  
راكبالخ) ان شرطية مدغمة فى ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما  
ونجرات بلد بالين (قوله وياضارب عمرو) أشار به لارد على ثعلب فى الاضافة غير المحضة

(قوله ويأثلاثه وثلاثين) أي فيمن سميته بذلك فيجب نصبهما بالاختلاف الأول لشبهه المضاف في الطول والثاني إعطاه على المنصوب ويختص حيلة إدخال ياء إلى الثاني لأنه جزء علم كعبه شمس فان ناديت جماعة هذه عدتهم فان تم تعيين نصبتهما أيضاً وان عرفت فان أردت بهما جماعة من معينتين ضمنت الأولى لأنه نكرة مقصودة وعرفت الثاني بأن على الاختار لأنه نكرة أردت بهما معينين ولم يكتف بتعريف النداء لأن ياء تباشره ونصبته أو رفعت لأنه تابع المضموم إلا إذا أعيدت ياء فيجب ضمه بمجرد أن ألوان أو ياءهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كما في القسمية سم (قوله ونحو زيد) مفعول ضم ومفعول افتتح ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو إلحاح من زيد ولاثنين بفتح التاء من وهن من إذا ضعف أو بضمها من أهان غيره أذله (قوله إذا كان المنادى مفرداً إلخ) ذكر ستة شروط أفادها المتن بالمثال وسيأتي محترزها وبقى سابع كون المنادى ظاهراً لأعراب فتحو يا عيسى بن مريم بتعريفه فيه تقدير الضم إذا قل مع التقدير حتى يخفف بالفتح وتام وهو كون ابن مفرداً لا مثني ولا جماعاً ولا يخفى أخذهما من صنيع المصنف وموضوع المسئلة أعراب العلم الأول بالحركات حتى يصح فتحه وضمه فالتثنية والجمع على حده خارجان عن ذلك وانظر جمع التفسير كياز يود ابن بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليمهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه في ذلك إذ لا يكثر كالمفرد وقد يكون خارجاً بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط النورى في شرح مسلم كون البنوة حقيقة (قوله وصف ابن) أي أو ابنة بخلاف بنت لقله اسمها لها في نحو ذلك (قوله مضاف إلى علم) أي مذكرة ومؤنث وكذا العلم الأول كياز يدين فاطمة ويا هند ابنة زيد بالضم والنصب وغلطوا من اشتراط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفرداً أم لأصان وحقه أن يقول مضافاً بالنصب على أنه حال من ابن لأنه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الأصل وأما الفتح فاتباع لفتح ابن لكون الحائز بينهما ساكناً غير حصين أو هو فتح بنديّة على تركيب الصفة مع الموصوف فكسمة عشر أو فتح أعراب على اقحام ابن وإضافة زيد إلى سعيد لأن ابن الشخص يضاف إليه للاستهلاله وأما فتحة ابن فعلى الأول أعراب وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كما قدر في خمسة عشر وعلى الثالث لأعراب ولبناء كما في التصريح لأنه زائد لم يطلبه عامل فتقول في أعرابه على الأول زيد منادى قدر ضمه لفتح اتباعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه مضاف وعلى الثاني زيد بن منادى ٢. وضمه مقدر على ابن لحرارة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لإضافته إلى سعيد ولفظ ابن مفعول بينهما لا محل له ولا يصح بدلاً ولا عطف بيان لعدم تمام الأول بالمضاف إليه وهل يجوز كونه توكيداً لفظياً بالمرادف كما سيأتي في سعيد بعد الأوس فتكون فتحة أعراباً تأمل (قوله ويجب حذف ألف ابن خطأ) أي بالشروط السابقة كما يصرح بقوله والحالة هذه لم يقع أول سطر أو تقطع همزته للشعر والاثبت وكذا أن عدم شرط كأن لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر وابن بكر على أو فصل منه أول يمكن صفته بل بدلاً وخبراً ولو منسوخاً أو نصب باعني أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أي يا ابن بكر أو كان مستفهما عنه كهل زيد ابن بكر أو ثي الابن أو جمع أو وقع بعد معنى أو جمع كما مر مثاله ولم يضاف لاسم أبيه حقيقة بل لضميره أو لجنده أو معلمه أو للفظ ابن أو أخ مثلاً قال الدينوري في كتاب الرسم أو لقلب غلب على أبيه أو صناعة أشهر بها كجاء زيد ابن الأمير أو القاضي زاد الطبري في نظم له وألمه كعيسى بن مريم فكل ذلك ثبت فيه الألف وهو مقتضى الشروط المارة لكن مرأنهم غلطوا من شرط تذكير العلمين في مسئلة جواز الفتح وقد قال في التسهيل كل ما يجوز فتح المنادى المضموم أو يجب حذف تنوينه في غير النداء الضرورة وحذف ألف ابن خطأ اه وفي الصبيان ومثل ابن في ذلك ابنة نظير ما مر ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسماً

ويأثلاثه وثلاثين (ص)  
ونحو زيد بضمهم وافتتح من  
نحو أزيدين سعيد  
لأنهم  
(ش) أي إذا كان المنادى  
مفرداً علمياً ووصف بابن  
مضاف إلى علم ولم يفصل  
بين المنادى وبين ابن جاز  
لك في المنادى وجهان  
البناء على الضم نحو يازيد  
ابن عمرو والفتح اتباعاً نحو  
يازيد بن عمر ويجب  
حذف ألف ابن والحالة  
هذه خطأ (ص)

٢ قوله وضمه مقدر على  
ابن فيه تأمل لإضافته إلى  
سعيد فخفه أن يكون في  
محل نصب لأنه على هذا  
الوجه يكون زيد بن مضافاً  
وسعيد مضاف إليه كما إذا  
قلت يا خمسة عشر زيد  
فتأمل اه وسيأتي في  
نحو سعيد سعيد الأوس  
ما يصرح بذلك اه منه

والضم ان لم يل الين علما \* ويل الين علم قدحما (ش) أى اذالم يقع ابن بعد علم أول يقع بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع فتحه فقال  
الاول نحو يا غلام ابن عمرو ويل الظريف ابن عمرو ومثال الثاني يا زيد ابن (٧٥) أضيفا فيجب بذاه زيد على الضم في

هذه الامثلة ويجب ان يلاحظ  
أن ابن والحالة فيه (ص)  
راضم أو انصب بالاضطرار  
نونا

مما له استحقاق ضم بينا  
(ش) تقدم انه اذا كان  
المنادى مفردا معرفة  
أوكرة مقصودة يجب  
بناءؤه على الضم وذ كر هنا  
انه اذا اضطر شاعر الى  
تكوين هذا المنادى كان  
له تنوين وهو مضموم  
وكان له نصبه وقد ورد  
السمع ههنا فن الاول قوله  
سلام الله يا مطر عليها \*  
وليس عليك يا مطر السلام  
ون الثاني قوله

ضربت صدرها الى وقالت  
\* يا عديلة وقتك الارق  
(ص)

واضطرار خص جمع يا رأل  
\* الامع الله ومحكى الجبل  
ولا كثيرا اللهم التعويض  
\* وشذا اللهم في قريض  
(ش) لا يجوز الجمع بين  
حرف النداء وأل في غير  
اسم الله تعالى وما سمي به  
من الجبل الا في ضرورة  
الشعر كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا \*  
اياكما ان تعقبانا شرا  
وأما مع اسم الله تعالى  
ومحكى الجبل فيجوز  
فتقول يا الله بقطع الهمزة

أو كنية أو لقباً على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعي بوجود التنوين وثبوت الالف اذا كان العلم الاول  
مضافا كجاء أبو محمد بن زيد واختاره الصفدى بعد نقله الخلاف فيه وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء  
زيد بن عبد الله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قدحما وان لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه  
والواق فيه بمعنى أولان انتفاء أحدهما كافى في تحتم الضم والجواب عن حذف شرط حذفه اختيارا  
وهو مضى فعل الشرط في المعنى كاسيأتى في عوامل الجزم أى فالضم متحتم أو ان قدحما جوابه حذف  
فاؤه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدأ ربط بالضمير في حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة  
كأمر غير مرسى (قوله أى اذالم يقع الخ) دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول  
والفصل بينه وبين ابن كذا ذكره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كذا زيد الفاضل اذ يصدق عليه أنه لم يقع  
الابن بعد علم لان السالبة تصدق بنفى الموضوع وقوله أول يقع الخ هو مفاد محجز البيت وهو محترز شرط رابع  
أى عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلا منه أو  
عطف يمان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد ثنى أو جمع أول تكن  
البنوة حقيقة أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه (قوله يا غلام  
ابن عمرو) اعترض وجوب ضمه بان النسكرة الموصوفة يجب نصبها أو يجوز على ما مر الآن أن يقال لعلة  
وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو التركيب فلا ينافى جواز الانصب كشبيهه المضاف أفاده الصبان  
(قوله وارضم الخ) في تعبيره بالضم والنصب اشارة الى أن المنون اضطرارا يكون مبنيا اذا ضم كحاله قبل  
الاضطرار ومعر با اذ انصب رجوعا لاصل الامعاء وحيث يتعين في تابعه النصب وفي الضم يجوز معه النصب  
(قوله محاله الخ) بيان لما الاول حال منها واستحقاق مبتدأ خبره ببناءؤه متعلق به بتضمينه معنى أثبت وجهه  
المبتدأ والخبر صلة الثانية (قوله ضربت صدرها الى) أى متبججة من نجأتى مع ما لاقيت من الحروب  
على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب فالى معنى متعلق بحال محذوفة كذا كر أو بضربت  
لتضمينه معنى تعجبت وأصل أواقى وواقى جمع واقية أى حافظة فأبدت الواو الاولى همزة لماسيأتى في قوله  
وهلأ أول الواو ين ردا الخ (قوله في قريض) فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشئ قطعة سعى به الشعر  
لاقطاعه من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى أن ذكر المصنف يامثال لا يفسد مثلها باقى  
الادوات (قوله وأما مع اسم الله تعالى الخ) زاد في التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبهابه نحو يا الاسد  
شدة قبل لان تقديره يامثل الاسد خفف مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل باقى الحقيقة على أل ولا  
يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه في الاول يدل على معنى المضاف المحذوف  
وهو المثلية بخلاف هذا سم وزاد المبرد ما سمي به من الموصول المحلى بأل مع صلته كيا الذى قام وصو به المناظم  
وان منعه سيبويه فان سمي به بلاصلته منع نداؤه اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أى لان العلم  
مفارقته اذ صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء وحيث ثبتت ألف يا وجوبه بقوله ووصلها أى  
نظر الاصله وحيث ثبتت ألف يا أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع  
ثبوت ألف يا لان ما بدى بهمزة الوصل فعلا كان أو غير يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزءا من الاسم  
فتقطع في النداء أيضا ولا يجوز وصلها نظر الاصل انها كفى الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم عيم  
الخ) أى فهو منادى مبنى على ضم الهاء على المختار في محل نصب والميم عوض عن يا فإرا من دخولها على أل  
وخصت الميم لئلا يستهال بها في انزال التعريف عند حير وشدة لتسكون على حرفين كيا وأخرت تبركا بالبداءة

ووصلها وتقول فيمن اسمه الرجل منطلق يا الرجل منطلق أقبل والا كثيرا في نداء اسم الله تعالى اللهم عيم مشددة معوضة من حرف النداء  
وشذا الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله

ألزمه نصبا كآز يد ذا الحيل

(ش) أي إذا كان تابع

المنادى لا يسمو مضافا غير

مصاحب للألف واللام

وجب نصبه نحو يازيد

صاحب عمرو (ص)

وماسواه أرفع أو نصب

وأجعله

كاستقل استقار بدلا

(ش) أي وماسوى المضاف

المدكور يجوز رفعه ونصبه

وهو المضاف المصاحب لال

والمفرد فتقول يازيد

الكريم الاب برفع الكريم

ونصبه ويازيد الظريف

برفع الظريف ونصبه وحكم

عطف البيان والتوكيد

حكم الصفة فتقول يارجل

زيدوزيد بالرفع والنصب

وياقيم أجمعون وأجمعين

وأعطف النسق والبدل

غنى حكم المنادى المستقل

فيجب ضمه ان كان

مفردا نحو يارجل زيد

ويارجل وزيد كما يجب

الضم لو قلت يازيد ويوجب

نصبه ان كان مضافا نحو

يازيد أبا عبد الله ويازيد

وأبا عبد الله كما يجب نصبه

لو قلت يا أبا عبد الله (ص)

وان يكن مصحوب أل

وانت

نفيه وجهان ورفع ينتقي

(ش) أي انما يجب بناء

المنسوق على الضم اذا

كان مفردا معرفة بميرأل

فان كان بالجاز فيه وجهان الرفع والنصب

باسم الله تعالى ادل يجب كون العوض في محل المعوض منه كثناء عدة وألف ابن أما البدل فيجب فيه ذلك  
كافي ماء وماء وتعالى وتعالى فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سبويه كالأبوصف غيره  
مما يختص بالنداء وأجازه المبرد نحو قل اللهم فاطر السموات والارض سبويه على النداء المستأنف وقد تحذف  
منه أل فيصير لا هم وهو كثير في الشعر (قوله أني اذا الخ) الحدث بفتحين الامر الحادث من مكاره  
الدين والما أي نزل (تنه) تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانيا أن  
يذكرها المحبب تمكين الجواب في ذهن السامع نحو اللهم نعم في جواب أزيد قائم الثالث أن تستعمل دليلا  
على الندرة وقلة الوقوع أو بعده نحو أنا أذكرك اللهم اذ لم تدعني اذ الزيادة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول  
المؤلفين اللهم الآن يقال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا معرفة ولا مبنية لخروجها عن النداء فهي  
غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكين أو الندرة فتكون معرفة  
كالاول ولوسلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله أعلم

(فصل) (قوله تابع ذي الضم) نصب بمحذوف يفسره الزمه والمضاف صفته ودون أل حال من تابع  
أرمن ضميره في المضاف قيل ولو قال ذي البناء لشمث المثنى والجمع وأنت خير بان البناء عند المصنف لعظي  
هو نفس الحركات وما تاتى عنها فالضم الذي هو أحد أنواعه يصدق بالضمه وما تاتى عنها افتدبر والمراد الضم  
لفظا أو تقديرا كياسبيويه هذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبدل وهو النعت والبيان والتوكيد  
بقرينة ما بعده واعلم ان تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظر السكونه مخاطبا والغمية نظرا  
لكونه اسما ظاهرا كياز يد نفسك أو نفسه وياقيم كما هم أو كاهم وياذا الذي قت أو قام (قوله وجب نصبه)  
أي مراعاة لمحل المنادى ولا يجوز اتباعه للفظه لعدم تضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة  
والاجاز السكونه في نية الانفصال كيازيد صاحب عمار بزيد بالضم والنصب ومثله الشبيهة بالمضاف كما قاله الرضي وان  
صرح السيوطي بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه  
نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كافي الصبان وقد مر انه يتسامح في المعرفة الطارئة وحينئذ  
فقول الشارح يازيد صاحب عمر ومشكل من وجهين كما لا يخفى الآن يراد بصاحب الدوام وأنه غلبت عليه  
الاسمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وماسوى المضاف المذكور) أي من تابع ذي الضم  
خاصة تفرج تابع المصوب فيجب نصبه مضافا أو غيره محلى بالآل ولا الا النسق والبدل فكما مستقل لما يأتي  
(قوله والمفرد) أي عن الاضافة فقط كيازيد الظريف أو عنها وعن أل كيازيد وكنذا يارجل  
ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا المضاف اضافة غير محضة مع خلوه من أل  
والشبهة به كما مر عن الرضي (قوله برفع الكريم) فيه تسميح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لا  
اعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من أل  
والاضافة لعدم بناءه واعلم ان محل ذلك في النعت اذا كان طارئا بعد النداء أما قبله فينصب منعونه لشبهه  
بالمضاف كما مر في نصب النعت تبعاله (قوله في حكم المنادى المستقل) أي لان البدل على نية تكرار العامل  
وهو يا والعاطف كالنائب عنه (قوله فيجب ضمه) أي ضم بناء فلا ينون كما يفيد ما بعده (قوله وان يكن  
الخ) اسمها نسق ومصحوب أل خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كاستقل الخ وخص التقييد بالنسق  
لان البدل لا يكون الا خاليا من أل اذ حرف النداء مقدرا قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفع مبتدأ سوغه  
التقسيم (قوله وجهان) أي لا متناع تقدير حرف النداء قبله بسبب أل فاشبه النعت في ان العامل فيه هو  
العامل في الاول جاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحل وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا كيازيد والحسن الوجه  
قال الصبان ولا بعده فيه اه أي لان اضافته تكون غير محضة أبدا في نية الانفصال اذا اضافته محضة



والختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتقى أى يختار فتقول يا زيد والسلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى يا جبال أقرى معه والطير برفعه ونصبه (ص) (٧٧) وأياها مصحوب أل بمصد صفة

يلزم بالرفع لى ذى المعرفة وأياها الذى ورد \* ووصف أى بسوى هذا

يرد

(ش) أى يقال يا أيها الرجل ويا أيها الذى فعل كذا فأى منادى مفرد مبنى

على الضم وهما زائدة والرجل صفة لأى ويجب رفعه عند الجمهور لأنه المقصود

بالنداء وأجاز المازنى نصبه قياسا على جواز نصب الظريف فى قولك

يا زيد الظريف بالرفع والنصب ولا توصف أى

الاباسم جنس محلى بال كالرجل أو باسم إشارة نحو يا أيها أقبس أو

بموصول محلى بال نحو يا أيها الذى فعل كذا (ص)

وذراشة كأى فى الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة

(ش) يقال يا هذا الرجل فيجب رفع الرجل ان جعل هذا وصلة لندائه كما

يجب رفع صفة أى والى هذا أشار بقوله

ان كان تركها يفيت المعرفة فان لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفة بل يجوز الرفع

يقال يا سعد سعد الأوس ويأتي

لا تدخله أل (قوله والختار الرفع) أى تبع اللفظ لما فيه من مشاكاة الحركة ولكونه أكثر واختار أبو عمرو وغيره النصب لأن ما فيه أل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتسمك بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفًا على محل جبال وأجيب باحتمال أنه بالعطف على فضلا فجهله أو بسخرنا مقدرًا (قوله وأياها الخ) مبتدأ خبره يلزم ومصحوب أل مفعوله متعدي عليه وبعد وصفه وبالرفع أحوال منه أى وأياها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة لمرفوعا كأننا بعده أو مصحوب أل مبتدأ ثان خبره يلزم والجملة خبر أيها حذف رابطها أى يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل ما التا ويله بالنداء كور من أيها نداء أيها الذى أو حذف خبراً حذمه الدلالة الآخر عليه أى ورداً أيضاً وقوله بسوى هذا أى المند كور من مصحوب أل وذو الذى (قوله فإى منادى مفرد) أى مذكرة مقصودة وتكون بلفظ واحد وان ثبت صفتها أوجعت كأيها الرجلان أو الرجال لكن يختارنا نيتها لتأنيث صفتها كأيها النفس ولا يجب كما قاله الساماني (قوله وهما زائدة) أى حرف تنبيه زائد لا محل له لئلا يكتفى بغيرها عوضاً عما غابا من الإضافة كما عوضوا عنها الزائدة فى نحو يا أيها نداء وأوصت بالنداء لأنه محل تنبيه وما بالشرط لأنه يناسبه الإبهام والغلب فتح هذه الهمزة قد انضم إذا لم يكن بعدها اسم إشارة (قوله ويجب رفعه) أى تبع اللفظ لها فنيه التسامح الماروكذا يجب رفع نعتها إذا نعت كأيها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعاً للمحل كما فى الاسمونى والظاهر أن المانع من ذلك عدم السماع والافتتاح أى فى محل نصب مثلها كما اختاره الصبيان ولم يوجد مانع من مراعاته فى نعتها كما وجد فى أى (قوله لأنه المقصود بالنداء) أى وأى وصلة لندائه لا ممتنع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمهما كالأى باشره الحرف تنبيه على أنه المنادى وخصت أى بالتوصل بها لوضعها على الإبهام واحتياجها للخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة فى ذلك قام مقامها (قوله محلى بال) أى الجنسية بحسب الأصل وان صارت الآن للحضور كما نصير كذلك بعد اسم الإشارة وخرج بها العهدية كالزبدى والزائدة سواء فارت الوضوح كاليسع والسموأل أو كانت لألح الأصل كالخث أدنى العلم بالغلبة كالنجم فشكل ذلك لا يتوصل لندائه بأى ولا بذال ينادى هو مجرد من أل وأجاز فى شرح الكافية ادخال ياعلى أل الزائدة المقارنة للوضع كاليسع (قوله أو باسم الإشارة) أى بشرط خلوه من المكاف فلا يقال يا أيها ذلك الرجل خلافاً لابن كيسان ولا يشترط نعتة حيث نثنت بذى أل كما مثله الشارح وقال ابن عصفور والناظم بدليل قوله

أيها ذان كلا زاد كما \* ودعاني وأغلا فيمن دخل

بخلاف ما إذا نودى اسم الإشارة نفسه (قوله كأي فى الصفة) أى فى لزومها ولزوم رفعها وكونها بال من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة ولم يستثنه لظهور أنه لا يوصف بمثلوه يراعى فيه حال المشار إليه من جمع وغيره نحو يا هذان الرجلان بخلاف أى كما مر (قوله يفيت) بضم الياء مضارع أفات الرباعى ومفعوله الأول محذوف أى يفيت مخاطب معرفة المشار إليه (قوله ان جعل هذا وصلة لندائه) بان قصد نداء ما بعدها كقولك لعاظم بين قوم جالس إذا القائم وإذا الذى قام فان قصد نداء اسم الإشارة وحده وقدر الوقف عليه بان عرفه مخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه إذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحالته فى غير النداء (قوله فى نحو سعد الخ) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفرد أو كرمضاً إلى غيره عما كان كاملاً أو اسم جنس كيار رجل رجل القوم أو وصفاً كيا صاحب صاحب زيد خلافاً لكوفيين فان لم يصف الثانى كياز يذ لم يجب نصبه (قوله ياتيهم عدى) احتز بالاضافة عن

والنصب (ص) فى نحو سعد سعد الأوس يقتضب \* ثان وصفه واقتضب أو لا نصب (ش) يقال يا سعد سعد الأوس ويأتيهم

تيم عدى ويا زيد زيد

المعنى انما فيجب نصب الثاني ويجوز في الأول الضم والنصب فان ضم الأول كان الثاني منصوباً على التوكيد وعلى اضمار أعنى أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء (٧٨) وان نصب الأول فذهب سيبويه انه مضاف الى ما بعد الاسم والثاني مقحم بين

المضاف والمضاف اليه  
من مذهب البردانه مضاف  
الى محذوف مثل ما أضيف  
اليه الثاني وان الأصل  
يانيم عدى نيم عدى لحذف  
عدي الأول للدلالة الثاني  
عليه (ص)  
المنادى المضاف الى ياء  
المتكلم

واجعل منادى صرح ان  
يضاف اليها  
ذهب عبد بن عبد عبد  
عبد بن  
(ش) اذا أضيف المنادى  
الى ياء المنة كما فاما أن يكون  
تتبعها أو معتقلا فان كان  
معتقلا فكلمة حكمه غير  
منادى وقد سبق حكمه في  
المضاف الى ياء المتكلم وان  
كان محذوفاً جاز فيه خمسة  
أوجه أحدها حذف الياء  
والاستغناء بالكسرة نحو  
يا عبد وهذا هو الأكثر  
الثاني اثبات الياء ساكنة  
نحو يا عبدى وهو دون الأول  
في الكثرة الثالث قلب الياء  
أنها وحذفها والاستغناء  
عنها بالفتحة نحو يا عبد  
الرابع قلبها ألفا وإبقاؤها  
وقلب الكسرة فتحة نحو  
يا عبد الخامس اثبات الياء  
محركة بالفتحة نحو يا عبدى  
(ص)

تيم مرة من قرين نيم قبس وغبرهما (قوله اليعملات) جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل  
والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة واضافة زبد اليها لاشتهاره بالحداء أى الغناء طافى السير (قوله فان ضم  
الأول) أى لكونه مفردا معرفة (قوله على التوكيد) أى للأول باعتبار محله قاله المصنف وتعقب  
بأنه لا يصح توكيداً معنوياً بالياء ليس من ألفاظه ولا لفظياً لاتصاله بما لم يتصل به الأول ولاختلاف جهتي  
التعريف اذ تعريف الأول بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لا يضاف حتى يجرى من العلمية والمصنف  
أن يكتفى في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شئ (قوله والثاني مقحم) أى  
زائد بناء على جواز زيادة الأسماء والفصل به بين المتضامين كالفصل لاتحاده الأول لفظاً ومعنى وكان حقه  
ان ينون لعدم الاضافة لكونه تركباً للشاكلة وعليه ففتحة اتباع الأول فيما يظهر لانه غير مطلوب لعامل  
وصرح الأشموني بنصب الثاني توكيداً لفظياً بوافقه تفسير الحفيد الاغمام بالتأكيده اللفظي ففتحة  
أعراب وبغنى الفصل به وعدم تنوينه لما ضرو لا يصح جعله بدلاً أو بياناً كما كان في صورة الضم اذ لا يكونان  
الا بعد تمام الأول كما مر في زيد بن سعيد (قوله انه مضاف الى محذوف الخ) أى ونصب الثاني حيثئذ  
على أحد الأوجه الخمسة المذكورة عند ضم الأول وبقي مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين كخسمة عشر  
وجعل مجموعهما منادى مضافاً الى ما بعد الثاني ٧ منصوباً بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم  
الثاني واما حركة الأول ففتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم  
(المنادى المضاف الى ياء المتكلم)

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الأفصح فيما آخره ألف أو واو أو ياء غير  
مشددة كفتاى ومسامى وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحة كما مر بيانه  
وتجوز العمام حذفها في المثني والجمع اكتفاء ببيانهم ما يرده التباس الجمع حيثئذ بالمفرد المضاف للياء ساكنة  
(قوله وان كان محذوفاً) أى ومعتقلاً يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أى بشرط أن لا يكون المضاف  
وصفاً مفرداً عاملاً كياء مكرمى والاثنتين اثبات يائه مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها أما في المثني والجمع فتفتح  
فقط لأنه من المعتل (قوله وهو دون الأول) وبليه في الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفاً ثم حذف  
الألف فهو أضعفها ولذا منعه الأكثرون لكن أجازوا الأخفش والفارسي كقوله  
ولست براجع ما فات منى \* بلطف ولا بليت ولا لوانى

أى بقولى يا لها ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقدم ان سكون الياء أصل أول  
لأنه أصل كل مبنى والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بنى على حرف واحد وبقي وجه سادس وهو ضم الاسم بعد  
حذفها كالفردا اكتفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداءؤه مضاعفاً للياء كالرب والأبرين  
والقوم لانحو الغلام قرى رب السجن أحب الى وحكى يارب اغفرلى ويأثم لاتفعلى بالضم فهو منصوب  
لاضافته تقدير السك منعه ظهور نصبه مشاكلة المفرد فعلى هذا لا يجوز في تابعه الا لنصب لكن يجوز أبو  
حيان رفعه اجراءه كالفردى حكم التابع أيضاً (قوله قلب الياء ألفاً) أى لحذفها او يتوصل اليها بفتح ما قبل  
الياء ولا يجرى على قاعدة القلب والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالاضافة كأصلها وان الفتحة  
قبلها المناسبة وانصب النداء مقدراً سم (قوله وفتح) مبتدأ سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف  
الياء عطف على كسر والواو فيه بمعنى مع أى أو كسر مع حذف الياء واستمرأى اطرد خبر وأفرده على اداة

المذكور

وفتح أو كسر وحذف الياء استمر \* في يابن أم يابن عم لا مفر

(ش) اذا أضيف المنادى الى مضاف الى ياء المتكلم وجب اثبات الياء

٧ (قوله منصوب بفتحة مقدرة الخ) فيه نظر لأن المبنى اعرابه محلى لا تقديري فحقه أن يكون في محل نصب فتأمل اه منه

المذكور لان العطف بالوان أو التسمية كالوار (قوله الا في ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا بنت كافي  
التصريح (قوله فتحذف الياء منهما) أي وجوباً وأما إثباتها في قوله \* يا ابن أمي ويا شقيق نفسي \*  
وقلبها الثاني قوله \* يا ابنة عمي لا تلومي واهجي \* فضرورة (قوله ونكسر الميم) أي لتدل على الياء  
المحذوفة وهو جود من الفتح (قوله أو تفتح) هو عند الكسائي المناسبة لالف المحذوفة المنقلبة عن الياء  
فاعرابه مقدر للناسبة وعند البصريين فتح بناء التركيب الاسمين خمسة عشر وهو مضاف للياء تقديرها  
كما قاله الرضي فاعرابه مقدر لحركة البناء التركيبي ويحتمل قطعه عن الاضافة أصلاً فيقدر فيه الضم  
خمس عشرة (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبراً عن التاء (قوله يأت) أي زيادة على  
اللغات الست في ياعبدى كما يفيد قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لانه مضاف للياء المحذوفة  
المعوض عنها تاء التانيث فهي حرف اذ لم تنقلب الياء اليها كالألف ونصبه مقدر لفتح مناسبة التاء اذ هي  
تقتضي فتح ما قبلها أبداً وخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء في أنها تزداد آخر الاسم للفتح كعلامه  
وهو يناسب الابد والام وقد تبدل هاء رفقا وخطا وبهما قرئ في السبع ورسمت في المصنف بالتاء كافي  
التسهيل فالاولى موافقته (قوله بفتح التاء) هو الاقرب تبعاً لما هي عوض عنه والكسر أكثر وهو  
عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء وسمع ضمها وقد قرئ بهن فالجمله تسع لغات في نداء الابوين  
(قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الالف المنقلبة عنها وأما قوله

أيأبني لازلت فينا قائما \* لنا أمل في العيش مادمت عائداً

وقوله \* يا ابتاعك أو عسا كما \* فضرورة لكن الثاني أهون لنهابة صورة الياء المعوض عنها بل قيل  
لا ضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث  
فتكون لغة عشرة والله أعلم

#### ( أسماء لازمت النداء )

لازمت فعل ماض كضربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله وقطاع النظر عن الرسم يحتمل انه اسم  
فاعل كضاربة امامنون والنداء مفعوله أو هو مضاف له (قوله بعض ما يخص) أفاد أن هناك ألفاظاً  
أخر تختص بالنداء كابت وامت والهم (قوله وزن يا خبات) فاعل اطرد في سبب متعاقبه والامر مطف  
على وزن محذف مضافين أي واطرد اسم فعل الامر حال كونه تخبث هذا في الوزن والبناء على الكسر  
وكذا في الشروط وقوله من الثلاثي متعلق باطرد فهو راجع لهما لانه شرط في كل منهما (قوله يافل)  
بضم الفاء واللام ولا تأتي فلة بضم الفاء فقط وأصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الالف  
والنون للترخيم وكلها كنيات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشلوبين والمصنف الا ان  
الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم والاقيل للذكر فلا ولا تأتي فلان كما يعلم مما يأتي قال المصنف ولا  
ينقصان في غير النداء الا للضرورة وهو المراد بقوله هنا وجر في الشعر فل والمصنف عند البصريين ان فل  
وفلة كنياتان عن نكرتين من جنس الانسان كما أشار اليه الشارح بقوله أي يارجل وهما المختصان  
بالنداء لا يخرجان عنه أصلاً وأما الآتي في الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهما في الياء وأما فلان  
وفلانة فكنياتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلان بالنون فهما غيرهما عن مادة  
وحكما (قوله وياثومان) بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم اللؤم أي الشيخ ودناءة النفس وبمعناه  
وحكمه يامأثم وياثومان وياثومان وياثومان وياثومان وياثومان وياثومان وياثومان وياثومان وياثومان  
جاء في المدح كيا طيبان ويا مكرمان ولا يخرج عن النداء وأما قولهم رجل مكرمان وامرأ ثمانه فعل  
اضمار القول أي مقول فيه يا مكرمان (قوله وهو مسموع) أي مقصور على السماع باجماع في جميع

الا في ابن أم وابن عم  
فتحذف الياء منهما الكثرة  
الاستعمال ونكسر الميم  
أو تفتح فتقول يا ابن أم  
أقبل ويا ابن عم لأمير  
بفتح الميم أو كسرهما (ص)  
وفي النداء أبت امت عرض  
\* واكسر أو افتح ومن  
اليا التاء عوض

(ش) يقال في النداء يا أبت  
ويا أمت بفتح التاء وكسرهما  
ولا يجوز اثبات الياء فلا  
تقول يا أبتى ويا أمتى لان  
التاء عوض عن الياء ولا  
يجمع بين العوض والمعوض  
عنه (ص)

(أسماء لازمت النداء)  
وفل بعض ما يخص بالنداء  
\* أو مان نومان كذا  
واطردا

في سبب الانثى وزن يا خبات  
والامر هكذا من الثلاثي  
وشاع في سبب الذكور فحل \*  
ولا تقس وجر في الشعر فل  
(ش) من الاسماء مالا  
يستعمل الا في النداء نحو  
يا فل أي يارجل وياثومان  
للعظيم اللؤم وياثومان  
للكثير النوم وهو مسموع  
وأشار بقوله واطردا في  
سبب الانثى الى أنه ينقاس

الوصاف المذكورة كما يفيد تعبير المصنف بالطرد فيما بعدها الامفعلان في القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصفا للدم كاذكر بخلاف العلم كقطام وأما قوله أطوف ما أطوف ثم آوى \* الى بيت قعيدته لسكاع

فعلى تقدير مقول فيها بالسكاع أو هو ضرورة (قوله مبني على السكسر) اعلم ان فعال أمرا كمنزال مبني لشبهه الحرف في الجود كسائر أسماء الافعال أوله ضمته معنى لام الامر وفعال وصفا مبني لشبهه الامر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعلة كما أن الامر معدول عن افعل فهو مشبه للحرف بالواسطة وبني على حركة لانتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل (قوله وبالسكاع) أي يا خبيثة (قوله للدلالة على الامر) ذكره هذا المستطردى لمناسبة خبات في وزنه وبناءه على السكسر وشروطه لان كلا منهما لا يبنى الا من ثلاثي تام كامل التصريف فلا يثنيان من مزيد ونحو دراك من ادرك مما عي ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو ينر ويدع لعدم تمام تصرفهما (قوله يا فسن الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فاسق وغادر وأما الكع فعن الكع لانه من الكع لسكاعة كظرف ظرافة فهو الكع أي اقيم فعدل عنه الى الكع للبالغة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبت معدول عن خبيت (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله \* تدافع الشيب ولم تقبل \* والشيب بالسكسر حكاية صوت شرب الابل اطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وامسك الخ لصفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر ابلا أقبلت نزاجة متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلان أي احجز بينهم والله أعلم

(الاستغانة)

هي نداء من يخاطب من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء الا ما يمنع حذفها كما مر (قوله كيبا للرنضي) أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بأل وهو اجماع لان يالم تباشره بخلاف غيره من المناديات (قوله فيحجر المستغاث بلام) أي فهم ومعرب وان كان منادى مفرد لان تركيبه مع اللام أعطاء شبهة بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام والا فكغيره من المناديات كما سيأتي واذا كان معربا قبل النداء والابقى على بناءه كبا هذا فندامبني على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبغي كونه في محل جر باللام ويجوز في نابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يقع به وعن الرضي تميز الجر (قوله بلام مفتوحة) أي مع غير ياء المتكلم امامها فتكسر كقوله

فيا شوق ما أتيتي وبالي من النوى \* ويادمع ما أجري ويا قلب ما أصي

أجاز أبو الفتح أن يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن الصحيح ان يالي لا يقع الامستغاثا لاجله والمستغاث به مخدوف وفاقا لابن جني وهو وحده انه اختلف في هذه اللام فقل هي بقية آل والاصل يا آل زيد حذف الهمزة تخفيفا فالتفت الالب بعدها بألف يا حذف احداهما الساكنين وبقية اللام فهي اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهر فيها لا مقدر في زيد ونقله المصنف عن السكوفيين ومذهب الجمهور انها لام الجر وفتحت لما في الشارح وللفرق بين المستغاث به وله فقل زائدة لا تتعلق بشئ والصحيح انها أصلية فعند سيبويه تنتمي بفعل النداء بتضمينه معنى ما يمدى باللام كأن تجيء وقبل بحرف النداء نيابته عن الفعل ولا بد من التضمن هنا أيضا (قوله ويجر المستغاث له) أي من اجله وهو امام متصرف له فتعين اللام كقول عمر يالله لاسامين أو متصرف عليه فقد تخلفها من لاسمات التي للتعامل مثلها كقوله يالرجال ذوى الالباب من نفر \* لا يبرح السفه المردي لم ديننا

في النداء استعمال فعال مبني على السكسر في ذم الانثى وسبها من كل فعل ثلاثي نحو يا خبيث ويا فاسق وبالسكاع وكذلك ينقاس استعمال فعال مبني على السكسر من كل فاعل ثلاثي للدلالة على الامر نحو زل وضرب وقتال أي ازل واضرب واقتل وكثرا استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكور نحو يا فسقى ويا غدر ويا لكع ولا ينقاس ذلك وأشار بقوله وجوزي الشعر فل الى أن بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله

في لجة أمسك فلانا عن فل (ص)

(الاستغانة)

اذا استغاث اسم منادى خفضا

باللام مفتوحا كما للرنضي (ش) يقال يا زيد لعمر و فيحجر المستغاث بلام مفتوحة ويجر المستغاث له بلام

وافتح مع المعطوف ان  
كررت يا

وفي سوى ذلك بالكسر  
اثنا

(ش) اذا عطف على  
المستغاث مستغاث آخر

فاما ان تكرره معه يا أولا  
فان تكررت لم تفتح

نحو يا يزيد يا عمرو ليكر  
وان لم تكرر لم بالكسر

نحو يا يزيد يا عمرو ليكر  
يلزم كسر اللام مع المستغاث

له والى هذا اشار بقوله  
وفي سوى ذلك بالكسر

اثنا أي في سوى المستغاث  
والمعطوف عليه الذي

تكررت معه يا كسر اللام  
وجوبا فتكسر مع

المعطوف الذي لم يكرر  
معه يا ومع المستغاث (ص)

ولام ما استغاثت عاقبت  
الف

ومثله اسم ذر نجب ألف  
(ش) تحذف لام المستغاث

ويؤتى بألف في آخره عوضا  
عنها نحو يا يزيد عمرو

ومثل المستغاث المتعجب  
منه نحو يا لداهية

ويا لداهية فيجبر بلام  
مفتوحة كما يجبر المستغاث

وتعاقب اللام في الاسم  
المتعجب منه ألف فتقول

يا عجباً لزيد (ص)  
(ش) لندبة

للمنادى اجعل المنادى وما  
نكر لم يندب ولا ما بهما

ويندب الموصول بالذي اشتهر  
كبير زمزم بلى وامن حفر (ش)

(قوله مكسورة) أي على أصل لام الجر مع المظهر أمام المضمر فتفتح كيان بذلك الاسم مع ياء المتكلم على ما مر واذا قلت يالك احتمل ان الخطاب مستغاث به وله معنى متممة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوك لن يدفالكلام جلتان وقيل بفعل النداء أو بيا النائية عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أي مدعوا لزيد فهو جلة واحدة (قوله وافتح) مدعوله ضمير اللام مجذب وفارغوله مع المعطوف أي مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أي في سوى المستغاث الخ) أقاد ان اسم الإشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالنداء كور فيقيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلاية وبالمستغاث له كررت يا أم لا ولا يصح ارجاءه للتكرار المفهوم من كررت ولا المعطوف مع التكرار لئلا يشبه المستغاث الأول فيناض قوله باللام مفتوحا مع ان أولها يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله ألف) مدعوله عاقبت وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أو فاعله والمفعول محذوف أي عاقبت ألف أي تاريتهم من العقبة وهي الذوبة فشكل يحكي ونوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما وقيل يحلونها في جعل كالمندى في الحسب كقوله

ألا يا قوم يا عجب العجب فتقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصب مقدره يصح ضمها بقطعة عن الاضافة أصلا (قوله يا زيدا) الظاهر انه حيفتني على ضم مقدر للنسبة ألف في محل نصب على النداء قياما على ما صرح به الشاذلي من ان المفرد مع ألف الندبة ضمه مقدر أفاده سم ويس فيجوز في تابعه الرفع تباعا لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضى والجامي من بئانه على التفتح ومنع الرفع في تابعه صيان فان لحقت ألف مضافا كما غلام زيدا أظهر نصبه في الأول وقيل الجر في الثاني للنسبة أي أوجهه لظاهر أن تكون بعد نونهما وانهما بينهما على ما مر فبان به من ألف أو وار فيقال يا زيدا ويا زيدا يندبنا فتأمل (قوله نحو يا لداهية) أي تعجبا من عظمة وقولهم يا لدا والعجب تعجبا من كثرهما وظاهر كلامه ان الاستغانة غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويعتدل أنهم باقية مع اشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغانة حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضى بل تنزيلا فاذا قلت يا لداهية فكانك تناديه وتقول احضر حتى يتعجب منك ويا لداهية احضر حتى يروك فهذا وقتك فاللام مفتوحة شاهة في الازيد ويجوز كسرها باعتبار ان المستغاث له والمستغاث محذوف أي يا لداهية للتعجب واللام بالنداء أي فان أي بالألف تعين الاعتبار الأول (خاتمة) اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز الخاقهاء السكت كاسيأتى في الندبة والله أعلم

(النسبة)

هي بضم الذون افعلة مصدر تذب المبت اذا ناح عليه وعدد خصاله أو كثر من يشكك بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفاندها المتفجع عليه والتوبيخ منه (قوله بالنداء الخ) يشير الى أن المنادى ليس منادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم أجازوا ندب المضاف الى ضمير الخطاب كواغلامك مع منع ندائه لما مر نصريح ونقل الغارضي عن ابن يعيش انه منادى ويمكن الجمع بما صرح به الرضى من انه منادى مجازا للاحقية فاذا قلت يا عجباً فكانك تقول له أقبل فاني مشتاق اليك واخترناه احضر حتى يروك النام فيعذروني فيك (قوله ولا ما بهما) عطف على الضمير المستتر في ندب للفصل بالا على حد ما أشر كنا ولا أبأوبا (قوله ويندب الموصول) في قوة الاستثناء من المبهمة كما بينه الشارح (قوله بالذي) متعلق بالموصول لا يندب وقوله اشتهر أي به خذف العائد لجره بمجر الموصول وان لم يتحد عامل الحرفين لانه غير شرط عند المنصف كما نقله عنه الشاذلي أفاده السجاسي (قوله كبر زمزم الخ) مثال للموصول بما اشتهر به ويثر بالنصب على حكاية مفعوليته لحفر وقوله في الخ حاله وأصل زمزم زم زم بثلاث ميمات أبدلت



المنسوب هو المتفجع عليه نحو واز يدها والمتوجع منه نحو واظهره ولا ينسب الا المعرفة فلا تنسب النكرة فلا يقال وارجله ولا المبهم كاسم  
 الاشارة نحو واذهبه ولا الموصول الا ان كان خاليا من ال واشتهر بالصلة كقولهم وامن حفر بئر زمناه (ص)  
 ومنتهى المنسوب صلة بالالف \* متاوها ان كان مثلاً حذف كذا تنوين الذي به كل \* من صلة وغيره انلت الأمل  
 (ش) تلحق آخر المنادى المنسوب ألف (٨٣) نحو واز يدا لا تبعد ويحذف ما قبلها ان كان ألفاً كقولك واموساه حذف ألف

موسى وأنى بالالف للدلالة  
 على الندبة أو كان تنويناً في  
 آخر صلة أو غيرهما نحو وامن  
 حفر بئر زمناه ونحو  
 يا غلام ز يده (ص)  
 والشكل حتماً أوله بحجاسا  
 \* ان يكن الفتح يوهـم  
 لا بسا

(ش) اذا كان آخر  
 ما تلحقه ألف الندبة فتمتحة  
 لحقته ألف الندبة من غير  
 تغيير لها فتقول واغلام  
 أجده وان كان غير ذلك  
 وجب فتحه الا ان وقع في  
 لبس فمثال ما لا يوقع في  
 لبس قولك في غلام زيد  
 واغلام ز يده وفي زيد  
 واز يده ومثال ما يوقع  
 فتحه في لبس واغلامهوه  
 واغلامكيه وأصله واغلامك  
 بكسر الكاف واغلامه  
 بضم الهاء فيجب قلب  
 ألف الندبة بعد الكسرة  
 ياء بعد الضمة والاولئك  
 لولم تفعل ذلك وحذفت  
 الضمة والكسرة فتمتحت  
 وأثبت بألف الندبة فقلت  
 واغلامكاه واغلاماه  
 لا تلبس المنسوب المضاف

الثانية زاي (قوله المتفجع عليه) أي لفقه حقيقة أو تنزيلاً كقول عمر حين أخبر بحرب أصاب بعض  
 العرب واعمره واعمره (قوله والمتوجع منه) هو اما سبب الالم كوامصيبته واحزنه واما محله كواظهره  
 وارأساه وقيل هذا يسمى المتوجع له (قوله الالمعرف) أي بالعلمية أو بالاضافة أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلو  
 من ال كافي المادى (قوله فلا تنسب النكرة) أي لفوات غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المنسوب وهذا  
 في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصيبته وان جهات المصيبة قبل ومثله المتوجع له كواظهره  
 لكن يمكن ان يضاف لباء المتكلم محذوفة (قوله لا الموصول) الأولى والموصول ليسكون مثلاً ثانياً  
 لهم لانه منه ومنه أيضاً الضمائر أي فلا يقال واز يده ولا واهم قائم لعدم تعيينها الا اذا جعل شيئاً من ذلك  
 عاموا واشتهر (قوله وامن حفر الخ) واحرف نداء وندبة ومن منادى منسوب وضمه مقرر لسكون البناء  
 الأصلي لان الموصول من المفرد كاسم والحاق الألف لم يؤثر فيه شيئاً لعدم اتصاله بوجه حفر صلتة وزمزم  
 ان اعتبر من كرا كالفليب أو المسكان فنصرف فنصرف فيه كسرة الجر لمناسبة الألف أو مؤنثا كالبئر فبئر  
 منصرف وتندبر فيه الفتحه نيابة عن الكسرة وأما الموجودة فلمناسبة الألف (قوله ومنتهى المنسوب)  
 أي حقيقة أو حكماً كإليه فانها في حكم الآخر (قوله صلة بالالف) أي جوازاً كإسباني (قوله متاوها)  
 أي الذي قبلها وهو آخر المنسوب ان كان ألفاً مثلاً حذف اذا لا يمكن اجتماعهما فالحذف آخر المنسوب لا ألف  
 الندبة لانه أنى به الغرض (قوله كذا الخ) أي كحذف مثل الألف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذي  
 تسكمل به المنسوب لاجلها أيضاً فالصلة جرت على غير صاحبها لان فاعل كل ضمير المنسوب في البيت الأول  
 وهاء به للندبة لا للتنوين وقوله من صلة الخ بيان للندبة وسكت عن تنوين المنسوب نفسه لانه ان كان مفرداً  
 فلا تنوين فيه والا فالتنوين فيما تسكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي  
 والاسنادى وكل ذلك داخل في كلامه وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلو الألف  
 له فتقول وثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك (قوله ان كان ألفاً) أي لينة سواء كانت جزء كلمة كالمقصود  
 أو كلمة متقلة كالألف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهزنة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة كوازكر يا آه  
 وأجاز الكوفيون حذفها فتحذف الألف قبلها أيضاً لتقاء ألف الندبة (قوله وأموساه) مبنى على  
 ضم مقدر للتعذر كما كان قبل الندبة على الألف المحذوفة لاتقاء الألفين والألف الموجودة للندبة والهاء  
 للسكت وأنى بهاني هذا دون ما قبله ليعرف انها ألف الندبة لا الأصلية وأجاز الكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا  
 يا موسياه (قوله تنويناً) أخرج نون المثني والجمع فلا تحذف بل يقال واز يدها واز يدونه وبنينان  
 على الألف والواو كانداء المحض وألف الندبة لم تؤثر فيها شيئاً لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله  
 والشكل الخ) المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف أي ان كان قلب تلك الحركة فتحته لمناسبة الألف  
 موقعاً في لبس وجب بقاؤه وتقاب الألف حراً فحجاسا لم يفتحه أوله أي أتبعه والهاء مع مفعوله الثاني وبحجاسا  
 الأول أي اجعل الجانسان تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لا تابع (قوله لا بسا) من لبست

الى ضمير المخاطبة بالمنسوب المضاف الى ضمير المخاطب والتبس المنسوب المضاف الى ضمير الغائب  
 بالمنسوب المضاف الى ضمير الغائبة والى هذا أشار بقوله والشكل حتماً الى آخره أي اذا شكل آخر المنسوب بفتح أو بضم أو بكسر فأوله بحجاسا  
 لمن واو ياء ان كان الفتح موقعاً في لبس نحو واغلامهوه واغلامكيه فان لم يكن الفتح موقعاً في لبس فافتح آخره وأوله ألف الندبة نحو  
 واز يده واغلام ز يده (ص)

واوقفنا زدهاء سكت ان ترد \* وان تشأنا لدوا لها لا نزد (ش) أي اذا (٨٢) وقف على المندوب لحقه بعد الألف

هـاء السكت نحو وان يدهاء  
أو وقف على الألف نحو  
وان يدها ولا تثبت الهاء في  
الوصل الاضرورة كقوله  
ألا يا عمر وعمره

وعمر وبن الزبيره

(ص)

وقائل واعبد يا واعبد

من في النداء اذا ساكون  
أبدى

(ش) أي اذا نذب المضاف

الى ياء المنكلم على لغة من

سكن الياء قبل فيه واعبد يا

بفتح الياء والحق ألف

الندبة أو يا عبد يا بحذف

الياء والحق ألف الندبة

واذا نذب على لغة من

يحذف الياء ويستغني

بالكسرة أو يقلب الياء

ألفا والكسرة فتحة أو

يحذف الألف ويستغني

بافتحة أو يقلبها ألفا

وبقيها قبل واعبد يا ليس

الا اذا نذب على لغة من

يتفتح الياء يقال واعبد يا

ليس الا فالحاصل انه انما

يجوز الوجهان أعني واعبد يا

وواعبد يا على لغة من سكن

الياء فقط كما ذكر المصنف

(ص)

(الترخيم)

ترخيا الحذف آخر المنادي

كياسعا فيمن دعا سعادا

(ش) الترخيم في اللغة

ترقيق الصوت ومنه قوله

الامر عليه خاطته (قوله هاء سكت) ونسبى هاء الاستراحة (قوله وان تشأنا) تصرح بما علم من  
قوله ان ترد بالنسبة للهاء لا للدالان قوله صله بالألف يوهم وجوبه فتنبه هـ على عدم وجوبها مطلقا وقيل  
تجوز ان نذب بياء لا يتبس بالنداء المحض ثم ان نذب المفرد بالألف فكالمنادي فيظهر رضه في نحو وان يدها  
وامعديكرب ويقدر لحركة البناء الاصل في واسيبويه والحكاية في واغام زيدا ونذب بالألف قدر رضه في  
الجميع لكن في الاولين لمناسبة الألف وفي الأخيرين بحتمل انه كذلك واهم مقدر لحركتي البناء الاصل  
والحكاية المحذوفين لأجل الألف كما كان قبلها قال الصبان والاول أظهر لأن اعتبار الملفوظ به أولى من  
المحذوف ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعاً للضم المقدم مع الألف والنصب على المحل كما في الاستغاث وأما المضاف  
وشبهه كواغلام زيدا واطالعا جلاسه فخره الأول منصوب مطلقا كالنداء المحض ويقدر اعراب الثاني مع  
الألف لمناسبة نواحيها في المضاف لياء المنكلم (قوله ألا يا عمر وعمره) من المزج وعمر والاول مندوب  
مبنى على الضم الظاهر والثاني نأ كيدله راس فيه حرف ندبة لئلا ينكسر الوزن بل الواو بينهما هي واو  
عمر والاول والشاهد في عمره لان العروض محل الوصل لافي قوله وعمر وبن الزبيره لان آخر البيت محل  
وقف وقديقال لاشاهد في الاول أيضا لان العروض المصرية في حكم الضرب (قوله وقائل) خبر مقدم  
ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلته والياء مفعول أبدى وذاسكون حال منها (قوله واعبد يا) بفتح الياء لاجل  
ألف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبني على ساكون مقدر لمناسبة الألف  
(قوله أو يا عبد يا) أي لا لتفاتها ساكنة مع ألف الندبة فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف  
فهو مضاف تقدير ارضيه مقدر بالمناسبة الألف الموجودة والياء المحذوفة نظير ماسر (قوله واعبد يا ليس  
الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الألف المنقلبة عن الياء على الثالث (قوله  
يقال واعبد يا) ولا عمل فيه سوى محيى الألف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم

(الترخيم)

اطلاقه على الحذف الآتي تسمية قديمه روى لما قرأ ابن مسعود ونداد يا مال قال ابن عباس ما كان أشغل  
أهل النار عن الترخيم فاستعبد هذه القراءة لان الترخيم انما يكون في مقام الانبساط ونحوه اذ هو تحسين  
للفظ وهم في شغل عن ذلك بعقابهم لكن قد توجه به انه ليس تحسينا بل لشدة ضعفهم يجوزون عن اتمام  
الكلمة وهذه القراءة رد على من أنكروا وحذف بعض الكلمة المسمى بالانقطاع في القرآن وكذا  
بفواتح السور ان جعل كل حرف من اسم من أسماء تعالى أفاده في الاتقان (قوله ترخيا) نصب على انه  
مفعول مطلق لا حذف على حد قدمت جلوسا لان الترخيم بمعنى حذف آخر المنادي أو صدر نائب عن اللفظ  
بفعله في الطالب أي رخم ترخيا وحذف الخ تأ كيدلفظي بالساوي أحوال مؤكدة من فاعل احذف لا من  
المنادي لان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف أو ظرف لا حذف بحذف مضاف أي وقت ترخيم لكن  
يلزم على هذا وما قبله تحصيل الحاصل اذ المعنى رخم حال كونك مرخيا أو وقت الترخيم الا أن يقدر مريدا  
لترخيم ووقت ارادته وأما جعله مفعولا له ففيه تعليل الشيء بنفسه مع انه ليس قلبا فان قدراودة صار المعنى  
رخم لا رادة الترخيم وفيه رككة بخلاف ما قبله (قوله لها بشر الخ) بعده

وعينان قال الله كونا فكاكتا \* فعولان بالألأباب ما تفعل الخمر

فالهم اذ الرمة في قصيدة أو لها

ألا يا سلمى يادارمى على البلى \* ولا زال منها لاجر عاتك القطر

والخواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كافي القاموس والمراد هنا نواحي الكلام أي أطرافه  
وخصها بالدكر لان تشويق السامع لاول الكلام وآخوه أكثر أو على عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء

لها بشر مثل الحرير ومنطق \* رخيم الخواشي لاهراء ولا نزر

أي رقيق الخواشي وفي الاصطلاح

حذف أو آخر السكلم في النداء نحو يا سعاد الأصل يا سعاد (ص) وجوزنه مطلقا في كل ما \* أثبت بالهاء الذي قدر خما  
 بحذفهم أو فرقه بعد واحد لا \* ترخيم ما من هذه الها قد خلا الال رايعي فافوق العلم \* دون إضافة واسناد متم (ش) لا يخلو المندى  
 من أن يكون مؤثبا بالهاء أو لا فان كان (٨٤) مؤثبا بالهاء جار ترخيمه مطلقا أي سواء كان علما كفاظمة أم غير علم كجارية

زائد على ثلاثة أحرف كما مثل  
 أو على ثلاثة أحرف كشاة  
 فتقول يا فاطم ويا جاري ويا شاة  
 ومنه قولهم يا شاة ادجني  
 بحذف تاء التانيث  
 للترخيم ولا يحذف منه بعد  
 ذلك شيء آخر إلى هذا  
 أشار بقوله وجوزنه  
 إلى قوله بعد وأشار بقوله  
 واحظ إلى آخره إلى القسم  
 الثاني وهو ما ليس مؤثبا  
 بالهاء فذكر أنه لا يرخم إلا  
 بشروط الأول أن يكون  
 رابعيا فذكر الثاني أن  
 يكون علما الثالث أن لا  
 يكون مركبا تركيب إضافة  
 ولا اسناد وذلك كتمان  
 وجهه فتقول يا عثم ويا  
 جهم وخرج ما كان على  
 ثلاثة أحرف كزيد وهو  
 وما كان على أربعة أحرف  
 غير علم كقائم وقاعد وما  
 ركب تركيب إضافة كعبد  
 شمس ومالك تركيب  
 اسناد نحو شاب قرنا هافلا  
 يرخم شيء من هذه وأما  
 ركب تركيب مزج فيرخم  
 بحذف عجزه وهو مفهوم  
 من كلام المصنف لأنه لم  
 يخرج منه فتقول فيمن  
 اسمه مدد يكرب يا مدد  
 (ص)

عن كانه يلزم عادة من الاحاطة بالاطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن رفته كاهراء بضم الهاء  
 وتخفيف الراء أي كثير وزر ضده أي كلامها مع رفته ولطافته متوسط بين السكثرة المحملة والقلة المحملة (قوله)  
 حذف أو آخر الخ) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثاني ترخيم الضرورة وسيأتي هنا أيضا والثالث  
 ترخيم التصغير الآتي في باب التعريف العام لها حذف أو آخر السكلم على وجه مخصوص (قوله مطلقا)  
 سيأتي تفسيره وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم (قوله وفرة بعد) أي لا تحذف منه شيئا بعد حذفها  
 ولو كان قبلها لين زائد رابع كإطاني أو طاة وأجاز سيمويه ترخيمه ثانيًا أن تبقى بهد الهاء أربعة فذكر  
 وجعل منه \* أحار بن بدر قسوليت ولاية \* أي حارثة (قوله فافوق) بالضم أي فوقه (قوله العلم)  
 بدل من الراعي ودون إضافة حال من الراعي (قوله تم) اسم مفعول نعمت لا سنداد أي ودون اسناد تام  
 قال سمر وكانه - تترد به عن النسبة الإضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دين إضافة فيبدان  
 الإضافة تمنع الترخيم كلاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم  
 المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجي والاف هو بيان للواقع (قوله أي سواء كان علما الخ)  
 بيان لمراعاة الاطلاق اشارة الى انه لم يرد الاطلاق السكلي بل عن بعض القيود المذكورة بقوله الال رايعي  
 الخ فان شرط الترخيم في ذى الهاء وغيره أن لا يكون مضافا كطالعة الخير وعبد الله ولا شبهه كطالعة جبلا  
 وتلاتا ثلاثين ولا إذا اسناد كقامت فاطمة وبرق نكره ولا نكرة غير مقصودة كيا صراة أو يارب جلا خندا  
 يبدى ولا يختص بالنداء كفل وفلة ولاه بنيا قبله تخمسة عشر وحانام ولا مستغنا ولا مندوب فكل ذلك  
 لا يرخم وان كان بالهاء وأما شرط كونه رابعيا وعلمًا فخص بالجزء فراد المصنف الاطلاق عن هذين  
 فقط (قوله يا شاة ادجني) أي أقبلي في البيت من قولهم دجن يدجن دجونا إذا قام وشاة داجن إذا ألفت  
 البيوت ولم تسرح مع النعم وشاة البصر لأنه مفرد أصله شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه ان لقبها ساكن كهذا  
 المثال أما شاة بالجمع شاة وأصلها شوهة جمعها على شياء وتصغيرها على شوية فلبت وارهأ ألفا ثم حذف  
 هاؤه وقصد تعويض التاء الموجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالجزء  
 (قوله وما كان غير علم) أي سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذ عند الأكثر قولهم يا صاح يا غنظ  
 واطرق كرا في صاحب وغنظ مفروق وان وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة عن التاء وعليه فلا  
 شذوذ (قوله الذي لا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذي يحذف أي احذف الحرف الذي تلاه الآخر  
 فاصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز للعلم بان الآخر نال لامتلا (قوله ان زيد الخ) يشمل المثني وجمي  
 التصحيح أعلاما فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله ويتمتع بقاء الألف في هذات لأن تاء ليست للتأنيث  
 حتى يوفر بعدها اه فإرضى (قوله ليننا) حال من الضمير زيد وهو مخفف لين كما قاله المكيودي فهو  
 بفتح اللام ويجوز كسرهما مصدر أي ذالين واعلم ان حروف راي ان سكنت بعد حركة نجاسها سميت  
 حروف علة ولين ومكسكال ويقول ويبيع أو بعد حركة لانجاسها سميت حروف علة ولين فقط كقرون  
 وغريق أو تحركت فعلة فقط فكل مدلين وكل لين علة ولا عكس فالألف حرف مددائم لأنها دائما كنية  
 بعد فتحة إذا علمت ذلك فقول المصنف سا كنا وصف كاشف للين والأولى مد البديل ليننا فيفيد اشترط أن  
 يكون قبله حركة نجاسه لفظا كمنصورا وتقديرا كصطفون ويخرج به نحو قرون فان فيه الخلاف الذي  
 ذكره (قوله بهما) متعلق بقى البناء للجهول أي اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنوين

ومع الآخر حذف الذي تلا \* ان زيد ليننا سا كنا مكمل  
 أربعة فصاعد أو الخلفي \* وادو يا بهما فتح في (ش) أي يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله ان كان زائدا لينة أي حرف لين سا كنا  
 رابعا فصاعدا وذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين فتقول يا عثم ويا نص ويا مسك فان كان غير زائد

كخجتهار أو غير لين كغرعون أو غير سا كن كغزورا أو غير رابع كجيدلم يحز حذفه فتقول يا غنوا يا غنوا يا غنوا وأما فرعون ونحوه وهما كان قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة كغريق ففيه خلاف فذهب الفراء (٨٥) والجري أنهما يعاملان معاملة مسكين

و منصور فتقول عندهما  
يا فرع ويا غرن ومنه  
غيرهما من النحويين  
عدم جواز ذلك فتقول  
عندهم يا فرعو ويا غرن  
(ص)

والجواز حذف من مركب  
وقل

ترخيم جلة وذاعمر وقل  
(ش) تقدم ان المركب

تركيب مزج يرخم وذك  
هنا أن ترخيمه يكون  
بحذف محزه فتقول في

معدى كرب يا معدى  
وتقدم أيضا ان المركب

تركيب اسناد لا يرخم  
وذكر هنا انه يرخم قليلا

وان عمرا يعني سيدويه  
وهذا اسمه وكنيته أبو

بشر وسيدويه لقبه نقل  
ذلك عنهم والذي نص عليه

سيدويه في باب الترخيم أن  
ذلك لا يجوز وفيهم المصنف

عنه من كلامه في بعض  
أبواب النسب جواز ذلك

فتقول في تأبط شر يا تأبط  
(ص)

وان نويت بعد حذف  
ما حذف

فالباقى استعمل بما فيه ألف  
واجعله ان لم تنو محذوفا كما

لو كان بالآخر وضعهما

فيما يظهر لانه نوع غير ما تقدم والجملة صفة لوارو يأتى اذا اتبع بالوارو الياء فتح أى جعل تابعين له مع سكوتها  
ففي جواز حذفها مع الآخر خلف (قوله كخجتهار) أى لان ألفه منقلبة عن أصل اذا أصله مختبر بفتح  
الياء أو كسرهما (قوله أو غير لين) كغرعون جعل اللين بمعنى المد فاستخرج به ما ذكر وفيه نظر يعلم مما صر  
وأما اللين بمعناه المتقدم فيخرج به نحو شمال فان همزة زائدة وليست ليناً كما يخرج نحو فتقور لتحرك  
واوه واللين لا يكون الا ساكناً (قوله كغزورا) بفتح القاف والنون وشداوار آخره راء هو الصعب  
اليابس من كل شئ ومثله هبب بفتح الهاء والموحدة وشدا تحتية تغاء وهو الغلام السمين الممتلئ علما  
(قوله كغريق) بضم الغين المججمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء (قوله  
ففيه خلاف) محذوف في غير جمع المقصور بالوارو الياء كصطفون ومصطفين علمين فانه تحذف منه الوار والياء  
مع النون قولاً واحداً للوجود الضم والكسر قبلهما تقدرا (قوله وقل) فعل ماض من القلة وترخيم جلة  
فاعله (قوله وذاعمر واخل) ذا اشارة لترخيم الجملة وهو امام مفعول مقدم لنقل أو مبتدأ خبره الجملة بعده  
حذف رابطها أى نقله (قوله ان المركب المزجى يرخم) شمل نحو سيدويه وخمسة عشر فتقول يا سب  
ويا خمسة بحذف الجوز ومنع الأول الكوفيون والثاني الفراء ويشكل على الجواز فيهما ما صر من ان  
شرط المرخم عدم البناء الا ان يكون فيه خلاف أو يستثنى منه بناء المركب المزجى ولم يسمع ترخيمه مطلقا  
ولومعربا وانما قاسه النحويون على ما فيه ناه التأنيت لان محزه يشبه ما في فتح ما قبله غالباً وحذفه للندب  
وغير ذلك (تنبيه) اذا رخت اثنا عشر واثنا عشر علمين حذف الألف مع الجوز وكذا الياء في اثني  
عشر فتقول يا ابن ويا ابنك كما تحذفهما مع النون في اثنان واثنين لانها لين زائدة والجزء هنا بمنزلة  
النون من اثنين ولذلك لا يضافان وكما مر بين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله في أبواب النسب)  
أى حيث قال فيه افتة قول في النسب الى تأبط شر تأبطى لان من العرب من يقول يا تأبط اها فادان ترخيمه  
لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالنون وما مفعول نويت أى اذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقى ملتبساً  
بما أى بحاله الذى ألف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو اعتلال والحاصل أن المرخم اما أن  
يحذف منه حرف كسعاد أو حرفان كروان والمثنى والجمع أو كله كعمدى كرب وخمسة عشر وتأبط شر أو كله  
وحرف كاثنا عشر والباقى بعد الحذف امام مفتوح كبروان ومصطفون أو مضموم كمنصور وقاضون أو مكسور  
كحرف وقاضين أو ساكن صحيح كقطر أو معتل كشمود فكل ذلك على هذه اللغة يبنى على ضم مقدر  
على آخر المحذوف الاثنا عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو المحذوفين ويستعمل الباقى في جميعها بحاله  
قبل الحذف الا اذا كان سكونه عارضا للادغام بعدد كضار ومحاج فيحرك بحركة أصله من كسرى  
اسم الفاعل أو فتح في المفعول والاجمع المعتل كصطفون وقاضون فبالله الحرف الذى كان حذف  
لالتقاء ساكنهما مع واد الجمع أو يائه لزال سبب الحذف فتقول يا مصطفى ويا قاضى برد الألف والياء واختار  
في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقدرا اما على لغة من لا ينتظر فيعين لرد فطها لا تتفاء السبب لفظاً أو  
تقدير السكن لزم عليه التباس الجمع بالمفرد فقياس ماسياً من مراعاتهم عدم اللبس استناع ترخيمه الا على  
اللغة الأولى بلارد وعن الرضى ما يؤيده فتقول يا مصطفى بالفتح مطلقاً ويا قاضى بالضم في قاضون وبالكسر  
في قاضين أفاده الصبان (قوله كالأول) في موضع المفعول الثانى لاجله وما زائدة ولومصدرية وهو أولى

فقل على الاول في عموديا نحو ويأتى على الثانى بيا (ش) يجوزى المرخم لغتان احدهما أن ينوى المحذوف منه والثانية أن  
لا ينوى ويعبر عن الاولى بالغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقى بعد  
الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر ويا حارث يا حارث

لا ينتظر عامل الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر السكامة وضعا فتبينه على الضم

وتعامله معاملة الاسم التام فتقول يا جعف ويا حار وياقط بضم الفاء والراء والطاء وتقول في نمود على لغة من ينتظر الحرف يأتي بواو ساكنة وعلى لغة من لا ينتظر تقول يا ثمي فتقلب الواو ياء والضممة كسرة لانك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة الا ويجب قلب الواو ياء والضممة كسرة (ص)

والترم الاول في كسامة وجوز الوجهين في كسامة (ش) اذا رخم مافيه تاء التأنيث للفرق بين المذكور والمؤنث وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف فتقول يا سلم بفتح الميم ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر فلا تقول يا سلم بضم الميم لئلا يلتبس بنداء المذكور وأما ما كانت فيه التاء للفرق فيرخم على اللامتين فتقول في مسامة علسا يا سلم بفتح الميم وضمها (ص)

ولا ضطرار رخو دون ندا \* مالا ندي صلح نحو أجداد (ش) قد سبق أن الترخم حذف أو آخر الكلام في النداء وقد يحذف للضرورة آخر السكامة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء كاجد ومنه قوله لنعم الفتى تعشوا لي ضوء ناره

\* طريف بن مال ليلة الجوع والخصر أي طريف بن مالك (ص)

{ الاختصاص }

من عكسه لكثرة زيادة ما وجلة تمام البناء للجهول خبر كان وضعا نصب بنزع الخافض أي اجعله كسكونه متما بالآخر في الوضع ان لم تنواخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهمله هو اليجل القوى الضخم والرجل القصير كما في القاموس وفسره في الصحاح بما يصان فيه السكت قال ويذكر ويؤثرت وربما أنت بالهاء فقبل قطرة والجمع قاطر (قوله على الضم) أي الظاهر ان كان صحيحا والاقرته فيه كما بقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الأصلي ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا على الأول كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت وقد أجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله أمار بن عمرو الخ والمنايع بجعله بدلا (قوله فتقلب الواو ياء) أي لتطرفها بعد ضمة كما تقلبها في أجز وأدل جمع جرود لذلك اذا صلحها أجز وادلو كالفلس فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فصارت أجزى وأدلى ثم أعل كقماض وتقول في كردان على الأولى يا كرو بفتح الواو وعلى الثانية يا كرا بقلبها ألفا لتجركها وانفتاح ما قبلها في نحو سقاية وعلاوة على الأولى يا سقاي وعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانية يا سقاع وعلاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء (قوله ولا يوجد اسم الخ) أي لمزيد الثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدع ولوضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سحى به فأمر عارض وبالعرب المبني كهو وذا الطائفة و بضم ما قبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليخرج هذا آ بولك وأما نحو سنبو اسم باب الصعيد فالظاهر انه غير عربي كسند واسم طير (قوله في كسامة) بضم الميم في الأولى اسم فاعل مؤنث والثاني بفتحها مصدر ميمي من السلامة وانما لم يلتبس هذا لثقل استعمله بلاناء بخلاف الاول (قوله لئلا يلتبس) قياس ذلك امتناع الترخم أصلا اذا ألبس كل من الوجهين - بين كيفاشاة وأما نحو بزم المصنف ترخم المثني والجمع بحذف زياتيهما فاعلم انه لو لم ينتظر حتى لا يلتبس بالمفرد فتقول في نحو بزمان وزيد بن علي بن يمان يدها بالفتح في الاول والكسر في الثاني وكذا في المنسوب ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالمفرد وأما زيد بن فيمتمتع ترخيمه مطلقا لذلك وقد مر ما في جمع المعتل (قوله صالحة للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطئ من جعل قوله \* قواطنا مكة من ورق الحلي \* مرخم الحمام للضرورة والصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخيم لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والألف وكسره الميم الباقية للروى في غاية الشذوذ ويشترط أيضا كون الاسم اما بالنداء أو أكثر من ثلاثة والافلا يرخم الا للضرورة ولا تشترط العلمية بل ترخم النكرة كقوله \* ليس حى على المنون بخال \* أي بخالد (قوله تعشو) بناء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بفتح المعجمة فالمهمله شدة البرد وضبطه بفتح الميمين سهوز كريا (نبيه) ترخم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز باجتماع كنهذا البيت فانه حذف الكاف ونون الباقي مع جرعه بالاضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون وأما على اللغة الثانية فآ جازه سيبويه ومنه المبرد ويشهد للجواز قوله

الأصحت حبا لكم رما \* وأصحت منك شاة أمانا

وقوله ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته \* أو امتدحه فان الناس قد علموا فرخم امامة وحارثة بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لا انتظارها والضم الاول وكسر الثاني منونا والفتحة أعلم

{ الاختصاص }

هو لغة مصدر اختصصته بكذا أقصرته عليه واصطلاحا قصر حكم أسند الضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معذول لاخص عنه وواجوبا والباعث عليه لما نكره إلى أيها الكريم يعتمد أو تواضع كانه أيها

العب



يا \* كأيها الفسقي بائس  
ارجو نيا وقد يرى ذادون  
أى تلأل \* كمثل نحن  
العرب أسخى من بذل  
(ش) الاختصاص يشبه  
النداء لفظا ويخالفه من  
ثلاثة أوجه أحدها أنه  
لا يستعمل معه حرف نداء  
والثاني أنه لا بد أن يسبقه  
شيء والثالث أن صاحبه  
لا ينادى باللام وذلك كقولك  
أنا فاعل كذا أيها الرجل  
ونحن العرب أسخى  
الناس وقوله صلى الله عليه  
وسلم نحن معاشر الانبياء  
لا نورث ما تركنا صدقة  
وهو منصوب بفعل مضمر  
والتقدير أخص العرب  
وأخص معاشر الانبياء  
(ص)

(التحذير والاعراض)  
إياك والشئ ونحوه نصب  
\* محذوفاً بما استتاره وجب  
ودون عطف ذالاً يائب  
وما \* سواء سترفعه لأن  
يلزم الامسح العطف أو  
التكرار \* كالأصغر الضيف

يا ذا لسارى  
(ش) التحذير تنبيه  
المخاطب على أمر يجب  
الاحتراز منه فإن كان  
بإياك وأخوانه وهو إياك  
وإياكم وإياكم وإياكم  
وجب ضمها للنائب سواء  
وجد عطف أم لا فثاله مع  
العطف إياك والشئ فإياك

منصوب بفعل مضمر وجوباً

العبد فقير إلى عفوري أو بيان المقصود بالضمير كندحن العرب أقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء  
لا نورث (قوله بائس رجونا) أى بعدة بأن يقال ارجوني أيها الفسقي فارجوا أمر الجماعة والواو فاعله  
والياء مفعوله وأيها مبني على الضم لمشابهة لفظها في النداء في محل نصب بأخص محذوفاً رجوا بها للتنبيه  
تخفف الماسر في النداء والفتى صفة أى صر فوع تبعاً للفظها بضمه مقدره على الألف والمراد بالفتى هو مدلول  
الياء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء) أى فهم إذ أخبر استعمل بصورة النداء توسعاً كما استعمل  
الخبر بصورة الأمر فأحسن يزيد والأمر بصورة الخبر في والوالدات يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه)  
سيزيدك عليها (قوله لا يستعمل معه حرف نداء) أى لفظاً ولا تقدير بخلاف المندى (قوله يسبقه  
شيء) أى يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شيء فيقع في أثناء الجملة كندحن العرب الخ أو بعدها  
كارجونا أيها الفسقي والا كتر سبقه بضمير المتكلم كالامثلة المذكورة ويقال بعد الخطاب كسبحانك الله  
العظيم وبك الله نرجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى انضم ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر فالشيء  
السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفة النداء (قوله أن صاحبه) أى المخصوص باللام واللام  
لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى ويخالفه أيضاً في أنه يجب كون المخصوص معرفة بمرارة إشارة وبقل كونه  
علمياً وينصب لفظاً ولو كان مفرداً إلا أى فتضم ولا يصح وصف أى هنا باسم إشارة بخلاف النداء في الكل  
والحاصل أنه يشترط كون المخصوص اسماً ظاهراً معرفة واقماً بعد ضمير يخصه كارجونا الخ أو يشارك فيه  
كندحن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الأول أيها وأيتها وحكمهما كالنداء فيلزمان الضم الماسر والوصف  
بذى أى صر فوعاً تبعاً للفظهما بالاسم إشارة الثاني والثالث المعرف بأل أو الأضافة كندحن العرب أسخى  
الناس ونحن معاشر الانبياء لا نورث فأسخى ولا نورث خبر نحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوفاً  
وجوباً بالراجع العلم وهو قليل كقوله \* بناتياً يكشف الضباب \* ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم  
إشارة بخلاف النداء وجملة الاختصاص المحذوفة في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل  
بعد المعارف فالتقدير ارجونا حال كوني مخصوصاً من بين الغتيمان وفي نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة  
اغفر لنا أشخاص من بين العصابة قاله الرضى إمامي مثل نحو العرب ونحو معاشر الانبياء فمترضة كأي  
الغنى (قوله ما تركنا) مبتدأ خبره صدقة وقال الشيعة ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول تركنا أى  
لا نورث ما تركناه حال كونه صدقة أى بخلاف ما تركناه من غير الصدقة فنورثه وحملهم على هذا التحريف  
الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم القاسديت وصالوا به إلى الطعن في امامة أبي بكر  
حيث منع فاطمة أرثها مستدلاً بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

(التحذير والاعراض)

جمعهما الاستواء أحكامهما وان اختلف معناه لان التحذير هو التبعيد عن الشيء والاعراض التسلية عليه  
وقدم الاول لتقديم التحذير بالمجبة على التحلية (قوله إياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذر  
لفظ إياك والشئ بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أى الشر كإياك والاسم وإياك والمرء ونحوه إياك كإياك  
وإياكم وإياكم (قوله ودون عطف الخ) حال من إياك ومتعلق بالنسب أى والنسب هذا الحكم وهو نصب  
بالمعامل المستتر وجوباً بإياك حال كونه دون عطف شيء عليه (قوله وما سواء) أى المذكور من إياك  
مع عطف ودونه بأن يحذر بغير إياك (قوله كاضيف) أى الاسد والسارى أى الماشى ليلاً (قوله  
سواء وجد عطف) أى لا يحذر منه كالشر على إياك أم لا بأن ذكر المحذر منه مع إياك بلا عطف سواء كرر  
إياك حينئذ كقوله

فإياك إياك المرء فانه \* إلى الشر دعاء وللشر جالب

ألم يكرر كإياك أن تفعل كذا فيجب حذف عامل إياك في كل ذلك لكثرته في التحذير لجعل بدلا من  
 اللفظ بالعامل ولذلك تحمل ضمير الفاعل إياك ضمير منصوب متحمل لضمير مرفوع وهو فاعل الفعل  
 المحذوف فإن كدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطف عليه فلا بد من الفصل كإياك أنت نفسك وإياك  
 أنت وزيد بالرفع ويتم بحركته بخلاف إياك في ذلك (قوله والتقدير إياك أحذر) أعلم أنه اختلف في تقدير  
 العامل في إياك والمعطوف عليه فقال السبكي وكثير الأصل اتفق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو  
 منك أي يمنع نفسك من دنوهم من الشر الخ حذف ان والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من  
 المعطوف والمعطوف عليه فصار اتفق نفسك والشر ثم حذف الفعل والمضاف وأنب عنه الضمير فافصل وقيل  
 التقدير بأعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكافؤا وقيل هو من عطف الجمل فليس كل منهما  
 عامل أي إياك أو بأعد واحذر الشر وأدعه واختار في شرح التسهيل أن الأصل أحذر تلاقى نفسك والشر  
 بجرهما حذف الفعل ثم المضاف الأول وأنب عنه الثاني فصار نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنب  
 عنه الضمير فانتصب وانفصل فصار إياك والشر فنصبهما معا هو بطريق النيباة عن المضاف المحذوف الذي  
 عمل فيه الفعل بالأصل الثاني وهو أقل تكافؤا إذا علمت ذلك فقول الشارح إياك أحذر بقرأة بصيغة الأمر  
 ويكون إشارة للقول الأخير لا بصيغة المضارع لا فضاءه أن الشر محذورا أيضا لعطفه على الضمير إلا أن يبنى على  
 أن العامل في الشره قد رأى أحذرك ودع الشركاء شى عليه الشارح فيما شأني حيث قدر قرأ أسك واحذر  
 السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ إياك واحذر الشر بالواو وهو تحرر لأنه لا بد  
 تقدير عامل إياك لا الشر فتأمل (قوله ومثاله بدو العطف) أي بان ذكر المحذورة مع الضمير بلا عطف  
 كمثاله وكقوله إياك المراء واختلف في تقدير العامل حيث قلنا فقال الجمهور العامل في إياك بأعد  
 محذورا فيجب جوا المحذورة بمن لأن بأعد لا يتعدى إلى اثنين بنفسه كإياك من الشر أي بأعد نفسك منه ولا  
 يجوز أن الشر ينزع الخافض لأنه سماعي ومافي البيت ضرورة وجوزة الناظم بتقدير عامل استركدع وابتدع  
 بتقدير عامل يتعدى للاثنتين كاحذرك الشر وأجنب نفسك الأسد ويشهد لهذا البيت ويجوز عندهما من  
 الشر وأما نحو إياك أن تفعل كذا فجاء عنه الجميع أصلا حيث لا تقدير من قال الحفص والوجه أنه لا يتعين  
 تقدير بأعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالجل كدع واتق ويحل ونحو اذ المقدر ليس متعديا له (قوله وان  
 كان بغير إياك) أعلم أن التحذير يكون بثلاثة أشياء الأول إياك وأخواته ويجب معه ذكر المحذورة منه  
 معطوفا أو بدون عطف ويجب ستر عامله مطلقا كرام لا عطف عليه أم لا كما ستر بخلاف الباقي الثاني باسم  
 ظاهر مضاف لضمير المحذور كإسك أو نفسك الثالث بذكر المحذورة منه فقط كاضغيم وقد يكون بذكرهما  
 معا كإسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما إلا مع إياك (قوله الامع العطف) أي بالواو خاصة وتطغ  
 محذرا على محذورك إياك وزيدا أن تفعل أو محذرا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي تركوها وسقياها فلا  
 تمنعوها عنها أو محذرا منه على محذورك أسك والسيف وإياك والشر وستر العامل في الجميع واجب كما شمله  
 إطلاق المصنف لأنهم جعلوا العطف والتكرار الآتي كإبدال من الفعل ويجوز في الأولين دون الثالث كون  
 لوالو المعية في نصب ما بعده على أنه مفعول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالزاي مرخم مازن اسم رجل  
 (قوله في رأسك واحذر السيف) جرى على أن عامل الثاني مقدر والظاهر جريان باقي الأقوال المارة هذا  
 أيضا في قدر أحذر تلاقى رأسك والسيف أو بأعد رأسك من السيف والسيف منها وأمنع رأسك أن تدنو من  
 السيف والسيف أن يدنو منها لكنها لا تنأى في نحو ناقة الله وسقياها وإياك وزيدا أن تفعل بل الظاهر أن  
 العامل فيهما واحد قولوا واحذرا ونما يتأى الخلاف في عطف المحذورة على المحذور فتأمل (قوله والتكرار)  
 أي لا تحذرنه كمثاله أول تفسيره كإسك رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك

والتقدير إياك أحذر ومثاله  
 بدون العطف إياك أن  
 تفعل كذا أي إياك من أن  
 تفعل كذا وإن كان بغير  
 إياك وأخواته وهو المراد  
 بقوله وما سواه فلا يجب  
 اضمار الناصب الامع العطف  
 كقوله ماز رأسك  
 والسيف أي مازن ق  
 رأسك واحذر السيف  
 أو التكرار نحو الضغيم الضغيم  
 أي أحذر الضغيم فإن لم يكن  
 عطف ولا تكرر أجاز ضمير  
 الناصب وظهره نحو الأسد  
 أي أحذر الأسد فان شئت  
 أظهرت وإن شئت  
 أضمرت (ص)  
 وشأن إياي وإياه أشد  
 وعن سبيل القصد من  
 قاس انتبه

(ش) حق التحذير أن  
 يكون للمخاطب وشأن  
 مجيئه للتكلم في قوله

اتقن أي ارتجى و بعد عن سبيل العدل (قوله اي اي وان يحذف الخ) هو اثر عن عمر رضي الله تعالى عنه  
أوله لتذكرك لسمك الاسل والرماح والسهم واي اي الخ يأمرهم بأنهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحدييد  
كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرمي بها أو ينهاتهم عن حذف الارب بنحو سحر لانه لا يحل  
به والاصل اي اي باعدوا عن حذف الارب و باعدوا أنفسهم عن أن يحذف الخ فهم التحذير ان حذف من  
كل منهما فظير بما أثبتته في الآخر اذا تحذرنه وهو حذف الارب ذكوة في الثاني دون الأول والتحذر وهو  
اي اي بالعكس فقيه احتباك (قوله واي الشواب) بشين مجمة ثم موحدة جمع شابة ويروي بسين مهملة  
ثم حمزة فتاء فوقية مع سوءة والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وألف الشواب وفيه شذوذات تحذير الغائب  
واضافة اي لاظهار حذف الفعل مع لام الأمر (قاعدة) ذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا  
كسيفك سيفك ومضرا كايك اياك وايه اياه واي اي وفي الجمع ان المحذر منه قد يكون ضمير غائب  
معطوف على المحذر كقوله فلا تصحب أخا لجمي ل و اياك و اياه

فأياه هنا حكم الاسد في اياك والاسد في هذا لا يكون التحذير بضمير الغيبة والتكلم شاذ اذا جازع  
يحذر الا يحذر منه والله أعلم

### (أسماء الافعال والاصوات)

وكيحذر بلايا اجعلا \*  
مغري به في كل ما قد فصلا  
(ش) الاغراء أمر المخاطب  
بإلزام ما يحمد به وهو مثل  
التحذير في انه ان وجد  
عطف أو تكرار وجب  
اضمار ناصبه والا فلا ولا  
تستعمل فيه ايا فتعال ما يجب  
معه اضمار الناصب قولك  
أخاك أخاك وقولك أخاك  
والاحسان اليه أي الزم  
أخاك ومثال ما يلزم معه  
الاضمار قولك أخاك أي  
الزم أخاك (ص)

أي وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست أسماء  
بل ولا كلمات اقدم دلالتها بالوضع على معنى اذا دلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير  
عاقول وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بوضعه ومعناه وهذه كذلك ولم يقل أحد  
ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ما ناب عن فعل) أي لم يتأثر بالعوامل وليس فضلة فخرج  
المصدر ما ناب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فيبان ان قوله كشتان تقيم للحذف جعل  
حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كافي الاشتموني وجعله ابن المصنف مثالا لانها فيكون خبرا  
لحذفه وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل في افادة معناه وفي  
استعماله من كونه عام لا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معه ولا للجوازم  
والنواصب فالنيابة عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون  
معمولا لفعل ولا اسم بطريق الأصل ليعخرج اسم الشرط تكلف فالحق مامر (قوله كشتان) بفتح  
النون وكان القراء يكسرها (قوله وكذا أزه) بفتح الهزة وشد الواو وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم  
آه وآد بالضم والسكون فهما اسماء فعل بمعنى أتوجع كافي المراد (قوله أسماء الافعال أسماء) أي حقيقة  
عند جمهور البصريين لا أفعال حقيقة كالكسوفيين ولا أفعال استعملت كالأسماء في التنوين وعدمه وفي  
أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يؤكدها بالنون كما لبعض البصريين واستظهر الصبان ان هذا  
عين ما قبله فان الكسوفيين لا يمنعون استعمالها كالأسماء والا كان مكابرة فالتحالف بينهما في العبارة  
وعلى الأول فالأرجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل اسكن من حيث دلالاته على معناه لامن  
حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا  
وكذا على أنها أفعال أما على أنها أسماء بمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهي في محل رفع بالابتداء أغنى  
مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر النائب عن فعله فحذفها ناصب بافعالها النائب عنها كذا في  
التصريح وانما ثبتت حقيقة تدمع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الأمر والمضي والاستقبال التي هي من  
معاني الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقوله أسماء الأفعال أي اللغوية وهي المصادر فتأمل (قوله في الدلالة  
على معناه) أي بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الأرجح المتقدم (قوله بمعنى انكف) فسرته بذلك

بمعنى افتراق تقول شتان  
زيد وعمر وهيهات بمعنى  
بعد تقول هيهات العقيق  
وبمعنى المضارع كأوه بمعنى  
أنوجع وروى بمعنى أعجب  
وكلاهما غير مقيس وقد  
سبق في الاسماء الملازمة  
للنداء أنه يتقاس استعمال  
فعال اسم فعل مبني على  
الكسر من كل فعل ثلاثي  
فتقول ضراب زيدا أي  
اضرب وزال أي انزل  
وكتاب أي اكتب ولم  
يذكره المصنف هنا  
استغناء بذكره هناك  
(ص)  
والفعل من أسمائه عليك  
وهكذا دونك مع اليك  
كذا روي بـله ناصين  
ويعملان الخفض مصدرين  
(ش) من أسماء الأفعال  
ما هو في أصله ظرف وما هو  
بمحور بحرف نحو عليك  
زيدا أي الزمه واليك أي  
تنح ودونك زيدا أي خذ  
ومنها ما يستعمل مصدرا  
واسم فعل كروي بـله فان  
انجر ما بعدهما فهما  
مصدران نحو رويد زيد  
أي ارود زيدا أي اماله  
وهو منصوب بفعل مضمر  
وبـله زيد أي تركه وان  
انصب ما بعدهما فهما  
فعل نحو رويد زيدا أي  
أمهل زيدا وبـله عمرا أي  
اتركه (ص)

لان لا لازم بمعنى امتنع وفي نسخ بمعنى اكفف فينبغي جعله من اللازم ليوافق المفسرون كان غير واجب  
لان كـف يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشيء فكف أي منعته فامتنع كافي الصحاح (قوله بمعنى  
افتراق) كذا أطلق الجهور ورفقه الزحشري بالافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم  
فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم وتطلب فاعلاد الاعلى اثنين كشتان الزيدان وقد تزايد بعدهما  
ما كقوله شتان مانوي على كورها \* ونوم حسان أخى جابر  
فما زائدة وما بعدهما فاعل والمراد بكورها رجل النافة وقد تزايد ما بين بعدهما كقوله  
\* فشتان ما بين اليزيد بن الندى \* فاليزيد بن فاعل مرفوع تقدير ما بين زائدة وقيل ماموصولة بـبين  
واقعة على المسافة وهي فاعل شتان بمعنى بعد لا افتراق أي بعدت المسافة التي بينهما أفاده الساميني وأما قوله  
جاز يمتوني بالوصل قطيعة \* شتان بين ضئيعكم وصنيي  
فقال في شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ماموصولة بـبين اه أي فتكون شتان  
بمعنى بعد وما معنى المسافة (قوله هيهات العقيق) اسم موضع بالحجاز فاعل هيهات وقد تزايد فيه اللام نحو  
هيهات هيهات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها تليث تأمها (قوله وروى الخ) أي كقوله تعالى  
وي كان لا يفلح الكافرون فوي بمعنى أعجب والكاف لا للتعليل أي أعجب لعدم فلاح الكافرين أو حرف  
خطاب توصل بوي واللام مقدرة بعد ها وقيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال في رى كأن الله  
يسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقيس) أي الماضي والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثاني وجعل أوه  
روى بمعنى توجهت ونجبت وهكذا (قوله والفعل الخ) أي فعل الامر مبتدأ أول وصليكم مبتدأ ثان  
للفعل لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعني ان اسم فعل الامر قسما من تجل كما هو منقول اما عن  
أحد الظرفين كدونك وعليك أو عن مصدر كروي بـله وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها  
عن الاصل وقاس الكسائي منها ما زاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع امامك بمعنى تقدم  
ورراءك بمعنى تأخر واليك أي تنح ومكانك أي انبت فيكون لازما وحكي الكوفيون مكانك زيدا أي  
انتظره فهو متعد ولا يستعمل الامع الكاف لان امر غير الخطاب قليل وشذوذا ساوا استعماله عليه رجلا  
غيري أي يلزمه وعلى الشيء أي لازمه والى أي لا تنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم  
فقد حسنه الخطاب قبله في يومه شر الشباب الخ فاعل والصوم مفعول على ما سياتي وقال ابن عصفور  
عليه خبر مقدم لا اسم فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه أمر للخطاطين أي ألزموه الصوم  
أو دلوه عليه وكذا قيل في على الشيء أي ألزمونه فاهاء مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر (قوله  
عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعنى ألزم وزيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالباء كعليك بذات الدين فيكون  
بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضي بانها زائدة لانها تزداد كثيرا في مفعول اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف  
فهى ضمير عند الجهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدورها ولان الباء والهاء في قولهم على وعليه  
ضميران اتفاقا وهى فاعل باسم الفعل أو مفعوله والفاعل مستتر أي ألزم أنت نفسك زيدا واليك بمعنى  
تح نفسك وكذا الباقي أو مجرورة بالحرف في نحو عليك وبالإضافة في نحو دونك نظر الاصل قبل النقل  
والفاعل مستتر أقوال أصحابنا ثانيا فاذا قلت عليك كلكم زيدا جاز رفع كل توكيد المستكن وجوه توكيد  
للمجرور وهذا يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من  
جارو مجرور فيه تسامح ولم يجعل الكاف مجرورة بإضافته بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجار ولا يضاف  
فتدبر (قوله رويد زيد) أصله أرود زيدا اروادا أي أمهله أمهالا فصغروا الارواد بحذف زيادته وهما  
الهمزة والالف تصغير الترخيم واستعملوه مصدران ثانيا عن فعله وهو أرود وأما به فصدر لافعله من  
لفظه بل من معناه وهو ترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما ان دع فعل لا مصدر له من لفظه بل من

لهما وأخر الذي فيه العمل

(ش) أى يثبت لامعاء

الافعال من العمل ما يثبت

ما تنوب عنه من الافعال

فان كان ذلك الفعل يرفع

فقط كان اسم الفعل

كذلك كصه بمعنى اسكت

ومعنى اكفف وهيئات

زيد بمعنى بعد زيد ففي صه

ومعنى ضميران مستتران كما

في اسكت واكفف وزيد

مرفوع وهيئات كما ارتفع

ببعد وان كان ذلك الفعل

يرفع وينصب كان اسم

الفعل كذلك كدراك

زيد أى أدركه وضراب

عمرا أى اضربه ففي دراك

وضراب ضميران مستتران

وزيدا وعمرا منصوبان

بهما وأشار بقوله وأخر

الذى فيه العمل الى أن

معمول اسم الفعل يجب

تأخيره عنه فتقول دراك

زيد ولا يجوز تقديسه عليه

فلاتقول زيد ادراك وهذا

بخلاف الفعل اذ يجوز

زيد أدرك (ص)

واحكم بفتكيد الذى ينون

منها وتعرف سواء بين

(ش) الدليل على ان ما سمي

باسماء الافعال أسماء سماع

التنوين لها فتقول فى صه

صه وفى جهل جهلا فيلحقها

التنوين للدلالة على التنكير

فانون منها كان فكرة

وما لم ينون كان معرفة

معناه وهو الترك ثم تارة ينونان فينصبان المفعول وهو الاصل كرو يدا زيدا وبلها عمرا وتارة يضافان اليه كدراك الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان لمفعولهما وقيل بل اضافتهما للفاعل والمفعول محذوف ولا يرد أن فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استناده لان محله فى المنون بدليل تشميلهم ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر فقالوا رويدا وبلها عمرا بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمرو ولا موجب للبناء سوى ما ذكر فقول الماتن ناصبين أى مع بنائهما لامع تنوينيهما لانهم ما حيزت مصدران وقديحرجان عن الطلب فيكون رويدا حالا أو نعتا على التأويل بالاشتق كساروارويدا أى سرودين أو سيرارويدا أى سرودافيه ويكون به بمعنى كيف خبر اعما بعده كبله زيد بالرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من به ما طلعتم عليه أى من غيره ويحتمل كفى الشئنى انها على أصلها مصدر بمعنى الترك ومن تعليمية أى من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصي (قوله وما المالح) مامبتدا خبره لها ولما صلتها وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وعنه متعلق بتنوب أى وما استقر للفعل الذى تنوب هى عنه كائن لها ومن عمل بيان لما الاول حال منها أو من ضميرها فى العلة لافى انابر لثلاث تقدم الحال على عاملها الظرف أو من بمعنى فى متعلقة بتنوب والاول أوقع (قوله وأخر الذى الخ) ما مفعول آخر ولذى أى أسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أى وأخر المفعول الذى العمل فيه كائن لهذه (قوله ما يثبت لما تنوب عنه) أى غالبها والا فآمين لم يحفظ للمفعول مع نيابته عن متعدد وهو استجب (قوله بمعنى اكفف) فيه مامر فلانفعل (قوله ولا يجوز تقديمه) أجازة الكوفيون تمسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها المأخ دولى دونكا \* انى رأيت الناس يقصدونكا

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكدا لضمون حرمت عليكم الميتة أى كتب ذلك الله عليكم كتابا خفى الفعل وأضيف المصدر الى فاعله كصيغة الله ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل وأما دولى فمبتدا لمفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أى دونكا والجملة خبرية مقصود بها الطلب والمأخ هو الذى ينزل البر عند قلة ماؤها ليلا منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) يخالفه أيضا فى أنه لا يعمل محذوفا على الاصح وأجازه المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف وخرج عليه الآية والبيت المتقدمين وفى انه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كفى المختار لها أى لبعضها وتنوينها وعدمه سماعى كما يشعر به كلام المصنف والحاصل ان ما سمي غير ممنون فقط كتنزال وآمين وهيئات وأزه فهو لازم التعريف ولا يجوز تنوينه وما سمي منونا فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وما سمي بهما كأمثلة الشارح فيعرف وينكر (قوله وفى جهل) أى بالبناء على الفتح جهلا أى بالتنوين ويبدل فى الوقف التوافق ثبت فى الوصل وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للبحث والجملة للاستفهامية فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى السكثير اه فاضى ويكون بمعنى احضر فيتعدى بنفسه كجهل التريد وبمعنى أقبل فيتعدى على كجهل على الخير وبمعنى محمل فيتعدى بالبناء نحو اذا ذكر الصالحون جهلا بعمرو فقد تفرد حى عن هل فتكون بمعنى أقبل وأنت كفى الدمامينى (قوله فبانون منها الخ) قال الرضى ليس المراد بتذكير اسم الفعل وتعر يفه تنكير الفعل الذى هو بمعناه وتعر يفه لان الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصح منونا بمعنى اسكت سكوتا أى أقبل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تعين فيه وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره



والزم بنا النوعين فهو قد

وجب

(ش) أسماء الاصوات ألقاظ

استعملت كاسماء الأفعال

في الاكتفاء بهادالة على

خطاب ما لا يعقل أو على

حكاية صوت من الاصوات

فالاول كقولك لا لزجر

الخيل وهدس للبعيل والثاني

كعب لوقوع السيف وغاق

للغراب وأشار بقوله والزم

بنا النوعين الى ان أسماء

الأفعال واسماء الاصوات

كأها مبنية وقد سبق في

باب المعرب المبنى ان أسماء

الأفعال مبنية لشبهها

بالحرف في النيابة عن الفعل

وعدم التأثير حيث قال

وكنيابة عن الفعل بلا \*

تأثر وأما أسماء الاصوات

فهي مبنية لشبهها بأسماء

الأفعال (ص)

(نونا التوكيد)

للفعل توكيد بنونين هما

كنونى اذهبن واقصدنهما

(ش) أى يلحق الفعل

للتوكيد نونان احدهما

ثقيلة كاذهبن والاخرى

خفيفة كاقصدنهما وقد

اجتمعا في قوله تعالى

ليسجنن وليكنونان

الصاغرين (ص)

يؤكدان افعلا ويفعل آتيا

\* ذا طلب أو شرطاما تاليا

أو مثبتا في قسم مستقبلا

\* وقبل بعدما ولم وبعدا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضربن زيد او الفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضربن زيدا

هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه. سندوني وقد يؤخذ منه أنها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو الظاهر ثم هذا الكلام يمتحن على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافا للصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتا أى اسم صوت (قوله في الاكتفاء بها) أى عدم احتياجها في افادة المراد الى شئ آخر كما ان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة مر كبا مع فاعله المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحتترز بذلك من نحو يا ظييمات القاع ياد ارمية مما خوطب به غير العاقل ولم يكتف به في افادة المراد لان حرف النداء لا يفيد وحده بل لابد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء (قوله لزجر الخيل) أى عن البطء وقوله لا لبغل أى لزجره كذلك وهلا بوزن ألا كما في الجمع وقيل يتنون وهدس بمهمات مفتوح الاربين مبنى على السكون (قوله كعب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية صوت السيف على الدرفة (قوله الى ان أسماء الأفعال الخ) يحتمل أنه أراد نوعى الاصوات لتقدم الكلام على أسماء الأفعال أول الكتاب (قوله في النيابة عن الفعل الخ) أى في كونها عملة غير معموله (قوله لشبهها بأسماء الأفعال) أى فهي مشبهة بالحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لامكان الشبه مباشرة فالارجح أن بناءها لشبهها بالحروف المهملة في انها لا عملة ولا معموله كلام لا بتداء وحرف التنقيس فلا محل لها من الاعراب والله أعلم

(نونا التوكيد)

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لافادة الحصر (قوله بنونين) أى بكل منهما على انفرادهما وهما أصلات عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبيها ألفا وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الألف كما سيأتى ورد بان ذلك لا يدل على الاصلة فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة وهما أحكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصاصها منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهي أليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقيلة شدة على قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى غالبا ولذلك قالت زليخا ليسجنن وليكنونان الخ لانها كانت أحرص على سجنه في يدها لتراه كل وقت من كونها صاغرا (قوله يؤكدان) أى جوارزا أو رجوا على ماسيين (قوله افعلا) أى فعل الامر ولودعاء بى صيغة لخصوص هذه فهو من اطلاق الخصاص على العام وكذا قوله ويفعل وشرح بهما الماضى ولولفظا فقط فلا يؤكدها أصلا لانها لا يتخلصان الفعل للاستقبال المنافي للضى وكذا الاسم وأما قوله

دامن سعدك ان رحمت متيا \* لولاك لم يك للصباية جانحا

وقوله \* أقائلن احضروا الشهودا \* فضرورة شاذة لا يجوز ان يكها لكن سهل الاول استقباله معنى لكونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وذا طلب حال من الضمير فى آتيا والمراد الطالب الحقيق كالامر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازا كقولك للعاطس يرحمك الله فلا يؤكده (قوله أو شرطاً) عطفا على ذا طلب وتاليا صفة وأما بال كسر مفعول تاليا أى أو آتيا فعمل شرط تاليا ما أو أن شرطاً بمعنى أداء شرط مفعول تاليا وأما بدل منه (قوله أو مثبتا) عطفا على شرطاً فهو حال أيضاً من ضمير آتيا ومستقبلا أما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفا على مثبت أو محذوفة وفي قسم متعلق بآتيا (قوله وبعدا) أى النافية ولم يقيد هذا ذلك لما علم من اطراد بعد الطلب الذى من جلته لا الناهية (قوله وضمير) بالجر عطفا على لا (قوله فعل الامر) أى بالصيغة كقومن أما الامر باللام فداخل فيما بعده (قوله والفعل المضارع) اعلم أن له خمس حالات الاولى وجوب توكيده وذكرها بقوله أو مثبتا الخ

الثانية

وغيرا ما من طوالب الجزا \* وأسر المؤكدة افتتح كابرزا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضربن زيدا او الفعل المضارع المستقبلى الدال على طلب نحو لتضربن زيدا

الثانية قربة من الواجب وذكرها بقوله أو شرطاً أما الثانية الثالثة كثرة وهي قوله آتياً إذا طلب الرابعة قلته  
وهي قوله وقل بعد ما حل وفي هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعد ما الزائدة أو لا الثانية وأقل وذلك بعد ما  
و بعد شرط غير ما كذا في التوضيح وبقى سادسة وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم بواو منفي أو  
حال أو مفعول من لامة كما سيأتي (قوله زهل تضر بن زيدا) أي الاستفهام بجميع أدواته اسمية كانت  
أو حرفية ومثله التحضيض والعرض والتخي كهلان تضر بن زيدا أو لا تضر بن زيدا عندنا وليتلك تقيمن معنا فكل  
ذلك داخل في الطلب وبقى من أقسامه التي لم يمتثل لها الشارح الدعاء والترجي وان دل داخل في الأمر والنهي  
والثاني لم أر من ذكره (قوله شرطاً بعد ما حل) مذهب سيديوه إن التوكيد حينئذ قريب من الواجب  
ولم يقع في التنزيل غيره لأن المؤكدة بما تشبه القسم المؤكدة باللام وأوجبه المرد والرجاء وحاولا عدمه  
على الضرورة (قوله مثبتاً مستقبلاً) أي غير مفعول من لامة وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معا  
عند البصريين وخلافه من أحدهما شاذاً وضرورة فإن خلاصتهما معاً نحو والله أقوم قدر قبله حرف النفي  
وكان المعنى على نفي القيام ولذلك الحكم الحنفية على من قال والله أقوم بحسنه بالصوم وعند غيره يحسن بعدمه  
لا بقاء الإيمان على العرف وأجاز الكوفيون الاكتفاء حينئذ بأحد هما وقد ورد في الشعر وحكي سيديوه  
والله لا ضربه (قوله لم يؤكده بالنون) أي ولا باللام أيضاً لامتناعها في المنفي وأما قوله

ثالثة لا يحمدن المرء مجتنباً \* فعل الكرام ولو لفاق الوري حسباً

فشاذاً وضرورة ومن الجواب المنفي غير ماؤ كذا تالله تغتوث تذكر يوسف أي لا تغتوث (قوله وكذا إن كان  
حالا) أي لا يؤكده بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فينفيان ومنه قراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة  
وقوله يميناً لا بغض كل امرئ \* يزخرف قولاً ولا يفعل

فلم يؤكده بالنون لأن البغض والاقسام أي الخلف موجودان حال التسكام لا مستقبلاً. كذا تمنع النون  
في الفعل المفعول من لام القسم نحو لآلى الله تحشرون واسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقل دخول  
النون الح) تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة وليس كذلك التصريح المصنف في غير هذا  
الكتاب بكثرته بعد ما بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما صرح عن التوضيح أن مثلها لا وأما  
بعد ما و بعد شرط غير ما فناد رسوا كذا الشرط أو الجزاء (قوله بعد ما الزائدة) شمل الواقعة بعد رب  
حكي سيديوه بما يقولان ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم \* ترفعن ثوبى شمالات

وظاهر التسهيل أنه لا يخص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ما أرينك)  
نقوله لمن يخفى عنك أمر أنت بصير به (قوله ما لم يعلم) الشاهد فيه توكيده بالخفيفة المنقبة ألفاً الشاعر  
يصف جبلاً عمه الخصب والنبات وقيل لبناني القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الأبيات  
(قوله لا نصيبين الح) الجملة صفة لفتنة فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح الكافية وإنما  
كده لأن الثانية كالتأني في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها \* ولا الضيف فيها أن ألتاح محول

الآن توكيد نصيبين أحسن لاتصاله بلافه وأشبه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص  
غيره على أنه بعد المفعول ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقاً وجازوا الآية على النهي فتم من جعل الجملة  
مستأنفة لنهي الظالمين والأصل لا تعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة فقول النهي عن تعرضهم إلى الإصابة  
الفتنة لأنه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمه براحة ظلمين تنبيهاً على أنهم إن تعرضوا كانوا ظالمين فالإصابة  
خاصة بالمتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة لفتنة بتقدير القول مع تحويل النهي المذكور أي فتنة مقولاً في

وهل تضر بن زيدا والواقع  
شرطاً بعد ما المؤكدة بما  
نحو ما تضر بن زيدا أضربه  
ومنه قوله تعالى فاما  
تثقفهم في الحرب فشردهم  
من خلفهم أو الواقع  
جواب قسم مثبتاً مستقبلاً  
نحو والله لتضر بن زيدا  
فإن لم يكن مثبتاً لم يؤكده  
بالنون نحو والله لا تفعل  
كذا وكذا إن كان حالا  
نحو والله ليقيم زيد الآن  
وقل دخول النون في  
الفعل المضارع الواقع بعد  
ما الزائدة التي لا تصحب  
أن نحو بعين ما أرينك  
ههنا والواقع بعد ما كقولك  
يحسبه الجاهل ما لم يعلم  
\* شيخنا على كرسيه معهما  
والواقع بعد لا الثانية  
كقوله تعالى واتقوا فتنة  
لا نصيبين الذين ظلموا منكم  
خاصة ولو واقع بعد ما  
من أدوات الشرط كقوله  
من يشقن منهم فليس  
بأي  
أبداً وقتل بني فتيبة شافى  
وأشار المصنف بقوله وآخر  
المؤكدة فتح إلى أن الفعل  
المؤكدة بالنون

يبني على الفتح ان لم تلألف الضمير أو واؤه أو واؤه نحو اضر في زيد أو اقتل عمارا (ص) واشكاه قبل مضمر لين بما  
 جانس من تحرك قد علمنا (٩٤) والمضمر احذفته الا الألف \* وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا

\* والواو ياء كسعين سميا  
 واسدغه من رافع هاتين  
 وفي  
 واو ياشكل مجانس قفي  
 نحو اخشين ياهند بالسكر ويا  
 قوم اخشون واضم وقس  
 مسويا  
 (ش) الفعل المؤكد بالنون  
 ان اتصل به ألف اثنتين أو واو  
 جمع أو ياء مخاطبة حرك ما قبل  
 الألف بالفتح وما قبل الواو  
 بالضم وما قبل الياء بالكسر  
 ويحذف الضمير ان كان  
 واوا أو ياء ويقي ان كان  
 ألفا فتقول يازيد ان هل  
 نضربان ويازيدون هل  
 تضربن وياهند هل  
 تضربن والأصل هل  
 تضربان وهل تضربون  
 وهل تضربين هل حذفت  
 النون لتوالي الأمثال ثم  
 حذفت الواو والياء لالتقاء  
 الساكنين فصار هل  
 تضربن وهل تضربن ولم  
 تحذف الألف خلفها فصار  
 هل تضربان وبقيت الضمة  
 دالة على الواو والكسرة  
 دالة على الياء هذا كله اذا  
 كان الفعل صحيحا فان كان  
 معتلأفاما أن يكون آخره  
 ألفا أو واوا أو ياء فان كان  
 آخره واوا أو ياء حذفت  
 لاجل واو الضمير أو ياءه  
 وضم ما بقي قبل واو الضمير

شأنها لا تصيب الخ أي لا تشبهها أو تسمى بكم خاصة ولا يصح على هذا ان يزيل الفتحة منزلة العاقل فيتوجه النهي  
 اليها بالتحريك لانه كان يجب كسر الياء من تصيين لكونه خطأ يا مؤث وهو الفتحة الآن قول بالاختتان  
 أو بالنداب مثلا فلا صابة حينئذ عامة (قوله من يتعفن) بالتحنية مبني للفعول أو بالفوقية للفاعل يقال  
 نففته من باب فهم أي وجدته والآيب الراجع (قوله يبني على الفتح) أي أمرا كان أو مضارا صحيحا  
 أو معتلا كغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ وبي لتركة معها خمسة عشر رسولا نخلصا من  
 السكونين في الاسر والمضارع المجزوم وحمل الباقي عليهما وكانت فتحة للخفض ومضمر يد لذلك أول  
 الكتاب (قوله واشكاه الخ) اعلم ان المصنف ذكر أصلين واستثنى من كل مسألة الأول فتح آخر  
 المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسوه وهو المراد بقوله واشكاه الخ الثاني أن ذلك  
 الضمير يحذف ان كان ياء أو واوا وهو المراد بقوله والمضمر احذفه الخ واستثنى منه أن يكون آخر الفعل  
 ألفا كيخشي فتحذف هي وبيقي واو الضمير أو ياءه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذفه من  
 رافع هاتين الخ أفاده الموضح (قوله لين) بفتح اللام مخفف لين صفة مضمر أو بكسرها مصدر نعمت به  
 (قوله ألف) ليس فيه مع الألف الأولى إيطاء لاختلافهما تعريفا وتنكيرا (قوله فاجعله الخ) مفعوله  
 الأول اطاء والثاني قوله ياء أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء حال كون تلك الألف من الفعل حال  
 كونه رافعا غير الياء وغير الواو بان رفع ألف اثنتين أو ضمير مستترا أو نون نسوة أو اسما ظاهرا كجاسيأتي  
 (قوله واحذفه) أي الألف الذي آخر الفعل من رافع هاتين أي الواو والياء (قوله حذفت النون)  
 أي نون الرفع لتوالي الأمثال أي الزوائد فلا يراد النسوة جنين وهذا التوالى في الثقيلة وحلت عليها الخفيفة  
 طرد الباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لالتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما في دابة لانه هنا ليس  
 على حده اذ شرطه كون الأول حرف لين والثاني مدغما وهما من كلمة واحدة كالمثال والنون هنا ككلمة  
 منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الأخير بدليل أن حاجوني وعلة الحذف حينئذ استثنى الكلمة  
 واستثنى عنها الباقي الضمير وانما لم تحذف الألف مع تأتي العلتين فيها لخفتها ولثابتها بفتح المفعول ولا يزول  
 اللبس بكسر النون في فعل الاثنين دون المفرد لان علة الكسر وقوعها بعد الألف كجاسيأتي فلو حذفت لم  
 تكسر النون ولم تحذف الألف مع نون النسوة في اضر بنان لتفصل بين الأمثال أفاده الصبان وقوله بدليل  
 أن حاجوني مقتضاه ان الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة في نون الوقاية من كسبتين مع ان كلا  
 منهما جزء من الفعل المستند للواو اذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فانها  
 منفصلة طارئة على ذلك الفعل كالأجنبي ثم ان بئسما على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف في نحو  
 تضربن لكون الالتقاء على غير حده فعلم الحذف في تحاجوني ظاهر لانه على حده لما مر وأعلى عدم  
 الاشتراط والالتقاء في الجميع على حده فالحذف في تضربن للثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لم يحذف  
 في تحاجوني لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما في نفس بان اللهم الآن يقال الثقل مع نون التوكيد  
 أشد منه مع نون الوقاية فليتمأمل (قوله هل تغزون) أي بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده  
 وأصله تغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون  
 وكسرتهم من الأخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل وياءه لساكنين فصار تغزون الخ (قوله فتحذف  
 نون الرفع) أي لتوالي الأمثال وواو الضمير وياءه لالتقاء ساكنين مع نون التوكيد وللتخفيف أي وتبقى  
 لام الفعل على حذفها تجعل الحركة المجانسة للضمير المحذوف على ما قبلها فان قلت كيف قول الشارح

وكسر ما بقي قبل ياء الضمير فتقول يازيدون هل تغزون وهل ترمون  
 وياهند هل تغزون وهل ترمين فاذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه فتقول يازيدون

هل تغزن وهل رمن ويأهدهل تغزن وهل ترمن هذا إذا أسند إلى الواو والياء فإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره و بقيت الألف وشكل ما قبلها بحركة تجانس الألف وهي الفتحة فتقول هل تغزوان وهل ترميان وإن كان آخر الفعل ألفا فان رفع الفعل غير الواو والياء كالألف والضمير المستتر انقلب الألف التي في آخر الفعل ياء وفتحت نحو واسعيان وهل تسعيان واسعين يازيد وإن رفع واوا أو ياء حذفت الألف و بقيت الفتحة التي كانت قبلها رضمت الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون (٩٥) اخشون ويأهدهل تخشون هذا إن

لحقته نون التوكيد وإن لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما فتقول يازيدون هل تخشون ويأهدهل تخشون ويأزيدون اخشوا ويأهدهل تخشوا (ص)

ولم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف

(ش) لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف فلا تقول اضربان بنون مخففة بل يجب التشديد فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة خسلا فاليونس فانه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ويجب عنده كسرها (ص)

وألغزاد قبلها مؤكدا فعلا إلى نون الاناث أسندا (ش) إذا أكد الفعل المسند إلى نون الاناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الاناث ونون التوكيد بالكراهية توالى الأمثال فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة قبلها ألف (ص)

فعلات به ما فعلت بالصحيح مع أن الصحيح لا تحذف لانه قلت المراد أنه مثله في التغير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانس ما حذف لانه فسبق على التوكيد عند اتیان الضمير للأجله (قوله هل تغزن وهل ترمن) بضم الزاي والميم في هذين وكسرهما فيما بعد (قوله فان أسند إلى الألف لم يحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المفرد ولان النون النسوة كهل تغزون وترمين يازيد بالفتح وتغزوان وترمينان يانسون بالسكون كالصحيح سواء من كل وجهه (قوله كالألف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كسعيان يانسون وهل يسعين يذ فتقلب الألف ياء في الجميع لكونها لا تقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلا أمر مؤكدا بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل وأصلهما قبل التأكيدهما خشيا واخشيا فليبت لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين فصارا خشوا واخشى بفتح الشين فلما دخلت النون التفت ساكنة مع الضمير فلا جأز أن يحذف هو لعدم ما يدل عليه ولا النون لفوات المقصود منها فحرك الضمير بما يناسبه (قوله هل تخشون) بفتح الشين فيسه وفيما بعده وأصله تخشون فعل به مامر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهذا للثقل وذكر الخفيفة بقوله وحذف الخ وخفيفة ما حال من فاعل تقع العائد للنون المعالومة من السياق أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه بالسكن أي كان (قوله بعد الألف) أي اسمها كانت بان أسند إليها الفاعل أو حر فابان أسند لظاهر على لغة كاونى البراغيت كيعضربان الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضر بنان (قوله فلا تقول اضربان) أي ولو كان بعدها ما نغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيدي به (قوله مكسورة) أي لشبهها بنون المثني في زيادتها نحو أمنا ألف ومثله اضربان الآتي ويحمرى فيه خلاف بونس (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفها وما مفعول اردد وكان عدم مصلتها ومن أجلها متعلق بعدم (قوله وأبدلها الخ) مقابل قوله وبعد غير فتحة الخ (قوله لاتين) أصله قبل التوكيد لاتين يحذف الياء وهي عين الفعل لاتينها ما كنة مع لانه عند دخول الجازم فعلا أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق للنون ليكون دخوله قياسيا لكون الفعل حينئذ ظاهريا وحينئذ يظهر أنه معرب تقدير الاستيفاء فالجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالغسل المجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبني معها في محل جزم لا معرب قاله السيد البليدى لكن مر في باب الاعراب وسياق في اعراب الفعل أنه إذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر وقوله علك لغة في اعلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنمرح لاسكن دخل في مستفعلن أول جزء منه الخبن فصار مستفعلن مركب من وتدين قد دخله الحرم بالراء وهو حذفت أول التود فصار فاعلن وذلك شاذو بعده

وصل جبال البعيدان وصل الحبيب لى واقص القريب ان قطعه \* وارض من الدهر ما ناك به من قرعينا بعيشه نفعه \* قد يجمع المال غير آكاه \* وبأ كل المال غير من جمعه (قوله وكذا لا تحذف الخ) أي فلها سببان فقط الساكن والوقف وتندر حذفها بدونها كقوله

واحذف خفيفة لساكن ردد \* وبعد غير فتحة إذا تفت وأبدلها بعد فتح ألفا \* وقفا كما تقول في قفن قفا (ش) إذا دخل الفاعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لالتقاء الساكنين فتقول اضرب الرجل بفتح الباء والأصل اضربن تحذف نون التوكيد للاقاة الساكن وهو لام التعريف ومنه قوله لاتين الفقير هلك أن تر \* كح يوما والدهر قدر فعه وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة

في الوقف اذا وقعت بعد غير فتحة أي بعد ضمة أو كسرة ويرد حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد فتقول في اضربن يازيدون اذا  
وقفت على الفعل اضربوا في اضربن (٩٦) ياءه اضرب في فتح حذف نون التوكيد الخفيفة للوقف وترد الواو التي

حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الياء فان وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدت النون في الوقف ألغا فتقول في اضربن يازيد اضربا (ص)

(ملا ينصرف)

الصرف تنوين أي مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا (ن) الاسم ان أشبهه الحرف سمى مبنيا وغير متمكن وان لم يشبه الحرف سمى معربا ومتمكنا ثم المعرب على قسمين أحدهما ما أشبه الفعل ويسمى غير منصرف ومتمكنا غير أمكن والثاني ما لم يشبه الفعل ويسمى منصرفا ومتمكنا أمكن وعلامته المنصرف أن يجز بالكسرة مع الالف واللام والاضافة وبدونها وأن يدخله الصرف وهو التنوين الذي لغير مقابلة أو تعويض الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل نحو مرت بعلام وعلام زيد والعلام واحترز بقوله لغير مقابلة من تنوين أذرعان ونحوه

اضرب هنك الهدوم طارقها \* ضرب بك بالسيف قونس الفرس

\* وما قيل قبيل اليوم خالف نذكر \* بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح (قوله في الوقف) قال أبو حيان الظاهر ان دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيـد ثم تحذف بلا دليل عليها اهـ ويرده أنه ليس المراد انها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا رد فعل مؤكدها وصل وأر بدا الوقف عليه حذفت وردا لحذف لأجلها صبان (قوله ونرد الخ) أي وجوب الزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضا لان الحذف منه جزء كونه مختلفا عما هو تام والاعتناء بها أشد والله أعلم (ملا ينصرف)

ذكره عقب النون لان له أملا بالفتح ل يشبهه كاتناه متعلقة به (قوله الصرف تنوين) أي فقط كاهو مذهب المحققين وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدمه مالتا أخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم يرجع عن شبهه الفعل (قوله معنى) مفعول مبني واجلة به يكون الخ صفة معنى (قوله أمكنا) أي زائد التمكن في باب الاسمية فهو أفعال تفضل من مكن بالضم مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لامن تمكن لان بناءه من غير الثلاثي المجرى شذ (قوله ومتمكنا غير أمكن) وعكسه مذكور به تتم القسمة العقلية رباعية (قوله وبدونها) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المنصرف وما قبله مشترك (قوله لغير مقابلة الخ) لواقصير كالأشموقي على قوله الدال على معنى الخ يخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات اذ كل من الدالة لم يدل على ذلك المعنى بل القصد منه مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تنكير الاسم (قوله عدم شبهه الفعل) أي والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى انه ليس في عبارة الشارح دور كما توهم وانما هو في عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويأمنه انه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا أي غير مبني ولا ممنوع من الصرف فاختار المعروف وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دورا وتوقف المعروف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه ان المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاظقة الانصراف وعدمه وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لأمر مرتب على الشبه ولوحذف منه كما فعل الشارح ما ضار أفاده مم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أي من جمع المؤنث وهو ما سمي به أي كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعيته كسمات وهندات وما قيل ان كلام الشارح صريح في ان مسلمات غير منصرف سهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فأراد أن الباقي على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ما خلاص التنوين لدال على الامكانية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفا مع انه لم يتم به الصرف وهو التنوين المذكور وأجيب باحتمال ان الصرف حالة قائمة بالاسم هي امكانيته وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انعكاسها فسمات باق على أصله من الامكانية لكان لم يدل بتقويته على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند اتسميته به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع المذكور السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته للمقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر (قوله كنهين)

المتالين

فانه تنوين جمع المؤنث السالم وهو يصحب غير المنصرف كاذرعان وهندات علم امرأة

وقد سبق الكلام في تسميته تنوين المقابلة واحترز بقوله أو تعويض من تنوين جوار وغواش ونحوهما فانه عوض عن الياء والتقدير جوارى وغواشي وهو يصحب غير المنصرف كنهين المتالين وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين



ويجوز بالفتحة ان لم يضاف

ولم تدخل عليه أل نحو  
مررت بأجد فان أضيف  
أودخلت عليه أل جر  
بالكسرة نحو مررت بأجدكم  
وبالأجد وانما يمنع الاسم  
من الصرف اذا وجد فيه  
علتان من أعلل تسع أو  
واحدة منها تقوم مقام  
علتين والعلل التسع بحومها  
قوله

عدل ووصف وتأنيت  
ومعرفة

ومحجمة ثم جمع ثم تركيب  
والنون زائدة من قبلها ألف  
وزن فعل وهذا القول  
تقريب

وما يقوم مقام علتين منها  
اثنان أحدهما ألف التأنيت

مقصورة كانت كجلى أو  
مدودة كمرء والثاني الجمع

المتناهي كساجد ومصابيح  
وسياتى الكلام عليها

مفصلا (ص)

فألف التأنيت مطلقا منع  
صرف الذى حواه كيفما

وقع

(ش) قد سبق ان ألف  
التأنيت تقوم مقام علتين

وهو المراد هنا فيمنع ما فيه  
ألف التأنيت من الصرف

مطلقا أى سواء كانت الألف  
مقصورة كجلى أو مدودة

كمرء علما كان ما هي  
فيه كركى يأم فغير علم كامل

(ص)

وزائدة اعلان

المثاليين) وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجوز بالفتحة)  
الاسمى به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصله ولا يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك (قوله بأجدكم)  
الاولى بافضاكم وبالأفضل لان العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى يشكر فيكون منصرفا قبلها لزال  
احدى العلتين ومصر في باب الاعراب من يد لنا المحل (قوله علتان) أى فرعتان لفظية ومعنوية  
مختلفتان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه وفى المعنى لاحتياجه فى ايجاده معناه  
الى الفاعل وهو لا يكون الاسما فتوقف على وجود الاسم لفظا ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض  
الاسماء عن غيره كذلك ففتحا شبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفا لثقله بشبه الفعل  
الثقيل نخرج ما ليس فيه فرعية أصلا كرجل وفرس لانه مفرد جامد ذكره مذكر وما فيه فرعية واحدة  
كركى وفيه العلمية علمة معنوية فرع التنكير واسمأة فيها التأنيت فرع التذكير ومراجعة اللفظ وكذا  
ما فيه فرعتان فى اللفظ فقط كاجبال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التنكير وأى المعنى فقط كخاض  
وطامت فهما الوصفية فرع الجود ولزوم التأنيت فرع عدمه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من  
جهة واحدة كدرهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهما فرعان عن عدمهما وكل منهما نشأ عن  
التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما صرح بخلاف نحو أحمد كسبيدين (قوله عال نسع) ليس  
فيها معنى سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظى حتى التأنيت المعنوى لظهوره فى اللفظ بتأنيث الضمير  
والفعل مثلا (قوله عدل) أى تحقير أو تقديرى وتأنيت أى لفظى أو معنوى ومعرفة أى علمية ثم تركيب  
أى مزجى (قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها وجلة من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة  
لعلمه من الاول (قوله تقريب) أى لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية وقد جمعها بعضهم  
على هذا الوجه بقوله

لمنتهى الجوع منع والألف \* عرف مع المحجمة تركيب ألف

تأنيت الحاق وعرف أو وصف \* مع وزن عدل وزائدة تفى

(قوله أحدهما ألف التأنيت) انما استقلت بالمنع لان المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها وفرعية المعنى  
بازومها بخلاف التاء لا تلزم بل فى تقدير الانفصال غالبا (قوله الجمع المتناهي) انما استقل بالمنع لان فيه  
فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية لفظا اذ ليس فيها ما يوازنه  
وحكما لانه لا يصغر على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة أخرى تنكيرا ولا تسمى منتهى الجمع لانها الجوع  
اليه بخلاف غيره من الجوع فانه يجمع ويصغر كأنعام وأكباب يجمعان على أناعم وأكالب ويصغران على  
لفظهما كأنعام وأكالب وبوازنان المفرد كصالح وتنضب فعلم ان أفعالا وأفعالا يخرجان عن صيغ الأحاد  
كهذا الجمع خلافا لابن الحاجب (قوله كيف ما وقع) كيفما اسم شرط على منهج السكوفيين ووقع  
فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه من منع أى كيفما وقع الذى حوى الألف منع الألف صرفة أى علما  
كان أولا كاملا الشارح مفردا كاذكر أوجعا كجرى وأصدا معا كهدأ أوصفا كجلى وجرء  
هذا ما يقتضيه صنيع الشارح كالأشموئى وأما جعل فاعل وقع ضمير الألف كفى العرب فيرد عليه ان التعميم  
فيها علم من قوله مطلقا (قوله أى سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علما تفسير لكيف ما وقع (قوله  
أو مدودة) اطلاق للمدعية لجوارتها والألفى الهزلة الأخيرة فقط وأصلها ألف لينة فاصل جراء جرى  
بالقصر فلما قصروا المدزادوا قبلها ألفا فقلت الأخيرة همزة (قوله وزائدة اعلان) امام مبتدأ حذف خبره  
أى كذلك أو عطف على الضمير فى منع للفصل بالمفعول أى الألف منع الصرف هو وزائدة الخ وفعلان مجرور  
بالفتحة للعلمية على الوزن والزائدة وهو بفتح الفاء لا غير لما فى العصام على الجامى أنه لا يوجد فى الصفة فعلان

في وصف سلم

من ان يرى بناء تأنيث ختم

(ش) أي يمنع الاسم من

الصرف للصفة وزيادة

الالف والنون بشرط أن

لا يكون المؤنث في ذلك

مختوما ببناء التأنيث وذلك

نحو سكران وعطشان

وغضبان فتقول هذا

سكران ورأيت سكران

ومررت بسكران فتمنعه

من الصرف للصفة وزيادة

الالف والنون والشرط

موجود فيه لأنك لاتقول

للمؤنثة سكرانة وإنما تقول

سكرى وكذلك عطشان

وغضبان فتقول امرأة

عطشى وغضبي ولا تقول

عطشانة ولا غضبانة فإن

كان المذكر على فعلا

والمؤنث على فعلانة صرف

فتقول هذا رجل سيفان

أي طويل ورأيت رجلا

سيفانا ومررت برجل

سيفان فتصرف لأنك

تقول للمؤنثة سيفانة أي

طويلة (ص)

ووصف أصلي ووزن أفعلا

ممنوع تأنيث بتا كاشهلا

(ش) أي ونفع الصفة أيضا

بشرط كونها أصلية أي

غير عارضة إذا انضم إليها

كونها على وزن أفعلا ولم

تقبل التاء نحو أحرأ خضر

فان قبلت التاء

بالكسر مطلقا ولا بالضم الا ومؤنثه فعلانة بالهاء تحكم صان وخصانة وليس الكلام فيه لأنه مصروف أما  
الاسم فعلى الأوزان الثلاثة (قوله في وصف) حال من زائدا أوصفته (قوله سلم الخ) هذا شرط وفي  
العمدة وشرحه شرط آخر وهو اتصال الوصفية ليسخرج مررت برجل صفوان قلبه أي قاس فلا يمنع لعروض  
وصفيته لأن أصله اسم للحجر الصلدا أي اليابس ويمكن ان قوله الآتي وألقين عارض الوصفية أي من فعلا  
وأقبل وتمثله باربع لا يخص الثاني لان المثال لا يخص (قوله للصفة) هي العلة المعنوية فرع عن الجود  
لاحتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجامد واللفظية هي زيادة الالف والنون المضارعتين لاني  
جرأه في انهما في بناء يخص المذكور ولا تلحقهما التاء كما ان النى جرأ في بناء يخص المؤنث ولا تلحقهما  
التاء فلا يلة سكرانة كالا يقال جرأة وإنما لم يكتف بالصفة وحدها مع ان فيها فرعية اللفظ أيضا باستحقاقها  
من المصدر لضعف هذه القرعية فيها لانها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق  
الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح لذلك اجبالا كرجل عدل فكانت كالمفعولة ولذا  
صرف نحو عالم وشرى (قوله بشرط أن لا يكون الخ) أي بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل  
أولاً مؤنثه أصلا كاحيان لكبير اللحية ورجل والاول غير مصروف اتفاقا والثاني على الصحيح لانا  
لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى لكثرة أولي به من فعلانة (قوله والمؤنث على فعلانة) لم يجزى ممن ذلك الا  
الفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله

اجز فعلى لفة لانا \* اذا استثنيت حبالنا ودخنانا وسخنانا \* وسيفانا وصحيانا

وصوجانارعلانا \* وقشوانا ومصانا وموتانا وندامانا \* واتبعهن نصرانا

وذيله المرادى بقوله وزد فيهن خصانا \* على لغة وأليانا

فهذه أربعة عشر لفظا كلها بفتح الفاء ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلا بالفتح يجب في مؤنثه فعلى  
فقول المصنف أجزى مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشارح الاندلسي مع تفسيرها فقال

كل فعلا ان فهو إنشاء فعلى \* غير وصف النديم بالندمان

ولدى البطن جاء حبالنا أيضا \* ثم دخنان للكثير الدخان \* ثم سعيان للطويل وصوجا

ن لدى قوة على الحبالان \* ثم صحيان ان حوى اليوم سخوا \* ثم سخنان وهو سخن الزمان

ثم موتان للضعيف فؤادا \* ثم علان وهو ذو النسيان \* ثم قشوان لدى قل لحا

ثم نصران جاء في النصراني \* ولدى أليسة كبيرة أليسا \* ن وخصان جاء في الخصان

ثم مصان للنديم وفي لحيا \* ن رجن يفقد الذوعان

والبيت الذي قبل الاخير نظمه الصبان لما زاده المرادى والخصان ضامر البطن وفيه لغتان الضم والفتح  
وكل منهما مؤنث بالتاء والمصان بهم فصادمه ملة والقشوان بقاف وشين مججمة والعلان بعين مهملةوالمصوجان بالمهملة والجيم الجلى القوى وكل صلب من الدواب والناس وخرج بنديمان بمعنى النديم أي المنادم  
بنديمان من النديم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أي اضعف زائدته بشبهها الاصول في لزومهاللمذكر والمؤنث وقبو لها علامة التأنيث فكما هو التواجد يشهد لذلك ان بنى أسد يصرفون كل صفة على  
فعلا لانهم مؤنثونه بالتاء مطلقا (قوله ووصف) عطف على الضمير في منع لاني زائدا لان الصحيحان العطف بحرف غير مرتب على الاول أو مبتدأ حذف خبره كما مر وأصلى بنقل حركة همزته الى التنوين  
قبلها والواو في قوله ووزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن أفعلا أو من أفعلا نفسه لانه علم على الوزنوشرط محي الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف (قوله كأشعلا) الشهلة اختلاط  
سواد العين زرقة (قوله ولم تقبل التاء) أي اما لان مؤنثها فعلا بالفتح والمذكر كاشهلا وأحرأ وفعلى بالضم

صرفت نحو صررت برجل أرمل أي فقير فنصرفه لانك تقول لأوثنة أرملة بخلاف أجرة وأخضر فانهم لا يصرفون اذ يقال لأوثنة أجرة  
 وخضر أو لا يقال أجرة أو أخضر فنعنا الصفة ووزن الفعل وان كانت الصفة عارضة (٩٩) كاربغ فانه ليس صفة في الاصل بل

اسم عدد ثم استعمل صفة  
 في قولهم صررت بنسوة  
 أربع فسل يؤثر ذلك في  
 منعه من الصرف واليه  
 أشار بقوله (ص)

والذين عارض الوصفية \*  
 كاربغ وعارض الاسميه  
 فالأدهم القيد لكونه وضع  
 في الأصل وصفه انصرفه منع  
 وأجل وأخيل وأفعي

\* مصروفة وقد ينال المنع  
 (ش) أي اذا كان  
 استعمال الاسم على وزن  
 أفعل صفة ليس بأصل  
 وانما هو عارض كاربغ  
 فالفه أي لا تعديبه في منع

الصرف كالأدهم بعروض  
 الاسميه فيها هو صفة في  
 الأصل كادهم للقيد فانه  
 صفة في الأصل لشيء فيه  
 سواد ثم استعمل استعمال

الاسماء فيطاق على كل  
 قيد أدهم ومع هذا فيمنع  
 نظرا الى الأصل وأشار  
 بقوله وأجل الى آخره الى  
 ان هذه الألفاظ اعني

أجل والاصغر وأخيل لطار  
 وأنهي للحية ليست بصفات  
 فكان حقها أن لا تمنع من  
 الصرف لكن منعها بعضهم

لتخيل الوصف فيها فتخيل  
 في أجل معنى القوة وفي  
 أخيل معنى التخيل وفي  
 أفعي معنى الخبط فنهى

والقصر كالفعل التفضيل أو لا مؤنث له أصلا كما كسر الكبير بكثرة الذكر وأدرك كبير الادرة فهذه الثلاثة  
 لا تصرف للوصف الاصل وهو فرعية المعنى ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن أصل في الفعل وهو  
 به أولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت يادته معنى أصل لغيه فالوزن المانع مع  
 الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكره فالأولى تعليق المنع عليه لا على وزن أفعل فقط لئلا يخرج نحو  
 أحيمر وأفضل من المصغر مع انه لا ينصرف لانه على وزن متأصل في الفعل كما يبطر مضارع يبطر اذا عالج  
 الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشمل نحو بطل مع أنه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى  
 به فظهر ان الوزن المعبر عنها هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة في بعض صيغته دون غيره من باقي الأفعال لعدم  
 وجودها في الأوصاف أولا ثم مشتركة بخلافه مع العلمية كاسياني (قوله صرفت) أي عند غير الأخفش  
 لضعف شبهها بالمفرد المضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرمل) خرج قولهم عام أرمل أي قليل المطرفانه  
 لا يصرف لان يعتوب حكى فيه سنة رمي فلا يقبل التاء (قوله وألفين الخ) تصريح بما فهم قوله أصلي  
 وعارض الوصفية من اضافة الصفة للوصوف أو بمعنى من وكذا عارض الاسميه (قوله كاربغ) بفتح  
 الباء كمررت بنسوة أربع فانه في الأصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا  
 لاصله والتخيل به لذلك لا ينافي ان فيه ما غيا آخر وهو قبوله التاء لكن الأولى التخيل بانب أي جبان فانه  
 منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته (قوله القيد) عطف بيان بالأجلى مفسر للأدهم كما تقول  
 البر القمح والقمح الخ اه سند بن وفيه ان المراد من الأدهم لفظه لانه هو الذي يوصف به وينع من  
 الصرف لامعناه وهو قيد الخيد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدلا لانه لا يستعمل بالحكم اذ لا يصح  
 التخيل به وقد يقال كونه عطف بيان منطوقه بالمعنى وان كان التخيل بالفظه فالمراد لفظ الأدهم الذي  
 معناه القيد (قوله وأجل) هو الصقر وفي المثل بيض القطب يحضنه الاجدل يضرب للوضيع يؤريه  
 الشريف (قوله وأخيل) طائر أخضر على جناحه نقط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن  
 والعرب تشاء به تقول أشأم من أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثله أسودا سما للحية العظيمة وأرقم سما  
 الحية فيها نقط كالرقم (قوله لتخيل الوصف الخ) لكن المنع في أفعي أبعده في الأولين لان أجل من  
 أجل بالسكون وهو الشدة وأخيل من الخيول وهي كثرة التبلان وأما أفعي فلامادة لها في الاشتقاق  
 لكن عند ذكرها تصور ضررها وخيبتها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أي حرارته  
 فاصلها أفوع قلبت العين موضع اللام وقبل من فوعة السم أي شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل) مصدر  
 مضاف لفاعله ومفعوله محذوف أي منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر بمنع (قوله في لفظ مثني)  
 مع قوله ووزن مثني يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره والاصرف لا لاختلال بالعدل أفاده  
 سم (قوله ووزن مثني) أي موازنه والسكاف من كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لا حرفية لان جرها للضمير شاذ  
 كما هو وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أي حال كون، وازن مثني مأخوذ من واحد لارباع لكن فيه  
 تكرار بالنسبة لمثني وثلاث فلو قال من واحد أو بع اسم منه (قوله العدل) هو نحو بل الاسم من حالة في  
 أخرى مع بقاء المعنى الأصلي غير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد نخرج من المبدول نحو أيس مقاب  
 يثنى ونحو بالسكون مخفف المتكسور وكوثر بزيادة الوار في كثير لاحاقه بجعفر ورجيل مصغر رجيل  
 لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكر فعل معدولا  
 عن فاعل غالبا كعمرو في المؤنث فعال عن فاعلة كحدا م بشرطه الآتي والثاني في الصفات وهو ما في العدد

لوزن الفعل والصفة المتخيلة والسكثير فيها الصرف اذ لا وصفية فيها محققة (ص)

ومنع عدل مع وصف معتبر \*  
 (ش) مما يمنع صرف الاسم العدل

في لفظ مثني وثلاث وآخر ووزن مثني وثلاث كهما \* من واحد لارباع فليعلم

معدولة من اثنين اثنين  
ففقول جاء القوم ثلاث  
أى ثلاثة ثلاثة ومثنى أى  
اثنين اثنين وسبع  
استعمال هذين الوزنين  
أعنى فعال ومفعول من  
واحد واثنين وثلاثة وأربعة  
نحو أحاد وموحد وثناء  
ومثنى وثلاث ومثلث  
ورباع ومربع وسبع أيضا  
في خمسة وعشرة نحو  
خماس وخمس وعشار  
ومعشر وزعم بعضهم أنه  
سبع أيضا في ستة وسبعة  
ونمانية وتسعة نحو سداد  
وسدد وسباع وسبع  
وثمان وثمان وتساع  
ومتسع ومعا ينسج من  
الصرف للعدل والصفة  
أخر التي في قولك صررت  
بنسوة أخر وهو معدول  
عن الآخر وتلخص من  
كلام المصنف ان الصفة تمنع  
مع الألف والنون الزائدين  
ومع وزن الفعل ومع العدل  
(ص)

وكن الجمع مشبهة بمفاعلا

أو المفاعيل بمنع كافلا

(ش) هذه العلة الثانية التي

تستعمل بالمنع وهي الجمع

المتماهي وضابطه كل جمع

بمبدأ ألف تكسبه حرفان

أو ثلاثة أو سطرهما كن

نحو مساجد ومصاييح ونبه

بقوله مشبهة بمفاعلا أو

المفاعيل على انه اذا كان

الجمع على هذا الوزن منع وان لم يكن في أوله ميم فيدخل ضوارب وقناديل في ذلك فان تحرك

وله صفتان فعال ومفعول كما دونه وحدا وفي غيره وهو أخر وفائدته اما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثنى ومثنى  
وتخفيفه مع تحضه للعلية كما في عم زفر عن عامر وزافر لا حناط اقبله الوصفية ثم هو متحقق ان دول  
عليه غير منع الصرف بحيث اوسمع مصر وفا علم كونه معدولا كما سيأتي في مثنى وأخر وتقديرى ان لم يدل  
عليه غيره وهذا الخاص بالاعلام كما سيبين في عمرونحوه (قوله على فعال) بضم الفاء ومفعول بفتح الميم والمعين  
(قوله فثلاث معدول الخ) أى فقوله كجاوا ثلاث أصله جاوا ثلاثة ثلاثة بال تكرار فعدل عن هذا المكرر  
الى ثلاث اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخوانه ولا تستعمل في هذه  
الألفاظ الا المحو طافيهامنى الوصف وان كان أصلها أسماء للعدد ولا يقال ان وصفيتها عارضة كأصلها أفلا  
تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده الرضى فتكون نفونا كولى أجنحة مثنى وثلاث  
ورباع وأحوالا كقوله تعالى فأنكحوهم ما طاب لكم من النساء مثنى الخ وأخبارا كعلاة الليل مثنى مثنى  
وكرر هنالقة كيداذلوا فتصر على واحد لوفى بالمقصود (قوله وزعم بعضهم الخ) هو الصحيح كما قاله  
أبرحيان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله أخر التي في قولك الخ) أى فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة  
في مقابلة أخر بن بالفتح جمع أخر كذلك بمعنى مغاير ومعنى المقابلة ان أخر وصف لجمع المؤنث كما ان آخرين  
لجمع المذكر وكلاهما في الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخرا في صفة من الصفات ثم صارت لمعنى المغايرة  
وصوب الموضع في الحواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما تعلى حكمه لشبهها به في الوصفية وزيادة  
الهمزة وقيام معناها بشيئين مغاير ومغاير كما أن أفعلا لا بدله من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك أخر جمع  
أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع أخر بكسر الخاء فيهما فانه مصر وف لعدم عدله اذ ليس أفعال تفضيل  
ولا في حكمه وأخرجه في الكافية بقوله

ومنع العدل ووصف أخر \* مقابلا الآخرين فاحصرا

(قوله وهو معدول عن الآخر) أى بضم ففتح معر قابلا بدليل انه أفعال تفضيل أو في حكمه فحقه ان لا يجمع  
ولا يؤنث الا مقرونا بال أوه ضافا لفرقة خفيث وجد بدون ذلك حكمنا به علة مما يستحقه من التعريف بال  
هذا قول أ كثر النحويين وفيه أنه في نحو نسوة وأخر وأيام أخر نسكرة فكيف يمدل عن المعرفة مع انه ليس  
بمعناه فالتحقيق ان عدله عن أخر بالفتح والمدراد به جمع المؤنث لان حق أفعال التفضيل أن يكون في  
حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا في جميع أحواله نحو يوسف وأخوه أحب الى أينا قل ان كان  
أباؤكم الى قوله أحب اليكم ونحو هذا وألفه نداء أحب اليك فم كان قياس أخر كذلك لتجرده لكننه  
ورد بغير ذلك قال الله تعالى فذكر احدا ههنا الأخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فسخران يقولان  
فعلنا ان كلاما من هذه معدول عما يستحقه وهو أخر بالفتح والمد وانما خصوا العدل بأخر لان أثره لا يظهر  
في غيره اذا لاخرى فيها ألف التانيث أوضح من العدل وآخرون وآخرون لا مدخل لهما هنا لاعترا بهما  
بالحروف وأخر المفرد لا عدل فيه بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذلك التوضيح والاولى حذف  
الآية الاولى لان الاخرى فيها ليست معدولة بل انما أنتت لقرنها بال فتدبر (قوله وكن جمع الخ) خصه لغلبة  
وايس بقيد بدليل قوله الآتى واسراويل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وان كان  
مفردا (قوله وضابطه الخ) فيه قصور وحقه أن يقال كل جمع فتح أوله وكان ثلثة ألفا ليس عوضا وبعدها  
حرفان أو ثلاثة أو سطرهما كن لم ينبو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضا كسر أصلى ولو  
مقدرا كدواب وعذارى اذا أصلهما دواب وعذارى بكسر ما بعده الألف فاذ غم الاول وقلبت كسرة  
الراء في الثانى فتحة والياء ألفا في استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استعمل بالمنع بخروجه عن صيغ الآحاد  
العربية اذ لا نجد مفردا عرييا بهذه الاوصاف وأما سراويل فاعجمى ومتى اتنى أحدها صرف لانه اما مفرد

أول مرة في شرح مقصود الأول كذا في جملة فحجة الجبل الشديد واسم للاستدراك إذا كانت ألفه غير  
 ثابتة كماله أو كانت عوضا عن إحدى ياء النسب كيان وشاء أصلهما بمعنى وشاءى بشد الياء  
 حذف إحدى الياءين تخفيفا وعوضا عنها الألف ففتحت همزة شأى بعد سكنها فصار يمانى وشأى  
 ثم أهل كذا فحذف فصار يمان وشاء ومثل ذلك يمان فانه منسوب حقيقة إلى الثمن بالضم وهو الجزء الذي  
 سير السبعة ثمانية كقوله الجوهري فاصلة ثنى فتحو أوله الكثرة التغير في النسب ثم حذف إحدى الياءين  
 إلى آخر ما في هذه الثلاثة مصروفة ولا يتوهم أنها كجوار حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف  
 بنوات صيغة الجمع ومما جاء في الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول في النصب رأيت ثمانيا وشأى ميا  
 بالتنوين بخلاف جوار وفي الجر تقدير الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع وتعود الياء  
 للإضافة كياء قاض فتقول ثمانية وحذفها الحن وخرج أيضا ما ليس بعد ألفه كسر كندارك أو كان غير  
 أصلي كندان إذا صله الضم كسر المناسبة الياء أو تحرك وسط الثلاثة بعد ألفه كسر كندارك أو كان غير  
 صرف ملائكة وصبارفة أو كان ساكنا منوينا انفصاله بأن يكون ياء مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن  
 تأخر وجودها عن الألف كرابح وظفار بلدانين أو تقديرا بأن بنيت السكامة  
 عليها معا كحوالي المحتال وجواري للناصر فشكل ذلك مصروف لفوات الصيغة وانما قدر والنسب في  
 الآخر بن لسماعهما مصروفين بخلاف ما إذا وجدت الياء المشددة في بنية المقدر قبل وجود الألف كقمرى  
 وبخنى وكرمى فان جمعها وهو قمارى وبخنى وكرمى يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تحل بالصيغة فناء  
 ذلك وقبظهم ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية إلا لجمع أو منقول عنه لا مفردا بالاصالة والله  
 أعلم (قوله وإذا اعتلال) مفعول المحذوف يفسر بأجره ومنه أى من الجمع المتقدم صفة لذا أو حال منه  
 وكذا قوله كالجواري وخرج به المعتل الذي ليس مثله كالمعدارى فلا يجرى كسار بل يقرب كسره الأصلي  
 فتحتا اتباعا لما قبل الألف فتقلب ياؤه الغار قوله أجره كسارى أى في حذف الياء وثبوت التنوين فقط لامن  
 كل وجه فان جوارى يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار فيهما (قوله وجوه) أى فتقدر  
 فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وانما تظهر كفتحة النصب لأنها بدل ثقليل (قوله حذف الياء الخ) ظاهر  
 الشرح أن أصله جوارى بلانوين بناء على تقديم منع الصرف على الاعلال فتحذف الضمة وفتحة الجر  
 لثقلها على الياء ثم الياء تخفيفا ويعوض عنها التنوين والارجح تقديم الاعلال لثقلها بجوهر السكامة  
 مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لانه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فاصله  
 جوارى بتنوين الصرف حذف الحركة لثقلها على الياء ثم الياء لساكتين ثم التنوين لوجود صيغة  
 منتهى الجمع تقديرا إذا المحذوف لعله كالثابت خفيف رجوع الياء لزال سبب حذفها فعوض عنها التنوين  
 قطع الطمع رجوعها هادئ مذهب سيبويه وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم  
 منع الصرف فاصله جوارى بلانوين حذف الحركة لثقلها وعوض عنها التنوين حذف الياء  
 لساكتين برده أن التعويض عن حركة المفصول كوسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه  
 بالسكامة فاحتياجه إلى التعويض أشد من المنقوص الذى يظهر فيه النصب (قوله وسراويل الخ) هو اسم  
 جنس مفرد أعجمى نسكرة مؤنث جاء على وزن مفاعيل فتم الصرف لما عرفت أن هذا الوزن لا يكون  
 إلا لجمع أو منقول منه ففى ما وزنه بالشروط المارة المنع وان كان مفردا فيقال فيه غير مصروف لموازنته  
 منتهى الجمع وليس جمع سراويل يسمى به المفرد كما زعم لان سراويل لم يسمع وأما قوله  
 عليه من اللؤلؤ سراويله فلا يسر يرق المستعطف  
 فولد ولو سلم فهي لغة فى سراويل لانها بمناء فليس جعلها كفى شرح الكافية (قوله وزعم بعضهم) هو

الثالث صرف نحو صياولة  
 (ص)

وذا اعتلال منه كالجواري

رفعا وجرا أجره كسارى

(ش) أى إذا كان هذا الجمع

أعنى صيغة منتهى الجوع

معتل الآخر أجره يته فى الرفع

والجر مجرى المنقوص

كسارى فتنبونه وتقدر رفعة

وجوه ويكون التنوين

عوضا عن الياء المحذوفة

وأما فى النصب فتنبت الياء

وتحركها بالفتح بغير تنوين

فتقول هؤلاء جوارى وغواش

ومررت بجوارى وغواش

ورأيت جوارى وغواشى

والأصل فى الرفع والجر

جوارى وغواشى وجوارى

وغواشى فحذفت الياء

وعوض عنها التنوين (ص)

ولسراويل بهذا الجمع

شبه اقترضى عموم المنع

(ش) يعنى أن سراويل

لما كانت صيغته كصيغة

منتهى الجوع امتنع من

من الصرف لشبهه بوزعم

بعضهم أنه يجوز فيه

الصرف وزرك واختار

المصنف أنه لا ينصرف

ولهذا قال شبه اقترضى

عموم المنع (ص)



ابن الحاجب أشار إلى رده بقوله عموم المنع أي في جميع الاستعمالات (قوله وان به سمي) نائب  
فاعله لفظ به وان تقدم عليه لما صرح النائب الظرف في صبح تقدمه لعدم إيقاعه في لبس بخلاف غير الظرف  
(قوله كشراحيل) بالشين المحجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس  
(قوله للعامة وشبه المحجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العامة كما هو مذهب المبرد  
ومذهب سيبويه منه مطلقا لشبهه بأصله كما منعوا سراويل وهو نكرة لثمة مغاميل والله أعلم (قوله والعلم  
الح) أعلم ان ما لا ينصرف نوعان أحدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثاني  
لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وهو ما كانت إحدى علمية العامة وهو السبعة الباقية وقد  
شرح يذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أي خلط خرج تركيب الإضافة فانه مصروف والاسناد فانه  
محكي كما مر في باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معدى كربا) يحتمل انه لا احتراز عن نحو سيبويه  
فانه مبني تغليب الجزئية الثاني كما مر وهو لجزء التثنية لا يدخل ما ذكره عند من يعر به غير مصروف ولا ترد لثمة  
بنائه لان الكلام في الممرات وكذا تركيب العدد فانه يحتم البناء كاسياني في بابه وأذا سمي به ففيه ثلاثة  
مذاهب اقراره على حاله وإضافة صدره للجزء واعرابه غير مصروف (قوله فتجعل اعرابه على الجزء  
الثاني) وأما الاول فلا يلزم للفتح ان لم يكن معتلا ولا يكون ان كان هذه هي اللغة المشهورة ومنهم من يضيف  
صدر المركب الى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستصحب سكون يائه في نحو معدى كرب فتقدر  
عليها الحركات حتى الفتحة تخفيفا لتقل التركيب ويخفض عجزه أبدأ وهي إضافة لفظية لان كلام من  
الكامنين كالزاي من زيد فلا فائدة لها الا التنبية على شدة الامتزاج حتى صار كالشيء الواحد ويعطى  
الجزء من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالحجمة في هرمن  
من رام هرمن امم موضع منع الصرف فيجوز بالفتحة دائما اعطاء الجزء العلم حكم العلم والاصرف كوت  
من حضرموت فانه ليس فيه الا العلمية وكذا كرب من معدى كرب فانه مصروف في اللغة المشهورة  
وبعضهم يمنعه حيثئذ أي حال الإضافة بناء على أنه مؤنث تأنيثا معنويا قال الخبيصي من قدر كر بالما  
للكربة منه ومن قدره اسما للجزء من صرفه ومن قدر بكاولا في بعليك وقالى فلا اسما للبقعة منه أو وضع  
أو كان صرفه اه دما مبني وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع في نحو أبي هريرة وأبي زبني  
وأبي عمرو وأبي عثمان وأبي يعقوب أعلاما لا في نحو عبد الله علم المصنف فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السببان  
لانه مضاف (فائدة) وقع السؤال عن أم كاثوم هل يمنع عجزه العلمية والثاني المعنوي كما منع في  
أبي هريرة وأبي بكر للتأنيث اللفظي فاجبت قبل ان أرى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهي  
التأنيث في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب  
ومنعه بخلاف كاثوم فان فيه جزء كل من العلمية والثاني المعنوي لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للجزء  
وحده فالظاهر ان لا يمنع وهو الجاري على السنة للمحدثين كما في السماء مبني على المعنى لتجزئ كل من العلتين  
فيه وهذا فرق وجيه لسكن يؤخذ من قول الخبيصي هنا ومن قدر بكالح أنه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع  
بعليك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فسكن كاثوم وهو في الاصل كثير لحم الخدين والوجه من  
السكنة وهي اجتماع لحم الوجه يؤخذ من قوله ومن قدر كر بالما للكرربة منه أن عجز العلم المضاف  
يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤنثا نظرا لاصلاحه ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذلك  
حاروي الح) أي علم حاروي الح أي وان لم يكن على وزن فعلا ان كما أشار اليه بالتثنية فشمع نحو نجران  
وعمران وعثمان بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلا بالفتح كما مر ونقل عن سم أن قوله  
كذلك حاروي الح مفيد للعموم بجوهره بلا نظر للثال اذ يصدق على نحو عمران انه حاروي زائد على فعلا

وان به سمي أو بمالحق  
به فالانصراف منه يحق  
(ش) أي اذا سمي بالجمع  
المتناهي أو بما ألحق به  
لكونه على زنته كشراحيل  
فانه يمنع من الصرف العلمية  
وشبه المحجمة لان هذا  
ليس في الآحاد العربية  
ما هو على زنته فتقول  
فيمن اسمه مساجد  
أو مصابيح أو سراويل هذا  
مساجد ورأيت مساجد  
ومررت بمساجد وكذلك  
الباقي (ص)

والعلم يمنع صرفه مركبا  
تركيب مزج نحو معدى  
كربا  
(ش) مما يمنع صرف الاسم  
العلمية والتركيب نحو معدى  
كرب وبعليك فتقول هذا  
معدى كرب ورأيت  
معدى كرب ومررت  
بمعدى كرب فتجعل اعرابه  
على الجزء الثاني وتنعنه  
من الصرف العلمية  
والتركيب وقد سبق الكلام  
في الاعلام المركبة في باب  
العلم (ص)

كذلك حاروي زائد على فعلا

وأصهبان بفتح الهمزة  
وكسرهما فتنقول هذا  
غطفان ورأيت غطفان  
ومررت بطفان فتمنع  
من الصرف العلمية وزيادة  
الألف والنون (ص)

كندامسؤث بهاء مطلقا  
وشرط منع العار كونه ارتقى  
فوق الثلاث أو كجور أو سقر  
أوز يد اسم امرأة لا اسم  
ذكر

وجهان فى العادم نذكر  
سبق

وهو محجمة كهنند والمنع أحق  
(ش) ويمنع صرفه أيضا  
للعلمية والتأنيث فإن كان  
العلم مؤنثا بالهاء امتنع من  
الصرف مطلقا أى سواء  
كان علما لمذكر كطلحة  
أو مؤنث كفاطمة زائدة  
على ثلاثة أحرف كما مثل أم  
لم يكن كذلك كشيبة وقلة  
علمين وإن كان مؤنثا  
بالتعليق أى بكونه علم أنثى  
فأما أن يكون على ثلاثة  
أحرف أو على أربعة من  
ذلك فإن كان على أربعة  
من ذلك امتنع من  
الصرف كزيب وسعاد  
علمين فتقول هذه زيب  
ورأيت زيب ومررت  
بزيب وإن كان على ثلاثة  
أحرف فإن كان محرك  
الوسط منعه أيضا كسقر  
وإن كان ساكن الوسط

بخلاف قوله فيما مر وزائدة فعلا فى وصف فانه يفيد ان زائدى غير المفتوح لا يؤثران اه وهو يحكم محض  
اذ زائدا نحو عمران ليسا زائدى فعلا بالفتح كالقبط به بل زائدا المكسورا ويسلم ذلك يلزم أن زائدى نحو  
خصان بالضم من الأوصاف هما زائدا المفتوح فيكون ماسرعا كما هذبا لافرق وهو باطل فالأولى  
ما ذكرناه من النظر للثال فتأمل (قوله وكاصهبان) بفتح الهمزة وكسرهما بفتح الموحدة عند المغاربة  
وتبدلها المشاركة فاه اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو أصهبان بن نوح عليه وعلى نبينا  
أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة زائدتهما هنا وفيما مر سقوطهما فى بعض التصاريف  
كنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فان النون أصلية فيهما لانه نسبة  
للطحن وبيع الثمن اما تبان بالكسر فثبت لتبع الجرى وبالضم مرورال صغير يستراة فأن كانا فى غير  
متصرف فعلا متهما أن يكون قبلهما أكثر من أصابن كتمان هذا فى غير المضاعف اما هو فان قدرت أصالة  
تضعيفه فالزيادة والألف والنون أصلية كحسان وصفان وحيان فتمنعهما أن قدرت هما من العفة والحياة والحس  
بالكسر أى الاحساس أو بالفتح وهو القتل كاذنحسونهن باذنه زائدتهما وان قدرت هما من الحسن والعفن  
والحين بالفتح وهو الموت صرفتها لأصالة النون فوزنها حينئذ فعلا لافعلان ومثل ذلك شيطان لانه  
من شاط اذا احترق أو من شطن اذا بعد محل ما ذكر فى حسان غير الصحابي اما هو فمنوع قول واحد  
لانه لمسموع فى شعره وعلى السنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه ان محل الوجهين فى غير ما سمع فيه  
أحد هما فقط والأفلا يتعدى (قوله بهاء) الأول بناء كعبر فى باب التأنيث فان من ذهب سبويه ان الهاء  
بدل من التاء فى الوقف وكأنه التاء عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العلمية بل ان سمي  
بهما من كصرف قطعا أو مؤنث كان ذا وجهين كهنندان تاء هما ليست للتأنيث عند سبويه بل بنت  
الحكمة عليها وأسكن ما قبلها كشاء جبت وسخت ما على أنها للتأنيث مع بناء الحكمة عليها فتمنع مع  
العلمية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هو لا يصح على الأول أيضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث  
بالتاء لما صرفه قلت الاحتراز بالنظر لما يتبينهم ان قوله مؤنث بناء أى معها فيصدق على بنت قطعا فتدبر  
(قوله العار) أى الخالى من التاء مع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أى ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى  
فوق الأحرف نفسها بل فوق اسم آخر ذى أحرف شاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله  
أو سقر أوز يد عطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ وسوغه التقسيم  
لانها فى مقابلة تحتم المنع وفى العادم خبر يرتد كبرافعول العادم وسبق صفته وعجمة عطف عليه وكان  
يذنبى أن يزيد أو تحرك وسط لكن اكتفى عنه بتمثيله بهند (قوله للعلمية) هى فرعية المعنى والتأنيث  
فرعية اللفظ لان تاء ملفوظة فى نحو فاطمة ومقدرة فى زيب وسعاد فاقاموا تقديرها مقام ظهورها والى  
أن تقول التاء جمع تأنيث زيب للفظ اظهورة فى الوصف والضمير وانما اختص منع التأنيث بالعلمية لان  
العلم المؤنث يلزمه التاء لفظا وتقديرًا كما ذكرنا فاشبهت ناؤه ألف حبل فى لازم فذهبت بخلاف تاء الصفة كقائمة  
وقاعدة فى حكم الانفصال لئلا يهاهى قائم وقاعد فلم تؤثر (قوله بالتعليق) أى بالوضع على مؤنث مع خلو  
من التاء لفظا (قوله كزيب الخ) أى لتزيد الرابطة منزلة التاء (قوله كسقر) أى لقيام الحركة مقام  
الرابطة القائم مقام التاء وليس ذا وجهين خذلا لابن الأنبارى (قوله كجور) بضم الجيم أى لان نقل  
الحجمة يقاوم يتحرك الوسط وان كانت الحجمة وحدها لا تمنع الثلاث لانها هنا مقوية للتأنيث لاستمالة  
بالمنع ومثل جور حص وماه اسم بالدين (قوله أو منقول الخ) أى لان نقل نقله للمؤنث يعادل خفة اللفظ

فان كان أعجميا كجور اسم بلد أو منقولاً من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امرأة منع أيضا وإن لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط  
وليس أعجميا ولا منقولاً عن مذكر ففيه

ويصيرها كالعدم فيرجع الى تحتم المنع وانما جاز الوجهان في هـ مع انه مشبه بهيئة وحروفها ز يد باصالة  
تأنيته لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلا اذ الشيء الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذلك هذا  
منهيب سيمويه والجمهور وجهه الجرمي والمبرد ذوا جهين كهـ (قوله وجهان) فالمنع لوجود السببين  
والصرف لمقاومة السكون أحدهما (فائدة) يجوز في أسماء القبائل والارضين والسكك الصرف على  
تأويلها باللفظ والمساكن والحي أو الابل وعدمه على ارادة السكامة والبقعة والقبيلة الا اذا سمع فيه أحدهما  
فقط فلا يجاز كاسمع الصرف في كاب وثقيف ومعد باعتبار الحى و بدر وحـ ين على المساكن وكـ منه في  
يهود وجوس علمين باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والا اذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوي فيمنع بكل  
حال كـ تغلب وباهلة وخولان وبغداد أفاده في التسهيل وشرحهم مع زيادة وقوله وأسماء السكك أى كـ أسماء  
حروف الهجاء وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا عـ ربت جاز فيها الصرف وعدمه  
باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلى وأما نحوه وولك قرأت هـ ودان جعلته اسما للسورة  
منعته لانه كجوراً وللنبي عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أى سورة هـ ود صرفته لما سألنى وكذا  
يقاس ما أشبهه ويشكل على ما صرقولهم جاء تنى قرش بالتزوين وقوله تعالى كذبت ثمود المرسلين عند  
من نوبه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكأن حقه المنع واجب بأن التأنيث على حذف مضاف  
أى أولاد قرش وثمود مثلاً كما اعتبر المضاف في قوله تعالى أو هم قاتلون بعـ وكم من قرية أهلكناها والا  
لقال أوهى قاتلة أو أنه تأنيث باعتبار القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه  
أفاده الرضى (تنبيه) مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منه وليس كهـ لانه منقول من مذكر وهو  
مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كان نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في اهبطوا مصر التأويله بالسكان  
أولانه غير معين أى مصر من الامصار (قوله والعجمي الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لمرفوعه  
أى العجمي وضعه وتعريفه وقوله معز يدا ما حال من الهاء في صرفه وان لم عليه عمل المصدر وثـ خـ  
للتسارع في الظرف أو من الضمير فى العجمي لتأوله بمشتق أى المنسوب للعجم فيحتمل الضمير لامن العجمي  
نفسه لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله العجمية) طريق معرفتها تقول الأئمة أو خروج  
الاسم عن وزن الاسماء العربية كـ ابراهيم وابراهيم أو خـ والخاص من حرف مر بـ نقل وهي المتألفة  
وكذا الرباعي الا ما فيه السين فقد يكون عربياً كـ عجمية أو أن يجتمع فيه ما لا يجتمع فى العربية كالـ  
مع القاف ولو بفاصل كما أطلقه بعضهم كـ صـ جـ وجرموق أو مع الصاد كـ وجرموق أو مع الكاف  
كـ كـ كـ وكتبعية الراء للزنون أول السكامة كـ نـ جـ والزى للدال آخرها كهـ نـ سـ (قوله فى لسان  
العجمي) المراد به ما عدا العربى لا خصوص الفارسي (قوله بل فى لسان العرب) أى سواء استعملته  
أولاً فى معناه الاصلى ثم نقلته للعجمية كالـ جـ وفـ و زـ مسعى بهما وهذا مصروف اتفاقاً أو جمعاً علمياً  
من أول الامر كـ نـ دار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن  
وقالون بالرومى اسم جنس للجيد ولم تستعملهم العرب كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصروف عند غير  
الشلوين وابن عصفور (قوله بحرك الوسط) أى لان العجمية سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة  
بخلاف التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر فى بعض التصار بفـ فله نوع قوة فى الثقل وتحرك الوسط بـ يده  
فمنع (قوله كسراً) فى نسخ كـ شـ بفتح الشين المعجمة والتاء فوقية اسم قلعة بالعجم ومحل صرف  
ذلك ما لم يرد به البقعة والاتهم منه للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالجملة لـ العجمية وجمدها (فائدة)  
أسماء الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كـ هـ ا فـ مـ مصروفة للعجمية والعجمية حتى موسى عليه السلام  
لانه معرب موسى وهو بالعبراني معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركبا اسماء عليه وأما

وجهان المنع والصرف  
والمنع أولى فتقول هـ  
هندورأيت هند ومررت  
بهـ (ص)

والعجمي الوضع والتعريف  
مع

زيد على الثلاث صرفه  
امتنع

(ش) وينع صرف الاسم  
أيضا العجمية والتعريف

وشروطه أن يكون علماني  
اللسان الاعجمي زائد على

ثلاثة أحرف كـ ا ب هـ  
واسماء عـ فتقول هـ

ابراهيم ورأيت ابراهيم  
ومررت بـ ابراهيم فتمنعه

من الصرف للعجمية والعجمية  
فان لم يكن الاعجمي

علماني لسان العجم بل فى  
لسان العرب أو كان نكرة

فيهما كالـ جـ أو غير  
علم صرفته فتقول هـ

لجام ورأيت لجاما ومررت  
بلجام وكذلك تصرف

ما كان علميا أعجميا على  
ثلاثة أحرف سواء كان

محرك الوسط كـ سـ قـ أو  
ساكنه كـ نـ و حـ و لـ و طـ

اختلافهم في اشتقاقه فاما هو في موسى الحديدي فقليل من أوسيت رأسه اذا حلقته فهو موسى كاعطيته فهو معطى فيكون مصروفا وقيل هو فعلى من ماس يمس اذا تمختر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلبت الياء والضم ما قبلها كوقوف من اليقين فيمنع للالاف المقصورة كافي السمين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه أربعة لكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الأنبياء سبعة نوح صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فسكها مصروفة لفقدها الحجة في الأربعة الأولى وقد شرطها في الباقي وقيل هو ليس عربيا بل هو كنز لانه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن اسمعيل تعلم أصل العرب بية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه بدل على وجود العرب بية قبله وفي عز بروجهم قرى بهما فالصرف على أنه عربي من التميز وهو التعظيم وعدمه على أنه محجى وأنه حذف تنوينه لساكنين تشبيهه بالبحر فالفاء وأما ليس فقليل منه للحجة وقيل عربي مشتق من الأبالس والابعاد وعلى هذا فله اسمية الحجة لان العرب لم تسم به أصلا بل هو خاص بن أطفاه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لانه لا نظير له في لأحاد العرب بية كاقيل لانه كاحليل واكيل وغيرهما والله أعلم (قوله كذلك ذوزن) أي علم ذوزن وقوله وأغالب بالجر عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعنىه والاحسن هنا أن ويل الفعل بالاسم لانه صرف لوزن والأصل فيه الأفراد أي ذوزن خاص وأغالب وان جرى الشارح في الحل على عكسه (قوله كاجد) منقول من المضارع أو الماضي المقتضى بالهمز أو اسم التفضيل سم (قوله كفعل) أي الماضي المجهول وفعل أي الماضي المعلوم المضعف العين ككلم بشدا للام وكذا المفتوح بقاء مطاوعة كتملم أو بهمة وصل كانطلق وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله ومضارع وأمر غير الثلاثي كيد حرج وينطلق ويستخرج ودحرج الخ الأمر المفاعلة فبكل هذه الأوزان مختصة بالفعل لانها لا توجد في غيره الا نادرا ككفعل بضم فكسر لسوية كبن عرس وينحجب كينطلق مخززة أو في اسم أعجمي كبقم بوزن كلم الصيغ المعروف واستمر كاستخرج اللب بياض الغليظ فاذا سمي بشئ منها مجرد عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو استترا حكي لانه جلة أمه مضارع الثماني وأمره فن الغالب كاسيائي وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرته فيسه فلا يؤثر تصريح (قوله هذا ضرب وكلم) أي برفعهما لانه خبر وليس محكما وانثاني منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها (قوله والمراد بما يشاب الخ) أشار بذلك الى أن التعبير بغالب فيه قصور وأولى منه قول التفسير وهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثير فيه وما فيه الزيادة المذكورة وان لم يغلب كاسيائي الآن يراد الغالب حقيقة أو حكما بان يقتضى القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله باجد ويعلى فانه من الغالب حكما (قوله بوجد في الفعل كثيرا) أو رد عليه أن فاعل بالفتح كضارب كثر في الأفعال مع ان موازنه من الاسماء كضارب مصروف اتفاقا الا أن يقال كلامه مبنى على الغالب أي أن كثرية الوزن في الفعل تقتضى المنع غالبا وقد لا تقتضيه (قوله أو يكون فيه زيادة) أي مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبدوء بغير الهمزة كيرمغ بمعجمة بوزن يضرب اسم الحجارة ببض وتنضب كتنصير لشجر أو يستوى فيهما وهو مضارع الثلاثي المبدوء بالهمزة كايض رأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كالنصر واقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط وما قبله لانه كثر في الزيادة معا واعلم ان المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن أولا يكثر اسم الجنس أما العلم فلا عبرة به لانه يكون منقول من الفعل (تنبيه) شرط الوزن المانع لزومه للكتابة فيصرف امرؤ وابنه علمين لانهم ما خرجا عن الأفعال بكون عينهما لا تنزمو حركة واحدة بل هما في الجر كضارب وفي النصب كاعلم وفي الرفع كخرج وان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو

(ص)

كذلك ذوزن يخص الفاعل

\* أو غالب كاجد ويلى

(ش) أي كذلك بمنع

صرف الاسم اذا كان علما

وهو على وزن يخص الفعل

أو يغلب فيه والمراد بالوزن

الذي يخص الفعل مالا

يوجد في غيره الا نادرا

وذلك كفعل وفعل فلو

سميت رجلا بضرب أو كام

منعته من الصرف فتقول

هذا ضرب أو كام ورأيت

ضرب أو كام ومررت

بضرب أو كام والمراد بما

يغلب فيه أن يكون الوزن

يوجد في الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فالاول كأندوا صبح فان هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كأضرب واسمع ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي فلو سميت بأندوا صبح منته من الصرف للعلمية ووزن الفعل فتقول هذا أندورأيت أندومررت بأند والثاني كأندوز يد فان كلاما من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التسكيم والغيبة ولا يدل على معنى في الاسم فهذا الوزن وزن غالب (١٠٦) في الفعل بمعنى أنه به أولى فتقول هذا أندوز يدورأيت أندوز يدومررت

بأندوز يد فيمنع للعلمية ووزن الفعل فان كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول في رجل اسمه ضرب هذا ضرب ورأيت ضربا ومررت بضرب لانه يوجد في الاسم كحجر وفي الفعل كأضرب (ص)

وما يصير علما من ذي ألف زيدت لالحاق فليس ينصرف

(ش) أي ويمنع صرف الاسم أيضا للعلمية وألف الالحاق المقصورة كعاق وأرطى فتقول فيهما علمين هذا عاق ورأيت عاق ومررت بعاق فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الالحاق بألف التأنيث من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه أعني حالة كونه علما لا يقبل تاء التأنيث فلا تقول فيمن اسمه عاق علما كما لا تقول في حبلى حبلا فان كان ما فيه ألف الالحاق غير علم كعاق وأرطى قبل التسمية بهما صرفته لانهما والحالة

رد وقيل علمين لظروجهما بالاعلال الى وزن ففعل وريم بخلاف نحو يز يد وان خرج الى وزن يري لان زيادته تنبه على أصله (قوله كأند) بكسر الهمزة والميم كأضرب أمرأوا صبح بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله

وهمز أنملة ثلث وثلاثه \* التسع في اصبع واختم باصبع

وقوله ونحوهما أي كابل بوزن انصر وهو خوص الدوم (قوله لالحاق) قال الشاطبي هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي أو الخماسي الأصول ليلحق به في نصاريغ فيزاد فيه حوف كالألف من أرطى وعلق لجمعهما كجعفر وفي عزهي وذفرى كدهرهم وكاحدى الباعين في جلبب جلببة وجلبا بالجمع لهما كدحرج دحرجة ودحراجا أو حراف كالياه والتاء في حلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريث لالحاقهما بقنديل وقنديل (قوله كعاق) بعين ههله ثم فاف بوزن سكرى اسم لنبت قضبانة دقاق تستخدمه المسكانس ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر رقيق ليست ألفه لالحاق بل أصلية فوزنه أفول فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبه ألف الخ) من إضافة الصفة لوصف أي وألف الالحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة (قوله من جهة الخ) أي ومن جهة أن كلامهما زيادة غير مبدلة من شيء وانها لا تقع الا في وزن صالح لالف التأنيث كإرطى بوزن سكرى وعزهي بوزن ذكرى فأوجه الشبه ثلاثة وتعارفها في أن ألف الالحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان ألف التأنيث مطاقا ولذلك قال الفارسي انما لم يجعل ألف أرطى وعلق للتأنيث لقولهم أرطاة وعلقات ولا يمكن اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء منون بجعل ألفه لالحاق وغير ممنون بجعلها للتأنيث وبهما قرى نترى في السبع (قوله حالة كونه علما) ظاهر ملذكرا ومؤنثا لكن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوي (قوله لا تشبه ألف التأنيث) أي شبهها كاملا للاحاقها التاء والتنوين كما سوان أشبهتها فإتقدم فلما كمل شبهها مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهل هي مستقلة بالمنع كالف التأنيث والعلمية مهملة لها لا مانعة أو كل منهما مؤثر لان المشبه لغيره أحط رتبة منه احتمالا (قوله كعلباء) بكسر المهملة ثم موحدة اسم لقصبه العنق وانما كانت ألفه الممدودة لالحاق بقرطاس لالتأنيث لانها تنوين ولا تكون الا في وزن لا يصلح لالف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ولان همزة التأنيث منقلبة عن ألف فهي مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فأوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أي حقيقة أو حكما بقرينة تشبيهه بفعل التوكيد فانه ليس يعلم حقيقة عنده قال في شرح الكافية لان العلم إما شخصي أو جنسي فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس ولا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالعلم كعلمية باطل اه أي بل هو مشبه بالعلم كما في الشرح لسكن قيل انه علم جنس معنوي للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر في منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصریح (قوله كفعل التوكيد) الإضافة على معنى اللام أو في وتعل أبو قبيلة وأصله علم جنس للشعب (قوله لان مفردة جمعا) كحمراء والقياس في موازن فعلا اذا كان اسما لا صفة ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات وأيضا فان مذكرة جمع بالواو والنون خلق مؤنثة بالجمع بالألف والتاء فعدل

هذه لا تشبه ألف التأنيث وكذا ان كانت ألف الالحاق ممدودة كعلباء فانك تصرف ما هي فيه علما كان أو نكرة (ص) عنه

والعلم ممنوع صرفه ان عدلا ككفعل التوكيد أو كشملا والعدل والتعريف مانعا سحره اذ به التعيين قصد اي اعتبار (ش) يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها والعدل وذلك في ثلاثة مواضع الاول ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد فانه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ومررت بالنساء جمع والاصل جمعاءات لان مفردة جمعاء فعدل عن جمعاءات الى جمع وهو معرف بالاضافة



هذه الى جمع هذا اعتبار النظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع أفعال فعلاء منكره  
ومؤنثه كجمع أحر وسحر وقيل معدول عن فعلى كسحر أو سحارى والاول أصح لان فعلاء لا يجمع  
على فعل الا اذا كان صفة منكرها ففعل ولا على فعلى الا اذا كان اسما محصلا منكره وجمعاء ليس كذلك لانه  
ليس صفة وله منكر (قوله أى جمعهن) خالف الضمير للعلم به ونوى ولا يرد أن الاضافة تبطل منع الصرف  
فكيف يعتبر تعريفهما ما ان محل ابطاله مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أمام حذفه  
فلا مانع من اعتباره وكذا يقال في الآتية (قوله العلم المعدول) أى عد لا تقدير يا فان طريق العلم يعدل  
هذا النوع مما عهده غير مصروف مع علمه العلمية فقط فيقدر فيه العدل لثلاثين المنع على علمه واحدة فلو سمع  
مصروفه لم يحكم به كادد وكذا غير العلم من اسم الجنس كغفر وصرد والصفة كطهم ولبد والمصدر  
كهدى وتقى والجمع كغرف ونجم فكل ذلك غير معدول وكذا الوعد له مع العلمية على غير العدل كطوى  
فان منعه للتأنيث باعتبار البقرة لا العدل اذ لا حاجة لتسكاف تقدير مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو جمع  
وسحر وأخر ومثنى فانه يتحقق بدل هاء ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلا وجه لفعل  
علمه ولم يعلم أصرفه أم لا فذهب سيدي به صرفه ومنه ذهب غيره بالمنع وهذا من تعارض الاصل والغالب في  
المراد به أفاده الشنوا في على القطر (قوله وزفر) اسم علم حنفي (قوله والاصل عامر) أى فعلم منقولة  
عن عامر العلم المنقول عن الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل علمه لاعتناء الصفة لانها ليست بمعناه  
لتسكيرها وقيل ان ثعلم معدول عن أنعل لا ناعل لانه غير مستعمل يقال رجل أنعل اذا اختلف منابت  
أسنانه وكان فيها ز وأندوا مرة على صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع محضه العلمية ادل وقيل  
عامر لتوهم انه صفة (قوله سحر اذا أريد الخ) مثله أمس عند بعض تميم كما سأل السكتاب (قوله  
يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد اطلاقيه وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير  
وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد ان السحر آخر الليل فلا يصح ابداله منه على أنه يمكن جعل السحر  
من النهار مجازا لجزائره (قوله ممنوع من الصرف) أى عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه  
لنية الاضافة أو أل وقيل مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ومرفى أمس الفرق بين العدل  
والتضمن وقيل لا معرب ولا مبنى فالاقوال أربعة وهي في سحر المعين اذا كان ظرفا فلو نكر أو عرف  
بأل مثلا صرف الفوات العدل نحو نجيهاهم بسحر وجئتكم يوم الجمعة السحر أو سحره ولو لم يكن ظرفا مع  
تعيينه قرن بأل أو أضيف وجوبا كطاب السحر أو سحرنا (قوله والاصل في التعريف أن يكون بأل)  
أى أو بالاضافة حيث أريد به معين مع خلوه عنهما حكما بعدله عن أحدهما لاشتغاله على معناه فهو عدل  
تحقيقى لذلك وخص ذوال دون المضاف اقتصارا على ما دفع الحاجة مع اختصاره (قوله وصار مشبها  
لتعريف العلمية) أى وليس بعلم حقيقة كما يشير اليه قول المصنف والتعريف لكن صرح في التسهيل بأنه  
علم شخصى أو جنسى فاستشكله أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعلمية وهو لا يجمع تعريف اللام فكيف  
يكون معدولا عنه مع عدم اشتغاله على معناه اه وصريح ذلك أن العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذى أل لما  
ذكر فاحفظه ينفك في مواطن كثيرة فانتقل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر من الشهور اذا أريد  
بهما معين يمنع صرفهما العلمية والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبنى حمله على العلمية الحسكية وهي المعبر  
عنهما بشبه العلمية لاسبغت ولان العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين والملمح لاشتراطهما معهما  
بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منهما العلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوي باعتبار  
تأويلهما بالمدرة صرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل وفي المصباح ان رجب الشهر  
مصروف وان أريد به معين وأما باقي الشهور فخما دى ممنوع لأن التأنيث وشعبان ورمضان بالعلمية والزيادة

المقدرة أى جمعهن فأشبهه  
تعريفه تعريف العلمية من  
جهة أنه معرفة وليس في اللفظ  
ما يعرفه الثاني العلم المعدول  
الى فعل كعمر وزفر وتعل  
والاصل عامر وزافر وتاعل  
فمنعه من الصرف العلمية  
والعدل الثالث سحر اذا  
أريد به يوم بعينه نحو  
جئتكم يوم الجمعة سحر  
فسحر ممنوع من الصرف  
لعدل وشبه العلمية وذلك  
انه معدول عن السحر لانه  
معرفة والاصل في التعريف  
أن يكون بأل فعدل به عن  
ذلك وصار تعريفه مشبها  
لتعريف العلمية من جهة أنه  
لم يلفظ معه تعريف (ص)  
وابن على السكس فعال هاما  
مؤنثا وهو نظير جشها  
عند تميم واصرفن ما نكرا  
من كل ما التعريف فيه أرا  
(ش) أى اذا كان علم  
المؤنث على وزن فعال  
كندام ورقاش فلا عر فيه  
منه هجان أحدهما وهو  
منه هجان أهل الجواز

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام وممرت بحذام والثاني وهو مذهب نعيم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كعدل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند نعيم وأشار بقوله واصرفن ما نكرنا الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

بأنه كسره صرف لزوال  
احدى العائتين وبقاؤه  
بعلة واحدة لا يقتضى منع  
الصرف وذلك نحو  
معدى كرب وغطافان وفاطمة  
وابراهيم وأحمد وعلي وعمر  
أعلاماً فهذه ممنوعة من  
الصرف للعلمية وشئ آخر  
فاذا نكرتها صرفتها لزوال  
أحد سببها وهو العلمية  
فتقول رب معدى كرب  
رأيت وكذلك الباقي  
وتلخص من كلامه أن  
العلمية تمنع الصرف مع  
التركيب ومع زيادة الالف  
والنون ومع التانيث ومع  
الحجمة ومع وزن الفعل  
ومع ألف الالحاق المقصورة  
ومع العدل (ص)  
وما يكون منه مقوصاً في  
\* اعرابه نهج جوار يقتضى  
(ش) كل مقوص كان  
نظيره من الصحيح الآخر  
ممنوعاً من الصرف يعامل  
معاملة جوار في أنه ينون في  
الرفع والجرتنوين العوض  
وينصب بفتحة من غير  
تنوين وذلك نحو قاض  
على امرأة فان نظيره من  
الصحيح ضارب على امرأة  
وهو ممنوع من الصرف

والباقي مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسر) أى مطلقاً سواء كان آخره اعراباً أم لا وانما بنى  
لشبهه المبني وهو زال وزنا وعدلا وتعريفالانه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في وجه  
الشبه وتأنى فاعلمه أول نزال بالكسمة أو بناه على مذهبه المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزل  
بمعنى المنزل ودرالك بمعنى الحركة. وقيل بنى حذام لتضمنه معنى هاء التانيث التي في المعدول عنه وخص  
بالكسر على أصل التخلص من الساكنين فلو سمى به مذكراً لزال موجب البناء لانه الآن ليس مؤنثاً ولا  
معدولاً فيعرب غير منصرف للعلمية والتانيث الأصلى كغيره قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حينئذ  
(قوله كاعراب ما لا ينصرف) أى عند كلهم اذ لم يكن آخره اعراباً نحو بارفأ كثرهم بنيه على الكسر  
كأهل الحجاز توصلا الى اسالته انى هي اغتهم وبعضهم بمنه الصرف كالأول وقد لفق الاعشى بين اللعتين لان  
الاصح قدرة العربى على النطق بغير لفتة اذا أراد ففان

ومر دهر على وبار \* فهلكت جبهة وبار

فكسر الاول على لغة أكثرهم ورفع الثاني غير منقون كقائهم وقيل لان لفتي بل الثاني فعل ماض فاعله واو  
الجماعة بمعنى هلكوا فيكتب بالواو والالف كساروا (قوله للعلمية والعدل) هذا رأى سيبويه وقال المبرد  
للعلمية والتانيث وهو أقوى لتحقق التانيث والعدل انما يقدر اذ لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو منجى  
وعلى الاول منقول عن فاعلة علماء المنقولة عن الصفة كما صرف عمر (قوله وجشم) بضم الجيم وفتح الشين  
المحجمة اسم رجل معدول عن جاشم أى عظيم سم (قوله لزوال أحد سببها وهو العلمية) أما ما كان أحد  
سببها الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة وكان فيه سبب مستقل وهو الالف والجمع فغير مصروف سواء  
بقى على تنكيره أو سمي به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا لأنظر الاشمونى وحواشيه (قوله وتلخص من  
كلامه) الحاصل ان المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالمانع اثنان وقد عادت أحكامها  
(قوله وما يكون منه الخ) أى والذي يكون مما لا ينصرف منقوصاً فهو يقتضى نهج جوار أى طرقة في  
اعرابه سواء كان احدى علميه العلمية أو الوصفية فخاله في العلمية قاض علم امرأة كالى الشرح ويعمل تصغير  
يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمية ووزن بدحرج وينون رفعاً وجواضعاً عن الياء وينصب بالفتحة بلا  
تنوين وكذا الوسميت يرمى ويقضى أو الماوسميت يفرزو يدعوفت كسر ما قبل الواو وتقلبها ياء لانه ليس  
في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجزى به كذا كروم خاله في الوصفية أعيم تصغيراً عجمي فانه لا ينصرف  
لوصفية ووزن ادحرج فيجوزى فيه ما ذكر ويقال أصلها قاضى ويعلى ويرمى ويفزى وأعجمى بتنوين  
الصرف فى الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتحذف حركة الياء لثقل ثم الياء لاساكنين  
ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز فى الضرورة) هذا جواز فى مقابلة الامتناع  
فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللمتناسب جائز يصدق بهما قول المصنف صرف (قوله  
من ظهائن) بالصرف للضرورة جمع ظهينة وهى المرأة فى اليهودج مشتقة من الظعن وهو السفر وقد أطلق  
على المرأة وان لم تكن فى هودج ولا مسافرة وتتمام البيت \* سوا لك نقبا بين خنى شعبب \* والسوا لك جمع  
سالكه مفعول ثان لترى ومفعوله الاول ظعاثن زيدت فيه من ونقبا مفعول سوا لك أى طريقاً فى الجبل

وخنى

للعلمية والتانيث فقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث وهو مشبه

يجوار من جهة أن فى آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملة كسرة فتقول هذه قاض وممرت بقاض ورأيت قاضى كأنه قول هؤلاء بجوار وممرت  
يجوار ورأيت جوارى (ص) ولا يضطر أراً وتناسب صرف \* ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف (ش) يجوز فى الضرورة  
صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله \* تبصر خليلي هل ترى من ظهائن \* وهو كثير

وحزنى مثنى حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الارض وشعبب اسم ماء (قوله وأجمع عليه البصريون في الجلة والافق قيل في ذى الالف المقصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذ يز يد بقدرا ينقص ورد بأنه قد يلتقى بساكن فيحتاج الساكن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وأيضاً سمع بدون ذلك كقوله انى مقسم ما ملكك فاعل \* جزأ آخرى ودنيا تنفع

بثنوين دنيا وكذا منع الكوفيون في الضرورة صرف أفعل من قالوا لان تنوينه انما حذف لاجل من فلا يجمع بينهما ورده البصريون بأن حذفه انما هو لاجل منع الصرف لاجل من بدليل صرف خبر منه وشمره لزوال الوزن مع وجود من وقد نون أمثل في قوله \* وما الاصباح منك بأمثل \* مع وجود من المتقدمة عليه ﴿ تنبيه ﴾ أجاز قوم صرف الجع المتناهي اختيارا وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف مطلقا قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لا يضطرارهم اليه في الشعر فجرى على أسننهم (قوله) لتناسب هونوعان تناسب السكيمات منصرفه انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسل مناسبة أغلالا وسهيرا وتنوين يغوث ويغوث في قراءة الأعمش لمناسبة نسرا والثاني لرؤس الآى كتنوين قوارير الاول لانه رأس آية يناسب بقية رؤس الآى في التنوين وصلا وفي الألف بدله وقفا وأما قوارير الثاني فنون لبنا كل الاول للرؤس الآى هذا ما في النصريح فاحذر ما يخالفه (قوله) فاجازه قوم (الخ) أجازوه الكوفيون مطلقا وبعض المتأخرين في العلم لوجود احدى العلتين فيه دون غيره ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارا (قوله) واسقشها والمنع (قوله) أى لجواز منعه الصرف (قوله) وعن ولدوا (الخ) هورثاء في قومه من الهزج المكفوف جميع أجزائه ما عدا الضرب والكف حذف نون مقامين وآخر الشطر الاول مبهم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره وعن والله أعلم

﴿ اعراب الفعل ﴾

(قوله كسعد) اما بفتح التاء والدين مضارع سعد يسعد بفتح فيهما أى اعانه أو مضارع سعد بالسكسر اللازم من السعد وهو الجبن ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول أو من أسعد المنعدي بالهمز معناه أومع كسرهما مبنيا للفاعل من أسعد (قوله اذا جرد الفعل) أى في اللفظ والتقدير معا فلا يرد قوله \* محمد فقد نفسك كل نفس \* بجزم تفيد مع تجرده لفظا لان جازمه مقدرا أى تفيد وقوله رفع أى لفظا كما مثله أو تقديره كالمسكن للتخفيف نحو يأمركم بولوقفسا وغيره فان رفعه مقدرا قيل أو محلا لان المضارع مع النونين يرفع محلا كما قاله يس تبع الابن قاسم ولذا لم يقيده المصنف بالخلو منهما لكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما ليس له محل رفع وله محل النصب والجزم قيل وانما لم يقيده حينئذ اكتفاء بقوله في باب الاعراب \* وأعر بوا مضارعان عريا \* الخ فان مفهومه انه مع النونين غير معرب وقد يقال المنفى عنه مع النونين الاعراب اللفظي والتقديرى لا المحلى أيضا والالم ثبت له محل النصب والجزم أيضا وهو خلاف المنصوص ألا ترى أن الاعراب المحلى ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معربة قطعا فذهب (قوله موقع الاسم) أى اذا كان خبرا أو صفة أو حالا لان الأصل في هذه الثلاثة الاسم فثبت موقع المضارع فيها استحقق الرفع الذى هو أول أحوال الاسم وأشرفها والمضى وان كان يقع في ذلك لكنه مبنى الأصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعا حيث لا يقع الاسم كهلا تفعل وستفعل وجعلت أفعل ورأيت الذى تفعل لاختصاص حرفي التحضيض والتنفيس بالفعل والعلة وخبر أفعال الشروع بالجل وأبشيب بان المراد وقوعه في الجلة وأيضا فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير اذا نال العامل لا يغير الا بعمل آخر تصریح (قوله) لتجرده أى لدوران الرفع معه وجودا وعدما والدوران من مسالك العلة ولا يرد ان التجرد عدمى فلا يكون علة للرفع الوجودى لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول

وأجمع عليه البصريون والكوفيون ورد أيضا صرفه للتناسب كقوله تعالى سلاسل وأغلالا وسهيرا فصرف سلاسل المناسبة ما بعده وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فاجازه قوم ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين واسقشها منه بقوله

وعن ولدوا امرى ذو الطول وذو العرض فضع عامر من الصرف وليس فيه سوى العامة والى هذا أشار بقوله والمصرف قد لا ينصرف

(ص)

﴿ اعراب الفعل ﴾

ارفع مضارعا اذا جرد من ناصب وجازم كسعد (ش) اذا جرد الفعل المضارع من عامل النصب وعامل الجزم رفع واختلف في رفعه فذهب قوم الى انه ارتفع لوقوعه موقع الاسم فيضرب في فـ ولك زيد يضرب واقع موقع ضارب فارفع لذلك وقيل ارتفع لتجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف (ص)

و بلن النصبه وكى كذا بان

أحواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة الوجودى هو المطلق وأما الجواب بان التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصریح الرضى بان عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على انه ان أراد به ان علامة الوجودى تكون عدماً مطلقاً فهو باطل أو مقيد يرجع للادول فتدبر وقال الكسائى رفع بالحرف المضاعفة ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا مرة لهذا الخلاف (قوله لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أى مقيد به (قوله والتى) اما مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدأ أو معقول محذوف يفسره انصب والفاء عاطفة عليه أى ولا بس التى الخ فانصب بها (قوله واعتقد تخفيفها) أى حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو أى الرفع مع التخفيف مطرد أى لا ضعيف ولا شاذ (قوله وهو ان) هو حرف ينفي المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل وحرف التنفيس يشبهه ولا يفيدنا بيد النفي خلافاً للزحششرى فى أنموذجه وأما قوله تعالى ان تحلة واذبابا قالتا بيد فيه من خارج عن ان لا منها ولا تأ كيد خلافاً له فى كشافه لكونه وافقه على التأ كيد كثيرون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمع وركز يد الان اضرب خلافاً للاخفش ولا يرد أن النفي له صدر الكلام لان ذلك خاص بما ومنه قوله

مه عاذلى فهاتما ان أبرحاً بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقوله

ان مارأيت أبازيد مقاتلاً \* أدع القتال وأشهد الهيجا

أى لن أدع القتال مدقروى أبازيد بمقاتلة عند ارادة الالفاظ نكتب ما كلمة واحدة فيقال أبان جواب لما وهم نصب أدع وأشهد ليس معطوفاً على أدع لثلاثتنا قاض بل على القتال فهو منصوب بان مضمره لعطفه على اسم خالص أى ان ادع القتال وشهود الهيجا قيل والجزم بها لغة كقوله

\* فلان يحول لاعينين بعدك منظر \* وقوله

لن ينح الآن من رجائك من \* حرك من دون بابك الخلقه

لكن الأول يحتمل انه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الألف للضرورة (قوله وكى) أى المصدرية التى تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليلية فان النصب بعدها بان مضمره واعلم ان كى اما مصدرية قطعاً أو تعليلية قطعاً أو محتملة طمها فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن تحول كى لا تأسوا ولا يصح كونها تعليلية لان حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بالضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما الاستفهامية نحو كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر فائما \* يرجى الفنى كما يضرو وينفع

أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتفسر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله

كى لتقضى رقية ما \* وهدتنى غير مختلس

أو قبل ان كقوله

فقالنأ كل الناس أصبحت مانحاً \* لسانك كىما أن نغر ونخدها

فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملاً واللام بعدها وكى كى والنصب بعدها بان مضمره وأظهارها فى الاخير ضرورة عند البصريين وأجازها السكوفيون اختياراً كتبت كى ان تكرر منى ويؤيده ان اضمار ان بعد اللام جائز لا واجب وممتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الاول فظاهر وأما مع اللام فلا لا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته وأما مع أن أو ما المصدرية فلان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحتملة طمها قسمان

لا بعد علم والتى من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحيح واعتقد

تخفيفها من أن فهو مطرد

(ش) ينصب المضارع اذا

صحبته حرف ناصب وهوان

وكى

وأن واذن نحو أن أضرب  
وجئت لكي أعلم وأريد  
أن تقوم واذن أكرمك  
في جواب من قال لك آتيك  
وأشار بقوله لا بعد علم إلى  
أنه ان رفعت أن بعد علم  
ونحوه مما يدل على اليقين  
وجب رفع الفعل بعدها  
وتكون حينئذ مخففة من  
الثقيلة نحو علمت أن يقوم  
التقدير أنه يقوم تخفف  
وحذف اسمها وبقى خبرها  
وهذه هي غير الناصبة  
للمضارع لأن هذه ثنائية  
لفظاً ثلاثية وضعاً وتلك  
ثنائية لفظاً ووضعا وإن  
وقعت بعد ظن ونحوهما  
يدل على الرجحان جازي  
الفعل بعدها وجهان  
أحدهما النصب على جعل  
أن من نواصب المضارع  
والثاني الرفع على جعل أن  
مخففة من الثقيلة فتقول  
ظننت أن يقوم وأن يقوم  
والتقدير مع الرفع ظننت  
أنه يقوم تخففت أن وحذف  
اسمها وبقى خبرها وهو  
الفعل وفاعله (ص)  
وبعضهم أهمل أن جلا على  
مأخذا حيث استحققت  
عملا  
(ش) يعني أن من العرب  
من لم يعمل أن الناصبة  
للفعل المضارع وإن وقعت  
بعد ما لا يدل على يقين  
ولارجحان

المنفردة عن اللام وأن نحو كيلا يكون دولة فإن قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فارة والواقعة  
بينهما كقوله \* أردت لكيما أن تطير بقرتي \* فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة  
بان والاول أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وإيضاحي أم بابها فلا تؤكدها واغتفر هنا دخول  
حرف الجر والمصدر على مثله للضرورة إذ لا يمكن غيره بخلاف ما مر وأجعوا على جواز فصلها من الفعل  
بالانافية وأما الزائدة كما مر من الأمثلة وبهما مع النحو كي مالا يكون كذا وفي غير ذلك خلاف وقد تكون  
اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كي تجنحون إلى السلم وما نئرت \* قتلا كم رظي الهيجاء اضطرم  
أي كيف تجنحون (قوله وأن) أي المصدرية وهي أم الباب ولذا لا يضمر غيرها وإنما أسخرها القول  
السلام عليها وهي تنصب المضارع لفظاً ومخالفة للنون ولا تنصب محل الماضي انفاً فالانها توصل به ولا  
تؤثر في معناه شيئاً بخلاف أن الشرطية لما قبلته مستقبلاً مناسب عملها في محله ويمتنع تقدم معمول الفعل عليها  
خلافاً للفراء لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وخرج بالمصدرية ثلاثة أشياء المخففة وستعلم الفرق  
بينهما والزائدة وهي الواقعة بعد الناصبة نحو فلهما أن جاء البشير أو بين الكاف ومجرورها كقوله  
\* كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم \* أو غير ذلك والمفسرة وهي المسبوبة بجملة فيها معنى القول دون  
حرفه وتأخرها جملة ولم تقترن بحرف وهي تفسر معمول الفعل الذي قبلها ظاهراً كان نحو إذا أوحينا إلى  
أمك ما يوحى أن أفد فيه مفايحي هو عين أفد فيه أو مقسراً نحو وأوحينا إليه أن اصنع الفلك أي أوحينا  
إليه شيئاً هو اصنع ويحتمل الزيادة على معنى أوحينا إليه لفظ اصنع فإن قدر قبلها الجار كانت مصدرية  
لاختصاصه بالاسماء ولو تأويل أي أوحينا إليه بـصنع الفلك وإن لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو وأوحى  
دمواهم أن الجنة لأن الكلام لا يتم إلا بدخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم وإن لم يتأخرها جملة  
امتدحت أن فلا يقال أرسلت إليه ما يليق أن مدحا بل تحذف أو يؤتى بدطاباي فتدبر (قوله مما يدل  
على اليقين) أي كراي وتحقق وتبين وظن مستعملاً في العلم وإنما وجب كونها في ذلك مخففة لأن المصدرية  
للرجاء والطمع فلا تدخل الأعلى ما ليس مستقراً ولا ثابتاً والعلم إنما يتعلق بالحقق فلا يناسبه إلا التوكيد المقاد  
بالمخففة والاكثر حينئذ الفعل بين أن والفعل بما سبق في أن وأخواتها وأجزي سيبويه والاختفش الخوف  
يجري العلم عند يقين الخوف تخشيت أن تفعل بالرفع ومنه قوله

إذا مت فادفني إلى جنب كرمه \* تروى عظامي بعلموتي عروقها

ولا تدفنني في القلاة فأنني \* أخاف إذا ماتت أن لا أدوقها

يرفع أدوق كالتأنيدي قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة فلا يرد أن لا يرجع بالنصب فيما شذ عن  
أن أول العلم بغيره كالظن أو الرأي والاشارة مثلاً لجاز النصب كما علمت أن الان تفعل كذا أي ما أرى ولا أشير  
إلا بذلك قاله سيبويه وجوز الفراء بلا تأويل (قوله أحدهما النصب) أي لعدم تحقق المظنون فيناسبه  
الترجيح بان المصدرية وهو الأرجح عند عدم الفصل بلاولاً أجمع عليه في أحسب الناس أن يتركوا أنما مع  
الفصل بلا فلا يرجع الرفع كظننت أن لا تقوم لأن فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير  
لا كقد والسبب وإن كظننت أن ستقوم لأن المصدرية لا تفصل بذلك (قوله والثاني الرفع) أي لقرب  
الظن من العلم لسكونه الطرف الرجحان فكانه معلوم (قوله وبعضهم أهمل أن الح) وبعضهم جزم بها كقوله  
إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا \* تعالوا إلى أن ياتنا العبيد نخطب

(قوله أختها) بالجر بدل من ما أعطيت بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتباري لأهمل وضمة  
استحققت يرجع لأن أي وبعضهم أهمل أن وقت استحقاقها العمل أوفى مكان استحقاقها لأن لم يتقدمها  
علم ولا ظن جلا على ما بجامع أن كلا حرف مصدرى إنثائي وكذلك بعضهم أهمل ما المصدرية جلا على أن



فرفع الفعل بعدها جلا  
على اختها ما المصدرية  
لاشتركاها في أنها بقدرة  
بالمصدر فتقول أريد أن  
تقوم كأنقول عجبت بها  
تفعل (ص)  
ونصبوا بأذن المستقبلا  
أن صيرت والفعل بعد  
موصلا

أوقبله اليمين وانصب وارفعها  
إذا اذن من بعد عطف وقعا  
(ش) تقدم أن من جملة  
نواصب المضارع اذن ولا  
ينصب بها إلا بشرط أحدها  
أن يكون الفعل مستقبلا  
الثاني أن تكون مصدرية  
الثالث أن لا يفصل بينها  
وبين منصوبها وذلك نحو أن  
يقال أنا آتيك فتقول اذن  
أكرمك فلو كان الفعل  
بعدها جلا لم ينصب نحو أن  
يقال أكرمك فتقول اذن  
أظنك صادقا فيجب رفع  
أظن وكذلك يجب رفع  
الفعل بعدها إذا لم تنصير  
نحو زيد اذن يكرمك فإن  
كان المتقدم عليها حرف  
عطف جاز في الفعل الرفع  
والنصب نحو واذن أكرمك  
وكذلك يجب رفع الفعل  
بعدها أن فصل بينها وبينه  
نحو اذن زيد يكرمك  
فإن فصلت بالقسم نصبت  
نحو اذن والله أكرمك  
(ص)

وبين لا ولا مجر الزم  
أظهار أن ناصبة وإن عدم  
لأن عمل مظهر أو مضمر

كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كأن تكونوا بولي عليكم وقول الشاعر  
وطرفك أماننا فاحبسناه \* كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر  
والاصح أن حذف النون فيهما للتخفيف لشبوه نظاما ونثرا فلا حاجة إلى النصب بما والكاف في البيت  
تعليلية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مخنصرة من كي فهي الناصبة وما زائدة ففيه ثلاثة أوجه  
والمعنى احبس طرفك عن النظر إلينا إذا جئنا لاجل ظنهم أن هوالك حيث تنظر ستراعلينا (قوله فيرفع  
الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن أن يتم الرضاغة بالرفع وقوله  
أن تقرأن على أسماء ويحكها \* مني السلام وإن لا تشعرا أحدا

ولم يجعلوها مخففة كالكو فيين لعدم وقوعها بعد علم أرظن أماده الصبان (قوله ونصبوا) أي أكثر  
العرب لزوما عند استيفاء الشروط المذكورة لاجواز كما قيل فإن عدم بعضها لزم إهمالها وبعضهم يلزم  
إهمالها طلقا وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لأنها حرف غير مختص بقياسه الإهمال فلا  
الثبات لن أنكرها دما مبنى والصحيح أنها حرف بسيط وناسب بنفسه لا بأن مضمره بعده ومعناها عند  
سيبو به الجواب والجزاء غالبا دائما كما قيل لأنها قد تنحصر للجواب نحو اذن أظنك صادقا جوابا لمن  
قال لي أكرمك لأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حالي والجزاء لا يكون إلا مستقبلا والصحيح  
إبدال نونها ألفا في الوقف كتنبؤين المنصوب لأن الجمهور على كتابتها بالألف وكذا رخصت في المصاحف  
وعن المبرد والزجاج يوقف بالنون كان رلن وتكتب بهاء عن الفراء أن أهمات كتبت بالنون لتفرق من  
إذا الذرفية وإن أهمات فبالألف لتمييزها بالعمل والخلاف في غير القرآن أمافيه فالوقف والرسم بالألف  
أجماعا كافي الاتقان اتباعا للمصاحف (قوله والفعل بعد) جملة حالية من اذن أي والحال أن الفعل كأن  
بعدها وموصلا بفتح الصادح من المستكن في الظرف وجملة قبله اليمين عطف على بعدا وعلى موصلا فهي  
خبر أرحال (قوله وانصب وارفعها) أي الفعل والثاني مؤكدة بالنون الخفيفة المقلبة ألفا وهذا كاستثناء  
من مفهوم قوله أن صدرت وقوله إذا شرطية واذن فاعل محذوف يغمره وقع (قوله مستقبلا) أي  
لأن سائر النواصب لا تعمل في غير تحققه في الوجود كالأسماء فلا تعمل فيه عوامل الأفعال دما مبنى  
(قوله اذالم تنصير) أي في جعلها بأن تأخرت كما كرمك اذن أو وقعت حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع  
الآتي ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والخبر عنه كما مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه  
كان ثاني اذن أكرمك أو والله اذن أكرمك ويجب إهمالها في الجميع وأما قوله  
لا تتركني فيهم شطيرا \* إلى اذن أهلك أو أطيرا

بالنصب فضرورية وخبر إن محذوف أي لا أستطيع ذلك واذن الخ مستأنف (قوله حرف عطف) هو  
الواو والقاء (قوله جازي الفعل الخ) التحقيق أنها ان عطفت على ماله محل النعت والاجاز الأمران فإذا  
قيل أن تزرني أزررك واذن أحسن اليأسك أن قدر العطف على الجواب ألفت وجوب الوقوعها حشوا وجرم  
الفعل أو على الجملة الشرطية تمامها جاز النصب باعتبار تصديرها في جعلها والرفع على أن ما بعد الواو من تمام  
ما قبلها لبطاها بينهما وهو الأرجح كما أشار إليه المتن بتأكيد عدم تصديرها ظاهرا وقيل يتعين النصب لأن  
العطف على الأول أولى أولانه مستأنف ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليأسك أن عطفت على الفعلية  
يتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان (قوله نصبت) أي لأن القسم مؤكدا للربط المستفاد منها ومثله  
النافية لأنها لا تنضم مع أن فكذلك اذن واغترابا في بابها الفصل بالنداء والدعاء وإن عصفور بالظرفين  
والصحيح منع كل ذلك إذ لم يسمع شيء منه (قوله وبين لا) متعلق بظاهره وناصبه حال من أن دفع به توهم  
إهمالها فصلها بلا (قوله لا) نائب فاعل لعدم وإن مفعول مقدم لا عمل ما به فتح الميم أمر من عمل يعمل

و بعد في كان حتما أضمر  
كذلك بعد وإذا إصلاح في  
موضعها حتى أو إلا ان خفي  
(ش) اختصت ان من بين  
بقية نواصب المضارع بأنها  
تعمل مظهر ومضمر  
فتظهر وجوبا إذا وقعت  
بين اللام الجر ولا النافية نحو  
جئتكم لئلا تضرب زيدا  
وتظهر جوازا إذا وقعت  
بعد لام الجر ولم تصحبها  
النافية نحو جئتكم لأفرا  
ولان أفرا هذا ان لم تسبقها  
كان المنفية فان سبقها كان  
المنفية وجب اضماراً نحو  
ما كان زيد ليفعل ولا  
تقول لان يفعل قال الله تعالى  
وما كان الله ليعذبهم وأنت  
فيهم ويجب اضمار ان بعد  
أو المقدره بحيث أو لا تفقد  
بحيث إذا كان الفعل الذي  
قبلها مما ينقض شيأ فشيأ  
وتقدر بالا ان لم يكن كذلك  
فالأول كقوله لاستسهلن  
الصعب أو أدرك المني \*  
فما انفادت الآمال الاصاب  
أي لاستسهلن الصعب  
حتى أدرك المني فأدرك  
منصوب بان المقدره بعد أو  
التي بمعنى حتى وهي واجبة  
الاضمار والثاني كقوله  
وكننت اذا عجزت قناة قوم \*  
كسرت كعوبها أو تستقيما  
أي كسرت كعوبها الآن  
تستقيم فتستقيم منصوب  
بان بعد أو واجبة الاضمار

كفرح يفرح فهمزته وصل وكسرت ان للساكنين أو بكسرهما أمر من أعمل المتعدي بالهمزة فهمزته  
للقطع فتنتقل فتحته للنون للوزن وهذا هو المناسب للمعنى المراد أي اجعلها عاملة (قوله و بعد في كان)  
أي بعد كان المنفية وهو متعلق باضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان أعمل الخ والشرط مفروض  
مع وجود اللام لان قوله وان عدم لامه مع وجود اللام فكذلك قوله واضمر بعد في كان أي مع لام الجر  
(قوله كذلك الخ) أن مبتدأ خبره خفي و بعداً متعلق به وكذلك مفعول مطلق خفي أو حال من فاعله أي  
ان خفي بعداً وخفاء مثل ذلك الذي بعد في كان أو حال كونه بمثابة لاله في الوجوب (قوله ولا النافية) أي  
أو الزائدة للتوكيد نحو لئلا يعلم أهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل وان الاطلاق لانها كالفصل اذ تدخل  
بين الجار والجرور كجئت بالزاد (قوله بعد لام الجر) أي للتعليل كانت كاملة أو للاحقة نحو ليكون لهم  
عدوا أو زائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل متعدٍ نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين ففي كل ذلك أن مضمره  
جواز أو قد تظهروا نحو وأمرت لأن أكون أول المسلمين (قوله كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص  
الماضي ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحاً باللام الجوزية والمراد به مطلق الإنكار  
من إطلاق الخاص على العام لان الجحافة إنكار ما تعرفه فهو وإنكار الخ خاصة ولم يقيد كان بالناقصة  
لأنها المرادة عند الإطلاق فاللام بعد التامة لأم كي لا يجوز وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أي  
مادتها بخلاف من أجازها في أخواتها ومن أجازها في ظننت وأطلق النفي ومراده ما ينفي الماضي فقط وهو  
خصوص ما مع الماضي ولم مع المضارع دون ان لا اختصاصها بالمستقبل ولا الغلبتها فيه ولما لا اتصال منفيها  
بالحال وأما ان فهي بمعنى ما إطلاقه يشملها وقبـز عم كثير في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منسه الجبال  
بالنصب لغير الكسائي انهم الام الجوزية مع ان النافية ولكن يبعد ان الفعل بعد لام الجوزية لا يرفع الاضمر  
الاسم المستند اليه السكون بل الظاهر انهم الام كي وان شرطية أي وعند الله مكرهم أي جزاؤهم بما هو أعظم  
منه وان كان مكرهم استندته بعد نزول الجبال أي الامور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كقوله  
أنا أشجع من فلان وان كان مع التنازل اه أشعوني (قوله ما كان زيد ليفعل) زيد اسم كان  
وخبرها محذوف عند البصريين تعلقت به اللام الجارة لصادر المنسبك من أن والفعل أي ما كان زيد  
مريد الفعل كذا وجعل السكوفيون الخبر جلة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهي الناصبة  
بنفسها أي ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم المصنف لأنه جعل النصب بأن مضمره بعد اللام فهو قول  
مركب لكن يؤيد الاول التصريح بالخبر في قوله سموت ولم تكن أهلاً لسموت (قوله بحيث أو لا) أوجد  
من قول التسهيل الواقعة موقع الى أن أو إلا أن لان ان مقدره بعداً ولا انها واقعة موقعها حتى يستغنى عن  
تقديرها ولا ن حتى معنيين كلاهما يصلح لألغائية كأمثلة والتعليل إذا كان ما بعده علة لما قبلها نحو لا رضين  
الله أو يفقر لي فهذا خارج عن عبارة التسهيل ولا تصح فيه الغاية لايهاه انقطاع الارضاء عند حصول  
الفقران وليس مرادو تعين الغاية فيما يحصل شيئاً فشيأ نحو لا تنظر نه أوجبي والاستثناء فيما يحصل دفعة  
نحو لا قتلنه أو يسلم ويحتمل الثلاثة لازمة لك أو تقضي حق والمعنى على الاستثناء لازمة لك في جميع الازمان  
الازم من القضاء أي وقت انتهائه وخرجت أو التي لا تقدر بما ذكر بان تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل  
بعدها إلا اذا عطف على اسم خالص كاسياتي (قوله لاستسهلن الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية  
بل يحتمل الاستثناء أيضاً كما قاله أبو حيان (قوله فأدرك منصوب بان) أي وهو مؤثر بقدر مصدره عطوف  
أو على مصدره متصيد من الكلام السابق أي ليكون مني استسهالاً وأدرك وكذلك يقاس الباقي (قوله  
وكننت اذا عجزت) بالغين المجهمة والزاي أي عصرت وهزرت الرمح والقناة بالقاف والنون والكعوب  
هي النواشر في أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا

بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي يشاعنها الفساد لأن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قنائة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها عما يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا اذا استقامت ويظهر صحة التعليل فيه (قوله وبعد حتى) متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أي اضمار أن بعد حتى حتم كهذا الاضمار السابق في التمتع وعلى هذا فاقوله هكذا احشوفان جعل متعلقا باضمار أو خبر عنه وحتم خبر ثان محي به ليبيان وجه الشبهة لا خيال ان التشبيه في مطلق النصب ما فليس حشوا (قوله حتى) أي الجارة للصندر المنسبك من ان الفعل وتكون غائية ان كان ما بعده غاية لما قبلها ككشاله وتعليلية ان كان ما قبلها علة لما بعدها كاسلم حتى تدخل الجنة وكشال الماتن ولا تصح فيه الغاية لايهامه ترك الجود عند حصول السرور وليس مراد أو بحتمها حتى نفي إلى أمر الله زاد في التسهيل كونها بمعنى الا وهو ظاهر في قوله

(ص)

و بعد حتى هكذا اضماران

حتم كجدي حتى تسردا حزن

(ش) وما يجب اضماران

بعده حتى نحو سرت حتى

أدخل البلد حتى حرف جر

وأدخل منصوب بان المقدرة

بعد حتى هذا ان كان الفعل

مستقبلا فان كان حالا أو

مؤولا بالحال وجب رفعه

واليه أشار بقوله (ص)

وتلو حتى حالا أو مؤولا \*

به ارفع حتى وانصب المستقبلا

(ش) فتقول سرت حتى

أدخل البلد بالرفع ان قلته

وأنت داخل وكذا ان كان

الدخول قد وقع وقصدت

به حكاية الحال الماضية نحو

كنت سرت حتى أدخلها

ليس العطاء من الفضول سماحة \* حتى تجود وما لديك قليل

اذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا غاية لايهامها انقطاع نفي ما قبلها عند ثبوت ما بعدها وليس كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أي شابه ذلك سواء جاد مع الفقراء أم لا فهي للاستثناء المنقطع أي ليست السماحة في الجود مع الغني لكن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون لكنها للاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة للفرد الصريح فيلزم كونها غائية لان مجرورها آخر أو متصل به كما كانت السمكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقدم را في العطف (قوله نحو سرت الخ) أي اذا قلته قبل الدخول ليسكون مستقبلا (قوله بان المقدرة بعد حتى) أي بدليل ظهورها في المعطوف كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم \* أو أن تبين جميعا وهو مختار

وجعل الكوفيون النصب بحتي نفسها ورد بعملها الجرفي الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل (قوله مستقبلا) أي لان النصب بان المقدرة وهي تخاص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا الماضي (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أي قدرت نفسك موجودا في وقت الدخول الماضي كما أشار له الشارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضي واقعا حال التسكك وعلى كل تعبير بالمضارع لاستحضار صورته الجيبية فان قدرت انصافك وقت التسكك بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبل حينئذ تاو بالاولئك قرئ قوله تعالى وزلوا حتى يقول الرسول بالنصب لغرض نافع مع ان قول الرسول وهو اليسع أو شعيبا ماض بالنسبة لزمان حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزوال غير معتبر لكنه على تقدير انصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلا تاو يلاورفعه نافع على فرض القول واقعا حال الحكاية استحضار صورته وحاصل مسألة حتى أن الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنسبة للتسكك وجب نصبه كحتى يرجع اليها موسى أو حاضر وقتها وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت الدخول أو ماضيا جازا الامر ان باعتبار جواز التاويل فان قدرته حاضر وقت التسكك على حكاية الحال وجب رفعه أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التسكك وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضر فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه واعلم ان شرط الرفع بعد حتى ثلاثة حالات الفعل كذا كرؤسبه عما قبلها فلا رفع في سرت حتى تطلع الشمس لعدم تسببه عن السير وكونه فضلا أي ليس ركناني الاسناد فلا رفع في كان سيرى حتى أدخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول السير والدخول وتسبق الثاني عن الاول والنصب يفيد الاخبار بحصول شيء واحد وهو السير وبان شيئا آخر متروك الحصول وهو الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معلوما من شيء آخر وكذا يقال في الزلزال

والقول (قوله وبعد فالخ) أن مبتدأ خبره نصب وبعد متعلق به وجلة رسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشاره الشارح في الحل أو معترضة بين المبتدأ والخبر وذ كر ضمير ان الذي في نصب لتأوله بالحرف وأنه في رسترها التأويل بالكلية ومحضين صفة لنفي وطلب (قوله المحاب بها الخ) سمي ما بعد الفاء جوابا لان ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط اذا العدول عن عطف الفعل بالفاء الى نصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها والتقدير في المثال والآية ما يكون منك اتيان فتحدث ولا يكون قضاء عليهم فوهم وفي نحو استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فمخول وفي ليت لي مالا فافحج ليت حصول مال لي فحجوا وهكذا وهذا من العطف على المعنى والتوهم كما في المغنى فان لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بان كان جلة اسمية خبرها جامد كما أنت زيد فذكر مك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جلة على جلة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجلة كما ثبت كونك زيدا فاكرا مك ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاستقاضي نقل ذلك عن أبي حيان وستأتي عبارته في الاستفهام (قوله نفي محض) أى سواء كان بالحرف كشأله أو بالفعل كما بس زيدا حاضر افيك كمالك أو بالاسم كانت غيرأت فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقوله أو قد مر ادبها كلها النفي نحو كانتك والعلينا فاشتتمنا وقله اتاينا فتحدثنا وقد كنت في خير فتعرفه بالنصب أى ما كنت ولا تاينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا يأتى في جميع أنواع الطلب بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح (قوله نحو ما تاينا فتحدثنا) نصبه اما على معنى ما تاينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفي الثاني بنفي الاول التسبب عنه أو على معنى ما تاينا فتحدثنا يجعل الثاني قيده في الاول في نصب عليه النفي قصدا الى نفي اجتماعهما أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث ثم قد يفتى الا تيان أيضا فيكون في الفاء معنى التسبب وقد ثبت وحده وحينئذ فالفاء لامعية بالاتسبب أصلا وانما نصب الفعل بعدها تشبيها بتلك كما قاله الرضى قال في المغنى وعلى المعنى الاول يحمل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثاني اذ يتبع ان يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان ويتعين الثاني في نحو ما يحكم الله حكما فيجور لا تقف الجور وحده فان قصد بالفاء الاستئناف أو مجرد العطف بالاتسبب ولا معية تعين الرفع اما على معنى ما تاينا فتحدثنا باظهار مبتدأ قصدا الى نفي الاول واثبات الثاني فهو مستأنف أو من عطف الجمل وصورة التحديث بلا تيان ان يكون بحائل بينهما أو باختلاف زمنهما أى ما تاينا في المستقبل فأت تحدثنا الآن واما على معنى ما تاينا فتحدثنا فأتحدثنا قصدا الى نفي الفعلين من مجرد العطف بالاتسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذن لهم فيعتذرون ولو نصب هذا على السببية كالذى قبله جازا لكانه لم يرد تناسب الفواصل (قوله فان لم يكن خالصا الخ) أى بان اتقضى بالاقبل الفعل كما مثله وكان نفيها بعد نفي كما تزال تاينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بالابعد الفعل كما تاينا فتحدثنا لا بخبر ففيه الوجهان كإص عليه سيويو به وروى بهما قوله

وما قام مناقم في ندينا \* فينطق الاباى هي أعراف

خلافا للمصنف وابنه حيث مثله لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه (قوله وهو يشمل الأمر الخ) أى والترجي أيضا عند الكوفيين كما سبأ في المتن فالجمله مع النفي المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهي مجموعة في قوله

(ص)

وبعد فاجواب نفي أو طلب

محضين ان رسترها حتم

نصب

(ش) يعنى أن ان نصب

وهي واجبة الحذف الفعل

المضارع بعد الفاء المحاب

بها نفي محض أو طلب محض

فمثال النفي نحو ما تاينا

فتحدثنا وقال تعالى لا يقضى

عليهم فيموتوا ومعنى كون

النفي محضا أن يكون خالصا

من معنى الاثبات فان لم

يكن خالصا منه وجب رفع

ما بعد الفاء نحو ما أنت الا

تاينا فتحدثنا ومثال الطلب

وهو يشمل الامر والنهي

والدعاء والاستفهام والعرض

والخصيصة والنهي فالامر

نحو ائتني فاكرك ومنه

ياناق سيري عنقا فسيحجا  
لا نطقوا فيه فيجعل عليكم  
غضبي والدعاء نحو رب  
انصرفي فلا أخذل ومنه  
رب وفقني فلا أعذل عن  
سنان الساعين في خير  
سنان

والاستفهام نحو هل تكرم  
زيدا فيكرمك ومنه قوله  
آمالى فهل لنا من شفاء  
فيشفعوا لنا والعرض نحو  
ألا تنزل عندنا فتصيب خبرا  
ومنه قوله

يا ابن السكرام ألا تدنو  
فتبصر ما  
قد حدثوك فخاراً كن  
سمعا

والتهخيص نحو لولا تانيها  
فتجدنا ومنه قوله تعالى  
لولا آخرنى الى أجل قريب  
فأصدق وأكون من  
الصالحين والتمني نحو لويتلى  
مالا فأتصدق منه ومنه قوله  
تعالى يا ليتني كنت معهم  
فأفوز فوزا عظيما ومعنى  
كون الطالب محضاً أن  
لا يكون مدلولاً عليه باسم  
فعل ولا بلفظ الخبر فان كان  
مدلولاً عليه بأحد هذين  
المدكورين وجب رفع  
ما بعد الفاء نحو صه فاحسن  
اليك وحسبك الحديث  
في تمام الناس (ص)

والواو كالفا ان تفد مفهوم  
مع

(١١٦)

\* الى سليمان فاستريحا والنهي نحو لا تضرب زيدا فيضربك ومنه قوله تعالى

مر وانه رادع وسل وارض لحضهم \* تمن وارح كذاك النفي قد كلا

(قوله ياناق) مرخم ناقة والعنق بفتح حتين نوع من السير ونصبه على انه صفة المصدر نحو فأي سيرا  
عنقا (قوله سنان الساعين) بفتح السين أي طريقهم وفي خبر متعلق بالساعين (قوله والاستفهام)  
شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل ولا يكون بحملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لم يضرب زيدا  
فيجازيك بالنصب لمضى الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولا هل زيدا أخوك  
فتمكرمه لعدم ما يتصيده المصدر قال أبو حيان وهذا لم بشرطه أحسن أمحا بنا وقد حكى ابن كيسان أن  
ذهب زيد فنصبه بالنصب مع مضى الفعل بل اذا تعذر تصيد مصدر مستقبلي مما قبل الفاء يقدّر مصدر من  
لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اسلام بسبب ضرب زيد فجازاه منه وهل يثبت كون زيد أخاك فأكرام  
منا اه اسقاطي وهو نص فيما صر (قوله من شفاء) اما فاعل بالظرف لاعناده على الاستفهام أم مبتدأ  
خبره الظرف ومن زائدة والتقدير هل يكون لنا حصول شفاء فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين  
الحقيقي كالمثل والانسكاري نحو من مثل زيد فيقاومه والتوبيخ فيما يظهر نحو أنما خصم زيد افيغضب  
عليك وأما التقرير الذي بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده  
نحو أفلم يسبر وافي الارض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم اك جار كم ويكون يني \* وبينكم المودة والاخاء

وأن يراعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء  
فتصبح الارض مخضرة ولرفع هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سببا في الاخضرار  
بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه صراعا للفظه كافي المعنى وقد يقال يحط الثمر به وهو الانزال لا الرؤية  
فالسببية موجودة ما لا فتأمل (قوله لباناق) جمع لبانة بضم اللام فيهما وهي الحاجة وانما قال بعض  
الروح لانه رتب الارتداد على الرجاء والراجي شيئا فدل لا يجوز بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب  
الرجاء وهذا البيت ساقط في نسخ (قوله باسم فعل) أي سواء كان من لفظ الفعل كنزال فنجدك بالرفع أولا  
كامله ههنا مذهب الجمهور وأجاز ابن عصفور النصب بعد الاول قال في شرح السطور وما أجدره بان يكون  
صوابا وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضربا زيدا فيتمادب (قوله وحسبك  
الحديث) مثال للطلب بالجللة الخبرية لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمه بناء تشبيها بقول  
وبعد والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمه اعراب (قوله  
والواو كالفا) مثلها ماعند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم  
ينتقل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضا أفاده الشنواني (قوله ان تفد مفهوم مع)  
حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضيا للضرورة أي فهي كالفاء في نصب المضارع بعدها في المواضع  
المدكورة بان مضمرة وفي أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرحوا به واستظهر  
الهاميني قول الرضى بأنها ليست للعطف بل هي بمعنى مع أو لاجال فالمصدر بعدها مبدأ حذف خبره لكثرة  
الاستعمال فعنى قم وأقوم قم وقيامى ثابت أو مع قيامى لان العطف يفوت النص على المعية أي ليسكن قيام  
منك وقيام منى (قوله ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا في خمسة النفي والأمر والنهي والاستفهام  
والتمني وقاسه النحويون في الباقي وقدم مثل الشارح للاربع الاولى ومثال التمني يا ليتنا نرد ولا نكتب  
بآيات بنا ونكون بنصبها المحزنة وحفص (قوله ولما يعلم الله الخ) أي لم يكن لله علم بجهاد مصاحب للعلم

بصبركم

(ش) يعني ان المواضع التي ينصب فيها المضارع باضمار أن وجوبها بعد

الفاء ينصب فيها كلها بان مضمرة وجوبها بعد الواو اذا قصد بها المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقول الشاعر



فقلت ادعى وادعوان اندى \* اصوت أن ينادى داعيان وقوله لانه عن خلق وثائق مثله \* عار عليك اذا فعلت عظيم وقوله ألم لك جاركم ويكون بيني \* وينسك المودة والاخاء واحترز بقوله ان تفهمهم مع عما اذا لم تفهم ذلك بل أردت التشريك بين الفعلين أو أردت جعل ما بعد الواو خيرا مبتدأ محذوف فانه لا يجوز حينئذ انصب ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك

(١١٧)

لانا كل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن الثاني الرفع على ضمير مبتدأ نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أي وأنت تشرب اللبن الثالث النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أي لا يكن منك أن تا كل السمك وأن تشرب اللبن فتنصب هذا الفعل بان مضمره

(ص)

وبعد خبر النفي جزما اعتمد ان تسقط الفاء والجزء قد قصد

(ش) يجوز في جواب غير النفي من الاشياء التي سبق ذكرها ان تجزم اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء نحو زرنى أزرع وكذلك الباقي وهل هو مجزوم بشرط مقدر أي زرنى فان تزرنى أزرع أو بالجملة قبله قولان ولا يجوز الجزم في النفي فلا تقول ما تابتنا نحدثنا (ص)

وشرط جزم بعد نهى ان تضع

ان قبل لا دون بخلاف يقع

بصيركم لعدم الصبر فلا يعمله الله تعالى ومعنى تعلق عامه بالمعذوم انه يعلم عدمه لا وقوعه لان علم المعذوم واقعه جهل (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم الهمزة والعين حذفت كسرة الواو للثقل ثم الواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها نظر للاصل وكسرها نظرا للاكن اه اسقاطي وقوله أندى اسم ان من الندى بفتح النون مقصودا وهو بعد ذهاب الصوت وأن ينادى خبرها أو عكسه (قوله عار عليك) خبر محذوف أي ذلك عار وعظيم صفته وجلة اذا فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أي في النهي فكل منهما منهي عنه استقلالاً وقال الساماني الجزم ليس ناصي النهي عن كل الابعادة لا فان لم تعد احتمال النهي عن المصاحبة وردده الشمني بانه احتمال بعينه (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا انه نهى عن الاول واباحة الثاني وهو المشهور قالوا واستثنائية أي ولك شرب اللبن ولا يتعين حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستثناف كما جرت به عادة النحويين ويحتمل ان نهى عن المصاحبة على ان الواو للحال فيتعين تقدير المبتدأ لان المضارع المثبت لا يقع حالاً مع الواو مفني (قوله ان تسقط الفاء) أي لم توجد الآن سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلاً وخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها (قوله وقصد الجزاء) أي بان قصدت نسب الفعل عن الطلب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله نكرة نحو فهب لي من لذك وليا برئى بالرفع أو على الحال نحو ولا تأمن تستكثر أو على الاستثناف كقوله \* وقال رائد هم ارسوا نزولها \* ويحتمل الحال والاستثناف قوله تعالى وألقى ما في يمينك لثغاف بالرفع فاضرب لهم طر يقاى البحر ببسالات الخاف ويحتمل هذا الوصفية أيضاً أي لا تخاف فيه ومما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ولكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة لانها نكرة (قوله بشرط مقدر) أي مع فعله بعد الطلب وهذا من ذهب الجمهور وهو المختار ويتعين تقدير ان لانها أم الباب لتصر بجهم بانه لا يحدف غير هار لا يرد ان قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة لو كان تقديره ان تقل لهم ذلك يقيموا لم يتخلف عنها أحد لوجود الشرط وهو القول مع ان التخلف واقع لان القول ليس شرطاً تاماً لا امتثال بل لا بد منه من التوفيق فتقدير (قوله أو بالجملة قبله) أي فالجزم نفس الجملة اما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضرب با عن اضرب في العمل أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل بكل وبقي قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو أن الجزم بلام الامر مقدر (قوله قبل لا) جعل الشاطبي والمكودي لانه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها (قوله بالشرط الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالاً من فاعل تمنع لعدم صحة ان لا تمنع تستكثر وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى انه بدل كل من تمنع لانه بمعنى ما أي لا تستكثر ما نعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقر بن مسجدا يؤذنا يجوز يؤذبدل اشتمال من يقرب لاني جواب النهي اذ لا يصح ان لا يقر به يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثر من الثواب أي تزدد منه صح كونه جواب النهي لصحة ان لا تمنع أي تعدد النعم على الغير تزدد ثوابا (قوله وأجاز ذلك السكسائي) أي تسكبا بالآية والحديث المذكور وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء في لادن من الاسدياً كك ورد بتخريج الآية والحديث على ما صر وبان النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفي ولا جزم بعده اه وفي هذا نظر لتجوز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضا (تنبية) شرط

(ش) أي لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي الا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا فتقول لادن من الاسدياً تسلم بجزم تسلم اذ يصح ان لادن من الاسدياً ولا يجوز الجزم في قولك لادن من الاسدياً كك اذ لا يصح ان لادن من الاسدياً كك وأجاز ذلك السكسائي بناء على انه لا يشترط عنده دخول ان على لا جزمه على معنى ان تدن من الاسدياً كك

(ص) والامر ان كان بفعل فلا \* تنصب جوائمه وجزءه اقبالا (ش) قد سبق انه اذا كان الامر مدلولاً عليه باسم فاعل  
أو بلفظ الخبر لم يجر نصبه بعد الفاء وقد صرح بذلك هنا فقال متى كان الامر بغير صيغة افعال ونحوها فلا تنصب جوابه لكن لو أسقطت الفاء  
جزئته كقولك ما أحسن اليك وحسبك (١١٨) الحديث يثم الناس واليه أشار بقوله وجزءه اقبالا (ص)

والفعل بعد الفاء في الرجا  
نصب

كنصب ما إلى التثنية ينصب  
(ش) أجاز الكوفيون  
قاطبة أن يعامل الرجا  
معاملة التثنية في نصب جوابه  
المقررون بالفاء كما ينصب  
جواب التثنية وثانهم  
المصنف ومما ورد منه قوله  
نعالي لعل أبلغ الأسباب  
أسباب السموات فاطلع في  
قراءة من نصب أطلع وهو  
حذف عن عاصم (ص)  
وان على اسم خالص فعمل  
عطف

تنصبه أن ثابتاً أو من حذف  
(ش) يجوز أن ينصب بان  
محدوفة أو مذكورة بعد  
عاطف تقديم عليه اسم  
خالص أي غير مقصوده  
معنى الفعل وذلك كقوله  
لبس عباءة وتقر عيني \*  
أحب إلى من لبس الشفوف  
فتقر منصوب بان محدوفة  
وهي جائزة الحذف لان  
قبله اسم صريحاً وهو ليس  
وكذلك قوله

اني وقتلي سليكا ثم أعقله  
\* كالشور يضرب لماعاف  
البقر  
فاعقله منصوب بان

محدوفة وهي جائزة الحذف لان قبله اسم صريحاً وهو وقتلي وكذلك قوله  
لولا توقع معترضيه \* ما كنت أترأى على ترابي فإرضيه منصوب بان محدوفة جوازاً بعد الفاء لان قبله اسم صريحاً وهو توقع  
وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فإرضيه منصوب بان الجائزة الحذف لان قبله  
وحياً وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أي مقصوداً به معنى الفعل لم يجر نصب نحو

الجزم بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير النهي صحة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن  
أحسن اليك بخلاف لأحسن اليك فلا يجرم اذ لا يناسب ان نحسن الى لأحسن اليك ونحو أن بيدك  
أزرك أي ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين يبتك أضرب زيداً في السوق وقس الباقي (قوله) أجاز  
الكوفيون أي دون البصريين وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن أولطفه على الأسباب على حد  
\* لولا توقع معترضيه \* أو بتضمين لعل معنى التثنية ليندفع الاعتراض بان الترجي انما يكون  
في الممكن القريب واطلاع فرعون وبلوغه الأسباب محال وقد يدفع به انه ادعى قرينه لقصد التلميح على  
قومه فأنى بلعل قال في الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيون (قوله) المقررون بالفاء  
مثلاً والمعية كما مر (قوله) فعل عطف فيه مسامحة لان المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك (قوله) بعد  
عاطف مراده به خصوص الوار والفاء ونحوه والى عالم يمثل غيرها لعدم سماعه (قوله) اسم خالص أي  
من شائبة الفعلية وهو الجاء المحض مصدراً كان كما مثله وغيره كقولنا زيد ويحسن الى هلكتك وكقوله  
ولولا رجال من رزام أعزة \* وآل سبع أو أسوءك علقماً

ينصب أسوء عطف على رجال وعلقم منادى مرخم علقمة (قوله) لبس عباءة الصواب كما في نسخ وليس  
بالواء عطف على قولها قبله

لميت تخفق الارياح فيه \* أحب الى من قصر منيف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه (قوله) انى وقتلي سليكا بالتصغير اسم رجل كان قد مر  
بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوق عاليا فآخبر به هذا الشاعر فقتله ثم علقه أي دفع ديته فقال البيت  
تمثيلاً لحاله حيث ضرب نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر لان اثائها اذا عافت الماء أي  
امتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتقرع هي وتشرب فضرِب الثور لنفع غيره (قوله)  
لان قبله اسم صريحاً محال تخ) اعترض بان وقتلي \* رول بالفعل بدليل نصبه سليكا على المفعولية وأجيب بان  
المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابقه فهو اسم تأويل (قوله) لولا توقع معتر (قوله) بالعين المهملة أي  
فغير متعرض للسؤال والاتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو المساوي في العمر أي لولا انى متوقع لارضاه كل  
من سألني ما كنت أترأى على ترابي بالعطاء أحداً بل أقتصر عليهم (قوله) فيرسل منصوب أي لغير نافع  
عطف على وحيا والاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشراً في حال من الاحوال الا  
في حال كونه موحى اليه أي ملهمه كأم موسى أو مسامعاه من وراء حجاب كوسى أو مرسله اليه وسولا  
كمادة باقي الانبياء فكما نصب على الحال وتحتل المفعولية المطلقة على معنى الاتكليم وحى أو تكليم من وراء  
حجاب أو تكليم ارسله على هذين فكان تامة وأن يكلمه فاعلمها أو ناقصة وعلى الثاني خبرها وحياً أي ما كان  
تكليم الله بشراً الاتكليم ايحاء الخ ولشمر متعلق بكان أو تبين فهو خبر المحذوف أي ارادني بشراً ومضمحل  
لمحذوف أي لبشر أعني (قوله) لم يجر النصب أي مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله أمام غير الصريح  
بان كان مصدر امتوهما كالنصيد عاقيل فاء السببية فيجب اضمار ان كما مر ولم يجعل هذا كالاسم الصريح

لانه

لولا توقع معترضيه \* ما كنت أترأى على ترابي فإرضيه منصوب بان محدوفة جوازاً بعد الفاء لان قبله اسم صريحاً وهو توقع  
وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فإرضيه منصوب بان الجائزة الحذف لان قبله  
وحياً وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أي مقصوداً به معنى الفعل لم يجر نصب نحو

الطارف في غضب زيد الباب في غضب يرفع لانه معطوف على طائر وهو اسم غير مصرح لانه واقع موقع الفعل من جهة انه صلة لال وحق  
الصلة أن تكون جلة فوضع الطائر موضع يطير والاصل الذي يطير فلما (١١٩) جىء بالعدل عن الفعل الى اسم

الفاعل لاجل آل لانها  
لا تدخل الاعلى الاسماء  
(ص)

وشذ حذف أن ونصب  
في سوى \* مامر فاقبل  
منه ما عدل روى

(ش) لما فرغ من ذكر  
الاما كن التي ينصب فيها  
بأن محذوفة اما وجوبا

واما جسا اذا كانت  
حذف أن والنصب بها في  
غير ما ذكر شاذ لا يقاس

عليه ومنه قولهم مره  
يحفرها بنصب يحفر رأى  
مره أن يحفرها وقولهم

خذ اللص قبل يا خذك  
أي خذ اللص قبل أن  
يا خذك ومنه قوله

ألا بهذا الزاجرى أحضر  
الوغى \* وأن أشهد  
الذات هل أنت مخلصي

في رواية من نصب أحضر  
أي أن أحضر (ص)  
(عوامل الجزم)

بلا ولام طالبا ضع جزمها  
في الفعل هكذا لم ولما  
واجزم بان ومن وما ومهما

\* أي متى أيان أين اذا  
وحينما أي وحرف اذا \*  
كان وباقي الادوات أما

(ش) الادوات الجازمة  
للمضارع على قسمين أحدهما  
ما يجزم فعلا واحدا وهو

اللام الدالة على الامر نحو  
ليقيم زيد على الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولا الدالة على النهي نحو قوله تعالى لا تحزن إن الله معنا وعلى الدعاء نحوور بنا لا تأخذنا ولمنا  
وهما اللتان في المضارع ويقلبان معناه الى المضارع نحو لم يقيم زيد ولم يأتهم عمر ولا يكون المنفي بلما لا متصلا بالحال

لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ خبره الذباب (قوله في سوى مامر) هو عشرة يجوز الاضمار  
في خمسة لأم كي والعطف على اسم خالص بالواو والفاء أو ثم أو أو ويجب في خمسة لأم الجود وحتى وأو بمعناها  
وفاء الجواب وواو المعية ويزاد في التعليلية فان المصنف لم يذكرها والاضمار بعدها واجب عند البصريين  
دون الكوفيين ويزاد أيضا ما سمي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فانه  
بان مضمرة وجوبا ما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أي عند البصريين  
وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح (قوله ألا بهذا) الاستغنائية وأما منادى وذات فته في محل رفع  
والزاجرى بدل من ذا أو صفته وأحضر في تأويل مصدر حذف جاره أي عن حضور الوغى وحسن حذف  
أن في ذلك وجودها فيما بعدها على حد تسمع بالمعنى خبر من أن تراه بنصب تسمع بخلاف مره يحفرها فانه  
حذف بلا دليل وخرج بحذفه مع النصب حذفه مع رفع الفعل فأجاز له الأخفش وجعل منه أفعير الله  
تأمر وفي أعبد وتسمع بالمعنى خبر برفع أعبد وتسمع وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال في ومن  
آياته بر يك البرق أن يركم صلة أن حذف ربيق الفعل مر فوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف  
فحذفه يطل عمله اهـ ونذهب قوم الى أن الحذف في غير مامر سماعي مطلقا رفع أو نصب قيل وهو الصحيح  
ويحتمل شرح التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف أيضا والله  
سبحانه وتعالى أعلم (عوامل الجزم)

(قوله طالبا) أي أمر أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا (قوله وحرف) خبره مقدم عن اذا (قوله ما يجزم  
فعلا واحدا) أي أصالة والافتقار يجزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة على الأمر) أي وضعها وان  
استعملت في غيره كالأخبار في فليمدد له الرحمن مبدءا والتهديد في ومن شاء فليذكر وكذا يقال في لا الناهية  
واعلم أن الغالب في لام الأمر جزمها فاعل الغائب كمثلها وكذا الفعل المجعول للتمسك والمخاطب نحو لا كرم  
ولتكرم ياربك لان الأمر فيهما اللغائب وتقل في فعلهما المعلوم والثاني أقل لان له صيغة تخصه وهي فعل الأمر  
فيستغنى به عن اللام ومنه قراءة قاتل أنس فبذلك فلتفرحوا وحديث لنا أخذنا وما صافكم ومن الاول  
ولنحمل خطاياكم قوموا فاعل أصل لكم والفاء فيه لعطف جلة طلبية على مثلها الزائدة على الأظهر ويروي  
فلاصلي بالنصب على أنها لام كي والفاء زائدة ويروي بسكون الياء تخفيفا وهذه اللام مكسورة جملة على لام الجر  
لانها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كمثلها بالاسماء والشيء يحتمل على مقابلة وسلم تفتحها كلام التبداء  
وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر وتحرى بها بعد ثم أجود والاصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره  
كما قاله السيوطي (قوله الدالة على النهي) خرج الزائدة والناحية وجوز الكوفيون جزم الناهية اذا صلح  
قبلها كي لحكاية الفراء بطلت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم واجب بان الجزم على توهم الشرط قبله أي  
ان لم أر بطله ينفلت وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير وفعل التمسك قليل جدا لان أمر الشخص  
ونهي نفسه خلاف الظاهر الا ان كان مجعولا فيكثر لان النهي غير التمسك كما في التوضيح كلا أخرج أي  
لا يخرجني أحد (قوله وهما اللتان) أي يشتركان في النفي والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه  
وكذا في الحرفية ودخول الهمزة عليهما مع بقائهما على عملهما نحو لم نسمع

\* ألما أصح والشيب وازع \* وخرج بلما هذه الهمزة على عملها نحو لم نسمع بالماضي لفظا ومعنى كما مر في الاضافة  
ولما الایجابية وهي التي بمعنى الافتقار بالجل الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ أو بالماضي لفظا  
لامعنى كأنشدك الله لما فعلت كذا أي ما أسألك الافعله فلا يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ)

أشارة لبعض ما يترقن فيه فتختص بالوجوب اتصال نفسيها بحال النطق وأما في لم فقد يتصل بحول لم ولم يوفد  
وقد ينقطع بحول لم يكن شيئا لم كورا أي ثم كان وبقرب نفسيها من الحال فلا يجوز لما يقيم بد في العام الماضي  
بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالباً نحو لما يذوقوا عذاب أي إلى الآن ماذا قوه وسيدوقونه قال  
الزحشري ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الإيمان في قلوبكم مشعرا بآيائهم بعد لان توقعه تعالى محقق  
الحصول ومن غير الغالب ندم بليس ولما ينفعه الندم ويجوز حذف مجزومها واختيار الدليل كقاربت  
المدينة ولما أي لما هم ماوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام  
لما يوفوا أعمها لهم بدليل ليوفينهم لان التوفية متوقعة بخلاف للاهمال وأجاب الدماميني بان توقع ما بعدها  
أغلب كما مر على ان التوقع قد يكون من غير المتكامل ولا شك في توقع الكفار الاعمال بدليل استرسالهم  
في القبايح ونحوه لم بضد ما مر وبصاحبة الشرط كالولم وان لم وتصل من مجزومها اضطرارا كقوله

فاضحت مغانيها قفار ارسومها \* كان لم سوى أهل من الوحش نوهل

وقد لا تجزم بحول لم يوفون بالجار قيل والنصب به لغة كقراءة ألم نشرح وقوله

في أي يوي من الموت أفر \* أيوم لم يقدر أم يوم قدر

بفتح نشرح و يقدر و رد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وبقاء الفتحة دليلا عليها قاله في شرح  
الكافية وفيه شذوذ ان توكيد المنفى لم وحذف النون لغير وقف ولا سا كن (قوله والثاني ما يجزم فعلين)  
أي غالباً وقد يجزم فعلا وجلة كما سيمثله الشارح وقد يجزم فعلا واحدا كما سيأتي في قوله

\* وبعد ما مضى رفعتك الجزا حسن \* وانما عملت هذه الادوات في شيئين دون حروف الجر لا فادتها  
ربط الثاني بالاول فكأنهما شئ واحد وقيل الادوات لم تعمل الا في الشرط والشرط وحده عمل في الجواب  
أو هو مع الاداة لضعفها واحد أو قيل الشرط والجواب مجازا ثم ان الجواب ان كان مضارعا أو ماضيا خاليا  
من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً أو محلاً ولا محل لجملة بكلمة الشرط لاخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل  
الجملة وان كان غير ذلك مما يقرن بالفاء أو اذا الفجائية فجموع الجملة مع الفاء أو اذا في محل جزم لانه لو وقع  
موقعه فعل يقبل الجزم الجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما في المنفى والكشاف وقال الدماميني  
وأقره الشمني الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقا اذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها اه ولا يقال  
انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم  
بهذه الجملة فتأمل فعلى الاول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقوم فاني أكرمه في محل  
جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي في  
نحو من يقوم أكرمه انما ظاهراً اثر الشرط في الفعل (قوله وهي ان) هي أم الباب وقد تكون نافية كليس  
ومخففة من المشددة كما مر في باب ما وزائدة كقوله

ورج الفتى للخبر ما ان اقيته \* على السن خير الا يزال يزيد

ونحو زيد وان كان كثر ما له بخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لجرد الوصل أي وصل الكلام ببعضه والواو  
للحال أي زيد بخيل والحال أنه كثر ما له وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل والواو للعطف على  
مقدر أي ان لم يكثر ما له وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التماثل اذ لا يتعلق على  
الشئ وتقيضه معا بل التعميم أي انه بخيل على كل حال (قوله وما نفعوا الخ) ما مع شرط جازم مفعول  
مقدم لفعل الشرط وهو نفعوا أي أي شئ نفعوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيان وفيه اكتفاء  
أي ومن شر ويعلمه جواب الشرط أي يجاز كبه من اطلاق السبب وهو العلم على المسبب وهو الجزاء

والثاني ما يجزم فعلين  
وهي ان نحو وان تبسوا  
ما في أنفسكم أو تخفوه  
بحاسبكم به الله ومن نحو  
من يعمل سوءا يجز به  
وما تحو وما نفعوا من خير  
يعلمه الله وما تحو وقالوا

وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأتني وأيان تؤمنك وحيثما تستقيم الخ وظرفا خبره ان كان ناقصا كايما تكونوا يدرككم الموت فايما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وان وقعت على حدث ففعل مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب اضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقيم أضربه فهي مبتدأ وكذا ان كان متعديا واقعا على أجنبي منها نحو من يعمل سواء يحجز به وخبره اما جلة الشرط أو الجواب أو هما معا أقوال فان كان متعديا وساط على الاداة فهي مفعوله نحو وما تفعلوا من خير ومن يضرب زيداً أضربه وإن ساط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب أخاه يضربه فيجوز في من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ماضيا وانما كان العامل في الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذ الان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولانه قديمة تترن بالفاء أو اذا الفجائية وما بعدها لا يصلح فيما قبلها وما واغتر ذلك في اذالتهما مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما صر في الاضافة (قوله مهماتنا الخ) مهمات اسم شرط اما مبتدأ في خبر ماضيا ومفعول محذوف يفسره فعل الشرط وهوات على حذر يدامرت به والاول أرجح لما صر في الاشتغال ومن آية بيان لهما فهو حال منها أو من هاء به العائدة اليها والضمير في بهاء على آية كما اختاره في المغني لا على مهما وقوله فأتحن الخ جواب الشرط والارجح كون ما تحجز به لامهلة لان الخبر بعدهم يأتي في القرآن مجرودا من الباء الامنصوب بالاولى الجمل عليه فمؤمنين اما في محل نصب خبر ما أو رفع خبر نحن (قوله أيا ما تدعوا) أيا اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط وهو تدعوا لانه بمعنى تسموا كما في البيضاوي وحذف مفعوله الاول وتنوين أي عوض عن المضاف اليه أي أي اسم تسموه وماصمة لتأكيدهم في أي وكان أصل الكلام أيا ما تدعوا فهو حسن فادعوا فله الاسماء موقع الجواب للبالغة (قوله تعشوا) حال من فاعل تات فهو صر فوع لا مجزوم من تعشوا اذا أتى نار ابرجوع عندها القرى (قوله أينا الريح الخ) صدره \* صعدة نابتة في حائر \* أي تلك المرأة كالصعدة أي الريح في اللين والاعتدال والحائر بالخاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخمسه بالذ كر لان النابت فيه أضرم من غيره (قوله وانك اذماتات) من الاتيان أي تفعل وكذا آتيا بروي تاب وآتيان أي يأتي اذا امتنع (قوله نجاحا) أي ظفرا بالراء وغاز الازمان يطلق على المستقبل كما هنا وعلى الماضي أيضا (قوله الان واذما) فان حرف اتفاقا واذما على الاصح فهما مجردا لتعليق لا محل لهما والبواق أسماء اتفاقا الامم فاعلى الاصح وقد علمت اعرابها وكما ظروفي الامن وما ومهما فن للتعميم في ذوى العلم وما ومهما لغبرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهما أعم من ما والاى فيحسب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زما في وهو متى وأيان فهما للتعميم الازمنة وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال أيان خرجت أو مكانى وهو أين وأنى وحيثما فهي لتعميم الامكنة فمثلة الادوات الجازمة فعلمين أحد عشر وهي بالنظر لا اتصالا بما بعده ثلثة أقسام نظمها بعضهم بقوله

تسازم ما في حيثما واذما \* وامتنعت في ما ومن ومهما

كذلك في أنى وباقيها أنى \* وجهان اثبات وحذف ثبنا

ولم يدكر المصنف منها اذ وكيف ولولان المشهور في اذ لا تجزم الا في الشعر كما في شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل ان جزءا في الشعر كثير وفي النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرط غير جازم نحو ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف دلالة ما قبله وأجاز السكوفيون جزءا فاعلى مطلقا وقيل بشرط افتراضها بما وأما لو فسنا في (قوله فعلمين الخ) مفعول مقدم لية متضين والجملة مستأنفة لانعت

مهماتنا تنابه من آية انسحرنا  
بها نحن لك بمؤمنين  
وأى نحن أيا ما تدعوا فله  
الأسماء الحسنى ومتى كقوله  
متى تاته تعشوا الى ضوء ناره  
نجد خبر نار عندها خبر موقد  
وايان كقوله  
أيان تؤمنك تأمن غيرنا  
واذا  
لم تدرك الامن منالم تزل  
حنرا  
وأينا كقوله  
أينما الريح تهبها تمل  
واذما نحو قوله  
وانك اذماتات ما أنت آسى  
به تلف من اياه تأمر آتيا  
وحيثما كقوله  
حيثما تستقيم يقدرك الله  
نجاحا في غابر الارمان  
وأنى كقوله  
خليلي انى تاتيانى تأتيا \*  
اخا غير ما يرضى كما لا يحاول  
وهذه الادوات التي تجزم  
فعلمين كلها أسماء الان  
واذما فانهما حرفان  
وكذلك الادوات التي تجزم  
فعلا واحدا كلها حروف

(ص)

فعلمين يمتنعين



شرط قدما \* يتلو الجزاء جوابا وبسا (ش) يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله واجزم بان الى قوله أنى تقتضى جلتين احدهما  
وهي المتقدمة تسمى شرطا والثانية (١٣٣) وهي المتأخرة تسمى جوابا وجزاء ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية

وما الثانية فالأصل فيها ان  
تكون فعلية ويجوز أن  
تكون اسمية نحو ان جاء  
زيداً كرمته وان جاء  
زيداً الفضل (ص)  
وماضيين أو مضارعين \*  
تلفيها أو عتخالفين

(ش) أى اذا كان الشرط  
والجزاء جلتين فعليتين  
فيكونان على أربعة أنحاء  
الأول أن يكون الفعلان  
ماضيين نحو ان قام زيد  
قام عمرو ويكونان في محل  
جزم ومنه قوله تعالى ان  
أحسبكم أحسنكم لأنفسكم  
الثاني أن يكونا مضارعين  
نحو ان يقوم زيد يقوم عمرو  
ومنه قوله تعالى وان تبدوا ما  
في أنفسكم أو تخفوه بحاسبكم  
به الله الثالث أن يكون  
الأول ماضيا والثاني مضارعا  
نحو ان قام زيد يقوم عمرو  
ومنه قوله تعالى من كان  
يريد الحياة الدنيا وزينتها  
نوف اليهم أعملهم فيها  
الرابع أن يكون الأول  
مضارعا والثاني ماضيا وهو  
قليل ومنه قول الشاعر  
من يكذبني بشئ كنت منه  
كالشجاع بين حلقه والوريد  
وقوله صلى الله عليه  
وسلم من يقيم ليلة القدر

لقوله اسمها لا يهاه أن ان واذا لا يقتضيان فعلين وعلى هذا فمفعول قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من  
هنا أو ان فعلين مفعوله وجلة يقتضيان صفة حذف را بطلها أى يقتضيان جاز على هذا جلة وحرف اذا مامترضة  
بين الفعل ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل أو خبر محذوف أى أحدهما  
شرط وقدم صفة وجلة يتلو الجزاء من الفعل والفعل اما مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية له والرابط  
محذوف أى يتلوه وفي نسخ شرط بالانصب فهو مفعول ليقتهضين على ان جلتهم مستأنفة لانت لفعلين الذى  
هو مفعول اجزم (قوله وبسا) أى سعى ونائب فاعله يعود على الجزاء وجوابا لمفعوله الثاني أى ان الفعل  
الثاني كما يسمى جزاء لترتبه على الاول كالثواب المترتب على الفعل يسمى جوابا بالشبهة جواب السؤال في  
لزمه كالكلام سبقه فالترسمية بهما مجاز في الأصل ثم صار حقيقة عرفية (قوله جلتين) الاولى فعلين  
كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جلة أصلا ولا يكون فيه تنبيه على أن حق الجزاء كونه فعلا كالشرط  
وان لم يكن لازما فيه (قوله وهي المتأخرة) أخذ من قوله يتلو الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أداته  
كما هو مذهب البصريين وماتة تقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لاهو الجواب  
نفسه خلافا للسكوفيين وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أداته ولا معمول الشرط على الاداة اصدارها  
فلا يتقدم عليها شئ من أجزاء جلتها خلافا للسكسائى فيهما (قوله وماضيين) مفعول ثان لتلفيها بمعنى  
تجد هما والمراد ماضيين لفظا فقط لان هذه الأدوات تقابل الماضى للاستقبال شرطا وجوابا سواء في ذلك  
كان وغيره على الاصح وسواء قرن الجواب بالغاء وقدام لا وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب أو هما  
واقعا في الماضى كان كذبت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قيصة قدم من دبر  
فكذبت فتقول بان المراد ان يقين في المستقبل انى كذبت قلته في الماضى فانا أعلم انك قد علمته وان يسرق  
في المستقبل فأنه قد سرق أخوه وان يقين قد قيصة من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل الجواب في  
الاخير بن محذوف والمذكور تعليل له أى ان يسرق فتتأسس لانه قد سرق الخ وان تبين قد قيصة من دبر فهو  
برى ولا نها كذبت ونظيره وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى فقل لمن قبلك (قوله على أربعة أنحاء)  
أى أقسام والاحسن كونهما مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين للثبات كلة في عدم التأثير سواء  
كانا ماضيين لفظا أو معنى وهو المضارع المنقى بل أو مختلفين كان لم تتم فتم كون الشرط ماضيا والجواب  
مضارعا لان فيه خروجا من الضم وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأثير وأما عكسه فنقصه الجهور  
بالضرورة وأجازها الفراء والمصنف اختيارا بدليل الحديث الذى في الشرح فقوله وهو قليل أى عند المصنف  
والفراء والاولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقة له مضيا وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من  
يكذبني الخ) كذبت بفتح التاء خطا بالمندوحة والشجاء بفتح الشين المجعلة والجمع ما يشب في الخلق أى  
يتعلق به من عظم وغيره والور يدعرق غليظ في العنق (قوله وبعدهماض) امامة ملق برفع وان كان مؤخر  
لان الاصح توسعهم في الظرف كما مر أحوال من الجزاء أى رفعك الجزاء حال كونها بعدماض حسن والمراد  
الماضى ولو معنى كان لم تقم أقوم بالرفع ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على  
قول الصوفية ان تراه جواب الشرط أى ان غيبت عن نفسك وشهو اتها رأيت مشروية حضور ومشاهدة قلبية  
(قوله حسن) فيه اشارة الى أن الجزم أحسن كما في شرح الكافية والرفع عند سيدي به على تقدير تقديمه  
عن الاداة الاعلى الجواب المحذوف لأنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملا فيا قبل الاداة كزيدا ان أتانى

أكرمه

غفر له ما تقدم من ذنبه (ص) وبعدهماض رفعك الجزاء حسن \* ورفعه

بعدهماض وهن (ش) أى اذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جازم الجزاء ورفعه وكلاهما حسن فتقول ان جاء زيد يقوم  
عمرو ويقوم عمرو ومنه قوله

أكرمه وعتق جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه هو الجواب بتقدير الفاء  
وسبأني ان المضارع مع الفاء يرفع وجوبا لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجمله الاسمية مع الفاء  
في محل جزم فيجزم المعطوف على مجوعيهما لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما  
قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بالفاء لان الاداة لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل  
في الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد ان حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان  
ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كنافيل وفيه مجال للنقاشه  
(قوله وان اناه خليل) أي فغير من الخلة بفتح المجمة وهي الحاجة والمسغبة الجماعه ويروي يوم مسئلة  
وحوم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع (قوله وان كان الشرط مضارعا) أي غير منفي بل والا  
فكالماضي كما مر (قوله وجب الجزم) أي ترجح بدليل ما بعده (قوله ضعيف) ظاهره كالمصنف انه  
لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أيها تذكرونوا يدرككم  
الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف الفاء مطلقا كما بعد الماضي وقال سيبويه الا وجب  
ذلك اذ لم يكن قبله ما يطلبه كانك في بيت الشارح والافلاولى كونه خبرا عنه دالا على الجواب على التقديم  
والتاخير ويجوز فيهما العكس وانظر لم فصل هنا واطبق حذف الجواب فيهما ولا يأتي هنا القول الثالث  
فيما مر لفقد علمته اذ الاداة وثرة في الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزاء  
فيكون موافقا للمبرد أو معناه جزاء لدلالته عليه فيوافق سيبويه (قوله يأقرع الخ) بالضم والفتح كما مر  
في نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالفاء) أي ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بينهما  
لا ربط لعدم صاوح الجواب لمباشرة الاداة وخضت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتهقيب فتناسب الجزاء  
السبب عن الشرط والعاقبة ولا تخذف الا في ضرورة كقوله

ومن لا يزل ينقاد لاني والصبا \* سيلي على طول السلامة نادما

وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها \* والشكر بالشكر عند الناس مثلان

أوندور كحديث فان جاء صاحبها والاستمتاع بها (قوله كالجمله الاسمية) أورد عليه وان أطمعتموهم  
انكم لشركون وأجيب بأن الجمله جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالته عليه أي  
أشركتم ولم تذكروا الامم الموطئة للقسم لتدال عليه لان ذكرها عند حذف القسم كيد لا واجب كما صرح  
به الشمني وغيره ويتكفي دالا على القسم عدم الفاء في الجواب وجلة ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله  
طلبية واسمية وبجانب \* وبما وقسر بلن وبالتنقيس

مثال الجامدان ترى أما أقل منك مالا وولد أفعسى ربي والمفرون بقدان يسرق فقد سرق أخ له بالتنقيس  
وان خنتهم عيلة فسوف يغنيكم الله وزاد في المعنى الجواب المقرون بحرف له المصدر كرب ومثلهما كان نحو انه  
من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو باداة شرط نحو  
وان كان كبر عليك الآية (قوله وكفعل الامر) مثله بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر  
والاستفهام وغيره نصريح لكن ان كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدرها بمرافقتها  
في الاستفهام نحو أغن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنفنا أو غيرها آخر عنها كان قام زيد فهل تكرم  
أو فن يكرمه أو فأيكم يكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالفاء) بل ان كان مضارعا مجردا أو منفيا بلا ولم جاز  
اقترانه بها كما صرح به ابن النظم قال الاسقاطي وفي الكافية والجامي ما يخالفه في الاخير ويجب رفع المضارع  
مع الفاء على انه خبر مبتدأ محذوف والجمله الاسمية جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو  
الجواب والا كان يجب جزمه وبحكم بزياة الفاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على اصالتها داخلة

وان اناه خليل يوم مسغبة  
يقول لا غائب مالي ولا حرم  
وان كان الشرط مضارعا  
والجزاء مضارعا وجب الجزم  
فيهما ورفع الجزاء ضعيف  
كقوله

يا قرع بن حابس يا قرع

انك ان تصرع أخوك

تصرع

(ص)

واقصرن بقا حتما جوا بالوا  
جعل

شرط لان أو غيرهما لم ينجعل

(ش) أي اذا كان الجواب

لا يصلح أن يكون شرطا

وجب اقترانه بالفاء وذلك

كالجمله الاسمية نحو ان جاء

زيد فهو محسن وكفعل

الامر نحو ان جاء زيد

فأضربه وكالفعلية المنفية

بما نحو ان جاء زيد فغا

أضربه أو ان نحو ان جاء

زيد فلن أضربه فان كان

الجواب يصلح أن يكون

شرطا كالمضارع الذي ليس

منفيا بما ولا بان ولا مقرونا

بحرف التنقيس ولا بقدر

وكالمضارع المنصرف الذي

هو غير مقرون بقدر لم يجب

اقترانه بالفاء نحو ان جاء

زيد يجي عمرو وأقام عمرو

اقتترانه بالفاء ويجوز إقامة  
إذا المفاجأة مقام الفاء ومنه  
قوله تعالى وإن تصيبهم سيئة  
بما قدمت أيديهم إذا هم  
يعظون ولم يقيد المصنف  
الجملة بكونها اسمية استعانة  
بفهم ذلك من التمثيل  
وهو أن نجد إذا النامكافأ  
(ص)  
(والفعل من بعد الجزاء ان  
يقترن

بالفاء والواو بثلاثين  
(ش) إذا وقع بعد جزاء  
الشرط فعل مقرون بالفاء  
أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه  
الجزم والرفع والنصب وقد  
قرئ بالثلاثة قوله تعالى وإن  
تبدوا ما في أنفسكم وأنخفوا  
بها سمعكم الله فيغفر لمن  
يشاء يجزم بغيره ورفعه  
ونصبه وكذلك روي بالثلاثة  
قوله

فإن يهلك أبو قابوس يهلك  
ربيع الناس والبلد الحرام  
ونأخذ بعده بذناب عيش  
أوجب الظاهر ليس له سنم  
روي يجزم نأخذ ورفعه  
ونصبه (ص)

وجزم أو نصب لفعل أثر فاء  
أو الواو بالثلاثين اكتنفا  
(ش) أي إذا وقع بين فعل  
الشرط والجزاء فعل مضارع  
مقرون بالفاء أو الواو جاز  
بجزمه ونصبه نحو أن يقيم  
زيد ويخرج خالداً كرمك

على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو فن يؤمن بر به فلا يخاف أي فهو لا يخاف فإن لم يكن هناك  
ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة أن تضل أحدهما فتذكر بكسران ورفع  
تذكر مشدداً فهي أي القصة تذكر الخ ونحو أن قام زيد فيقوم عمرو وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد  
وما فعل ثلاثه اضرب فإن كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام  
عمرواً وماضياً لفظاً ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قبضه الخ فإن قصد بالاستقبال وعداً أو وعيد  
جاز قرنه بالفاء على تقدير قد اجراء له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسيئة فكسبت  
وجوههم وجاز عدمه باعتبار استقباله (قوله وتختلف الفاء) بالمفعول تخلف وإذا فاعله وهي مضافة إلى  
المفاجأة من إضافة الدال للدلول وهل إذا هذه حرف أرظرف زمان أو مكان خلاف (قوله جملة اسمية)  
أي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتعين الفاء في نحو أن قام زيد فويل له أو فاعمر وقائم أو فأن عماراً قائم  
وأشمر مثله أنه لا يربط بالفاء دون غيرهما من الأدوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد  
تفاوتت النصوص على الإطلاق لكن مورد السماع أن فيه يحتاج في غيرها إلى مماع وقد سمع بعد إذا  
الشرطية نحو فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون اه وأفهم قوله تخلف منع جمعها مع الفاء  
لأنها خلف عنها وأما قوله تعالى حتى إذا فتحت يأجوج إلى قوله فاذا هي شاخصة فاذا فيه مجزوء التوكيد ومحل  
المنع إذا كانت للربط عوضاً عن الفاء اسقاطي (قوله والفعل من بعد الخ) تقدم أعراب مثله غير مصرّة  
(قوله الجزم) أي عطفاً على الجزاء ولو جملة اسمية كما في التصريح أي لما صرح عن المعنى أنها مع الفاء في محل  
الجزم كقراءة من يضل الله فلا هادي له ونذرهم وأن تخفوها وتؤنوها الفقراء فهو خبر لكم ونكفر  
يجزم بنذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكر أعلاه قول  
السامع في محل جملة الجواب مع الفاء فلا يجزم بالعطف عليها ويجعل الجزم في الآيتين على توهم شرط مقدر  
أي وإن يقع ذلك نذرهم ونكفر (قوله والرفع) أي استثناء فابناء على أن الفاء يستأنف بها كالواو وأعطفاً  
على مجموع الشرط وجوابه (قوله والنصب) أي باضمار أن وجوباً كما ينصب بعد الاستثناء لان الجزاء  
يشبهه في عدم التحقيق وهذا أضعفها فإن اقترن الفعل بضم جاز الرفع كآية وإن يقانلوكم يولوكم لا ديار ثم لا  
ينصرون والجزم كآية وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وامتنع النصب لأن ما دخل فيه ثم (قوله  
يجزم بغير) أي لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس (قوله أبو قابوس) كنية النعمان  
ابن المنذر ملك العرب غير مصروف للعلمية والحجوة وشبهه بالربيع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن  
المنجى إليه وذناب العيش بكسر الميم عتبة وأجب الظاهر أي مقطوعه والسنم بالفتح ما ارتفع من ظهر  
البعير والمعنى تمسك بعده بطرف عيش قليل الخير كالبعير المهزول الذي ذهب سنمه أي تبقى بعده في شدة  
وسوء حال (قوله وجزم أو نصب) مبتدأ أسوغه التقسيم ولعل ما خبر أو متعلق بهما على التنازع  
والخبر محذوف أي جائز أو هو الجملة الشرطية وأرظرف صفة لفعل واكتنفا بضم التاء ماض مجهول أي  
حوط بالثلاثين ونائب فاعله إما عائد لفعل فالف للاق أو للفاء والواو فلانثنية وجواب الشرط محذوف أي  
جاز ذلك (قوله جاز جزمه) أي بالعطف ونصبه أي لشبه الشرط بالاستثناء في عدم التحقيق ويمتنع الرفع  
لامتناع الاستثناء قبل الجزاء اشعوى قال الاسقاطي وهلا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين  
الشرط والجزاء وإن صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المعنى اه وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدركه الموت  
بالحزم عطفاً على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النخعي ويحيى بن  
مطرف بالرفع وخرجه ابن جني على اضمار مبتدأ أي ثم هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي  
جملة الشرط المجزوم كذا في أعراب السمين (قوله إن المعنى فهم) أي بذلك مع علمه مما قبله فنفتنا للايضاح

وحاصله

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه \* والعكس قدياً أي إن المعنى فهم  
والشرط يقتضى عن جواب قد علم

بجزم ويخرج ونصبه ومن النصب قوله  
فلا يخش ظملاً ما أقام ولا هضم (ص)

(ش) يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم ان فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم ان فعلت فانت ظالم (١٣٥) وهذا كثير في لسانهم وأما حكمه

وهو حذف الشرط

والاستغناء عنه بالجزاء

فقليل ومنه قوله

فطلقها فاست لها بكف

والايعل مفرقك الحسام

أى وان لا تطلقها يعسل

مفرقك الحسام (ص)

واحذف لدى اجتماع

شرط وقسم \* جواب

ما أخرت فهو ملتزم

(ش) كل واحد من

الشرط والقسم يستدعي

جوابا وجواب الشرط اما

محذور أو مقرون بالفاء

وجواب القسم ان كان

جمله فعلية مثبتة مصدرة

بمضارع أكد باللام

والنون نحو والله لأضربن

زيدا وان صدرت بماض

اقترن باللام وقد نحو والله

لقد قام زيد وان كان جملة

اسمية فبان واللام أو

اللام وحدها أو بان

وحدها نحو والله ان زيدا

لقام والله ان زيدا قام والله

ان زيدا قام وان كان جملة

فعلية نفي بما أولا وان

نحو والله ما يقوم زيد

ولا يقوم زيد وان يقوم

زيد والاسمية كذلك

فاذا اجتمع شرط وقسم

حذف جواب المتأخر

منهما لدلالة جواب الاول

وحاصله اشتراط الدليل على أيهما حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أى بشرط الدليل عليه كاذ كره وأن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كما مثله بمعنى وهو المضارع المنفي لم كانت ظالم ان لم تفعل ومنه واثن سألهم من خلقهم ليقولن الله انن لم تنته لارجنك جملة ليقولن ولا رجنك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل حيث صرحوا بان جوابه محذوف والله كونه دليل له أى وان تجهر فلا فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لانه قد كذبت مع ان شرطه غير ماض لان محل المنع اذ لم يسد شي في محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصورك في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصورك مع أن فعله غير ماض الا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر (قوله وهذا كثير) عبارة المعنى حذف جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو كتنفعه ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وان ان شاء الله لم تدبر اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كاسيأتى وخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبني نفقا الخ أى فافعل أو وقع جوابا بنحو ان جاء في جواب أنك كرم زيد فان الخذف فيها جائز لا واجب (قوله فقليل) أى اذا حذف جملة الشرط كلها كقوله \* متى تؤخذوا قسم ربضة عامر \* أى متى تشقوا وانؤخذوا أما اذا بقي منها بقية كالا نفاسية في بيت الشارح ونحو ان خير خير فكثير فجعل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وبقاء مفسره في نحو وان أحد من المشركين استجارك لكن بشرط مضى الفعل مع ان خاصة بالخذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله \* أيضا الريح تملأها تمل \* وقوله \* ولديك ان هو يستردك مزيد \* (قوله مفرقك) كقعد ومحاس وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ) أى يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو لفهم بهذه العلامات (قوله باللام والنون) أى بهما معا وجوباً عند البصريين فان خلا منهما قد رفيه النفي كما مر في نون التوكيد (قوله باللام وقد) أى غالبا وقد يجرد لفظاهما معا أو أحدهما فيقدر ان فيه كقتل أصحاب الاخذود فإنه جواب القسم في أول السورة حذف منه اللام وقد اطول كما في الماضي والمضارع المتصرف أما المنفي فسيأتى وأما الجملة فمقتضى ان باللام فقط نحو والله لمسى زيد ان يقوم أو لنعم رجلا زيدا ليس فلا تقتنر بشئ كوالله ليس زيدا قائما فامل (قوله فبان واللام الخ) الا كثيرا اجتماعهما وتدرجدهما منهما كقول أبى بكر في نشأه بينه وبين عمر والله أنا كنت أظلم منه الا ان استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود والذى لاله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة (قوله نفي بما الخ) أى وجود من اللام وجوباً سواء كان الفعل مضارعاً كما مثله أرماضيا كآية واثن زالتان أمسكهما من أحد أى ما أمسكهما ونحو والله ما قام زيد وأقام وشذ النفي لم أولن كما شذ اقتنر المنفي باللام (قوله والاسمية كذلك) أى تنفي بما أولا وان وتجرد من اللام وما مر كفى القسم غير الاستعطائي أما هو وجوابه جملة انشائية كقوله

بربك هل ضمنت اليك ليلي \* قبيل الصبح أو قبلت فاهما

وقوله \* بعينيك يا سلمى ارحني ذاصبابة \* ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع شرط وقسم) أى ولو كان القسم مقدرا كما مر في وان أطمعتموهم انكم لمشركون (قوله حذف جواب المتأخر منهما)

عليه فتقول ان قام زيد والله يقيم عمر وفتح حذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول والله ان قام زيد يقيم عمر وفتح حذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه

والقسم أجيب السابق  
منهما وحذف جواب  
المتأخر هذا اذا لم يتقدم  
عليه ما ذوخير فان تقدم  
عليه ما ذوخير رجح الشرط  
مطلقا أي سواء كان متقدما  
أو متأخرا في جواب الشرط  
ويحذف جواب القسم  
فتقول زيدان قام والله  
أكرمه وزيد والله ان قام  
أكرمه (ص)

وربما رجح بعد قسم  
شرط بلاذى خير مقدم  
(ش) أي وقد جاء قايلا  
ترجح الشرط على القسم  
عند اجناعهما وتقدم  
القسم وان لم يتقدم ذوخير  
ومنه قوله

لئن منيت بناعن غب معركة  
لا تنفعا من دماء الغوم تنتقل  
فلام لئن موطئة لقسم محذوف  
والتقدير والله لئن وان  
شرط وجوابه لا تنفعا وهو  
محذوف بحذف الياء ولم يجب  
القسم بل حذف جوابه  
لدلالة جواب الشرط عليه  
ولوجه على الكثير وهو  
اجابة القسم لتقدمه اقل  
لا نلقينا باثبات الياء لانه  
مرفوع (ص)

(فصل لو)

لوحرف شرط في مضي ويقل  
ايلاؤه مستقبلا لكن قبل  
(ش) لو تستعمل استعمالين  
أحدهما أن تكون

يستثنى الشرط الامتناعي كقولنا لانيهين الاستغناء بغيره عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور  
كقوله « والله لو لا الله ما هتدينا » قال الساماني واثنى ان لو لا وجوابها جواب القسم ولم يقن شي  
عن شيء وهو مقتضى كلام القسطل في باب القسم (تذييل) اذا تأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب  
له وجلة القسم جواب الشرط كان قام زيد فوالله لأضربنه وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب  
الشرط ولو بلا فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها لخاص بالضرورة أشموني (قوله وقبل) بالضم  
خير مقدم عن ذوخير أي ما يطلب خبرا من مبتدأ أو ناسخ (قوله وقد جاء قايلا لا الخ) هذا مذهب الفراء كما  
في حواشي البيضاوي ومنه الجمهور وحلوا البيت على الضرورة وان اللام زائدة لاموطئة وانظر لم يجعل  
الشرط وجوابه جواب القسم كما مر في لولا الله الخ (قوله لئن منيت) أي ابتليت وغب الشيء بكسر الغين  
المجمعة عاقبته وخص غب المعركة لانه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيه على شدة  
شجاعتهم وعدم اعمالهم العدو في أي حالة ونفعل بالفاء لا بالقاف أي تبترا ونفصل (قوله فلام لئن موطئة  
الخ) هو من قولهم موضع وطى أي يسهل المشي فيه فكأنها وطأت طريق القسم أي سهلت على السامع  
تفهم الجواب وعرفوها بأنها اللام الداخلة على أداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظي أو مقدر ان يؤذن بأن الجواب  
له لا للشرط والغالب دخوله على ان وهي غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمع وقال  
الزنجشيري وغيره لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا قيل بشرط دخوله على ما يشبهه كالموصولة  
في آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة ولا كما زائدة في آية وان كالماليوفينهم ظاهر المعنى الاول كذا في  
حواشي البيضاوي (قوله باثبات الياء) واحتمل انه جواب القسم حذف ياء للضرورة بعيد والله أعلم  
(فصل لو) (قوله استعمالين) زاد غيره ما ربة العرض نحو لو نزل عندنا فتصيب خبرا والتحضيض  
لوتا من فتطاع والتقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي فهي حينئذ حرف تقليل  
لاجوابه كالاولين لكن نظر فيه الساماني بأن كل ما ورد شاهد على التقليل تصلح فيه شرطية بمعنى ان  
حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام أي وان كان التصديق بظلف فلا تتركوه الرابع الغني نحو لو تأتينا  
فتجدنا بالنصب قيل ومنه لو اننا كرت أي رجعة الى الدنيا ولذا نصب فتكون في جوابها السكن يحتمل  
انه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كرتة ومنه المصنف ان لو هذه هي المصدرية أغنت عن فعل الغني  
والاصل وددت لو تأتيني الخ حذف وددت لاشعار لوبه لكثرة صاحبه فاشتهرت ليت في الاشعار بالغمي  
فنصب جوابها كليت وانما دخلت على أن المصدرية مع أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير  
لو ثبت أن لنا كرتة فملاحة لمحذوفة وان وصلها فاعمل به فان قلت لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلبها عامل  
مثلا ولا عامل هنا قلت الظاهر انها مقول لفعل الغني الذي ثابت عنه والتقدير وددت ايمانك فتجدنيك  
ووددت ان تبوت كرتة لنا فمكون وقال غير المصنف هي لوالشرطية أشربت معنى الغني أي فلا بد لها من جزاء  
كالشرط ولو مقدر اقل هي قسم برأسها فلا جزاء لها كجاء على قول المصنف ولا تنسبك بمصدر بخلافها  
على قوله وعلى كل الأقوال قد يجيء طاجواب منصوب كليت وقد لا يجيء (قوله مصدرية) أي فترادف  
أن معنى وسبك في ابقاء الماضي بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال الا انها لا تنصب ولا بد أن  
يطلبها عامل كأن تكون فاعلا كقوله لما كان ضرك لو مننت أي منك أو غمولا نحو يود أحدهم لو يعمر  
أو خيرا كقول الأعشى

وربما فات قوم اجل أمرهم من الثاني وكان الحزم لو عجلا

ولظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأكثر وقوعها بعد نحوود وأحب وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية



بل هي في ذلك شرطية حذفت جوابها مع مفعول بودأي بودأ حذفتهم التعمير لويهم لسر موفية تكاف لا يخفى  
ويشهد بشهادته ودرالوند من قيد ههنا بنصب يدهنوا عطف على تدهن لان معناه ان تدهن فهو من العطف  
على المعنى وقيل نصب في جواب ودرالاشعاره بالتمني وفيه ان الجواب لا يكون الا لانشاء بالاستعارة وودوا  
خبر عن عن حصل منهم فتأمل (قوله في مضي) متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذ المراد به  
التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف  
للحصولين وكذا التعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما واما التعليق عمسي الاخبار بان الجواب كان  
مربوطا بالشرط ومعلقا عليه في النفوس فهو على أي حال الذوق بل ولا في الماضي أمادهم (قوله حرف لما  
كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقفا لوقوع  
عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير بالاثبات بان الاحتراز عن ان فانها لما يقع في المستقبل ومثلها  
اذا السكتا ليست حرفا ولا بيان بالفعل المستقبلي للاحتراز عن لما الوجودية فاهما المازق في الماضي لوقوع غيره  
وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرورة توقعه كالم يقع في الماضي فهي مصرحة بان  
الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فعني عبارته أن لو تبدل ما بالبقاء على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند  
حصول الاول وتبدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم بوجوب عدم  
اللازم كذا في الدمايني ومنه يسلم ان عبارة سيويو به مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لامتناع كانه  
الشمعي عن البدر بن مالك وان ادهم صنيع الشرح خلافا في الطبع عن أي حيان ان سيويو به نظر الى  
منطوق لوي وغيره الى المفهوم اه نصبان رقول الدمايني لان عدم اللازم الخ فيه نظر لان الاول ليس لازما  
لثاني بل مازوم له وسبب كاهو مقتضى اول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول  
م لازم لا لازم وامتناع المازوم لا بوجوب امتناع اللازم كاسياني وعبارة سيويو به انما تفيد ان لو تبدل التزاما على  
امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بعبارة مازوم لان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول  
فتأمل (قوله حرف امتناع لامتناع) أي يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط وهذه عبارة الجوهري ويطاها  
فاسد لا تقتضاه كون الجواب ممتنع في كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب ومازوم والجواب مسبب  
ولا لازم وانتفاء السبب والملازم لا يوجب انتفاء السبب واللازم لجواز تعدد الاسباب فيوجد سبب آخر وكذا  
يرد على مفهوم عبارة سيويو به المارة ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل  
على امتناع ثال يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي في الماضي فجعي عز يد محكوم بانتفاء مقتضى لوي بكونه يستلزم  
ثبوته ثبوت كرامه في الماضي وهل هناك حينئذ اكرام آخر غير اللازم عن المحي أو لا لا يتعرض لذلك بل  
الأكثر امتناع الاول والثاني معا اه الا أن تؤول عبارة القوم وسيويو به بان المراد فيها انتفاء دل على  
امتناع الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابها امتنع من حيث  
امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا بسبب غيره لأنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه  
ما ذكره الحاصل ان لو تبدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب ويلزم انتفاء شرطها  
أبدا اذ لو كان حاصلها كان الجواب كذلك ولم تكن لتعلق في الماضي بل لا يجاب فيه مثل لما لان الثابت  
الحاصل لا يعاقب اما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذ لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئنا  
لرفعهنا بها ولو شاء هذا كم أجمعين فانتفاء الرفع وعداية الجميع لا من ذات لوبل لانه لا سبب لهما غير المشيئة  
المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه  
بل قد لا يدل على نفيه ولا ثبوته كما لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لا احتمال وجوده من غير الشمس  
كالسراج ونفيه أصلا وقد يدل على ثبوته قطعاً في جميع الأزمنة وذلك كإلى المطول اذا كان الشرط هما

في مضي وذلك نحو قولك  
لوقام زيد لقلت وفسرها  
سيويو به بانها حرف لما  
كان سيقع لوقوع غيره  
وفسرها غيره بانها حرف  
امتناع لامتناع وهذه  
العبارة الأخيرة هي  
المشهور

لست بعد استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه أليق به فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه بل بطله بأبعده  
النقيضين سواء اختلفا نفيًا وإثباتًا كما يؤولون ما في الأرض من شجرة أقلام أسخ ونحوه ولم تذكر مني لأثبتت  
عليك أو كأنما ثبتين كأول هتني لأثبتت عليك أو منفيين كقول عمر بن عبد الصمد لم يخف الله لم يعصه  
فقد دللت فيه على أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف في الماضي عدم المعصية لأن المتكلم فرض عدم  
الخوف وجعله سببًا لذلك لتحقيقه مع ما يقتضي عدم العصيان كالحجة أو الأجلال وإذا امتنع الشرط وهو  
عدم الخوف بمقتضى لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه  
فإذا ثبت عدم العصيان مطلقًا لانه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتلخص أن لو قد نردللا استمرار  
وهو ما ذكره وقد نردللا ترتيب الخارجي أي الدلالة على امتناع الثاني لامتناع الأول كوشاء طدا كم وقد نرد  
للاستدلال العقلي أي الدلالة على امتناع الأول لامتناع الثاني عكس ما قبله كما كان فيهما آلهة أسخ فتفهم  
ذلك والله أعلم **(قوله والاولى أصح)** قد علمت ما فيه **(قوله ما هو مستقبل المعنى)** أي وترادف أن  
الشرطية في التعليق إلا أنها لا تجزم على المختار فبأبعدها أن كان ماضى اللفظ صرفته للمستقبل كما مثله أو مضارعا  
خاصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقي أصدأنا بعد موتنا \* ومن دون رسيئنا من الأرض سبب  
لظل صدى صوتي وإن كنت رمة \* لصوت صدى ليلى يهش ويتررب

أي وإن تلتقي الرمس والقبر والسبب كحفر المقبرة الواسعة والرمة العظام البالية ويهش أي يرتاح وقيل  
لأنجي للمستقبل أصلا وما ردد من ذلك مؤثر بالماضي والحق أن ذلك وإن أمكن في الآية يتجسس المعنى  
لوعلموا فيما مضى أنهم يتكون ذرية ضعا فاعا خافوا لا يمكن في جميع ما ورد كهذين البيتين ونحوه ولو ذكره  
المشركون ولو أعجبك كثرة الخبيث إلى غير ذلك مما هو كثير **(قوله لو تركوا)** أي قاربوا أن يتكروا لأن  
الخطاب للأوصياء على الأطفال بحثهم على نصحتهم والخوف الذي هو مضمون الجزء أعيا يقع قبل الترك  
لأنهم بعده أموات **(قوله ولوان ليلى أسخ)** سلمت خبر أن والواري ودوني حالية والجندل الحجرة والصفايح  
الحجارة العراض التي تكون على القبور ورزقا بالزاي والقاف أي صاح والظاهر أن أوعاطفة أما على أصلها  
أو بمعنى الوارد جعلها بمعنى إلى أن تكاف والصدى كالقفي ما تسمعه مثل صوتك في الخلاء والجبان \* ومن  
اللائف ما حكى عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقر بآنها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر  
الكذاب فقالت حاش لله أنه لم يكتب فقال أليس هو القائل ولوان ليلى أسخ فاستأذنته في السلام عليه فاذن  
لها فقالت السلام عليك يا قبيل القرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقط ميتة ودفت  
عنده فطلع من قبرها شجرتان يلتصق بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار وعظيم قدرته  
أه سندوني **(قوله وهي)** أي لو المذكورة في كلامه وهي الشرطية بقسميها ومثلها المصدرية ككاف  
التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين **(قوله في الاختصاص)** متعلق بمتعلق  
الكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه **(قوله لكن لو أسخ)** لو اسم لكن وإن مبتدأ خبره وقد  
تقرن والجملة خبر لكن وقد لا تحقيق لا لتقليل لكثرة ذلك فيها كافي التوضيح **(قوله فلا تدخل على**  
**الاسم)** محله إذا لم يكن معمولًا لمخوف يفسر ما بعده والادخلت عليه قليلا كقوله

أخلأى لو غير الحمام أصابكم \* عتبت ولكن ما على الدهر معتب

أي لو أصابكم غير الحمام وكما حكى عن سيدنا عمر بن أراد الرجوع عن الشام لما بلغه أن بها طاعونا فقال له  
أبو عبيدة أفرأمن قدر الله فقال لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم فمن قدر الله إلى قدر الله أي لو قالها غيرك  
والجواب عندوني أي لا تثقت منه وكقول حاتم لما طمته الجارية وهو أسير لودات سوار طمعتني أي لو

والأولى أصح وقد يقع  
بعدها ما هو مستقبل المعنى  
واليه أشار بقوله ويقل  
أي لاؤها مستقبلًا ومنه قوله  
تعالى وليخش الذين لو  
تركوا من خلفهم ذرية  
ضاعفا خافوا عليهم وقول  
الشاعر

ولوان ليلى الإخيلية سلمت \*  
على ودوني سبندل رصفائح  
لست تسليم البشاشة  
أورقا

أي صدى من جانب القبر  
صائح (ص)  
وهي في الاختصاص بالفعل  
كان

لكن لو أن بها قد تقرن  
(ش) يعني أن لو الشرطية  
تختص بالفعل فلا تدخل  
على الاسم كأن أن الشرطية  
كذلك لكن تدخل على  
أن واسمها وخبرها نحو  
أن زيد أقام لقمم  
واختلف فيها والحالة هذه  
فقبل هي بقية على  
اختصاصها وأن وما دخلت  
عليه في موضع رفع

وَأَنْ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي  
مَوْضِعِ رَفْعِ مُبْتَدَأٍ وَالْخَبَرِ  
مُحْذَوْفٍ وَالتَّقْدِيرِ لَوْ أَنَّ  
زَيْدًا قَائِمٌ ثَابِتٌ لَقُمْتُ أَيْ  
لَوْ قَامَ زَيْدٌ ثَابِتٌ وَهَذَا  
مَنْهَبُ سَيَبَوِيهِ (ص)  
وَأَنَّ مَضَارِعَ نَلَاهَا صَرْفًا  
إِلَى الْمَضْيِ نَحْوُ لَوْ بَنِي كَفَى  
(ش) وَفَسَبَقَتْ أَنْ لَوْ هَذِهِ  
لَا يَلِيهَا فِي الْغَالِبِ إِلَّا مَا كَانَ  
مَاضِيًا فِي الْمَعْنَى وَذَكَرْهُنَا  
أَنَّهُ أَنْ يَوْجِعَ بَعْدَهَا مَضَارِعَ  
فَأَنَّهَا تَقْلِبُ مَعْنَاهَا إِلَى الْمَضْيِ  
كَقَوْلِهِ

رهبان مسكين والذين  
يعملهم  
يكون من حشر العذاب  
قعودا  
لو يسمعون كما سمعت  
كلامها

خرو العزة كعروس جودا  
 أى لو سمعوا ولا بد لو هذه  
 من جواب وجوابها لما  
 فعل ماض أو مضارع منفي  
 ولم وإذا كان جوابها مثبتا  
 فلا كشر افتترانه باللام نحو  
 لو قام زيد لقام عمرو ويجوز  
 حذفها فتقول لو قام زيد  
 قام عمرو وإن كان منفيا لم  
 لم تصحبه اللام فتقول لو

قام زيد لم يقم عمرو وان نفى  
بما فلا كثيرا تجزئ منه  
اللام نحو لو قام زيد ما قام  
عمرو يجوز اقترانه بما نحو  
لو قام زيد ما قام عمرو  
(ص)

لطمتي حرة طمان على لان الاماء عندهم لا يلبسون السوار ولا يختص ذلك بالضرورة والنذور خلافا لابن  
عصفور لقوله تعالى قل لو انتم تعلمون غياضكم لكونوا رجاى أى لو تعلمون غياضكم لكون غياضكم كونه الفعل الاول اكتفاء  
بقصره فانفصل الضمير ومنه الشمس ولو خافنا من حديد أى ولو كان الشمس خائفا وأما قوله

لو بغير الماء خلق شرق \* كنت كالغصان بالماء اعتصارى  
 أى يحتاجى فقيل على ظاهره وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذا وجعله ابن خروف على إضمار كان الشانية وقال  
 السيرافى هو من الأول خلقى فاعل بمحذوف يفسر دشرق أى لو شرق خلقى هو شرق محذوف الفعل أولا ثم  
 الضمير المبتدأ فهى مختصة بالفعل لفظا أو تقديرأ (قوله فاعل بفعل محذوف) أى كماهى كذلك بعد ما  
 المصدرية اتفاقا نحو لا كلمة ما أن فى السماء نجما أى ما ثبت أن الخ و يرجح أن فيه إبقاء لوعلى اختصاصها  
 بالفعل وأوجب الزحشرى كون خبر أن حينئذ فعلا ليكون عوضا عن المحذوف مع أن وقوعه إنما شائع  
 جامدا كان كآية ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام أو مشتقا كقول لبيد  
 لو أن حيا مدرأ الفلاح \* أدركه ملاعب الزماح

ومثله كثير (قوله) وهذا مذنب سيبويه ظاهره رجوع الإشارة إلى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو خلاف ما في التوضيح وغيره من أن مذنبه كون ان وصلتهما مبتدأ لا يحتاج خبر لا شمال صلتها على المسند والمسند اليه ولعله قول ثان له (قوله أن لو هذه) أي الشرطية بقسميها الامتناعية والتي بمعنى ان واحترز بالغالب عن الثانية لان التي تصرف المضارع إلى الماضي هي الامتناعية فقط كما مر (قوله رهبان مدين) بلدة بساحل بحر الطور وجلة يبكون حال من هاء عهدتهم وعزة اسم محبوبته وصرح باسمها قلندا وتصحيح الوزن والاخذهما الاضمار كما سبقه (قوله ولا بد لا وهذه) أي الشرطية بقسميها اخرج الزائدة لمجرد الوصول فلا يحتاج لجواب كريد ولو كثرت ماله بخيل كما مر في ان الوصلية والجواب امامه كورأ ومحدوف لدليل نحو ولو أن قرأنا سيرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم مانفعهم وكقول عمر وحاتم المار بن (قوله مني لم) أي لا غيرها لانه يشترط في جوابها الماضي لفظاً أو معنى وهو هذا والماضي امام مثبت أو منفي بخصوص ما ولا يجوز أن تحجب بغير الثلاثة وأما قوله عليه الصلاة والسلام لو كان لي مثل أحد ذهباً ما سرني ان لا يمر على ثلاث وعندي منه شيء فهو على حذف كان أي ما كان يسرني فلا يرد ان المضارع المنفي بما مستقبل لفظاً ومعنى والزاهر أن لا في ان لا يمر زائدة لتوكيد على حد ثلاث يعلم أهل الكتاب أي لا ان يعلم قيل وقد تحجب بجملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو ولو أنهم آمنوا اتقوا المثوبة الخ لان بين الاسم والماضي تشابهاً من حيث قبول اللام والاصح أن جملة المثوبة الخ مستأنفة فاللام لا ابتداء أو في جواب قسم مقدر لا في جواب لو بل هي في الوجهين للتمني لا محتاج لجواب كما في التوضيح والتمني على سبيل الحسكية أي أنهم محال يتمنى العارف بها ايمانهم تلهفا عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها أي لا يثبوا (قوله مثبتاً) أي ماضياً مثبتاً (قوله منفيably) أي ضار عامناً في الهم (قوله لم تصحبه اللام) أي لانها لا تصحب منفيably ما كافي التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لا ابتداء غالب أدوات النفي باللام والله أعلم

(أما ولولا ولوما)

(قوله أما كمهم الخ) المراد انها ثمانية عنهما وقائمة مقابلة كما في الشارح لانها بعناهما جميعا لانها حروف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفالخ) كالا ستدراك على ما قبله لما استعرفه وفاء بتدبيره جملة ألف وألفه للاطلاق ووجوب الحال من ضمير ألف الراجع للفاء وتلوه فعهوله ان بنى للفاء على بزيادة اللام للتقوية والاتفاق بحيثوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه صاحبا لتالي تاليها وعلى هذا الاعراب فلا مسوغ لابتداء بقا لأن شجعل الجملة لازمة من أما فيسوغ على حذف سرينما ونجيم قد أضاع

ويمكن جعل قوله التلويح لفايسوغيا أي وفهام صاحبة التلويحها ألف وجو بافتأمل (قوله أما حرف تفصيل)  
 أي غالب الاداء على المختار ومن غير الغالب أما زيد فمطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم  
 الآخر ومجمل يشملهما لكن قال الموضح في الحواشي الحق ان ذلك لا يقال الا عند التردد في شخصين  
 نسبيا أو أحدهما الى الانطلاق فتقول أما زيد فمطلق أي وأما غيره فلا فهمي على هذا التفصيل اه تصرح  
 والحق ان ذلك لا يتأتى في كل المواضع اذ التزامه في نحو أما بعد فأقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل  
 والمقابل كان يقال الا زمان مختلفة أما بعد كذا فاقول وأما قبلها فلا وفي حفيد العصام عن الزخشي ان  
 التفصيل اما مجمل سابق أو متعد في الذهن يختار التسليم منه ما بهمه ويترك ما عداه ومنه أما بعد فلا تقدير  
 على هذا الا انه مخالف لاكثر النحاة اه واذا كانت للتفصيل فاما أن تذكر مع كل الأقسام كأما السفينة  
 وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أي وأما غيرهم  
 فبصد ذلك أو بكلام يذكري في موضعه نحو فأما الذين في قلوبهم زيغ الخ أي وأما الذين آمنوا فيكون عامه الى  
 ربه دليل والراستخون في العلم الخ (قوله مقام أداة الشرط) أي دائما فلا تفارقه كالتوكيد ولذا قال الموضح  
 هي حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا وصرح الشارح أنها غير موضوع للشرط بل ناقبة عنه  
 ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف اذ  
 لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو وما في الفعل على مفعوله في نحو فلما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا للزيادة  
 لعدم الاستغناء عنها فتمت للجزء وكونها زائدة لازمة كالباء في أفعول به باطل لان اللزوم لغیر مقتض ينافي  
 الزيادة بخلاف اللزوم في أفعول به فرفع قبح اسناد صورة الأمر الى الظاهر فان قيل لو كانت للشرط لتوقف  
 جوابها على شرطها مع أنك تقول اما علمنا فاعلم ولا شك انه عالم ذكر العلم أم لا يجب بانه من اقامة السبب  
 مقام المسبب أي مهمان ذكر العلم فانت محق لانه عالم ومثله كخبر وأما كونه التوكيد فقل من ذكره وقد  
 أحكم الزخشي شرحه بما حاصله ان جوابها لما كان معلقا على المحقق وهو وجود شيء في الدنيا بدليل  
 تقديرها بمهما يكن من شيء فأثبت تحققه ووقوعه لاحالة اذ ما دامت الدنيا لا تخلو عن وجود شيء فلان ذكره  
 عند قصد التحقيق (قوله ولهذا فسر هاسيدويه الخ) فديقال هذا التفسير لا يدل على نياتها عن الاداة  
 فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب انهم  
 الزموا حذف الفعل بعد ما وأن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه  
 جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها قصد العوض وكراهة تلويح الفاء اما اه صبان (قوله فذلك لزميتها  
 الفاء) أي لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزميتها الفاء التي تدخل الجواب قضاء  
 بحق ما حذف وابقا لاثره في الجملة فلزوم الفاء انما هو لنياتها عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع  
 في بعض العبارات لانها لم تنب عنه كما هو لو سلم فالفاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هي العامة في الجواب  
 على المختار فان قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط الا اذا لم يصلح لمباشرة الاداة كما هي فلم لزمها أمامها مطلقا جيب  
 بانه لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النية جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضي لانها لما  
 حذف شرطها لم يعمل فيه قبح عملها في الجزاء فلزمها الفاء وامتنع جزءه ولو مضارعا (قوله والأصل مهمما  
 الخ) فهم اسم شرط مبتدأ وفي خبره خلاف السابق ويكون امانامة ففاعلا ضمير مهمما أو ناقصة فهو اسمها  
 وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء يبين لهما للتعميم ودفع ارادة نوع بهينه وقيل من زائدة وشئ فاعل  
 يكن وحيث ان فرباط جملة الخبر بالمبتدأ اعادته بمعناه لان مهمما معناه شيء وانما خص الجهور ومهما بالتقدير لعدم  
 مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق واما استدعي زيادة المفسر للزومها الاضافة وغيرهما خاص  
 بتعبيل كالزمان في متى والعقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما لكن هذا انما يتم على  
 القول بان مهمما أعم من ما لا على انها بمعناها وحكي المصريح عن بعضهم تقديرها بان لانها أم الباب أي ان

(ش) أما حرف تفصيل  
 وهي قائمة مقام أداة الشرط  
 وفعل الشرط ولهذا فسرهما  
 سيبويه بمهما يكن من شيء  
 والمذكور بعدها جواب  
 الشرط فذلك لزميتها الفاء  
 نحو أما زيد فمطلق  
 والأصل مهمما يكن من شيء  
 فزيد مطلق فأنيت أما  
 مناسب مهمما يكن من شيء  
 فصار أما فزيد مطلق

ثم أخرت الفاء الى الخبر فصار اماز يدف نطق ولفظ قال وفاء لتاوتوا وجوباً للفاء (ص) وحذف ذى الفاعل في ترداد  
 لم يك قول معها قد نبدا (ش) قد سبق ان هذه الفاء ملتزمة الذكر وقد حذفتها في الشعر كقول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكمو  
 \* ولكن سيرا في عراض المواكب أي فلا قتال وحذفت في النثر بكثرة وبقلة (١٣١) قال كثره عند حذف القول معها

كقوله عز وجل فاما الذين  
 اسودت وجوههم أ كفرتم  
 بعد ايمانكم أي فيقال  
 لهم أ كفرتم بعد ايمانكم  
 والقليل ما كان بخلافه  
 كقوله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم أما بعد ما بال رجال  
 يشترطون شروطا ليست  
 في كتاب الله هكذا وقع في  
 صحيح البخاري ما بال يحذف  
 الفاء والاصل أما بعد ما بال  
 رجال حذفت الفاء (ص)  
 لولا ولوما يلزمان الابداء  
 اذا امتناعا بوجود عقدا  
 (ش) لولا ولوما استعجم الان  
 أحدهما أن يكونا دالين  
 على امتناع الشيء لوجود  
 غيره وهو المراد بقوله  
 اذا امتناعا بوجود عقدا  
 ويلزمان حينئذ الابداء  
 فلا يدخلان الاعلى المبتدا  
 ويكون الخبر بعدهما محذوفا  
 وجوبا ولا بد لهما من جواب  
 فان كان مثبتا قرن باللام  
 غالبا وان كان منفيًا بانحدر  
 ضمه غالبا وان كان منفيًا بل  
 لم يقترب بها نحو لولا زيد  
 لا كرمته لك ولوما زيد  
 لا كرمته لك ولوما زيد ما جاء  
 عمرو ولوما زيد لم يجئ عمرو  
 فزيد في هذه المثل ونحوها  
 مبتدأ وخبره محذوف

أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب حذفت ان وشروطها وأثبت أمامنا بهما (قوله ثم أخرت الفاء) أي  
 اصلاحا للفظ لكرهاته تلو الفاء أما لوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فزحلقوا الفاء عن موضعها  
 في فصلها بينهما مجزء من الجواب وذلك واحد من ستة اما بالابتداء كشال الشارح أو بالخبر كما في الدار فزيد  
 أو بام من منصوب بما بعد الفاء لفظا فأما اليتيم فلا تقهر أو محلا وأما بنعمة ربك فحدث أو بمنصوب بمحذوف  
 يفسرهما بعد الفاء وأما مود فمديناهم على نصب فمود ويجب تقدير عامله بعد الفاء لئلا يكثر الفاصل بينها  
 وبين أما أو بظرف كما اليوم فاضرب زيدا والمختار عند المصنف انه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف  
 ولالا ما النائية عنه ليسكون المعلق عليه مطلقا فيكون أبغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها  
 الامع أما لكونها من حلقة عن مكانها كما ص السادس بجملته الشرط دون جوابه فأما ان كان من المقرر بين  
 فروح أي جزاؤه روح حذفت جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لئلا يحذف بها ولان قاعدة  
 اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لا سبقهما فافصل اما بام واحد ومنه الموصول مع صلته أو بما هو في  
 حكمه كجملته الشرط لا باكثر لا بالجملته الدعائية ان تقدمها فاصل كما اليوم ربك الله فلا امر كذا اه  
 أ شمو في والظاهر ان مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتي عن الجمع في آية فاما الذين اسودت وجوههم (قوله  
 فاما القتال الخ) مبتدأ خبره جملة لا قتال لديكم والرباط اعادة المبتدأ بلفظه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم  
 قول محذوف للضرورة وقد يقال يصح تقدير القول أي فاقول لا قتال لديكم والرباط حينئذ ما مرأ محذوف  
 أي فيه أي في شأنه ولا شك في صحة الاخبار والمعنى حينئذ خذ الفالمن منعه وقوله سيرا اسم لكن وخبرها  
 محذوف أي ولكن سيرا لديكم أو هو مصدر محذوف واسم لكن محذوف أي وليكن سيرا لديكم وسيرا وعراض  
 المواكب بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة شقها وناحتها (قوله فالكثرة عند حذف القول معها) ظاهره  
 نبعا للمفهوم المتن ان حذفتها حينئذ كثير فيفيد جواز ابتداء الجمع حذفت القول على قلة وهو ظاهر الجمع  
 وصرح الاشمو في كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنها بالملقول وحكي في الجمع قول لا يمنع  
 حذفها لومع القول الا للضرورة وان الجواب في الآية فتدقروا والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول  
 وانتقلت الفاء للقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله  
 ما بال رجال) الأولى في هذا عدم تحريكه على القليل لجواز تقدير فأقول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أما  
 الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا فانه اخبار بشئ مضى لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا  
 امتناعا) مفعول لعقد أي رباطا امتناعا لشيء بوجود غيره (قوله الاعلى المبتدأ) أي ولوضمه مرا متصلا  
 كولا ولولاك فانها وان كانت في ذلك حرف جر لا يتعلق بشئ عند سيبويه لكن مجزورها في محل رفع  
 بالابتداء وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أي كجواب لوفى شروطة المارة وقد يحذف للدليل نحو  
 ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله نواب حكيم أي هل كنتم (قوله غالبا) من غيره في المثبت  
 \* لولا زهير جفاني كنت مهتدرا \* وفي المتن بما قوله

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما \* أ بقت نواهم لتاروا رجلا جسدا  
 (قوله وبهما الخ) متعلق بمنزأى ميزوا التحضيض مفعوله وهلا عطف على اهما من بهما أو مبتدأ حذفت  
 خبره أي كذا لا والألاعطف على هلا بحذف العاطف (قوله فان قصدت بهما التوبيخ) أي بالولا ولوما وكذا

وجوبا والتقدير لولا زيد موجود وقد سبق ذكر هذه المسئلة في باب الابداء (ص) وبهما التحضيض من وهلا \* الأولى وأوليتها الفعل  
 (ش) أشار في هذا البيت الى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهو الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل نحو لولا ضربت زيدا ولوما  
 قتلت بكر فان قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيا وان قصدت بهما الحث على الفعل



كان مستقبلا بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فلا تفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين أي لينفروا بقية أدوات التحضير حكمها  
كذلك فتقول هلا ضربت زيدا (١٣٢) والأفعلت كذا والأخفعا كالأشدها (ص) وقد يليها اسم بفعل ماضٍ

عاق أو بظاهر مؤخر  
(ش) قد سبق أن أدوات  
التهذيب تفتض بالفعل  
فلا تدخل على الاسم  
وذكر في هذا البيت أنه قد  
يقع الاسم بعدها يكون  
مفعولا لفعل مضمّر أو  
أو لفعل مؤخر عن الاسم  
فالأول كقوله  
الآن بعد الجأجى تلحونى  
هلا تقدم والقلوب صحاح  
فالتقدم مرفوع بفعل  
مخدوف تقديره هلا وجد  
التقدم ومثله قوله  
تعدون عقر النيب أفضل  
مجدكم

بني ضو طرى لولا السكى  
المقنعا  
فالسكى مفعول بفعل  
مخدوف والتقدير لولا  
تعدون السكى المقنع  
والثاني كقولك أولا زيدا  
ضربت فريدا مفعول  
ضربت (ص)  
الخبير بالذى والالف  
واللام

ما قبل أخبر عنه بالذى خبر  
عن الذى مبتدأ قبل  
استقر  
وماسواهما فوسطه صلة  
عائدها خلف معطى التكملة  
نحو الذى ضربته زيدا فدا  
ضربت زيدا كان فاد  
المأخذ

هلا وألفها كلها ترد للتوبيخ أى اللوم على ترك الفعل والتندبم أى الإيقاع في الندم وحينئذ تختص  
بالماضى لفظا نحو لولا جازا عليه باربعة شهداء فلا نصرهم الذين اتخذوا ومنه هلا تقدم في البيت الآتى  
أوتأويلا كقوله لولا السكى الخ أى لولا عدتهم وإنما قال تعدون لحكاية الحال اه أشمونى (قوله كان  
مستقبلا) أى لفظا كهلانضرب زيدا أو معنى كما مثله (قوله وألا خفعا الخ) أى فيكون للتحضير  
نحو الاتقانون قومنا كشوا ولم يذكرها في التسهيل لأن أكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضير لا أنه  
طلب بلين لا بازعاج فيحتمل أنه ذكرها هنا لشاركتها هلا في الاختصاص بالفعل لا في التحضير فتكون  
أدواته أربعة فقط وهو المشهور والأشارة إلى أنها قد تأتي له كآلية فتكون خمسة (قوله بفعل مضمّر)  
متعاقب على الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهر أى أو بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدأ أو خبر فيكون الفعل  
المضمّر كان الثانية نحو \* فهلا نفس ليلي شفيعها \* (قوله الآن بعد الج) قبل بحذف الهمزة ونقل  
حركتها لللام ولعله الرواية والأفالوزن صحيح مع الهمزة واللام لاجتماع الج واليم والكاف من حيث  
الرجل إذ لثمة وقوله والقلوب صحاح أى خالية من الغضب عامرة بالود (قوله تعدون عقر النيب) بكسر النون  
جمع ناب وهي المسنة من النوق وبنى منادى وضو طرى بفتح الضاد الموحدة وسكون الواو وفتح الطاء والراء  
المهملةين المرأة الحقة والسكى الشجاع المتكسب في سلاحه أى المتعطي به والمقنع الذى على رأسه بيضة  
الحديد والله أعلم

#### الخبير بالذى والالف واللام

(قوله ما قبل الخ) ماموصول مبتدأ أخبره لفظ خبر وجملة قبل أخبر صلتها والعائد الهاء في عنه والذى مقصود  
لفظه أوتأويلا فإصله ومبتدأ حال من الذى الثانى وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية إمارة تدفئة  
أو متداخلة (قوله وماسواهما) أى سوى الاسم الذى قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذى من بقية الجملة  
(قوله خلف معطى التكملة) هو المضمير الذى يخلف الاسم المطاوب الخبر عنه وهذا الاسم هو معطى  
التكملة أى يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فإنه يصير خبرا بعد أن كان مقفولا مثلا (قوله لامتحان  
الطالب) أى فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبك أى سبك كلام من آخر وكثيرا ما يصاغ  
هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوى الحكم لأن فيه أسنادين إلى المضمير وإلى الظاهر أو الفصحى نحو  
الذى قام زيدا على من اعتقه خلافة أو شركته أو تشويق السامع كقول راصف ناقة صالح  
والذى حارت البرية فيه \* حيوان مستحدث من جاد

(قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف كأن يقال  
كيف بنى من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الامن برع فيه كالأحسن الجواب هنا إلا البارع في العربية لا بقنائه  
على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأى كسكرى وأصله قرأ أبهمزتين كجعفر فلبت الثانية ياء ثم ألفا لاسيا فى  
في الإبدال قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فاعرف السؤال وقد أعدته ثلاثا وهي  
كيف بنى من رأى مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجمعه بالواو والنون ثم نصيفه لنفسك  
وجوابها أن أصله ورأى كوكب قلبت الياء ألفا لتهريكها فصار روى كسكرى ثم حذف الهمزة  
لنقل حركتها إلى الواو الساكنة قبلها فصار روى كفى فاجتمع واو وأو الكلمة قلبت الأولى همزة فصار روى  
فاذا جمعته قلت أرون بحذف الالف آخره لسكونها مع واو الجمع كما في مصطفون فاذا أضفته لنفسك قلت أوى

بحذف

(ش) هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدرسه كما وضعوا

باب التمرين في التصريف لذلك فاذا قيل لك أخبر عن اسم من الأسماء بالذى فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذى خبرا عن ذلك الاسم لكن  
الامر ليس كذلك بل المحمول خبرا هو ذلك الاسم والخبر عنه إنما هو الذى كما استقر ففقيل إن الباء في بالذى

بمعنى من فـكانه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فـجئ بالذى واجعله مبتدأ واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى وخدا الجملة التى  
كان فيها ذلك الاسم فـوسطها بين الذى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا متجسدا  
هو ضمير ذلك الاسم الذى صيرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد

فالذى مبتدأ وزيد خبره  
وضربه صلة الذى والهاء  
فى ضربه خاف عن زيد  
الذى جعلته خبرا وهى  
عائدة على الذى (ص)  
وبالذين والذين والننى \*  
أخبر مراريا وفاق المثلث  
(ش) أى اذا كان الاسم  
الذى قيل لك أخبر عنه مثنى  
فجئ بالموصول مثنى كالذين  
وان كان مجوعا فجئ به  
كذلك كالذين وان كان  
مؤنثا فجئ به كذلك كالتى  
والحاصل انه لا بد من  
مطابقة الموصول للاسم  
الخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد  
من مطابقة الخبر للخبر  
عنه ان مفردا ففرد وان  
مثنى فمثنى وان مجوعا  
فمجوع وان منكرا  
فمكرا وان مؤنثا فمؤنث  
فاذا قيل لك أخبر عن  
الزيدين من ضربت  
الزيدين قلت اللذان  
ضربتهما الزيدان واذا  
قيل أخبر عن الزيدين من  
ضربت الزيدين قلت  
الذين ضربتهم الزيدون  
واذا قيل أخبر عن هند  
من ضربت هنداء قلت التى  
ضربت بها هند (ص)

بمعنى من فـكانه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فـجئ بالذى واجعله مبتدأ واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى وخدا الجملة التى  
كان فيها ذلك الاسم فـوسطها بين الذى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا متجسدا  
هو ضمير ذلك الاسم الذى صيرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد  
فالذى مبتدأ وزيد خبره  
وضربه صلة الذى والهاء  
فى ضربه خاف عن زيد  
الذى جعلته خبرا وهى  
عائدة على الذى (ص)  
وبالذين والذين والننى \*  
أخبر مراريا وفاق المثلث  
(ش) أى اذا كان الاسم  
الذى قيل لك أخبر عنه مثنى  
فجئ بالموصول مثنى كالذين  
وان كان مجوعا فجئ به  
كذلك كالذين وان كان  
مؤنثا فجئ به كذلك كالتى  
والحاصل انه لا بد من  
مطابقة الموصول للاسم  
الخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد  
من مطابقة الخبر للخبر  
عنه ان مفردا ففرد وان  
مثنى فمثنى وان مجوعا  
فمجوع وان منكرا  
فمكرا وان مؤنثا فمؤنث  
فاذا قيل لك أخبر عن  
الزيدين من ضربت  
الزيدين قلت اللذان  
ضربتهما الزيدان واذا  
قيل أخبر عن الزيدين من  
ضربت الزيدين قلت  
الذين ضربتهم الزيدون  
واذا قيل أخبر عن هند  
من ضربت هنداء قلت التى  
ضربت بها هند (ص)

قيل تأخير وتعريف لما \* أخبر عنه ههنا قدحتم كذا الغنى عنه بأجنبي أو \* بضم شرط فراع ما عوا (ش) يشترط فى  
الاسم الخبر عنه بالذى شروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر بالذى عماله صدر الكلام كاسماء الشرط والاستفهام نحو من وما الثانى  
أن يكون قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز الثالث أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنبي

فلا يجوز في جاز يذرا كباوطاب نفسا أن تقول الذي جاء زيد يذرا كباوطاب ياه نفس (قوله فلا يخبر عن الضمير الرابط) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الإشارة في ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر في \* وأنت الذي في رجة الله أطمع \* فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك ولا الذي في رجة أطمع الله للنازع الآتي وكذا الأسماء الواقعة في الأمثال كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها باجني إذا لمثال لا تغير ألفاظها (قوله كالماء في زيد يضر به) أي لعدم الغنى عنها بالاجني كزيد وعمر ولا تك تقول في الأخبار عنها الذي زيد يضر به هو فتصلها مؤخره وهاء ضربه الآن خلف عنها ويجب في الخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى حينئذ جملة الخبر عن زيد بل رابط فان جعلتها رابطا انخرمت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يغني عن الثاني إذا ضمائر تعري فوز يادة وقد نبه في شرح الكافية على أن ذكر الثاني زيادة بيان وقد ظهر أن أوفى قوله أو بمضمرة بمعنى الوارد لانه شرط مستقل غير الغنى بالاجني وأن الشرط في كلامه ثلاثة فقط لأن الثاني مكرر وبقي منها أن لا يكون الاسم ملازما للذي كديار ولا غير الرفع كسبحان والظرف غير المتصرف كعندلته مخرج خبرا ولا في جملة انشائية كزيد من أين زيد يذرها لا تصلح لجعلها صلة وان يكون فيه غائبة بخلاف ثواني الأعلام كسكر من أبي بكر إذا لم يكن أن يكون خبرا عن شيء وأن يكون بعض جملة واحدة أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في أن قام زيد بقى فتقول الذي ان قام زيد وكلت عاطفين بالغاء في قام زيد بدفعه وعمر وفتقول الذي قام فقهه وعمر وزيد لان ما في الغاء من التسبب جعل الجملتين كالشرط والجزاء (قوله بمضمرة) أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائدا لموصول فلا يخبر عن مجرور رب في رب رجل لقيمة لان الضمير المجرور بها لا يعود الا لما بعده كضمير الشأن وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كخني وملائنه لا يتخلفه الضمير ولا عن الأسماء العامة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يتخلفها (قوله فلا يخبر عن الموصوف الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشبهه قول الشارح لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومثلهما الموصول وحده وصلته وحدها لكونهما شيئا واحدا ويجوز عنهما معا في جاء الذي قام تقول الذي جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميرا مستترا في جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشيء ولا يتعلق به شيء أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجوز خلفه بقي كما مر مثاله بقي ما إذا كان المتعلق واجب الحذف كزيد في الدار وعندك فهل يصح الأخبار عن مجموعهما كأن تقول الذي زيد هو كائن عندك بذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يتمنع أصلا فيلحق (قوله عن المضاف الخ) أي بخلاف المضاف إليه فيخبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره في نحو سمرأ باز يد قرب من بكر الكريم يصح الأخبار عن زيد وحده بقولك الذي سمرأ باز يد قرب من بكر الكريم زيدو يتمنع عن كل من الباقي وحده لان الاب مضاف وبكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق الجار فلا يتخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نعم يخبر عنهما معا فتقول الذي سمرأ باز يد قرب من بكر الكريم في مضمير مستتر هو الخلف كما يخبر عن المضاف مع المضاف إليه كالذي سمره قرب من بكر الكريم أبوزيد وعن بكر مع صفته كالذي سمرأ باز يد قرب من بكر الكريم وفي هذا الأخبار عن المجرور بدون جاره (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدما أي على سائر أجزائه لا مطلقا بان تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بأل في زيد يضر به لانه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين آل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر لمحدوف أي وذلك كصوغ واق لانه مثال لما مر وليس فيه إشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة لمصدر محدوف أي صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي يشترط

بعضه فلا يخبر عن الموصوف دون صفة ولا عن المضاف دون المضاف إليه فلا يخبر عن رجل وحده من قولك ضربت رجلا ظريفا فلا تقول الذي ضرب به ظريفا رجل لانك لو أخبرته عنه وضعت مكانه ضميرا حينئذ يلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به فلو أخبرته عن الموصوف مع صفة جاز ذلك لا تنفاه هذا المحذور فتقول الذي ضرب به رجل ظريفا وكذلك لا يخبر عن المضاف وحده فلا يخبر عن غلام وحده من قولك ضربت غلام زيد لانك تضع مكانه ضميرا كما تقرر والضمير لا يضاف فلو أخبرته عن المضاف إليه جاز ذلك لا تنفاه المانع فتقول الذي ضرب به غلام زيد (ص) وأخبر وأهنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان يصح صوغ صلة منه لأل كصوغ واق من وقى الله البطل (ش) يخبر بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية فتقول في الأخبار عن زيد من قولك زيد قام الذي هو قائم زيد تقول في الأخبار عن زيد يضر به زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم اذا كان واقعا في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ولا عن الاسم

زيادة

زيد الذي ضرب به زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم اذا كان واقعا في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ولا عن الاسم

على غيرها فان كان عائدا  
عليها استمر وان كان عائدا  
على غيرها انفصل فاذا قلت  
بلغت من الزيد بن ابي  
العمر بن رسالة فان أخبرت  
عن الشاء في بلغت قلت  
المبلغ من الزيد بن ابي  
العمر بن رسالة أنا في  
المبلغ ضمير عائدا على الالف  
واللام فيجب استقارؤه وان  
أخبرت عن الزيد بن من  
المثال المذكور قلت المبلغ  
أنا منها الى العمر بن رسالة  
الزيدان فاناسر فوج بالمبلغ  
وايس عائدا على الالف  
واللام لان المراد بالالف  
واللام هنا مثني وهو المخبر  
عنه فيجب ابراز الضمير  
وان أخبرت عن العمر بن  
من المثال المذكور قلت المبلغ  
أنا من الزيد بن اليهم رسالة  
العمر بن فيجب ابراز  
الضمير كما تقدم وكذا يجب  
براز الضمير اذا أخبرت عن  
رسالة من المثال المذكور  
لان المراد بالالف واللام هنا  
الرسالة والمراد بالضمير الذي  
ترفعه الصلة المتكلم فتقول  
المبلغ أنا من الزيد بن ابي  
العمر بن رسالة (ص)  
(العدد)

هو ما وضع لكمية الأحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين ومعنى التقابل ان تر يد  
العلياء عليه بقدر نقص السفلى عنه كالاربعة فان حاشيته الماخسة وثلاثة أوستة واثنان أو سبعة وواحد  
ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربع وثمانون ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقيل عدد  
لوقوعه في جوابكم واذا أراد بالحاشية ما يسمي الصحيح والكسر دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص  
عنه بقدر ما تر يد العلياء عليه من الكسر ولا تختص بالنصف خلافاً لمن نوهه كعشر مائة واحد وتسعة أعشار  
فان العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العلياء عليه فمما متقابلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ  
الدالة على المعداد (قوله ثلاثة) مفهول مقدم اقل بتضمينه معنى اذكر ومبتداً خبره قل بخذف الرابط  
أى قهاها بالتاء حال منه لفظة أو نعتة والعشرة متعلق بقل (قوله ما أحاده الخ) أى معداد أحاده مذكرة  
فالعبرة بتدكير الواحد وتأنينه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة جامات بالتاء على المختار وثلاث  
هنود بالياء تبعاً لتدكير المفرد وتأنينه هذا في الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرة بهما أنفسهما  
لا بواحد هما تقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتدكيرهما وثلاث من الابل والنخل بالياء لتأنينهما وثلاث  
من البقر بالتاء وعدم الابلان البقر يدكر كرر يؤث (قوله في الضجرد) أى مع تسكين عشرة قال تعالى  
وليل عشر (قوله في ثلاثة الخ) الاولى قول الموضح في ثلاثة وعشرة وما بينهما الغصه على دخول العشرة وانما  
لحققت التاء هذه الاعداد لانها أسماء جوع كزمره وفرفة وأمة لحقها أن تؤث كمنظائر هافا تصحب ذلك  
مع المذكور لسبق رتبته ثم حذفت مع المؤث فقا بينهما تصريح وخرج بها واحد واثنان فلا يجري فيهما  
ذلك ولا يضافان الى المعداد فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان اللفظ الثاني فيهما  
يفنى عن الاول في إعادة الوحدة والزوجية ويريد عليه بأفاده جنس المعداد فجمعه معه لغو بلا فائدة (قوله  
ن كان مؤنثا) أى ولو مجازاً وكذا المذكور كسبع ليال وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر  
المعداد بعد اسم العدد كما مثله فلو قسم وجعل اسم العدد صفة له جازاً جرواؤها وتركها كالحذف تقول مسائل  
تسع ورجل تسعة والعكس كما نقله الامام النووي عن النحاة فان حفظها فانه عزيزة النقل كذا نقل عن شرح  
السكاكية للسيد الصفوى وقوله كالحذف أى المعداد مع قصده في المعنى فيجوز حذف التاء من المذكور  
كحديث وأتبعه ستان من شوال واثباتها في المؤث كعدى ثلاثة وتر يد نسوة لكن نقل الاسقاطى عن بعضهم  
منع الثمانى اما اذا حذف المعداد ولم يقصد أصلاً بل قصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء كشلاثة خير من ستة  
وتنعم الصرف للعامة الجنسية والتأنيث (قوله ويضاف) أى ما ذكر من الثلاثة وأخوانها الى جمع ليطابقها  
في الجمعية وكذا في القلة الآتية وهذا الجمع هو عيها آروا جره على نصبه تخفيفاً بخلاف التنوين ويجوز  
جمع له عطف بيان عليها كخمسة أثواب بقنو ينهذوا لانصاف المفرد الا في نحو ثلثة لان المائة جمع في المعنى  
اذ هي عشر عشرات فتطابقها في الجمعية والقلة وقد وقع في الشعر ثلاث مئين شذوذاً أو ضرورة وخرج بالجمع

ثلاثة بالتاء قل للعشرة \* في عدتها أحادها من كره في الفساد و المميزا جور \* جمعها بلفظ قلة في الأكثر (ش) تثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما إلى عشرة أن كان المعدود بهما من كرا وتسقط إن كان مؤنثا و يضاف إلى جمع نحو عندى ثلاثة رجال وأربع نساء وهكذا إلى عشرة وأشار بقوله \* جمعها بلفظ قلة في الأكثر إلى أن المعدود بهما إن كان له جمع قلة وكثير لم يضاف العدد في الغالب

الا الى جمع القلة فتعول عندي ثلاثة أفس وثلاث أنفس ويقل عندي ثلاثة فلوس وثلاث نفوس ومما جاء على غير الالكثرة قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة (١٣٦) قروء فاضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو اقرؤ فان لم يكن

للاسم الا جمع كثر لم يضاف  
الا اليه نحو ثلاثة رجال (ص)  
ومائة والالف للمفرد اضاف  
ومائة بالجمع نورا قد يردف  
(ش) قد سبق ان ثلاثة  
وما بعدها الى عشرة لا تضاف  
الا الى جمع وذ كر هنان  
مائة والاف من الاعداد  
المضافة وانهما لا يضامان  
الا الى مفرد نحو عندي  
مائة رجل و ألف درهم  
وورد اضافة مائة الى جمع  
قليل ومنه قراءة حزة  
والكسائي ولبشوا في كنههم  
ثلاثمائة سنين باضافة مائة  
الى سنين والحاصل ان  
العدد المضاف على قسمين  
أحدهما ما لا يضاف الا الى  
جمع وهو من ثلاثة الى  
عشرة والثاني ما لا يضاف  
الا الى مفرد وهو مائة ألف  
وتدنيهما نحو مائتا درهم  
وألف درهم واما اضافة مائة  
الى جمع فتقليل (ص)  
وأحد اذ كر وصلته بعشر  
س كما قاصد معدود ذ كر  
وقل لدى التأنيث احدي  
عشره  
والشين فيها عن تعجب كسره  
ومع غير واحد واحد  
ماهما فاعلت فافعل قصدا  
ولثلاثة وتسعة وما  
بينهما ان ركبا ما قصدا

اسم الجنس كطير و بقرو اسم الجمع كقوم ورهط فالأكثر جرحه عن نحو خنذار بعثة من الطير وقد يضاف اليه  
سما على الصحيح نحو وكان في المدينة تسعة رهط ليس فيما دون خمس ذود صدقة فقول الشارح وأر بع نساء  
لعله من المسموع (قوله الا الى جمع القلة) والغالب كونه من جوع التكسير وهي أفعلة أفعول ثم فعله ثمت  
أفعال لان الثلاثة وأخواتها أقرب اليه من جمعي التصحيح فيقل استعمالهما وان كانا للقلة أيضا عنه سيبيويه  
كثلاثة أحدين وثلاث ينبات والكثير أحامد وز يانب الا ان أهمل المكسر فلا يعلق كسيع بقرات  
وسموات أو قدر كمالات سعادات وآيات لنسور سعادتها أي أو جاور مأهمل كسيع سفيلات لجوار رته بقرات  
(قوله فان لم يكن الخ) مثل ذلك ما اذا شذ جمع القلة ونادر استعماله فيجعل كالعديم ويضاف للكثرة  
فالاول كمثلاثة قروء فان مفردة قروء بفتح فسكون وجعله على أفعال شاذ والثاني كمثلاثة شموع فان اشباع  
قليل الاستعمال في جمع شمع وهو أحد سبورات النعل كذا في الاشعوني تبعه للتوضيح ومقتضاه ان ثلاثة  
قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلاته والصواب ما في الشارح كابن النظم من جعله من القليل لانه ان كان  
جمعا لقروء بالفتح فله جمع قلة قياسي وهو أقرؤ كفلس وأفلس أولقراء بالضمة فله أقرء كالأفعال وعلى هذا عمل  
الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسي فيكون قليلا (قوله نحو ثلاثة رجال) أي  
وجوار ودراهم وانظر اذا كان له جمع كثر وتصحيح مع أهمال فله أو شذوذ كجوار وجاريات هل الأرجح  
الاول أم الثاني (قوله ومائة بالجمع) مبتدأ وسوغه التقسيم وردف ماض مجهول أي تبع خبره وبالجمع متعلق  
به وزرأ حال (قوله مائة وألفا) أي جنسهما ولو غير مفرد كما ثابوا ب ثلاثة آلاف فرس (قوله الا الى مفرد)  
أي لاشتغال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما تفرق فيها ما فاختل من العشرة الاضافة ومن  
العشرين الافراد ولم يعكس خلفه هذا بخلاف الشونين للاضافة وأما الالف فدخول شذ عشر مائة فعمل  
معاملتها (قوله ومنه قراءة حزة الخ) أي فسنين تمييز للمائة لشبهها بالعشرة اذ هي عشر عشرات كما أن  
تلك عشرة آحاد ومن ينون مائة يجعل سنين بدلا من ثمانية أو يسا ناله لا تمييز الثلاثين من وجهين جمع تميز  
المائة ونصبه قال الزجاج ولا يقتضيه أن كل واحد من الثلاثين جمع من السنين اذ تمييز المائة واحد مائة أو ثلثه  
ثلاثة فاعل ما لبشوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجر أيضا اذ هو تميز لا غير لكن أجاب ابن الحاجب بأنه  
لا يلزم كون تمييز المائة واحدا منها الا اذا كان مفردا أما بالجمع فلا يلزم فيه ذلك كقولهم العشرة في قولك  
عشرة أبواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمساكنة في الجمعية كما في (قوله واحد) أي المستعمل  
في الاثبات وأصل همزة الواو وقد يؤتى بها تنبيه على الأصل فيقال رجلا عشر وعنه أول العدد وجهه  
أحاديث الملازم للثني فتمزتها أصلية ومعناها انسان ولا يستعمل في العدد ولا في الاثبات (قوله مركبا) الا ترى  
كسر كافه ليناسب قاصدي كونه حالا من فاعل اذ كر (قوله احدي عشرة) يجب سكون الشين لا لثاقية  
اذهو في مقابلة كسرة آخر البيت وان كان فتحها لغة وهو الأصل الا ان السكون أفصح وهو لغة النحويين ولا  
تستعمل احدي الامر كبة أو معطوفا عليها ومضافة كاحدي الكبر لا مفردة (قوله ومع غير واحد الخ)  
تقدير البيت افعول في العشرة مع غير واحد واحد مفعلة فيه معهما أي من تأنيث المؤنث وتذكيرها  
لذ كر فالفاء زائدة وما فاعول مقدم لا فاعول ومع ظرف لغو متعلق بافعول أرحال من العشرة المعنوية مما قبله  
ومتعلق فاعلت وأفعول محذوف أي في العشرة وقصدا اما بمعنى قاصدا للفعل ومتوجها اليه أو مقتصدا أي عابدا  
فيه وأقاد بهذا البيت حكم العشرة اذ اركبت مع التهمة فادونها وما بعده حكم التسعة فادونها مع العشرة

(ش) لما فرغ من العدد المضاف ذكر العدد المركب فتركب عشرة مع ما دونها الى واحد نحو واحد عشر  
وانتي عشر وثلاثة عشر وأر بعه عشر الى تسعة عشر وهذا المذكور وتقول في المؤنث احدي عشرة واثنان عشرة وثلاث عشرة وأر بع عشرة الى  
تسع عشرة فلما ذكر احدواثنان ولأونث احدي واثنان



وأما ثلاثة وما بعدها إلى تسعة فحكمها بعد التركيب حكمها قبله فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكرا وتسقط إن كان مؤنثا وأما عشرة وهو الجزء الأخير فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكرا وتثبت إن كان مؤنثا على العكس من ثلاثة فما بعدها فتقول عندئذ ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة مع أحدهما وحده واثنين (١٣٧) واثنين فتقول أحدهما عشر رجلا والثاني عشر رجلا

عشر رجلا بأسقاط الواو  
وتقول إحدى عشرة  
امرأة وثلاثة عشر امرأة  
بإثبات التاء ويجوز مع  
المؤنث تسكين الشين  
ويجوز أيضا كسرهما وهي  
لغة نعيم (ص)  
وأما عشرة اثنتي عشر  
اثنى إذا أثنى تشا أو ذكرا  
والياء غير الرفع والرفع بالالف  
والفتحة في جزأى سواهما  
ألف

(ش) فسبقت أنه يقال في  
العدد المركب عشر في  
الذكر وعشرة في التأنيث  
وسبقت أيضا أنه يقال أحد  
في المذكر واحد في  
المؤنث وأنه يقال ثلاثة  
وأربعة إلى تسعة بالتاء  
لامد ذكر وسقوطها للمؤنث  
وهذا لأنه يقال اثنا عشر  
لامد ذكر بلاتاء في المصدر  
والجزم نحو عندئذ اثنا عشر  
رجلا ويقال اثنا عشرة  
امرأة للمؤنث بقاء التاء في المصدر  
والجزم ونحو بقوله وبالفجر  
الرفع على أن الأعداد  
المركبة كلها مبنية صدرها  
ومحجزها وبني على الفتح  
نحو أحده عشر بفتح  
الجزأين وثلاث عشرة بفتح  
الجزأين ويستثنى من ذلك

(قوله) وأما ثلاثة وما بعدها الخ) منه ثمانية فإذا ركبت تكون كالألف قبل أي بالتاء في المذكر كثنائية عشر يوما وبحذفها في المؤنث كثنائي عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها أو ما إذا لم تتركب فإنها أضيفت إلى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر في منع الصرف كثنائي نسوة فيقدر عليها الضم والكسر ويظهر الفتح كالنقص أو إلى مذكرا بالتاء لا غير كثنائية رجال وكذا إن لم تصف والمعدود مذكرا فإن كان مؤنثا فالكثير اجزاؤها كالنقص كجاءني من النساء ثمان ومررت ثمان ورايت ثمانا بالنون لأنه مصروف ككسر ويقال رايت ثمانا بالنون بلاتنوين لشبهها بجوار لفظا ومعنى ويقل حذف الياء مع إعرابها على النون كقوله لها ثمانا أربع حسان \* وأربع فشرها ثمان (قوله) وأما عشرة الخ) إنما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخوانها الكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالسكامة الواحدة كثلاثة عشر رجلا وكراهة الإخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة في ثلاث عشر امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخوانها على العشرة فاستحقت الأصل في العدد دونها ولأن تأنيث السكامة وتذكيرها إنما يكون قياسا في آخرها وإنما لم يبالوا باجتماع تأنيثين في إحدى عشرة واثني عشرة مع أنه كسكامة واحدة لا اختلافهما في الأول مع أن الألف كجزء السكامة ولم تسقط في تصحيح ولا تكسيرا إذا قالوا في حبلى حبليات وحبلى بخلاف التاء فسقط كجفان وجففات في جفنة ولبناء السكامة على التاء في الثاني إذا واحد له من لفظه فكانت كالأصل والتأنيث مستفاد من الصيغة (قوله) ويجوز مع المؤنث تسكين الشين) ظاهره مع إحدى وغيره إلى تسع ويصرح به قول التوضيح وإذا كانت العشرة التاء وهي مركبة حكمت شينها في لغة الحجاز كراهة توالي أربع حركات فيها وكسامة واحدة وكسرهما أكثر نعيم تشبيها بقاء كسامة وبعض نعيم ببقية ما على فتحها الأصلي وبه قرأ يزيد بن القعقاع وهو الأعشى فإنه جرت منه اثنا عشرة عينا اه وبذلك يعلم أن الجواز في كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات والألف السكون واجب عند الحجازيين فإن حذف التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبي جعفر أحد عشر كوكبا وقد فرى اثنا عشر شهر ابالسكون وفيه اجتماع سا كنين (قوله وأول) أي أتبع أي جعل لفظ عشرة ناءا لاثنى الخ فعشرة مفعول أول واثنى ثان وقوله إذا أثنى نشر على ترتيب الألف والتاء بالقصر لغة أو ضرورة أو حذف همزة لا اجتماعها مع همزة أو وأفا بذلك حكم اثنين واثنين إذا ركبا لئلا يتوهم أنهما في التذكير والتأنيث كثنائية في حال تركيبها أما حكم العشرة فمعلوم من قوله ومع غير أحد الخ كان قوله وبالفجر الرفع الخ معلوم من باب الإعراب لكن ذكره لدفع توهم بناءهما عند التركيب (قوله) كلها مبنية الخ) أما العجز فلتضمنه معنى حرف العطف إذا الأصل خمس وعشر مثلا ولذلك يبطل البناء والتركيب إذا ظهر العطف كقوله \* كأنها البدر ابن عشر وأربع \* وهذا عام في عجز اثني عشر وغيره وأما المصدر فلأنه كجزء كلمة أو لوقوعه موقع ما قبل ناء التأنيث في لزوم الفتح واعتراض بان جزء السكامة وما قبل التاء لا يستحق البناء حتى يستحقه موقعه لانه وسط كلمة والبناء إنما يكون في الآخر كالاعراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجي مطلقا ولو غير عددي لأن يقال تسوع في تسمية فتحة الصدر بناء لمشا كلمة العجز ولشبهها البناء في اللزوم وإن كانت في الحقيقة فتحة بنية (قوله) وتبنى على الفتح) إنما بنيت على حركة اشعارا بعروض البناء وكانت فتحة تخفيفا لثقل التركيب (قوله) يعرب بالالف) أي لعدم تركيبه بل عشر واقعة

(١٨ - (خصري) ثاني) اثنا عشر واثنا عشرة فإن صدرهما يعرب بالالف رفعها وبالياء نصبها وجزا كما يعرب المثنى وأما عجزهما فيبنى على الفتح فتقول جاء اثنا عشر رجلا ورايت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا وجاءت اثنا عشرة امرأة ورايت اثنتي عشرة امرأة ومررت باثنتي عشرة امرأة (ص)

وميز العشر بن التسعين \* بواحد كـ بعين حيناً (ش) قد سبق ان العدد مضاف ومركب وذ كر هنا العدد المفرد وهو من عشرين الى تسعين ويكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث ولا يكون بهذه الافراده منصوباً نحو عشرين رجلاً وعشرون امرأة ويند كـ قبلة النيف ويعطف هو عليه فيقال أحد وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون بالتماع في ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة الى التسعة للذكر ويقال للمؤنث إحدى وعشرون واثنان وعشرون (١٣٨) وثلاث وعشرون بالتماع في ثلاث وكذا ما بعد الثلاث الى التسع وتلخص بما

سبق ومن هذا ان أسماء العدد على أربعة أقسام مضافة ومركبة ومفردة ومعطوفة (ص) وميز وامر كـ بما مثل ما ميز عشرين فسو بينهما (ش) أي ميز العدد المركب كـ تميز عشرين وأخواته فيكون مفرداً منصوباً نحو أحد عشر رجلاً وإحدى عشرة امرأة (ص) وان أضيف عدد مركب \* يبقى البناء وعجز قد يعرب (ش) يجوز في الأعداد المركبة اضافتها الى غير ميزها ما عدا اثني عشر فإنه لا يضاف فلا يقال اثنا عشر كـ وإذا أضيف العدد المركب فذهب البصريين انه يبقى الجزآن على بناءهما فتقول هذه خمسة عشر كـ ورأيت خمسة عشر كـ ومررت بخمسة عشر كـ بفتح آخر الجزأين وقد يعرب العجز مع بقاء المصدر على بنائه فتقول هذه خمسة عشر كـ ورأيت خمسة عشر كـ ومررت بخمسة عشر كـ (ص)

موقع نون المثني وما قبل النون محل اعراب لا بناء ففي جاء اثنا عشر رجلاً اثنا عشر فوع بالالف لانه ملحق بالمثني وعشر مبني على الفتح لتضمنه معنى العطف كما في لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثني ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه (قوله بواحد) أي منكر منصوب كـ يعطيه المثال والحين بالكسر الزمن (قوله النيف) بفتح النون وشد التحتية مكسورة وقد تخفف وأصله نيوف كـ نيوف من ناف نيوف اذا زاد وهو كـ في الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد الثاني والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فيطلق النيف على الواحد فيأفوقه بخلاف بضعة وبضع فمن ثلاثة الى تسعة على المختار ولهما حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفرداً منصوباً) أي عند الجمهور وأجاز الفراء جمعه مسكاً بظاهر قوله تعالى اثنتي عشرة أسباطاً أهما وأجيب بان أسباطاً بدل كل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي فرقة لتمييزه والارجب تذ كـ بالعدد بن لان السبط مذ كـ وقال المصنف انه تمييز أثنت عده لوصفه بالمؤنث وهو أهما لانه جمع أمة ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب والافو مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعاً جاز جمع التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز في الأعداد المركبة الخ) أي كـ يجوز في غيرها فان العدد مطلقاً يجوز اضافته الى غير تمييزه نحو عشرين وثلاثة زيد وحينئذ ليس تغني عن التمييز فلا يد كـ أصلاً لانك لا تقول ثلاثة زيد إلا بان عرف جنسها وانما خص المركب لأجل قوله يبقى البناء الخ (قوله ما عدا اثني عشر) أي واثنتي عشر لان عشر فيهما بمنزلة نون المثني فلا تجامع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى اثنين (قوله وقد يعرب العجز) أي لأن الامة تزد الأسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنه الأخفش وقال ابن عصفور انه الأصح لكن في التسهيل لا يقاس عليه ولم يعرب المصدر لأن المضاف مجموع الجزأين فهما كـ اسم واحد اعرابه في آخره (قوله مع بقاء المصدر على بنائه) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون اعراب المصدر مضافاً الى العجز مطلقاً واستحسنوا ذلك اذا أضيف بخمسة عشر كـ (قوله كفاعل) اما صفة لفعول صغ المحذوف أي صغ وزنا كفاعل من اثنين الخ أو السكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الآتي حكم جاعل له احكاماً ان فاعل المذ كـ موصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض أو جاعل وهو مسلم في الأول والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعى لانها أسماء أجناس غير مصادر كـ مستحجر الطين من الحجر وتربت يداه من التراب ولا فعل لها معها وأما الثاني فاشتق من اثني والثلاث والربع وهكذا مصادر ثبتت الرجل وثلاث الرجلين وربعت الثلاثة الخ وكذا من باب ضرب يضرب ضرباً بالاربع والسبع والتسع فن باب شفع يشفع شفعاً الآن يرجع الضمير في قوله له احكاماً الى فاعل لا بقيد موصوغه من اثنين أو يقدّر هنام مضاف أي من مادة اثنين (قوله منه بنى الخ) اطاع في منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل فاصلة جرت على غير صاحبها كـ يشير له الشارح في الحذف ومفعول تضاف ضمير محذوف يعود الى فاعل أيضاً ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كـ (قوله

أحدهما

وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا

واختصه في التأنيث بالتاو متى \* ذكرت فاذا كـ فاعلاً بغير تا (ش) يصاغ من اثنين الى عشرة اسم موازن لفاعل كـ يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثان وثالث ورابع الى عاشر بالتماع في التذكير وبتاء في التأنيث (ص) وان ترد بعض الذي منه بنى \* تضاف اليه مثل بعض بين وان ترد جعل الأقل مثل ما \* فوق فـ كـ جاعل له احكاماً (ش) لفاعل الموصوغ من اسم العدد استعماله لان

أحدهما أن يفرده فيقال ثان وثانية وثالث وثالثة كما سبق والثاني أن لا يفرده ويحذف ما أن يستعمل مع ما اشتق منه وأما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده فتقول في التذ كثر ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة إلى عاشر عشرة وتقول في التأنيث ثانية اثنتين وثالثة ثلاث ورابعة أربع إلى عاشر عشر والمعنى أحدا اثنين واحد اثنتين واحد عشر واحد عشر عشرة وهذا هو المراد بقوله وان ترد بعض الذي البيت أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة بعض الذي بني فاعل منه أي واحدا مما اشتق منه فأضف إليه مثل بعض والذي يضاف إليه هو الذي (١٣٩) اشتق ومنه في الصورة الثانية يجوز

وجهان أحدهما إضافة فاعل إلى ما يليه والثاني تنوينه ونصب ما يليه كما يفعل باسم الفاعل نحو ضارب زيد وضارب زيد فتقول في التذ كبر ثالث اثنين وثالث اثنين ورابع ثلاثة ورابع ثلاثة إلى عاشر تسعة وعاشر تسعة وتقول في التأنيث ثالثة اثنتين وثالثة اثنتين ورابعة ثلاث ورابعة ثلاثا وهكذا إلى عاشر تسعة وعاشر تسعة والمعنى جاعل الاثنين ثلاثة والثلاثة أربعة وهكذا هو المراد بقوله \* وان ترد جعل الأقل مثل ما فوق أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه جعل ما هو أقل عددا مثل ما فوقه فاحكم له بحكم جاعل من جواز الإضافة إلى مفعوله وتنوينه ونصبه (ض) وان أردت مثل ثاني اثنين مركبا لثاني اثنين أو فاعلا بحالتيه أضف \* إلى مركب بما تنوي يبنى

أحدهما أن يفرده أي عن الإضافة لعدد وعن لفظ عشرة ومعناه حيث نذكر واحدا موصوف بكونه ثالثا أو رابعا أي في المرتبة الثالثة أو الرابعة كالباب الرابع والمقامة الثانية لا مطلقا واحدا كما في التوضيح وهذا هو المراد بقوله وصغ من اثنين إلى آخر البيتين (قوله والثاني أن لا يفرده) تحته استعمالا ذكرهما المتن بقوله وان ترد بعض الخ وبقوله وان ترد جعل الخ فاستعملنا مع غير العشرة ثلاثة وسما في له معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد فجعل استعمال فاعل العدد سبعة كما في التوضيح (قوله والمعنى أحدا اثنين) عبارة التوضيح وشرحه مع زيادة الوجه الثاني في فاعل أن يستعمل مع أصله الذي صيغ هو منه ليفيد أن الموصوف بعض تلك العدد المعينة لا غير كخمس خمسة أي بعض جماعة منحصرة في خمسة أي واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ إضافة لصله كما يجب إضافة البعض لكاه كيدز يد فلا ينصب ما بعده على المختار لأنه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى إذا خرجته الذين كفروا ثاني اثنين لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة اه وصريح ذلك أنه لا يعتبر في الموصوف اتصافه بمعنى ذلك الاسم أي بكونه ثالثا ورابعا مثلا كما يعتبر في الحالة الأولى فيصيح في نحو عاشر عشرة أن يكون في الرتبة الأولى ولا يجب كونه في العاشرة إذ يبعد في الآية أن المراد بشاني اثنين وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية أو الثالثة بل المراد أنه بعض تلك العدد لا زائد عليها بل انظر لكونه ثانيا أو غيره فبأنى الصبان عن الجأى مما يخالف ذلك غير سديد فأنمله (قوله ونصب ما يليه به) إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال والاعتين إضافته لأنه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعلة كاسم (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره أنه لا يقال ثاني واحد وأجاز بعضهم ونقله عن العرب ورجحه الدماميني بأن معناه مصير الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أي بدرجته فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل مفعول أردت ومركبا حال منه أو بالعكس وهذا شروع في بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو ما أن يستعمل كثنائي اثنين أي أنه بعض تلك العدد بل انظر للاتصاف بمعناه وهو الذي ذكره المصنف وذكره ثلاثة أوجه ستعرفها وأما أن يستعمل كجاعل وسينصب إليه الشارح زاد الموضح أن يستعمل كالمفرد لا يفيد الاتصاف بمعناه مقيد بإحصاء العشرة أي أن المعدود واحد متصف بكونه ثاني عشر أو ثالث عشر مشلا وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيرهما للتذكير بالعدد والاختصار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معافيه (قوله يبنى) مجزوم في جواب أضف أشبعت كسرتة للروى أو مرفوع على أن جلته صفة لمركب أي مركب واف بما تنويه (قوله وشاع الاستغناء) أي عن التركيبين وعن فاعل المضاف لمركب بحادى عشر أي في افادة معنى ثاني اثنين (قوله وقبل عشرين) متعلق بأذ كروا به عطف على عشرين والفاعل نصب بأذ كرو (قوله من اسم العدد) أي من مادته ليصبح في الوجه الثاني كاسم

وشاع الاستغناء بعد عشر \* ونحوه وقبل عشرين إذ كرا وبابه الفاعل من لفظ العدد \* بحالتيه قبل واو يعتمده (ش) قد سبق أنه يبنى فاعل من اسم العدد على وجهين أحدهما أن يكون مراد به بعض ما اشتق منه كثنائي اثنين والثاني أن يراد به جعل الأقل مساويا لما فوقه كثالث اثنين وذ كرهنا أنه إذا أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول وهو أنه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يحكى بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذ كبر وفاعلة في التأنيث وهما عشر في التذ كبر وعشرة في التأنيث وصدر الثاني منهما في التذ كبر أحدا واثنا وثلاثة بالتاء إلى تسعة وفي التأنيث إحدى واثنا وثلاثة بالتاء إلى تسع نحو ثالث عشر ثلاثة عشر

وهكذا إلى ناسع عشر تسعة عشر وثلاثة عشر ثلاث عشرة إلى تسعة عشر تسعة عشر وتسكون السكيمات الاربع مبنية على الفتح الثاني أن يقتصر على صدر المركب الاول فيعرب ويضاف الى المركب الثاني باقيا الثاني على بناء جزأيه نحو هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثلاثة عشر الثالثة عشر الثالث أن يقتصر على المركب (١٤٠) الاول باقيا بناء صدره وعجزه نحو ثالث عشر وثلاثة عشر واليه أشار

بقوله \* وشاع الاستغناء بحادى عشر ونحوه ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني وهو أن يراد به جعل الأقل مساويا لما فوقه فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر وكذلك الجميع ولهذا لم يذكر المصنف واقتصر على ذكر الاول وحادى مقلوب واحد وحادية مقلوب واحدة جمع الوفاء هما بعد لهما ولا يستعمل حادى الامع عشر ولا تستعمل حادية الامع عشرة ويستعملان أيضا مع عشرين وأخواتها فتقول حادى وتسعون وحادة وتسعون وأشار بقوله وقبل عشرين البيت الى ان فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود ويعطف عليه العقود نحو حادى وعشرون وتسع وعشرون الى التسعين وقوله بحالتيه معناه انه يستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا وهو انه يقال فاعل في الثاني كبر وفاعله في التأنيث (ن)

(قوله وتسكون السكيمات الاربع مبنية على الفتح) أى ما عدا اثنا واثنا وكذا يقال فيما سياتى ومحل التركيب الاول بحسب العامل فيه والثاني جزأه الا انه مضاف اليه وهذا الوجه قليل حتى قيل بمنه (قوله على صدر المركب الاول) هو لفظ ثانى وثالث فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف الى المركب الثاني بتمامه كما ذكره المتن بقوله أو فاعلا بحالتيه أى حالتي التأنيث كبر وضده (قوله الثالث) أى من أوجه استعماله كثنائى اثنين أن يقتصر الخ أى يحذف الثاني بتمامه والشارح تابع في ذلك للمصنف وولده ويرده التباسه بما ليس أصله تركيبين وهو المستعمل كالمراد ليفيد الاتصاف بمعناه الصحيح كما ذكره الموضح ان المقتصر عليه في هذا الوجه هو فاعل صدر الاول وعشر عجز الثاني وحذف باقيهما فصار حادى عشر مثلاً وحينئذ لما أن يعرب بالحوال والتركيب فيهما فيعرب الثاني أبداً بالاضافة ويكون الاول بحسب العوامل أو يعرب الاول ويبنى الثاني حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقدّم ما حذف من الثاني فيبقى بناؤه ولا يقاس على هذا لقلته ويمتنع بناؤه معا على حاول كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل لانه لا دليل حينئذ على انزاعهما من تركيبين بخلاف اعراب الاول فتلخص ان في استعماله كثنائى اثنين خمسة أوجه يمتنع آخرها وليس منها الاقتصر على التركيب الاول بتمامه وانما هو في استعماله كالمراد أفاده في التوضيح (قوله فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أى عند الكوفيين وأما البصريين وأجازة سيبويه وجماعة قياساً فيؤتى بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الاول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصرى الثلاثة عشر أربع عشرة بنفسه ويتعين اضافة الاول للثاني لان الوصف لا يعمل النصب الامنونا وتوفى بنه هنا تمتنع لتركبه مع عشرين لك أن تحذف عشر من الاول فتقول رابع ثلاثة عشر فان نونته نصبت به الثاني محلاً (قوله جمع الوفاء هما الخ) أى فصار أحاداً وحادى وقبلت وأوهما ياء لتطرقها اتركسرة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ثم أعمل الاول كقاض دون الثاني لفتح يائه (قوله الى أن فاعل المصوغ الخ) هذا هو الاستعمال السابع (قوله ويعطف عليه العقود) الظاهر انه حينئذ يفيد الاتصاف بمعناه مقيماً بصاحبة العشرين كالمراد فان عطفت العقود على ما اشتق منه كثنائى اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثنائى اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل فتجوز فيه الاضافة والنصب ويمتنع حادى عشرين بحذف العاطف لامتناع التركيب مع هذه العقود قال ابن هشام في قول الشهود حادى عشرين شهر جادى ثلاث لحنات حذف الواو واثبات نون عشرين مع أنه مضاف لما بعده وذ كر لفظ شهر وهو لا يندكر الامع رمضان والربيعين اه قال السيوطى والمنقول عن سيبويه جواز ذكره مع كل الشهر وهو قول الاكثر والله أعلم

(كم وكأين وكذا)

ذكرها بعد العدد لانها كناية عن (قوله كم كم شخصاً) كم في محل رفع مبتدأ وشخصاً تمييزه منصوب به ووجهه سماخه والجله في محل جر بالكاف (قوله وأجزاء) بنقل فتحة الهمزة الى الزاى للوزن (قوله استغماية) أى بمعنى أى عدد فلا استغماية بها عن كمية الشيء (قوله وخبرية) أى بمعنى قولك عدد كثير سميت بذلك لان ما هـ في اخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب (قوله مفرداً منصوباً) أى لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله السامعنى وأجاز الكوفيون جمعه مطلقاً وبعضهم ان كان

(كم وكأين وكذا) ميز في الاستغماية كم مثل ما \* ميزت عشرين كم شخصاً

السؤال

وأجزاء تجرد من ضمها \* ان وليت كم حرف جر مظهر (ش) كم اسم والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم على كم جزع سقفت بيتك وهى اسم لعدد مبهم ولا بد لها من تمييز نحوكم رجلاً عندك وقد يحذف للدلالة نحوكم صمت أى كم يوماً صمت وتسكون استغماية وخبرية فالخبرية سيد كرها والاستغماية يكون ميزها كم عشرين وأخواته فيكون مفرداً منصوباً بنحو

السؤال عن جماعات لاعتد من الآحاد ككم غلغلناك أي كم صنفان أصناف الفلحان استقر والكم  
بجلاف كم فردانها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استفهامية مفعول مقدم  
لقبضت ودرهما تميزها منصوبها (قوله ويجوز جرأ) أي يرجع على النصب بالشرط المذكور وقوله  
بن مضرة أي عند الخليل وسيبويه وهي من البيانية لأنها هي التي تميز مطلقا لبيان جنس المميز وقال  
الزجاجي بإضافة كم إليه وعلى الأول فالشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لكم عوض عنها وقيل  
يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها حرف جرأ) هذا التفصيل هو المختار ولذا  
اقتصر عليه المتن ولم يذكره سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهره وان جرت كم بإضافة كميد كم جلا  
ضربت فانظره ودرء هذا التفصيل منه بان وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجوازه مطلقا حلا على  
الخبرية وعليه حل بعضهم كم عمة لك يا جرأ بالجر بناء على انها فيه استفهامية لانه كم وانظر هل هذا الجر بمن  
مقدرة كما اذا دخل عليها حرف جرأ أو باضافتها اليه واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على خبر الخبرية  
بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة أي وان لم تجر قال الرضي ولم أعثر على شاعده فردة في المطول بقوله  
تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناكم من آية بينة وفيه لطافة فأقدمه الصبان (قوله ككم رجال) كم خبرية مبتدأ  
خبره محذوف أي عندي أو مفعول محذوف أي ملكك ورجال تميز مجرور بإضافتها اليه كتميز العشرة  
ومره كتميز المائة فهو نفس على ترتيب اللف وأصلها امرأة حذف الهزرة بعد نقل حركتها الى الزاء (قوله  
ككم كآين أ) مبتدأ وخبر أي لفظ كآين وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها وهو الدلالة على  
عدم مبهم والتكثير وقوله وينتصب أ كالا استثناء من التشبيه (قوله أو بفرد مجرور) هو الأكثر  
والأصح ومنه كم عمة لك يا جرأ بالجر بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذفيل ولغة تميم  
نصب تميزها المفرد جلا على الاستفهامية وحل عليها كم عمة بالنصب وصرفي المبتدأ شرح هذا البيت  
والصحيح ان الجر هنا بإضافة كم اليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن رجما يؤيدهم ما مر من  
كثرة جرأ بها نحو وكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصالهما فان فصل بينهما بالظرفين اختير نصبه ويجوز  
الجر كقوله

كم بجود مقرف نال العلى \* وكرم بخله قد وضعه

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الأب اذ هو من أبوه عجمي وأمه عربية أو بهما معا ككم  
عندي من الناس رجلا أو بجملته كقوله \* كم نالني منهم وفضلا على عدم \* وجب نصبه لتعذر  
الإضافة حيث تدخلت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة (تنبيه) تتفق كم الخبرية  
والاستفهامية في الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى المميز لا بهما معا وجواز حذفه لدليل ولزوم  
الصدر كاسمائي وفي وجوه الاعراب فان تقدمهما جارا فحلها جر والافان كفي بهما عن الحدث أو الظرف  
فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربت أو يوماضرت وان كفي بهما عن الذوات فان لم يلها فعل  
ككم رجل عندي أو كان لازما ككم رجلا قام أو متعليا رافعا ضميرها ككم رجلا ضربت زيدا  
أو سببها ككم رجل ضرب أبوه زيدا أو أخذ مفعوله ككم رجلا ضربت زيدا عنده فهماني ذلك كاه  
مبتدأ وان وما بعدهما خبر وان كان متعليا لم يشغل بشئ ككم عبد ملكك فهما مفعولان أو اشغل  
بضميرهما أو سببهما ككم رجل ضربت به أو ضربت عبده فاشغال ويفترقان في أن تميز الاستفهامية  
مفرد على الأصح وأصله النصب ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفردا وجعا وأصله الجر ولا يفصل الا  
ضرورة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير وتختص بالماضي فلا يجوز كم غلمان سألكم  
والكلام معها يحتمل الصدق والكذب ولا تستدعي جوابا ولا يقتزن البديل منها بالهزرة بخلاف الاستفهامية

كم درهما قبضت ويجوز  
جرأ بمن مضرة ان رايت  
كم حرف جر نحو بكم درهم  
اشتريت هذا أي بكم من  
درهم فان لم يدخل عليها  
حرف جر وجب نصبه (ص)  
واستعملتها مجررا كعشره  
\* أو مائة ككم رجال أو  
مره ككم كآين وكذا  
وينتصب  
تميز ذين أو به حل من  
نصب

(ش) تستعمل كم للتكثير  
فتميز بجمع مجرور كعشرة  
أو بفرد مجرور كائة نحو كم  
غلمان ملكك وكم درهم  
أنفقت والمعنى كثيرا من  
الغلمان ملكك وكثيرا  
من الدراهم أنفقت ومثل كم



في الجميع (قوله في الدلالة في على التكثير) ظاهره في كآين دون كذا لانها كناية عن عدمهم قل  
أو كثر ولو واحد ما ينفي (قوله وكآين) أي بفتح الهمزة وشدة الياء ممنونة لزوماً ويكتبون لانها مركبة من  
الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبهه النون الأصلية ولذا رسم في المصحف نونا وجرز  
الوقف بها ومن وقف بحدفها اعتبر أصله ويقل فيها كآئ كلفظ قاض وكان بحدف المدة بعد الكاف وكآين  
بسكون الهمزة وكسر الياء وكآين بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والنون في الشكل أصلها التنوين  
وأفصحها الأولى وهي الأصل وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ويلها كآئ كقاض وبها قرأ ابن كثير وهي  
أكثر في الشعر كقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكآئ \* ألمأحم يسره بعد عسر

(قوله أو مجرور بمن) خاص بكآين بدليل مثاله وأما كذا فموجب نصب تمييزها ولا يجر بمن اتفاقاً ولا بالإضافة  
خلافه ككوفيين لأن مجزها اسم إشارة لا يقبلها باعتبار أصله وإن أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف  
أو به صل من أي تمييزين بالنظر للجموع (قوله وهو لا كثر) أي جزم تمييز كآين بمن أكثر من نصبه  
بل أوجه ابن عصفور وروى بمنع جزمه بالإضافة لأن تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله (قوله ومركبة)  
أي مكررة وليس المراد جمعها كلمة واحدة لأن الأولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول ملكت ودرهما  
تمييزها والثانية تاء كيد لها (قوله ومعطوف عليها) هو الغالب وقيل ورود الأولين كافٍ للتسهيل بل منع  
ابن خروف صماعهما (قوله لمصدر الكلام) أي فلا يتقدم عليها عامل الاضاف وحرف الجر وحكي  
الفراء أن تقدم عامل الخبرية لغة وبني عليها اعرافها فلا في قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكتنا والصحيح  
أن الفاعل ضمير المصدر أي الهدى أو الله ولا يخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى أولم يروا كم  
أهلكنا الخ فكذلك فيه مفعول أهلكتنا والجملة في محل نصب بير والتعليق عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون  
مفعول لأجله يروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أي فيعمل فيها ما قبلها كمثلها واعلم أن  
كآين وكذا يفتقان مع كم في الاسمية والبناء والابهام والافتقار إلى المميز وتنفرد كآين بموافقتها في المصدر  
وفي التكثير تارة وهو الأغلب والاستفهام أخرى وهو نادراً ولم يثبت الجمهور ومنه قول أبي بن كعب لابن  
مسعود كآين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثاً وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع ومفرد  
وبخالفاتها في أن كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان ككاس وفي منع اضافتهما إلى التمييز ككاس وتنفرد  
كآين بمخالفتها في غلبة جزم تمييزها بمن حتى قيل بوجوده ولا يدخل عليها جارخلاف لأن أجاز بكآين تبيع هذا  
الثوب ولا تميز إلا بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدر وجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالباً إلا  
معطوفاً عليها ككاس والله أعلم ﴿الحكاية﴾

هي لغة المماثلة واصطلاحاً إيراد اللفظ المسموع بهيئته أو إيراد صفته أو معناه وهي إما حكاية جملة وتكون  
بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها أو معناها وإما حكاية مفرد وهي ضربان حكاية اللفظ المفرد مع  
استفهام ويسمى الاستثبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف والمحكي فيها صفة اللفظ وحكايته بدون  
استفهام فإن كان المحكي على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب دعنا من تمرنان لمن قال  
لهاتان تمرنان أو على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول السكاكية

وان نسبت لاداة حكما \* فآين أو عرب واجعلها اسما

وحاصل ذلك أنه إذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظاً جازاً اعرابه بحسب العوامل وجازت حكايته على أصل  
تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظاً أو بفتح الأولين يسكون الثانيين حكاية  
لأصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين إن حكى لم يغير سواء كان ثانياً ليساً أم لا كغيره وإن أعرب

في الدلالة على التكثير  
كذا وكآين وجميعهما منصوب  
أو مجرور بمن وهو لا كثر  
نحو قوله تعالى وكآين من  
نبي قتل معه وملكك كذا  
درهما وتستعمل كذا  
مفردة كهذا المثال ومركبة  
نحو ملكك كذا كذا  
درهما ومعطوف عليها مثلاً  
نحو ملكك كذا وكذا  
درهما وكم لها صدر  
الكلام استفهامية كانت  
أو خبرية فلا تقول ضربت  
كم رجلاً ولا ملكك كم  
غلاماً وكذلك كآين بخلاف  
كذا نحو ملكك كذا  
درهما (ص)

﴿الحكاية﴾

احك باي المنكور سئل \* عنه باي الوقف أو حين تمل ووقف احك بالمنكور بمن (١١٣) والنون حرك مطلقا وأشبعن

وقل منان ومنين بعدلى  
الغان بابنين وسكن بعدل  
وقل لمن قال أنت بنت منه  
والنون قبل التثني مسكنه  
والفتح نزل وصل التا والالف  
بن بائذا بنسوة كلف  
وقل منون ومنين مسكنا  
ان قيل جاقوم اقوم فطنا  
ان تصل فلفظ من لا يختلف  
ونادر منون في نظم عرف  
(ش) ان سئل باي عن  
منكور منكور في كلام  
سابق حكى في أى مالمالك  
المنكور من اعراب  
وتذكير وتأنيث وافراد  
وتثنية وجمع ويفعل بها  
ذلك وصلا ووقفا فقول  
لمن قال جاءني رجل أى  
ولمن قال رأيت رجلا أى  
ولمن قال مررت برجل أى  
وكذلك تفعل في الوصل  
نحو أى يافتي وأيا فتي رأى  
يافتي وتقول في التأنيث أية  
وفي التثنية أيتان وأيتان  
رفعا وأيتين وأيتين جوا  
ونصباً وفي الجمع أبون وأيات  
رفعا وأيتين وأيات جوا  
ونصباً وان سئل عن  
المنكور المنكور بمن  
حكى فيها ماله من اعراب  
وتشبع الحركة التي على  
النون فيقول منها حرف  
مجانس لها ويحكى فيها ماله  
من تأنيث وتذكير وتثنية  
وجمع ولا تفعل به ذلك كله

وثانيه لين وجب تضعيفه نحو اوقوفى حرف بشد الواو الياء كقوله  
الأم على لو ولو كنت علما \* باذئاب لولم تفتنى أوائله  
ومنه الحديث اياكم والوقوفان اللو فتفتح عمل الشيطان فضاغفها وقرنها بأل اصبر ورتها اسم اللفظ ويقلب  
الحرف الضاعف همزة في ما ولا لسا كسكين تقول ماء ولا حرف بهمزة بعد الالف فان صحح ثانيه كمن جاز  
التضعيف وعدمه أفاده الفارضى وفي الرضى وشرح اللبان للسيد انه يجب تضعيف الثاني المراد لفظه اذا  
أعرب صحيحا كان أو متلافاً جعل علمه الغير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى  
ووجب في المعتل لئلا يسقط حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف اه فتلخص ان أقسام الحكاية  
أربعة أقصر المصنف على الثاني وثالثها شاذ وقد علمت الباقيين (قوله احك باي) الباء لالة وظرفية  
سم (قوله المنكور) أى ما ثبت له من صفة الاء اب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكى صفتها وحدها بل  
هى وصفها بعد من خاصة (قوله في الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير  
لاحك لان حكاية النكرة بمن هى نفس تحريكها واشباعها لا غيرهما كما يوتسه العطف (قوله مطاعاً) أى  
في أحوال الاعراب الثلاثة (قوله وأشبعن) بنون التوكيد التثنية خفت للوقف لا الخفيفة والابدات  
فيه ألفا كما قاله ابن غازي (قوله منان ومنين) بصيغة المثني فيهما (قوله الغان) بكسر الهمزة مثني الف  
كذلك بمعنى مؤلف وبابنين أى معهما وهو الف ونشر مرتب فنان الحكاية الغان ومنين لابنين (قوله  
وسكن) أى النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ما سياتى (قوله أنت بنت) الجملة مفعول  
قال ومنه مفعول قل وهى بتاء التأنيث قلبت هاء للوقف فالنون قبلها مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة  
التاء تنبيه على انه تأنيث محكى لامن فيقال مننت لا غتمار الساكنين في الوقف وانما حكى فيها التأنيث  
دون الاعراب لسكون التاء في الوقف أبداً فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه)  
أى للتثنية على ان التاء ليست لتأنيث من بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر  
لدفع الساكنين (قوله مسكنا) حال من فاعل قل أى مسكنا آخرهما (قوله وان أصل) محترز قوله  
روقفا احك الخ (قوله منكور الخ) خرج المسؤول بها ابتداء فلا يحكى فيها شئ بل تكون بحسب العوامل  
ومفردة منكرة لا غير مثل من وشذ قوله باي كتاب أم بأية سنة \* ترى جهم عار على وبحسب (قوله  
فتقول ان قال الخ) فإى في جميع الامثلة المذكورة استفهامية معربة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو  
ما فهم من الحركات والحروف أو هى لحكاية ما فى اللفظ المسموع والاعراب مقدرة قولان فعلى الاول  
تكون بحسب مثل عوامل المنسكى لكن فى نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها  
اصدارتها أى أى جاء وقال الكوفيون فاعل محذوف ليطلق المحكى واستفهام الاستنبات لا يلزم الصبر  
عندهم ما لثانية فمفعول محذوف مؤخر لما ذكر أى أيارأت والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه  
أى باي مررت وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وابقاء عمله شاذ وعلى القول الثاني تكون مبتدأ دائماً  
محذوف الخبر أى أى هو وأهم مثلاً ورفعه مقدرة لحركة الحكاية أو حرفها مطلقاً وفيه لظاهر فى الرفع اذ لا  
ضرورة لتقديره (قوله وان سئل عن المنكور) أى العاقل لاختصاص من به بخلاف أى وانما اختصت حكاية  
الصفة من بالسؤال من نكرة لانها عدم تعيينها يكثر السؤال عنها تخفف فيها بحذف المسؤول عنه والحقاق  
صفته من بخلاف المعرفة فتذكر بمد من غالباً ما محكية أو غير محكية (قوله وتشبع الحركة) أى التى اجتلبت  
للا حكاية فالحروف التى بعدها انما هى اشباع لمادة الوقف على المتحرك وقيل الحروف ليست للاشباع  
بل اجتلبت للحكاية أولاً فلزم تحريك ما قبلها وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين فى المحكى ومن  
مبنية على سكون مقدرة من حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أولاً وليست منان ومنين

الاوفاقة قول لمن قال جاءني رجل منون لمن قال رأيت رجلاً منان لمن قال مررت

برجل مني وتقول في ثنية المذكور من رفعاً ومنهين نصباً وجراً وتسكن النون فيهما فتقول لمن قال جاء في رجلان منان ومن قال مررت  
برجلين منين ومن قال رأيت رجلين منين وتقول للمؤنثة منه رفعاً ونصباً وجراً فاذا قيل أنت بذت فقل منه رفعاً وكذا في الجر والنصب وتقول في  
ثنية المؤنثة منتان رفعاً ومنين جر أو نصباً يسكون النون التي قبل التاء وسكون نون الثنية وقدر قليلاً فتفتح النون التي قبل التاء نحو  
منتان ومنين واليه أشار بقوله (١٤٤) والفتح نزر وتقول في جمع المؤنث منات بالالف والتاء الزائدتين كهندات

فاذا قيل جاء نسوة فقل  
منات وكذا تفعل في الجر  
والنصب وتقول في جمع  
المذكر منون رفعاً ومنين  
نصباً وجراً يسكون النون  
فيهما فاذا قيل جاء قوم  
فقل منون واذا قيل  
مررت بقوم أو رأيت  
قوماً فقل منين هذا حكم  
من إذا حكى بهما في الوقف  
فاذا وصلت لم يحك فيهما شيئ  
من ذلك يسكون تكون بلفظ  
واسد في الجميع فتقول من  
يا فتى لقاتل جميع ما تقدم  
وقد ورد في الشعر قليلاً  
منون وصلاً قال الشاعر  
أنا ناري فقاتل منون أنتم  
فقالوا الجن قاتل عموماً ظلاماً  
فقال منون أنتم والقياس  
من أنتم (ص)

والعلم احكيته من بعد من  
ان عريت من عطف  
بها اقترن

(ش) يجوز أن يحكى العلم  
بمن ان لم يتقدم عليها عطف  
فتقول لمن قال جاء في زيد  
من زيد ومن قال رأيت  
زيداً من زيد ومن قال

ومنات معربة كما قد يتوهم من الثنية والجمع بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على  
حال المسؤل عنه فهي في محل عامل كعامل المحكى أو في محل رفع أو مبتدأ حذف خبره أي من هو أو هم على  
قياس ما مر في أي (قوله ومن قال مررت برجلين منين) ظاهره لا يجب إعادة الجار فيحتمل ان محله جر  
محرف محذوف أو مبتدأ حذف خبره كما مر في أي وقال ابن عصفور لا بد من إعادة الجار في من وأي ويقدر  
متعلقه بعد ما مر ويبنى جوازاً قبلهما عند من يرى ان استفهام الاستنبات لا يلزم المصدر (قوله أنوا  
ناري الخ) فيه شذوذات لحاق العلامة وصلاً كما في الشارح وتحريك النون وكونه حكاية لمقدر خبره مذكور  
كما ذكره ابن المصنف والتقدير أنوا ناري فقالوا أتينافقات الخ وعليه فهو حكاية للضمير في أتينافهم وشذوذ  
آخر لأنه ليس نكرة وجعله المصريح حكاية للضمير في أنوا بلا تقدير ورده يس كما في الصبان بان الشاعر قال  
للجن حين أتياهم له منون أنتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أنوا الخ فالنطق بأنوا منون فكيف يحكى  
به فيتمعين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة أما على ما قيل ان هذا الشعر كذوبة  
من أكاذيب العرب فكلام المصريح محتمل تأمل (قوله عموماً ظلاماً) أصله أنتموا أي تنعموا في الظلام  
ويرد عموماً صياحاً وكلاهما صحيح لأنه من قصيدتين لشاعرين (قوله والعلم احكيته) أي عند الحجازيين  
وأما غيرهم فلا يحكونه بل رفعونه بعد ما مطلقاً على الابتداء والخبر ويجوز الحجازيون ذلك أيضاً بل هو  
الأرجح (قوله من بعد من) ظاهره مطلقاً أي وقفاً ووصلاً وهو كذلك اه سم والخصوص بالوقف إنما  
هو حكاية صفة النكرة بها المأى فلا يحكى العلم بها كما لا يحكى سائر المعارف مطلقاً فاذا قيل رأيت زيدا  
أو مررت بزيد قلت أي زيد برفع زيدا لا غير لان أي يظهر اعرابها فسكر هو مخالفة الثاني لها بخلاف من  
(قوله يجوز ان يحكى العلم) أي بشرط كونه لعاقول وان لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجبر لم  
قال سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه وأن لا يتبع نعت أو توكيد أو بدل فلا يقال من زيد العاقل  
لمن قال رأيت زيدا العاقل نعم ان كان النعت بابن مضاف الى علم حكى اصير برته مع المنعوت كشي واحد نحو  
من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال رأيت زيدا بن عمرو وفي العلم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب سيبويه  
فيحكى المتعاطفان ان كانا معاً علمين كزيد وعرار أو الاول فقط كزيد وأخاه بخلاف أخا زيد وعمرا  
(قوله خبر عنها) فهو مرفوع بضمة مقدرة في الاحوال الثلاثة للمندرج العارض بحركة الحكاية وقيل حركته  
في الرفع اعراب (قوله أو خبر عن الاسم) أي أو من خبر الخ (قوله عطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء  
أيضا والمراد صورة العطف لانه لا يستثنى وقال الرضى انه لا عطف على كلام مخاطب ولزم عليه عطف  
الانشاء على الخبر في جواب رأيت زيدا مثلاً (تنبيه) ظهر مما مر أن من يخالف أي في خمسة أشياء  
اختصاصها بالعاقل وبالوقف ويجب فيها الاشباع ولا يختص بالنكرة ولا يجب فيها فتح ما قبل تاء التانيث  
في نحو منة ومنتان بخلاف أي في الجميع (قوله الا العلم) أي اسما كان أو لقباً أو كنية لكثرة استعماله لجاز  
فيه ما لا يجوز في غيره والله أعلم

﴿ التانيث ﴾

فتحكى في العلم المذكور بعد من ما لعلم المذكور في الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذي بعده خبر  
عنها أو خبر عن الاسم المذكور بعد فان سبق من عطف لم يجوز أن يحكى في العلم الذي بعده ما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على انه خبر  
عن من أو مبتدأ خبره من فتقول لقاتل جاء زيداً ورأيت زيدا أو مررت بزيدا ومن زيد ولا يحكى من المعارف الا العلم فلا تقول لقاتل رأيت  
غلاماً زيداً من غلام زيد بنصب غلام بل يجب رفعه فتقول من غلام زيد بنصب غلام في الرفع والجر (ص) ﴿ التانيث ﴾

علامه التأنيث تاء أو ألف \* وفي أسام قدسوا التاء كالتثنية  
 الاسم ان يكون مذكرا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير (١٤٥) هو الاصل استغنى الاسم المذكور عن

علامة تدل على التذكير  
 ولكون التأنيث فرع عن  
 التذكير افتقر الى علامة  
 تدل عليه وهي التاء  
 والالف المقصورة أو  
 الممدودة والتاء أكثر  
 في الاستعمال من الالف  
 ولذلك قدسرت في بعض  
 الاسماء كمين وكنف  
 ويستدل على تأنيث مالا  
 علامة فيه ظاهرة من  
 الاسماء المؤنثة بعود الضمير  
 اليه مؤنثا نحو السكتف  
 نهشتها والعين سكتنها  
 وبما أشبه ذلك كوصفه  
 بالمؤنث نحو كانت كنفها  
 مشوية وكرد التاء اليه في  
 التصغير نحو كنفقة ويديته

لم يقل والتذكير كقال المعرب والمبني والنكرة والمعرفة لانه لم يبينه هنا قصدا وان لزم من بيان التأنيث  
 ببيان خلافه ما ذكر **(قوله علامة التأنيث الخ)** أي التأنيث السكأن في مدلول الاسم المتكسر ولو بحسب  
 الاصل كطلحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والالف كالكسر في أنت والزون في  
 هن **(قوله تاء أو ألف)** لم يجر بالهاء لان التاء أصل عند البصريين ولتشمل تاء الفعل الساكنة وأشار  
 بالواو لعدم اجتماعهما فلا يقال ذكرا وأما علقاة لنبت وارطاة لشجر فالههنا مع التاء للاخلاق بوجه  
 ومع عدمها للتأنيث سم وفيه انه في حالة عدم التاء منها محتمل أن ألفهما للاخلاق أيضا كما مر وسبأني  
 فتدبر **(قوله وفي أسام)** جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمنتهى الجوع كجوار  
**(قوله والالف المقصورة)** هي الفايضة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التأنيث والممدودة كذلك  
 الا أنه زاد قبلها ألف فتقلب هي همزة كاسمياني عن البصريين **(قوله أكثر الخ)** أي وأظهر دلالة  
 على التأنيث لانها لا تلتبس أما الالف فتلتبس بالالف الاخلاق والتكثير فيحتاج الى تمييزها بما سمياني **(قوله)**  
 ولذلك قدسرت أي ولان وضعها على العروض والانسكاه فيجوز أن تحذف بخلاف الالف **(قوله)**  
 مالا علامة فيه أي عما هو مجازي التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والاوجب تذكيره  
 وقد مر ذلك في باب الفاعل مع التفصيل بين الحقيقي والمجازي موضحا منطوما مع حكم الالفاظ المقصودة  
 فانظره **(قوله كوصفه الخ)** أي وكذا تأنيث خبره أحواله أو عدده أو اشارته أو فعله **(قوله في التصغير)**  
 هذه العلامة تختص بالثلاثي وبالرباعي اذا صغر للترخيم كنيقة وذريعة تصغير عناق وذراع **(قوله نحو)**  
 كنيقة ويديته أي من الاعضاء المزدوجة فانها مؤنثة كمين وأذن ورجل وغبر المزدوج مذكر كداني  
 التصريح وهو غير مطرد فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخذ والالحى والمرفق والزند والكوع  
 والكرسوع وهي مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكل والعصا والابط والضرس مما يذكر ويؤنث  
 وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت وتمعه الجوهرى وغيره ومن المنفرد بالكبد والكبرش وهما مؤنثان  
 والعنق واللسان والقفا والمثنى والمبني تذكر وتؤنث أفاده الغارضي بزيادة من فتح الباري وبعضه في  
 المصباح **(قوله ولانني)** أي التاء فارقة أي بين المذكر والمؤنث اما غير الفارقة فتنبى فعولا كغيره  
 كملولة من المثل وفروقة من الفرق بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيها مبالغة للفرق ولذلك لم يحق  
 المذكر والمؤنث **(قوله ولا المفعول)** بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعول **(قوله تا الفرق)** بقصر التاء  
 وضافتها للفرق **(قوله ومن فاعيل)** متلقى بفتح الواو خبرا عن التاء وكفتيل حال من فاعيل لقصد  
 لفظه وجواب الشرط محذوف للدلالة بتمتع عليه **(قوله لتمييز المؤنث)** أي الاصل فيها ذلك بتكثير  
 زيادتها في الاسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات كشجر وشجرة والمصنوعات كالبن وبلدة وقد  
 ترادف في الجنس لتمييزه من الواحد ككمارة وكماء وقد تأتي للبالغية كراوية لكثير الرواية أو لتأنيث كنفها  
 كعلامة ونسابة وتأتي في الجمع عوضا عن ياء النسب التي في المفرد كاشعني واشاعثة وقد تعوض عن فاء  
 نحو عدة وعين إقامة ولاه سنة أو عن مدة تفعيل كتركية وقد تأتي للمجرد تكثير حروف الكلمة ككفرية  
 وبلدة وغرفة وغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازي لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا  
 التي للبالغية أو لتأنيث كنفها فانسلخت عن التأنيث فتأمل **(قوله ويقال ذلك في الاسماء)** أي أسماء  
 الاجناس الجامعة بدليل مثاله لانها تكثر في الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر **(قوله وانسانة)** في الفاسوس  
 امرأة انسان بالهاء لغة عامية وسمع في شعر كانه موله

ولا تأتي فارقة فعولا  
 أصلا ولا المفعول والمفعول  
 كذلك مفعول وماتليه  
 تا الفرق من ذي فشدوذ  
 فيه  
 ومن فاعيل كفتيل ان تبع  
 موصوفه غالبا التامتنع  
**(ش)** قد سبق ان هذه  
 التاء امتازت في الاسماء  
 لتمييز المؤنث من المذكر  
 وأكثر ما يكون ذلك في  
 الصفات كفاطمة وقائمة وقاعد  
 وقاعدة ويقال ذلك في  
 الاسماء التي ليست بصفات

١٩ - (خضري) ثاني كرجل ورجلة وانسان وانسانة وامرئ وامرأة وأشار بقوله لا تأتي فارقة فعولا في الآيات الى ان من  
 الصفات مالا تلحقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فمول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلا واحترز بذلك من الذي يعني مفعول

والجاء جعل الاول أصلا لانه أكثر من الثاني وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكر وصابر فيقال للمذكر والمؤنث صبور وشكور بلا تاء نحو هذا رجل شكور وامرأة صبور فاذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقته التاء في التأنيث نحو كوبة بمعنى مراكوبة وكذلك لانحقي التاء وصفا على مفعال كامرأة (١٤٦) مهذا ومعنى الكثرة الطند وهو الهنديان أو على مفعيل كامرأة معطير من

عطرت المرأة اذا استعملت الطيب أو على مفعول كعشم وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريد وهو ممن شجاعته وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فنشأ لا يقياس عليه نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة \* وأما فاعيل فاما ان يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فان كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث نحو رجل كريم وامرأة كريمة وقد حذف منه قليلا قال الله تعالى ان رجلا الله قريب من الحسنين وقال تعالى من يحيى العظام وهي رميم وان كان بمعنى مفعول واليه أشار بقوله كقتيل فاما ان يستعمل استعمال الاسماء أولا فان استعمل استعمال الاسماء أي لم يتبع موصوفه لحقته التاء نحو هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة أي مذبوحة ومنطوحة وما كولة السبع وان لم يستعمل استعمال الاسماء بان تبع موصوفه حذف منه التاء غالبا نحو ممرث

أقد كسني في الهوى \* ملابس الصب للغزل \* انسانة فتانة \*

بدر الدجى منها خجل \* اذا زنت عيني بها \* فبالدموع تغسل

اه (قوله لانه أكثر) أي ولان بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقته) يفيد عدم وجوبها بل انها قليلة (قوله مهذار) بالذال المججمة (قوله عدو) أي بمعنى من قام به العداوة لامن وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس بشاذ (قوله وميقان) من اليقين أي لا يسم شيئا الا ييقنه وتحققه (قوله لحقته التاء في التأنيث) أي فرقا بينه وبين فاعيل بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذي بمعنى فاعل يطرد من الا لازم نحو ظرف ورحم فصار كفاعل بخلاف الثاني فانه مما عي لا ينقاس في فعل من الافعال فكان بعيدا عن فاعل فلم يعط حكمه من التذكير والتأنيث (قوله وقد حذف منه) أي حلاله على فاعيل بمعنى مفعول كما جعل هذا عليه في لحاقه التاء كما سبأني (قوله وهي رميم) مبنى على انه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أي عر موم فليس من القليل وكذا قرىب أي مقربة وقيل انما حذف التاء لتأويل الرحمة بالغمران أو على حذف مضاف أي اثر رحمة الله قرىب وقيل غير ذلك (قوله أي لم يتبع موصوفه) أي لم يتبعه لفظا ولا معنى بان لم يحجر على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل نخرج ما علم موصوفه بقرينة كاشارة اليه أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلان تلحقه التاء فالمدار على العربة وان لم يتبعه لفظا فلو قال الممتن ومن فاعيل كقتيل ان عرف \* موصوفه غالبا التاني حذف

لكان أوضح (قوله لحقته التاء) أي للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عن في ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرايت صبوراً ومهذاراً ومعطراً ومغشماً ولم يفرقوا في حذف تأنيها بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياسا فالشكل سواء أو بالسمع وهو الظاهر فلا اشكال اه سيوطي (قوله بان تبع موصوفه) أي ولو تفديرا كما مر والمراد الموصوف العنوي فيشمل ما اذا كان الوصف خبرا أو حالا أو بيانا لا خصوص النعت النحوي (قوله وقد تلحقته التاء) أي تشبيها بفاعيل بمعنى فاعل كما مر (قوله وذات مد) اعترض بانه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو حمرأه هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تعد مع ان هذا لم يقله أحد بل هي عند الاخفش اذ الهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والالف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الالف قبلها كما مر ويوجب بان الاضافة في ذات مد لا في ملابس والمراد انها مصاحبة وتابعة للذ فيجوز على أحد المذهبين الاخيرين ويحمل على مذهب البصريين لانه المختار والمراد انها مشتملة على المد من اشمال الشكل على جزئه فيجوز على مذهب الاخفش غاية الامر أنه أطلق الالف على مجموعها (قوله أنثى الغر) أي نحو الالف التي في اسم الانثى من الغر وهو غراء كحمر وحمرأه (قوله والاشتهار) مبني في مبانى صفته أي الكائن في مبانى ويديه خبره والمراد بالمبانى الالفاظ التي تحمل فيها الالف والحكم بالاشتهار على ما ذكره من أوزان المفصورة بالنظر لمجموعها المناسيات (قوله أنثى) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة (قوله والطول) بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفضلي وأفضل (قوله كشبي) مؤنث شيعان مثل لاسفة (قوله وكباري) الكاف امام بمعنى مثل عطف على أربى أو على وزن وكباري بضم الحاء المهملة فرحدة اسم طائر يستوى فيه الواحد المذكور وغیره طويل العنق

والمنقار

بأمرأة جريحو بعين كحيل أي مجرحة ومكحولة وقد تلحقه التاء قليلا نحو خبلة ذميمة

أي مذمومة وفعلة حميدة أي محمود (ص)

والاشتهار في مبانى الاولى \* يديه وزن أربى والطولى وصطفى ووزن فعلى جمعا \* أو مصدرا أو صفة كشبي وكباري وذات مد نحو انثى الغر



هو اعز لغير هذه اسنادا

(ش) قد سبق ان ألف

التأنيث على ضربين

أحدهما المقصورة كحلى

دكبرى والثانى المدودة

كحراء وحراء ولكل

منهما أوزان تعرف بها فأما

المقصورة فلها أوزان

مشهورة وأوزان نادرة

فمن المشهورة فعلى نحو

أربى للداهية وشعبى

لموضع ومنها فعلى اسمها

كبهى لنبت أوصفة

كحلى والطولى أو

مصدرا كرجعى ومنها

فعلى اسمها كبرى لنهر

أو مصدرا كبرى لضرب

من العدو أو صفة كحيدى

يقال حمار حيدى أى

يحيد عن ظله لنشاطه قال

الجوهري ولم يجئ فى نعوت

الند كرشى على فعلى غيره

ومنها فعلى جمعا كصرى

جمع صريع أو مصدرا

كصدوى أو صفة كشعبى

وكحلى ومنها فعلى كبرى

لظنن بوسع على الذكر

والانثى ومنها فعلى

كسمعى للباطل ومنها

فعلى كسبطرى لضرب

من المشى ومنها فعلى

مصدرا كذكرى

أو جمعا كظربى جمع ظربان

دهى دويبة كاهرة منقنة

الرجح ترجم العرب أنها تقسو

فى ثوب أحدهم اذا صاها ولا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وكحلى جمع كحل وليس فى الجمع ما هو على وزن فعلى غيرها ومنها فعلى

كحشى بمعنى الحث ومنها

والمتقار ماضى اللون شديد الطيران كثير السلاح أى الروث وهو مما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو  
 مأكول وردها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل (قوله سمعى) بضم السين المهملة وفتح  
 الميم مشددة اسم للباطل (قوله سبطرى) بكسر السين المهملة وفتح الواو وحدة وسكون الطاء المهملة  
 بعدها راء (قوله وحشى) بهملة مكسورة فثلاثين أولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحية  
 (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشدة الراء وبتأنيث الكاف مع فتح الفاء أشموى  
 (قوله خيطى) بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقارى بضم الشين المعجمة وشدة القاف  
 (قوله اسنادا) أى ندورامفعول اعز بمعنى انسب (قوله ولكل منهما أوزان) ذكر المصنف للمقصورة  
 اثني عشر والمدودة سبعة عشر (قوله فن المشهورة فعلى) أى بضم ففتح تجع فى ذلك ظاهر المان  
 وقد استشكل الموضع بندوره فى المقصورة بل قبل شاذ ولم يأت منه الأربى للداهية وأربى بالنون حب  
 يعقابه اللابن وجعى بجمع فمهملة فوحدة لكبار الفل وشعبى بمعجمة فمهملة فوحدة وأدبى بدال مهملة فم  
 وجنى بجمع فنون ففاء لموضع وهو فى المدودة كثير وسبأ فى آخر الباب فهو من الأوزان المشتركة كفعلى  
 بفتح فسكون وفى شرح العمدة ان سمعى وخيطى وشقارى من الالبية الشاذة الآن براد المجموع كما صر  
 (قوله ومنها فعلى) أى بضم فسكون كبهى لنبت أى فالله للتأنيث ولا تلحقها لفاء وفولهم مهملة شاذ  
 وقيل لللاحق وأما الذى بمعنى الشجاع فمهملة بالفاء (قوله ومنها فعلى اسمها) أى بفتح حاء وعده فى التسهيل  
 من المشترك ومنه مع المدودة قرما وجفاء لموضعين ويقصر ان يضاربين دأنا بهملة فمهملة فثلاثة ومى  
 الامة ولا يحفظ غيرها (قوله كبرى) بوحدة فراء فمهملة نهر بدمشق (قوله كبرى) بيم فراء فطاء مهملة  
 مفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرطت الناقة كمرطى وبشكت بشكى  
 بوحدة فمهملة وجزت جزى بجمع فم فزأى أى أسرع والافعال الثلاثة بوزن ضرب ومصادرهما على  
 فعلى (قوله كبرى) بمثلين بينهما تحية (قوله فعلى جمعا) أى بفتح فسكون وهو من الأوزان  
 المشتركة فى الصفة ومنه فى المدودة جراء واحتز بقوله جمعا الخ عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون  
 ألقه للتأنيث بل تسكون له تارة فتقصر كرضوى وسلمى وقد تعد كالعواء أحسن ازل القمر ويقصر أيضا  
 وللحاق أخرى كالمائة بالفاء ومما فيه الوجهان أرطى لشجر يدغ به وتلقى لنبت وتترى بمعنى متواترين  
 فن نونهما جعل الالف لللاحق ومن لم ينون جعلها للتأنيث (قوله فعلى) بضم الفاء ويجى اسمها كحبارى  
 وسماى وجمعا كسكارى قيل بصفة لفر دكحل هلاذى بعين ودال مهملتين أى شديد (قوله ومنها فعلى  
 كسمعى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا (قوله فعلى كسبطرى) أى بكسر ففتح فسكون مشية فيها  
 تخترود فى بهملة ففاء ففاف بوزنها مشية بتدقيق واسراع (قوله فعلى مصدرا) أى بكسر فسكون  
 ولم يطلتها كالمصنف بل قيدنا بالمصدر والجمع لانها فى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تسكون لللاحق ان  
 نوت كمره للرجل الذى لا يلهو وانظر الاشموى (قوله ظربى) بظاء مشالة فراء فوحدة (قوله ظربان)  
 بفتح فسكون أو بكسر فسكون (قوله تمسوا الخ) أى فى جعل فسوه سلاحا يجترز به فلا يقرب بأحد الا أرسل  
 عليه ما لا يطيقه ويسمونه بفرق الابل لغارها من فسوه ويدخل بجر الضب فيفسوه عليه ثلاثا فى شى عليه  
 فى كاه وأولاده (قوله وكحلى) بهملة فجمع حجلة بفتح حاء طائر (قوله فعلى) أى بكسر الفاء  
 والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يجى الا مصدرا كحشى مصدر حث أى طلب بشدة على  
 غير قياس وجعل فى التسهيل من المدودة أيضا كحصىاء للاختصاص ونحوه لافخر ويقصر ان

كحشى بمعنى الحث ومنها

فعلى نحو كبرى لواء الطمع ومنها فبلى نحو خلى على للاختلاط ويقال وقموا فبلى أى اختلط عليهم أمرهم ومنها فعلى نحو شقارى  
 لنبت (ص) لدهاء فعلاء أفعلاء \* مثلث العين وفعلاء مفعلا فاعولا \* وفاعلاء فعليا مفعولا ومطابق العين فعلا وكذا \*  
 مطلق فاعلاء أخذنا (ش) (١٤٨) لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة نبت المصنف على بعضها فاعلاء

(قوله فعلى) بضم الاولين وشد الثالث (قوله فعلى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا ومنه قبيطى لسوع  
 من الخلو يسمى الناطف والغيزى للغزل يسمع منه مع الممدودة الاقوالم هو عالم بدخيل لأنه أى بأمره  
 الباطن (قوله فعلى) أى بضم الاول وشد الثانى ومنه الخبازى المعروفة وتخفف بأوها ويقال خبيرة  
 (قوله مثلث العين) حال من أفعلاء وضافته لفظية فلا يتعرف بها (قوله ومطابق العين) حال من  
 فعلى ومطابق فاعلاء حال من ضمير أخذنا الرجوع الى فعلاء أى غير مقيد بحركة (قوله كدبة هطلاء) الكدبة  
 مطر بلا رعد ولا برق (قوله سحاب هطل) أى بكسر الطاء ويقال هطل بشدها (قوله روعاء) قيل بالراء  
 والعين المهملة من راع الثأب ذهب منه ويسرة لكن فى الصحاح فى باب العين المهملة والروعاء من النوق  
 الحديدة الفؤاد وكذلك الفرس ولا يوصف به الذكر اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه  
 فتدبر (قوله تهطل هطلا) كتنصر نصر او هطلا بفتحات وتهطلا بفتح المثناة فوق (قوله مثلث  
 العين) أى مع فتح الهزمة (قوله ومنها فعلا) أى بفتح فسكون فتفتح (قوله لائى المقارب) أى  
 ولمكان أيضا (قوله ومنها فعلاء) أى بكسر الفاء (قوله كقر فضاء) بضم الاول ويجوز فى ثالثة الفتح  
 والضم يقال قعد القر فضاء اذا قعد على قدميه وأليمه وأصق بطنه بفخذه (قوله لجر) بضم الجيم  
 وسكون الحاء المهملة من جرة بوزن عنبة جمع حجر كفى المصباح (قوله فعليا) بكسر الفاء واللام وسكون  
 العين (قوله فعلا) مطاق العين) أى مع فتح الفاء (قوله دبوقاء) بدال مهملة فوحدة ثم قاف (قوله  
 للعنزة) بفتح المهملة وكسر المهملة هى الفضلة الغليظة (قوله برساء) بفتح الواو وحدة والراء والسين  
 المهملة (قوله فى البرساء) أى بمدودا (قوله وكثيراء) بالثلاثة اسم لبرك كفى الغارضى (قوله مطلق  
 الفاء) أى مع فتح العين (قوله خيلاء) بضم المهملة وفتح التحتية (قوله جنقاء) بفتح الجيم  
 والنون والفاء (قوله وسيراء) بكسر السين المهملة وفتح التحتية والراء ويطلق على الذهب وعلى نبت  
 أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم (المقصور والممدود)  
 قال الجار بردي هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحا على المبني ولا الفعل والحرف أى كإفريده  
 تعريف الشارح وقولهم فى هؤلاء مدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء مدودان  
 اه ويرد عليه اطلاقهما على أنى التأنيث اطلاقا شاعرا كالالف المقصورة والممدودة كما يطلقان على الاسم  
 المشتمل عليهما كجبل وصحراء ويبدأ بألف حقة حرفية الآن يستثنى من غير المتمكن فتأمل ثم  
 ما قيل ان تعريف الشارح بشملان نحو حبلى وصحراء مع انها قد تقدمت ما قبل فذكرهما ثانيا تكرار يرد بأن  
 ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنا من حيث المد والتقصير فلا تكرار على ان ذكر العام  
 بعد الخاص لا يعتد تكرارا فتدبر (قوله اذا اسم) أى صحيح (قوله وكان ذا نظير) أى من المثل وقوله  
 كالاسف مثال للصحيح المستوجب القبح ولم يمثل لنظيره من المثل (قوله كفعل) بكسر ففتح وفتح  
 بضم ففتح وفعله بكسر فسكون والثانى بضم فسكون وهذا عطف على قوله كالاسف بتقدير العاطف كما قاله  
 ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب القبح أعم من كونه محميا أو معتلا وقوله نحو الدى مثال للمعتل من  
 هذا النوع ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثالا لقوله فلنظيره المثل اسف

اسما كصحراء أو صفة  
 مذكرها على أفعال كصراء  
 أو على غير أفعال كدبة  
 هطلاء ولا يقال سحاب  
 أهطل بل سحاب هطل  
 وكقولهم فرس أوانقة  
 روعاء أى حديدة القياد  
 ولا يوصف به الذكر منها  
 فلا يقال جبل أروغ  
 وكامرأة حسناء ولا يقال  
 رجل أحسن والهطل تتابع  
 المطر والسمع وسيلانه  
 يقال هطلت السماء تهطل  
 هطلا وهطلا تاهطلا ومنها  
 أفعلاء مثلث العين نحو  
 قولهم لليوم الرابع من أيام  
 الاسبوع أربعاء بضم الباء  
 وفتحها وكسرهما ومنها  
 فعلاء نحو عقرباء لائى  
 المقارب ومنها فعلاء نحو  
 قصاصا للقصاص ومنها  
 فعلاء كقر فضاء ومنها  
 فاعولاء كعاشوراء ومنها  
 فاعلاء كقصاصا لجر من  
 جرة البر بوع ومنها فعليا  
 نحو كبرياء وهى العظيمة  
 ومنها مفعولاء نحو مشيوخاء  
 جمع شيخ ومنها فعلاء  
 مطابق العين أى مضمومها  
 ومفتوحها مكسورها نحو  
 دبوقاء للعنزة وبرساء لغة

كما

فى البرساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري أى البرساء هو أى الناس هو وكثيراء

ومنها فعلاء مطابق الفاء أى مضمومها ومفتوحها مكسورها نحو خيلاء للتكبير وحنقاء اسم مكان وسيراء لبرد فيه خطوط صفر (ص)  
 (المقصور والممدود) اذا اسم مستوجب من قبل الطرف \* فتأوا كان ذا نظير كالاسف فلنظيره المثل الآخر \* ثبوت قصر بقياس ظاهر  
 كفعل وفعل فى جمع ما \* كفعله وفعله نحو الدى (ش) المقصور هو الاسم الذى

حرف اعرابه ألف لازمة فخرج بالاسم الفعل نحو برضى ويحرف اعرابه ألف المبني نحو اذا وبلازمة المثني نحو ازيدان فان ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب والمقصود على قسمين قياسي وسماحي فالقياسي كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملزم فتح ما قبل آخره وذلك كصدر الفعل اللازم الذي على وزن فعل فانه يكون فعلا بفتح الفاء والمعين نحو أسف (١٤٩) أسفا اذا كان معتلا وجب قصره

نحو جوى جوى جوى فان نظيره من الصحيح الآخر ملزم فتح ما قبل آخره ونحو فعل في جمع فعلة بكسر الفاء وفعل في جمع فعلة بضم الفاء نحو مري جمع صرية ومدى جمع مدية فان نظيره من الصحيح قرب وقرب جمع قرية وقربة لان جمع فعلة بكسر الفاء يكون على فعل بكسر الاول وفتح الثاني وجمع فعلة بضم الفاء يكون على فعل بضم الاول وفتح الثاني والهمي جمع دمية وهي الصورة من العاج ونحوه (ص)

وما استحق قبل آخر ألف فاعل في نظيره حتما عرف كصدر الفعل الذي قد بدنا بهمز وصل كارعوى وكارتأى

(ش) لما فرغ من المقصور شرع في الممدود وهو الاسم الذي آخره همزة تلي ألفا زائدة نحو جراء وكساء ورداء فخرج بالاسم الفعل نحو يشاء بقوله تلي ألفا زائدة ما كان في آخره همزة تلي ألفا غير زائدة كماء وآء جمع آء وهو شجر

كأن الاسف مثال للصحيح كقوله سم وأقروه لثلاثا يوهم انه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر والحاصل ان الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتلا مقصورا أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين في الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتح حتين وقد أشار الى هذا مقتصر على تمثيل صحيحه بالاسف الثاني جمع فعلة وفعلة على فعل وفعل وقد صرح به واقتصر على تمثيل معتله بالهمي ففيه شبهة احتباك ومنها اسم مفعول غير الثلاثي كسكرم ومحترم فان معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كمعطى ومصطفى ومنها فعل سواء كان للمفصل كقصي نظير أفضل أم لا كما عني وكاجر ومنها جمع فعلى بالضم أنى أفعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصي ودنى جمع قصوى ودنيا وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للحال فيه لان الالف محل الاعراب لا نفسه وهذا التعريف للقياسي والسماحي وكذا ان يعرف الممدود الآتي بخلاف تعريفي المثنى فناصر ان على القياسي منهما (قوله نحو برضى) هو خارج ايضا بقوله لازمة لان ألفه تذهب للجزم (قوله المبني) أي سواء كان اسما كذا ومني أو فعلا كرمى ودعا أو حرفا كعلى والى فشكل ذلك لا يسمى مقصورا اصطلاحا (قوله المثني) مثله الاسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعا وجرالا يقال ألف المقصور تذهب اذا نون فلا تكون لازمة لان المحذوف لعلة تصر ينية كالثابت (قوله قياسي) هو وظيفة النحوى والسماحي وظيفته اللغوى الذى يسمد الفاظ العرب ويفسرهما (قوله كل اسم معتل) الاولى محل لان المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا والمحل هو المغرب وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير يائه مثلا وأما قول المثنى المثل الآخر فالاولى فيه المعتل لانه هو الذى يصح فيه تحليل ثبوت القصر اما المثل وهو المغرب فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه باذا فتأمل (قوله جوى جوى) بالتجيم كفتح فرحا وهو الحرفة من حزن أو عشق (قوله فان نظيره الخ) المراد المناظرة في الوزن ونوع الاسم كالصدرية والجمعية لخصوص الوزن (قوله صرية) بالراء هو الجدال ومندية بالعدال السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم على ترتيب ما قبله (قوله وما استحق) أي من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله في نظيره أي من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا انطرف بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو جراء الخ) هو داخل في تعريف الشرح لا المثنى لاسيما أنى (قوله كماء) أي فلا يسمى ممدودا كناصر عليه الفارسي لعمروض مده لان ألفه بدل من الواو في موه لازائدة (قوله وآء) بهمزتين بينهما ألف وكذا آء كجام وجاماة وانظر ما أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أي معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان ان نحو حبلى ونحو جراء من السماحي لا القياسي لانهم ليسا معتلين طما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود القياسيين فنقلب ان عن أصل كالأبني وقد توقف في ذلك وسببنا أنى عن الغراء ما يصرح بأن نحو جراء من الممدود قياسا الآن يقال المراد هنا القياسي غيرهما التقدم الكلام على ما ينقسمان فيه من الاوزان فتدبر (قوله وارتأى) بوزن افتعل من الرأى أي التدبر يقال ارتأى في أمره ارتثاء اذا تدبره وأصله ارتأى ارتثاء كافتتل افتلا قبلت ياء الفعل ألفا لا افتتاح ما قبلها وياء المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة (قوله وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالا على صوت أو مرض فان قياسه فعال بالضم كغاء لصوت ذوات الخلف وثقاء

والممدود أيضا كالمقصود قياسي وسماحي فالقياسي كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملزم زيادة ألف قبل آخره وذلك كصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوى ارعواء وارتأى ارتثاء واستقصى استقصاء فان نظيره من الصحيح انطلق انطلاقا واقتصدرا واستخرج استخرجا

وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم اكرا (ص)  
والعادم النظير ذاق قصر وذا \* متبذل كالجحي وكالحداء (ش) وهذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والمدود السماعي وضاهما  
ان ما ليس له نظير اطر دفتح ما قبل آخره قصصره وقوف على السماع وما ليس له نظير اطر دز يادة الالف قبل آخره فده مقصور على السماع فن  
المقصور السماعي الفتى واحدا والفتيان (١٥٠) والجحي أي العقل والثرى التراب والسنا الضوء ومن المدود السماعي الفتاة

حادثة السن والثناء الشرف  
والثراء كثرة المال والحداء  
العمل (ص)

وقصر ذى المد اضطرارا جمع  
عليه والعكس بخلاف يقع  
(ش) لاخلاف بين  
البصريين والكوفيين  
في جواز قصر المدود  
للضرورة واختلاف في جواز  
مسد المقصور فسنذهب  
البصريون الى المنع  
وذهب الكوفيون الى  
الجواز واستدلوا بقوله  
يالك من تمر ومن شيشاء  
يشب في المسعل واللاه  
فسد اللها للضرورة وهو  
مقصور (ص)

كيفية تثنية المقصور  
والمدود وجههما تصحيحا  
آخر مقصور نشي اجعله يا  
ان كان عن ثلاثة مرقما  
كذا الذي الياء أصله نحو الفتى  
والجامد الذي أميل كنى  
في غير ذاق قلب واو الالف  
وأولهما كان قبل فدا لاف  
(ش) الاسم المتضمن ان  
كان صحيح الآخر أو كان  
منقوصا لحقيقته علامة التثنية  
من غير تغيير فتقول

بمثلة فحجسة لصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظير همنان من الصحيح بعام لصوت الظبي ويدرار  
لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء وعادى عداء كضارب ضرابا وقاتل قاتلا وغير ذلك  
(قوله والعادم النظير) مبتدأ خبره بنقل وذاق قصر وذامد حالان من المستكن في الخبر أي العادم  
النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذا فصر الخ وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي ومرفاهيه (قوله كالجحي  
الخ) انفسه ممرتب فالجحي بمهمله جيم مقصور لا غير والحداء بمهمله فحجسة بمدود لا غير لكن قصصره  
لوزن (قوله فن المقصور السماعي الخ) أي لانه ليس لها نظير من الصحيح بمائها في جميع الاوصاف  
من الوزن والمصدرية أو الجمعية أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنب (قوله مجمع عليه) أي في  
الجملة والافقده منع لغراء فيها لقياس بوجوب مده كفعلا مأفعل ويرده في السماع (قوله قصر المدود) أي  
لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله لا بد من صنعنا وان طال السفر \* (قوله بالاك الخ)  
بالتشبيه ولك خبر مبتدأ محذوف أي لك شئ ومن للبيان كذا في الصبان وفيه نظار عدم ملايته للمعنى  
فالظاهر انه كقوله لهم يالاه والعشب نجبان كثرتهما فيا واللام للاستعانة استعمالا في النجيب مجازا ومن  
تمر بيان لكاف كقوله فيالك من ليل كانه قيل اضر يا تمر يا تيجب منك فالمداد في الحقيقة هو الكاف  
فتدبر والشيشاء بمجمعتين أولا هما مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أي لتمر الذي لم يش تشد حبه ويشب  
بفتح الشين أي يتعلق والمسعل بفتح الميم العين المهملة موضع السعال من الملق واللاه جمع لهواة ككسمى  
وحصاة وهي لجة مطابقة في أقصى سقف الخنك والله أعلم

كيفية تثنية المقصور والمدود وجههما تصحيحا

اقصر عليهما الوضوح تثنية غيرهما وجهه وان كان هذا الباب يقد للتثنية والجمع مطلقا وتصحيحا عاما  
تتميز بحول عن المضاف اليه أي وكيفية تصحيح جمعهما أو حال من جمع أي تصحيحا ولم يذ كر تكسيرا هما  
لان له بابا يخصه (قوله رابعة الخ) أي سواء كان أصليا ياء كسعى من سميت أو واوا كذا كره (قوله  
قلبت ياء) أي لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وندفها ياء ليس المشي  
عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاى وانما قلبت ياء في غير الثلاثي رجوعا الى أصلها نحو  
مسمى كارجعت اليه في نحو فني وحلا على الفعل غير الثلاثي في نحو ما هي رد لوار وفيه الى الياء كاهليت  
واصطقيت من الاء والصغوة كاسياني في قوله

\* والواو لا ما بعد ففتح يا قلب \* وأما في الجامد الذي أميل فلان الامة في المفرد تنحو بالالف نحو الياء  
فردت الياء في التثنية أماما لم يعمل فلما لحظ فيه الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هي التي في  
حرف أو شبهه كايؤخذ من مثاله تبعال ابن الخائب واطاهر ابن المصنف وجعل المرادى الفهما أصلية ومثل  
مجهولة الاصل بنحو الدد البدلين مهماتين كالفتى وهو الاء وقال لانه لا يدري أي عن واو أو ياء اه أي لانه  
ليس له أصل يرجع اليه في الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن أصلها  
والظاهر في ألف موسى ونحوه من الاسماء الاعجمية انها من المجهولة بمعنى انه لا يدري أي زائدة كجبي

في رجل وجارية وقاض رجلان وجاريتان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما نذكره

الآن وان كان مدودا فسيأتي حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلبت ياء فتقول في ملهى ملهىات وفي مستقصى  
مستقصيان وان كانت ثالثة فان كانت بدلا من الياء كفتى ورسى قلبت أيضا ياء فتقول فتيان ورحيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل  
وأميلت فتقول

في متى علمت بان وان كانت الثالثة بدلا من واو كصارفقا قلبت واو افتقول عصوان وقفوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل  
كأني علمت افتقول الوان فالجاء ان ألف المقصور قلبت ياء في ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثاني اذا كانت ثالثة بدلا من ياء  
الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأملت وتقلب واو في موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلا من الواو والثاني اذا كانت ثالثة مجهولة  
الاصل ولم تمل وأشار بقوله واو هاما كان قبل فدل ألف الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور أعني قلب الالف ياء او واو لحقتها  
علامة التننية التي سبق ذكرها أول الكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جوا ونصبا (ص)  
وما كصحاء بواو ثانيا \* ونحو علماء كساء وحيا بواو ارمز وفيه ما ذكر \* صحح وما شذ على نقل فصر (ش) لما فرغ من  
السلام على كيفية تننية المقصور شرع في الكلام على ذكر كيفية تننية (١٥١) الممدود والممدود اما أن تكون همزة

بدلا من ألف التأنيث أو  
اللاحق أو بدلا من أصل  
أو أصلا فان كانت بدلا من  
ألف التأنيث فالشهور  
قلبها واو فتقول في صحراء  
وجراء صحراوان وجراوان  
وان كانت لللاحق  
كعلماء أو بدلا من أصل  
نحو كساء وحيا جاز فيها  
وجهان أحدهما قلبها واو  
فتقول علماءوان وكساوان  
وحياوان والثاني ابقاء  
الهمزة من غير تغيير فتقول  
علماء آن وكساء آن وحيا ان  
والقلب في الملحقة أولى من  
إبقاء الهمزة وإبقاء الهمزة  
المبدلة من أصل أولى من  
قلبها واو وان كان الهمزة  
الممدودة أصلا وجب  
إبقاؤها فتقول في قسراء  
ووضاء قرا آن ووضا آن  
وأشار بقوله وما شذ على  
نقل قصر الى ان ما جاء من

أم أصلية أم متقلبة وموسى الحبيد قبل وزن حبلى قاله زائدة للتأنيث وقيل منذر بوزن مفعول من  
أوسيت رأسه حلقته قاله عن ياء أفعاده في الصحاح (قوله في متى علمنا) قيد به هنا وفيما يأتي لأنه قبل  
الصلمية لا يثنى ولا يوصف بالفصر لبعثائه (قوله ونحو علماء) مبتدأ وكساء وحيا عطف عليه وبواو خبره  
وقوله صحح أي طهره رجوا بفتح الجوز بدلا (قوله كعلماء) بكسر العين المهملة هي عصبة العنق وأصلها  
علماء بزيادة الياء للاحقها بقرطاس فقلب همزة لتطرفها التران ألف زائدة (قوله في الملحقة) بكسر الحاء  
لأنها ألحقته مدخولها بغيره وانما ترجع قلبها الشبه بالجراء في أنها بدل عن حرف زائد (قوله وإبقاء  
الهمزة الخ) أي لقرينها من الاصلية ببدء الهمزة من أصل (قوله فراء) هو الناسك المتعبد ووضاء هو الوضوء  
حسن الوجه وكلاهما بوزن ريمان من قرأ كسأل ووضو كظرف (قوله الخوزلي) بفتح الخاء المعجمة وسكون  
الواو وفتح الزاي مشبهة قيمه تناقل وتبخر وهو مثال للمقصور (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على  
حد المشي) أي طريقته في الاعراب بغير فين وسلامة بناء واحده وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكور  
السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل ألقى (قوله وان جمعه) أي المقصور (قوله فالاناب)  
مفعول اقلب وقلبها مفعول مطلق نوعي أي اقلبها قلبا كقلبها في التننية (قوله وتاء) بالمد مفعول أول  
لأن زمن همزة القطع مقترنة لانه من ألزم الرابعي رذى التا بالقصير مضاف اليه وتنحيه أي ازاله مفعوله الثاني  
(قوله ادا جمع الصحيح الخ) هذا والاثنتان بعده زيادة على المثنى وتركها للاختصاص هذا الباب بالمقصور  
والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتننيته سواء استغنى عن ذكره  
رذ كر جمع المقصور لمخالفته تننيته (قوله وضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا  
بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله ولأنه يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ما قبل الياء)  
أي في النصب والجر والمراد بقاء كسره لانه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسر اجديا المتناسب الياء الواو  
في اجتناب حركة ما قبلها وهو مكاف (قوله قاضون) أصله قاضيون بضم الياء وأصل قاضين  
قاضيين بياء بن أولاهما مكسورة مندفحت حركة ياءهما لئلا ياء لسا كنين ثم ضمت ضادا لاول لمناسبة  
الواو وبقي كسر الثاني لمناسبة الياء أو يقال في الاول نقلت ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركتها  
ثم حذف الياء لسا كنين (قوله مصطفىون) أصله مصطفىون بواو ين أولاهما مضمومة

تننية المقصر أو الممدود على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم في الخوزلي الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم في جراء  
جرايان والقياس جراوان (ص) وحذف من المقصور في جمع على \* حد المثنى ما به تكملا

والفتح ألقى مشعرا بحذف ياء وان جمعه بقاء وألف  
(ش) اذا جمع صحيح الآخر على حد المثنى وهو الجمع بالواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول في زيد بن يسون وان جمع المنقوص هذا  
الجمع مندفحت ياءه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جوا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع صومل فيه  
معاملته في التننية فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو للاحق جاز وجهان إبقاء الهمزة وإبدالها واو فتقول في كساء علماء كساؤون  
وكسارون وكذلك علماء وان كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها فتقول في قراء قراؤون وأما المقصور وهو الذي ذكره المصنف فحذف ألفه  
اذا جمع بالواو والنون وتبقى الفحة دليلا على افتقارها في مصطفى مصطفىون رفعا مصطفىين جوا ونصبا بفتح الفاء مع الواو والياء وان جمع بألف



وتاء قلبت ألفه كما قلبت في التثنية فتقول في حبل حبلات وفي فتى وعصا علمى مؤنث فتيات وعصوات وإن كان بعد ألف المقء وزناه وجب حينئذ حذفها فتقول في فتاة فتيات وفي فتاة فنوات (ص) والسالم العين الثلاثي اسمها أذن \* اتباع عين تاء بما شكل إن ساكن العين مؤنثا بدا \* (١٥٢) مختمها بالتاء أو مجردا وسكن التالي غير الفتح أو \* خففه بالفتح فكلا قد روا

لام السكسة لانه من الصفوة والثانية واو الجمع وأصل مصطفين مصطفون بواو مكسورة فياء قلبت واوها ألفا لتحر كها وانفتح ما قبلها ثم حذفت الالف للساكنين و بقيت الفتحة دليلا عليها وما قيل ان الواو الاولى قلبت ولا ياء لتطرفها بعد اءر بعة فيصير مصطفون ومصطفين ثم قلبت الياء ألفا مردد بأنه تطويل بلا طائل اذ لا حاجة الى الياء هنا بل قلبت ألفا من أول الامر بخلافها في التثنية وجع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج الى بقائها فيهم الماسر آفها (قوله قلبت ألفا الخ) أي حكمه كثنائية سواء وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والالف فلهما حكم ثنيتيهما وانما يستغن عن ذلك جمع المقصور بذكر ثنيتيه كالممدود لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما علمت بخلاف الممدود وأما المنقوص فليس الباب له (قوله علمى مؤنث) فيد به لان الجمع بالالف والتاء لا ينقاس في الخالي من العلامة الا اذا كان علم مؤنث أو مصغر غير العاقل أو رصفه كامر (قوله في فتاة) بالقاء والتاء المثناة فوق لقول الشارح في جهها فتيات بالياء أما جمع فتاة بالقاء والنون أي الرمح أو حفرة الماء ففتوات بالواو كما في التصريح (قوله والسالم العين) أي من الاعلال والتضعيف كما سيأتي وهو مفعول أول بأنل أي أعطى والثلاثي نعمته واسما حال منه واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول وفاء مفعوله الثاني وبما شكل متعلق باتباع والياء بمعنى في ونائب فاعل شكل ضمير القاء وذكره لتأويلها بالالفاظ ومتعلقه محذوف أي شكل به فصلة ماجرت على غيرها وحذف العائد المجرد بماجر الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو ما ذكر كامر في الموصول أي أعطى الاسم الثلاثي السالم العين اتباع عينه لفتائه في الحركة التي شككت بها القاء (قوله ان ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين وبدافعل الشرط وحواله محذوف أي فأنله ما ذكر ومختمها حان ثالثة ومجردا عطف عليه (قوله وسكن التالي) أي العين التالي وغير مفعول التالي أو مجردا باضافته اليه (قوله اتبعت عينه) أي وجوب باقي مفتوح القاء وجواز في مضمومها ومكسورها فالامر في المتن مستعمل في الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزناومعنى (قوله جل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسكين والفتح) أي مع الاتباع في مضموم القاء ومكسورها ثلاث لغات الا اذا كانت لام الاول ياء والثاني واو افيتمتنع الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ أمامة وفتح القاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان كجفنة أو معتلا كظبية وظبيات رجوز في التسهيل تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضربان ضرب قبل عينه حركة تجانسة لها كتارة ودولة ودعية فهذه ايبقى على حاء وضرب قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع طندبل والاسكان لغزهم وسيد كرهذا في المنتمى لقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بالفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن أو بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينه في الجمع (قوله ومنعوا الخ) اشارة الى أن لا اتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الخمسة المتقدمة وهو أن لا تكون اللام واو في اتباع الكسرة ولا ياء في الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ لم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام وارا كخطوة واتباع الكسرة مع الياء كالحية وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في لحيات كالم ببالوا بضمتهين قبل الواو في خطوات (قوله ذرورة) بكسر الدال المعجمة أعلى الشئ وز بية بضم الزاي وسكون الموحدة حفرة الاسد والجرورة

(ش) اذا جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الساكنها المؤنث المختوم بالتاء أو المجرد عنها بالف وتاء اتبعت عينه فاء في الحركة مطلقا فتقول في دعاء دعوات وفي جفنة جفئات وفي جبل وبسرة جلات وبسرات بضم الفاء والعين وفي هند وكسرة هندات وكسرات بكسر القاء والعين ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح فتقول جلات وجلات وبسرات وبسرات وهندات وهندات وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب الاتباع واحترز بالثلاثي عن غيره كجعفر علم مؤنث وبالاصل عن الصفة كضخمة وبالصحيح العين عن معتلها كجوزة وبالساكن العين من متحركها كشجرة فانه لا اتباع في هذه كلها بل يجب بقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع فتقول جعفرات وضخمات وجوزات وشجيرات واحترز بالمؤنث عن المذكور

كبدرفانه لا يجمع بالالف والتاء (ص) ومنعوا اتباع نحو ذروره \* وز بية رشند كسر جروه مثلث (ش) يعني انه اذا كان المؤنث المذكور مكسور القاء وكانت لامه واو فانه يمتنع فيه اتباع العين للقاء فلا يقال في ذرورة ذروات بكسر القاء والعين استثقالا للكسرة في الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها فتقول ذروات أو ذروات وشذوقهم جروات بكسر القاء والعين وكذلك لا يجوز الاتباع اذا كانت القاء مضمومة واللام ياء نحووز بية فلا تقول ز بيات بضم القاء والعين استثقالا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو

النسكين فتقول زيات أوزيات (ص) ونادر أوذواضطرار غير ما \* قدمته أولاناس (١٥٣) انتهى (ش) يعني إن ما جاء من

جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكره نادرا أو ضرورة أو لغة لقوم فالاول كقولهم في جرة جرات بكسر القاء والعين والثاني كقوله

رجلت زفرات الضحي فأطقتها

ومالي زفرات العشي يدان فسكن عين زفرات

ضرورة والقياس فتحها اتباعا والثالث كقول

هذيل في جورة وبيضة ونحوهما جورات وبيضات

بفتح القاء والعين والمشهور في لسان العرب تسكين

العين اذا كانت غير صحيحة (ص)

(جمع التكسير)

أفعلة أفعل ثم فعه \* ثمت أفعال جوع فله

(ش) جمع التكسير هو ما دل على أكثر من اثنين

بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر كفلك للأفراد والجمع

فالضمة التي في المفرد كضمة فقل والضمة التي في الجمع

كضمة أسد وهو على ضربين جمع فله وجمع كثرة لجمع

القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها الى العشرة وجمع

الكثرة يدل على ما فوق العشرة الى غير نهاية وقد

يستعمل كل منهما في موضع

الآخر مجازا فأمثلة جمع القلة كاسلحة وأفعال كالفلس وفعلة كفتية وأفعال كافراس وما عدا هذه الاربعة من أمثلة التكسير لجمع كثرة (ص)

مثلت الجيم مع سكون الراء الا نثي من ولد الكاب أو السبع (قوله ونادر) خبر مقدم عن غير (قوله ورجلت زفرات) جمع زفرة وهي خروج النفس بأنيين وشدة وخص الضحي والعشي لزيادة وجد التيم فيهما عن غيرهما ويدان تشية يد بمعنى القوة للتأكيذ والله سبحانه وتعالى أعلم

(جمع التكسير)

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري لفساد السنة العامة الا في الجوع فلم يحتج للتنبيه عليها لان النحوي انما وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجوع مرجعها السماع فالاولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجوع مما عي لكن منها ما يغلب فيحتاج الى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه أفاده في التسكر (قوله أفعلة) مبتدأ وأفعل وفعلة وأفعال عطف عليه وجوع خبرها والثلاثة الاول غرض من ضرورة العلم على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعال ولها والتأنيث اللفظي في الباقيين لكن نون أفعلة للضرورة ونمت هي ثم العاطفة أثبت بالتاء المفتوحة في لغة وأصلها التسكر كون فان قلت جوع جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على ان جوع مما يستعمل في القلة حقيقة لانه ليس لمفرد جوع كرجل وقلوب كإسياني أو مجرى على منذهب السعد الآتي (قوله بتغيير) أي لصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة وهو تغيير صوري لاحق في لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والباء الالة أو السببية فتبين ان التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحيث أن فلا يشمل جمعي التصحيح لان دلالتهم على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بل بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لزمها التغيير بدليل ان زيادة جمع المذكور تفيد الجمعية في الفعل ورجل عليه المؤنث وأما نحو صنوان فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعية ليست بها بل بالتغيير وخرج أيضا نحو فاضون وجففات بالفتح اذا دخل التغيير هما في الجمعية بل هو للاعلال والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلاهما على جمع المؤنث ان نحو جففات تكسير فندر (قوله كذلك للمفرد والجمع) هذا منذهب سيبويه واختار في التسهيل انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدريه تغيير وانما يجعل كجنب يستوي فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا أو اسمه لانهم ثنوه من ادابه المفرد فقالوا فلكان ولم يطلق بالفظه على الاثنين بخلاف جنب فالفرق بينهما بتثنية المفرد وما هو لم يأت مثل ذلك الا سبعة ألفاظ في الاشموني وحواشيه (قوله الى العشرة) الغاية داخلية بقرينة ما بعده (قوله على ما فوق العشرة) فهم مختلفان بدأوا انتهاء واختار السعد وغيره ان بدء كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولانهاية للكثرة فيتحدان بدأوا انتهاء وعلى هذا فالذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالنيابة وبذلك يدفع ما أورده الفرافي على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم انه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع امكان الحقيقة ويدفع أيضا بان دراهم ليس مجازا في الثلاثة لانه ليس لمفرد جوع فله أمانت ونباب مما له جمع فله فيتعين فيه الجواب الاول (قوله مجازا) أي ان وجدا لجمعان للمفرد كإسياني (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهم المطلق الجمع المنحقق في الكثرة والقلة بلا نظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضي تبعه ابن خروف فيصالحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان للانسان والفرس لا اللفظي كما توهم وقيل هما القلة حقيقة والكثرة مجازا واعلم ان جوع التكسير ثمانية وعشرون منها الالة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقي لا كثرة وكما في المتن الافعال بالضم كسكاري كذا في الفارسي

وبعض ذى بكثرة وضعه في  
 كرجل والعكس جا كالصفي  
 (ش) قد يستغنى ببعض  
 أبنية القلة عن بعض أبنية  
 الكثرة كرجل وأرجل  
 وعنق وأعناق وفؤاد  
 وأفتة وقد يستغنى ببعض  
 أبنية الكثرة عن بعض  
 أبنية القلة كرجل ورجال  
 وقلب وقلوب (ص)  
 لفعل امماصح عينا أفعال  
 ولار باعى اسمها ايضا يجعل  
 ان كان كالعناق والذراع في  
 مدونتايت وعد الاحرف  
 (ش) أفعال جمع اسكل اسم  
 ثلاثي على فعل صحيح العين  
 نحو كاب وأكاب وطبي  
 وأطب وأصلها أظي فقلبت  
 الضمة كسرة لتصح الياء  
 فصارت أظي فعومل معاملة  
 قاض وخرج بالاسم الصفة  
 فلا يجوز نحو وضخم وأضخم  
 وجاء عباد وأعبدا لاستعمال  
 هذه الصفة استعمال  
 الاسماء وخرج بصحيح  
 العين المعتل العين نحو  
 ثوب وعين وشدة عين  
 وأعين وثوب وأثوب وأفعال  
 أيضا جمع لكل اسم مؤنث  
 رباعي قبل آخره نعتا  
 وأعني وأعني وأعني وشدة  
 من المذكور شهاب وأشهب  
 وضراب وأغرب (ص)  
 وغير ما أفعال فيه مطرد  
 من الثلاثي اسمها بأفعال يرد

والقلة والكثرة انما يتبران في نكرات الجوع أما معارفها بأل أو الاضافة فصالحه لمما باع تبار الجنس أو  
 الاستغراق (قوله وبعض ذى) أى وبعض موازات ذى يبنى بكثرة ووضعا تمييزا لمحول عن الفاعل على  
 الظاهر أى يبنى وضعه وقوله والعكس جا أى وضعه أيضا بان تضع العرب أحدا البناءين صالحا للقلة والكثرة  
 ويستغنوا به عن وضع الآخر فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك المعنوي  
 ويسمى ذلك بالنيابة وضعه كرجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل بضم الجيم فانهم لم  
 يضعوا بناء كثرة للاول ولا قلة للثاني فان وجد البناء أن للفظ واحد كافلس وفلس في فلس وأثواب وثياب  
 في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كاطلاق أفلس على أحد عشر وفلس على ثلاثة وتسمى  
 النيابة في الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثيله لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعه بالصفي بضم الصاد وكسر  
 الفاء جمع صفا وهي الصخرة المساء وأصله صفوى كفلس قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء  
 لمناسبتها فيه نظرا اذ لم يهمل جمع قلته بل قالوا اصفاء على أفعال أيضا ككافى الصحاح فكان الاولى حذفه الآن  
 يحمل قوله والعكس جا على مطلق النيابة بالاتقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال وبعده ذلك فنيابة  
 بناء الكثرة عن القلة وضعه أو استعماله انما تأتى على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق انه) صوابه  
 قد ذكر أى المصنف اذ لم تسبق النيابة وضعه بل ذكر الشارح المجاز فقط وفي نسخ قد يستغنى وهو الصواب  
 (قوله أفعال) أى بفتح فسكون (قوله صح عينا) أى وفاء ولم يضاعف وكان عليه أن يزيد ذلك فان أفعال  
 لا يطرء في معتل الفاء كوعد ووجد ووقف وكرر ووصف وورقت ووهم لثقل الضم بعد الواو ولا في المضاعف  
 كجد وحدث وروى وقدر وفنوع وفن وشتمن الاول وجهه وأوجه ومن الثاني كفسرا كف بل قياسهما  
 أفعال كارعاد وأوقات وكاجداد وأرباب وافئذ وكثيرا ما يجيء الثاني بجمع الكثرة كجدود وحدود  
 وفرد وقد نبه في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم ان أريد بصحيح العين ما ليس معتلا ولا مضاعفا  
 كما هو اصطلاح لبعضهم لم يرد الثاني نكت زيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على أفعال ومفعوله الثاني  
 قوله لار باعى وقوله ان كان أى الرباعى والعناق بفتح المهملة أنى المعز (قوله صحيح العين) أى سواء صححت  
 لامه أيضا أم لا كما مثله (قوله وأطب) بفتح الهمزة وكسر الواو وحدة آخره منونا ومثله أدل وأجروا جمع دلو  
 وجروا مة بفتح حين وأصلها أدل وأجروا بضم ما قبل الواو قلبت الضمة كسرة توصلا لقلب الواو ياء  
 لانه ليس في العربية اسم معرب آخره وار قبله ضمة ثم أعل كقاض وأصل أمة أموة بفتح فسكون فهو على  
 وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفعال تجمع على أفعال صبان وفي الصحاح أصل الامة أموة بالتحرير يك لجمعه  
 على آم وهو أفعال كائش ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك اه ولعل الاول هو الصواب فتقول هذه أظب  
 وأدل وآم ومررت بأظب وأدل وآم ورأيت أظبا وأدليا وآميا كما تقول في قاض (قوله لاستعمال هذه  
 الصفة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعال (قوله وشدة عين وأعين) أى  
 قياسا لكثرة استعمالها وأعينهم تفيض من الدمع وتلذذ العين (قوله لكل اسم مؤنث) أى بغير علامة  
 لانحو سحابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبالد نحو خنصر (قوله وغير ما أفعال الخ) غير  
 مبتدأ خبره يردو بأفعال متعلق به ووجه أفعال فيه مطردة ما ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتمحيض  
 فهو حال منها أو من ضميرها في يرد لا بيان لما لانه يصير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه أفعال يرد بأفعال  
 فيصدق بالزائد على الثلاثة مع ان أفعال فيه سماعى كشهد وأشهد وشريف وأشرف وأجهال  
 وعدو واعداء واعلم ان أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب تثليث فأنه في تثليث عينه وسكونها منها وزن  
 مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين وعكسه نادر كجاسياتى في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطرء فيها

أفعل وهي فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجتمع على أفعال وكذا فاعل المعتل العين كشوب  
 وأثواب فالجمله عشر صور يشتملها قوله وغير الخ وقد مثل الشرح جميعها الافعل بضمين كعنى  
 وأعناق و بفتح فسكون ككتف وأكتاف ويزاد عليها فاعل المعتل الفاء ككوهم فيطرد فيه أوهام  
 ويدخل في اطلاق المصنف ان ما عدا فاعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحا كان أو معتلا حيث  
 فصل فيه دون غير ما نظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا يجمع على أفعال بل نحو هذين يجمع  
 على فعال كما يعلم مما ياتي وشد من الصفة جلف واجلاف وحر وأحرار (قوله وغالب الخ) إشارة إلى  
 استثناء صورة مما دخل تحت قوله وغير الخ وهي فعل بضم ففتح فجمع على أفعال قليل كالمثله الشارح  
 أى شاذ والغالب فيه فعلا بفتح فسكون وهو من جوع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدراك  
 على قوله وغير الخ (قوله كشوب) مثال للمعتل من فاعل وكل أمثلة فتح الفاء بقوله وجعل بالجيم وعضد  
 سكن ترك منه كسر العين ككتف ونحوه مثل كسور الفاء بحمل وعذب وابل وضم العين فيه مهمل كما مر  
 ولم يذكر المضموم الفاء الافعل وبقى عنق وسبأنى صرد وكسر العين منه قليل كما مر فهذه أمثلة الثلاثي  
 (قوله وآبال) أصله آبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفا (قوله الصحيح العين) أى والفاء وغير  
 المضاعف كما مر (قوله كفرخ وأفراخ) مثله زبد وأزناد (قوله كصرد) طائر فوق العصفور  
 نصفه أبيض ونصفه أسود كما حرام على المعتمد اه سيوطي (قوله ونفر) بالنون والعين المجمة  
 طير كالصنوبر وأجر المنقار الانثى نفرة كهمة وأهل المدينة يسمونه البلبيل (قوله فى اسم مذكر)  
 متعلق باطرد وكذا عنهم وبمصرفة لاسم وثالث صفة لمد أو مضاف اليه وأفعلة مبتدأ غير مصروف للعلمية  
 والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحيح همزته بل ينقل فتح التنوين ثالث واطرد خبره (قوله  
 والزمه) بفتح الزاى أى الزم أفعلة فى فعال بالفتح أو فعال بالكسر حال كونهما صاحبي الخ وأشار بذلك  
 الى ان ما سبقت به أو او من الرباعى المذكور كزغيف وعمود ومادته ألف وهو غير مضاعف أو معتل  
 كعدال يتقاس فيه غير أفعلة أيضا وهو فعل بضمين كما سيذكره أما ذوالالف المضاعف أو المعتل فيلزم  
 فيه أفعلة (قوله جمع لكل اسم الخ) القيود أربعة ففى انتهى أحدها فى كلمة فلا يجمع على أفعلة  
 وشد من الصفة صحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشحاح ومن المؤنث عقاب وأعقبه وقياسه  
 أعقب وعقب بضمين وعقبان ومن غير الرباعى قدح وأقدحة وباب وأبوته والقياس قداح وأقداح  
 وأبواب ومما ليس مده ثالث نحو جائز وأجوزة وهى الخشبة الممتدة فى أعلى السقف والقياس جوائز  
 (قوله نحو قدال) بالقاف والذال المججمة كسحاب يجمع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس  
 خلف الذائبة (قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مجردا كان أو  
 مزيدا (قوله كبتات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت وأصل أبتة ابتقة فلما  
 اجتمع مثلاًن نقات كسرة أو طما الى الباء قبله ثم ادغم ومثله أزمة والزم فى الاصل الخيط الذى يشد  
 فى البرة أو فى الخشاش ثم يشد فى طرف المقود ثم سمي به المقود نفسه ذكره فى المصباح والبرة حلقة تجعل  
 فى أنف البعير تكون من صغر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب الذى يجعل فى عظم أنف البعير وأما  
 الخزامة فهى من شعروها تظهر لك معنى البرة والخشاش والخزامة اه سيجامى (قوله قباء) بفتح  
 القاف نوع من الثياب وأصله قباو بالواو وقال فى المصباح كأنه من قبوت الحرف أقبوه اذا ضمته أى عند  
 النطق به سمي بذلك لانه يضم على البدن فكانه المسمى الآن بالقبطان (قوله وقباء) بكسر الفاء والنون  
 ما حول الدار وأصله فئاض بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أى يضم فسكون سكن يجب كسرفائه فى جمع  
 ما عينه ياء كبيض فى أبيض وبيضاء كما سبأنى فى قوله ويكسر المضموم الخ ويكثر فى الشعر ضم عينه ان صحت

وغالبا أغناهمو فعلا ن  
 فى فعل كقولهم صردان  
 (ش) قد سبق ان أفعل  
 جمع لكل اسم ثلاثي على  
 فعل صحيح العين وذكر  
 هنا ان ما لم يطرده فيه من  
 الثلاثي أفعل يجمع على  
 افعال وذلك كشوب  
 وأثواب وجعل وأجل  
 وعضد وأعضاء وجعل  
 وأجل وعنب وأعقاب  
 وابل وآبال وقفل وأقوال  
 وأما جمع فاعل الصحيح  
 العين على أفعال فمثلا  
 كفرخ وأفراخ وأما فاعل  
 لخاص بعضه على افعال كطرب  
 وأرطاب والغالب بجيشه  
 على فعلا كصرد وصردان  
 ونحوه ونيران (ص)  
 فى اسم مذكر رباعى بمد  
 ثالث أفعلة عنهم اطرد  
 والزمه فى فعال أو فعال  
 مصاحبي تضعيف أو اعلال  
 (ش) أفعلة جمع لكل  
 اسم مذكر رباعى نالته مادة  
 نحو قدال وأقللة ورغيف  
 وأرغفة وعمود وأعمدة  
 والترم أفعلة فى جمع المضاعف  
 أو المعتل اللام من فعال أو  
 فعال كبتات وأبتة وزمام  
 وأزمة وقباء وأقبية وفناء  
 وأفنية (ص)  
 فاعل لنحو أجر وجرا

وهي جمعا بنقل يدري (ش) من (١٥٦) أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف يكون المذكور منه على أفعال والمؤنث

منه على فعلاء نحو أجر  
وجراء وجر ومن أمثلة  
القلة فعلة ولم يطرد في شيء  
من الابنية وانما هو محفوظ  
ومن الذي حفظ منه في  
وقية وشيخ وشيخة وغلان  
وغلة وصبي وصبية (ص)  
وفعل لاسم ر باعى به  
قدز يدقبل لام اعلا لا فقد  
مالم يضاعف في الاعسم  
ذوالالف

وفعل جمعا لفعلة عرف  
ونحو كبرى ولغة فعل  
وقد يجيء جمعه على فعل  
(ش) من أمثلة جمع السائرة  
فعل وهو طرد في كل اسم  
ر باعى زيد قبل آخر مودة  
بشرط كونه صحيح الآخر  
وغير مضاعف ان كانت  
المدة ألفا ولا فرق في ذلك  
بين المذكور والمؤنث نحو  
قتال وقتل وجر وجر  
وكراع وكرع وذراع وذرع  
وفضيب وفضب وعمود  
وعمد وأما المضاعف فان  
كانت مدته ألفا فجمعه على  
فعل غير مطرد نحو عنان  
وعنان وحجاج وحجج وان  
كانت مدته غير ألف فجمعه  
على فعل مطرد نحو سرير  
وسرر وذلول وذلل ولم  
يسمع من المضاعف الذي  
مدته ألف سوى عنان  
وعنان وحجاج وحجج ومن

هي ولا مه ولم يضاعف كقوله \* وأنكرت ذوات الاعين النجل \* بضم الجيم فان اعتلت عينه كيبض  
أولامه كعمى أو ضوعف كغفر بالغين المجهمة لم يجوز الضم (قوله رفعة) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدري  
وبنقل متعلق به وجهه مفعوله الثاني وانما صرح به مع ان الكلام في الجوع الوارد لقول ابن السراج بانه اسم  
جمع لاجع لعدم اطراذه والاولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جوع القلة (قوله في وصف يكون  
الخ) أي فاعل وفعلاء حينئذ وصفان متقابلان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين لما منع في الخلقة  
لاختصاص المعنى بأحدهما كما كمر وأدر للذكر ورفاء وعفلاء للمؤنث وهي بمهمة فقاء التي يجتمع في  
فرجها شيء يشبه الادرة للرجل فيتمعين فيهما كمر وأدر وراق وعفيل بضم فسكون أما اذا انفرد  
أفعل عن فعلا لما منع في الاستعمال لا في الخلقة كرجل إلى لكبير الالية وامرأة عجوز لكبير العجز اذ لم  
يقولوا عجوزا لآلية في أشهر اللغات مع صحتها معنى ففتضى اطلاقه هنا قياسه فيه أيضا كعجز وألى  
وهو مانص عليه في شرح الكافية وفي التسهيل انه محفوظ فيه (قوله وفعل) بضم تين مبتدأ خبره  
لاسم وبمد صفة اسم والباء للمصاحبة وجلة قدز يندفع مدو اعلا لامفعول مقدم لفقده وفاعله ضمير اللام  
والجلة صفة لها (قوله في الاعم) أي في الاستعمال الاعم أي الغالب المطرد وذوالالف نائب فاعل  
بضاعف وهو استثناء من قوله بمدو الجار متعلق بمحذوف متصيد من المقام أي يشترط في ذى الالف عدم  
المضاعفة في الاستعمال الاعم فان ضوعف لم يجمع على فعل في الاعم بل في النادر أما خبره فلا فرق فيه  
بين المضاعف وغيره (قوله وفعل جمعا) أي بضم ففتح وفعلة بضم فسكون ونحو الجرع طعا على فعلة  
(قوله وفعل) أي بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أي بضم ففتح (قوله وهو مطرد  
في كل اسم الخ) خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل الا فاعل بمعنى فاعل كسبور وصبر وغفور وغير  
ونفور ونفور شذوذ في نذر وصنع في صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المرأة المثقنة في مفهوم  
الاسم تفصيل وخرج بالباي غيره كشار وقنطارو بالمد الخالي منه وشذوذة ونمر بكونه قبل اللام نحو دانق  
و بصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا  
لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء تحت كفتال  
وقتل أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل لكن ان سكنت الياء وجب كسر ما قبلها ما صر  
في بيض ويمتنع تسكين المضاعف كسري وسري (قوله بين المذكور والمؤنث) يؤخذ من هناع ماسر  
ان نحو قضيب وعمود وقذال من المذكور ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث  
ينقاس فيه كل من أفعول وفعل (قوله وكراع) بضم أوله وهو مستندق الساق من الغنم والبقريه كرو يؤنث  
ومثله في الفرس والابل يسمى وظيفة أو فطاء مشالة ثم فاء كفاي الصحاح وفي المثل أعطى العبد كراعا  
فطلب ذراعا يضرب لمن أعطى شيئا لم يكن برجوه فطمع في أكثر منه والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل  
وتمثيله بذلك تبع الشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كفتوحها ومكسورها كهاو  
ظاهر اطلاق المصنف هنا لكنه ذكر في التسهيل انه نادر في المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب  
وعقاب وعقب وينقاس في كراع كراع باعتبار تأنيثه وأكرعة باعتبار تذكيره فتأمل (قوله نحو عنان)  
بكسر العين المهملة ما تقادبه الدابة وفتحها السحاب وقياسه أعنة وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة  
وكسرها وبجيمين العظام الذي ينبت عليه الحاجب (قوله لاسم على فعلة) أي بضم فسكون خرج  
الصفة لندور بحجيمها على فعلة كضخمة وشذوذة رجل بهمة أي شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة) أي بشرط  
كون الاسم تاما لم يحذف من أصوله شيء فخرج بالاسم الصفة كصغرة وكبرة وبالناسم نحو رفعة لافضة فان أصلها

أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة أو على فعل أي أفعول فالاول كقربة وقرب وخرقة وخرق ورق  
والثاني كالكبرى والكبرى والصغرى والصغرى من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة نحو كسرة وكسروحة وحجج ومربية



وصري وفيدجي مجمع فعلة على فعل نحو حلية وحلية وحلي (ص) في نحو رام ذو اطراد فعله \* وشاع نحو كامل وكمله (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو مطرد في كل وصف على فاعل معتل اللام كرا عاقل كرا ورما وقاض وقضا ومنها فعلة وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام كرا عاقل نحو كامل وكلة وساحر وسحرة (١٥٧) واستغنى المصنف عن ذكر القيود

المدكورة بالتفصيل بما اشتمل عليها وهو رام وكامل (ص)

فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قن

(ش) من أمثلة جمع فعلى وهو جمع وصف على فاعل بمعنى مفعول دال على هلاك أو

نوح كقتيل وقلى وسرج

وسرجي وأسير وأسرى

ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فاعل بمعنى فاعل

كسرى ومضى ومن

فعل كزمن وزنى ومن

فاعل كمالك وهلك ومن

فيعمل كيت وموتى

(ص)

لفعل اسما صحيح لا مفعله

والوضع في فعل وفعل فله

(ش) من أمثلة جمع

الكثرة فعلة وهو جمع لفعل

اسما صحيح اللام نحو قرط

وقرطه ودرج ودرجه

وكوز وكوزة ويحفظ في

اسم على فعل نحو فرد

وفردة أو على فعل نحو

فرد وفردة (ص)

وفعل لفاعل وفاعله

وصفين نحو عاذل وعاذله

ورق بكسر الواو حذفت فاؤها وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل وشذ من الاول رجل صمته أى شجاع وصمم وأمرأة نر به أى حديدة اللسان وذرب ولا يرد عليه افعال هذين الشرطين لان فعلة لم تجب صفة الاندرا في الفاظ ذكرها ابن السيد في المخصص بل منعها بعضهم وأما رقة فليس الآن على فعلة (قوله في نحو رام) متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لانه لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح مبتدأ خبره ذو اطراد أى فعلة ذو اطراد يطرد في نحو رام (قوله على فاعل صحيح اللام الخ) خرج نحو سيدو برو خبيث وما عاقب بجمعها على سادة وبررة وخبيثة وفعلة شاذ أشموني (قوله فعلى لوصف) أى بفتح فسكون (قوله وزمن وهالك) بالجر عطفًا على قتيل وميت مبتدأ خبره قن بكسر الميم أى حقيق أو زمن وما بعده مبتدأ خبره قن لكن يتعين حينئذ فتح ميمه لانه خبر عن جمع والمفتوح يستوي فيه الواو وغيره قاله المكودي وفي قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى هذا السكن يلزم عليه عيب السناد في القافية فالاولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة لتأولها بالمدكور وأخبرنا عن زمن وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه أو عكسه (قوله على هلاك الخ) أى أو تشقت لي أدخل أسير وأسرى (قوله ما أشبهه) أى في الدلالة على الهلاك أو التوجع وذلك ستة أوزان الاربعة في الشارح وأقول كاجى وحقى وعلان كسكران وسكرى وبها قرأ حزة وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوف كعقو لم رجل كيس أى عاقل ورجال كيسي وسنان ذرب أى حاد رأسه ذرب في قيل والتوجع اما في نفس الموصوف أو غيره ليدخل أحق وسكران لانهما يوجعان غيرهما وفيه انه حينئذ يدخل ذرب لانه يوجع غيره مع ان فعلى لا يشقاس فيه وان سمع فالاولى قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاحق ان يوجع نفسه وأدخلهما الموضح بقوله مادل على آفة قال شارحه وهذا ان الوصفان مادل على نقص ما (قوله كيت) أصله ميوت فعل به كسيد فوزنه فيعمل بتقديم الياء على العين المكسورة وقيل غير ذلك (قوله لفعل اسما) أى بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة كذا وهو ويصح لانا نحو وعضو فلا يجمعان على فعلة (قوله الوضع) مبتدأ خبره فعلة أى ان وضع العرب قل وزن فعلة في جمع فعلى بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع الشارح وقدم الاشموني المفتوح وهو أولى وهما مقيدان بما صر في فعل بالضم أى بكونهما اسمين صحالاما فالمعتل كظي ونحى لا يجمع على فعلة أصلا وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع أنه يقل في الاسم أيضا تمييز القليل من الممتنع والنادر (قوله قرط) بضم القاف وسكون الراء فطاء مهملة ما يتعلق في شحمة الاذن (قوله فرد) بكسر القاف وضبطه بضمها سبق فلم قال في الصحاح الفرد واحد الفرد وقد يجمع على فردة كفيل وفيلة (قوله فرد) بفتح المحجمة وسكون الراء فمدال مهملة نوع من السكابة وحكى كسر العين صحاح (قوله وفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة (قوله فيما ذكر) بشد الكاف أى في خصوص المذكور (قوله واذن) بالنون لا بالكاف إشارة لفعل وفعال وألف بدران التثنية (قوله في وصف) خرج الاسم كحاجب العين وجائزة البيت وهي الخشبة المعترضة في وسطه فلا يجمعان على ما ذكر لما حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فيجمعان لانهما موصفان (قوله على فاعل) نحو صائم وصوام فأد قيدا للتذكير الذي في المتن بسكونه

ومثله الفعاعل فيما ذكر \* واذن في المعال لا ماندر (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مقيس في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو ضارب وضرب وصائم وضارب وضرب وصائمة وصوم منها فعال وهو مقيس في وصف صحيح اللام على فاعل كرا نحو صائم وصوام وقائم وقوام وندر فعل وفعال في المعتل اللام كرا نحو غا

وغزى وساروسرى وصاعب وعفى وقالوا غزاة فى جمع غزى وسراة فى جمع سار ونذرا أى فى فاعلة كقول الشاعر  
 أبصارهن إلى الشبان مائلة \* وقسارهن عنى خبر صداد يعنى جمع صادة (ص) فعل وفعل فاعل لهما \* وقيل فيما عيونه الياء منهما  
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو يطر فى فعل وفعل اسمين نحو كسب وكعاب ونوب ويأب وقصة وقصاع أو وصفين نحو صعب وصعاب  
 وضعبة وصعاب وقيل فيما عيونه ياء نحو وضعبة وصعاب (ص) وقيل أى يضافه فعال \* مالم يكن فى لاه اعتلال  
 أو يك مضمه فاعل مثل فعل (١٥٨) ذوالنا وفعل مع فعل فاعيل (ش) أى اطرأ أى فاعل فى فعل

عن فاعلة فيه دون فعل وفى نسخ على فاعل المذكر نحو صائم الخ وهو أولى (قوله وغزى) بضم المجهمة  
 وشذ الزاى منونة أصله غزى كمثل قلبت الياء ألفا وحذفت للتثنية وسراء بشد الراء بمدودا أصله  
 سرائ قلبت الياء همزة لتطرفها لألف زائدة ويجوز فى كل منهما المد والقصص (قوله فعل وفعل) بفتح  
 فسكون فيهما وفعل بكسر الفاء وجلة ما ذكره أربعة عشر روزا يطر فى ثمانية منها ويشيع فى خمسة  
 ويلزم فى واحد (قوله نحو ضيف وضياف) أى وضيفة وضياع وقيل أى فاعل فاعله ياء كفى التسهيل كيعارف  
 جمع يعر ويعر بالمهملة وهى الشاة تربط للأسد فى بيته وفى المثل أذل من اليعر (قوله وفعل أيضا) أى  
 بفتح تين له فعال أى المذكور (قوله ذواتا) أى من فعل المذكور بقيد وهو كونه بفتح تين غير  
 معتل ولا مضاعف لامطلقا لم يصرح بذلك لوضوحه (قوله وفعل) بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة  
 فيهما (قوله مالم اعتل لاهما) يشترط أيضا كونهما اسمين فخرجت الصفة كبطل (قوله واطرأ أيضا) بضم  
 فعل وفعل أى بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحاول كون ثانيهما غير واوى العين كوث ولا يأتى  
 اللام كندى بضم الميم وسكون الدال المهملة مكىال شامى فكل ذلك لا يجمع على فعال (قوله وفى فعيل)  
 متعلق بورد وفاعله ضمير فعال ووصف فاعل حال من فعيل والمراد بورد باطرأ أخذ من التشبيه بعده وخرج  
 بالوصف الامم كضيب وجريدة وفعال وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال وكذا  
 معتل اللام كقوى وقوية (قوله وشاع) أى كثر فعال فى هذه الخمسة أوزان المذكرة قبل طويل أى وليس  
 مطردا فيها كما صرح به فى شرح الكافية أما فى الثمانية المتقدمة فطردا كن يجوز فيها غيره ككرام فى  
 كرم ومرضى فى مرضى وأكعب وأجبل فى كعب وجبل وفى نحو طويل لازم أى لا يجمع على غيره وذلك  
 لقلة فى المحكم ان فعلا لم يأت بصفات واوى العين صحيح الفاء واللام الا فى ثلاث كلمات طويل وقويم وسهم  
 صوب أى صائب تصريح (قوله على فعلا) أى بفتح فسكون وأثنى أى فعلى وفعلانة بالفتح وقوله أو على  
 فعلا أى بضم فسكون وكذا فعلا لانهما انشاء (قوله خصان) بضم الخاء المجهمة أى ضامر البطن (قوله  
 وفعال) بضم الفاء متعلق بخص فعل بفتح فسكون مبتدأ خبره يخص وغالب حال من نائب فاعله والباء  
 داخلة على المقصور عليه والمراد بالتخصيص عدم المفارقة فلا ينافى الغلبة أى لا يتجاوزها الى غيره من جوع  
 التكسير فى الغالب وقد يتجاوز كسمر ونسار أو غير بضم تين (قوله كذلك يطرأ) أى فعول (قوله وفعل)  
 بفتح تين مبتدأ خبره له أى فعل كائن لفعول أى من مفرداته أوله خبر لمخبر أى له فعول والجلة خبر فعل  
 (قوله للفعال) بضم الفاء متعلق بمحصل الواقع خبرا عن فعلا بكسر فسكون (قوله وشاع) أى فعلا  
 ومقتضاه عدم اطرأه فى ذلك لكن صرح فى شرح الكافية بالاطراد (قوله فى اسم ثلاثى الخ) أخذ  
 القيود الثلاثة من مثال المصنف بكيد (قوله وفعال) بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية والافى وعلة

وفعل مالم يكن لاهما  
 معتلا ومضاعفا نحو جبل  
 وجبال وجبل ورجل ورجبة  
 ورقاب وجرمة وعمار واطرد  
 أيضا فعال فى فعل وفعل  
 نحو ذئب وذئاب ورج  
 ورياح واحترز من المعتل  
 اللام كغنى ومن المضاعف  
 كطلال (ص)  
 وفى فعيل وصف فاعل ورد  
 \* كذلك فى إنشاء أيضا اطرأ  
 (ش) اطرأ أيضا فعال فى  
 كل صفة على فعيل بمعنى  
 فاعل مقترنة بالشاء أو مجردة  
 عنها ككريم وككرام  
 ومرضى ومرض ومرضاض  
 ومرضاض (ص)  
 وشاع فى وصف على فعلا  
 أو أثنى أو على فعلا  
 ومثله فعلا والزمه فى \*  
 نحو طويل وطويلة وفى  
 (ش) أى واطرأ أيضا  
 محيى فعال جمع لوصف  
 على فعلا أو على فعلا  
 أو على فعلى نحو عطشان  
 وعطاش وعطشى وعطاشة  
 وندامة وندام وكذلك

(قوله)

اطرأ فعال فى وصف على فعلا أو على فعلا نحو خصان وخصان وخصانة

وخلص والتزم فعال فى كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص)

وبفعول فعل نحو كبد \* يخص غالبا كذلك يطرأ فى فعل اسمها مطلق الفاو فعل \* له وللفعال فعلا حصل

وشاع فى حوت وقاع مع ما \* ضاهما وقيل فى غيرهما (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد فى اسم ثلاثى على فعل نحو كبد  
 وكبود ووعول ووعول وهو ملزم فيه

غالباً واطر د فعولاً إضافي اسم على فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وأعلى فعل بكسر الفاء نحو حمل وحول وضرس وضروس  
أعلى فعل بضم الفاء نحو جند وجنود وبرد وبرود ويحفظ فعول في فعل نحو (١٥٩) أسد وأسود قيل ويفهم كونه غير

مطر من قوله وفعله ولم  
يقيد باطراد وأشار بقوله  
وللفعال فعلاً حصل إلى  
أن من أمثلة الكثرة فعلاً  
وهو مطرد في اسم على  
فعال نحو غلام وغلمان  
وغراب وغربان وقد سبق  
أنه مطرد في فعل كعرد  
وصردان واطرد فعلاً  
إيضاً في جميع ما عينه وأو  
من فعل أو فعل نحو عود  
وعيدان ورحوت وحيثان  
وقاع وقيعان وناج وتيجان  
وقل فعلاً في غير ما ذكر  
نحو أخ وإخوان وغزال  
وغزلان (ص)

وفعلاً اسماً وفعلاً وفعل  
غير محل العين فعلاً  
شمل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة  
فعلاً وهو مقس في اسم  
جميع العين على فعل نحو  
ظهر وظهران وبطن  
وبطنان أو على فعل نحو  
قضب وقضبان ورغيف  
ورغفان أو على فعل نحو  
ذكر وذكران وحمل  
وحملان (ص)

ولكريم ونجیل فعلاً \*  
كذا لما ضاهاهما قد جعل  
وناب عنه أفعلاً في المفعول  
لأما ومضعف وغير ذلك  
قل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة

فعلاً وهو مقس في فعل بمعنى فاعل صفة لذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل نحو ظريف وظرفاء وكریم وكرماء ونجیل ونخلأ وأشار  
بقوله \* كذا لما ضاهاهما إلى أن ما ضاه فعلية

(قوله غالباً) تقدم محترزه (قوله على فعل) بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه وأو اشند فوج  
وفودج (قوله أو على فعل) بضم الفاء أي غير واوى العين كحوت ولا يأتى اللام كدى ولا مضاعفاً تكلف  
وتخرج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجانف وحلو فلا تجمع على فعول (قوله قيل ويفهم الخ) قائله  
ابن المصنف قال ابن هشام فإن قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضى عدم الاطراد لزم مثله في قوله  
\* لفعل اسماً صريحاً فعلاً \* لا طلاقه أيضاً قلت الاطلاق هنا قد صاحب مانص على اطراد فبقي  
هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه وقال المراد في المفهوم من المتن أنه مطرد لأنه لم يذكر الاطراد  
غالباً فإن ذكر غيره بينه بنحو قول أو نذر اه ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص  
على اطراده في العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عدمه في شرح الكافية (قوله من فعل) أي بضم  
فسكون والثاني بفتحين وقوله نحو عود وحوت تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع للثاني وكذا تاج ودار  
وجار فاصلاً فروع ونوح ودور وجور (قوله في غير ما ذكر) أي في غير حوت وقاع كما هو مفاد المتن لكنه  
غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصرد بدليل قوله وللفعال فعلاً وغالباً أغناهم فعلاً الخ كما أشار له الشرح  
وقد ذكر ابن جني مما يقبل فيه فعلاً تسعة ألفاظ جمعها المصنف بقوله

للحسل والخرص في التكسير فعلاً \* وهكذا قل خشقان وخيطان  
رئد وشقن وشيخ هكذا جعلت \* ومثل ذلك صنوان وقنوان

فالْحَسْلُ بكسر الحاء المهملة واللام الضمة ويجمع أيضاً على حصول والخرص بضم وكسر الخاء المحجمة وسكون  
الراء فصاد مهملة سينان الريح كما في الصحاح والخشف الغزال والخيط بالخاء المحجمة والتحتية قطع  
النعام والرئد المثل وأيضاً فرخ الشجرة وقيل ما لان من أغصانها والشقن ولد الخرباء والشيخ نبت والصنو  
والقنوم مثلاً نصريح (قوله نحو أخ) تبع شرح الكافية في عدم اطراده في فعل بفتحين صحيح العين  
وان ورد منه نحو أخ وإخوان وفتيان وخر بفتح المحجمة والراء وهو ذكر الجباري وخر بان لكن  
في شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه وأصل أخ أخو حذف لامه اعتباطاً ولا يجمع على إخوان إلا أخ  
الصدقة أما أخ النسب فجمعه أخوة كما نقل عن بعضهم ولا يرد انما المؤمنون أخوة لان معناه كأخوة  
النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال أخوة وإخوان في كل منهما (قوله وفعلاً اسماً) بفتح فسكون  
وفعل الثاني بفتحين وفعلاً بضم فسكون وحذف فيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج نحو  
ضخم وجيل وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان وفي التسهيل قياسه  
إيضاً في فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح في شرح الكافية بعدم اطراده (قوله في اسم  
صحيح العين الخ) صريحاً ان قول المتن غير محل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط نحو  
قوى وعوى بل ونحو قود وقاع وخصه الاشموى بالآخر فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقوى فتأمل  
(قوله ومضعف) عطف على المفعول أي وفي مضعف (قوله في فعل الخ) جملة الشروط ثمانية تعلم  
منه صريحاً وتلو بما كون المفرد بوزن فاعيل وشبهه محاسباً أي وكونه صفة لذكر عاقل بمعنى  
اسم الفاعل غير مضاعف ولا معتل دال على سجيبة مدح أو ذم فخرج بالوصف الاسم كعقارب وذياب  
وبالذكر المؤنث كشريفة وأما خليفته وخلفاء وسفينة وسفهاء فبالجمل على الذكر وبالعاقل  
نحو مكان فسيح وبمعنى فاعل نحو قاتل وجريح وشد أسير وأسراء ونحوه وسيا في المعتل والمضاعف

في كونه الاصل منى هو كانه رتبة يجمع على فعلاء نحو عاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء وينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل  
أفعلاء نحو شديدا وشديدا واولياء (١٦٠) وقل يحيى أفعلاء جمعاً لغبر ما ذكر نحو نصيب وأنصاء وهين وأهون

والقياس نصباء وهو ناء  
(ص)

فواعل افوعل وعاعل  
وفاعلاء مع نحو كاهل  
وحائض وصاهل وفاعله

وشد في الفارس مع ما ناله  
(ش) من أمثلة جمع الكثرة

فواعل وهو لاسم على  
فوعل نحو جوهر وجواهر

أوعلى فاعل نحو طابع  
وطوايع أوعلى فاعلاء نحو

قاصعاء وقواصع أوعلى  
فاعل نحو كاهل وكواهل

وفواعل أيضاً جمع لوصف  
على فاعل ان كان مؤنث

عائل نحو حائض وحوائض  
أولئك كمالا يعقل نحو

صاهل وصواهل فان كان  
الوصف الذي على فاعل

لذك كراقل لم يجمع على  
فواعل وششد فارس

وفوارس وسابقي وسوابق  
وفواعل أيضاً جمع لفاعلة

نحو صاحبة وصواحب  
وفاطمة وفواطلم (ص)

وبفعائل اجتمع فعلاه  
وشبهه ذاتاء او من الاله

(ش) من أمثلة جمع  
الكثرة فعائل وهو لكل

اسم رباعي عمدة قبل آخره  
مؤنثا بالتاء نحو سحابة

وسحائب ورسالة ورسائل  
وكناسة وكنائس وصحيفة

(قوله في كونه دال الخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالة على مذكر أعم من كونها  
في اللفظ أيضاً تكهيت ولثيم وألا سواء كان على فاعل كما مثله أفعال بالضم كشجاع وشجاع وسواء دلا على  
المدح كاذكر أو الذم كفساق وفسقاء وخفاف أي خفيف وخففاء كافي التسهيل وان اقتصر في شرح  
الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح في التثنية فخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل (قوله في  
المضاعف الخ) أي من فاعيل المتقدم ذكره كافي الاشموقي والتصريح (قوله لهبر ما ذكر) أي لفير  
المضاعف والمعتل من فاعيل بمعنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين وأظناء بمعنى مشهور وصديق أو أصدقاء لانه  
ليس مضاعفاً ولا معتلاً (قوله والقياس نصباء وهو ناء) كذا في نسخ وهو لا يصح لان نصب اسم فلا  
يجمع على فعلاء كما مقرر يابل قياسه نصب بضمين أو أنصبه كما مر سابقاً وأما هين فقد استكمل الشروط  
الثمانية المارة إلا ان أصله هين فعمل به كسبه مع ان فعلاء لا ينقاس الا في فاعيل وشبهه من فاعل أو فاعل كجاء  
مر فتأمل (قوله لفوعل وفاعل) أي بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أي من كل اسم على فاعل  
بالكسر غير صفة علما كان كجاء وجواراً ولا ككاهل وهو أعلی الظاهر عما يلي العنق (قوله قاصعاء)  
هو حجر البرج الذي يقصع فيه أي يدخل زكريا (قوله وشد فارس وفوارس) مثله هالك وهو الهالك  
وشاهد وشواهد لكن تأوله بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو  
قباسي لانه جمع فاعلة لفاعل (قوله لفاعلة) أي صفة كانت أو عاملاً كاملاً أو اسماً غير علم ككناسية  
ونواصي (قوله وبفعائل) بفتح الفاء اجتمع فعالة مثلث الفاء (قوله أومر الاله) الهاء اما ضمير التاء  
على تأويلها بالحرف فزال عطف على ذافه وحال من فعالة أو هي هاء التانيث فهو عطف على حذف صفة  
اتاء أي ذاتا ثابتة أو من الاله (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أوزان بشملها المقتن  
لان فعالة مثلث الفاء بقاء كسحابة ورسالة وكناسة وبدونها كشمال بالفتح للريح والكسر لليد وعقاب  
بالضم فتلك ستة والمراد بشبهها فوعول وفاعيل بقاء كحلوكة وحلائب وظرفية وظرائف وبدونها كحجوز  
وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشرط الخمسة الجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى وشذذ دليل ودلائل  
وعجوز وللغير المذكر المذبح وعجائر ووصيد للباب ورسائد وسماء بمعنى المطر وسماء بكسر الهمزة منونة لأن  
أصله سمائي أهل كجوار وتقييد الشرح بالاسم يقتضي انه شرط في الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في  
ذوات التاء سوى فعيلة فانها ينداس فيها فعائل ولو كان صفة كظرفية وظرائف كافي التسهيل ولم يقيده  
الموضح بذلك في ذى التاء ولا غيره صرح شارحه بالتعميم وبشمل كحلوكة وحلائب (قوله وبالفعالي)  
بفتح الفاء وكسر اللام والفعالي بفتحهما ولا تثبت ياء الاول الا اذا كان بال أو مضافاً أما المجرد فكجوار  
(قوله كصحراء وصحار الخ) وجاء أيضاً صحارى وعذارى بشد الياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء  
تقلب ياء لان كسار ما قبلها في الجمع وتقلب الهمزة أيضاً ياء ثم بدغم لكنهم خففوه بحذف إحدى الياءين  
فان حذف الثانية المتحركة قيل صحارى بالكسر أو الاولى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة  
ألفاً وتسلم من الحذف فيقال صحارى (قوله أوصفة كعنداء) هو صفة للبيكر سميت بذلك  
لتمتد زوال بكثرتها وهو مرجع الشرح كالصنف اطرادهما في الصفة كالاسم أيضاً وهو ما في شرح  
الكافية وخالفه في التسهيل وقيده الموضح فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثالي المقتن

وهوائف وحلوكة وحلائب أو مجرد منها نحو شمال وشمال وعقائب وعقائب وعجوز وعجائز (ص) (قوله)  
وبالفعالي والفعالي جمعاً صحراء والعنداء والقياس اتبعها (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالي وفعالي ويشتركان  
فيما كان على فعلاء اسماً كصحراء وصحار وصحارى أو صفة كعنداء وعذار وعذارى (ص)

واجعل فعالاً غير ذي نسب \* جدد كالكرسى تتبع العرب (ش) من (١٦١) أمثلة جمع السكثرة فعالاً وهو جمع السكندر

اسم ثلاثي آخره ياء مشددة  
غير متجددة للنسب نحو  
كرسى وكراسى وبردى  
وبرادى ولا يقال بصرى  
وبصارى (ص)

وبفعال وشبهه انطقا  
في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى  
من غير ماضى ومن  
خماسى

جود الآخرانف بالقياس  
والرابع الشبه بالزيد قد  
يخفف دون مابه ثم العدد  
وزائد العادى الرباعى  
احذفها

لهيك ليناً اثره اللسخنا  
(ش) من أمثلة جمع السكثرة  
فعال وشبهه وهو كل جمع  
ثلاثي ألف بعدها حرفان  
فيجمع فعال كل اسم  
رباعى غير مزيد فيه نحو

جعفر وجعفر وزبرج  
وزبرج وبرثن وبرثن  
ويجمع بشبهه كل رباعى  
مزيد فيه كجواهر وجواهر  
وصيرف وصيرف  
ومسجد ومسجد واحترز

بقوله من غير ماضى من  
الرباعى الذى سبق ذكر  
جمعته كاحمر وحمر  
ونحوهما مسبق ذكره  
وأشار بقوله ومن خماسى  
\* جرد الآخرانف بالقياس \*

الى أن الخماسى الجرد عن  
الزيادة يجمع على فعال  
قياساً ويحذف نواسمه

نحو سفارجى في سفر رجل وفرازد

(قوله واجعل فعالاً) يفتح الفاء وكسر اللام وشدة التحتية (قوله لغير ذي نسب \* جدد) بان لا يكون فيه نسب  
أصلاً ككرسى أو فيه نسب غير محدد بان صار منسياً فالفتح على ما لا نسب فيه ككرسى فإن أصله البعير المنسوب  
الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر فصار اسماً للنجيب من الابن فيجمع على مهورى وبهذا التقرير يندفع  
الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسياً فيه نسب غير محدد مع أنه لا نسب فيه أصلاً وذلك لان توجه النفي الى  
مقتضى قيد يصدق به قيمهما معار بنى القيد وحده والكرسى مثال الاول وترك مثال الثانى فلا حاجة الى جعل  
جدد صفة كاشفة ولا يرد أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير  
فيقيد به بذلك وعلامة ياء النسب المحددان بدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قيل وهو المنسوب اليه  
وأما غيرهما فيدخل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له (قوله وبفعال الخ) اعلم ان الجوع المتقدمة كلها  
لثلاثي المجرد والمزيد وهى خمسة وعشرون بناء منها أربعة للثلاثي الباقي للسكثرة ومثلها في كونه للثلاثي شبه  
فعال وبقى منها فعالى بضم الفاء وفتح اللام وقداًخل به المصنف وهو يرجح في نحو سكران وسكرى على  
فعالى بفتح الفاء ويستغنى به عنه في نحو أسير وقديم مالم يكن أوله ياء كقيم فيقال أسارى وقدامى بالضم لا غير  
وفي غير ذلك مستغنى عنه بالفتوح وأما فعال فلرباعى الاصول ما فوقه فالجثة ثمانية وعشرون هى أبنية  
التسكير المشهورة ببقى أبنية أخرى مختلف فيها وهذا يعلم ان قوله من غير ماضى خاص بشبهه فعال أى فى  
المرتقى على الثلاثة غير ماضى جمعه على غير ذلك ولم يعضد كذا للثلاثي المزد كباب أجرو وجراء وكبرى  
وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب أما فعال فلم يعضد لفرده وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلاً  
كدافيل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ماضى يصدق بالثلاثي المزد والمغايير للاروزان المتقدمة منه  
وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير ماضى فيصح رجوعه لفعال وشبهه لكن على التوزيع فتدبر  
(قوله ومن خماسى) متعلق بانف وجلة جرد صفة لخماسى والآخر مفعول انف أى احذف الآخر من كل  
خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أى والحرف الرابع من الخماسى المجرد قد يحذف الخ (قوله وزائد  
العادى) اسم فاعل من عدا كذا اذا جازوه والرباعى متعوله وسكنت ياءه للضرورة كقوله

دع القتال وأعط القوس باربها \* أو على لغة من يقدر النسب على الياء أو يضاف اليه أى احذف زائد  
الاسم المجازى الرباعى (قوله مالم يكن) أى الزائد ليناً بفتح اللام كجواهر الرواية مخفف لين بالشد ياء فان  
كسرت قدر مضاف أى ذالين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختماً بالبناء للفاعل صلته والجملة صفة ليناً  
أى احذف زائد مجازى الرباعى مالم يكن حرفاً ليناً وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أى مالم يكن ليناً قبل الآخر  
(قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه فى العدد والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريح كساجند وصيارف  
وسلام فان زنها التصريح بفي مفاعل وفياعل وفعال ومنه ما مر من نحو كواهل وكراسى وصحارى (قوله  
جعفر) هو فى الاصل النهر الصغير (قوله وزبرج) بكسر الزاى والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجم  
هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حرة والحقى من ذهب وغيره (قوله وبرثن) بضم اللوحدة والمثلثة  
لالمثناة كقيل وسكون الراء آخره نون يطلق على السكف مع الاصابع كفى القاموس وعلى مخالب الاسد  
والطير وهو الذى كالاصبع للانسان (قوله كل رباعى من يديه) فى التوضيح ان فعال ينقاس فى أربعة  
أنواع الرباعى المجرد كجعفر والمزيد كيدسرج ومتدسرج والخماسى المجرد كسفرجل والمزيد كسفندير يس  
وشبه فعال ينقاس فى مزيد الثلاثى غير ماضى سواء كان بحرف كسجداً وحرفين كمنطلقاً وثلاثة كسخرج  
وسواء كانت زيادته للحاق كجواهر وصيرف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم ما فى كلام الشارح  
لانه يوهم ان المراد رباعى الاصول المزد يديه وليس كذلك الا يقال مثله يدل على ان المراد ما صار



خدرنق وأشار بقوله والرابع  
الشبيه بالزبد البيت إلى  
أنه يجوز حذف رابع  
الخامس المجرد عن الزيادة  
وابقاء خامسه إذا كان  
رابعه مشبها للحرف الزائد  
بأن كان من حروف الزيادة  
كمنون خدرنق أو كان  
من مخرج حروف الزيادة  
كدال فرزدق فيجوز أن  
يقال خدارق وفرزاق  
والكثير الأول وهو حذف  
الخامس وبقاء الرابع نحو  
خدارن وفرزد فان كان  
الرابع غير مشبه للزائد لم يجز  
حذفه بل يتعين حذف  
الخامس فتقول في  
سفرجل سفارج ولا يجوز  
سفالر وأشار بقوله وزائد  
العادي الرابع البيت إلى  
أنه إذا كان الخامس من باب  
فيه حرف حذف ذلك  
الحرف ان لم يكن حرف  
مد قبل الآخر فتقول في  
سبطري سباطر وفي  
فسدوكس فسادكس وفي  
مدسرج دسارج فان كان  
الحرف الزائد حرف مد قبل  
الآخر لم يحذف بل يجمع  
الاسم على فعالين نحو  
فسرطاس وفسرطاسيس  
وقمديل وقمدايل وعصفور  
وعصافير (ص)  
والسين والتامن يستعد  
أزل  
اذيننا الجمع بقاهما محتل

رابعيا بالزيادة لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل (قوله في فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزدقة  
وهي القطعة من الجبين وقولهم جمع فرزدقة تساح أو مرادهم الجمع اللغوي وبه سمى الشاعر المشهور  
(قوله في خدرنق) بخاء مبهمة فالدال مهملة فراء فنون هو العنكبوت كافي الصحاح اما خورنق بالواو  
بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام في الخامس المجرد والواو في هذا  
زيادة لاحاقه بسفرجل فيجمع على خرائق بخذفها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أي المجموعة في أمان  
وتسهيل والمراد أنه منه ما صورته لأنه من يد حقيقة والام يكن الاسم خاسيا مجردا وسمي أن لكل واحد  
من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم زيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزداد الا في آخر نحو سكران  
ووسط غضنفر بشرط سكونها فنون خدرنق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق)  
أي فانه من مخرج التاء النوقية وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله في سفرجل) هو من  
معروف مقوم مدر مشه مسدن للهطش وإذا كل بعد الطعام أطلق وأنفعه ما قور وأخرج حبه وجعل مكانه  
عسل وطيب وشوى (قوله وأشار بقوله وزائد الخ) اعلم ان كلام المصنف يشتمل ما كان رابعي  
الاصول زيد فيه حرف كدسج أو حرفان كدسج فيقال دسارج أو ثلاثة كاسر نجما فيقال دسارج بمقلب  
الالف الاخيرة و حذف غيرهما ويشمل أيضا الخامس الذي يذف حرف كسفر طبوس للدهمية وخدريس  
للخمر لان العادي الرابعي يشمل ما جاز به زائد فقط أو زائد وأصل في حذف منه حرفان الزائد لما ذكره  
هنا وخامس الاصول لقوله فيما مر ومن خاسي الخ فتقول فراطب وخندار لكن الشارح اقتصر على الاول  
فقط وقوله اذا كان الخامس من باب فيه حرف المراد به ما صار خاسيا بالزيادة لأنه خاسي الاصول فتأمل  
(قوله سبطري) بكسر السين مشبهة بقبختر (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو  
وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كافي القاموس والعدد الكثير كافي زكريا  
(قوله حرف مد) المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المد اصطلاحا  
أولا وهو المسمى باللين كفرنق وفردوس فيقال فيه ما غرائق وفرايس فخرج بالساكن المتحرك فيجب  
حذفه نحو كنهان في كنهور كسفرجل للسحاب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الأصلي  
كختر ومنقاد فانه لا يقبل بل يحذف ويقال بختر ومنقاد كدال في الاشموني وفيه نظر ظاهر اذا قياس ان  
يقال بخاير ومقايد بحذف النون والتاء لزيادتهما دون الفاء بل ترد لاصها وهو الياء وقد اعتض عليه  
ابن ميم بان الصواب حذفهما لانهم ليسا من افراد الرابعي الزيد الذي الكلام فيه بل من الثلاثي الذي  
الآتي في قوله والسين والتاء الخ ونقل الفارسي عن المصنف في العمدة انهما لا يكسران بل يقال بختارون  
ومنقادون وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم وشذ ملاعين في ملعون ويستثنى مفعل للمؤنث كرضع  
ومراضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله قمدايل) قال الشرحي في حواشي الشفاء  
بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف في القنديل المعروف الحن كإص عليه  
(قوله والسين والتاء الخ) اعلم أن قول المصنف وفعال الخ يشتمل الرابعي فأكثر من بابا وغيره  
ولكن الرابعي لا يحتاج في جمعه على ذلك إلى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما  
احتاج الخامس المجرد إلى الحذف بينه بقوله ومن خاسي الخ إلى آخر البيتين ثم ذكر حكم رابعي الاصول  
وخاسيها الزيد فيهما بقوله وزائد العادي الخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي الذي الزيد بقوله  
والسين والتاء الخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله اذيننا الجمع الخ فأفاد أنه يحذف كل  
ما أخ بصيغة الجمع من الثلاثي الذي يزد وغيره ثم بين ما هو الاولي بالحذف بقوله والميم اولى الخ أفاده سم

والميم أولى من سواه بالبقا \* والهمز والياء مثله ان سبقا (ش) اذا اشتمل الاسم على زيادة لو بقيت لا تحتل بقاء الجمع الذي هو نهاية ما ترقى اليه الجوع وهو فعال وفعل بال حذف الزيادة فان أمكن جمعه على احدي الصيغتين بحذف بعض الزائد وابقاء البعض فله حالان احدهما أن يكون للبعض منزلة على الآخر والثانية أن لا يكون كذلك والاولى هي المرادة هنا والثانية ستأتي في البيت في آخر الباب ومثال الاول مستدع فتقول في جمعه مداع فتحذف السين والتاء وبقى الميم لانها مصدرة وبجدة للدلالة على معنى وتقول في التندد و يندد الاولاد فتحذف النون وتبقى الهمزة من التندد والياء من يندد لتصدرهما (١٦٣) ولانهما في موضع يقعدان فيه دالين على معنى نحو أقوم ويقوم

على معنى نحو أقوم ويقوم  
بجلاف النون فانها في موضع  
لا تدل فيه على معنى أصلا  
والاندد والياندد الخضم  
يقال رجل التندد و يندد  
أي خضم مثل اللد (ص)  
والياء لا الواو احذف ان  
جعت ما

كيزبون فهو حكم خما  
(ش) أي اذا اشتمل الاسم  
على زيادتين وكان حذف  
احدهما يتأني معه صيغة  
الجمع وحذف الاخرى  
لا يتأني معه ذلك حذف  
ما يتأني معه صيغة الجمع  
وأبقى الآخر فتقول في  
حيزبون خزائن فتحذف  
الياء وتبقى الواو فتقلب ياء  
لسكونها وانكسار ما قبلها  
وأوثر الواو بالبقاء لانها  
لو حذفت لم يبق حذفها عن  
حذف الياء لان بقاء الياء

مفوت لصيغة منتهى الجوع  
والحيزبون الجوز (ص)  
وخبروا في زائد سرندي

وكل ما ضاهاه كالعندي (ش) يعني انه اذا لم يكن لاحدي الزائدين منزلة على الآخر كنت بالخيار فتقول في سرندي سرائد بحذف  
الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون وابقاء الالف وكذلك عندي فتقول علاند وعلاندومثلها حينئذ فتقول حبانط وحبباط  
لانها ما زائدتان زيدتا مع الالف لحاق بسفر رجل ولا منزلة لاحدا مع الالف الاخرى وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للاحاق والسرندي الشديد والانتى  
سرنداة والعندي بالفتح الغليظ من كل شيء رر بما قيل جل عندي بالضم والخبني القصر البطين يقال رجل خبني بالتموين وامرأة  
خبنة طاة (ص) فاعمل لا تجعل الثلاثي اذا \* صغرته نحو قدي في قدي فمعمل مع فمعمل بالياء

(قوله والميم أولى من سواه) أي من باقي حروف الزيادة لترجحها عليها بما سيأتي وعلله حذف منها قيد  
السبق لعلها مما بعد لأن زيادتها في غير المصدر ممتنعة أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوب ابقائها (قوله  
والهمز) أي همزة القطع أما همزة الوصل فتحذف أبدا للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهي  
(قوله منزلة) أي من جهة المعنى واللفظ معاً كما مثله أو اللفظ فقط كان يغني حذفه عن حذف غيره كما يأتي  
في حيزبون وكان لا يخرج الاسم بابقائه الى عدم النظير كاستخراج جمعه بخارج بقاء التاء لاستخراج  
لان وزن سفاعيل ليس موجودا في الكلام بخلاف تقاعيل كيثايل وانظر نحو انطلق واحتفاظ هل يقال  
فيهما انطابق وحتافيط ببقاء النون والتاء لعدم اخلاهما بالجمع ولا يكسران أصلا لصيرورة وزنه ما نفاعيل  
بالنون وفتاعيل بالتاء ولا نظير لهما فيما يظهر فتأمل (قوله مداع) بفتح الميم وجوب لانها أول الجمع  
المتناهي (قوله وتبقى الميم) مثله نحو منطلق فيقال مطابق بحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال في  
نحو حنظف وسطا في محافظ ومضاف أي بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذه الجوع كمداع  
ومضاف حكمه كجوار في لفظه وعلله الا ان عوضت من المحذوف ياء قبل الطرف كما سيأتي في التصغير  
فيجوز مضافي مداعي وأصله مضافي ومداعي بشد الياء لا دغام ياء العوض في لام الكلمة ثم تحذف احدهما  
لتخفيفا فان حذفت الثانية المتحركة أجزأته كجوار أو الاولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها  
هنا هو مقتضى الفياس وقدم نظيره فتأمل (قوله على معنى) أي تختص بالاسماء لانها تدل على اسم  
فاعل أو مفعول (قوله الادو يلد) بشد الدال المهملة وأصله الادد فادغه (قوله مفوت الخ) أي لانه لا يقع  
بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف الا أو وسطها ساكن معتل كصايح (قوله وابقاء الالف) أي فتقلب ياء  
وتعمل الكلمة كجوار فتقول سراد وعلاند بالسكسر مع التنوين والله أعلم

(التصغير)

ذكر عقب التكسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة ولان كلا منهما يغير اللفظ والمعنى ولم يعكس لان  
التكسيرا كثيرا وقوعا لانه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع  
تصغير ما يتوهم كبره كجيبيل وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيح وتقليل ما يتوهم كثرت كدريهمات وتقرريب  
ما يتوهم بعد من كقبيل العصر أو محله كفويق هذا أو رتبته كصغير منك زاد السكوفيون خامسة وهي  
التعظيم كقول لبيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم \* دويمية تصغر منها الانامل

فصغر الداهية لتعظيمها لان المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعدها ورده البصريون الى التحقير  
بتأويله انه اشارة الى أن حقت النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي

وكل ما ضاهاه كالعندي (ش) يعني انه اذا لم يكن لاحدي الزائدين منزلة على الآخر كنت بالخيار فتقول في سرندي سرائد بحذف  
الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون وابقاء الالف وكذلك عندي فتقول علاند وعلاندومثلها حينئذ فتقول حبانط وحبباط  
لانها ما زائدتان زيدتا مع الالف لحاق بسفر رجل ولا منزلة لاحدا مع الالف الاخرى وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للاحاق والسرندي الشديد والانتى  
سرنداة والعندي بالفتح الغليظ من كل شيء رر بما قيل جل عندي بالضم والخبني القصر البطين يقال رجل خبني بالتموين وامرأة  
خبنة طاة (ص) فاعمل لا تجعل الثلاثي اذا \* صغرته نحو قدي في قدي فمعمل مع فمعمل بالياء

فاق يجعل درهم دريما

(ش) اذا صغر الاسم المتمكن ضم أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة ويقتصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثيا فتقول في فاس فليس وفي قدي قدي فان كان رباعيا فافتح به ذلك وكسر ما بعده الياء فتقول في درهم درهم وفي تصغيره تصغير فأمثلة التصغير ثلاثة: فاعمل وتصغيره تصغير (ص) ومابه للمنتهى الجمع وصل \* به الى أمثلة التصغير صل (ش) أي اذا كان

(١٦٤)

(ص)

(قوله اذا صغر الاسم المتمكن) أي فلا يصغر غير الاسم وشذذ تصغير فعل التعجب ولا يصغر المتمكن أي المهيبة وشذذ تصغيره ضم أسماء الإشارة والموصولات لكن يرد عليه نحو از تصغير خمسة عشر وسيدويه كاسيا في مع أنه مبنى فالأولى ابدال المتمكن بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل ما ذكر فانه له روض شبهه بالتركيب لم يتوغل فيه يشترط أيضا قبول الاسم للتصغير وخاوه من صيغته فلا يصغر نحو كيت ومبيط ولا الاسماء المعظمة عشر عاصم اديها مسمياتها الأصلية ولا يرد منه من لوضعه هكذا فالشروط أربعة (قوله ضم أوله وفتح ثانيه) أي ولو تقدير أي نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو زرج فيقدر زوال الحركة الأصلية وتبان غيرها كجزم به ابن اياز (قوله وفي قدي قدي) أي بقلب ألفه ياء لان التصغير يرد الاسماء الى أصولها وادغام ياء التصغير فيها (قوله وفي عصفور الخ) كان عليه أن يبدله بدينار ودينار ليستوفي الأمثلة الثلاثة التي بنى عليها الخليل باب التصغير وهي فليس ودرهم ودينار قيل له لم يثبت على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت مبنى الدنيا الحقة على ما وانما تركه الشارح لاحتمال وجه الى زيادة عمل رد الياء الى أصلها وهو النون اذا دل دينار دينار بشد النون بدليل جمعه على دينار كيا أي (قوله فأمثلة التصغير) أي أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تفرضا بتقليل الاوزان وليس جازيا على مصطلح الصرفيين الأثرى ان وزن أحيمر ومكبرم وسفيرج في التصغير فاعمل وفي التصغير فاعمل وتصغيره تصغير (قوله من حذف حرف الخ) أي الاماسيات في قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله وان شئت قلت علبه) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعمل كقماض ولم يصحح الالف ويفتح ما قبلها لانها لا لا الحلق بسفرجل وألف الالحاق لا تنفي في التصغير اه صبان (قوله عما حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصليا كسفرجل أو زائدا كحنبطي ومثله منطلق فتقول فيه مطيلق ومطالقي ومحل تعويض الياء أن لم يستحقها الاسم بدونه بان وجدت في المفرد والمكبر كافي لغيزي واحر نجما فان جمعه حراجم واغايرو تصغيره حرجيم ولغيزين بفك الادغام وحذف النون وألف التأنيث لا خلاهما بالصيغة ولا يعوض منهما الاشتغال محله بالياء الموجود في لغيزي والمنقلبة عن ألف احرنجما (قوله المغير بان الخ) والقياس مغير وبشبهه بحذف إحدى الياءين اللتين في المكبر لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كيا أي في تصغير نحو علي (قوله أراهط الخ) القياس رهط كفلس وأراهط ككلب أورهط ككلاب وأورهطان بالضم كظهران كعالم عامر وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله انوا يا التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي الذي اقتضاه قوله فاعمل مع فاعيل الخ (قوله أو مدته) أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هي الهمزة لا المدونة على الاصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والالف المقصورة ومدته المدونة (قوله مدة أفعال) مفعول سبق مقدم ومدسكران عطف عليه والجملة صلة ما (قوله ومابه التحق) أي عافيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثة فعلاية ولم يجمعه على فعالين فخرج بالأول مانوته أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف إحدى السينين كقوله السماوي والقياس حسيين بفك الادغام كافي لغيزي مم وبالثاني

الاسم ما يصغر على فاعيل أو على فاعيل متصل تصغيره بما سبق أنه متصل به الى تكسيرة على فعال أو فعالين من حذف حرف أصلي أو زائد فتقول في سفرجل سفيرج كما تقول سفارج وفي مستدع مديع كما تقول مداع فتحذف في التصغير ما حذف في الجمع وتقول في عالمدي عاليند وان شئت قلت علبه كما تقول في الجمع علاند وعلاد (ص)

وجاز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما المحذوف

(ش) أي يجوز أن يعوض عما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر فتقول في سفرجل سفيرج وسفاريج وفي حنبطي حنبينط وحبانينط (ص) وحاند عن القياس كل ما خالف في البابين حكما رسما (ش) أي قد يحذف كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحد فيحفظ ولا يقاس عليه كقوله في تصغير مغرب المغير بان وفي عشبة

عشيشية وقوله في جرح رهط أراهط وفي باطل أباطيل (ص)

نحو كذا كمامة أفعال سبق \* ومدسكران ومابه التحق

لتأنيث أو مدته الفتح انتم (ش) أي يجب فتح ما ولي ياء التصغير

ان وليته ناء التأنيث أو  
ألفه المقصورة أو الممدودة  
أو ألف افعال جمعاً أو ألف  
فعلان الذي مؤنثه فعلى  
فتقول في غمرة غمره وفي  
حبيلى حبيبلى وفي جبراء  
جبراء وفي أجنال أجنال  
وفي سكران سكران فان  
كان فعلان من غير باب  
سكران لم يفتح ما قبل ألفه  
بل بكسر فتقلب الالف باء  
فتقول في سرحان سرحان  
كما تقول في الجمع سراحين  
وبكسر ما بعد ياء التصغير  
في غير ما ذكر ان لم يكن  
حرف اعراب فتقول في  
درهم درهم وفي عصفور  
عصفير فان كان حرف  
اعراب حرك بحركة  
الاعراب نحو هذا فليس  
ورأيت فليسا ومررت  
بفليس (ص)  
وألف التأنيث حيث مدا  
وتأوه منفصلين عدا  
كذا المزيد آخر النسب  
\* وعجز المضاف والمركب  
وهكذا زيادة فاعلانا  
من بعد أربع كزعرانا  
وقدر انفصال مادل على  
تشية أو جمع تصحيح جلا  
(ش) لا يعتد في التصغير  
بألف التأنيث الممدودة  
ولا بقاء التأنيث ولا بزيادة  
ياء النسب ولا بحذف المضاف  
ولا بحذف المركب ولا  
بالالف والنون الزائدين

ففي سرحان وسيفانه فيقال فيه سيفين وبالثالث ما جمعه على فعالين كسرحان وسلاحان فيصغر على  
سرحان وسلاحان وسيفانين وسلاحين وسيفين فلا يغير في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب ألفه ياء الكسر  
سرحان وسرحان وسيفان وسيفان (قوله ان وليته ناء التأنيث) أى مع اتصالها به ومنها الالف الممدودة  
والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الاصل كما سيأتى في حنيظلة وخجيداء  
وزعران وعجز المركب بمنزلة الاء فيفتح ما قبله في بعيلبك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد  
الياء على كسره في معيسد يكر ب (قوله أو ألفه) خرج بها ألف الاطلاق مقصورة كعزى أو ممدودة  
كعلاء فيقلب ياء لاجل الكسرة وتعل الكامة كقاض وتحذف الهزمة من الممدودة فيقال عزيه  
وعلي ب الكسر مع التنوين والاصل عزيه وعليه والعزى بكسر المهملة الرجل الذي لا يلهو (قوله  
أو ألف افعال) أى يفتح الهزمة وقوله جمعاً لبيان الواقع لانه لم يثبت في المفردات عند الاكثرين رأياً  
قوله برمة اعشار اذا تكسرت قطعاً وتوب أخلاق واسم أى بال فن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفرداً  
اذا سمى به وتصغيره حينئذ كما قبل التسمية فيفتح ما قبل ألفه كما قاله سيديوه فرقا بينه وبين افعال  
بالكسر لانه لا يكون الا مفرداً لانه مصدر (قوله من غير باب سكران) تقدم محترزه (قوله وألف  
التأنيث الخ) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله وما به المنتهى الجمع الخ وكان حقها ان تذكر بعده لتصل  
بالمستثنى منه والمعنى انه يتوصل بالحذف في هذه الاشياء الى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان  
عجز المضاف لا يحذف في الجمع أيضاً بل يثنى ويجمع صدره الاول مضافاً للجزء فلا يليق عده من المستثنيات  
أفاده في التوضيح وأجاب سم بأنه ليس المراد الاستثناء بل بيان انه اكتفى في هذه الاشياء بحصول  
صورة التصغير تقدير اجمع وجودها لتقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة أهم من أن يفعل مثل ذلك في  
الجمع اولاً ومعالم ان السبعة التي هي ماعدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناءها اه صبان والحكم  
على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظراً لان عجز المركب المزجي وزيادة المثنى  
والمجموع لا تحذف في الجمع أيضاً كالتصغير وان تخالف في أن التصغير يرد على ما قبل الجز كما مثله  
الشارح والجمع لا يغيرها أصلاً بل يضاف اليها دور فيقال جاء في ذور بعيلبك وذور يدين ومسامين  
فلم يبق لما يصح استثناءه من الحذف سوى أربعة ناء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون  
بمدار بعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال حناظل وخنادب وعباقر وزعافر في حنيظلة وخجيداء  
وعبقري وزعران فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال  
النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كما سيأتى لاختلافها بالصيغة وتبقى رابعة كحبيلى لعدم اختلاها  
حينئذ يفتح ما بعد الياء لاجلها ولا تكرار في هذا مع قوله السابق لتأويل التصغير الخ لان ذكر الالف  
والفاء فيما من حيث انه يفتح لهما ما بعد الياء وهذا من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير  
خلوه عنهما (قوله آخر النسب) لعله احترزه عن الالف المتوسطة عوضاً عن إحدى ياءى النسب  
في نحو يمان وشام ماصار كسحار في تصغيره على يمين وشويم بحذف الالف (قوله والمركب) أى  
المزجي ولو عددياً أو مختوماً بويه فيصغر صدره فقط فيقال سيديوه وخيسة عشر سواء سمى به أو أريد  
العدد فيكون مستثنى من المبنى أما المركب الاسنادى فلا يصغر (قوله جلا) اما بمعنى أظهر عطف  
على دل وجع مفهوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة لجمع المعطوف على تشية أى جمع ظاهر واحترز  
به عن نحو سمين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى في التصغير بل يصغر على سنيات لان اعرابها  
بالياء والواو انما كان عوضاً عن اللام المحذوفة والتصغير يردّها فيلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه  
ومن أغرب سنين كمين صغره على سنين كدرهم فادغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنين

بعد أربعة أحرف فصاعدا ولا بعلامة التثنية ولا بعلامة جمع التصحيح ومعنى كون هذه لا يعتد بها أنه لا يضر بقاؤها مفصلة عن ياء التصغير بحرفين أصليين فيقال في بحر ياء بحرية ياء وفي حنظلة حنظلة وفي عبقرى عبقرى وفي عبيد الله عبيد الله وفي بعلمك بعلمك وفي زعفران زعفران وفي مسلمين مسلمين (١٦٦) وفي مسلمين مسلمين وفي مسلمات مسلمات (ص)

والف التائيت ذوالقصير متى

زاد على أربعة لن يثبتا وعند تصغير حباري خير بين الحبيرى فادرو الحبير (ش) أى إذا كانت ألف التائيت المقصورة خامسة فصاعدا وجب حذفها في التصغير لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعمل أو فاعيل فنقول في قرقرى قرقرى وفي لغزى لغزى فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة الزائدة وبقاء ألف التائيت فتقول في حباري حبيرى وجاز أيضا حذف ألف التائيت وبقاء المدة فتقول حبير (ص) وازدود لاصل ثانيا لينا قلب

فقيمة صير قوينة نصب وشذى عبيد عبيد وحتم \* للجمع من ذما التصغير علم والالف الثاني المزيد يحمل

واو كذا ما الاصل فيه يحمل

(ش) أى إذا كان ثانيا الاسم المصغر من حروف اللين وجب رده الى أصله

كفليس (قوله بعد أربعة) لم يقيد بذلك في الالف المدودة والتاء مع أنه قيد فيها كافي التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتى بحرفين أصليين نخرج به نحو سكران وحراء وتيرة فلا تعد منفصلة لان الفاصل بينها وبين الياء حرف واحد فذلك يستحق طامبا بدها محافضة على بقائها (قوله لا يضر بقاؤها) أى لكونها في نية الانفصال فتزل منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كأنه غير متمم بها فلم تخرج معها أبنية التصغير عن صيغها الاصلية بل هي موجودة تقديرا وهذه الزيادة كالعدم (قوله بحرية) بضم الحيم وسكون الخاء المحجمة كما يؤخذ من صنع الصحاح والمهملة كافي السجاعي وضم الدال المهملة فوحدة وهو ضرب من الجنادب أى الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين (قوله عبقرى) نسبة الى عبقر كمنبر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شئ تعجبوا من حسن صنعة وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم يسجد على عبقرى أى بساط فيه صبغ ونقوش (قوله وعند تصغير حباري الخ) استثناء من قوله لن يثبتا كما بينه الشارح (قوله وجب حذفها) ولا تعد منفصلة كالممدودة لأنها لا تستقل في النطق (قوله لان بقاءها يخرج) قال في التصريح فان قلت فبلى فعيلى وليست من الابنية الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعيلا فباعدا الكسرة التي منع منها مانع الالف اهـ (قوله قرقرى) بقافين وراءين مهملتين موضع (قوله لغزى) بضم اللام وفتح الغين المهملة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاي اسم للغز من الغزى كلامه اذا عجمي وأصله حجر اليربوع لانه يحفره أو لا مستقيما ثم يعدل عن يمينه وشماله ليخفى مكانه فتلك الالغاز وقوله لغزى أى بفك الادغام وبقاء قبل الزاي لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ لعله تحريف (قوله حبير) أى بادغام ياء التصغير في المنقلبة عن الالف قبل الراء (قوله ثانيا) مفعول أول لاردود لاصل في محل المفعول الثاني ولينانعت لثانيا كما أشار الى الشارح في الحل وكذا قلب ويصح كون لينا مفعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لاثنتين أى اردد ثانيا حول لينا أى صار الآن لينا لاصله الذي حول عنه (قوله وحتم الخ) لا يقال كيف أحل الجمع على التصغير مع ان الحوالة انما تكون على المتقدم لان الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله والالف الثاني الخ كما أشار الى الشارح لان هذا البيت مرتبط بالاول ومكمل لاقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدم فكانه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثاني بأقسامه فتدبر (قوله وجب رده الى أصله) شمل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن همزة كذيب بالياء فيقال ذؤيب بالهمزة أو واو اعن ياء كوفن أو الفاعن واو كباب بموحدين أو عن ياء ككتاب بالنون أو معتلا عن صحيح كمد يمارو فيراط اذا أصلها مد نار وقرط بشد النون والراء فابدل من أول المثاليين ياء سا كنة فتقول فيهما دئير وقر يربط فان كان الثاني غير لين فلا يرد لاصله كمتعدا أصله مواعد قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال فتقول فيه متيعد بحذف تاء الافتعال لانها زائدة محلة بالضعفة (قوله أو مجهولة الخ) مثلها المنقلبة عن همزة تلى همزة كالف آدم فيقال أويدم بالواو فهنا موضع رابع تقلب فيه الالف الثانية واو او قلب ياء في واحد وهو ما أصلها الياء (قوله والتكسير فيما ذكرناه) أى من قلب الحرف الثاني بأقسامه ومحل ذلك ان تغير فيه شكل الاول والابقي الثاني على ما هو عليه كقيمة وقيم وديعة وديم

(قوله)

فان كان أصله الواو قلب واو افتقول في قيمة قوينة وفي باب بويب وان كان

أصله الياء قلب ياء فتقول في موقن ميقن وفي ناب نيب وشذو لم في عبيد عبيد والقياس عويده بقلب الياء واو لانها أصله لانه من عادي يعود فان كان ثانيا الاسم المصغر الفاضلة أو مجهولة الاصل وجب قلبها واو افتقول في ضارب ضو يرب وفي عاج عويج والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير فتقول في باب أبواب وفي ناب أنياب وفي ضارب ضوارب (ص) وكل المنقوص في التصغير ما \*



(قوله لم يحو الخ) غير حال من ثالثا لانه نعت نكرة قدم عليها أى مادام لم يحو حرف ثالثا غير التاء بأن لم يحو ثالثا أصلا كيداً وبحو ثالثا هو تاء كسنة اماما فيه ثالث غير التاء فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتى الآن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فانه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لانها تختلف في التصغير للاستغناء عنها بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخوة بنية وأخوة قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كا) مثال للمنفقوص المكمل في التصغير ان جعل بمعنى المشروب ويكون قصوره للضرورة فيقال فيه مويه برد الهاء المنقوبة همزة للمراد بالمنقوص حينئذ ما حذف منه حرف أصلى ولومع ابداله باسخر فان جعل ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لفرضا في المحذوف منه حرف وهذا ثنائى الوضع فذكره للتنظير في وجوب مطلق التكميل توصلا الى بناء فعمل نعم ان اريد بالمنقوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائى وضعا (قوله وعيدة) أى برد الواو التى هي فاؤها وبحو ابد الهاء همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هي التى تزداد في تصغير المؤنث الثلاثى كسن لالتى كانت عوضا عن التاء لذهابها برد التاء لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال في أخوة وبنية تصغيراً وأخت و بنت (قوله وفي ماء مسمى به) أى لانه لا يصغر الا الاسماء المعربة بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موى أى بقلب ألفها لوانها ثنائية بحو ولغة بزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير \* واعلم ان الثنائى وضعه المالم يعلم له ثالث يرد اليه اختلاف في تكسيره فقليل يضعف ثانيه ثم يصغر فيقال من وهل وكى اعلاما منين وهليل وكى وفي لو ومالوى وموى والاصل لى لوى بالوار فتقلب ياء وجو باوموى بالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فيقال ماء ثم تلب الهمزة ياء لأجل ياء التصغير جوازاً كفى الفارضى ويجوز موى بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبي والياء أولى لعدم احتياجها الى زيادة عمل بل تدغم في ياء التصغير من أول الامر فيقال منى وهلى وكى لوى وموى بشد الياء من أول الامر وجرم بهذا بعضهم وأجاز في الكافية والتسميل الوجهين لكن الثانى لا يتأتى في نحو ما ولولان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر فولا راحدا فيقال لوى وكى بالشديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزد فيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم ان أصل شاك شاك لانه من الشوكه فقياسه شاك بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شاك فقليل حذفت واوه على غير قياس فوزنه قال ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وواوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التى هي عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا مجمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهى الواو موضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها وأعل كقاض فوزنه على هذا فالع وحكمه في الاعراب والتصغير كقاض فيقال في الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة للساكنين فهى كالثابتة وفي النصب شويكيا (قوله من الزوائد) أى وان كانت لا لحاق كقميس في مقعنس (قوله ألحق تاء التأنيث) أى لانه من الثلاثى ما لا كاسيانى ومحل ذلك ما لم يختص بالمؤنث وضعا كخائض وطائق والا لم تلحقه التاء فيقال حيض وطلق بخلاف ألفهما وبلاتاء لانه في الاصل صفة لمذكر أى شخص طائق واذا صغرتاهما لغير ترخيم قلت حوىض بشد الياء وطويلى بقلب ألفهما واوا لانها ثنائية زائدة (قوله فيقال في المعطف عطيف) يشير الى أن التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للفراء ونعاب والمعطف بكسر الميم الرداء وكذا العطف وقد تعطف بالعطف أى ارتديت بالرداء كذا في المصباح وقال الشاطبي المعطف العطف وهو الجانب من كل شئ وعطف الرجل جانبه من رأسه الى وركبيه \* نبيه حكى سيبويه

لم يحو غير التاء ثالثا كما  
(ش) المراد بالمنقوص هنا  
ما نقص منه حرف فاذا صغر  
هذا النوع من الاسماء فلا  
يحو لو اما أن يكون ثنائيا  
مجردا عن التاء أو ثنائيا  
ملتبسا بها أو ثنائيا مجردا  
عنها فان كان ثنائيا مجردا  
عن التاء أو ملتبسا به ارد  
اليه في التصغير ما نقص منه  
فيقال في دم دى وفي شفة  
شفيه وفي عدة وعيدة وفي  
ماء مسمى به موى وان كان  
على ثلاثة أحرف وثلاثه  
غير تاء التأنيث صغر على  
لفظه ولم يرد اليه شئ فتقول  
في شاك السلاح شويك  
(ص)

ومن بترخيم بصغرا كتفى  
\* بالاصل كالعطيف يعنى  
المعطفا

(ش) من التصغير نوع  
يسمى تصغير الترخيم وهو  
عبارة عن تصغير الاسم بعد  
تجريد يده من الزوائد التى  
هى فيه فان كانت أصوله  
ثلاثة صغر على فعمل ثم ان  
كان المسمى به مذكرا  
جرد عن التاء وان كان  
مؤنثا ألحق تاء التأنيث  
فيقال في المعطف عطيف

حبيطة وفي سوداء سويده  
وان كانت أصوله أربعة  
صغر على فصيل فتقول  
في قرطاس قرطاس وفي  
عصفور عصفور (ص)  
واختم بالتأنيث ما صهرت  
من

مؤنث عارثاني كس  
مالم يكن بالتأنيث ذاليس  
كشجر وبقر وخمس  
وشذرك دون لبس ونذر  
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر  
(ش) اذا صغر الثلاثي  
المؤنث اختالى من علامة  
التأنيث فحقته التاء عند  
أمن اللبس وشذ حذفها  
حينئذ فتقول في سن  
سنيته وفي داردودة وفي  
يديدية فان خيف اللبس  
لم تأخذ حقه التاء فتقول في  
شجر وبقر وخمس شجير  
وبقير وخمس بلاتاء اذ لو  
قلت شجيرة وبقيرة وخمسة  
لالتبس بتصغير شجرة  
وبقرة وخمسة المعداد  
به من ذكر وما شذ فيه  
الختاف عند أمن اللبس  
قولهم في ذود وحرب وقوس  
ونعسل ذويد وحرب  
وقويس ونعيل وشذ أيضا  
لحاق التاء فيما زاد على  
ثلاثة أحرف كقولهم في  
قدام قديدية (ص)  
وصغر واشذوذ الذي التي  
وذامع القروع منها تاوتي  
(ش) التصغير من خواص

في تصغير ابراهيم واسماعيل للترخيم برهما وسمي عارده وشاذ لان فيه حذف أصلين وزائدين وقياسه عند  
سيبويه برهم وسمي على حذف الزوائد فقط وهي الهمزة والالف والياء وعند المبرد أيبره وأسميع لان  
الهمزة عنده أصلية لان بعدها أربعة أصول ولا تزداد الهمزة ولا في بذات الأربعة في حذف الالف والياء  
الزائدين وخامس الأصول لاختلاله بالصيغة وينبغي على ذلك تصغيره بغير الترخيم وكسيره فقياسهما عند  
سيبويه برهم وسمي على و ابراهيم وسمي على حذف زوائد الخلة بالصيغة وهي الهمزة والألف دون الياء  
لانها الين قبل الآخر وعند المبرد أيبره وأسميع وأباريه وأسميع بحذف خامس الأصول لاختلاله بالصيغة  
والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء لصيرورتها لينة قبل الآخر والصحيح منه سيبويه لانه المسموع  
وحكى الكوفيون ابراهيم وسماعل بالياء وبرايم وسماعلة بتعويض الطاء عن الياء والوجهان متصحيحا  
فيقال ابراهيمون وسماعليون (قوله وشذرك) أي لاتاء (قوله كثر) بفتح المثناة أي زاد على الثلاثي  
من قولهم كثرته فكثرت أي غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثي) أي الثلاثي حالا كما مثله وما لا بأن  
صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر ترخيم من نحو حبل وسوداء كما صغر الثاني ما كان رباعيا  
بعدة قبل لامة المعتلة كسماء فتصغيره سمية لان أصله سمي بثلاث يا آت الأولى للتصغير والثانية بدل المدة  
والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لان أصل مماء سماء من سماء سماء فاذ حذف الثالثة لتوالي الامثال  
بقي ثلاثيا فتلحقه التاء وتخرج بذلك نحو سعاد وزغب فيقال سعيده بشذ الياء وزغب بالاناء واختص  
الثلاثي بذلك خلفته (قوله في ذود الخ) هذه ألفاظ محفوفة صغرت بلاتاء مع انها مؤنثة شذوذاجمها  
بعضهم بقوله

ذود وقوس وحرب درعها فرس \* باب كذا نصف عرس فحى عرب

وكذا نعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو جمع شائلة وهي الناقة التي أتي عليها من حملها أو رضعها  
سبعة أشهر تحف لبنها وأما شائل بلاتاء فالناقة التي تشول بذنبها أي ترفعه للقاح وجمعها شول كراكم  
وركع والذود بفتح المعجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة إلى عشرة والمراد بالدرع درع الحديد أما معنى  
القميص فذكر والذاب الناقة المسنة والنصف بفتح الحين المرأة المتوسطة في العمر والعرس بالكسر امرأة  
الرجل وهو المراد هنا أما بالضم فيطابق على طعام الوليمة وعلى النكاح كما في القاموس (قوله وحرب)  
قد يقال هو من النوع الأول لان تصغيره بالتاء يلبس بحربة الحديد سم (قوله قديدية) أي بك  
ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الالف ياء لانها مدة قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله  
منها تاوتي) مخالف لنصهم على انه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تا وهو المفهوم من التسهيل الآن يريد  
بقوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير (قوله وشذ التصغير الخ) لكن سوغه ان في الذي وذا  
وفروعها مشبهها بالاماء المتمكنة بكونها توصف بوصفها وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها  
لكن على وجه خواف به تصغير المتمكن فترك أولها على حاله من فتح كالذي وذا أو ضم كالألى وعوض  
من الضم المجتبى للتصغير ألف من ردة في آخر غير المثنى ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثلاثة ساكنة  
بعد فتحة فليل اللذان واللتيا بفتح اللام وادغام ياء التصغير في يائهما ثم ألف التعويض وضم لاهما لغنة  
كما في التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحريري في درة الغواص وفي تنزيهما اللذان واللتيان بلاتاء ويض  
عن الضم لطلوهما بالزيادة وفي الجمع على لغة من بناء اللذين في الرفع وغیره بفتح الدال وكسر الياء المدغم  
فيها عند سيبويه وكذا على لغة الأعراب في غير الرفع ويقال في الرفع اللذين بفتح الدال وضم الياء  
وقالوا في جمع التي اللتيا بالفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه لالتقاء ساكنة مع ألف الجمع وفي

ذاتاً ذباوتيا (ص)

(النسب)

ياء كيا الكرمى زاد والنسب  
وكل ما تليسه كسر موجب  
(ش) إذا أريد إضافة شيء  
إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك  
جعل آخره ياء مشددة  
مكسورة ما قبلها فيقال في  
النسب إلى دمشق دمشقي  
والى تميم تميمي والى أحد  
أجرى (ص)

ومثله ما حواه حذف وتا  
تأنيث أو مسدته لا تثبتا  
وان تكن ترين دنان  
سكن فقلها واوارحدها  
حسن

(ش) يعني أنه إذا كان  
في آخر الاسم ياء كياء  
الكرمي في كونها مشددة  
واقعة بعد ثلاثة أحرف  
فصاعدا رجب حذفها وجعل  
ياء النسب موضعها فيقال  
في النسب إلى الشافعي  
شافعي وفي النسب إلى  
مريم مريمي وكذلك إذا  
كان آخر الاسم تاء التأنيث  
وجب حذف النسب فيقال  
في النسب إلى مكي مكي  
تاء التأنيث في وجوب  
الحذف للنسب ألف التأنيث  
المقصورة إذا كانت خامسة  
فصاعدا كجباري وجباري  
أربعة

تصغير اللاتي اللواتي بقلب الالف واوارحذف الياء الأخيرة لانه لو قيل اللواتي لزم كونه سداسيا بالف  
التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفي اللاتي اللواتي بادغام ياء التصغير في  
الياء الأخيرة بعد حذف الهمزة كافي المارضي (قوله ذباوتيا) أي بفتح الدال وشد الياء وأصله ذباوتيا  
بثلاث ياء آت الأولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير تخفف بحذف الأولى والثالثة اثلاثا لزم  
فتح ياء التصغير لمساواة الالف وهي لا تحرك لشبهها بالالف التكسير واختر وقوع ياء التصغير ثمانية بكونه  
معصدا لما قصدوا من مخالفته للتمكين وقالوا في تشنية ديان وتيان وفي أولى بالقصر أليا بضم الهمزة على أصلها  
وفتح اللام وادغام ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الالف والالف الأخيرة عوض عن ضم التصغير وفي أولاه  
بلدا أليثا بهمزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الالف التي كانت قبل  
الهمزة حذفت لما قيل في اللواتي لم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم

(النسب)

سماه سميويه باب الاضافة أيضا وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب  
ثلاث تغييرات الأولى لفظي وهو ثلاثون زيادة ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابها  
وأفاده المصنف بقوله ياء كيا الكرمي إلى آخر البيت والثاني معنوي وهو صيرورته اسما للملم يكن له وهو  
المنسوب بعد أن كان اسما للنسب اليه والثالث حكمي وهي معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر  
والمضمر باطراد (قوله كيا الكرمي) أفاد أن ياءه ليست بالنسب لان المشبهة غير المنسوبة والفرق بينهما  
ان سقوط ياء النسب لا يحل بالاسم لبقاء دلالة على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء  
الكرمي يصير اللفظ لا معنى له ولما كان النسب معنى حادنا افتقر إلى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت  
من حروف اللين خلفتها ولم تلحق الالف لثلاثي صير الاعراب تقدير يا ولا الواو لثقلها وشدت الياء لثلاثي  
ياء المتكسمة والتجري عليها وجوه الاعراب (قوله أومدته) بالنسب عطفًا على تالائه مفعول مقدم اثبتنا  
بضم أوله مضارع أثبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا ماهية والمراد بمدته أي التأنيث الالف  
المقصورة فقط وسين كرحم الممدودة بقوله وهمز ذى مداح (قوله وان تكن) أي مدة التأنيث فقط  
وتربع مضارع ربت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة وهذا استقضاء من قوله أومدته المفيد وجوب حذفها  
مطلقا سواء كانت خامسة أو لا حرك ثاني ما هي فيه أو لا فأفاد ان الوجوب في غير الاربعة بقيدها (قوله  
حسن) الأرجح كونه خبرا عن حذفها وخبر قبلها محذوف للاشعار به أي جائز أن يكون منها على ربحان  
الحذف قال سم ويشعر به أيضا ضموم قوله وللأصل قلب يعتمى لانه بيان لمخالفة الأصل لها اه وفيه  
ان المخالفة تصدق بالمساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحى أو حرفين كعدى فسبأني  
حكمهما (قوله وجب حذفها) أي كراهية نوالى أربع ياءات ويظهر أن ذلك فيما إذا سمي بنحو نحائي  
وكرامى بشد الياء جمع بنحى وكرمي ثم نسب اليه فانه قبل النسب غير مصروف لانه انتهى الجمع تبعالما  
قبل التسمية لكون الياء من بنية الكلمة وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء  
النسب قال ابن هشام فان قلت من قال في معنى يمان بتعويض الالف عن إحدى ياء النسب إذا نسب  
اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الأخيرة لانها بمنزلة الياء بن قلت لا كما نص عليه أبو علي لانفصالها  
والثقل انما هو في اجتماع الياءات لاني وجودها منفصلة نكت (قوله مكى) بحذف التاء لثلاثي تقع حشوا  
ولثلاثي جمع علامتا تأنيث لو قيل في المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتي بقياسه خليفي كما  
سبأني وقول المتكلمين في النسبة إلى الدات ذاتي اصطلاح لم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات  
بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة في الاصطلاح تصريح بقياسه ذوري بحذف

بحر كائن ما هي فيه كجزى وان كانت رابعة سا كئنانا ما هي فيه كجلى جاز فيه وجهان أحدهما الحذف وهو المختار فتقول  
جلى والثاني فليها واو فتقول حبلى (ص) (١٧٠) اشبهها الملحق والاصل ما \* لها والاصل قلب يعتمى

والالف الجائر أربعا أزل  
كذلك بالمنقوص خامسا  
عزل

والحذف في الياء رابعا أحق  
من

قلب وحتم قلب ثالث يعن  
(ش) يعني أن ألف اللاحق  
المقصورة كالف التانيث  
في وجوب الحذف إن كانت  
خامسة كجبرى وجبرى  
وجواز الحذف والقلب إن  
كانت رابعة كعلقى وعلقى  
وعلقوى لكن المختار هنا  
القلب عكس ألف التانيث  
وأما الألف الأصلية فإن  
كانت ثالثة قلبت واو كعصا  
وعصوى وفقى وفتوى وان  
كانت رابعة قلبت ياء واو  
ككاهوى وربما حذف  
ككاهى والاول هو المختار  
واليه أشار بقوله

\* وللأصل قلب يعتمى \*  
أى يختار يقال اعتميت  
الشيء أى اخترته وإن كانت  
خامسة فصاعدا وجب  
الحذف كصطفى في مصطفى  
والى ذلك أشار بقوله

\* والألف الجائر أربعا أزل \*  
وأشار بقوله كذلك  
بالمنقوص الى آخره الى أنه  
إذا نسب الى المنقوص  
فإن كانت ياءه ثالثة قلبت  
واو أو فتش ما قبلها نحو  
شجوى في شجى وإن كانت

التاء وقلب ألفه واو أو رد لاهم المحذوفة (قوله بحر كائن ما هي فيه) أى لأن الحركة كحرف خامس  
في الثقل فيخفف بحذف الألف (قوله كجزى) بفتح الجيم والميم والزى وصف بمعنى سريع  
يقال جاز جزى (قوله والثاني قلبها) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو تشبيها بالممدودة كحبلى  
(قوله لشبهها) أى في كونها رابعة ذى ثان سكن لأنه لا تقع رابعة ذى ثان محرك الألف التانيث  
كأى التوضيح (قوله الملحق) بكسر الحاء أى الملحق كلمة بأخرى (قوله ما لها) أى حيث كانت  
رابعة ذى ثان سكن أما ما لها خامسة في البيت بعد هذا فقول الشارح يعنى الخ ليس مراعى فيه  
ترتيب الأبيات (قوله والألف الجائر الخ) بالجيم أى الذى جاز رابعة فصار خامسا أو سادسا سواء  
كانت لللاحق أو بدل أصل أما ألف التانيث فتقدمت في عموم قوله أو مبدئ لا ثبوتا (قوله وحتم) خبر  
مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أى يعترض ويوجد أى يجب قلب كل ثالث معتل ألف مقصور  
كان أو ياء منقوص أما ألف التانيث واللاحق فلا يعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله جبرى)  
بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراد وألفه لللاحق بسفرجل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم  
نبت ملحق بجعفر (قوله الأصلية) أى المنقلبة عن أصل واو أو ياء لأن الألف لا تكون غير منقلبة الا  
في حرف أو شبهه (قوله فإن كانت ثالثة الخ) هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قلبت واو)  
أى وإن كان أصلها الياء لوجوب كسر ما قبل ياء النسب واجتماع الكسر والياء آت تقييل والألف لا تقبل  
الحركة (قوله يقال اعتميت الشيء) أى كاصطفيته وزنا ومعنى ويقال أيضا اعتماه يعتماه كاختاره  
بختاره كذلك قال طرفه

أرى الموت يعتم الكرام ويصطفى \* عقيلة مال الفاحش المقشدة  
(قوله كصطفى) أى فقول العامة مصطفوى ومصطفى لحن (قوله وأشار بقوله كذلك) أى الى  
آخر البيت بعده حكم الأيام الثلاثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والحذف في الياء والخامسة  
من كذلك الخ فلم يرب في شرح الأبيات مراعاة لسهولة العبارة (قوله وفتح ما قبلها) هذا ما أخذ من  
البيت الآتى (قوله في شجى) أى بحذف الياء أصله شجى كفتح أعل كقاض فإن جعلته بوزن فعيل  
من شجاء الحزن فهو مشجوق فتشجى بشد الياء كنى وسيأتى في قوله وألفه واملع لأم الخ (قوله  
قاضوى) ظاهره كالمصنف اطراده وذكر غيرهما أنه من شواذ النسب عند سيديويه قيل ولم يسمع الا في قوله  
فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا \* دراهم عند الخانوى ولا نقد

جعل اسم مكان الجر حائيه ونسب اليه بقلب الياء واو من قولهم حنوت عليه أى عطفت فكانها تحنو على  
ذو بها كالام والمعروف إن اسمها حانة بلأيه (قوله وإن كانت خامسة وجب حذفها) شمل نحو محي  
بثلاث ياء كزكى اسم فاعل من حي كزكى فتحذف ياءه الأخيرة لاجل ياء النسب ولا يزداد على ذلك عند  
المبرد فيقال محي ياء من مشددتين كما يقال فى النسبة الى أمية أمي وفيه وجه آخر وهو أن تحذف ياءه الاولى  
لتوالى الياء آت اذهى تشبه الزائد فى السكون فتقلب الثانية ألفا لتحركها أو انفتاح ما قبلها ثم تحذف الأخيرة  
للسبب فتقلب الألف واو أو فيصير محوى ياء واحدة مشددة كاموى ويرجع هذا عدم نوالى الياء آت والاول  
أنه ليس فيه إلا حذف الياء الأخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الخ) أى اجعل هذا القلب  
تاليا لانفتاح بان تفتح ما قبل الحرف ثم قلبه فذا اسم إشارة مفعول أول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا  
مفعوله الثانى أو ذا بمعنى صاحب أى أول الحرف صاحب القلب أى المقلب انفتاحا والاول أظهر لنصه على

رابعة حذف نحو قاضى فى قاض وقد قلب واو نحو قاضوى وإن كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كعتمى  
فى معتمى ومستمى فى مستعل والجبرى القراد والائى جبركا والعالى نبت واحدة هلقاة (ص) وأول ذا القلب انفتاحا وفعل  
تأخر

وفعل عينهما افتتح وفعل (ش) يعني انه اذا قلبت ياء المنقوص واو اوجب فتح ما قبلها نحو شجوى وقاضى وأشار بقوله وفعل الى آخره الى أنه اذا نسب الى ما قبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقه بحرف واحد وجب التخفيف بحذف الكسرة فتحة فيقال في غير مرمى وفي دئل دؤلى وفي ابل ابلى (ص) وقيل في المرمى مرمى \* واختير في استعماله مرمى (ش) قد سبق أنه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقه بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في

(١٧١)

الشافى شافى وفي مرمى مرمى وأشار هنا الى أنه اذا كانت احدي الياءين أصلاً والاخرى زائدة فن العرب من يكتفى بحذف الزائدة منهما ويبقى الاصلية ويقبلها واذا يقول في المرمى مرمى وهي لفظة قليلة والختار اللفظة الاولى وهي الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول في الشافى شافى وفي مرمى مرمى (ص)

ونحو شى فتح ثانيه يجب وارده واذا ان يكن عنه قلب (ش) قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقه بأكثر من حرفين وأشار هنا الى أنها اذا كانت مسبوقه بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شئ بل يفتح ثانيه ويقاب ثلثه واو ان كان ثلثه ليس بدلاً من وارم يغير وان كان بدلاً من وارقلب واو فتقول في شى حيوى لانه من حيث وفي طى طوى لانه من طوى (ص)

وهل التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح ويجب

تأخر الغلب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والثاني بضم فكسر منونا والثالث بكسرتين (قوله وجب فتح ما قبلها) ظاهره ان الفتح بعد القلب والتحقيق انه قبله كما يفهم من المتن لانه اذا أريد النسب الى نحو شج وعم ففتح عينه كما تفتح في غير الآتى فتقلب اللام ألفاً فيصير شجى وعمى كفتى فتقلب الالف واو والنسب وكذا يقال في قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أى لان الآخر يجب كسره لاجل الياء ولو بقي كسر ما قبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فيثقل فان سبقت الكسرة بأكثر من حرف فلا تغير سواء كانت في خماسي كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فجمعة للجوز أو رباعى تحرك ثانيه كجندل بضم الجيم أو ففتحها وفتح النون وكسر الدال لجمع الحجاره وكذا ان سكن ثانيه على الأوجه كتغلب وقدمع الكسر والفتح في فغلبى ويحصى ويثربى والفتح عند الخليل وسيدويه سماعى وقاسه غيرهما فيقال مغربى ومشرقى بالفتح (قوله دؤلى) بضم المهملة وفتح الهمزة وهذا ان كانت مكسورة في دئل (قوله ابلى) بكسر الهمزة وفتح الموحدة بعد كسر هاءى ابل (قوله وقيل في المرمى الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف ولعله آخره لانه لا ارتباط الايات المارة ببعضها (قوله قليلة) في الارتشاف انه شاذ (قوله بحرف واحد) وستأتى المسبوقه بحرفين في قوله وألحقوا مع لام (قوله حيوى) أى لانه لما فتحت الياء الاولى في حيى قلبت الثانية ألفاً فتحر كها وافتتح ما قبلها فصار كفتى فقلب الالف واو والنسب وكذا يقال في طى الا أن ياء الاولى بعد نحو يكها ترد الى أصلها وهو الوارل زوال مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنه مع الياء في أصله وهو طوى فيصير طوى بلادغام لوجوب فتح ثانيه كما في المتن ولان اجتماع المثنيين فيه عارض بخلاف ما ثانيه واو مشددة قبل النسب كدو للفلاة الواصلة فلا يغير بل يقال دوى بالادغام ولم تقلب عين حيوى ونحوه لانه مع تحر كها وانفتاح ما قبلها لان حر كها عارضة ولما فيه من اللبس ولا لامها كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتى في قوله

\* من واو اوى بفتح ريك أصل الخ كيف وياء النسب فتقتضى قلب الالف واو الوجوب كسر ما قبلها (قوله انثنية) أى المثنى وما ألحق به كاثنين فبرد الى واحده المقدرو يقال اثني ببقاء همزة الوصل لانها عوض عن لامه أى المحذوفة ويجوز تنوي بالهمز لرد اللام اذا أصله تنو كما سيأتى عند قوله واجبر برد اللام (قوله أوجع تصحيح) وما ألحق به كعشرين فيقال عشرين (قوله وأعر بته بالالف) فان أعر بته بحركات النون فلا حذف وكذا في الجمع وما ألحق بهما (قوله وثالث) مبتدأ مفعول الوصف بالظرف وحذف خبره والجار متعلق بحذف والمسوغ للابتداء كونه صفة لمحذوف أى وحرف ثالث (قوله وجب حذف الياء المكسورة) أى أصلية كانت كطبيب أو منقلبة عن واو كبيت أو زائدة كغز بل تصغير غزال كانص عليه فتقول ميني وغز بل بسكون الياء وكسر ما بعدها كراهة اجتماع الياءات والكسرتين فتقول المصنف وثالث بيان للواقع في طبيب لا قيماً الرابعة كما ذكر كذلك ولو قال ونحو ثالث لطبيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طي) بياء مشددة فهمزة وقوله طيبى بسكون الياء وكسر الهمزة (قوله بابدال الياء) أى الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا بالمتحركة فلو قيل يحذف الساكنة وقاب المتحركة الغالب كان قياساً

(ش) يحذف من المنسوب اليه ما فيه من علامة تنذية أوجع تصحيح فاذا سميت رجلاً زيدان وأعر بته بالالف فواو الياء جوا ونصب اقلت زيدى وتقول فيمن اسمه زيدون اذا أعر بته بالحروف زيدى وفيمن اسمه هندى هندى (ص) وثالث من نحو طبيب حذف \* وشذائى مقولاً بالالف (ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذى يجب كسره في النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة فتقول في طبيب وطيبى وقياس النسب الى طيى لكن تركوا القياس وقالوا طائى بابدال الياء ألفاً



فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف نحو هيبخى في هيبخ والهيبيخ الغلام المتلى والاني هيبخه (ص) وفعل في فعيلة التزم  
فعل في فعيلة حتم (ش) يقال في النسب الى فعيلة فعل بفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كما سيأتي فتقول في  
حنينة حنني ويقال في النسب الى فعيلة فعل بفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن مضاعفا فتقول في جهينة جهني (ص) والحق ومعدل لام عريا \*  
من المثالين بما التا وليا (ش) يعني أن (١٧٢) ما كان على فعيل أو فعيل بالياء وكان معتل اللام حكمه حكم ما فيه

لأنه في وجوب حذف يائه  
وفتح عينه فتقول في  
عدى عدوى وفي قصي  
قصوى كما تقول في أمية  
أموى فان كان فعيل  
وفعيل صحيح اللام لم  
يحذف منهما شيء فتقول  
في عقيل عقيلي وفي عقيل  
عقبلي (ص)

وعموما كان كالطويله \*  
وهكذا ما كان كالجليله  
(ش) يعني أن ما كان على  
فعيلة وكان معتل العين  
أو مضاعفا لا تحذف يائه  
في النسب فتقول في طويلة  
طويلي وفي جلييلة جليلي  
وكذلك أيضا ما كان على  
فعيلة وكان مضاعفا فتقول  
في فلييلة فليلي (ص)

وهمز ذى مد يال في النسب  
ما كان في تشية له انساب  
(ش) حكم همزة الممدود  
في النسب حكمها في  
التشية فان كانت زائدة  
للتأنيث قلبت واوا نحو  
جرأوى في جرأ أو زائدة  
للإخاق قلبت اوا بدلا من  
أوا نحو كساء فوجهان  
المصحح نحو علباسي  
ربكسائي والقلب نحو

اسقاطي (قوله ولو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغم فيها نحو مغيل يضم  
الميم وسكون الغين المحجمة وهو الولد اذا أرضعته أمه وهي نوطأ حاملا فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال مغيلى  
(قوله هيبخ) بفتح الهاء والموحدة وشدة التحتية المفتوحة آخره محجمة (قوله وفعل في فعيلة) بفتح  
فأهما والثانيين بالضم وفعيلة فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن والتأنيث لكنه تون الثانية للضرورة  
(قوله وحذف يائه) أى فرقا بين المذكر والمؤنث كحيفي وشريفي في حنيف وشريف ولم يعكس لان الهاء  
تحذف للنسب فتدبرها الياء والحذف بأنس مثله ثم فتحت عينه لئلا يتوالى كسر تان كما صر في نمرود وشاذ بقاء  
الياء في الفاظ نهوا بها على الاصل المرفوض كقوله

واست بنعوى يولك لسانه \* ولكن سلبق أقول فأعرب

نسبة الى السليقة وهي الطبيعة وحقه سلق (قوله عريا) أى خلا من التاء ومن المثالين حال من ضمير  
عري (قوله في وجوب حذف يائه) أى الزائدة وهي الساكنة كراهة توالي الياءات فتقلب الثانية واوا  
امرجوعا لاصلها كقصي وعدى وعلى أولا جل ياء النسب كولي فيقال ولوى وتفتح عينه كما صر (قوله لم  
تحذف منهما شيء) أى قياسا على سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرة كسفه في قرشي وهذلي  
في ثقب وقريش وهذيل (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة (قوله قليلة) بالضم تصغير قلة  
تطلق على اماء كالجرة وعلى أعلى الشيء كقلة الجبل وقلة الانسان رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام  
مثله ماء فتقول مائي وماوى لان الهمزة بدل غاية الامر ان المبدل منه في كساء واو وفي ماء هاء اه ومقتضاه  
جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن المسموع قبلها القلب كما في الاشموى ومثل ماء شاء (قوله  
فوجهان) أى والاحسن في ألف الاخاق القلب في المنقلبة عن أصل التصحيح كما صر (قوله لصدر رجلة)  
أى مسمى بها لصدر ماركب من جأى ولو عدل يا فتقول خمسي في خمسة عشر مسمى به أولا كما يقتضيه كلام  
الفارسي ومثل ذلك ما سمي به من نحوحيثا وأينما ولولا ما من المركبات فتقول حبي ولوى بالتخفيف  
لا يهين من الثنائي الآتي في قوله ومضاعف الثاني الخ بل رباعي حذف عجزه (قوله ولشان) عطف على  
لصدر وتما بالبناء للفاعل على صفته وازافة مفعول ثلما (قوله أواب) بنقل فتح الهمزة للواو (قوله أو ماله)  
عطف على ابن أى أو مبدوءة بماله الخ وعطفه على ثلثا مفسد قيل هو عطف عام اشموله الابن وغيره من كل  
ما يتعرف بالازافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبع الابن الناظم وورده أن عطف العام لا يكون الا بالواو  
وأيا فرادهم بالماضف الذي ينسب لصدوره فقط أو عجزه فقط ما كان علما بالوضع أو بالعلية أما غير العلم  
كغلام زيد فلا ينسب مما هذا لانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد  
وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المقر لا المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف  
وبالمصدر بابن أو آب شيء واحد وهو العلم بالعلية كابن الزير تكرار بلا فائدة فالاولى أن يراد بالمصدر بابن أو  
أب ما كان كشيء من الاعلام الوضعية كأبي بكر وابن وردان ومثله أم كلثوم وبالمعرف بالثاني العلم الغايي  
كابن عمر فانه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافا غير علم فتعرف أوله بشانية ثم غلب عليه دون

سائر

علباصي ركساي أو أصلا فالتصحيح لا غير نحو قرأتى في قراء (ص)

وانسب لصدر رجلة وصدرا \* ركب من جأ ولشان ثلما  
فما سوى هذا النسب الاول \* ما لم يخف لبس كعبد الاشهل  
اذا نسب الى الامم المركب فان كان مركبا تركيب سجلة  
أو تركيب من ج حذف عجزه وألحق صدره بياء النسب فتقول في تأبط شرانا بطي

سائر أخواته فصار نعر يفه بالعلمية وأما غير الكنية من الاعلام الوضعية كاسرى القيس وعبد شمس فهو المراد بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بان ان علمية الكنية بالوضع والثاني بالغلبة أفاده الصبان لكن هذا الحل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بان الزبير لانه علم غاي كائن عمرا لا كنية فالحاصل أن المركب الإضافي ان كان علما بالوضع غير كنية نسب المصدره ان أمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية أو علما بالغلبة نسب الى عجزه أو ليس علما أصلا فليس مما نحن فيه خلافا لتمثيل الشارح بعلام زيد ولا يصح حمله على المفعول علما لانه حينئذ من الاول قال الاسقاطى الآن يحمل على ما اذا علم على واحد من علمان زيد كفى ابن عمر اه ومقتضاه أن العلم الغلبى لا يشترط تصديره بان وعلى هذا فالخلاص مما سر أن يراد بقوله بان أو اب ما يعي الكنية والعلم الغلبى المصدريهما وبالمعرف بالثاني العلم الغلبى غير المصدريهما كعلام زيد اذا علم بالثام كلام الشارح بالثمن ويندفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون المظن مغايرا فتدبر (قوله وفي بعلمك الخ) أى رى معديكرب معدي ومعدي لانه بعد حذف الجزء الثاني يصير منقوصا كقماض فيجرب فيه ماسر (قوله فان كان صدره ابنا الخ) أى بان كان كنية أو علما غلبيا وقوله أو كان معرفا الخ أى بان كان علما غلبيا غير مصدر كعلام زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أى بان كان علما بالوضع غير كنية أما غير العلم أصلا فخرج كاسرى (قوله اسرى) أى بكسر الراء بعدها همزة ويقال مسرى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لانه المسموع تصريح (قوله مامنه حذف) مامنه اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهاء منه تعود لما أى اجبر الاسم الذى حذف لامه ردها اليه وقوله جواز أى جبر اذا جواز أو جازا (قوله فى جمى التصحيح) متعلق بالف ولا فائدة لذلك جمع المذكور مع التثنية لان ما برده فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر فى التسهيل على التثنية وجمع المؤنث (قوله بهندى) أى فى هذه الثلاثة وهى جمعا التصحيح والتثنية توفيه أى جبر فى النسب وجوبا (قوله جاز لك الخ) أى بشرط صحة العين والاوجب الجبر وان لم يجبر فى التثنية كشاة فان أصلها شوهة لجمع على شياء حذف لامها وهى الهاء تخفيفا وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بعد سكونها لاجلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فترد لامها فى النسب ويقال شوهى بسكون الواو عند الاخفش لانه يسكن فيه ما أصله السكون وعند سيبويه والجمهور شاهى لان الجبور عندهم تفتح عينه وان سكنت فى الاصل فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول فى ذى وذات بمعنى صاحب ذوى بفتح الذال والواو اتفاقا لان أصله فعل بفتح حين عندهما كما سر فى باب الاعراب فترد لامه وتقلب ألفا ثم الالف واو لاجل الياء كفتى قاله الدمامينى اه صبان ورد اللام فى هذا واجب لشيئين اعتلال عينه وردها فى تثنية ذات نحو ذواتا أو ثمان لكن ينظر لم تقاب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال ذاوى كشاهى وليس فيه تولى اعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طورى المتقدم اعروض حركة العين فيه وأصلها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهى العارض الحركة كما مر فتأمل (قوله يدوى) أى بسكون الدال عند الاخفش تبعها الاصلها و بفتحها عند سيبويه لما سر وهو الصحيح وبه ورد السماع ومثله نحو دم وغدما أصل عينه السكون اذا ردت لامه فى النسب وجواز الرد عدمه فى ذلك انه ما هو عند من يقول فى تثنية يدان ودمان اما من يقول يدان بارد فلا يجوز ضميره (قوله بنوى) أى بخنثى همزة الوصل لانها عوض اللام فلا يجمع بينهما وانى باثبات الهمزة وحذف اللام وكذا كل ما حذف لامه وعوض عنها الهمزة كما مر واست (قوله علما المذكور) قيد لصحة جمعه بالواو والنون وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

وألقى عجزه ياء النسب فتقول فى ابن الزبير زبيرى وفى أبى بكر بكبرى وفى غلام زيد زبى فان لم يكن كذلك فان لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب الى صدره فتقول فى اسرى القيس اسرى وان خيف لبس حذف صدره ونسب الى عجزه فتقول فى عبد الاشهل وعبد القيس أشهلى وقيسى (ص) واجبر برد اللام مامنه حذف

جواز ان لم يك رده ألف فى جمى التصحيح أوفى التثنية

وحق محبور بهندى توفيه (ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف اللام فلا يخلو اما أن تكون لامه مستحقة للرد فى جمى التصحيح أوفى التثنية أولا فان لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك فى النسب الرد وتركه فتقول فى يد وابن يدوى وبنوى أو يدى وابنى كقولهم فى التثنية يدان وابنان وفى يد عاملان كريدون وان كانت مستحقة للرد فى جمى التصحيح أوفى التثنية وجب ردها فى النسب فتقول فى أب وأخ وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

و بأخ اختا وابن بنتا \* ألق و يونس أبي حذف التا (ش) مذهب الخليل وسيدويه رحمهما الله تعالى الخاق أخت و بنت في النسب  
 باخ وابن في حذف منهما التا أنيت (١٧٤) ويرد اليهما المحذوف فيقال أخوى و بنوى كما يفعل ذلك باخ وابن

ومذهب يونس أنه ينسب اليهما على لفظيهما فتقول أختي و بنتي (ص) وضاعف الثاني من ثنائى ثانيه ذولين كالاولاى (ش) اذا نسب الى ثنائى لاناثله فلا يخلو الثاني من أن يكون حرفا صحيحا أو حرفا معطلا فان كان حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم ككى وككى وان كان حرفا معطلا بالواو وجب تضعيفه فتقول في لولوى وان كان الحرف الثاني ألفا وضاعف وأبدات الثانية همزة فتقول في رجل اسمه لالاى ويجوز قاب الهمزة واوا فتقول لاوى (ص) وان يكن كشية ما الفاعلم غيره وفتح عينه التزم (ش) اذا نسب الى اسم محذوف الغاء فلا يخلو اما أن يكون صحيح اللام أو معتلها فان كان صحيحها لم يرد اليه المحذوف فتقول في عدة وصفة عدى وصفى وان كان معتلها وجب الرد ويجب أيضا عند سيدويه فتح عينه فتقول في شية وشوى (ص) والواحد ذكر ناسبا للجمع \* ان لم يشابه واحدا بالوضع

(قوله ألق) أى في ثبوت الجبر برد اللام بلا نظر لجوبه وجوازه فلا يثنى وجوبه في بنت كاخت دون ما ألقى به وهو ابن وانا أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيهها على خلاف يونس (قوله و يونس) يقرأ غير مصروف على أصله اذا حاجة بالوزن الى صرفه (قوله أخت) انما ضمت همزتها لتدل على ان المذهب منها واو وخضبت بذلك دون أخ لاجل التاء اللازمة لها واصلها ووقفا كالامم الثلاثى صحاح (قوله أخوى و بنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما ولا يضر التباسهما بالنسب الى أخ وابن لانهم لا يبالون به في النسب صبان (قوله ومذهب يونس الخ) أى لان التاء وان أشعرت بالتأنيث تشبهه ما جبت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها مجرورة فكأنها من بنية السكامة وپرده حذفها في الجمع كتاء التأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنات وأختات (قوله كالاولاى) أى كما يقال لائى بـة فهمزة فياء مشددة في النسب الى لا (قوله الى ثنائى) أى وضاعف من الثنائى لا بالوضع في قوله واجبر الخ (قوله فتقول في لواخ) أى سواء كانت اسم رجل أردت النسبة اليه أو قصدت نسبة شخص الى لفظها لا كشاره منها فتقول لوى بالادغام كحيوى فى عدم اجتماع المثليين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجودود وأما نحو كى وفي فتقول فيه كى وى وفى بالادغام كحيوى فى عدم اجتماع المثليين اذ الياء الزائدة تقلب واللفظ واما لم يدغم طوى لى (قوله ويجوز قاب الهمزة واوا) أى كالمبدلة عن أصل فى نحو كساء كذا فى التصريح وفيه أن الهمزة بدل عن الالف الزائدة للتضعيف لاعتن أصل فالاولى ان تشبهه بالمقلبة عن ألف الاخاق فى نحو علماء الأنا يقال لما كان التضعيف هنا لتصغير السكامة ثلاثية كان بمنزلة الاصل فتدبر (قوله وان يكن كشية الخ) شروع فى بيان محذوف الغاء بعد ان بين محذوف اللام وترك محذوف العين لقلته جدا انظر الاشمونى (قوله عند سيدويه) أى لانه يفتح عين المحبور وان كان أصلها السكون وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله فى شية) هى لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها ونى بكسر فسكون كور فى عدة نقلت كسرة الواو لما بعده وحذفت وعوض عنها التاء (قوله وشوى) أى بفتح الشين عند سيدويه والواو الاولى فاء السكامة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن اللام لانه لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامه وهى الياء ألغاهم والياء النسب كجافى فتى وأما الاخفش فيقول وشى يسكون الشين وكسر ياء السكامة لاجل ياء النسب وانما سحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك دية فسيدويه يقول ودوى والاخفش ودنى (قوله ناسبا للجمع) قال الشاطبى أراد الجمع اللغوى ليشمل التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه أن حكم التثنية والسالمين علم من قوله هو علم التثنية احذف للنسب \* الخ مع انه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم والنسب اليه على لفظه كجافى التثنية و اسم الجنس الجمعى كمنمل قال الدمامينى ولا يعلم أين نسب اليه أم الى مفردة الا الله تعالى اسقوط التاء فى النسب البتة صبان (قوله جى بمواحدة) أى ان لم يتغير المعنى والنسب الى الجمع نفسه كأعرابى اذ لو قيل عربى ردا الى مفردة لتبادر الاعم والقصد الاختصاص الأعراب بسكان البوادرى وعموم العرب لهم وغيرهم قاله أبو حيان (قوله فرضى) أى بفتح الغاء والراء لان واحدا الفرائض فريضة \* وفعل فى فميلة التزم \* وفولهم فرائضى خطأ كقولهم كتبى وآفاقى وفلاسى فى المنسب الى كتب وآفاق وفلاسى والفياس كتابى وآفاقى وفلاسى بالرد الى الواحد فتحذف الواو من فليسوة على قاعدة النسب الى ما فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مما جرى كالم كناصر فلا يكون النسب اليه خطأ

(قوله) (ش) اذا نسب الى جمع باقى على جمعيته جى بواحدة ونسب اليه كقوله لك فى النسب الى الفرائض فرضى هذا ان لم يكن جاريا مجرى العلم

فان أجرى مجراه كانصارا نسب اليه على لفظه فتقول في أنصار انصارى وكذا ان كان علما فتقول في أنمار أنمارى (ص)  
ومع فاعل وفعال فعل \* في نسب أغنى عن الياقيل (ش) يستغنى غالباً (١٧٥) النسب عن يائه بيناء الاسم على فاعل بمعنى

صاحب كذا نحو ناصر  
ولابن أى صاحب تمر  
وصاحب لبن وبينائه على  
فعال في الحرف غالباً  
كيقال وبزاز وقد يكون  
فعال بمعنى صاحب كذا  
وجعل منه قوله تعالى وما  
ربك بظلام للعبيد أى بذى  
ظلم وقد يستغنى عن ياء  
النسب أيضاً بفعل بمعنى  
صاحب كذا نحو رجل طم  
وليس أى صاحب طعام  
ولباس وأنشديسيو يهرجه  
الله تعالى

لست بلبلى ولكنى نهر  
لا أدلج الليل ولكنى أنشكر  
أى ولكنى نهارى أى يحمل  
بالنهار (ص)

وغير ما أسلفته مقرراً \*  
على الذى ينقل منه اقتصرنا  
(ش) أى ما جاء من المنسوب  
نحو الفالماسبق تقريره فهو  
من شواذ النسب التى تحفظ  
ولا يقاس عليها كقولهم  
في النسب الى البصرة

بصرى والى الدهر دهرى  
والى سرور سرورى (ص)

الوقف \*  
تنويناً اثر فتح اجعل ألفاً  
وقفاً ولو غير فتح احذف  
(ش) أى اذا وقف على  
الاسم المنون فان كان  
التنوين واقعا بعد فتحة  
أبدل ألفاً ويشمل ذلك

(قوله فان أجرى الخ) شمل العلم بالوضع كأمارة وكلاب أو بالقلبة كأنصار وفرائض للاسم المخصوص واسم  
الجمع كصاحب واسم الجنس كشجر والجمع الذى لا واحد له من لفظه كعباديد فكلها ينسب الى لفظها (قوله)  
ومع فاعل الخ) فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعبة في الحكم فقط وهذه الصيغة  
غير مقبولة عند سيبويه وان كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرا لبياح الدقيق والفا كهة والبرقياس على  
ما سمع من نحو عطار وبقال والمبرد يقيسه (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل  
ان الثانى يفيد العالاج ويقبل التاء دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) أى لان جعله صيغة مبالغة  
يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً واجب أيضاً بان النفي منصب على المقيد وهو الظلم مع  
قيده وهو كثرته معاً كفى قوله تعالى ولا شفيع بطاع اذ المقصود نفي الشفيع أصلاً فهو حينئذ بمعنى اسم  
الفاعل وعمل عنه تعريضاً بان تم ظلاماً للعبيد من ولاية الجور وبان العبيد جمع كثره لخصى في مقابلته بالكثرة  
(قوله الى البصرة) بفتح الباء بصرى بكسرها والقياس الفتح وهو مسموع أيضاً لكن قيل ان بصرية  
العراق مثلثة الباء فيحوز في المنسوب اليها الفتح والكسر بلا شذوذ ويتمتع الضم لثلاث التمس بالنسب الى  
بصرى كجبلى بلد بالشام اذ ان نسب اليها يحذف الالف كذا قيل وفيه انهم لا يبالون باللبس في هذا الباب كما مر  
(قوله دهرى) بضم الدال الشيع الكبير والقياس فتحها والله أعلم (الوقف)

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو ما اختارى بالمشاة بالتحتمية بان فصل لداته أو اضطرارى بان قطع  
النفس عنده أو اختبأرى بالموحدة بان يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقضاء بالوجه الآتى  
وعلى نحو ألا يسجدوا وأما اشتملت مما يتوهم انه لفظ واحد وهو في التقدير أكثر فان امانى الاخير ليست  
هى الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما الايسجدوا فعلى قراءة الكسائي  
بتخفيف ألفهى حرف استفتاح وبالتنبيه أو المنادى محذوف واسجدوا فعل أمر فيوقف على ما مفصولة  
من اسجدوا وكان حقه أن يفصل في الخط أيضاً لكن وصلا في المصحف العناني فصار بصورة المضارع لفظاً  
وخطاً وفي التقدير غيره وعلى قراءة الباقيين بالتشديد فلهى أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة ولذا سقطت نون  
المضارع والمصدر المنسبك مفعول به تدون بحذف الخافض أى لا يهتدون الى السجود فيوقف على أن  
عند قطع النفس أو على لادون بالانهاجر كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع الى ثمانية أنواع  
من التغيير غالباً بمجموعة في قوله

زيادة حذف اسكان ونقل كذا \* التضعيف والنون والاشمام والبدل

وقد لا يغير أصلاً كالفتى والقاضى وحبل (قوله تنويناً اثر) بنقل كسرة الهمزة الى النون الساكنة  
قبلها (قوله رفقا) أى في الوقف أو لاجله أو واقفاً (قوله أبدل ألفاً) أى وجوباً في غير لغة ربيعة  
وجوازاً فيها كما نقله الصبان (قوله وشمل ذلك الخ) شمل أيضاً المقصور كرايت فتى فالفه في النسب  
بدل من التنوين وفي غيره لام السكامة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور وقيل بدل من  
التنوين مطلقاً فيسرا عرابه على الالف المحذوفة وقيل لام السكامة مطلقاً فيقدر عليها بدليل امالتها وكتبتها  
بالياء ووقوعها قافية والالف بدل التنوين لا تصلح لذلك (قوله حذف) أى في الاشهر ولغة الازد قلبه واوا  
بعد الضمة وياء بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أى أشبهت المنون صورة لانها ثلاثية بخلاف  
لن (قوله على هاء الضمير) أى المتصل بخلاف هو وهى فلا يحذف منهما شئ لتعاضدهما بالحركة

مافة حته للاعراب نحو رأيت زيدا وما فتحة لغير الاعراب كقولك في ايها ويا ايها ويا وان كان التنوين واقعا بعد ضمة أو كسرة حذف  
وسكن كقولك في جاء زيد وممرت بز يدعاز بدو ممرت بز يد (ص) واحذف لوقف في سوى اضطرار \* صلة غير الفتح في الاضمار  
وأشبهت اذن منونا صاحب \* فالقافى الوقف نونها قلب (ش) اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة نحو رأيت أو مكسورة نحو ممرت به

حذفت صلتها ووقف على الهاء سا كنة الالف الضرورة وان كانت مفتوحة نحو هند رأيتا ووقف على الالف ولم تحذف وشبهوا اذن بالمنصوب المنون فابدلوا نونها ألفا في الوقف (ص) وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما \* لم ينصب اولى من ثبوت فاعلموا وغير ذي التنوين بالعكس وفي \* نحو مصر لزوم رد الالف اقنى (ش) اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا (١٧٦) فاختار الوقف عليه بالحذف الا ان يكون محذوف العين أو الفاء كإسباني فتقول

(قوله حذفت صلتها) أى حرف العلة المتصل بهامن جنس حركتها (قوله الالف الضرورة) أى فتشبت صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك فى آخر العروض أو الضرب كقوله ومهمه مغبرة أرجأوه \* كأن لون أرضه مياؤه

بأثبت الواو بعد الهاء (قوله فابدلوا) أى الجهم ورنونها ألفا وغيرهم يقف بالنون كان ولان وأما رسمها فقول بالالف كالصحيح وقيل بالنون وقيل ان ألغيت فبالنون لثمة من عن اذا الشرطية وان أهملت فبالالف كفى المنفى وينبئ تفريع القولين الاولين على الوقف فن وقف بالنون أو الالف رسمها بها ولا وجه لرسمها بالنون عند من يقف بالالف ولا عكسه اذ الوقف على مرسوم الخط وأما الثالث فتقول مستعمل غير مفرع على غيره ومحل الخلاف فى غير القرآن اما فيه فبالالف وقفا وخطا اجماعا كفى الاتقان وغيره صبان (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) أى فثبت يائه ما لم ينصب اولى وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقبده فمكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل فى كلامه المنصوب غير المنون مع ان اثبات يائه واجب لا اولى (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) أى حذف الياء كما تحذف فى الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزداد فيه من الوصل فيحذف التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس إعادة الياء لزال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أى مضارع وفى أصله يوفى حذفت الواو لوقوعها بين عدويتها الياء والكسرة وانما قال علماء لان المنقوص لا يكون الا اسما وتنوينه حينئذ لا عوض كجوار لانه غير مصروف للعامة ووزن الفعل (قوله هذا مرى) أى باسكان الياء وأصله مرئى بهمزة بعد الراء كسكرم نقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعمل كقاض (قوله غير منون) يشمل ما حذفت تنوينه لأل كما مثله أولمغ الصرف كرايت جوارى أولمغ كقاض أولمغ كقاض مكة أما الاول فحكمه ما ذكره ومثله الثانى فتشبت ياء المنصوب منه وجوبوا ياء يره رجحنا كفى الجمع وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيبويه لان النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فيحمل عليه كلام المصنف وأما الرابع فكالمثون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فالحق بالمنون الالف والنصب فلا يقلب تنوينه العائد ألفا لضعفه عن الاصل بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا المقسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك الآن يقال لمعاد اليه التنوين كان داخل فى قوله وحذف يا المنقوص الخ لافى قوله وغير ذي التنوين الخ أفاده سم (قوله من محرك) أى حركة أصلية قبل الوقف اما عارض الحركة كثناء اقتربت وذال بومئذ فيجب تسكينه كاسا كن الأصل (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهى بالسكون أبلغ (قوله عن الاشارة للحركة) أى ولو فتحة خلافا لمن منعه فيها كما كثر القراء لكنها تحتاج الى رياضة وتأن لحفظها وسرعة اللسان اليها نعم لا يمكن الروم فى المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لاجل الالف بدل التنوين (قوله الافياح حركته ضمة) أى سواء كانت اعرابية نحو وياك نستعين أو بنائية نحو ومن قبل والغرض به الفرق بين الساكن اصاله والمسكن للوقف وكذا الروم الآن

هذا قاض ومهرت بقاض ويجوز الوقف عليه بأثبت الياء كقراءة ابن كثير والكل قوم هادى فان كان المنقوص محذوف العين كراسم فاعمل من أرى أو الفاء كيف علمنا لم يوقف عليه الا بآيات الياء فتقول هذا مرى وهذا بفى واليه أشار بقوله وفى \* نحو مصر لزوم رد الالف اقنى وان كان المنقوص غير منون فان كان منصوبا تمت ياءه سا كنة نحو رأيت القاضى وان كان مصرفوعا أو مجرورا جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجدد نحو هذا القاضى ومهرت بالقاضى (ص)

وغيرها التأنيث من محرك سكنه أو وقف رائم التحرك أو اسم الضمة أو وقف مضمعا مالىس همزا أو هليلا ان قفا

محركا وحركات انقلا لساكن تحريكه ان يحظلا

(ش) اذا اريد الوقف على الاسم المنحرك الآخر

فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أو غيرها

فان كان هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون كقولك فى هذه فاطمة أقبلت هذه فاطمة وان كان آخره غير هاء التأنيث فى الوقف عليه خسبة أو وجه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الاشارة للحركة بصوت خفى والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون الافياح حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف

الفرق



ان لا يكون الآخر همزة مكشوفة ولا معتلا كفتى وأن يلى حركة كالجمل فتقول في الوقف عليه الجمل بتشديد اللام فان كان ما قبل الاخير سا كذا امتنع التضعيف كالجمل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذي قبله وشرطه ان يكون ما قبل الآخر سا كافا بلا حركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب وممرت بالضرب فان كان ما قبل الآخر محررا كالهموز لا يرفع الحرف عليه بالنقل كجوف وكذا ان كان سا كذا لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز لا \* براه بصري وكوف نقلا (ش) مذهب الكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة سواء (١٧٧) كان الآخر مهموزا أو غير مهموز فتقول

عندهم هذا الضرب ورأيت

الضرب وممرت بالضرب

في الوقف على الضرب وهذا

الردء ورأيت الردء وممرت

بالردء في الوقف على الردء

ومذهب البصريين أنه

لا يجوز النقل اذا كانت

الحركة فتحة الا اذا كان

الآخر مهموزا فيجوز

عندهم رأيت الردء ويمتنع

الضرب ومذهب الكوفيين

أولى لانهم نقلوه عن العرب

(ص)

والنقل ان يعدم نظير عمتنع

وذلك في المهموز ليس يمتنع

(ش) يعني انه قد أدى

النقل الى ان تصير الكلمة

على بناء غير موجود في

كلامهم امتنع ذلك الان

كان الآخر همزة فيجوز

فعلى هذا يمتنع هذا العلم

الوقف على العلم لان فعلا

مفقود في كلامهم ويجوز هذا

الردء لان الآخر همزة (ص)

في الوقف تا تأ ثبت الاسم

ها جعل

ان لم يكن بساكن صح وصل

وقل ذاتي جمع تصحيح وما

الفرق به أم لأنه يدركه الاعشى والبصير لما فيه من الصوت الخفي والاشهاد لا يدركه الا البصير (قوله أن لا يكون الآخر همزة) أي ثقلها كالمعتل فلا تزداد بالتضعيف نقلا (قوله كفتى) لا ولي حذفه لان الكلام في تحريك الآخر يمثل رأيت القاضي وقضى الامر وقضوا الرجل بضم الصاد أي صار قاضيا (قوله وان يلى حركة) أي ثلاثا يمتنع ثلاث سواء كن المدغم وهو المزبد للتضعيف وما قبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محرك في الاصل ولما يمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بنهاية فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أي الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة والتخلص من السكونين ونعم يجب لان التقاء الساكنين جائز في الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غيره ولغة نظم النقل اليه أيضا كقوله من ياتر بالخبر فيما قصده \* تحمد مساعيه ويعلم رشده فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سبب فتحها (قوله كالالف) أي وأختها كقنديل وعصفور وزيد وثوب وكذا المدغم كجد وعم فلا تنقل في ذلك كله لتعذر الحركة في الف والمدغم ونعم هي في الباقي بشرط أيضا صحة المنقول منه فلا تنقل في دلو وظي وأن لا يؤدي الى عدم النظير كما سيأتي (قوله على الردء) أي بكسر الراء وسكون الدال آخر همزة أي المدين في المهمات ومنه قوله تعالى فأرسله معي ردا يصدق في أمال الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا تنقل فيه اتفاقا لان ما قبل الآخر لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أي لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين في المنون وحمل غيره عليه وانما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلا فتخلص منه بالنقل وان لم عليه ما ذكر تسهلا للنطق بها فيجوز رأيت ردا بالنقل وان لم يمثل الشارح الا لغير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا فتحة المهموز وأما فتح غيره فعند الكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أي بكسر فضم مفقود أي اتفاقا وأما كسره فنادر في الاسماء وقيل مفقود فلا تنقل في أثبت بقفل لخروجه لذلك (قوله ويجوز هذا الردء) أي بنقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم النظير لثقل الهمزة (قوله في الوقف) يتعلق بجعل الواقع خبرا عن تاوهامه قوله الثاني والاول ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أي بان كان متحركا كفاطمة أو ساكنة معتلا وهو خصوص الف كفتاة كما يفهم من تمثيل الشارح (قوله وقف بها السكت) أي توصل الى بقاء الحركة وقفا كما توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما استفهامية والمبني على حركة لازمة وكذا في المثنى (قوله بحذف آخر) أي فقط كاعط أو مع حذف الفاء كأمير (قوله بحزوما) حال من يع وأصله يوعى حذف لانه للحجازم وقاؤه وهي الواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة وأصل ع اوعى حذف الياء للبناء والواو جلا على المضارع حذف همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلها ماؤه ولم يفعه من الوقاء واه بمعنى عد ولم ياه ونحوهما من كل فعل

(٢٢٠ - خضري) ثاني ضاهي وغير ذين بالعكس انني (ش) اذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كان فعلا وقف عليه

بالتاء نحو هتد قامت وان كان اسما فان كان مفردا فلا يخلو ما ان يكون ما قبلها سا كذا صحيحا أو لا فان كان ما قبلها سا كذا صحيحا وقف

عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان كان غير ذلك وقف عليه بالتاء نحو فاطمة وحزرة وفتاة وان كان جعلا أو شبهه وقف عليه بالتاء نحو هتدات

وهيات وقل الوقف على المفرد بالتاء نحو فاطمة وعلى جمع التصحيح وشبهه بالتاء نحو هتداه وهيات (ص) وقف بها السكت على الفعل المعل

\* بحذف آخر كاعط من سأل وليس حتما في سوى ما كع أو \* كع بحزوما فراع ما رعو (ش) يجوز الوقف بها السكت على فعل حذف آخره

قد بقي على حرف واحد  
أو حرفين أحدهما زائد  
فالاول كقولك في ع وق  
عموقه والثاني كقولك في  
لم يع ولم يق لم يعه ولم يقه  
(ص)

وما في الاستفهام ان جرت  
حذف

ألفها وأولها الهاء ان تقف  
وليس حتما في مسوي  
ما انخفضا

باسم كقولك اقتضاء  
م اقتضى

(ش) اذا دخل على

ما الاستفهامية جار وجب  
حذف ألفها نحو عم تسأل

وبم جئت واقتضاء م اقتضى  
زيد واذا وقف عليها بهاء

دخول الجار فاما أن يكون  
الجار لها حرفا أو اسما فان

كان حرفا جاز الحاق هاء  
السكت نحو عمه وفيه وان

كان اسما وجب الحاقها نحو  
اقتضاء عمه ونحو عمه (ص)

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما  
حرك تحريك بناء لزم

ووصلها بغير تحريك بنا  
أدب شد في المدام استحسن

(ش) يجوز الوقف بهاء  
السكت على كل متحرك

بحركة بناء لازمة لا تشبه  
حركة اعراب كقولك في

كيف كيفه ولا يوقف بها  
على ما حركته اعرابية نحو

جاء زيد ولا على ما حركته  
مشبهة بالحركة الاعرابية

حذف فاؤه ولا هو بقيت عينه وأما رة فالباقي منه الفاء فقط وأصله أراى ولم يراى كيرعى حذف الهجزة  
بعد نقل حركتها للراء حذفت همزة الوصل للاغتياب عنها والالف الاخيرة للجزم أو البناء وبقيت الفاء  
وهي الراء وفي الدماميني على المعنى ان نحو هذه الافعال مما بقي على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا  
لكن لا ينطق بها الا في الوقف حذفها وصلا اعماء هو في اللفظ لا الخط (قوله للجزم أو الوقف) المراد بالوقف  
هنا البناء في فعل الامر ولو عبر به لكان أولى (قوله أو حرفين أحدهما زائد) أى فتجب فيه الهاء  
لبقائه على أصل واحد كذا قال المصنف ورده الموضح باجتماع المساعين على ترك الهاء في الوقف على لم أك  
ومن يتق والقراءة الصحيحة وان كانت سبنة متبعة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تنمعه لا يقال كلام  
المصنف في المعتل وأك صحيح لانه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأك كذلك نعم يرد على الموضح  
انه وافق المصنف في باب كان من شرح القطر فريد عليه ما ذكر ويرد على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب في  
ما المجرورة بحرف لصيرورته كجزئها كاسيأتى ويكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فهلا قيل بل فيه أيضا  
بالجواز (قوله وليس حتما الخ) أى وليس ايلأوها الهاء حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من  
أولها لا المأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقا كما مثله الشارح أولا وجوز الشاطبي اثبات الالف مع  
جرها بالاسم ونقله عن سيبويه وحكاها الاخفش لغة في الحرف أيضا وعليها قراءة عماء يساءلون وقول حسان  
على ما قام يشتمنى اشيم \* كخزير تمر غ في رماد

(قوله اقتضاء) بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجو بالاضافته لواجب التصدير واقتضى  
الثاني فعل ماض أى اقتضى أى اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أى فرق بينهما وبين الشرطية والموصولة  
ولم يعكس لان كلام من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت ألفها وسطا والحذف بالا واسم أليق وشرط  
الحذف أن لا تتركب مع ذاوا الامتنع نحو لانا ذى النوى كفى الاشمونى أى يصير ورتهما كلمة واحدة للاستفهام  
فياجز م كلمة لا كلمة تامة فان جعلت ذان زائدة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الالف  
لان ألفها حينئذ آخر كما مر في الموصول وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذى اشارية مبتدأ مؤخر او ما خبرا  
مقدمه ما حذف ألفها لما ذكره فتدبر (قوله جاز الحاق الهاء) أى لكون الحرف منها كالجزء فكأنها على  
حرفين جاز الوقف عليها بدون الهاء وان كان اثباتها وجود قياسا لتكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة  
وأكثر استعمالا وانما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أم المضاف فتسقل بمعناه فهي  
معه في تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها  
بغير الخ) في نسخ الاقتضاء على هذا البيت وعليها شرح الاشمونى وفي أخرى زيادة بيت قبله وهو  
ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزم

فقوله ووصلها الخ تفصيل لاجمال هذا (قوله بغير تحريك بنا أدب) يصدق بتحريك البناء غير  
الدائم كما مثله الشارح وبتحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيد أولا اعرابا ولا بناء  
كنون المثني والجمع فقتضاء ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الاول فقط أما الثاني فلا تلحقه  
أصلا والثالث تلحقه بلاشك وذا كالزيدانه والزيدونه كفى الهمع وبجواب بان سيبويه حكى أعطى أيضه  
بلحقوق الهاء للعرب شذوذا ولا نسلم ان حركة نون المثني والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هي بناء لازم  
فتدبر وان سلب النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أدب لم يصدق الا بالاول وانه قال ووصلها  
بتحريك بناء غير مدام شذ (قوله في المدام استحسن) فيه قيد ملحوظ أشار اليه الشارح أى المدام  
غير الشبيهة بالاعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته  
وان كانت بناء لازمة تشبه اعراب من حيث انه يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفة وصل وخبر او حالا كما مر  
والهاء تمنع في المعرب لان عامله يفنى عنها في الدلالة على الحركة فكذلك في شبهه ولا ياتوهم كونها ضميرا

فيهما (قوله نحو قيل الخ) أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها خمسة عشر (قوله من علمه) أي في قوله  
 يارب يوم لي لا أظله \* أرض من تحت وأضحى من علمه  
 أي لا أظلم فيه وأرض وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احترقت بحر الرضاء وهي الأرض  
 الحارة من الشمس ومن ضحيته للشمس بالسكسر والفتح إذا برزت طامة كشفاً اه ذكروا فيه أن رمض  
 وضحي بهذا المعنى لازم فكيف يبينان للفعول مع كون النائب ليس ظرفاً ولا مصدر فالظاهر بناؤه  
 للفاعل صبان ولو بنى الأول للجھول على معنى بحر فتي حوال الشمس لكان له وجه فضة على بناء عارضة  
 كقبيل وبعد كما مر في الإضافة ولحقته الهاء شذوذاً (قوله لم يتسنه) أي بناء على أنه من السنة واحدة  
 السنين وإن لا يهاو أو فالأصل يتسنو قلبت الواو ألفاً وحذف للجازم فلحقته الهاء وقفاً وأجرى الوصل مجراه  
 وكذا على أنه من الحاء المسنون وأصله يتسن ثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفاً فعال تتوالى الأمثال كتظني  
 وتفضي في تظان وتفضض أي سقط أم على قول الجواز بين إن لام السنة هاء فيتنسنة مجزوم بسكون الهاء  
 ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم  
 يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تيناً وأعنيوا شرابه عصيراً أولئها ولما انتبه بعد المائة سنة وجدده على  
 حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر إشارة إلى أن القلة انما هي في الوصل أما في الوقف فكثيرة اتفاقاً (قوله  
 مثل الحر يق الخ) في نسخ قبله لقد خشيت أن أرى جدياً يشاء الباء للوقف وهو ضرورة في هذا فقط لما مر أن  
 شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوباً بمنوناً فلا يصح شاهد أوله انحرف في نسخ والجذب ضد الخصب  
 وجهلة وافق القصب حال من الحر يق والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم ﴿الامالة﴾  
 تسمى الكسرة والبطح والأضجاع لأنها اصطلاحات تيسر الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الباء كما في الشرح  
 فكانت بطعتهما أي رميتهما وأضجعتهما إليها والغرض الأصلي منها تناسب الأصوات وتقاربها لأن النطق  
 بالياء والكسرة مستقل منعجرو بالفتحة والألف متصعد مستعمل وبالألمة نصير من نط واحد في التسفل  
 والانحدار وقد تردد للثنية على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل عمل يجوز تركه أمالته والأسباب الآتية  
 انما هي للجواز ومحملها الاسماء المتمكنة والأفعال غالباً كما سيأتي وأصحابها تيم ومن جاورهم وأما الجوازون  
 فلا يملون إلا في مواضع قليلة وسببها الغلظ ومعنوي فالألف والياء والكسرة الظاهران والثاني الدلالة على  
 ياء كجاء ورعى وكسرة تخاف وسيأتي موانعها وموانع موانعها وجلة ما ذكره المتن من أسباب امالة الألف  
 ستة انقلاباً عن الياء وجوعها إليها وكونها تبدل عين ما يؤل إلى فلت ووقوع ياء قبلها ومثله بعدها وكسر  
 ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرين أو المقدرين (قوله في طرف)  
 أي طرف اسم كرمي أو فعل كرمي أما الألف المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فإن كانت عين  
 فعل كد ان أميلت أو عين اسم ككتاب وعاب لم تمل عند سيبويه كاسيأتي وأما المبدلة من الواو في الطرف فلا  
 تمل مطلقاً وفي غيره فيها تفصيل يأتي (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على أنه خبر الواقع على  
 تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون من يد) مصدر ميجي  
 بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما لماعدا) ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف  
 خبر ما تليه والهاء مفعول لعدم أي حكم ما عدم الهاء في الامالة ثابت لما تليه (قوله عبارة عن أن ينحى  
 الخ) اعترض بأنه لا يشمل ما إذا لم يكن بعد الفتحة ألف كنعمه وشجرة فالأولى قول الأشموني فيما لا ين  
 هشام هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتعمل الألف نحو الياء إن كان بعدها ألف وقد يقال قول  
 الشارح وبالألف نحو الياء ليس من تمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار إليه بقول الأشموني إن كان  
 بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء غاية الأمر أنه اكتفى في النوع الثاني بذكر اللازم لأن امالة

نحو قبيل وبعد والمنادي  
 المفرد نحو يازيد ويارجل  
 واسم لا التي لنفي الجنس  
 نحو لارجل وشذ وصلها بما  
 حركته البنائية غير لازمة  
 كقولهم في من علم من علمه  
 واستحسن الحاقها بما  
 حركته: أمالته (ص)  
 وربما أعطى لفظ الوصل ما  
 للوقف ثراً وقشاً منتظماً  
 (ش) قد يعطى الوصل  
 حكم الوقف وذلك كثير في  
 النظم قليل في النثر ومنه في  
 النثر قوله تعالى لم يتسنه  
 وانظر ومن النظم قوله

مثل الحر يق وافق القصبها  
 فضعف الباء وهي موصولة  
 بحرف الاطلاق وهو الألف  
 (ص)

﴿الامالة﴾

الألف المبدل من ياء طرف  
 أملاً كذا الواقع منه الياء  
 خلف

دون من يد أو شذوذ ولما  
 تليه هاء التانيث ما لماعدا  
 (ش) الامالة عبارة عن  
 أن ينحى بالفتحة نحو  
 الكسرة وبالألف نحو الياء  
 وتعال الألف إذا كانت طرفاً

بدلامن باء أو صائرة إلى الياء دون زيادة وشذوذ فالأول كالقوى ومسمى والثاني كالف مملهي فانها تصير باء في التثنية نحو مملهيان واحترم بقوله دون مزيد أو شذوذ بمبا تصير باء (١٨٠) بسبب زيادة الياء التصغير نحو قفى أو في لغة شاذة كقول هذيل في قفا

إذا أضيف إلى ياء المتكلم قفى وأشار بقوله \* ولما نلهم ها التأنيث ما اطلأ عندما إلى أن الألف التي وجد فيها سبب الامالة تمال وان وليتها هاء التأنيث كفتاة (ص) وهكذا بدل عين الفعل إن يؤل إلى فلت كقاضى خف ودن

(ش) أى كالتمال الألف المتطرفة كما سبق تمال الألف الواقعة بدلامن عين فعل يصير عند اسناده إلى ناء الضمير على وزن فلت بكسر الفاء سواء كانت العين واول تخاف أو ياء كباع ودان فيجوز امالتها كقولك خفت ودنت وبنت فالت كان الفعل يصير عند اسناده إلى التاء على وزن فلت بضم الفاء امتنعت الامالة نحو قال وجال فلا تملاها كقولك قلت وجبت (ص) كذلك نالى الياء والفصل اغتفر

بحرف او مع ها كجيبها أدر

(ش) أى كذلك تمال الألف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو بيان أو منفصلة بحرف نحو يسار أو بحرفين أحدهما هاء

نحو أدر جيبها فان لم يكن أحدهما هاء امتنعت الامالة بعد الألف من الياء نحو بيننا والله أعلم (ص)

كذلك ما يليه كسر أو يلى \* تالى كسر أو سكون قدولى

الألف لازمة لامالة الفتحة (قوله بدلامن ياء) سبب أول وصير ورتها للياء ثان ودون زيادة الخ قيد في الثانى فقط (قوله كالف مملهي) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيث مقصورة كجلى وسكرى (قوله فانها تصير ياء الخ) أى فتشبه المنقلبة عن الياء (قوله نحو قفى) بضم ففتح وأصله قفىو اجتمعت الواو والياء الخ ويقال في تكسيره قفى بكسرتين وأصله قفوو وكفولوس قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة توالى واو ين فان قلبت الأولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وأدغمت ثم كسرت الفاء للناسبة والغاف للاتباع نصريح (قوله قفى) بفتح حين مع شد الياء وأصله قفاى بفتح خفيف الياء وهى اللغة الشهيرة فقلب الألف ياء وأدغمت كما صرى قوله \* وعن هذيل انقلأها ياء حسن \* وعلم بذلك أن نحو قفا وعصام من الاسم الثلاثى الواوى لا يعال لان ألفه لا تعود للياء الا في شذوذ أو بزيادة شئ ليس في تقدير الانفصال بخلاف ألف مملهي فانها وان عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكنهاز زيادة في تقدير الانفصال وشذامالة السكبا بالكسرو هى الكناسة من كبوت البيت أى كنسته ولا يقال هى لأجل الكسر لانه لا يؤثر في المنقلبة عن واو ولا يرد أن امالة الراء مع انه واوى من رباير بوأى زاد قياسية لأجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام فى شرح الشافعية لان كسر الراء له قوة فى الامالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا بدل عين الخ) هذاهو السبب الثالث وهو من المعنوى كالثانى (قوله ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع مجزوم بان (قوله من عين فعل) خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقا عند سيويو به سواء كانت بدلا عن واو كتاج وقاع وباب ودار وان رجعت للياء فى قيعان وتيجان لان العود للياء الساكنة لا يؤثر بل إلى المفتوحة أو عن ياء كتاب من العيب وناب بالنون وجعه أنياب لسكرن الثانية أميلت شذوذاً وقيل قياساً (قوله كقولك خفت) الاصل خوفت نقلت كسرة الواو إلى الخاء وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل ناء الضمير وأصل دنت ديت بالفتح فاما أن يقدر نحو ياء إلى باب فعل بالكسر ويفعل مامر كما هو مذهب كثير من النحويين واما أن تقلب الياء ألفاً لتجر كها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويحذف كسر الدال ليدل على أن العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قلت بالفتح نقل إلى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للقاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفاً وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليدل على أن العين واو نظير مامر والحاصل ان الألف التى هى عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهاب أو عن واو مكسورة تخاف أميات بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا تمال ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتى فى التصريف ان باب فعل بالضم لم يأت يائى العين الا فى هياوى حسنت هيتته (قوله كذلك نالى الياء) هو السبب الرابع (قوله أو مع ها) عطف على مقدر اى بحرف واحد أو مع ها (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مفصلة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء اما بكسرها ففيه سببان الكسر والياء (قوله بيان) أى بفتح خفيف الياء أو قوى منه امالة كمال ويباع بشدها لتكرار السبب وامالة نحو شيبان أقوى من حيوان لان تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخوت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاء شويهاك وهو الظاهر لما سياتى ان فصل الهاء كالأفصل فشويهاك مسا لشيبان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كهنأجيبها قال سم والظاهر ان مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كهنأشويها تصغير شاه بمعنى سلطان فى لغة الهمج فالجواب انه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الألف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل (قوله كذلك مالخ) أى كالسابق فى جواز الامالة ما أى الألف التى يليها كسر أو تلى هى حوفا لا كسر أو الضمير فى يليه وبلى راجع

كسر أو فصل الهاء كلاً فصل يعد \* فدرهماك من يلهل يعد (ش) أي كذا كمال الالف اذا وليتها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أحدهما ساكن نحو شمال أو كلاً ههما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يضربها وكذا يعمال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أو طمأسا كن نحو هذان درهماك والله أعلم (ص)  
وحرف الاستعلاء يكف مظهراً \* من كسر أو ياء وكذا انكفرا (١٨١) ان كان ما يكف بعد متصل \*

و بعد حرف أو بحرفين فصل  
كذا اذا قدم ما لم ينكسر  
أو يسكن اثر الكسر  
كالطواع مر  
(ش) حروف الاستعلاء  
سبعة وهي الخاء والصاد  
والضاد والطاء والظاء والغين  
والقاف وكل واحد منها  
يمنع الامالة اذا كان سببها  
كسرة ظاهرة أو ياء  
موجودة ووقع بعد الالف  
متصلها كساخط وحاصل  
أو مقصولا بحرف كذا فخرج  
وناعق أو حرفين كمشايط  
وموايسق وحكم حرف  
الاستعلاء في منع الامالة  
يعطى للسراء التي ليست  
مكسورة وهي المضمومة  
نحو هذا عذار والمفتوحة  
نحو هذان عذار بخلاف  
المكسورة على ما سيأتي  
ان شاء الله تعالى وأشار  
بقوله كذا اذا قدم البيت  
الى أن حرف الاستعلاء  
المتقدم يكف سبب الامالة  
ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً  
اثر كسرة فلا يعمال نحو صالح  
وظالم وقال ويمال نحو طلاب  
وغلاب واصلاح (ص)

لما أو ما ضمير ولي فلما يكون وهذا سبب خامس (قوله كلاً فصل) أي خلفها فلم تعد حاجزاً (قوله فدرهماك الخ) ذكر ابن الحاجب ان امالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا امالة مع الفصل يتمحركين اه تصریح (قوله بعد حرف يلي كسرة) ولا يمكن أن الالف نفسها تلي كسرة لانها تطلب فتح ما قبلها أبداً (قوله شمال) بكسر المجمة النافذة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أي غير مضموم ما قبلها فلا يعمال نحوه ويضرب بها كما مر مثله في الياء ويظهر هنا أيضاً ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو يذهبنا (قوله وحرف الاستعلاء الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب امالة الالف شرع بذكر مواضعها وانما أخذ ذكر التناسب لندوره ولعل هذه الموانع لا تجرى فيه كما يفهمه صديقه (قوله يكف مظهراً) فيه حذف مضاف وموصوف أي يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الامالة ومن كسر أو ياء بيان لمظهر نخرج به السبب الخفي من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنع ما ذكره لا يفتي ما يدل عليه فتجوز الامالة في نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاض بشد المهمة مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقف أو الادغام وفي نحو خاف وطاب وبني مما سبب امالته الدلالة على كسر أو ياء منويين (قوله وكذا انكفرا) تكف مضارع كفور بالقصر فاعله أي وكذا تمنع الراء غير المكسورة تأثير سبب الامالة الظاهر عند الجهور وبعضهم يميل ولا يلتفت اليها كافي اطمع اما الراء المكسورة فسيأتي أنها تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) بفتح الياء مبنيًا للفعل وقوله بعد بالضم أي بعد الالف الممالة وهو حال من ماو متصل خبر كان (قوله كذا اذا قدم) أي ما يكف وهو المانع على الالف وقوله كالطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أي الطائع مفعول من بكسر الميم أمر من ماره غيره أي أتاها بالطعام ومنه قوله تعالى ونمير أهلنا أو بمعنى أعطاه مطلقاً قال الشاطبي وهو أشهر (قوله أو ياء موجودة) هذا ما ذكره في التسهيل والكافية ونوزع بانه غير معروف في الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جنوا امالة نحو طغيان وصيادور يان ونحو بياض وهذه ابيبارك مما تقدم فيه المانع وتأخر (قوله يعطى للراء) أي لانها حرف تكرر فاشبهت المستعلية في استعلاء النطق بها الى الحرك فنعت امالة الالف بالتناسبة (قوله الى أن حرف الاستعلاء المتقدم) أي وكذا الراء المتقدمة تمنع الامالة في نحو راشد لاني نحو رجال لكسرهما ولا في ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعمل) مبنيًا خبره يشكفورا بالقصر والتنوين عطف على مستعمل وترك تنوينه خطأ عند الشاطبي كما مر وسيأتي كمنع في الابدال (قوله غلبتهما الراء المكسورة) لانها حرف تكرر يرف كانه بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب الامالة وانما تغلبهما اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع كشاله لاني نحو طارق انا آخر القاف عنها ولا في رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يعل أحد من رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعمل بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ضده فلا يعمال الالف للياء في رأيت يدى سابور لا تفصا لهما كذلك ولا يرد امالة ألف هاو نافي نحو

وكف مستعمل وراينكف \* بكسر را كغار ما لا جفو (ش) يعني انه اذا اجتمع حرف الاستعلاء والراء التي ليست مكسورة مع الراء المكسورة غلبتهما الراء المكسورة وأميت الالف لاجل افعال نحو على أبصارهم ودار القرار وفهم منه جواز امالة نحو حمارك لانه اذا كانت الالف تعمال لاجل الراء المكسورة مع وجود مقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء والراء التي ليست مكسورة فاما انها مع عدم المقتضى لتركها أولى وأحرى (ص)  
(ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر ولا عمل لسبب متصل \* والكف قد يوجب ما يتصل



بخلاف سبب المنع فإنه قد يؤثر منفصلا فلا يعمل أي قاسم بخلاف أي أحمد (ص) وقد ما مالوا لتناسب بلا داع سواء كعمادا وتلا (ش) فعدم الالف الخالية من سبب الامالة لمناسبة ألف قبلها مستمالة على سبب الامالة كامالة الالف الثانية من نحو عمادا المناسبة الالف الامالة قبلها وامالة ألف تلا كذلك (ص)

ولا عمل ما لم يسل تمكنا دون إسماع غيرهما وغيرنا (ش) الامالة من خواص الاسماء المتمكنة فلا يعمل غير المتمكن الاسماء الاهاونا فانها بما لان قياسا مطردا نحويريد أن يضربها ومربنا (ص)

والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كالأيسر مل تكف السكاف

كذا الذي تليها التأنيث في

وقف اذا ما كان غير ألف (ش) أي تمام الفتحه قبل الراء المكسورة وصلا ووقف نحو بشرر ولا يسرمل وكذا يمال ما وليه هاء التأنيث من قيمة ونعومة (ص)

(التصريف) حرف وشبهه من الصرف يرى

وماسواهما بتصريف سوى (ش) التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام

أدر جيبها ومربنا ولم يضربها ونظر الينامع انها في غير كلمة السبب لانها مستثناة كما أشار اليه المصنف بتمثيله فيما مر بادر جيبها وقال ابن غازي لا استثناء لان مثل ذلك يعد متصلا في كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أي لان عدم الامالة هو الاصل فيصار اليه بآدي سبب (قوله أي قاسم) بالثناة فوق وتبع الشارح في هذا التمثيل المصنف وولده وقد نظره ابن هشام بان سبب الامالة فيسه خفي وهو انقلاب ألف أي عن الياء فلا يؤثر فيه الممانع ولومع اتصاله والمثال الجيد ككتاب قاسم (قوله بخلاف أي أحمد) أي فيمال لا اتصال سببه وهو الالف المبدا من ياء في طرف ولا فائدة لذكر أجدال بيان فاعل الفعل ولا توقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لمناسبة ألف قبلها) أي اما في كلتها كعمادا أو في كلمة أخرى كتلا والاولى أن يقول لمجاورة ألف عمالة لتشمل المتقدمة كعمادا والتأخرة كيتاحي فان ألفه الاولى أميت لمناسبة الثانية الراجعة الى الياء في التثنية ولان ألف تلا لم تلل المناسبة ما بعده وهو جلا هو يغشاها لانقلابها عن الياء لما قبلها وهو ضحاها لانه واوى ومقتضى ذلك ان تلابس فيه سبب غير التناسيب وهو لا يأتي على قول سيبويه بمالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلار جوعها الياء في البناء للمجهول ففيها سبب آخر بل على مذهب المبرد وجماعة من أن امالة نحو دعال غير التناسيب قبيحة (قوله المتمكنة) أي ولوى الاصل كاسم لا والمنادى وكان عليه أن يزيد والافعال لانه لا اشكال في امالة الماضي وان كان مبدا السكنة اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما مر (قوله الاسماع) منهذا الاشارة ومتى واتي ومن الحروف بي وبأى الفاء ولا في قولهم امالا وكذا الجوارية عن قطرب ولا يعمل غير ذلك من الحروف الا اذا سمى به ووجد فيه سبب كحكي لانها تكون ألفها رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف الى لصير ورتها بعد النسجية من الواوى لكونه أكثر فتثنى على الوان بالواو واما المالة ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا بابا واما من حروف التهجي فليسبب آخر غير ما سبق زاده به ضمهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كامالة الناس رفعها ونصبها في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فان جو كانت قياسية لا كسر (قوله الاها) أي ضمير الغائية لا التي للتثنية (قوله في طرف) صفة لاوليس قياسا بل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة ففتح الطاء في رأيت خيط رياح وذكرا غير امالة ففتح العين في العرد والراء فيها ليست طرفا والعرد بفتح فكسر من قولهم عرد النبات اذا طلع (قوله كالأيسرمل) أي مل للامر الايسر (قوله كذا الذي تليها هالخ) هذا سبب ثان لامالة الفتحه لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالعني كذا أمل الفتح الذي تليها هالتأنيث الخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذي واقع على الفتح لانه هو الذي يعمل لا الحرف الذي قبل الاء حتى تدخل فيه الالف لكنه ارجع ضمير كان الى ما تليها الاء لا بقيد كونه فتحا لدفع توهم ان من أسباب امالة الالف وقوعها قبل الاء كالفتحه ولو قال عطفا على ما قبلها وقبلها التأنيث أيضا ان تقف \* ولا عمل لهذه الاء الالف

اسكان أحسن (قوله تمام الفتحه الخ) أي سواء كانت في مستعمل كن البقر أو راء كترى بشرر أو غيرهما كاحدى الكبر ولا يسرلكن بشرط أن لا تكون على ياء كن الغير ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كن الشرق فان تقدم المستعمل غلبته الراء ولذا أميل أولى الضرر (قوله قبل الراء المكسورة) أي فلا تمام الفتحه بعدها نحو موم وظاهره انه لا بد من اتصالها لان القبلية تشعر به وليس على اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور او ساكن غير ياء فتمام فتحة الهمزة والعين في ممرت باشر وعمر و بخلاف فتحة الجيم في بجير كما نص عليه سيبويه والله أعلم (التصريف)

بنية الكلمة العربية وما حروفها من اصدالوز يادة وصحة واصلال وشبه ذلك ولا يتعلق بالاسماء المتمكنة والأفعال فأما الحروف وشبهها فلا يتعلق لعلم التصريف بها (ص) وليس أدنى من ثلاثي يرى \* (١٨٣) قابل نصر يف سوى ما غيرا

(ش) يعني انه لا يقبل

التصريف من الأسماء

والأفعال ما كان على حرف

واحد أو على حرفين الا ان

كان محذوفاً منه فأقل ما ينبغي

عليه الاسماء المتمكنة

والأفعال ثلاثة أحرف ثم قد

يعرض لبعضها نقص كيد

وقل وم الله وق زيدا (ص)

ومنتهى اسم خمس ان مجردا

وان يزدفيه فما سبعة اعداد

(ش) الاسم قسمان مزيد

فيه ومجرد عن الزيادة

فلما زيد فيه هو ما بعض

حروفه ساقط في أصل الوضع

وأكثر ما يبالغ الامم

بالزيادة سبعة أحرف

نحو احر نجام واشهيباب

والمجرد عن الزيادة هو

ما بعض حروفه ليس ساقطاً

في أصل الوضع وهو ما

ثلاثي كفلس ومارباي

كجعفر واماخامي وهو

غايته كسفرجل (ص)

وغير آخر الثلاثي افتتح وضع

واكسر وزد نسكين ثانيه نعم

(ش) العبرة في وزن الكلمة

بما عدا الحرف الاخير منها

وحيفئذ فالاسم الثلاثي

اما أن يكون مضموماً

الاول أو مكسوراً أو

مفتوحاً وعلى كل من هذه

التقدير اما أن يكون

أصله تصريف براءين لأن فعله صرف بشد الراء ويجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لأن نقل التكرار وانما حصل بها وهكذا كل ما وازنه كتنقيد يس وتكرير يم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها واصطلاحاً يطلق على شيتين الاول تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كالصغير والتكسير واسمى الفاعل والمفعول أو التثنية والجمع وسرت عادتهم بذلك وهذا القسم مع علم الاعراب كفاعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعاني كالالحاق والتخلص من السكونين ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا وينحصر في ستة أشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال كما في الصبان وفي الشافية وشرح الغزي ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالاً وقد يطلق التصريف على ما يعم الامرين معا (قوله بنية الكلمة) أي صيغتها التي حقه أن توضع عليها حالة الافراد وخرج به البحث عن أحوال أو آخرها حال التركيب فإنه علم النحو وخرج بالمرئية الجمعية فلا يدخلها التصريف (قوله وما حروفها) عطف تفسير على قوله أحكام بنية الكلمة (قوله وشبه ذلك) قبل كالاخفاء والادغام والاظهار اه وفيه ان الادغام من الاعلال كما مر من الصبان ومثله الاخفاء والاظهار من الصنعة الا ان تخص الصنعة والاعلال بغير ذلك أو يجري على ما مر عن الشافية (قوله والأفعال) أي التصرف فقط وهو فيها بطريق الاصل لكثرة تميزها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الاسماء (قوله وشبهها) هو الاسماء المبنية والأفعال الجامة كجسي وليس فانها تشبه الحرف في الجود (قوله فلا يتعلق لعلم التصريف بها) أي بمعنييه السابقين وأما تصغير ذوالنسي وتثنيتهما والحذف من سوف وان وابدال لعل فساد (قوله وليس أدنى الخ) أي بذلك توضيحاً لمن لا يعرف ان الاقل من الثلاثة وضعاً لخاص بالحرف وشبهه والاولى فليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجلة يرى بالبناء للجهول خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثاني (قوله فأقل الخ) الغاء للتعليل (قوله ثلاثة أحرف) أي لم يتبدأ بحرف ويوقف على آخر ويفصل بينهما بأخر كراهم توالي المبدأ والنهاية مع تنافيهما حركة وسكوناً ولا يتكفي الفصل بزيادة لأن شأنه أن يزول فوجوده كالعدم (قوله لم الله) أي عند من يجعله مختصاً من أين الله في القسم (قوله من يذفيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه وهو نائب فاعله فان لم يذكر احتمال ذلك بتقدير في وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السمعاني في شرح العزية (قوله احر نجام) مصدر احر نجت الابل اذا اجتمعت وهذا راى الاصول زيد فيه الألفان والنون (قوله واشهيباب) بمجوعة فهاء فتحية فوحدتين بينهما ألف مصدر اشهاب الفرس بشد الموحدة اذا صار اشهب والشبهة يماض غلب على السواد وهذا ثلاثي الاصول من شهب شهبية ز يذفيه الألفان والياء التحتية واحدى الموحدين (قوله وهو غايته) ولوزاد على خمسة اتموهم أنه كلمتان كل كلمة ثلاثة أحرف (قوله العبرة في وزن الكلمة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بما عدا الحرف الاخير أي لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة (قوله نحو قفل الخ) رتب الامثلة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتححه وكل منها مع ضم الاول ثم مع كسره امام فتححه فبدأ بسكون الثاني ثم فتححه ثم ضمه ثم كسره ولو آخر فرس عن كبد جرى على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر الهمزة ودوية كابين عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلي قال أحمد بن يحيى

مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنة يخرج من هذه اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو قفل وعنف

ودئل وصرد ونحو علم

وحبك وإبل وعنب ونحو فليس وفرس وعندوكيد (ص) وفعل أهمل والعكس بقل \* لقصد هم تخصيص فعل بفعل (ش) يعني ان من الأبنية الاثنى عشر بذاتين أحدهما مهمل والآخر قليل فالأول ما كان على وزن فعل بكسر الأول وضم الثاني وهذا ابتداء من المصنف على عدم اثبات حبك والثاني ما كان على وزن فعل بضم الأول وكسر الثاني كبذل وانما قل في الامماء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل الم يسم فاعله كضرب وقتل (ص) وافتح وضم واكسر الثاني من \* فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ومثلها أربع ان جر دأ \* وان يزد فيه فاستاعدا (ش) لفعل ينقسم الى مجرد والى من يذ فيه كما انقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف وأكثر ما ينتهي في الزيادة الى ستة وثلاثي (١٨٤) المجرد أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل وواحدة لفعل المفعول فالتى لفعل الفاعل فعل

لأنهم أمما بوزنه غيره واستدرك عليه ثم بضم الراء وكسر الهززة اسم للاست ووعلى لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى فهذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) أى بكسر الحاء المهملة وضم الواو لغة في الحبك بضمين جمع حبك وهو الطريق في الرمل ونطق على طرائق التجوم كقوله تعالى والسماء ذات الحجاب وعلى درج الحديد (قوله على عدم اثبات حبك) هو الصحيح وأما قراءة أبي السمال به فشاذة جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان أل بينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذ هي كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحكم وقول الروح بخلاف قل انظر واوان احكم والقول بأنهما من تداخل اللغتين بأن نطق القارى بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال الى لغة الضميتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كافي شرح الكافية (قوله الى ستة) أى لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله (قوله أربعة أوزان) جرى على مذهب السكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصل ونقل عن سيديويه وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم وهو الاظهر فليس للثلاثي المجرد الا ثلاثة أوزان أصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كمنصر ينصر فيخير بينهما ما اذالم يشترأ أحدهما وشذ الفتح في أبي يابى وسلى يسلى الا اذا كان حاقى العين أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع يمنع ويتعين الكسر في بائى أحدهما كباع يبيع ويرى يرى والضم في واو يد كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحق مضارعه الفتح كضرب يشرب وخاف يخاف وبقى يبقى وجاء الكسر في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يوقى (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالضمين ولم يأت بآى العين الا في هيؤاى حسنت هيئته اه أشموني أى لشغل الضم على الباء وانظر لم تقلب الباء ألفا كما قلبت الواو فى طال مع ان أصله طول بالضم (قوله الامفتوحة) أى لوجوب تحريكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبدا البناء على الفتح وأما العين فتتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لثلاثى يلقى ساكنان في نحو ضربت وأما نحو نعم وشهد بالسكون وقالوا بفتح غبر عن أصله للخفضة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها أصولا بل المبني للفاعل فقط كما مر وانما لم يذكر الامر في الثلاثي المجرد لانه لا يكون الا من يذ فيه كضرب وانصر واعلم أن اقصاعها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان) أى تبعها السكوفيين والاختف في زيادة الأخيرة منها (قوله زرج) بزى فوحدة هو السحاب الرقيق أو الحجر وهو من أسماء الذهب (قوله برثن) بوحدة فراء فثلاثة لامثناة كما صوبه يسن فنون وهو اسم لخشب الاسد (قوله عز بر) بهاء فزاي فوحدة فراء من أسماء الاسد (قوله) جندب يحيم فحجمة فمهمة الجراد الأخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين أن هذا

بفتح العين كضرب وفعل بكسرها كضرب وفعل بضمها كضرب والذي لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضمن ولا تسكون الفاء في المبني للفاعل الامفتوحة ولهذا قال المصنف وافتح وضم واكسر الثاني لفعل الثاني مثلثا وسكت عن الاول فعلم أنه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هي الفتح وللا رباعى المجرد ثلاثة أوزان واحد لفعل الفاعل كدحرج وواحد لفعل المفعول كدحرج وواحد لفعل الامر كدحرج وأما المزيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب أو على خمسة ككانطلق أو على ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كدحرج أو على ستة كاحرنجم (ص)

لاسم مجرد رباع فعل وفعل وفعل وفعل

ومع فعل فعل وان علا \* فتح فعل حوى فعلا كذا فعل وفعل وما \* غير للزيد والنقص انتهى (ش) لاسم الرباعى البناء المجرد له ستة أوزان الأول فمال بفتح أوله وثانيه وسكون ثانيه نحو جعفر الثاني فعل بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو زرج الثالث فعل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نحو درهم وهجرع الرابع فعل بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو برثن الخامس فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو هنر السادس فعل بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه نحو جندب وأشار بقوله وان علا الى الأبنية الخماسية وهي أربعة الأول فعل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه نحو سفر جل الثاني فعل بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه نحو

بجهرش الثالث فعل بالضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه نحو قد عمل الرابع فعلا بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو قرطعب وأشار بقوله وما غير إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر فهو إما ناقص وإما من يند فيه فالأول كيدودم والثاني كاستخراج واقتدار (ص) والحرف ان يلزم فاصل والذي \* لا يلزم الزائد مثل نا احتذى (ش) الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الاصل والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص) (١٨٥) بضمن فعل قابل الأصول في

وزن وزائد بلغظه ا كتي  
وضاعف اللام اذا أصل بقي  
كراء جعفر وقاف فستق  
(ش) اذا أريد وزن  
الكلمة قوبلت أصولها  
بالغاء والعين واللام فيقابل  
أولها بالفاء وثانيها بالعين  
وثالثها باللام فان بقي بعد  
هذه الثلاثة أصل عبر عنه  
باللام فاذا قيل ما وزن ضرب  
فقل فعل وما وزن زيد  
فقل فعل وما وزن جعفر  
فقل فعل وما وزن فستق  
فقل فعل وتكرر اللام  
على حسب الأصول فان  
كان في الكلمة زائد عبر  
عنه بلغظه فاذا قيل ما وزن  
ضارب فقل فاعل وما وزن  
جوهر فقل فوعول وما وزن  
مستخرج فقل مستعمل  
هذا ان لم يكن الزائد ضعفا  
حرف أصلي فان كان ضعفا  
عبر عنه بما سببه عن  
ذلك الأصلي وهو المراد  
بقوله (ص)

وان يك الزائد ضعفا أصل  
فاجعل له في الوزن ما للأصل  
(ش) فتقول في وزن  
اغدون افعل فتهبر  
عن الدال الثانية بالعين

البناء السادس فرج عن فعل بالضم فتح تخفيفا أصلي كما عند السكوفيين (قوله بجهرش) بجمع فهملة  
فيم فراء فمجمة هي الجوز المسنة والعظيمة من الاماعي (قوله فندعمل) بقاف فندال مجمة معين فهملة  
هو الضخم من الابل وانفذ عمله من البناء الفصيحة (قوله قرطعب) بقاف فراء فضاء فعين مهملتين  
فخوذة هو الشيء الخثير (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الاصل من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد  
عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو وعنى ياء وما لا يسقط أصلا لوجود كلمته وهو زائد كنون  
قرنفل لنوسطها بين أربعة أصول رواو كوكب لمصاحبتها أكثر من أصليين فيصير كل من التعريفين ليس  
جامعا ولا مانعا وأجيب بان الاصل الساقط لعله تصر بغيره كالشابت والزائد اذا لزم اعله كالجود كان مقدر  
البعوط ولذلك يقال الزائد ما سقط في أصل الوضع تحقيقا وتقدبرا (قوله احتذى) ماض مجهول من  
احتذى به أي اقتدى به وحذا حذوه تبعه ويقال احتذى لبس الخداء وهو النعل (قوله والذي يسقط الخ)  
أي كان يسقط من المصدر كالف ضارب في ضرباً ومن فرعه كالف كتاب في كتب أو من نظير الكلمة كياء  
ابطل في اطل بكسرتين اسم للخاصرة وتاء احتذى في خداء (قوله هو الزائد) هو نوعان لانه امانا تكرر  
أصل لاحاق كسبان افندس لاحاقه باسرتنجم أو اغيره كدال قدس ولا يجب في هذا كونه من أحرف  
الزيادة المجموعة في امان وتسهيل واما زائد بغير تكرير أصل وهذا لا يكون الا منها كتاء احتذى وقد  
تكون هي أصول كتاءات وهمزة كل وجه مكان (قوله بضمن فعل) أي بما انضم منه من الحروف الثلاثة  
ولم يقل بفعل لان المقصود مادته دون هيئته لان الميزان لا يلزم هيئة بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب  
الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره فيقال في رد وقال وزنه ما فعل بفتحين وفي مرد ومقال  
مفعل واذا وقع في الموزون قلب أو حنف فعل مثله في الميزان فتقول في آدر وأصع عدا همزة وضم ما بعدها  
جمع دار وصاع وزنه اعقل لان أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها ثم قدمت الهمزة على الفاء  
وقلبت ألفا وتقول في ناء بالموزنه فلم لانه من النأي أي اليمد فاصله نأي قدمت لاه وهي الياء على الهمزة  
ثم قلبت ألفا تضررها وانفتاح ما قبلها وفي قاض وزنه قاع وفي عدة علة نعم اذا أريد بيان الاصل قبل أصله  
كذاتم أعل بالانغاب وغيره وانما اختاروا للوزن مادة ف عمل لانها تهم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف  
غيرها (قوله اغدون) بغير مجمة فالدالين مهملتين بينهما واو يقال اغدون الشعر اذا طال والذبت  
اذا اخضرحتي يضرب للسواد (قوله ولا يجوز ان يعبر الخ) أي خلافا لمن قال بذلك والحاصل ان الزائد  
مطلقا يعبر عنه بلغظه الاشياء المكرر وقد علمته والمبدل من ناء الافتعال فيعبر عنه باصله وهو الناء فوزن  
اصطبر افعل ولا ينطق بالطاء لزال مقتضيا (قوله سمس) بكسر المهملتين للحجب المعروف و بفتحهما  
للشعب واسم وضع والحكم فيهما واحد كما في الغارضي (قوله كلم) بكسر اللام الثانية لانه أمر من  
للم الشيء ضم بعضه إلى بعض وحرك بالكسر للردى ولا يصح كونه ماضيا لانه واجب البناء على الفتح (قوله  
يحكم على حروفه كلها الخ) أي لان اصالة أحد المكررين واجبة تسكيميا للأصول الثلاثة وليس أحدهما  
أول من الآخر وظاهر الشرح كالتن عدم الخلاف في هذا النوع ليس كذلك بل أشار بعضهم إليه سيوطي

( ٢٤ - (خضري) ثاني )

في وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتهبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ولا يجوز ان تعبر عن هذا الزائد بلغظه فلاتقول في وزن اغدون  
افعول ولا في وزن قتل فعتل ولا في وزن كرم فعمل (ص) واحكم بتأصيل حروف سمس \* ونحوه والخلف في كلم  
(ش) المراد بسمس الرباعي الذي تكرر فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بانها أصول

فان صلح أحد المكرر ين للسقوط في الحكم (١٨٦) عليه بالزيادة خلاف وذلك نحو لم مر من لم أو كف كفاً

(قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلان تكون الكاف واللام زائدين) أي فوزنه فعل بالامين وهذا من ذهب البصريين الى الزجاج (قوله وقيل اللام زائدة) أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو من ذهب الزجاج فوزنه فعقل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بمثل الأصلي اما على انه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقاً فوزن كف فكف بمثل بكاف فلام ووزن لم فعل بالامين (قوله وقيل هما بدلان الخ) هذا من ذهب الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف اليمين فالأصل لم وكف بشد الميم والفاء الاولى فاستثقل ثلاثة أمثال فأ بدل من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا فعمل بشد العين (قوله فأنف الخ) شريع في بيان ما نطر دزيادته من الحروف العشرة بعد ان بين ما يعرف به الزائد من الأصلي وما يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ ووجه صاحب صفته وأ كثر مفعول صاحب وزائد خبر والميم الكذب ومراده هنا الألف اللينة وسيد كراهمة (قوله حكم زيادتها) أي وان لم تسقط أصلاً بان كانت في اسم جامد لان أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فعمل عليه ما سواه وما ذكر انما هو في الأفعال والاسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة أما في المبهيات والحروف فلا يحكم بزيادتها مع أكثر من أصليين حتى ومهما ولا بادلها من غيرها مع الأقل كالي ومتى بل تكون أصلية غير منقبة وكذلك في الاسماء الأعجمية كإبراهيم لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر (قوله وغضبان) في نسخ بنون بعد الألف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالغين المحببة مع القصر مؤنث غضبان أو بالمهملات مع المد وهي المشقوقة الاذن من باقة أو شاة والضاد مججمة في السكل وناق رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العضباء وليست مشقوقة الاذن والسكل صحيح (قوله اما أصل) أي في الحرف وشبهه (قوله أو بدل عن أصل) أي ياء أو واو أو في فعل كالمثله أو اسم متمكن كرحي وعصا واعلم ان الألف لا تزداد الا في غير الأول لتعذر الابتداء بها ككنة (قوله والياء كذا والواو الخ) أي يحكم بزيادتها مع أكثر من أصليين لكن الواو لا تزداد أو لا عند الجهور مطلقاً لثقلها والياء تزداد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيمع أو أربعة في خصوص المضارع كيد حرج أما في غيره كيدستور بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح القوقية وضم المهملة آخره اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهي أصلية فوزنه فعلاً لول لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله كما اذا صحبتا أصليين فقط كبيت وسوط (قوله كما هما الخ) الجملة حال من فاعل بقاوما كافة لكاف عن العمل أو نعت لمخزوف ومصدرية أي وقوعاً كوقوعهما في يؤ يؤ بضم الياء وسكون الهمة الأري وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه ياكى كساجد ودعوع أي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فاندل يخفض أو هو فعل قصداً فمفعول الصرف للعلمية على لفظه ووزن الفعل والدعوع اسم لابن أري فان أريدها كان مفعولاً معه لا عطفاً على يؤ يؤ الا كان يجب جوه بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناءه هدامع أنه علم عامر في سمي ان كل ثنائي مكرراً يحكم بزيادته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملاً باطلاقة هنا (قوله كصيرف) هو المختار المتصرف في الأمور (قوله ويعمل) هو البعير القوي على العمل (قوله اذا تقدمت على ثلاثة) خرج ما اذا توسطت أو تأخرنا فلا يحكم بزيادتها الا بدليل كسقوطها في بعض اللغات أو التصاريف كهمزة شمال واحببنا في شمل بفتح الميم وسكونها وفي حبط بطنه حبطا كفخرج فخرجاً اذا انتفخ من كل الزرق وهو الخندق وكيم دلامص في قولهم درج دلامص ودلاص أي ابراق وميم زرقم لشدي لون الزرق وكذا كل ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كسهم لكثير السهم أي الحيز ودلهم للجوز والناقاة المسنة من الاندلاق وهو الخروج (قوله أصول) خرج به نحو أمان ومعرى (قوله فان سبقتا أصليين حكم باصالتها) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كما صطل

من كف فكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة وكف واختلف الناس في ذلك فقيس هما بدلان وليس كف فكف من كف ولا لم لم من لم فلان تكون الكاف واللام زائدين وقيل اللام زائدة وكذا الكاف وقيل هما بدلان من حرف مضاعف والأصل لم وكف ثم أ بدل من أحد المتضاعفين لامي لم وكاف في كف فكف (ص) فالف أكثر من أصليين صاحب زائد بغير ميم (ش) اذا صحبت الألف ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها نحو ضارب وضبان فان صحبت أصليين فقط فليست زائدة بل هي اما أصل كالي أو بدل من أصل كقال وابع (ص) والياء كذا والواو لم بقا كما هما في يؤ يؤ ودعوعا (ش) أي كذلك اذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول فانه يحكم بزيادتهما الا في الثنائي المكرر فالأول كصيرف ويعمل وجوه وعجوز والثاني كيؤ يؤ وطائر ذي مخالب ودعوعة مصدر ودعوع اذا صوت فالياء والواو في الاول زائدتان وفي الثاني أصليتان (ص)

وهكذا همز وميم سبقا \* ثلاثة ناصياها تحقفا (ش) أي كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة اذا تقدمتا ومرزجوش على ثلاثة أحرف أصول كاجد ومكرم فان سبقتا أصليين حكم باصالتها كما بل



ومر زجوش لبست طيب الرائحة ويقال فيه مر زجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثل ذلك وقياس  
 ابراهيم واسماعيل أصالة همزتهما وإن كانا معجميين اه مرادى (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق  
 على مهد الصبي وجهه مهاده كسهم وسهام وعلى الفرش وجهه مهود كفلس وفلوس اه مصباح (قوله  
 آخر) نعت لمعزو بعد نعت ثان له وأكثره فعول ردف الواقع خبرا عن لفظها ووجهة المبتدأ والخبر نعت لالف  
 ولو قال أكثر من أصليين لسكان أجود لأن الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدهما زائدا حكم  
 بأصالة الهمزة كحواء الذي يعانى الحيات لأنه من الحواية فتضعيف الواو زائد والهمزة أصلية بدليل صرفه  
 على أحواء من الحوة وهى السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف أصلى وهى مؤث أحوى وخرج  
 بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمأل والواقعة آخر لا عدألف كاحبظا فلا يحكمز يادتها لا بدليل عامر  
 (قوله أكثر من حرفين) الأولى أصليين كاسرى الهمزة ليخرج نحو موهوان فإن نونه أصلية لأنه من  
 الهوان مع أن قبلها أكثر من حرفين لأن بعضها زائد وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أى إذا كان  
 قبلها حرف مشدد أولين كحسان وعقيان فتحتمل الزيادة والأصالة على حد سواء كالهمزة فى حواء فلا يبنى  
 أحدهما إلا بدليل كافى التسهيل والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون  
 التضعيف أصليا (قوله بعد حرفين الخ) أى بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها  
 وعدم ادغامها كهاى فى غضنفر وحبظا أنفرت الواقعة أولا كنهشل للذائب وثانيا كقنطار والمتحركة  
 كغزنيق وسخروب فانها فى ذلك أصلية إلا بدليل وأما المدخمة فى نحو عجنس بشد النون للجمل الضخم  
 فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الأولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزنه فعل راقى من مواضع زيادة  
 النون أول المضارع والمطارع كانسكسر وباب الافعال كالأحجام وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق  
 فهو الدليل الأعظم (قوله والتاء فى التأنيث) أى فى مفرد كأمثلة وأجمع كسمات (قوله والمضارعة)  
 قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة إلا التاء مع أنه لا فرق بينها وبين غيرها (قوله ونحو الاستفعال)  
 خصه بالتدوين الافتعال مثلا للإشارة الى ما تزداد فيه السين ولا يرد عليه اسمها إذا لا تزداد يادتها  
 غير هذا بل تحفظ فقط كسين قدموس لا خافه بعض فور لأنه من التقدم وهو ما تقدم من أنف الجبل والسين  
 المتقدم فى قومه - تصریح وادخل بنحو باب التفعّل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والاقنادر  
 وفروعهما وكذا باب التفعّل والتفعّل كالتقديس والترداد دون فروعهما كقدس وردذفانها بالياء (قوله  
 كقائمة) أى لا كقامت لأن تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعدى لان القصد بيان أجزاء الكلمة كقائمة  
 وطذا يحلها الاعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقفا الخ) ليس من ذلك بنحو طامحة ومسامة بل الهاء فيه  
 بدل التاء لا سرية استقلال (قوله كلمة) ألفز فيه بعضهم بقوله

ياقارنا أليس من ماله \* وسالكى أحسن المسالك \* فى أى بيت جاء فى كلامه  
 لفظ بديع الشكل فى نظامه \* حروفه أربعة تضم \* وإن تشأقل ثلاث راسم  
 وهو إذا نظرت فيه أجمع \* مركب من كلمات أربع  
 وصار بالتركيب بعد كلمة \* وقد ذكرت لفظه لتفهمة

(قوله واللام) أما فاعل محذوف على حذف مضاف كما أشاره الشارح بقوله واطردز زيادة اللام أو نائب  
 فاعل محذوف أى وتزداد اللام فى الإشارة كما قدره الشارح فى التاء فى التأنيث والهاء وقفا وهى مبتدأ  
 وفى الإشارة صفته والخبر محذوف أى واللام السكائة فى الإشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الأوجه  
 فالمشبهة بما صفة اللام احترام من الشاذة فى نحو عبل وزيد كانه السيوطى عن ابن هشام أوصفة لازمة  
 للإشارة وهو أولى لأن تلك اللام خرجت بالإشارة فان جعل فى الإشارة خبرا عن اللام امتنع جعل المشبهة

والهاء وقفا كلمة ولم تره \* واللام فى الإشارة المشبهة

(ش) أى كذلك يحكم  
 على الهمزة بالزيادة إذا  
 وقعت آخر بعد ألف  
 تقدمها أكثر من حرفين  
 نحو حراء وعاشوراء  
 وقاصعاء فان تقدم ألف  
 حرفان فالهمزة غير زائدة  
 نحو كساء ورداء فالهمزة  
 فى الاول بدل من واو وفى  
 الثانى بدل من ياء وكذلك  
 إذا تقدم على ألف حرف  
 واحد كما ورداء (ص)

والنون فى الآخر كالهمز وفى  
 نحو غضنفر أصالة كفى  
 (ش) النون إذا وقعت  
 آخر بعد ألف تقدمها  
 أكثر من حرفين حكم  
 عليها بالزيادة كما حكم  
 على الهمز حيين وقعت  
 كذلك وذلك نحو زعفران  
 وسكران فان لم يسبقها  
 ثلاثة فهى أصلية نحو  
 مكان وزمان ويحكم أيضا  
 على النون بالزيادة إذا  
 وقعت بعد حرفين وبعدها  
 حرفان كغضنفر (ص)

والتاء فى التأنيث والمضارعة  
 ونحو الاستفعال والمطارعة  
 (ش) تزداد التاء إذا كانت  
 للتأنيث كقائمة والمضارعة  
 نحو أنت تفعل أو مع السين  
 فى الاستفعال وفروعه  
 نحو استخرج ومستخرج  
 واستخرج أولفا واعدة فعل  
 نحو علمته فتعلم أو فعمل  
 كتهنجر (ص)

(ش) تزداد الهاء فى الوقف

نحوه ولم يثره وقد سبق في باب الوقف بيان ما تزايد فيه وهو الاستفهامية المجرورة والفعل المحذوف اللام للوقف محوره أو المجزوم نحو لم يثره وكل مبنى على حركة نحو كيفه الأما قطع عن الإضافة كقبيل وبعد واسم لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل والمنادى نحو يازيد والفعل الماضي نحو ضربوا طرد أيضاً زيادة اللام في (١٨٨) أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك (ص) وامنح زيادة بلا قيد ثبت

ان لم تبين حجة كحظت (ش) اذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها فسو لك سألتونيها خاليا عما قيدت به زيادته فاحكم بأصالته الا ان قام على زيادته حجة بيينة كسقوط همزة شمأل في قولهم شملت الريح شمولاً اذا هبت شمالاً وكسقوط نون حنظل في قولهم حظلت الابل اذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت في الملك (ص)

فصل في زيادة همزة الوصل  
للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدئ به كاستثبتوا (ش) لا يبتدأ بسا كن كما لا يوقف على متحرك فان كان أول السكامة سا كننا وجب الاتيان بهمزة متحركة توصلا للنطق بالسا كن وتسمى همزة وصل وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الرفع نحو استثبتوا أمر للجماعة بالاستثبات (ص) وهو لفعل ماضى احتوى على

صفة للام لا تمنع الاخبار قبل النعت وجعل الاسقاطى المشتهرة مبتدأ حذف موصوفه وفي الإشارة خبره والجملة خبر اللام أى واللام زيايتها المشتهرة كائنة في الإشارة فيفيد انها تزداد في غير الإشارة لكن غير مشهورة (قوله نحوه) فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جى منها معنى وهو بيان حركة وألف في نحوه ويازيداه واللام مكان في نحوه وعه فهي بكاء الجر مما ليس جزأً وكذا يقال في اللام والوجه ان ما كان من حروف المعاني لا يبعد في حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كثناء التأنيت وتخطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء في فعل الامر (قوله ان لم تبين) اما بفتح التاء أصله تبيين حذف إحدى التاءين فجاء فاعل أو اضبعها مضارع مجهول وحجة نائب (قوله كحظت) بالطاء المسألة من باب فرج (قوله سألتونيها) وكذا هم يتساءلون وقد جعلها المصنف في بيت أربع مرآت فقال  
هنا وتسلم ثلاثاً نيس يومه \* نهاية مسئول أمان وتسهيّل  
(قوله في قولهم شملت الريح) أى تحولت شمالاً وبابه دخل كما في المختار واعترض بأنه يحتتمل أن أصله شمألت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذف فلاولى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الاحدى عشرة وهى شمأل ككوكب بتخفيف اللام وبشدها وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وكقندال وكقاب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهر والله أعلم  
(فصل في زيادة همزة الوصل)

هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفردناها باختصاصها بالاحكام الآتية (قوله الا اذا ابتدئ) أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها وذلك قياسي كمية في مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البنائية كقراءة ما بقى من الريا بسكون الياء (قوله كاستثبتوا) بفتح التاء وكسر الواو وحده أمر للجماعة أو بفتحها ماضى معلوم أو بضم التاء وكسر الواو ماضى مجهول (قوله وتسمى همزة وصل) أى مجاز العلاقة الضدية لأنها تسقط وصلاف كان حقه أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لو وصل المتكلم بها الى النطق بالسا كن وفيه أن اللاحق حينئذ أن تسمى همزة الوصل أو التوصل لا الوصل ومماها الخليل سلم اللسان (قوله وتسقط في الرفع) وقد ثبت للضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين مرفاته \* يثبت وتكثير الوشاة قين  
(قوله على أكثر من أربعة) أى اماها كاتجلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضى الثلاثى والرابعى (قوله والامر والمصدر) بالجر عطفاً على فعل (قوله فكل فعل ماضى الخ) في هذه السكبة نظر فان من الخماسى ما لا تدخله ولا مصدره كتهلم وتقاتل وتدسج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى (قوله في أمر الثلاثى) أى الذى يسكن ثانياً مضارعه لفظاً سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها كما مثله فان تحرك ثانياً مضارعه لفظاً لم يحتج الى الهمزة لان الأمر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فحيث تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همز وان سكن تقدماً كقم من يقوم فاصله أقوم كالصرفات ضمة الواو الى القاف وحذف للسا كثنين وكعبور ومن وعديه وورد يرد فاصلهما أوعد

أكثر من أربعة نحو تجلى والامر والمصدر منه وكذا \* أمر الثلاثى كاخش وامض وانفدا (ش) وأورد لما كان الفعل أصلاً في التصريف اختص بكثرة مجيئه أوله سا كننا فاحتاج الى همزة الوصل فكل فعل ماضى احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الاتيان في أوله بهمزة الوصل نحو واستخرج وانطلق وكذا الامر منه نحو واستخرج وانطلق والمصدر نحو واستخرج وانطلق وكذلك يجب الهمزة في أمر الثلاثى نحو اخش وامض وانفد من خشى ومضى ونفذ

وارد حذف واوهما جلا على حذفهما من المضارع المبني بالياء لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة  
فاستغنى عن همزة الوصل في الجميع بتحريك أوها وهذا الشرط عام في أمر غير الرابح مطلقا ليس خرج نحو تعلم  
وتدحرج فلا تدخل الهمزة لتحرك ثاني مضارعه وأما الرابح فسكت عنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا تحركا  
فيستغنى عن الهمزة كدحرج وقائل وأما يكرم فأصله يؤكرم كيدحرج فيقال في أمره أكرم بهمزة قطع  
مفتوحة لأنها هي التي بعد حرف المضارعة وإنما حذف من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أكرم وحل  
الباقى عليه كما يأتي ولم تحذف من الأمر لزال مقتضيه مع تعاضلها بالحركة بخلاف واوعد فتدبر ويستغنى من  
أمر الثلاثي حذف وكل ويرى فانها يسكن ثاني مضارعها لفظا كما أخذ وبأكل وبأمر مع أن الاكثر فيها  
الاستغناء عن الهمزة بحذف فانها الساكنة والاصل أخذهم من نين حذف الثانية لكثرة الاستعمال تحذف  
الأولى للاستغناء عنها وفي شرح الغزبية أن الحذف من كل وحذف واجب ومن مر جاز لانهما أكثر منه  
(قاعدة) إذا كان أول المضارع مفتوحا كيدحرج وينطلق ويستخرج فهمزة أمره وصل أو مضموما كيدحرج  
ويعطى فقطع ولا يضم إلا الرابح لا غير مجردا كان أو مزيدا كيدحرج ويكرم ولا تحذف همزة القطع  
الضرورية (قوله وفي اسم) متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل (قوله وتأنث) بالجر عطف على اسم  
وجلة تبع البناء للفاعل صفة أي وسمع الهمز في تأنث أي مؤنث تابع لذكره وهو مبتدأ خبره تبع أي تبع  
مذكوره في ذلك (قوله وإيمن) عطف على اسم فهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء  
فلا يجوز ولا يصب وهو بوصل الهمزة على القياس وقطعها لحن ومخل بالوزن (قوله همز آل) مبتدأ خبره  
كذا أي لا وصل سماعا قياسا ومثلها أم في لغة حير (تنبيه) علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل  
المضارع أصلا ولا الحرف سوى أل ولا ماضي الثلاثي والرابع ولا أسماء غير مصدر الخماسي والسادس والأسماء  
العشرة المذكورة وأل الموصولة كما سيأتي جملة الأسماء اثنا عشر لا غير وأما إيمن فأفتان في إيمن  
ولذا تركها المصنف وإنما ذكر إيمن مع أنه لغة في إيمن لأنه بزيادة الميم تغير معناه بأفادته المبالغة وحكمه بالتابع  
ما قبل الميم لها في حركات الإعراب ولا كذلك إيم (قوله ويبدل) أي همز آل ومثله همزة إيمن لما  
سيأتي (قوله لم تحفظ الخ) يعني أن افتتاح هذه الأسماء بالهمزة طريقه السماع بخلاف المصادر المذكورة  
لأنها كان الفعل أصلا في التصريف استأثر بأمر منها يكون أوائل بعضه فيحتاج للهمزة فعمل  
مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الأسماء فحذف حركة أوله لكن شذت هذه الأسماء العشرة عن القياس  
لتكون الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أو حركة (قوله اسم) أصله عند البصريين سمو  
بكسر السين أو ضمها من السمو وهو العلو وحذف لامه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل  
أصله وسم بفتح الواو من السمة وهي العلامة وحذفت الواو وعوض عنها الهمزة (قوله واست) أصله سته  
كفرس يقال سته سته كتبها كتهب تعبا إذا كبرت عجيزته ثم سموها المجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية  
فحذفوا العين تارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست بفتح سينها والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا  
سين الثاني واجتلبوا همزة الوصل كأنها عوض عن اللام فقالوا است كما في اسم والدليل على أن أصله  
سته بفتح السين فتحها في سه وست افتتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فأنه جمع على استه لأن  
فعلا لا ينقاس في فعل بفتح فسكون وعلى أنها فتحة خفتها على أن لامه هاء رجوعها في الجمع والتصغير  
كاستاه وستية (قوله وابن) أصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين وفتح العين لجمعه على أبناء  
كما ذكر في است قيل ولامه وألقولهم بنوة ويرده أن لام الفتى باء لجمعه على فتیان مع قولهم فتوة فقلت فيها  
الياء والناسبة الضم والواو قبلها إذا أصلها فتوية فكأن يقال في بنوة وقيل لأنه عوض عنها التاء في بنت  
وابدال التاء من الواو أكثر من الياء وقيل لانه ياء لانه من قولهم بنى بامرأته بنى بها إذا دخل عليها (قوله)

(ص)

وفي اسم است ابن إيمن سمع  
واثنين وأمرى وتأنث تبع  
وايمن همز ال كذا ويبدل  
مدافى الاستفهام أو يسهل  
(ش) لم تحفظ همزة الوصل  
في الأسماء التي ليست مصادر  
لفعل زائد على أربعة الألفي  
عشرة أسماء اسم واست  
وابن

وابنهم) هو ابن زيادة الميم للمبالغة كزفرهم (قوله واثنتين) أصله فثنتين لقولهم في النسب اليه ثنوي كذلك ولاه ياء لأنه من ثنيت فسكن أوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وامرئ) هو اسم تام لم تحذف منه شيء لأن أصله صر كغلس لكنه يجوز تخفيفه للامه بنقل حركتها للراء ثم حسنتها مع ال فيقال المر جعلت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف في بعض الاحيان وأما امرأة وابنة واثنتان فكمنه كراتها (قوله واثنتين في القسم) خرج به نحو بر القوم في أيهم فانه جمع عين وهمزة قطع اتفاقا وأما الاول فهو عند البصريين اسم مفرد من العين وهو البركة وهمزته وصل خلافا للكونيين فيها والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض أغانه كمايم ثم ثبتت مع النون لانها بصدد الحذف كافي امرئ وفيه لغات أيمن بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم وفتحها وايم وأم بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم فيها وم ومن بثلاث الميم فيها ويجب اضافة السك للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف انظر أي أيمن الله قسمي قيل أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن الله كافي المغنى (قوله الا في أل) أي معرفة كانت أو زائدة ومثلها أم في لغة جبر وكذا الموصولة لكتنها اسم على الراجح فتعدي مع الاسماء العشرة والمصدر تباعا عشري (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في أل ويترجح على الكسر في أيمن وابهر يترجح كسرها على غيره في لفظ اسم ويجب كسرها في باقي الاسماء الاثنى عشر وأما في الفعل فتضم وجوب بان ضم ثالثه ضما أصليا ظاهرا كاسكن وكان في محجولا ومقدرا كغزى ياهندا إذا ضله اغزوى بضم الزاي وقال ابن المصنف الضم في هذا راجح لا واجب وتكسر فيما عد ذلك سواء فتح ثالث الفعل كامل أو كسر كضرب ولو بحسب الاصل كما مشوا فان أصله أمشيوا بالكسر قال ابن الجزري

وابدأ بهمز الوصل من فعل يضم \* ان كان ثالثا من الفعل يضم

واكسر محال الفتح والكسوف \* الاسماء غير الادم كسرها في

(قوله لم يجز حذف همزة الاستفهام) أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضا ولا يجوز تحقيقهما لانها لا تثبت درجا فوجب الابدال ومثل ذلك يجري في أيمن لان الة واحدة (قوله ومنه) أي من التسهيل ولا يجوز في البيت المدلل لا ينكسر (قوله الحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر وعكسه على ان الحق ظرف مجازي أي أي الحق طير ان قلبك وان شرطية ودار فاعل محذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة واثبت بسكون النون وفتح الموحدة وشبه المثناة فوق انقطع والله اعلم

(الابدال)

هو اصطلاح جعل حرف مكان آخر مطاوعا فيشمل القلب لان كلا منهما تغير في الموضع الا ان القلب خاص بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعميض فانه كافي الاشمو في يكون في غير الموضع كتاء عدة وهمزة ابن ويكون عن حرف كذا كرو عن حركة كسين اسطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيديويه اطاع يطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان أصل اطاع أطوع وصبر المصرح بان العوض قد يكون في غير الموضع فافهم أنه قد يكون في الموضع أيضا فيكون أهم منهما لامباينا ويؤيده ما صر في التصغير في قوله \* وجأز تعويض يا قبل الطرف \* من ان ياء فريزيق وفراز يق عوض عن دال فرزدق مع انها في محلها فتدبر وأما الاعلال فقد تقدم (قوله آخر اثر الخ) قيل آخر اثر ظرف معلق محذوف صفة لواو وياء أي كائنين في آخر وفيه ظرفية الشيء في نفسه اذ هما نفس الآخر الا ان يراد به ما قبل الاول فيكون من ظرفية الجزء في الكل والاولى كونه اسما غير ظرف حالانها وان كانا نكرتين أي حال كون كل منهما آخر أو ما اثر فظرف بمعنى عقب حال ثائية أو صفة لا بدل من آخر ولو جعل طرفا لان كلا منهما شرط مستقل (قوله عقده المصنف الخ) أي وضمه أر بعة أحكام من التصريف الابدال والقلب

والنقل

وابنهم واثنتين وامرئ  
وامرأة وابنة واثنتين  
وايمن في القسم ولم تحذف في  
الحروف الا في أل ولما  
كانت الهمزة مع أل مفتوحة  
وكانت همزة الاستفهام  
مفتوحة لم يجز حذف همزة  
الاستفهام لئلا يلتبس  
الاستفهام بالنظر بل وجب  
ابدال همزة الوصل ألفا  
نحو آلامير قائم أو تسهيلها  
ومنه قوله

الحسنى ان دار الرباب

تباعدت

وأثبت جيل ان قلبك طائر

(ص) (الابدال)

أحرف الابدال هدأت

موطيا

فأبدل الهمزة من وادويا

آخرا اثر الف زيد وفي

فاعل ما عمل عينا إذا اتقى

(ش) هذا الباب عقده

المصنف ليبيان الحروف

التي تبدل من غيرها

والنقل والحذف ثم ذكر الإدغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله ابدالاً شائعاً) أي قياسيما يضطر إليه في التصريف بان يوقع عدمه في الخطأ كقوله في مال مول وأعلم ان حروف الابدال أربعة أقسام ما يبدل للإدغام شيوعاً وهو جميع الحروف الألف اللينة وما يبدل لغيره فاما اندورا وهو كافي الأشموني على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قوله (قد خاب ذو ظلم ضاع حلمه غيا) وذلك كقوله لم خراذل بالآل المعجمة في خراذل بالمهملة أي مقطع وقرأ الاعمش فشرذهم بالمعجمة بدل المهملة كما قاله ابن جني ولما شيوعاً ويضطر إليه وهو ما في المتن ولا يضطر بأن يشيع عند قوم قاصراً على السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطبع الآتي في الشرح ومنه معجزة قضاة وهي ابدال الجيم من الياء المشددة وقفا كقوله (خالي عويف وابوعليج) أي على (المطعمان اللحم في العشيح) أي العشي وكذا من المخففة كقوله (لاهم ان كنت قبات حجة) أي تخي (ولا يزال شاحج يأنيك حج) أي بي والشاحج البغل وكذا عنمنة نيم (كظنت عنك قائم) أي انك وكشكشتهم بالمعجمة في خطاب المؤنث نحو (ما لذي جاء بش) وقرئ (قد جعل ر بش تحتش سرياً) والسكسة بالمهملة في لغة بكر كقوله للثوثة (أبوس وأمس) أي أبوك وأمك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها في التسهيل في طويت دائماً فاسقط الهاء لان ابدالها انما يطر من التاء وفقاً كرحمة وهو مذكور في بابيه وعددها هنا للحصر وسكت عنها استفهام بما قدمه هناك وقد تبدل من غير التاء سماعاً كقوله لمك قائم وهردت الشيء وهبلك في لانك وأردت وإياك (قوله وطأت الرجل) أي يسكون الحاء المهملة إذا جعلته وطياً بوزن فبيل أي ميمه الياء مستوي (قوله الطبع الخ) أي بابدال اللام من الصاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفي الطبع عند بعضهم ومن نون أصيلان اقرب مخرجها في قوله رقت فيها أصيلاً لأسافلها \* أعيت جواباً لما بالربع من أحد وأصيلان اما تصغيراً أصيلان جمع أصيل كبير وبعران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغر الجمع شذوذاً كما قاله الجوهري وتصغير أصيل على غير قياس لزيادته على الماء بكافه ابن هشام وهو ولى لكثرة مثل هذا بكغير بان في مغرب (قوله من كل واو اوياء) وكذا الألف فان جراء أصلها كسرى زيدت قبل الفها ألف لئلا يكتب فابدلت الثانية الفاف احسن مما هنا قول الكافية

من حرف لين آخر بعد ألف \* مزيد ابدال همزة كما اصف.

(قوله نظرت) أي حقيقة كما مثله او حكما بان كان بعدها تاء نائبة او علامة تنبيه عارضان كبناؤ بناءة بشد النون من البناء وكرداءين وكساعين وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعدارة وكقوله عقلمته بثنايين ومما طرفا العقل فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعا الخ) انما لم يسم حرف العقل لسكون ما قبله كدلو وطى لان الساكن هنا غير حصين لسكونه حرف علته زائدة فوجوده كعدمه فكأن الواو والياء ملياً فتحة فقلبا الفاك باب وعصارى فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله حذاق الصرفيين وقيل قلبا همزة من أول الأمر (قوله نحو آية ورأية) أصلهما عند الخليل آية ورية كسمكة قلبت الياء الأولى ألفاً على غير قياس اذا قياس قلب الثانية كما سيأتي وقيل أصل راية رأيته بالهمز ترك تخفيفاً (قوله وكذلك ان لم تتطرف) مثله ما لو تطرفت لابدال كدلو وطى (قوله ميم اسم فاعل) أي ولومؤنثا ومثني او مجموعاً ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وان لم يكن وصفاً كجائز للبستان وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما بجمع وزاي ويجوز تخفيف الهمزة بتسهيلها بينهما وبين الياء ولذا ان كتب ياء لكن بلا نقط لان ابدالها ياء محضة لكن وكذا همزة نحو فلائد وأوائل عاسي أي \* حكى أن أباعلى الفارسي دخل على بعض المتسمين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبو علي هذا خط من قال خطي فالتفت

ابدالاً شائعاً وهي تسعة احرف جمعها المصنف رحمه الله تعالى في قوله هدأت موطياً ومعنى هدأت سكنت وموطياً اسم فاعل من أوطأت الرجل اذا جعلته وطياً ولكنه خفف همزته بابدالها ياء لانفتحها وكسر ما قبلها وأما غير هذه الحروف فابدالها من غير هاء شاذ أو قليل فلم يتعرض المصنف له وذلك كقوله لم في اضطلاع الطبع وفي أصيلان أصيلاً فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت ووقعت بعد ألف زائدة نحو دعاء وبناء والاصصل دعاء وبناء فلو كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل نحو آية ورأية وكذلك ان لم تطرف الياء أو الواو كتباًين وقعارن وأشار بقوله وفي فاعل ما أعل عينا اذا اتقى \* الى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياساً متبعاً اذا وقعت كل منهما حين اسم فاعل وأعلت في فعله نحو قائل



وبائع وأصله ما قال وبائع لكن اعلاوا جلا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلوبوا العين ألفا قالوا فائل وبائع فقلوبوا عين امم الفاعل همزة  
فان لم تعمل العين في الفعل صحت في اسم (١٩٢) الفاعل نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين (ص) والمزيد ثالثا في الواحد

همز ابرى في مثل كالفلا ند  
(ش) يبدل الهمز ايضا  
ولي ألف الجمع الذي على  
مثال مفاعل ان كان مدة  
مزيدة في الواحد نحو فلاة  
وقلائد وصحيفة وصحائف  
ومحجوز ومحجوزات ولو كان غير  
مدة لم تبدل نحو قسورة  
وقساور وهكذا ان كانت  
مدة غير زائدة نحو مفازة  
ومقاروز ومعيشة ومعاش  
الافيا سمع فيحفظ ولا  
يقاس عليه نحو مصيبة  
ومصائب (ص)

كذلك ثاني لينين اكتنفا  
مد مفاعل كجمع نيفا  
(ش) أي كذلك تبدل  
الهمزة من ثاني حرفين  
لينين توسط بينهما مدة  
مفاعل كما لو سميت رجلا  
بنيف ثم كسرت فقلت تقول  
نياف ببدال الياء الواقعة  
بعد ألف الجمع همزة ومثله  
أول وأوائل فلو توسط  
بينهما مدة مفاعل امتنع  
قلب الثاني منهما همزة  
كطواويس ولهذا قيل  
المصنف رحمه الله تعالى  
ذلك بمد مفاعل (ص)  
وافتح ورد الهمز يافيا على  
لما وفي مثل هراوة جعل  
واو وهمزا أول الواو ينرد  
في بدء غير شبه وفي الاشد

الى صاحبه وقال قد أضعنا خطأ وتنا في يارة مثله وخرج من ساعته ومن لطائف العلامة الأمير أنه كتب له  
سؤال تعنت ومن جملة لفظ صغار بنقط الياء فقال في ضمن جوابه بمبكتا وما نقطتكم الياء من الصغار  
وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهم (قوله وأصلهما  
قال وبائع) ظاهره كالمصنف ابن الهمزة من أول الأمر كقيل به وقال حذاق الصرفيين أبدال ألفا  
ثم لألف همزة الأمر في دعاء وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين وقال المبرد دخلت أم  
فاعل قبل ألف قال وباع فركت الثانية للساكنين ولأن أصلها الحركة والألف المتحركة همزة (قوله  
والمد) أي حرفه واو كان أو ألفا أو ياء وجهه يسهل من ضمير يرى الواقع خبرا عن المد وثالثا حال  
من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لا للاحتراز  
وكاف كالفلا ند زائدة (قوله ان كان مدة) أي لا اجتماع تلك لمدة ساكنة مع ألف الجمع ولا يمكن  
حذفها القوت الجمع ولا المدة لتغير بناء مفاعل لأن شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أو هما مكسوران يكون  
كمفاعل فوجب تحريك الهمزة لأنها الأصل لها في الحركة كذا قال الخليل وإنما اشترط كون المد  
ثالثا لأنه لا يلي ألف الجمع الا حينئذ نخرج نحو حائض ومفتاح وفنديل ومكوك فلا تبدل مد همزة بل واو  
في حوائض ويا فيا بعده همزة حوائض هي همزة حائض المنقبة عن الياء في الخيض لانه فاعل ما عمل عينا  
(قوله غير مدة) أي بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بلاتاء فلا يهمز لتعاضيه بالحركة (قوله غير  
زائدة) أي لان حرف المد الأصلي متحرك في الأصل فيتعاضى بحركته الأصلية عن القلب فأصل مفازة  
مفوزة كدفعلة من الفوز نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت ألفا جلا على فعلها ومثلهامارة من النور وأصل  
معيشة كسر الياء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو نقل الى الصاد فقلبت هي ياء لسكونها اثر  
كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يصيب وعينها واو بدل الصواب والصوب حق المد في ذلك تصحيحه في  
الجمع فيقال مصاوب ومناور ومعاش كاصح في مفاز وقد نطق بها كذلك لكن قلب همزة في مصائب  
ومناثر شذوذا وكذا في معاش في رواية عن نافع (قوله اكتنفا) أي أحاطا والألف ضمير اللينين  
فاعله ومد مفعوله والجملة لالينين (قوله كجمع نيفا) جمع مصدر منون ونيفا ببدال الياء مفعوله وفاعله  
مخدوف أي كجمعك نيفا أي كاللفظ الحاصل من جمعك نيفا وهو نياث فصيح التمثيل به لمفاعل بهذا  
التقدير والنيف ما زاد على العقد الى العقد الثاني من ناف نيف اذا زاد فياؤه أصلية وقيل من ناف ينوف  
فأصله ينوف فعل به كسيد (قوله كالوسميت رجلا الخ) لاحاجة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل)  
فأصله أول يجعل ألف الجمع بين واري أول أبدأت الثانية همزة لما ذكر وأصله الأصيل واول بثلاث  
واوات كان أصل أول وولأ بدأت الأولى همزة لما سياتي قريبا ووزنهم نحو أوائل ونياث بمفاعل إنما هو  
وزن عروضي أما الصرفي فوزن نياث فيأصل بزيادة الياء وأوائل ففاعل ووزن زوايا نواصل وهر او  
ففاعل لما سياتي (قوله وافتح ورد) تنازع في الهمز أي افتتح الهمز ورده ياء الخ وهذا كالأستاذ  
على قوله همز ابرى في مثل كالفلا ند وقوله كذلك ثاني الخ أي ان المد الزائد ثاني اللينين إنما يبدل لان  
همزة في الجمع وتبقى الهمزة في صحيح اللام والافلات تلك الهمزة المبدلة ياء أو واو اعلى ماسياتي فاعل في الهمزة  
للعهد الذي كرى أي الهمز المبدل كما علمت نخرج به الهمز الأصلي في المفرد فانه يسلم في الجمع كمرأة ومراء بكسر  
الهمزة منونة كجوار لفظا او لا وأصل مرأة مرأة بفتح الياء من الروية فقلبت القواشدرما كهدايا  
سألكا بالأصل مسلك المعارض كما شذ عكسه في قول بعضهم اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزتين (قوله جعل)  
أي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينيه (قوله زهمزا) مفعول ثان لدو أول الواو من مفعوله الأول

والأشد

(ش) قد سبق انه يجب ابدال المدة الزائدة في الواحد همزة اذا

وقعت بعد الباء الجمع نحو صحيفة وصحائف وأنه اذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة نحو نيف ونياث وذكروا هذه

إذا اعتلت لام أحد هذين

النوعين فإنه يخفف بإبدال  
كسر الهمزة فتحة ثم إبدالها  
ياء مثلاً الأول قضية وقضايا  
وأصله قضائي بإبدال سدة  
الواحد همزة كالفعل في  
صحيفة وصحائف فأبدلوا  
كسرة الهمزة فتحة فحينئذ  
تحركت الياء وانفتح  
ما قبلها فالتقلت ألفا فصارت  
قضايا فأبدلت الهمزة ياء  
فصارت قضايا ومثال الثاني  
زاوية وزوايا وأصله زوائي  
بإبدال الواو الواوامة بعد  
ألف الجمع همزة كنيف  
ونيايف فقلبوا كسرة  
الهمزة فتحة فحينئذ قلبت  
الياء ألفا لتحركها  
وانفتاح ما قبلها فصار زوايا  
ثم قلبوا الهمزة ياء فصار  
زوايا وأشار بقوله وفي مثل  
هراوة جعل واوا إلى أنه  
انما تبدل الهمزة ياء إذا لم  
تسكن اللام وأواسمت في  
المفرد كما تبدل فإن كانت  
اللام وأواسمت في المفرد  
لم تقلب الهمزة ياء بل تقلب  
واو والبشاكل الجمع واحده  
وذلك حيث وقعت الواو  
رابعة بعد ألف وذلك  
نحو قولهم هريرة وهراري  
وأصلها هرائر كصحائف  
فقلبوا كسرة الهمزة  
فتحة وقلبوا الواو ألفا  
لتحركها وانفتاح ما قبلها  
فصار هرائر ثم قلبوا الهمزة

والاشد نائب فاعل ووفى وهو القوة ما بين عشرين إلى ثلاثين ومن ابن عباس في قوله تعالى حتى إذا  
بالغ أشده أنه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيره باعتبار غايته وأما قوله تعالى ولا تقر بومال اليتيم إلا بالتي هي  
أحسن حتى يبلغ أشده فعناه حتى يحتمل وهو تفسيره باعتبار سجدته لأنه عبارة عن شدة الإنسان وقوته  
واشتعال حرارته وهذا يكون من البلوغ إلى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد انضم اسم مفرد  
كأنك بمد الهمزة رضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وقيل جمع شدة  
كسجمة وأنعم أو شد بالكسر كسر وأصر أو شد ككلب وأكب اه من البيضاضى وغيره (قوله إذا  
اعتلت لام الخ) بأن كانت ياء أو واو أو همزة لأن المصنف أدرجها في حروف العلة أمال شبهها أول كونها  
منها عند الفارسي فاللام همزة من النوع الأول كخطيئة وخطايا وكذا بر يثة وبريال لأنه من برأى بمعنى  
خلق إلا أن الهمزة بر يثة أبدلت ياء وأدخمت في الياء تخفيفاً أو لانه ياء كقضية وقضايا وهدية وهدايا ومالاه  
وأول تسل في المفرد كطمية ومطايلاً لأنه من المطا وهو الظاهر فاصلها مطبوعة فعل بها كسيد والسالمه كهراوة  
وهراوى وأمما النوع الثاني فلم يملوه إلا بمالاه ياء كراوية وزوايا فاصل خطايا خطائي بياء مكسورة هي ياء  
خطيئة ثم همزة هي لامها فأبدلت الياء همزة كصحائف فصار خطائي بهمزة بين أبدلت الثانية ياء لتطرفها  
أثر همزة مكسورة عملاً بقوله الآتي ما لم يكن لفظاً أتم الخ ثم فتحت الأولى تخفيفاً فقلب الياء ألفاً لتحركها  
وانفتاح ما قبلها فصار خطاء الهمزة بين ألفين وهي تشبه الألف اقرب مجزها وهو أقصى الخلق من الجوف  
مخرج الألف فأبدلت الهمزة ياء كراهة توالي ثلاث ألفات وانفصل بين ا. لغين فصار خطايا بعد خمسة أعمال  
ومثالها سوا برايا وأصل مطايا مطايو بياء هي ياء فعيلة وواو هي لامها فقلت الواو ياء لتطرفها أثر كسرة كما  
في الغازي والباعي فصار مطايي بياء بين أبدلت الأولى همزة كصحائف إلى آخر ما مر ففيه خمسة أعمال أيضاً  
وأما في قضايا وهدايا فربعة فقط بينها الشرح لأن لامه ياء لا تحتاج إلى قلبها ألفاً فقط (قوله فأبدلوا كسرة  
الهمزة فتحة) أي تخفيفاً لثقل الكلمة بكونها جمعاً ومتناهياً للام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة  
(قوله فصار قضايا) أي بهمزة بين ألفين (قوله وأصله زوائي) أي أصله الثاني كما يفيد قوله بإبدال الخ  
وأصله الأول زواوي بواو من الأولى بدل ألف زاز يلمس في قوله بواو الألف الثاني المزيج بواو واوا  
والثانية هي واو زاوية بينهما ألف التكسير فقلب الثانية همزة على حد نياف فصار كما في الشرح (قوله  
فصار زوايا) بهمزة بين ألفين (قوله إذا لم تسكن اللام الخ) أي بأن كانت ياء أو همزة أو واو لم تسلم في  
المفرد وقد عانت أمثالها (قوله نحو هراوة) بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء (قوله  
وأصلها هراوات الخ) أي بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلائد وظاهر كلامه أن الواو تقلب ألفاً  
من أول الأمر لكن مقتضى القياس قلبها أولاً ياء لتطرفها أثر كسرة ثم فتحت الهمزة فتقلب الياء ألفاً الخ  
ففيه خمسة أعمال كخطايا كما في التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواو من الخ) أعلم أن الهمزة تبدل  
من الواو والياء وجوباً في أربع مسائل ذكرها المصنف وهي نظراً فها بعد ألف زائدة وفي فاعل ما أعل عينا  
وفي جمع ما ثلثة مدزائد وجمع ما ثمانية وثلاثة ليمان وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الياء  
وأنما لم يقدمها على قوله وافتتح رد الخ الذي هو في إبدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة  
و بقی عما تبدل منه الهمزة وجوباً بالألف في نحو جراء وفي جمع نحو قلادة وتبدل جواً لكان الواو المضمومة ضمها  
لازماً مصدره كانت كاجوء في وجوء أو لا كادور همزة بعد اللال في أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط  
تصدرها كاشاح وإفادة وإسادة في وشاح ووفادة ووسادة وقرى من أعاء أخبسه ولا تبدل من المفتوحة  
الاشد وذا كاسماء علمها أصله وسما من الوسامة وكاحد في العدد أصله وحدث من الوحدة وتبدل من الياء جواً  
في نحو رائي وغائي نسبة إلى راية وغاية أصله راي وغاي بثلاث ياء تخفف بإبدال الأولى همزة وأمما بدها

وإذا فصار هراوى وأشار بقوله وهمز أول الواو من رد إلى أنه يجب رد أول الواو من

الاولى فاعل الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة فان كانت الثانية بدلا من ألف فاعل لم يجب الا بدال نحو ووفى ووروى أصله وافي وورارى فلما بنى للفعل احتيج الى ضم ما قبل الالف فأبدلت الالف واوا (ص)

ومدا ابدل ثاني الهمز من

كلمة ان يسكن كاسم وانتم ان يفتح اترضم ارفتح قاب

واوا ياء اثر كسر ينقلب ذوالكسر مطلقا كذا وما يضم

واوا أصرم مالم يكن لفظا ثم فذاك ياء مطلقا جارا ثم ونحوه وجهين في ثانيه أم (ش) اذا اجتمع في كلمة

همزتان وجب التخفيف ان لم يكونا في موضع العين نحو وسا كل ورأس ثم ان تحركت أولا هما وسكنت

ثانيتهما وما وجب ابدال الثانية مدة تجانس حركة الاولى فان كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفا

نحو آثرت وان كانت ضمة أبدلت واوا لنحو أوثرت وان كانت كسرة أبدلت ياء نحو ايثار وهذا هو

المراد بقوله ومدا ابدل البيت وان تحركت ثانيتهما فان كانت حركتها فتحة حركتها ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واوا فالاول نحو أو آدم جمع آدم

من غير ذلك فشاذ أو اصل (قوله المصدرين) خرج هو وى ونوى نسبة الى هو وى ونوى (قوله مالم تكن الثانية بدلا الخ) اعلم ان الشرط كون الواو الثانية ليست مدة عارضة بان تكون مدة أصلية أى غير مبدلة من شئ كاولى أنى الاول أصلها وبلى بضم فسكون أولم تكن مدة أصلا بان لم تكن بعد ضم سواء تحركت كأصل المذكور وكاول بضم ففتح جمع أولى أصله وول بواوين أو سكت بعد ضم كاول بفتح فسكون أصله وول بثلاث وارات فكل ذلك يجب فيه الا بدال أمامع المدة العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كوروى ووروى فيجوز أو فى وأوروى بالهمز أو من همزة كوروى مخففة الولى بضم الواو وسكون الهمزة وهى أنى الاول من وال اذا رجع فيجوز أو فى أو من غيرهما كما فصله الاشمونى اداعلمت ذلك ففى قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبع الظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد بشبهه ووفى ثانيه مدة عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوروى وورارى (قوله والاصل واصل) أى بواوين الاولى فاء الكلمة والثانية مبدلة من ألف واصله كالف حائض فى حوائض فهى وان كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الاولى همزة ومثله فى ذلك أراق جمع وأقية فاصله وراق (قوله لم يجز الا بدال) فى نسخ لم يجب وهو الصواب الذى فى التوضيح وغيره ومفهومه الجواز وبصرح الاشمونى فى كل مادته عارضة ولا بد أن المتن بوجه عدم الجواز فى شبه ووفى لانه لا يوهم ذلك الا ان جعل رد فى كلامه مجهولا فان جعل أمرا والاصل فيه الوجوب كان مفهوما انه لا يجب فى شبه ووفى كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم (قوله وانتم) أى عند الابتداء به لان همزة الوصل فتسقط درجاء وهو بفتح الفوقية وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قبل لرسم بالواو بضم همزته ونشاربذ كره الى أن همزة الوصل كالقسطح (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثانى الهمز من مطلقا وكذا الضمير فى قلب وينقلب السكون بعد تقييده بالفتح وقوله والاكسر مبتدأ خبره كذا ومطلقا لخال أى سواء كان أرفتح أو ضم أو كسر (قوله وما يضم) مفعول أول لاصر بمعنى اجعل ووارام فاعله الثانى (قوله مالم يكن) اسمها ضمير يعود لثانى الهمز من البيت الاول وجلة أتم خبرها ولفظ مفعول أتم (قوله فذاك) أى ثانى الهمز من الذى أتم لفظا جاياء مطلقا أى سواء كان مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكوف وجا بالفتحة على لغة (قوله وأوم) ممتدأ خبره جملة أم معنى اقصد وجهين مفعوله وهذا انقيدها بعض ما تقدم أى انما يجب ابدال ثانى الهمز من المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح اترضم الخ فى غير نحو أوم مما أول همزته المضارعة اما هو ففقه الوجهان (قوله اذا اجتمع فى كلمة) خرج به نحو أنت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الا بدال بل يجوز تحقيقهما (قوله ان لم يكونا فى موضع العين الخ) اعلم ان الهمزتين فى كلمة ثلاثة أحوال أن تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وأن يتحرك كلاهما أو سكونهما معا فتدركان سكنت الثانية فقط أبدلت من جفس ما قبلها كاذ كره بقوله ومدا ابدل الخ وان سكنت الاولى فقط فان كانتا فى موضع العين أدغم كسا كصيفة مبالغة من السؤال ورأس نسبة لبيع الرأس ولم يذ كر المصنف هذا لانه لا بدال فيه أو فى موضع اللام أبدلت الثانية ياء وكذا ان تحركت امة فيه كاذ كره بقوله مالم يكن لفظا أتم الخ فالمتطرفة تبدل ياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب أربع الاولى فى ثلاثة الثانية وان تحركت امة فى غير موضع اللام فصورها تسع من ضرب ثلث الاولى فى ثلث الثانية ذ كره بقوله أن يفتح الخ فتبدل واوا فى خمسة وهى المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء فى الاربعة الباقية وهى المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك فى المتن (قوله أبدلت الثانية ألفا) أى وجوبا ولو كانت الاولى

للمضارعة نحو أو كل وآمن ودمه نول \* نشة رضى الله تعالى عنها كان رسوا . الله صلى الله عليه وسلم بأمرنى  
 اذا مضت ان أترى ثم يشرى وعوام للمحدثين يحرفونه فيشدون التاء بالمد و بعضهم يحقق الهمزتين  
 وكلاهما الحن لانه مضارع من الازار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الاولى للمضارعة والثانية فاء السكامة  
 ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحقيقهما في مثل ذلك لكن حكى الزحشرى عن العرب اتزرب الادغام فيكون  
 سماعيا كما سيأتى في قوله \* وشذ في ذى الهمزة نحو انتكالا \* وقدم مثل به الشرح هنا (قوله والاصل  
 أ آدم) أى أصل الجمع آدم بهمزتين فالف التوكسير ابدلت الثانية واو والفتحة عنها اترفتح وليست الواو بدلا  
 من الف المفرد خلافا للمازنى لان الف لم توجد في الجمع اذ المقتضى لقلب همزة المفرد الفاء وهو سكونها اثر  
 فتح يزول في الجمع وكذا في التصغير ولو بنيت افعال التفضيل من أن قلت ز بدأون من عمر واصله ان  
 كما كرم نقلت فتحة النون للهمزة رادغم ثم قلبت الهمزة واو اعند الجمهور والمازنى يقلبها ياء (قوله نحو  
 أو يمر) في نسخة أو بضم تصغير آدم فیراد به الوصف من الأدمة بضم الهمزة وهي لون السمرة لاسم الذي  
 أبى البشر لان الامماء المدغمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أعجمى كفى الكشاف فلا يعرف له اشتقاق  
 يراد به في التصغير لكن قال في المفصل انه عر في وزن أفعول من الادمة (قوله نحو ايم) بكسر الهمزة  
 وفتح الياء وشذ الميم (قوله مثا اصبغ) بكسر الهمزة وفتح الباء احدى لغات العشرة من ضرب ثلثت  
 همزة في ثلثت باء والعشرة كعصفور (قوله من أم) أى صار اما أو بمعنى قصد (قوله وأصله اثم)  
 بهمزتين مكسورة فسا كنة وفتح الميم الاولى (قوله فنقلت حركة الميم الخ) أى لیتمكن من ادماغها في  
 الثانية (قوله فصار اثم) أى بكسر ففتح فشد الميم (قوله وأصله أن) أى بفتح فكسر فشد النون واصله  
 الاول ان كاضرب نقلت كسرة النون الاولى الى الهمزة رادغم وقوله وقد تحققت بقافين أى لانه من نحو  
 اؤم الآتى (قوله الاى ائمة) أى جمع امام واصله ائمة كسلاح واسلحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصل  
 للادغام فصارت ائمة بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل الفاء من  
 جنس حركة ما قبلها كما فعل با كيسة جمع ائمة لوجود المائتين المتقرين للادغام بعدها هنا فنقل حركة  
 اولها الى الهمزة توصله لاراعتناهم به أشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من أنن وأأم (قوله فانها  
 جاءت بالا بدال التصحيح) عبارة التوضيح وذلك راجب الى ابدال المكسورة بفتح ففتح ياء وأما قراءة ابن  
 عامر والسكوفيين أئمة بالتحقيق فما يوقف عنده ولا يتجاوز اه فتدبر (قوله والثانى) أى ما كسرت  
 همزة الثانية مع كسر الاولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشذ الميم وقوله مثال اصبغ أى بكسر نين (قوله  
 والثالث) أى ما كسرت همزة الثانية مع ضم الاولى (قوله والاصل أو ن) أى بهمزة مضمومة فسا كنة  
 فنونين اولها مكسورة وأصله الاول أو ن بثلاث همزات الاولى للمضارعة مضمومة لان ما ضير باعى  
 متعدي بالهمزة كما كرم والثانية مفتوحة لانها همزة النقل التى دخلت على الماضى كهمزة أكرم والثالثة  
 فاء السكامة سا كنة فغدت الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كما سيأتى في قوله وحذف همز افعول  
 استمر الخ فصارت أو ن بالضم كما كرم (قوله مضارع آفته) أى بوزن أكرمه بهمزة مفتوحة فالف منقلبة  
 عن همزة سا كنة فنونين بلا ادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنقل فتحة النون الى الهمزة السا كنة بل قلبت  
 اما فاولم متصل به التاء لوجب ان يقال اون والاصل أنن كما كرم فنقل فتحة النون الاولى الى الهمزة السا كنة  
 لاجل الادغام فتقلب الهمزة واو افتتحها بفتح مفتوحة (قوله فدخله) أى المضارع (قوله نحو ارب)  
 بفتح الهمزة وضم الواو وشذ الموحدة جمع أب بفتح الهمزة وشذ الموحدة وهو المرعى وقيل الفاء ككة

من جنس حركتها فصارتين وأشار بقوله وما يضم واو أو الى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واو اسواء افتتحت الاولى  
 أو انكسرت أو انضمت فلاول نحو ارب جمع أب وهو المرعى أصله أ أب

لأنه أفعال فنقلت حركة عينه الى فائه ثم أدغم فصار أب ثم خففت ثانية الهمزة تين بابا لها من جففت حركتها فصار اوب والثاني نحو اوم مثال اصبع من أم والثالث نحو اوم مثال (١٩٦) ابل من ام وأشار بقوله مالم يكن لفظا ثم قدالة ياء مطلقا جالى ان الهمزة الثانية

المضمومة انما تصير واوا اذا لم تكن طسرفا فان كانت طسرفا صيرت ياء مطلقا سواء انضمت الاولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت فتقول في مثال جعفر من قرأ قرأ ثم قلب الهمزة ياء فيصير قرأى فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألقا فيمير قرأ وتقول في مثال زبرج من قرأ قرئ ثم قلب الهمزة ياء فتصير قرئيا كالمنقوص وتقول في مثال برئ من قرأ قرؤ ثم قلب الضمة التي على الهمزة الاولى كسرة فيصير قرؤيا مثل المولى وأشار بقوله وأم

«ونحوه وجهين في ثانية» الى انه اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الاولى للمتكلم جاز لك في الثانية وجهان الابدال والتحقيق وذلك نحو أوم مضارع أم فان شئت أبدت فقلت أوم وان شئت حققت فقلت أوم وكذا ما كان نحو أوم في كونه أولى همزتيه للمتكلم وكسرت ثانيته ما يجوز في الثانية منهما الابدال والتحقيق نحو أن مضارع أن فان شئت أبدت فقلت

أين وان شئت حققت فقلت ان (ص)

وياه قلب ألفا كسر انلا \* اوياء تصغير بواوذا افعلنا في آخر أرقبل ثناء التأنيت أو \* زيادتي فعلان

الياسية (قوله لانه افعال) أي بوزن افعال كالفلس من جوع الفعلة (قوله والثاني اوم) أي بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبع بكسر ثم ضم فاصلا ثم فعل به مامس (قوله مثال ابل) أي بضم الهمزة واللام وسكون الواو وهو خوص المقل أي شجر الدوم (قوله الى ان الهمزة الخ) الأولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولو كانت بعد ضم فسابالك بالمكسورة أو المفتوحة فاسم يكن في المتن راجع لثاني الهمزة كاسم للماضي والامثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة تصالح للمكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاي وسكون الواو وكسر الراء هو الذهب والزرية كاسر (قوله كالمنقوص) أي فيعدل كفاض (قوله برئ) بضم فسكون فضم (قوله ثم قلب الضمة الخ) أي لناسبة الياء فيصير منقوصا كالقاضي فتسكن الياء تخفيفا ثم تحذف للسكونين (قوله مثل المولى) أي بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى بمعنى حلف فالقرئ الذي على مثاله منقوص أيضا كالاول وترك الشارح مثال ما اذا كانت الاولى ساكنة وهو ان يبنى من قرأ مثال قطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كما صر فتقول قرأى بكسر ففتح فهمزة ساكنة فيياء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأ همزتين ساكنة فتتحركة بدأت الثانية ياء وسكنت لسكون ما قبلها فكلمات أمثلة الهمزة المتطرفة وهي اثناعشر كما صر باعتبار حركات الاعراب عليها لخصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) أي تشبيه الهمزة المتكلمة همزة الاستعظام في نحو ائت وأندرتهم بحاجم الدلالة على معنى زائد على اصل الكلمة وايضا في احرف المضارعة يجوز في الهمزة بعدها وجهان كافيان ومن من الايمان ويؤمن من التأمين فيجوز التحقيق والابدال واو اسما كنة في الاول مفتوحة في الثاني فكذا بعدها الهمزة (قوله والتحقق) بقافين وكذا قوله حققت (قوله وكسرت ثانيتهما) سكت الشارح عما ادفعته نحو ال مضارع اللت اسما له اذ فسدت ونحو اؤم من مضارع من التأمين ولم ار من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشموني واؤم ونحوه مما اول همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فغضى ذلك جواز تحريكها وابدالها واوا لقوله ان يفتح اؤم اوفتح قلب واوا فيقال أول وأؤم وقول الشارح وانفتح ما قبلها لم يذكره الموضع ولا الأسموني فتدبر (قوله وياه) مفعول ثان لاقاب وألفا مفعول أول وكسر مفعول ثلث الواقع صفة لافلا وهذا شروع في ابدال الياء من أخيتها الألف والواو فتبدل من الالف في مسئلتين ذكرهما المتن ومن الواو في عشرة مسائل كما في التوضيح منه في قوله بواوذا افعلنا الى قوله كالعطيان الخ أربعة وفي قوله بالعكس جاء لام فعلى وصفا واحدة وفي قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفي قوله وصحيح المفعول من نحو عدا الى آخر الفصل ثلاث فالجملعة تسع وترك واحدة وهي ان تلي كسرة وهي ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت في ذلك لثقل الخروج من الكسر الى الواو وأما قلبها ياء في أوج وادل جبي جرو ودولفليس زاندا على ما ذكر بل يشمله قوله في آخر لان أصلهما أوج وودلو كفافس قلبت اضممة قبلهما كسرة لانه ليس في العربية اسم معرب بالحركات آخره واولها ضمة فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلب ياء فان قلت لم لم قلب الضمة فتحة نوا الى قلب الواو الفاقات والله أعلم للثلا يخرج من باب المنقوص الى المقصور فتدبر (قوله بواوذا) أي القلب الى الياء لكسر ما قبلها وفي آخر صفاتواو فصل بينهما بالابتداء للضرورة أو ظرف لغو متعلق بافعلا وقوله أو قبل الخ عطف على محل في آخر وز يادتي فعلان عطف على نا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة في الجميع تطرف الواو حقيقة أو تقدير



ذا أنصاراً أو في مصدر المعتل عينا والفعل \* منه صحيح غالباً نحو الحول (ش) اذا وقعت الالف بعد كسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع مصباح ودينار مصباح ودينار وكذلك اذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في (١٩٧) غزال غزال وفي قذال قذيل وأشار بقوله

بواو اذا فعلا في آخر الى آخر

البيت الى أن الواو تقاب

أيضاً ياء اذا نظرت بعد

كسرة أو بعد ياء تصغير أو

وقعت قبل تاء التأنيث أو

قبل ز يادني فعلا مكسوراً

ما قبلها فالاول نحو ورضى

وقوى وأصلها مارضو وقوى

لانهم من الرضوان

والقوة فقلبت الواو ياء

والتاني نحو جرى تصغير

جر وأصله جري فوجت معت

الواو والياء وسبقت

احدهما بالسكون فقلبت

الواو ياء وأدغمت الياء في

الياء وأثالث نحو شجيرة

وهي اسم فاعل للؤنت

وكذا شجيرة مصغراً وأصله

شجيرة من الشجور والرابع

نحو غزبان وهو مثال

ضربان من الغزو وأشار

بقوله ذا أنصاراً الى مصدر

المعتل عينا الى أن الواو

تقلب بعد الكسرة ياء

في مصدر كل فعل اعتلت

عينه نحو صام صياماً وقام

قياماً والاصل صولم وقوام

فاعلت الواو في المصدر

جلاله على فعله فلو صحت

الواو في الفعل لم تعتل في

المصدر نحو لاوذ لوذا وجار

جواراً وكذلك تصح

الكسرة وقوله في مصدر المعتل مسألة ثانية وقوله وجع ذي عين الخ ثالثة وقوله والواو لا مالخ رابعة (قوله  
ثالثة) أي قلب الواو ياء لكسرها قبلها رأوه في مصدر المعتل أي الفعل المعتل والاولى الماعل ليفيد اشتراط  
تفسير عين الفعل لان المعتل ما فيه حرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير (قوله والفعل) بكسر وفتح منه  
أي من مصدر المعتل يعني اذا كان ذلك المصدر على فعل صحيح غالباً (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثاني دخل  
في المثال استطراداً والمقصود التنبيه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه ولا يختص بالآخر فلو  
قال بانزيا التصغير أو كسر ألف \* تقابل الواو ان كسر ادف

في آخر أو قبل الخ لو افق مقصوده أشموني (قوله أو وقعت قبل تاء التأنيث الخ) أي لان كلا من التاء  
وز يادني فعلا كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقدير لانهم في ذية الانفصال وليس المراد بفعلان خصوص  
هذه الهيئة فان الواو لا تقبل ياء في فعلا ن سا كن العين بل في مكسورها لتقع اثر كسرة كما مثله الشارح  
وانما هو تيسيل لموضع الز يادني ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائدين (قوله مكسوراً ما قبلها)  
أي أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء والألف والنون لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تالية ياء  
التصغير كما يشمل كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا شجيرة مصغرة ومثال الثاني ما لو صغر غزبان  
فيكون حكمه كذلك (قوله فقلب الواو ياء) أي لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كافي ميزان  
للماصر وهي بالتأخير ممتصة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحركها وصلا لتوقع السكون ومن ثم لم  
تتأخر بكسرها ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض عوج الا اذا كان مع الكسرة ما يعضدها كاعلاط في  
فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سيأتي في صيام وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي أو فعل  
معلوم كما مثله أو مجهول كعفي ودعي ولا بين كون الكسرة أصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما مر في  
أدل (قوله تصغير جرو) بتمثيل الجيم والكسر أفصح ولد الكلب والسبع ويطلق على الصغير مطلقاً  
(قوله والثالث شجيرة) أي بفتح فكسر ياء تخفة وأصله شجيرة من الشجور وهو الهم والحزن (قوله  
غزبان) أي بفتح فكسر والالف والنون زائدان كافي فطران لا للتثنية اه صبان (قوله مثال  
ضربان) أي بفتح المجهمة وكسر الراء ففتحية مثني ضري وهو العرق الذي لا ينقطع دمه يقال ضرا  
العرق يضرب وضروا من باب قعد اذا نزل دمه كذا قيل وفيه أنه حيث أنه يكون بشد الياء كغرده وأصله  
ضربوان بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء سا كنه لالكسرة ما قبلها فالظاهر انه بالوحدة مع  
الطاء المشالة وهو الحليوان الذي مر ذكره أو مع الصاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أي جلالة على  
فعله ووجه الشرط أربعة المصادر ياء وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها  
ألف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح نخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو راح رواحاً فلا تقبل في  
ذلك وان أعل الفعل لعدم جله عليه في الاول وعدم كسر ما قبلها في الثاني ومخترز الباقيين في الشارح (قوله  
اعتلت) الاولى أعلت للماصر (قوله نحو صام صياماً) أي رانقاد انقياداً واعتقاداً والاصل  
انقواد واعتواداً فلا يختص بالمصدر الذي على فعال خلافاً لما يوهه الشارح كشرح الكافية (قوله لو اذا)  
بكسر اللام مصدر لاود القوم ملاوذة ولو اذا أي لاذبعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم يكن الخ)  
أي غالباً كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لكم قياماً وارضوهم وابن عامر في المائة  
قياماً للناس والاصل قوماً قلبت الواو ياء لكسرها ما قبلها مع اعلاط في الفعل (قوله فاحكم) الغاء في جواب  
أما مقبرة أي وأما جمع الخ كما في بر بك فكسر أو هي زائدة وجع امام مبتدأ خبره جملة أحكم الخ أو مفعول

اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل نحو جال جولاً (ص) وجع ذي عين أعل أو سكن \* فاحكم بهذا الاعلال فيه حيث عن  
(ش) أي متى وقعت الواو عين جمع

واعملت في واحدة أو سكنت وجب قلبها ياء ان انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب أصلهما دوار وثوباب فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسر ما قبلها ووجب الالف (١٩٨) بعدها مع كونها في الواحد مامة كدارا وشبيهة بالمعتل في كونها حرف لين

سا كذا كثوب (ص) وصححوا فعلة وفي فعل وجهان والاعلال أولى كالحيل (ش) اذ وقعت الواو عين جمع مكسورا ما قبلها واعملت في واحدة أو سكنت ولم يقع بعدها ألف وكان على فعلة وجب تصحيحها نحو عود وعود وكوز وكوزة وشذور وشذرة ومن ههنا يعلم انه انما اعتل في الجمع اذ وقع بعدها ألف كما سبق تقريره لانه حكم على فعلة بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح والاعلال فالتصحيح نحو حاجة وحوج والاعلال نحو قامة وقيم ودبة وديم والتصحيح فيها قليل والاعلال غالب (ص) والواو لا ما بعد فتح ياء انقلب كالعطيان برضيان ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف ويا كوقن بذالها اعترف (ش) اذا وقعت الواو طارفا رابعة فصاعدا بعد فتحة قلبت ياء نحو اعطيت أصله أعطوت لانه من عطاي عطا اذا ناول فقلبت الواو في الماضي ياء جلا على المضارع نحو يعطي كما حل اسم المفعول نحو معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان وكذلك برضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان

لخوف يفسده الحكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعمل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفره الا كل (قوله) واعملت في واحدة فيه ما سر وخرج به نحو طويل وطوال وشذ قوله تبين لي ان القماء دلة \* وان اعزاء الرجال طياها \* والقماء بالمبد القصر قيل ومن الشاذ الصافات الجياد لسلامتها في مفردة وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسي لاعلال المفرد اذ أصله جيود فعل به كسيد (قوله) ان انكسر ما قبلها خرج أسواط وأحواض وأثواب (قوله) ووقع بعدها ألف جعله الشارح شرط في كل من المعتلة في المفرد والسا كنة أخذ من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله بهذا الاعلال أي الذي في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعتلة في المفرد تقاب في الجمع ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها في الجمع ضعفت باعلاها في المفرد وقربها من الطرف فسلطت الكسرة عليها كحيلة وحيل وديعة وديم وشذاجة وحوج خلافا للماسيا في أمالسا كنة في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها الا بالالف القرينة من الياء لانها ليست في الضعف كامة كسوط وسياط وحوض وحياض فلم توجد الالف صحت نحو كوز وكوزة وبشرط أيضا كافي التسهيل صحة اللام لئلا يتوالى اعلاها مع اعلا العين ولذا صححت الواو في رداء وجواء بوزن عطاش جبي ريان وجود الاصل رداي وجواو قلبت اللام همزة تنظر فيها اثر ألف زائدة فسامت العين وأصل ريان رويان فتأخر ان الشرط أربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلاها في المفرد مطلقا أو سكونها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله) وكان على فعلة لم يعتل لها الا بالسا كنة في المفرد (قوله) وجب تصحيحها أي لانها لم تعد الالف قل عمل اللسان تخفت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تخفيفها بيهدها من الطرف بسبب الهاء وقوتها بعد علم اعلاها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قريبة من الطرف ولم يعتلوا بالياء في المفرد فكان أولى بالاعلال كقائه المصنف وظاهره ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلوقال وفي فعل \* قد شد تصحيح ختم أن يعمل \* لوفى بالمراد أشموني (قوله) وبيرة بكسر المثلثة وفتح التحتية وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الاقط وبمعنى الحيوان حيث جمعوا الاول على ثورة وقيل أصله ثيرة كحجارة فقلب الواو قياسي لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيه على الاصل (قوله) نحو حاجة وحوج قد علمت أنه شاذ قليل والقياس صحيح لاعلاها في المفرد (قوله) والواو مبتدأ خبره انقلب وبعد فتح متعلق به وياء مفعوله ولا محال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالعطيان اي قيد اشتراط كونها رابعة فصاعدا أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كعطوت وزكوت (قوله) وجب الخ شروع في ابدال الواو من اختيها الالف والياء فتبدل من الالف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستأتي كلها (قوله) ويا مبتدأ وكوقن صفته على حذف مضاف وجلة اعترف خبرها أي ويا كانة كياء موقن التي كانت فيه في انهما مفردة سا كنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بهذا الحكم أي قلبها ياء فخرجت الياء المدخلة كخيض والمتحركة كهيام فلا قلبان لتحصينها ما بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيع تخفتها والتي في الجمع كاسيا في البيت بعده (قوله) جلا على المضارع أي فان الواو تنقلب في مضارع الرابعي ياء لنظرها اثر كسرة وكذا في اسم فاعله فعل عليه ما غيرهما جلا للفرع على أصله وقال سيبويه يوما للخليل لم أعل تغازينا وتباغينا وأصله تغازونا وتباغونا مع أن مضارعه وهو تغازي وتباغي لا كسر قبل آخره حتى يعمل ويحمل عليه الماضي فاجابه بان اعلال المضارع ثبت في تغازي وتباغي المكسور ما قبل آخرهما قبل مجيء تاء التفاعل ثم استصحب معها كاستصحبه مع الهاء في نحو المعطاة فاعل تغازينا جلا عليه

فقلبت واوه بعد الفتحة ياء جلا لبقاء المفعول على بناء الفاعل نحو برضيان وقوله وجب ابدال واو بعد ضم من ألف (قوله) معناه انه يجب ان يبدل من الالف واو اذا وقعت بعد ضمة كقولك في باع برقع وفي ضارب ضورب وقوله ويا كوقن بذالها اعترف \* معناه

أن الياء اذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها واوا نحو موقن وموسر أصلهما (١٩٩) ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فلو

تحركت الياء لم تغل نحو  
هيام (ص)

ويكسر المضموم في جمع كما  
يقال هيم عند جمع أهيا

(ش) يجمع فعلاؤه فاعل  
على فعل بضم الفاء وسكون

العين كما سبق في التفسير  
كحمراء وحجروا حرجر

فاذا اعتلت عين هذا النوع  
من الجمع بالياء قلبت الضمة

كسرة لتصح الياء نحو هباء  
هيم وبيضاء وبيض ولم

تقلب الياء واوا كما فعلوا في  
المفرد كموقن استغفالا

لذلك في الجمع (ص)  
وواوا اثر الضم رد الياء في

ألفي لام فعل أو من قبل تا  
كتاء بان من رمى كقصره

كذا اذا كسبعان صيره  
(ش) اذا وقعت الياء لام

فعل أو من قبل تاء التانيث  
أوز يادتي فعلاان وانضم

ما قبلها في الاصول الثلاثة  
وجب قلبها واوا فالاول

كقصور الرجل والثاني كما اذا  
بنيت من رمى اسماء على

وزن مقدرة فانك تقول  
مرسوة والثالث كما اذا

بنيت من رمى اسماء كسبعان  
فانك تقول رموان

فتقلب الياء واوا في هذه  
المواضع الثلاثة لانضمام

ما قبلها (ص)  
وان تكن عين الفعل وصفا

كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء  
الضمة فتقلب الياء واوا نحو الضيق والكيس (ص)

(قوله اذا سكنت) أي وكانت غير مدغمة كما مر وقوله في مفرد أخذته من البيت بعده (قوله نحو هباء) بالضم كما رأيت أي أهي (قوله استغفالا لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك التخفيف بالجمع وانما تبدل في المفرد واوا سواء وقعت فاء كموقن وهوا اتفاقا أو عيننا كأن يبنى من اليماض اسم مفردا على مثال برد فتقول بوض والاصل بيض بضم فسكون وهو مذهب الاخفش وقال سيبويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجعل فتقول بيض بالكسر كما فعل مثله في مبيع فان أصله مبيعوع نقلت ضمة الياء للياء وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء كما سيأتي ولذلك كان ذلك عنده يحتمل ان أصله فعل وان أصل مفعلة مفعلة بالضم أو الكسر فبهما وعند الاخفش يتعين فيهما الكسر اذ لو كانا بالضم لقليل درك ومعوشة (قوله وواوا اثر الضم الخ) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوا الضم ما قبلها وتقدم واحدة في قوله ويا كموقن وسيأتي واحدة في قوله وان تكن عين الخ وواحدة في قوله من لام فعل الخ والسبب في جميعها ضم ما قبلها الا في الاخير كما سيأتي (قوله أو من قبل تاء) أي أو ألتى لام اسم من قبل تاء التانيث أو يادتي فعلاان وانما اشترط ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل شيء لانه لو تبدلت في الاسم بدون ما ذكر لم كون آخر الاسم المعرب واوا بعد ضمة لازمة وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من رمى اسماء كعضد لا تقل فيه رمولذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول رم كشج لانه مذكور أصلا مع التاء فالواو غير آخر ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيد قوله كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكر فلا تبدل معها الياء واوا لانها في نية الانفصال ما قبلها آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كشواني توافية فان أصله توافيا بضم النون كتساكسلا كسرت النون لما مر واستصحب ذلك مع الهاء لمروضها أفاده في التوضيح ويؤخذ منه تقييد الالف والنون بما بنيت الكلمة عليهما كما يفيد قول المتن كذا اذا كسبعان صيره (قوله كتاء بان) أي كتاء شخص بان من رمى كلمة كقدرته بفتح الميم وضم الدال وازداد التاء للبانى للاستعانة بها لانه المتكلم بها (قوله كذا اذا الخ) أي كذا ترد الياء اثر الضم واوا اذا صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة اسم موضع ونونه لما مفتوحة على لغة من يجري المثنى المسمى به كسبعان في منعه الصرف للعامة والزيادة أو كسورة على لغة من يلزمه الالف ولو سمى به صبان (قوله كقصور الرجل) أي عند التعجب من قضاة عالمي ما قضاة وأصله قضى لانه من قضيت (قوله اسماء كسبعان) أي اسماء مفردا موازنا لذلك فتقول رموا واوا أصله رميان فقلب الياء واوا الضم ما قبلها لان الالف والنون اللازمتين ليسا باضعف من التاء اللازمة في تحصيل الواو من الطرف حتى لا يلحقها الاعلال لكن استشكله الموضح بان ما قبلها ما أعطى حكم الآخر المحض في نحو غزبان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كما مر فكان مقتضاه قلب الضمة هنا كسرة لتسلم الياء فتدبر (قوله اذا وقعت الياء) أي المضموم ما قبلها عيننا صفة الخ اعلم ان فعلي بالضم ان كان اسما محضا أو صفة جارية بجرى الاسماء وجب قلب الياء فيها واوا للضمة قبلها فالاول كطوبى مصدرا لطلب أو اسما لشجرة في الجنة وأصلها طيب لانها من طاب يطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمعجمة والراء اسماء تفضيل مؤنثات أطيب رأ كيس وأخير فاصلها طيب وخيرى وكيسى من الكيس بفتحتين وهو الفطنة والدليل على جريان هذه الصفات بجرى الاسماء ايلؤها العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن أفعال التفضيل يجمع على أفعال كالا سم المحض فيقال أفضل وأفضل كما يقال في أفعال اسم الرعدة أفا كل فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقدر وجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمة ضيزى أي جائرة ومشية حكي

فذلك بالوجهين عنهم بلني (ش) اذا وقعت الياء عيننا صفة على وزن فعلى جاز فيها وجهان أحدهما قلب الضمة كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء الضمة فتقلب الياء واوا نحو الضيق والكيس (ص)



الاسم دون الصفة ويجعلون خزوي شاذوا هذا دليل عليه (قوله خزوي) بضم المهملة فزاي موضع بالحجاز عنه ذال الهمزة بقوله

أدارا بخزوي هجعت للعين عبرة \* فباء الهوى يرفض أو يترفرق

وانما انصب دار الوصفه بخزوي قبل النداء فاشبهه المضاف على حذف اعظما برجي لاسكل عظيم ويرفض بفتح الغاء وشذاضا للمجعة أي يسيل بعضه في أثر بعض و يترفرق براءين وقافين أي يبقى في العين متحجرا يجسى ويذهب والله أعلم

(فصل) (قوله واتصال) أي بان لم يفصل بينهما فاصل وكان من كلمة واحدة أو في حكم الواحدة كسأني فأفاد شرطين (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من الشرح أو لارجاع ضمير عري لسكون السابق ففيه شرط واحد والأولى ارجاعه للسابق نفسه أي وعري السابق من العروض ذاتا وسكونا ففيه شرطان كما في التوضيح وبدل عليه كلام الشرح في المحتررات وعلى كل فالعري بالاطلاق وقضية ما ذكر ان الذي منها لا يشترط أصالته وهو كذلك حفي وخامس الشروط في هذا البيت قوله \* ان يسكن الخ (قوله أبدلت الواو ياء) أي تخفيفا وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أول الواو كطي ولما صدرا طويت ولو يت وكسأني والأصل طوي ولوى ومساوى فعل به ما ذكر وقبيلت ضمة الميم في مسأني كسرة لمناسبة الياء (قوله والأصل سيود وميوت) أي من ساد سيود ومات يموت فوزنهما فيعمل بكسر العين عند البصريين وبالفتح عند البغداديين كضيفم وصيرف نقل الى فيعمل بكسرها ثم أعل وأدغم لان فيعمل بالكسرة لم يوجد في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قديما في فيه ما ليس في الصحيح كضمة المهملة بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورمادة دون الصحيح فسماع سيد وميت بالكسرة دليل على انه أصالهما ولا حاجة للتحويل بل على انه يقال ليس المكسور موجودا في الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يحمل وزنهما فعدل بتقديم العين لانه غير موجود في كلامهم ووجد في الاول ضيفم وصيرف وان كانا بالفتح (قوله لم يؤثر) وكذا في كلمة مع فاصل كزيتون (قوله وكذا ان عرضت الياء والواو) أي عرض السابق منهما للسكون بان عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدلت واوالضم ما قبلها وكذا نحو بويج واوه بدل من ألف بايغ وياعد يوان بدل من الواو الاولى في وان بالتشديد وأعرض سكونه فقط كقوى فعل ماض بسكون الواو مخففا من كسرها كما تخفف نحو علم بسكون نانية فلا يبدال في ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل

وغيور (قوله يوم يوم) أي كثر الشدة ومثله ضيئون للستور والذكر وعوى السحاب كرمى عوبة فهذه صحت مع استيفائها الشروط شاذوا وقياسها أهمرضين وعية بشذالياء المفتوحة كما شذالابدال مع فقد بعض الشروط في قراءة بعضهم ان كنتم للرب ياتعون بشذالياء وأصلها بالهمز كما شذالابدات واوا ثم ياء وكا شذالابدال الياء واوا في قوطهم عوى عوة (قوله أصل) ضبطه المغرب بالبناء للجوهول واختار الصبان ضبطه ككرم مبنيا للفاعل بمعنى تأصل قال رأيت منقولاً عن خط ابن النحاس تلميذا المصنف وهو وان كان يلزم عليه عيب السناد أولى لان لم نجد في القاموس ولا غيره فعلا متعديا من هذا المعنى حتى يبنى للفعول اه وذلك ان نفر من بشاعة القافية حينئذ يجعله اسم فاعل بوزن حذرو وأصله فاعيل حذف ياؤه للضرورة أو تجر به على مذهب من يجوز بناء اللازم للجوهول (قوله ألفا يبدال) بنقل حركة همزة أبدل الى تنوين ألفا لانها همزة قطع وهذا شروع في ابدال الالف من أخميم الواو والياء ولهذا الابدال عشرة شروط كما في المتن منها في هذه الايات خمسة كما سئل (قوله ان حرك التالي) أي الحرف الذي يتلو الواو والياء (قوله كف) أي منع اعلال غير اللام أي اعلال الواو والياء الواقعين غير لام للكلمة أي لام ثانية بان يقع عينا أو لا مأولى (قوله متحركة بعد فتحة) هذا ان شرطان خرج بالاول نحو الفول والبيع عمال

وشذ معطى غير ما فدر سما (ش) اذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وشدت احدهما بالسكون وكان سكونها أصليا أبدلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وذلك نحو سيد وميت والأصل سيود وميوت فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار سيد وميت فان كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك نحو يعطى وفذ وكذا ان عرضت الياء والواو للسكون كقولك في رؤية روبة وفي قوى وقوى وشذالفتح صحيح في قولهم يوم يوم وشذ أيضا ابدال الياء واوا في قولهم عوى السحاب عوة (ص)

من ياء او واو بتحريك أصل ألفا يبدال بعد فتحة متصل ان حرك التالي وان سكن كف اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها بساكن غير ألفا أو ياء التشديد فيها ألفا (ش) اذا وقعت الواو والياء محركة بعد فتحة قلبت ألفا نحو قال وباع أصلهما قول وبيع فقلبت ألفا لتحركها

وانفتح ما قبلها هذا ان كانت حركتها أصلية فان كانت عارضة لم يعتد بها



كجبل وتوم وأصلها ماجيئل وتوأم فنقلت حركة الهمزة إلى الياء والواو فصارجيلا وتوما فلو سكن ما بعد الياء والواو لم تكن لا ما وجب التصحيح نحو بيان وطويل فان كانتا لا ما وجب الاعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفا أو ياء مشددة كرميا وعلوى وذلك نحو يخشون أصله يخشون فقلبت الياء ألفا لتحركها (٢٠٣) وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاءها ساكنة مع الواو الساكنة (ص)

وصح عين فعل وفعل  
ذا أفعول كغيبه وأحولا  
(ش) كل فعل كان اسم  
الفاعل منه على وزن أفعول  
فانه يلزم عينه التصحيح  
نحو عور فهو وأعور وهيف  
فهو وأهيف وغيف فهو وأغيد  
وحول فهو وأحول وحل  
المصدر على فعله نحو هيف  
وعور وحول وغيد (ص)  
وان بين تفاعل من افتعل  
والعين وأوسامت ولم تفل  
(ش) اذا كان افتعل معتل  
لغيره فقه ان تبدل عينه ألفا  
نحو اعتاد وارتاد لتحركها  
وانفتاح ما قبلها فان أبان  
افتعل معنى تفاعل وهو  
الاشتراك في الفاعلية  
والمفعولية جعل عليه في  
التصحيح ان كان واويا  
نحو اشتدوا فان كانت  
العين ياء وجب اعلاؤها نحو  
اشتدوا واستأفوا أى  
تضاربوا بالسيوف (ص)  
وان حرفين ذا الاعلال  
استحق

صحح أوله وعكس فديحق  
(ش) اذا كان في كلمة حرفا  
علة كل واحد متحرك  
مفتوح ما قبله لم يجز اعلاؤها  
مع الـ لا يتوالى في كلمة

يتحرك وبالثاني نحو حيل وعوض وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ما قبلها وتأصل الحركة ثالث كما بينه الشرح واتصالها رابع كما في المتن ولم يبينه الشرح وذلك بان يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج نحو ان أجد وجد يز يد ونحو تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكن ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس (قوله كجبل) بفتح الجيم والياء من أسماء الضمغ وتوم بفتح المثناة فوق والواو أسند التوأمين وهما الولدان في بطن وأصلها ماجيئل وتوأم كلاهما بوزن جعفر يهمزة بعد الياء والواو ومثلهما في عدم الابدال لعروض الحركة نحو تلبون ولا تنسوا الفضل (قوله فلو سكن ما بعدهما) مغرغ على محذوف أى رحل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ (قوله رجب التصحيح) أى لئلا يلتقي ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفا كيمان أو غيرها كطويل وغبور وخورنق (قوله كرميا الخ) مثال للمنفى الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا أو ياء مشددة وانما صحح ذلك لئلا يجتمع ألفان في رمية وحذف أحدهما يلبس بالمفرد وحل ما لا يلبس فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب في علوى تقتضى ابدال الالف واوا ككسر فكيف تبدل الواو معها ألفا (قوله وذلك) أى سكن ما بعده اللام الذى لا يمنع اعلاها لكونه ليس ألفا ولا ياء مشددة نحو يخشون الخ (قوله وصح عين فعل) بفتح عين وفعل بفتح فكسر وذا أفعول حال من الثاني وأشار بذلك الى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء عين الفعل وصفه على أفعول ولا عين المصدره (قوله كغيبه) من القيد كالفرح وهو نعمة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعول) هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون أو خلقه أو وصف ظاهر في البدن كسود وعود وحول وغيد فهو وأسود وأعور وأحول وأغيد وانما صحت عين هذا الفعل جلا على ما هو بمعناه وهو افعول بشد اللام كعور وأحول لان عينه صحت اسكون ما قبلها وما بعدهما حمل هذا عليه وحل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذى وصفه على فاعل كخاف فهو خائف فانه يعمل كفعل بالفتح والضم (قوله وان بين) بكسر الواو واحدة مضارع بان أى ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أى يشترط لاعلال عين افتعل ان كانت واوا أن لا يكون بمعنى التفاعل والاسامت فان كانت ياء أعامت مطلقا (قوله ارتاد) بالراء والمثناة فوق أى طاب (قوله فان أبان الخ) مقابل لمحذوف أى محل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان الخ (قوله حل عليه) أى لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كفتشاور وتبايع ولما كان هذا بعينه حل عليه واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبهة بها فاعلت (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة الى اللام قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع (قوله ح فاعلة) أى واوان أو يا أن أو مختلفان (قوله لئلا يتوالى اعلالان) أى بلا فصل بينهما وهو ممنوع لا يخافه أمامع الفاصل فجاء نحو يفون اذا صله يوفون ولا يردنوا اليهما فى ماء وشاء وترى من الرؤية لانهما شاذة عن القياس على انه قيد فى شرح الكافية منع توالى الاعلالين بكونهما من جنس واحد ما اذا اختلفا كنه أفلا يمنع وعليه فلا شذوذ (قوله والاحق منهما بالاعلال الثاني) أى لان الطرف محل التغيير (قوله نحو الحيل) أى بالقصر وهو المطر وكذا الطوى بالقصر وهو ميل النفس الى الشيء وشاع فى المذموم أما الممدود منهما فليس مما نحن فيه لان عينه لا تستحق

الاعلال

واحدة اعلالان فيجب اعلال أحدهما وتصحيح الآخر والاحق منهما

بالاعلال الثاني نحو الحيا والطوى والاصل حى وهو فوجده فى كل من العين واللام سبب الاعلال فحمل به فى اللام وحدها لكونها طرفا والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام

الاعلال لئلا يكتسب كنهها والحياء مثال لاجتماع ياءين لانه من حيث والهو لوالوا والياء لانه من  
هو يت ومثال الوارين الحوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالضم والتشديد وكذلك قوى أصله يوارى من القوة (قوله  
نحو غاية) مثلها راية وكذا آية عند الخليل فاصلها ضمية ورية واية قلبت الياء الأولى ألفا شذوذ القياس  
قلب الثانية لكن سهله كون الثانية غير طرف قال في التسهيل وهذا أسهل الوجوه في آية وقيل أعلت الثانية  
فصار راية كنهوا ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتح الحاء وقيل أصلها اية بضم الاولى كسمة وقيل  
اية كناية فاعلا على القياس لان الثانية لا تستحق الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كناية فاعلا واية  
بشدة الياء وكذا مردودة كافي التصريح (قوله ما آخره) بالنصب طرف ليد وما يخص نائب فاعله والجملة  
صلة ما الأولى وان يسلم فاعل بواجب الواقع خبرا عن عين أى وعين اللفظ الذى زيد فى آخره ما يخص  
الاسم واجب سلامتها وهذا عشر الشروط وحاصله أن لا تكون الياء والواو عينا لما فى آخره زيادة تختص  
بالاسم (قوله نحو جولان) مصدر جال يحول وهما مصدرهما بهم وانما سلمت عينهما لان زيادة  
الالف والنون فى آخرهما أبعدتهما عن الفعل الذى هو الأصل فى الاعلال لانهما لا يلحقانه أصلا ومثلها  
الألف المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صوري بفتح الحاء مهملة وجاز حيدى  
بوزنه أى يحيد عن ظله انشطه وحكم الأخفش بشذوذ هذين لان الألف وان اختصت بالاسم لا تخرجه  
عن صورة فعل أسند لالف الاثنين كضربا فلا تمنع الاعلال كالاتمعه التاء اتفاقا لانها وان اختصت  
بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضى فلا يثبت بالحقاقها للاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جى قائل  
وبائع والأصل قولوه بيعه ككسمة وشذوذ تصحيح حوكة وخونة جى حائل وخائن (قوله وشذوذ ما هان  
وداران) وقياسهما موهان ودوران لان أصلهما ثنية ماء ودار وفى نسخ هانان بتقديم الهاء وقياسه  
هيمان لكن قيل ان هانان وداران أحججهميان فلا يحسن عددهما فيما شذوذ (قوله وقبل بالخ) هذا البيت  
دخيل فى هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكر مع التاء والطاء والدال لاتفاق  
السكر فى انها غير علة وأفراده بفصل كما فعله الموضح والحاصل ان المصنف بين فيما مر ابدال الهزة وحروف  
العله الذى لا يتوقف على نقل حركة وذكر فى الفصل الآتى ابدالها المتوقف على النقل ثم بين باقى حروف  
الابدال فى فصل ذواللين الخ فكان الاولى تأخير الميم مع ذلك (قوله ميم) مفعول ثان لقلب والنون  
مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والاولى التعبير بالابدال لما مر أول الباب الآن يقال لاحظ اصطلاح  
القراء فى تسوية هذا العمل اقلا (قوله المنفصلة) أى عن الباء بان كانتا من كلمتين ودخل فى النون  
السا كنهة المنفصلة التنوين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم أيضا من الواو فى فم ومن النون المتحركة شذوذ  
كسمة وطم فى البنان أى الاصابع البنان والله أعلم

(فصل فى النقل) وفيه أربع مسائل ذكر الاولى فى قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ  
والثالثة وألف الافعال الخ والرابعة ومالا فاعل الخ وبعد النقل فى المسائل الأربع يجب ابقاء الحرف المعتل  
سا كنه ان جالس الحركة المنقولة كأمثلة الشارح من نحو يبين ويقوم والارجب قلبه من جنسها  
كيجاف ويخيف أصلها ما يخوف كينذهب ويخوف كيكرم فقلت فتحة الأول وكسرة ثانيا الى الخاء ثم  
قلبت الواو ألفا فى الاول لتجانس الفتحة قبلها وياء فى الثانى لسكونها الترسرة (قوله من ذى لين) جرى  
على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالسا كن منها مطلقا وأما المبد  
فهو السا كن بعد حركة تجانسه وأما العلة فعامة ومثل ذى اللين فيما ذكر الهزة (قوله وجب نقل حركة  
العين الخ) أى لنقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان سكن ما قبلها لزومه بالتحذف فى دلو وظي

نحو غاية (ص)  
وعين ما آخره قد زيدما  
يخص الاسم واجب أن  
يسلم  
(ش) اذا كان عين الكلمة  
واو متحركة مفتوحا  
ما قبلها أو ياء متحركة  
مفتوحا ما قبلها وكان فى  
آخرها زيادة تخص الاسم  
لم يحذف قلبها ألفا بل يجب  
تصحيحها وذلك نحو  
جولان وهيمان وشذوذ ما هان  
وداران (ص)  
وقيل بالقلب سيم النون اذا  
كان مسكنا كمن بت ابتدا  
(ش) لما كان النطق  
بالنون السا كنهة قبل الباء  
عسرا وجب قلب النون  
سما ولا فرق فى ذلك بين  
المتصلة والمنفصلة ويجوزهما  
قوله من بت ابتدا أى من  
قطعك فآلفه عن بالاك  
واطرحة وألف ابتدا بدل  
من نون التوكيد الخفيفة  
(ص)  
(فصل فى لسا كن صح  
انقل التحريك من  
ذى لين أب عين فعل كآين  
(ش) اذا كان عين الفعل  
ياء أو واو متحركة وكان  
ما قبلها سا كنهة سيمها  
وجب نقل حركة العين  
الى السا كن قبلها نحو

يبين ويقوم والاصل يبين ويقوم بكسر (٢٠٤) الياء وضم الواو فنقلت حركتهما الى الساكن قبلهما وهو الباء والغاف وكف لك

عل في ابن فان كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو بايع وبين وعوق (ص) ما لم يكن فعل تعجب ولا كايض أو أهوى بلام صلا (ش) أي انما تنقل حركة العين الى الساكن الصحيح بله الاذالم يكن الفعل للتعجب ومضاعفا أو معتلا الا ان كان كذلك فلا نقل نحو ما بين الشيء وأبين به وما أقومه وأقوم به ونحو أبيض وأسود ونحو أهوى (ص) ومثل فعل في ذا الاعلال اسم

ضاهما مضارع وفيه ومسم (ش) يعني انه يثبت للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط أو في وزنه فقط من الاعلال بالنقل ما يثبت للفعل فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط تبيع وهو مثال تحلي بالهمزة من بيع والاصل تبيع بكسر التاء وسكون الباء فنقلت حركة الياء الى الباء فصار تبيع والذي أشبه المضارع في وزنه فقط مقام والاصل مقوم فنقلت حركة الواو الى الغاف ثم قلبت الواو ألفا لجانسة الفتحة فان أشبهه في الزيادة والزيادة فاما أن يكون منقولاً من فعل والا فان كان منقولاً لم نقل كيزيد

لانها حركة اعراب لا تلزم مع ان الاسم أخف من الفعل كما سئلت الفتحة في معديكرب دون قاض لازومها مع كون المركب ثقيلا يحتاج للتخفيف (قوله نحو يبين) اما فتحة الياء مضارع بان أي ظهر فاصله كيضرب أو يضربها مضارع بان فاصله كيكرم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل في ابن) فاصله أ يبين كما كرم فنقلت كسرة الياء الى الباء ثم حذفنا الساكنين (قوله غير صحيح) دخل في الهمزة لان المصنف أدرجها في حروف العلة فلا تنقل في نحو يأس كيكرم مضارع أيس لان الهمزة معرضة للاعلال بقلبها ألفا تخفيفا والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها بالحركة ولذا لم ينقل في نحو بايع وقاول وأما عدم النقل في بين وعوق بشد الياء والواو مع تحريك عينهما بناء على ان أول المضارعين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه ألفا لتحريكه وفتح ما قبله فيلتقي ساكنان فان حذف الأول قلت بين وعوق بالسكون أو الثاني قلت بان وعاق وفي ذلك الجاس صيغة باخرى فترك أ ما على ان الثاني من المضارعين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصريح ونبيه الحواشي وفيه أن المنقول اليه لعروض حركته لا يصلح لتعليقه ألفا كما علم من قوله يتحرك بك أصل فالقياس حينئذ قلب الثاني لتحركه في الاصل وافتتاح ما قبله الآن فيصير بيان وعواق وهو أيضا ليس بصيغة الاسم فترك (قوله بلام صلا) أي حكم بان لانه حرف علة قال ابن غازي وانما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير افعال كاستهوى (قوله للتعجب) أي لان ما فعله يشبه أفعال التفضيل في الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعمل ماسيا أي فسكنا شبهه وحل أفعال به صليته (قوله ونحو أبيض وأسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لغائه لوجب قلبها ألفا لتحريكها في الاصل وافتتاح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاغتناء عنها فيصير باض وساد بالشد يد فيلتبس باسم الفاعل من البضاة وهي نعومة البشرة ومن السد تصریح (قوله ونحو أهوى) أي لا يتوالى فيه اعلالا في اللام والعين (قوله وفيه ومسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبهه في الوزن فقط أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعمل لئلا يتوهم انه فعل وكذا لو باينه فيهما لبعده عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أو القول اسماء على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الياء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته وأما يزيد عام فتنقل بعد اعلاله كما سياتي (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة (قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التحتية (قوله وهو مثال تحلي) أي اسم مبني من البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا تحييل من التبيع أي يتبع أمه في المرعى فتأوله أصلية ومفتوحة لا مكسورة وتحلي بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهمزة يطاق على قشر الاديم والجلد مما يلي مذبت الشعر وعلى وسخه وشعره (قوله من بيع) أي حال كون تبيع مأخوذا من بيع وهو مصدر باع ولو بنيت على مثال تحلي من القول قلت تعجيل بكسرين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلهما ثم قلبت ياء لسكونها اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه ومسم امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تعجيلا بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكذلك الفعل يضمها فيعمل ماواز نهما من الاسماء (قوله مقام) أي بفتح الميم فاصله مقوم كيعل المبني للفاعل أو يضمها فاصله كالمبني للفعل وكذا مقيم ومبين أصلهما كيكرم بالسكس فيعمل كل ذلك لامتيازه عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صححوا نحو مدين ومريم لان ميمه أصلية فوزنه فعل لا مفعول (قوله أعلا كزيد) أي اسم صواب اعلاله لانه انما يعمل قبل النقل لا بعده (قوله ومفعول) بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعول وهذا مختار قوله ضاهي مضارع على ماسيا أي (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغز بيعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق بعرض والباء لئلا يسه

والاصح كايض وأسود (ص) ومفعول صحيح كالمفعول \* وألف الافعال واستعمال (قوله) أزل هذا الاعلال والتا الزم عوض \* وحذفها بالنقل ربما عرض (ش) لما كان مفعول غير مشبه للفعل استحق التصحيح كسجواك

وحمل مفعل عليه لما شابهته له في المعنى فصحيح كما صحيح مفعول كقول ومقول وأشار بقوله وألف الافعال واستفعال أزل الى آخره الى ان المصدر اذا كان على وزن افعال واستفعال وكان معتل العين فان ألفه تحذف للثقل (٢٠٥) ساكنة مع الالف المبذلة من عين

المصدر وذلك نحو اقامة واستقامة وأصله اقوام واستقوام فنقلت حركة العين الى الفاء وقلبت الواو ألفا لمجانسة الفتحة قبلها فالتقى ألفان حذفت الثانية منهما ثم عوض عنها تاء التثنية فصار اقامة واستقامة وقد تحذف هذه التاء كقولهم اجاب اجابوا منه قوله تعالى واقام الصلاة (ص)

وما لافعال من النقل ومن حذف فمفعول به أيضا فنحو مبيع ومصون ونذر تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء

الشهر (ش) اذا بنى مفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب في افعال واستفعال من النقل والحذف فتقول في مفعول من باع وقال مبيع ومقول والاصل مبيع ومقول فنقلت حركة العين الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان العين وواو مفعول حذفت واو مفعول فصار مبيع ومقول وكان حق مبيع أن يقال فيه مبيع لكن قلبوا الضمة كسرة لتصحيح الياء ونذر التصحيح فيما عینه واو قالوا

(قوله وحمل مفعول الخ) أشار بذلك الى ما قاله المصنف وابنه ان مفعول يستحق الاعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط اذ هو كعلم عند من يكسر حرف المضارعة لكنه حمل على مفعول في التصحيح لشبهه به لفظا اذ لا فرق بينهما الا بالالف ومعنى لان كلا اسم آلة كخيط ومخيط أو صيغة بمالغة كقول ومقول ولم يعكس لاصالة التصحيح وتعقبه الموضح بأنه لو صح ذلك للزم تصحيح مثال تحلى ممن البيع لشبهه بتعسب أو تضرب في تلك اللغة وزنا زادة وهو ممنوع والظاهر ان تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلا اذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت اليه أولا نه مقصور من مفعول كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الالف فهو هو لا أنه محمول عليه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط (قوله فان ألفه تحذف الخ) أفاد كالمثل ان المحذوف هو الالف الثانية وهو الصحيح لز يادتها وقر بها من الطرف وحصول الثقل بها وهو مذهب الخليل وسببويه والمصنف ولذا قال وألف الافعال الخ وقيل هي بدل العين لان بدلهما تحذف كثيرا في غير هذا ولان تعويض التاء لم يعمد في غير الاصول (قوله وقلبت الواو ألفا الخ) لا برد أن شرط قلب العين ألفان لا يسكن ما بعدها كما مر في قوله وان سكن كف الخ لان محمل ذلك فيما اتسلا له بالاصالة أما الالف والالف المستفعال فبالحمل على الفعل (تنبيه) قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما في الفاظ منها أغول وأغول وأغيمت السماء أغيا ما واستعوا واستعوا اذا واستعيل الصبي استعيا الا أي شرب الغيل بفتح المجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي تؤقي أو وهي حامل وهذا اذا عند النحاة وقيل لغة فصيحة يقاس عليها (قوله لمجانسة الفتحة قبلها) أي لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله من النقل ومن حذف) أي دون التعميض بالتاء (قوله فمفعول) أي فاعلم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بقسم أي حقيق (قوله حذفت واو مفعول) أي عند سببويه وقال الاخفش عين السكامة لان واو مفعول جاءت المعنى وهو كونها علامة اعم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف أول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثاني وأجيب عن الاول بان الواو كانت علامة اسم المفعول لوجبت في الزائد على الثلاثة كالمستظر وانما العلامة الميم وحجى بالواو لرفضهم مفعلا بالضم في السكامة الا في مكرم ومعون ومهلك وما لك بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثاني بان محمل ما ذكر فيه اذا كان ثاني الساكنين صحيحا كما مثله وهما هاتمتان تصريح وقد يقال في الجواب الاول تسليم أنها جى مع المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يلتق حذفها لغوات ما جى بها لاجله تقدير الان وزن نحو مصون يكون عند سببويه مفعول بانبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرته الخلاف في نحو مسوء بالهمزة اذا خفف فعند الاخفش يقال مسوء بشد الواو لان الهمزة اذا وقعت اثر واو زائدة لغير الحاق خففت بقلبها واو ادغامها فيها وعند سببويه مسوء بنقل حركة الهمزة الى الواو كونها أصلية ثم حذفت الهمزة كما يقال في تخفيف خب خب (قوله فصار مبيع ومقول) أي بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله وكان حق مبيع الخ) أي لما مر في قوله ووجب \* ابدال واو بعد ضم من ألف \* وياخ من انه يجب قلب الياء واو الضم ما قبلها كقوف في ميقن الا اذا وقعت عين جمع فان الضمة تغلب كسرة لتصحيح الياء كبيض وهيم في جمع أبيض وأهيم ومرأيا ان سببويه يجعل الياء الواقعة عين المفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصحيح الياء وان الاخفش بقلبها في المفرد مطلقا سواء كانت فاء أو عين أو يبق الضمة قبلها فقد جرى سببويه هنا على مذهبه فبعد أن حذفت واو مفعول قلبت الضمة

نوب مصوون والقياس مصون واغة تميم تصحيح ما عینه ياء فيقولون مبيعوع ومخيوط ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى ونذر تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء الشهر (ص) وصحح المفعول

من نحو عدا \* وأعمال ان لم تتحرر الاجودا (٢٠٦) (ش) اذا بنى المفعول من فعل معتل اللام فلا يخلو اما أن يكون

كسرة لتصح الياء لانها عين مفردا ما على رأى الاخفش من أن المحذوف العين فيصير بعد النقل والحذف مبعوع فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لئلا يتوهم انه من ذوات الواو كقول وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كانوا هم حتى يرد عليه أن مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واوا فاولى ابقاؤه مع المعدومة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار به والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيهما سوى الحذف والنقل وأما ذوات الياء كجميع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصلها فتدبر (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين فخرج يأتى اللام مطلقا واوا بها مع كسر العين كرضى وقوى فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الآتى وأما مضمومها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما وذكر هذه المسئلة هنا انما هو باعتبار حذف واو مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجود التصحيح) أى حلا على فعل لاماعل لكونه الاصل كعدا ودعا فان واوه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذا الاصل عدو ودعو (قوله على فعل) أى بفتح فكسر (قوله نحو مدي) أصله معدو وبواو ين الاولى واو مفعول والثانية لام الكلمة فقلبت الثانية ياء حلا على فعل المفعول لان واوه تقلب ياء لتطرفها ان كسرة كدعاهم الاولى لا اجتماعها مع الياء ساكنة ثم ادغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو مريض) أصله مريض وبواو ين قلبت الثانية ياء حلا على الفعل لانها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بنى للفعل أو للمفعول ثم الاولى لا اجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك هو الفصحح الوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوى العين والاثنتين الاعلال كقوى فهو مقوى والاصل مقو وقلبت الواو الاخيرة ياء لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لا اجتماعها مع الياء الخ والحاصل ان واوى اللام ان كان مفتوح العين اخير في مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير واويها اختير فيه الاعلال أو واويها وجب الاعلال (قوله كذلك ذا وجهين الخ) كذلك اما حال من الفعلين بضمتهن أو صفة مصدر محذوف أى جاء الفعل بحيثما مثل ذلك وذا وجهين حال ايضا منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة أو متعلق بجملة بضمينه معنى أخذوا لجم جمع حال من الواو وظاهر المتن النسوية بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في السكاكية بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفى \* مفرد التصحيح أولى ما فى وأطلق جواز الوجهين في فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والاوجب الاعلال كفى المفعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال والاصل عصور ودلور بضمتهن ثم واو ين قلبت الثانية ياء لثقل الواو ين مع الضمة في الجمع ثم الاولى لا اجتماعها مع الياء ثم ادغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء اتباعا لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن فالقوا حباهم وعصيمهم بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فكان الواو الاخيرة وليت ضمة فقلبت ياء لما قيل فى أدل جمع دلوفلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وادغم الخ وقد قيل بذلك فى المفعول المنار (قوله نحو أبو ونحو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كفى التمهيل والتوضيح وكذا الاعلال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبو ونحو وكفولس فادغم والنحو اما بالجمع وهو السحاب الذى هراق ماءه أو بالحاء المهملة وهو الجهة حكى سيبويه انكم تطيرون فى نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذى فى التوضيح وغيره أنه واجب خفة المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غير من النحويين على اطراذه وان كان التصحيح أكثر على الا ل وهذا ناسع موضع لقلب الواو ياء وهى وقوعها فى الجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله نى)

معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اغلاله بقلب واو مفعول ياء وادغامها فى لام السكامة نحو مرمى والاصل مرمى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فلا جود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو معدو من عدا ولهذا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعل نحو مدي وان كان الواوى على فعل فالتصحيح الاعلال نحو مريض من رضى قال الله تعالى ارجع الى ربك راضية مرضية والتصحيح قليل نحو مريض (ص) كذلك ذا وجهين جا المفعول من ذى الواو لجم ارفرد ين (ش) اذا بنى اسم على فعول فان كان جمعا وكانت لامه واوا جاز فيسه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصى ودلى فى جمع عصا ودلور ونحو أبو ونحو جمع أب ونحو والاعلال أجود من التصحيح فى الجمع فان كان مفرد اجاز فيسه وجهان الاعلال والتصحيح والتصحيح أجود نعو علا واو وعنا عوا و يقل الاعلال نحو قسا قسي أى قسوة (ص) أى وشاع نحو نى \* ونحو نيام شذوذ نى (ش) اذا كان فعل جمعا لما بينه واوجاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألف كقولك فى جمع

أى (ش) اذا كان فعل جمعا لما بينه واوجاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألف كقولك فى جمع



أى نسب للعلاء (قوله صائم) أصله صوم لانه من الصوم أبدلت الواو همزة لما صم وكذا قائم وجاءت  
(قوله وصيم) أصله صوم فاستثقل اجتماع واو ين وضمة مع نقل الجمع تخفف بقلبهما ياءين لانهما أخف  
نصريح (قوله وجب التصحيح) أى تخفته ولبعد الواو عن الطرف الذى هو محل التغيير بسبب الالف  
وكذا يجب التصحيح ان اعتلت اللام كشوى وغوى بشد الواو جى شاور وغار لئلا يتوالى اعلالان ويجوز  
فى نحو نيم بعد اعلاله ضم الفاء وكسرهما والضم أولى والله أعلم

(فصل فى ابدال فاء الافتعال وتاءه) (قوله ذو اللين) مبتدأ خبره جملة ابدلا وفالحال من نائب فاعله  
العائد لذى اللين وهو فاعله الاول وتام فاعله الثانى وكل من فارنا بالقصر وتقدم الشاطبي أن ما قصر من  
أسماء هذه الحروف ممنون على حدش بت ما و صوب ابن غازى عن بعضهم عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها  
وضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين على انه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء  
(قوله فاؤها حرف لين) مرادهم به الياء والواو فقط اذا لالف لاتقع فاء مطلقا ولا عيننا ولا لا ما بطريق  
الاصالة (قوله وجب ابداله تاء) أى لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما

ومنافاة صفتهم لان حرف اللين مجهور والتاء مهملة وسواء أيضا لو أقرره لتلاعبت به حركات ما قبله فيكون  
ياء بعد الكسرة وألفا بعد الفتحة وواو بعد الضمة فأبدلوا منه حرفا يلزم وجه واحد وخصوا التاء لتدغم  
فيما بعدها هذه هي اللغة الفصحى وبعض الحجازيين يجعلون الفاء بحسب الحركات قبلها فيقولون يتصل  
يا اتصل فهو موصل وحكى الجرمي ابدالها همزة كأصل ياء اتصل فهو موصل وهو غريب (قوله نحو اتصال الى  
الح) مثال للواو ومثال الياء اتسار واتسر ومتسر والاصل ايسار وايسر وميسر قال فى الصباح الميسر

كسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر اه وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه  
يورث اليسار (قوله والاصل وأصل الح) ظاهر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل  
أولا ياء لكسر ما قبلها فى الماضى والمصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة وحل الباقي عليهما ثم  
تقلب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائما فتقلب تاء من أول الامر تقليدا  
للعمل اذا فائدة فيما ذكر وان كان قياسيا وأيضا لوقبيل ياء لا تمنع قلب هذه الياء تاء كما فى الياء المنقلبة

عن الهمزة فى نحو اتسار كجماع عدم الاصلة الآن يجاب عن هذا بان التاء لم تبدل من الهمزة أصلا امتنع  
ابدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فانها تبدل تاء فى غير هذا الباب كترث ونحوه فجاز هنا  
ابدالها من بدلها وأيضا كل من المبدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة)  
أى الثانية الساكنة وهى فاء السكامة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذ قو لهم انزr)  
لما فعل ماضى معلوم أى لبس الازار فيكون بفتح التاء والزاي أو امر فبكسر الزاي ولا يصح ما ضيحه ولا

الا اذا كان أصله أنزr بالواو لا بالياء كما فى الشارح وأصله الاصيل أنزr بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هى  
فاء السكامة لانه من الازار قلبت الثانية ياء من جنس حوكة ما قبلها ثم الياء تاء فصارت أنزr بالادغام فهذا  
الابدال الثانى شاذ يقصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن أجازه  
البغداديون كما حكاه الزخشري وعلى قو لهم يتخرج ادغام عوام المحدثين أنزr فى حديث عائشة المتقدم

وقول الشارح كالاشموني وشذ قو لهم أنزr صريح فى انه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتسار الذى  
فى المتن تبعاً لابن المصنف فى انه لم يسمع فإرادته بالتمثيل به انه مما سمع الابدال فى جنسه لافى شخصه وتقل  
المرادى عن بعضهم سماعه وهو صريح فى قول التوضيح وشذ قو لهم اتسار ومن المسموع أيضاً اتن من الامانة  
وقياسه أو تن بالواو ان كان ماضيا مجهولا أو اتن بالياء ان كان معلوما وأما اتخذ فالتصحيح انه من اتخذ  
يتخذ نتخذ كتب يتعب تعبا بمعنى اتخذ كما أن اتبع من تبع فتأخره الاولى أصلية لا تبدل عن همزة أخذ كما وهم

صائم صوم وصيم وفى جمع

نائم نوم ونيم فان كان قبل

اللام أنف وجب التصحيح

والاعلال شاذ نحو صوام

ونوام ومن الاعلال قوله

فما أرتق النيام الا كلامها

(ص)

(فصل)

ذو اللين فانما فى افتعال

أبدلا

وشذنى ذى الهمز نحو

ايتسكا

(ش) اذا بنى افتعال

وفروعه من كلمة فاؤها حرف

لين وجب ابدال حرف

اللين تاء نحو اتصال واتصل

ومتصل والاصل فيه

او اتصال واو وصل

فان كان حرف اللين بدلا

من همزة لم يجز ابداله تاء

فتقول فى افتعل من الاكل

اتسكل ثم تبدل الهمزة ياء

فتقول اتسكل ولا يجوز

ابدال الياء تاء وشذ قوله

انزr باربدال الياء تاء (ص)

فيه الجوهرى فجعله من الشاذ والثانية ناء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالواو لغة في أخذ فأصله او وخذ  
ابدات الواو ناء على القياس ونحوه على هذه اللغة وان كانت قليلة أولى من قول الجوهرى (قوله طائنا  
الح) تامبداً أخبر به من ماضيا مجهولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تناوذاً فعوله الثانى  
فان جعل ردأمره كان ناء فعوله الاول لامبداً لا حتمية له الى تقدير الابط (قوله وجب ابداله طاء الح)  
أى لثقل الناء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما وتباين صفتيهما اذ الناء مهموسة مستغلة والمطبق  
مجهور مستعمل كما يفسر النطق بها بعد الدال والذال والزاى لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج فى تسهيل  
النطق الى ابدال الناء حرفاً يوافقها فى المخارج ايشعر بها ويوافق ما قبلها فى الصفة وهو الطاء والدال واذا  
أبدلت طاء بعد الطاء أو دال بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين كاطبر واطعن وادان أو طاء بعد  
الصاد والصادود والابعد الزاى جاز الفك كاصطبر واصطجع وازدجر والادغام بقلبها من جنس ما قبلها كاصبر  
واضجع وازجر ويمتنع العكس كاطبر واطجع واذجر الثلاث يفتوت ص غير الصاد والزاى واستطالة الصاد ما  
الطاء بعد الطاء المشالة والدال بعد الدال المحجمة فيجوز فيها الاوجه الثلاثة وقد روى قوله

هو الجواد الذى يعطيك ناله \* عنوا ويظلم أحياناً فيظلم

هكذا بالفك ويظلم بشد المحجمة وبشد المهملة وقرئ قوله تعالى فهل من مدكر بالفك ومدكر بشد المهملة  
ومدكر بشد المحجمة وهي شاذة فتدبر والله أعلم

(فصل فى الاعلال بالحذف) هو نوعان مقيس وشاذ فالمقيس هو الذى تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة  
أنواع ما يتعلق بقاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتى وقد  
ذكرها على هذا الترتيب كل واحد فى بيت (قوله وبنيتى متصف) أى صيغتى شخص متصف أى  
الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه وهما أسماء الفاعل  
والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضى) أى المفتوح العين نخرج مضمومها فلا تخذف فاعضاضه  
كوضؤ يوضؤ ووشم يوشم وفى مكسورها تفصيل يعلم أساسه أى (قوله معتل الغاء) أى بخصوص  
الواو كما يفيد تخصيصها بالحذف فى المثال أما الياء فلا تخذف الا ما شذ من قول بعضهم يسر يسر كوعده بعد  
ويئس يئس والاصل يسر ويئس (قوله بعد) أصله يوعده فتقلبت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة  
والكسرة وهما ضدان لها تخذفت وحل على المبدوء بالياء أخواته كاعده ونعد ونعد كذا الامر نحو وعد  
فأصله او وعد تخذفت الواو وحل على المضارع المبدوء بالياء فاعتنى عن الهمزة بشعرك ما بعده او كذا حل عليه  
المصدر الذى على فعل بكسر فسكون وأفهم قوله كوعده ان الخذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تخذف  
الواو من يوعده بالضم سواء فتحت العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع ويذر مجهولان فى لغة وبكسر عين  
الفعل فلا تخذف فى مفتوحها كوجل يوجل ووجع يوجع ولا فى مضمومها كوضؤ يوضؤ وشذ قول بعضهم  
وجيد يحد بالضم وهى لغة عامرية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب مع انها بفتح العين فلا تكسر المقدر  
لانها تكون ماضياً فعمل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفاً لتكون عينه أو  
لامه حرفاً حلقياً فكان الكسر مقدر فيه وأما يسع ففتححه قياسى لكون ماضيه وسع بالكسر فكان حقه  
اثبات الواو فقبل حذفته شذوا وقيل لانه قد ورد الكسر فى مضارع فعل المكسور كومي يمي ووثق  
يشق وورث يرث حيث حذفوا وسع دل على ان أصله الكسر لكنه فتح تخفيفاً لحرف الحلق (قوله  
وعده) أفاد التمثيل به ان حذف الغاء شرطين كونها فى مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه غير الهيئة  
فلا تخذف من اسم غير مصدر وشذرة للفضة وحشة للأرض الموحشة ولله صفة بمعنى ترب وهو المساوى  
فى العمر ولا يما قصده الهيئة كوعده الأمير ووقعة زيد للاباس وبوجود الشرطين يجب الحذف

طائنا افتعال رداً لمطبق  
فى اذان وازددوا ذكراً لا  
بقى

(ش) اذا وقعت ناء الافتعال  
بعد حرف من حروف  
الاطباق وهى الصاد والصاد  
والطاء والظاء وجب ابداله  
طاء ككقولك اصطبر  
واضجع واطعنوا واطلموا  
والاصل اصتبر واضجع  
واطعنوا واطلموا فأبدل  
من ناء الافتعال طاء وان  
وقعت ناء الافتعال بعد  
الدال والزاى والدال قلبت  
دالاً نحو اذان وازدد واذكر  
والاصل اذنان وازداد  
واذ تسكر فاستثقلت الناء  
بعد هذه الاحرف فأبدلت  
دالاً وأدغمت الدال فى  
الدال (ص)

(فصل) فأمر او مضارع  
من كوعده

احذف وفى كمدة ذلك  
اطرد

وحذف همزة فعل استمر فى  
مضارع وبنيتى متصف  
(ش) اذا كان الفعل  
الماضى معتل الغاء كوعده  
وجب حذف الغاء فى الامر  
والمضارع والمصدر اذا  
كان بالناء وذلك نحو وعد  
ويعد وعدة فان لم يكن  
المصدر بالناء لم يحذف  
الغاء نحو وعده وكذلك

يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو (٣٠٩) قولك في أكرم بكرم والأصل

يؤكرم ونحو مكرم ومكرم  
والأصل مؤكرم ومؤكرم  
فحذفت الهمزة في اسم  
الفاعل واسم المفعول  
(ص)

ظلت وظلت في ظلت  
استعملا

وقرن في اقررن وقرن نقلا

(ش) اذا أسند الفعل  
الماضي المضاعف المكسور

العين الى ناء الضمير أرتونه  
جاز فيه ثلاثة أوجه أحدها

اتمامه نحو ظلت أفعل  
كنا اذا عملته بالنهار

والثاني حذف لاه ونقل  
حركة العين الى العاء نحو

ظلت والثالث حذف لاه  
وابقاء فائه على حركتها

نحو وظلت وأشار بقوله  
وقرن في اقررن الى أن

الفعل المضارع المضاعف  
الذي على وزن يفعل اذا

اتصل بنون الاناث جاز  
تخفيفه بحذف عينه بعد

نقل حركتها الى الفاء وكذا  
الأمر منه وذلك نحو

قولك في يقرن يقررن وفي  
اقررن قرن وأشار بقوله

وقرن نقلا الى قراءة نافع  
وعاصم وقرن في يوتكن

بفتح القاف وأصله اقررن  
من قرلم قر بالمكان يقر

بمعنى يقر حكاة ابن القطاع  
ثم خفف بالحذف بعد نقل

الحركة وهو نادر لأن هذا  
التخفيف انما هو للمكسور العين

كعدة وصلة وثقة وثقة فاصلا وعدو وصل ورتق ورتق بكسر فسكون حذفت فاؤه جلا على مضارعها  
كأمر وتقلت كسرتها لامين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها في المضارع كسعة وضعة بالفتح  
ويكسران في لغة ومأقرى عاشا ولم يؤت سعة من المال بالكسر وشذا الضم في صلة ثم أتى بالناء عوضا عن  
الفاء فحذفها شاذ خلافا لفرعوا ما قوله \* وأخفوك عدلا الأمر الذي وعدوا \* فخرج على أن هذا جمع عدوة  
بضم فسكون بمعنى ناحية وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسي  
لا شذوذ في وجهه لانها اسم للمكان المتوجه اليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه وظاهر كلام سيديويه أنه مصدر  
وسوغ عدم الحذف فيه كونه لأفعل له اذ لا موجب للحذف الا الجمل على المضارع ولا يحفظ وجهه بل توجه  
راتبه ومصدره التوجه والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهية (قوله يجب حذف الهمزة) أي الزائد على  
أصول الثلاثي لتصير باعيا كهمزة أكرم وأمن بالمدا أصلا كرم كظرف وأمن كفرح أما الهمزة  
الاصلية في نحو كل وأخذ وأمن بشد الميم فلا تحذف بل تنقلب ألفا في نحو كل روا في نحو وأمن أو تحقق  
كأعلم عاصم وأما همزة أفعل فلز يادتها تحذف في المضارع المبسو بهمزة التكامل ثلاثا مجتمع هزتان في كلمة  
وجل على المبسو بالهمزة أخواته وصيغتها الفاعل والمفعول (قوله والأصل يؤكرم) أي بوزن يدرج  
لان حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي بأسرها وكذا يؤكرم بوزن مدرج فحذفت الهمزة فاصم  
ويمنع اثباتها الا في ضرورة كقوله \* فانه أهل لان يؤكرما \* أو ندر كقولهم أرض مؤرنية بكسر  
النون أي كثيرة الارانب وكساه مؤرنا اذا خلط صوفه ببر الارانب والقياس مرتبة ككبرمة بناء على  
أن همزة أرنب زائدة وهو الاظهر أما على أنها أصلية فلا يكون ذلك نادرا (تنبيه) لو أبدلت همزة  
أفعل هاء كهراق في أراق أو عينا كعقول الابل في أهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق  
يهرق فهو هريق ومهراق بفتح الهاء في السكل وعقول بعقول الخ (قوله ظلت بالكسر) مبتدأ والثاني  
بالفتح عطף عليه واستعمل الخبر فألفه للثنائية وقرن بالكسر مبتدأ خبره في اقررن أي مستعمل فيه  
محذوف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعمال قوله أو هو فاعل محذوف يدل عليه استعماله وقرن الثاني  
بالفتح مبتدأ خبره نقلا فالفه للإطلاق هذا ما يفيد صنيع الشارح كالآشموني (قوله اذا أسند الفعل  
الماضي) أي الثلاثي أما الزائدة عليها فيتم عين اتمامه نحو أقررت وشذا حسنت في أحسنت وخرج بالماضي  
المضارع والأمر ففيهما الوجهان الأولان فقط كما سيأتي في الشارح (قوله المضاعف) هو من الثلاثي  
ماعينه ولا منه من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج بفتوحها فيتم عين اتمامه لعدم نقله نحو حالات  
رشذهمت في همت (قوله والثاني حذف لاه) هذا ما في شرح الكافية وذهب في التسهيل الى أن  
المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيديويه وسيجري عليه الشارح في اقررن الآتي يجري في كل محل على قول  
من قول المصنف (قوله على وزن يفعل) أي بالكسر (قوله في يقررن) أي بكسر الراء الأولى ويقرن  
بكسر القاف منقول لاه من الراء وكذا اقرن لانه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلهما اجتماع مثالان  
أولهما مكسور حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضي رقيب لوه من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن  
وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجح الأول توافق القراءتين (قوله وأصله اقررن) أي  
بفتح الراء فيمنقل للقاف ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قولهم قر بالمكان) أي استقر كلم يعلم فاصله  
قرر بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية في قر بالمكان حكاها ابن القطاع من أئمة اللغة ولدسنة ثلاث  
وثلاثين وأربعمائة ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة (قوله وهذا نادر) أي لا يطردها أشار له الشارح  
بقوله نقلا وصرح به في الكافية وأما قرن بالكسر فطردها وهو مفاد المتن وصرح السكاكية وظاهر التسهيل  
عدم طرده بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف في ظلت كذلك وصرح سيديويه بشذوذه وأنه لم يرد

الافى لفظين من الثلاثى ظلت ومست وفى لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست والى الاطراد ذهب  
 الشاويين وحكى فى التسهيل ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله أعلم (الادغام)  
 هو بسكون الدال لفظ الكوفيين وبشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو لغة الادخال يقال ادغمت  
 اللجاء فى فم الغرس ودغمت بالشد بدأى ادخلته واصطلاحا الاتيان بحرفين ساكن ومتحرك من تخرج  
 واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك فكأنه  
 داخل فيه وتخرج بالخرج الواحد الاخفاء فان الحرف الظفى ليس بمن يخرج ما بعده والادغام يكون فى  
 المتماثلين وفى المتقاربين وفى كلمة وفى كلمتين وهو باب متسع ومما أنه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف  
 اللينة واقتصر النباظم على ادغام المتماثلين فى كلمة لانه اللاتى بالتصريف وأما اللاتى بالقراءة فهو أعم (قوله  
 أول مثلين) مفعول مقدم لادغم بسكون الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحه التثنية بن  
 كلمة بسكون اللام للوزن (قوله لا كمثل) عطاف على محذوف أى فى كلمة بوزن مخصوص لا كمثل الخ  
 (قوله صقف) جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء فى الدار وعلى الظلة كالسقيفة (قوله وذال)  
 بضمين جمع ذلول بالمجعة ضد الصعوبة (قوله وكال) بكسر ففتح جمع كلمة بكسر فتشديد ستر فقيق يحاط  
 كالبيت ويسمى فى عرفنا بالناموسية أنصرح (قوله وليب) بفتحين وموحدتين موضع القلادة من  
 الصدر ويطلق على السير الذى يشد فى صدر نحو الجار ليمنع الرجل بالمهمة من التأخر وعلى ما استدل من  
 الرمل (قوله كجس) بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشئ اذا لمس به يده أو من  
 جس الخبر اذا غص عنه وهو الجاسوس (قوله كاخصص) فعل أمر أصله بسكون الصاد الثانية وأبى مفعوله  
 مضاف الياء المتكاملة لكن نقلت فتحة الهزمة الى الصاد وحذفت تخفيفا كما هو شأنها بعد الساكن نحو قد  
 أفصح من أوقى (قوله كهيال) فعل ماض زيدت فيه الياء لاحاقه بدحرج ومصدره هيلة كدحرجة  
 ويقال فيه هال تهليلا وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كما مر فى البسملة (قوله اذا تحرك المثلان)  
 أى كل منهما نخرج ما اذا سكن ثانيهما فبفتح الادغام كظلمات أقول الحق لان شرط الادغام تحرك المدغم  
 فيه وكذا ان عرض تحرك بكه كجاس أى فى الخصاص أبى أما اذا سكن أول المثلين فيجب ادغامه الا اذا كان  
 هاء سكنت لان الوقف عليها منوى ولذا ضعف قياسا ادغام ورش ما ليه هلك أو كان همزة مفصولة من فاء  
 الكلمة كما يقرأ أحد فان ادغامه ردى وبخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسا كل ورأس بوزن فعال  
 مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرأس أو كان مدة فى الآخر فلا بدغم لئلا يذهب المد كي عطى بأمر ويدعو  
 واقف بخلاف اللين غير المدغم كخشوا واقدا وكذا المد فى غير الآخر كغز وأصله مغز ورواغت زوال مدته  
 لقوة الادغام فيه (قوله فى كلمة) خرج ما اذا كانا فى كلمتين كجمل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن  
 لا يكونا همزتين كقرأ آية فان ادغامه ردى كما مر وان لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان  
 خذ السغو وأمر الشمس سراجا فان ادغام ذلك ممتنع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على  
 غير حده وضالوقرأه أبو عمرو فغفل انه اخفاء للحركة بمعنى اختلاسها وهو المسمى بالروم فسمى ادغاما  
 لقربه منه والصحيح أنه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قرأه ولوسلم عدم تواتره فنقل  
 القراء أثبت فهو شاذ قياسا ثابت نفلا (قوله ان لا يتصدرا) اعلم ان شروط وجوب الادغام أحد عشر ذكر  
 المصنف منها عشرة أولها من قوله فى كلمة الى قوله وفك حيث مدغم الخ وترك عدم التصدير فذكره  
 الشارح (قوله على وزن فعل) بضم ففتح والثاني بضمين والثالث بكسر ففتح والرابع بفتحين على ترتيب  
 قوله صقف الخ وعلة منع الادغام فى هذه الاربع ان الثلاثة الأولى منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لا يكون  
 فرع الاظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فوازن

(ص) (الادغام)

أول مثلين محركين فى

كلمة ادغم لا كمثل صقف

وذلل وكل لب

ولا كجس ولا كاخصص

ابى

ولا كهيال وشد فى آل

ونحوه فك بشقل فقبل

(ش) اذا تحرك المثلان فى

كلمة ادغم أولهما فى ثانيهما

ان لم يتصدرا ولم يكن ما هما

فيه اسماء على وزن فعل أو

على وزن فعل أو فعل أو

فعل ولم يتصل أول المثلين

بمدغم ولم تكن حركة

الثانى منهما عارضة ولا

ما هما فيه ملحقا بغيره فان

نصدرا فلا ادغام

كردن وكذا ان وجدوا أحدهما سبق ذكره فالاول كصفت ودرر والثاني كندل (٢١١) وجدوا الثالث ككامل ولم والرابع

للفعل لكن لم يدغم خفته وللتنبية على فرعية الادغام في الاسماء وقوته في الافعال حيث ادغم موازن لبب من الافعال كردون الاسماء (تنبيه) مران أوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع تثنية العاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دودب ودرر فاسكون أول المثلين بالاصالة والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يتنوع فيها الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المصنف لقلمته مع انه لم يسمع مضاعفا يتبقى ثلاثة وهي مثال كسف وعضد ودنل بضم فكسر فهذه بوزن الفعل وليست في الخفة كلبب فلذا ادغم الجمهور اولها وادغم الثالث من يرى أن صيغة المجهول أصل في الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت رد بالادغام في السكك لكن بفتح الراء في الاولين وضمها في الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل ان ادغام المثلين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من أوزان الاسم الثلاثي الا في ثلاثة منها بخلاف فتدبر (قوله كدردن) يدلان مهملة متين وهو اللعب ويقال ددا كفتي ودد كهم وانما لم يدغم لاستدعائه تسكين أول المثلين فيتعدى الابداع به وهمزة الوصل لا يجتلب الا في أشياء مخصوصة ليس هذا منها الا اذا كان المثلان تاءين ففيه تفصيل سيأتي (قوله ودرر) جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة (قوله وجدد) بضم تين جمع جديد اما جدد كصنف بجمع جدة كصفة وهي الطريق في الجبل (قوله ولم) جمع لمة بالكسرة والتشديد وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن تصريح وعبارة المصباح الشعر بلم بالانسكاب أي يقرب (قوله كطلل) هو ما شخص من آثار الديار (قوله كجسس) انما وجب فيه كة لثلاثي في كسان (قوله والسادس) أي ما حركه ثاني مثليه عارضة فيفك لعدم الاعتماد بالعارض فكأنه ساكن ولا ادغام عند سكون ثاني المثلين كما مر (قوله والسابع) أي الملاحق بغيره وهو نوعان ما حصل فيه اللاحق بزيادة قبل المثلين كياء هيال للاحقه بدحرج أو بأحد المثلين كاحد مثلي جلبب للاحقه بدحرج وفرد للكان الغليظ ومهدد علم امرأة ملاحقان بجمع غر وانما وجب فيه كة لذلك لثلاثي فيقوت ما فسد من اللاحق (قوله وضن) بالهجمة والنون من بابي نعب وضرب (قوله والاصل ردد) أي كضرب وضن كضرب ولبب كظرف (قوله وأشار بقوله وشداخ) هذا ناسع الشروط وحاصله أن لا يكون اللفظ مما فسكته العرب شذوذا فلا يدغم كالألفك غيره قياسا عليه (قوله ألى السقاء الخ) بوزن فريح وكذا ألأت اسنانه اذا فسد منه بها والاذن اذا زقت والسقاء بالكسر والماء ما يوضع فيه الماء واللبن والذي لخصوص الماء قرية وخصوص اللبن وطب وللسمن نحي كما في المصباح (قوله ولحلت) بمهملتين كدفرح أما بالخاء المعجمة فادغم كما في المصباح والمصباح ١ يقال حلت عينه كثر دمه واد كره الاشموئي فكوكا بمعنى ما قبله (قوله اذا النصقت بالرمص) قال الجوهري الوسخ المجتمع في الموق ان سال فهو غصص بنين معجمة أو جدد فرمص بفتح تين فيهما وبقى مما سمع فكوكا قولهم دب الانسان كضرب وقيل كدفرح اذا نبت الشعر في جهته وصكك الفرس من باب دخل اذا اصطك عرقوبه وضربت الارض كدفرحت اذا كثرت ضبابها بالكسر جمع ضرب حيوان معروف وقطط الشعر كدفرح اذا اشتدت جعودته ويدغم أيضا ومشتت الدابة كدفرحت اذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم وعززت الناقة ككمرت كما في الغاموس اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شاذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد في الشعر فكوكا من غير ما عدا من الضرورات كقول أبي التيجم \* الحمد لله العلى الاجل \* (قوله وادغم) بشد الدال فعل أمر من ادغم شذوذا ومفعوله محذوف وهو ضمير حي وليس تنازعا لان المصنف لا يراه في المفعول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افكك وادغم أي لا تخش بأسا في واحد منهما والورد هما (قوله فيجوز الادغام) أي نظرا الى انهما شلان في كلمة وحركة ثانيهما أصلية

كطلل ولبب وكجسس جمع جاسر والسادس كخصص ابي فنقات حركة الهمزة الى الصاد وحذفت الهمزة والسابع والخامس كهبال أي أكثر من قول لاله الا الله ونحو فردد ومهدد فان لم يكن شيء من ذلك وجب الادغام نحو ردد وضن أي يحل ولب والاصل ردد وضن ولب وأشار بقوله وشداخ في ألى ونحوه فك بنقل فقبل الى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قياسها وجوب الادغام بفعل شاذ يحفظ ولا يقاس عليه نحو الال السقاء اذا تغيرت رائحته ولحلت عينه اذا النصقت بالرمص (ص) وحي افكك وادغم دون حذر

كذلك نحو تتجلى واستنر (ش) أشار في هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام والفك وفهم منه ان ما ذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراد بحي ما كان المثلان فيه ياءين لأن ما تحرك ياء ما نحوحي وعي فيجوز الادغام نحوحي وعي فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام اتفاقا نحوحي وعي فلو وأشار بقوله كذلك نحو تتجلى واستنر الى ان الفعل

المبتدأ يتأخر مثل تتجلى يجوز فيه الفك والادغام من فك وهو القياس نظر الى ان المثلين مصدران ومن ادغم أراد التخفيف (قوله والمصباح) سبق فلم يأنه لا وجود له فيه



وكذلك قياس تاءى استتر  
يجوز فيه الفك لسكون  
ما قبل المثلين ويجوز  
الادغام فيه بعد نقل حركة  
أول المثلين إلى الساكن  
نحو ستر يستتر استارا (ص)  
وما بتاءين ابتدى قد  
يقتصر

على تاء كتيين العبر  
(ر) في تعلم وتنزل  
وتبين وحوهانعلم وتنزل  
وتبين بحذف إحدى  
التاءين وإبقاء الأخرى  
وهو كثير جدا ومنه قوله  
تعالى تنزل الملائكة والروح  
فيها (ص)

وذلك حيث ما دغم فيه  
سكن  
لكونه بمضمر الرفع اقترن  
نحو حالات ما حدث وفي

جزم وشبه الجزم تخيير في  
(ش) اذا اتصل بالفعل  
الدغم عينه في لامة ضمير  
رفع سكن آخره فيجب  
حينئذ الفك نحو حالات

وحالاتنا والهندبات حلان فاذا  
دخل عليه جازم جاز الفك  
نحو لم يحل ومنه قوله تعالى  
ومن يحل عليه غضبي ومن

يرتد منكم عن دينه  
والفك لغة أهل الحجاز وراز  
الادغام نحو لم يحل ومنه قوله  
تعالى ومن يشاق الله في سورة  
الحشر وهي لغة تميم والمراد  
بشبه الجزم سكن الآخر  
في الأمر نحو احل وان

لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظرا إلى أن حركة الثاني كالعارض لوجودها في الماضي  
دون المضارع والأمر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الادغام في لن يحل رأيت محييا لعروض الحركة بالعامل  
وكل منهما فصيح مقروء في المتواتر والسكن الفك أجد ولا عمل المصنف أشار لذلك بقوله (قوله فيقول  
النحلي الخ) تتبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بأن تنحلي مضارع لا تدخل همزة الوصل أصلا  
والذي ذكره النجاة أن الفعل المفتوح بتاءين إن كان ماضيا كتعقب وتتابع جاز ادغامه واجتماع  
همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه فيقال أتبع أتبع اتباعا بشد التاء والباع في السك والتابع يتابع  
اتباعا بشد التاء فقط وإن كان مضارعا كمتن كرم يجز ادغامه إلا في الوصل بعدلين أو حركة نحو ولا تيموا  
تسكا تميزا لم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به ولا يصح حل كلام شرح الكافية على ذلك  
لتصريحه باجتماع الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف إقدامه على ذلك بمجرد الشبهة بل استند كما سمع  
أو استنبط من اللغة أو قياس لا ينافيها ونأهيك بمن قال طاعت صحاح الجوهرى كاه فلم أستفهم منه إلا ثلاث  
مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا لأنه ثقة لكن قال يس نص ابنه على أنه ذكر المسألة في بعض  
كتبه على ما وافق الجمهور (قوله نحو ستر) أي بفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاغتناء  
عنها بحركة النقل ومضارعه يستر بفتح الباء والسين وشدة التاء كسورة وأصله يستر كيف فعل نقلت فتحة  
التاء الأولى للسين وأدغمت في الثانية المكسورة والمصدر ستارا بكسر السين وشدة التاء وأصله استقارا  
كافتعالا نقلت كسرة التاء الأولى للسين وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذي بوزن فعل مضارع  
العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستر كسكريم (قوله قد يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف  
والأفوهو كثير جدا في القرآن وغيره كإلى الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر الميم حلة فيهما كسورة  
وسدر بمعنى الاعتاظ والتذكير نصريح (قوله بحذف إحدى التاءين) أي أثقل اجتماع المثلين ولا سبيل  
إلى الادغام لا احتياجه للهمزة وهي لا تدخل المضارع تخفف بحذف أحدهما وهي الثانية عند سيديوه  
والبصر بين حصول الثقل بهما الأولى عند السكوفيين وهشام لأن الثانية لمعنى كالمطوعة وحذفها يخل به  
ويعارضه أن الأولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به (قوله وفك الخ) هو فعل أمر حذف مفعوله أي  
أول المثلين أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لا يكونه على لسكن وقوله بمضمر الرفع أي  
البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وحاصله أن لا يعرض سكون ثانى المثلين إما لاتصاله  
بضمير رفع أو لجزم وشبهه (قوله نحو حالات) بضم التاء والثاني بفتحها واللام الأولى مفتوحة فيهما وأما  
المضارع فإن كان بمعنى مقابل الحركة فبالكسر أو بمعنى نزل البلاد مثلا فلا بضم وكذا بمعنى فكسكت العقدة  
أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه قبل الوجهين وبهما قرى فيجعل عليكم غضبي ومن يحل (قوله فيجب  
حينئذ الفك) أي لتعذر الادغام بسكون ثانى المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة (قوله  
والفك لغة أهل الحجاز) أي فهو أفصح وبها جاء القرآن غالباً نحو وان تمسككم أغصان من صوتك ولا تمن  
فراد المنن بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لا في الفصاحة وانما جاز الادغام مع سكون ثانى المثلين نظرا  
إلى عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه وخل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أي  
بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها وحكى الكسائي إثباتها عن عبد الغيس فيقول ارد واغض وحل  
التخيير إذا لم يتصل بالفعل وأوجع كردوا أو ياء مخاطبة كرى أونون تأكيد كردن والواجب الادغام  
عند السك لا بقاء الفعل على هذه العلامات فتأني مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى يفك (تنبيه)  
إذا اتصل بأخر الفعل المنضم من الجزم وشبهه الغائب وجب فتحه كردها ولم يردا أو هاء الغائب  
وجب ضمه كرده ولم يرد لان الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الألف والواو وحكى ثعلب التمثيل

قبل هاء الغائب وغلظ في جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الاخفش مدحه وغطه وحكى  
الكوفيون الثلاث قبل كل منهما فان اتصل بالآخر الفعل سا كن فأكثروا يكسره كذا القوم بالكسر  
لأنها حركة لا لتقاء الساكنين وبنوا أسد فتفتح تحفيقا وحكى ابن جني ضمه اتباعا وقد روي بهن قول جرير  
فغض الطرف انك من نير \* فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نعم الضم قاييل ولذا أنكره في التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للتحفة  
مطلقا أي في مضوم الفاء كرد ومكسورها كفر ومفتوحها كعض وهو لغة أسد وغيرهم والكسر  
مطلقا على أصل التخاص وهو لغة كعب والاتباع بحركة الفاء كرد بالضم وفرفر بالكسر وعض بالفتح وهذا  
أكثر في كلامهم (قوله وفك أفعول) أي بكسر العين في قولك أفعول به بخلاف ما أفعوله فيجب ادغامه لدخوله  
في الضابط المتقدم نحو ما أحب زيد عمرو (قوله لما ذكر ان فعل الأفعال) أي فهذا البيت استندرك  
على قوله وفي شبه الجزم تخيير السكت استثناء أفعول انما هو بالنظر لصورته فانه ليس أمرا حقيقة بل ماض  
على صورة الأمر كما مر واستثناءه لم بالنظر للغة تميم لأنها عندهم فعل أمر لا ينصرف فتلحقها ضمائر الرفع  
البارزة كهماء وهموا الخ أما على لغة الخجاز فلا استثناء لأنها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى  
أقبل أو احضر فلزم لفظا واحدا للفرد المذكور وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى قل هم شهداءكم  
والقائلين لاخوانهم هم أينا (قوله يجب فك) قال في شرح الكافية باجاء وكأنه أراد اجباغ العرب  
فانه لم يسمع غيرهما لا فقد حكى السكاسي اجازة ادغامه (قوله التزوا ادغامه) أي باجاء أيضا كافي  
شرح الكافية فلم يقل فيه هاءم بالفك تحفيقا لثقله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند  
البصريين من هاء التنييه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شبهته أي جمعه كانه قيل اجمع نفسك أينا  
فخذت الالف من هاء تحفيقا وقال الخليل ركبت هاءم الم أصله قبل ادغامه فخذت همزته للوصل وألف  
هالسا كنين ثم نقلت حركة الميم الأولى للام وأدغم وقال الفراء والكوفيون مركبة من هل التي للزجر  
وأمعني أقصد فنقلت حركة الهمة للام الساكنة قبلها فصارهم ومنه البصريين أقرب للصواب  
وخففوه أيضا بالترام فتحة حتى مع هاء الغائب نحو هلم ولا يضم تبعها وكذا ان اتصل به سا كن كهم  
الرجل وحكى الجرمي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عندهم حركت  
بما يناسبها كهماء وهاءم بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع نون النسوة هلمن بالفك  
وزعم الفراء ان الصواب هلمن بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حذفا لفتح ميمه وحكى عن أبي  
عمر انه سمع هلمن يانبوبة بزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناستها  
والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما يجمعه) الواو للاستئناف أو عطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على  
الالفاظ بدليل قوله نظما ولك أن توقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله في ألفيه وتذكيره  
الضمير باعتبار لفظ ما أولتا ويلها بالمتن أو المؤلف مثلا قيل وقوله يجمعه يقتضي ان ما في هذا المتن كما من  
كلام النحاة لم يخترع شيئا منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندي لازما وأجيب  
بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو لكن قد مر ان التسمية بالنائب عن الفاعل  
والبديل المطابق من مخترعاته فلا حسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعا وباعتبار  
الاجلب ولك منع الاقتضاء أصلا بانه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره فتدبر (قوله عنيت) هو من  
الافعال الخمسة اللازمة بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المني للفاعل فرفعها فاعل لا نائبه على الراجح  
كما مر في أبنية المصادر وانما يلزم ذلك في عني اذا كان بمعنى اهتم كما هنا وبناءه حيائسا للفاعل لغة قليلة  
فيقال عني يعني كرمي برمي عناية ما عني عنوا من باب فعد بمعنى خضع وذلل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ

(ص)

وفك أفعول في التهجيب التزم

والتزم الادغام أيضا في هلم

(ش) لما ذكر ان فعل

الأمر يجوز فيه وجهان

نحو احلل وحلل استثنى

من ذلك مسئلتين احدهما

أفعول في التهجيب فانه يجب

فك نحو أحب زيد

وأشدد ببياض وجهه

والثانية هلم فانهم التزموا

ادغامه والله سبحانه وتعالى

أعلم (ص)

(ربما يجمعه عنيت)

الصبان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى معنى استلزم وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أى أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان ينشأ عنه ويرتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كانهاء بالكسر والمد الغنى بالاحسان وبالفتح والمد النفع ويصح هذا هنا أيضا كفى الفارضى أى كما اقتضى نفعا (قوله بالاخصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تخال الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأجد الله) الغاء سببية عاطفة على جلة وما يحجمه الخ أى بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أجد الله الخ فتدقيل بالشكر نعمة الانعام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاسواز أجور ذلك وعينه في البدء والختام (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ماسلف في الخطبة (قوله خير نبى) بدل من محمد لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفًا وتنكيرًا (قوله وآله) عطف على محمد لاعلى خير كما هو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الأصل الأبيض الجبهة من الخيل فشبه به آل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض فى كل فيكون نلمح حال قوله صلى الله عليه وسلم أنهم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التختية ونسكن مصدرًا واسم مصدر معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيديًا لان المقام للمدح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على انه جمع خير بالشديد بحكى الغراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بالاخصاصه

فأحمد الله مصليا على

محمد خير نبى أرسلنا

وآله الغر الكرام البررة

وصحبه المنتخبين الخيره

الصبيان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى معنى استلزام وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أى حصى  
 الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان ينشأ عنه ويترب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر  
 والقصر الاستغناء كما همار بالكسر والمد الغنى بالاحسان وبالفتح والمد النفع و يصح هذا هنا أيضا كفى  
 الفارضى أى كما اقتضى نفعا (قوله بالاختصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تحلل  
 الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر  
 وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الغاء سببية عاطفة على جملة وما يجمعه الخ أى بسبب  
 كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الانعام وأردفه بالصلاة  
 على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاجرا ذلك وبمنه في البدء والختام  
 (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدره أو مقارنة ما سلف في الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد  
 لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفا وتمسكيرا (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو  
 ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الأصل الابيض الجبهة من  
 الخيل فشبه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام طلق الشرف والرفعة أو مطلق  
 البياض في كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء  
 والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيرة) بكسر  
 الخاء المعجمة وفتح التختية وتسكن مصدرا واسم مصدر معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم  
 أفراد أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيذا لان المقام للندح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء  
 على انه جمع خير بالتشديد حكى الغراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى  
 على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا  
 دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر  
 من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بلاخصاصه

فأحمد الله مصليا على

محمد خير نبي أرسله

وآله الغر الكرام البررة

وصحبه المنتخبين الخيرة

# فهرست

( الجزء الثاني من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل )

صفحة	صفحة
٩٦	٢ الاضافة
١٠٩	٢٠ المضاف الى ياء المتكلم
١١٩	٢١ اعمال المصدر
١٢٦	٢٤ اعمال اسم الفاعل
١٢٩	٢٩ ابنية المصادر
١٣٢	٣٣ ابنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات
١٣٥	المشبهة بها
١٤٠	٣٥ الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٤٢	٣٨ التعجب
١٤٤	٤١ نعم وبئس وما جرى مجراها
١٤٨	٤٦ أفعال التفضيل
١٥٠	٥٠ النعت
١٥٣	٥٦ التوكيد
١٦٣	٥٩ الدخا
١٦٩	٦٠ عطف النسق
١٧٥	٦٨ البدل
١٧٩	٧٩ النداء
١٨٢	٧٦ فصل تابع ذى الضم الخ
١٨٨	٧٨ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
١٩٠	٧٩ أسماء لازمت النداء
٢٠٠	٨٠ الاستغاثة
٢٠١	٨١ الندبة
٢٠٣	٨٣ الترخيم
٢٠٧	٨٦ الاختصاص
٢٠٨	٨٧ التعذر والاعراض
٢١٠	٨٩ أسماء الأفعال والأصوات
	٩٢ نونا التوكيد